شارل فيرو

الحوليات الليبية

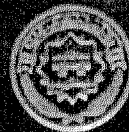
منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي

نقلها عن الفرنسية وحققها بمصادرها العربية
ووضع مقدمتها النقدية

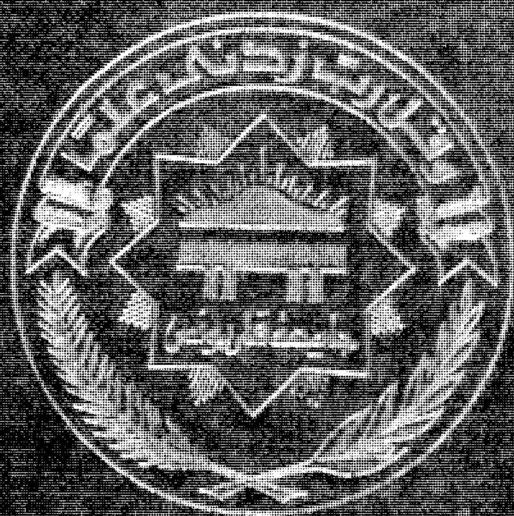
الدكتور محمد عبد الكريم الوافي

أستاذ بقسم التاريخ
كلية الآداب والتربية ـ جامعة قاريونس

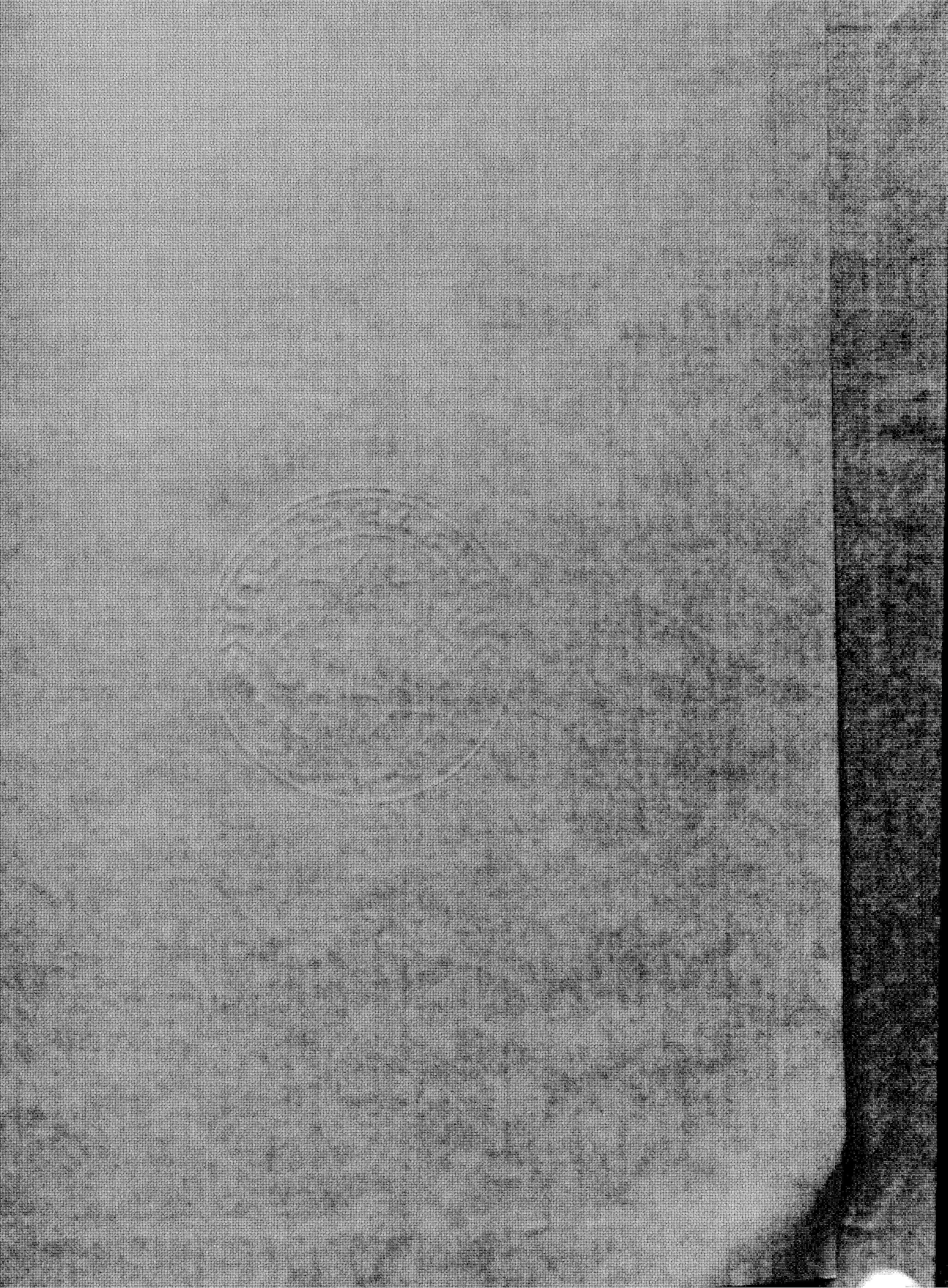
طبعة مزيدة ومنقحة



منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي







الحوليات الليبية

منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي

شارل فيرو

الحوليات الليبية

منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي

نقلها عن الفرنسية وحققها بمصادرها العربية
ووضع مقدمتها النقدية

الدكتور محمد عبد الكريم الوافي

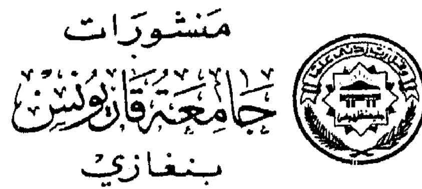
أستاذ بقسم التاريخ
كلية الآداب والتربية - جامعة قاريونس

طبعة مزيدة ومنقحة



منشورات
جامعة قاريونس
بنغازي

الطبعة الثالثة
1994



لوحة الغلاف بريشة الدكتور محمد عبدالكريم الوافي (ألوان بالزيت)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدّمة الطبعة الثانية

لقد انقضت الآن عشر سنوات بالتمام على قيامي بنشر الطبعة الأولى لهذه الترجمة العربية المحققة لـ «الحوليات الليبية» لصاحبها القنصل والمؤرخ والمستشرق «لوران شارل فيرو».

ولربما يصعب على المرء أحياناً أن يعود ثانية ـ بعد مضيّ مثل هذه المدة ـ إلى كتاب له، فيُعمل فيه معول النقد والتمحيص مجدداً، خصوصاً وأنه كان يعتقد أن التقديم النقدي الذي وضعه له في طبعته الأولى يفي بالغرض. ومع ذلك فإن مقدمة ثانية للكتاب أصبحت لا تحتمل تأجيلاً، وذلك لعدة اعتبارات: أولها أنني خلوت منذ نشر هذه الترجمة إلى استقصاء المعلومات حول مؤلف «الحوليات»، ونقّبت مدة طويلة في مراسلاته المحفوظة بإرشيفات مكتبة وزارة الخارجية الفرنسية في باريس، وذلك بحثاً عن إجابات شافية عن تساؤلات عنّت لي حول إقامته بطرابلس في أواخر القرن الماضي. وقد قادني ذلك إلى الاطلاع بصبر على معظم تلك المراسلات الخطية المصنفة في ستة مجلدات. ثم جرّني هذا الجهد بدوره إلى محاولة التعرف على بقايا نسله وحفدته. وبالفعل، فإن هذا الاهتمام بشخصية المؤلف انتهت في خاتمة المطاف بتعرفي بسيدة فرنسية عجوز تناهز الستين سنة، ما تزال تقطن باريس، كان زوجها المتوفى حفيداً لابن «شارل فيرو». والحقيقة أن هذه السيدة قد أسدت لي جميلاً لا يُنْسى: ذلك أنها أعارتني ثلاثة مجلدات تتضمن جانباً من مراسلات هذا المؤرخ الخاصة. وكانت حفيدة «شارل فيرو» نفسها ـ قبل وفاتها في سنة 1961 ـ قد جمّعت تلك المراسلات الخاصة وطبعتها بنفسها على الآلة الكاتبة.

والحقيقة أنني لست هنا بصدد الإثقال على القارىء بالتطرق تفصيلاً إلى المعلومات التي جمعتها على هذه الشاكلة حول مؤلف «الحوليات»، ذلك أن هذا الجهد قد أعانني الله منذ سنة 1977 على صياغته ونشره في كتاب لي بالفرنسية عنوانه: «شارل فيرو وليبيا... دراسة عن قنصل فرنسي بطرابلس في القرن التاسع عشر». وهو كتاب تناولتُ فيه شخصية هذا الرجل من ثلاث زوايا: ففي الفصل الأول عالجت شخصيته من حيث أنه أحد أعلام مدرسة الاستشراق الاستعمارية

الفرنسية، وفي الفصل الثاني من حيث أنه رجل سياسة ودبلوماسية محترف، وفي الفصل الثالث من حيث أنه مؤرخ[1].

غير أن الذي سأتطرق إليه هنا من تلك الدراسة، يتعلق بفرضية، كانت قد بدت لي وأنا أترجم «الحوليات» عن الفرنسية، وكأنها من تحصيل الحاصل، وهي اعتقادي آنئذ، شبه الجازم، بأن هذا القنصل الفرنسي كان على معرفة شخصية بالمؤرخ الليبي المعاصر له أحمد بك النائب الأنصاري. إذ إنني في دراستي النقدية الأولى التي صدَّرت بها لهذا الكتاب، لم أكن أستند فيما ذهبت إليه إلاَّ على شواهد لا تتعدى المقارنة بين مضمونيْ كتابيْ الرجلين عن ليبيا. . .

فالذي أريد أن أقرره في هذه المقدمة الثانية، هو أن «شارل فيرو» كان على علاقة شخصية بمؤرخنا أحمد بك النائب الأنصاري، على الأقل منذ 14 يوليه سنة 1882. ذلك أنني عثرت في إرشيفات وزارة الخارجية الفرنسية ـ في سنة 1975 ـ على رسالة كان «شارل فيرو» قد وجهها من طرابلس في تلك السنة إلى وزير الخارجية الفرنسية، يبلغه فيها بأنه قد أقام حفلاً بدار القنصلية الفرنسية ـ (ما يزال مبناها واقعاً حتى الآن بزنقة الفرنصيص، بالمدينة القديمة، قرب قوس ماركوس أوريليوس الروماني) ـ بمناسبة عيد فرنسا القومي، حيث جاء في إحدى فقرات تلك الرسالة قول القنصل: «وفي المساء ، دعوت واستقبلت بمبنى القنصلية جميع أكابر مدينة طرابلس. ولقد شرَّفنا بالحضور الوالي راسم باشا نفسه، وكان بمعيته الدفتردار، وعميد البلدية (شيخ البلاد) أحمد النائب. . الخ»[2].

وهكذا فقد أصبح لدينا الدليل المادي على تلاقي المؤرخيْن وقيام التعارف الشخصي بينهما، الأمر الذي يثبت صحة جميع الفرضيات التي ذهبت إليها في المقدمة النقدية الأولى التي وضعتها لهذا الكتاب، وبالتالي صحة الخلوص إلى القول بأن هذا المؤرخ القنصل الأجنبي كان عالة على مؤرخنا الليبي أحمد النائب.

أما الأمر الثاني الذي أريد أن أقرره في هذه المقدمة، فإنه يفتح أعيننا على حقيقة كانت ما تزال مجهولة حتى الآن. وهي أن «شارل فيرو» قبل أن يقدم على تأليف «الحوليات» كان ينوي أصلاً تحقيق مشروع آخر يقتصر على وضع ترجمة فرنسية لكتاب أبي عبد الله محمد بن خليل بن غلبون، المعروف بـ «التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار». وهذا أمر كنت أجهله ـ عند ترجمتي للحوليات الليبية. إلا أنني اطّلعت فيما بعد على رسالة كان «شارل فيرو» قد وجهها في 10 مارس سنة 1879 إلى مكتب وزير الخارجية الفرنسية من طرابلس بُعيْد وصوله إلى

---

(1) انظر: Dr. Mohamed A. El-Wafi

«Charles Feraud et La Libye, ou Portrait D'un Consul de France à Tripoli au XIX^e Siècle, 1876-1884». ED. Dar Al-Farjani. Tripoli, Libye, 1977.

(2) نفس المصدر، صفحة 107، ولتفاصيل أكثر انظر صفحة 104 حتى 106.

هذه المدينة مباشرة كقنصل لبلاده فيها. وأعتقد أن هذه الرسالة على قدر كبير من الأهمية، ولذا فإنني أوردها هنا في نصها الكامل مترجماً:

يقول «شارل فيرو» في رسالته تلك:

«إن الطرابلسيين يعيشون تحت عسف أسيادهم الأتراك الجهلاء، ذوي الجشع والعسف، والذين حكموا بلدان الشمال الأفريقي زهاء ثلاثة قرون. وقد أثر تحكم الأتراك فيهم أكثر ما أثَّر على الإنتاج الفكري والأدبي، إذْ إن الأحداث المهمة الجديرة بأن تتبوأ مكانها في سجل البلاد لا تُدوّن، وما دُوِّن منها قد تلاشى بانتقاله من جيل إلى جيل، دون أن يبقى في ذاكرة الخلف سوى أشتات أخبار متواترة ومتناقضة حولها هالة من نسيج الخيال.

«غير أننا نخطىء فيما لو اعتقدنا بانعدام الوثائق المكتوبة. ويتحتم ألاّ نفقد الأمل في العثور عليها بين أوراق بعض الأسر المثقفة، ولو أنها نادرة حقاً، زيادة على حرصهم على إخفائها عن الأوروبيين بالخصوص.

«وأثناء محادثاتي مع العديد من أعيان البلد حول ماضي وطنهم، علمت أن هناك كتاب تاريخ عن طرابلس. وهو عمل فريد في نوعه، يملكه ورثة المؤلف. وبعد جهد جهيد استطعتُ أن أوفَّق في التغلب على المراوغة الفطرية التي جُبل عليها ورثة الكتاب، وذلك عندما أعرتهم بعض الكتب الشرقية التي أملكها، الأمر الذي جعلهم يبادلونني الثقة، حيث وضعوا ذلك الكتاب تحت تصرفي. ومؤلف كتاب تاريخ طرابلس الغرب هذا هو أبو عبد الله محمد بن خليل بن غلبون. والكتاب يؤرخ للفترة منذ فتح العرب لأفريقيا، إلا أنه للأسف لا يمضي إلى أبعد من أحداث سنة 1046 هـ، أي سنة 1636 م، أي أنه يغطي أحداث زهاء ألف وثلاث وعشرين سنة. ولقد أكَّد لي هؤلاء أن النسخة التي أصبحت الآن بين يديّ، تعتبر النسخة الوحيدة التي ما تزال في هذا البلد. وقيل لي أنه كانت توجد للكتاب نسخة أخرى، إلا أن الحكومة العثمانية ابتاعتها منذ اثنتيْ عشرة سنة، حيث تُرجمت إلى اللغة التركية. ثم تمّمتْ بسرد أعمال ومناقب الباشوات الأتراك الذين حكموا طرابلس الغرب منذئذ. وقد تم طبعها بالآستانة. ولقد سعيتُ للحصول على نسخة من تلك الترجمة التركية، سأقارنها بالنسخة العربية التي في حوزتي، إذ قد توجد بعض الفروق بينهما.

«إن كتاب ابن غلبون، المشار إليه، يحتوي بالنسبة للفترة الخاصة بالفتح العربي على معلومات مستقاة من مؤلفين ومؤرخين عرب قدماء، كما أنه يحتوي كذلك على جملة من التفاصيل التي ما نزال نجهلها حول أحداث غامضة بالنسبة لنا، كانت قد وقعت في هذا البلد أو في تونس أو الجزائر. كما أنه يتضمَّن، فوق كل شيء، معلومات خاصة بدواخل فزان ومرزق وغدامس، وهي أقاليم لا نعرف عنها حتى الآن سوى معلومات مقتضبة استقيناها من كتب الرحالة. لقد قمتُ بترجمة هذا الأثر [إلى الفرنسية]، ولسوف أتشرَّف بعرضه على سعادتكم فور انتهائي من ترجمته وتذييله، راجياً منكم منحي الإذن بطبعه ونشره».

هذه هي الترجمة الكاملة للخطاب الذي وجههُ «شارل فيرو» إلى وزير الخارجية الفرنسية منذ وصوله إلى طرابلس كقنصل لفرنسا بها في بداية سنة 1879. وهذا الخطاب الذي يُعدُّ ثالث أو رابع خطاب يوجهه هذا القنصل إلى رؤسائه في باريس منذ وصوله إلى طرابلس، يُظهر لنا أن اهتمامات الرجل بمسائل التاريخ الليبي كانت من الأهمية بمكان بالنسبة له إلى درجة أنه، ما أن وجد نفسه بطرابلس حتى شرع في البحث عن كتاب «التذكار» لابن غلبون، وألحَّ في البحث عنه حتى حصل عليه من ورثته. والأدهى من ذلك أنه قام بترجمته قبل مضي ثلاثة أشهر على تواجده في طرابلس التي وصلها في بدايات يناير 1879. ولست أعتقد أنه وجد صعوبة في ترجمة «التذكار» لأنه كان يتقن اللغة العربية إتقاناً كاملاً. إلا أن الذي يندهش له المرء هو شدة صبره ومثابرته وقدرته على العكوف على ترجمة الكتاب، بكل ما احتواه من معلومات وتفاصيل، في مدة وجيزة كهذه..

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: أين هي الآن الترجمة التي وضعها «شارل فيرو» لكتاب «التذكار»؟.. إننا في الواقع لم نعثر، ولم يعثر غيرنا، لأي ذكر لقصة هذه الترجمة الفرنسية، إلا في ثنايا أسطر هذه الرسالة. فلعل الرجل أجهد نفسه في وضعها، ثم لم يرض عنها. أو لعله، وقد انتهى منها، تفتَّحت أمامه آفاق ومطامح أوسع، فصرف النظر عن ترجمته بما كانت عليه، وأكبَّ من جديد على تاريخ ليبيا، فبلور مجهوده ونقحه وزاد فيه شيئاً فشيئاً حتى حوَّله إلى كتاب جديد، أكثر تفصيلاً في مادته من «التذكار»، وأسلم منهجية منه، وأبعد منه في المدى الزماني الذي تناوله. لأن «التذكار» يتوقف عند عهد أحمد القرمانلي، بينما تغطي «الحوليات» مادة تاريخية تصل إلى سنة 1879 م. وبالتالي، فإن مجرد تلك الترجمة تحولت إلى كتاب أصيل جديد.

ولكن دعونا نعود إلى ما ذكره «شارل فيرو»، في رسالته المذكورة أعلاه، عندما قال إن النسخة التي كانت بين يديه من «التذكار» لم تكن تمضي مع أحداث تاريخ ليبيا إلا إلى سنة 1046 هـ، 1636 م. أي إلى بدايات فترة حكم العلج محمد الساقزلي. بيد أن الذي نعرفه أن النسخة الكاملة لكتاب «التذكار» تغطي بالفعل أحداث تاريخنا حتى سنة 1145 هـ، أي سنة 1732 م.. فهل كانت تلك النسخة التي حرص «شارل فيرو» على تملُّكها منذ مجيئه إلى طرابلس نسخة مبتورة ناقصة؟... هذا هو في الواقع ما أعتقده.

إلا أنني أريد أن أنبِّه هنا إلى أنني قد توصَّلت إلى كشف آخر، وهو أن «شارل فيرو» تملَّك فيما بعد، أو اكتشف فيما بعد نسخة أخرى كاملة من «التذكار». وهي نفس النسخة الموجودة حالياً بخزانة الكتب العربية بالمكتبة الوطنية بباريس. فالواقع أن مخطوط باريس هذا يحمل على غلافه عبارة بالفرنسية هذه ترجمتها: «ملحق رقم 2343، فصل حول طرابلس الغرب، أو تاريخ هذه الإيالة. مخطوط السيد ديلابورت». والمعروف أن «ديلابورت» هذا هو القنصل الذي حلَّ «شارل فيرو» مكانه كقنصل لفرنسا بطرابلس. وكان ذلك القنصل السابق على صاحبنا قد مثَّل بلاده عندنا للفترة ما بين سنة 1872 م و 1878 م. مما يثبت أنه هو الآخر كان يسعى في تجميع كل ما تقع عليه يداه من مخطوطات عربية بغية نقلها إلى فرنسا، فساعده الحظ في الحصول على أكمل

نسخة لـ «التذكار». لكن الذي حيَّرني أن العبارة الفرنسية التي وجدتها على غلاف المخطوط هي بخط «شارل فيرو». الأمر الذي أوقعني في التباس: فإن «شارل فيرو» قد قال في رسالته السالفة الذكر أن المخطوط الذي حصل عليه من «التذكار» يسجل أحداث بلادنا حتى سنة 1046 هـ، في حين أن المخطوط المشهور المتواجد بباريس، والذي يحمل عبارة بخط «شارل فيرو» نفسه، هو مخطوط كامل، ويسجل الأحداث حتى سنة 1145 هـ.

ولذا فإنه لا مفرَّ لي من أحد افتراضين:

إمَّا أن رسالته إلى وزير الخارجية الفرنسية حدث بها تصحيف يتعلق بسنة 1046 هـ (حيث كان يفترض أن يكتب سنة 1146 هـ) ولكن هذا الافتراض مرفوض أصلاً، لأن «فيرو» ثنَّى على ذلك بقوله في نفس الرسالة: «أي أنه يغطي أحداث زهاء ألف وثلاث وعشرين سنة» مما يتفق وفترة حكم العلج محمد الساقزلي. فتحرُّزه هذا يعني أنه كانت بين يديه نسخة ناقصة من «التذكار».

إذن يبقى افتراض ثان، وهو أن «شارل فيرو» وقع فيما بعد على النسخة الكاملة من كتاب ابن غلبون، وهي النسخة التي كان قد اقتناها قبله سلفه (ديلابورت) وتركها في مكتبة القنصلية أو في أدراجها، ولم يستدل على مكانها «شارل فيرو» إلا فيما بعد، فاستفاد منها في استكمال مادة «الحوليات» ثم نقلها سرًّا إلى باريس فتملكتها منذئذ المكتبة الوطنية الفرنسية.

* * *

الأمر الآخر الذي أريد أن أتطرَّق إليه في هذه المقدمة الثانية يتعلق بموضوع كنتُ قد عالجته ـ كغيري من المؤرخين الليبيين خطأ ـ وهو اعتقادي بأن قصيدة الشاعر أحمد بن عبد الدائم الأنصاري، التي كان إنشاد صاحبها لها في محاسن ومكارم طرابلس، جاءت ردًّا على الرحالة المغربي أبي عبد الله محمد بن محمد العبدري الحيحي، الذي مرَّ بطرابلس في الثلث الأخير من القرن السابع الهجري. والواقع أنه يتحتم عليَّ هنا أن أقِرَّ بخطئي في مجاراة غيري في هذا الافتراض. ذلك أن تلك القصيدة كانت تردُّ على ذلك الهجاء الذي رصده رحالة مغربي آخر لطرابلس، هو عبد القادر الجيلاني، المعروف بتسمية أخرى هي: «الشرقي الإسحاقي». وهذا الرحالة كان قد مرَّ بطرابلس في سنة 1143 هـ، 1730 م في وفد حجاج مغاربة، فوصف البلاد كعادة غيره من الرحالة، وذكر شيئاً من تاريخها الإسلامي. إلا أنه ذم هذه المدينة قائلاً: «... وعلى كل حال فما رأيت بهذه المدينة لهذا العهد ما يروق الطرف، ولا ما يحصره الوصف، ولا ما يحصل به الأنس، ولا ما تطمئن به النفس... الخ»، إلى أن يقول: «ويكفي في وصفها قول العبدري في رحلته...». ثم يورد نفس الشتائم المقذعة التي تفوَّه بها الرحالة العبدري، والتي أوردتها في المقدمة الأولى للكتاب.

والحقيقة أن الشرقي الإسحاقي، كان معاصراً لابن غلبون، وأيضاً لصاحب القصيدة أحمد بن

عبد الدائم الأنصاري. فإن مرور الشرقي الإسحاقي بطرابلس تمّ بعد عودة ابن غلبون من دراسته في الأزهر بعشر سنوات. وبالتالي فإن تكليف المؤرخ الليبي بوضع كتاب التذكار كان نتيجة ومحاولة للرد على تطاول هذا الرحالة المغربي.

ولمن يريد مزيداً من التفاصيل حول هذا الالتباس أنصحه بالرجوع إلى كتاب الدكتور عبد الهادي التازي، وعنوانه: «ليبيا من خلال رحلة الوزير الإسحاقي». فإن بحثه حول هذا الموضوع وافتراضاته مقنعة تماماً، وللأسف فإنني لم أكن قد اطلعت عليه إبّان إصدار الطبعة الأولى. كما أنصح بالاطلاع على المقدمة القيمة التي وضعها الشيخ محمد الفاسي لرحلة العبدري، طبعة الرباط، سنة 1968، وليرجع كذلك إلى أعمال مؤتمر «ابن غلبون.. مؤرخ ليبيا» الذي نظّمه «مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي»، بطرابلس منذ ثلاث سنوات تقريباً.

* * *

يبقى لي أن أذكر هنا أنني قد أضفت لهذه الطبعة الثانية للكتاب فهرساً لجميع الأعلام والمدن والمواقع الجغرافية التي ورد ذكرها عبر صفحاته. وهذا نقص في الطبعة الأولى أجهدت النفس في استدراكه الآن.

كما قمت بتصحيح بعض الأخطاء التي سهوتُ عن استدراكها قبل ذلك. إلا أنه قد تكون هنالك هفوات أخرى لم يسمح لي الوقت للأسف بتداركها. كذلك، فإنني كنت في الطبعة الأولى مفتقراً إلى نص هام اعتمد عليه «شارل فيرو» عند تناوله لفترة الغزو الأسباني، وهو نص منتزع من كتاب «مؤنس الأحبّة في أخبار جربة»، للمؤرخ الشيخ محمد أبي راس الجربي، الذي عاش في القرن الثالث عشر الهجري. وعند نشري للطبعة الأولى لم أكن قد اطلعت على هذا الكتاب النادر، ثم حصلت عليه مؤخراً، ولذا فإنني عدت في هذه الطبعة إلى نقل النص عند مباشرة بدل ترجمته عن الفرنسية، (انظر صفحة 84 و 85 من هذا الكتاب). وأبو راس هذا ليبيُّ الأصل ولكنه استقرّ في جزيرة جربة[1].

* * *

ولقد صدَّرت هذه الطبعة الجديدة لـ «الحوليات» بصورة فوتوغرافية نادرة لـ «شارل فيرو» تعتبر الصورة الوحيدة المتوفرة عنه، ولقد أمدتني بها بقايا أسرة حفدته؛ وهي تمثله حاملاً نياشينه التي حصل عليها لقاء جهوده الاستعمارية في الجزائر.

كما أنني حرصت على اكتشاف قبره، زيادة مني في إحكام التقصي حول هذه الشخصية. وبعد لأي تمكنتُ من التعرف على المقبرة التي دُفن بها، وهي مقبرة قرية «بوزنصي»، الواقعة في

---

(1) انظر كتاب: «مؤنس الأحبّة في أخبار جربة»، تحقيق محمد المرزوقي، المطبعة الرسمية، تونس، 1960، ص 26.

مقاطعة «ليزأردن» في أقصى شمال شرقي فرنسا. والذي يجعلني أحرص على إثبات صورة قبره هي غرابة معمار هذا القبر: فهو ـ مثلما ترى في الصورة ـ يقتبس معماره من المعمار الإسلامي. والذي أدهشني عندما زرته، هو أنه يكاد يشبه عن بعد ضريحاً من الأضرحة، وذلك بالنظر إلى القبّة التي تعلوه، والقوس المنحني الذي يمثل مدخله، والنقوش المقتبسة من المعمار المغربي والأندلسي.. غير أن دهاء مهندسه يكمن في أنه نصب فوق قبّة القبر صليباً!!.. ولعمري! فإن في هذه الحذلقة رمزية استعمارية استعلائية لم تخف عليَّ، ذلك أن غرز الصليب في رأس القبة معناه واضح: فهو يرمز للهدف الاستعماري الذي سعى إليه «شارل فيرو» طيلة حياته، وهو استحواذ الصليب على القبة واعتلاؤها: أي استحواذ الغرب الأوروبي على أرض الإسلام. والحقيقة أن هذا الرجل كرّس الخمسين سنة التي قضاها في الجزائر، ثم في طرابلس، ثم في المغرب، لخدمة هذا الهدف.

وأخيراً أسأل الله سبحانه أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه، وأن يمدنا دائماً بروح من عنده، وأن يبارك لنا في ذرِّيتنا، ويُسكن والدينا فسيح جنَّاته ويرحمهما رحمة واسعة. لقد قال تعالى في سورة الكهف: ﴿وأمَّا الجدار فكان لغلامين يتيمين في المدينة وكان تحته كنز لهما وكان أبوهما صالحاً فأراد ربك أن يبلغا أشدَّهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك﴾.

والله من وراء القصد.

الدكتور محمد عبد الكريم الوافي

أستاذ بقسم التاريخ
كلية التربية ـ جامعة الفاتح

زاوية الدهماني ـ طرابلس ـ يناير 1983

مقدمة الطبعة الأولى

دراسة نقدية للمؤلف وكتابه

إن الذي يتتبع سيرة حياة مؤلف هذه الحوليات، لوران شارل فيرو، منذ مطلع شبابه حتى وفاته وقد ناهز الستين من عمره، ويستعرض المناصب الرسمية التي تقلدها، ويلم بالآثار الفكرية التي خلفها وراءه؛ يجد نفسه أمام شخصية ذات عدة أبعاد استطاع صاحبها أن يلعب في الحياة جملة من الأدوار التي كان لكل منها مجاله الخاص وطبيعته المختلفة. ومع ذلك فقد التقت تلك الأدوار في سيرته، وانصهرت في شخصه، وتكاملت في كيانه العقلي ومسلكه العملي لتجعل منه في النهاية مستشرقاً من أبرز المستشرقين الفرنسيين في القرن الماضي. ولذا فإنه لا مفر من التعريف به هنا تعريفاً وافياً قبل التطرق إلى كتابه هذا، لكي يتيسر للقارىء العربي تفهم خطه الفكري منذ البداية. وهذه مسئولية ثقيلة أجدني مضطراً للاضطلاع بها لما تقتضيه من التزام بالموضوعية والتجرد، حرصاً مني على ألّا أغمطه حقه أو أستهين بمكانته العلمية كمؤرخ تفرغ لدراسة حقبات طويلة من تاريخنا، وحرصاً مني في نفس الوقت على لفت نظر القارىء إلى نقاط ضعفه. فإن الأحكام التي نضطر إلى إصدارها على مؤرخ أجنبي صار اليوم في ذمة التاريخ هو نفسه ـ خصوصاً وأننا بصدد الاستفادة بأهم كتبه والاطلاع عليه ـ لا بد وأن تكون أحكاماً واعية متفحصة ترتفع فوق مزالق العاطفة أو التعصب والإسفاف في التقييم. ولن يتأتى لنا ذلك بالنسبة لهذا المؤلف إلا بالوقوف، على تاريخه الشخصي، ووضعه في إطاره الزماني والاجتماعي، وأخذ مناخ عصره السياسي وثقافته وتكوينه العقلي والعاطفي وظروفه الموضوعية في الاعتبار الأول.

يعد شارل فيرو نموذجاً لذلك الطراز الخاص من المثقفين الموسوعيين الفرنسيين الذين عاصروا المراحل الأولى من احتلال فرنسا للجزائر. ومثلما سنرى، فإنه ترعرع في أوساط الجيش ودوائر الشرطة هناك، ثم لفت الأنظار مبكراً إلى شدة اهتمامه بمختلف مظاهر الحياة المغربية. حيث نجده قد رصد فنونها الشعبية، وسجل لهجاتها وتقاليدها، ودرس آثارها المعمارية الإسلامية، ووجّه فوق كل ذلك اهتماماً كبيراً إلى دراسة التاريخ العربي والإسلامي في منطقتنا. ثم انخرط في سلك الحياة السياسية والدبلوماسية حتى قادته مسئولياته إلى ليبيا كقنصل لبلاده فيها، حيث أقام بها فترة طويلة، فكانت هذه الحوليات التي بين أيدينا ثمرة علمية لإقامته في بلادنا.

وُلد المؤلف بمدينة نيس بجنوبي فرنسا في 5 فبراير سنة 1829 في أسرة معروفة احتل بعض أفرادها مناصب مرموقة. وفي سنة 1845 قدم فيرو وهو في السادسة عشرة من عمره إلى الجزائر، فتم تعيينه في عاصمتها كموظف صغير في البداية بنظارة الداخلية. ثم لم يلبث أن ضُمَّ إلى هيئة المترجمين العسكريين في سنة 1850، حيث أصبح الترجمان الرئيسي لدوائر الشرطة في مدينة الجزائر. وبعد أربع سنوات من ذلك ألحق بخاصّة الجنرال ماكماهون، الحاكم العسكري لقضاء قسنطينة آنذاك، فظل في وظيفته تلك حتى سنة 1872، ثم عُين ترجماناً رسمياً للحكومة الفرنسية في الجزائر لشدة إتقانه للعربية.

وفي 5 نوفمبر سنة 1878 دخل السلك الدبلوماسي، حيث تم تعيينه قنصلاً لفرنسا بطرابلس خلفاً للقنصل ديلابورت الذي تقرر نقله إلى بيروت. ثم ترقى فيرو إلى درجة قنصل عام ابتداء من سنة 1881، وظل في منصبه بليبيا حتى 31 ديسمبر سنة 1884، حيث نُقل إلى مدينة طنجة بالمغرب الأقصى بدرجة وزير مفوض. وظل ممثلاً لفرنسا هناك مدة أربع سنوات إلى أن توفي في طنجة نفسها في 19 ديسمبر سنة 1888.

* * *

هذا عن سيرته ومسئولياته الرسمية التي أنيطت به. أما عن ثقافته ودوره العلمي وشخصيته كمؤرخ ومستشرق؛ فإن المرء يجد في المقالات والدراسات التي نشرتها عنه بعض المجلات والدوريات الفرنسية في القرن الماضي وفي بداية هذا القرن[1] بعض المعلومات، لكنه لا يعثر على أية إشارة عن دراسته النظامية في المدارس. ولذا فإنني أفترض أنه من ذلك الطراز من الكتّاب الذين كوّنوا أنفسهم بأنفسهم ونسجوا خيوط ثقافتهم بعصاميتهم وإرادتهم الخاصة. وتُجمع المصادر التي اعتمدتُ عليها على أنه كان يتمتع بثقافة واسعة وأنه كان عالماً دؤوباً على البحث والتنقيب والمطالعة.

ولقد انصبت اهتمامات شارل فيرو على كل ما يخص البلدان العربية في الشمال الإفريقي كله. وقد أهّلته اهتماماته بتاريخ الجزائر ودراسة آثارها الأركيولوجية لأن يصبح رئيساً للجمعية التاريخية الجزائرية (الفرنسية) قبل مجيئه إلى ليبيا بعامين. وكان قبل ذلك قد نشر عدة أبحاث عن تاريخ مدينة قسنطينة وآثارها في مجلة «الجمعية الأركيولوجية» التي كانت تصدر في نفس المدينة. ثم اتجه إلى الدراسات الأثنولوجية وجمع التراث الشعبي الجزائري خصوصاً في مجالات الشعر العامي والقصص الشعبي ذي الصبغة التاريخية. وكذلك المدائح والأوراد الدينية للطرق الصوفية، وأشعار المراثي العامية. ثم استقطب حوله نخبة من المترجمين الفرنسيين المتمرسين مثله بالعربية والبربرية

---

(1) (أ) المقدمة التي وضعها أوغستان بيرنارد للطبعة الفرنسية لهذا الكتاب.

(ب) **REVUE AFRICAINE,** TOME XXVIII, p. 207-223- année 1883.

(جـ) **REVUE AFRICAINE,** tome LV, p. 5-15 - année 1911.

لنقل تلك الحصيلة من التراث الشعبي إلى اللغة الفرنسية ونشرها في الدوريات الاستشراقية المتخصصة في ذلك الوقت، بحسب خطة مرسومة لاستكناه أسرار الشخصية الجزائرية والتعرف على سماتها وسبر أغوارها.

أما أشهر دراساته التاريخية عن الجزائر فلعله هو ذلك الكتاب الذي خصصه لدراسة عشر من المدن الجزائرية، من بينها بجاية، وعنّابة، وسطيف، وتبسّه، دراسة مونوغرافية وافية مفصلة. غير أن دراساته عن الجزائر لم تقتصر على الميادين السالفة؛ بل نراه يخصص أبحاثاً أخرى عن قبائلها، ولهجاتها المحلية، ويضع دراسة نحوية في اللغة البربرية. كما نراه يكب على محاولة لوصف الطراز المعماري الذي يميز مساجدها وقصورها خصوصاً في قضاء قسنطينة، أو يدرس بعض جوانب الحياة العثمانية في الجزائر، ثم يضع بعد إقامته في طنجة دراسة حول العائلات الشريفية في المغرب؛ إلى غير ذلك من الاهتمامات المتفرقة التي ما يزال المستشرقون الفرنسيون يولعون بها حتى يومنا هذا.

وقد أفرد فيرو كتاباً خاصاً تناول فيه عدداً من شخصيات الاستشراق والمترجمين الفرنسيين الذين سبقوه إلى ميدان دراسة العالم العربي، حيث استعرضهم واحداً واحداً منذ حملة نابليون على مصر في نهاية القرن الثامن عشر حتى احتلال فرنسا للجزائر.

وأفاده إتقانه للغات العربية والتركية والبربرية في القدرة على الاطلاع على الكتب والوثائق والمخطوطات الإسلامية رأساً. ويبدو أنه كان يقرأ الخطوط العربية بسهولة، وخصوصاً الخط المغربي التقليدي. فمكنه ذلك في آن واحد من قراءة الآثار المغربية، والمشرقية على السواء؛ بل وحتى التركية حيث أن تركيا كانت ـ كما نعلم ـ تستعمل الحروف العربية حتى بداية هذا القرن، إذ لم تستبدلها بالحروف اللاتينية إلاّ تحت تأثير مصطفى كمال أتاتورك.

وكان الصبر والمثابرة من أهم أسلحة شارل فيرو، فأفاده ذلك في تقليب وتمحيص الوثائق الأوروبية الأصلية والرسمية في دُور المحفوظات بتأنٍّ وتؤدة؛ مما مكّنه من تجميع معلومات وافرة والاطلاع على تفاصيل دقيقة انفرد بها عن غيره من المؤرخين. وفتح له منصبه كقنصل ودبلوماسي الباب للاطلاع على ملفّات الوثائق والمراسلات القنصلية، وتقارير الوزراء والسياسيين، ونصوص المعاهدات في إرشيفات وزارة الخارجية الفرنسية، ووزارة بحريتها، وقنصليتها في طرابلس، ومحفوظات الإرسالية النصرانية في طرابلس، وإرشيف الغرفة التجارية في مدينة مرسيليا. فأفادته هذه الأكداس من الوثائق في الإلمام تفصيلياً بعلاقة حكام ليبيا وولاتها مع الدول الأوروبية ـ وبالذات فرنسا ـ طيلة الفترة العثمانية برمتها.

* * *

يذهب أوغستان بيرنارد ـ ناشر هذه الحوليات الذي سيأتي ذكره ـ إلى أن شارل فيرو قد شرع في تأليفها في سنة 1883، أي بعد مضي خمس سنوات كاملة على وصوله إلى طرابلس؛ وإن كنتُ

شخصياً أُرجِّح أنـه قد بدأها قبل ذلك التاريخ لأسباب سأتطرق إليها في حينها. لكننا لا ندري متى فرغ من تأليفها على وجه الدقة؛ وإن كان هذا سابقاً بطبيعة الحال على سنة 1888. بيد أن مخطوطة هذه الحوليات لم يقدَّر لها أن تجد طريقها إلى المطابع الفرنسية إلا بعد مضي أربعين سنة على تأليفها. فظلت مركونة في زوايا النسيان أمداً طويلاً، حيث أن مسئوليات صاحبها الرسمية ومشاغله اليومية لم تمكنه من نشرها خلال حياته. وبعد وفاته نقلتها أسرته ضمن بقية ملفاته ومخلفاته الشخصية إلى فرنسا، وانتهى بها المطاف إلى إحدى مدن شمال شرقي فرنسا. وعندما قامت الحرب العالمية الأولى استولى الألمان على المخطوطة لدى احتلالهم لتلك المدينة بعد هزيمة فرنسا المبدئية أمام القوات الألمانية. ولكن بعد عقد الهدنة بين البلدين على إثر هزيمة ألمانيا نهائياً في تلك الحرب، أعيدت مخطوطة الحوليات الليبية إلى ورثة مؤلفها بناء على طلب المارشال الفرنسي فرديناند فوش، قائد القوات المتحالفة التي دحرت ألمانيا في سنة 1918. ثم فطِن ابن المؤلف، وهو جنرال في الجيش الفرنسي، لأهمية هذه المخطوطة الفريدة في قيمتها التاريخية، فسلمها إلى أحد أساتذة جغرافية شمال إفريقيا بكلية آداب جامعة السوربون آنذاك، وهو الأستاذ أوغستان بيرنارد المعروف بكثرة مؤلفاته عن بلدان المغرب العربي. وكانت تلك النسخة محبّرة بخط المؤلف نفسه، ومعها صورة خطية أخرى طبق الأصل كتبت بخط ناسخة فرنسية. فقام الأستاذ المذكور بالاطلاع على النسختين ونشر النص الكامل للكتاب في سنة 1927، حيث تبنت طبعها إحدى المطابع الفرنسية في تونس.

وقد قام أوغستان بيرنارد بوضع مقدمة للكتاب، استفدتُ أنا هنا بكثير من عناصرها. ووجد بالمخطوطة ثغرة صغيرة في الفصل الذي عقده المؤلف حول فترة غزو الإسبان لطرابلس، فسدَّها استناداً على نفس مصادر فيرو. كما ختم الحوليات بملحق لخص فيه بإيجاز الأحداث التي توالت على ليبيا منذ سنة 1879 ـ وهي السنة التي كان المؤلف قد توقف عندها في سرد تاريخنا ـ حتى وقوع الغزو الإيطالي على البلاد وإبرام معاهدة لوزان بين تركيا وإيطاليا في سنة 1912، وهي المعاهدة التي تخلت فيها الدولة العثمانية عن حقوقها في ولايتها الإفريقية كما هو معروف.

وقد واجهت الناشر الفرنسي صعوبة أساسية نجمت عن إغفال المؤلف لذكر المصادر التي استقى منها معلوماته. وهذه نقطة ضعف أُخذت عليه حتى بالنسبة لكتاباته الأخرى. والواقع أنه من عادة شارل فيرو ألا يذكر مصادره إلا نادراً، وهو حتى وإن فعل فإنه يقتصر على الإشارة إليها في اقتضاب في سياق نصه دون أن يذكر لنا ما إذا كان قد اطلع عليها مباشرة أم لا. وهذا ناجم عن أنه لا يحرص في كثير من الأحيان على استحضار مصادره أمامه ساعة الكتابة والتأليف، بل يطلع عليها هنا وهناك، ثم يمسك قلمه ويكتب اعتماداً على الذاكرة، ويبدو أنه كان يتمتع بذاكرة قوية، وإن كانت هذه لا تكفي للقيام بتمحيص علمي جاد.

ومع ذلك فإن بعض تلميحات المؤلف إلى مصادره ومراجعه قد مكنت الناشر والمحقق الفرنسي من الاستدلال على معظم المراجع الإفرنجية والتركية وبعض مصادره العربية. والواقع أنه

كان من السهل نسبياً على أوغستان بيرنارد أن يكشف عن مصادر فيرو الفرنسية، وهو الأستاذ المتخصص مثله، خصوصاً وأنها تتركز حول وثائق الأرشيف المختلفة التي يسهل الرجوع إليها. هذا إلى جانب مصادر ومراجع أوروبية أخرى سيجدها القارىء مدرجة ضمن الثبت البيليوغرافي الذي قمتُ بإضافته إلى الكتاب.

أما بالنسبة للمصادر العربية التي اعتمد عليها شارل فيرو اعتماداً أساسياً، فقد أمكن للناشر الفرنسي أن يستدل على بعضها ككتاب «التذكار» لابن غلبون ـ لأن المؤلف أشار إليه صراحة ـ ورحلة العياشي «ماء الموائد»، ورحلة التيجاني «تقييد الرحلة»، وتاريخ ابن خلدون، ورحلة أبي العباس بن ناصر، وحولية الشيخ أبو راس الخاصة بتاريخ جزيرة جربة، وغيرها.

لكنني، وقد أدليت بدلوي في استقصاء مصادر هذه الحوليات بقدر مستطاعي وبحسب ما سمحت لي به إمكانياتي المتواضعة؛ فقد توصلت بحسب افتراضات شخصية إلى الكشف عن مصدر أساسي للكتاب لم يشر إليه المؤلف ولم يفطن إليه الناشر وسأعرض له بالتفصيل بعد وهلة. وعلى أية حال فإن الذي لا أشك فيه هو أن أهم مصدرين عربيين اعتمد عليهما شارل فيرو هما من المصادر الليبية الخالصة.

وأول هذين المصدرين هو بلا ريب كتاب أبي عبد الله محمد بن خليل بن غلبون الطرابلسي المسمى: «التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار». لكن اوغستان بيرنارد يذهب خطأ إلى أن مؤلف الحوليات لم يطلع عليه مباشرة، وإنما بواسطة الترجمة التركية التي وضعها له المؤرخ التركي محمد بهيج الدين بن مصطفى عاشر التي ضمنها كتابه المسمى بالتركية «طرابلس غرب تاريخي».

وبالرغم من جهلي الكامل باللغة التركية، فقد استخرجتُ نسخة لهذا الكتاب من إحدى المكتبات، ثم قمت بعقد مقارنة كمية بينه وبين مخطوطة كتاب «التذكار» الأصلية الموجودة في خزانة الكتب العربية بالمكتبة الوطنية في باريس حيث استخرجت نسخة مصورة منها. فتبين لي أن كتاب بهيج الدين التركي، بالرغم من أنه يستعرض فترة تاريخية أطول من تلك التي تعرض لها ابن غلبون في «التذكار» إلا أنه من الناحية الكميّة لا يزيد على نصف حجمه إلا قليلاً، فهو مطبوع في 155 صفحة. في حين أن كتاب «التذكار»، بالرغم من أنه يتوقف عند عهد أحمد القرمانلي الذي عاصره مؤلفه، إلا أنه يربو على المائتين والخمسين صفحة في أصله المخطوط، وعلى قرابة ثلاثمائة صفحة في نسخته المطبوعة.

ثم رأيت أن مجرد المقارنة الكميّة بين الكتابين لا يعدو أن يكون من قبيل المناهج الساذجة التي تنقصها الجديّة، ولا يكفيني في الجزم بأن شارل فيرو قد اطلع على كتاب ابن غلبون رأساً. فثنّيْتُ إلى تمحيص افتراضي عن طريق القيام بعملية جرد لأسماء الأعلام في الكتاب التركي؛ حيث أنه وقد صدر في الآستانة منذ سنة 1284 هـ (1867 م)، فإنه بطبيعة الحال مرسوم بالأحرف العربية

التي كانت تتبناها الكتابة التركية؛ الأمر الذي سهل عليَّ التعرف على أسماء الأشخاص الذين عرض لهم الكتاب رغم جهلي بلغة الكتاب نفسها. فقمت بتسجيل تلك الأسماء في كراسة. ثم قارنتها بالأسماء التي ذكرها فيرو وتلك التي ذكرها ابن غلبون، من ولاة ودايات ووزراء وزعماء وأعلاج... الخ. فتبين لي بما لا يدع مجالاً للشك أن المؤلف الفرنسي لم يطلع على الترجمة التركية فحسب، بل وعلى النسخة العربية لكتاب «التذكار»، حيث أن فيرو قد عرض مثل المؤرخ الليبي لشخصيات لم يتعرض لها بهيج الدين الذي توخّى تلخيص الأحداث وإيجازها. ثم برهنتُ على هذه الحقيقة بأن حرصت على المقارنة خلال ترجمتي للكتاب بين نصوص شارل فيرو ونصوص ابن غلبون. وقد سهّلتُ على القارىء مهمة المقارنة بذكر صفحات كتاب «التذكار»، في كل مناسبة اقتضاها السياق، استناداً على طبعة مكتبة النور الثانية التي حققها الطاهر الزاوي. ومن المرجح أن فيرو قد اطلع على نسخة «التذكار» الموجودة حالياً في المكتبة الوطنية بباريس؛ بل ولعله هو الذي أهداها إلى هذه المكتبة أو إلى البارون دي سلان واضع كاتلوج المخطوطات العربية ومصنّفها بالمكتبة المذكورة، إذ لا نعرف أن بحاثة فرنسياً آخر اهتم بالتاريخ الليبي قدر اهتمام فيرو به.

أما عن المؤرخ التركي محمد بهيج الدين، فإنه قد قدم من تركيا إلى ليبيا مع والـده عندما عُيِّن هذا الأخير قاضياً لمدينة طرابلس. فقام ابنه بترجمة وتلخيص كتاب «التذكار» إلى التركية بتكليف خاص من السلطان العثماني عبد العزيز خان. ثم اعتمد بهيج الدين على بعض وثائق المحفوظات التركية وعلى معلومات شفهية استقاها من أشخاص عاصروا فترات معينة من تاريخ بلادنا، وصاغ كل هذا في كتابه «طرابلس غرب تاريخي» الذي مضى به حتى عهد ولاية محمود نديم باشا الذي قدم بهيج الدين إلى طرابلس أثناء ولايته.

وفيما يتعلق بالمناسبة التي حدتْ بابن غلبون إلى تأليف كتاب «التذكار» فإنها تتلخص في أنه وضعه أصلاً كشرح تاريخي لقصيدة الشيخ أحمد بن عبد الدائم الأنصاري، وهو فقيه وشاعر ليبي كان معروفاً بفصاحته وبمعرفته بالتاريخ الإسلامي. والقصيدة طويلة وقد أنشأها هذا الشاعر في مدح طرابلس وذكر محاسنها ومناقب أهلها، وذلك ردّاً على ذمّ الرحالة المغربي أبي عبد الله بن مسعود العبدري البلنسي. وكان العبدري قد زار المدينة أثناء توجُّهه إلى بلاد المشرق في رحلته التي بدأها سنة 688 هـ. وقد حدث وأن حضر هذا الرحّالة في أحد مساجد طرابلس حلقة درس لقاضيها أبي محمد عبد الله بن عبد السيد فتجادل معه في بعض الأمور وتشاجر معه. فما كان من العبدري إلا أن تحامل عليه، بل وعلى طرابلس نفسها، فذمّها بأوصاف بذيئة إليكم عيّنة منها اقتطفتُها من كتاب رحلته حرفيّاً، حيث قال:

«... ثم وصلنا إلى مدينة طرابلس، وهي للجهل مأتم وما للعلم بها غرس. أقفرت ظاهراً وباطناً.. اكتنفـها البحر والقفر، واستولى عليها من عربان البر ونصارى البحر النفاق والكفر؛ وتفرقت عنها الفضائل تفرُّق الحجيج يوم النفر؛ لا ترى بها شجراً ولا ثمراً، ولا تخوض في

أرجائها حوضاً ولا نهراً، ولا تجتلي روضاً يحوي نَوْراً ولا زهراً، بل هي أقفر من جوف حمار، وأهلها سواسية كأسنان الحمار، ليس على ناشيء منهم فضل لذي شيبة، ولا لذي الفضل بينهم هيبة؛ ترى أجساماً حاضرة والعقول في عقل غيابات الغيبة.. إلى بخل لو مازج ماء البحر جمد، وخالط الهواء سكن في آذار وركد، وخلق يضيق به متّسع الفضاء، ونزق يحق له في ذمهم كشف الغطاء، وأذهان أربت في الضيق على الخاتم.. الخ»[1].

فانبرى للرد عليه شاعرنا أحمد بن عبد الدائم الأنصاري بقصيدته المذكورة التي دعونا نستشهد منها بالأبيات التالية:

طرابلس لا تقبل الذمّ إنها	لها حسناتٌ جاوزت سيئاتها
إذا أمّها من قد نأته بلادُه	وأوحشه ذُو أمرها من حُماتها
تطامنَ عن نفس ومال وعشرة	ويضحي بعزّ ما ثوى بجهاتها
فكم من دُيُور أخربت وكنائس	وكم من حصون حوصرت بسراتها
وكم من بلاد للصليبيّ مركز	أحاطوا بها ليلاً فأفنوا طغاتها
وكم من جَوارٍ للكوافر ضيقت	على سُفُن الإسلام من نفحاتها
قد أضحت بمرساها أسيرة فلْكها	وعسكرها في جيرها من حفاتها
...	
رويداً فلا تعجَل بذمك للتي	تباهى بها الإسلام من غزواتها
...	
لَعَمْرُكَ تلقى سوء قصدك عاجلاً	وتسلبُ نورَ العلم من بركاتها
فتُبْ وانتصح لله إن كنت عارفاً	ودع سوء ما أبديته من صفاتها
فلا تهجُ أمّاً للثغور حنونة	كفاها مديحاً عدّكم هفواتها
ويكفي أهاليها من الفضل أنها	رباطٌ لمن قد قام في حجراتها

.. إلخ»[2]

---

(1) انظر «رحلة العبدري»، صفحة 70 ـ طبعة الجزائر تحقيق الأستاذ أحمد بن جدو (هذا النص مذكور في كتاب «ليبيا في كتب الجغرافية والرحلات» ـ صفحة 98-99 ـ اختيار وتصنيف الدكتور محمد يوسف نجم والدكتور احسان عباس). نفس نص العبدري مثبت في نهاية مخطوطة كتاب التذكار الموجودة في المكتبة الوطنية بباريس، صفحة 120.

(2) وجدت بمخطوطة كتاب التذكار بالمكتبة الوطنية بباريس 29 بيتاً من أبيات هذه القصيدة منسوخة في نهاية المخطوطة بخط ناسخ مشرقي الكتابة، في حين أن نص التذكار نفسه مكتوب بخط مغربي. انظر الصفحات 122 إلى 124 من المصدر نفسه.

وقد حرصتُ على الاستطراد إلى هذه القصيدة وذكر بعض أبياتها لأهميتها الخاصة، فقد كانت مناسبة تفتّقت بسببها عبقرية ابن غلبون كمؤرخ وألهمته في التفرغ لوضع كتاب «التذكار» الذي لا جدال في أنه أهم مصدر عربي وأقدمه بالنسبة لتاريخ ليبيا[1]. وحتى ولو لم يطّلع عليها شارل فيرو؛ فإنه يمكنني اعتبارها، تجاوزاً، البذرة الأولى والنواة الأم التي كانت حولياته الليبية صداها البعيد.

هذا عن المصدر الليبي الأول الذي اعتمد عليه مؤلفنا الفرنسي، خصوصاً بالنسبة لفترة الحكم العربي والعهد العثماني الأول.

أما المصدر الليبي الثاني الذي استند عليه فيرو أساساً بالنسبة لكل العهود التاريخية التي عرض لها منذ الفتح العربي حتى سنة 1879 وإن لم يذكره أو يشر إليه قط، ولم يفطن إلى تأثيره في هذه الحوليات ناشرها أوغستان بيرنارد ـ فإنه كتاب أحمد بك النائب المسمى «المنهل العـذب في تاريخ طرابلس الغرب».

وإنني وأنا بصدد الكشف عن هذه الحقيقة، أجدني ملزماً بأن أشرح للقارىء القرائن والأسباب التي دفعتني إلى هذا الافتراض، ومن ثم البرهنة عليه. وأحب أن أبادر أولاً إلى إبراز مطعن منطقي أساسي لعله أول ما يخطر ببال المؤرخ الناقد عند محاولته التحقق من مدى صحة هذا الافتراض. فقد يعترض عليه قائلاً: ولكن كيف يكون شارل فيرو قد اطلع على «المنهل العذب» في حين أن الطبعة الأولى له لم تصدر إلا سنة 1899 في الآستانة، بينما توفي المؤرخ الفرنسي في طنجة منذ سنة 1888؛ أي قبل صدور كتاب النائب بإحدى عشرة سنة كاملة؟.. فهل يصح أن يقرأ الأموات الكتب وهم في قبورهم؟

غير أن الاعتراض قد يكون في محله لو أنني زعمت أن شارل فيرو اطلع على «المنهل العذب» بعد طباعته. إنما الذي أفترضه أنا هو أنه اطلع عليه وهو ما يزال مخطوطة في حوزة مؤلفه قبل أن تواتيه الظروف للدفع به إلى مطابع الآستانة.

فالذي أعرفه أن أحمد النائب معاصر لشارل فيرو؛ وإن كان هذا الأخير يكبره سناً بحوالي سبع عشرة سنة. فقد وُلد فيرو ـ على نحو ما ذكرت ـ سنة 1829، في حين وُلد النائب سنة 1846 (1264 هـ). وقد عرفنا فيما سلف أن مؤلف الحوليات قد عين قنصلاً لفرنسا بطرابلس سنة 1878، وأنه ظل بها حتى آخر سنة 1884. وكان أحمد النائب في نفس تلك الفترة من شخصيات مدينة طرابلس البارزة؛ بل إنه شغل في تلك الأثناء وظيفة عميد بلديتها (شيخ البلاد)، ولم يقع نفيه من ليبيا إلى الآستانة إلا في عهد الوالي أحمد راسم باشا، حوالي سنة 1883؛ أي قبل مغادرة فيرو لطرابلس إلى طنجة بعام واحد.

---

(1) اللهم إلا إذا تم لنا العثور على حولية الحسين بن أحمد البهلول المفقودة.

وقد رأينا كيف أن شارل فيرو لم يأت إلى طرابلس من فرنسا رأساً؛ بل إنه قدم إليها بعد أن قضى في الجزائر ثلاثاً وثلاثين سنة، أتقن خلالها اللغة العربية، وتضلع في مسائل الاستشراق، وتمرّس بالشئون المغربية حتى ألمَّ بالحياة العربية في أدق تفاصيلها. فهو إذن لم يكن مجرد قنصل تقليدي جاء إلى بلادنا لشغل وظيفة رسمية وحسب، بل لعله لم يقع عليه الاختيار لذلك المنصب أصلاً إلا لما توسمته فيه بلاده من نفاذ بصيرة وقدرة شخصية على تقييم تاريخها وشعبها وأوضاع العثمانيين فيها. وهكذا فإن وظيفته كقنصل في طرابلس لم تكن إلا ذراً للرماد في العيون ومبرراً لإضفاء طابع المشروعية على إقامة هذا المؤرخ المستشرق في البلاد ومراقبة شئونـها عن كثب بحرية؛ خصوصاً وأن الدولة العثمانية كانت قد أصبحت، منذ احتلال فرنسا للجزائر، تتوجس خيفة من الرعايا الفرنسيين، وتقفل حدود ولايتها الطرابلسية في وجوه معظمهم.

ولا بد والحال هذه أن فيرو قد حرص منذ أن وطئت أقدامه أرض طرابلس على التعرف على أعيان المدينة ووجوهها وأكابرها من عثمانيين وليبيين، وتوطيد صلاته على الخصوص مع الصفوة المختارة من المثقفين الطرابلسيين والعلماء والفقهاء. وكيف لنا أن نتصور قنصلاً أوروبياً في طرابلس يمتاز عن زملائه من القناصل الآخرين بإتقانه للغة العربية وتضلُّعه في تاريخ العرب وتراثهم، دون أن يخطب ودّ أمثال أحمد بك النائب، بالذات، والتقرب إليه، وهو المغرم مثله بالتاريخ وأحداثه. خصوصاً وأن هذا الأخير كان في ذلك الوقت أحد الشخصيات الرسمية في المدينة. باعتباره عميد بلديتها؟[1].

وإذن فمن المحتم أن اهتمامات الرجلين الفكرية ومنصبيهما الرسميين قد أولدت بينهما منذ البداية تجاذباً وإعجاباً متبادلين سرعان ما تحولا إلى صداقة مكينة ربطت بين القنصل الفرنسي المستشرق وعميد البلدية الليبي المؤرخ. فكلا الرجلين كان يداعب في تلك الفترة فكرة وضع حولية شاملة لتاريخ ليبيا في لغته الأم، ويجمع مادة كتابه ويدبِّج مسوّدته. ومن المؤكد أن شارل فيرو قد وجد حصيلة وافرة عن تاريخ البلاد في إرشيفات القنصلية الفرنسية في طرابلس، لكنه كان في حاجة إلى مصادر عربية وعثمانية، خصوصاً أنه كان يزمع التعرض لتاريخ ليبيا منذ بداية العهد الإسلامي، أي قبل أن تكون لفرنسا قنصلية في طرابلس. وكان بين يديه كتاب ابن غلبون وكتاب بهيج الدين، إلا أنه كان في حاجة إلى مصدر أشمل وأوسع، وإلى معلومات يستقيها من أفواه المثقفين الليبيين المعاصرين له.

وفي تلك الأثناء كان مؤرخنا الليبي أحمد النائب يجمع أشتات معلوماته مثله من كل المصادر، ويطلع من جانبه على المصادر العربية والتركية، ويحرر فصول منهله العذب في صبر وأناة وسريّة، بعيداً عن أعيُن الرُّقباء من الحكام الأتراك الذين قد لا يسرهم أن يتصدر ليبي لكتابة تاريخ بلاده. خوفاً من التعرض لمساوىء حكمهم وتعسفهم وظلمهم. ومع ذلك فقد كان النائب،

---

(1) انظر مقدمة الطبعة الثانية لهذا الكتاب، ص 6.

وهو يكرس نفسه لهذه المهمة في حاجة لأن يبوح لمثقف ومؤرخ مثله بمشروعه الكبير، لعلمه بأنه مقدم على عمل عظيم لم يسبقه إلى مثله إلا ابن غلبون. ولكن هل يمكنه هذا وأعين السلطات العثمانية تضيق عليه الخناق وتلوح له بالنفي من بلاده؟.. نعم هذا ممكن، ولكن شريطة أن يكون نديم فكره وجليس ثقافته رجل أجنبي مغرم بتقصي أحداث تاريخ ليبيا مثله. فوجد ضالته في القنصل الفرنسي، وأطلعه على مسودة «المنهل العذب» مرغماً ولسان حاله يقول: لا كرامة لنبي في وطنه. أو لعله أن يكون قد انتهى من كتابه كليّةً وأعاره مخطوطته لاستطلاع رأيه فيها وفي منهجها، فقرأها شارل فيرو واستفاد بمحتواها في معظم صفحات «الحوليات الليبية» ـ كما سنرى ـ ظناً منه أن «المنهل العذب» لن يرى النور قط، بسبب انعدام المطابع العربية في طرابلس[1]، ومنع الأتراك لليبيين من نشر كل ما يمت لتاريخ بلادهم بصلة.

ولا شك في أن فيرو كان غيوراً من جانبه على مشروعه الذي كان يعده بلغته الفرنسية عن تاريخ ليبيا، فلم يطلع أحمد النائب عليه، حتى ولو من قبيل المعاملة بالمثل، فهو قنصل يمثل دولة أجنبية، ولو علمت السلطات العثمانية أنه كان يعد كتاباً هاماً مثل هذا عن ليبيا لطردته على الفور بتهمة التطاول على تراث البلاد التاريخي وتجاوزه لمهمته كقنصل لا يحق له الاهتمام بما يخرج عن دواعي وظيفته الرسمية.

وهكذا فقد قادت الظروف الموضوعية مؤرخنا الليبي إلى إطلاع المؤرخ الفرنسي على مخطوطة كتابه، في حين منعت هذا الأخير من مبادلته هذه الثقة العلمية، فاستفاد بجهده وثمرة أبحاثه دون أن يكشف له عن أنه كان هو الآخر يعدُّ مشروعاً مماثلاً بلغته.

ولكن الأقدار تشاء أن يتمكن أحمد النائب ـ بالرغم من إبعاده ونفيه[2] من بلاده ـ من نشر كتاب «المنهل العذب» في الآستانة. ومن المؤكد أنه لم يكن في وسعه نشره في عاصمة الدولة العثمانية نفسها إلا بعد أن «أحدث فيه بعض التحويرات التي اقتضتها محاذير الرقابة التركية المتشددة، واضطر إلى حذف الكثير من الحقائق التاريخية التي تدمغ سياسة الأتراك في ليبيا خصوصاً في العهد العثماني الثاني. وهذا واضح لمن ينفذ ببصيرته إلى ما تخفيه سطور كتابه من تلميحات، رغم حرصه على تمجيد الدولة العليّة والعظمة السلطانية في الظاهر. ومثلما قال الطاهر

---

(1) اللهم إلا إذا أخذنا في الاعتبار تلك المطبعة الحكومية الصغيرة التي كانت موجودة في طرابلس والتي صدرت عنها أول جريدة ليبية باللغة العربية في التاريخ وهي جريدة «طرابلس غرب» التي صدر عددها الأول منذ سنة 1866 م. انظر كتاب علي مصطفى المصراتي: «صحافة ليبيا في نصف قرن»، صفحة 31.

(2) حول أسباب نفي أحمد النائب إلى الآستانة انظر كتاب الدكتور أحمد صدقي الدجاني المسمى: «ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي» ـ المطبعة الفنية الحديثة ـ طبعة 1971. ويمكن تلخيص تلك الأسباب في أن أحمد النائب قد أسس في طرابلس جمعية سرية تطالب بالإصلاح وبالوقوف في وجه الخطر الأوربي على البلاد. وقد كان في تلك الجمعية عضوان آخران بارزان هما: إبراهيم سراج الدين والشيخ حمزة ظافر المدني. وقد تم نفي هذا الأخير مع أحمد النائب إلى الآستانة، في حين سجن إبراهيم سراج الدين حوالى تسع سنوات.

الزاوي: «فإن ظروف أحمد النائب لم تكن تسمح له بالصراحة، لأن مراعاة الظروف بالنسبة للمؤرخ، في الاقتصار على بعض الحقائق، وترك بعضها للظروف المناسبة سنّة متّبعة منذ القدم، وأن الذي يقرأ المنهل العذب يفهم منه صورة لما كان يشعر به الأستاذ أحمد النائب في نفسه ولم يصرح به»[1].

وتشاء الأقدار كذلك أن يأتي نشر «المنهل العذب» قبل نشر «الحوليات الليبية» نفسها بثمانٍ وعشرين سنة؛ فيتم طبعه وأحمد النائب ما يزال على قيد الحياة، إذ أنه لم يمت إلا سنة 1914؛ بينما يعاجل الموتُ شارل فيرو قبل نشر كتابه بعشرات السنين. وهكذا تمر الصلة بين الكتابين على الباحثين والمؤرخين مرور الكرام.

وإنني في غياب إقرار مادي صريح من جانب شارل فيرو على اطلاعه على كتاب أحمد النائب واقتباسه الكثير منه، فقد لجأتُ إلى إقامة فرضي على قرائن كرونولوجية لا مجال للشك فيها. وليس للقارىء ـ للتأكد من مدى صحة افتراضي ـ إلا المقارنة بين نصوص الرجلين عند سردهما لأحداث معينة، حيث أنني سهّلت عليه هذه المقارنة بأن أوردتُ مقتطفات كثيرة من «المنهل العذب» أو اكتفيت بمجرد ذكر صفحاتها في طبعة دار الفرجاني الثانية للجزء الأول من كتاب النائب؛ وطبعتها الأولى لجزئه الثاني الذي حققه وكشف عنه الطاهر الزاوي في دار الكتب المصرية.

* * *

ولا جدال في أن «الحوليات الليبية» تعتبر اليوم مصدراً من أهم وأشمل مصادر التاريخ الليبي. ومثلما يقول صاحب «المختار في مراجع تاريخ ليبيا» ـ الجزء الأول ـ فإن الكتاب غني بالمعلومات ومزدحم بالتفاصيل، وأن كتباً كثيرة من تلك التي تناولت تاريخ ليبيا قد اعتمدت عليه واعتبرته من المصادر الأولية[2]. وهذه حقيقة يكفي المرء للتأكد منها أن ينظر في فهارس مراجع تلك الكتب أو تصفُّح مراجع رسائل الدكتوراه والماجستير التي كُرست لأي فترة من فترات التاريخ الليبي منذ الفتح العربي حتى نهاية العهد العثماني الثاني، وكان لأصحابها إلمام باللغة الفرنسية؛ ليُدرك مدى أهمية الكتاب الذي بين يديه.

ونحن نعرف أن عدداً كبيراً من الكتب قد تعرضت لفترة ما من فترات تاريخنا أو شملت بعضها، سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية. لكن هذه الحوليات تمتاز عن تلك الكتب ـ بما فيها الإيطالية ـ بميزتين أساسيتين:

---

(1) «المنهل العذب» ـ الجزء الثاني، تحقيق الطاهر الزاوي، المقدمة، الصفحة (ب).

(2) مصطفى بعيو: «المختار في مراجع تاريخ ليبيا» ـ صفحة 88 إلى 92 ـ الجزء الأول، طبعة دار ليبيا للنشر والتوزيع ـ بنغازي 1967.

أولهما: أنها اعتمدت على المصادر الليبية نفسها وعلى غيرها من المصادر العربية مباشرة. لإتقان صاحبها للغة العربية ولإقامته الطويلة في ليبيا ومعاصرته شخصياً لجانب من تاريخ البلاد العثمانية في القرن الماضي. كما اعتمدت في نفس الوقت على المصادر التاريخية الأجنبية التي تعرضت لبلادنا، وأيضاً على وثائق الأرشيف الرسمية والمراسلات القنصلية. ففيها إذن موازنة ومقارنة منهجية وتكامل بين الروايات والمصادر العربية، والتركية، والغربية، من فرنسية وهولندية وإنجليزية وألمانية وإيطالية.

أما الميزة الثانية فتتمثل في أن «الحوليات الليبية» تسرد تاريخنا سنة بسنة وأحياناً شهراً بشهر - وهذا هو ما جعل صاحبها يطلق عليها تسمية «الحوليات» - منذ فتح عمرو بن العاص لطرابلس قبيل منتصف القرن السابع الميلادي حتى بداية هذا القرن. فهي إذن تجمع بين دفتيها سرداً مفصلاً ودقيقاً للأحداث التي توالت على ليبيا خلال ثلاثة عشر قرناً من الزمان.

وباستثناء فترة الحكم العربي التي اختصرها المؤلف في فصل واحد، ولم يراع تفصيل أحداثها بما فيه الكفاية، لقلّة مصادره عنها نسبياً؛ فإننا نجده يمدُّنا في الفصول الأخرى بالعديد من التفاصيل الهامة، بل وغير المعروفة لنا أحياناً. فهو يميط اللثام عن كثير من جوانب تاريخ بلادنا السياسي والدبلوماسي في فترتي الحكم العثماني الأول والثاني. وبفضل انتمائه هو نفسه للسلك القنصلي الأجنبي الذي عمل في ليبيا، واحتكاكه بأحداثها عن كثب. واطلاعه على وثائق المحفوظات الأجنبية الخاصة بها بنفسه، فإننا نقف منه على خبايا وأسرار ومؤامرات القناصل وتدخلهم في شئون الحياة السياسية لليبيا طيلة فترة الحكم العثماني. فكتابه هذا يعطينا صورة طبق الأصل - من وجهة النظر الفرنسية طبعاً - عما كان يحدث في دور القنصليات المعتمدة في طرابلس، خصوصاً القنصليات الفرنسية والإنجليزية والهولندية والأمريكية، وأساليبها في استمالة الدوائر العثمانية المحلية والوزراء وكبار الموظفين في البلاد لمصالحها، بل وفرض إرادة القناصل عليها في بعض الأحيان. كما أنه يبرز لنا علاقة ملوك فرنسا مع دايات طرابلس وولاتها، خصوصاً لويس الرابع عشر، ويوضح لنا محاولات نابليون بونابرت لجعل ليبيا وحكامها جسراً ووسيلة وهمزة وصل بين فرنسا وبينه وهو في مصر؛ ويكشف لنا عن صلته بالقرمانليين. والكتاب أيضاً من المصادر الأساسية عن الفترة التي حكمت الأسرة القرمانلية فيها ليبيا عندما استقلوا بها عن الباب العالي العثماني، حيث أصبحت لفترة طويلة من الوقت دولة من أقوى دول حوض البحر الأبيض المتوسط، فكانت ليبيا بذلك تفرض إرادتها على معظم الدول الأوربية وتتعامل معها في كثير من الأحيان معاملة الند للند.

و «الحوليات الليبية» تكشف لنا من ناحية أخرى عن الدور الذي لعبه الأعلاج، المتحدرين من سلالات أوربية، في الحياة السياسية والعسكرية في ليبيا. كما أنها تطلعنا كذلك على الدواعي الحقيقية التي دفعت الرحالة الأوربيين في القرون الأخيرة وفي مطلع هذا القرن إلى المجيء إلى ليبيا بحجة القيام بكشوف علمية أو جغرافية أو أثرية؛ حيث كان الكثيرون منهم يتسترون بستار

العلم والكشف العلمي للتجسس على أحوال البلاد لأغراض استعمارية محضة. وأكبر دليل على ذلك تلك البعثات الإيطالية التي قصدت البلاد تباعاً منذ الثلث الأخير من القرن الماضي. بل والأشد دهاء من ذلك تلك البعثات اليهودية الصهيونية التي قدمت إلى ليبيا في مطلع هذا القرن لمحاولة تنظيم هجرة يهودية استيطانية إلى برقة تحت أسماع الحكومة العثمانية وأنظارها؛ بل وبتصريح من الوالي التركي في طرابلس آنذاك. كما أن الكتاب يعطينا فكرة واضحة عن الإرساليات النصرانية التي استقرت في ليبيا منذ عدة قرون ويقص لنا تاريخها.

وفوق كل هذا فإن الحوليات الليبية تبرز لنا مراحل الانتفاضات والثورات الليبية ضد تعسف السلطات العثمانية وظلمها وإجهادها للشعب بالضرائب المجحفة. وهي تروي لنا بالتفصيل حياة كثير من الزعماء والثوار الليبيين ونضالهم ضد تغلب العرْق التركي على العرْق العربي في البلاد؛ وفيها على الخصوص تفاصيل وافية عن حياة الزعيم المحمودي الذي ما زال يحتاج منّا لدراسات وافية للإبانة عن دوره التاريخي الهام..

* * *

ولم يبق أمامي في هذه المقدمة النقدية إلا أن أشير إشارة عابرة إلى منهجي في مراجعة وتحقيق هذا الكتاب الذي نقلته إلى لغتي.

فقد وجهتُ عنايتي إلى أسماء الأعلام وتحققت منها وأكملتها استناداً على أهم مصادر التاريخ الليبي العربية. وأوردت التواريخ الهجرية بالنسبة لمعظم الأحداث الهامة، حيث أرفقتها بالتواريخ الميلادية التي اقتصر عليها المؤلف. كما قارنت في كثير من الأحيان بين روايته وروايات المؤرخين العرب والأجانب، سواء أوضعوا كتبهم قبل شارل فيرو أو بعده، لما في ذلك من أهمية منهجية في تقصي الحقائق وتسهيل تتبعها على جيل جديد من أجيال الباحثين في تاريخ ليبيا.

ونظراً لصعوبة نطق الأسماء الإفرنجية في العربية في كثير من الأحيان، فقد حرصت على رسم تلك الأسماء بالعربية وبالحروف اللاتينية؛ أي أنني كتبتها بالبنط اللاتيني على الأقل في أول مرة يرد ذكرها في هذا الكتاب، وبعد ذلك أكتفي بذكرها بالعربية فقط. وقد قصدت من وراء ذلك توخِّي معرفة القارىء لتلك الأسماء في أصلها، وأيضاً للتقليل من الأخطاء المطبعية التي قد تنالها. والتي لا مفر منها للأسف بالنسبة لكتاب ضخم كهذا.

كما ضمنته تلك المتون والشروح التي وضعها المؤلف، وأيضاً تلك التي وضعها وأضافها الناشر الفرنسي أوغستان برنارد، لما فيها من فائدة إضافية للباحث المدقّق. ثم ثنّيتُ فأضفت إليها الكثير من الحواشي والشروح التي وضعتها بنفسي واستقيتها من شتى المصادر والمراجع الموثوق بها[1]. بل إنني صححت أخطاء المؤلف سواء بالنسبة لنطق بعض أسماء الأعلام، أو بالنسبة لعدم

(1) للتمييز بين متون المؤلف والناشر الفرنسي من ناحية وبين المتون والحواشي التي أضفتها من عندي فقد ختمت كلاً من هذه الأخيرة بالعلامة التالية: * حتى يدرك القارىء العربي أنها من وضعي.

توفيقه في إسناد نصوص عربية معينة إلى أصحابها الأصليين. كما عرَّفتُ بكثير من الشخصيات الليبية من زعماء ووزراء وفقهاء ومرابطين وأدباء. وأضفت إليه ملخصات موجزة عن كتابات الرحالة الأوربيين الذين زاروا ليبيا في القرون الماضية، وفي هذا القرن، وعرض لهم المؤلف أو ناشر كتابه الفرنسي؛ وعرَّفتُ بأسماء كتبهم بالعربية وفي لغاتها الأصلية، وبيَّنت تواريخ وأماكن نشرها.

وقد اضطرني هذا الجهد المتفرق إلى الرجوع بنفسي إلى أرشيفات ومحفوظات وزارة الخارجية الفرنسية في باريس وأيضاً إلى أرشيفات المحفوظات الوطنية الفرنسية. وقد قصدتُ من وراء ذلك على الخصوص إلى التحقق من نصوص مراسلات الدايات والولاة الذين توالوا على حكم البلاد وأورد المؤلف حرفياً بعض رسائلهم. والواقع أنني وجدتها كلها باللغة التركية، وإن كانت محررة بحروف عربية واختلطت كلماتها التركية ببعض التعابير العربية، فأفادني ذلك في ترجمة تلك الرسائل على نحو أقرب ما يكون إلى نصها الأصلي.

وكان الكتاب يفتقر إلى ثبت بالمصادر والمراجع، فألحقت بها قائمة ضمنتها مصادر المؤلف ومراجع الناشر الفرنسي إلى جانب مصادري ومراجعي. وقد قسّمتُ القائمة إلى سبع جداول بحسب اللغات التالية: العربية، والتركية. والفرنسية، والإيطالية، والألمانية، والإنجليزية، والهولندية. ورتّبتُ كل جدول منها ترتيباً أبجدياً يأخذ في الاعتبار الاسم الأخير للمؤلف. وهذا الثبت يشمل جميع المباحث والكتب التي ذكرت هنا أو هناك عبر صفحات هذه الحوليات.

وقد حرصتُ على ألا أتصرف ولو في سطر واحد من أسطر هذا الكتاب، والتزمتُ بنصه حتى بالنسبة لتلك التفسيرات الخاطئة أو ذلك التحامل الذي لمسته لدى المؤلف ضد بعض الشخصيات التاريخية في بعض الأحيان. بل إنني جاريته في لهجته وفي تعابيره لتكون ترجمتي صورة طبق الأصل لكتابه. ولعله يكفيني أنني قد نبّهتُ القارىء العربي، منذ أول هذه المقدمة، إلى خطه الفكري وعقليته الخاصة حتى يأخذ الكثير مما يذهب إليه بمنتهى الحذر إذا لم يكن هنالك ما يدعمه من القرائن التاريخية المؤكدة؛ خصوصاً عندما ينطلق من وثائق فرنسية صرفة أو يطلق العنان لمشاعره وميوله.

ولأعطي هنا مثلاً على التزامي بتعابيره، سأقتصر على النموذج التالي: فإن شارل فيرو ـ شأنه شأن كثير من المؤرخين الغربيين ـ يطلق تسمية «القرصنة» على عمليات استيلاء البحرية الليبية على سفن النصارى أوقات الحروب؛ فالتزمتُ بهذا المصطلح رغم أنني أمقته وأستهجنه. وكان بإمكاني أن أستبدله بالمصطلحات التي درج على استعمالها المؤرخون العرب؛ حيث نجد أن ابن غلبون مثلاً لا يقول «سفن القرصنة» وإنما «أساطيل الغزو» وأن أحمد النائب يطلق عليها تسمية «سفاين الجهادية»؛ ولكن هب أنني فعلت! أفلا تبدو مثل هذه الاصطلاحات غريبة وناشزة في سياق كتاب وضعه مؤلف لا ينظر إلى تلك السفن على أنها سفن جهاد بل على أنها سفن قرصنة بطبيعة

الحال؟.. إذ أن كلينا ينظر إلى الأمور من وجهة نظره. وأعتقد أن نفس هذه الصعوبة سيواجهها حتماً أي مترجم فرنسي نفترض أنه نقل كتاب «التذكار» أو «المنهل العذب» إلى لغته؛ فلو أنه رغب في استعمال كلمة «قرصنة» بدل كلمة «جهادية» في سياق أحداث تاريخية يرويها ابن غلبون أو أحمد النائب، لما استقام أسلوبه، بل ولبدا متناقضاً. وعلى أية حال فالعبرة ليست في التوقف عند البحث عن حلول لأمثال هذه الصعوبات الاصطلاحية؛ وإنما في نقل ما كتبه الأجانب عنا بموضوعية وأمانة. ثم نقده وتمحيصه واتخاذ موقف منه، ومن ثم الاستفادة بمحتواه المنصف واسقاط كل ما عداه. وعندئذ فقط لا يكون المرء إمّعة لفكر الآخرين أو ببغاء يردد ما يقولونه لعجزه عن فرز غثّه من سمينه.

وأخيراً يبقى عنوان هذا الكتاب، فهو الوحيد الذي تصرفتُ فيه بعض التصرف لسبب وجيه لن يخفى على فهم القارىء: فإن شارل فيرو يطلق عليه تسمية «الحوليات الطرابلسية»، في حين أنني اخترت له تسمية «الحوليات الليبية». وقد حملني على ذلك ما يلي: وهو أن الغربيين، بل وحتى الأتراك أنفسهم، كانوا حتى مطلع هذا القرن يجعلون تسمية «طرابلس الغرب» مرادفة وبديلة لتسمية «ليبيا» بمفهومها الحديث. وحيث أن الكتاب يعرض لتاريخ ليبيا برمتها، مثلما سيرى القارىء، ولا يقتصر على جزء منها بعينه؛ فقد رأيت أن أستبدل تسمية ضيقة بتسمية أرحب وأصح، تُوحي للوهلة الأولى بمضمون الكتاب. ثم أضفت إليها تكملة شارحة هي: «منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي»، لكي يقتنص القارىء منذ قراءة العنوان حدود البعد الزماني الذي يؤرخ له المؤلف.

لقد تضافرت جهود الباحثين والمؤرخين الليبيين خلال العشرين سنة الأخيرة على جمع أشتات تاريخ ليبيا العربية، وإبراز أحداثه في كل العصور، واهتمت دور النشر بإنتاجهم وبثّه. وكان لكل منهم منهجه الخاص وجهده المشكور: فمنهم من ألّف ودبّج؛ ومنهم من حقق المخطوطات التاريخية المجهولة التي كانت مقبورة ومبعثرة في المكتبات العامة والخاصة فنشرها وكشف عنها؛ ومنهم من ترجم عن اللغات الإيطالية أو التركية أو الإنجليزية فأجاد الترجمة والنقل، بينما ظل ما كتبه المؤرخون الفرنسيون عنا مجهولاً لنا؛ اللهم إلا بالنسبة لنخبة محدودة من أبنائنا الذين مكنتهم ظروفهم من قراءة ذلك في الفرنسية مباشرة.

والحقيقة أن إعجابي الخاص بمجهود مؤرخينا وباحثينا هو الذي دفعني من حيث لا أدري إلى محاولة الاقتداء بهم، وإضافة لبنات جديدة إلى لبناتهم. إذ رأيت أن مجال ترجمة المصادر التاريخية الفرنسية الخاصة بليبيا وتحقيقها ما يزال بكراً؛ فعزمت على الإسهام في سد هذه الثغرة. فكانت ثمرة جهدي الأولى في هذا المجال هو كتاب «من داخل معسكرات الجهاد في ليبيا»، الذي شجعني الاستقبال الطيب الذي حظي به بعد نشره مؤخراً على المضي في هذا الجهد. وها أنذا أُقدم على نشر هذه الحوليات، راجياً من الله الذي وفقني إلى إنجاز هذا العمل أن ينفع بها كل

متفرغ لدراسة تاريخ هذا القطر من أقطار أمتنا العربية. وقد قال تعالى: ﴿فَأَمّا الزَّبَدُ فيذهب جُفاءً، وأمّا ما ينفع الناس فيمكث في الأرض﴾.

والله من وراء القصد.

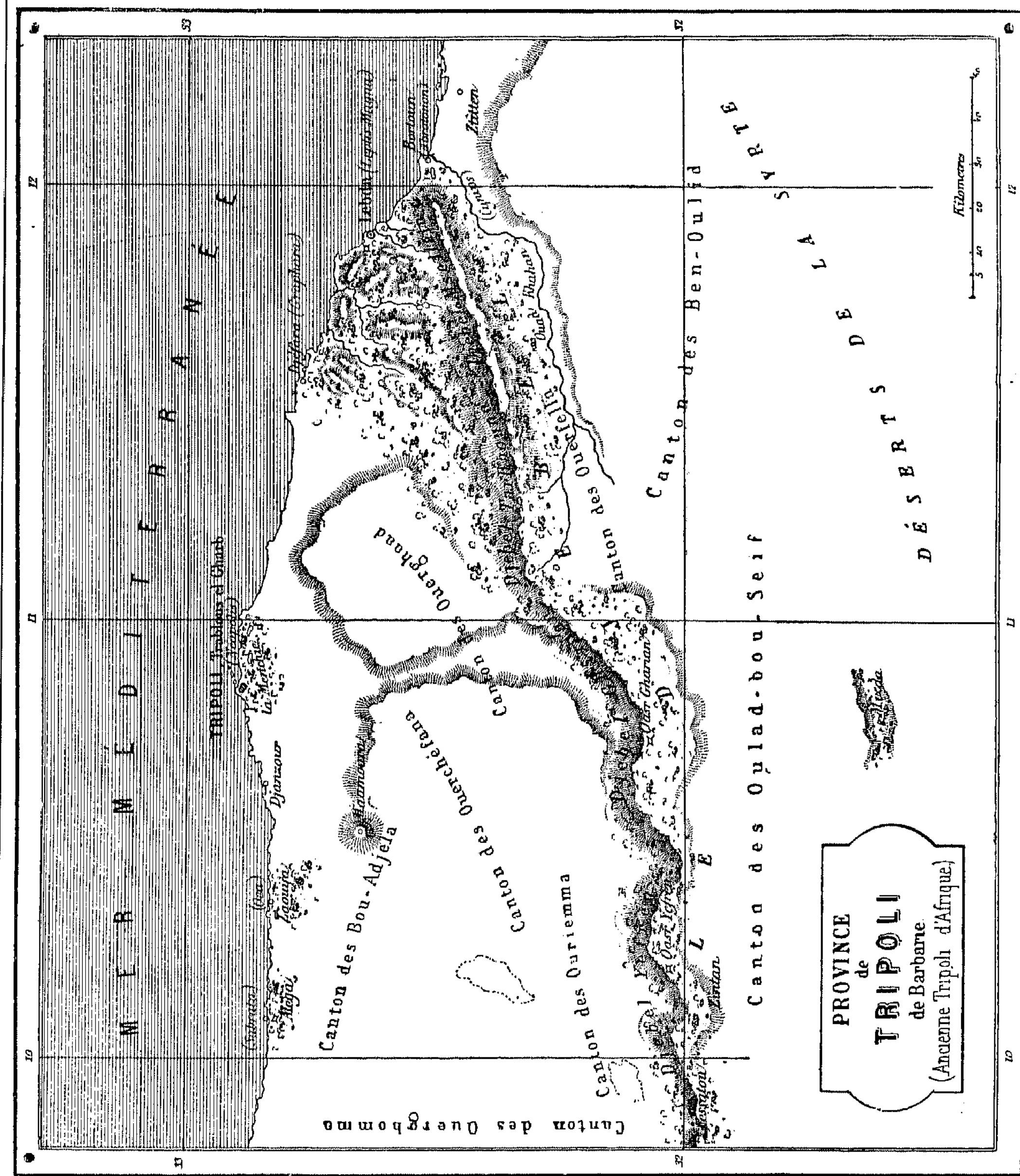
الدكتور محمد عبد الكريم الوافي

باريس - خريف 1973

1, Rue Brézin, Paris XIVe

لوحاتٌ ورُسُوماتٌ توثيقيّـة



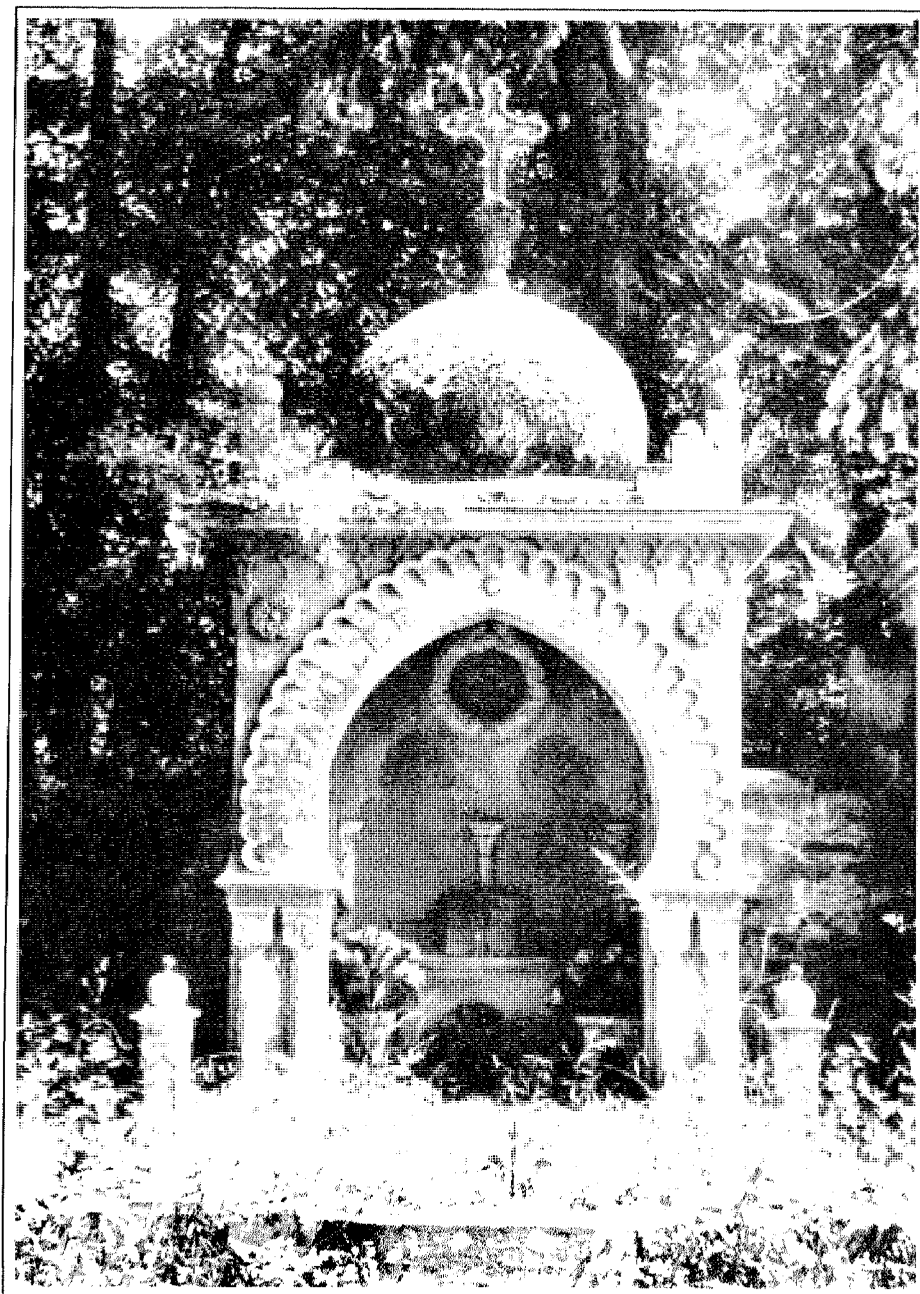

PROVINCE
de
TRIPOLI
de Barbarie
(Ancienne Tripoli d'Afrique)
M E R   M É D I T E R R A N É E
TRIPOLI Trablous el Gharb
Djanzour
Lebda (Leptis Magna)
Canton des Bou-Adjela
Canton des Ouerchefana
Canton des Ouriemma
Canton des Oulad-bou-Seif
Canton des Ben-Oulid
Canton des Ouerghomma
Ouerghaad
DÉSERTS DE LA SYRTE
Kilomètres
Gravé chez Erhard R. Bonaparte 42.



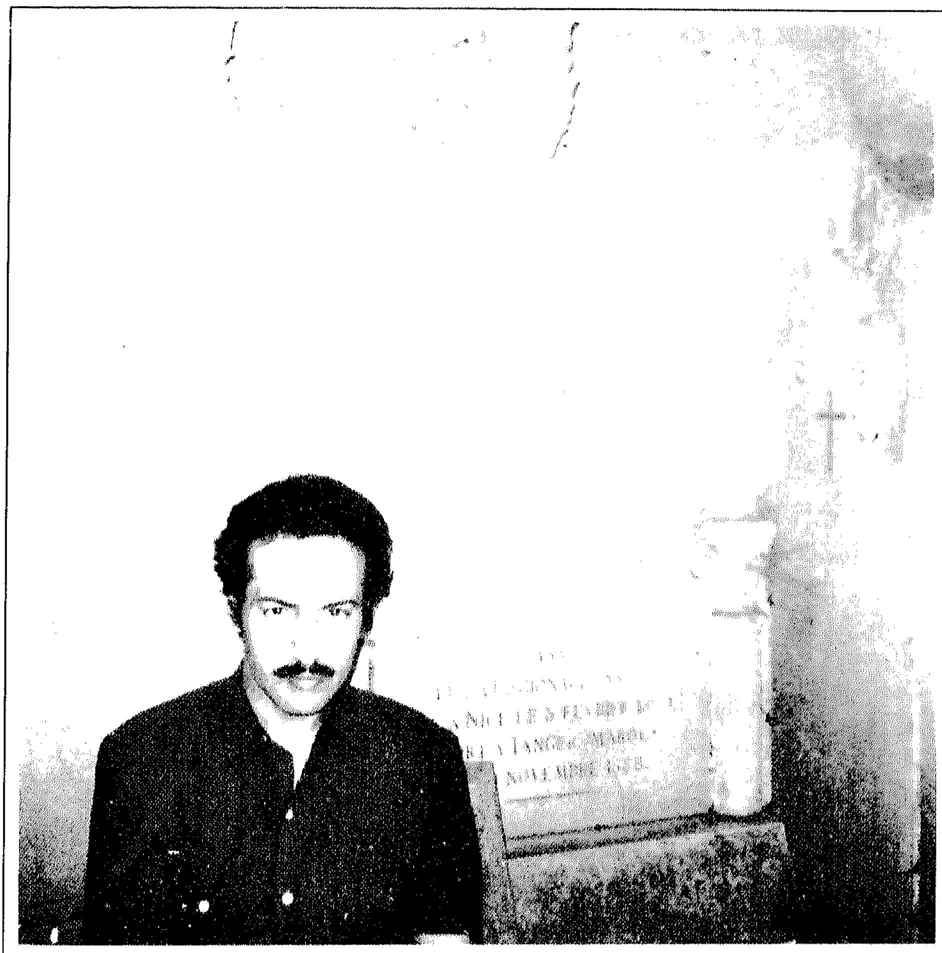
شارل فيرو

مؤلف

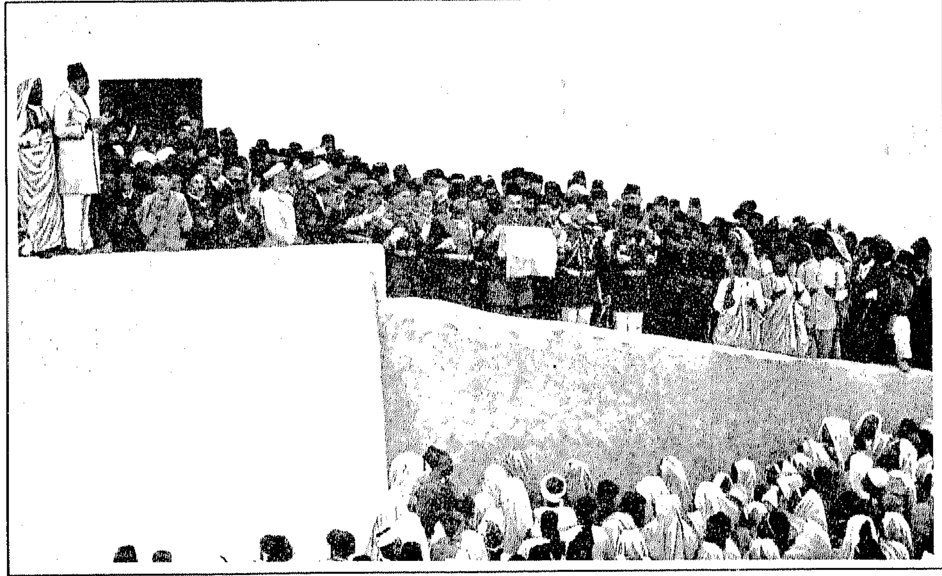
«الحوليات الليبية»



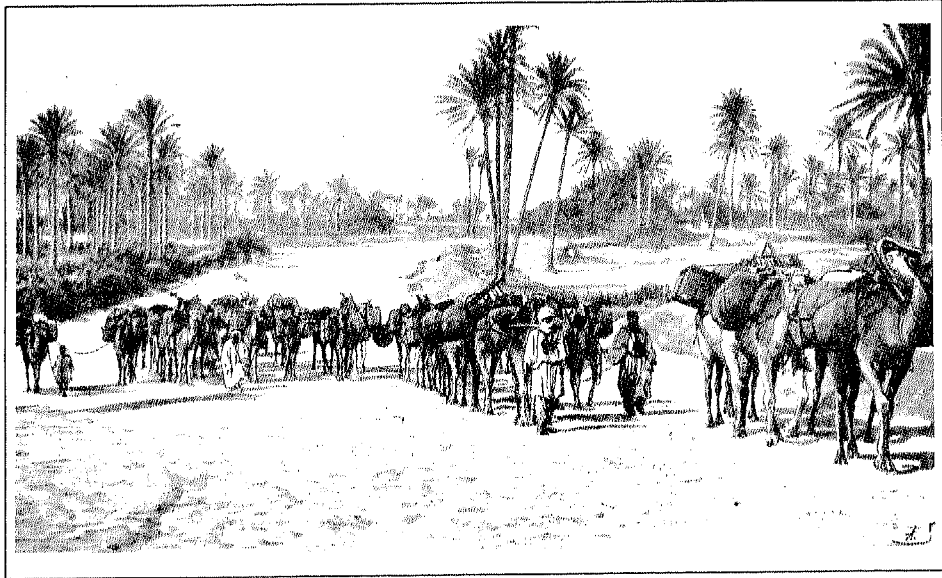
قبر شارل فيرو
بمقبرة «بوزانصي» بمقاطعة «ليزأردين»
بشمال شرقي فرنسا
تصوير الدكتور محمد عبد الكريم الوافي 1975



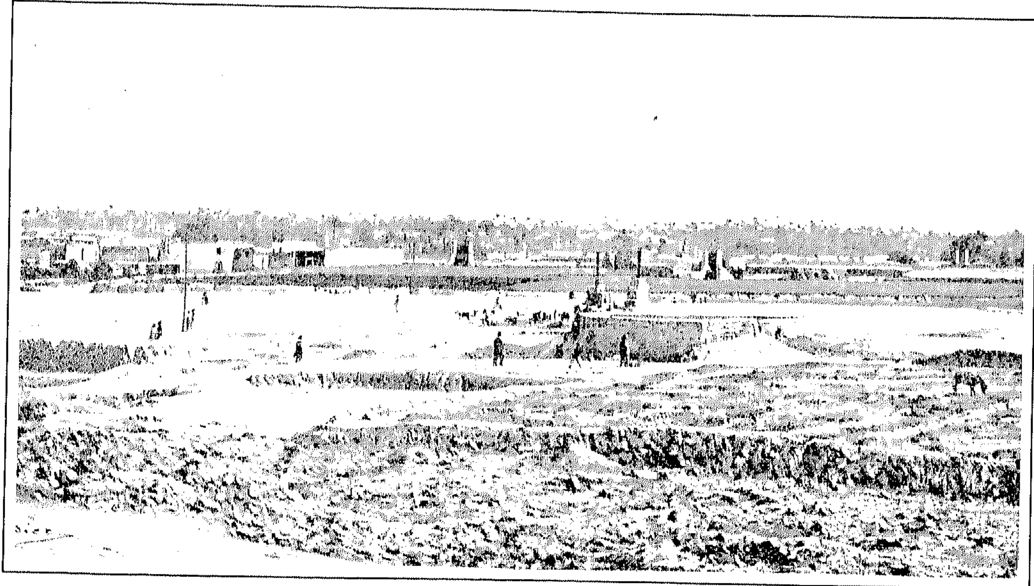
مترجم الحوليات
عند قبر مؤلفها بفرنسا
(1975)



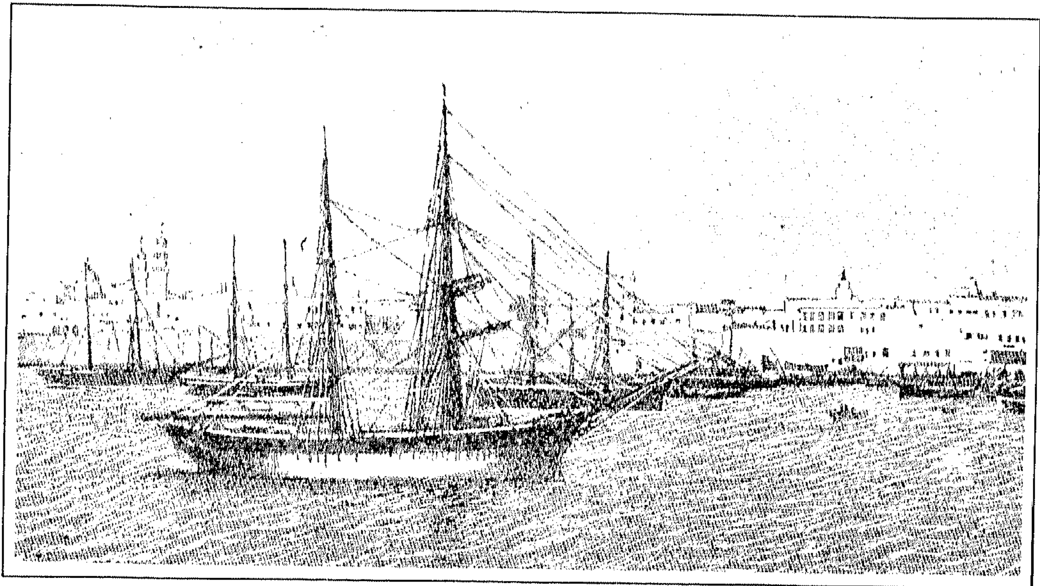
مسئول عثماني يتلو بنود فرمان صادر عن السلطان العثماني أمام
جمهرة من الرعايا الليبيين بمدينة طرابلس (نهاية القرن 19 م)



قافلة تجارية متجهة إلى مدينة غدامس (نهاية القرن التاسع عشر)



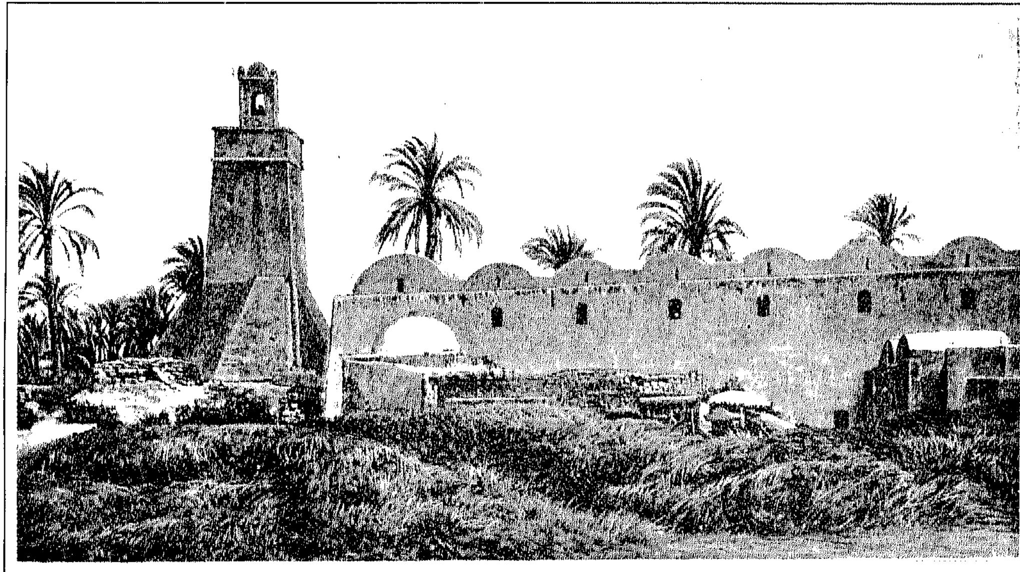
منشية ضواحي مدينة طرابلس (نهاية القرن التاسع عشر الميلادي)



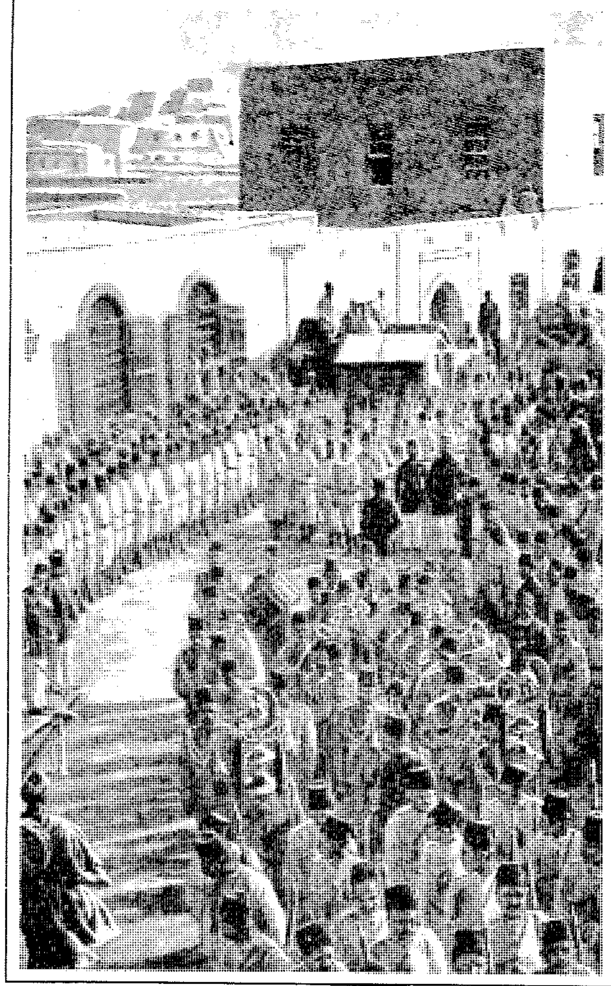
ميناء مدينة طرابلس عند نهاية القرن 19 الميلادي



السراي الحمراء وسوق المشير ومسجد أحمد القرمانلي
بمدينة طرابلس (نهاية القرن 19 الميلادي)



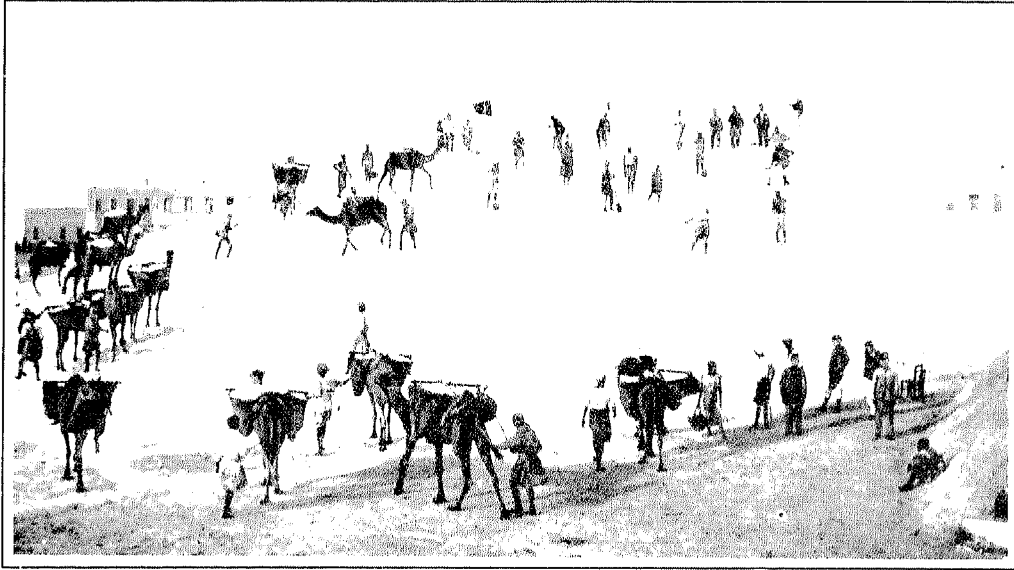
مسجد مراد آغا بتاجوراء (نهاية القرن التاسع عشر الميلادي)



استعراض لطوابير من الجنود العثمانيين
في أحد شوارع مدينة طرابلس (نهاية القرن 19)



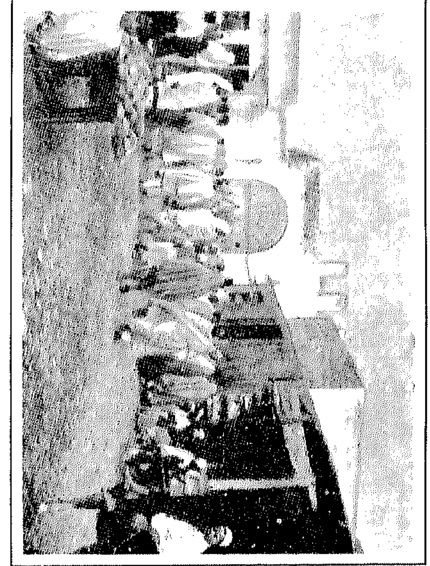
شخصية بوسعدية (لوحة تعود إلى نهاية القرن 19 م)



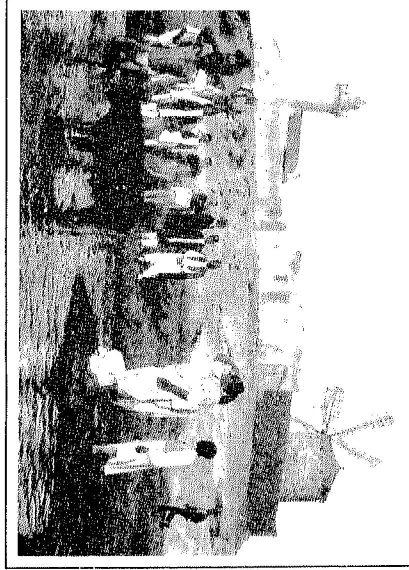
شحن الملح من ملاّحات بنغازي على ظهور الجمال تحت حراسة الجنود الأتراك
(صورة تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي)



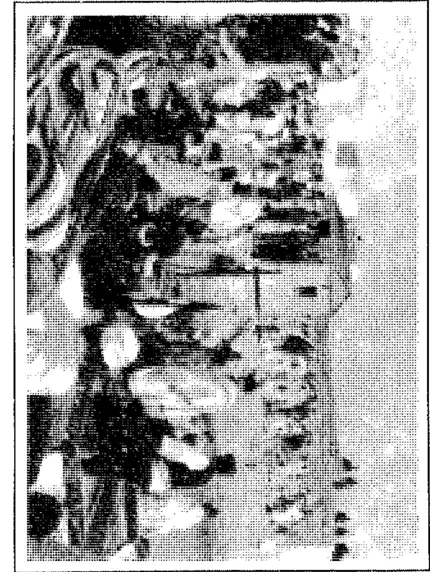
أحد أزقة بلدة يفرن (نهاية القرن التاسع عشر الميلادي)



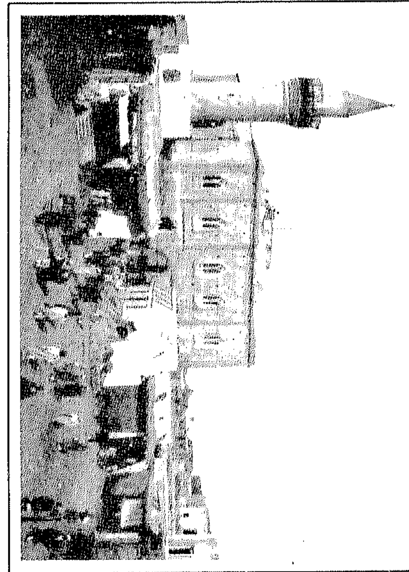
أحد أحياء بنغازي عند
نهاية القرن 19 الميلادي



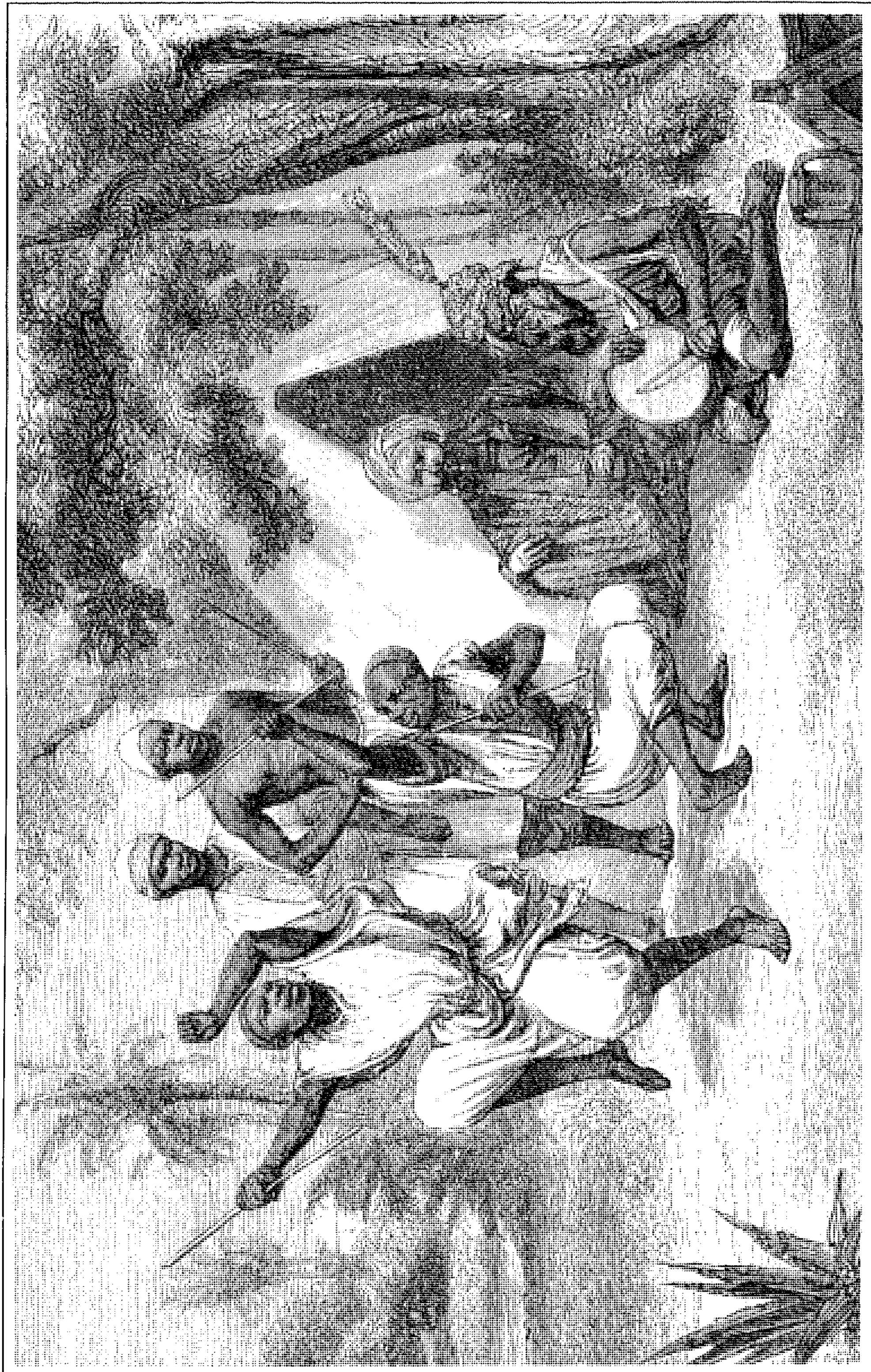
منارة هداية السفن بمنطقة سيدي
خريبيش ببنغازي
(نهاية القرن 19 الميلادي)

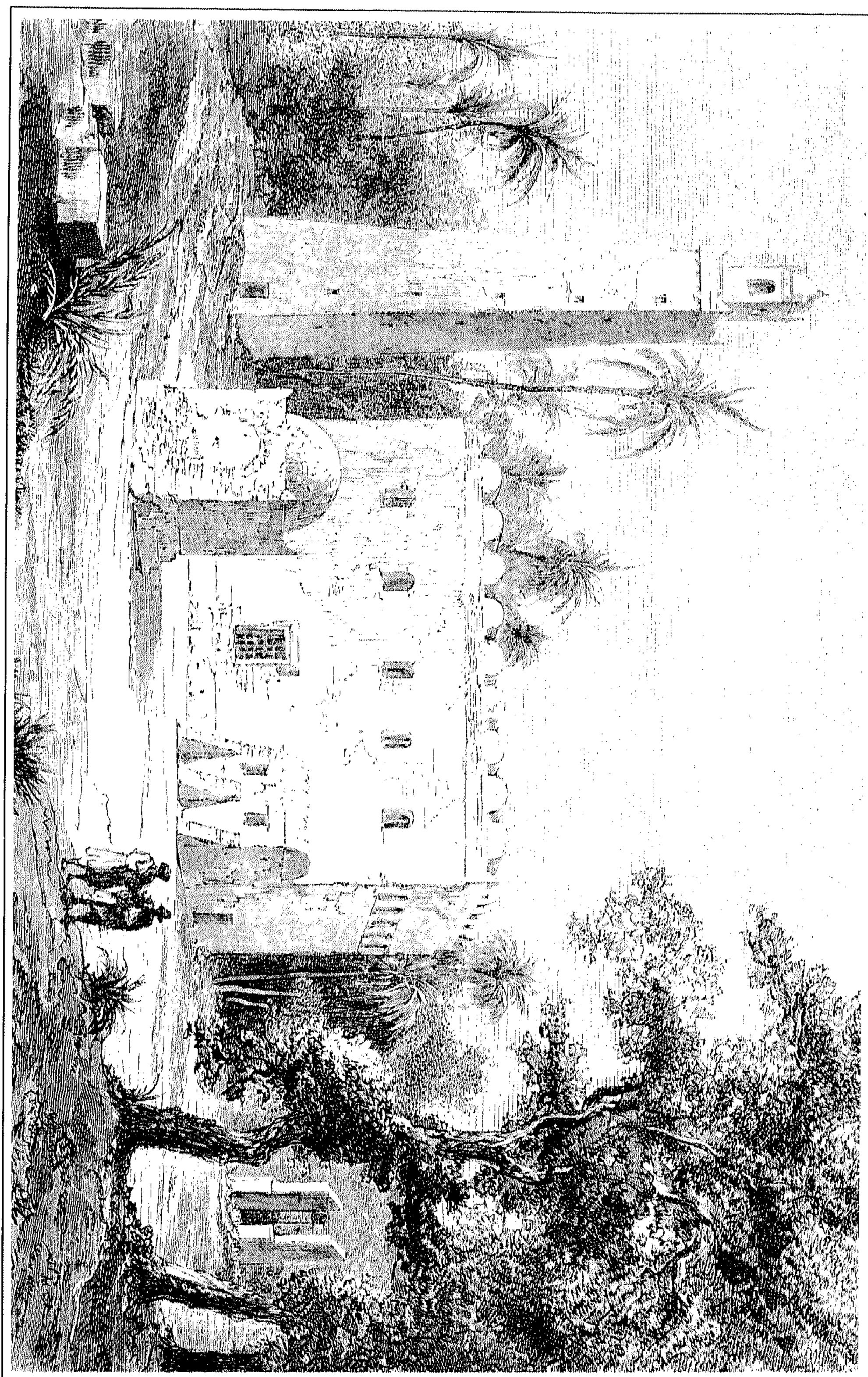


مراسم توديع أهالي بنغازي للحُجّاج
المتوجهين إلى مكة بالبحر
(نهاية القرن 19 م)

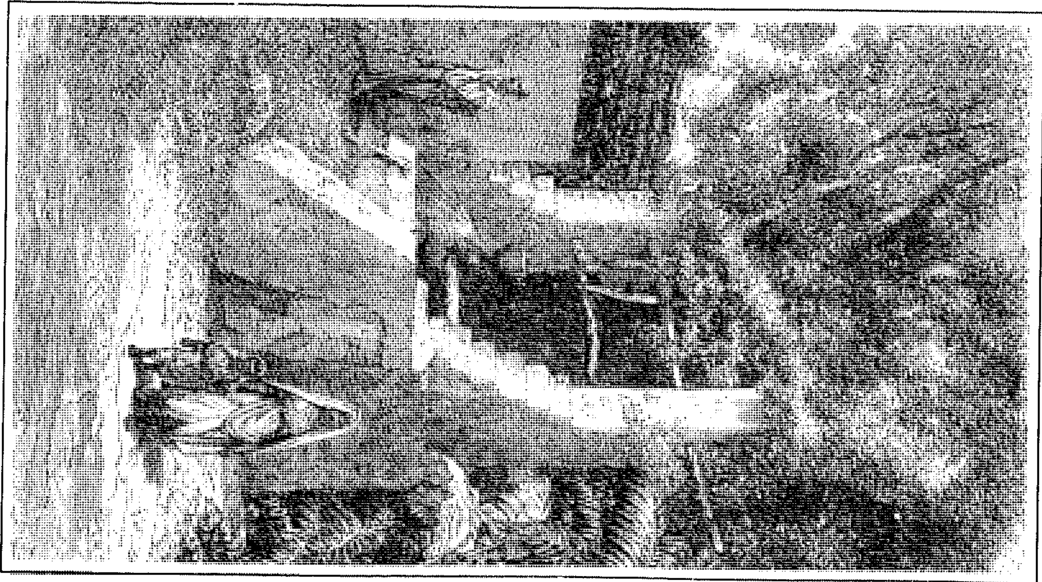


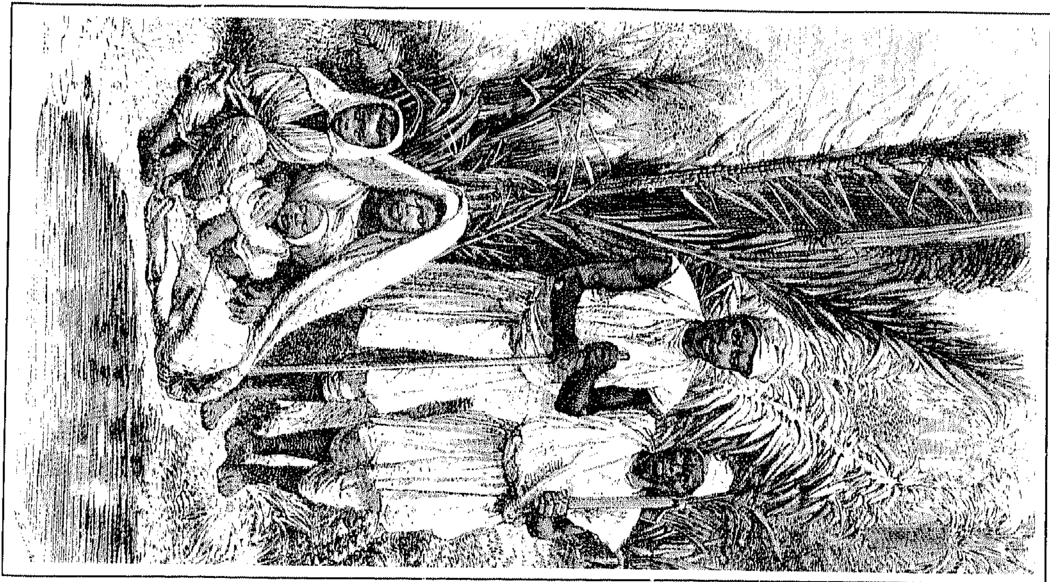
بنغازي: الجامع العتيق
وميدان البلدية
(نهاية القرن التاسع عشر الميلادي)





مسجد مراد آغا بتاجوراء (لوحة رسمت سنة 1860)

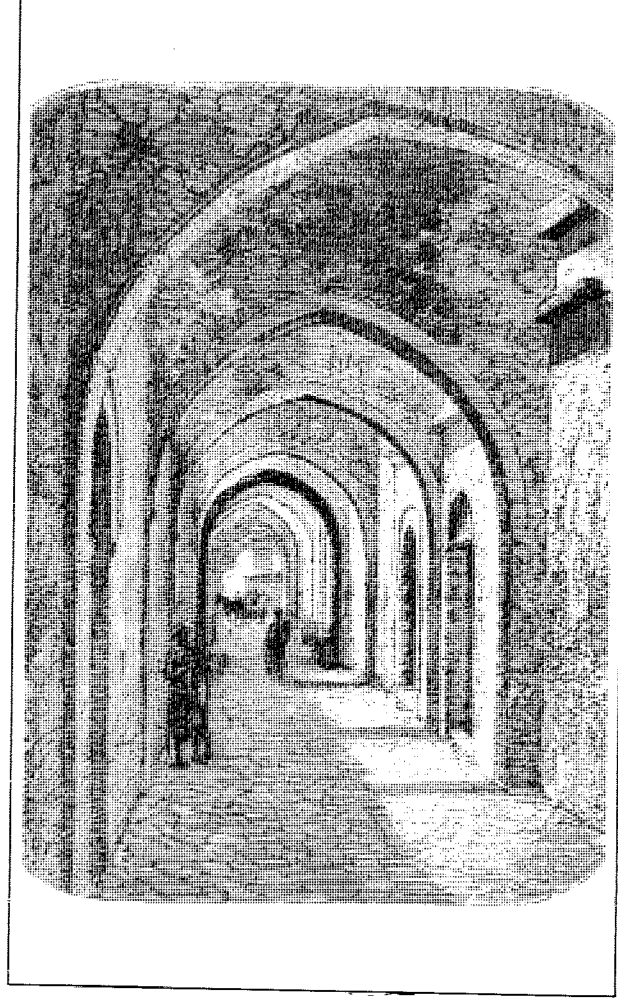




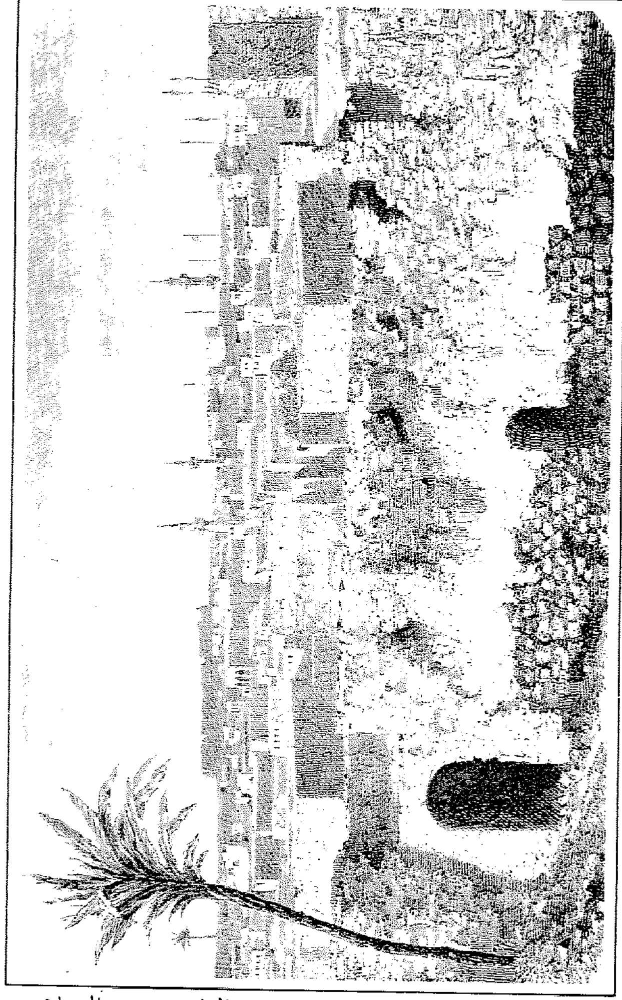


أحد أنجع بادية بني وليد

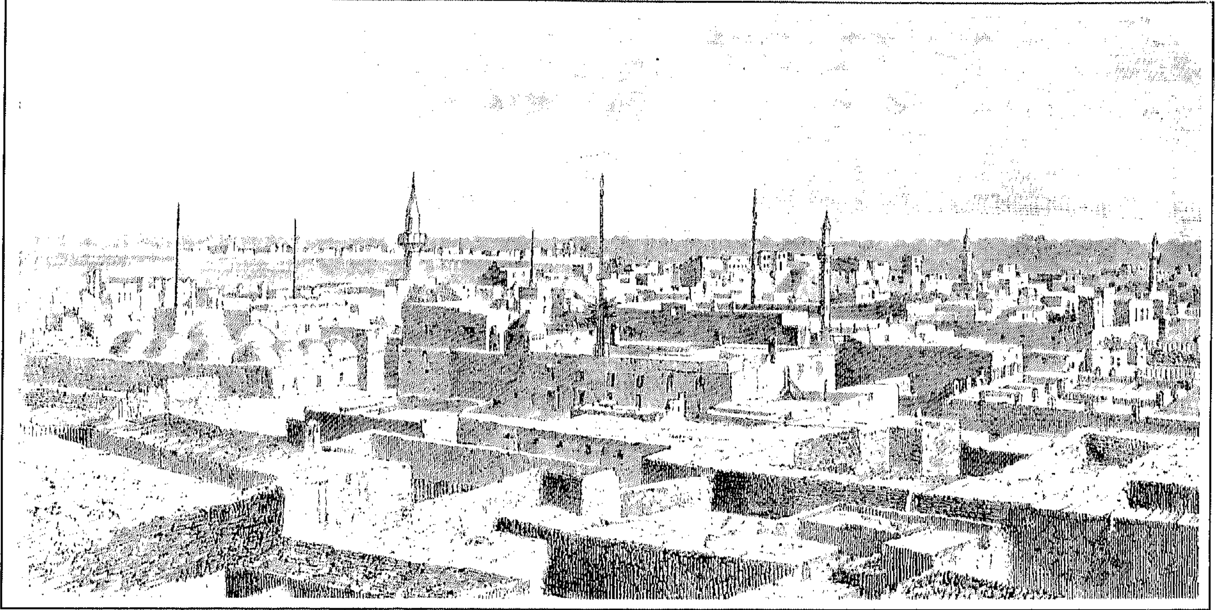
(لوحة رسمت في القرن التاسع عشر الميلادي)



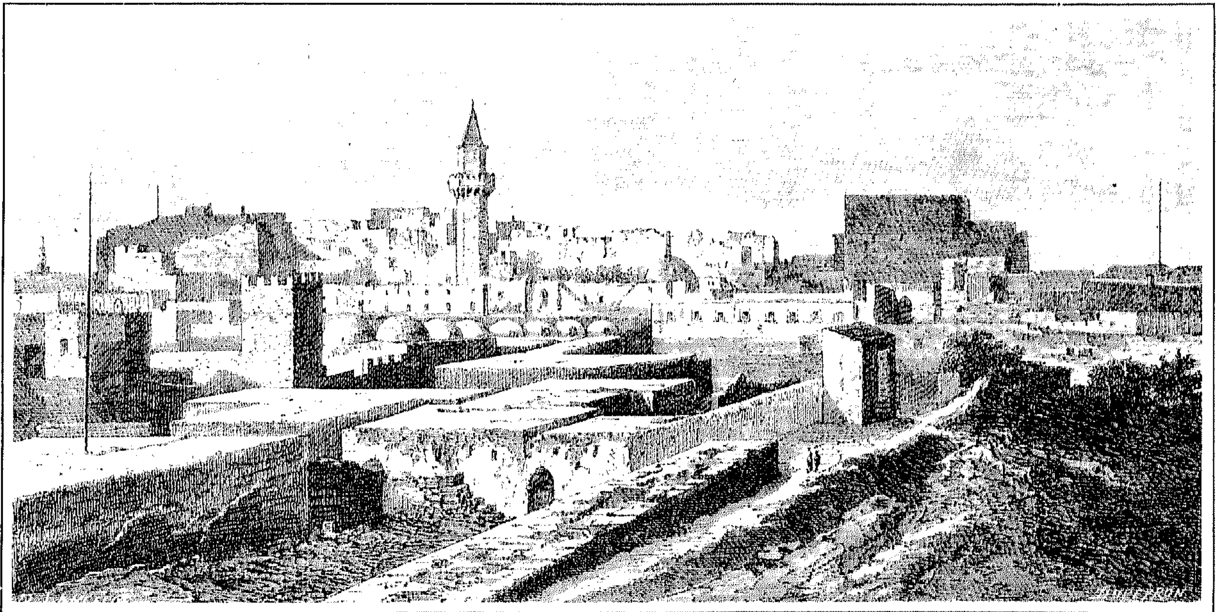
لوحة رسمت سنة 1860 وتمثل الزقاق الذي توجد به دار القنصلية الفرنسية القديمة بمدينة طرابلس القديمة



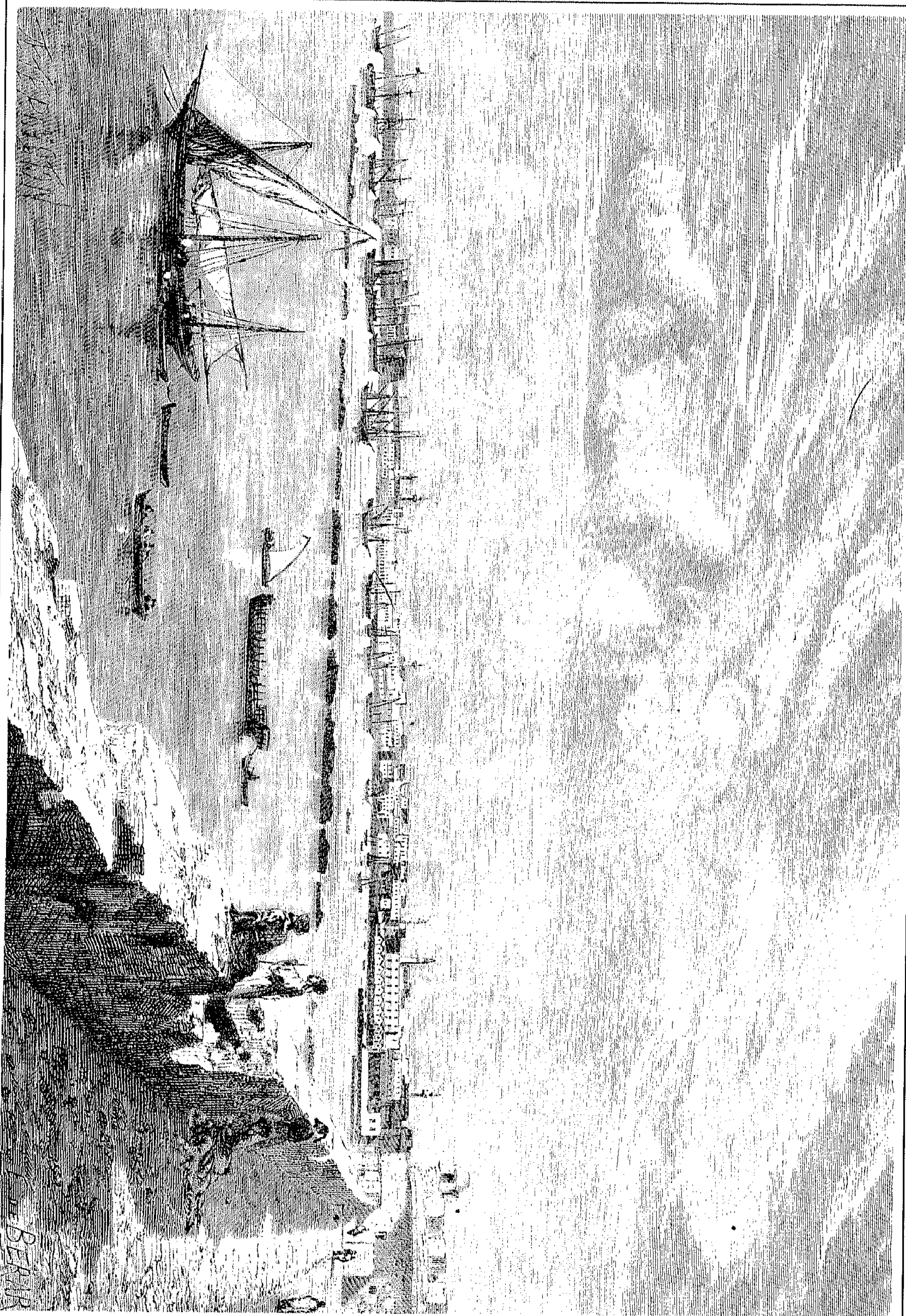
منظر عام لمدينة طرابلس في القرن التاسع عشر الميلادي (لوحة رسمت سنة 1860)



منظر عام لمدينة طرابلس في القرن التاسع عشر الميلادي
(لوحة رسمت سنة 1860)



قلعة طرابلس (السراي الحمراء)
(لوحة رسمت سنة 1860)



منظر عام لمدينة طرابلس من ناحية باب البحر (القرن التاسع عشر) (لوحة رسمت سنة 1860)

(1)

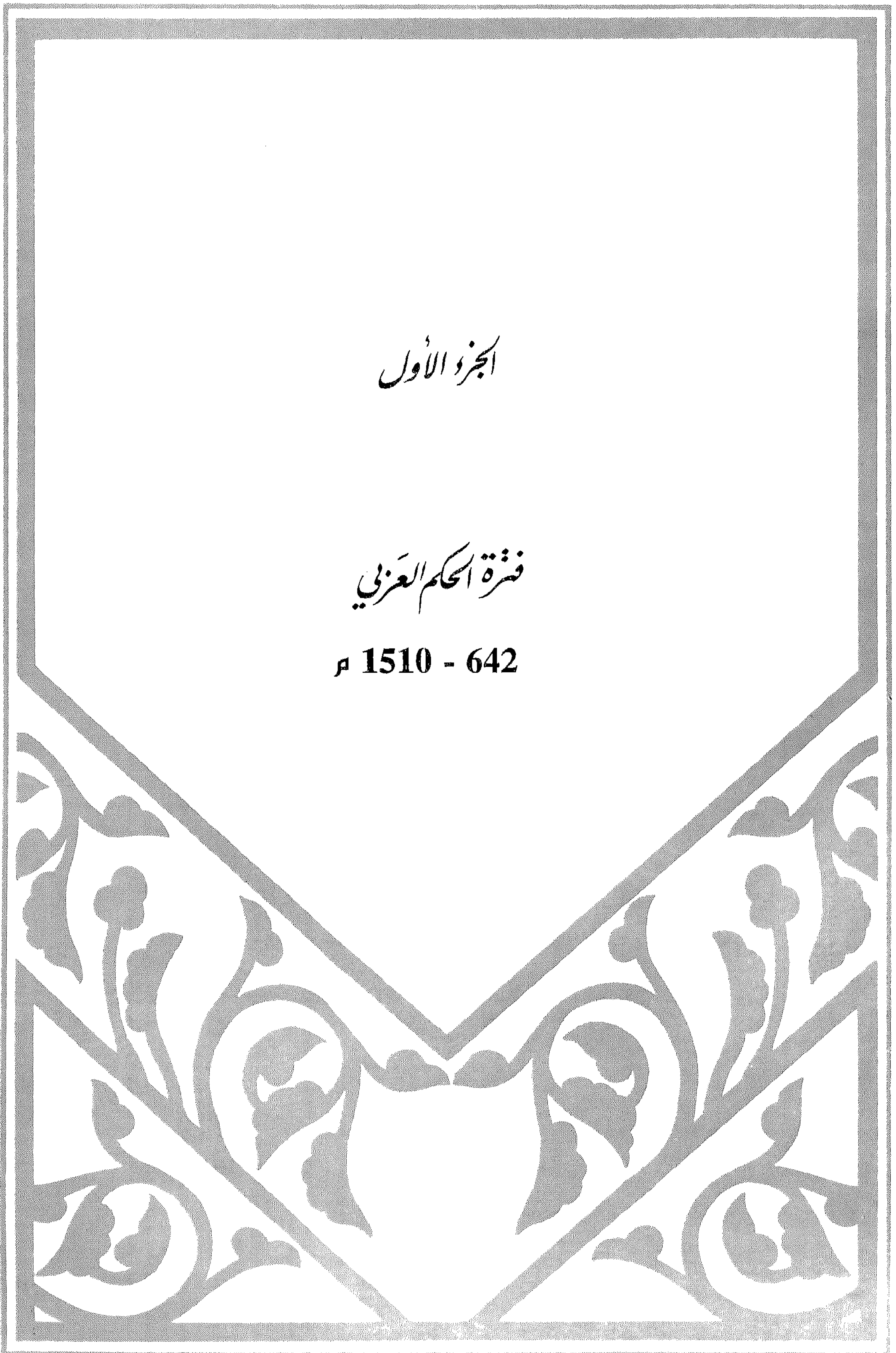
العهد الإسلامي

والعهد العثماني الأول

642 م - 1711 م







الجزء الأول

فترة الحكم العربي

642 - 1510 م

فتح عمرو بن العاص الإسكندرية في سنة 22 هـ (642 م)، ومنها توجه إلى طرابلس، حيث نزل عند التلال المعروفة اليوم بمنطقة «الشعّاب» الواقعة على بُعد مسيرة نصف الساعة من هذه المدينة. ولقد ضرب عمرو الحصار حولها طيلة شهر، دون جدوى، إلى أن كلّف رجلاً يدعى المدلِّجي بمهاجمتها من ناحيتها الجنوبية؛ فنجح هذا الأخير في التوغل فيها خفية، ثم أطلق الإشارة باقتحامها، مكرراً صيحة: «الله أكبر!» عدة مرات. وسرعان ما انطلق عمرو على رأس المقتحمين تجاه الموضع الذي كانت تتعالى منه صيحات التكبير باسم الله؛ فتوغل داخل المدينة وأصبح سيداً لها.

وسهّل هرب الأهالي المتسرع نحو الجبال على عمرو بن العاص فتح المناطق المحيطة بالمدينة. ولقد ألحقت عملية الفتح بطرابلس، التي كانت مهجورة، بعض الخراب. وسارع عمرو باختيار بقعة لإقامة مسجد، وهي نفس البقعة التي ما يزال يقوم فوقها حتى أيامنا هذه مسجد أحمد باشا.

كان فتح طرابلس الغرب هو أول الفتوحات الإسلامية في المغرب. ثم ما لبث أهالي المدينة الهاربون في وجه الفتح أن عادوا إلى ديارهم بعد أن اطمأنت نفوسهم بالإسلام.

وفي سنة 25 هـ (645 م)، قام الخليفة عثمان بن عفان بترقية أخيه في الرضاعة (عبد الله ابن سعد بن أبي سرح) إلى رتبة أمير، وكلّفه بفتح تونس. فمرَّ في طريقه إليها بطرابلس وأقام بها فترة قصيرة اعتنق خلالها الكثيرون من أهلها الإسلام.

وفي سنة 46 هـ (666 م)، عيّن معاوية بن أبي سفيان، رئيس دولة الأمويين، الصحابي (رويفع بن ثابت النجار الأنصاري) والياً على طرابلس، فعلا شأن الإسلام فيها تحت إدارته العادلة. وظلت ولاية طرابلس تحت حكم الأمويين المزدهر حتى سنة 132 هـ (749 م). وكان عبد الرحمن بن حبيب هو آخر أمراء هذه الأسرة التي حكمت طرابلس. وهو الذي أمر في سنة 132 هـ ببناء التحصينات التي كانت تحمي مشارف هذه المدينة من جهة اليابسة، بعد أن كانت قد انهارت

تماماً. وبموته، الذي وقع خلال نفس السنة، انتقلت جميع البلدان الخاضعة للإسلام إلى يد هارون الرشيد، الذي عيّن كوالٍ لطرابلس (هرثمة بن أعين) الذي أسبغت إدارته الحكيمة على البلاد حقبة من الرخاء. وهو الذي أمر في سنة 180 هـ (796 م) ببناء أسوارها الدفاعية من جهة البحر.

وظلت طرابلس تحت حكم العباسيين حتى سنة 297 هـ (909 م). وخلال حكم هذه الأسرة المالكة، ظلت إدارة هذه الولاية توكل باستمرار إلى ولاة معينين من قِبل هؤلاء الخلفاء.

وخلال هذه الفترة أسس (عبيد الله المهدي بن محمد بن قدّاح الشيعي) دولة العبيديين الفاطمية. كما عمت بلدان المغرب خلالها قلاقل أوقعتها في أيدي أمرائها الجدد. والعبيديون، الذين أدت سياستهم المشئومة ـ فيما يقول ابن غلبون ـ إلى إثارة حفيظة الناس ضدهم، قد صاروا ممقوتين على الخصوص ابتداء من ولاية القائم بأمر الله، الذي فاقهم جميعاً في استبداده؛ إذ أنه قد ذهب حتى إلى حد شتم المسلمين علانية، بل ولم يتوان حتى عن إضفاء الصفات الإلهية على نفسه. وبموته اعتلى العرش بعده ابنه المنصور بن إسماعيل، ومن بعده جاء ابنه المعز لدين الله. ولقد استولى هذا الأخير على مصر وأسس القاهرة التي جعلها عاصمة لملكه. وبعد أن أوكل إدارة طرابلس الغرب وتونس إلى أحد أعوانه، قام بجعل أثيره يوسف بن زيري حاكماً لهاتين الولايتين.

ولقد دأب يوسف بن زيري ومن خلفه على إنزال جميع ضروب الظلم والجور بالناس، بحيث وقع سكان إفريقيا الشمالية ـ الذين فرض عليهم بنو زيري تأليههم ـ في أقصى درجات الهوان والإذلال. فمثلاً، كان من عادة أهالي طرابلس أن يرصدوا لليوم العاشر من شهر محرم رؤوس الشياه التي ينحرونها، ثم يلبسوا في ذلك اليوم أزهى حلل الأعياد، ويأكلوا رؤوس الشياه تعبيراً عن فرحتهم. وفي مناسبة أخرى، تدعى «يوم الجمل»، كانوا يخلعون على أحد الجياد أجمل الزينات ثم يتنزهون به في شوارع المدينة. وينعت ابن غلبون هذه العادة، التي ترجع إلى عهد يوسف بن زيري، بأنها عادة قبيحة ويقول أنها قد ظلت سارية المفعول أمداً طويلاً، ولم تبطل إلا بعد أن شجبها المسلمون الحقيقيون وتصدى لها الأئمة.

وقبيل نهاية سنة 540 هـ (1145 م)، اندثرت سلالة يوسف بن زيري مع تولي المعز بن باديس. وظلت طرابلس تحت سيطرة العبيديين طيلة بقائهم في الحكم، غير أنه عند وفاة المعز، فإن الطرابلسيين، الذين كانوا يتطلعون منذ مدة طويلة إلى الانعتاق من ظلم هؤلاء الحكام، قد أعلنوا استقلالهم الذاتي وحولوا ولايتهم إلى دولة مستقلة. وقرروا أن تختار كل قبيلة لها زعيماً بمحض إرادتها وأن يتنازل كل زعيم بعد ذلك عن منصبه الرئاسي لمن يكون قد حصل من بينهم على أكبر عدد من أصوات القبائل الأخرى. غير أن الحرب نشبت بين هذه القبائل لعدم اتفاقها جميعاً على الشرط المذكور، فهلك عدد كبير من الطرابلسيين في حروب أهلية؛ وزاد الطين بلة استفحال الجفاف وندرة الأمطار وانتشار المجاعات، فأصبحوا في أقصى حالة من البؤس.

كان الصقليون (روجر الثاني ROGER II)[1] ينتظرون الفرصة السانحة للهجوم على طرابلس. وعندما علموا بالحالة السيئة التي أصبح عليها أهلها، بادروا في سنة 541 هـ (1146 م) إلى إرسال سفن حربية يقودها الأميرال (جورج ميخائيل GEORGE MICHAEL)، فحاصر المدينة مـدة ثلاثة أيام، ثم استغل انشقاقات جديدة كانت قد نشبت بين الأهالي بخصوص انتخاب زعيم، فبادر إلى نصب سلالم على أسوار القلعة، حيث تسلقها رجاله واقتحموها. وعندما تسرب الصقليون إلى المدينة، صُعق أهلها من هول المفاجأة، فلم يدافعوا عن أنفسهم. ثم ما لبث وقع المفاجأة أن زال عنهم، فاستعادوا حركتهم وتأهبوا لمواصلة الجهاد؛ إلا أن فرصة شن المقاومة كانت قد ضاعت منهم.

وقام الأميرال جورج ميخائيل بالحفاظ على النظام، واقتاد إلى سفنه بعض الأعيان واحتجزهم كرهائن. ولكن بالنظر إلى أن القوات التي لديه لم تكن كبيرة، فإنه خشي أن يشنّ الطرابلسيون هجوماً مضاداً؛ وهكذا فإنه استعمل كل ما كان لديه من أساليب ذكية في محاولة لاستمالتهم. وتمكن بالفعل، بفضل معاملته العادلة للأهالي، من أن يكسب ثقتهم. فرفض، بوازع من روح العدل والمصالحة، أن يتدخل في اختصاصات القاضي والوالي، بل وصرح بأنه مستعد لأن يتقبل بارتياح ويصادق، إذا ما اقتضت الحاجة، على تعيين الأشخاص الذين يختارهم الطرابلسيون لشغل وظيفتي القضاء والولاية. فتم في هذا الجو انتخاب أبي يحيى بن مطروح التميمي والياً لطرابلس، وأبي الحجاج يوسف بن زيري قاضياً لها. وبعد ذلك أطلق الأميرال الصقلي سراح الأعيان المحتجزين كرهائن. وبعد أن رأى أن الطمأنينة قد أخذت تخيم على البلاد وأن وجوده في طرابلس لم يعد ضرورياً، فإنه أبحر عائداً إلى بلاده، بعد أن ترك عدداً صغيراً من جنوده للدفاع عن المدينة.

كانت طرابلس منذ حوالي اثنتي عشرة سنة تحت حراسة تلك الحامية الصغيرة. عندما سرى في سنة 553 هـ (1158 م) نبأ يقول أن أميراً حفصياً هو الأمير عبد المؤمن بن علي السليمي قد استرجع مدينة تونس من النصارى، وأنه كان في طريقه إلى طرابلس لإعادتها إلى حظيرة المسلمين.

فشعرت الحامية الصقلية بأنها لن تستطيع الدفاع عن نفسها بنفسها، ففرضت على الأهالي أن ينضموا إليها وأن يوحدوا جهودهم إلى جهودها للتصدي لعبد المؤمن. غير أن هؤلاء بدلاً من أن يستجيبوا لهذه الدعوة، انتهزوا هبوط ظلمة الليل وانقضوا على الصقليين وذبحوهم هم وجميع

---

(1) يسميه ابن غلبون (رجار)، انظر التذكار، صفحة 55 * انظر كذلك كتاب (بيلليسييه PELLISSIER) وعنوانه «مذكرات تاريخية وجغرافية»، صفحة 179-183. وكذلك كتاب أماري وعنوانه «مسلمو صقلية»، الجزء الثالث، صفحات 406 إلى 418. والترجمة الفرنسية كتاب ابن خلدون «كتاب العبر»، الجزء الثاني، صفحة 37.

النصارى الذين كانوا متواجدين بالمدينة. وبعد هذه الأحداث وصل عبد المؤمن إلى أبواب طرابلس، فتوجه الوالي أبو يحيى بن مطروح التميمي وبصحبته الأعيان للقياه، واستقبله مبايعاً، بكل مظاهر الفرحة، وأدخله المدينة وسط جماهيرها المتراصة التي هرعت بدورها للقياه. وثبّت عبد المؤمن الوالي أبا يحيى في منصبه، ثم عاد أدراجه إلى عاصمته فاس[1].

وكان أبو يحيى التميمي رجلاً حكيماً، ذكياً وراجح العقل كثيراً؛ ولقد ظل يقبض على مقاليد الحكم برضى الجميع حتى بداية خلافة أبي زيد بن أبي حفص محمد بن عبد المؤمن. وهنا أذن له هذا الأمير بقضاء فريضة الحج حيث توفي بمكة المكرمة.

بيد أن الحفصيين لم يكونوا يعيرون اهتماماً كبيراً لوضع الجيش، كما كانوا أقل اهتماماً بأحوال رعيتهم وبشأن العقيدة الإسلامية التي لم يكونوا يرجعون إليها إلا لخدمة أغراضهم الشخصية. زد على ذلك أن معظم القبائل، وخصوصاً قبيلة بني هلال[2] الكثيرة العدد والتي كانت محل احترام كبير لشجاعة أفرادها، لم تعترف بسلطة هؤلاء الخلفاء واستمرت تناصبهم العداء. واستمر نضالها إلى أن ضعفت سلطة الحفصيين كثيراً وإلى أن كاد أنصارهم يتخلون عنهم تماماً.
ونتيجة لذلك فإن صلاح الدين الأيوبي، الكردي الأصل والذي كان يحكم مصر في تلك الأثناء، قد أرسل إلى طرابلس مملوكه المخلص شرف الدين قراقُش. وسرعان ما استتب لهذا المملوك الفظيع، الذي كان يُخرب وينهب كل ما يمر عليه في طريقه، أمر ولايات أفريقيا، حيث اعترفت بزعامته القبائل المتمردة على الحفصيين التي كان يترأسها الشيخ مسعود بن زمام أحد أمراء الهلاليين. وهكذا فإن قراقُش، وقد عزز قواته على هذا النحو، وصل إلى طرابلس مصحوباً بمناصريه الأشداء؛ فاستولى عليها في سنة 568 هـ (1172 م) في أعقاب حصار قصير. وما أن وقعت هذه المدينة بين يديه حتى سهل عليه مواصلة فتوحاته. فاستولى على تونس والجزائر وعلى عدد آخر من مدن المغرب. غير أن انتصاراته المتعددة سرعان ما نفخته بغطرسة الفاتح وأوحت إليه بالرغبة في تلقيب نفسه بلقب أمير للبلدان التي أخضعها. ولكي يحقق مطامعه ويضعف سلطة سيده وحاميه صلاح الدين الأيوبي، فإنه وجه رسولاً إلى بغداد للاتصال بالخليفة العباسي طالباً منه منحه هذا اللقب.

وأولد الخزي الذي لطّخ اسم قراقُش، بسبب فعلته الخائنة، لدى يعقوب بن يوسف الحفصي، ملك فاس، الرغبة في استغلال هذا الظرف لإشباع المطامع التي كان يغذيها تجاه البلدان التي استولى عليها هذا المملوك. وهكذا فإنه أعد عشرين ألف مقاتل وتوجه على رأسهم

(1) انظر التذكار، صفحة 58.

(2) بخصوص القبائل العربية وعلاقتها بالأسر الحاكمة في المغرب في تلك الحقبة، انظر كتاب (جورج مارساي G. MARCAIS) وعنوانه: «العرب في المغرب من القرن الحادي عشر إلى القرن الرابع عشر الميلادي»، طبعة باريس لسنة 1913، وهو رسالة دكتوراه في التاريخ تقدم بها المؤلف لجامعة السوربون.

إلى مدينة تونس فنزل بها. وبعد ذلك توجه ستة آلاف منهم مع ابن أخيه لمقاتلة قراقُش الذي كان متواجداً بمدينة الجزائر. وكان هذا الأخير قد عزم على محق جميع هذه الجيوش بضربة واحدة عن طريق استدراجها إلى كمين منصوب. فأمر الأهالي بألا يُبدوا أية مقاومة في وجه رجال يعقوب الحفصي. بل وأن يستقبلوهم بأقصى مظاهر البهجة، وبأن يوحوا إليهم بأنه قد انسحب مع أنصاره إلى مدينة الجزائر منذ عدة أيام. وهكذا فإن الأهالي تركوا جنود يعقوب الحفصي تحتل ترابهم. ولكن ما أن وصل هؤلاء إلى قلب البلاد حتى انقضّ قراقُش عليهم وشرَّد فلولهم. ولقد أثارت هذه الواقعة حفيظة يعقوب، الذي قام في لحظة غضبه بتسليح كل ما تبقى لديه من الجنود، وألقى بنفسه على مدينة قابس التي كان يتواجد بها الجزء الأعظم من قوات قراقُش، فأفناها. واستولى على كل ما كان في حوزة عدوه وسبى نساءه وأطفاله الذين فاجأهم في هذه المدينة، وقادهم إلى مدينة فاس ومعهم الغنائم الهائلة التي استولى عليها. وعندما شاهد الجزائريون هزيمة رئيسهم اضطروا إلى مبايعة يعقوب. أما قراقُش، وقد أُجبر على إلقاء السلاح، فإنه أعلن خضوعه. شريطة أن تعاد إليه نساؤه وأطفاله، وأن يُسمح له بالانسحاب إلى مدينة تونس مع أسرته. وعندما استعاد يعقوب الحفصي على هذا النحو مقاليد الحكم في طرابلس الغرب، فإنه رجع إلى مدينة فاس في سنة 568 هـ (1190 م). وتظاهر قراقُش بالرغبة في الالتزام بالتعهدات التي قطعها على نفسه منسحباً إلى مدينة تونس. وأقام بها قليلاً من الوقت، ثم أخذ جنوده، الذين كانوا قد تشتتوا، يعودون في الالتفاف حوله شيئاً فشيئاً؛ وسرعان ما وصل عددهم إلى نصف عدد القوات الأصلية التي سبق له وأن ترأسها. وأخيراً فإنه، وقد تمكن بخداعه ومكره من أن يصرف عن نفسه انتباه سكان تونس، غادر هذه المدينة خفية ومعه أنصاره واجتاح منطقة قابس. فحاصر هذه المدينة حتى استسلمت له، ومنها توجه إلى طرابلس فاحتلها هي الأخرى. وقد شيد على بعد مسيرة ساعة ونصف إلى الغرب من هذه المدينة قصراً من الأحجار المقصوبة أطلق عليه اسمه، ويطلق على المنطقة التي بها بقايا هذا القصر اليوم اسم «قصر قرقارش».

وبعد أن حشد قراقُش حوله قوات جديدة بدأ الحرب مرة أخرى. وكان قد أوكل أمر حكومة منطقة الجريد إلى المدعو يعقوب، وذلك في أعقاب صعوبات نشبت بينه وبين يحيى بن إسحاق الميورقي الذي كان والياً لبلاد الجريد منذ أيام الحفصيين، ثم خرج عليه على رأس قوات كبيرة لمقاتلته. وتقابل جيشا قراقُش ويحيى الميورقي في بقعة مهجورة تسمى «وادي محسن»، وهو ما يعرف اليوم بـ «وادي الهيرة»[1]، على بعد مسيرة ثماني عشرة ساعة من مدينة طرابلس. وكانت المعركة حامية الوطيس، فكُسرت شوكة جيش قراقُش الذي اضطر إلى الهرب تجاه الجبال. وبعد أن طارده يحيى الميورقي عدة أيام عاد متوجهاً إلى طرابلس. غير أن ياقوت الافتخار - نائب قراقُش - تصدى له بمقاومة عنيفة، الأمر الذي جعله يلاقي صعوبات جمة في الاستيلاء على

---

(1) انظر كتاب التذكار، صفحة 70-71*

طرابلس. بيد أن إمدادات وصلت إليه من الأندلس ومكنته من التضييق على المدينة تضييقاً شديداً، إلى أن استولى عليها سنة 599 هـ (1202 م). وهكذا فقد أصبح الحفصيون أسياداً على طرابلس للمرة الثالثة.

وفي سنة 601 هـ (1204 م)، حضر إلى طرابلس سلطان فاس (الناصر بن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي)، الذي سبق ذكره، فنصبه الأهالي رسمياً أميراً لها. وكانت أولى مراسيمه هي المبادرة بتسليم مقاليد الحكم في مدينتي قابس وطرابلس إلى يحيى بن إسحاق، اعترافاً منه له بخدماته الطيبة.

وفي تلك الأثناء لم تفتر همّة شرف الدين قراقُش ولم يرتح له بال. فقصد إلى فزان، حيث طفق يقاتل مختلف القبائل واستولى منها على غنائم هائلة. وما أن نبأ إلى أسماع يحيى الميورقي ما كان هذا المملوك يفعله في فزان حتى سار إليه وتحداه ثم قاتله إلى أن تمكن من أسره هو وأبنائه. وشنق قراقُش وذووه بأحد ميادين طرابلس العامة[1]. وهكذا خبت الكراهية التي كانت قد اشتعلت بين هذين الخصمين. ولكن ما أن شعر يحيى الميورقي بتخلصه من هذا الغريم الذي كان يخشى منافسته له، حتى تغيرت معاملته للأهالي تماماً وقلب لهم ظهر المجن. فمِنْ حاكم عادل منصف، انقلب إلى طاغية قاس وطفق ينزل بهم أعنف صنوف الظلم.

وما أن سمع محمد الناصر بن يعقوب ـ وكنيتُه أبو عبد الله ـ والذي كان قد خلف أباه كأمير لمدينة فاس، بالأعمال التي أخذ يقترفها يحيى الميورقي، حتى بادر إلى مكاتبته ليستحثه على التصرف معهم على نحو أكثر رحمة. غير أن أوامره ونصائحه تلك لم تفد في شيء، فتوجه إليه في طرابلس. وعندئذ رفع يحيى الميورقي راية العصيان من جانبه وخرج لمقاتلة رب نعمته؛ إلا أنه اضطر إلى الفرار بعد أن لاحظ على جنوده رفضهم لإطاعته.

وكان الناصر بن يعقوب يرغب في إعادة الهدوء والطمأنينة بين أهالي طرابلس الغرب، ولبلوغ هذا الهدف رأى أن يولي محل يحيى الميورقي رجلاً ذكياً وعادلاً. فوقع اختياره على الشيخ أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص، ورجاه أن يقبل منصب والي طرابلس الغرب. وقبل أن يوافق أبو محمد هذا على عرض الناصر، اشترط عليه شروطاً قبلها الأخير وعينه والياً.

وبعد مضي وقت قصير على هذه الأحداث[2]، عاد يحيى الميورقي ـ الملقب بابن غانية ـ إلى الظهور في ضواحي طرابلس، وحشد أصدقاءه وأنصاره من عرب بني سليم وبني هلال، الذين كان

---

(1) يقول ابن غلبون (صفحة 72) «فلما خرج قراقش وولده إليهم قال له الولد يا أبت إلى أين يروحون بنا؟ فقال: إلى حيث رحنا بشبابهم. فقتلوه وقتلوا ولده بعده، وصلبه يحيى بظاهر ودان»*

(2) انظر التذكار، صفحات 96-97 وما بعدها * والترجمة الفرنسية لكتاب «العبر وديوان المبتدأ». . لابن خلدون، الصفحات 99-101، 220-222، 286، 292.

على رأسهم محمد بن مسعود، شيخ الدواودة، واستأنف اللصوصية وقطع الطرق في سنة 604 هـ (1207 م). فخرج إليه أبو محمد عبد الواحد الحفصي على رأس جيوش الموحدين، ثم انضمت إليه بعض قبائل بني سليم التي تمكن من كسبها إلى صفه. وتقدم بهذه الجيوش حتى وصل إلى منطقة «شبرو»[1]، حيث التحم في معركة مع المتمردين. وكانت معركة حامية تقاتل فيها الجيشان ببسالة، غير أن جيش ابن غانية هُزم عند المساء شرَّ هزيمة. وغنم الموحدون وحلفاؤهم البدو غنائم كثيرة، وطاردوا أعداءهم المنهزمين. وقام أبو محمد الحفصي بنقل الغنائم التي وضع يده عليها إلى مدينة تونس، وأبلغ محمد الناصر بانتصاره على ابن غانية وطلب منه أن يعفيه من منصبه كعامل على أفريقيا. فرد عليه الوالي كتابياً بالشكر والثناء، وصرح له بأنه نظراً لانشغاله بالموقف في المغرب، فإنه لا يستطيع أن يجد له خليفة، وإن كان سيتدبر الأمر مستقبلاً. وأرسل إليه مع نفس المكتوب مبلغاً من المال وخيولاً وحللاً رائعة لتوزيعها على مستحقيها من جنوده.

وهكذا فإن أبا محمد بن عبد الواحد الحفصي قد بقي في منصبه، وفي هذه الأثناء فإن ابن غانية، بعد أن خرَّب وهدم «تياريت» بجبل نفُوسه، عاد فمُني بهزيمة في «شبرو»، ثم استولى منه أبو محمد الحفصي على «تياريت»؛ فالتجأ إلى طرابلس حيث تمكن من إعادة جميع بقايا جيشه المندحر. وتحمس لنصرته كثير من خلفائه العرب، من بينهم الدواودة وزعيمهم محمد بن مسعود. وعلى إثر عقد مجلس حرب، تم اتخاذ قرار باستئناف القتال، وأقسم أنصاره على مقاتلة الموحدين دون تراجع أو مروق، وتوجه مبعوثوه إلى كل صوب وحدب لحشد المقاتلين البدو. واجتمعت حوله جمهرة من المقاتلين المنتمين إلى مختلف القبائل. وعلم أبو محمد الحفصي بما بيّتوا الأمر عليه، فغادر مدينة تونس في سنة 606 هـ (1209 م) وخرج لملاقاة العدو. والتقى الجيشان قرب الجبل الغربي عند وادٍ يسمى «وادي أبي موسى»، ووقعت بينهما معركة ضروس. وفي حمأة القتال، بادر أبو محمد ـ وقد اطمأن إلى حسن سير المعركة لصالحه ـ إلى نصب خيامه، فلاحظت أفخاذ بعض القبائل ذلك، فانضمت إليه. وأحدثت تلك الردة كثيراً من الفوضى في صفوف ابن غانية. فما كان من الموحدين إلا أن هجموا على عدوهم وأخذوا يطاردون فلوله حتى هبوط الليل.

وكان من نصيب المنتصرين حشد من الأسرى وغنائم هائلة. وكان ابن غانية قد وضع نساء العرب في المقدمة فوق ظهور الجمال، لكي يستميت رجاله في الدفاع عنهن، غير أن القافلة برمتها وقعت غنيمة في أيدي الموحدين. وقتل من البدو العرب خلق كثير في ميدان المعركة، وكان من بينهم عبد الله، ابن شيخ الدواودة محمد بن مسعود، ومحمد بن يحيى الميورقي، وشخصيات كبيرة أخرى.

وبينما كان الميورقي يقوم بالانسحاب، وقد ملأت الخيبة نفسه، كان أبو محمد الحفصي في

---

(1) حول معركة جبل نفوسه انظر ابن خلدون، وجورج مارساي صفحة 218.

طريقه إلى مدينة تونس على رأس الموحدين المنتصرين. ولقد دعم بهذا النصر مركزه القوي في أفريقيا ومحق تماماً آثار العصيان والتمرد التي كانت قد عششت في هذه البلاد. ومن ثم فقد أخذت ضريبة الخراج تُجبى بانتظام وندرت الاضطرابات والفتن.

عندما تم تنصيب يوسف المستنصر على عرش فاس، كخليفة لوالده الناصر، كان ما يزال صغيراً في السن، بحيث اضطر مجلس شيوخ الموحدين إلى تقلد مهام الأمور في حكومة الأمبراطورية. وكان القوم من القلق على الأمور بحيث اتُّفق على أن يظل أبو محمد عبد الواحد الحفصي عاملاً على أفريقيا. ولقد كان أبو محمد محل ثقة كاملة، وامتاز بحنكته كقائد وكمصرف للأمور. وكانت تصرف إليه بانتظام الأموال اللازمة لرواتب الجيش وغيرها من المصروفات. واستمر الوضع على هذا النحو حتى وفاته سنة 618 هـ (1221 م)، فألقى موته في القلوب قلقاً شديداً.

وبعد مناقشات طويلة، انتخب مجلس الدولة في تونس ابن أبي محمد عبد الواحد، المسمى زيد بن عبد الرحمن، فبادر إلى حلف يمين الولاء. وأبدى تصميمه على تسيير شئون الحكم بقبضة من حديد، وسرعان ما أخمد الاضطرابات القليلة التي كانت تقلق راحة المملكة. وبعد مضي ثلاثة أشهر من بيعته، اضطر إلى التنازل بناء على أمر من يوسف المستنصر حاكم فاس. فرحل إلى المغرب وقدم نفسه إلى البلاط وفي صحبته إخوته وسكرتيره ابن أبي الحسين.

أنيطت ولاية أفريقيا بأبي العلاء إدريس بن يوسف بن عبد المؤمن الموحِّدي؛ بعدما خلعت عنه ولاية أشبيلية. وكان مرسوم تعيينه يتضمن كذلك قراراً بتعيين إبراهيم بن اسماعيل الحفصي والياً بالوكالة. فاختار أبو العلاء الموحدي أحمد المشطِّب وزيراً له، وإن كان قد عامل أفراد أسرته نفسها بقسوة شديدة، كما عامل أولاد أبي محمد الحفصي معاملة مخزية. وكانت لأبي العلاء مع يحيى الميورقي وقائع أرسل إليه فيها ابنه أبا زيد فهزمه. وتوفي أبو العلاء إدريس سنة 620 هـ (1223 م). وأبلغ ابنه أبو يزيد خبر موته إلى يوسف المستنصر، كما أبلغه في نفس الوقت بهزيمة الميورقيين. وكان وهو يحرر تلك الرسالة ما يزال يجهل أن العاهل الموحدي كان قد فرغ لتوه من إعلان عزل والده أبي العلاء وتعيين أبي يحيى عمران محله، والذي كان عاملاً على جزيرة مايوركا في الأندلس.

وفي تلك الأثناء مات المستنصر فخلفه عبد الواحد المخلوع، ابن يوسف وحفيد عبد المؤمن. فأبطل العاهل الجديد القرار المشار إليه وسمح لأبي زيد بأن يحتفظ بمنصب الولاية. وما أن ثُبِّت هذا الأخير في منصبه، حتى صار نتيجة لطغيانه، هدفاً للتذمر الشعبي العام؛ وعندئذ استُدعي من مراكش أحد أبناء أبي محمد الحفصي، هو أبو محمد بن عبد الله. وأرسل هذا على الفور إلى ابن عمه أبي عمران موسى بن إبراهيم الحفصي مكتوباً يعهد إليه فيه بتولي الحكم حتى لحظة وصوله الذي تم في شهر أغسطس سنة 1226 م.

وفي هذه السنة عُيِّن المأمون خليفة في الأندلس؛ وكان قد تمرد قبل بضعة أيام من وفاة أخيه العادل وجعل من نفسه عاهلاً معترفاً به. وأرسل إلى الوالي الحفصي أبي محمد بن عبد الله أمراً بأن يقوم جميع الموحدين الموجودين آنذاك بتونس بأداء يمين الولاء له. فرفض أبو محمد هذا الأمر وطرد الرسل الذين نقلوه إليه. وعندئذ بعث المأمون إلى عامل قابس، الأمير أبي زكريا، شقيق أبي محمد، ووجه إليه مرسوماً بتعيينه عاملاً على أفريقيا. وعندما سمع أبو محمد بهذا الخبر خرج من مدينة تونس لقتال شقيقه، ولكنه لدى وصوله إلى القيروان اضطر إلى التخلي عن هذا المشروع، وترك السلطة في إثر عصيان وقع بين جنده الموحدين. وقابله الوفد المكلف بإبلاغ أبي زكريا بعزل شقيقه أبي محمد من قِبل الجيش، في اللحظة التي كان متوجهاً فيها للبحث عن المساندة والعون بين بادية ولاية طرابلس، فأقسموا له يمين الولاء ورافقوه حتى معسكر الموحدين.

واطّلع أبو زكريا ووزيره الميمون بن عيسى الهنتاتي على هذه التطورات، وكان أبو زكريا على علم بأن المأمون كان قد أعدم كثيراً من الموحدين، وبأنه قتل أخويه إبراهيم وعبد الله، الملقب بالعادل، بعد أن عزله ونصب نفسه مكانه، وبأنه قد انتقد المهدي بشدة علانية لاقتراحه باستحداث نصوص جديدة في العقيدة، وأنه سمح بأن يؤذن المؤذنون للصلاة باللغة البربرية في الضحى، وأنه صك نقوداً مربعة الشكل. وأخيراً فإنه على علم بأن المأمون قد تطاول على تعاليم المذهب الموحدي بإقامته لتنظيمات الأمبراطورية على أسس أخرى، وبإزالة ذكر اسم المهدي من صلاة الجمعة، وبمنعه نقش هذا الاسم على النقود، وبإصدار أوامره بالقذع في اسم المهدي جهاراً. لكل ما تقدم، صمم زكريا على إسقاط المأمون، واغتنم لذلك فرصة وصول عدد من كبار الموظفين الذين عينهم هذا العاهل في أفريقيا؛ فما كان منه إلا أن أعادهم على أعقابهم إلى سيدهم الذي أرسلهم. وأمر بأن يُحتفل جهاراً في الصلاة باسم يحيى بن الناصر، ابن أخ المأمون، الذي كان في ذلك الوقت على رأس عصيان (سنة 626 هـ ـ 1228 م). وما أن علم بأن يحيى قد أصبح عاجزاً عن القيام بأي شيء يضعف أنصاره، حتى نسي هذا الأمير واقتصر على ذكر اسم الإمام المهدي في خطب الجمعة. وبهذه المناسبة تحصل على لقب أمير، فاستغل هذا اللقب في التصديق على ما كان يصدره من أوامر رسمية؛ ثم جاهر في سنة 631 هـ (1233 م) بإعلان نفسه عاهلاً.

وهكذا أصبح أبو زكريا سيداً لأفريقيا، وعزم على طرد يحيى منها. فأعد جيشاً، وبعد إحرازه لانتصارات باهرة تمكن من طرد هذا الزعيم الموحدي من ولاية طرابلس، ومات يحيى في سنة 634 هـ (1236 م).

وحشد أبو زكريا جيوشاً عند الحدود، لكي يحمي دُوله ضد أي هجوم، ونصب على كل منها عاملاً. فازدهرت الأمبراطورية الحفصية وحل في ربوعها الرخاء.

وكان الشيخ الموحدي يعقوب بن يوسف بن أبي يعقوب الهرغي ـ وكنيتُه أبو عبد الرحمن ـ

قد عُيِّن من قِبل الأمير أبي زكريا والياً على مدينة طرابلس وإقليمها. وعند رحيله لتسلم مقاليد منصبه، صحب معه جيشاً من الجند الموحدين لكي يحمي به نفسه من بني ذباب بن ربيعة، وهي إحدى قبائل بني سليم العربية. وما أن تولى الحكم حتى أخذ يجبي ضريبة الخراج، وأخذ يدفع الرواتب للقبائل العربية والبربرية القاطنة حول مدينة طرابلس. وانعقدت أواصر الصداقة بينه وبين الجهيري، وهو شخص مجبول على التآمر، كان يشغل وظيفة المدير العام للضرائب بمدينة تونس، وقد اغتاله عملاء السلطان في سنة 639 هـ (1241 م). فملأ هذا الاغتيال نفسه بضروب القلق الشديد، خصوصاً عندما أرسل إليه السلطان أمراً بالمثول في بلاطه. فاختلق الأعذار لتجنيب نفسه ذلك. غير أن ابن أبي يعقوب، أخو العاهل، كُلِّف باستقدامه. ولم يكن لهذه الخطوة إلا أن تزيد من تخوفات الوالي وقلقه، وأفزعه المصير الذي كان ينتظره. وعوَّل على الأموال التي كان قد خزَّنها، ووضع خطة بالاستقلال بولايته. وعلم أعيان طرابلس بما سولت له به نفسه، وخافوا أن يبادروا إلى عقد حلف مع عرب القبائل ما لم يسارعوا بمداهمته. وهكذا فإنهم ألقوا القبض عليه هو وأخيه وأنصاره. وبعثوا رسالة إلى العاصمة لإخبار مسئوليها بذلك، وما لبثوا أن تلقوا من السلطان أمراً بقتل السجناء، فتم ذلك، وأُرسلت رؤوسهم المقطوعة إلى مدينة تونس وبقيت جثثهم مصلوبة على جدران باب هوارة بمدينة طرابلس.

واستصدر الأمير أبو زكريا لابنه أبي يحيى بيعةً بخلافته له بعد وفاته هو، غير أن هذا الابن توفي سنة 646 هـ (1248 م)، فنقل أبو زكريا البيعة بخلافته إلى ابنه الثاني أبي عبد الله محمد. وما لبث أبو زكريا أن توفي تحت أسوار مدينة عنّابة بالجزائر، ودفن رفاته في جامع هذه المدينة الكبير، إلا أنه نقل في سنة 666 هـ (1267 م) إلى جامع قسنطينة.

وتولى أبو عبد الله محمد بن يحيى الحكم مع منحه لقب المستنصر بالله، ثم توفي ليلة 11 ذي الحجة سنة 675 هـ (16 مايو 1277 م). وكان المستنصر، من بين جميع أمراء أسرة الحفصيين، أكثرهم تمتعاً بالسلطة والشهرة الواسعة. وخلفه ابنه يحيى بن محمد بن يحيى ـ الملقب بالواثق ـ غير أنه أُرغم على التنازل لصالح ابن عمه ابراهيم بن أبي زكريا ـ وكنيتُه أبو إسحاق ـ سنة 678 هـ (1279 م).

كان أحمد بن مرزوق المسيلي[1] ـ وكنيتُه أبو عمارة، ولقبه الداعي ـ مجرد رجل من سوقة الناس يحترف الخياطة ولا شأن له، إلا أن نفسه كانت تحدثه بالمُلك واعتلاء العرش. فغادر موقع رأسه «سلجلماسه» في سنة 642 هـ، وأخذ يجوب البلاد حتى وصل إلى ولاية طرابلس، فنزل لدى عرب ذباب. وهنالك التقى بعبد كان الواثق قد عتقه، وكان هذا العبد يُدعى (الفتى ناصر)، وكنيته النوبي. ولقد اندهش هذا الأخير لشدة الشبه بين أحمد المسيلي ـ أبو عمارة ـ وبين الفاضل ابن الواثق، وكان الاثنان قد اغتيلا. فما كان من ناصر النوبي إلا أن انخرط في البكاء، وأخذ يقبِّل

(1) انظر كتاب المنهل العذب، صفحة 152-153*

أقدام أبي عمارة شارحاً له سبب بكائه وتبجيله له. فرد عليه أبو عمارة قائلاً: «ساندني إذن في إدعاءاتي، ولسوف اقتص لك من الواثق وابنه!». وسرعان ما هرع ناصر النوبي إلى المشايخ العرب مدعياً بأنه قد لقي ابن مولاه القديم؛ ونجح في إقناعهم بذلك إلى درجة أنهم حلفوا يميناً بالولاء للفاضل المزعوم - أي أبي عمارة - وأخذ الشيخ (مرغم بن صابر بن عسكر)، شيخ الجواري الذبابيين على عاتقه المناداة بحقوق هذا الدَّعي. فجمع قومه من العرب وخرج بهم لضرب الحصار حول طرابلس التي كان يتولاها محمد بن عيسى الهنتاتي؛ غير أن هؤلاء المتمردين، وقد فشلوا في اقتحام المدينة، اتجهوا نحو جنزور، فعاثوا فساداً في تلك المنطقة وفرضوا الضرائب على أهلها. ثم واصلوا تقدمهم حتى مدينة قفصة، مستولين على كل البلاد التي مروا بها. وتناهت إلى أسماع السلطان أبي إسحاق انتصارات هؤلاء المتمردين وشهرتهم، فوجه حملة إلى تونس لقتالهم. وكان يقود الحملة ابنه أبو زكريا، الملقب بأبي فارس؛ غير أن عسكر الحملة ما لبثوا أن تشتتوا واضطر أبو زكريا للعودة إلى مدينة تونس في سنة 681 هـ (1283 م).

ووصل أبو عمارة - الذي يدَّعي أنه الفاضل - إلى القيروان حيث بايعه الناس بالسلطنة. وانطاع له كل الرؤساء الموحّدين، واضطر السلطان أبو اسحاق إلى الهرب إلى مدينة بجاية بالجزائر. ولكنه ما أن وصل إليها حتى طرده من بلاطها ابنه أبو فارس واضطره إلى التنازل عن الحكم لصالحه. غير أن أبا فارس لم يتمتع بالحكم أمداً طويلاً؛ فقد مات وهو يقاتل أبا عمارة الدَّعي، الذي ما لبث أن أكثر من الظلم والجور وانتهى به الأمر بأن استولى منه عمر بن أبي زكريا - وكنيته أبو حفص - على السلطة، وسمى نفسه المستنصر بالله. وقدمت له طرابلس فروض الطاعة والولاء هي وبقية المدن حتى القاصي منها.

وكان الأمير عمر بن أبي زكريا بن إسحاق يطمع في عرش الحفصيين، وبايعه الناس حتى مدينة بجاية في سنة 685 هـ (1286 م). ثم خرج على رأس جيش وغزا ولاية طرابلس، حيث سبقه إليها حديث بسالته الأسطورية. وكان عثمان أبو دبُّوس - وهو من ذرية أبي دبوس آخر خلفاء بني عبد المؤمن المراكشي - يطمع في عرش الموحدين ويقف دوماً على أهبة الاستعداد للاستيلاء على إحدى الولايات الواقعة على حدود الامبراطورية، وعلى الأخص ولاية طرابلس. وكان يعلم أن هذه المدينة سيئة الحراسة، فنزل عند شواطئها، تدعمه امدادات ملك صقلية[1] في سنة 688 هـ (1289 م)، فحاصرها تسانده في ذلك قوات الأسطول النصراني الصقلي، وظل ينزل بها خلال ثلاثة أيام خسائر كبيرة. واعترف العرب بإمارته، ثم أرسل حملات نشطة إلى جميع أطراف ولاية طرابلس، بعد أن طلب إلى الجنود الصقليين أن يستقلوا سفنهم ويعودوا إلى بلادهم.

---

(1) يذهب الطاهر الزاوي في «تاريخ الفتح العربي في ليبيا» - صفحة 241 إلى أن الأسطول الذي عاضد عثمان أبا دبوس في حصار المدينة هو أسطول حاكم برشلونة، لا ملك صقلية مثلما يقول شارل فيرو هنا نقلاً عن الترجمة الفرنسية لتاريخ ابن خلدون - الجزء الثاني، صفحات 403-404*

وتوفي السلطان عمر بن أبي زكريا الحفصي سنة 694 هـ (1295 م)؛ فخلفه محمد بن الواثق ـ الملقب بأبي عبد الله أبو عصيدة، وابن السلطان الواثق ـ الذي لقب نفسه هو الآخر بلقب المستنصر بالله. وقد توفي أبو عصيدة دون أن يخلف ذرية، وذلك في سنة 709 هـ (1309 م). فخلفه واحد من ذرية الأمير أبو زكريا، جد الأسرة المالكة، هو أبو بكر عبد الرحمن. ولقد أُعدم هذا الأمير بعد مضي 17 يوماً من توليه الحكم، بأمر من خالد بن أبي زكريا ـ وكنيته أبو البقاء ـ سلطان بجاية الذي صار الممثل الوحيد للسيادة الحفصية. وأحسَّ زكريا بن أحمد اللحياني ـ وكنيته أبو يحيى ـ بأن سلطته قد اضمحلت كثيراً منذ أن تولى السلطان أبو بكر الحكم في بجاية؛ فانتهز فرصة تفشي الفوضى في الأمبراطورية ونصَّب نفسه سلطاناً على طرابلس. وقدِم إليه حاجب أبي البقاء وقدَّم له هدية قيمة من طرف سيده خالد يصحبها وعد بالتعاون الوثيق معه. ولقد قوّى هذا الاتصال من النية التي بيّتها أبو زكريا وامتلأ أملاً في نصر مؤكد؛ فخرج على رأس حملة ووصل إلى أسوار مدينة تونس منتصراً في سنة 711 هـ (1311 م). وأعلنت المدينة عصيانها، وتعلل السلطان أبو البقاء بتوعك في صحته رافضاً الخروج للمعركة، ثم اعتزل الحكم. ودخل زكريا اللحياني رسمياً إلى مدينة تونس سنة 717 هـ (1317 م)، غير أن شوكة أبي بكر في مدينة بجاية كانت قد قويت، بحيث أنه استطاع في السنة التالية أن يطرده منها وأن يدفع جانباً من أهلها إلى أداء يمين الولاء له. ومنها اتجه إلى مدينة طرابلس، حيث أقام بها وبنى لنفسه فيها قصراً أسماه «الطارمة» وهو يقع تحت السور القبلي للمدينة جهة البحر، وأرسل عمّاله لجباية الضرائب من المناطق المجاورة.

وتم تكليف أبي عبد الله بن يعقوب الهجرس بن مرغم، شيخ عرب الجواري الذبابيين، بإخضاع سكان جبال طرابلس. وأرسل السلطان إمدادات إلى ابنه محمد بن زكريا اللحياني ـ وكنيته أبو ضربه ـ الذي كان قد مُني لتوه بفشل ذريع واضطر إلى الاعتصام بمدينة المهدية التي كانت وفية لسلطان والده. وعندما وصلت أنباء هذه الهزيمة إلى طرابلس، وقعت بها اضطرابات كبيرة اضطرت أبا بكر إلى أن يطلب من النصارى مده بسفينة تنقله إلى الاسكندرية. فأرسلت إليه ست سفن استقلها هو وأسرته وأطفاله. أما قريبه وصهره، أبو ضربه، فقد توفي بتلمسان. ونصَّب العرب محمد بن أبي عمران على رأسهم وخرجوا للاستيلاء على العاصمة، إلا أنهم اضطروا بعد ثمانية أشهر إلى الجلاء عنها عند سماعهم بقرب وصول أبي يحيى أبو بكر، سلطان فاس، وعاد منها محسوبهم محمد بن أبي عمران إلى طرابلس التي طرده منها أهاليها من بعدُ في سنة 724 هـ (1348 م). ولقد خلفه ابنه الأمير محمد بن ثابت أبو حفص، بدلاً من أخيه أبي العباس، الوريث الشرعي وعامل الجريد.

كانت طرابلس، تحت حكم الأسرة السالفة الذكر، قلعة حصينة حرص الولاة دائماً على تأمين الدفاع عنها. ولقد ظلت هذه القلعة تحت سيطرة الحفصيين إلى أن تمزقت أوصال الأمبراطورية. فانتقلت دفة الأمور من ثم إلى أيدي مجلس مشايخ؛ وكان سلطان تونس يولي عليها حاكماً، غير أن السلطة برمتها كانت تعود إلى رئيس المجلس المذكور. وظل ثابت بن محمد بن

ثابت الثاني، نجل ابن أبي عمران ـ 750 هـ / 50-1349 م ـ رئيساً للمجلس خلال عشرين سنة، قابضاً على السلطة بمنأى عن الحفصيين. ولكي يصرف الأنظار عمّا كان يتمتع به من سلطان فعلي، فقد تعاطى مهنة التجارة، وكان شديد التواضع في ملبسه، يتجول في الشوارع على قدميه ويتعامل مع أبناء الشعب بألفة وتسامح. وبحصوله من سلطان تونس على إذن بتعيين عامل لإدارة شئون المدينة، فقد ترك لهذا الموظف، في الظاهر، حق التصرف في القيادة للتغيير وإحداث الاصلاحات؛ وفي تلك الأثناء ظل ينقل أمواله وثرواته إلى الاسكندرية، كي تكون في مأمن، بيد أنه ما لبث أن قُتل بعد فترة وجيزة. وقام أنصاره وأصدقاؤه بتقتيل مغتاليه، ثم خلفه محمد بن ثابت.

اكتشف تجار جنوه الايطاليون، الذين كانوا يترددون على طرابلس، مواطن الضعف في تحصيناتها وأضمروا في أنفسهم غزوها. وفي سنة 755 هـ (1354 م) رسوا في مينائها مع معاونيهم ونزلوا بها حيث توزعوا في شوارعها لمشاغلهم الاعتيادية؛ ثم تسلقوا أسوارها في ليلة ظلماء، فسرعان ما أصبحوا أسياداً لها. وصحا الناس على هذه الفعلة، حيث وجدوا تحصيناتهم في أيدي العدو، فلم يفكروا سوى في الهرب. وفر واليها محمد بن ثابت واستجار بقبيلة الجواري الذين كانوا يضربون خيامهم في التراب الطرابلسي، إلا أنه قُتل هناك. أما النصارى المغيرين فقد أخذوا ينهبون المدينة، ثم حمّلوا سفنهم بغنائم وأسلاب عظيمة. وهنا تعهد أبو العباس أحمد بن مكّي، حاكم قابس، بافتداء المدينة حيث اشترط عليه الجنويون دفع خمسين مثقالاً من الذهب، فقبل وأخرج كل ما عنده واستوهب أهل قابس فأسهموا بدفع ما بقي[1]. ومن ثم تهيأ له السلطان في طرابلس فحكمها وجعلها دار إمارته حتى وفاته. ثم خلفه ابنه عبد الرحمن بن أحمد بن مكّي، وذلك تحت وصاية ظافر وهو من السبايا الأوربيين الذين عتقتهم أسرته. ثم ما لبث ظافر هذا أن توفي، فاستلم ربيبهُ عبد الرحمن عندئذ مقاليد السلطة الفعلية وحكم بطغيان حتى سنة 772 هـ (1370 م)؛ حيث حاصره في عاصمته أسطول أبي بكر بن محمد بن ثابت. وتسلل هذا الأخير إلى المدينة مدعوماً بالقبائل العربية والبربرية في نفس اللحظة التي كان أهالي طرابلس قد ثاروا فيها ضد حاكمهم عبد الرحمن، الذي هرب والتجأ لدى أحد مشايخ عرب بني ذباب، ثم فرَّ إلى مدينة قابس، مهد أسرته، حيث احتمى عند حاكمها وهو عمه عبد الملك بن مكّي. ومات بها سنة 779 هـ (1377 م).

وإذْ أصبح أبو بكر بن ثابت سيداً لطرابلس، فإنه بادر إلى الاعتراف بسلطان أمير تونس أحمد بن محمد ـ وكنيته أبو العباس ـ ثم مات أبو بكر سنة 792 هـ (1390 م) دون أن ينقطع أبداً عن دفع الأتاوة أو عن إرسال الهدايا إلى أمير تونس. ثم خلفه ابن أخيه علي بن عمران بن ثابت الذي لمس لدى قائد العسكر قاسم بن خلف الله ـ وكنيته أبو خلف ـ نزوعاً إلى تأييد حقوق الطفل الصغير، الذي خلّفه أبو يحيى بن ثابت، في وراثة العرش؛ فما كان منه إلا أن أبعده عن طرابلس

(1) انظر المنهل العذب، الصفحات 166-167*

بذريعة تكليفه بجباية الضرائب عن عمالة مصراته. وخشي قاسم على حياته فأعلن عصيانه. بيد أن تلقيه لرسالة عفو عنه جعله يعود مطمئناً إلى طرابلس التي حصل فيها على إذن بالحج إلى مكة. وفي الاسكندرية التقى بمحمد بن عربي هلال، مستشار سلطان تونس، واستطاع بمعونة هذه الشخصية الكبيرة أن يذهب إلى مدينة تونس، حيث وجّه أنظار عاهلها الأمير أحمد بن محمد الحفصي إلى طرابلس، واستنجد به لغزوها. فاستجاب هذا لطلبه وأرسل معه ابنه عمر في سنة 794 هـ في جيش لحصارها. وعندما عسكروا عند أسوار طرابلس انضمت إليهم زمرة من قبيلة عرب بني ذياب؛ في حين انضم باقي القبيلة إلى جانب علي بن عمران بن ثابت، الذي تمكن من الصمود في وجه الحصار سنة كاملة، واستطاع كسب أهاليها إلى صف الحفصيين، وواصل إدارة شئونها. ثم تكدر صفو المدينة بسبب من ثورةٍ أشارت الروايات المحلية إلى أسبابها.

ففي سنة 1460 م زُوجت بنت (مامي الشريف)، وهو أحد أثرياء المدينة، إلى ابن مصطفى بن أحمد، وهو تاجر معتبر لما كان لديه من ثروة طائلة ولوشائج المصاهرة التي كانت تربطه بعلية القوم. واحتُفل بالعرس في أبهة عظيمة؛ غير أن العريس ردَّ في اليوم التالي عروسه إلى أسرتها مدّعياً بأنها قد فقدت بكارتها قبل دخوله بها. ولقد أثار هذا الاتهام الشنيع ثائرة أهل المطلّقة المسكينة. ورفع أهل العروسين السلاح في وجه بعضهما البعض، فتساقط القتلى من الجانبين، وكان العريس من بين القتلى. ذلك هو الأصل في الاضطرابات التي تسببت في طرد الوالي التونسي من طرابلس. وسعى شيخ يدعى سيدي منصور، وهو أحد الأعيان الطرابلسيين، لتهدئة ثائرة أنصار الأسرتين المتعاديتين. فاستمعتا لنصائحه وهدأت الفتنة. وجازاه الطرابلسيون على ذلك خير جزاء، فانتخبوه عاهلاً للبلاد على إثر عقد جلسة عامة في الجامع الكبير. وقد ألقى الإمام عبد الحميد خطبة، ثم لثم يد العاهل الجديد وأقسم أمامه يمين الولاء، فكان ذلك إيذاناً بتنصيبه. وما أن سمعت قبائل غريان، وبني وليد، وترهونة، ومصراته، ومسلاته، وزواره بذلك حتى بايعت الشيخ منصور والياً للبلاد وهنأته. وبلغ من فرحة أهالي تاجوراء أنهم خرجوا إليه برمتهم للتعبير له عن سعادتهم وتقديم فروض الولاء له.

وغضب سلطان تونس الأمير أحمد بن محمد الحفصي ـ وكنيته أبو عمر ـ لوقوع هذه الثورة، فاستعد لمحقها. غير أن الشيخ منصور، الذي كان حذراً، قام بحشد خمسة آلاف من المشاة وثلاثة آلاف من الفرسان للدفاع عن استقلاله. وكان التونسيون قد تقدموا حتى مدينة زواره، فالتحموا بالجيش الطرابلسي الذي صد تقدمهم. وقامت بين الجيشين معركة دامية فقد فيها التونسيون ثلاثة آلاف رجل، فانهزم جيشهم وتراجعت فلوله هاربة. وثبّت هذا النصر المبين سلطة الشيخ منصور. وفي السنة التالية كرر التونسيون محاولتهم، ولكنهم باءوا بالهزيمة من جديد. وأخيراً، في سنة 1463 م، اتفق الطرفان على وضع حد للحرب واستؤنفت العلاقات التجارية بين البلدين.

و (نقولا النيقولي NICOLAS DE NICOLAY) هو الذي أورد لنا في كتابه المسمى «رحلات

ملاحية وسياحية مشرقية»[1]، رواية تنصيب الشيخ منصور وهو الذي روى لنا أيضاً ظروف موته المفجع على النحو التالي، صفحة 37 من الكتاب المذكور:

«بعد أن ارتقى منصور إلى أرفع منصب، صار موغلاً في الغطرسة، فتحولت أخلاقه الكريمة وفضائله إلى طغيان رذيل ممقوت؛ فأوعز مسلكه المشين إلى أحد أبناء عمومته بقتله. وتؤكد الروايات الشعبية بأن ابن عمه هذا، واسمه الكرّاني، قد بقر بطنه بضربة خنجر على إثر مشادّة بينهما. فتسبب ذلك في موت منصور على الفور».

وكان الشيخ منصور قد حكم مدة إحدى عشرة سنة. ثم تم اختيار أحد أعيان المدينة، يدعى يوسف، بالاجماع خلفاً له في سنة 877 هـ (1471 م). وفي تلك الفترة أقضّت مضاجع طرابلس أحداث جسام؛ ذلك أن (مارتان الأول MARTIN I)، ملك صقلية، قد أخذ يطارد القراصنة المغاربة بسفنه، وحدث أنه رسي بها في إحدى المرات على شواطىء جزيرة جربه ونهبها. ومنذ تلك الواقعة خُشِي أن يشجعه هذا النجاح على القيام بهجمات جديدة على الساحل الأفريقي، غير أن شيئاً من ذلك لم يحدث. ومات يوسف بالطاعون سنة 885 هـ (1480 م)، بعد تسع سنوات من المُلك؛ وسرعان ما تمت بيعة (مامي) في الجامع الكبير فكُلف بخلافته. أثناء تولي مامي الحكم، كان ملك جزيرة رودس قد سبق له وأن عقد اتفاقية تجارية مع ملك تونس أحمد بن محمد الحفصي؛ فعقد مع طرابلس اتفاقية مماثلة وأرسل إلى هذه المدينة موظفاً مقيماً لتمثيله[2]. وتوفي مامي بسبب الشيخوخة والمرض في سنة 898 هـ (1492 م). وكان الشيخ عبد الله بن شرف، الذي خلفه، والذي كان منذ بضع سنوات يعيش حياة زهد وتعبُّد بعيدة عن أهواء الدنيا، حتى لقد لُقِّب بالمرابط، وهذا هو السبب في اختيار الناس له. وما لبث تعصبه الديني أن دفعه إلى إعداد سفن شراعية صغيرة للقيام بالقرصنة ضد النصارى، الأمر الذي لم يتأثر به استمرار التبادل التجاري مع جزيرتي رودس وصقلية. وتحت حكمه احتل الاسبان طرابلس.

ولقد حاولت الروايات الشعبية أن تعلل احتلال طرابلس تعليلاً مغرقاً في الخيال. فإن هذه الروايات تدَّعي أولاً أنه كان من بين سكان المدينة خونة سلّموها للنصارى؛ ثم تضيف إلى الواقعة تفاصيل خيالية. ولم يكن يشغل بال حاكم طرابلس الشيخ بن شرف سوى العمل على توفير مزيد من رغد العيش للطرابلسيين. وتحت إدارته العادلة تغير حال هذه الولاية تماماً. وعند موته استُدعي ابنه عبد الله لخلافته، فسار على نهج والده. بيد أن حالة الترف التي تهيأت للطرابلسيين

(1) عنوانه الأصلي: «LES NAVIGATIONS ET PEREGRINATIONS ORIENTALES» طبعة ليون، لسنة 1556، صفحة 37.

(2) يقصد بدون شك معاهدة السلام التي عقدها (جان دي نافارا JEAN DE NAVARRE)، ملك صقلية، في سنة 876 هـ (1470 م)، انظر كتاب «الحوليات التونسية»، صفحة 427، تأليف (الفونس روسو ALPH. ROUSSEAU).

كانت لها أوخم العواقب عليهم؛ إذ تخنّثوا إلى الحد الذي انصرفوا فيه عن حمل السلاح، وهُمْ الذين كانوا فيما سلف يمتشقونه على الدوام. بل إنه بلغ منهم النفور من حمله حداً أن المارّة منهم في الشارع ـ إنْ هُمْ لمحوا رجلاً مسلّحاً ـ أشاحوا بوجوههم إلى الجهة الأخرى لكي لا يروه.

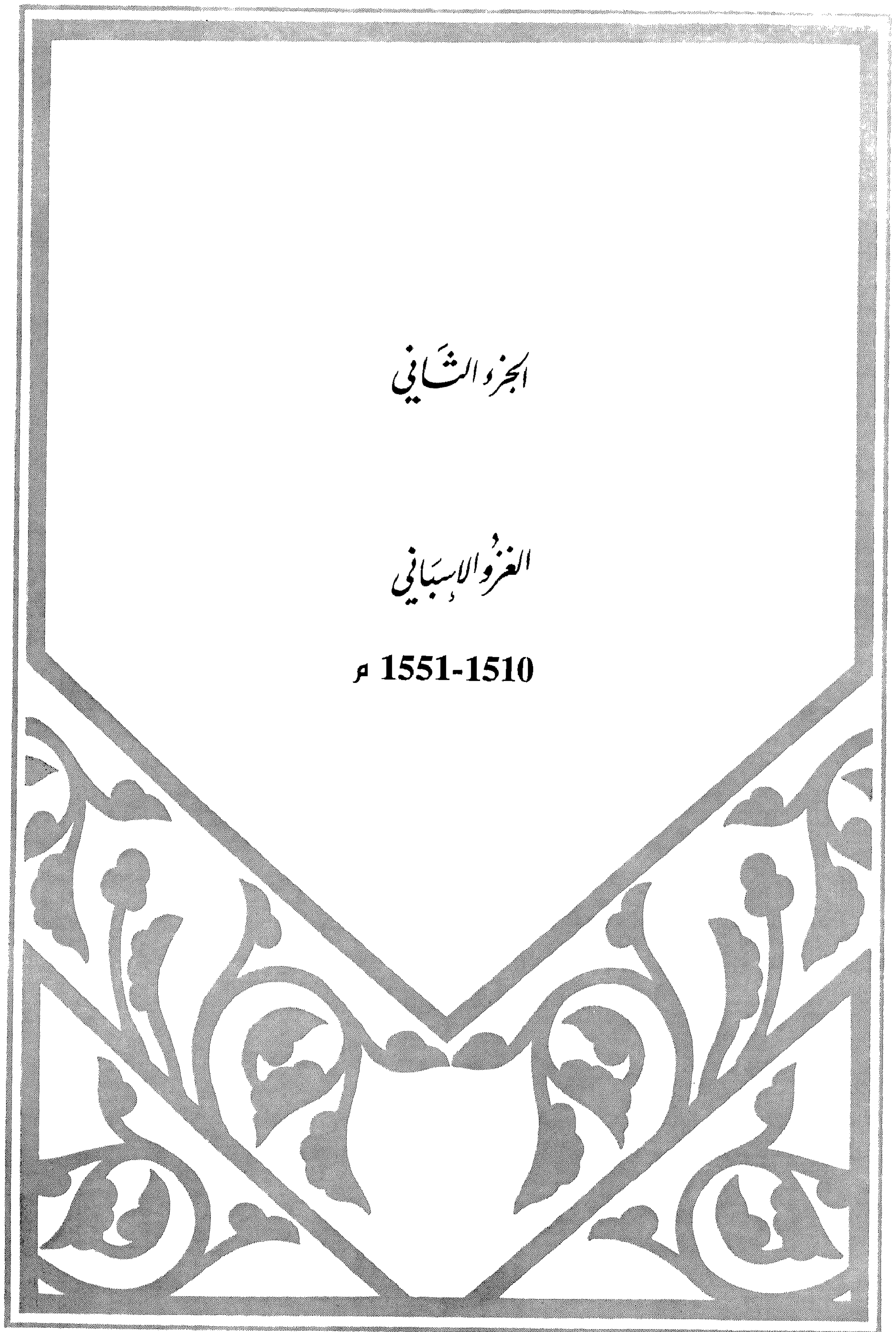
ولإعطاء فكرة عن مدى ثراء أهالي طرابلس في تلك الفترة، نجد أن الراوية الشعبي[1] يحكي أن سفينتين أسبانيتين محملتين بالبضائع رستا في مرفأ طرابلس، ثم عُرضت حمولتاهما للبيع فابتاعهما في الحال أحد الأهالي ودفع ثمنهما فوراً. ثم استضاف تاجر طرابلسي آخر طواقم السفينتين إلى مائدة فاخرة، حيث تناول لؤلؤة نفيسة ودقّها دقّاً ناعماً في مدق على مشهد من ضيوفه، ثم ذرَّ مسحوقها على الطعام قائلاً: «هذا مقام الفلفل»!.

وكان نفور الطرابلسيين من مرأى كل الأدوات الحادّة من الشدة بحيث أنهم لم يكونوا يستخدمون السكاكين حتى على موائد الأكل؛ الأمر الذي أدهش البحارة الاسبانيين فتطلعوا لمعرفة السبب. غير أن الطرابلسيين اكتفوا بالإجابة بأن تأذيهم من مرأى الأسلحة قد جعلهم لا يستعملون السكاكين حتى بالنسبة لقطع الخبز. ولقد تعجب الأسبانيون من كل هذا أشد العجب؛ ولذا فإنهم ما أن عادوا إلى بلادهم حتى أطلعوا أهلها على ما شاهدوه. ولقد أثارت هذه الروايات عن ثراء الطرابلسيين الطائل لعاب العاهل الأسباني ودفعته إلى انتهاز فرصة قيام الانشقاقات ونشوب الحزازات بين الأمراء الحفصيين. ورأى أن الفرصة قد أصبحت سانحة لتحقيق اطماعه في احتلال طرابلس، لا سيما وأن أحد هؤلاء الأمراء قد انضم إليه وعاضده في تحقيق هذه الأطماع.

---

(1) لا يذكر لنا شارل فيرو من هو «الراوية الشعبي» الذي استقى منه هذه الأحداث، وباستقراء المصادر العربية نجد أن قصة مجيء السفينتين قد ذكرها كل من: محمد بن مصطفى بيرم التونسي في كتابه (صفوة الاعتبار)، ومحمد مقديش الصفاقسي في (نزهة الأنظار) وابن غلبون في (التذكار)، وأحمد النائب في (المنهل العذب). غير أننا لا نجد قصة سحق اللؤلؤة وقصة خلو بيوت الطرابلسيين من السكاكين وكرههم للأسلحة بتفاصيلها سوى في روايتي ابن غلبون وأحمد النائب. لكن ابن غلبون يخطيء في تحديد جنسية السفينتين إذ يجعلهما تابعتين لجنوا الايطالية، والواقع أنهما تابعتان لإسبانيا. وهكذا فإن شارل فيرو لا شك في أنه نقل عن أحمد النائب الذي يروي الواقعة على النحو التالي (المنهل العذب صفحة 184-185): «فبينما أهل طرابلس في أرغد عيش وأهنأه، قد استأثروا مهاد الدعة.. وطال نومهم في ظل الغرف.. إذ قدمت سفن النصارى الأسبانيول تجاراً بسلع كثيرة فنزلت بالمرسى، فخرج إليهم رجل من التجار فاشترى منهم جميع ما بأيديهم من السلع ونقد لهم ثمنها، ثم استضافهم رجل آخر فصنع لهم طعاماً فاخراً، فلما أخرج لهم الطعام أخذ ياقوتة ثمينة فدقها دقاً ناعماً ورشها على طعامهم. فبهتوا لذلك، فلما فرغوا قدم لهم بطيخاً أخضر فطلبوا سكيناً لقطعها فلم توجد في داره سكين ولا عند جاره، إلى أن خرجوا إلى السوق فأتوا بسكين. فلما رجعوا إلى بلدهم سألهم ملكهم عن حال البلد التي قدموا منها، فقالوا: ما رأينا بلداً أكثر منها مالاً وأقل سلاحاً وأعجز أهلاً عن مدافعة عدو. فحكوا له الحكايتين فتأهب للاستيلاء عليها وأرسل أساطيله واستولى عليها وذلك سنة 916 هـ (1510 م)»*

وفي سنة 916 هـ (1510 م) أرسل (فرديناند داراجونا)، ملك أسبانيا، أسطولاً بقيادة الكونت (بيترو دي نافارا PIETRO DI NAVARRA) الذي رسا في ميناء طرابلس ليلاً، فلم يفطن به أحد، واستولى عليها في الحال بدون قتال. بيد أن سكانها نجحوا في الهرب تحت جنح الظلام والتجأوا إلى تاجوراء. تلك هي رواية المؤرخ الليبي ابن غلبون، التي نقلها عنه مترجمه المؤرخ التركي محمد بهيج الدين في كتابه «طرابلس غرب تاريخي».



الجزء الثاني

الغزو الاسباني

1510-1551 م

كان الكاردينال (خمينس XIMENES) يحث منذ زمن طويل على محاربة المسلمين؛ وانتهى به الأمر إلى إقناع الملك (فرديناند FERDINAND) الكاثوليكي بالشروع في غزو ساحل افريقيا والتمكين لنفسه فيـه. وتضمنت خطة الغزو الاستيلاء على وهران وبجاية وطرابلس. وفي شهر سبتمبر سنة 1505 م، بدأ تنفيذ الخطة وابتدأ (دون دييجو القرطبي DON DIEGO DE CORDOBA) بالاستيلاء على مرفأ المرسى الكبير، وبعد مضي عامين حضر الكاردينال بنفسه للاشتراك في الهجوم على وهران والاستيلاء عليها.

وشجعت هذه الانتصارات المبدئية الملك فرديناند على ارسال (بيترو دي نافارا) لغزو مدينة بجاية التي احتلها الجيش البحري هي الأخرى في الخامس من يناير سنة 1510. واستطاع ملك بجاية الشرعي عبد الله ـ الذي انتزع منه خاله العرش ورمى به في السجن ـ أن يستعيد حريته حيث أصبح حليفاً للأسبانيين.

ويوجد في دار محفوظات بلدة (سيمانكاص SIMANCAS) الأسبانية خطاب موجه من الملك فرديناند في ذلك الوقت إلى الكونت (بيترو دي نافارا)، وهو خطاب يمدنا بتفصيلات هامة عن النظام السياسي الذي اختطه هذا العاهل تجاه الأملاك الأسبانية على ساحل افريقيا، ويشير إلى أن الحملة التي سيِّرت ضد طرابلس كانت مبيّتة أصلاً؛ وها هو نص الخطاب[1]:

«مونزون، في مايو سنة 1510.

إلى الكونت دون بييترو دي نافارا، القائد العام لجيشنا ومستشارنا:

لقد تلقيت رسائلكم الثلاث المؤرخة في 3 مايو، والتي وجهتموها إليَّ من بلنسية، وذلك

(1) يوجد نص الخطاب في الجزء 19، صفحة 69-73 من «الدورية الأفريقية»، لسنة 1875 في مقالة بقلم (إيلي دي لا بريمودي ELIE DE LA PRIMAUDAIE)، عنوانها: «وثائق مجهولة تتعلق بالاحتلال الاسباني في أفريقيا».

الخطاب المؤرخ في الخامس من نفس الشهر، والذي حمله إليَّ حارس بلاطي (ميجويل كابريرا MIGUEL CABRERA).

ولقد أصدرت أوامري في هذه الساعة بأن يُطلب من (ألونزو سانشيز ALONZO SANCHEZ) كتابياً بالعمل فوراً على طحن ألف كيس من القمح كانت قد أرسلت إليه في مملكة بلنسية ثم يبعثها إليكم في بجاية. وستتسلمون في نفس الوقت فطائر البشماط المصنّعة من بعض هذا الدقيق، وهي مؤنة تكفي ثمانية آلاف رجل لمدى خمسة عشر يوماً على الأقل. ونظراً لنقص الطعام في بلنسية حالياً، فإنني قد كاتبت كذلك (فارقاس VARGAS)، خازن مدينة مالقة، وطلبت منه على الخصوص أن يبعث إليكم، حال تسلمه لمكتوبي، كل المؤن التي في إمكانه الحصول عليها، حتى تتزودوا بها في أسرع وقت ولكي تتمكنوا من الرحيل إلى طرابلس. كما أنني قد أمرت نفس الخازن بأن يبعث إليكم عشرة آلاف دوكات. وإن شاء الله، سيتمكن الأسطول عند وصوله إلى صقلية من استكمال تمويناته؛ ذلك أن نائب ملك هذه المملكة قد أخبرني كتابياً بأن كل شيء جاهز.

واعتقد ـ كما سبق لكم وأن ذكرتم لي في خطاباتكم مراراً ـ أننا إذا ما أردنا أن نحافظ على وجودنا في أفريقيا، فإنه يتحتم علينا أن نحتل مدن وهران وبجاية وطرابلس؛ وفي حالة احتلالنا لهذه الأخيرة يتوجب علينا أن نعمّرها برمتها بالنصارى. وإلا فإن المغاربة، بما أنهم يسودون بقية مناطق البلاد، إذا ما سمحنا لهم بالسكن في مدن الساحل؛ فإنه سيستحيل علينا أن نحتفظ بما احتللناه وقتاً طويلاً. وإذن، فإن انتظاراً لما هو أفضل، يتحتم أن تعسكر في المدن الثلاثة المذكورة حامية كبيرة من النصارى وألا يُسمح لأي مغربي بأن يطأها. إن الشيء الأساسي الذي لا بد لك وأن تضمِّنه نصوص هذه المعاهدة مع ملك بجاية أو أية معاهدة أخرى قد تعقدها مع المغاربة، هي مسألة الإمدادات إذ يتحتم علينا أن نكون قادرين على الصمود في أفريقيا اعتماداً على موارد بلادنا نفسها؛ ذلك أن صمودنا فيها أطول وقت ممكن استناداً على استجلاب كل شيء من اسبانيا يُعد أمراً مستحيلاً، لأن ذلك لن يلبث أن يجعلنا نفقد ثمرة جهودنا الراهنة. لذلك فإنه من الأهمية بمكان أن تنظم الأمور على نحو يجعلنا قادرين دائماً على الاحتفاظ بمواطىء الأقدام التي استحوذنا عليها، وأن نحتفظ بها دون أن نضطر إلى تمويلها من الخارج؛ وذلك مثلما سبق لنا وأن فعلنا حتى اليوم. وعلينا مستقبلاً ألا نتدبر سوى المصروفات التي قد تكون ضرورية، والتي سنعمل على إرسالها على شكل امدادات سريعة يناط بها الجيش أو الأسطول، وذلك تبعاً لما ستتطلبه الظروف».

فرديناند

ويقدر (مارمول MARMOL) في كتابه عن افريقيا عدد الجنود الأسبان الذين نزلوا على شواطىء بجاية بخمسة عشر ألف رجل. ونظراً لحشدهم في حيز محصور، فإن وباء قيل إنه

الطاعون قد تفشّى بينهم وذهب بأنفس الكثيرين منهم؛ حيث كان يفتك يومياً بحوالي مائة جندي. وحملت هذه الكارثة الكونت بييترو دي نافارا على الرحيل فوراً إلى طرابلس ومعه جانب من رجاله، تاركاً بجاية بين يدي نائبه. وفي شهر يونيو اتجه إلى صقلية، تنفيذاً للأوامر التي أصدرها إليه الملك، وتزود منها بحاجته من المؤن والجنود.

وها هو المؤلف مارمول يطلعنا في كتابه على الموقف في طرابلس في تلك الفترة ويحدثنا في الأسطر التالية من كتابه عما حدث فيها عند وصول الأسبان إليها:

«اشتهرت هذه المدينة في جميع الأزمنة بتجارة مزدهرة[1]، وذلك بسبب مجاورتها لتونس ونوميديا، ولأنه لم تكن هنالك مدينة كبيرة أخرى تنافسها على طول الساحل حتى الاسكندرية. وكان من عادة تجار مالطة والبندقية وصقلية أن يتعاطوا التجارة معها. بل إن حتى السفن الغليونية الشراعية كانت ترسو في مينائها عادة. حتى أنه قد نشأت فيها طبقة من كبار التجار وازدانت المدينة بالمساجد والمعاهد والمستشفيات. وكانت ميادينها وشوارعها أجمل من ميادين وشوارع مدينة تونس. ولم تكن بها نافورات وإنما صهاريج كبيرة ـ مواجل ـ كانت تخزّن فيها مياه الأمطار.

ولم تكن طرابلس تنافس مدينة تونس في عظمتها فحسب، بل وحتى في ثرواتها، ويذهب كثيرون إلى أن تونس، من حيث أنها أكبر، كانت أغنى في أثاثها ومرافقها؛ غير أن طرابلس كانت تفوقها بما تعج به من الذهب والفضة واللآلىء وغيرها من السلع القيمة الأخرى بسبب من ازدهار تجارتها. وكان يقوم في المدينة عادة حوالي مائة وخمسين صناعة من صناعات نسج الحرائر، زيادة عن عدة صناعات أخرى خاصة بنسج الكتفيات المغزولة من الصوف وشعر الماعز، وغيرها من الأنسجة. هذا بخلاف ما لا يُحصى من دكاكين العطّارين والبقالين التي كانت تطفح بالسلع. وكان أهلها قد ولّوا عليهم عبد الله ـ الملقب بأبي البركة ـ وهو ضابط متقاعد كان قد ضرب حول نفسه عزلة من النسك والعبادة؛ وهو الذي كان يحكم طرابلس عندما جاءها (دون بييترو دي نافارا).

وكان هذا الأخير، عندما غادر مدينة بجاية، قد أرسل العقيد (دييجو البلنسي DIEGO DE VALENCIA) إلى نابولي، بينما توجه هو ببقية أسطوله إلى جزيرة فابياني قرب ساحل صقلية، وهنالك عاد للقياه العقيد دييجو البلنسي بعدما استقدم ذخيرة ومؤناً. وهكذا فإن الكونت دي نافارا قد رحل ومعه خمسون سفينة شراعية ومر بها أمام جزيرتي مالطة وقَوْصرة PANTELLARIA ثم اقترب حتى مسافة أربعة فراسخ من ساحل طرابلس؛ ونظراً لانخفاض ولصعوبة تبيُّن تضاريس هذا الساحل، فإنه قد أرسل العقيد البندقي (فيانيلو VIANELO) الذي كان يعرف البلاد، بغية استكشاف مرفئها. اقترب هذا الأخير منها كثيراً إلى حد أن سكان المدينة لمحوه. وكان التجار

---

(1) انظر الترجمة الفرنسية لكتاب مارمول: «أفريقيا»، صفحة 562-563، 566.

الجنويـون قد سبق لهم منذ شهر وأن أخطروهم بقرب وصول الأسطول، ولهذا فإنهم قد اتخذوا أهبتهم للمقاومة. وكان التجار الجنويون الذين لهم تجارة كبيرة مع المدينة قد نصحوا الأهالي بوضع ممتلكاتهم المنقولة في مأمن. وأعيد اصلاح التحصينات وكُلف بادية الدواخل بحراسة بوابات المدينة.

ووصلت سفن الأسطول إلى مرسى طرابلس وبدأت في انزال جنودها رغم اطلاق بعض المدافع من جهة الساحل. لكن القوادس الشراعية كانت قد اقتربت وأخذت تقصف المدينة بوحشية إلى درجة أن المغاربة هجروا مدافعهم ودفاعاتهم. وهنا أنزل الكونت جنوده إلى اليابسة وتمركز بهم ووزعهم بنجاح إلى حد أنه ـ رغم هجمات فرسان البلاد ومشاتها ـ منع اقتراب العدو بما كان يصليه به من قذّافات نارية وسهام وطلقات بنادق الفتيلة. وبعد ذلك قسّم جيشه إلى فرقتين، بحيث كلف إحداها بردّ العرب على أعقابهم من عند الساحل، في حين تقوم الأخرى بشنّ الهجوم. وهوجمت المدينة عند حوالي الساعة التاسعة صباحاً بقرابة أحد عشر ألف رجل. ونظراً لتصدي المغاربة للمقاومة ببسالة، فقد وقع الكثير من القتلى والجرحى من الجانبين. لكنهم طُوقوا عن قرب شديد بحيث استطاع عدد من ضاربي الحصار قبل الساعة الحادية عشرة أن يتسلقوا الأسوار. وهنا تجددت المعركة، وأخذ المغاربة يدافعون بيأس ويلقون بالمتسلقين إلى أسفل الأسوار. وفي تلك الأثناء كانت بوابات المدينة ما تزال مغلقة، بحيث أن أولئك الذين قفزوا داخلها من النصارى عُذبوا أشد العذاب من قِبل الأهالي دون أن يتمكن أحد من نجدتهم. ومات في الشوارع أكثر من مائة أسباني كان من بينهم عدد من الشخصيات البارزة. وأخيراً، فإن المعركة تواصلت في المدينة وقتاً طويلاً وأصبح الفريقان في حالة من التعب والاجهاد إلى حد أنهما كانا يخلدان للراحة من وقت لآخر. وقد كان من الممكن أن يعاني الأوربيون من الحرارة أكثر لو لم يستخرجوا من الآبار القائمة عند الأسوار ماء يتبردون به. وفي تلك الأثناء هرع بضعة جنود إلى البوّابات ففتحوها وادخلوا بقية الجيش. وعندئذ فإن الطرابلسيين وقد استحالت عليهم مواصلة الصمود، فقد كفُّوا عن الدفاع. وانسحب الشيخ عبد الله، عاهل المدينة، مع أسرته إلى داخل السراي، في حين احتمى بقية الناس بالجامع الكبير، فيما عدا بضعة أفراد أغلقوا على أنفسهم الأبراج وقاوموا مقاومة باسلة. ومع هبوط الليل اقتحم الأسبان الجامع الكبير وقتلوا أكثر من ألفين من الرجال. وتلا ذلك أن أولئك الذين انسحبوا إلى داخل الأبراج ـ وكان عددهم يربو على الثلاثة آلاف ـ قبلوا بتسليم أنفسهم شريطة ألاّ تراق دماؤهم. وغنم الأسبان أسلاباً ثمينة من ذهب وفضة وأحجار كريمة وأثاث، زيادة عن الرقيق.

وتوجه الكونت دي نافارا على التوّ إلى السّراي خشية أن يتسرب المعتصمون بها من إحدى منافذها ويهاجموا جنوده بغتة. وبعد شيء من المقاومة سلّم الشيخ عبد الله نفسه شريطة عتق رقبته هو وصحبه. وولج الكونت إلى السّراي وقام بالقبض على الشيخ وزوجته وأولاده الاثنين وأحد أعمامه ومعهم بضعة من علية القوم.

ولقد تم استيلاء الأسبان على طرابلس يوم الخميس 25 يوليه سنة 1510 م، وهو يوم عيد القديس يعقوب. ويقول (سانودو SANUDO) أن بييترو دي نافارا قد أبلغ ملك صقلية بما تم في خطاب مرسل من طرابلس بتاريخ 29 يوليه سنة 1510 م. وأخبره بأن العمليات الحربية كانت عنيفة، إلا أنه هنأ نفسه بالفتح الذي تم على يديه.

ولقد مات في جميع هذه المعارك ستة آلاف طرابلسي ألقيت جثثهم في مواجل الجامع أو في البحر، بينما أُحرق بعضها. وأُسر أكثر من خمسة عشر ألف شخص وتم تحرير مائة وثمانين إيطالياً كانوا رقيقاً لدى الطرابلسيين. ووضع الأسبانيون أيديهم على ثروات المدينة الطائلة بالرغم من أن المغاربة كانوا قد تمكنوا من نقل حمولة أكثر من خمسة آلاف جمل بعد ما أُشعروا باقتراب أسطول الأسبان من شاطئهم.

ووُجدت بالميناء مركب محملة بمائة برميل، ومركب غليوني صغير ذو 22 مقعداً كان ما يزال منصوباً فوق رمال الشاطىء حيث كان العمال يطلون ألواحه بالزفت؛ وقاربان كبيران يحتوي كل منهما على 18 مقعداً، هذا إلى جانب عدة مراكب أخرى. وبعد مضي يومين احتجز الأسبان سفينة تركية كانت قادمة من المشرق ومحملة بالبهارات، كما احتجزوا بعد ذلك عدة سفن قادمة من اليونان ومن الاسكندرية وغيرها، وكلها كانت محملة بالبضائع».

تلك هي رواية مارمول. أما مخطوطة الجراح الفرنسي جيرار GIRARD والذي عُرف باسم «الطبيب المستعبد LE MEDECIN-ESCLAVE - فإنها تقول على العكس من ذلك بأن طرابلس كانت تنعم، تحت حكم الأمير عبد الله، بالعيش الرغد عندما برز الجيش الأسباني أمامها، حيث لم تكن قد اتُّخذت أية استعدادات للدفاع عنها. ولقد يسّر هذا الاستغراق في الطمأنينة فعلة بييترو دي نافارا، الذي دخل إلى الميناء وقصف المدينة من جهة البر والبحر. ورأى عبد الله والأهالي أنهم لا يملكون القوة للمقاومة والصمود في وجـه عدو بمثل تلك القوة، فما كان منهم إلا أن استسلموا وسلموا أنفسهم في هدوء. ولا بد من الإشارة إلى أن «الطبيب المستعبد» - في غياب معلومات أخرى - لم يقم سوى بتكرار ما كان الرواة المحليون قد قالوه حول هذه الواقعة.

وتبعاً للبرنامج الملكي، الذي وضعه فرديناند ملك اسبانيا، والذي سبق لجانب منه وأن نُفِّذ باحتلال مدينتي وهران وبجاية، فإن جميع الطرابلسيين قد طردوا من مدينتهم، وهُدمت فيها المنازل والمباني العامة كليةً. ثم استُعملت المواد المأخوذة من تلك الخرائب لبناء أسوار جديدة، وذلك على نمط التحصينات الأوربية التي كانت معروفة في ذلك الوقت. أما القلعة (السّراي) التي كان قد بناها الأفارقة في موضع بناء روماني قديم، فقد رُممت وأضيفت إليها أجنحة أخرى: فمثلاً نجد أن ساحتها التي كانت في الأصل مربعة الشكل، قد دعِّمت بأربعة حصون لها حافّات ناتئة اطلقت عليها اسماء: «القديسة بارب Ste-BARBE»، «القديس يعقوب St-Jacques» و «القديس يوحنا St-GEORGES»، و «القديس انطوان St-Antoine». وحُولت أجمل قاعات السّراي إلى كنيسة

سُميت كنيسة «القديس ليونارد St-Léonard»[1]. وكان يحيط بالأسوار خندق عريض محفور في الجزء الذي لم يكن البحر يمسّ فيه قاعدة السراي. ولم يكن أحد ليستطيع أن يلج إلى القلعة إلا بواسطة جسر متحرك[2]. ومن أعلى باب المدخل الذي يفتح على الجهة الغربية تجاه المدينة ثبّتت لوحة من المرمر نقش عليها شعار أسلحة أسبانيا.

وبُديء في إحدى الجزر الصخرية الصغيرة، التي تغلق فَرْضَة المرسى من الجهة الشمالية، في تشييد برج أُطلق عليه اسم «برج المندريق» يمتد من تحته رصيف حاجز وظيفته الدفاع عن مدخل المرفأ وحماية السفن الراسية فيما بين المدينة والبرج. كما تم كذلك تشييد برجين مربعين يبعدان عن المدينة بمقدار مرمى طلقة مدفع، حيث عسكر فيهما جنود حامية مهمتهم التبليغ عن خروج الفرسان العرب الذين كانت غاراتهم تصل أحياناً إلى مقربة من المدينة.

وبعد أن فرغ الكونت بييترو دي نافارا من رفع راية الملك الكاثوليكي على طرابلس وتقبّل يمين الولاء نيابة عن فرديناند، عهد بقيادة المدينة إلى مساعده (دون خايمي بيدرو ريكيزنس DON JAYME PEDRO REQUESENS) وترك له قوات ومدفعية كافية للاحتفاظ بسيطرته عليها. ثم أبحر مع بقية جيشه حاملاً معه حاكم المدينة السابق عبد الله، حيث أنزله في ميناء ماسِّينا بصقليّة، ثم نُقل إلى (باليرمو PALERME) وبصحبته نساؤه وصهره. ثم رأى شارل الخامس ملك اسبانيا، أنه من الأفضل لسياسته إعادته إلى طرابلس، فأعاده إليها بعد مضي فترة قصيرة. وقام عبد الله بعد رجوعه إلى المدينة بإعادة بناء أحد أحيائها وأقام به مع بعض أتباعه.

ثم وصل (دون غارسيا الطليطلي DON GARCIA DE TOLEDE) إلى طرابلس بأسطول قادم من مالقة، وذلك لقيادة الحرب في أفريقيا بدلاً من بييترو دي نافارا الذي استُدعي إلى أوروبا. ولقد اتُّفق على أن يعاون هذا الأخير دون غارسيا في حملته الأولى التي أُزمع توجيهها إلى جزيرة جربه، التي هي الملجأ الاعتيادي للقراصنة الذين كانت تعج بهم شواطيء تونس وطرابلس. ولقد ضُمت هذه الجزيرة، منذ أن فقد النصارى السيطرة عليها، إلى دولة ملك تونس إسمياً، إلا أنها كانت مستقلة في واقع الأمر. وفور الاستيلاء على طرابلس أقلع بييترو دي نافارا[3] لاستطلاع الجزيرة وبصحبته ثمانية مراكب شراعية فقط، آملاً أن تستسلم له في الحال. وأرسى مراكبه عند شاطئها

(1) ظلت هذه الكنيسة تستخدم كمصلى حتى أثناء حكم فرسان مالطه، ثم أصبحت تسمى تحت حكم الأتراك «قاعة الميدان»، وهي القاعة التي كان يجلس فيها الباشوات أثناء المداولات الرسمية؛ ثم أصبحت قاعة للعرش اثناء حكم باشوات الأسرة القرمانلية المستقلة. (حاشية للمؤلف).

(2) رغم أن هذا الخندق قد تم ردمه الآن، إلا أن آثاره ما تزال واضحة، وهو يستعمل كممر يفضي إلى باب يؤدي إلى الساحة، يسمى «باب الخندق». (حاشية للمؤلف).

(3) انظر كتاب مارمول المذكور، صفحات 544 إلى 549. أما عن الحملة التي وجهت ضد جربة سنة 1510، فانظر بحث موتيلينسكي الذي عنوانه «حملة بييترو دي نافارا وغارسيا الطليطلي ضد جزيرة جربة بحسب المصادر الأباضية» (أعمال المؤتمر الرابع عشر للمستشرقين، الجزائر، سنة 1905).

قرب قناة القنطرة، حيث أنزل إلى اليابسة ثلاثة من رجاله يتقنون العربية ويحملون راية بيضاء علامة على السلام. ولكن بما أن أهلها المغاربة كانوا قد علموا بالاستيلاء على طرابلس، فإنهم قد امتشقوا أسلحتهم بمجرد أن لمحوا المراكب تقترب. وهرع حراسهم، الذين كانوا يدورون حول شطآن الجزيرة، فوق ظهور جيادهم، نحو الرجال الثلاثة في الحال دون أن ينتظروا منهم أي تبرير فقتلوا أحدهم واضطروا زميليه إلى الالقاء بأنفسهما في البحر حيث توجهوا إلى مراكبهم عوماً. وبعد ذلك اقترب المغاربة من البحر مطلقين صيحات مجلجلة، قائلين: «إن على النصارى ألاّ يتوقعوا أن يجدوا في جربة دجاجاً كالدجاج الذي لقـوه في طرابلس!، وأن النصارى أحرار في القدوم متى شاءوا، ولكن ليعلموا أن الجرابة يفضّلون الموت على التسليم تحت أي شرط كان؛ وبأن شيخ الجزيرة وسكانها قد عقدوا العزم على الدفاع عن عقيدتهم وعن ترابهم ونسائهم وأطفالهم وممتلكاتهم كي لا يقعوا غنيمة في أيدي النصارى».

وهنا أصدر بييترو دي نافارا في الحال أوامره إلى مراكبه بفرد أشرعتها لـلإقـلاع، ثم اتجه إلى الجسر المقام فوق القناة والذي يربط ما بين الجزيرة ويابسة القارّة، والذي كان شيخ الجزيرة قد أمر بثلمه حتى يفقد المغاربة أي أمل من الفرار عبره ولكي لا يبحثوا عن أية وسيلة للخلاص سوى وسيلة الصمود بقوة السلاح. وبعد أن تفحّص الكونت نافارا النقاط التي يسهل عندها إنزال الجنود عندما يعود للهجوم على الجزيرة، فإنه صرف النظر في تلك المرة عن مشروعه وأضمر أن ينفذه في وقت قريب. وعاد إلى طرابلس مبيّناً هذه النيّة، فوصلها في 9 أغسطس وقد ملأته الرغبة في إنزال العقاب بالمغاربة. وفي يوم الخميس 15 أغسطس ـ وهو يوم عيد صعود العذراء ـ استعرض جميع قواته، وكان عددها خمسة عشر ألف رجل مسلح؛ فترك منهم ثلاثة آلاف لحراسة طرابلس ونقل الباقين إلى ظهور سفنه بغية العودة إلى جربه. ونظراً لسوء الأحوال الجوية التي منعته من مغادرة الميناء، فقد اضطر إلى الانتظار مع جميع مُشاته داخل السفن حتى يوم 23 من الشهر نفسه.

وبينما كان الأسطول ما يزال راسياً في ميناء طرابلس، شوهدت في عرض البحر خمس عشرة سفينة ضخمة لكل منها صاريان أو ثلاثة، وكان فوق ظهرها (غارسيا الفاريز الطليطلي GARCIA ALVAREZ de TOLEDE) دوق ألبا ALBE، ومعه أحد أخوته وعمّه فرديناند، وكذلك كثير من الفرسان الذين قدموا إلى هذه الشواطىء للاشتراك في الحملة. وكان معهم كذلك قائد المدفعية العقيد فرانشسكو ماركيز FRANCISCO MARQUEZ وثلاثة آلاف من الجنود الذين سبق وأن شكّلوا حامية بجاية. ونظراً لأنهم قد وصلوا مرهقين جداً بسبب تعرضهم طيلة عدة أيام لعاصفة عاتية، فإنهم نزلوا إلى اليابسة لاستعادة قواهم ومشاهدة مدينة طرابلس التي ظلوا بها حتى يوم الثلاثاء 27 أغسطس، وهو اليوم الذي أبحر فيه الأسطول بكامله. وكان البحر هادئاً في اليوم الأول، بحيث ظلوا يلمحون طرابلس عن بعد بوضوح؛ أما في اليوم التالي فقد قامت عاصفة هوجاء استمرت لحسن الحظ وقتاً قصيراً. وفي صباح يوم الخميس ظهر الأسطول بكامله أمام

جزيرة جربة. وكانت سفينة القيادة وبصحبتها تسع سفن أخرى ساعدتها خفّة حمولتها على استباق بقية سفن الأسطول، فوصلت قبله ورست عند نقطة اليابسة القائمة عند مدخل القناة، ولم تلبث بقية الأسطول أن لحقت بها. ثم سرعان ما تقدمت سفينة القيادة، تتبعها السفن الأخرى، نحو جانب القناة الذي يقوم عليها الجسر، فرست على بعد ميلين منه، جهة الشمال، قرب برج المراقبة. وعند مطلع شمس النهار التالي، وهو يوم الجمعة 30 أغسطس، نزل الجنود من سفنهم حاملين أسلحتهم. ولكن نظراً لأن المياه كانت في تلك البقعة عميقة، فلقد تحتم عليهم القفز إلى اليمّ على بعد ميل من الشاطىء واجتازوا كل تلك المسافة عوماً. وبمجرد ما كانت دفعات الجنود تصل إلى اليابسة مرهقة ومبلّلة، كانت تصطف على الفور حول أعلامها.

وبينما كان يجري إنزال الجنود هُيىء قرب برج المراقبة هيكل قُرىء فيه القُدّاس. وعند الفروغ من الصلاة، لبس دوق ألبا درعاً مذهّباً وصعد على صهوة جواده الرمادي المرقّط بالبقع البيضاء، ثم أخذ يتقدم مصحوباً بغلامين كان أحدهما يحمل رمحاً، بينما كان الثاني يحمل حربة قتال قصيرة وترساً مستديراً. وبالرغم من مرض عمّه (الدون فرديناند الفاريز الطليطلي) ومرضه، إلا أنه عندما شاهد الدوق فوق جواده، قام باستدعاء من حمل إليه أسلحته للحاق بابن أخيه. ولكن حيث أن (دون غارسيا) رفض ذلك بإصرار ولفت نظره إلى تضعضع صحته ووهنه وإلى أنه ليس في حالة تمكنه من حمل السلاح، وحيث أنه قد أصر على القتال رغم ذلك؛ فإن الدوق قال له: «يا سيدي العم! إنه يتحتم علينا أن نقاتل اليوم بكل جدية؛ فلماذا ترغبون - سعادتكم - في القدوم إلى حيث يقتضي الأمر منّا مقاتلة المغاربة لا رعاية شخصكم؟». ولكنه قد رأى أن توسلاته إلى عمه لا تجدي نفعاً؛ فإنه قفز من فوق جواده وجلس إلى جانبه قائلاً له: «وإذن فلنبقَ مكتوفي الأيدي على هذا النحو إلى جانب سعادتكم!». وهنا - وقد شعر العجوز فرديناند بأن الدوق قد غضب - فإنه وافق على المكوث، حيث تم نقله بالقوة تقريباً إلى قارب شراعي صغير. وعاد الدوق فصعد فوق جواده وأخذ ينظِّم فرق جيشه. إلا أن هذه الفِرق استنفدت وقتاً طويلاً قبل أن تنجح في وضع نفسها في وضع قتالي، وذلك نظراً لبعد المكان الذي رست فيه السفن عن اليابسة؛ الأمر الذي كان يضطر الجنود إلى قطع المسافة منها خبّاً عبر الماء. زد على ذلك أنه عندما انتهت الفرق من تجهيز نفسها، فإن الساعة كانت قد بلغت العاشرة صباحاً، فأخذ العطش يفتك بالجنود ويزداد أواره في كل لحظة، إلى درجة أن الواحد منهم كان يبتاع كوب الماء بعشرة قروش طرابلسية.

وأخيراً، وبعد أن أُعدت لخوض المعركة إحدى عشرة كتيبة قوامها خمسة عشر ألفاً من خيرة الجنود - زيادة عن البحارين - ومدفعين ضخمين وأربعة أخرى من عيار أصغر؛ أخذ هؤلاء الجنود والبحارة يسحبونها معهم في طابورهم الطويل المنتظم.

وما أن تقدموا عبر هذه الأرض الرملية القاحلة الحارقة مسافة فرسخ ونصف تقريباً حتى أخذ العطش منهم مأخذاً شديداً، وتساقط بعضهم ميتين، خصوصاً من بين ساحبي المدافع وحاملي

القذائف وبراميل البارود؛ في حين هرب بعض آخر دون أن ينجح رؤساؤهم في كبحهم. وكان العقيد فيانلو، الذي كُلف بقيادة الطليعة، عاجزاً عن القيام بمهامه بفعالية، إذ أنه لم يكن في وضع يمكنه من الزام العساكر بالانضباط في صفوفهم؛ فكان هو أول من أفلت منه أفراد كتيبته وهربوا متشتتين، فحذا الآخرون حذوهم فيما عدا (دون دييجو باتشيكو DON DIEGO PACHECO) الذي كان مكلفاً في ذلك اليوم بقيادة مؤخرة الجيش، حيث كان يتواجد بها في الوراء عند الشاطىء. وفي نفس الوقت بدأت القوات تعاني من آلام الظمأ الذي أصبح من الشدة بحيث أخذ الرجال يتساقطون موتى حتى امتلأ السهل بجثثهم. ولم يفتّ ذلك الموقف المؤلم في عضد دوق ألبا. فقد كان يهرع هنا أو هناك باذلاً كل ما في وسعه لشحذ همّة القوات، محاولاً تقوية عزائمهم ببعث الأمل فيها، قائلاً لهم إنه توجد تحت النخيل القريب عدة آبار سيكون بإمكانهم اطفاء ظمئهم بمياهها. وإذْ أثر فيهم واقنعهم على ذلك النحو، فقد اخترق الجنود هذه الرمال العارية المشئومة حتى وصلوا بعد جهد ومشقة إلى صرائم نخيل متشابكة، دون أن يصادفهم عبر ذلك الطريق أحد، لا صديق ولا عدو، الأمر الذي جعل أولئك الذين خبروا المعارك من بينهم يرتابون في دلالة هذا الهدوء.

وكان الجيش قد توغل إلى مسافة حوالي ربع فرسخ عبر صرائم النخيل تلك. ودخلت فرقة الطليعة وسط بساتين واسعة مغروسة بأشجار الزيتون، حيث كانت تلوح أمامهم آبار قائمة عند أسوار مهدَّمة لمبنى أثري قديم. وكان مغاربة الجزيرة يدركون جيداً أن النصارى سيكونون عند وصولهم في حالة شديدة من العطش، فتركوا هنالك عدداً من الأباريق والجرار والدِّلاء مع ما يلزمها من الحبال لجذب الماء من الآبار. وكان أكثر من ثلاثة آلاف من الفرسان المغاربة، ومعهم عدد كبير من المشاة قد نصبوا كميناً على بُعد مرمى سهم من الآبار، متأهبين للإنقضاض على النصارى حالما يهمُّوا باطفاء عطشهم. ونجحت خطتهم، إذ أن الجنود النصارى عندما وصلوا إلى الآبار، هرعوا إليها في فوضى دون أن ينتظر بعضهم البعض للعبِّ من مياهها وأخذوا يتنازعون الجرار والأباريق. وفي أثناء هذه الجلبة خرج إليهم المغاربة من مكامنهم وهاجموهم مطلقين صيحات مدوية كعادتهم أثناء القتال. وأطلقت السفن صفّارات الانذار سدى في محاولة لدعوة أولئك الجنود المساكين، الذين كانوا منهمكين في إطفاء عطشهم عند الآبار، للتجمع حول راياتهم وأعلامهم. وعندما رأت الفرق الأخرى ذلك الهجوم المفاجيء من طرف العدو، أخذت تتقهقر في فوضى.

أما دوق ألبا، الذي ظل حتى تلك اللحظة فوق جواده، بعد أن قاتل وقتاً طويلاً ضد الأعداء وصدهم مرتين، فقد ترجّل والتقط احدى الحِراب العديدة التي كانت مبعثرة على الأرض ثم تقدم الجنود وأخذ يحثهم على القتال بعبارات مشجعة. وبعد أن جمع حوله عدداً من المقاتلين الذين انتصر في نفوسهم الخجل على الهرب؛ أخذ يُداهم المغاربة بشدة حتى انهزموا أمامه على ظهور جيادهم. بيد أن المغاربة ما لبثوا أن عادوا وقد اصطحبوا معهم فرساناً جُدداً لم يخوضوا غمار

المعركة بعد، وتمكنوا من دحر النصارى باندفاع كان من الشدة بحيث فرَّ هؤلاء وتشتتوا. وظل (دون غارسيا) وحده في ساحة المعركة يقاتل ببسالة وسط أشلاء من قتلهم من أعدائه بسيفه؛ غير أنه لم يعد قادراً في النهاية على مزيد من الصمود أمام كثرة عدد أعدائه الذين كانوا يحاصرونه من كل جانب، فأخذت قواه تخور شيئاً فشيئاً بسبب الدماء التي بدأت تنزف من جراحه، فلفظ أنفاسه، ومات ـ بحسب تعبير (مارمول) ـ ميتة مجيدة أدت إلى شهرة هذه الجزيرة التي كانت مسرحاً لموته.

وفي تلك الأثناء كان الكونت (دالفيتو D'ALVETO) يهرع هنا أو هناك لصدّ الهاربين من الجنود واستحثاث حميتهم، وهُمُ الذين تشردت فلولهم وعمّت بينهم الفوضى، فكان يلقي بنفسه أمامهم كذئب مسعور ويصيح فيهم قائلاً: «ما هذا يا أبنائي، يا أُسود اسبانيا؟... عودوا على أعقابكم!.. عودوا على اعقابكم! إنني هنا فلا تخافوا! إن المغاربة لا يساوون شيئاً. كيف يا أبنائي! ألا تعرفون هؤلاء الأوغاد؟.. ألستم أنتم هم الذين هزمتموهم العديد من المرات؟.. ليس من عادتكم أن تسلكوا هذا المسلك المشين!».

وتمكن من حملهم على الكرِّ على العدو، بيد أنهم سرعان ما ولّوا هاربين. وعندئذ، وقد رأى أن نصائحه قد ذهبت أدراج الرياح، توجه نحو الشاطىء. أما كتائب المؤخرة، وقد رأت تقهقر الهاربين، فإنها ولّت الأدبار هي الأخرى دون أن تنتظر الاعداء، ورمى رجالها بأسلحتهم حتى يتمكنوا من العوم بسهولة. وفي تلك الأثناء كان المغاربة ما يزالون يواصلون احراز انتصاراتهم، ولكن ليس على نحو حاسم، إذ أنهم كانوا يخشون أن يكون النصارى قد بيّتوا النية على استدراجهم خارج غابة النخيل، لكي يرتدُّوا عليهم في الأرض العراء. ولو أن المغاربة مضوا في مطاردة النصارى حتى الشاطىء؛ فإنه من المعتقد ـ بالنظر إلى حالة اليأس والفوضى التي ضربت أطنابها بين هؤلاء ـ أن يكبدوهم خسائر أعظم. ولقد أكد أُناسٌ بأنهم قد شاهدوا مغربياً يركب جواداً رمادياً مغطى برداء أرجواني، يُلقي بنفسه على النصارى، وبدلاً من أن يُعمل فيهم سلاحه، فإنه قال لهم: «مما أنتم هاربون؟ عودوا على أعقابكم! عودوا على أعقابكم!.. إن المغاربة لا يساوون شيئاً، فلا تخافونهم إذن!». وكان ينطق هذه العبارات بلغة اسبانية واضحة حتى سمعه الجميع. ويُفترض أنه واحد من ثلاثة ارتدوا عن الدين الإسلامي في الجزيرة.

وفقد الاسبان في ذلك اليوم ألفاً وخمسمائة رجل، من بينهم حوالي الألف ماتوا عطشاً، إذ أن النصارى الذين عادوا من الأسر فيما بعد، قالوا بأنه لم يكن هنالك أكثر من خمسمائة رجل ممن ماتوا متأثرين بجراحهم أو أسروا، وبأن معظمهم كانوا من بين أولئك الذين كانوا في طليعة من هرعوا إلى الآبار. وعندما وصل الجيش المنهزم إلى الشاطىء أخذ البحارة ينقلونهم إلى السفن في بطء شديد. وحضر الكونت (دالفيتو) والفرسان الآخرون الذين كانوا يجهلون وفاة دوق ألبا، فاستعدوا للقائه حتى اللحظة التي تأكد لهم فيها نبأ مقتله. وبات ثلاثة آلاف رجل في تلك الليلة على أرض الجزيرة ولم يصعدوا إلى السفن إلا في اليوم التالي؛ فلم يجدوا على ظهرها سوى النزر

القليل من الماء. فقد ظنت النساء والخدم الموجودون على ظهور السفن أن الاستيلاء على الجزيرة يعد أمراً مفروغاً منه، فاستعملوا الماء العذب الموجود لديهم في غسل الملابس. وأقلع الأسطول من جزيرة جربة يوم السبت 31 أغسطس، ولم يصل إلى طرابلس إلا بعد عناء شديد.

تلك هي الخاتمة المؤسفة لهذه الحملة، حيث رأى (الكونت بييترو دي نافارا) جميع الانتصارات التي حققها من قبل ضد المغاربة تخبو في ذلك اليوم الأسود.

وبعد رواية (مارمول) هذه؛ لا بد لنا الآن من أن نفسح المجال للأسطر القليلة التي كرسها لهذه الأحداث الجسام مؤرخ جزيرة جربة الشيخ محمد أبوراس أحمد الناصر في حوليته المسماة «وصف جربة وتاريخها» إذ يقول: «. . . واجتمع أهل الجزيرة في برج القشتيل، فنزلت فلوكه وفيها رجل من طرف رئيس الافرنج، ومعه كتاب للشيخ يخاطبه فيه على أن يسلم له الجزيرة أو القتال، فأجابه بأن له رغبة في القتال، وأغلظ له في الخطاب. فلما بلغه الجواب استعد لنزول البحر. فتحول المسلمون إلى قربهم عند قصر مسعود. فنظر أعداء الله إلى كثرة المسلمين، وعلموا أن لا طاقة لهم بقتالهم، فانصرفوا راجعين إلى طرابلس. ولم ييأس المسلمون منهم، فأخذوا في التأهب للقتال إلى ليلة الخميس لثلاث وعشرين ليلة خلت من جمادى الأولى قدمت جميع مراكبهم التي كانت بطرابلس، وقدرها مائة وعشرون مركباً بعساكرهم، فوجدوا المسلمين مجتمعين عند قصر مسعود، ومعهم الشيخ يحيى السمومني وأولاده يحرضون المسلمين على القتال.

وفي يوم الجمعة استعد الكفار للنزول فصلى المسلمون صلاة الجمعة وخطب خطيبهم بما أعد الله من النعيم المقيم للمجاهدين في سبيل الله ونزل عدو الله بعساكره رجالاً وركباناً بطبولهم وآلة حربهم من مدافع ومحرقات وغيرها. فرتب المسلمون صفوفهم ميمنة وميسرة وقلباً. وعند نزولهم للبر هجموا على المسلمين فولى المسلمون أمامهم فاتبعتهم الكفرة وقد أكمن لهم المسلمون جماعة من المجاهدين ومعهم الشيخ سليمان بن الشيخ يحيى السمومني فقطعوا بينهم وبين البحر ورجع عليهم المسلمون وحملوا عليهم من كل جهة وجانب حملة رجل واحد أعلنوا كلمة التوحيد ووضعوا فيهم السيف فلم يبق منهم إلا القليل، فأسروهم، ولم يرجع أحد إلى سفنهم. وبتقدير الحكيم العزيز أرسل الله على سفنهم ريحاً عقيماً فتكسرت من سفنهم ثماني عشرة سفينة على الساحل بما فيها من الأموال والكفار، فغنم المسلمون غنيمة لم يروا مثلها واستشهد من المسلمين مع هذا النصر الغريب والظفر العجيب نيف وعشرون رجلاً وهلك من الكفار ما يقرب من عشرة آلاف، ورجعت بقية مراكبهم خائبة إلى طرابلس ليلة الخميس آخر ليلة من جمادى الأولى سنة ست عشرة وتسعمائة، فكانت مدة إقامتهم على جربة سبعة أيام، والحمد لله رب العالمين»[1].

---

(1) انظر كتاب محمد أبو راس الجربي، وعنوانه: «مؤنس الأحبة في أخبار جربة». تحقيق محمد المرزوقي، وتقديم حسن حسني عبد الوهاب. المطبعة الرسمية ـ تونس، طبعة 1960، ص 106-108.

وأعقبت هذا الفشل الذي وقع في جزيرة جربة مصائب أخرى، وكان (بييترو دي نافارا) يرغب قبل عودته إلى إسبانيا في أن يجوب بحار ساحل افريقيا الشمالية بحثاً عن فرصة للثأر من الهزيمة التي مُنيت بها الجيوش الاسبانية. وبعد أن ترك في طرابلس القوات اللازمة للدفاع عنها[1]، اصطحب معه ستين سفينة محملة بثمانية آلاف محارب؛ غير أن عاصفة هوجاء اعترضته فأهلكت كثيراً من السفن، واضطر إلى العودة إلى طرابلس، حيث تبعته فقط حوالي ثلاثين سفينة على ظهرها خمسة آلاف رجل. ثم ما لبثوا أن تعرضوا لعاصفة جديدة في شدة سابقتها، وتسببت في إغراق عشرة سفن أخرى ومعها عدد كبير من الجنود. ووصل أخيراً إلى جزيرة (قرقنة) وأراد أن يحصل منها على مؤن لجنوده الذين كان الجوع قد ألمَّ بهم؛ غير أنه لم يتمكن من الحصول فيها سوى على الماء. وكانت الجزيرة تبدو مهجورة، فترك بها العقيد (فيانيلو) ومعه أربعمائة من جنود النخبة لاحتلالها، وتمركز (فيانيلو) وأمر بتطهير آبار الجزيرة وتعميقها. وبينما كان هذا العمل جارياً، حدث وأن أخلَّ أحد الجنود ببعض الأوامر التي كُلف بها؛ فلم يكتف العقيد بشتمه بل وضربه ضرباً مبرحاً ونتف لحيته. وحزَّ ذلك في نفس هذا الرجل، ففرّ في الليلة التالية وأخذ ينقِّب عن بعض المغاربة الذين كانوا قد انعزلوا في إحدى زوايا الجزيرة. فأخبرهم بأنه ينوي إشهار إسلامه وأن يقبض لهم على جميع النصارى المعسكرين حول الآبار. ثم قادهم خفية إلى المعسكر، حيث قتلوا الحراس النصارى الذين كانوا قد أدركهم النعاس؛ وبعد ذلك تسلل معهم إلى داخل الخنادق التي كان النصارى ينامون فيها مطمئنين، فذبحوا من كان بها، فيما عدا ثلاثة رجال، أُرسل أحدهم هدية إلى ملك تونس، والثاني إلى شيخ جربة؛ أما الثالث فقد جُرح جرحاً بليغاً، فتُرك بين القتلى. وفي تلك الأثناء وصل عشرون جندياً كانوا قد ذهبوا للبحث عن الطعام من سفن الأسطول؛ وعند سماعهم للجلبة أخفوا أنفسهم بين الأدغال. وبعد انتهاء المعركة أطلق المغاربة بضعة عيارات نارية من قرابيناتهم للتدليل على فرحتهم؛ الأمر الذي ترتب عليه نزول الجنود من سفنهم إلى الجزيرة منذ مطلع الصباح. وبعد بضع مناوشات انسحب المغاربة. وسحب الجندي المجروح نفسه حتى وصل إلى مواطنيه الأسبان وروى لهم ما حدث. ثم أقلع الكونت (بييترو دي نافارا)؛ وبعد تعرضه لكوارث وحوادث غرقٍ أخرى، أوصل ما تبقى من جيشه إلى جزيرة (كابري)، قرب (نابولي)، ومن هناك أخلى سبيلهم في القارة الأوربية.

أما طرابلس، فإنها بقرب مركزها من جزيرة صقلية أكثر من دويلات الملك (فرديناند) الأخرى؛ فإنها ضُمت إلى نيابة مملكة هذه الجزيرة في سنة 1511 م. وتنازل حاكم طرابلس الأسباني (الدون خايمي ريكيزنس DON JAYME de REQUESENS) عن منصبه إلى (دون غيلليم دي مونكاد DON GUILLEM de MONCADE) شقيق نائب الملك.

وبالرغم من أن الإسبان قد أقاموا تحصينات حول طرابلس، فإنه لم يُذكر أنهم قد استولوا على تاجوراء. بيد أنهم قد قاموا ببعض الغزوات في ضواحي طرابلس وعادوا في سنة 1511 م

(1) انظر كتاب مارمول، الجزء الثاني، صفحة 537 إلى 538.

بغنائم كبيرة سلبوها من القبائل المجاورة. وسُحبت الأسلحة من جميع الأهالي الطرابلسيين الذين اجتمعوا حول شيخهم السابق (عبد الله) وسكنوا معه أحد أحياء المدينة. وبالرغم من أنهم كانوا يمقتون هيمنة النصارى، إلا أنهم لم يحاولوا أبداً أن يحرروا أنفسهم من وجودهم. وفي سنة 1512 م وصل وفد من (بورنو)، وقد أرسله (ماحي موسى)، سلطان هذه الدولة السودانية. وحيث أنه كان قد عقد في السابق تجارة كبيرة مع سكان طرابلس، فإنه قد سأل النصارى فيما إذا كانوا على استعداد لإمداده ببضائع أوربية في مقابل منتوجات وسط أفريقيا. فقُبل عرضه، ويؤكد الرُّواة أن العلاقات التجارية قد استؤنفت مع (بورو) عن طريق فزان، وبأن كثيراً من الرقيق الزنوج قد أُرسلوا بذلك إلى صقلية.

وبينما كان (فرديناند) غارقاً في مشاكل السياسة الأوربية، ولا يهتم البتة بأفريقيا، كانت هنالك قوة جديدة قد أخذت تبرز في شمالي أفريقيا. وكان شقيقان من جزيرة (لسبوس LESBOS) هما الأخوان بربروسّا: (عروج) و (خير الدين). وبعد اشتغالهما بالقرصنة البحرية فترة من الوقت، أقام هذان القرصانان الذائعا الصيت في تونس بموافقة سلطانها الحفصي (محمد). ومن هناك أخذا ينشران الذعر على شطآن اسبانيا وإيطاليا. وما لبثا أن تمتعا بمكانة وثروة كافيتين. ففكرا بإقامة إمارة صغيرة مستقلة عند إحدى نقاط الساحل. واتجها بأنظارهما في البداية إلى (بجاية)، وهاجماها أولاً في سنة 1512 م. ولكن الأسبان أجلوهما عنها. وفقد (عروج) ـ الذي لقبه الأوربيون بلقب «بربارورسّا» ـ أحد ذراعيه خلال المعركة، فاتجه إلى جزيرة جربة للإقامة بها، حيث ظل يعوِّض خسائره طيلة سنة 1513 م. وكان في وجوده بالجزيرة تهديد لطرابلس، غير أن العاصفة هبّت من ناحية أخرى. واستولى (عروج) على (الأرخبيل) التي كان يحتلها الجنويون. ثم قام الأخوان بتوحيد جهودهما وقواتهما، وعادا إلى محاصرة مدينة بجاية، حيث لم يكتب لهما الانتصار عليها ثانية. وبعد مضي عامين، أعلن (عروج) نفسه ملكاً على مدينة الجزائر بعد أن اغتال (سالم) أمير هذه المدينة. وفي سنة 1516 توجهت حملة مكونة من ثمانية آلاف رجل، يقودها (دون دييجو دي فيرا DON DIEGO de VERA)، ضد مدينة الجزائر بغية تقويض سلطة (بربارورسّا) فيها وإعادة الحكم إلى أسرة (سالم)، الذي ألقى ابنه ـ بعد موت أبيه الأليم ـ بنفسه في أحضان الأسبان. وقد انتهت حملة (دييجو) تلك إلى كارثة؛ فإن الحديد والنار قد أبادا جانباً من جنودها، ثم ثنّت عاصفة فأهلكت معظم أولئك الذين تمكنوا من العودة إلى سفنهم.

وفي تلك الأثناء أحرز الأسبانيون بضعة انتصارات في مدينة تلمسان، وقُتل بربارورسّا في سنة 1518 أثناء معركة حاسمة ضد الأسبان. ولكن سرعان ما خلفه أخوه خير الدين واستأنف عدوانه ضدهم ببأس أشد. وعندما أشيع بأنه كان يُعدُّ نفسه للهجوم على طرابلس، عُجِّل بإعداد مختلف التحصينات الدفاعية حول المدينة. وتوجه(دون هوجو مونكادا) بدوره على رأس حملة كبيرة ضد مدينة الجزائر في سنة 1519. وداهمته عاصفة قرب رأس (ماتيفو MATIFOU) فرمت بجانب من أسطوله على الساحل وأفقدته في لحظة واحدة أربعة آلاف رجل وحوالي ثلاثين سفينة. ورغم هذه

الانتكاسات؛ فإن الهجمات المتواصلة التي كان يشنها القراصنة على سواحل اسبانيا وعلى الصقليتين قد أرغمت (هوجو دي فونكادا)، الذي كان ما يزال على رأس الأسطول الأسباني، على البقاء في البحر مدة طويلة.

وفي سنة 1519، استقبل الأمبراطور المقدّس (شارل الخامس) وفداً جاء من طرابلس لتقديم فروض الولاء من قِبل رعاياه المسلمين فيها. وكان الوفد مشكلاً من سكرتير شيخها السابق (عبد الله) ومن اثنين من الأعيان الطرابلسيين هما: (مصطفى بن عيسى) و (عامر راكيل).

وفي سنة 1520 نزل (هوجو مونكادا) بأسطوله في جزيرة جربة التي كان القراصنة يتهددون طرابلس منها. وبعد وقوع بضع مناوشات طلب شيخ الجزيرة الصلح. فمُنح له شريطة أن يدفع جزية سنوية لأسبانيا، وبألا يمنح القراصنة حق اللجوء، وأخيراً، أن يقبل بإرسال وفد إلى شارل الخامس يعلن بواسطته دخوله في طاعته وتحت سيطرته. وما أن رحل الاسبانيون حتى أحرق الشيخ وثيقة المعاهدة ولم يلتزم بها.

وفي سنة 1529 تحدى (خير الدين برباروسّا) جنرال أسطول القوادس الشراعية الاسبانية المسمى (فورتوناتو FORTUNATO) والتحم معه، فقتله في مياه جزر (الباليار BALEARES)[1]، واستولى على سبعة من الثمانية قوادس التي كان يتكون منها اسطوله. وفي السنة التالية استولى (خير الدين برباروسّا) بالقوة على قلعة الجزائر بالرغم من مقاومة قائدها (مارتان فرقاص MARTIN VARGAS) العنيفة. وكان قد سبق وأن تم الاستيلاء على قلعة (باديس VELEZ) هي الأخرى. وهذه القلاع التي بناها الاسبان على الجزر الصغيرة المقابلة لمينائيْ الجزائر و (باديس)، كانت قد أُهملت منذ أمد طويل؛ وينقصها المدافعون والمؤن والذخائر. وكان (شارل الخامس)، المحتاج إلى المال، مشغولاً بمباحثاته بخصوص تنصيبه امبراطوراً لألمانيا؛ كما كان مشغولاً كذلك بحروبه ضد (فرانسوا الأول FRANCOIS 1er)، ومستاء مما مُني به من ضربات قاصمة ومن فشل، فلم يعد يتجه بأنظاره إلى سواحل إفريقيا الشمالية بنفس الأماني القديمة. ولذا فإنه عجّل بتخلُّصه من طرابلس بأن تخلى عنها لفرسان القديس يوحنا المقدسي.

توجد في مخطوطة «الحوليات الليبية» ـ التي بين يدي القارىء الآن ـ ثغرة صغيرة خاصة بالتأريخ للحقبة التالية. ولقد قام محقق مخطوطة الحوليات وناشرها الفرنسي (أوغستان برنارد AUGUSTIN BERNARD) بسدّ هذه الثغرة التي أغفلها المؤلف (شارل فيرو CHARLES FERAUD) استناداً على نفس وثائقه ومصادره. وهذه الزيادة محصورة بين قوسين معقوفين: [. . .]، كما يلي:[2]

(1) ويسميها العرب: «الجزائر الشرقية»، وتشمل جزر: منورقة وميورقة واليابسة *.
(2) اعتمد أوغستان برنارد هنا على المصادر التالية:

PELLISSIER: «Mémoires historiques et géographiques sur l'Algérie».
VERTOT: «Histoire de l'Ordre de Malte».

[عندما أُرغم فرسان القديس يوحنا المقدسي ـ بعد كفاح بطولي ضد سليمان الأول ـ على التخلي عن جزيرة رودس، قادهم مرشدهم الأكبر الأب (فيليب دي فيلييه دي ليل ـ آدام VILLIERS DE L'ILE-ADAM) إلى (ميسينا). ومن هناك انتقلت هذه الفرقة العسكرية على التوالي إلى (كوميس CUMES)، ثم إلى (شيفيتا ـ فكيا CIVITA-VCCHIA)، ثم إلى (فيترب VITERBE). وأخيراً، وفي سنة 1530 تخلى لها (شارل الخامس)، باعتباره ملكاً لصقلية، عن جزيرتي مالطة و (قوزو) وعن مدينة طرابلس. وجعل المرشد الأكبر من مالطة مركزاً لهذه المنظمة الرهبانية، ومن ثم أصبح يطلق عليهم اسم «فرسان مالطه». وعين من طرفه (غاسبار دي سانجيس GASPARD DE SANGUESSE)، آمر (ألياني ALIAGNE) الذي اشتهر ببسالته أثناء حصار جزيرة رودس، حاكماً لطرابلس. ودخل في البداية في حرب ضد بلدتي (جنزور) و (تاجوراء) اللتين كان يحكمهما شيوخ مستقلون. فأما شيوخ (جنزور)، الذين سرعان ما ملُّوا هذه الحرب التي لم تفض إلى نتيجة، وحفاظاً منهم على مصالح تجارتهم، فإنهم ما لبثوا أن سوّوا أمورهم مع منظمة الفرسان. في حين استمرت الحرب ضد (تاجوراء)؛ بل واشتدت عندما قطن البلدة، في سنة 1534، القرصان الشهير (خير الدين كرمان) ـ الملقب بـ«مُطارد الشيطان». بل إن هذا القائد الجديد قد أرغم أهالي (جنزور) حتى على فسخ الحلف الذي عقدوه مع الفرسان النصارى. وشيّد (كرمان) قلعة محصنة سمّيت باسم «برج القائد»، وكانت تقع على مرمى مدفع من مدينة طرابلس؛ بحيث كان في إمكان القابعين فيها مشاهدة ما كان يجري في ميناء هذه المدينة. وأثناء ذلك أقلق وجود (خير الدين كرمان) في (تاجوراء) بال أمير تونس (مولاي الحسن) الذي كان يدرك، استناداً على ما فعله (بربارُوسّا) في مدينة الجزائر، مدى الخطر الذي يتهدد دويلات شمال أفريقيا من جانب هؤلاء المغامرين الأتراك الذين أخذوا منذ بضع سنوات يجتاحون شمال أفريقيا. فسيّر هذا الأمير قوات نحو (تاجوراء)، تدعمها المدفعية التي زودهم بها الفرسان النصارى؛ غير أن (خير الدين كرمان) دافع عنها ببسالة ونجاح، إلى حد أنِ أمير تونس اضطر إلى التقهقر بخزي.

وبعد مضي وقت قصير من ذلك، طُرد (مولاي الحسن) من تونس من قبل (خير الدين). وفي سنة 1535 تم القيام بحملة (شارل الخامس) الشهيرة التي أعادت (مولاي الحسن) إلى مُلكه. ولقد ضم فرسان مالطة قواتهم إلى قوات الأمبراطور في تلك الحملة. وفي السنة التالية حاول (خير الدين كرمان) أن يفاجىء حامية طرابلس أثناء الليل. وأبلغ الجواسيس حاكم المدينة (جورج شيلنج GEORGES SCHILLING) بما عزم عليه (كرمان) فظل ساهراً على حمايتها. بيد أن المدينة، بالرغم مما اتخذته من استعدادات، كان من الممكن أن تُحتل لو لم يتلقّ (كرمان) جرحاً بليغاً جعله غير قادر على مواصلة القتال.

وانسحب الأتراك حاملين معهم قائدهم الجريح، وأرسل (جورج شيلنج) على الفور سفينة شراعية إلى مالطة لإبلاغ قيادة فرسانها بما حدث. وأخبرهم بأن هجمات كهذه قد تتكرر بسهولة ما

CH. MONCHICOURT: «Episodes de la carrière tunisienne de Dragut (1550-1551)» (Revue = Tunisienne, 1918, XXV, p. 263-278).

ظل العدو متحكماً في قلعة «برج القائد» بتاجوراء؛ وبالتالي فإنه طلب منهم أن يبادروا إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لطرده منها. ووافقه مجلس فرسان مالطة على وجهات نظره. وتلقى (أورليو بوتيجلا BOTIGELLA)، أُسقف (بيزا) وقائد أسطول القوادس الشراعية والذي سبق وأن التحم في قتال مع قراصنة شمال إفريقيا، أمراً بالتوجه إلى (تاجوراء) للاستيلاء على قلعة «برج القائد». فركب قوادسه على الفور ومعه مائة وخمسون فارساً وسبعمائة جندي. وفي تلك الأثناء تحالف (جورج شيلنج)، حاكم طرابلس، مع بضعة مشايخ عرب جعلهم طمعهم في المال يمدونه بفرقة من فرسانهم. ونزل الأسقف (بوتيجلا) في طرابلس وتزود منها بالمدفعية التي كان محتاجاً إليها، ثم ضرب الحصار على الفور حول قلعة «برج القائد». وأراد (خير الدين كرمان) أن يذهب لنجدة الأتراك الذين اعتصموا بها، غير أن الفرسان العرب الذين كان يقودهم فرسان مالطة قطعوا عليه الطريق. وتم اقتحام قلعة «برج القائد»، ومُسحت من الأرض تماماً. وبعد هذا الانتصار رجع الأسقف (بوتيجلا) إلى مالطة واستولى في طريقه إليها على سفينة تركية كانت عائدة من مصر وعليها حمولة ثمينة.

وبالرغم من هذه الانتصارات المختلفة، كان (بوتيجلا) يخشى أن تؤدي حالة تحصينات مدينة طرابلس السيئة مستقبلاً إلى وقوع كارثة. والواقع أن مدينة طرابلس كانت موقعاً يصعب الدفاع عنه؛ ولذا فإن الأمبراطور لم يتخل عنها لفرسان مالطة إلا للتخلص منها. ولم تقبلها منظمة الفرسان إلا على مضض، وفقط لأن (شارل الخامس) لم يقبل فصلها عن مالطة.

ويقول (فيرتو VERTOT) في كتابه: «لقد أخبر (بوتيجلا) المرشد الأكبر ومجلس الفرسان بأن عليهم أن يتعلموا من التجارب التي امتحنوا بها بأن النصارى لن تتهيأ لهم فتوحات ثابتة ومستمرة على سواحل افريقيا وبين المغاربة، سواء بسبب النفور الذي يوحي به الاختلاف بين الأديان، أو بسبب تقلُّب طبائع هذه الشعوب التي لم تكن مخلصة حتى لحكامها الوطنيين، فما بالك بالحكام الأجانب؛ وبأنه منذ عودة (شارل الخامس) فإن معظم المدن الواقعة على طول شواطىء افريقيا الشمالية قد تمردت أكثر من مرة، وبأن هذه الحروب والحملات التي تُشن باسم الدين لصالح الأمبراطور، كانت ترهق كاهل منظمة الفرسان وتستهلك منهم خيرة رعاياهم وتكلفهم مبالغ طائلة؛ وبأن تخلِّي الأمبراطور عن طرابلس للفرسان، أو قُلْ شرطه المجحف بالدفاع عنها، يتحتم أن يُنظر إليه على أنه هدية مُسمّمة قُدمت للديانة النصرانية. فالأحرى بالفرسان إذن أن يعجِّلوا بإعادتها إلى الأمبراطور، أو، إذا ما أصر على بقائهم بها، فإنه يتحتم أن يشترطوا عليه وضعها في حالة تمكنها من الدفاع عنها وأن يبني فيها على نفقته تحصينات وقلاع قادرة على الصمود أمام أي حصار يُضرب حولها».

وبناء على ملاحظات بوتيجلا هذه أرسلت منظمة فرسان مالطة إلى الامبراطور مبعوثَ (قرولي GROLEE) القضائي كي يُبلغه بأنه قد أصبح من المستحيل ترك طرابلس في حالة الخراب التي كانت عليها هذه المدينة، وبأن منظمة فرسان مالطة مثقلة بالديون بحيث لا يمكنها تحمل تكاليف إعادة تشييد تحصيناتها. وتوسل المبعوث إلى الامبراطور أن يمد لهم يد العون،

وإلاّ فإنهم سيضطرون إلى ترك هذا الموقع الذي تتهدد حاميتهم فيه المخاطر في كل لحظة بالرغم منهم. وبذل الأمبراطور ـ كعادته ـ أطيب الوعود وقررت منظمة الفرسان انتظار التنفيذ.

وظلت الأمور على حالها إلى أن وقعت حملة (شارل الخامس) المشئومة على مدينة الجزائر في سنة 1541. وفي تلك الفترة حذّر ملك تونس فرسان مالطة من أن الأتراك كانوا يستعدون لحصار طرابلس. وأوفد الفرسان من جديد إلى (شارل الخامس) وفداً يطالبه بوضع وعوده موضع التنفيذ؛ ولكن الأمبراطور اكتفى بتجديد تلك الوعود. وأدرك (جورج شيلنج)، الذي كان متواجداً في ذلك الوقت بطرابلس، أنه لا أمل في توقع تنفيذها. فقام بترميم التحصينات بما كان متوفراً لديه من وسائل متواضعة وذلك دون أن تكون لديه هو نفسه ثقة كبيرة في جدوى تلك الترميمات. بيد أن ما أسهم أكثر في إضعاف المدينة، كان بالتحديد هو اقتناع (شيلنج) بأنه من المستحيل الدفاع عنها ضد هجوم قوي.

ولقد شاركه الحكام الذين خلفوه نفس تلك المخاوف. ولقد طالب من بعده (فرناند دي برانكامونت FERNAND DE BRANCAMONT) باعفائه من منصبه كحاكم لطرابلس. وخلفه (كريستوف دي سوليفير تان CHRISTOPHE DE SOLEFERTAN) في سنة 1542، فكانت لديه نفس المخاوف. أما المرشد الأكبر (فراجيوفاني دي فاليتا DE LA VALETTE)، الذي انتهت فترة حكمه لطرابلس سنة 1549، فإنه قد ناضل بدون كلل ضد خوار عزيمة أفراد حامية المدينة ولكن دون جدوى.

وكان هنالك علج من أصل يوناني يدعى (درغوت)، ويسميه المؤرخون الأوربيون (DRAGUT)، ولقد صعد نجمه شأنه شأن الأخوين (بربAروسّا) من قبله، فترقّى في المناصب مثلهما وطمع في تكوين مملكة. وكانت الكراهية التي يكنها المسلمون لملك تونس (مولاي الحسن) ـ حليف الإسبان ـ قد هيأت لهذا القائد أن يصبح سيداً لمعظم سواحل تونس. وكانت مدينة (المهدية) هي مركزه الرئيسي. وأمر (شارل الخامس) كلاً من (أندري دوريا ANDRE DORIA) و (خوّان دي فيجا ـ DON JUAN de VEGA)، نائب ملك صقلية، بإعادة الاستيلاء على هذه المدينة. فتمكنا من ذلك رغم دفاع (درغوت) عنها سنة 1551. وكان (شارل الخامس) يرغب في منح (المهدية) إلى منظمة فرسان مالطة الذين رفضوا ذلك: وحتى لا يتركها في أيدي الأتراك، فقد عزم هذا الأمبراطور على تخريبها، فسحب منها الحامية وهدم تحصيناتها بالديناميت.

وكانت جزيرة جربة تعترف أيضاً بسلطة (درغوت). وكاد (أندري دوريا) أن ينجح في مباغتتها. فعندما علم بأن القائد (درغوت) كان يرسو بقوادسه الشراعية في المياه الواقعة بين جزيرة جربة وبين الساحل التونسي، اتجه إلى مدخل المرفأ المحصور بين الجزيرة ويابسة القارة؛ وحيث أنه لم تكن معه القوات الكافية للاستيلاء على البطاريات التي أقامها الأتراك، والتي لم يتمكن من المروق تحت وابل نيرانها دون التعرض للخطر، فإنه أرسل إلى صقلية طالباً الامدادات. وكان (أندري دوريا) يأمل كثيراً في ألا يتمكن (درغوت) من الخروج من المأزق الذي

وضعه فيه. إذ أن القناة التي تفصل جربة عن يابسة القارة لا يمكن الملاحة عبرها إلا بقوارب صغيرة. غير أن درغوت الذي لا تنقصه الحيلة استطاع في مدة عشرة أيام من أن يحفر قناة أكثر عمقاً، أمكن إمرار قوادسه عبرها. ولقد استخدم في حفرها ألفين من الأسرى النصارى وتمكن بذلك ـ بشبه معجزة ـ من الفكاك من يدي (دوريا)].

وملَّ (أندري دوريا) ـ الذي كان يعتقد أن (درغوت) ما يزال راسياً في القنال بقوادسه ـ انتظار قدوم السفن والجنود الذين طلبهم، فأرسل في اليوم التالي من يستطلع قدوم تلك الامدادات؛ وهنا اكتشف رحيل (درغوت) فصعقته المفاجأة. فأرسل إلى نائبيْ الملك من يخطرهما بذلك لكي يحتاطوا فلا يرسلوا إليه القوادس التي كان ينتظرها منهم، إذ أنه لم يعد في حاجة إلى إمدادات، ما دام (درغوت) قد أفلت من قبضته. ثم رفع مراسي سفنه ودار بها حول الجزيرة حيث استولى على بضعة مراكب مغربية وتركية محملة بالبضائع؛ ثم توجه إلى صقلية فوصلها في أقل من يوم واحد، تاركاً لـ (درغوت) صيتاً أوسع من الصيت الذي كان له، بل إن (درغوت) قد انتصر عليه أيضاً وسلب منه قادس طليعة أسطوله ومعه بضع سفن نصرانية أخرى.

غير أن (درغوت) وقد حزّ في نفسه ضياع مدينة (المهدية) بكل ما فيها من ثروات؛ فإنه توجه إلى السلطان (سليمان القانوني) ورفع إليه تظلماته، وأقنعه بأن استيلاء النصارى على (المهدية) يعد خرقاً للهدنة التي كانت قائمة في ذلك الحين بين الباب العالي العثماني وبين (شارل الخامس)، وأن الأول لن يجد ذريعة أفضل من هذه للاستيلاء على طرابلس التي كان قد وعده بتوليته عليها. وأمّن (سليمان القانوني) على وجهات نظر (درغوت) فوجه إلى (شارل الخامس) مطالب وتهديدات، غير أن هذا الامبراطور أجابه بأن الهدنة بينهما لم تكن تشمل القراصنة وبأن شئون افريقيا لا تخصه على أية حال. وغضب السلطان العثماني لإجابته تلك ولم يلبث أن استأنف الحرب ضده. وخلال الصيف التالي، اتجه اسطول قوي، تحت قيادة الأميرال (سِنان باشا) نحو شواطىء افريقيا. وكان (درغوت) يتحرق شوقاً للانتقام من فرسان مالطة الذين كانوا قد استولوا منه على مدينة (المهدية) وأضاعوا منه ثرواتها. أما السلطان (سليمان القانوني) فإنه كان حانقاً عليهم على الخصوص لعرقلتهم لتقدمه المظفّر في كل اتجاه؛ وأجمعت كل الطوائف الاسلامية الرأي على الانتقام بشدة من هذه الإهانات، فوجهت تهديداتها أول ما وجهتها إلى مالطة. غير أن مجرد رؤية بطاريات قلعة «القديس ـ الملاك SAINT-ANGE» وحدها جعلت الباشا يصرف النظر عن فكرة مهاجمة هذه الجزيرة. غير أنه لكي يترك في نفوس الفرسان ذكرى راسخة لمروره العابر أمام جزيرتهم؛ فإنه نزل في جزيرة (قوزو) فنهبها وأسر منها ستة آلاف نصراني من الجنسين بين أطفال وشباب وشيوخ.

ويعزو جميع المؤرخين مسئولية هذه الكارثة إلى أخطاء ورذائل المرشد الأكبر (يوحنا الأوميدي JEAN d'OMEDES)، الاسباني اللِّسان. إذ أنه قد تقاعس في الواقع أمام ذلك الخطر

المحدق على نحو يدعو للدهشة، ولم يقم بأية مبادرة. فإن بخله الشديد وخوفه من تبذير الأموال، الذي قد يستلزمه ارسال نجدة إلى النقاط المهددة، قد جعلاه يغمض عينيه عن مخاطر الموقف. وأرسل إليه الفلاحون المالطيون يطالبونه بالعون والحماية؛ فرفض بجفاف، متعللاً بأنه كان في حاجة إلى جميع قوات الفرسان للذود عن العاصمة الجديدة.

ولقد أحدث اكتساح جزيرة (قوزو) امتعاضاً كبيراً في مالطة وجلب على (يوحنا الأوميدي) اتهامات في محلها؛ لكنه لم يتّعظ بذلك الدرس. ثم وقع حادث جديد بنفس شناعة سابقه، أبان عن لا مبالاة هذا المرشد الأكبر، بمصالح منظمة الفرسان. إذ شجع على الاستيلاء على جزيرة (قوزو) كلاً من (درغوت) و (سنان باشا) فتوجها من بعدُ إلى طرابلس لضرب الحصار حولها.

ويتحتم علينا هنا أن نورد رواية ابن غلبون عن أسباب هذه الحملة[1]. إذ يقول هذا المؤرخ الليبي أن الطرابلسيين الذين كانوا متواجدين بتاجوراء كانوا قد وصلوا إلى أسوأ حال، نتيجة لجيرة النصارى لهم في طرابلس. وكان (مراد آغا) قد طلب الغوث من الآستانة عدة مرات. وفي تلك الأثناء شاهد أهالي (تاجوراء) الأسطول العثماني الذي كان يقوده (درغوت باشا) متجهاً به إلى تونس التي كان السلطان يرغب في استعادتها من أيدي النصارى. فركب (مراد آغا) مع بعض الأعيان في قوارب وصعدوا إلى السفن التركية. وهنا أطلعوا (درغوت) على الموقف في طرابلس وتوسلوا إليه أن يغيثهم ويساعدهم على التخلص من براثن الاحتلال الأجنبي.

وبحسب ما جاء في وثائق مغربية أخرى أكثر ضبطاً، فإن الرسائل التي وجهها (مراد آغا) إلى (الآستانة) قد أولدت في نفس السلطان سليمان القانوني الرغبة في الاستيلاء على طرابلس. وأراد أن يضع مطامعه موضع التنفيذ، فأرسل إلى (درغوت) ، المعروف بشجاعته وبتميز شخصيته بجميع الصفات المطلوبة للقيام بعمل من هذا الطراز، وأمره بأن يتجه من الجزائر التي كان متواجداً بها آنذاك إلى طرابلس للإنضمام إلى الأسطول التركي الذي كان مكوناً من عشرين سفينة تحت قيادة (سنان باشا). وهكذا فإن الهجوم على طرابلس كان خطة مبيتة سلفاً، ولذا فإنه كان «لمولاي الحسن» الحق في مبادرته بإخطار حلفائه النصارى.

بيد أن المرشد الأكبر (يوحنا الأوميدي) كان قد ترك طرابلس بدون دفاعات، إذ لم تكن التحصينات في وضع يمكنها من حمايتها أمداً طويلاً فحسب، بل إن (الأوميدي) قد زاد فرفض إرسال النجدات الضرورية إليها. واكتفى بأن ترجّى سفير فرنسا لدى الآستانة، (جبرائيل دارامون GABRIEL d'ARAMON)، الذي كان ماراً بجزيرة مالطة، أن يحاول اقناع الأتراك بصرف النظر عما عقدوا العزم عليه ضد طرابلس: «إذ أنه كان ـ فيما يقول (المؤرخ فيرتو VERTOT) في كتابه ـ يخشى ألا تتمكن حامية المدينة القليلة العدد من الصمود وقتاً طويلاً». وقبل السفير الفرنسي بأن

(1) انظر كتاب (التذكار) صفحة 137 *.

يذهب للتفاوض مع (سنان باشا). وزوده المرشد الأكبر بفرقاطة كي تنقله إلى طرابلس، التي وصلها في الخامس من أغسطس. ولكن فرصة الوساطة كانت قد فاتت، حيث أن حصار المدينة كان قد بدأ. ومع ذلك فقد استقبله (سنان باشا) باحترام كبير، فتوسل إليه (دارامون) باسم ملك فرنسا، صديق السلطان، أن يعدل عن مشروعه. فأجابه (سنان باشا) بأن سليمان القانوني يرغب في الاستيلاء على طرابلس بأي ثمن، لأن فرسان مالطة كانوا قد ساعدوا امبراطور اسبانيا في الاستيلاء على مدينة (المهدية) وانتزاعها من (درغوت)، وأنهم ما زالوا سادرين في القيام بحرب ضروس ضد المسلمين.

وكانت حامية طرابلس[1] لا تزيد عن ثلاثين فارساً من فرسان مالطة وستمائة وثلاثين جندياً من مرتزقة «الكلابريزي» والصقليين الذين كانوا قد وصلوا من إيطاليا منذ وقت قصير. وكانت القلعة وحصن «المندريق MANDRIK» مسلحين بستة وثلاثين قطعة مدفعية، وبقنابل رُمّانية وبصهاريج تلتهب فيها النيران لإلقاء كُرات المنجنيق على العدو؛ وكانت توجد مؤن في المخزن ومياه في المواجل. وكان من الممكن أن تصمد المقاومة في هذه الظروف بعض الوقت، غير أن الأمر كان يتطلب امتلاك قوات موزعة توزيعاً أفضل وتتمتع بهمة أكبر للقتال. وكان (غسبار دي فالبير GASPARD DE VALLIER)، ولسانه فرنسي، هو حاكم طرابلس في تلك الفترة؛ ولقد ذهبت جميع مساعيه ومساعي الفرسان الفرنسيين المعاونين له أدراج الرياح، بسبب تقاعس جنوده وجبنهم.

وبعد أن أنزل (سنان باشا) و (درغوت) جنودهم على اليابسة على مقربة من بلدة (تاجوراء)، توجها بالسفن نحو مدينة طرابلس وتحلقوا بها في مياهها ثم أرسلوا إليها رسولاً يأمر الفرسان بالتسليم. وقد كتب إليهم (سنان باشا) يقول: «استسلموا لرحمة السلطان الذي أمرني بإخضاع هذه البقعة تحت طاعته، ولسوف أمنحكم الحرية والحياة والممتلكات العائدة إليكم؛ وإلا فإنني سأمركم جميعاً تحت حد السيف».

وأجابه (دي فالبير) قائلاً: «لقد عُهد إليَّ بحراسة هذه البقعة من قِبل منظمتي الدينية، ولست أملك أمر التخلي عنها إلا إلى من يأمرني به المرشد الأكبر وهذا هو السبب في أنني سأدافع عنها ضد الجميع حتى الموت».

وبالنظر إلى اللهجة المتعجرفة التي صيغ بها الإنذار، فإن (دي فالبير) أدرك أن الأتراك لن يكتفوا بذلك؛ فبادر على الفور إلى إدخال كل ما هو ضروري للدفاع عن القلعة. ورغب مائتان من الطرابلسيين في مقاسمة الفرسان النصارى مصيرهم فاعتصموا داخل القلعة معهم. ولم يشأ أحد أن يتعب نفسه بحراسة المدينة، فقد كان كل ما فيها مهدماً. أما الحصن الصغير، أو بعبارة

(1) انظر كتاب نيقولا 'النيقولي، وعنوانه «Navigations et pérégrinations Orientales» الصفحات من 33 إلى 54.

أخرى «برج المندريق»، فقد تمركز به الفارس (دي روش DES ROCHES)، الفرنسي اللسان، ومعه ثلاثون جندياً. وبعد استلام (سنان باشا) لإجابة (دي فاليير)، فإنه تقدم بقواته نحو بستان الكشك[1]، فبدأ حصار المدينة براً وبحراً.

وبعد أن رأى السفير الفرنسي (دارامون) أن توسلاته لم تُجد في إيقاف (سنان باشا)، عزم على التوجه بأسرع وقت إلى الآستانة للحصول من السلطان على ما لم يحصل عليه من أميراله. غير أن (سنان باشا) لم يسمح له بالرحيل قبل انتهائه من عملياته الحربية.

ويقول (نيقولاي النيقولي) ـ سكرتير السفير الفرنسي ـ في كتابه المسمى «رحلات ملاحية وسياحية مشرقية»، أن (سنان باشا)، و (درغوت) أمرا الجنود بحفر الخنادق وتهيئة المنافذ بكل همّة حتى يسحبوا عبرها قطع مدفعيتهم؛ غير أن جنودهم تكبدوا في سبيل ذلك خسائر فادحة في الأرواح. ذلك أن جنود القلعة الذين كانوا يملكون كثيراً من قطع المدفعية الجيدة ولديهم مدفعيون مهرة، كانوا يطلقون عليهم القذائف بدون انقطاع، الأمر الذي غالباً ما أجبر الأتراك على التقهقر.

وفي يوم 7 أغسطس نزل (سنان باشا) إلى الأرض لكي يشرف على نقل بقية قطع مدفعيته إلى الخنادق، وفي نفس الوقت أرسل إلى السفير الفرنسي يرجوه أن يقدم لتفقد صحن معسكره، فلم يجسر هذا على رفض الدعوة خشية أن يجر عليه ذلك تشكك (سنان) في أمره. فقبلها وقدم بصحبة عدد من موظفيه من بينهم سكرتيره المؤرخ (نيقولا النيقولي). فوجد (سنان باشا) في خيمة نصبها قرب البحر لاتقاء حرارة الشمس. ويصف (نيقولا النيقولي) ذلك فيقول في كتابه المذكور: «وبعد تجاذب أطراف الحديث برهة من الوقت، اقتُدنا إلى ربوة عالية تمكنّا من فوقها بسهولة من رؤية المدينة والقلعة وصحن معسكرهم وأطرافه التي مدوها عبر خنادق طويلة ومتعرجة يبلغ طولها حوالي ثلاثة أميال، حتى دنت من المدينة بحوالي أربعمائة خطوة؛ هذا وإن كان الفرسان النصارى المتمركزون في القلعة قد أعطبوا تلك الخنادق في بعض مواضعها إما بواسطة قذائف مدفعيتهم أو بهجماتهم ومناوشاتهم اليومية. ولقد أكد لي أحد الأعلاج، من أصل اسباني، أن عشرين من الفرسان قد قدموا هذا الصباح فبارزوا الأتراك بالسيوف حتى وصلوا قرب خيمة (سنان باشا) وتمكنوا من أسر جندي تركي رغم أنف المعسكر كله».

وفي يوم 8 أغسطس صوّب الأتراك ثلاث بطاريات مدفعية إلى القلعة تجاه حصن «القديسة بارب» من جهة الميناء، وتجاه حصن «القديس يوحنا» من جهة الشرق، وحصن «القديس جورج» المطلّ على المدينة. ثم أخذوا يقصفونها بمدافعهم بعنجهية لا تُصدق، غير أن بطاريات النصارى كانت ترد عليهم بدون توقف وبنفس العنف، إلى درجة أن بطارية الفارس الذي كان الاسبان

---

(1) يقع «بستان الكشك» عند طرف السهل الرملي للمصيف، قرب المرتفع الذي بني فوقه اليوم الحي الأوربي، الذي يخترقه الطريق المتجه من (سيدي الهانيء). وكان يعلو ذلك المرتفع برج مراقبة يسميه العرب «برج الشعاب». (متن من وضع المؤلف).

يسمونه (ريباس ـ ألتاس RIBAS ALTAS) تمكن من تدمير إحدى أفضل قطع مدفعية العدو. وثنّى فأعطب أربع قطع أخرى؛ الأمر الذي أرغم الأتراك على إيقاف القصف بقية ذلك النهار. وقد قُتل أربعة من خيرة مدفعيِّي الجيش واثنين من الشـواش، وجُرح بضعة من قباطنة القوادس وعدد من أفراد الانكشارية. وتطايرت أشلاء يد المفوض العام للجيش بعد إصابتها بقذيفة مدفع. وحذَّر (سنان باشا) السفير الفرنسي من مغبّة مغادرة أي واحد من موظفيه للسفن خشية أن يظنهم جنده الأتراك من نصارى القلعة فيُلحقون بهم الأذى. وكانت بطاريات الحصار التركي الثلاث تحت إمرة (درغوت) و (صالح الريِّس) و (مراد آغا). وكان (صالح الريِّس) قرب البحر على بعد مائة وخمسين خطوة من القلعة، و (درغوت) في الوسط و (مراد آغا) على يساره. وكانت كل بطارية من بطارياتهم الثلاث مكونة من ثماني قطع مدفعية. وكان الانكشارية و «الزبطية» على أهبة الاستعداد على يسار الخنادق وبأيديهم قرابيناتهم وأقواسهم وسهامهم وحلقهم وتروسهم.

وفي يوم 9 أغسطس قام النصارى المعتصمون داخل القلعة عند الفجر بمغادرة معقلهم بعنف واتجهوا إلى الخنادق لردّ العدو الذي كان يعوقهم عن التزود بالماء من بئر كان يقوم في رحبة «القديس جورج». وبعد شروق الشمس استأنف الأتراك القصف المدفعي مطلقين صيحات عنيفة. واستمر القصف من الجانبين طيلة ذلك النهار. وعند المساء اندلعت النيران صدفة في ذخائر العدو؛ فاحترق ثلاثون من الأتراك وجُرح منهم عدد آخر؛ الأمر الذي أحنق (سنان باشا) بشدة، إذ أنه حدث في نفس الوقت وأن قُصم أحد مدافعه.

وفي يوم 10 أغسطس طلب السفير الفرنسي (دارامون)، مجدداً الإذن له بالسفر لمواصلة رحلته إلى الآستانة. فسمح له (سنان باشا) بذلك، إلا أنه عاد فرجع في قراره بعد بضع ساعات، وأرسل إليه من يرجوه قبول البقاء يومين آخرين، آملاً في الاستيلاء على المدينة في تلك الأثناء.

وفي يوم 11 أغسطس، ذهب (نيقولا النيقولي) لتفقد خنادق المعسكر وبطارياته. وكان قصف المدفعية من العنف ومن التواتر بحيث أن أسوار برج الزاوية الضخم قد تهاوت حتى الطوق. غير أن ما كان يقوم الأتراك بهدمه أثناء النهار، سرعان ما كان يرمّم على عجل أثناء الليل؛ الأمر الذي لم يقلق له الأتراك الذين كانوا يقدِّرون بأن الحصار سيكون طويلاً ومريراً. وفي يوم 12 أغسطس، بودر إلى دعم البطاريات، فصار عدد القطع التي أخذت تقصف القلعة ستاً وثلاثين قطعة، وكان معظمها من ذوات العيار الكبير. غير أن حادثة مؤسفة شتّتت المحاصَرين ونالت من عزيمتهم الشُّجاعة التي عقدوها للدفاع عن القلعة حتى آخر الأنفاس. فقد كان بالقلعة جندي من مواليد (كافاييون CAVAILLON)، الواقعة جنوب فرنسا، وكان قد سبق له وأن أقام مدة طويلة في شمالي افريقيا حيث تعلم اللغة العربية؛ ونجح الأتراك في استمالته للتعاون معهم والتجسس على النصارى. وقد استغل ذلك الجندي الفرنسي فرصة ملائمة فغادر القلعة وانضم إلى الأتراك، حيث اقتيد على الفور إلى خيمة (سنان باشا)؛ فأبلغه بأنه إذا ما أراد الاستيلاء على القلعة في أقصر وقت فما عليه إلا أن يقصف الجزء الأسفل من سور «رحبة القديسة بارب» حيث يقع

مسكن الحاكم، إذ أن ذلك الموضع لا توجد وراءه إلا مخازن المؤن ومن السهل إحداث ثلم به. وأنصت (سنان باشا) إلى نصائح هذا الخائن، فأمر بتحويل فوهات المدافع نحو هذا الموقع وضرب السور في أسفله، فتصدع أساس السور بسبب الفراغ وتهاوى، وتمكن الأتراك من إحداث ثغرة معقولة في وقت قصير. ولقد بذل الحاكم وحاميته كل ما في وسعهم لترميمه، ولكن بدون جدوى، لا سيما وأن الرعب قد اجتاح نفوس معظم المدافعين.

وفي يوم 13 أغسطس سُحبت البطاريات التركية حتى أصبحت على بعد ثلاثين خطوة من القلعة. وتمكن جندي كان يحرس باب «الزاوية»[1] من الاستيلاء هو ورفاقه على قارب شراعي كان يرسو قرب الحصن للهروب به إلى صقلية، فاكتُشف أمره وشُنق.

ثم اقتحم أربعة آلاف تركي الحصن بقوارب الجيش، غير أنهم رُدُّوا على أعقابهم بعنف من قبل فرسان (ديه روش) البواسل. ولقد ألقت هذه الهجمة الرعب في قلوب الجنود القلّوريين الذين صمموا على الهرب إلى صقلية على ظهر القارب الشراعي بعد اشعال النار في البارود لكي تحجب سحب دخانه رحيلهم عن أعين الأتراك. وفطن فرسان (ديه روش) إلى ما بيّت هؤلاء العزم عليه، فبادروا إلى إخطار المارشال (دي فالبير) الذي فوّض رئيسهم النقيب (يوحنا القلّوري JEAN CALABRAIS) للعمل على اعادتهم إلى القلعة، حيث اعترفوا بعزمهم على إشعال النار في البارود. وفي تلك الأثناء كان قصف بطاريات الأتراك ما يزال موجهاً إلى القلعة بعنف، تبعاً لنصيحة الجاسوس الفرنسي، الأمر الذي أدهش الجنود إلى درجة أنهم رأوا في النهاية الكفّ عن القتال وتسليم أنفسهم للأتراك. وأبلغوا قرارهم إلى المارشال (دي فالبير) بواسطة جندي اسباني يعتبر من أقدم الجنود وأشهرهم. وفوجىء الحاكم بهذا القرار المجافي لجميع قواعد الشرف العسكري، وبذل جهده في محاولة لاقناعهم بالتراجع عن مثل ذلك القرار المخجل، وعرض أن يمنحهم راتباً مضعفاً، غير أن هؤلاء الجبناء استمروا في التوسل إليه بشدة بأن يتفاوض مع العدو قبل أن يتّسع الثلم الذي أخذت مدافع الأتراك تحدثه في سور القلعة، وأعلن الجنود القلّوريون والصقليون غير المتعودين على مهالك الحروب، هم ونساؤهم وأطفالهم، عصيانهم علانية وأخذوا يطالبون بالتسليم بأعلى أصواتهم.

وكان (دي فالبير) فيما يتعلق به شخصياً، رجلاً شجاعاً، غير أنه لم تكن لديه من الحنكة العسكرية مثلما كان له من الشجاعة. إذ أنه، في تلك اللحظات الحاسمة، بدلاً من أن يحاول معاملة المتمردين بشيء من الصرامة التي غالباً ما تُجدي في مثل تلك المواقف المهلكة؛ فإنه استدعى المجلس للاجتماع وأخبر المتمردين بأنه سيتداول مع أعضائه في أمر مطلبهم بالتسليم. واجتمع المجلس بالفعل حيث رجحت فيه كفّة أضعف الآراء. بالرغم من الاحتجاجات القوية التي نطق بها الفارس الفرنسي (بوازيو POISIEUX) الذي كان من رأيه مواصلة القتال والنضال. وبلغت

---

(1) تقع هذه الزاوية عند باب البحر حيث ما تزال قائمة حتى الآن على يمين الخارج منه، وكان قد سمح للموالين من العرب للأسبان وفرسان مالطة باقامة شعائرهم الإسلامية فيها. (متن للمؤلف).

الوقاحة بالفارس الأسباني (هيريرا HERRERA) حدَّ الرد على هذا الفارس النبيل قائلاً إن الفرنسيين يتشدَّقون بمواصلة النضال متناسين أن ملكهم صديق للسلطان العثماني، وأنهم ـ وهم الذين لبلادهم سفير يتواجد حالياً بين صفوف العدو ـ لديهم بواعث خاصة تجعلهم لا يخشون هجمة مفاجئة من قِبل العدو. غير أن ذلك ليس هو نفس الشيء بالنسبة لأولئك الفرسان المنتمين لجنسيات أوربية أخرى، الذين لا ينتظرهم سوى الموت أو الرِّق ما لم يتحوطوا ويرفضوا مثل هذه النصائح ويقبلوا بالتسليم الفوري.

ووجد الحاكم (دي فاليير) نفسه وقد خانه الحظ وتخلى عنه جنوده، فما كان منه إلا أن وافق على رفع راية بيضاء فوق السور إشارة على قبوله بمفاوضة العدو. وطبقاً لقرار المجلس، فإن فارساً اسبانياً يدعى (غيفار GUIVARRE) وبصحبته فارس آخر من جزيرة (ميورقة) قد أوفدا كرسولين إلى (سنان باشا) لكي يعرضوا عليه تخليهم عن المدينة شريطة أن تُصان حياة أفراد الحامية وأن يقوم الأتراك بنقلهم إلى مالطة وصقلية. وبعد أن أنصت (سنان باشا) إلى هذه العروض، صاح فيهما قائلاً إنه يرغب زيادة عن ذلك أن تتحمل منظمة الفرسان نفقات الحرب. وعندما لفت الرسولان نظره إلى أنهما لا يملكان التفويض بخصوص الموافقة على هذه المسألة، كاد أن يطردهما، لولا أن (درغوت) اختلى به جانباً ونصحه بقبول شروط التسليم كما عُرضت عليه، وعندما تصبح المدينة ملك يديه له أن يفعل عندئذ ما يروقه. وأضاف قائلاً إنه يخشى أن يقوم المحاصَرون، بدافع من اليأس، بأعمال متطرفة. وغيّرت هذه النصيحة الغادرة من تصميم (سنان باشا) الذي تظاهر بتراجعه عن تجبُّره بناء على تدخل عطُوف من جانب (درغوت) لصالح منظمة الفرسان؛ فصدَّق بإمضائه على وثيقة التسليم ثم أمّن عليها بحلف أغلظ الأيمان. وبعد ذلك أخلى سبيل الرسولين طالباً منهما تبليغ دعوته إلى رئيسهم بالحضور للتشاور معه حول وسائل تنفيذ الاتفاق الخاص بنقل النصارى من طرابلس إلى صقلية ومالطة. وأوفد مع الرسولين مبعوثاً تركياً يتميز بالفطنة ونفاذ البصيرة وكانت مهمته عرض نفسه كرهينة بغية اقناع (دي فاليير) بالحضور إلى المعسكر التركي، كما كان مكلفاً على الخصوص باختبار الروح المعنوية للنصارى المحاصَرين وتفحُّص توزيع قواتهم داخل القلعة. ولقد نشأ لدى (دي فاليير) احساس خفي بمدى ما ينطوي عليه هذا العرض، الذي اقُترح عليه، من تهور وشذوذ. غير أن هتافات رجاله ـ الذين كانت ترتعد فرائصهم من مجرد فكرة الاعتراض على رغبات (سنان باشا) خشية أن يوقد ذلك نار غضبه عليهم ـ قد أرغمته على التوجه إلى معسكر الاتراك وبصحبته الفارس (دي مونفورت DE MONTFORT). وبدلاً من أنه يبقى المبعوث التركي رهينة، فإنه عاد مع (دي فاليير)، بل وسبقه بسرعة إلى (سنان باشا) حيث أخطره بأن المحاصرين كانوا في حالة شديدة من الرعب، بحيث أنه إذا ما تصلّب بما فيه الكفاية، فإنهم سيقبلون كل ما سيعرضه عليهم من شروط. والواقع أنه ما أن وقف (دي فاليير) في حضرة (سنان باشا) حتى سأله هذا بجفاء فيما إذا كان قد أحضر معه النقود الخاصة بنفقات الحرب. وعندما أجابه (دي فاليير) بأن شروط التسليم لم تتضمّن اشارة إلى دفع المال؛ فإن (سنان باشا) قد أمر بربطه بالسلاسل. وبعد ذلك أرسل إلى طرابلس الفارس (دي

مونفورت)، الذي كان قد قدم مع (دي فاليير)، وحمّله إبلاغ رفاقه بأنهم إن لم يمنحوه المال الذي طالب به، فإنه سيفعل ما يحلو له بكل واحد منهم. واندهل الفرسان وأجابوه أن هذا ليس في طاقتهم. وما أن أوصل (دي مونفورت) هذا الجواب حتى أمر (سنان باشا) باستقدام الحاكم (دي فاليير) إليه وخيّره بين أمرين: إما أن تُدفع نفقات الحرب، وإمّا أن يُحتجز هو وجميع نصارى القلعة كرهائن. وأجابه (دي فاليير) باعتزاز بالنفس قائلاً: إن عبداً رقيقاً مثله ليس له من السلطات سوى ما ينعم عليه به سيده؛ وحيث أنه قد فقد حريته فإنه لم تعد لديه القدرة على إصدار الأوامر، وخشي (سنان باشا) أن تصل أصداء هذه الإجابة المفحمة إلى أسماع قومه المحاصَرين. فتدفعهم إلى مواصلة القتال، فعقد جلسة مع أركان حربه.

وأدرك (سنان باشا) بأنه لن يستفيد شيئاً من وراء المطالبة بفدية ليس في وسع المحاصَرين الوفاء بها. فتظاهر بالعطف تجاه (دي فاليير) وأخذ كفّه بين يديه بتودد قائلاً له بوجه بشوش باسم إنه يرغب في عتق الفرسان واطلاق سراحهم جميعاً، فما عليه هو سوى أن يأمرهم بالخروج من القلعة دون أن يخشوا شيئاً. غير أن (دي فاليير)، الذي لم يعد يثق في وعود (سنان باشا) بعد خداعه له، رفض قبول وساطة كهذه، فما كان من (سنان باشا) عندئذ إلا أن قال لـ (دي مونفورت): «إذهب فوراً واعمل على إخراج الحامية، وأقسم لك برأس المرشد الأكبر وبرأسي، بأنه سيُخلى سبيل جميع أفرادها ويُرحّلوا إلى مالطة وصقلية، التزاماً مني باتفاقية الاستسلام الأولى». وصدّق هذا الفارس وعوده الطيبة، فذهب لتبليغها للحامية التي استقبلتها بفرحة غامرة. ودون أن يفتكر أفرادها في الأمر طويلاً أو يتكهنوا بالكارثة التي تنتظرهم، فإنهم هرعوا في جمهرة، رجالاً ونساءً وأطفالاً، حاملين معهم أثمن ممتلكاتهم، متدافعين، وكل منهم يريد أن يكون أول من يغادر المدينة. لكنهم ما أن أصبحوا خارجها حتى جُرِّدوا ونُهبوا بدون رحمة أو شفقة؛ واقتيدت جماعة من الفرسان إلى (سنان باشا)، بينما اقتيدت بقيتهم إلى القوادس الشراعية.

وغضب (دي فاليير) لهذا الغدر، فاستحلف (سنان باشا) باسم عقيدته بأن يعترف بأنه قد سبق له وأن وعد مرتين بإطلاق المحاصَرين. فردّ عليه (سنان) قائلاً إنه لا يتحتم الوفاء بالوعود والعهود للكلاب الذين سبق لهم هم أنفسهم وأن أخلفوها؛ أولاً مع المرشد الأكبر الذي عاهدوه بقسَم عند استسلام جزيرة رودس ألا يحملوا السلاح قط في وجه الأتراك. ثم اكتسح الأتراك القلعة ونهبوها. وقُلِّمت أوصال المائتيْ عربي الذين كانوا قد وضعوا أنفسهم في خدمة الفرسان النصارى وقُطعوا إرباً إرباً. وفي تلك الأثناء كانت طلقات المدافع تدوي في كل مكان مصحوبة بصيحات الفرح والاغتباط للنصر الذي أحرز على النصارى.

وصعد السفير الفرنسي (دارامون) إلى ظهر سفينة، بينما كان يسمع هذه الجلبة، فتألمت نفسه إلى أقصى حد لمرأى الحاكم البائس وفرسانه وهم منبطحين على الأرض في أشد حالات القنوط لانخداعهم بسوء نية (سنان باشا). ولقد أولد هذا الانتهاك الصارخ للوعود احتجاجات عنيفة من جانب (دارامون)، الذي استطاع بإصراره أن يحصل على اطلاق سراح مائتي أسير دون

مقابل. وبعد مساومات طويلة تمكن من افتداء عدد آخر منهم. ولم يحصل السفير على ذلك الجميل إلا بعد أن وعد بالعمل على ردّ ثلاثين تركياً كانوا قد أُسروا في مالطة عند مرور الأسطول التركي بها قبل مجيئه إلى طرابلس.

وفي تلك الأثناء، كان الفارس الفرنسي (دي روش)، آمر «برج المندريق» الصغير القائم عند مدخل الميناء، مستمراً في المقاومة مع الثلاثين جندياً العاملين تحت إمرته. ولم يتوان الأتراك عن الذهاب للتفاوض معه، آملين أن يخدعوه هو الآخر ببذل الوعود الكاذبة. غير أنه تلاعب عليهم هو الآخر بذكاء ودهاء وتلكأ في مناقشة الشروط حتى كسب وقتاً كافياً تمكن أثناءه من الحصول على زورق. وبدلاً من أن يلقي السلاح، فإنه انسحب مع حاميته على ظهر سفينة السفير الفرنسي (دارامون). وأرسل (سنان باشا) إلى هذا السفير يدعوه إلى الحضور في اليوم التالي للفرجة والاشتراك في المأدبة الرسمية التي كان ينوي إقامتها احتفالاً بنصره، ورجاه كذلك أن يصطحب معه (دي فاليير). ولم يرغب (دارامون) في رفض هذه الدعوة، آملاً أن يستغلها في الحصول على إطلاق سراح فرسان وجنود آخرين لم يُخل سبيلهم بعدُ.

ويقول (نيقولا النيقولي) في كتابه المشار إليه سلفاً: «أن السفير الفرنسي وبصحبته الحاكم (دي فاليير)، والفارس (دي سيفر DE SEVERS)، والسيد (كوتينياك COTIGNACE)، والنقيب (كوست COSTE) و (مونتينا MONTENAN)، وأنا نفسي؛ توجهنا للقاء (سنان باشا) في 16 أغسطس في الخندق الواقع على يمين الثغرة التي كان قد أحدثها الأتراك بقصف مدفعيتهم في سور القلعة، حيث نُصب سرادقان مهيبان، أحدهما خُصص له وأمامه نافورة جميلة، والآخر خُصص للسفير الفرنسي وحاشيته. واقتيد (دارامون) إلى سرادقه حيث لم تلبث أن قُدمت إليه ـ بأبّهة وتكريم مبالغ فيه ـ صحون الطعام واللحم والسمك، بل وحتى الخمور الممتازة التي وجدها الأتراك في القلعة. ولقد أكلنا على أنغام الآلات الموسيقية، وكان أكثر من مائة ضابط يقومون بتقديم الطعام. أما (سنان باشا) فإنه ما أن جلس إلى المائدة حتى أطلقت المدفعية ـ الرابضة فوق القوادس وسفن العتاد وزوارق الجيش، والتي كان يبلغ مجموعها مائة وأربعين قطعة، بخلاف القادس الكبير وصندلين ماعونيين ـ طلقات مدوية أحدثت انفجاراً شديداً حتى لقد خُيِّل للحاضرين أن السماء والكواكب قد تهاوت في البحر. وعندما فُرغ من الوليمة توجه السفير الفرنسي والحاكم (دي فاليير) إلى سرادق (سنان باشا) الذي وافق في النهاية على تسليم المائتيْ رجل الذين وعد بتسليمهم، وبادر بأن سرَّح للسفير عشرين منهم مقابل وعد بأن يردّ إليه الثلاثين تركياً المحتجزين في مالطة. وكانت غالبية من أُطلق سراحهم من الاسبان والصقليين والكلابريزيين.

ويضيف (نيقولا النيقولي) قائلاً إن الأتراك، وقد وضعوا أيديهم على مدفعي هرم من رجال مدفعية القلعة يدعى (يوحنا دي شاباص JEAN DE CHABAS) أصله من مدينة (رومانس ROMANS) من اقليم (الدوفينيه DAUPHINE) بفرنسا، حتى لا ينقضي احتفالهم بالنصر دون تضحية وحشية، إذ أن هذا المدفعي العجوز كان قد أطار، بقذيفة أطلقها من القلعة ، ساعد

الكاتب العام للجيش التركي. فاقتادوه إلى المدينة، وبعد أن قطعوا معصميه وأنفه، بادروا أولاً إلى دفنه حياً حتى خاصرته، وهنالك، وبكل وحشية، أخذوا يعذبونه ويرمونه بالسهام. وفي النهاية قطعوا رقبته. وفي المساء أُوقد فوق القوادس أكثر من ثلاثمائة مشعل وسط صيحات مدوية».

كان يوم 14 أغسطس هو يوم استيلاء الأتراك على طرابلس. ويقول مؤرخو الحوليّات المحليون أن ذلك قد تم يوم الجمعة 11 شعبان لسنة 958 هـ. ويدلل الطرابلسيون على هذا الحدث بالتأريخ الأبجدي المرموز إليه بعبارة: «جاء الترك بس»[1].

والترجمة العددية لهذا التأريخ الأبجدي، بعد فكِّه إلى أرقام، هي سنة 958 هـ التي توافق سنة 1551 م.

ويُستشفّ من خطابات (دارامون) أن مدينة طرابلس كانت مهدمة وأنها كانت في حالة دفاعية رديئة، سيئة التسليح والتموين، وأن بسالة من حوصروا فيها كانت قد أصبحت عديمة الجدوى سلفاً بسبب حالة الخراب الكاملة التي كانت توجد عليها.

وعند عودة السفير (دارامون) إلى مالطة مع (دي فاليير) ومن اصطحب معه، استُقبل بتصفيق منظمة فرسانها وهتافاتهم. بيد أنه ما لبث أن تناهى إلى أسماعه، وسط تلك الوصلة من التبريكات والمديح، أن المرشد الأكبر كان يتهمه بتسليم طرابلس للمسلمين. فالواقع أن (يوحنا الأوميدي) ـ وقد أحنقه ما وُجِّه إليه من تُهم في محلها ـ كان يريد أن يخلع عار الفشل على مناكب السفير الفرنسي، حتى يُبعد عن شخصه هو كل سخط وريبة ـ بيد أنه كان من الخليق به أن يتذكر ما قاله هو نفسه للسفير عند رحيله إلى طرابلس. إذ أنه ـ فيما روى لنا (نيقولا النيقولي) ـ «كان يخشى ألا تتمكن حامية المدينة، القليلة العدد المحدودة القوة، من الصمود وقتاً طويلاً في وجه الأتراك، وتوسل إليه أن يقنعهم بالتخلي عن هذا الهجوم». وعندما علم السفير الفرنسي بما كان يحاك ضده، ألحَّ في أن يُسمح له بشرح موقفه رسمياً أمام هيئة الفرسان. حيث تمكن بسهولة من دحض التهم الموجهة إليه، وأفحم مغتابيه؛ ثم غادر مالطة بعد أيام متجهاً إلى الآستانة، وذلك دون أن

---

(1) أورد المؤلف هذه العبارة بالعربية في النص الفرنسي. ويقول (الطاهر الزاوي)، محقق كتاب (ابن غلبون) في الصفحة 130 من «التذكار» بأنه صار يرمز لتاريخ الاحتلال التركي بعبارة «جاء الترك بس» على طريقة أبجدية المغاربة وأرقام هذه العبارة هي 958 هـ * أما مؤلف الحوليات الطرابلسية، فإنه يحاول في متن ذيل به صفحة 49 من كتابه الذي بين أيدينا أن يفسر العبارة قائلاً: «إذا ما ترجمنا مدلول هذه العبارة ـ لا منطوقها الحرفي ـ فإنها تصبح هكذا: «لم يكن على التركي سوى أن يأتي»، وعندئذ سنجد أنفسنا أمام معنى مزدوج وهو: أن المدينة كانت قد أصبحت في حالة من الخراب بحيث لم يعد الأمر يقتضي سوى الحضور إليها لاحتلالها، فهي ستستسلم بدون جهد كبير. غير أن هذا ليس هو بالتأكيد ما قصد إليه الفاتحون؛ ذلك أن طموحهم وتفكيرهم ينطبق عليه المثل اللاتيني القائل «لقد أتيت، ورأيت، وانتصرت VENI VIDI VICI». وقد حاول المؤرخ التركي (محمد بهيج الدين) مترجم كتاب «التذكار» إلى لغته، أن يفسر ويشرح أبجدية المغاربة في صفحة 20 من كتابه «طرابلس غرب تاريخي»، حيث وضع جداول للحروف والأرقام.

ينسى إيصال تفاصيل هذه المكيدة الخسيسة إلى عاهل بلاده (هنري الثاني HENRI II). فما كان من ملك فرنسا هذا إلا أن كاتب منظمة فرسان مالطة ومرشدها الأكبر في 30 سبتمبر سنة 1551 م يطالبهم بضرورة تكذيب الاتهامات الكاذبة التي وُجهت إلى سفيره (دارامون) رسمياً. ورضخ المرشد الأكبر ومجلسه الكهني لمطلبه فأعطوا التبريرات المطلوبة في رسالة مؤرخة في 16 نوفمبر سنة 1551. وعندئذ تحول سخط المرشد الأكبر نحو (دي فالبير)؛ حيث شكّل مجلساً لاستجوابه حول مسلكه في طرابلس وطالبه بحساب عسير عنه. ولقد اختير أعضاء هذه المحكمة من بين محاسيب (يوحنا الأوميدي). فتم على الفور إيقاف (دي فالبير) هو والفرسان (فوستر FAUSTER)، و (دي فونسا DE VONSA)، و (هيريرا HERRERA)، الذي كان قد لعب في مسألة التسليم دوراً غير مشرّف. وأدلى شهود، مرتشون من قِبل عملاء المرشد الأكبر، بشهادات باطلة ضد (دي فالبير). ولم يشهد لصالح المتهم سوى (نيقولا دي فيلليغانيون NICOLAS DE VILLEGAGNON)؛ إذ دفع به ولاؤه لحاكم طرابلس السابق إلى الامتعاض من التهمة وبرهن على بطلانها. وزاد فنعت المرشد الأكبر بأنه هوالمدبر الفعلي لضياع طرابلس. إذ اتهمه بأنه لم يعرف كيف يتحسّب الأمور، وبأنه ترك المدينة في أشد الحاجة إلى القوات والذخائر، بحيث أن الاستيلاء عليها كان أمراً لا يمكن تحاشيه. بل إنه ذهب حتى إلى حد اتهامه بتبديد أموال المنظمة واختلاس خزائنها. وشجع موقف هذا الشاهد فرساناً آخرين، فوقفوا إلى جانب (دي فالبير) المسكين. وأفزعت هذه المعارضة القوية القضاة فقرروا أنه لم يبدر عن حاكم طرابلس السابق ما يثبت خيانته؛ ومع ذلك فقد حكموا عليه وعلى المتهمين معه بتجريديهم من لباس الفرسان لتخليهم عن قلعة كانوا قد كُلفوا بالدفاع عنها. غير أن هذا ليس هو الهدف الذي سعى إليه (يوحنا الأوميدي)؛ فقد كان يمنِّي نفسه بقتل (دي فالبير). ولقد تمكن من تشكيل محكمة جديدة لمقاضاته وحده؛ فأصبح هلاكه مؤكداً لولا تدخل (نيقولا دي فيلليغانيون) من جديد بصراحته العنيفة وبفصاحته المفحمة، فتمكن من فضح جميع مؤامرات المرشد الأكبر الرامية إلى استصدار حكم بالموت على (دي فالبير). وعندما تحداه المرشد الأكبر أن يكشف عن كل ما يدَّعي معرفته، صرَّح هذا الفارس الشجاع علانية بأن القاضي قد تعهّد مسبقاً بالحكم بالموت على (دي فالبير)، وإلا فإن (يوحنا الأوميدي) سيقتص منه ويطالبه بدفع خمسمائة قطعة من «الدوكات» الذهبية.

واستُدعي لترؤس المحكمة قاض آخر، وأُرغم المرشد الأكبر على تحرير الخطاب التالي إلى ملك فرنسا، الذي أصدر أمره بأن تُوزع نسخ منه على جميع السفراء، وهو خطاب يعترف فيه (يوحنا الأوميدي) بكل ما ألصقه زوراً بالسفير (دارامون) قائلاً: «للكشف عن سبب هذا البلاء، أمرنا بتجميع المعلومات من كل جهة؛ ولكننا لم نعثر على أي شيء يدعم الاشتباه في (دارامون) أو يسمح لنا بتحميله جريرة فقدان هذه المدينة. ولقد أكد لنا جميع الفرسان المعتقلين من جانبهم بأنه لم يبدر عنه أي شيء يشين مسلكه فحسب بل إنه من واجب منظمتنا أن تذكر خدماته الجليلة أبد الدهر».

ولقد كتب السيد (بيير برانتوم PIERRE BRANTOME)، في مؤلّفه المسمى «حياة الرجال العظام»، يقول: «من الذي أنقذ نصارى طرابلس غير السيد (دارامون)؟ إذْ مرّ بهذه المدينة وهو في طريقه إلى سفارته بالآستانة، فساعد على التوصل إلى تسوية لولاها لضاع كل شيء. ولقد كان المرشد الأكبر (الأوميدي) ـ وهو اسباني يكره الفرنسيين ـ هو والقادة والفرسان الامبراطوريون، من العقوق ومن الجحود تجاه هذا المعروف الكبير، إلى حد أنهم ادَّعوا أن (دارامون) كان على وفاق مع (سنان باشا) وبأنه قد حقّر نصارانا، وتطاول حتى على الذي كانت بين يديه مقاليد السلطة، القائد (دي فالبير) الذي يتمتع بما هو جدير به من الشجاعة باعتباره فارساً فرنسياً. واتهموا الأول بأنه قد أقنع الثاني بالتسليم إذ كان في موقف لا يُحسد عليه. وهم يدَّعون ذلك كما لو كانت مدينة طرابلس وقلعتها من المنعة والقوة بحيث كان في إمكانهما الصمود في وجه جيش تركي جرَّار مجهز بمائة قطعة مدفعية، على الأقل، وقادر على إطلاق عشرين ألف قذيفة. ولقد ألقى ذلك بالفارس المسكين في السجن حيث قاسى الويلات. ولم تنجلِ الحقيقة إلا فيما بعد»[1].

ولقد توفي يوحنا الأوميدي سنة 1555 م، وكانت آخر فعلة اقترفها في حياته هي عملية تدليس أخرى؛ إذ أنه أورث أسرته كل ما كان يملكه. ولم تكن تركته ـ التي يتحتم بحسب القانون الأساسي للمنظمة أن تعود إلى الفرسان ـ لتغطي حتى مصاريف جنازته.

(1) انظر: BRANTOME: «Oeuvres Complètes, éd. Lalanne, Paris, 1869, tome V, p. 64-65.

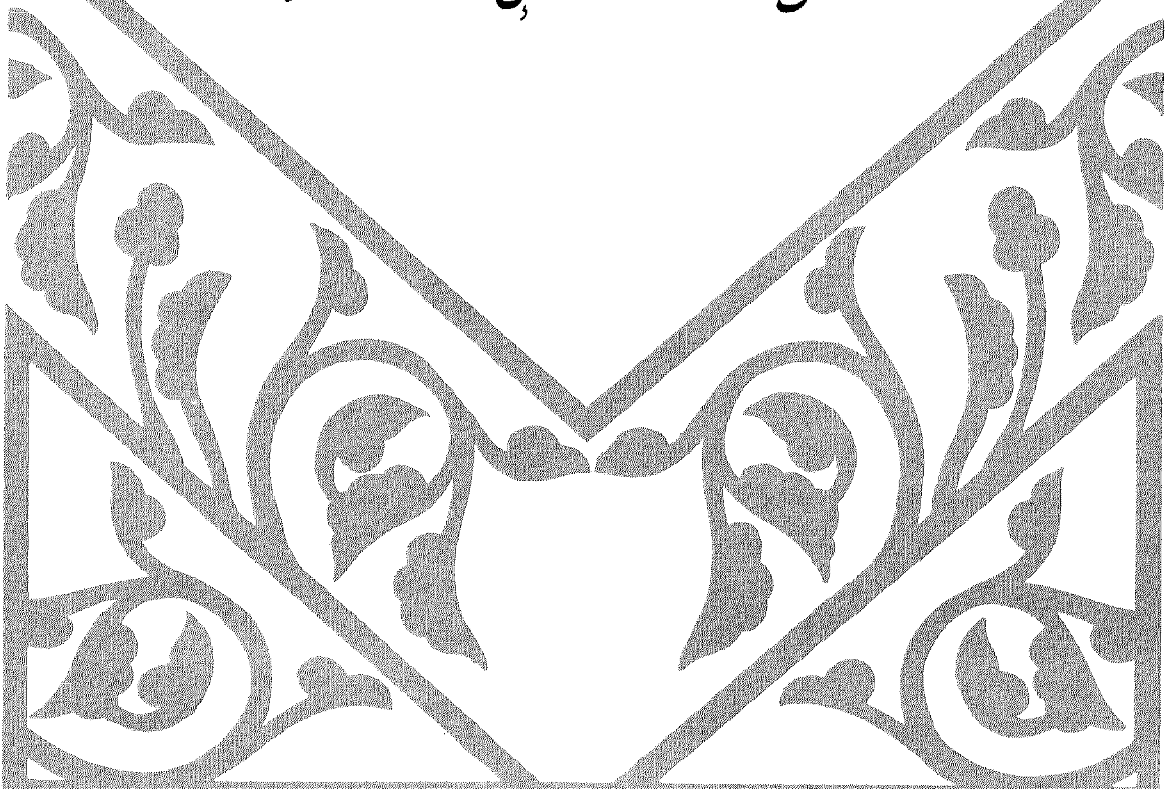
الجزء الثالث



الفصل الأول

العهد العثماني الأول

من سنة 1551 م إلى سنة 1609 م



قبل أن يرحل (سنان باشا) بأسطوله عن طرابلس عهد بولايتها إلى (مراد آغا). وقد وقع عليه الاختيار، رغم الوعد الذي قُطع لـ (درغوت)؛ وذلك نتيجة لمؤامرة حيكت في السراي من قِبل رئيس الخصيان لصالح سيده (مراد آغا)[1]، الحظي الأسبق للسلطان؛ كما كان في نفس الوقت نتيجة لغيرة قديمة كانت قائمة بين الأميرال العظيم وبين زعيم القراصنة.

وكان (مراد آغا) قد جاء من (تاجوراء) عند نشوب الحرب ضد الاسبان، فانضم إلى الجيش التركي المحاصِر، على رأس مائتين من الفرسان وستمائة من المشاة المنتمين إلى القبائل العربية القاطنة في ضواحي (تاجوراء). ولقد زاد (سنان باشا) من هذه القوات بتركه لحامية تركية في المدينة. وحيث أنه كان من الواجب الحذر من نوايا الأهالي الطرابلسيين الذين ظلوا أثناء الحرب بين النصارى والأتراك مجرد متفرجين لا مبالين، وبما أنه كان من الواجب كذلك التحرز من إمكانية قيام فرسان مالطة بعودة هجومية مفاجئة؛ فإن أول ما وجّه إليه مراد آغا اهتمامه هو القيام بترميم تحصينات المدينة وتنظيم قوة مسلحة. والواقع أن هذه الاحتياطات قد هيأت السلامة لمدينة طرابلس في السنة التالية. فإن (ليون ستروتزي LEON STROZZI)، أُسقف (كابو CAPOUE) الشهير، قد استُدعي إلى مالطة من قِبل الفرسان المعجبين ببسالته، وبالرغم من أن (يوحنا

---

(1) يقول عنه (ابن غلبون) في «التذكار» ـ صفحة 137 ـ ما يلي: «وكان مراد علجاً خصياً للسلطان، ربي بأرض المشرق وتعلم العربية». أما (النائب) فيقول عنه في «المنهل» ـ صفحة 188 ـ ما يلي: «وكان (مراد آغا) هذا من أغوات الحرم الذين نشأوا بالسراية السلطانية. وكان يحسن اللغة العربية وله كفاية فيما يقلد إياه وشهامة فيما يستعان به». أما (كونستانزيو برنيا CONSTANZO BERGNA) فيقول في كتابه «طرابلس من 1510 إلى 1850» الذي ترجمه (التليسي) ـ صفحة 41-42 ما يلي: «كان (مراد آغا) مسيحياً من مواليد (راجوزا)، أسره القراصنة في صباه ونقل إلى الآستانة وختن، وكان جميلاً وسيماً، وقد قام سيده بتقديمه إلى (زليمة) محظية السلطان (سليم الأول) التي عشقته وأحبت أن يكون قريباً منها. ولما كان من المحرم ادخال الرجال، وخاصة الشبان، على الحريم السلطاني، أجريت له عملية اخصاء وترك لإشباع نزوات تلك المرأة (!!). وحين ماتت سيدته آلت إليه ثروة طائلة، وأصبح حراً؛ فانصرف إلى العمل العسكري، وتميز بالشجاعة والاقدام. ولم يلبث أن صار قائداً لإحدى السفن. ثم عين حاكماً على تاجوراء» *.

الأوميدي)، الذي كان ما يزال على قيد الحياة آنذاك، بدا وكأنه يرغب في تحدي الرأي العام في الجزيرة بمحاولته التصدي لمنافسة هذا النصير المحنك؛ فلقد نُظمت حملة على السواحل الطرابلسية. وتم الاستيلاء بسهولة على بلدة (زواره)، الواقعة على بعد عشرة فراسخ من مدينة طرابلس. غير أن الفرسان اضطروا على الفور إلى التخلي عن هذا الاحتلال؛ إذ أنه بينما كان النصارى يقومون بنهبها، هاجمهم جيش تركي أرسله (مراد آغا) ومعه حشود من عرب الدواخل المجاورة. وطورد الفرسان النصارى بالسيوف، فاتجهوا إلى راية لوائهم وتراصوا حولها يحمونها بمناكبهم عند شاطيء البحر للذود عنها على نحو أفضل. وكان (لا كاسيير LA CASSIERE)، الذي كُلف بحمل الراية، يواصل رفعها عالياً، الأمر الذي أغضب العدو الذي كان يريد الاستيلاء عليها. ولم يتمكن الفرسان من العودة إلى مراكبهم مرهقين مثخنين بالجراح إلا بعد بذل جهود لا تصدق اتسمت بالشجاعة، حيث منيوا أثناء ذلك بخسائر فادحة. ولقد صدمت المنظمة لهذه الهزيمة الجديدة وحزن أفرادها كثيراً.

وبالرغم من أن الفشل كان حليف محاولة النصارى هذه، إلا أنها بذرت في نفوس الطرابلسيين فكرة التمرد ضد العسكر التركي الذي كان قد أفرط في التعسف وفي استعراض قواته عليهم. ورفضت القبائل أن تخضع لنزوات الأتراك. وقام أحد المشايخ الطرابلسيين ويدعى (بالحاج منصور)، وبصحبته مائة وخمسون منهم بالذهاب إلى مالطة حيث أنعم عليه المرشد الأكبر بشهادة براءة يعلن له فيها صداقة أبدية من النصارى تجاهه هو وأخلافه؛ وبادر المرابط سيدي (ابن عرفة القيرواني) بالتهجم على الأتراك علانية في خطبه التي كان يعظ العرب بها. وكان شيخ جربة يلحّ على مالطة في تزويده بنجدات ضد هؤلاء الطغاة الذين قال عنهم أنهم، وقد أصبحوا أسياداً لطرابلس، فإنهم لن يلبثوا أن يضطهدوهم هم بدورهم. غير أن منظمة الفرسان، وقد مُنيت بالهزائم المذكورة، لم تستجب لالتماساتهم.

كان (مراد آغا) ـ وريث السلطانة ـ يملك ثروة طائلة. وعندما أصبح هذا العلج شيخاً هرماً لم يعد يهتم سوى بالأعمال الصالحة والخيرية، وأخذاً بنصائح المرابط (عبد السلام الأسمر الزلطيني). فإنه أوقف جميع أملاكه على بناء المساجد والزوايا والكتاتيب. فإن جامع تاجوراء الكبير من بنائه. فلقد أوكل بناءه في سنة 1552 م إلى ثلاثمائة من الأسرى النصارى وبناه بأحجار استقدمت من آثار (لبدة) القديمة. ولقد وعد هؤلاء النصارى بإطلاق سراحهم إذا ما شيدوا الجامع على أحسن طراز وبأسرع وقت، وأوفى بوعده بالفعل وأرسلهم إلى أوربا تقديراً لخدماتهم. وتوفي (مراد آغا) بعد مضي ثلاث سنوات من الانتهاء من تشييد الجامع، حيث ووري جثمانه في ترابه في حوالي سنة 1555 م. ويقع ضريحه عند الناحية الجنوبية للسور. وكان قد تنازل قبل عامين من وفاته عن ولاية طرابلس الغرب لصالح (درغوت)؛ وإن كان قد احتفظ بلقب «آغا تاجوراء»، وهو لقب شرقي فحسب، إذ أنه لم يعد يباشر أية أعمال رسمية، فقد تفرغ تماماً للعبادة. بل إن (درغوت باشا) كان قد اختار خليفة له على تاجوراء علجاً من أصل اسباني يدعى (قائد

محمد)، وهو نفس الشخص الذي كان قد توسط في مدينة الجزائر بين (حسن آغا) و (شارل الخامس).

وكان قد حزَّ في نفس (درغوت) ـ بعد الاستيلاء على طرابلس من النصارى ـ أنه لم يعين حاكماً للمدينة على الفور، بالرغم من أنه قد وُعد بذلك، فانفصل عن الأسطول العثماني منذ ابحاره وأخذ يفرض سيطرته على الشواطىء الغربية. وانطوت تحت لوائه معظم سفن القراصنة المغاربة. بيد أن (سنان باشا) عاد فانضم إليه وأخذ يستميله ويتودد إليه، وتمكن من اصطحابه إلى الآستانة حيث بذل له هناك وعوداً جديدة. ثم غادرها (درغوت) في السنة التالية وبصحبته خمسة وأربعين قادساً وعزم على التوجه بها إلى شواطىء (نابولي) وصقلية للفتك بها. وتوقف أمام جزيرة (كورسكا) وحاصر عاصمتها (باستيا BASTIA). وقدم لنجدة المحاصرين ألف فارس وأربعة آلاف من المشاة. فاشتبك مع هؤلاء في سهول منبسطة مكشوفة يوم 17 أغسطس سنة 1553 م فهزمهم، ووعد أهالي باستيا منحهم فرصة للانسحاب، غير أنه لم يستفد من شرط التسليم هذا سوى 47 شخصاً فقط، واقتيد سبعة آلاف منهم مكبلين بالسلاسل. وبعد هذا الانتصار أراد (درغوت) أن ينهب مدينة (بونيفاشيو BONIFACIO)، وهي إحدى مدن الجزيرة؛ غير أنه التقى هناك بالبارون (دي لاجارد DE LA GARDE)، آمر الأسطول الفرنسي الذي رفض السماح بذلك باسم الانسانية. فقامت بين القائدين مشادة كلامية حامية أفرد القرصان في أعقابها أشرعة قوادسه وابتعد بها قائلاً: «قد يكون السلطان سليمان حليفاً لملك فرنسا، لكنني أنا لا أستطيع الاستمرار في مصادقة أناس على هذه الشاكلة». وعند عودة درغوت أنزل القصاص على الشاطيء الألباني بزعيم المتمردين «الشيماريوطيين CHIMARIOTES»، ثم توجه إلى الآستانة ومعه غنائم كثيرة. وعندما أيقن السلطان (سليمان) أن (درغوت) قد أخذ يترسّم خُطى (برباروسّا) بكل مهارة، فإنه عزم على توليته حكومة الجزائر، غير أن الصدر الأعظم (رستم) لفت نظر السلطان إلى أن منصباً كهذا يقتضي من صاحبه الاستقرار والمداومة ولا يلائم طبيعة (درغوت) المجبولة على النشاط والمغامرة. فاكتفى سليمان بتثبيته في رتبته وهي «سنجق بك». واحنقت دسائس القصر المتتالية (درغوت)، فبادر إلى رسم خطة أخرى ترضي مطامعه. فبحجة تقديم فروض الولاء والعرفان للسلطان، انتهز فرصة نزهة قام بها (سليمان) على ظهر جواده، فتقدم منه ولثم يده وركابه ثم أخذ يذكِّره بالخدمات الجليلة التي أداها، وتوسل إليه أن ينصبه والياً لطرابلس التي سبق له وأن وعده بولايتها. فمنحه السلطان (سليمان) هذا اللقب الذي استحقه بجدارة، وكان ذلك في سنة 1553 م.

ومن المحتمل أن يكون تعيين (درغوت باشا) والياً لطرابلس هو السبب الحاسم الذي جعل الأسبان يقررون الجلاء عن مدينة (المهدية) بعد هدمها. ذلك أنهم أدركوا أن هذا القرصان المتقاعد لن يتوانى عن محاولة استعادة مدينته المفضلة السابقة. وحيث أنهم لم يكونوا في حالة تمكنهم من الاحتفاظ بها، فإنهم رأوا أنه من الأفضل تدميرها. فالواقع أن فتح هذه المدينة ما لبث

أن أصبح حملاً ثقيلاً على كاهل من قاموا به. إذ أن (شارل الخامس) الذي كانت خزائنه خاوية باستمرار، قد أهمل حامية (المهدية)، فلم تلبث هذه الحامية أن حرمت من استلام المؤن والرواتب. وكان هذا الأمبراطور قد استدعى إلى أوربا حاكم هذه المدينة (فرناند دي فيجا FERNAND de VEGA)، وعين محله (دون سانش دي ليفا DON SANCHE DE LEYVA). واقتصر همّ هذا الحاكم الجديد على نهب العرب لكي تحل الغنائم التي يحصل عليها جنوده منهم محل النقود التي لم يكن في وسعه أن يمنحها لهم. وبالرغم من هذا الحل المهدِّيء، فإن هؤلاء الجنود اعتقدوا أن ضباطهم كانوا يستولون على رواتبهم؛ فما كان منهم إلا أن تمردوا عليهم وطردوهم. بل إنهم أرادوا حتى التخلص من (دي ليفا) الذي تمكن من الافلات منهم على ظهر سفينة تجارية. فاختاروا عندئذ شخصاً يدعى (انطونيو أبونتا ANTONIO APONTA) زعيماً لهم. وأدرك هذا الرجل مدى خطورة المأزق الذي أُقحم فيه فبادر إلى إرسال خطاب إلى الأمبراطور يعلن فيه ولاءه الشديد له، ثم أعلن المتمردون ولاءهم في النهاية أيضاً. وأراد (شارل الخامس) أن يمنح المدينة لمنظمة فرسان مالطة، فرفضوا ذلك؛ وعندئذ ـ ولكي لا تُترك في أيدي الأتراك ـ فإن الامبراطور اتخذ قراراً بتخريبها وتم تكليف (دون فرناند داكونا DON FERNAND d'ACUNA) بتنفيذ هذه المهمة. فانتقل إليها وسحب حاميتها، بل وحتى رفات وعظام الأوربيين المقبورين بها، والتي دُفنت من بعدُ في (بالرمو)، وبعد ذلك أمر بتفجير الديناميت في تحصينات (المهدية).

وما أن وصل (درغوت) إلى طرابلس، التي صارت تحت إمرته؛ فإنه تسرَّع فيما يبدو أكثر من اللازم في رغبته في اخضاعها له عسكرياً، وذلك بأن فرض على أهلها ولاءً أصبحوا غير متعودين عليه منذ سنوات طويلة. فبادر سكان «جبل غريان» ـ الذين كانوا متمركزين داخل منطقة صعبة التضاريس تجعلهم في مأمن من أي هجوم ـ إلى طرد المبعوث الذي قدم إليهم حاملاً أوامر الوالي الجديد بكل صلافة. وغضب درغوت لهذه الإهانة كثيراً إلى حد أنه خرج على الفور على رأس قواته متجهاً إلى (غريان). وتمكن بفضل بنادقه ومدافعه التي هاجم بها أهالي لم يزالوا يتسلحون بأسلحة تقليدية كالرماح والسهام، تمكن من هزيمة المتمردين منذ الإلتحام الأول. وانزعج المرابطون لهذا الفشل فتوسطوا لإحلال السلام بين الطرفين. فتم الاتفاق على أن يُدفع الخراج سنوياً إلى السلطان وأن تعسكر حامية تركية مؤلفة من مائتين من الجنود، بدون إبطاء، في قلعة شيدت عند مدخل الجبال.

ومن (غريان) توجه (درغوت) ـ الذي لا يكلّ ولا يمل ـ إلى أهل (ترهونه)، وهم سكان جبال لا يقلون عن أهل غريان تمرداً على الأتراك. فأجبرهم كذلك على الانصياع له. ولقد ثبّتت هذه الحملة الأولى على الدواخل من مكانته في طرابلس الغرب. وبعد عودته إلى مدينة طرابلس كرّس كل وقته لإعادة بنائها وتنسيقها باهتمام خاص وعمل على استقطاب السكان الجدد إليها.

وكان بين يديه ثلاثة آلاف من الأسرى النصارى، فاستخدمهم ـ على حدّ تعبيره ـ في إعادة تشييد ما كان الأسبان قد هدموه في السابق. وفي بقعة كانت تقوم فوقها كنيسة خصصها الفرسان

النصارى في الماضي لبحارة السفن المالطية عند الشاطىء، قام (درغوت) أولاً بتشييد جامع وجعل به ضريحاً كي يدفن به جثمانه بعد وفاته. وفوق الأرض المليئة بالخرائب، والتي كان يقوم عليها في الماضي الجامع الكبير الذي أحرقه (بييترو دي نافارا)، في سنة 1510 م، أمر (درغوت) بتشييد البناء المعروف باسم «سراي درغوت»[1]، وأحاطه بحدائق وأكشاك، كما وجه اهتماماً كبيراً إلى تحصين القلعة. وحيث أن قيام هجوم بحري لم يكن من الأمور المستبعدة، فإنه قد شيّد فوق الهضبة المطلة على المدينة من الجهة الشمالية الحصن الذي يتوسط الأسوار والمعروف باسم «حصن درغوت»[2]. وبالرغم من جميع هذه الأعمال، التي برهنت للطرابلسيين على أن الاتراك قد عقدوا العزم على البقاء باستمرار في بلادهم، إلا أن كثيراً من قبائل الدواخل كانت ما تزال ماضية في رفض السيطرة التركية. وكان من بينها قبائل (بني وليد) التي اقتضى الأمر إرغامها على الخضوع. ومنذ الاشتباك الأول معها قُتل قائدها واضطرت للطاعة. واستدعي الأمر توجيه حملة ثانية ضد المرابط سيدي (عرفه القيرواني)، الذي كان حليفاً للأسبان ولذا فإنه استمر في مسلكه المعادي للأتراك فكان ينعتهم بالكفار. ووجه إليه (درغوت) نفس التهمة قائلاً إنه بما أن (سيدي عرفه) كان حليفاً للنصارى فذلك لأنه كان هو نفسه نصرانياً، وعلى المسلمين أن يعاملوه على هذا الاعتبار وأن يقاتلوه. ولإعطاء مثل على ذلك، فإنه كبّل أنصار هذا المرابط بالسلاسل الحديدية وربطهم جنباً إلى جنب مع الأسرى النصارى على ظهور قوادسه.

وفي تلك الفترة وقع في حياة (درغوت) حادث هام اطلعتنا على سرّه وثائق محفوظات بلدة (سيمانكاص SIMANCAS) الاسبانية، وهو الحادث الذي سيظل تفسيره مستعصياً على الدوام؛ نظراً لعدم توفر معلومات كافية عنه. ويتلخص الأمر في العثور في تلك المحفوظات على خطاب هذا نصه:

«الملك فيليب PHILIPPE،

إلى أشجع الأتراك وأشهرهم: الريِّس (درغوت):

لقد أخبرنا البعض بما تكنُّونه من نوايا حسنة ومن ود تجاه سيدي الأمبراطور وكذلك تجاه شخصنا. ولا يسعني إلا أن أشكركم على ذلك بدون حدود وأن أقول لكم، أنكم إذا ما وجدتم

---

(1) ما يزال قائماً من هذا السراي حتى الآن جناحان تشغلهما القنصليتان الفرنسية والانجليزية. أما بقيته فقد حلت محلها المباني الجديدة ومن بينها «جامع قورجي»؛ وهنالك زقاق يبدأ عند الساحة الرئيسية لمبنى الشرطة ويتجه إلى (قورجي) والاسم العربي لهذا الزقاق هو «زقاق السراي». -

(2) أخطأت بعض الخرائط القديمة فأسمته «حصن التنين» بدلاً من حصن «درغـوت»، كما أنه سمي خطأ كذلك باسم «حصن شارل الخامس». والحقيقة أن (درغـوت) هو الذي أمر الأسرى النصارى ببنائه. وكان يطلق عليه كذلك اسم «قصبة طرابلس». ولقد قام الأتراك بترميم هذا الحصن في سنة 1882 وسلحوه بمدافع «كروب» الألمانية الصنع، ثم شيد الفنار البحري الدوار على قمة قاعدته. (الحاشيتان للمؤلف).

نفسكم في وضع يمكنكم معه الانخراط في خدمتنا، فإنني سأكون ممتناً لذلك. وسوف لن تعوزكم الظروف والمناسبات بهذا الخصوص، وسيكون في ذلك نفعكم وازدياد ذيوع صيتكم، كما سيخبرك بذلك أو يكاتبك بشأنه الأخ (نيقولا)»[1].

وقد لا يكشف لنا هذا الخطاب سوى عن افراط في التحمس من جانب الراهب (نيقولا)، مبالغة منه في التنويه بنجاح دعوته التبشيرية. إذ لا يمكن للمرء أن يتصور أن (درغوت) قد بلغ به التمرد على السلطان حدّ الرغبة في التحالف مع النصارى؛ لأنه لن يلبث أن يثبت لنا عكس ذلك. ومضى (درغـوت) في متابعة اعتداءاته ولم يستثن منها سكان جزيرة جربة بسبب علاقتهم القديمة مع الاسبان. ففي سنة 1558 م حاول الاستيلاء على جزيرتهم التي بقيت مستقلة تحت إدارة شيوخها؛ غير أنه لقي بها مقاومة لم يكن قد عمل لها حساباً، فحاول أن يحصل بالحيلة على ما عجز عن الحصول عليه بالعنف. إذ أنه، وقد تظاهر بالمبادرة إلى التصالح، تمكن من استدراج حاكمها الشيخ (سليمان) إلى طرابلس حيث كبله بالسلاسل. وبُعيد اعتقاله له توجه (درغـوت) براً إلى جربة ومعه جنوده الأتراك ومن انضم إليهم من عرب (زواره)، وقبائل (الأصابعة) و (أولاد شبل) ـ الذين يرجع نسبهم إلى الذبابيين من بني سليم ـ فاقتحموا الجزيرة من عند ممر القنطرة. وحمل الجرابة السلاح بالرغم من أن المقاومة كانت مستحيلة أمام هذا السيل الجارف من الأعداء الذين قتلوا منهم منذ الاشتباك الأول ألفاً ومائتيْ رجل. وخُيِّر الجرابة بين الاستسلام أو مغادرة الجزيرة، ففضل الكثيرون منهم الحل الأخير. وعيّن (درغـوت) (مسعود السيموني) شيخاً على من بقي منهم، ثم رجع إلى طرابلس حيث أمر بشنق الشيخ (سليمان) المسكين.

بيد أن الجرابة لم ييأسوا واستنجدوا العون من عاهل تونس (مولاي أحمد) قائلين له إن جزيرتهم كانت تشكّل على الدوام جزءاً من التراب التونسي. غير أنه لم يكن في وسع (مولاي أحمد) ـ الذي كان في حالة حرب مع (حسن باشا) حاكم الجزائر ـ أن يمدهم بالعون والمساعدة. وسمع (درغـوت) بالخطوة التي اتخذوها لشق عصا الطاعة عليه، فنزل من جديد في جزيرتهم، وبادر في هذه المرة إلى إبادة الأهالي: فلقد قتل جميع الأعيان الذين ارتيب في أنهم كانوا من وراء تنظيم المقاومة. وبدلاً من أن يختار عليهم شيخاً من بينهم، فإنه نصَّب قائداً تركياً تمكن من بعد من السيطرة على البلاد بيد من حديد باسم (درغـوت). وقد قام هذا القائد ـ ويُدعى (غازي مصطفى بك) ـ بترميم قلعة «حومة السُّوق» القديمة، والتي أمر بأن تنقش عليها كتابة، أعتقدُ أنها الأثر النقشي الوحيد الذي يتضمن اسم القرصان الشهير (درغـوت). وهذا نصه:

ELIE DE LA PRIMAUDAIE: « DOCUMENT INEDITS SUR L'OCCUPATION ESPAGNOLE EN (1) AFRIQUE».

REVUE AFRICAINE, XIX-XX-XXI (1875-1886-1877).

«بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على سيدنا محمد وآله
جدد هذا القصطيل المبارك
نصرا فتاحه عن أمر مولانا
السلطان أبي الفتوح سليمان
بواسطة الباشا أبو المواهب درغوث
عن يدي القايد المكرم غازي مصطفى بك
سنة ثمانية وستين وتسع ماية»[1].

وبين يدي (درغـوت)، أصبحت طرابلس بالنسبة للأتراك كما كانت مالطة، بين يدي الفرسان، بالنسبة للنصارى. فإن قراصنته استمروا في جوب البحار. وكان كلما فرغ من إحدى حملاته ضد قبائل الدواخل العربية العنيدة أو وجد فسحة من أوقات الفراغ التي كان يغتنمها بين الفينة والأخرى مما كان غارقاً فيه من الأعمال الخاصة بتحصين المدينة أو تجميل قصره، فإنه كان يجد لذة غامرة في الصعود إلى ظهر سفينته والابحار بحثاً على مغامرات جديدة. وفي أثناء إحدى الحملات التي أعدها بتنسيق مع (مصطفى باشا)، توجه في سنة 1558 م لنهب مدينة (ريجيو القلُّورية REGGIO DI CALABRIA)، الواقعة على مضيق مسِّينا ورجع منها إلى طرابلس بعدد هائل من الأسرى. وتأثرت نفس (فيليب الثاني PHILIPPE II) كثيراً لهذه الاعتداءات التي ما فتىء هذا القرصان الجسور يوجهها إلى الأمم النصرانية جمعاء. ومن ناحية أخرى، فإنه إما أن (يوحنا دي لا فاليت JEAN DE LA VALETTE)، مرشد منظمة فرسان مالطة الجديد، قد صمم على الثأر للنصارى من المعاملة السيئة التي كان (سنان باشا) و (درغـوت) قد عاملا بها الحاكم (دي فاليير) وفرسانه عند احتلال طرابلس؛ وإما أنه أراد أن يثبت للمغاربة أن المنصب العالي الذي كان قد تبوأه لـم يُنقص شيئاً مـن شجاعته؛ وإما أنـه وقـد تـوقـع الهجـوم الـوشيـك الـذي كـان يـزمـع السلطـان (سليمـان) شنّـه، رغب في أن يقلـل مـن مفعـولـه بحـرمـانـه مـن النجـدات التي مكـن لـ (درغـوت) أن يمده بها، فوضع خطة بإعادة الاستيلاء على طرابلس. ورأى المرشد (دي لا فاليت) بحق أنه للقضاء على القراصنة الذين كانوا ينشرون الرعب في البحر الأبيض المتوسط، فإنه يتحتم طردهم من جميع الموانىء التي يحتلونها في أفريقيا الشمالية وإقامة مستعمرات أوربية فيها. فكان هو أول من رأى ذلك وفكر فيه. واقتنع بآرائه (دون خوان لا سيردا DON JUAN DE LA CERDA) ودوق (ميدينا سيلي MEDINA CELI) ونائب ملك صقلية الذي تحصل من (فيليب الثاني) في ديسمبر 1559 م على إذن بالاستيلاء على طرابلس.

---

(1) ورد هذا النص بالكتابة العربية في النص الفرنسي، وقد نقلته كما هو. والقصطيل هو القصر. أما سنة بنائه 968 ور فتوافق في التقويم الميلادي سنة 1559-1560 *.

وواجهت المشروع بعض العراقيل فلم يُنفّذ إلا في السنة التالية. وعُيِّن على رأس الحملة (دي لا سيردا) الذي كان يتطلع لتحقيق مجد خالد. وكان الجيش مكوناً من ثلاثين كتيبة من المشاة الاسبان تحت إمرة اللواء (دون ألفار دي ساندو DON ALVAR DE SANDO)ومن خمسة وثلاثين كتيبة إيطالية تحت إمرة (أندري دي غونزاج ANDRE DE GONZAGUE) ومن أربع عشرة سرية ألمانية تحت إمرة العقيد (إتين ليوبات ETIENNE LEOPAT) وكانت هنالك أيضاً سريتان من المشاة الفرنسيين، وأربعمائة من فرسان مالطة يشكِّلون خيّالة الطليعة، وستمائة من حملة القربينات، والمدفعية التي عهد بآمريتها إلى (برنارد دالدانيا BERNARD D'ALDANA)، فكان مجموعها يربو على ثلاثين ألفاً من رجال قوات الانزال. أما بالنسبة للأسطول فقد كان يضم ثمانية وعشرين من سفن الشحن الكبيرة، وأربع عشرة أخرى ذات حمولة أقل، وخمسين قادساً شراعياً، وكانت جميعها تحت قيادة (يوحنا أندريه دوريا JEAN-ANDRE DORIA) ابن أخ ومساعد الأميرال العجوز.

وكان من بين هذه القوادس أربع قدمها البابا، وأربع أخرى قدمها دوق توسكانيا الأعظم، وخمس قدمتها منظمة فرسان مالطة، وكان قباطنتها على التوالي: (انجيلارا ANGUILLARA) و (نيقولا جانتيل NICOLAS GENTILE) و (تسيير TESSIERES) آمر لواء قوادس «الديانة النصرانية». وزُودت السفن بمؤونة تكفي راكبيها لمدة أربعة أشهر.

وكانت طرابلس هي هدف الحملة ووجهتها، فبها يوجد مأوى ـ أو قل عرين ـ (درغوت)؛ غير أنه قُدِّر لجميع هذه القوات والسفن أن تُمحق في جربة. ولقد وقعت جملة من الحوادث بدت وكأنها نذير شؤم يبشر بحلول الكارثة. إذ أرسل مرشد مالطة الأكبر فرقاطتين للاستكشاف، فاستولى على إحداها قراصنة (درغوت) الذي تحصل بواسطتها على معلومات مفصلة حول الاستعدادات الموجهة ضده وتمكن من التهيؤ لها حيث بادر على الفور بطلب نجدات من الآستانة.

أما في (ميسينا) و (سرقوسة)، فإن الأوبئة والمشاجرات وتمرد الجنود، قد ورطت نائب الملك في مشاكل وارتباكات جمّة. وأخيراً أبحر فاعترضته رياح عاتية، وعند توقفه في مالطة اكتشف اختفاء ثلاثة آلاف من رجاله، فبعث في طلب مجنّدين جدد من صقلية ونابولي. وبعد أن ضرب موعداً لجميع قطع أسطوله عند يابسة (بالو PALO) الواقعة ما بين (زواره) وجزيرة جربة، أقلع من جديد مبحراً في يوم السبت 10 فبراير سنة 1560 م، فلم تلبث الرياح أن ثارت في وجه سفنه ثانية، بحيث أنه عندما وصل إلى جزيرة قرقنّة الصغيرة، خشي ألا يكون جانب من سفنه قد اضطر إلى العودة إلى مالطة. غير أنه واصل الإبحار بموازاة الساحل متجهاً إلى جربة، فلمح تلك السفن، قُبيل بزوغ شمس يوم الثلاثاء، راسية قرب الجزيرة في بقعة لا يمكنها أن تغطس مراسيها فيها. فأرسل إليها أمراً بمواصلة طريقها حتى يابسة (بالو) كما كان متفقاً عليه منذ البداية. لكنه بما أن هذه القوادس كانت في حاجة إلى الماء ـ إذ أنها عند اقلاعها من مالطة كانت قد تخلّت عن

جزء من مياه الشرب التي تحملها لسفن الشحن ـ فإنه أراد الرسو عند (روكيتّا ROQUETTA) الواقعة عند «رأس تاغرمس» قرب بئر (سيدي قارون)، على الساحل الشرقي لجزيرة جربة ـ للتزود بالماء منها. غير أن الجو كان عاصفاً ورديئاً بحيث اقتضى الأمر التحرك بعد الظهر للاحتماء تحت برج قناة القنطرة. فسارت السفن بمحاذاة شطآن الجزيرة حيث شوهد حوالي أربعين من الفرسان المغاربة.

وعند مدخل القناة وجدوا سفينتين قادمتين من الاسكندرية ومحملتين بالقمح وبحبوب أخرى، فاستولوا على الحمولتين وفرقوها على الأسطول. وعند فجر اليوم التالي عاد الأسطول إلى (روكيتّا)، ونزل الدوق إلى الأرض مع كل رجاله للتزود بالماء. فأسرع في الحال إلى وضع سريّة على ربوة تعلو مستوى سطح البحر بحوالي مائة قدم وأمر مفارز من حملة القربينات بالتمركز في النقاط التي تدعو الحاجة إلى حراستها بيقظة. ولم تكن القوات التي نزلت هناك لتزيد عن ثلاثة آلاف رجل، إذ تأخر قدوم غليونين شراعيين محملين بالجنود، كما تخلف مركب «فرناندو دي سيغورا FERNANDO DE SEGURA» الذي كان يحمل سريتين من المشاة، وبينما كاد الدوق يتزود بالماء، بدأ المغاربة في الظهور بين النخيل، ثم تقدموا نحو النصارى مطلقين صيحاتهم كعادتهم. وكان الدوق قد أصدر أوامره بعدم الدخول معهم في اشتباكات قبل الانتهاء من التزود بمياه الشرب. إلا أن المغاربة اقتربوا كثيراً إلى درجة أن الجنود اضطروا إلى اطلاق النار. وفعل المغاربة نفس الشيء، وتحولت المناوشة إلى اشتباك، بحيث اضطر (دون ألفار دي ساندو) إلى التوجه إلى الجنود لردهم عن التورط في المعركة. وبحيث تقدم الدوق نفسه بكل قطع الأسطول لمساندته على بعد قرابة أربعمائة خطوة خلفه. ولولا هذا الاحتراز لكان من الممكن أن تحدث في ذلك اليوم زعزعة في الصفوف؛ ذلك أن الاعداء بالرغم من أنهم لم يكونوا في البداية كثيرين، إلا أنهم أصبحوا عند المساء جمهرة ضخمة كان كثير من أفرادها مزودين بالبنادق. ثم علم النصارى أن (درغوت) كان موجوداً بنفسه في الجزيرة وبصحبته ألف تركي. من بينهم مائتا فارس. زيادة عن أكثر من ستة آلاف مغربي. فأخذوا يهاجمون النصارى على طريقتهم الخاصة. غير أن جميع الاحتياطات كانت اتخذت بإحكام، بحيث لم تكن هنالك نقطة إلا واعترضتهم فيها مقاومة صلبة. وحيث أن الاشتباك استمر سبع ساعات، فإنه عند الانتهاء من التزود بالماء كان الليل قد أقبل، فسحب الدوق قواته. وتراجعت القوة في نظام كامل، بحيث أصبحت مقدمتها مؤخّرة، وحوفظ على مفارز حَمَلة القربينات في طابور يقوده (ألفار دي ساندو) حتى وصلوا إلى شاطىء البحر. وكان الأعداء ما يزالون يتعقبونهم ويطلقون النار عليهم، فقتلوا وجرحوا منهم بضعة أفراد. وفقد النصارى في ذلك اليوم سبعة جنود وجُرح منهم ثلاثون. أما الأعداء فقد سقط منهم أكثر من مائة وخمسين بين قتيل وجريح. ولقد أصيب (ألفار دي ساندو) برصاصة فوق ثنية فخذه، غير أن جرحه لم يكن خطيراً. وتم صعود الجنود إلى السفن بنفس النظام، ثم اتجه الدوق في الليل إلى يابسة (بالو).

وفي اليوم التالي وصلت إلى (روكيتّا) ثمانية قوادس لم تتمكن من مغادرة مالطة في صحبة بقية الأسطول، وكانت تلك هي قوادس دوق توسكانيا الأعظم الأربعة، وقادس صقلية، وقادس (يوحنا أندريه دوريا)، وقادس أمير موناكو. ونزل بعض الضباط مع جنودهم للتزود بالماء، غير أنه نشب بينهم خلاف حول من يتولى إصدار الأوامر منهم، وكانوا في حالة شديدة من الفوضى، إلى حد أنه بما أن الجزيرة كلها كانت في حالة من التهيج، وأن المغاربة كانوا يتشوّقون للثأر لخسائرهم في الأرواح، فإن هؤلاء انتظروا اللحظة التي صعد فيها معظم الجنود وأخذت فيها مقدمات القوادس تتجه إلى عرض البحر، فانقضوا على من لم يصعد إلى السفن بعد حيث قتلوا أو أسروا منهم ثمانين، من بينهم خمسة من الأسبان برتبة نقيب. وأوفد النصارى بعد ذلك إلى جزيرة جربة جاسوساً لاستطلاع الأمر بها، فأبلغهم بأن (درغوت) كان قد أسهم بنفسه فيما حدث، وبأنه قد استُدعي إلى الجزيرة من طرف السكان المتمردين ضد شيخهم، حفيد الشيخ (سليمان)، الذي سبق وأن قُتل؛ وأن (درغوت) قد غادرها بعد ذلك تاركاً مهمة حراسة قلعتها لجنوده الأتراك، وبأنه ما أن وصل إلى طرابلس ومعه بضعة سفن كانت له في جربة، حتى أمر بمنع وصول المؤن إلى صقلية، واستولى من أنصارها على عدة زوارق. وعندما رأى الدوق أن الطقس كان سيئاً جداً، وبأنه لا يمكنه البقاء بالأسطول على شواطىء طرابلس، وأن (اندريه دوريا) كان في حالة شديدة من المرض، وأن صحة الجنود قد أخذت تسوء كل يوم أكثر فأكثر، إلى حد أنه قد اضطر إلى القاء ألفين من جثث موتاهم إلى البحر، وأن ستة سفن ما تزال متخلفة، وهي التي كانوا ينتظرون منها أن تحمل إليهم كثيراً من المؤن والذخائر والجنود، وأنه لم تصل كذلك أية أنباء من حليفهم ملك القيروان الذي كانوا يعقدون عليه أملاً كبيراً في مشروعهم الخاص بالاستيلاء على طرابلس في ذلك الفصل من السنة؛ وبعد أن تشاور مع أعوانه، قرر مواصلة توجيه الغزوة ضد جزيرة جربة القريبة منه، وإرجاء غزو طرابلس إلى أن يصحو الجو ويعتدل.

وبعد اتخاذ هذا القرار، تفاهم النصارى مع بعض شيوخ (المحاميد) الذين عرضوا عليهم صداقتهم، فخرطوهم في خدمتهم مقابل معاش دُفع لهم للعمل ضد درغوت مع أربعمائة أو خمسمائة من فرسانهم، شريطة أن يُعهد إليهم بحراسة ممر جربة أو إرسالهم إلى جهة أخرى. وأقلع الأسطول في صباح الثاني من شهر مارس، وفي مساء اليوم نفسه رسا أمام قلعة جربة بين ألسنة اليابسة، حيث بقي أربعة أيام دون أن يتمكن من إنزال الجنود بسبب هبوب الرياح القوية. وعندما هدأت الرياح، تم استكشاف البقعة المناسبة للإنزال ونزل الجنود على بعد حوالي فرسخين غربي القلعة، قرب برج (فالغارنيرا VALGARNERA) (خليج) الذي كانت توجد عنده بضعة آبار وغدران. وحتى لا يضطر الجنود إلى عبور الماء، فقد مُدت بين ألسنة اليابسة حواجز خشبية، حيث رست السفن والزوارق عندها. وعند ظهر يوم 7 مارس كانت السرايا قد شُكِّلت تبعاً لجنسيات أفرادها، وضُم فرسان مالطة إلى الألمان في سرية واحدة. ولم يظهر للعيان في ذلك اليوم أي محارب مغربي، فيما عدا اثنين من رُسُل الشيخ (مسعود)، شيخ جربة الجديد، فأعلنا أنه

قد وصل إلى الجزيرة لتوِّه قادماً من مرفأ (حلق الوادي GOULETTE) التونسي، وبأن مغاربة الجزيرة قد قبلوه سيداً عليهم، وبأن الأتراك قد سلموه القلعة؛ وأنه بالإضافة إلى ذلك على أتم الاستعداد لخدمة الملك (فيليب الثاني)، شريطة أن يأمر الدوق الجنود النصارى بالصعود إلى مراكبهم ويتوجه بأسطوله إلى يابسة روكيتّا لمواصلة حملته على طرابلس، وأن يعد الشيخ بمساعدته ضد (درغـوت) ومده بالمؤن كما يفعل الصديق الوفي. وبعث إليه نائب الملك رداً يعبر له فيه عن أسفه لأنه لم يكن يعرف حقيقة نواياه من قبل إنزال جنوده، إذ أنه لما كان عندئذ قد جاء إلى الجزيرة أصلاً. إرضاء له، ولكن بما أن الجنود قد أُنزلوا بالفعل، وبما أنه كان عازماً على الاتجاه إلى مأوى آخر مجاور للتزود منه بالماء الذي تفتقر إليه هذه البقعة؛ فإنه عندما يصل إلى ذلك المأوى سيتمكن من مقابلته والتشاور معه للوصول إلى اتفاق مُرضٍ. غير أنه في أثناء الليل تمكن اثنان من الأسرى النصارى من الافلات حيث قدما لمقابلة نائب الملك وأخبراه بأن أتراك (درغـوت) ومغاربة البلدة المجاورة ينوون القيام في اليوم التالي بهجوم عليه. وما أن تلقى هذا الخبر حتى قام الجيش بالتحرك في نظام تام واتخذ حذره. وتقدم الفار دي سندو لاختيار مكان تعسكر فيه القوات. وسار فرسان مالطة مع ألفين من الفرنسيين والألمان في مقدمة الجيش كطليعة له، وسار ثلاثة آلاف إيطالي في الوسط، وثلاثة آلاف اسباني في المؤخرة. وتوجه الجيش على ذلك النحو قاصداً زاوية المرابط سيدي (سالم العطروم) التي يوجد بجانبها حوالي اثني عشر أو ثلاثة عشر بئراً، وهي تقع على بعد خمسة أميال من (جيجير) وعلى بعد ميلين من قلعة جربة.

وعندما أصبح الجيش على بعد ميل واحد من تلك الزاوية، جاء لمقابلة الدوق رسولان آخران من رسُل الشيخ لإبلاغه برغبة هذا الأخير في مقابلته. فطلب منهما أن يبلغاه من جانبه ضرورة الانتظار حتى يصل جيشه إلى النقطة التي أزمع أن يعسكر بها، حيث سيكون لديهما متسع من الوقت لتحقيق تلك المقابلة. وعندما وصل الجيش إلى تلك النقطة، خرج الدوق لاستكشاف الآبار، فوجدها طافحة بالمياه، فأمر بإنزاحها. ولم يلبث الرسولان المغربيان أن رجعا إليه في عجالة وأبلغاه أن الشيخ يرغب في القدوم إليه، وسألاه عن رأيه في ذلك. فأجابهما بأنه يتحتم الانتظار إلى حين نصب الخيام كي يتمكن من استقباله على نحو ملائم. بيد أن الشيخ عاد فأرسل الرسولين من جديد للتوسل للدوق بالسماح له بالمجيء لمقابلته أو أن يتقابلا في منتصف الطريق في صحبة فارسين أو ثلاثة. وأجاب دوق (ميدينا ـ سيلي) قائلاً إنه ما دام الشيخ يدَّعي أنه خادم ملك أسبانيا، فعليه أن يتصرف كيفما يحلو له، وأنه لذلك سيكون دوماً محل ترحيبه؛ وأنه إن لم يأت فإنه سيذهب هو لمقابلته في اليوم التالي بالقلعة. فذهب الرسولان المغربيان لتبليغ الشيخ بذلك.

وما كاد الرسولان أن يصلا إلى غيضة نخيل، تقع على بعد حوالي نصف ميل، حتى بـدأ في إطلاق صيحات قوية وخرجت قوات كبيرة من المسلمين كانت تنصب كميناً، متقدمة في صف قتالي على هيئة هلال. وعندئذ لم يعد يتطرق إلى نفس دوق (ميدينا ـ سيلي) أي شك في غدر

الشيخ الذي كان يريد استغلال تعب النصارى وعطشهم لينقضّ عليهم في يُسر. فما كان منه إلا أن بادر إلى تهيئة جنوده للمعركة على النحو التالي: فقد أخذ الجيش يتحرك على طول الشاطىء متجهاً بمحاذاته من الغرب إلى الشرق عبر سهل ملتئم، وعلى يساره البحر وعلى يمينه طوقان من أشجار النخيل كانت تمتد إلى مسافة ميل واحد من الموقع الذي انتظموا فيه في نصف دائرة للتوجه إلى البحر. وكانت طليعة الجيش مشكّلة، مثلما ذكرنا من قبل، من فرسان مالطة الفرنسيين والألمان الذين كانوا يحملون بعض قطع المدفعية، ومن ورائهم الإيطاليون ومعهم قطعة مدفعية، ثم الاسبان الذين كانوا مصحوبين بثلاث قطع. وعند الساحل ـ على بُعد نصف ميل إلى الأمام وإلى اليسار من السّرايا ـ كان قائد المعسكر (لوي أوزوريو LOUIS OSORIO) يسير بصحبة ستين من حاملي القربينات المقسمين إلى ثلاث مفارز. أما على اليمين فقد كان هنالك عدد مماثل من حاملي القربينات أيضاً، يقودهم قائد المعسكر (باراونا BARAONA)؛ بحيث كانت هاتان الفصيلتان في وضع يمكنهما من حماية جناح كل السرايا. وما أن أُعطيت الاشارة حتى توقفت الطليعة عند الآبار؛ فاصطف الايطاليون على اليسار، والأسبان على اليمين، في حين تجمعت مفارز حاملي القربينات، الذين كانوا يحمون الدفعتين الأماميتين، قُدّام تلك المفارز التي تحمي الدفعة الأخيرة. وعند الجهة اليسرى، قرب البحر، كانت تمتد سلسلة من الصخور المرتفعة قليلاً، بينما كانت توجد بين موضع وآخر بضعة تلال تمتد حتى منتصف الطريق المؤدي إلى القلعة. وتمركز لوي أوزوريو فوق إحدى تلك التلال وبصحبته الفرقة التي يقودها. وبينما كانت القوات النصرانية موزعة على ذلك النحو، أخذ المغاربة يتقدمون مطلقين صيحاتهم ورصاصهم. ولكن حيث أن الدوق قد أمر بعدم إطلاق النار عليهم أو الدخول معهم في مناوشات قبل تلقي أوامر محددة بذلك ـ حيث أن اهتمامه كان موجهاً إلى طرد الأتراك من الجزيرة فحسب، وليس محاربة أهاليها ـ فإن حاملي القربينات الموجودين في الطليعة أرسلوا إليه يخبرونه بأن المغاربة قد أخذوا يتقدمون فاتحين نيرانهم، وبأنهم في انتظار أوامره حول ما يتحتم عليه فعله. فأرسل إليهم من يبلغهم بأنه إذا ما أطلق المغاربة النار عليهم، فلهم أن يردوا على النار بمثلها؛ الأمر الذي أدى إلى بدء التراشق بين الطرفين.

وبادر المغاربة، الذين كان يُقدّر عددهم في ذلك اليوم بعشرة أو إثني عشر ألف رجل إلى الهجوم بعنف على الجناح الموجود ناحية البحر؛ إلى درجة أن الجنود النصارى أخذوا يتخلون عن مواقعهم شيئاً فشيئاً، تاركين بعض القتلى والجرحى، مكبدين العدو خسائر أكبر. ثم ما لبثت قوات المغاربة أن توحدت وهجمت على جناحي الجيش النصراني بعنف شديد إلى حد أنهم أثاروا إعجاب كبار السن من الجنود الأسبان الذين كانوا يشهدون المعركة؛ والذين صرحوا بأنهم قد سبق لهم وأن شاهدوا المغاربة يقاتلون مرات عديدة، إلا أنهم لم يسبق لهم وأن شاهدوهم يشنون هجوماً في عنف هجومهم هذا. وأرغمت المفرزة الموجودة عند الجناح الأيمن للجيش النصراني على التراجع نحو صلب الجيش، كما أُرغم حاملو القربينات الأربعون، الموجودون في الجناح

الأيسر، والذين كانوا موزعين فوق التل، على التراجع حتى التل الآخر الذي كان يتمركز فيه لوي اوزوريو، الذي صمد بقوة وأرغم المغاربة على التقهقر بعد تكبيدهم بعض الخسائر. بل إن عدداً من الجنود النصارى قد تعقبوهم عن بُعد، إلى أن استدعاهم الضباط خشية اختلال النظام.

وأثناء هذه المعركة فقد المغاربة كثيراً من مقاتليهم، كما قُتل أو جُرح بعض النصارى[1].

وبعد انسحاب العدو، استمرت السرايا النصرانية في التقدم خلف حاملي القربينات حتى وصلت في انتظام إلى المكان الذي تقرر قضاء الليل فيه مثلما أراد الدوق. وفي اليوم التالي أقيمت الخنادق والمتاريس حول المعسكر، إذ أن القوادس لم تتمكن من التزود بالماء منذ عدة أيام، فقد حدث نقص في الماء العذب، تحتم أن يقوم بعض الجنود بتزويدها به، ومن ثم انتظار عودتهم لنقلهم جميعاً إلى الجبهة. وتم جلب الماء من يابسة (روكيتّا) بدون عراقيل. وبما أن الجنود الذين أُرسلوا لحراسة القائمين بهذه العملية قد خرجوا في نظام حسن تحت قيادة (سانش دي ليفا) الذي كان يصحبه الرائدان (غوجليازوس GOGLIAZOS) و (هرقل دي ميديسيس HERCULE DE MEDICIS). واقتضت هذه الظروف أن يحتفظ الجيش بمواقعه حتى العاشر من مارس، مما هيأ للجنود بعض الراحة.

وفي ذلك اليوم قدم إلى الدوق رجل مغربي وقال له أنه إذا كان يرغب في الصلح، فإنه سيُمنح له، شريطة ألا يتقدم ولو خطوة واحدة في اتجاه القلعة، وإلا فإنه سيعتبر عدواً. فأجاب الدوق بأنه لا صلح ولا سلام بدون استيلائه على القلعة. وفي صباح 11 مارس، طويت خيام المعسكر. وكان الجنود قد غادروا مواقعهم وبدأوا في التقدم للدخول في المعركة ضد العدو، عندما قدم رسولان من طرف الجرابة وشيخهم ليخبروهم بأنهم سيسلمون القلعة ويدفعون لملك أسبانيا نفس الجزية التي كانوا يدفعونها للأتراك؛ وفي مقابل ذلك لا بد وأن تترك لهم فسحة من الوقت لاصطحاب نسائهم وأطفالهم ونقل أمتعتهم، وأن في إمكان النصارى أن يأتوا في اليوم التالي لاحتلال القلعة بمجرد رحيلهم عنها.

وقبِل الدوق هذه العروض، وفي اليوم التالي عاد نفس المغربيين لإبلاغه بأن القلعة قد أُخليت؛ فأرسل قائد المعسكر (ميخائيل باراونا) بصحبة (جيروم دي لا سيردا JEROME DE LA CERDA) و (إتين مونريال ETIENNE MONREALE) على رأس ثلاث سرايا مشاة اسبانية لاحتلالها. وبعد ذلك، ذهب الدوق بنفسه لتفقد القلعة، تاركاً وراءه الجيش الذي لم يتمكن من الوصول إليها إلا يوم الثلاثاء 19 مارس، وذلك بسبب هطول الأمطار الغزيرة في ذلك اليوم.

وبعد أن تفقد الدوق موقع القلعة ودفاعاتها الطبيعية، أصدر أمراً بتقوية التحصينات للتمكن

---

(1) يذهب الرواة المغاربة إلى أن هذه المعركة وقعت في المكان المسمى (بوملال)، قرب زاوية سيدي (سالم العطروم). وتعني كلمة «بوملال» في اللغة البربرية: المكان المجدب المغطى بالرمال. (متن للمؤلف).

من التحكم في مغاربة الجزيرة وللاستيلاء من الأتراك على مرفأ كانوا يخرجون منه لإلحاق الخسائر بالأمم النصرانية. والتزم الشيخ بمدهم بالتبن والجير وبكل المواد اللازمة لعمليات البناء، وأظهر رغبته في الإسراع بإتمام عملية التحصين، وارتاح لتحصين القلعة وجعلها في حالة لا تخشى فيها شيئاً من جانب الأسطول التركي. وتمت عملية البناء على قدم وساق تبعاً للخرائط التي وضعها (أنطونيو كونت ANTOINE CONTE) الذي يعتبر أمهر مهندسي زمانه. وللتعجيل في انهاء المشروع، تقرر تقسيم عمليات البناء بين جنود مختلف الأمم النصرانية المشاركة في الحملة.

فتعهد (أندريه دوريا) ورجال قوادسه ببناء الحصن الواقع في الجهة الجنوبية الغربية، وعُهد إلى دوق (ميدينا ـ سيلي) وإلى الاسبان ببناء الحصن الواقع في الجنوب، وإلى (اندريه دي غونزاغ ANDRE DE GONZAGUE) وإلى الايطاليين ببناء الحصن الشرقي؛ وأخيراً فإنه عُهد إلى اللواء (دي تيسيير) وفرسان مالطة وقوات «الديانة» والفرنسيين ببناء الحصن الغربي.

وفي تلك الأثناء وصل المجندون الذين استقدمهم نائب الملك من مالطه، والذين دعموا الحامية بألف جندي تحت إمرة (باراونا). وفي يوم 5 مايو ـ وهو اليوم الذي تقرر أن يكون يوم تلقي فروض ولاء شيخ الجزيرة ـ قدم هذا الشيخ ومعه حاشية كبيرة وتوجهوا إلى الموقع الذي خصص للاحتفال بالمناسبة. وقد بادر الشيخ فسلم النصارى راية خضراء هي لواء (درغـوت)، ثم رفع راية ملك إسبانيا ثلاث مرات بينما كان يحلف يمين الولاء والطاعة ويلتزم بدفع جزية سنوية مقدارها ستة آلاف ريال ذهبي، وحمل أربع نعامات وأربعة صقور وأربعة غزلان[1]. وبعد مضي فترة قصيرة وصل أيضاً المرابط (محمد بـن عرفة)، عاهل القيروان[2]. وبصحبته ثمانية فرسان فقط، إذ أنه كان قد ترك جيشه في القارة. ولقد حضر لكي يؤكد لدوق (ميدينا ـ سيلي) ولاءه لملك اسبانيا. وقوبل بكل تكريم وترحاب وأُسكن لدى نائب الملك هو وصهره الأمير التونسي (محمد بن حميدة) الذي كان بصحبته.

وبينما كانت هذه الأحداث الأخيرة تجري في جربة، أمكن درغـوت إبلاغ الآستانة بالخطر الكبير الذي يتهدده. وكان رفيقه القديم القرصان (قلج علي الفرطاس) قد ذهب بنفسه لطلب النجدات العاجلة. فلُبي طلبه، وفي خلال ثمانية أيام انتهى من تسليح ستين قادساً قوياً، استقل كلاً منها مائة من خيرة الانكشارية. وغادرت مضيق الدردنيل تحت إمرة (بير علي باشا) ـ الملقب

(1) جاء في «مؤنس الأحبة» لمحمد بوراس الناصر أن الشيخ (صالح السيموني) قد تنازل بالفعل عن الجزيرة، والتزم بدفع خمسين ألف دينار ذهبي للنصارى. غير أنه قبل أن ينتهي من دفع هذا المبلغ هرب إلى طرابلس، ثم وصل الأسطول التركي إلى جربة بعد بضعة أيام لطرد النصارى منها. ومن المحتمل أنه، وقد علم باعداد الحملة التركية، فإنه رأى ألا يورط نفسه أكثر مما ينبغي. إلا أن (درغوت) أعدمه بالرغم من ذلك.

(2) جاء في بعض الروايات أن أهل القيروان قد استنجدوا بدرغـوت من ظلم حاكمهم (محمد بن أبي الطيب الشابي)، فتوجه إليها وقتله واستخلف عليها (حيدر باشا). فمن هو إذن (محمد بن عرفة) الذي يصفه (شارل فيرو) هنا بأنه عاهل القيروان وحليف النصارى؟ *

بلقب «بيالي» ـ الذي أنيطت به هذه الحملة، فتوجهت إلى ميناء (نافاران NAVARIN) اليوناني، ومنه ارتحلت في أول أيام شهر مايو. وكان المرشد الأكبر قد سبق له وأن أخطر دوق (ميدينا ـ سيلي) بأن أربعين قادساً كانت على أهبة الاستعداد للاقلاع وبأن بقية الأسطول العثماني لن تلبث أن تلحق بها.

ولقد صدم (دوريا) ـ الذي كان المرض قد ألزمه الفراش ـ لمجرد سماعه لهذه الأنباء، لا سيما وأن (درغـوت) سيجد نفسه عندئذ على رأس قوات بحرية أقوى بكثير من تلك التي يملكها النصارى، وطلب من نائب الملك أن يمده بالجنود لكي يخرج للاشتباك مع الاسطول التركي قبل انضمامه إلى أساطيل القراصنة. بيد أن (لا سيردا)، لم يعد يفكر سوى في تحصين جزيرة جربة التي دفعه غروره وخيلاؤه إلى ربط اسمه بها، فلم يوقف ما شرع فيه من بناءات لتحصينها. بل إنه ذهب حتى إلى حد إرسال (الفيكونت دي سيكالا VICOMTE DE SICALA) ومعه اثنا عشر قادساً إلى صقلية لاستجلاب المال والمؤن. ومن ناحية أخرى، فإن نائب ملك نابولي بعث إليه يطلب استعادة الجنود الأسبان، بينما طالب المرشد الأكبر برد قوادسه إليه. ومع ذلك فإن (دوريا) الذي كان ما يزال مريضاً، عاد فجدد إلحاحه، ناصحاً بالانسحاب ما دام ما يزال هنالك متسع من الوقت. غير أن عناد (لا سيردا) وغروره جعلاه لا يلقي بالاً إلى نصائح مرؤوسيه الحكيمة وفوّت على نفسه الفرصة في تحاشي الكارثة.

وقدمت سفينة حراسة مالطية للإخطار بأن ثمانين قادساً تركياً قد ظهرت في أفق جزيرة (قوزو) يوم 7 مايو. وأرفد (دوريا) في الحال الآمر (برنار دي جيماران BERNARD DE GUIMARAN) إلى دوق (ميدينا ـ سيلي) ليحثه على الخروج بالأسطول والتوجه إلى طرابلس لاحتلالها قبل وصول أسطول الأتراك. واستُدعي المجلس للانعقاد، وطُلب من (سانش دي ليفا) و (بيرينجيه دي ريكيزنس ـ BERENGER DE REQUESENS) ـ قائدا قوادس نابولي وصقلية ـ حضور الجلسة. كما استُدعي إليها (شيبيون دوريا SCIPION DORIA) والفيكنت (سيكالا). وبعد مناقشات طويلة تقرر ألا يغادر نائب الملك إلا في صحبة الجيش، حيث أنه كان قد وعد جنوده بذلك، كما تقرر إيفاد (يوحنا اندريه دوريا) مع قادسين لاستطلاع البحر ثم العودة إلى جربة لنقل الجنود في حالة ما إذا لم يلحظ اسطول العدو في الأفق. ومهما يكن من مناوأة هذا البحار العنيد لمثل هذه القرارات، إلا أنه امتثل لها، ولكنه صاح في وجه أعضاء مجلس الحرب قائلاً إنهم قد حكموا بذلك على الأسطول بالهلاك.

وانتقل (بير علي باشا) بالأسطول من جزيرة (قوزو) إلى جزيرة (لامبيدوزا LAMPEDOUSE) ـ الواقعة ما بين مالطة وتونس ـ حيث اضطرته رداءة الجو إلى البقاء عندها يومين. ثم توجه إلى جزيرة (قرقنّة) حيث قابلته عندها زوبعة بحرية. ومنها أرسل قادسين غليونيين إلى (صفاقس) لاستطلاع أنباء الحملة النصرانية فعلم ـ فيما يقول المؤرخ (مارمول) ـ بأن تلك الحملة، بعد أن استولت على قلعة جربة ـ انصرفت إلى تحصينها وتقويتها، وبأنها قد أنزلت على الجزيرة إثني عشر

ألف جندي ينتمون إلى مختلف الأمم النصرانية، وبأنها مكونة من ثلاثة وخمسين قادساً وسبع وثلاثين سفينة نقل جنود.

وعند تلقيه لهذه الأنباء أقلع الأسطول التركي من جزيرة (قرقنّة) في اضطراب شديد، وذلك بعد أن أرسل قبله قادسين تحت قيادة (قلج علي الفرطاس) و (كاره مصطفى) لاستطلاع الموقف. وعندما أصبحت جزيرة جربة عند مرمى نظر القرصانين توقفا بقادسيهما لرصدها. فأبانت آلات الرصد عن وجود قوادس نصرانية قد افردت أشرعتها؛ فافترضا أنها قادمة نحوهم، فما كان منهم إلا أن عادوا بأقصى سرعة لإخطـار (بير علي باشا) بخروج الأسطول النصراني.

والواقع أن ما رصداه لم يكن سوى بضعة قوادس كانت عائدة من يابسة (روكيتّا) حيث تزودت بالماء، وهمت بالاتجاه إلى قلعة جربة. وخرج الأتراك إلى عرض البحر ليتركوهم يمرون، ثم اتجهوا بعد ذلك دون أن يلمحهم النصارى، حيث رسوا عند (روكيتّا) طيلة الليل.

وعند طلوع شمس النهار التالي شاهدوا الأسطول النصراني يصارع الرياح متجهاً إلى عرض البحر. أما الأتراك أنفسهم فإنهم على العكس من ذلك، قد استفادوا من هبوب الرياح التي دفعت أشرعة مراكبهم وعجلت بوصولهم. وعندما فطن النصارى إلى ذلك استحوذ عليهم الفزع فأسقط في أيديهم، ثم قرروا في النهاية الجنوح بسفنهم إلى الشاطىء، حيث غرقت معظم الطواقم وهي تحاول انقاذ انفسها عوماً؛ في حين تمكنت قلة منها من الوصول إلى اليابسة حيث أُسر أكثرهم. أما (دوريا) فقد غادر قادس القيادة وتركه ينغرز في الرمال ثم توجه إلى اليابسة على ظهر سفينة تجارية.

فكانت هزيمة نكراء، وقطعت قوادس مالطة الراسيـة حبال رسوها وتمكنت من الهرب بفضل براعة القبطان المالطي (ثوما كاسيّا THOMAS CASSIA) ودارت بقية القطع البحرية حول نفسها محاولة الهرب دون انتظار أية أوامر ودون أن تعترف أي منها بسلطة رؤسائها.

وقسّم (بير علي باشا) أسطوله إلى قسمين؛ حيث أرسل أحدهما لمطاردة السفن الهاربة وداهم بالقسم الآخر تلك التي ظلت راسية. ولقد استحوذ الأتراك على تسعة عشر قادساً وأربع عشرة أخرى من سفن نقل الجنود التي كان معظمها محملاً بالمرضى. وارتفع عدد الأسرى إلى خمسة آلاف، كان من بينهم (دييجو هيرناندو DIEGO HERNANDO) أسقف جزيرة (مايوركا)، الذي كان يشرف على الخدمات الاسعافية بتفان تام، و (سانش دي ليفا) و (بيرينجيـه دي ريكيزنس) و (غاستون دي لا سيردا)، ابن نائب الملك، و (انجيلارا ANGUILLARA) آمر قوادس البابا، و (برنارد دالدانيا BERNARD D'ALDANA) آمر المدفعية، وغيرهم من الشخصيات البارزة. وانسحب نائب الملك في البداية إلى داخل القلعة. وكان (دوريا) يتميز غضباً وكمداً. وذهب (ميدينا ـ سيلي) لمقابلته. حيث اعترف بخطئه وطلب منه النصح. فردّ عليه الأميرال قائلاً بأنه يتوجب عليه استشارة قائد القوات الأرضية، وبأنه ـ فيما يخصه هو باعتباره قائد القوادس ـ فإنه عازم على التوجه إلى (ميسّينا) على ظهر سفينة خفيفة لانتشال حطام الأسطول. فقرر نائب الملك

الحذو حذوه، فترك بالقلعة خمسة آلاف رجل ما بين إيطاليين وفرنسيين وأسبان، ومعهم بضع كوكبات فرسان خفيفة تحت إمرة (ألفار دي ساندو) الذي تطوع للقيام بهذه المهمة الخطرة. وهكذا فقد رحل (ميدينا ـ سيلي) مع (دوريا) وبقية ضباطه على ظهر سبع فرقاطات خفيفة، واعداً (ألفار دي ساندو) بالتعجيل بإرسال نجدات إليه؛ غير أن تلك النجدات لم تصله قط، فتسبب غيابها في حدوث كوارث أخرى.

أما الأسطول التركي الذي انضم إليه (درغـوت) بأحد عشر قادساً تحمل قوات من الفرسان تم تجنيدها من بين بدو دواخل طرابلس، فإنه قد وصل إلى جربة وأنزل الجنود، كما أنزل مدفعيته قرب يابسة (روكيتّا)؛ ومن هناك توجه هؤلاء لتطويق القلعة التي ظلت تقصفها ثماني عشرة قطعة مدفعية بعنف لمدة ثلاثة أشهر تعرضت أثناءها لعدة غارات.

ولقد وقعت عدة اشتباكات كانت إحداهـا بالغة العنف. فلقد حشد الأتراك جميع قطع أسطولهم للهجوم على تسع قوادس تمكنت من الافلات من الكارثة والاحتماء تحت القلعة. ولكنهم ما أن اقتربوا منها حتى فطنوا إلى أن النصارى قد وضعوا أمامها وحولها عدة عوارض رافدة رُبطت كل منها إلى الأخرى، فمنعتهم من التقدم. واستحال عليهم التقهقـر دون التعرض لقصف مدفعية القوادس والقلعة وإلى سيل رصاصها؛ إلى حد أن الأتراك فقدوا وسط هذا الاضطراب أكثر من ألف رجل كان من بينهم كثير من ريّاس البحرية وعدة شخصيات هامة أخرى. ولم يتمكنوا من الانسحاب إلا بعد التخلي عن عدد كبير من مراكبهم التي أُغرقت إلى الأعماق. وفي مرة أخرى، يوم 7 يونيه، خرج النصارى واقتحموا خنادق الأتراك حيث عاثوا في خيامهم تخريباً وقتلوا منهم كثيرين. غير أن (قلج علي) هرع نحوهم بتعزيزات وأرغمهم على الانسحاب.

وأخذت المؤن والماء تقل وتنضب كل يوم من القلعة؛ وبما أن الماء العذب قد استُنفد في النهاية، وبما أن أخشاب حطام السفن كانت طافحة بكثرة أمام القلعة مباشرة؛ فقد استخدمها (دون ألفار) في تقطير ماء البحر لجعله صالحاً للشرب. غير أن هذه الوسيلة لم تمكنه من الحصول على كفايتهم منه؛ ولذلك فإن المحاصَرين أخذوا يقاسون من العطش كثيراً. ولم يمنعهم ذلك من إرهاق العدو كثيراً إلى حد أن الأتراك، وقد رأوا عدم جدوى محاولاتهم للاستيلاء على القلعة بالقوة، قرروا تحويل الحصار إلى عملية تطويق. وفي تلك الأثناء أدى الجوع والعطش بكثير من الجنود إلى الهلاك في حين سلّم آخرون منهم أنفسهم للعدو. وإذْ شُلّت حركة (ألفار دي ساندو) إلى هذا الحد، ورأى عطب معظم قطع مدفعيته، ونفدت كل ذخيرته تقريباً، ولم تصله الإمدادات التي كان نائب الملك قد وعده بها؛ فإنه اتخذ قراراً بطولياً: فلقد عرض على الجنود المتبقين معه التوجه إلى معسكر الأتراك للمقاتلة بسلاحهم حتى النفس الأخير. واستجاب معظمهم لندائه. وعند منتصف الليل، خرج هؤلاء البواسل للمرة الأخيرة، فقاموا أولاً بمفاجأة الأتراك وأحدثوا بينهم مذبحة كبيرة. لكن هؤلاء ما لبثوا أن ضيقوا عليهم بعددهم الهائل وطوقوهم عند شاطىء البحر، وأعملوا فيهم سيوفهم فقتلوهم جميعاً.

ونجا (دي ساندو)، المثخن بالجراح، وحده من دون جميع رفاقه، حيث قفز على ظهر سفينة غارقة في الرمال واتكأ بظهره إلى حاجزها، وأعمل سيفه في الأعداء منتظراً الموت ببسالة. وسرعان ما اجتاح المهاجمون حاجز السفينة وأحاطوا بالضابط المقدام وحثوه على التخلي عن قتال لم تعد له أية جدوى وأمر الضباط الأتراك، الذين ملأهم الإعجاب بشجاعته، بإطلاق النار عليه وعندئذ تقدم منه علج من أصل جنوي وطلب منه بتأدُّب أن يسلمه سيفه. فردّ عليه (دي ساندو) قائلاً إنه لن يسلمه إلا إلى الباشا بنفسه. ثم تقدم ـ وقد غطته دماؤه النازفة ودماء أعدائه الذين كان قد ذبحهم بسيفه ـ نحو الأتراك الذين فسحوا له الطريق. وتسلم (بير علي باشا) منه سيفه باحترام وأظهر لأسيره المقدام إجلالاً قلّما أظهره بنو جلدته تجاه أعدائهم البواسل في لحظات انكسارهم.

وعند مطلع اليوم التالي قرر أولئك الذين ظلوا في القلعة من النصارى، رغم اعتراض بعضهم، أن يدخلوا في مفاوضات مع الباشا وأن يتقدموا إليه بالتسليم بشروط مشرفة. غير أن الباشا لم يعدهم سوى بعتق رقابهم، فاضطروا إلى التسليم للأتراك هم والقلعة. ولقد أصبحوا جميعهم أسرى، وهدمت حصون القلعة كلها فيما عدا البرج القديم.

وبعد أن ترك الأسطول (درغوت) مع جنوده في جربة، أبحر متجهاً إلى طرابلس، ومنها إلى الآستانة، مصطحباً معه كأسرى حرب كلاً من (ألفار دي ساندو) و (سانش دي ليفا) و (بيرنجيه دي ريكيزنس)، الذين كانوا قد أُسروا أثناء المعركة البحرية هم وعدد كبير من الفرسان والجنود. وهكذا فقد رجع (بير علي باشا) إلى الآستانة منتصراً. ثم أُطلق سراح (دون ألفار دي ساندو) وأعيد بفضل تدخل السفير الفرنسي في الآستانة، حيث كتب (برانتوم) في كتابه المسمى «سير حياة العظماء والقادة» يقول:

«احتفظ الأسبان لـ (دون ألفار دي ساندو) باحترام كبير، فقد اشتهر في زمنه بالشجاعة الكبيرة وكان مقداماً وأهلاً لسوْق الجيوش، ومحنكاً في السياسة. وكان صارماً في إحقاق الحق والقصاص من الظالم، ولقد تحلى بهذه الخصال في جميع الحروب التي خاضها تحت راية الأمبراطور في إيطاليا وشمال إفريقيا وفرنسا، وفي معسكر القديس (ديزييه) ـ وباختصار ـ فيما لا يحصى ولا يُعد من المعارك، وخصوصاً في معركة البروتستانتيين في (موهلبرج MUHLBERG) بألمانيا، حيث اعتُبر أهم أولئك الذين ساعدوا في كسب جيوش (شارل الخامس) لمعركة (ألبا) ضد (اللوثريين) حيث قاد سلاح المدفعية في تلك المعركة ببراعة. كما خاض الحرب ضد (بييمونت PIEMONT) و (توسكانا) التي كان على رأسها (دي مونلوك DE MONTLUC)، الذي لم يدخل الروع في قلبه. فقد كان الرجلان متساويين في إقدامهما وحنكتهما العسكرية.

كما أنه قد قاتل بشجاعة في معركة جربة في يونيه سنة 1560 م إلى أن أُسر ونقل إلى الآستانة حيث مثُل في حضرة السلطان (سليمان) الذي أمر بتشديد الحراسة عليه وأقسم باسم نبيِّه (محمد) (ص) بأنه لن يمكِّنه قط من إعلان الحرب ضده من جديد وبأنه سيظل في سجنه حتى

يموت؛ رافضاً أن يقبل فيه فدية، فقد كان يعرف جيداً أن سيد هذا القائد ـ ملك اسبانيا ـ لن يبخل بافتدائه بأي ثمن. وأخيراً فإن فيليب الثاني، وقد أدرك أنه لن يقدر على افتدائه بالذهب والفضة، فإنه أرسل إلى قريبه الملك (شارل) يرجوه عن طريق ملكة أسبانيا [ابنة (فرانسوا الأول) وأخت (شارل التاسع)] أن يوفد مبعوثاً إلى السلطان العثماني لطلب إطلاق سراح (ألفار دي ساندو). وحيث أنني كنت أنا نفسي موجوداً ببلاط الملك (شارل)، فقد شاهدتُ هذا الأخير يبادر في الحال إلى إرسال الفارس (سالفياتي SALVIATI) أحد فرسان مالطة الذي أصبح فيما بعد مروضاً لجياد الملكة (دي نافار DE NAVARRE) وقد كان هذا الفارس رجلاً قوي الشخصية، أهلاً لهذه المهمة، نظراً لما يتمتع به من ذكاء وحنكة. وكادت هذه المهمة أن تكلفه حياته. ولقد أخبرني هذا المبعوث أن السلطان العثماني الذي كان قد رفض من قبل إطلاق سراح الأسير، قد عاد قبل بذلك منذ لقائه الأول مع مبعوث الملك. إذ أنه لم يستطع أن يردّ توسلات الملك خائبة، خصوصاً وأنه استقبله يوم احتفاله بعيد تنصيبه على العرش. وهكذا فقد عاد المبعوث بالأسير حراً. وبعد عودة (ألفار دي ساندو)، عيّنه الملك نائباً له على مدينة (وهران) حيث قضى بها بقية حياته هرماً ومغبوناً. ثم مات بعد أن اضطلع بمهام منصبه هذا بكل جدارة واخلاص كما فعل من قبل في كل ما كُلف به من مناصب ومهام».

ولا شك في أن درغـوت قد سمع في شبابه عن وقائع حرب السلطان سليمان ضد المجر في سنة 1526 م، ولا شك في أنه قد سمع بذلك النصب التذكاري الذي شُيد من جماجم ألفين من المهزومين حيث رصفت على هيئة هرم أمام خيمته. ذلك أن درغـوت نفسه قد شيد أيضاً قرب القلعة، في مسرح المعركة نفسه، نصباً تذكارياً مرعباً لتخليد النصر ولتذكير الأجيال المقبلة به. فهو قد شيد فوق ركائز حجرية هرماً من جماجم الأعداء وعظامهم، وثبتها فيما بينها بالإسمنت، وهو النصب الذي كان يطلق عليه أهل الجزيرة اسم «برج المنارة»[1].

وعندما فرغ درغـوت من تشييد هذا النصب التذكاري الذي يخلد ذكرى قتل النصارى، فإنه

(1) ذكر الشيخ (أبو راس) في «مؤنس الأحبة في أخبار جربة» أن الجماجم والعظام كانت هي مادة بناء هذا البرج. وكان ارتفاعه يبلغ ما بين 25 و 30 قدماً، وأن قطر قاعدته بلغ 139 قدماً. وفي سنة 1800 م كان البرج قد فقد شكله الأصلي. وحكى المسافرون الذين مروا به أن هيئته قد أصبحت شبيهة بهيئة الزجاجة. وفيما بعد نقص ارتفاعه أكثر بحيث أصبح شبيهاً بالهيئة التي يجعل عليها الخبازون فطائرهم؛ إذ أن الجماجم المغروزة في الإسمنت لم تعد ترى إلا من عند إحدى الواجهات.
ويقول (روسو A. ROUSSEAU) في «الحوليات التونسية»، صفحة 26 «أن هذا النصب الجماجمي البغيض قد زال في سنة 1846 م. ذلك أن السيد (دي لاجاو DE LAGAU) الذي كان في ذلك الوقت قنصلاً عاماً لفرنسا في تونس، وغبطة القاصد الرسولي (دي روزاليا DE ROSALIA) المبعوث البابوي لدى تونس، قد طالبا باي تونس أحمد بك بهدم النصب ففعل. ولا جدوى من ذكر أن قداسة الأسقف قد جمع حطام تلك الجماجم والعظام، ثم دفنت جميعها في مقبرة مناسبة. (حاشية للمؤلف).
انظر أيضاً ترجمة خليفة التليسي لكتاب كوستانزيو برينا، صفحة 76.

أنشأ غير بعيد منه، على شاطىء البحر، جبّانة أبطال الإسلام، التي خصص بها مكاناً لجميع أولئك الذين استشهدوا في الجهاد، وأطلق عليها اسم جبّانة المجاهدين. وكان من بين من دفن بها القائد غازي مصطفى بك، الذي ذكرنا آنفاً أنه قد رمّم قلعة جربة. وحيث أنه لم يعد لـدرغوت ما يفعله في جربة، فإنه توجه بقوادسه نحو جزيرة قوزو لمحاولة النزول بها، غير أن المرشد الأكبر أرغمه على التراجع.

ثم انقضت مدة خمس سنوات تقريباً دون أن تُسجل في حوليات البلاد أية واقعة لها شأنها. بيد أن الصراع بدأ من جديد عند نهاية هذه المدة على نحو أشد من ذي قبل، ذلك أن فرسان مالطة قد أقدموا على الاستيلاء على قلعة (باديس VELEZ) الواقعة على الساحل المراكشي والتي كان يحتلها الأتراك. وفي نفس الوقت تقريباً قامت قوادس الديانة النصرانية بأسر قادس غليوني ضخم اسمه بيرام أوغلو، كان محملاً ببضائع ثمينة مستجلبة من المشرق وتملكه جواري السلطان العثماني ورئيس خصيانه. ولقد أثار الحادثان في الآستانة تأثراً بالغاً، ومنذ تلك اللحظة قرر السلطان سليمان محق قوة مالطة.

كانت القوات التركية التي ظهرت في سنة 1565 م مكونة من مائة وخمسين سفينة ومن ثلاثين ألف جندي إنزال. ولن ندخل هنا في أي من التفاصيل الخاصة بهذا الحصار الذي لا يُنسى، والذي أبدى خلاله المرشد الأكبر يوحنا دي لا فاليتا كل مـا يتمتع به من موهبة وذكاء. ولقد أسهم الساحل الشمال ـ إفريقي بوحداته المسلحة في حرب الدين تلك. وقدم القرصان قلج علي تراصنته الأشداء. وغادر درغـوت باشا ميناء طرابلس بثلاثة عشر قادساً تحمل ألفاً وثلاثمائة رجل وعشرة قوادس غليونية تحمل ثمانمائة جندي، فوصل يوم الثاني من يونيو. وقدم حسن باشا الجزائر، ومعه ألفان وخمسمائة من قوات الطليعة. وأراد هذا الباشا، الذي هو نجل بربروسّا وصهر درغـوت، أن يبرهن منذ وصوله إلى مياه مالطـة على أنه بالفعل جدير بانتسابه إلى هذين الرجلين الشهيرين. فأخذ على عاتقه مهمة مهاجمة حصن القديس ميخائيل، مدركاً أنها من أصعب المهام. ومن المعروف أن الجيش التركي قد اضطر إلى الانسحاب بعد أن مُني بأفدح الخسائر. أما درغـوت نفسه، والذي كان من أشد المقاتلين بأساً في تلك المعركة، فقد قُتل عند الهجوم على حصن القديس ـ الملاك. فلقد أصابته في رأسه شظية انفجرت من طلقة مدفع (قُلّة)، وتقول مصادر أخرى أنها قد أصابته في بطنه. فانبجس الدم بغزارة من فمه وأنفه وأذنيه، فلم تمهله جراحه البليغة سوى بضع لحظات. ويذهب الرواة المحليون إلى أن ضباطه، وهم يحملونه بعيداً عن ساحة المعركة، قد سألوه فيما إذا كان يرغب في أن يوصيهم بشيء بخصوص عاصمته طرابلس، فأجابهم قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة بالابتهال التالي:

«اللهمّ بجاه ملايكة السماء السبع، وبجاه ملايكة الأرض السبع، تجعل كل من حفر على طرابلس يكون مغلاقها رأسه»(1).

(1) ورد ابتهال درغوت هذا بنصه هكذا باللغة العربية كتابة في الأصل الفرنسي. وقد وصف ابن غلبون في كتاب =

وحملت قوادس طرابلس جثمان سيدها إلى عاصمته يوم 23 يونيه سنة 1565. وأقيمت له جنازة مهيبة. وبحسب ما رواه المؤرخون فإن درغـوت قد توفي وهو يناهز السادسة والخمسين عاماً. ولقد اشتهر في جميع مواقف حياته بشجاعة خارقة، كما كانت نزاهته مضرب الأمثال كلما باشر تقسيم الغنائم المسلوبة من النصارى الأمر الذي جعله محبوباً من قبل قراصنته. ولقد وُوري جثمانه في الجامع الذي بناه في مدينة طرابلس قرب سور الجبهة المطلة على البحر. وكان درغـوت قد خاض طيلة حياته الحروب ضد جميع الأمم النصرانية فيما عدا الفرنسيين؛ وهذا هو ما لمّح إليه الشاعر الأسباني المعروف (لورينزو دي سيبولفيدا LORENZO DE SEPULVEDA) في إحدى قصائده قائلاً:

«كان يجوب البحار جميعها،	CORRIA TODOS LOS MARES
ويجعل الملاحة مستحيلة،	NAVEGAR NO SE PODIA
فلم ينـجُ من سطوته أمة أو شعب،	NO HABIA NACION NI GENTE
فيما عدا الفرنسيين	SINO SOLO A LOS FRANCESES
الذين كانوا في عداد أصدقائـه»	QUE POR AMIGOS TENIA

ويوجد بمتحف قاعة الدروع بمالطة سيف عريض يُدَّعى أنه سيف درغـوت، وهذا أمر مشكوك فيه، إذ أنه لا يسع المرء إلا أن يتساءل عن كيفية حصول الفرسان النصارى المحاصرين على هذا السلاح من محاصريهم.

وأرسل السلطان والياً على طرابلس محل درغـوت يدعى يحيى، الذي لم يحفظ لنا التاريخ عنه سوى تاريخ وفاته وأنه دفن بقلعة قرقارش سنة 1566 م (973 هـ). وحيث أنه لم يُعهد على

= التذكار، صفحة 142 مقتل درغوت قائلاً: «فلما حاصروها (مالطة) أرسلوا إلى درغوت يطلبون منه مدداً، فخرج إليهم في اثني عشر شينياً (أي قادساً)، فلما حاصروا بعض قلاعها أصابته ـ رحمه الله ـ كورة، قيل لم يصبه جسمها وإنما أصابه حرها، فنزل من حلقه دم كثير حتى استفرغ، فمات. وقيل أصاب جسمها جوفه فقطعت أمعاءه فدفنت هناك، وصبر بير علي، قائد الأسطول، باقيه وأرسله إلى طرابلس فدفن بها».
أما أحمد النائب، فيقول في المنهل العذب، صفحة 210، واصفاً حصار مالطة ومقتل درغوت؛ «فقدموا مالطة ولحق بهم درغوت باشا، فخرجت العساكر إلى البر وأخذوا في عمل خنادق أمام القلعة وأقاموا عليها الحصار الشديد إلى أن أثخنوا بها وأخذوا أسرى كثيرين. وكان قد وقع في يد حاكم المدينة أسرى من اليكيجرية (أي الأنكشارية)، فلما أجهده الحصار أمر بقطع رؤوسهم ووضعها في المدافع وضرب بها المحاصرين، ودارت بينهم حروب هائلة استشهد فيها درغـوت باشا وفقد عسكر كثير فلم يكن أخذ المدينة، فرفعوا الحصار عنها وارتحلوا، وحمل الشهيد درغـوت باشا إلى طرابلس ودفن في تربته المخصوصة وقبره يزار». أما الأب وستانزيو برنيا فيقول في كتابه (صفحة 86 من الترجمة العربية) ما يلي: «انتقل درغوت إلى أرض المعركة المكشوفة، تحت نيران الأعداء، وأراد أن يقف بنفسه على سير المعركة لمواجهة كافة الاحتمالات التي تقتضيها الظروف. وهناك أصابته فوق رأسه شظية صخرية انفجرت من طلقة مدفع، فقتلته» *.

الفور بشئون البلاد إلى أي زعيم آخر، لذلك فإن النظام قد اختل في صفوف الجيش التركي في طرابلس إلى درجة أن كل واحد من ضباط (الايولداش IOLDACHS) كان يريد تسيير دفة الأمور. ووسط هذه الفوضى كان الأهالي العرب يلاقون معاملة سيئة، فأبدوا تبرمهم، ثم تفجر التمرد في جبل غريان بإيعاز من شيخ طرابلس المدعو حجّاج[1]. وليست لدينا أية تفصيلات أخرى حول هذا التمرد الأول ضد الحكم التركي. ومن المحتمل أن يكون الاستقرار قد استتب في سنة 1566 بعد تولي (قلج علي أوشيالي) ـ وهو القبطان القرصان الذي سبق لنا وأن تحدثنا عنه ـ حكومة طرابلس. وكان قلج هذا قد أسلم عندما اختطفه القراصنة الأتراك في طفولته من مرفأ كالابريا الإيطالي. ويروي الأب (دان DAN) في كتابه «تاريخ بربريّا وقراصنتها» أن قلج: «كان ينتمي إلى نسب منحط، وبأن فاقة والده، قد اضطرته إلى رعي الخنازير. وعندما اختطفه الأتراك من وسط قطيع الخنازير الذي كان يرعاه، كان في حالة من البؤس إلى حد أنه كان مصاباً بمرض القرع، ولذا فإن الأتراك لقبوه باسم الفرطاس». واستلم قلج علي الفرطاس هذه القيادة فيما بعد كأميرال في معركة مضيق (لوبانت LEPANTE) في اليونان، والتي يقول عنها الأتراك أنفسهم أن النصارى قد حلقوا لهم فيها ذقونهم وسلبوا منهم نهائياً أمبراطورية البحار. وكانت إقامة قلج علي بطرابلس قصيرة الأمد؛ فهو بعد أن عمل على استتباب الأمن فيها بين العسكر، توجه إلى الجزائر لتولي قيادتها التي منحها إياه السلطان سليمان اعترافاً بخدماته.

في سنة 1568 م (977 هـ) تم تعيين باشا لطرابلس هو جعفر آغا، وهو علج أصله من سكان حدود روسيا. ويحدثنا مؤرخ جربة الشيخ أبو راس أن جعفر آغا قد ذهب إلى جزيرة جربة وفرض عليها جزية مجحفة، أدت إلى إفلاس أهاليها فاضطروا إلى الهرب منها. وفي سنة 1573 م (982هـ) دعاه الباب العالي لإرسال قوات إلى سنان باشا الذي أُرسل لفتح تونس و (حلق الوادي GOULETTE) التي كان يحتلها الأسبان، فقام بالفعل بإعداد جيشه لهذا الغرض تحت إمرة قائد قواته مصطفى باشا. ونحن نعرف نتائج هذه الحملة؛ فإن الحاكم الأسباني (سيربللوني SERBELLONI) قد هُزم بالرغم مما أبداه من دفاع بطولي[2].

---

(1) يقول ابن غلبون في هذا الصدد: «وتغلب الجند على أمر البلد فلم يكن لواليها من قبل السلطان تصرف، واضطرب أمرها وفسد نظام الملك، وكثر الهرج في الرعية؛ فتغلب على غريان رجل يقال له حجاج سنة 982 ور (1573 م)، ومنعها الطاعة». انظر كتاب التذكار صفحة 143 *.

(2) يذكر أحمد النائب في المنهل العذب، صفحة 212، أنه بعدما حاصر محمد بن الحسن المسعودي الحفصي تونس بعساكر حلفائه الأسبان، أرسل السلطان سليم ضده أساطيل بها سنان باشا وقلج علي باشا في ربيع الثاني سنة 981 ور فنزل العسكر العثماني إلى بر تونس، واعتقد سنان باشا بمصطفى باشا والي طرابلس وبحيدر باشا عامل القيروان، وحاصر قلج علي باشا حلق الوادي. ثم حاصر سنان تونس وتملكها، ونفهم من ذلك أن والي طرابلس كان ما يزال هو مصطفى باشا وليس جعفر آغا كما يقول المؤلف هنا نقلاً عن رواية الشيخ أبو راس *.

وفي سنة 1577 م استقبل جعفر باشا وفداً قادماً من فزان يدعوه للتوجه لفتح هذا الإقليم الصحراوي، وهذه الواقعة التي تعد بدءاً لعلاقات الأتراك بأهالي جنوب طرابلس الغرب، تقتضي منا بعض التفاصيل. فإن المنتصر بن ناصر الفاسي كان يحكم فزان في ذلك الوقت؛ وكان لهذا الأمير أو الشريف المراكشي زوجتان تسكن كلتاهما بلداً مختلفاً. فأما الأولى، وهي خود بنت شرومة بن محمد الفاسي، ابنة عمه، فقد كانت تقطن القصر الأحمر قرب بلدة سبها. أما الثانية، والتي نجهل اسمها، فقد كانت تقطن بلدة مرزق. التي تبعد مسافة سير أربعة أيام من هناك. ولم يُرزق المنتصر الفاسي من ابنة عمه سوى ببنت؛ في حين أنجبت له المرزقية عدة أولاد ذكور. فكان يتردد على الأخيرة كثيراً ويقيم عندها طويلاً إلى حد أن خود بنت شرومة داخلتها الغيرة وقررت أن تثأر من ضرتها. فمكنت خود أنصارها من التسرب إلى القصر، واتفق أن قدم عليها زوجها المنتصر من مرزق فسدت أبوابه عنه. واستمر القتال بين الجانبين ثلاثة أيام حيث قتل أثناء ذلك والد خود. وعندئذ خشيت هذه من ألا تتمكن وحدها من الصمود، فكاتبت باشا طرابلس طالبة الدعم منه، وعرضت أن تسهل عليه فتح البلاد إذا ما أرسل إليها جيشاً. وفي أثناء تلك المفاوضات توفي زوجها المنتصر، فندمت خود على مراسلة الأتراك بالقدوم وحدثتها نفسها بالانفراد بحكم فزان، فنكثت بعهودها التي قطعتها للأتراك ورجعت عن عروضها. ولكنها ظلت تتوجس خيفة من قدومهم بالرغم من ذلك؛ فما كان منها إلا أن استعدت للتملص منهم والدفاع عن نفسها إن اقتضت الضرورة. وفي تلك الأثناء كان الباشا وديوانه قد أدركوا أهمية هذا الفتح الذي سيفتح أمامهم الطريق إلى السودان، فاستعجلوا في اقتناص فرصة ملائمة كهذه، ووصل جيشهم إلى فزان بعد وقت قصير. وطالبها القائد التركي بأن تفي بتعهداتها. واعتقدت خود أنها في وضع يمكنها من المقاومة، فرفضت أية تسوية وسدت عنها أبواب القصر واعتصمت. غير أن الطرابلسيين (الأتراك) تمكنوا بقذائف مدافعهم من احداث ثلمة بهذا القصر المتداعي المبني من الطين، فاستولوا عليه بسهولة، وعذبوا خود عذاباً شديداً، ثم أحرقوها حية أثناء ارغامهم لها على تسليم خزائنها.

وبعد هذا الانتصار السهل على قوم ما زالوا يجهلون استعمال الأسلحة النارية، توجه الأتراك إلى مرزق، عاصمة فزان، التي كان يسكنها الناصر، أكبر أولاد المنتصر الفاسي، الذي بادر عند معرفته باقتراب الجيش إلى جمع كل ما يملكه وفرّ بخزانته وإخوته ومن تبعه من أعوانه نحو أرض «كاشنة» بالسودان. وهكذا فقد تمكن العثمانيون من السيطرة على كل بلاد فزان. وعين أحد ضباطهم، ويُدعى مامي، حاكماً وترك هو وعدد من الجنود الذين احتلوا النقاط الهامة معتمدين على جيش من فرسان قبيلة أولاد علوان، وهم من سلالة عرب بني ذباب من بني سليم.

وفي سنة 1582 م (990 هـ)، ثار أهل فزان ضد الأتراك وقتلوهم عن بكرة أبيهم، فلم تفلت منهم سوى طائفة من أولاد علوان، حيث وصل هؤلاء إلى طرابلس حاملين إليها أنباء الكارثة التي حلت بهم. وسرعان ما أرسل الفزانيون وفداً من الأعيان إلى كاشنة بأرض السودان لتبليغ الناصر

ببيعتهم له، وألحوا عليه في العودة واستلام الحكم عليهم. ولبّى هذا الأمير نداءهم، فقدم عليهم واستقر بينهم حاكماً حتى موته في سنة 1594 م (1003 هـ).

ولقد ترك جعفر آغا في طرابلس نصباً أثرياً لا يمّحي، فالواقع أنه هو الذي أمر ببناء باب المدينة المسمى باب المنشية المفضي نحو الواحة. فإن الكتابة المنقوشة على الشعار الذي يعلوه تشير إلى سنة 989 هـ (1580 م). غير أن هذا الوالي لم يعش بعد تخليد اسمه بهذا النصب الأثري طويلاً، فقد توفي في نفس السنة.

وأثناء تولي خليفته رمضان باشا ثار عليه عرب الجبل الذين سدروا في إتلاف الأرياف وتخريبها وقاموا بعرقلة كل اتصال بين مدينة طرابلس والدواخل. ولقد أمدتنا الروايات المحلية بأسباب هذا التمرد. فقد ذُكر أنه كانت هنالك شخصية عربية طرابلسية لها نفوذ كبير أقلقت بال الأتراك، فقاموا بنفي هذه الشخصية إلى الجزائر للخلاص منها. وبعد أن قضى صاحبها سنوات طويلة بعيداً عن وطنه، توجه إلى مكة حيث مر في طريقه إليها بالقرب من موقع رأسه تاجوراء وطلب من الأتراك السماح له بالدخول إلى هذه البلدة لتحية أصدقاء طفولته بضعة لحظات. فسُمح له بذلك؛ غير أنه ما أن اجتاز أبوابها حتى ألقي القبض عليه واقتيد إلى القلعة حيث قُطع رأسه على الفور. واستاء الرعايا الطرابلسيون ـ الذين كان قد طفح بهم الكيل من كثرة تنكيل الأتراك بهم ـ من هذا العمل الغادر الذي كان الكثيرون منهم يخشون أن يكون هو نفس مصيرهم مستقبلاً، فغادروا البلدة إلى الدواخل حيث لم يلبث التمرد أن استفحل هناك.

واقترف رمضان باشا خطأ التوغل إلى الدواخل على رأس قواته بحثاً عن المتمردين الذين كانوا يتقهقرون أمامه خطوة خطوة حتى يستدرجوه على ذلك النحو إلى بلدة ككله. وكان الوقت صيفاً، فقام الأهالي بردم آبار الدواخل واضعين الأتراك في مأزق شائك، بحيث اضطروا إلى التراجع دون أن يحققوا أقل انتصار. وخارت قوى الإنكشارية بسبب من متاعب هذه الحملة الفاشلة التي مات فيها الكثيرون من العطش وضربات الشمس؛ فقرروا أن ينفسوا عن غيظهم من أي كان. فألصقوا مسئولية هذا الفشل الذريع الذي منيوا به برئيسهم رمضان باشا، واتهموه بالقصور، فما كان منهم إلا أن قتلوه قبل عودتهم إلى طرابلس. وكان ذلك في سنة 1584 م (993 هـ). غير أنهم سمحوا لزوجته المسماة أمينة بالعودة إلى الآستانة مع طفلها الصغير. ويقال أنها حملت معها ثمانمائة ألف من نقد الدوكات وأربعمائة ـ من السبايا النصارى هم حصة زوجها. ولكن السفينة التي كانت تحملها وقعت، داخل مياه جزيرة كورفو CORFOU اليونانية، بين يدي الأمير البندقي (بيير إمو PIERRE EMO) وأسهم السبايا النصارى في القتال طلباً لخلاصهم، مما تسبب في تذبيح أفراد طاقم السفينة التركية ومعهم المسكينة أمينة وطفلها.

أما في طرابلس، فإن الإنكشاري مصطفى، وهو المتمرد الذي أسهم بالنصيب الأكبر في إثارة رفاقه ضد رمضان باشا، فقد نُصِّب من قبل هؤلاء حاكماً لطرابلس. غير أن هذا التغيير لم

يبدل شيئاً من الوضع السيىء في البلاد. فإن عرب الدواخل ـ وقد شجعهم انسحاب الجيش التركي ـ قد لحقوا بالأتراك وأخذوا يتعقبونهم ويناوشونهم حتى أبواب مدينة طرابلس؛ ذلك أن الأهالي قد تحصلوا على بنادق وبدأوا يقاتلون بالأسلحة النارية على قدم المساواة مع الأتراك. وشعر هؤلاء بالخزي وبتضعضع مركزهم بعد أن أنزل بهم عرب الدواخل هذه الهزيمة النكراء، وهم الذين كانوا بالأمس القريب يستهزئون بهم. وحيث أنهم قد أصبحوا في وضع يستحيل عليهم فيه أن يثأروا من أهل الدواخل؛ فإنهم نفّسوا عن غضبهم في أهالي مدينة طرابلس المساكين المستكينين. ولم يكن في وسع المؤرخ التركي محمد بهيج الدين ـ مترجم كتاب التذكار إلى التركية ـ أن يمر على هذه الحقبة المحزنة مرَّ الكرام؛ فكتب يقول في مقدمة ترجمته لكتاب ابن غلبون هذا قائلاً: إن الانكشارية الذين كان درغوت قد استقدمهم معه في الزمان السالف، كانوا يسمون (الكول أوغليـه) ـ الكوارغليه ـ أي أبناء العبيد السود[1]؛ قد ثاروا واستولوا على حي يقع في وسط مدينة طرابلس ويسمى «سوق الترك»، فانفردوا به. ومنذ تلك اللحظة أخذوا يعاملون الأهالي المحليين بكل قسوة. وكانوا ينتهزون أتفه الأسباب لإنزال أقسى أنواع الشدة بالناس، وكانوا يستخدمون أسوأ أساليب الظلم. وما لبثوا أن سلبوا من الحكام كل سلطة فعلية دون أن يردعهم شيء عن التطاول للحصول على مكاسب جديدة. غير أن شقاقاً حدث بين صفوف هؤلاء العسكر المتمردين وعادت طرابلس فعاشت من جديد أحكام أيام ماضيها. وهنا تفجر عصيان يحيى بن يحيى السويدي، وهو من عرب بلدة تاجوراء. إذ أن هذا الرجل الورع كان يشهد جور الجند على أهل طرابلس، فلم يتمالك نفسه وأخذ يخطط لرفع هذا الجور. وأسرَّ بخططه إلى بعض الأصدقاء وقال لهم إن الأتراك وطئوا البلاد بأقدامهم منذ خمسة وعشرين عاماً وإن وجودهم قد اتّسم دائماً بالطغيان والوحشية اللتين لا مثيل لهما. وكان يحيى ـ فيما يقول ابن غلبون في التذكار ـ رجل علم وبيان، ولذا فإنه تمكن بسهولة من اقناع من كانوا ينصتون إليه بضرورة العمل على التحرر من ربقة الأتراك. وبايعه أهل تاجوراء سراً واعترفوا به زعيماً يعبر عن صدى الأماني الوطنية. وإذْ اطمأن إلى هذا الدعم وجرفته نجاحاته المبدئية، فإنه ما لبث أن توجه إلى أهل مسلاته استقطاباً لأنصار آخرين، ومن ثم لم تعد نواياه لتخفى عن أحد. وهرع الأنصار حوله من كل صوب وحدب لشدة ما كانت نفوس الناس مطوية على الأحقاد الدفينة ضد الأتراك. وعلم الأتراك، الذين كانوا في تلك الأثناء قد استقدموا بضـع نجدات، باتجاه نية العرب إلى مناوأة سيطرتهم وسلطتهم؛ فتوجهوا إلى الدواخل على الفور لمحق الحركة في مهدها. وتمت المجابهة في مسلاته نفسها. وتمكن أهل هذه البلدة ـ وقد دعمهم أهل زليطن ـ من توجيه ضربة قاصمة إلى الأتراك وقتلوا منهم أكثر من ألف رجل. واستقطب هذا الانتصار حول يحيى السويدي أهل غريان، وبني وليد، وزواره، وترهونة، ومصراتة وغيرهم. وعاد بطل الاستقلال العربي هذا مع

---

(1) الواقع أن تسمية (الكول أوغليه) التركية كانت تطلق على كل من كان أبوه تركياً وأمه طرابلسية، فهم في الأصل أبناء الأتراك الذين تزوجوا من طرابلسيات *

مناصريه فظهر في تاجوراء من جديد، ثم أخذ يتقدم بهم بين الواحات عن طريق قرية العمروس حتى وصل إلى مدينة طرابلس فحاصرها. وقامت الحامية التركية في المدينة ببضع إغارات عليهم دون إحراز نتائج حاسمة. وكان من الممكن أن يموت أفراد هذه الحامية جوعاً لو أنهم لم يتلقوا عن طريق البحر التموينات الضرورية التي تسدُّ رمقهم والتي أمدهم بها أهل جزيرة جربة. وقام يحيى السويدي ـ رغم الخدمات التي كان قد قدمها له الجرابة ـ بتقتيل جميع أبناء طائفتهم من الوهابيين الذين كانوا يسكنون جبل نفوسه، واستولى على هذه المنطقة.

وعندما علمت الآستانة بتطور الأمور ووصولها إلى هذه الحالة المؤسفة، أسرعت السلطات العثمانية باستدعاء مصطفى باشا وأرسلت بدله والياً جديداً يدعى حسين باشا سنة 1588 م (997 هـ). وبدلاً من أن يدخل هذا الوالي الجديد في مناوشات مع العدو؛ فإنه أظهر نوايا سلمية بغية إصلاح أخطاء سلفه، ودخل سراً في علاقة مع ابن نوير شيخ قبيلة المحاميد القوية، ومنافس يحيى السويدي. ورأى ابن نوير ـ الذي كان يُعد أكثر مشايخ الدواخل نفوذاً بعد يحيى ـ أن هذا الأخير لم يعد، بعد الانتصارات التي حققها، يعامله كصديق وكرفيق وإنما كمرؤوس. وأحنقته هذه المعاملة فحمل ضده ضغينة لم تعد تبحث سوى عن مناسبة للتنفيس عنها. وتؤكد الرواية المحلية أن ابن نوير نفسه هو الذي أوفد في الخفاء أحد أصدقائه إلى حسين باشا عارضاً عليه التحالف معه. وردَّ هذا بأنْ أرسل إليه هدايا قيِّمة ومعها وعد باعتراف السلطان العثماني له بالجميل. وعندئذ سوَّل ابن نوير إلى يحيى السويدي فكرة محاولة القيام بهجوم حاسم أثناء الليل. فأعدت السلالم لتسلق الأسوار والاستيلاء على المدينة عنوة. ولكن الأتراك ـ بتواطؤ مع ابن نوير ـ قاموا بوضع قواتهم عند النقطة التي أُزمع الهجوم منها. وأقنع ابن نوير يحيى السويدي بأن له جواسيس وأعيناً داخل القلعة ـ وأنه يعرف بالضبط نقطة الضعف التي يتحتم أن يتم الهجوم عليها. وتحت جنح الظلام احتشد المقتحمون في هدوء تحت السور منتظرين الإشارة التي تأذن لهم باقتحام القلعة عن طريق تسلق السلالم. وفجأة هدرت قذائف المدافع وانصب وابل الرصاص على جمهرتهم المتراصة عن كثب، وأحدث الأتراك بينهم مذبحة حقيقية ألقت الفزع بين من لم تنلهم نيران الأسلحة. وأدرك يحيى السويدي أنه قد غرر به، فقد حاول الهرب، غير أن ابن نوير هجم عليه بحصانه وطعنه بسيفه طعنة نجلاء قاتلة. وما أن ألقى ابن نوير بعدوه أرضاً على ذلك النحو حتى هرع إلى باب المدينة حيث كان ينتظره شركاؤه لإعطاء إشارة ثانية؛ فأخبرهم بمقتل زعيم المتمردين وبالفوضى التي حلت بين صفوفهم، فقام الأتراك بغارة وعاثوا في العرب تقتيلاً. وأرسل رأس يحيى السويدي إلى الآستانة داخل برميل مليء بالملح. ولكي يعبِّر الوالي العثماني لشيخ المحاميد ابن نوير عن تقديره للخدمة الجليلة التي أسداها له في هذا الظرف العصيب؛ فقد قرر أن يخلع عليه وعلى ذريته من ذلك الوقت فصاعداً جميع ميزات التشريف التي تخلع على حَمَلة الباكوية وعلى أصحاب المراتب العالية في الأمبراطورية. ويتمثل هذا التشريف في تحية مدفعية القلعة له بإطلاق قذائفها كلما دخل مدينة طرابلس، وبأن يُخلع عليه قفطان شرف كلما استقبله والٍ عثماني جديد لأول مرة.

ولسوف نرى فيما بعد أن نفس خطة الخيانة التي حاكها ابن نوير ضد بطل الاستقلال العربي يحيى السويدي، تحاك مجدداً ضد مشايخ المحاميد بدورهم. وكما يقول المثل الليبي: من يبذر الشوك لا يحصد قمحاً!.

غير أن مقتل يحيى السويدي الشنيع، بدلاً من أن يوقف الغليان الشعبي العام، فإنه لم يفعل سوى أن أوقد كراهية الطرابلسيين ضد الأتراك. وترأس المقاومة الوطنية بعد السويدي أولاً رجلٌ يدعى عبد الصمد، ثم تلاه مرابط يدعى نيّال برز بدوره من بين رجال القبائل، وأخذ يدعو إلى الجهاد المقدس، معلناً بأن طرد التركي الظالم الملحد هو عمل يكافيء الله صانعه؛ فكان يقول: «حيثما وطأ التركي بقدمه يموت العشب، ويحلُّ الخراب!». وما أن أعطى الشيخ نيّال الإشارة المتفق عليها حتى هجم جمع من العرب المتحمسين ضد العسكر الإنكشاري الذين نصبت خيامهم في الساحة الواقعة أمام مدينة طرابلس، وأحدثوا بينهم مذبحة مروِّعة. وبحسب ما جاء في الرواية المحلية، فإن هذه المجزرة التي تأتت بدون شك بسبب المفاجأة، والتي أدت إلى إزهاق أرواح نحو ثلاثة آلاف تركي، قد حدثت خلال شهر أغسطس سنة 1589 م. واستلاذ أولئك الذين نجوا منهم خلف أسوار المدينة طلباً للنجاة. بيد أن المرابط نيّال استمر في الدعوة إلى إبادتهم تماماً، ونجح في إدخال أتباعه في طرابلس نفسها حيث استمروا في تذبيح جميع أولئك الذين فاجأوهم خارج القلعة.

ولقد جعلت هذه الشدة، التي هوجم وأبيد بها معسكر الإنكشارية، الباشا يتفكر في الأمر متدبراً؛ وإذ وجد نفسه أمام تمرد لا يهاون ولا يرحم، فإنه تحصّن بالقلعة التي أخذ يطلق منها على المدينة نيران مدفعيته انتظاراً لقدوم النجدات التي طلبها على وجه السرعة من الآستانة.

ومما لا شك فيه أن باشا الجزائر (ديلي أحمد) قد وصل في تلك اللحظة لنجدة المدينة المغبونة. فالواقع أننا نقرأ في تاريخ هذه البلاد أن ديلي أحمد هذا قد أُرسل إلى طرابلس في سنة 1589 م لإخماد عصيان أهاليها الذين ثاروا بإيعاز من مرابط يدعى سيدي يحيى. ويروي تاريخها أن قواته قد أحرزت النصر، إلا أن ديلي أحمد باشا قد قُتل أثناء المعركة بطعنة رمح. ولا تذكر الوثائق التاريخية الطرابلسية ولا رواياتها الشعبية شيئاً عن هذه الواقعة.

ووجه عرب الدواخل المتمردين، الذين سيطروا على طرابلس، فوهات بضع قطع مدفعية استولوا عليها من فوق الأسوار، غير أنهم لم يكونوا يجيدون التصويب بدقة فلم تحدث قذائفهم أضراراً كبيرة، ثم ما لبثت ذخيرتهم أن نفدت. فتذكروا عندئذ المعاملة الحسنة التي كانوا قد لقوها لدى فرسان القديس يوحنا المقدسي أيام أن كانوا يحكمون طرابلس؛ فنصح بعض السكان المسنون بإرسال وفد إلى مالطة للتوسل للفرسان النصارى بأن يساعدوهم على طرد الأتراك. وأرسل (فيردال VERDALLE)، الذي كان في ذلك الوقت المرشد الأكبر للمنظمة، إلى طرابلس الفارس (دي بيكاري DE PECARY) ومعه خطابات رقيقة بعثت الأمل في المتمردين بقرب وصول

النجدات. غير أنه في تلك الأثناء وصل خمسون قادساً من الآستانة فأسقط في يد العرب وفزعوا لمرأى هذه القوات، ففكوا حصار القلعة بل والمدينة نفسها. وبلجوء الأتراك إلى أساليب الفساد المعهودة فيهم، فإنهم تمكنوا من رشوة بعض أعوان المحرك على الثورة المرابط نيّال، فسلّموه إليهم. فتم سلخ نيّال حياً وأُرسل جلده محشواً بالتبن إلى الباب العالي في الآستانة.

هذا هو ما تكتفي بذكره رواية هذه الحكومة، إلا أن تاريخ جزيرة جربة يمدنا هنا ببعض التفاصيل الهامة: فإن إبراهيم، رئيس طرابلس، أمر بإنزال جنده في جربة سنة 1598 م. وعندما رأى أهالي هذه الجزيرة الأتراك تجمعوا قرب «مرسى صدويقه»، وظلوا هادئين؛ ولكن ما أن أعلن قائد قوات الباشا التركي أنه جاء للقبض على بضعة من الأعيان بغية اصطحابهم معه كرهائن لضمان خضوع الجزيرة، حتى هاج الأهالي.

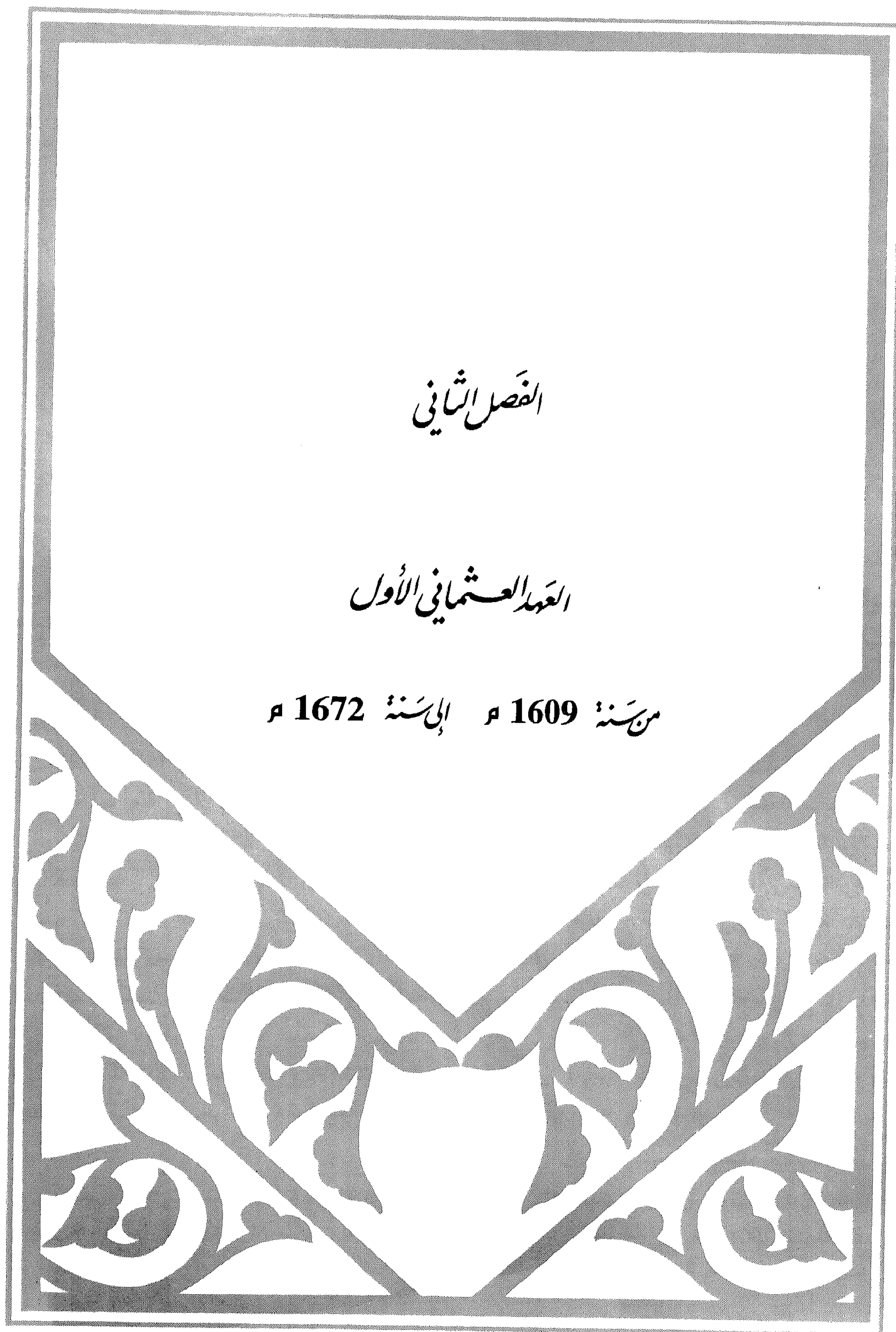
ومنذ تلك اللحظة انفجر القتال بين الأتراك والجرابة. وكان يرأس هؤلاء في ذلك الوقت الشيخ عبد الله بن الحاج يونس الصدرياني. ثم ما لبث أن حضر الباشا إبراهيم بنفسه إلى مسرح المقاومة. وبعد انقضاء ثلاثة أشهر من الكفاح العنيف، طلب الجرابة الدخول في مفاوضات، عير أنهم لم يتقدموا بذلك العرض إلاّ من قبيل الخداع الحربي. وكان الباشا متأكداً من نصره، فتوجه نحوهم وليس معه سوى بعض الحراس المعدودين؛ فما كان من المتمردين إلا أن قبضوا عليه، وأقسموا أنهم لن يطلقوا سراحه إلا إذا حرر جميع الجرابة الذين سبق وأن أُسروا وسجنوا فوق ظهور سفنه. واقتضى الموقف الإذعان لهذه الشروط المذلّة. ولكن ما أن أُطلق سراح إبراهيم باشا وعاد إلى معسكره حتى استأنف الحرب بمراس أشد وأقوى. وأذن لعساكره باقتراف جميع أعمال العنف التي يتصورها العقل والتي ذهبت حتى إلى حد حرق الأسرى أحياء. أما قلاع الجزيرة وحصونها، والتي كانت هي آخر ملجأ لجأ إليه الأهالي، فقد دُكت بالمدافع ثم أُخذت عنوة. واستمرت قوات طرابلس هذه في تخريب جزيرة جربة البائسة طيلة ثلاثة أشهر، وفي نهايتها لم يعودوا يجدون ما يقتاتون به فيها، فركبوا سفنهم تاركين على الجزيرة حاكماً يحكمها باسم الأتراك، وهو شخص من أهلها يدعى عبد الله البرجي. وأعقبت هذه المظالم حالة من الفقر والبؤس. وبالنظر إلى انقراض الأيدي العاملة والبهائم بل وحتى حبوب البذار ـ إذ أن المعتدين قد نهبوا كل شيء ـ فإن أعمال الزراعة ظلت مهملة ثم حلت المجاعة والقحط وأخذ الموت يحصد الأرواح. وبالرغم من هذا الوضع المفزع فإن إبراهيم باشا عاد إلى الظهور في جزيرة جربة في السنة التالية. وإذ أحنقه أنه لم يعد يجد فيها من ينقضُّ عليه ويفتك به، فإنه نفّس عن غيظه في البائس الشيخ عبد الله البرجي، فأمر بسلخه حيّاً ثم حشى جلده بالنّخالة وحمله إلى طرابلس، كنصب تذكاري، نظراً لعدم وجود غنائم أفضل. ولكن عدد ضحاياه لم يتوقف عند هذا الحد. فلقد بودر إلى تقتيل الرجال وجيء بالنساء إلى العساكر حيث انتهكوا أعراضهن. ولقد احتفظت لنا الروايات المحلية بذكرى هذه الحقبة المفجعة والتي تعرف باسم «عام الشيخ البرجي». ولحسن الحظ وبفضل هطول أمطار غزيرة في العام التالي، فإن الأرض قد اخضوضرت من جديد

وجادت بنفسها بمحصول طيب؛ مما أعاد الحياة إلى هؤلاء الأهالي الذين حلت بهم جميع ضروب المظالم وتركتهم في حالة مؤسفة من الفقر والفاقة.

ويذكر لنا الشيخ أبو راس، مؤرخ جربة، كذلك، أنه في سنة 1599 ـ 1600 م (1010 هـ)، توجه أحد الباشوات ـ لعله دالي حسن أبو ريشة ـ من الجزائر إلى طرابلس التي ستصبح، فيما يقول هذا المؤرخ، عاصمة ملكه؛ فنزل في طريقه بجزيرة جربة وأقام في قلعة الوادي. وتوجه يحيى البرجي ـ شقيق عبد الله البرجي، المقتول، لتحيته وحصل منه على لقب شيخ الجزيرة مقابل هدية قوامها ألف وأربعمائة «دورو». ولكن ما أن قبض هذا الباشا الغريب، الذي يبدو أنه لم يكن سوى أحد الأفّاقين، ثمن شراء هذا اللقب، حتى أمر بخنق يحيى البرجي وألقى القبض على جميع الأعيان الذين كانوا متجمعين حوله وطالبهم بمبالغ كبيرة قبل أن يواصل سفره إلى طرابلس. وبعد مضي بضعة أشهر، عاد هذا الباشا الطماع ـ الذي لم يتمكن من تنصيب نفسه حاكماً على طرابلس ـ فظهر بسفينته أمام جربة التي كان ينوي أن يستأسد عليها لحسابه. ونصبت خيامه هو ورفاقه عند الشاطيء. غير أن قطع بحرية نصرانية كانت قد قدمت أثناء الليل للتزود بالماء العذب، فاجأت هذا المعسكر بينما كان الباشا وأعوانه مستغرقين في نومهم، فقتلوهم جميعاً وعادوا إلى سفنهم حاملين معهم غنائم قيّمة.

وأثناء حكم اسكندر باشا سنة 1600 م (1010 هـ)، قام التونسيون ببناء قلعة (البيبان BIBANS) التي قُصد بها حراسة هذا الساحل ضد سفن النصارى التي غالباً ما كانت تؤمُّه للتجارة مع الأهالي وشحن الملح. وهذه هي الرواية الطرابلسية. غير أن تاريخ جربة ـ الذي وضعه الشيخ أبو راس ـ يمدنا بالأسباب الحقيقية القائمة وراء تشييد هذه القلعة التي كانت تشبه علامة الحدود بين تونس وطرابلس. ولم تحسم مسألة الحدود بين البلدين إلا في سنة 1604 م (1014 هـ). فإن جزيرة جربة كانت تتبع تونس منذ أزمنة سحيقة، فكانت، شأنها شأن طرابلس نفسها، تشكّل جزءاً من مملكة الحفصيين. وكان أهالي جربة قد تمردوا مرة أخرى ضد ظلم أتراك طرابلس، وذبحوا جنود الحامية التي كانت معسكرة في قلعتها. ولا بد وأن القتال كان مريراً، ما دام الجرابة يعترفون بأنهم قد فقدوا أثناء ذلك التمرد اثنين وأربعين من مقاتليهم زيادة عن الجرحى. وبعد نجاحهم طلبوا النجدة من تونس التي أرسلت إليهم بالفعل تعزيزات تمكنوا بفضلها من صدّ جميع محاولات الإنزال التي قام بها الطرابلسيون فيما تلا ذلك. وشجع النجاح الذي أحرزه التونسيون على الساحل هؤلاء على الإقدام على الاستيلاء على غدامس، التي كانت في الزمان الخالي من أملاك تونس حيث كانت تتاجر معها على الدوام، وهي الواحة التي أعلنت استقلالها الذاتي منذ بدأ الاحتلال التركي. ونجح الجيش التونسي في التوغل داخل هذه الواحة الصحراوية وفرض سلطته عليها في سنة 1605 م (1015 هـ)؛ ولكن حدث أنه عندما توجب على القوات التونسية أن تعود، فإن الليبيين من بدو رحّل وسكان جبال انقضّوا عليهم واستعادوا منهم ما كانوا قد سلبوه من أهل غدامس. ولم ينج من هذه الكارثة إلا قليل من التونسيين؛ وظلت غدامس محتفظة باستقلالها.

وفي سنة 1606 م (1016 هـ)، وأثناء حكم سليم باشا، مُحق في الجبل تمرد جديد قام به العرب الذين كان يقودهم الشيخ عبد الله. وخلال الفترة القصيرة الواقعة بين سنتي 1607 م و 1609 م (1017 هـ - 1019 هـ) توالى على حكم طرابلس واليان آخران هما علي وأحمد. فأما الأول فإن التاريخ لا يذكر عنه شيئاً؛ وأما الثاني فإنه يذكر عنه وحشيته تجاه الجيش وتجاه الشعب العربي على حد سواء. وكان أولاد شبيل هم أنصاره؛ فهاجم تاجوراء التي تجمع فيها الناقمون عليه، فكانت لهؤلاء الغلبة واضطر أحمد باشا هذا إلى الانسحاب بخزي بعد أن مُني بخسائر فادحة.



الفصل الثاني

العهد العثماني الأول

من سنة 1609 م إلى سنة 1672 م

في أعقاب ثورة داخلية تنقصنا تفاصيلها، تم في هذه الفترة تولي أول «داي» عرش طرابلس.

وتختلف الروايات المحلية حول اسم هذا الداي الأول: ويبدو أنها جعلت من شخصية داي واحد شخصيتين، هما: صِفْر داي وسليمان داي الذي اعتُبر خليفة له. ولقد رويت نهايتاهما المفجعتان على نحو مختلف وجُعلت بينهما فسحة من الزمن تقدَّر ببضع سنوات. بيد أن ابن غلبون يؤكد بأن اسم سليمان كان هو الاسم الحقيقي لهذه الشخصية، وبأن لقب «صِفْر» كان هو الكنية التي كانت عامة الناس تخلعها عليه؛ إذ أنه قد استولى على حكم طرابلس وبُويع داياً عليها في اليوم الأول من شهر صفر الهجري[1].

ولقد تم انتزاع سليمان داي للسلطة العليا من مبعوث السلطان، أحمد باشا، في سنة 1609 م (1019 هـ). ومن المحتمل أن يكون هذا الانقلاب قد حدث نتيجة لتجدد أعمال العصيان بين صفوف العسكر التركي الذي يشكِّل الحامية؛ إذ قيل أن أول الأعمال التي قام بها الداي المذكور تمثلت في إعدام بضعة من ضباط الحامية التي كان شرطتها في حالة من السخط والتبرم. وأرسل الرئيس الشرعي أحمد باشا والديوان ـ اللذين كانا يساندان شكاوى الأهالي ضد مظالم الداي ـ مبعوثين إلى الآستانة. وقدم «القبودان ـ باشا» للقيام بتحقيق في هذا الشأن. وجرت محاكمة صِفْر داي على ظهر سفينة الأميرالية وحُكم عليه بالاعدام. فأنزل في خندق القلعة حيث تجمع الأهالي لحضور المشهد. واقتيد على ظهر حمار عبر الشارع المحاذي للبحر، متبوعاً بجمهور من الرجال والأطفال الذين كانوا يكيلون له الشتائم طيلة هذه النزهة المخزية. وإذْ وصل أمام دكاكين القصّابين في باب البحر، وضعت في رقبته أحشاء خروف فتجمع عليه الذباب، ثم اقتيد في جولة عبر المدينة وهو على هذه الحال، وبعد ذلك تم شنقه عند باب المنشية. وظلت

---

(1) الواقع أن ابن غلبون، وإن كان بالفعل يذكر لنا أن العوام يطلقون على سليمان تسمية صفرداي، ويطابق بين الشخصيتين، إلا أنه لم يذكر لنا تعليلاً لذلك، كما يقول المؤلف هنا. وذلك على الأقل في النسخة التي بين يدي من كتاب التذكار الذي حققه الزاوي *

جثته معروضة طيلة النهار أمام أنظار الناس الذين أشبعوا غليلهم منه بتأمله وهو يتأرجح من حبله على ذلك النحو؛ وهو الذي كان منذ ساعات قلائل ما يزال يدخل الرعب في فرائص سكان الولاية كلها. وكان صفر داي عند شنقه يبلغ من العمر سبعين عاماً.

وتقول بعض الروايات الأخرى أن سليمان داي قد خلف صِفْر داي في سنة 1610 م (1020 هـ). غير أن ابن غلبون ـ كما سبق وأن ذكرنا ـ يجعل من الرجلين شخصية واحدة ويتوسع في ذكر التفاصيل عن سليمان داي. وعندما تولى سليمان هذا الحكم في طرابلس، قام أحد سكان جبال الدواخل، ويدعى أويْس، بإعلان التمرد في تاجوراء ضد الأتراك. وكانت تسانده قبيلة بني رقيعة ـ التي يحتمل أن تكون من نسل عرب بني ذباب من بني سليم ـ والتي حضرت للتخييم حول تاجوراء. وخرج سليمان داي بجيشه ضد المتمردين الذين قاوموه بعنف، والذين ما كان ليقدر على التغلب عليهم لو لم تقع حادثة أدت إلى الشقاق بين صفوفهم. إذ أن أهالي تاجوراء اتهموا قبيلة بني رقيعة بتخريب مزارعهم بسبب من تركهم خيولهم وإبلهم الكثيرة ترعى بها: وتحولت الاتهامات إلى شتائم ثم إلى ملاكمة؛ وهكذا وقع العراك بين صفوف الثوار. فارتحل بنو رقيعة عندئذ عن التواجير وتركوهم وحدهم في مواجهة قوات سليمان داي التي استغلت هذا الانشقاق للإنقضاض على التواجير، فقتلوا منهم الكثيرين وعذبوا من ظلوا منهم على قيد الحياة. وأدت، أعمال العنف هذه إلى تمرد أهل الجبل. وتمكن المرابط سيدي محمد الصيد اليحياوي[1] ـ الذي طلب منه سليمان داي أن يعمل على إحلال النظام في المنطقة ـ من إقناع أويس أبو الهاجدي بالعودة إلى جباله بعد أن سلمه بعض الهدايا.

وامتنع المنصور ـ الذي خلف والده الناصر بن المنتصر الفاسي على حكم إمارة فزان ـ عن دفع الأتاوة للأتراك. فأرسل إليه سليمان داي يطالبه بها في سنة 1611 م (1021 هـ)، فأمعن في الامتناع عن دفعها بإصرار. وسرعان ما توجه جيش قوي إلى الجنوب. وخرج المنصور، صاحب فزان، بنفسه لملاقاة العدو التركي على رأس قواته التي قُدِّرت بعشرة آلاف مقاتل. وتقابل الجيشان في موضع يقال له «كنير» بين أم العبيد والرملة، شمالي أرض فزان على مسيرة يوم من قرية الزيغن. وكان القتال شديداً ودامياً، ولم ترجح فيه كفة أي من الجيشين بسرعة؛ بيد أن

(1) توفي سنة 1050 هـ (1640 م) ودفن بقرية الهنشير قرب مدينة طرابلس. وقد قال عنه أحمد النائب في المنهل العذب (صفحة 238): «والصيد في لغة هذا القطر هو الأسد، ويسمى بذلك لكثرة ردعه للظلام وقهره الجبابرة حتى كان لا يجترىء أحد على معارضته فيما أمر به ولا يتعرض لمن انتسب إليه. وظهرت له كرامات خارقات. وقد أخذ الطريق عن سيدي عيسى بن محمد التلمساني المشهور بأبي معزي، وهو أخذ عن الولي الكبير والعلم الشهير سيدي أبي عمر المراكشي رضي الله عنهم ونفع بهم».
انظر أيضاً كتاب أحمد النائب الآخر (نفحات النسرين والريحان)، تحقيق علي مصطفى المصراتي، صفحة 126 *.

الطرابلسيين تمكنوا في نهاية المطاف من إحراز النصر، وتشتتت فلول أنصار المنصور الذي ما لبث أن مات متأثراً بجراحه. وإذْ أدرك هذا الأمير الشجاع أن منيته قد دنت بعث برسول إلى أخيه الطاهر لكي يفرَّ بالحريم والخزانة بأسرع وقت إلى السودان. وهرع الطاهر في الحال لتنفيذ هذه التعليمات وتمكن بذلك من إنقاذ نفسه. وعندما وضعت الحملة الطرابلسية (التركية) أيديها على معسكر العدو وأمتعته وأسلحته، فإنها استولت بذلك للمرة الثانية على فزان، وتركت عليها عاملاً يدعى حسين النعّال مع بعض الإنكشارية. ولم يتمكن النعّال هذا من الاحتفاظ بالسلطة سوى مدة عامين؛ إذ أنه قُتل هو وجميع أعوانه أثناء تمرد جديد قام به أهل فزان.

وفي تلك الأثناء استمر سليمان داي في إنزال مظالمه بأهل تاجوراء، فاندلع بها التمرد من جديد، ورفع المتذمرون شكاية إلى الآستانة يطلعون السلطان أحمد خان فيها على أسباب مقاومتهم. وفي سنة 1614 م (1024 هـ)، أرسل الباب العالي سفينتين إلى طرابلس، واستُدعي سليمان داي للصعود إليها، وما أن صعد حتى صلب في محل القلع من السفينة، على مشهد من مبعوثي تاجوراء العائدين من رفع تظلم مواطنيهم إلى السلطان. ويُجمع كل مؤرخي السِّيَر المحليين على الاعتراف بوحشية وغدر سليمان داي. أما محمد بهيج الدين، فإنه لا يبدي اشتمئزازه من تعنُّت هذا الداي الظالم الذي ظل سيداً للموقف بطرابلس طيلة ستة أعوام. إذ نجد أن هذا المؤرخ يقول: «ظل الحكم في أيدي الانكشارية الذين كان عنفهم وظلمهم يزداد يوماً بعد يوم، وأخيراً بايعوا والياً من بينهم يدعى سليمان داي. وابتداء من هذه الفترة؛ صار حكام طرابلس يعينون أحياناً بمرسوم من طرف الباب العالي؛ ولكن غالباً ما تركت الحكومة العثمانية الأمور تسير كيفما اتفق بسبب من أن الولاة الذين كانوا يعينون من طرفها على طرابلس لم يعودوا معترفاً بهم من جانب الإنكشارية الذين كانوا يخلعون هذه المناصب على رجال يختارونهم هم، والذين كانوا يمنحونهم أوسع السلطات». ويقول الأب (دان DAN) ـ في كتابه «تاريخ بربارِيّا وقراصنتها» ـ إنه في تلك الفترة قام علج يوناني الأصل يدعى (مامي رايس) بإعادة تنظيم أعمال القرصنة وبث الروح فيها بعد أن كانت قد خمدت بعض الشيء، وعلّم قراصنة طرابلس ـ الذين كانوا حتى ذلك الوقت لا يبحرون إلا على ظهور مراكب شراعية ـ كيفية استخدام السفن المستديرة.

وبالرغم من نهاية سليمان داي المفجعة، فإن شخصية جديدة، تعرف في كتابات مؤلفي الحوليات المحليين باسم مصطفى شريف، قد نجحت بدورها في إعلان نفسها داياً على طرابلس. ويدّعي مصطفى شريف أنه ينحدر من أسرة أصلها من مكة ثم انتقلت إلى الآستانة واستوطنتها، فهي إذن أسرة شريفية ذات عراقة دينية، ولذا فإنه سمي شريف داي. وقد قدم هذا الشريفي إلى طرابلس أثناء حكم سليمان داي حيث كان يزاول مهنة التطبيب. ثم رحل وأقام بتونس والجزائر مدة بضع سنوات، ثم ظهر في طرابلس من جديد بعد المأساة التي حلت بسليمان داي. وكان ذا طبع لطيف وبه ظُرف، الأمر الذي مكّنه من كسب ثقة الحامية التركية. بل يقال كذلك أنه لكي يصل إلى مطامعه فإنه التحق بصفوف الانكشارية الذين بايعوه داياً في سنة 1620 م (1035 هـ).

وهذا التاريخ الذي يورده مؤرخو الحوليات الشعبيون دون تفصيلات أخرى، يجعلنا نعتقد أن الانكشارية قد ظلوا يحكمون البلاد طيلة الست سنوات التي تلت الإطاحة بسليمان داي بأنفسهم تحت إمرة جنرالهم قاسم باشا.

وكان أول ما قام به مصطفى شريف داي هو قمع حالة التمرد المتصل التي قام بها العرب، وكان يوجد بطرابلس في ذلك الوقت بعض الأسرى الفرنسيين الذين أُسروا رغم التحالف المعقود بين ملك فرنسا والسلطان العثماني. واشتكى لويس الثالث عشر لدى مراد الرابع الذي أمر شريف داي بعتق جميع الفرنسيين الذين أسرهم. وأوفد ملك فرنسا لهذا الغرض مبعوثاً يدعى (بيرينجييه BERENGUIER)، فسلم إليه الداي مائة من الأسرى الفرنسيين ووعده رسمياً باحترام جميع الفرنسيين مستقبلاً. وعندما أبحر هذا المبعوث الفرنسي عائداً إلى وطنه ترك السيد (مولان MOLIN) في طرابلس كقنصل لفرنسا. ولقد تمت هذه الخطوة، التي تعتبر بداية لتعيين ممثلين رسميين لفرنسا في هذه المدينة، خلال سنة 1630 م (1040هـ).

وعلى إثر تلقي السلطان العثماني للعديد من الشكاوى والتظلمات التي وصلته من طرابلس الغرب، أرسل أمراً بإعدام الداي مصطفى شريف، وإذْ أُخطر هذا الداي بالعقوبة التي أصدرها السلطان ضده، فإنه اعتصم بالقلعة مصمماً على المقاومة. غير أن مجلس الديوان كان قد نشر الأمر السلطاني، فتخلى عن الداي حتى أخلص خلصائه وحوصر من كل جانب. ورغب الأولياء المرابطون في تحاشي سفك دم شخص شريفي ينتمي إلى نسب النبي (ص)، فوعدوا الداي بألا يمسّه سوء إنْ هو سلم نفسه لهم، وطلبوا من الأتراك والعرب أن يحترموه ويعفوا عنه بعد الإطاحة به. وإذْ اطمأن الداي إلى هذه الحماية؛ فقد حاول الهرب بأن انحدر من فوق الأسوار بواسطة سلّم؛ غير أن الأهالي الذين لم ينفكوا عن مراقبة ساحة القلعة قد فاجأوه في نفس اللحظة التي كانت أقدامه تطأ فيها الأرض. فقتلوه بضربات السيوف في حضور المرابطين الذين لم يتمكنوا من انقاذه رغم ما بذلوه من جهود. وكان مشهد مقتله من الفظاعة بحيث أن جثته قد سحقت ومزقت ثم تبددت إرباً إرباً في لحظات معدودة. ويقول الأب دان في كتابه المذكور أعلاه، أن الذي قتل مصطفى داي كان عبداً من عبيده كان السلطان قد كلفه بتنفيذ هذه الجريمة. ومن المحتمل أن يكون هذا العبد هو الذي طعنه الطعنة الأولى. وعلى أية حال، فإنه تنفيذاً للأمر الذي صدر إليه، فإنه حمل رأس سيده بنفسه إلى الآستانة.

وتألم المرابط سيدي محمد الصيد اليحياوي لهذا الغدر الذي شهده بنفسه، إذ أنه هو نفسه الذي وعد بكفالة حياة الداي المقتول؛ فصبّ لعنته على الطرابلسيين وأقسم بألا تطأ قدمه أرض مدينتهم بعد ذلك اليوم، وتبعه في ذلك ابنه سيدي عبد الحفيظ الذي خلفه كزعيم ديني.

وحالما لفظ شريف داي أنفاسه، في سنة 1631 م (1041 هـ)، تسلم الحكم من بعده رئيس الأنكشارية قاسم باشا، تبعاً للقواعد المتعارف عليها، غير أنه أُجبر بعد بضعة أيام على التنازل عن

الحكم إلى رمضان آغا نزولاً على نزوة جديدة من نزوات الأنكشارية المطلقي السلطة. وكان رمضان آغا الضعيف الشخصية، أبعد من أن تكون لديه الميزات التي يتطلبها الاحتفاظ أمداً طويلاً بالسلطة على طغمة الأفّاقيـن المحيطين به. غير أن الظروف أتحفته بمعاون قوي في شخص القبطان القرصاني محمد الساقزلي، الذي كان قد تمكن ببسالته وجسارته كبحّار من التمتع بشهرة واسعة وكان له أنصار عديدون بين طواقم القراصنة الذين وقف بهم بنجاح في وجه الانكشارية الذين هم عبارة عن عصابة من المغامرين الذين تم تجنيدهم في المشرق وشُكلت منهم ميليشيا الحرس. ولهذا البحار تاريخ في غاية الغرابة. إذ يقول الأب دان في كتابه المذكور أنه كـان ينتمي إلى أسرة (جوستنياني JUSTINIANI) اليونانية العريقة. ويذهب مؤرخو سيرة حياته من العرب، من جانبهم، إلى أنه كان من نصارى جزيرة ساقز. أما (الطبيب ـ الأسير MEDECIN-ESCLAVE)، فإنه أكثر دقة، فهو يقول أنه من مواليد جزيرة (ساقز CHIO) اليونانية وأنه كان يدعى (يوحنا سـوفييتي JEAN SOFFIETI)، وهـو اسـم إيطـالي أكثر منه اسمـاً يـونـانيـاً، شـأنـه شـأن اسـم اسرته (جوستنياني). ولقد قام برحلة على ظهر سفينة يونانية رست به في ميناء طرابلس؛ وإذْ نزل إلى المدينة وأخذ يتجول فيها حتى تجاوز بواباتها، فقد التقى بعرّاف طرابلسي تنبأ له بأنه سيعتلي العرش في يوم من الأيام. ثم واصل هذا الشاب اليوناني رحلته البحرية على سواحل شمال إفريقيا حتى نزل في ميناء الجزائر حيث سرعان ما اعتنق الدين الإسلامي. وعندما أصبح قبطان قرصنة، فإنه قام بعدة هجمات على البحرية النصرانية. وفي سنة 1631 م (1041 هـ) دخل بفرقاطته إلى ميناء طرابلس في أعقاب بيعة رمضان آغا، حيث أخذ هذا الداي الجديد يواجه مصاعب الاضطلاع بمهام منصبه العويص. فعرض محمد الساقزلي هذا خدماته على رمضان آغا الذي بادر على الفور برفعه إلى منصب عضو في مجلس ولايته، أو ديوان القراصنة، الذي يتولى تصريف أمور البلاد الهامة. ولم تلبث الغنائم الكثيرة التي غنمها أثناء غزواته البحرية أن زادت في ذيوع صيته، فزوَّجه رمضان آغا من ابنته يامنة. ويقال أن الذي حرَّضه على الاستيلاء على السلطة كان هو صهره رمضان آغا نفسه. والواقع أن رمضان كان قلقاً من ضعف سلطته على الانكشارية الكثيري النزوات والشغب، حيث أنه لم يعد قادراً على كبح جماحهم عن طريق إغداق الأموال عليهم، فقد أصبحت خزانته خاوية.

وكانت هنالك في تلك الفترة امرأة تسمى مريم بنت فوز الشبلية قيل أنها كانت تتمتع بنفوذ خارق للعادة إلى حد أنه كان لكلمتها من النفوذ ما ليس للحاكم نفسه. والواقع أن هذه المرأة هي التي كانت تتوسط للأتراك في علاقاتهم مع الأهالي العرب؛ فكانت محل احترام رؤساء الجند، وكان أعضاء الديوان يأتون إليها لاستشارتها. وإذْ عجز رمضان داي عن التخلص من تأثير هذه المرأة فإنه عرض على صهره محمد الساقزلي أن يتنازل له عن الحكم. وقبل الساقزلي، إلا أنه اضطر إلى التصرف بحكمة كي لا يثير معارضة الأنكشارية الذين قد يتسببون في هلاكه هو ووالد زوجته على السواء. وتقول إحدى الروايات أن الساقزلي بدأ بالدعوة إلى وليمة فاخرة أُغدقت فيها الخمور على رؤساء القراصنة والأنكشارية الذين كانت مبايعتهم له ضرورية. ثم زاد فأغدق عليهم

الأموال وأهداهم الأسلحة النادرة الفخمة. وفي اللحظة الحاسمة بادر أعوانه إلى القبض على الأعيان الذين يتكون منهم الديوان واستولى الساقزلي على القلعة. أما الرواية الأخرى، التي تتفق مع هذه في نفس الخاتمة، فإنها تقول أن رمضان آغا قد تعلل بإرسال صهره الساقزلي على رأس قوات الحامية لتأديب متمردين كانوا قد ثاروا في الضواحي، وأنه ما أن خرج بهم هذا القائد إلى وسط الحقول حتى كشف للجيش عن خطته بقلب الحكم. ورفض الجنود الخطة في البداية، ولكن عندما اطلع هؤلاء على حقيقة أن رمضان آغا نفسه ضالع في المؤامرة، فإن الجيش عاد إلى المدينة أثناء الليل ودخل إلى القلعة حيث بايع الداي الجديد، وقد حدث ذلك في سنة 1632 م (1042 هـ).

وكانت أولى الاجراءات التي قام بها محمد الساقزلي داي هي التوجه لزيارة مريم الشبلية، التي كان زوجها مريضاً، فتعلل بأنه قد جاء لإعطائه دواء يسكّن آلامه. غير أن الدواء كان مخلوطاً بالسم. فما أن تناوله الزوج حتى قضى نحبه. ومجاملة منه لمريم التي أصبحت أرملة، فإنه عرض عليها الزواج؛ وقد تم ذلك بالفعل بمجرد أن خرجت من عدّتها، أي من فترة ترمُّلها الشرعي. ودخلت مريم بأبهة إلى القلعة في الجناح المعد لها، حيث جاءت معها بكل ثرواتها. ولكنها ما كادت تجتاز عتبة مسكنها الزوجي الجديد حتى امتدت اليها يد وخنقتها. وهكذا فقد انتقلت ثرواتها إلى يدي قاتلها الذي تخلص في نفس الوقت من نفوذها الكبير.

وبعد هذه النهاية المفجعة التي انتهت إليها مريم الشبلية، أصبح يُخشى من تمرد الأعراب الذين كان لمريم هذه عليهم نفوذ شديد. وبالإتفاق مع الزعيم القبلي أحمد بن رقيعة ـ الذي أصبح صديقاً لمحمد الساقزلي ـ أعد هذا جيشاً من الفرسان أوكلت قيادته إلى العلج اليوناني الأصل عثمان الساقزلي الذي رفعه مواطنه الداي إلى رتبة بك عسكري. وكان عثمان هذا في السابق منخرطاً في خدمة مصطفى شريف داي، الذي كان قد عينه برتبة قائد على ساحل آل حامد، حيث أبان عن شجاعته بإخضاعه لأعراب هذه المنطقة. وإذْ استُدعي لقيادة جيش الفرسان الجديد، فإنه عرف كيف يبعث الرعب في قلوب الأعراب باتباعه للأساليب الغاشمة التي يلخصها لنا أصحاب الحوليات التاريخية المحليون في قولهم: «أنه كان يستدرج إلى معسكره مشايخ الأعراب متعللاً بالتفاوض معهم لإحلال الصلح؛ وعندما يأتون إليه كان يأمر بقطع رؤوس جميع من يخشاهم أو يرتاب في إخلاصهم من بينهم».

ويحدثنا هؤلاء المؤرخون بعد ذلك عن شجاعته وقوة عزيمته وتصميمه، فيقول عنه مثلاً حسين بن أحمد البهلول: «أنه كان شديد العزم في غزوه على الأعراب، وربما بقي ستة أو سبعة أيام لا يترجل عن فرسه إلا لضرورة، ليلاً ولا نهاراً. وربما علّق على الفرس العلف وركب فرساً آخر غيره»[1].

(1) لم يتم العثور حتى الآن للأسف على حولية حسين بن أحمد البهلول التي يشير إليها شارل فيرو هنا. وهذه الحولية فيما أعلم أقدم من كتاب التذكار لابن غلبون حيث أنه قد اعتمد عليها هو نفسه. ويقول صديقي علي =

ورفض أن يدخل في طاعة محمد الساقزلي داي الشيخ جبر بن موسى التاورغي شيخ تاورغاء. ولقد كسب هذا الشيخ بسخائه وكرمه كثيراً من الأنصار بين ربوع الأعراب إلى حد أن مدحه الشعراء، لكنه جلب على نفسه نقمة الأتراك. ونفد صبر الداي لهذا الخروج عن طاعته فأراد أن يُخضع هذا الشيخ المتمرد ذا الشعبية الواسعة أو التخلص منه. فوجه إليه قائده عثمان بك الساقزلي الذي بدأ جيشه أول ما بدأ بأن قطع نخيل بعض جهات تاورغاء لمضايقة المتمردين، ثم اضطر إلى استعمال السلاح ضدهم. والتقى الفريقان قرب مصراته في منطقة وعرة. وصُدت القوة الحكومية ثم هُزمت. وعندما رأى عثمان بك جنوده يهربون ترجّل عن فرسه وأسند ظهره إلى نخلة وامتشق سيفه وواصل القتال وحيداً، شاتماً ومقرّعاً جنوده الجبناء الذين تخلوا عنه، وأقسم ألا يتزحزح عن موضعه قيد خطوة واحدة أو يموت. وأثارت شجاعته همة جنوده الانكشاريين، فعادوا إلى التجمع حوله، حيث هاجم على رأسهم، فتمكن من هزيمة العدو. وهرب جبر التاورغي، فاستولى عثمان على حريمه، أما أولاده فقد ذبحهم بسوق قرية أولا شوشان القديم. ثم أمر بدفنهم بموضع يقال له مسيد ابن دخان، خارج تاورغاء، ولم يسمح بدفنهم في مقابر المسلمين.

وبعد أن ثبّت محمد الساقزلي قوته وفرض على الناس احترام سلطته، نظّم فرض ضريبة الخراج بالعدل على أهالي المدينة وسكان الدواخل، الأمر الذي سهل إعادة استتباب الأمن. ويقول الأب دان، في كتابه المذكور سلفاً: «ولقد تصرف بحكمة، إلى حد أنه بعد أن اشترى راية السلطان، وبعد أن جعل من نفسه سيد القلعة، لم يعد مجرد باشا، بل وأصبح عاهل البلاد، بالرغم من أنه كان لا يفوّت فرصة إلا وأعلن فيها أنه من رعايا السلطان العثماني، حتى يرضى هذا الأخير عنه. كما أنه كسب أيضاً عطف رجال بلاط السلطان لكثرة ما أغدقه عليهم من هدايا. وقد دفعته رغبته في كسب ود السلطان مراراً إلى اتحافه بالهدايا القيّمة وبالرقيق من كل جنس. ولقد استولى منه فرسان مالطة في سنة 1634 م على ثلاث سفن محملة بالرقيق المغاربة والزنوج الذين كانوا في طريقهم إلى الآستانة هدية منة للباب العالي. وهكذا فقد أصبح هذا الداي يقبض على مقاليد الأمور في طرابلس بقوة وبسلطان مطلق، إذ لم يعد الديوان أو الانكشارية يقاسمونه هذا السلطان، كما هو الحال في تونس والجزائر. فقد أصبح يختار من الجنود من يريدهم فيشكّل منهم حامية القلعة التي كان يقيم بها في العادة وسط حراس أشداء خشية أن ينتهي إلى مصير شبيه بمصير سلفه. وهذا لا يعني أن السلطان العثماني قد أصبح عاجزاً عن أن يكون سيد دولة طرابلس كما كان الحال في الماضي، إذا ما أراد أن يؤدبها فيرسل إليها جيشاً. ولكنه ترك له الحبل على الغارب على هذا النحو لأنه كان موجوداً في الآستانة البعيدة، ولأنه يعرف طباع هؤلاء المغاربة المتقلبين، فقنع بما كان يصله من داي هذه البلاد. زد على ذلك أنه إذا ما عامل أهل طرابلس

= مصطفى المصراتي في الصفحة (50) من كتابه المسمى «ابن غلبون... مؤرخ ليبيا» إنه بحث عن كتاب البهلول في بلاد المشرق العربي وفي مكتبات أوربا وأمريكا وروسيا فلم يعثر عليه. وعسى أن يتم هذا للأخ المصراتي أو غيره من الباحثين الليبيين في يوم قريب لإلقاء ضوء جديد على جوانب أخرى من تاريخنا *.

وحاكمها معاملة سيئة فإنه كان يخشى أن ينخرط هؤلاء في خدمة فرسان مالطة التي لا تبعد عن طرابلس إلا بمسافة حوالي مائتي ميل».

ووقعت أثناء حكم محمد الساقزلي سلسلة من الأحداث الهامة. ذلك أن هذا القرصان المتقاعد لم ينس ما كان يجنيه من حرفته القديمة من مكاسب، فشجع تسليح سفن وإعدادها للقرصنة في البحار. فكان أسطوله الصغير يتكون من ثمان سفن ومن قادس طواقمها من البحارة الأتراك ومن الأعلاج الذين كانوا يترأسون عدة مئات من الأرقاء النصارى المنخرطين كجدّافين. وفي اللحظة التي قرر فيها محمد الساقزلي إنزالهم في البحر، رأى أنه من الحكمة احتجاز شاهد رسمي في طرابلس يشهد على أعمال النهب التي كانوا بصدد الإقدام عليها. فما كان منه إلا أن استدعى القنصل الفرنسي (دومولان DUMOLIN) وأمره بالعودة إلى بلاده فوراً مرغماً إياه على الصعود على ظهر مركب كان متأهباً للإقلاع فنقله في نفس اليوم متجهاً به إلى سواحل أوربا.

وأكبر دليل على النجاحات التي حققها القراصنة الطرابلسيون وعلى كثرة عدد من أسروهم من النصارى في تلك الفترة، هو أن سجن (نوتردام - دو - روزير NOTRE-DAME DU-ROSAIRE) القديم لم يعد كافياً لاستيعابهم. فاقتضى الأمر تشييد سجن جديد لاحتجاز الأسرى الآخرين الذين اختُطفوا أثناء هجمات أولئك القراصنة ولقد أطلق الأسرى النصارى على السجن الجديد اسم سجن (القديس انطوان SAINT-ANTOINE)، وهو اسم رحبة القلعة التي كان يطل عليها هذا السجن تجاه باب المنشية. وبُديء في تشييده في سنة 1632 م، ثم أضيفت إليه ساحات جديدة بالتدريج، فلم ينته من بنائه بكامله إلا في سنة 1640 م. ولم يكن القراصنة المغاربة يكتفون بالاستيلاء على السفن التجارية التي يملكها النصارى؛ بل إنهم بلغوا من الجسارة حد النزول عند السواحل الأسبانية والفرنسية والإيطالية حيث كانوا يختطفون سكان القرى والبيوت المعزولة عن العمران. ولقد أحدثت أعمالهم خراباً كبيراً إلى حد أن الكاردينال (دي ريشليو DE RICHELIEU) قام في سنة 1633 م بتكليف السيد (دي سيغيران DE SEGUIRAN) بتفقّد الشواطىء الفرنسية الجنوبية ثم تقديم تقرير يتضمّن مقترحاته حول الوسائل التي تضمن حمايتها ضد أعمال القرصنة. ثم بودر بمكافحة قراصنة طرابلس. ويحدثنا الأب دان عن الشكاوى الصارخة والمآتم التي سببها اعلان نبأ إلقاء سفن النصارى القبض على القرصان الشهير مراد الفلمنكي؛ وهو علج من أصل هولندي كان قد أقام بمدينة الجزائر ثم رحل عنها للإقامة بطرابلس التي استقطبه إليها بدون شك محمد الساقزلي رفيقه القديم في أعمال السلب والنهب.

ولا بد من الاعتراف لمحمد الساقزلي ببعض الاصلاحات الإدارية التي كان قد قصر عنها أسلافه. فقد كان أول من فرض العوائد الجمركية والمكوس على دخول البضائع أو خروجها من المدينة أو من الميناء، وأول من فرض ضريبة سنوية مقدارها عشرون بارة عن كل نخلة من نخيل المدينة. أما أشجار الزيتون التي كان يُدفع عن كل واحدة منها في البداية بيضة دجاجة في السنة، أصبح يُدفع عنها عشرون بارة سنوياً أيضاً.

وتقودنا الأحداث الآن نحو جنوب البلاد. فلقد ذكرنا فيما سبق أنه في أثناء سنة 1613 م، أن حسن النعّال، صاحب فزان التركي، قد قُتل هو وجميع الأتراك الذين كانوا قد تُركوا هناك معه. وسرعان ما أوفد أهالي فزان إلى السودان من يستدعي الطاهر الفاسي ـ أخو المنصور الفاسي ـ كي يرث عرش آبائه. فلبّى هذا الأمير دعوتهم واعتلى العرش وحكم بعدل حتى سنة 1631 م (1022 هـ)؛ وعندئذ أخذ يتجبّر على الخرمان، سكان وادي الآجال، وزاد عليهم ضريبة الخراج تعنّتاً. ثم رفض دفع العوائد التي طالبه بها رمضان آغا وصهره محمد الساقزلي. فأرسل الخرمان وفداً إلى طرابلس للتظلم من قسوة حكومة أميرهم الطاهر الفاسي وعرضوا أن يعلنوا الحرب ضده إذا ما قبل الداي مساندتهم. وإذْ أخبر الطاهر بالخطوة التي أزمعوا القيام بها، فإنه حاول دون جدوى أن يقبض عليهم وهم في طريقهم إلى طرابلس، حيث أرسل إليهم مرابطي سوكنه حاملين إليهم مسبحته كرمز على نيته في التصالح معهم. فأبوا الامتثال لوعودهم، ثم وصلوا إلى طرابلس حيث استقبلهم رمضان آغا على عجل وأرسل في الحال جيشاً إلى فزان. وما أن سمع الطاهر بهذا الخبر حتى هرب إلى بورنو التي كان يتولى حكمها الأمير عمر المقدسي، وهو عدوه اللدود. وسبب هذه الكراهية هو أن الطاهر الفاسي كان يخشى منافسة أبناء أخيه المنتصر المنصور ومحمد المنصور، ورثة الحكم الشرعيين؛ ففقأ عيونهم. فأثارت هذه الفعلة الشنعاء حفيظة الأمير عمر المقدسي إلى درجة أنه سار على الفور على رأس جيشه لمعاقبة هذا المجرم، لو لم يتنبأ له منجّم بأن الطاهر سيقدم عليه في يوم من الأيام بنفسه ليتلقى طعناته. وإذْ بلغ الطاهر قرية بلد المرأة ـ وعندها تفترق طريقا السودان وبورنو ـ فإنه رفض الإنصات إلى نصائح أعوانه الذين كانوا يرغبون في توجيهه نحو السودان عن طريق غات؛ وإذ رأوا عدم جدوى نصحهم له وإلحاحهم عليه، افترقوا عنه. ووصل الطاهر الفاسي إلى بورنو وبصحبته إثنا عشر جملاً محملة بالذهب. فأمر الأمير عمر المقدسي بالقبض عليه ووضعه هو وأولاده وخدمه في غرائر وخاطها عليهم ثم رماهم في بحيرة.

وإذْ أعاد رمضان آغا فتح فزان، ولّى عليها أحمد بن هويدى الخرماني عاملاً لها. وفي سنة 1633 م (1026 هـ) ثار أهل فزان مرة أخرى وأرسلوا إلى بلدة كاشنة السودانية من يستقدم أحد أبناء أخ الطاهر، ويُدعى محمد بن جهيم، لينصبوه عليهم. والتقى جيش أحمد بن هويدى الخرماني وجيش الثوار المتمردين في سهل حميرة الواقع بين زويلة وتراغن. فهُزم جيش الخرماني الذي فر إلى مرزق حيث أرسل منها إلى محمد الساقزلي في طلب النجدات. فأوفد إليه الساقزلي جيشاً تحت قيادة العلج عثمان بك الذي ظهر في المنطقة دون أن يفطن المتمردون إليه. وهزمهم منذ الاشتباك الأول وطاردهم حتى بلدة مرزق التي عزموا على شن المقاومة منها. غير أن عثمان بك ضرب الحصار حولهم حتى نفد طعامهم وأكلوا كل ما كان في حوزتهم من الدواب والبهائم بما فيها الحمير والكلاب الموجودة داخل أسوارهم. واجتمع مرابطو فزان من كل حدب وصوب وطالبوا عثمان بك بعقد صلح، فوافق. وحرّر وثيقة الصلح إثنان من مرابطي سبها هما: سيدي

علي الحضيري المعداني وأخوه سيدي حامد الحضيري؛ وهما شخصيتان محلاً للتبجيل. وصادق الداي على شروط هذه المعاهدة التي اتخذت صفة القانون مدة طويلة. وتقضي هذه المعاهدة بأن يغادر الأتراك أرض فزان، وبأن يؤدي صاحبها الأمير محمد بن جهيم كل سنة إتاوة مقدارها أربعة آلاف مثقال من الذهب؛ ألفان منها تبراً وألفان تُصرف قيمتها عبيداً وإماءً. وبعد أن صادق محمد الساقزلي على كل هذا، فإنه أمر قائده عثمان بك بالعودة بجنوده إلى طرابلس، ففعل بعد أن حمّل أهل فزان نفقات جيشه.

ولكن هذه ليست هي الحملة الوحيدة التي وجهت في تلك الفترة إلى فزان. لقد أنشأت طرابلس منذ أزمنة سحيقة علاقات تجارية مع دواخل أفريقيا، ولم تتوقف قوافلها التجارية عن الترحال من بلد إلى آخر رغم الثورات ورغم التغيرات المتواترة التي كانت تطرأ على الحالة السياسية في طرابلس الغرب. وكان من حسن حظ محمد الساقزلي أنه استقبل وفداً كان أرسله ملك بورنو إلى طرابلس بغية تدعيم علاقات الصداقة التي كانت قائمة بين الإقليمين.

وكان مبعوثو الزنوج يأتون معهم بهدايا نفيسة، إلا أنهم اشتكوا من سكان منطقتي بني وليد وتاورغاء الذين كانوا يجبرونهم على دفع إتاوة على القوافل العابرة لأراضيهم. وخطرت للداي فكرة مشئومة بمعاقبة الآثمين فوراً. إذ أن القوات التي قادها ضدهم قد هُزمت وأُرغمت على العودة على أعقابها بعد أن مُنيت بخسائر لا يستهان بها. وجرحت هذه الأحداث كبرياء محمد داي الساقزلي ودفعته إلى ضرورة تدعيم وسائل ردعه لهم، وأوعزت إليه في نفس الوقت بوضع خطة بالسيطرة الكاملة على طريق القوافل المفضي إلى ساحل برقة، كي تمر من بين يديه كل تجارة السودان فيوجهها إلى طرابلس.

وحتى ذلك الوقت كان إقليما قورنّة (شحّات) وبرقة (المرج) مستقلين وتسيطر عليهما جاليات عربية أندلسية قدمت إلى برقة بعد أن طردها (فيليب الثالث PHILIPPE III) من أسبانيا. وكانت خصوبة أراضي درنة وبنغازي ـ التي يشهد اكتظاظها بالآثار القديمة بازدهار حضاري غابر ـ قد استقطبت المهاجرين الأندلسيين إليها. فأنشأوا فيها مراكز زراعية وتجارية سرعان ما ازدهرت بفضل ما كان لهم من ذكاء وحب للعمل.

وكان لمحمد الساقزلي إثنان من المعاونين الأقوياء هما: عثمان بك ـ الذي سبق لنا وأن تحدثنا عنه ـ ويوسف بك. كلاهما من الأعلاج ذوي الأصل النصراني مثله؛ فكان يثق فيهما ويعتمد عليهما كثيراً. وتوجه الأول برّاً إلى بنغازي على رأس خمسمائة من فرسان الطليعة؛ أما الثاني فقد توجه إليها بحراً وبصحبته اثنا عشر قادساً تحمل ثلاثمائة من السبايا النصارى الذين حُكم عليهم بالسجن المؤبد. وبينما كان هذا الرقيق منهمكاً في تشييد قلعة في بنغازي، كان الفرسان يجوبون الأرياف والدواخل ويرغمون الأهالي القاطنين قربها على دفع الجزية وعلى تزويد المعسكر التركي بما يحتاجه من مؤن وأموال وعمال. وتطلّب تشييد القلعة سنة كاملة، ثم سُلِّحت

بعشرة من قطع المدفعية. وتُرك بها يوسف بك كحاكم ومعه حامية تعدادها مائة من جند الأنكشارية.

ولقد قلق صاحب أوجله ـ وهي واحة تعتبر النقطة الرئيسية لتوقف القوافل الذاهبة والآيبة بين ودّاي وساحل البحر ـ الذي يدعى سالم لاحتلال بنغازي. فأرسل في الخفاء أخاه عثمان إلى طرابلس لاستطلاع نوايا الأتراك. غير أن أمر هذا المبعوث اكتُشف من قِبل أصحاب قافلة، فتم توقيفه على الفور ووجهت إليه تهمة التجسس. ولم يطلق سراحه إلا حوالي سنة 1640 م بعد أن دفع أخوه سالم فدية كبيرة مقابل ذلك. وبعد أن دعّم محمد الساقزلي سلطته حول بنغازي بما فيه الكفاية، وبعد أن انتهى من استعداده للحملة، استطاع مباشرة تنفيذ الخطط التي وضعها باتفاق مع معاونه عثمان بك. فرحل هذا الأخير إلى بنغازي مع سلاح الفرسان التركي ومعهم كل مشايخ عرب غريان وترهونة وبني وليد ومسلاّته ومصراته، يتبعهم خيرة فرسانهم. كما انضم إليه في نفس الوقت كثير من رجال مختلف القبائل؛ وبذلك احتاط من مغبّة قيام أية قلاقل أو محاولة حدوث تمرد من طرف عرب طرابلس التي أصبحت خالية من الجنود النظاميين.

وإذْ أمر محمد الساقزلي بتحرك هذه الجيوش، ركب هو نفسه البحر بعد ذلك وبصحبته ألف وخمسمائة من جند الأنكشارية، واقترب من شواطىء بنغازي، حيث استعرض قواته التي أصبحت تُقدَّر بألفين وخمسمائة من المشاة، وثلاثة آلاف وخمسمائة فارس، ومائتين من الأسرى النصارى الذين أُوكلت إليهم مهمة ريادة الطريق، ومن ست قطع مدفعية صغيرة. وكان ذلك في حوالي شهر سبتمبر سنة 1639 م (1050 هـ). . وإذ ترأس الداي بنفسه مراسم رحيل هذا الجيش نحو وجهته التي لم يطْلع عليها أحداً؛ فإنه صعد إلى سفينته وقفل راجعاً إلى طرابلس بحراً.

وتوجه القائد العام عثمان بك جنوباً واخترق المناطق الرملية القاحلة من برقة، حيث كابدت قواته كثيراً من جراء الحرارة والعطش، حيث لم يكن في وسع رجالها الشرب سوى من مياه القِرب التي كانت مشحونة فوق ظهور الإبل. ولم يكن مرجع ذلك إلى خلو تلك الفيافي من الماء كليّةً؛ وإنما لأن مياهها تحتوي على الكبريت وتؤدي بشاربها إلى الإصابة بالإسهال. ولقد لاقى الجنود كذلك صعوبة كبيرة في جرّ المدافع فوق الرمال المتحركة. وكان الأرقاء النصارى المساكين مقسمين أربعاً أربعاً، حيث أُجبروا على السخرة القاسية المتمثلة في حمل هذه المدافع بواسطة عصي طويلة وحبال، فيما كانت الإبل تحمل ركائز المدافع وشحنات الذخيرة.

وبعد عناء شديد وصل طابور الحملة في النهاية عند واحة أوجلة التي لم تكن محصنة سوى بمجرد سور من الطين المدكوك، شأنها في ذلك شأن جميع القصور الصحراوية. ولم يكن الأمير سالم وأهاليه قد اتخذوا أية إجراءات دفاعية، فداخلهم الرعب لمجرد رؤية العدو يُقبل نحوهم؛ إذ أنه لم يكن ليخطر ببالهم أن تبلغ الجسارة والتهور بالأتراك حد المغامرة بتجريد حملة إلى تلك البقعة النائية. بيد أن سالم، وقد طُولب بالاعتراف بالسلطة العثمانية، أجاب بأنه مصمم على

الدفاع عن حريته. وبدأت المدفعية المتمركزة في إطلاق النيران فسببت الرعب أكثر مما أدت إلى الخسائر بين هؤلاء الأهالي الذين لم يسمعوا من قبل قط صوت دوي المدافع. وبعد حدوث بعض المناوشات الطفيفة استسلم الأواجلة وقبلوا الدخول في مفاوضات صلح. وعندئذ وقعت إحدى أعمال الغدر والخيانة التي جُبل عليها الأتراك دائماً ضد المغاربة. فإن عثمان بك، وقد تظاهر بنوايا سلمية، طلب السماح له بزيارة الواحة في صحبة ضباطه، فاستُقبل بها في لطف، غير أن جنوده احتلوا في نفس الوقت منافذها وبواباتها مباغتة واجتاحوا جميع الأحياء، سالبين البيوت ومحدثين فيها أعمالاً وحشية. وقُبض على الأمير سالم وعائلته واحتُجزوا. وسدر جميع العسكر الأتراك في نهب البلدة، وبلغت كمية ما سلبوه من التبر أنهم حمّلوا به إثني عشر جملاً، هذا بخلاف بقية الأسلاب الهائلة والرقيق الزنوج الذين اقتيدوا كقطعان الماشية. وأبقى عثمان بك على حياة الأمير سالم مقابل فدية شخصية مقدارها ثمانية وعشرون ألف مثقال من الذهب. وزيادة على ذلك فقد أُجبر سالم على حلف يمين يلتزم فيها هو ورعاياه بأن يدفعوا منذ ذلك التاريخ فصاعداً لداي طرابلس جزية سنوية مقدارها خمسة عشر ألف مثقال من الذهب (أي ما يعادل ستة وعشرين ألف ريال فرنسي قديم).

ويحدثنا ابن غلبون كذلك عن هذه الحملة الصحراوية، ولكن مع مراعاة الاختلاف التالي في ذكر التفاصيل: فهو يقول أن صاحب أوجلة ـ الذي يسميه هو باسم أحمد بن عبد الهادي ـ كان من الزنوج وأنه كان يوجد تحت إمرته عشرون ألف رجل مجنّدين من مصر، من بينهم مائتان مسلحين بالبنادق[1]، فملك بهم الجبل الأخضر كله وكذلك بلدة أوجله وأخضع الأهالي لسلطانه، وعندما أُخبر محمد الساقزلي بذلك فإنه قرر إرسال قوة لاستلاب الفاتح الزنجي، وهكذا فقد تم إعداد الحملة. وعندما وصل قائدها عثمان بك أمام أوجلة، خرج إليه أحمد بن عبد الهادي بجيشه للمعركة. وكان الجيش من الكثرة بحيث أدرك عثمان بك أنه إذا ما التحم معه فإنه سيعرض نفسه لهزيمة ثم إلى كارثة وسط تلك القفار النائية. وعندئذ اتجه إلى الخديعة كعادته كي يضمن التغلب على العدو. فأظهر لهم الأسف والندم على تعبه إليها قائلاً: «لو علمت أن أوجلة هكذا بُليدة في صحراء ليس لها ضياع تقوم بساكنها ولا كثرة نخل ولا مياه ولا غيرها، لما كنت قدمت إليها ولما أزعجت هؤلاء المساكين». وأخيراً صرح للأهالي بأنه اضطر إلى اطاعة أوامر سيده الداي، غير أنه عند عودته إلى طرابلس لن يتوانى عن إبلاغ الداي عن حالة أهاليها المسالمين الطيبين وكم هم في حاجة للعيش في طمأنينة. وأخذ يقول لهم: «ضعوا سلاحكم أيها الفقراء وأريحوا أنفسكم، واجعلونا في حِلٍّ مما نالكم بقدومنا عليكم، وأنا إن شاء الله أستريح يومين هنا وارتحل عنكم، ولن تُراعوا بعد اليوم إن شاء الله». وكان الأهالي سذَّجاً سريعي التصديق كغيرهم

(1) الواقع أن ابن غلبون لا يذكر سوى عشرين فقط من المسلحين بالبنادق، أما مجموع قوة أحمد بن الهادي فإنه لا يحددها بالضبط، وإنما يكتفي بالقول بأنها قوة عظيمة، ولعل هذه التفاصيل التي ينسبها فيرو هنا لابن غلبون قد أضافها مترجمه التركي محمد بهيج الدين *.

من الزنوج، فعادوا إلى بيوتهم مطمئنين فرحين. فلما كان اليوم التالي أتاه كبراؤهم وأعيانهم وسألوه أن يأخذ له من البلدة شيئاً يعوض عنه ما صرف على جنده. فردّ عليهم عثمان بك بلهجة تتكلف الشفقة رافضاً سخاءهم حتى لا يكلفهم ـ فيما قال ـ أية تكاليف. ثم التفت إلى الشيخ في حضرة رعاياه وقال له: «يا أحمد، يا مسكين! استوص بهؤلاء المساكين خيراً، وأما أنا فلا أطمع فيكم. ولكن هل عندكم مسجد فتأذنوا لي بدخول البلدة لصلاة الجمعة فيه؟ فرد عليه الشيخ بفخر قائلاً: نعم لدينا مسجد فتفضل بالدخول إليه». وقبل عثمان بك هذه الدعوة، ودخل هو وبعض ضباطه إلى البلدة. وكانت تلك هي الخطة التي وضعها لاحتلال البلدة دون إطلاق طلقة واحدة. والذي حدث هو أنه بينما كان مع الأعيان في المسجد، بادر جنده باكتساح أوجلة. وسرعان ما قُبض على الشيخ أحمد كرهينة؛ وتعرض جميع أعيان البلدة وتجارها والأثرياء لنفس المصير، إذ سُلبت أموال كل واحد منهم. بل إنه نهبت حتى أقراط الصبيان من آذانهم، واستمر السلب والنهب حتى لم يعد بالبلدة لا ذهب ولا فضة، وجُمع ما فيها من رقيق. وتم أسر الشيخ أحمد ونسائه وحريمه وبنيه وإخوته وأتباعه، ثم سلمهم إلى الداي محمد الساقزلي. وبلغ من عِظم ما وضع الساقزلي عليه يده من سبائك الذهب والفضة الخالصة أنه ضرب منها عملة نقدية لم تُتداول سوى في طرابلس الغرب. وكان يطلق عليها اسم «العملة الساقزلية»، حيث استمر تداولها قرابة قرن من الزمان وحتى ولاية خليل باشا الذي بادر إلى سحبها من التداول وذوّبها ثم أعاد سبكها من جديد باسمه.

ومع أن الساقزلي داي قد تخلص من القنصل الفرنسي دومولان، الذي كان وجوده بطرابلس محل إزعاج له، إلا أنه رأى من الفائدة السماح للمواطنين الفرنسيين بالاتّجار معها. وكان يوجد من بين هؤلاء تاجر يدعى (بايون BAYON) ووُفق له بالإقامة في طرابلس وحظي فيها بكل صنوف التقدير إلى حد أنه أصبح يباشر فيها مهام القنصل الفرنسي أمام السلطات المحلية وتجاه مواطنيه، بالرغم من أن ملك فرنسا لم يعهد إليه بذلك المنصب وكان لويس الثالث عشر باتفاق مع البابا (اوربان الثامن URBAIN VIII)، وبموجب مرسوم صدر في 6 سبتمبر سنة 1642 م، قد شجع الإرساليين الذين تطوعوا لافتداء السبايا النصارى في شمال إفريقيا. وفي إثر مساع قام بها بايون لدى الداي، فإنه قد سُمح للراهبين الفرنسيين (باسكال بروسا ـ كانتو PASCAL BROSSAT-CANTO و (فرنسوا باسيفيك FRANCOIS PACIFIQUE) بالإقامة في طرابلس واستئجار بيت جعلوا به كنيسة صغيرة. وافتدى الأب باسكال خمسين أسيراً نقلهم إلى أوربا. وكانت أعمال الافتداء هذه كفيلة بتسهيل عتق عدد كبير آخر من السبايا النصارى لو لم تقع مغامرة الأب (أليب ALIPPE) المشئومة التي تسببت في فضيحة أثارت حنق مسلمي طرابلس.

وكان (أليب لوقا ALIPPE LUCA) البالغ من العمر 27 سنة، من مواليد باليرمو ومن المنخرطين في سلك رهبنة جماعة الأغسطينيين ـ قد أسره القراصنة عندما كان متوجهاً من صقلية إلى روما. واقتيد إلى طرابلس وسُجن بها، حيث عكف خلال فترة من الوقت على القيام بواجباته

الدينية بين زملائه الأسرى النصارى المسجونين معه. وإذْ رأى أن أحداً لم يفكر في افتدائه، فإنه أشهر إسلامه. ولم يجلب عليه تحرره سعادة أكثر، إذ أنه كلما تجول في شوارع المدينة وأزقتها كانت زمر الأطفال الطرابلسيين تهرع خلفه صائحة باللهجة المحلية: «البيباص الفالصو!»(1)، فألَمَّ بنفسه الندم والحسرة على ارتداده عن دينه وجنَّ جنونه بسبب هذه الإهانات المتواصلة؛ فما كان منه إلا أن توجه إلى الأب باسيفيك وأقرَّ بذنبه علانية. وفي لحظة من لحظات الهذيان اعتقد أثناءها البائس أنه قد غسل عن نفسه ذنوبها بهذا الاعتراف العلني، فإنه دخل إلى القلعة وولج إلى القاعة الكبرى التي كان مجلس الديوان منعقداً بها. فانتزع من كم مسوحه الرهبانية، التي كان قد استأنف ارتداءها صليباً وأعلن بصوت جهوري ارتداده إلى الديانة النصرانية وأخذ يذم العقيدة الإسلامية. فاعتُقل في التوّ بتهمة التجديف في حرمة الدين الإسلامي. ثم أُلقي به في السجن مكبلاً بالسلاسل بيد أنه استمر مع ذلك في ذمه وتطاوله على الإسلام. فحُكم عليه بالحرق حياً مع دفع غرامة قدرها قرشان، كانت هي كل ثروته، لدفع ثمن الخشب الذي سيحرق به. ثم دُفع به إلى الغوغاء فاقتادوه إلى النار التي تنتظره حيث سُحل بحبل مربوط بقدميه خارج باب المنشية، فرسمت دماؤه النازفة خطاً على بلاط الطريق الذي جُرَّ فوقه. وسُحل على ذلك النحو إلى أن جيء به على مقربة من الآبار الأثرية الرومانية الواقعة في مواجهة قبة ضريح المرابط سيدي حمُّوده. وبادرت الغوغاء، التي عاملته بقسوة أثناء سحله إلى هناك، بركله بالأرجل والعصي، ورجمه بالحجارة، ثم انتزعت ذراعيه ورجليه ورمتها في البحر فطفحت فوق أديمه فيما كانت بقية الجثة ما تزال تتنفس فحملت من ثم إلى المحرقة.

أما الأب باسيفيك ـ الذي كان حتى ذلك الوقت موضع التقدير لاستقامته ولأنه كان يوحي للأتراك والمغاربة بالثقة ـ فإنه قد تعرض بعد هذه الحادثة إلى أخطار جمة. وكان قد مضى عليه بطرابلس أربع سنوات حيث كان يقدم خدماته كطبيب. ويعالج الأسرى النصارى والأهالي المسلمين على السواء ودون تمييز. وكان كلما ظهر في الشوارع يهرع إليه الأطفال الطرابلسيون فيتجاذبون أطراف ثوبه الخشن صائحين «البيباص المليح!»(2). فغار المرابطون من شعبيته فما كان منهم إلا أن استغلوا الحادث الذي رويناه، وأجبروا الداي باسم الدين على طرد هذا الكافر. وقد شهد الأهالي الحافظون للجميل رحيله بأسف.

في سنة 1664 م ضاق أهالي ضواحي بنغازي ذرعاً بسوء المعاملة التي كان يأخذهم بها الأتراك، فحاصروا القلعة التي كان هؤلاء قد بنوها عند الشاطىء ومن الجدير بالذكر أن «الثَّغريين LES TAGARINS» والأندلسيين المقيمين في درنة كانوا يحبذون في الخفاء هذا التمرد، فكانوا يحرضون البرقاويين على طرد الأتراك الظالمين من بلادهم. وبدلاً من أن يتلقى يوسف بك بنغازي الذي ظل محاصراً عدة أشهر ـ النجدات والمؤن التي طلبها، فإنه تلقى أمراً بالتخلي عن القلعة

(1) أي الراهب المزور *.

(2) أي الراهب الخير المحبوب *.

وتفجير تحصيناتها. وبعد أن أصعد هذا الضابط جنده إلى المراكب، بادر بالفعل إلى إشعال النار في ألغام تسببت في هدم الأسوار. وكان الطاعون في تلك الفترة يضرب أطنابه في المنطقة، ويبدو أن ذلك كان واحداً من الأسباب التي أدت إلى انسحاب الأتراك من بنغازي. بيد أن السبب الحاسم لا بد وأن يُعزى إلى إقلاع الأسطول الصغير حاملاً لانكشارية طرابلس والتوجه بهم للإنضمام إلى الجيش العثماني الذي كان يهاجم جزيرة كريت.

وفي شهر سبتمبر سنة 1649 م، تناول محمد الساقزلي سُمّاً مسحوقاً دُسَّ له في تفاحة. وكان الساقزلي قد أحاط نفسه بشلّة من الاعلاج ذوي الأصل النصراني، معتقداً بأنه قادر على الاحتفاظ بالسلطة بإيثاره لأناس ترتبط مصالحهم بمصالحه. ولقد سبق لنا وأن تحدثنا عن عثمان بك ويوسف بك اللذين ساعدهما مزاجهما العسكري على ترأس القوات. وكذلك فإن علجين آخرين تقلدا من جانبهما مناصب مدنية، وهما: محمود الكيخيا، وهو علج أصله من جزيرة سردينيا، كان الداي قد عينه مديراً للمالية ورمضان النابلي، وأصله من مدينة نابولي الإيطالية، وكان قد أوكل إليه منصب أمانة صندوق القصر. وحيث أن هؤلاء كانوا مثل سيدهم ينحدرون من أصل نصراني، فإنهم اعتبروا أنفسهم جديرين مثله بتولي السلطة. فاتفق هذان الخائنان منذئذ على خطة طموحة رمت إلى التخلص من محمد الساقزلي والحلول محله. واتجهت أنظارهم في البداية إلى أسير برتغالي يدَّعي أنه طبيب وأوعزوا إليه بإعطاء سيده مشروباً مسمّماً، غير أنه رفض. ونجحت مساعي الشريكين بعد ذلك مع أسير متطبب آخر، وهو من أصل كالابريزي إيطالي، ويُدعى (فرانسوا أرفييتيّ FRANCOIS ARFIETTI)، فوعداه بإطلاق سراحه. وبدأ هذا الحقير مؤامرته بأن جرَّب السمَّ في سيدي علي البالغ من العمر إثنتي عشرة سنة، وهو ابن محمد الساقزلي الوحيد، فتوفي يوم 18 أغسطس سنة 1649 م. واغتمّت نفس الداي الذي تأسى لموت وحيده المفاجيء، فظل يرفض تذوق الطعام عدة أيام، ثم قدمت إليه التفاحة المحتوية على السم البطيء الأثر والذي قضى على حياته هو الآخر. ففي يوم 28 سبتمبر التالي في المساء أخذ محمد الساقزلي، الذي ظل يعاني منذ أن فقد ابنه، يطلق صيحات الألم ويتلوّى من شدة تأثير السم عليه. وهرع نحوه في الحال مدير ماليته رمضان النابلي الذي كان يرقبه فلم يسمع منه سوى الكلمات التالية: «يا ولدي المسكين! إنني أموت مثلك!» ولفظ أنفاسه في التوِّ فعلاً. وبادر رمضان على الفور إلى إغلاق الأبواب دونه، وحرَّم العويل والنواح كيلا يثير انتباه أحد، وأمر بعدم خروج أي من خدم المتوفّى أو غلمانه فيما عدا واحداً اجتاز العتبة. وهو محمد ارناؤوط، خادم رمضان حيث أوفده هذا الأخير على وجه السرعة لإخطار محمود الكيخيا. . واتفق الشريكان على اخفاء جريمتهما: ولكن من منهما سيتولى الحكم؟ وظلا يتجادلان لحظة وكل منهما يريده لنفسه. وتراءى لرمضان، الشديد المكر والحيلة، أن منافسه الأشد منه قوة وحزماً سيتغلب عليه فقال عندئذ إن محمد الساقزلي قد كرَّر مراراً على مسامع الأعيان والأكابر الذين كانوا يتوافدون عليه لتقديم تعازيهم في وفاة ابنه في الأيام الأخيرة: «لقد سئمت من هذا الأمر وكبر سني ومات ابني وأريد أن أسلِّم لعثمان بك وأستريح».

وكان عثمان بك يحظى بتأييد الانكشاريين، فمهما كان طموح محمود خلف كيخيا، فإنه لم يجسر على الاعتراض. واستدعى عثمان بك كل واحد من الأعيان في الخفاء على حدة مدَّعياً أن الاستدعاء آتٍ من طرف محمد الساقزلي الذي كان في الحقيقة قد لفظ أنفاسه. وعندما اجتمعوا كلهم في قاعة الديوان أطلعهم على وفاة الداي؛ وأخذاً بوصيته الأخيرة، فإنه رشح نفسه لخلافته. فأخذه عندئذ كل من محمود الكيخيا ورمضان النابلي من ساعديه وأجلساه على العرش وبايعاه هاتفين «يحيا عثمان!»، فبايعه جميع الحاضرين بدورهم. وظلت الجلسة منعقدة حيث أُقسم أمامه يمين الطاعة والولاء، ثم استُدعي ضباط الإنكشارية بدورهم فتقاطروا عليه مقسمين له اليمين. وبإطلاق مدفعية القلعة عند مطلع النهار علم الأهالي بموت محمد الساقزلي وتولِّي عثمان داي في آن واحد، حيث أخذ منادي المدينة يجوبها داعياً للأول بالرحمة وللثاني بالنصر، وكان ذلك في يوم 29 سبتمبر سنة 1649 (1061 هـ). وأقيمت للمتوفى جنازة مهيبة ووُري جثمانه بجامع درغوت.

ومثلما قلنا في السابق، فإن عثمان كان علجاً من أصل يوناني، وأنه كان يحمل في جزيرة ساقز - موطن أسرته الأم - اسم (ليوني LEONI). ولقد اشتهر عنه منذ طفولته أنه كان شريراً، وكان يضرب إخوته وأخواته ويقضي وقته في صحبة فتيان أتراك فاسقين مثله، وإذْ اتُّهم في قضية مريبة، فإنه ركب سفينة تجارية استولى عليها المسمّى مامي ريِّس واقتادها إلى طرابلس حيث قُسّمت السبايا، فكان ليوني من نصيب مصطفى شريف الذي كان أحد نوتية مركب القراصنة؛ فعطف هذا عليه وأقنعه بدخول الاسلام. ثم أصبح مصطفى شريف داياً لطرابلس فاستمر في إحاطة محظيه برعايته. وإذْ رأى فيه نجابة واستعداداً للحياة العسكرية، أخذ يعلمه ركوب الخيل يومياً إلى أن أصبح من خيرة فرسان طرابلس؛ وسرعان ما خلع عليه رتبة قائد لقبيلة عربية كانت كثيرة الشغب، فتمكن من اخضاعها وارغامها على الطاعة لما كان يتسم به من طبيعة جسورة وعنيفة. ولقد رأينا كيف أن محمد الساقزلي ما أن وصل إلى الحكم حتى اختاره للاضطلاع بمنصب بك، أي قائد جيشه، نظراً لِشيَمه ونظراً لأنه كان مثله من أصل يوناني.

وفي اليوم التالي لتنصيبه، وجّه عثمان داي رسولين إلى الآستانة ومعهم هدايا نفيسة موجهة للسلطان محمد الرابع وصدره الأعظم. وكانت الثروة الطائلة التي ملكها قد جعلته واسع الجود والسخاء. وهكذا فإنه سرعان ما تلقى فرماناً سلطانياً من الآستانة يثبّته في منصبه رسمياً. ولم يُفرض عليه من شروط سوى أن يعمل على إثراء الولاية وتشييد تحصينات جديدة بها وزيادة عدد سفنها والتعهد بمقاتلة أعداء الأمبراطورية العثمانية.

وإذْ وجه عثمان داي كل اهتمامه لإقامة ترسانة بحرية، فإنه سرعان ما تمكن من تسليح أربع وعشرين سفينة أنيطت بها مهمة التوغل في البحار لبث الرعب والخراب. وفي أول مرة يخرج فيها أسطوله الطرابلسي، فإنه أعاد احتلال بنغازي ثم استولى على درنة حيث أعدم رئيسها المدعو حمودة تاغرين.

وفي شهر مارس من سنة 1654 م، واستجابة لنداء السلطان، أقلعت وحدات بحرية قراصنة طرابلس وتونس متجهة إلى الآستانة للإسهام في الحرب البحرية ضد البندقيين. ونقرأ في التاريخ العثماني أن دايات المغاربة وقفوا عدة مرات في حضرة السلطان العثماني حيث أتحفهم بإطرائه وأمدهم بالمال. وعقدت جلسات لدى القبودان ـ باشا للتباحث في أمور تنظيم المعركة البحرية وتقرر أن يتشكل جناحا الهجوم من الوحدات البحرية لكل من طرابلس وتونس. وأخيراً أبحر الأسطول الذي كان مشكلاً من خمسة وأربعين قادساً وعشرين سفينة وعدة مراكب متنوعة؛ بينما لم يكن لدى أسطول البندقية سوى ست عشرة سفينة وثمانية قوادس. وحالف الأتراك النصر في معركة الدردنيل وسُمح للقراصنة المغاربة بالعودة من ساقز إلى شمال أفريقيا في شهر أغسطس التالي.

وفي نفس سنة 1654 م وقعت حادثة دينية أخرى؛ فإن راهباً يدعى (يوحنا ـ بابتيست دي بونتي JEAN-BAPTISTE di PONTE) ـ أصله من مدينة نيس الفرنسية ـ نزل في طيطون بمراكش ونجح في عبور شمـال إفريقيا براً في قافلة متجهة من مراكش حتى طرابلس. وكان قنصل فرنسا فيها هو التاجر (إتين ESTIENNE) الذي أصله من مدينة مرسيليا، وهو الذي حل في سنة 1650 محل القنصل السابق بايون بعد عودة هذا الأخير إلى فرنسا، فاستضاف ذلك الراهب عنده. وأخذ الراهب الإرسالي يواصل خلال أربعة أشهر زيارة سجون طرابلس؛ وإذْ رُويت له أحداث اللحظات الأخيرة التي سبقت وفاة الأب ألب لوقا اجتاحت نفسه غيرة شديدة على الديانة النصرانية ورغب بشدة في أن يناله شيء من العذاب الذي نال الأب ألب لوقا، ورغم النصائح الحكيمة التي أسداها له القنصل الفرنسي، فإن الأب دي بونتي توجه إلى القلعة وخاطب عثمان داي قائلاً له إنه كنصراني فإنه يتحتم عليه أن يفكر في خلاص روحه وأن يرتد عن الدين الإسلامي الذي كان قد اعتنقه، دون تأخير. واعتقد عثمان داي أنه أمام مجنون فصرفه دون غضب، بل إنه عرض عليه حتى أن يرحِّله إلى أوربا على نفقته. وكان من الممكن أن يتوقف الأمر عند هذا الحد لو أن الراهب خلد للسكينة، غير أن هذا واصل عرض دعواه التبشيرية بنوع من النشوة، وبادر إلى محاولة تنصير جميع ذوي المناصب العليا في البلاد واحداً واحداً؛ وأشفق عليه هؤلاء في البداية ثم انتهوا بأن سلموه للمرابطين كي يقتصوا منه، فما كان من هؤلاء إلا أن حكموا عليه بالحرق حياً. واضطر عبر باب المنشية؛ وحيث أنه كان أثناء ذلك يواصل القدح في المسلمين، فقد تقدم منه أحد الأعلاج فضربه برأسه وفي رقبته بسفيه، فمات في الحال، ثم جُرَّ من قدميه على الشاطىء، ومُثِّل بجثته ثم أُحرق(1).

(1) تسهب ارشيفات إرسالية طرابلس الرسولية طويلاً في تفصيل ظروف وفاة الأب يوحنا ـ بابتيست. فقد ذكرت أنه في الليلة التي تلت تعذيبه لمح المغاربة الذين يقطنون الأرياف القريبة وميضاً هائلاً في البقعة التي حرق بها كما لمحوا عدداً كبيراً من الناس يلبسون ثياباً بيضاء يطوفون حول المكان ثم يصعدون إلى السماء كنثار من النور ثم يختفون. وإذ صعق المغاربة لهذه الرؤيا الخارقة، دخلوا إلى المدينة في صبح اليوم التالي ورووا =

واصل قراصنة طرابلس وتونس هجماتهم التخريبية في البحر الأبيض المتوسط؛ وفي خريف 1655 عهد حامي حمى انجلترا (اوليفيه كروموبل OLIVIER CROMWELL) إلى الأميرال (بلاك BLAKE) بمهمة تعقبهم. ونجح هذا الملاّح المقدام في مباغتة السفن التونسية في ميناء (بورتو ـ فارينا PORTO-FARINA) وأحرقها. وانزعجت طرابلس لهذا القصاص الأمثل. فبادرت سلطاتها إلى نزع صواري بضعة السفن التي كانت في الميناء في تلك اللحظة وسحبتها إلى اليابسة قرب القلعة. وخلد القراصنة والطرابلسيون إلى السكينة بعض الوقت خشية الانتقام منهم؛ زد على ذلك أن عثمان داي كان في ذلك الوقت مشغولاً كثيراً بمشاكل الولاية الداخلية. ذلك أن عرب برقة قد عادوا إلى الهيجان من جديد. ولقد سبق لنا وأن أشرنا إلى أن المهاجرين إليها من إسبانيا كانوا ينقسمون إلى ثغريين وأندلسيين قادمين في الأصل من غرناطة والأندلس. وقام حسن بك، زعيم الثغريين بإعداد بعض القوات في درنة إقامته، وجاب الأرياف والدواخل إلى أن بلغ بنغازي التي نجح في الاستيلاء عليها. غير أن الشقاق ما لبث أن انفجر بين طائفتي مغاربة الأندلس. وتوسم حسن بك الثغري في ابن الفاضل ـ زعيم الأندلسيين ـ خصماً لا يُطمأن إليه؛ فنشب بين الطائفتين نضال وصراع أُسري عنيف. وهُزم ابن الفاضل فانسحب إلى طرابلس حيث أصبح صديقاً حميماً لمحمود الكيخيا، آمر السجون، الذي قدمه إلى الداي فبسط ابن الفاضل شكواه أمامه. وكان عثمان داي قد طفح به كيل الحنق ضد أهالي درنة الكثيري الشغب. فعزم على تصفية حسابه معهم. فتم تعيين ابن الفاضل الأندلسي هو وصديقه محمود الكيخيا على رأس خمسمائة فارس. وتلقى «سيِّد روحه»، كبير مشايخ قبائل سرت أمراً بمساندتهم بقواته. وإذْ أُخطرت درنة وبنغازي باقتراب العدو، استدعتا للدفاع. ووقع اشتباك بين فرسان الجانبين عند مشارف بنغازي، وواصل محمود الكيخيا تقدمه حيث أمر المدافعين عن قلعة بنغازي بتسليم أنفسهم، ولكن هؤلاء ردوا عليه بوابل من قذائف المدفعية، وحيث أنه لم تكن مع محمود الكيخيا مدافع للرد عليهم بها، فإنه اكتفى بمحاصرة المدينة. وما لبث المحاصرون أن تقدموا بعرض بالاستسلام شريطة أن تصان أرواحهم وقُبل العرض وفتحت القلعة أبوابها بالفعل يوم 30 أبريل سنة 1656 م (1067 هـ).

وقوّى هذا النجاح السريع من شوكة محمود الكيخيا، فأرسل على الفور إلى عثمان داي يطلب منه أن يبعث إليه مائة انكشاري لاحتلال بنغازي. ثم واصل مسيرته نحو درنة، وساند الأهالي البدو القاطنون في ضواحي درنة الأتراك؛ إما لأنهم رغبوا في تملقهم، أو ربما لأن الأتراك أنفسهم قد دفعوهم في الخفاء إلى الخيانة والغدر وأوحوا إليهم بالانخراط في صفوف التاغرانيين. ثم هجموا عليهم بغتة وقتلوا منهم أكثر من خمسمائة رجل قبل أن يتمكن هؤلاء من

= للناس ما رأته أعينهم. وكان يمر بطرابلس في تلك اللحظة بعض النصارى الأرمن، فاشتروا بقايا المحرقة حيث، وجدوا في وسط رمادها قلب الراهب المحروق ما يزال قاني الحمرة لم يمسه أذى. وعند رحيل هؤلاء الأرمن إلى المشرق حملوا معهم في مراسم طقوسية دينية قلب الراهب ورماد جثته. «المؤلف».

الدفاع عن أنفسهم. وهكذا فإن محمود الكيخيا لم يلق أية مقاومة، وتمكن من دخول درنة يوم 14 اغسطس سنة 1656 م. وبادر باعتقال زعيم التاغرانيين فشنقه ونصب محله صديقه ابن الفاضل الأندلسي كحاكم تابع للداي. وكانت بعض الأعمال الوحشية والاضطهادات من النتائج التي لم يكن أمام هذه الحملة مفر منها. وارتعب بدو برقة والبطنان لهذه الأخطار التي قد تمتد إليهم هم أنفسهم. فتجمع منهم خمسة وعشرون ألفاً استعداداً للمقاومة. وتوقفت تظاهراتهم العدائية عند هذا الحد. إذ لم يمنعهم من مناصبة الأتراك العداء إلا تسلح هؤلاء بالبنادق بينما كانوا هم لا يعرفون من الأسلحة سوى الرماح، فأحجموا عن التقدم نحوهم. بيد أن عثمان داي لم يكن يثق كثيراً في إخلاص ابن الفاضل الأندلسي، الذي فرض نفسه على ذلك النحو على مواطنيه. فرأى أنه من الأفضل استدعاءه إلى طرابلس وعهد إلى محمود الكيخيا باستلام القيادة في بنغازي ودرنة. وأدرك ابن الفاضل أن الأتراك لا يطمئنون إليه، فما كان منه إلا أن غادر طرابلس والتجأ إلى تونس. غير أن الهدوء لم يستتب في الإقليم الشرقي في الحال؛ واستلزم الأمر إيفاد تعزيزات إلى محمود الكيخيا لتمكينه من فرض سيطرته.

وفي سنة 1658 م، بعد ما جدّد الانجليزي كرومويل حلفه مع الباب العالي، قام بعقد حلف سلم مع الجزائر وتونس أيضاً. ورغب في أن يفعل نفس الشيء مع طرابلس حتى يكف تعكير أمن تجارة الانجليز في البحر الأبيض المتوسط تماماً. ووصلت ثمان سفن تحت قيادة (يوحنا ستوآكس JEAN STOAKES) إلى طرابلس لهذا الغرض في الثاني من شهر أغسطس. وكانت المدينة عزلاء إذ أن لانكشاريتها وسفنها كانت متواجدة في تلك اللحظة في عرض البحر، وتعرضت بذلك لخطر أن يغرقها الأعداء أو يستولوا عليها. وما أن رسا الأميرال ستوآكس بسفنه في الميناء حتى بادر بإرسال أحد ضباطه إلى اليابسة وأبلغ الداي بمهمته وهي تحرير الأسرى وتخييره بين الصلح أو الحرب. وإذْ أُنذر الديوان رسمياً وطولب بالإجابة، فإنه أخذ كعادته يراوغ محاولاً بدون شك أن يستمر في مراوغته كسباً للوقت. وفي اليوم التالي، 3 أغسطس، لاح أسطول طرابلس القرصاني الصغير في مياه مصراته قبل أن يتم الاتفاق على شيء. وأسرع الداي إلى إخطار أميراله على عجل بأن السفن الانجليزية كانت عند الميناء. وفي يوم 4 أغسطس وُقعت الاتفاقية وتلقى القراصنة الطرابلسيون إشعاراً جديداً يعلنهم بأنه أصبح في إمكانهم القدوم دون خشية أي خطر.

وتحمل الاتفاقية، المؤرخة في 25 يوليو 1658 م، في أعلاها الصيغة التالية: «بأمر من صاحب السمو الأمير أوليفييه كرومويل، حامي حمى انجلترا وإرلنده، أُرسل سعادة السير يوحنا ستوآكس، جنرال سفنه، إلى هذه الديار لعقد اتفاقية صلح».

وعندما أصعد الأميرال ستوآكس جميع السبايا الانجليز، ترك في طرابلس (صامويل توكر SAMUEL TOKER) كقنصل لبلاده فيها.

وقبل أن نمضي في سرد الحوادث المتعددة التي اتسمت بها فترة حكم عثمان داي، يجدر بنا

أن نتعرف على الحاشية التي كانت تحيط به، والتي كان يتشكل منها البلاط الطرابلسي[1].

ما أن نُصِّب عثمان داياً لطرابلس حتى بادر إلى تكريس اهتمامه بمستقبل أسرته، فاستدعى إلى جانبه ابن أخته رجب، حيث خلع عليه لقب الباكوية، أي رتبة القائد العام لقواته، وزوَّجه في نفس الوقت من ابنته قُميرة. وكان رجب هذا إبناً لأخته (إيرين IRENE)، أما زوج إيرين - وهو بحار أصله من جزيرة ماريوركا ويدعى (ستيليانو STILLIANO) - فقد اختطفه المغاربة حيث لاح له عالم من الأمل والطموح أخذ يتفتح أمامه، فأسلم هو وزوجته وابنه. ورقي الفتى رجب ستيليانو إلى رتبة قبطان سفينة قرصنة حيث عُرف منذ ذلك الوقت باسم الريِّس حسن وجاء للخدمة إلى جانب صهره في أسطول طرابلس الذي كان يقوده الأميرال بيرام الذي لم تكن حياته المغامرة أقل غرابة.

وكان العلج بيرام هذا يدعى في سالف الدهر (بيير أوب PIERRE AUBE) وقد وُلد في قرية (سيفور SIX-FOURS) قرب مدينة طولون بجنوبي فرنسا، حوالي سنة 1609 م. وكان مواطناً سيىء المسلك، وقد التحق منذ حداثة سنِّه بالعمل في مركب كنوتي، وكان أمياً لم يتعلم قط القراءة والكتابة؛ غير أن ذكاءه الفطري عوَّض لديه حرمانه من التعلم؛ فأصبح بحاراً ماهراً حيث عرف عن كثب جميع سواحل جنوبي أوربا بل وحتى شطآن شمال إفريقيا. ثم اختطفه قراصنة تونس حيث عامله سيده معاملة حسنة، فلم يلبث أن اعتنق الإسلام. وإذْ أصبح هو نفسه قرصاناً، فإنه سدر في نهب سواحل جنوة وتوسكانيا، إلى أن طورد ثم قبضت عليه قوادس ليفورن التوسكانية، فكُبِّل بالقيود في سفينة الدوق الأعظم وحُكم عليه بالاحتجاز المؤبد فوق ظهرها. وتمكن من إخطار عائلته في قريته الفرنسية بما حل به، فقام والده بمساع كبيرة حتى تمكن من إطلاق سراحه بعد أن اشترى أسيراً تركياً كي يحل محله في أعمال السخرة على ظهر قوادس ليفورن. وإذْ أُعيد إلى قريته بعد مغامراته تلك، فإنه تزوج من فتاة تدعى (مادلين روس MADELEINE ROUSSE) وبعد ذلك عُين قبطاناً لسفينة الفارس بولس وأقلع بها إلى مالطة. وهنالك انضم إلى منظمة فرسانها وأخذ يجوب البحار مع الفرسان على ظهر قادس مالطي. وحدث أن اصطدم هذا القادس بمركب قرصنة جزائري. وعندما هبّ الفريقان بالاشتباك في معركة، قفز بيير أوب متخطياً حاجز مركب الجزائريين وخاطبهم باللغة العربية صائحاً فيهم: «خلصوا مركبكم وتوجهوا إلى عرض البحر، فإن البارود الذي يحمله القادس المالطي سيشتعل فيحرق مركبكم معه!» ولا تذكر مخطوطة (الطبيب - الأسير LE MEDECIN-ESCLAVE)، التي أنقل عنها هذه الوقائع، ماذا حدث للقادس المالطي؛ والمهم هو أن بيير أوب - أي بيرام - وجد نفسه بهذه الخطة وسط رفاقه القراصنة القدماء الذين نقلوه معهم إلى الجزائر حيث استأنف أعمال القرصنة. وتوجه بعد ذلك إلى طرابلس أثناء فترة حكم مصطفى شريف داي، الذي خلع عليه رتبة

(1) قال ابن غلبون عن عثمان داي بهذا الصدد ما يلي: «(لم يول (عثمان داي) في حاشيته متأصلاً في الإسلام منصباً» *.

الأميرال الثاني لأسطوله القرصاني الصغير. ولقد اشترك بيرام، وهو يتولى هذا المنصب، في معركة الدردنيل البحرية ضد البندقيين في يوم 17 يوليه سنة 1657 م، حيث واتته الفرصة لإظهار بسالته في اللحظة التي كانت فلول الأسطول العثماني تتشتت فيها أمام القوادس المالطية والفلورنسية ثم أصبح أميرالاً أعلى تحت حكم عثمان داي.

وكما سبق وأن أشرنا، فإن عثمان داي قد زوّج ابنته قُميرة إلى رجب بك ابن اخته. كما زوّج بنته الثانية فاطمة لشخص آخر يدعى أيضاً رجب، فيجدر التنويه حتى لا يُخلط بين زوجي الأختين اللذين يحملان تسمية واحدة. ولا تقل سيرة حياة رجب ـ زوج فاطمة ـ غرابة عن سيرة حياة رفقائه وأقربائه في طرابلس. وهو قد سُمي رجب لأنه كان قد اعتنق الإسلام خلال الشهر الهجري المعروف بهذه التسمية. وقد ولد بإقليم (السافوا SAVOIE) بفرنسا، حيث كان يدعى أصلاً (يوحنا ـ بابتيست فيراري، JEAN-BAPTISTE FERRARI)، (ماركيز كافور MARQUIS DE CAVOUR) وقد اقترف عملاً استحق عليه الطرد من وطنه الأم، فقدم إلى طرابلس وتعرّف فيها على عثمان داي وأشهر إسلامه. ونظراً لجمال محيّاه فقد أُعجب به الداي وزوّجه من ابنته فاطمة. وبدافع ـ بدون شك ـ من غيرته من سميِّه رجب الآخر زوج شقيقة زوجته ـ أي زوج قميرة ـ فإنه هرب إلى تونس حيث ساعده في ذلك القنصل الانجليزي (توكر TOKER). ولكن حيث أنه لم يجد هناك أيضاً ما يشبع طموحه، فإنه كاتب صهره عثمان داي ووجه إليه اعتذاراته، فانتهى الأمر بأن صفح الداي عنه من أجل خاطر ابنته فاطمة. وهكذا فقد رجع رجب هذا إلى أسرته في طرابلس. ويضيف المصدر الذي ننقل عنه هنا بأنه عقد صداقة في هذه المدينة مع القنصل الانجليزي. ثم مع سلفه (برادلي BRADLEY) وأخيراً مع الفرنسيين الثلاثة: (دي لابار DE LA BARRE) و (دي ترينكور DE TRINCOURT) و (دي بونز DE PONS). وهم من فرسان مالطة الذين أُسروا وسجنوا بطرابلس كسبايا. وعهد عثمان داي إلى زوج ابنته هذا بإدارة مصلحة ملاّحات زوارة التي يُصدّر منها الملح بحراً إلى البندقية. وإذْ ملَّ رجب حياته الشاذة، بدون شك، فإنه صعد في يوم 13 يونيه سنة 1673 م على ظهر إحدى سفن البندقية حاملاً معه عدداً كبيراً من الأسرى النصارى العاملين في عهدته. وعندما مرّ فراري دي كافور ـ أي رجب بعد استعادته لاسمه النصراني الأصلي ـ بجزيرة لامبيدوزا الإيطالية، فإنه ترك في كنيسة هذه الجزيرة عمامته وقفطانه وكل ملابسه. ثم مر بصقلية، وأخيراً توجه إلى روما حيث أشهر ارتداده إلى الديانة النصرانية وعاد من ثم إلى بلاده. وكان رجب الكافوري قد أقام بطرابلس عشر سنوات، أي من سنة 1663 إلى سنة 1673 م.

كان لعثمان داي أعداء ظلوا يتآمرون ضده في الخفاء بغية الإطاحة به؛ بل إن هؤلاء قد ألبوا عليه عدواً أخطر هو مراد بك، القائد العام للجيوش التونسية، الذي حُرض على القدوم إلى طرابلس الغرب والاستيلاء عليها. فإن ابن أحد إخوة الداي السابق محمد الساقزلي، يدعى بيرام، كان قد تواطأ مع محمد شيخ المحاميد وذهب إلى مراد بك عارضاً عليه أن يفتح له أبواب طرابلس

الغرب. وأمام عرض مغرٍ كهذا لم يملك القائد التونسي سوى أن تقدم نحو الحدود حتى بلغ مدينة قابس، غير أنه التقى هناك بمبعوث قادم من طرف عثمان بك الذي كان جواسيسه وعيونه قد أخطروه بالخطر المحدق به، فأرسل إلى خصمه التونسي مائة ألف ريال. فما أن استلمها مراد بك حتى صرف النظر عن حملته المزمعة ضده.

كما تم بين الرجلين تحالف عائلي فوري تمثل في خطبة إحدى بنات عثمان داي إلى ابن مراد بك؛ ويُعتقد أن هذا الأخير قد رأى في هذه المصاهرة وسيلة لإمكانية أن ترث عائلته عرش طرابلس، خصوصاً وأنه قد سبق له وأن تمكن من ضم إقليم طبراقة إليه بواسطة تزويجه لأبنه البكر محمد العباسي من ابنة ابن علي زعيم هذا الإقليم، وكان لمراد بك ولد آخر، يدعى أحمد، رُزق به من عبدة زنجية، وكذلك فإن بنت عثمان داي ـ اللآلة حليمة ـ أمها زنجية هي الأخرى. وقد تهيأ الطرفان للعرس بكل مظاهر الأبهة لإعطاء حفلة الزفاف أقصى ما يمكن من الصدى. وفي شهر أكتوبر سنة 1659 سافر الأمير الخلاسي أحمد من تونس في صحبة أخيه الأكبر ومعهم ستة مراكب وخيام وحلل رائعة، واستقدموا معهم لحراسة كل هذه خمسمائة فارس. وبعد مضي خمسة عشر يوماً وصلوا طرابلس. وعند اقترابهم منها أوفد الداي عثمان لمقابلتهم رجب بك وجميع فرسانه تشريفاً لهم. وإذْ أبدى الأميران التونسيان عدم رغبتهما في السكنى بالمدينة، فإنه قد وُضع تحت تصرفهما أحد أجمل بساتين الواحة، على مرمى من البصر من القلعة، حيث نصبوا خيامهم. وبعد بضعة أيام أخرى احتُفل بالزواج احتفالاً كبيراً وتبادل العروسان هدايا نفيسة. وأثناء هذا الحفل أخذ الفرسان التونسيون والطرابلسيون يقومون يومياً بالتسابق ويكثرون من إطلاق العيارات النارية احتفالاً بالمناسبة. وتعبيراً من الأميرين التونسيين عن امتنانهما لهذا الاستقبال الحماسي الذي قوبلا به فإنهما أبديا رغبتهما في إهداء كل جندي لانكشاري وكل فارس طرابلسي ترسين وقفطاناً. وخشي عثمان داي ـ الحذِر بطبيعته ـ أن تكون وراء هذا السخاء بعض النوايا السيئة، فعارض في ذلك، إذ أنه يدرك بتجربته جيداً مدى ما تنطوي عليه نفوس جنده هؤلاء من طمع.

ورحل العروسان إلى تونس، ولكن ما أن انقضى شهران حتى أرسلت الخلاسية حليمة ـ التي كان حريم تونس يحتقرنها ـ إلى والدها متوسلة إليه أن يستقدمها عنده. وكان زوجها قد هجرها كلية وأخذ يلهث وراء غراميات أخرى ثم ما لبث أن مات لكثرة ما كان مستغرقاً فيه من الرذائل. وانتهز عثمان داي هذه الفرصة فأرسل في طلب ابنته بواسطة إحدى سفنه القرصانية. وبعدما أعيدت حليمة إلى أسرتها تم تزويجها من جديد إلى خليل، ولد رمضان النابلي، وهو العلج الذي كُلف بأمانة خزينة القلعة. وفي غضون ذلك لم يكن عثمان داي قد نسي أن الذين حرضوا مراد بك على غزو طرابلس كانوا أناساً مشاغبين وقادرين على استئناف مؤامراتهم من جديد. أما بيرام، قريب الداي السابق محمد الساقزلي، فإنه أمر بشنقه، أما محمد، شيخ المحاميد المتواطىء معه، فإنه أخطأ بقبوله عندما استُدرج إلى طرابلس حيث شُنق هو الآخر؛ ولسوف نرى فيما بعد كيف أن ابنيْ هذا الشيخ، وهما محمد ومنصور سيسبِّبان للسلطة الحكومية كثيراً من المشاكل.

وبدلاً من أن يُرهب تنفيذ حكم الإعدام في الرجلين أعداء عثمان داي. فإنه تسبب في ازدياد حنقهم عليه. وكان الداي مصطفى شريف قد خلّف ابناً يدعى رجب شريف، ظل عثمان داي يكنُّ له على الدوام تقديراً كبيراً إلى درجة أنه استمر حتى بعد اعتلائه هو العرش في مناداته بـ «يا سيدي» كلما خاطبه. وتأثر رجب شريف كثيراً لشنق صديقه بيرام، وأقسم أن يثأر له، فتحالف مع نوّار شيخ المحاميد والمريِّض شيخ ترهونة، اللذين وعداه بمساعدته في الدواخل وبدعمه بفرسانهم الكثيرين، في حين أنه وجد له داخل مدينة طرابلس نفسها حليفاً ثالثاً في شخص مفتيها الذي كان يتمتع بنفوذ واسع. وكانت نفوس هؤلاء الرجال الثلاثة منطوية على أحقاد شخصية ضد الداي، وكل منهم يرغب في التنفيس عنها: فأما نوّار، الذي كان والده قد أنقذ الأتراك عندما أوشكوا أن يُبادروا في سنة 1588 م، فإنه كان يشكو من استهتار الأتراك الوقح بما عاهدوا والده عليه في تلك الظروف العصيبة ثم أخلفوا وعودهم. أما المريِّض فإنه كان من جانبه قد تلقى على وجهه لطمة من أحد أقارب الداي أثناء انعقاد إحدى جلسات الديوان حيث سدد إليه تلك اللطمة بممسك مروحة، وذلك دون أن يُعوَّض قط عن هذا الاعتداء الجسماني الذي لحق به. وأما مفتي طرابلس فإنه كان كلما اضطر إلى توجيه اللوم إلى عثمان داي بسبب بخله وجشعه وتكالبه على جمع الأموال، فإن هذا لم يكن يردّ عليه سوى بردود جافة. ولذا فإن هذا الثلاثي الساخط لم يكن يتطلع إلى أفضل من ترؤُّس ابن الداي السابق، رجب شريف، للمؤامرة. بيد أن هؤلاء الساخطين الثلاثة كانوا من العرب ولم يكونوا يتمنون في أعماق نفوسهم سوى الخلاص من ربقة الأتراك ومن تسلُّط حديثي العهد بالإسلام من الأعلاج ذوي الأصل الأوربي، ومن ثم إقامة حكومة عربية أساسا.

وطرأ ظرف بدا مناسباً وملائماً لقتل عثمان داي، فقد تقرر أن يكون الثاني عشر من يوليه سنة 1660 م يوماً يحتفل فيه بإنزال سفينة «الشمس المذهّبة» إلى الماء، وهي السفينة التي بُنيت بالترسانة البحرية الواقعة قرب خندق القلعة. وكان المرابطون يؤدون على مشهد من جمهرة المتفرجين مراسم احتفالهم التقليدي لمباركة السفينة الجديدة. وكان عثمان داي قد سبق له وأن أعلن أنه سيحضر الاحتفال. وبالفعل فإنه في اليوم المقرر لذلك نزل من القلعة ودخل إلى الخندق آخذاً في الاقتراب من الترسانة. وأحاط به جمع المتفرجين الغفير، وكان رئيس النجارين يتهيأ لقطع الحبال التي شُدَّت بها السفينة، وفجأة اقترب الانكشاري (كوتشوك KOUTCHOUK) في صحبة أحد الأعلاج، وهمس الرجلان للداي في أذنه قائلين له أن عليه الاسراع بالانسحاب، وإلا فإنه سيُغتال. ذلك أن كوتشوك كان قد أُخطر لتوِّه من قِبل أحد المتآمرين؛ أما رفيقه العلج فإنه كان قد سمع تهامس متآمرين آخرين كانا يقفان على مقربة منه وظنا أنه لم يفهم موضوع حديثهما. وكان رجب شريف قد وصل إلى الخندق مع عدد كبير من أنصاره حيث كانوا يخفون جميعاً تحت برانسهم سيوفاً وغدّارات؛ وكان من المتفق عليه أن يهجموا على عثمان داي فيغتالوه وسط جلبة الاحتفال وضجته ساعة تزحلق السفينة الجديدة إلى الماء عند تدشينها. فانسحب عثمان فجأة واكتفى بالتطلع إلى مراسم الاحتفال من فوق أسوار القلعة، وهكذا فقد فشلت المؤامرة، بيد أن عثمان لم يصدِّق قيام تآمر ضده حقيقة، ولذا فإنه لم يقم في الحال بمبادرة ضد المتآمرين. وعندما

أراد أن يلقي القبض على رجب شريف والمفتي، فإن هذين المتآمرين كانا قد غادرا المدينة ولاذا بمزار سيدي الصيد، وهو ملاذ لا تنتهك حرمته. وحضر نوّار والمريِّض في الساعة المتفق عليها، وكان في صحبة الأول ثلاثمائة فارس من فرسان قبيلة المحاميد، وفي صحبة الثاني أربعمائة فارس من أهل ترهونة، إلى مكان اللقاء الذي تقرر أن يكون عند طرف الواحة لكي يهجموا على المدينة ركضاً بجيادهم حالما يتلقوا الإشارة المتفق عليها من بقية شركائهم المتآمرين. ولكن حيث أن هذين الشيخين العربيين لم يتلقيا أية إشارة فإنهما عادا أدراجهما إلى ديارهم. وتوسل المرابط سيدي عبد الحفيظ الصيد إلى عثمان داي حتى صفح عن رجب شريف والمفتي اللذين احتميا لديه؛ ولكن ـ كما سنلاحظ ـ فإن هذا الصفح لم يكن سوى ذر للرماد في العيون لما عقد العزم عليه.

ويروي لنا الحاج المغربي أبو سالم العياشي نفس الوقائع، ولكن مع بعض الاختلاف في التفاصيل التي أمـدّه بها أحد أصدقاء المفتي المتآمر، وهو الصديق المدعو سيدي محمد بن مساهل الذي استضاف العياشي عند مروره بطرابلس في سنة 1684 م. فيقول العياشي: "[1]

«. . وكان الشريف المتولي لطرابلس قبل محمد باشا (الساقزلي) المقتول سنة أربعين وألف هـ (1630 م) قد خلّف ولداً صغيراً (هو رجب شريف) وبقي في كفالة خديمه محمد باشا الذي ولي الامارة بعده. فلما مات وأفضت الإمارة إلى عثمان باشا مملوك الشريف المذكور رفع بضبعتي ولد سيده ورقّاه مراقي الرئاسة. فلما تمكنت قهرية الرئاسة الممزوجة بحداثة السن من رأسه، منّته نفسه الثورة على مملوك أبيه عثمان باشا وظن أن المراتب الدنيوية بالاستحقاق وأن نسبه الرفيع يحصل له به في سوق الولاية نَفاق. وصادف ذلك ملال من الرعية لولاية هذا الأمير لكثرة ظلم أعوانه في الجباية، فمالت أنفس كثير منهم إلى مقالة الشريف، ورشح ذلك عندهم تأزره واعتضاده بولد نوير ـ (يعني نوّار) ـ رئيس عرب الناحية الغربية من طرابلس وكان ذا شهامة وبأس شديد وقد أظلم الجو بينه وبين أمير البلد فاتفقت كلمته وكلمة الشريف ومن دان بدينهم من الرعية كأهل تاجوراء، وساعدهم على ذلك مفتي الحنفية المذكور وطائفة قليلة من العسكر. فلما كاد أمرهم أن يتم ونمّت سريرتهم على أسارير وجوههم وإشارات أقوالهم، وشى بذلك إلى الأمير بعض بطانتهم ممن أراد بذلك اتخاذ يد عنده. فأوجس الأمير في نفسه خيفة منهم وكان ممن لا يقعقع له بالشنان فاحتال بالقبض عليهم خفية، وأظهر التجاهل والغفلة عن أمرهم، وبادر بالخروج إلى ناحية تاجوراء حيث محل ربطهم وحلهم، وأوعز إلى بطانته بعد تحصين البلد بالقبض على الشريف والمفتي ومن ساعدهم إثر خروجه. وأظهر للرعية عدم المبالاة بذلك وقال: قد علمت

---

(1) انظر كتاب «ليبيا في كتب الجغرافية والرحلات»، اختيار وتصنيف محمد يوسف نجم وإحسان عباس، صفحة 181 وما بعدها. وانظر كذلك رحلة العياشي «ماء الموائد»، صفحة 64 طبعة فاس. وقد نقلت النص من كلام العياشي مباشرة، وأضفت إليه تكملات بين قوسين لمراعاة النص الفرنسي له *.

أنكم براء ممن نسب إليكم، يخدعهم بذلك لئلا يثوروا ثورة واحدة. واستعان على تسكين روعتهم بالشيخ سيدي عبد الحفيظ وخضع له وتذلل. فلما رأت الرعية استكانته بجانب الشيخ اطمأنوا، ولم يزل كذلك إلى أن فرغ من أمر الشريف واتباعه فكرَّ على الرعية بقتل ذي الرأي وإغرام أتباعهم بما جعلهم عبرة لغيرهم».

في سنة 1661 م كان (لويس الرابع عشر LOUIS XIV) قد أرسل الأمير (ألبيريك ديست ALBERIC D'ESTE) لنجدة جزر الأرخبيل التي أخذ الأتراك يتهددونها. فتوجهت خمس عشرة سفينة فرنسية، تحمل ستة آلاف رجل، نحو جزيرة (سيريغو CERIGO) التي كانت سفن البندقية وقوادس البابا ومالطة قد تجمعت عندها. وكان الفارس (بول PAUL) ـ قائد النجدة الفرنسية قد تلقى أمراً مفاده أنه بمجرد انتهائه من إنزال الجنود، فإن عليه أن يمر بموانيء مدن شمال أفريقيا والتأكد مما إذا كان ما يزال بها أسرى نصارى محتجزين. فرسي أسطوله عند طرابلس يوم 15 يوليه. وبالرغم من أن عثمان داي كان قد أُشعر بالمهمة السلمية التي أنيط بها الفارس بول، إلا أنه أغرق سفينة عند مدخل الميناء لإغلاقه وأعدَّ الحصون والقلاع للدفاع. وفي نفس الوقت أمر بتقريب سفنه الأخرى من الشاطىء قرب القلعة، خوفاً من أن يحرقها الفرنسيون وأرسل الأميرال بول أحد ضباطه إلى الداي ليطلعه على الهدف من رحلته. وفي اليوم التالي نزل المركيز (دي كادينيه DE CADENET) إلى اليابسة مع عدد آخر من النبلاء، فاستُقبلوا بالقلعة بكل مظاهر الحفاوة.

وإذ رأى الأميرال العلج بيرام ـ أي يوحنا أوب الذي تعرضنا لقصة حياته من قبل ـ مواطنيه الفرنسيين القدماء، خفق قلبه لهم وعزم على الخروج بالأسطول الطرابلسي الذي تحت إمرته لتحية رئيسه الفرنسي القديم الفارس بول وإذ أُحيط عثمان داي علماً بذلك فإنه منعه خشية حدوث أعمال طائشة أخرى من هذا القبيل.

ثم رحل الفارس بول من طرابلس إلى تونس والجزائر، وبحسب التعليمات التي أُصدرت إليه من فرنسا فإنه يتوجب عليه أن يُعدَّ قائمة بأسماء السبايا الفرنسيين في كل واحدة من هذه المدن المغربية. غير أن عثمان داي خشي أن تكون هذه التظاهرة السلمية إرهاصاً ينذر بقيام عملية أشد خطراً؛ فما كان منه إلا أن استعد للدفاع عن طرابلس تحوطاً لكل طارىء. واقتيد جميع الأسرى النصارى للعمل في البحرية، حيث تم تقييد كل اثنين منهم في سلسلة[1]. وحضر

(1) قبل ذلك بفترة قصيرة كان هؤلاء الأسرى قد أرسلوا إلى «رأس الهنشير» كي ينقلوا منه أحجاراً إلى مركب كبير. وكان من بينهم أحد أسياد (فاليس VALIS)، وجراح من (لا نجيدوك LANGUEDOC)، والقس الأسباني (دون جوزيف فاردي DON JOSEPH VARDE) فتمكنوا من الهرب من المركب والتوجه إلى مالطة مع خمسين من رفاقهم. وغضب الداي لذلك، فأمر بأن يتوجه الأسرى في المستقبل إلى العمل مقيدين بالسلاسل. «المؤلف».

المرابطون أنفسهم للعمل في الترسانات البحرية ليضربوا المثل للناس ويدفعونهم إلى الاقتداء بهم. واشترك في هذا الاستنفار كذلك رجب بك حيث كان يحضر يومياً مع جوقة الجيش الموسيقية. وتم ردم الفراغات والحفر الموجودة بين الصخور وسُوِّي التّل الموجود بين حصن المندريق وبين منحدرات حصن درغوت، وشُيد حولها سور، ثم أنشئت بطارية مدافع جديدة.

وبينما كان عثمان داي مستغرقاً على هذا النحو من التحصن ضد أي هجوم يجري، جرت مؤامرة جديدة خطط لها أعراب الدواخل. ذلك أن الهدنة بين السلطة وبين الشعب العربي لم تكن قائمة إلا في الظاهر؛ فالحزازات القديمة ظلت على الدوام قابلة للاشتعال، وهاقد أعطت التعقيدات التي واجهت الداي مع البلدان الأوربية للغليان الداخلي دفعة جديدة. وكان نوَّار والمريِّض ما يزالان على رأس التمرد. وقد علما بأن أسطولاً بحرياً صغيراً كان قد رسا أمام طرابلس وأنه كان على أهبة الشروع في القصف. وبالفعل، فإن (رويتر RUYTER) كان قد وصل إلى مياه طرابلس مع الأسطول الهولندي يوم 18 أغسطس سنة 1662 م. وقد حاول هذا الأميرال، دون جدوى، أن يقنع عثمان داي بتوقيع معاهدة مماثلة لتلك المعاهدات التي سبق للحكومة الهولندية أن وقعتها مع الباب العالي ومع دايات الجزائر وتونس. ولكن هذا لم يمنع عثمان داي من استقبال رويتر استقبالاً طيباً ومن إرسال عجول وخرفان وفواكه إلى ظهور سفنه، وأعتق بالمجان أسيراً كان له شقيق يعمل نوتياً في الأسطول الهولندي. وفي تلك المناسبة جرى افتداء ثمانين أسيراً هولندياً مقابل مائتين وعشرين من قطع الـ «أبو ثمانية» النقدية عن كل بحار أسير، وثلاثمائة وخمسين قطعة عن كل رئيس معداتٍ منهم.

وحيث أن رويتر لم يتلق إجابة إيجابية بخصوص المعاهدات التي قدم من أجل إبرامها، فإنه أفرد قلاعه وابتعد بأسطوله. وبعد ذلك بوقت قصير حضر الفارس (لاوصون LAWSON) بدوره بسفنه لكي يجدد باسم (شارل الثاني CHARLES II) ملك انجلترا، المعاهدة التي سبق لأميراله كرومويل وأن أبرمها مع طرابلس من قبل. وكان من الممكن أن يتصرف عثمان داي مع هذا الأميرال الانجليزي نفس تصرفه مع الأميرال الهولندي رويتر؛ غير أن القلاقل الداخلية كانت قد تفاقمت، وكان يستعجل إخمادها، ولذا فإن معاهدته مع لاوصون قد وقِّعت بدون مشاكل يوم 18 اكتوبر سنة 1662 م.

وإذ أنهى الداي مشاكله مع الانجليز على ذلك النحو، فإنه أوكل إلى رجب بك حراسة المدينة، وأوكل إلى محمود حراسة القلعة، وخرج على الفور لقتال المريِّض الذي كان يخيِّم في ترهونة على رأس ثلاثة آلاف فارس. ولم يقو المريِّض على التصدي لهجوم الأنكشارية فهرب، وطارده هؤلاء وتعقبوه حتى تمكنوا من كسر فخذه بعيار ناري، فسقط من فوق جواده؛ وهرع ولداه لنجدته وقتلوا الفرسان الأتراك الذين أحاطوا به متأهبين لاجتثاث رأسه. ولكن الأنكشاريين ضربوا النطاق حولهم وأخذوا المريِّض جريحاً إلى عثمان داي الذي أمر بشنقه، أما أرملته وبناته اللاتي اعتُقلن فقد أطلق سراحهن.

وفي غضون ذلك بادر رجب بك فقبض على رجب شريف وعلى المفتي وشنقهما سوياً. وهكذا فقد قُلّمت رؤوس أصحاب الفتنة. بيد أن عثمان لم يتخلص من سلسلة الفتن بعد. فلقد دُبرت ضده في الآستانة مؤامرة أيضاً: ولو أنها حيكت ضد أحد غيره لما أفلت منها سالماً. ولكن عثمان داي كان يعرف كيف تُحبط المؤامرات والدسائس. فلقد بادر إلى توجيه سفينة إلى الباب العالي محملة بالذهب والهدايا النفيسة، فلم تُقفل السفينة آيبة إليها إلا ومعها صدى لنوايا الآستانة السلمية، وهذا هو كل ما كان يطمح إليه.

بيد أن أخبار قلاقل طرابلس الأخيرة كانت قد تنوقلت حتى وصلت أصداؤها إلى درنة؛ ونظراً لعدم وجود اتصالات سريعة بين برقة وطرابلس، فلقد ظن أهل درنة أنه قد أطيح بحكومة عثمان داي بالفعل. وهكذا فقد اندلع التمرد مرة أخرى ضد عامله فيها محمود خلف كيخيا. ولم ترجع الأمور إلى نصابها وتُمحق الثورة إلا بعد تجريد حملة إلى برقة، حيث نُفِّذ حكم الاعدام في رؤوس التآمر والفتنة حسبما جرت العادة.

وأثناء تلك الظروف مُنيت بحرية القرصنة الطرابلسية بفشلين ذريعن. ذلك أن سفينة طرابلسية كانت تحمل حوالي مائة من الأنكشارية ومتجهة بهم إلى درنة لتعزيز حاميتها. قد استولى عليها قادس تابع لجزيرة مالطة تحت إمرة الفارس (دي جرافييه DE GRAVIER). وقبيل ذلك كان مراد - ريّس قد وصل إلى شواطىء إيطاليا بسفينته القرصانية المجهزة بأربعة وعشرين مدفعاً وبها طاقم مكون من مائتي بحار، فاصطدمت بسفينة هولندية فأحرقتها وامتدت النيران إلى سفينة القرصنة نفسها. وكان الهولنديون قد احتاطوا فأنزلوا زوارق نجاة إلى الماء ونجحوا في النجاة بأنفسهم. أما مراد وبحارته فقد ألقوا بأنفسهم في اليمّ وأخذوا يعومون وقد تشبث بعضهم بألواح خشبية حتى بلغوا اليابسة، فقُبض عليهم واقتيدوا إلى قوادس نابولي.

في سنة 1665 م وقعت معركة بحرية بين الطرابلسيين والبندقيين فقد أبحر الأميرال بيرام في أربع سفن تحت قيادة الريّاس: مصطفى الثغري ومصطفى كمبانا وعلي ريِّس، وعندما أصبحوا قبالة جزيرة (سابيينزا SAPIENZA) برزت أمامهم السفينة (هرقل HERCULE) المزودة بستة وثلاثين مدفعاً، والتي كان على ظهرها (زكريّا مونسينيغو ZACHARIA MONCENIGO)، وهو نبيل بندقي كان عائداً إلى مدينة البندقية من جزيرة كريت. وعندما نشبت المعركة أطار منجنيق رأس مونسينيغو هذا، فتم الاستيلاء على سفينته ونقلت إلى طرابلس. وكان عدد الأسرى البندقيين من الكثرة بحيث أن الداي اضطر إلى إصدار أمر ببناء سجن جديد في نفس موضع سراي درغوت، أطلق عليه اسم سجن (القديس - ميشيل SAINT-MICHEL)[1].

---

(1) لقد تم تحوير مبنى هذا السجن فيما بعد، وأصبح جزء منه مسكناً لقنصل أسبانيا في طرابلس ثم أصبح فصولاً لمدرسة للذكور تشرف عليها الإرسالية الكاثوليكية. أما الجزء الآخر، فإنه ما زال يستخدم كسجن وكمركز شرطة للمدينة، وهو ملحق بالزنزانة. «المؤلف».

في شهر فبراير سنة 1667 م رغب الصدر الأعظم أحمد كوبرولي في مساعدة بحرية القراصنة المغاربة، فأوفد مبعوثاً لهذا الغرض إلى كل من طرابلس وتونس والجزائر. وكانت الرسائل التي حملها إلى الولايات الثلاث تطالب بمؤازرة فعّالة من طرف المغاربة لفتح ميناء كانديي بجزيرة كريت، وهو الميناء الذي كان الصدر الأعظم قد حضر إليه شخصياً تحت راية الإسلام المقدسة. وأرسلت طرابلس ست سفن تمكنت في طريقها إلى هناك من الاستيلاء على سفينة نصرانية.

ولسنا في حاجة إلى التذكير بتفاصيل حصار ميناء كانديي الشهير، وهو الحصار الذي أبان أثناءه مقاتلو الجانبين الإسلامي والنصراني عن بسالة ضُربت بها الأمثال. وقد شحذ وصول أسطول القبودان ـ باشا، حاملاً التعزيزات، شجاعة ضاربي الحصار ورفع هممهم، غير أن المحاصَرين النصارى ما لبثوا من جانبهم أن عقدوا آمالاً واسعة عندما علموا بقرب وصول الأسطول الفرنسي تحت قيادة (دوق نافاي DUC DE NAVAILLES) وعلى ظهره خيرة رجال الفروسية، وهم: الكونت (دي سان بول لونجفيل DE ST-POL LONGUEVILLE والفارس (دي فاندوم DE VENDOME)، البالغ من العمر خمس عشرة سنة. والفارس (دي هاركور D'HARCOURT)، وأمراء آخرون من عائلات (لورين LORRAINE)، و (بويون BOUILLON)، وكذلك النبلاء (دامبيير DAMPIERRE)، و (كولبير COLBERT)، و (كاستيـللان CASTELLANE)، و (لامـوت ـ فينيلون LAMOTHE-FENELON) ونجلاه الاثنان، و (سيفيني SEVIGNE)، وبصحبتهم ستة آلاف جندي قال عنهم رشيد ـ مؤرخ الأمبراطورية العثمانية: إنهم كانوا ستة آلاف خنزير عازمين على الشر!». وبعد مضي خمسة أيام على وصول هذه القوات الفرنسية، هلك الدوق (دي بوفور DE BEAUFORT) أثناء هجمة ضد صفوف المسلمين ومعه ستمائة فارس وعدد مماثل من المشاة، ولم يُعثر على جثته.

وكان قد سبق للدوق دي بوفور هذا ـ المشهور بعريكته المتهورة المندفعة ـ أن قاتل في شمال افريقيا ببسالة. حيث هاجم في الصف الأول أثناء المعركة التي وقعت يوم الخامس من أكتوبر سنة 1664 م في ميناء (جيجلي DJIDJELLI) عند سواحل قسنطينة بالجزائر. ولكن بالنظر إلى أنه كان كثير التبجُّح والتفاخر بطبيعته ـ وهذا لا يقلل في شيء من شدة بسالته ـ فإنه عند عودته إلى فرنسا روى عن نفسه أنه: «قد شطر ـ حتى الوركين ـ وبضربة سيف واحدة» فارساً عربياً قال أنه تجرأ وبارزه. وقد نظمت في باريس عن هذه الواقعة الأهزوجة التالية:

«ذلك الدوق المقدام: دي بوفور!
الذي يمجِّده الجميع..
يُرْوى أنه بضربة حسام واحدة.
قد شطر مغربياً إلى نصفين!
فلنسخر من هذا المغربي الرجيم:
إذْ عندما شطره دي بوفور،

كان ما يزال يحاول الافلات،
فقد أدرك أنه هالك»[1].

وسرعان ما استُدعيت الأساطيل الفرنسية والبابوية والمالطية من ميناء كاندي. وبعد هذا الرحيل أصبحت الحامية من الضعف بحيث لم تعد قادرة على المقاومة: واضطر البندقيون إلى التسليم والتفريط في ميناء كاندي، بل وفي جزيرة كريت برمّتها للأتراك.

ومنذ تلك الفترة وحتى سنة 1670 م، نجد أن الحوليات المحلية (العربية) ووثائقنا الأوربية لا تذكر سوى استمرار عصيان الأهالي وتفاقم تمردهم. وكان يسكن بلدة مزده أحد الأشراف يُدْعى عبد النبي، حيث قام بتشكيل فرقة من الفرسان وأخذ يجوب بها الضواحي ويستولي على قطعان الماشية. وخرج رجب بك لمطاردته؛ فهرب مثيرُ القلاقل هذا، وكان العقاب الوحيد الذي استطاع الأتراك انزاله به هو أنهم أزالوا بلدة مزده من الوجود. وأحنق ذلك عبد النبي فأخذ ينتقل بين القبائل ويلقي في أفرادها الخطب المناهضة لحكم الأتراك. واستجاب لندائه محمد ولد نوَّار، شيخ قبيلة المحاميد، وجميع مشايخ السهل والجبل. وتمّت بيعة صالح كزعيم للتكتل الوطني العربي، وسرعان ما ثار ضد طرابلس على رأس قوات هائلة. وأمام هذا الخطر المحدق الذي كان يتهدد عثمان داي، بادر هو إلى سحب طواقم سفنه وعزز بها قواته الأرضية. واتُّخذت بالمدينة كل الاحتياطات للوقوف في وجه أهاليها في حالة ما إذا انضم هؤلاء إلى أخوتهم سكان الدواخل. وبودر إلى تفتيش كل بيت، بل وحتى السجون، تفتيشاً دقيقاً، حتى لا يظل أي سلاح في أيدي من كانت تحوم حولهم الشبهات.

وبعد وقوع بعض المناوشات الطفيفة نشبت المعركة الحاسمة مع المتمردين يوم 12 يونيه سنة 1667 م على بعد بضعة فراسخ من المدينة. وإذْ هُزم رجب بك وقواته هزيمة نكراء، فإنه اضطر إلى الهرب هو وبقية جيشه. وقد فقد سبعمائة لانكشاري تركي إلى جانب مائتين من الجرحى. كما استولى منه العدو على مدفعه وأمتعة وعتاد جيشه. وأدى وصول الهاربين خائري العزائم إلى قيام حالة عنيفة من القنوط بطرابلس التي وجدت نفسها من جديد محاصرة بالأعراب. وأصبح الوضع في غاية التردِّي. غير أن عثمان داي بادر إلى مكاتبة محمد بن نوّار وأرسل إليه أحصف مبعوثيه وأكثرهم تمرُّساً بفنون التآمر، فتم له بذلك عقد الصلح.

ولقد أدت هذه الحوادث إلى اندلاع حركة تمرد ضد الأتراك في برقة هي الأخرى، وأصبح من شبه المتعذر على مراد المالطي ـ الذي يقال أنه كان في الأصل أحد فرسان مالطة ثم اعتنق

(1) ليلاحظ القارىء العربي أن المؤلف هنا وقد أفحمه انتصار المسلمين واستيلاؤهم على الجزيرة بعد مقتل دي بوفور، قد حاول أن يغرق حنقه، مبيناً عن تعصبه، بالاستشهاد بهذه الأهزوجة التي تنوه بمثالب دي بوفور الأسطورية فتدعي أنه شطر فارساً شطرين بضربة سيف واحدة، مع أن السياق التاريخي لا يستدعيها، وهي على أية حال حادثة ثانوية لا تغير من أمر انتصار المسلمين شيئاً *.

الإسلام ـ والذي كان حينئذ حاكماً لبنغاري أن يكبح جماح هذا التمرد الذي امتد حتى شمل واحة أوجلة البعيدة.

ورغم الهدنة التي عقدت بين الطرفين، فإنه لم يمض عامان حتى ثار عرب الدواخل من جديد. وكدليل يجسِّد غرابة المزاج العربي وكثرة تقلُّبه، فإننا نجد محمد بن نوَّار نفسه في سنة 1669 يترأس هذا التمرد من جديد. حيث أخذ يعمل على دلع الحرب ثم نراه يوقع شروط الصلح من جديد مثلما فعل من قبل. وقبض عثمان داي في طرابلس على خمسة وثلاثين أعرابياً ينتمون إلى القبائل الثائرة فبتر أرجلهم بالفؤوس. وكان من المتوقع أن تحاول القبائل الثأر لهذا التصرف الوحشي، غير أن شيئاً من ذلك لم يحدث: فإن الزعيم الاقطاعي محمد بن نوَّار، شيخ المحاميد، وقد بُرطل مرة أخرى بالمال. فإنه أوعز إلى قومه بالمهادنة. وسرعان ما انتهز رجب بك، قائد القوات التركية، هذه الفرصة وخرج على رأس ألف وخمسمائة فارس يقتادون ثلاثمائة أسير مسيحي إلى بلدة ككله لترميم قلعتها ووضع حامية بها لكبح جماح أهالي الجبل الغربي. غير أن هذه العملية لم تمر بسلام، إذ أنها أدت إلى اشتباك مسلح مع أهالي المنطقة بل إن هؤلاء قد ذهبوا حتى إلى حد اختطاف حوالي ثلاثين لانكشارياً واقتادوهم أسرى إلى الشيخ صالح ولد نوَّار. وكانت تلك فرصة مواتية للثأر لأولئك الذين بتر عثمان داي أرجلهم وأقعدهم بطرابلس. بيد أن أرملة نوَّار أصرت على أن يُعاد هؤلاء الأسرى سالمين إلى عثمان داي، قائلة لصالح: «لقد أقسم والدك أنه لن يدنِّس يديه بالدم التركي؛ فبرهن أنت للأتراك على أريحيتك لكي يفعلوا نفس الشيء تجاه أسرانا لديهم». لكن هذه المبادرة الكريمة لم تجد حظوتها المتوقعة لدى عثمان داي، إذ أنه لم تمض بضعة أيام حتى نجح في استدراج سالم، شيخ بني وليد، قرب طرابلس فقبض عليه وكبله بالقيود؛ واستاءت قبيلته من هذا الغدر وأعلنت عصيانها ضد الأتراك.

ولم يكن قراصنة عثمان قد كفُّوا عن جوب البحار، فإن أسطولهم الصغير لم يكن ليقلَّ عن عشرين سفينة عُهد بقيادة معظمها إلى محدثي العهد بالإسلام من الأعلاج الذين كان من بينهم بيرام ـ الفرنسي الأصل ـ والأميرال، ريس مراد، الهولندي الأصل، وشعبان ـ وأصله من دنكرك من ساحل المانش بفرنسا، وعلي ـ وأصله من اليونان ـ ومصطفى كامبانا، وهو من أصل اسباني، وغيرهم.

ورغب عثمان داي سنة 1671 م في استعراض جميع الأسرى النصارى الذين اختطفهم قراصنته، كما يفعل قادة الجيوش عندما يستعرضون جندهم. وبلغ به الكرم في هذه المناسبة حدَّ منح كل واحد من هؤلاء البائسين شبه العراة، طاقية وقميص نوم من قماش رديء. وقطعة من الكتان ليحيك كل واحد منها سروالاً وثوباً. ولقد عثرنا في مخطوطة (الطبيب ـ الأسير LE MEDECIN-ESCALVE) على قائمة بأعداد هؤلاء الأسرى البائسين نثبتها فيما يلي:

أسرى السجن القديم	490 أسيراً

أسرى السجن الجديد	474 أسيراً
أسرى سجن القديس ميشل (أو سجن الترهبن)	475 أسيراً
أسرى القلعة وأسرى بيوت خاصّة الناس	120 أسيراً
المجموع الكلي	1559 أسيراً

ويدخل ضمن هذا المجموع ستة من رجال الدين.

طفح الكيل بالحكومة الفرنسية لأعمال السلب والنهب المتكررة التي كان القراصنة المغاربة يقترفونها على سواحلها، فبادرت إلى إعلان ضرب الحصار البحري على مدينتي تونس وطرابلس، بغية محق سفن البلدين. ففي يوم 19 أغسطس سنة 1671 م أبحر (دالميراس D'ALMERAS) بأربع عشرة سفينة إلى مالطة ومنها إلى طرابلس حيث أرسي بها أمام برج المندريق. وبث قدوم السفن الفرنسية الرعب بين أهالي طرابلس، فبادروا إلى إغلاق منافذ المدينة وأبوابها كي يكونوا في مأمن من خطرين محتملين: خطر إغارة أعراب الدواخل عليهم، وخطر نزول بحّارة الأسطول الفرنسي. ولم يتقدم أحد إلى الشاطىء للمفاوضة. وكان القنصل الفرنسي (إتين ESTIENNE) قد رحل إلى فرنسا. أما قنصل انجلترا (ناثانيل برادلي NATHANIEL BRADLEY) الذي كان قد توجه إلى مياه الجزائر حيث يتواجد أسطول الأميرال (سبراغ SPRAGGE) فقد رجع منها على ظهر إحدى السفن الفرنسية التي أقلّته إلى طرابلس، ومن ثم توجه إلى عثمان داي ومجلس ديوانه فاجتمع بهم لإسداء النصح، ولكن نصحه لم يُجد فتيلاً. فما كان من الأميرال الفرنسي دالميراس إلا أن أطلق مدفعيته في الهواء، دون أن يستخدم قذائف القُلّة، ثم أبحر رافعاً فوق سفنه رايات حمراء علامة على إعلانه الحرب على طرابلس منذئذ فصاعداً.

بعد أن انتهى الماركيز (دي مارتيل DE MARTEL) في تونس من مسألة تحرير الأسرى الفرنسيين، وصل إلى طرابلس يوم 15 أغسطس سنة 1672 أملاً أن تُنفذ مطالبه بإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين فيها سلمياً. فأوفد إلى القلعة ضابطاً استقبله الداي عثمان في حضور أعضاء ديوانه بهذه العبارة المطمئنة.

ـ «دعونا نعمل على إحلال السلم مع الفرنسيين!»
فردَّ عليه الضابط الفرنسي قائلاً:

ـ «إنكم لا تجهلون يا سيدي أن سيدي الأمبراطور في حالة سلم مع السلطان العثماني، ومع ذلك فإنني هنا من طرفه ومن طرف أميرالي كي أطلب منكم تسليمي جميع الفرنسيين الذين تحتجزونهم كسبايا».

فأجابه الباشا قائلاً:

ـ «إن كنت قد أحضرت المال معك، فلسوف أسلمك الفرنسيين وبعد ذلك سنبرم الصلح بين بلدينا».

فرد عليه الضابط قائلاً:

ـ «ليس للإمبراطور أن يمنحك مالاً: فإن سيدكم السلطان العثماني قد أمر بإطلاق سراح جميع الأسرى الفرنسيين الذين كانوا محتجزين في أمبراطوريته ولقد استلمنا منذ فترة وشيكة ثلاثمائة منهم في تونس دون أن ندفع مقابل ذلك ولو درهماً واحداً، إذ أنه لا محلَّ للصلح إن أنتم طالبتمونا بمال. وإذا رفضتم أن تردوا إلينا مواطنينا بالتي هي أحسن، فإن امبراطورنا سيستعيدهم بالقوة، فلتتأكدوا من ذلك، وتهيأوا لرؤيتنا ننتصر، وداعاً!»[1].

وما أن تلقى الماركيز دي مارتيل الردَّ على عرضه حتى أنزل الرايات البيضاء التي كانت تخفق فوق مؤخرات سفنه ورفع محلها الرايات الحمراء، آمراً بإطلاق قذائف القُلّة من مدافعه. وما أن سمع مدفعيُّو وجنود القلعة هذا الدوي حتى توقعوا هجوماً فورياً؛ فهرعوا إلى حصنيْ درغوت والمندريق وإلى مواقع المعركة الأخرى، غير أن المركيز دي مارتيل لم تكن لديه أوامر بفتح النيران، فلم يجد بُدّاً من رفع مراسيه والإقلاع بسفنه. وبعد مضي شهر ـ أي في سبتمبر ـ أبحر أسطول طرابلس، وقوامه ثمان سفن، للتجول قرب شواطىء مقاطعة (قلُورية CALABRE) الايطالية، ورجع منها بغنائم متباينة كان اقتسامها سبباً في الاحداث التي أدت إلى وضع نهاية لحياة عثمان داي السياسية. وحتى نُعطي صورة واضحة المعالم للثورة التي تفجرت بتلك المناسبة، نرى أنه من الضروري الدخول في مزيد من التفاصيل حول الإدارة الداخلية للبلاد.

بعدما تولى عثمان داي السلطة العليا في طرابلس، لم يعمل أي حساب للمطالبة الشعبية بتخفيض الضرائب، وهو الأمر الذي كان قد وافق عليه سلفه، بل وأصر على دفعها بكاملها ثم إنه زاد في نصابها بالتدريج. وفيما عدا ذلك فإن مؤرخ سيرته الطرابلسي نجده ـ فيما يلي ـ يصف لنا تكالبه النهم على جمع الأموال وهي النزعة التي اشتهر بها طيلة فترة حكمه. فنرى ذلك المؤرخ يعدد لنا كل الأفعال التي أثارت حفيظة الناس ضده، فيقول إنه في عهده[2]: «كان القضاة إذا ما مات الميِّت أرسلوا لوارثه وطالبوه بدفع سُدس ماله. ثم ما لبث أن حجَّر على التجار شراء السلع

---

(1) عن مخطوطة الطبيب ـ الأسير LE MEDECIN-ESCLAVE الذي كان عثمان قد سجنه بالقلعة. الجزء الثاني من المخطوطة.

(2) بالرغم من أن شارل فيرو قد نقل ما نقله هنا عن ابن غلبون ـ دون أن يشير إليه بالاسم وإنما اكتفى بوصفه بنعت «مؤرخ سيرته الطرابلسي»، فلا أشك في أن هذا النص منتزع من كتاب «التذكار»، حيث استشهد به المؤلف هنا اعتماداً على ترجمته التركية، فزاد فيها وأنقص وحبك الجمل وأدمجها. ولذا فإنني من جانبي قد فضلت الرجوع رأساً إلى نص ابن غلبون في أصله العربي. انظر كتاب «التذكار» في الصفحات من 154 إلى 170. وإذا لاحظ القارىء غرابة في الأسلوب هنا، فليذكر أنه أمام نص حرره ابن غلبون في القرن الثامن عشر *.

المهمة القادمة من البحر، ونادى بألا يتّجر بذلك أحد غيره، وأقام رجلاً لشرائها. ولا يستطيع أحد أن يشتري سلعة من أربابها غيره، وهو يبيع لأهل السوق بالثمن الذي يحلو له. وكان بعد فعله بأهل البلد ذلك أراد نهب أملاكهم، فصار إذا سمع بمِلك بِيع بعث إليه وأخذه، حتى أنه إذا دفع إليه وضع على البائع ـ بعد أن يشهد العدول بالقبض ـ من يأخذ منه الثمن. وفي الدواخل فرض الخراج على أشجار الفاكهة وعلى أجنّة العنب وزاد على أشجار الزيتون نصف ما كان مخصصاً له من الضرائب، وألزم الناس دفعها، أثمرت أو لم تُثمر. الأمر الذي جعل المُلاّك المرهقين يهجرون أشجارهم ويتركونها تفنى من شدة الجفاف وقلّة العناية. غير أن عثمان ـ وهو المتعطش للمال دوماً ـ طالب هؤلاء المُلاّك بخراج على رقابهم ورقاب عائلاتهم فكانوا يفعلون ذلك مرغمين. وهذه نزعة يهودية، إذ لا تُضرب على الرقاب إلا الجزية، ولا يرضى بها إلا يهودي. وكان ما فرضه من قبله من العشور على أهل الفلاحة ومن جرى عليهم الخراج مضبوطاً على كل بلد قدر معلوم يأخذون ذلك بمكيال مراد لا يزيدون شيئاً ولا ينقصون من ذلك. فجعل هو كل سنة يزيد في المكيال ويرسل لكل بلد كيلاً يكيلون به الوظيف حتى بلغ كيله ثلاث كيلات بالمرادي. ولم يكن الداي يولي إدارة النواحي والأقاليم إلا لعمّالٍ قادرين على برطلته بمبالغ كبيرة من المال مقابل حصولهم على تلك المناصب. ولم يول من حاشيته متأصلاً في الإسلام منصباً، وإنما يولي المناصب ـ مثل قيادة الجيش، ومنصب الكاهية ـ أحداث العهد بالإسلام، وولّى قيادة الجيش ابن أخته رجب بك، وولّى (منصب) الكاهية أولاً محمد ابن أخته، ثم مات بالطاعون فأقام بعده ابن بنت أخيه سليمان، وكان قدم عليه أبناء ابن أخيه ـ وهم على دين النصرانية ـ فختنهم كرهاً، وقيدهم على البلدان، فظلموا ظلماً شنيعاً. فكان أحدهم إذا زُفت عروس إلى بعلها، بدأ بها ظلماً وافتضّ بكارتها ثم يتركها لزوجها. وإذا خبِر بامرأة جميلة من بلده الذي هو به قائد، أرسل إليها وأتى بها كرهاً وفعل بها ما أراد، ولا يستطيع زوجها ولا غيره دفعاً ولا منعاً. وأراد عثمان ـ الذي نال جوره كل الناس ـ أن يذل الانكشارية أيضاً، رغم أنهم كانوا مرهوبي الجانب؛ الأمر الذي جعلهم يثورون عليه».

وإلى هذه الصورة القاتمة التي رسمها لنا المؤرخ المحلي بقلمه، دعونا نضيف إليها بعض التفاصيل التي كتبها، تحت تأثير الأحداث، أسير نصراني، إذ يقول(1):

«حيث أنه قد فُرض على سفن قراصنة طرابلس خلال ثلاث سنوات أن تخلد للسكينة معظم الوقت خشية السفن الفرنسية التي كانت تجوب البحار بحثاً عنها لتحطيمها؛ فقد ظل الأنكشارية طيلة تلك الفترة بدون رواتب وفي حالة من البؤس، بحيث اضطروا إلى امتهان حرف يقتاتون منها. وبعد هذا الانتظار الطويل أقلع القراصنة في النهاية وتوجهوا إلى مياه جزيرة كالابري.

(1) على الرغم من أن شارل فيرو ينسب الرواية التالية إلى أسير نصراني، إلا أنه ليس هناك من شك في أنها رواية ابن غلبون التي يكاد المؤلف هنا أن ينقلها حرفياً: قارن هذا النص بنص كتاب «التذكار»، صفحة 171 وما بعده.

واستولوا على سفينتين تابعتين للبندقية وعلى مركب فرنسي. وابتهج الأنكشارية لذلك، غير أنه يبدو أن عثمان داي، بما عُرف عنه من بخل، لم يتصرف بما يرضيهم. وكانوا هم يتوقعون ذلك، فقد كانت تلك هي عادته؛ ولذا فإنه بينما كانت السفن ما تزال في عرض البحر، قرروا هم أن يثوروا إذا لم تكن حصّة كل واحد منهم خمسة ريالات مما غنم. ومثلما توقعوا، فإن حصة كل منهم لم تتعدّ الريال الواحد. وكان ذلك يوم السبت (29 رجب سنة 1083 هـ). وإذْ خابت آمال القرصان على ذلك النحو، وزاد من حدة مزاجهم ما كانوا فيه من الفاقة والبؤس؛ فإنهم تجمهروا طيلة الأمسية في شارع سوق التُّرك، وعَبّأ أحدهم بندقية وأطلق نارها عند باب قهوة. وخرج الأنكشاري مصطفى بهلوان جلبي في سبعة نفر ولبسوا آلة حربهم وطافوا على الفنادق يدعون الجند لحمل السلاح وإعلان التمرد، ثم أخذوا يطوفون على البيوت التي يسكنها الأكابر رؤساء الجند. ثم دخلوا سوق الترك وأمروا أصحاب الدكاكين بفتحها وبإيقاد الشُّمع والقناديل، لكي يظل الناس مستيقظين. وأخيراً تجمهروا بإزاء فندق الباشا وأحضروا إليه قبطان المرسى، المدعو الريِّس عثمان، الذي استُقدم من بيته. وأجلسوه هناك حيث بايعوه داياً وسط طلقات البنادق. وتقبّل ريِّس عثمان فروض الولاء من الغوغاء الثائرة. وكان يُخشى من اشتراك الأسرى النصارى، الذين كان عددهم ينيف على الألفين، في حركة العصيان، ولذا فإنهم أُودعوا زنزاناتهم بالسجون تحت حراسة سجّانيهم الرسميين. وبعد أن اتخذ عثمان داي هذا الاحتياط غادر قصره مع حرّاسه وحضر إلى الرحبة القائمة أمام باب القلعة، حيث أرسل من هناك من يستدعي صهره رجب بك. غير أن من أُوكلت إليهم هذه المهمة - عندما وجدوا الطريق مسدودة بجمهرة الغوغاء التي كانت تصدح بصيحات التمرد - عادوا على أعقابهم واطلعوا سيدهم على الفنادق المخصصة لسكنى الانكشارية، وطلب منه أن يستقدم من هنالك مائة لانكشاري إلى القلعة للدفاع عنها، وقد وعد بإجزال العطاء لهم. لكن مبعوثه بدلاً من أن يعود إليه بالمائة لانكشاري لم يرجع سوى بثمانية منهم فقط. فأوفده الداي مرة أخرى لنفس الغرض. فلم يلاق سوى الصدَّ من الجميع الذين رفضوا أن يتبعوه؛ بل إن المتمردين كادوا أن يقتلوا المبعوث لو لم يتدخل لصالحه بعض أصدقائه. ودخل عثمان داي إلى القلعة. فأغلق أبوابها واستعد للدفاع، وعند مطلع النهار أخذ يرشق المدينة بالكُور والرصاص والحواريق الملتهبة. وبادر قبطان المرسى - الذي كان قد استولى على «برج التراب» أو برج درغوت، وعلى المعاقل والأبراج الأخرى - فسدَّد منها فوهات المدفعية نحو القلعة. ووضع كذلك مدفعاً فوق سور رحبة الحي اليهودي وسدد فوهته كذلك في نفس الاتجاه. ولم يخرج رجب بك من قصره. وتوجه القبطان عثمان، رئيس المرسى. إلى رجب بك وطلب منه أن يسلِّم نفسه ووعده بالحفاظ على حياته هو وحرسه. ورُفض العرض. فنشب التراشق بالرصاص في الشارع بين المتمردين - يقودهم مصطفى بهلوان - وبين أنصار الداي؛ وكان ذلك إيذاناً باندلاع الحرب الأهلية بكل فظائعها وهي الحرب التي أسهم فيها من بعدُ أعراب الدواخل المحتشدين أمام المدينة ينتظرون رجحان كفّة الأحداث والوجهة التي ستتخذها. واستقدم قبطان المرسى مدفعين وكلّف اليهود بمهمة جرّهما ووضعهما في بطارية في أسفل شارع البحر على بُعد بضع خطوات خلف

قوس النصر الأثري الروماني، بقصد قصف قصر البك. ولكن منذ إطلاق القذيفة الأولى انفلق أحد المدفعين فقتل عدداً ممن كانوا يشغّلونه. وكان هناك مدفع آخر وُضع عند زاوية جامع درغوت، أخذ هو الآخر يقصف عن كثب قصر البك الذي أُمطر من الشُّرفات المجاورة بوابل شديد من الرصاص تسبب في مقتل معظم أنصار رجب بك. واستُمر من عند الرحبة الملاصقة لباب المنشية في إطلاق الرصاص على القلعة التي كانت محاصرة من جميع الجهات. واستنجد مصطفى بهلوان، الذي كان يقود الهجوم من هذه الناحية، بالأسرى النصارى كي يُحدثوا ثغرة أخرى في جنبات القلعة. وأخذ أسير يوناني على عاتقه مهمة ردم لغم لكي يؤدي انفجاره إلى إحداث ثغرة. وفي يوم 21 نوفمبر، إذْ أدرك رجب بك أن معظم المدافعين عنه قد قُتلوا أو جُرحوا بسبب النيران الموجهة إليهم من الشرفات المجاورة؛ وإذْ سمع الحفر تحت أرضية قصره لزرع الألغام حوله وتفجير أسواره؛ فإنه خلُص إلى أنه لم تعد هنالك جدوى من المقاومة. فخرج عندئذ في صحبة ثلاثة من رفاقه المقربين - (وهم ابراهيم جلبي، وأحمد السعد وعلي الجربي) - وطلب الأمان من المتمردين. غير أن فرصة الأمان كانت قد ولّت. فإن الغوغاء الغاضبة انقضّت عليهم وخنقتهم. ثم عُريت جثثهم ورُبطت كل اثنتين منها بسلسلة وسحبت عبر الشوارع قبل أن تُرمى في المزبلة كي تنهشها الكلاب الضالة. أما رؤوسهم فقد ظلت معروضة فوق عصي طويلة وسط الرحبة المقابلة للقلعة[1]. أما الجنود الذين ظلوا أوفياء فقد طوردوا وتُعقبوا فقُتل منهم من قُتل وشُتت شمل بقيتهم. وأدرك عثمان داي أن وضعه قد أصبح ميئوساً منه، وصار من المتعذر عليه الإفلات من طائلة ثأر اولئك الذين طالما سدر في تعذيبهم، فأخذ يردد: «لقد غرَّر بي المغاربة. لقد غرَّر بي المغاربة!!» وطفق يشكو من ألم في القلب؛ فتارة يرقد وتارة يقفز من فراشه، رافضاً أن يتذوق طعامه، ثم أخذ يحوقل حول سريره، وعند حوالي الساعة الرابعة من صباح يوم 28 سبتمبر سنة 1672 م (الموافق 9 شعبان سنة 1083 هـ)، استلقى على السرير مُتلعاً عنقه ناحية الجدار، فغادره أهله ظانين أنه نائم لكنهم لم يلبثوا أن فطنوا إلى أنه كان قد فارق الحياة بعد أن تقيأ مادة سوداء. فلقد وضع لهمومه حداً بتناول السم بعد مضي أسبوع واحد من مقتل صهره رجب بك. وكان عثمان داي قد بلغ من العمر الثانية والسبعين؛ قضى منها 23 سنة على عرش طرابلس الغرب. وقد اشتهر بأن له مزاجاً لا يتأثر بشخصيات الآخرين. وكان - كلما وجّه إليه أحدهم اللوم والتقريع على استبداده وظلمه أو هُدِّد بتدخُّل السلطان العثماني - يرد قائلاً: «السلطان يحكم في الآستانة، وأنا أحكم في طرابلس»!!».

كان عثمان داي هو أول من حبّب إلى النفوس بدعة تشييد القصور في الواحة، وذلك عندما بنى بها قصراً للترفيه عن النفس. فاحتذاه منذ ذلك الوقت كثير من الأكابر وعلية القوم. ويُذكر له أنه قد زيّن المدينة بعدد من المباني من بينها زاوية ألحق بها كُتّاباً للتعليم الديني، وهي الزاوية التي ما تزال قائمة قرب جامع درغوت عند ركن الشارع الذي ما زال يحمل حتى الآن اسم

---

(1) ثم سمح لبنت عثمان داي الكبرى «اللاله قميرة»، بعد عودة الهدوء بدفن ما تبقى من جثة زوجها رجب بك.

«مدرسة عثمان باشا»، وهي الزاوية التي دُفن بها ـ تنفيذاً لوصيته ـ في الضريح الذي شيده لنفسه أثناء حياته. وكان له من الذرية ثلاثون بين ذكور وإناث، وقد رُزق بهم من زوجاته الشرعيات، أو من جواري حريمه.

وكان التاجر الفرنسي (بايون BAYON) ـ الذي كان قد عُهد إليه فخرياً بتصريف شئون قنصلية فرنسا ـ قد استُبدل، مثلما لمحنا من قبل، في سنة 1650 م بمواطن فرنسي آخر هو (إتين ESTIENNE) المرسيلي. وكان هذا الأخير على صلة طيبة بعثمان داي الذي ـ بالنظر لاحتكاره التجارة ـ كان يحتاج إلى وجود وسطاء وزبائن أوربيين. ورغم تدخله النشط إلاّ أنه لم يتمكن من إنقاذ حياة المسكين الراهب (يوحنا ـ بابتيست دي نيس JEAN-BAPTISTE DE NICE).

وتحت إلحاح القنصل إتين سمح عثمان داي بعد ذلك للأب الراهب (مارك بيترا فيزيا الصقلي MARC PETRAVEZZIA DE SICILE) ـ الذي أوفده البابا (إنُّوصان العاشر INNOCENT X) ـ بأن يتردد على السجون لإغاثة الأسرى النصارى، ولقد تسُوهل مع هذا الراهب فأقام بطرابلس مدة أربعة أشهر.

وفي سنة 1669 م تمكن إتين كذلك من الحصول على إذن بالإقامة في البلاد لرهبان الرحمة الأبوين: (يوحنا بلانتييه JEAN PLANTIER) و (فكتور دي سان ـ بول VICTOR DE ST-PAUL)، وكلاهما من مواليد مدينة (ديني DIGNE) بمنطقة جبال الألب الفرنسية؛ واللذان افتديا وهجّرا إلى فرنسا خمسة وعشرين أسيراً. وإذْ شجعت هذه النجاحات الأولية القنصل الفرنسي الفخري، فإنه طلب إلى البابا (كليمان العاشر CLEMENT X)، في بحر نفس السنة، أن يوفد كذلك ارساليين جدداً للخدمة الدينية بالسجون التي كانت غاصّة بالايطاليين. وبالفعل فقد واصل الراهبان الصقليان (مانفريدو دي كاسترو MANFREDO DI CASTRO و (يوحنا دي رندازو JEAN DE RANDAZZO). ثم ما لبث أن لحق بهم أربعة آخرون من رجال الدين النصارى، حيث شاهد هؤلاء جميعاً، من وراء أبواب السجون، أحداث الثورة التي كلفت عثمان داي حياته.

الفصل الثالث

العهد العثماني الأول

من سنة 1672 م إلى سنة 1687 م





ما أن سرى نبأ وفاة عثمان داي حتى اشتد رعب الناس في القلعة والمدينة على السواء. وكان الناس يخشون إقدام العسكر المتهيِّج على أعمال تعسفية قاسية. فقبطان المرسى عثمان ريِّس، وهو علج يوناني الأصل من جزيرة (سيريجو CERIGO) ـ (التي يسميها ابن غلبون جزيرة «شوهلة») ـ وهو الذي كان قد قاد الهجوم على القلعة؛ فبايعه أنصاره داياً. وبادر (عثمان ريِّس) فعيّن (ريِّس علي) كاهيةً وأميناً للخزينة. وكان هذا الأخير قبطان قرصنة وعلجاً من أصل يوناني هو الآخر. ولم يمض وقت طويل حتى رجع إلى طرابلس ابراهيم المصري ـ المسمى أيضاً إبراهيم مصر وغلي ـ الذي كان متغيباً عنها مع مفرزة من الجند في الدواخل. وإذْ علم بالثورة وعرف اسم الداي الجديد، صاح قائلاً: «ما جدوى الإطاحة برومي مسلم، ما دمتم لم تستبدلوه بتركي ابن تركي، بل بايعتم رومياً آخر؟»(1). وأحدث احتجاج ابراهيم المصري البليغ تأثيراً كبيراً في نفوس الانكشارية والرعاع الذين سرعان ما هرعوا نحو القلعة. فدخلوا إلى قاعة الديوان الرحيبة. وتقدم لانكشاري من عثمان ريِّس الجالس على العرش وجذبه من كمِّه بغلظة وأمره بلهجة وقحة أن يقف قائلاً له إن العرش ليس هو مكانه. واحتج الحاضرون. وحضر لانكشاريون جدد فامتشقوا سيوفهم وصاحوا قائلين إنهم لم يعودوا مستعدين لأن يترأسهم حكام يونان. ثم نادوا أحدهم وهو شاوش أصله من (جانينه JANINA) ويدعى (بالي) إلى اعتلاء العرش. ورفض هذا الشاوش، إلا أنهم أجلسوه على سدَّة المُلك بالقوة، وتمت بيعته داياً بالرغم من أنفه.

وسُمح لعثمان ـ ريِّس، الذي أطيح به ولم يستمر في الحكم سوى بضع ساعات فقط، بأن يتوجه إلى حيث شاء من بلدان المشرق. فغادر القاعة، غير أن أحد الحاضرين استدرك قائلاً إننا إن نحن أخلينا سبيله وتركناه يرحل فإنه سيتوجه لا محالة إلى الآستانة فيتظلم لديها. فتم اقتياد عثمان ريِّس إلى القلعة من جديد حيث كُبِّل بالسلاسل. وفي يوم 14 ديسمبر التالي تم شنقه ثم

(1) رواية ابن غلبون العربية تقول على لسان ابراهيم المصري هذا، العبارة التالية: «إنما قاتلنا لنزع الملك من أيدي الروم وتمكين الترك منه»*.



دُفن بأحد كهوف القلعة. ونُفِّذ في كاهيته، المدعو ريس علي قريقو، نفس الحكم؛ فقد تم خنقه عند حشفة المرسى. ثم قام بالي ـ شاوش باستدعاء مصطفى بهلوان، مُوقد الثورة وعينه كاهية جديداً.

وبالرغم من أن بالي ـ شاوش كان أمياً لا يعرف القراءة أو الكتابة ـ فيما يقول المؤرخون ـ إلا أنه كان حاد الذكاء. فقد حُمِّل بمهام خطيرة لدى الباب العالي، فكان ينجزها بمنتهى البراعة. وبعد مبايعة الأنكشارية له داياً، فإنهم ألقوا أسلحتهم واستتب الهدوء بعدما صُرفت لكل منهم عشرة ريالات وقفطان، وهو سخاء تحملته الخزائن التي كان قد تركها الداي الأسبق عثمان مكتنزة بالأموال. ورأى بالي داي، أنه من حيث هو شاوش سابق في الجيش العثماني، فإنه بتسلمه للحكم على النحو السالف الذكر، فسيُعتبر في نظر الآستانة متمرداً استولى على السلطة بالقوة، ما لم يصادق السلطان على ذلك. ولذا فإن أول ما فعله هو المبادرة بإيفاد وفد يحمل إلى الآستانة هدايا نفيسة جداً. لا سيما وأنها قد غُرفت من خزائن عثمان داي الخاصة. وذلك لكي يحصل على الفرمان السلطاني الذي يثبّته في منصبه الجديد رسمياً.

خلال السنوات الأخيرة من حكم عثمان داي كان كل من الشيخ سالم، زعيم منطقة بني وليد، والشيخ منصور، زعيم قبيلة المحاميد الاقطاعي، ما يزالان في عداد من أعلنوا عصيانهم ضد الأتراك. وكانا يحشدان في جبال منطقتيهما سرايا من الأعراب يقدَّر عددها بثلاثين ألف مقاتل؛ فكانوا يثيرون سخط الداي الأسبق. وتمكن بالي ـ داي بذكائه من عقد صلح مع هؤلاء المتمردين بفضل استناده الى الحظوة التي كان يتمتع بها بعض المرابطين. وبينما كان يبذل قصارى جهده لتجنب أية أزمة داخلية، حدثت قلاقل كبيرة كانت إيذاناً بزوال ملكه. وتمثل أول المخاطر التي تعرض لها في تلك المؤامرة التي دبرها حديثو العهد بالإسلام من الأعلاج اليونان، والتي رمت إلى إبادة الأتراك وطرد جميع المسلمين الآخرين المنحدرين من أصول أوربية غير يونانية، ثم مبايعة باشا يوناني الأصل من بينهم يُدعى علي. بيد أن الداي كشف أمر ما كان يُدبّر ضده، فألقى القبض على علي ووضعه فوق سفينة حيث شُنق على ظهرها في عرض البحر. ثم وقعت حادثة أخرى كادت أن تجر إلى ما هو أخطر:

لم تكن تونس تتطلع فحسب إلى التغلب على طرابلس، بل وكانت تطمع في أن يكون لها حق السيطرة عليها. وتـراءت لها اللحظة مناسبة لتحقيق مطامعها هذه. ذلك أن قائد جيشها مراد بك أسرع ـ بحجة إحلال النظام في إحدى المدن الثائرة وحماية أبناء عثمان داي الذين أوصاه بهم قبل وفاته ـ بالتقدم نحوها على رأس خمسة آلاف فارس وأربعة آلاف من المشاة. وأرسل بالي داي لمقاتلتهم ستمائة وأربعين لانكشارياً وعدداً مماثلاً من الطرابلسيين وألفاً من الفرسان. وبالرغم من قلة عدد هؤلاء الطرابلسيين إلا أنهم كانوا أفضل تسليحاً بالبنادق من أعدائهم التونسيين. وتقابل الجانبان في منطقة العجيلات وسط السهل الواسع الممتد من زواره حتى بحيرات السبخ. ومنذ الاشتباك الأول هُزم الطرابلسيون وتم احتلال معسكرهم. وكان ولد نوَّار المحمودي هو

السبب الرئيسي في هذه الهزيمة؛ فبرغم أن قبيلته قد عقدت حلف صداقة مع الداي في المدة الأخيرة، إلا أنه كان يكنُّ لأصحاب السلطة في طرابلس ضغينة دفينة. فبدلاً من أن يتقدم لنجدتهم بفرسانه العديدين، فإنه بادر إلى تشتيت صفوفهم. ولو أن مراد بك استغل هذا الانتصار المبدئي وواصل تقدمه نحو طرابلس فإن هذه المدينة القانطة ما كانت إلا لتفتح له أبوابها بكل تأكيد. واستجدى بالي داي المرابط سيدي عبد الحفيظ محمد الصيد[1] أن يستحث حمية الناس الوطنية؛ فقام هذا المرابط بما طلبه منه الداي بكل همة. وبالفعل استجاب لدعوته جميع الأعراب وحملوا السلاح. وهرع الأهالي القاطنون ما بين المنشية وتاجوراء، فكانوا هم أول من قدم للدفاع عن المدينة، حيث اتخذوا مواقعهم عندها. وتقدم محمد بن المريِّض، شيخ ترهونة، مع عدد كبير من الفرسان والمشاة. وجاء مشايخ مصراتة ومسلاَّته بدورهم مع محاربيهم. وهذا هو ما فعله أيضاً أهالي غريان. وهرع الشيخان منصور وصالح - منافسا ابن نوَّار - مع أفراد قبيلتهم من المحاميد. وإذْ أُبلغ بالي داي بقرب وصول هؤلاء المشايخ البدو، فإنه أرسل لاستقبالهم كاهيته مصطفى بهلوان بك، بجياد هو وفرسانه حتى يرحِّبوا بمقدمهم، وعندما دخلوا إلى القلعة أطلقت المدافع ابتهاجاً بدخولهم المدينة.

لقد استقينا تفاصيل هذه الوقائع من مخطوطة (الطبيب الأسير LE MEDECIN ESCLAVE) الذي كان متواجداً بالقلعة، وهو يضيف هنا وصفاً لمشهد معنوي مثير. إذ يقول: «لم يشهد المرء منذ أمد طويل هذا العدد الهائل من المحاربين، الأمر الذي جعل النصارى يلاحظون أساساً باستغراب قدوم هؤلاء المحاميد، وكان الشيخ منصور قد استعرض على رأس قواته البدوية ستاً من أجمل الفتيات اللاتي كن يلبسن أبهى الحلل، فيما كانت الريح تعبث بشعورهن المنسدلة على المناكب. وكانت كل واحدة منهن جالسة داخل جحفة منصوبة على ظهر جمل. وكنّ ممسكات في أيديهن بقطع من الحبال حيث أخذن يقرعن بها في إيقاع رتيب، طبولاً كبيرة، وفي أثناء ذلك كانت الجمال تتقدم بهن إلى أن وصلن إلى مدخل القلعة. وكان الأعراب ينظرون إلى فتياتهم تلك باعتزاز كما يُنظر إلى رايات الجيوش: فهم يدركون مدى تأثير الجنس اللطيف في نفوس الرجال، فكانوا يقودونهن في جماعة طليعية على ذلك النحو كي يستحثوا همم شبانهم المقاتلين ويجعلوهم ينصرفون إلى خوض المعركة ببسالة طمعاً في الاستحواذ على ألباب هاته الحسنوات وإثارة إعجابهن. وزيادة على ذلك: فبما أن الجنس اللطيف لم يُخلق للحروب؛ فإنهم قد وضعوا في حسبانهم أن الحفاظ على سلامة هاته النسوة الشابات اللاتي هن بنات وأخوات أكابرهم، سيدفعهم إلى عدم التقهقر أو الهروب حتى لا يتركوا عذراواتهم القُصّر في أيدي الأعداء. ومن ناحية أخرى، فإنه إذا ما قُدِّر للعدو أن ينتصر - رغم شجاعتهم - فإنه من شأن رقة لواحظهن أن تخفف من شدة غطرسة هذا العدو، فيمنعه ذلك من أن يُنزل بهم العذاب الشديد».

---

(1) يسميه أبو سالم العياشي باسم «الصيدلاني»، وقد التقى به في طرابلس وتغدى معه أثناء عودته من الحج ماراً بليبيا. (انظر رحلة العياشي، صفحة 380) *.

وسرعان ما أصبح على أهبة الاستعداد جيش قوامه سبعة آلاف مقاتل من بينهم أكثر من ألفي فارس. غير أن المرابط نجح في حث مراد بك على الصلح إلى حد أن هذا القائد التونسي قبل بالعودة على أعقابه كما وافق على اطلاق سراح الأنكشاريين الذين أسرهم أثناء الالتحام المسلح الأول، فعاد بهم المرابط، وكان عددهم ينيف على الأربعمائة. وكان بالي داي ـ بسبب سخطه على مراد بك في بداية العداء ـ قد كبّل بالسلاسل رجلاً تونسياً كان يقطن طرابلس منذ زمن طويل باعتباره ممثلاً لبك تونس؛ وذلك لأنه ارتاب في أنه كان يمدُّ مراد بك بتقارير سرية عن كل ما يحدث في مدينة طرابلس. وجعلت مطامع مراد بك في طرابلس الجزائريين يعلنون عزمهم على نجدة حلفائهم الطرابلسيين عن طريق شنّ هجوم ضد تونس نفسها لإلهائها عن تجريد حملة ضد طرابلس. ولكن بما أن الأمور قد عادت إلى نصابها، فإن الجزائريين اكتفوا بإنذار تونس بأنها إذا ما استأنفت أعمالها العدائية ضد طرابلس، فإن الجزائر ستعلن الحرب ضدها.

وفي تلك الأثناء كان الرُّسُل الذين أوفدهم بالي داي إلى الآستانة ـ مثلما أشرنا من قبل ـ قد وصلوا إليها. ولقد حزن السلطان لسماعه منهم بنبأ وفاة عثمان داي المفجع، وهو الذي غالباً ما أسدى له بفضل قراصنته خدمات جليلة، بحيث إنه أمر بإلقاء القبض على أولئك الرسل وسجنهم، إذ أنه اعتبر من أوفدهم في عِداد المتمردين عليه. غير أن الصدر الأعظم، وقد استمالته الهدايا النفيسة التي حملوها إليه، تمكن من تهدئة سخط السلطان. وفي تلك الأثناء تلقى الباب العالي رسالة من بالي داي تطلعه على أعمال مراد بك العدائية وعلى الانتصارات المبدئية التي حققها وكذلك على حالة التردي العسكري التي وصلت طرابلس إليها. وكان السلطان العثماني قد عيّن خليل باشا داياً لطرابلس؛ بيد أن هذا الأخير لم يكن مستعداً للسفر، وعندئذ أُوفد على عجل وزيراً يُدعى محمد شاوش ومعه رسالة موجهة إلى بالي داي تلزمه ببذل كل ما في مستطاعه للتصدي لأعمال مراد بك العدائية، وحمّله كذلك رسالة أخرى موجهة إلى مراد بك تحذره من مواصلة هذه الأعمال ضد طرابلس، وإلا اعتُبر متمرداً.

ووصل خليل باشا الأرناؤوطي إلى طرابلس يوم 26 أبريل سنة 1673 م؛ فأسكن بقصر المرحوم رجب بك. إذ أن بالي داي كان قد وطّد العزم على المكوث بالقلعة والاستمرار في القبض على مقاليد الحكم، واضعاً خليل باشا تحت مراقبة دقيقة، بل وفي وضع شبيه بتحديد الإقامة الجبرية.

وفي تلك الفترة وصلت أنباء عن خروج اسطول فرنسي صغير للهجوم على طرابلس لتحرير الأسرى النصارى فيها. وسرعان ما أمر الداي بإعداد سفينة لإغراقها كالعادة عند مدخل المرسى ومن ثم إغلاقها في وجه السفن الفرنسية. وفي نفس الوقت شُرع في بناء سور ما بين حصن درغوت وضريح المرابط سيدي إنديش. وذلك لحجب باب البحر وحماية المرسى الداخلي الصغير ضد قذائف الأسطول المعادي. واستمر العمل في هذه الدفاعات مدة ثلاثة أشهر، ثم أقيمت قاعدة نصبت عليها ستة مدافع زادت في تحصين الجبهة البحرية.

وبالفعل وصل المركيز (دي لابوساردير DE LA BOUSSARDIERE) إلى جزيرة مالطة، حيث تقرر أن تنضم إليه هنالك قوادس (دالميراس D'ALMERAS) لولا أن وباء تفشّى بين أسرى المؤبّد المسجونين بطرابلس فتوقفت الحملة؛ الأمر الذي صدم هؤلاء المساكين الذين كانوا يمنُّون النفس بانعتاق قريب في سجونهم ومن أعمال السخرة. وعندئذ وجّه المساجين الفرنسيون منهم الرسالة التالية إلى وزير الدولة الفرنسي المسيو لوتيلليه LE TELLIER)، إليكم نصها:

«سيدنا:

بالنظر للمنصب المرموق الذي تحتلونه لدى عاهلنا المعظم، مما يمكنكم من الاحتكاك المستمر مع شخصه المقدس، فإننا، نحن السبعمائة فرنسي المسجونين بطرابلس، نسمح لأنفسنا بالتوجه إليكم بهذا الخطاب، آملين أن تنظروا يا سيدنا ـ وأنتم الذين عُرف عنكم كرمكم وأريحيتكم في جميع أعمالكم ـ في تظلمات هذا العدد الهائل من مواطنيكم المغبونين، وأن تتفضلوا برفعها إلى جلالته الذي اشتهر في كل أفعاله بحرصه على تخفيف آلام رعاياه المظلومين.

وبالتأكيد فإن تطلعنا إلى تحقيق حريتنا وتحطيم قيودنا لا يقوم سوى على هذا الاعتبار؛ ذلك أننا وقد رأينا خلال السبع سنوات الفارطة أنكم قد عملتم على تحرير جميع الأسرى الفرنسيين في الجزائر، وأن أولئك الذين كانوا في سجون تونس قد حُرروا أيضاً مرتين؛ فإن هذا قد يبعث في نفوسنا الأمل في أن نحظى بنفس الاهتمام، ولكن آمالنا لم تتحقق حتى الآن، والدليل على ذلك أننا ما نزال نرسف في قيودنا. إننا لا ننكر يا سيدنا أن جلالته قد أبان دوماً عن نيته الصادقة في العمل على تحريرنا من بين أيدي هؤلاء البرابرة، حيث أننا قد علمنا خلال السنوات الفارطة بقدوم أساطيل إلى مياه طرابلس يقودها رجال من أمثال الفارس (بول POL)، والسيد (دي مارتيل DE MARTEL)، والسيد (دالميراس D'ALMERAS). غير أننا لم نستفد شيئاً من وراء تلك المفاوضات التي كان يجريها هؤلاء السادة مع سلطات طرابلس؛ بل على العكس، فإن الأتراك قد ضاعفوا من كراهيتهم ضدنا وصاروا يعاملوننا بقسوة أكثر مما كان عليه الأمر في السابق. إذ أن الفارس بول قد توعّد الباشا بأنه سيعود ثانية لتحريرنا. ولكنه لم يفعل. أما السيد دالميراس فإنه لم يعمل على إغراق سفن هؤلاء القراصنة رغم أن الباشا قد رفض أن يعقد اتفاقية صلح معه. أما السيد دي مارتيل فقد أرسل أحد ضباطه إلى اليابسة حيث اتصل بالباشا وتفاوض في أمرنا وأفحمه بالحجج؛ إلا أن الباشا لم يجبه إلا بقوله بأنه لن يطلق سراح الأسرى الفرنسيين إلا إذا دفع له المال. وفي هذه السنة تناهى إلى أسماعنا أنه يتواجد حالياً في البحر الأبيض المتوسط أسطول من القوادس الفرنسية يقودها السيد (دي لا بوسّاردير DE LA BOUSSARDIERE) وأنه يزمع الهجوم به على طرابلس لتحريرنا. ولقد بعثت هذه الاشاعات ـ وكذلك الاشاعات التي كانت تطلق خلال السنوات الماضية ـ الرعب في نفوس هؤلاء الطغاة الأجلاف. لكنه بما أن هذه السفن قد رست في مالطة دون أن تفعل شيئاً، وبالرغم من أن الظروف لم تكن من قبل أفضل مما هي عليه الآن، نظراً لانشغال الانكشارية بقمع تمرد أهل الدواخل؛ فإن القراصنة قد اعتادوا على سماع الانذارات التي

ظلت توجهها إليهم أساطيل ملك فرنسا دون أن يعقبها أي إجراء فعلي.

فكثرة التهديدات التي لا تعقبها الأفعال هي السبب في تردّي أحوالنا؛ ذلك أننا لم نصبح هدفاً لإهانات الأتراك فحسب، بل إنه حتى الأسرى المنتمون إلى الأمم الأوربية الأخرى الذين يقاسموننا قسوة سجننا قد أخذوا يوجهون إلينا الاهانات قائلين لنا أننا لا نملك إلا التبجح والكلام؛ فهم يعذبوننا بسخريتهم، وقد أصبحنا هدفاً للذم كما لو أن عاهلنا القوي لم تعد لديه القوة الكافية لتحطيم وقاحة وجسارة هؤلاء القراصنة. ومنذ سنة يبدو أن أصحاب السلطة في طرابلس قد أخذوا على عاتقهم مهمة إنزال المهالك بفرنسا؛ ذلك أنهم قد قاموا خلالها بالاستيلاء على خمس قطع بحرية بكل حمولاتها إلى جانب من كبّلوهم من الفرنسيين بالقيود والسلاسل. فأنتم ترون يا سيدنا أي خسائر هذه التي يكبدها هؤلاء القراصنة للفرنسيين. فتفكروا في مدى ما نعانيه من بؤس شديد؛ وإننا لنستحلفكم باسم الله أن تظهروا ذلك البِرِّ النصراني الذي يتألق في أفئدتكم، وكونوا شفيعنا لدى جلالته، حيث أن أقاربنا وأهالينا، وقد تناهى إلى أسماعهم ما يشاع في فرنسا من أنها ستحررنا بقوة إرادته، فإنهم قد صرفوا النظر عن افتدائنا بالمال. وسلانا ونسينا أصدقاؤنا إلى درجة أننا صرنا نعتقد أن الجميع قد تخلوا عنا. فهل قُدِّر علينا أن نظل في تعاستنا رمزاً لغلبة الكفار (يقصدون المسلمين). بينما تحيا فرنسا برمّتها في نصر؟.. إننا يا سيدنا خدامكم المطيعون: الفرنسيون المأسورون.

حُرر في طرابلس بتاريخ 12 اكتوبر سنة 1673»

ووصلت هذه الرسالة إلى غايتها، ووعد لويس الرابع عشر بعلاج هذا الموقف حالما ينتهي من الحرب التي انخرط فيها ضد هولندا واسبانيا.

وكان تمرد سكان الدواخل في طرابلس يكاد يكون مستمراً، غير أن تمرد برقة هو الذي أقلق خاطر (بالي داي) الذي وجد نفسه على وشك فقدان بنغازي ودرنه. وكان سكان باديتها العرب منقسمين إلى حزبين متعاديين يقومان من وقت لآخر بحسم حزازاتهما القديمة بقوة السلاح. وأدى ما تناهى إلى أسماعهم من أن مراد بك قد سيطر بجيشه التونسي على طرابلس إلى رغبتهم هم أيضاً في التخلص من أتراك بنغازي ودرنه. فقد هوجمت الحملة التي جرّدت ضدهم وهُزمت ثم أُسر أفرادها وسُلبوا. وطالب محمود بك حاكم بنغازي من طرابلس أن ترسل إليه النجدات. فوجهت إليه سفينة تحمل ثلاثمائة لانكشاري، في حين توجهت إليه بالبر قوة مؤلفة من مائتين وخمسين فارساً على رأسهم عبازة آغا. وتمكن الأتراك بفضل مساندة بعض البدو لهم من محق هذا التمرد. وفي زحمة هذه المشاكل الخارجية، استفحل الخلاف والتنافس بين بالي داي وخليل باشا، الأمر الذي جعل كلاً من الطرفين يمضي في تدبير الدسائس ضد الطرف الآخر. وأخذ كلاهما يحاول التخلص من خصمه.

ثم أدّى اندلاع تمرد داخلي جديد إلى تجميد خلافاتهما وتهدئة أحقادهما وضغائنهما

المتبادلة لبعض الوقت. فلقد كوفيء عرب طرابلس على مؤازرتهم للأتراك في الدفاع عن طرابلس ضد تهديدات التونسيين بأن وُعدوا بتخفيض الضرائب المفروضة عليهم. ولكن ما أن تبدّد خطر هذا الغزو الخارجي حتى تناسى الداي وعوده والتزاماته وطلب من جباة الضرائب أن يطالبوا الأهالي بدفع قيمة الخراج برمّتها. وصمم العرب على حمل السلاح؛ وبالفعل جمعوا ثمانية عشر ألفاً من مقاتليهم. وانضم إلى الحركة أهالي كل من ترهونه وتاورغاء وبني وليد، وثارت الولاية كلها مرة أخرى معلنة عزمها على التخلص من الأتراك الظُلاَّم. وأعلن المتمردون قيام نوع من الحكم الجمهوري ترأسه محمد ولد نوّار الذي لُقِّب بلقب بك غريان. أما منصور فقد تم تعيينه قائداً للجيش المتمرد، في حين عُيِّن الشيخ حسن برتبة آغا للفرسان.

وفي بداية الأمر لم ينظر الداي والأتراك بجدية إلى هذا التمرد الذي اندلع في أوائل شهر يوليه سنة 1673 م ولم يتحسبوا الأخطار التي كان ينطوي عليها. ولكنهم عندما لمسوا تطور الحركة واستفحالها وأعلن منصور أمام الملأ أنه عازم على تحرير طرابلس من سيطرة الأتراك، كما فعل مراد بك في تونس فإن القلق حلّ محل عدم المبالاة في نفوس أصحاب السلطة. وبعد أن استمال بالي داي المرابط سيدي عبد الحفيظ الصيد إلى صفه، فإنه أرسله إلى غريان لمحاولة صرف الناس عن التمرد بواسطة عظاته ونصائحه المهدئة.

واشترط منصور لقبول الصلح مع الأتراك ثلاثة شروط:

1 ـ أن يبادر الأتراك إلى هدم القلعة التي بنوها في غريان، وسحب الحامية التركية المعسكرة بها.

2 ـ أن تُلغى في المستقبل ضريبة الأربعة ريالات التي فرضت كخراج على كل عربي.

3 ـ أن يتم الاعتراف بخليل باشا باعتباره الممثل الشخصي الرسمي للسلطان العثماني، وليس الداي وزمرته الذين توصلوا إلى الحكم عنوة وبالقوة.

ثم عاد المرابط المفاوض إلى طرابلس حاملاً هذا الإنذار معه. وكان في حكم المؤكد أن يهلك بالي داي ـ الذي كان مريضاً للغاية ولا يستطيع حراكاً ـ في هذه الظروف العصيبة لو لم يمد إليه المحاميد أنفسهم يد المساعدة والعون؛ فإن هذه القبيلة التي كانت بالأمس على رأس حركة التمرد، قد انقلبت اليوم وغيرت موقفها واضعة تحت تصرفه ألف فارس. وخرج ألفان وخمسمائة لانكشاري إلى جانب خمسمائة من فرسان «الصباحي»، دون إبطاء، بمعية مفرزة الفرسان المحاميد لمقاتلة المتمردين. وبالرغم من أن هذا الطابور التركي كان أقل من الناحية العددية، إلا أنه كان أفضل تجهيزاً من حيث الأسلحة النارية التي كان يفتقر إلى مثلها معظم المتمردين الذين اضطروا إلى التراجع وقبول الشروط التالية:

1 ـ أن تظل قلعة غريان كما هي وتبقى بها الحامية التي تحتلها.

2 ـ أن يسلِّموا جميع ما كان معهم من الأسلحة النارية وأن يتخلوا للأتراك عن جانب من خيولهم.

3 ـ أن يتكلفوا بمصاريف الحملة التي خرجت إليهم لتأديبهم.

ولقد أُبرم هذا الصلح ونُشر يوم 20 سبتمبر، غير أنه ما كادت تمضي عشرة أيام حتى اغتال

أهل غريان بعض الأنكشارية الذين مكثوا بمدينتهم، بل ولاحقوا أفراد الحملة التركية في طريق عودتها إلى طرابلس وهاجموها، الأمر الذي أدى إلى استئناف القتال من جديد. والتجأ أهل غريان إلى الجبال واحتموا بها متحدين كل هجوم شنّه الأتراك ضدهم. غير أن المرابطين استأنفوا مساعيهم الطيبة في التوسط بين الطرفين، وأقنعوا أهل غريان بطلب العفو عنهم.

وبالرغم من الخدمات الجليلة التي أسداها المرابط عبد الحفيظ الصيّد إلى بالي داي، فإن هذا الأخير كافأه بالعقوق. وكانت زاوية هذا المرابط تُعتبر على الدوام تراباً لا تُنتهك حرمته؛ بحيث جرت العادة على أن ينجو من طائلة العقاب كل مطارَد ما ظل محتمياً بداخلها. ولا شك أن بالي داي قد رأى أن سيدي عبد الحفيظ قد بالغ في التماس الشفاعة لصالح أولئك الذين كان الداي يريد البطش بهم، فأراد أن يكسر طوق النجاة هذا. واستاء المرابط من ذلك فغادر البلاد والتجأ إلى زيرة جربة التي لم يرجع منها إلا بعد وفاة هذا الطاغية.

توفي بالي داي بعد أن عانى زمناً طويلاً من داء عضال شلّ حركته عن العمل، وكانت وفاته يوم 13 مايو سنة 1675 م (الموافق 22 صفر سنة 1086 هـ).

كان مصطفى بهلوان بك يشغل منصب الكاهية في حكومة بالي داي، فأنيط به تصريف أمور الولاية أثناء مرض هذا الأخير. ولقد أبان خلال ذلك عن حُسن ممارسته لشئون السلطة، فبايعه الديوان والانكشارية داياً. ولكن بالنظر إلى أنه أغفل من حسبانه منح الانكشاريين هدايا بهذه المناسبة، فإنهم أطاحوا به بعد مضي عشرة أيام فقط من تنصيبه، وطردوه من طرابلس بتحقير فالتجأ إلى جربة.

وكان نبأ مرض بالي داي قد تسرَّب إلى الآستانة منذ سنة 1673، ورأى الباب العالي أن الفرصة أصبحت مواتية لاستبداله بباشا يكون أكثر ولاء لإرادة تركيا. فعين الباب العالي إبراهيم مصرلي - أو غلي (المصري)، فحضر هذا إلى طرابلس، غير أنه أُقصي بالرغم من مساندة أسطول مؤلف من تسع سفن حربية أرسلته الآستانة لفرض أمر تنصيبه. بيد أن بالي داي كان قد وافق له على البقاء بطرابلس لا باعتباره مسئولاً - كما يخوِّل له الفرمان السلطاني الذي حمله - وإنما كمواطن عادي. وبادر إبراهيم المصري فاستغل براعته في حبك المؤامرات فلم يلبث أن بسط سلطاناً نافذاً على نفوس الانكشارية وهو وإن فشل في الحلول محل بالي داي أو عرقلة تعيين مصطفى بهلوان بعد ذلك، إلا أنه تمكن من الاطاحة بهذا الأخير في شهر مايو سنة 1675 م، وأقنع الديوان بتعيينه هو نفسه داياً.

وما أن مضى على تولّي إبراهيم المصري مقاليد السلطة في القلعة قرابة شهر واحد حتى مُني بواحد من أخطر الهجومات التي تعرضت لها طرابلس. ذلك أن (السير جون ناربورو SIR JOHN NARBOROUGH) أميرال انجلترا، كان قد تلقى الأمر بإعلان الحرب على الطرابلسيين الذين كان قراصنتهم ما يزالون يجوبون البحار. وكان أسطول هؤلاء القراصنة المؤلف من ست سفن،

والمتواجد في مياه الاسكندرية، قد استولى على ثلاث قطع بحرية انجليزية محملة بأثمن البضائع وباع حمولتها في الاسكندرية نفسها. وفي يوم 22 يونيه سنة 1675 برز السير ناربورو بعشر سفن في أفق طرابلس. وكانت تتواجد أمام مرساها في تلك اللحظة أربع سفن قرصنة طرابلسية مفردة قلاعها. فأخذت السفن الانجليزية تتعقبها دون أن تتمكن من اللحاق بها إذ دخلت السفن الطرابلسية إلى المرسى، فألقى الأسطول الانجليزي مراسيه أمام طرابلس حيث استبد الرعب بقلوب أهاليها.

وكان القنصل الانجليزي السابق ناثانيال برادلي متواجداً مع الأسطول، فنزل عند خندق القلعة. وعندما أُدخل في حضرة الداي، طالبه باسم الأميرال الانجليزي باستعادة ما كان القراصنة الطرابلسيون قد سلبوه من السفن التجارية الانجليزية الثلاث. وبدلاً من الاستجابة لمطلب برادلي، فإن الأتراك بادروا إلى إضافة قطع مدفعية أخرى لحصني درغوت والمندريق، وأغرقوا مركبين عند مدخل المرسى. كما بودر على الفور إلى تشغيل عمال على ساحل المنشية وتم تشييد بطارية على نحو تتمكن منه القذائف الموجهة منها من اصابة كل ما يقترب من مدخل المرسى، هذا زيادة عن وضع قطع مدفعية أخرى على طول هذا الساحل. وظلت السفن الحربية الانجليزية بضعة أيام تدور في المياه المواجهة للمدينة دون القيام بأي عمل حربي. وفي نهار يوم 30 يونيه أُنزلت منها زوارق اقتربت من مكاسر الأمواج في المرسى للاستطلاع. ودنت منها المراكب الشراعية الطرابلسية لطردها، لولا أن إحدى السفن الحربية الانجليزية سددت إليها قذائف مدافعها لإنذارها. وأراد القراصنة أن يردوا على النار بالمثل، فدنت السفن الانجليزية الأخرى وأخذت تطلق النار، فدب الرعب في قلوب أهل المدينة. وفي الأيام التي تلت ذلك توجه الأسطول البريطاني إلى مياه لبده والخمس حيث طلب الأميرال بالتزود بالمياه العذبة بينما طُرد أهالي المنطقة وسُلبت منهم قطعان الأبقار والأغنام، الأمر الذي أغضب جميع سكان الساحل. وتساءل الانكشارية من جانبهم عما إذا كان يتحتم عليهم أن يظلوا مكتوفي الأيدي دون أن يتعدى دورهم القيام بالحراسة. وفي يوم 13 يونيه اقتربت زوارق الأسطول لتفحُّص التحصينات الجديدة التي لم يكن قد تم بناء سوى أُسسها، الأمر الذي جذب إلى الشاطىء حوالي أربعين فارساً عربياً اعتقدوا أن الانجليز كانوا على أهبة القيام بعملية إنزال. فالتحمت معهم الزوارق الإنجليزية وجرحت بعضهم وأرغمت الباقين على الهرب. وعندئذ عُقدت بالقلعة جلسة هامة تقرر أثناءها محاولة التوصل إلى تسوية مع الانجليز. فخرجت مراكب رافعة راية بيضاء وبها قبطان المرسى متجهة إلى الأسطول الانجليزي. وفي يوم 26 يونيه نزل برادلي إلى اليابسة وذهب إلى الداي للمفاوضة معه. فعرض عليه الداي أن يعوضهم عن السفن الثلاث التي سُلبت بالاسكندرية وذلك بمنحهم ترخيصاً باستغلال ملاَّحات زواره؛ غير أن الأميرال لم يقبل سوى باستعادة ما سُلب من سفن بلاده التجارية، وهكذا فقد استمر اغلاق المرسى، وطردت المراكب الشراعية الطرابلسية مرة أخرى زوارق الاستكشاف البريطانية من عند المرسى؛ وعندئذ اقترب الاميرال بسفنه الحربية التي أجبرت قذائفها الانكشارية وقائد الجيش التركي ـ الذين كانوا عند الشاطىء مع خمسمائة فارس ـ على الانسحاب. ونجم عن هذه العملية

أن استولى الانجليز على مركب وثلاثة قوادس غليونية طرابلسية وفكُّوا آلات المنجنيق التي كانت تتسلح بها ثم أشعلوا النيران فيها وتركوها تحترق.

غالباً ما كان إبراهيم المصري داي يتوجه إلى المنشية وسط قلّة من الحراس لتفقد أعمال بناء بطارية المدفعية الجديدة. وفي أحد الأيام أُطلق عيار ناري من جهة الجماهير المحتشدة فتسبب في جرح أحد الفرسان المرافقين له، وبالتأكيد فقد كان هو نفسه المقصود بذلك العيار الناري. وتفكّر إبراهيم داي مليّاً في أمر هذه المحاولة لاغتياله، فقرر العودة إلى طلب عقد صلح، حيث أوفد مبعوثاً جديداً إلى الأميرال. ونزل برادلي من جديد إلى اليابسة حيث ردّ على البوادر السلمية التي لاحت له مُطالباً بدفع مائة وعشرين ألف ريال، ثم خفّض هذا المبلغ، في أعقاب مفاوضات أخرى، إلى ثمانمائة ألف ريال. وتسهيلاً منه لتسديد هذا المبلغ؛ فإنه صرح بأنه مستعد لقبول تسديد جانب من المبلغ بتحرير أسرى نصارى بتثمين بخس؛ ولم يكن من بين هؤلاء في تلك الفترة أي أسرى انجليز، ولذلك فإن الأميرال فضّل تحرير أسرى فرنسيين كنوع من المبادرة الطيبة تجاه فرنسا. غير أن الداي أجاب بأنه في حاجة إلى الفرنسيين، وأخيراً قال إنه لن يطلق سراح هؤلاء إلا مقابل أربعمائة ريال عن كل فرد منهم، وغضب المفاوض الانجليزي لهذا الرفض ورأى أنه لا جدوى من الاستمرار في المفاوضة، فعاد إلى الأسطول، ثم استؤنفت المفاوضات لتُقطع مرة أخرى يوم 17 أغسطس.

وفي هذه الأثناء كان إبراهيم المصري داي مستمراً في العمل بكل همّة لاستكمال بناء التحصينات التي بدأها بالي داي في سنة 1673. وذلك في المنطقة الواقعة بين حصن درغوت وضريح المرابط سيدي إنديش. كما أنه عمل على سد الفراغ حتى حصن المندريق وذلك لضمان حماية حي باب البحر. وكان الأسرى النصارى يُسخَّرون لهذه الأعمال الشاقة التي استمرت.بما لا يقل عن ثلاثة أشهر. وبطبيعة الحال فإنهم كانوا يعاملون معاملة قاسية. كما أُرغم اليهود والعرب بل وحتى الانكشارية على حمل التراب والأحجار للتعجيل بانجاز عملية البناء وسد الثغرات بين الصخور. وزيادة في تحسين المرسى، فقد شُيدت حواجز عائمة لمنع تسرُّب الطين والرمال كي يظل المرسى عميق القاع وتتمكن بذلك سفن القراصنة من الدنوّ أكثر من الشاطىء، كما بُني الرصيف الذي يبدأ عند المنشية ويمتد في البحر تجاه الأحشاف الصخرية الضخمة. وعُقدت النية أيضاً على إقامة قاعدة صلبة لنصب المدافع فوقها؛ وهذا هو ما تم بالفعل فيما بعد.

وفي يوم 30 أغسطس أُخطر الداي بأن جماعة من الانكشاريين قد عزمت على اغتياله في خندق القلعة عند ذهابه إلى هناك لتفقد التحصينات الجديدة. ولقد أفزع ذلك النبأ ابراهيم المصري داي كثيراً إلى درجة أنه سرعان ما دعا الديوان للانعقاد وصرح أمام أفراده المجتمعين بأنه مستعد لاعتزال السلطة إذا كان الناس متبرمين بحكمه. وتم شنق بعض المتمردين فهدأت الخواطر، بيد أن الأسطول الانجليزي كان ما يزال يحوم أمام طرابلس مستعرضاً قوته، الأمر الذي لم يفتّ في عضد القراصنة، فخرجوا من المرسى تحت جنح الظلام واستولوا على سفينة تجارية انجليزية

صغيرة واعتقلوا فوقها إثني عشر رجلاً. كما استولوا كذلك على سفينة انجليزية أخرى قرب الساحل وعلى ظهرها اثنان وثلاثون رجلاً، حيث أنزلوهم في درنه ومن هناك نُقلوا برّاً إلى طرابلس.

وكثيراً ما كان السفير الفرنسي في الآستانة الماركيز (دي نوانتيل DE NOINTEL) يرفع صوته احتجاجاً على أفعال قراصنة طرابلس. وكان الصدر الأعظم يلوم القراصنة، إلا أنه لم يعالج الموقف فعلياً وبشكل جدي، مكتفياً بالقول بأن هؤلاء متمردون أشدّاء يصعب على الدولة معاقبتهم. ولقد اشتكى الانجليز كذلك بواسطة سفيرهم في الآستانة السيد (فينش FINCH). وأبدى الصدر الأعظم استياءه الكبير من أعمال هؤلاء القراصنة الجسورة قائلاً للسفير: «كيف يتمادى كلاب طرابلس هؤلاء في اقتراف هذه الأعمال العدائية ضد حلفاء رفعة السلطان!».

ثم أصدر أوامره إلى ضباط السراي سليم آغا بالتوجه إلى شمال افريقيا لكي يأمر الجزائريين والتونسيين والطرابلسيين بالعيش في وئام مع الانجليز. وبعد أن نفّذ سليم آغا مأموريته هذه في كل من الجزائر وتونس، وصل إلى طرابلس في شهر نوفمبر، فسلّم إلى الداي الرسالة التي كُلف بنقلها إليه، وأطلعه على أوامر السلطان مطالباً إياه بأن يعيد إلى الانجليز ما سُلب منهم، واستحثّه على أن يظل على علاقة طيبة معهم.

فأبدى ابراهيم المصري دهشته وأجابه بأنه ليس هو المتسبب في حالة الحرب وبأنه قد عرض الصلح على الانجليز الذين ظلوا يضربون الحصار البحري أمام عاصمته طيلة أربعة أشهر، وبأنهم قد أحرقوا له ثلاثة قوادس غليونية وسفينتين. وودّع الداي هذا الآغا إلى الآستانة وقد زوّده ببعض الهدايا وبرسائل إلى الصدر الأعظم، وخلاصة الأمر أنه لم تبد منه أية نيّة في تنفيذ أوامر الباب العالي.

عاث وباء الطاعون في كل نواحي مملكة طرابلس وأنزل بها المهالك في الفترة الواقعة ما بين شهر يونيه سنة 1675 وشهر يوليه سنة 1676. وانتشر هذا الوباء ـ الذي نُقلت عدواه بواسطة حجّاج عائدين من مكة المكرمة على ظهر سفن نقل مصرية ـ في المدينة وفي ضاحية المنشية. وتسبب في وفاة عديد من الشخصيات البارزة، كما أنه أزهق أرواح عشرة آلاف شخص في مدينة طرابلس وحدها، وأكثر من خمسين ألف نفس في الدواخل. وكانت النساء والأطفال على الخصوص من بين أكثر ضحاياه. وأدى الوباء كذلك إلى وفاة سيدي عبد الحفيظ الصيد، ذلك المرابط الذي طالما أسدى خدمات جليلة للأتراك عن طريق الوساطات السلمية التي كان يقوم بها. فخلّف وراءه ثلاثة أولاد؛ يدعى أكبرهم سيدي يوسف، وهو الذي ورث عن والده مكانته الدينية وحقه في حماية من يلوذ به.

وأدّت حالات انتقال العدوى في السجون، وأعمال السُّخرة الشاقة، وقلة المأكل، إلى تفشي الطاعون فيها بحيث أنه حصد أرواح الكثيرين من الأسرى النصارى. غير أن هؤلاء كانوا قد أسسوا ما يشبه المستوصف خارج المدينة وسط بستان واسع كان المرضى ينقلون إليه. ومع ذلك فقد

وُوري التراب منهم ستمائة من بينهم الأب (ماسيو دي مانتوي MASSEO DE MANTOUE) الذي بعد ما أمضى في طرابلس خمس سنوات كمبشِّر إرسالي، فإنه ألقي عليه القبض وأُودع السجن بأمر من إبراهيم داي لأنه كان قد اتهمه بقسوته تجاه السجناء.

وفي غضون ذلك، وبعد أن أصلح الأميرال ناربورو سفنه بجزيرة مالطة وتزود منها بتموينات أسطوله، فإنه عاد إلى الظهور أمام طرابلس يوم 21 يناير سنة 1676، لمواصلة مراقبة شواطئها. وأوفد إليه الداي من يبلغه بأنه على استعداد لعقد صلح معه. وعاد الأميرال فكرر على مسامعه من جديد ما يرغب فيه من استرجاع ما سُلب من السفن التجارية الانجليزية، غير أنه لم يفز منه بطائل. وبدا للأميرال الانجليزي أن هذا الطاغية يسخر منه وبأن ما عبّر عنه من نوايا حسنة لا تهدف سوى إلى كسب مزيد من الوقت وإرهاقه بهذا التلكُّؤ حتى يرغّبه في نهاية الأمر في صرف النظر عما بيّته ضده، فحزم أمره في تعويض الوقت الذي ضاع منه سدى في الأخذ والرد والمفاوضات، وذلك بالقيام بعمل قوي مفاجيء. فعقد مجلس حرب على ظهر سفينته تقرر أثناءه حرق السفن الطرابلسية في المرسى في الليلة التالية، وذلك بواسطة زوارق حارقة. وكان الأسطول الانجليزي في تلك اللحظة مؤلفاً من سبع سفن. وفي يوم 24 يناير، عند الساعة السادسة مساء، اتُّخذت جميع الاحتياطات على ظهور السفن، وكان الداي والانكشارية أبعد من أن يخطر ببالهم أن يقوم أعداؤهم بعمل كهذا، ولذا فإن الطرابلسيين لم يكونوا في حالة من التحرُّز واليقظة. ولم يكن هنالك في تلك الأمسية حرّاس كثيرون فوق ظهور سفن القرصنة أو في برج المندريق أو في الحصن المسمى بحصن الإنجليز.

لم يكن في حراسة المرسى سوى قارب واحد يحمل عشرة رجال ويربض بهم عند مدخله. وكان البحر هادئاً والريح ساكنة؛ ولم يكن بالمرسى أي قارب شراعي آخر، ولم تكن هنالك من حركة اللهم إلا اعداد وتسليح خمس سفن للخروج لأعمال القرصنة في تلك الليلة؛ وبالاختصار فإن كل شيء كان مواتياً لقيام الإنجيلز بتنفيذ فعلتهم. فتم إعداد إثني عشر زورقاً من زوارق الإحراق تحمل مائة وسبعة وخمسين مخرباً. وعُهد إلى (كلوزلي CLOUSLY) ـ معاون ناربورو ـ بقيادة زوارق الاقتحام التخريبية هذه. وكان الأميرال قد أصدر أوامره لهذه الجماعة بعدم العودة إلا بعد إتمام إحراق سفن العدو. وحوالي الساعة العاشرة ليلاً صدرت الأوامر للزوارق بالتحرك بانتظام حيث وُزِّعت أربعاً أربعاً، بينما وُضع الأسطول في حالة تأهب لنشر قلاعه أمام المدينة. ومرّت الزوارق في صمت أمام الصخور القائمة عند المرسى، ولاحظ راكبوها أن طيور البحر التي بنت أعشاشها في ثقوب تلك الصخور قد أخذت تُصدر نعيقاً صار يرتفع كلما اقتربت الزوارق. وتراءى للإنجليز أن مدخل المرسى لا بد وأن يكون تحت الحراسة ولذا فإن زعيق الطيور قد يثير انتباه الحرّاس؛ فما كان منهم إلا أن اتجهوا بزوارقهم شرقاً نحو الموضع المسمى رأس الهنشير حيث ولجوا إلى المرسى منه. وكان المركب الطرابلسي الذي يحرس المرسى قد تراجع نحو الحصن الجديد تفادياً لأية مفاجأة قد يتعرض لها عند المدخل، فانقضت زوارق التخريب عليه بغتة

واستولت عليه دون مقاومة. وقد تم أسر إثنين من الأتراك العشرة الذين كانوا يستقلونه، فيما قُتل إثنان آخران في الماء، بينما تمكن الباقون من الافلات إلى الشاطىء عوماً. وإذ تم الاستيلاء على مركب المراقبة على النحو المذكور، فإن كلوزلي تقدم بزوارقه نحو أول سفن العدو، فلمحه حراسها الأتراك حيث بادروا إلى القفز إلى الماء مولين الأدبار إلى اليابسة؛ وصعد الانجليز على ظهر السفينة فاشعلوا فيها النيران. ثم تقدموا بعد ذلك إلى السفن الثلاث الأخرى؛ فغادرها بحارتها الأتراك هاربين في زوارق النجاة. فتم اشعال النار فيها هي الأخرى، وما هي إلا هنيهة حتى اندلعت ألسنتها في السفن الأربع جميعها وكانت ما تزال راسية بالميناء سفينة تونسية صغيرة، تحاشى المخربون الانجليز احراقها بسبب الحلف المبرم بين بريطانيا العظمى وتونس.

وأسرعت الزوارق على الفور مبتعدة إلى عرض البحر فيما كانت تنطلق منها صيحات فرحة مدوِّية، وفي تلك الأثناء كانت تصدر عنها طلقات البنادق الفتيلية في اتجاه المدينة والمرسى لعرقلة تقدم الأتراك لاطفاء الحرائق. وسرعان ما انسحب البحارة المخربون صوب أسطولهم الانجليزي.

وذُعر أولو الأمر في طرابلس لدى سماعهم الصيحات والطلقات النارية. واعتقد قاطنو القلعة أن تمرداً قد شبَّ في المدينة؛ غير أن اضطرام النيران في السفن سرعان ما بدد كل شك حول حقيقة ما وقع. وصعد الداي إلى سطح القلعة، فأمر الحامية بحمل السلاح ومحاولة إخماد النار. غير أن أحداً لم يمتثل لأوامره؛ الأمر الذي أثار غضبه وجعله يأمر بإطلاق خمس قذائف مدفعية دون أن يعي لماذا فعل ذلك وضد من! وهرع الأهالي المتهيجون نحو الأسوار للفرجة على النيران المشتعلة. وكانت حامية برج المندريق قد تخلت عن مواقعها خشية الانجليز. أما أولئك الذين انيطت بهم البطارية الجديدة فقد استبدَّ بهم الرعب فلم يجسروا حتى على إطلاق قذيفة مدفع واحدة. وخلاصة القول أن القنوط والأسى كانا من الجسامة إلى حد أن بُهت الجميع وأُسقط في أيديهم. ولقد شبَّ هذا الحريق في الليلة ما بين 24 و 25 يناير؛ واستمر اضطرام النيران حتى مطلع النهار التالي. وكانت ثلاث من هذه السفن ذات حجم وسط، أما الرابعة فتزيد عن الباقيات ضخامة إذ أنها كانت مجهزة بأربعة وعشرين مدفعاً. وإذ استبد الأسى بابراهيم المصري داي، فإنه طفق يصرخ بدون انقطاع متحسراً: «آه! لقد غُرِّر بي. . لقد غرّر بي!». ثم صدرت أوامر مشدَّدة بالتثبّت من إغلاق السجون بإحكام على أولئك الأسرى النصارى الذين حامت حولهم الشبهات في أن يكونوا قد اطلقوا إشارات للأسطول الانجليزي. وتم تكبيل حاملي الجنسية الانجليزية منهم بالقيود. وظل الأسطول الانجليزي يدور أمام المرسى جيئة وذهاباً مدة يومين متتاليين، بينما كانت قاطرة تجر خلفها مركب المراقبة التركي الذي تم الاستيلاء عليه قبيل إشعال الحريق. والواقع أن نجاح الإنجليز في إحراق أربع سفن راسية بميناء طرابلس ـ تحت حماية أربعة حصون، وبواسطة مجرد زوارق، في فصل الشتاء، ودون أن يتكبدوا أية خسائر ـ لهو عمل حربي مثير للإعجاب. ولقد ذهب المتطيِّرون من المسلمين حتى إلى حد القول بأن إسم الأميرال الانجليزي نفسه كان

نحساً وشؤماً على الطرابلسيين: فهم ينطقون هذا الاسم هكذا: «نار بروك»؛ فالملاحظ أن هنالك جناساً بين المقطع الأول من هذا الاسم وبين كلمة «نار» بالعربية، أما المقطع الثاني من الاسم - أي «بروك» - فإنه يقارب في نطقه كلمة «بركة» بالعربية. وهكذا فإنهم رأوا في هذه النكبة التي حلّت بأسطولهم نوعاً من العقاب الإلهي.

وبعد أن توجه الأسطول الانجليزي إلى مالطة للتموِن منها، عاد فظهر أمام طرابلس. وقام ناربورو برفع الأعلام التركية التي استولى عليها من السفن المحروقة، بينما قامت مدافعه بإطلاق عدة قذائف على المدينة. وارتعب الأهالي من جديد. وأجبرت رداءة الطقس والعواصف الأسطول الانجليزي، طيلة شهر فبراير، إلى الابتعاد عن الشواطىء الطرابلسية، ولكن ما أن تحسن الطقس وصفا الجو حتى عاد إلى الظهور من جديد. وخلال هذه التطورات، قام الأسطول بتحطيم بضع قطع بحرية صغيرة كانت مبحرة بمحاذاة شواطىء لبدة ومصراته. وفي يوم 8 مارس برز الأسطول مرة أخرى أمام طرابلس، فأوفد الداي أحد ضباطه إلى الأميرال الانجليزي. وفي أثناء ذلك انضمت إلى الأسطول خمس سفن أخرى، مما زاد في قلق أصحاب السلطة في طرابلس.

وفي نهاية المطاف تم ابرام الصلح، حيث وُقعت اتفاقية تتضمن ثلاثة وعشرين بنداً تبعاً لأفضل الشروط الممكنة لصالح الانجليز. وتم التوقيع على الاتفاقية في 15 مارس سنة 1676 من قِبل جون ناربورو، وخليل باشا، وابراهيم داي[1]. وبودر أولاً إلى إطلاق سراح جميع الأسرى الانجليز، وكذلك فارس مالطي يُدعى (شارل دي لاغرانج دي بوينيون CHARLES DE LA GRANAGE de PUIGNION) وهو نبيل من أصل فرنسي. وأُطلق بهذه المناسبة أيضاً سراح (الطبيب - الأسير LE MEDECIN-ESCLAVE) الفرنسي الذي كان معتقلاً بالقلعة، والذي ترك لنا مذكرات حول الأحداث التي عاصرها. وكان اعتقاله قد استمر لمدة سبع سنوات. وبعد ذلك دفع الداي المبلغ الذي أُلزم به حيث سدد جزءاً منه نقداً والباقي عوض عن دفعه بإطلاق سراح أسرى نصارى آخرين.

وأبدى كل من الداي والأميرال رغبتهما المتبادلة في التقابل، وبالفعل تم لقاؤهما في 29 مارس على إحدى الصخور الضخمة المحيطة بالمرسى، حيث تناولا طعام العشاء معاً. وكان يصحب الأميرال الانجليزي جميع قباطنة سفنه في حين كان الداي مصحوباً بأكابر أفراد حاشيته.

---

(1) يلاحظ أن الأب (برنيا BERGNA) - في كتابه: «طرابلس من 1510 إلى 1850»، يجعل توقيع هذه الاتفاقية بتاريخ 26 مايو سنة 1676، كما يجعل هروب ابراهيم داي سابقاً على توقيع الاتفاقية. ويبدو ذلك من نصها القائل: «نظراً إلى أنه بعد الموافقة، وإقرار هذه المواد المتعلقة بالسلم والتجارة، اختفى إبراهيم داي متخلياً عن حكم هذه المدينة وولاية طرابلس: ونظراً إلى أننا نحن: خليل باشا، والآغا، والديوان، والحكام والحرس وأهالي المدينة وولاية طرابلس قد انتخبنا نائب الأميرال مصطفى الكبير داياً للمدينة والولاية خلفاً لابراهيم داي، فإننا (. . .) بعد الاطلاع على هذه المواد (. . .) نقرها بصفة كاملة». وإذاً فإن ابراهيم داي لم يوقعها كما ذهب شارل فيرو هنا. انظر ترجمة التليسي للكتاب المذكور، صفحة 209 و 210 *.

ورحل الأسطول الانجليزي يوم 31 مارس، حيث عاد برادلي إلى انجلترا لمشاغله الخاصة، بينما تخلّف القبطان (هنري كاسل HENRI CASLE) بطرابلس، بأمر ناربورو، كقنصل لبريطانيا فيها.

واعتقد الناس أن هذه الأحداث سيعقبها سلم دائم؛ غير أن الانكشارية قرروا الإطاحة بابراهيم المصري داي الذي كان يعاملهم بصرامة[1]، وتم اخطاره بالمؤامرة فعزم على الهروب خفية. وتحايلاً منه وتضليلاً للناس حتى لا يفطنوا إلى ما عقد العزم عليه؛ فإنه أمر باحضار ابنه سليمان في حضرة أعضاء الديوان، وأخذ يشتمه ويُقرِّعه متهماً إياه بالتآمر لاغتياله، ثم طرده من حضرته بعد أن أصدر عليه حكماً بالنفي، وفي نفس الوقت أمر بتجهيز سفينة كي تبحر به. وبحجة السماح لابنه المنفي بنقل أمتعته وحاجياته معه، فإنه نقل هو نفسه أندر وأنفس ما كان يملكه من القلعة إلى السفينة. ففتح الخزينة وغرف منها مائتي ألف ريال سلطاني كما استولى على كل الأحجار الكريمة. وبعد ذلك تظاهر بالتوجه لزيارة بطارية مدفعية كان بناؤها جارياً، وهي البطارية التي يطلق عليها اسم حصن الانجليز (أو برج الشعّاب)، وعندما وصل إلى هناك صعد إلى مركب كان بانتظاره مع بعض الانكشارية المخلصين لشخصه، وأبلغ حرَّاسه بأنه ينوي التوجه مرة أخرى إلى ابنه لتوديعه، وكانت سفينة ابنه قد رفعت مراسيها وبدأت في نشر قلاعها. وأخذ الليل يدنو. وابتعد ابراهيم داي بدون جلبة متوجهاً إلى مصر. وكان قبل لحظات من مغادرته القلعة قد دسَّ السمَّ في اللحم الذي ستُطهى منه وجبة عشاء زوجته «اللاّله قميره» ابنة عثمان داي. فقضت هذه الأميرة نحبها مسمومة بعد مضي يومين. وكان ابراهيم يحبها كثيراً، غير أن اصطحابها معه كان من الممكن أن يثير الريبة حوله، ولذا فإنه وقد عجز عن اصطحابها، فقد فضَّل قتلها على ذلك النحو بدافع من الغيرة العمياء كيلا تكون من نصيب رجل آخر من بعده.

ونجد المؤرخ التركي ـ محمد بهيج الدين ـ يُغفل التطرق إلى أي من الأحداث السالفة الذكر؛ أما الكارثة التي حلت بهؤلاء القراصنة المتمردين ـ الذين كان الصدر الأعظم قد نعتهم بالكلاب كما ذكرنا ـ فإن صاحبنا المؤرخ التركي يمر عليها هي الأخرى مرَّ الكرام فلا يذكرها. أما فيما يتعلق بابراهيم داي، فإن ذلك المؤرخ يكتفي بتكريس الأسطر القليلة التالية عنه، إذ يقول: «لقد كان شجاعاً متطرفاً في صرامته، وكان مسلماً شديد التقوى والورع. غير أنه علم بأن الانكشارية كانوا يرتابون في انتمائه إلى طائفة الصوفيين، وعزموا على الاطاحة به؛ فتمكن من الهرب إلى الاسكندرية، وهكذا فقد نجا من الموت».

في الثاني من شهر أبريل، أي غداة هروب ابراهيم داي، تم استدعاء مجلس الديوان للانعقاد، فاجتمع للتشاور. وفي يوم الخامس من نفس الشهر، وقع الاختيار على آمر سجن

---

(1) يقول ابن غلبون في هذا الصدد: «وكان ابراهيم مصر ـ أوغلي ألزم العسكر أموراً شرعية ضيق بها عليهم، منها: عدم حلق ذقونهم تشبهاً بالمجوس، ومنها عدم لبسهم الحرير والذهب، ومنعهم من المجاهرة بالزنا والخمر، فاضغنوا ذلك عليه». انظر كتاب التذكار، صفحة 176 *.

القديس انطوان ـ ويدعى ابراهيم شلبي ـ مورالي ـ ليكون داياً؛ غير أنه لم يستمر في الحكم سوى ثلاثة أيام.

ففي السابع من ابريل عاد إلى المرسى بعض القراصنة الطرابلسيين مع أميرالهم المدعو مصطفى قبودان ـ والملقّب باسم (غروصُّو GROSSO) ـ وعندما علم هذا الأخير بالتغيرات التي وقعت، نزل عند نبع تتزود منه السفن عادة بالمياه العذبة ويطلق عليه «نبع العين السوداء»، ويقع قرب البطارية الجديدة المسماة حصن الانجليز. وكان بصحبته ألف وثمانمائة لانكشاري وبحار مسلحين، فتقدموا جميعاً نحو المدينة فخرج ابراهيم شلبي لمقابلته، حيث دخلا إلى القلعة معاً؛ ولكنهما عندما صارا في قاعة الديوان، قام الانكشارية بإجلاس مصطفى قبودان على العرش بدلاً من إبراهيم شلبي. وهكذا فقد تمت تنحية هذا الأخير بدون مقدمات وبدون مراسيم.

وكان الداي الجديد ـ وهو من مواليد جزيرة قوز ـ علجاً يوناني الأصل حيث كان يحمل اسم (ماركولي MARCOLI) ثم أسلم في سن الثامنة عشرة أثناء ما كان يعمل نوتيّاً، فأصبح من ثَم يحمل اسم مصطفى. وما كادت تتم بيعته في منصبه الجديد حتى ظهر الأميرال ناربورو أمام طرابلس بأسطوله في الثاني من شهر مايو، وذلك بعدما علم بالانقلاب الذي وقع، فسأل الداي الجديد عما إذا كان ينوي الالتزام بالاتفاقية التي أبرمت منذ عهد وشيك بين بريطانيا وطرابلس. فتعهد الداي بالالتزام بها كما هي، وصادق عليها كتابياً، ثم تناول طعام الغداء مع الأميرال الانجليزي عند رصيف المرسى.

ظلت حكومة مصطفى غروصُّو (الاستنكويلي) معتدلة السياسة في بادىء الأمر، وعومل الأسرى النصارى، الذين كان عددهم آنذاك تسعمائة وخمسين أسيراً، معاملة طيبة. وحتى ذلك الوقت كان الرهبان الإرساليون المارون بطرابلس ملزمين خلال اقامتهم بهذه المدينة بالاقامة داخل السجون. وقد حضر ثلاثة رهبان على ظهر مركب مالطي حيث غرق هذا المركب عند شاطىء المنشية وفقدوا جميع امتعتهم بما فيها الإغاثات التي كانوا يحملونها إلى الأسرى. فقام تاجر من أثرياء البندقية يُدعى (فرانشيسكو دي ماركو FRANCESCO DE MARCO) بانتشالهم من الغرق، وتمكن مع السيد (إتين ESTIENNE الذي كان ما يزال قنصلاً فخرياً لفرنسا بطرابلس من الحصول على إذن من الداي بشراء فندقين يقعان قرب السجن القديم، حيث جعلوا منهما مساكن خاصة وضعت تحت تصرف الارساليين النصارى.

وبالرغم من رغبة مصطفى داي بالعيش في وئام مع الدول الأوربية، إلا أنه اضطر إلى مجاراة نزوات لانكشارية الذين كانوا يلحون عليه في استئناف غزوات القرصنة. ولم يمض طويل وقت حتى رجعت سفنه إلى مرسى طرابلس بعدة غنائم من بينها عدد من المراكب الفرنسية، وتسبب اقتسام هذه الغنائم في نشوب اضطرابات بالغة الخطورة. وتكتفي الحولية المحلية بذكر أن مصطفى غروصُّو قد اضطر في يوم واحد فقط إلى نفي ثلاثمائة لانكشاري وقرصان ممن تسببوا في

الشغب الذي وقع. ومنذ تلك اللحظة اتسعت شقة الخلاف بين الداي وحاشيته. وأثّر ذلك في نفس مصطفى كثيراً إلى حد أنه قضى نحبه من شدة الحزن والكمد في الرابع من أبريل سنة 1677 (الموافق غرة صفر سنة 1088)، وذلك بعد أن قضى في الحكم عاماً واحداً. وفي تلك الفترة كان وباء الطاعون قد تفشى في كل من الجزائر وتونس وطرابلس وقضى على كثير من الأنفس.

وكان بالمدينة شيخ طاعن في السن يدعى بابا عثمان ـ وهو علج فرنسي الأصل من مواليد مدينة نيس ثم أشهر إسلامه ـ وكان يشغل في طرابلس وظيفة مأمور تموين للجنود، فتمت بيعته داياً بعد وفاة مصطفى؛ وذلك تقديراً للصداقة التي كانت تربط بين الرجلين. غير أن بابا عثمان توفي يوم 27 أبريل من السنة التالية (الموافق ربيع الأول سنة 1089 هـ)، أي بعد مضي عام على تنصيبه، إذ أودى بحياته داء الاستسقاء.

وفي سنة 1683 م دفعت نزوات الجند بهم إلى بيعة (آق ـ محمد الحدّاد)، الملقب بتيمور ـ وكلمة «آق» التركية معناها «الأبيض» ـ وكانت حرفة الرجل بالفعل هي الحدادة، وهي من أصل أناضولي. ولقد وقع اختيار هؤلاء العسكر عليه لأنه كان طويل القامة، مفتول الساعدين، ويجيد ركوب الخيل، وكذلك لأن الداي المتوفّى، بابا عثمان، كان يقربه إليه لما كان يدَّعيه لنفسه من شجاعة. وبعد مضي فترة قصيرة على تولي الحداد الحكم، قام خليل باشا الأرناؤوطي بتدبير مؤامرة للإطاحة به. وخليل هذا هو نفس الشخص الذي كانت الآستانة قد أوفدته من قبل، غير أن جميع الدايات الذين تعاقبوا على الحكم كانوا يبعدونه عن الاحتكاك بمسائل الحكم والسلطة. ولقد سانده في مؤامرته ثلاثة من أكابر البلاد هم: (أُزُون أحمد الدَّباغ)، كاهية آق الحداد، و (علي قبطان منيكشالي)، و (محمود خازن دار)؛ حيث دبّروا دسيستهم خفية داخل حرم الزاوية التي كان سليمان داي ـ في أيامه ـ قد شيدها في وسط المدينة قرب الزنزانة. وتتلخص خطة المتآمرين في دعوة آق محمد داي لحضور حفل ديني داخل تلك الزاوية؛ بحيث أنه عندما يتم احتجازه داخلها يقوم خليل باشا الأرناؤوطي بالدخول إلى القلعة حيث يتواجد بعض الانكشارية المتواطئين معه فساعدوه عندئذ على اغتصاب السلطة. وخرج آق محمد داي متوجهاً إلى مكان الموعد، فصاح به رجل قائلاً: «خُذْ حذرك فإنك ذاهب إلى حتفك!» وعندما سمع الداي هذا التحذير، فإنه عاد أدراجه على وجه السرعة إلى القلعة. أما خليل باشا الأرناؤوطي، الذي كان قد امتطى حصانه، فإنه ما لبث أن توجه هو الآخر إلى القلعة، ولكن بدلاً من أن يستقبله فيها أنصاره، فإنه هوجم في الشارع ورُمي بالحجارة مما اضطره إلى الإنسحاب إلى بيته. ولا يسع المرء إلا أن يستغرب موقف آقْ محمد، الذي يُضرب بقسوته المثل، إذ كيف لم يبطش بالمتآمر خليل باشا الذي خرج من هذه المعركة سالماً؟ هذا وإن كان ثمانية من أنصاره قد مزقوا إرباً.

ولم ينعم آق ـ محمد داي بالمُلك طويلاً: فإن الداي الأسبق مصطفى بهلوان الذي كان قد نُفي إلى جزيرة جربة، قد تراءت له ظروف مواتية للقيام بمؤامرة هو الآخر. إذ توجه إلى قبيلة

المحاميد وحرضها على التمرد. واستجاب لهذا التحريض جميع سكان جبل غريان.

وكان قائد منطقة غريان علجاً من أصل مالطي يدعى مراد، وكان رجلاً شديد الذكاء والبأس. واعتقد الداي أن مراد متواطىء مع المتمردين، فما كان منه إلا أن أرسل إلى الجند الذين يشكلون حامية قلعة غريان وأمرهم بقتل قائدهم هذا. غير أن حسن عبازة، قائد الجيش الطرابلسي، وصل إلى القلعة في الوقت المناسب لوقف تنفيذ حكم الموت في مراد. وتباحث حسن عبازة مع هذا الأخير في الأمر، وبدلاً من مقاتلة المتمردين، فإنهم كفُّوا بهم راجعين إلى طرابلس وأطاحوا بـ(آق محمد تيمور). وتمت بيعة حسن عبازة داياً في حين عُيِّن مراد المالطي بيكاً، أي قائداً لجيش الانكشارية، وذلك في سنة 1679 م (الموافق 1090 هـ).

وفي زحمة هذه الأحداث بدا لإقليم فزان مرة أخرى أن الوقت قد صار ملائماً للامتناع عن دفع الخراج الذي فرضه عليهم دايات طرابلس. وكان عامل فزان في ذلك الوقت هو النجيب بن محمد بن جهيم. وهي فرصة رأى قائد جيش الأنكشارية مراد أنها مواتية لأن تكون فاتحة يدشن بها مسئولياته العسكرية الجديدة. ورغبة منه في ذر الرماد في العيون وإخفاء قصده، فإنه إدَّعى أنه متوجه إلى بنغازي ودرنة. لكنه عند وصوله إلى منطقة الجديد الواقعة في منطقة سرت، فإنه حول وجهته فجأة وسار في الطريق الموصل إلى سوكنة وضاعف من سرعته حتى تمكن من مفاجأتها بعد ثلاثة أيام هي وبلدة ودَّان، فاحتلهما. ثم احتل مدينة سبها وعاث في أهلها تقتيلاً فلم يتمكن من الإفلات منه سوى فارس واحد انطلق بسرعة إلى النجيب بن جهيم يخطره بهذه الأحداث المفجعة. وسارع هذا الأمير بحشد عدد قليل من الأنصار، ثم غادر بهم مرزق لمقاتلة مراد بك. فالتقى الفريقان بقرية دُلَيْم التي تبعد عن بلدة مرزق بمسافة ستة فراسخ. وبعد معركة حامية الوطيس هلك النجيب بن جهيم هو وعدد من أبناء عمومته. ودخل مراد بك إلى مرزق منتصراً فاستولى على خزانتها التي وجد بها ما يقدّر بحمولة خمسة عشر جملاً من الذهب؛ وسمح لجنوده بنهب البلدة فاقترفوا كل ما استطاعوا اقترافه من أعمال التخريب والوحشية. وأسروا فيها ما لا يُحصى ولا يُعد من الزنوج ما بين ذكور وإناث. وأقام مراد بك بمرزق واحداً وعشرين يوماً، وبعد أن أشبع تعطشه للثأر وأروى جشعه بما فيه الكفاية. فإنه توجه بجيشه إلى طرابلس، بعد أن عهد بحكم فزان للناصر - شقيق عاملها المقتول نجيب - فترك له بذلك بلداً خربت تجارتها وصناعاتها وإنتاجها، مما جعل هذا الحاكم الجديد يقرر اعفاء أهاليها البائسين من دفع الخراج لمدة ثلاث سنوات حتى تستقر أحوالها.

وأسكرت هذه الانتصارات نفس مراد بك وملأتها بالغطرسة والغرور، ولذا فإنه، بينما كان عائداً بجيشه إلى طرابلس، لم يعد يتطلع سوى إلى اعتلاء الحكم والإطاحة بحسن عبازة الذي كانت له في نفسه ضغينة دفينة ضده. وبدلاً من الدخول إلى المدينة، فإنه قرر السُّكنى بضاحية المنشية، ومنها أخذ أنصاره والمتمردون عليه يتوجهون إلى الانكشارية الحامية لاستمالتهم وكسبهم إلى جانب المؤامرة التي عقد العزم على تدبيرها. وأُخبر حسن عبازة بما كان يُحاك ضده، فما كان

منه إلا أن قرر التنازل عن السلطة دون إبداء أية مقاومة؛ فتم نفيه إلى جزيرة جربة في سنة 1682 م (منتصف جمادى الآخرة سنة 1094 هـ).

بيد أن المدهش في الأمر هو أن مراد بك المالطي، الذي كان من القوة والنفوذ بحيث أصبح في مقدوره أن يدبِّر انقلاباً لصالحه لو أنه شاء ذلك، إلا أنه على العكس من ذلك، نراه يسهم في بيعة علج بندقي الأصل يدعى يلك محمود، كان يشغل من قبل وظيفة خازن للولاية. غير أنه في أعقاب نزوة عسكر جديدة لم يقدَّر لهذا الأخير أن يجلس على عرش طرابلس المزلّق والمحفوف بالمخاطر سوى يومين إثنين. حيث حل محله علي الروميلي ـ الملقب بالجزائري ـ وكان هذا الأخير علجاً من أصل نصراني، وكان في الماضي يعمل نوتياً بتركيا ثم بالجزائر، حيث قضى زهرة شبابه فوق سفن القرصنة. وواصل مراد المالطي بذكاء الاحتفاظ بمرتبة الرجل الثاني في الولاية، أي بمنصب قائد الجيش وآمر البحرية، وهو المنصب الذي كان قد مكّنه من تسيير دفة الأمور كما يشاء باستمرار. ففوق اليابسة كان يفرض نفوذه على الانكشارية بنفسه شخصياً؛ أما في البحر فقد كان يمثّله بين القراصنة أميرالهم حسين قبطان ـ الملقب بـ (القزار)، نسبة إلى احترافه صنعة تلبيس النحاس بالقصدير قبل اختطافه عندما كان غلاماً مراهقاً من شواطىء جزيرة كالابري الايطالية، حيث اعتنق الإسلام من بعدُ[1]. وأخيراً فإن مراد المالطي كان له نصير مخلص آخر يتمثل في شخص مراد الغوشلي، وهو أناضولي يقطن طرابلس منذ أمد طويل. وبمساعدة هؤلاء الأنصار كان بإمكانه أن يعهد بمنصب الداي إلى فلان أو فلان ممّن يقع اختياره عليهم، ثم يطيح بكل واحد منهم بمجرد أن يحاول الفكاك من قبضته. وفي سنة 1683 م، شعر مراد بأن علي الجزائري لم يعد مناسباً له؛ ولذا فإنه ـ دون اللجوء إلى أية حيلة ـ دخل هو وأعوانه إلى قاعدة الديوان وأنزل علي الجزائري من فوق العرش، وفيما كانت الجلسة ما تزال منعقدة، قام هو بتثبيت الحاج عبد الله الأزمرلي الذي اصطحبه معه. وتم حلف يمين الولاء، وكان أول من استقبله الداي الجديد هو مراد المالطي نفسه. وهكذا، فقد توالى على حكم طرابلس، في فترة لا تزيد عن ثلاث سنوات، أربعة دايات.

(1) تمكن حسين قبطان هذا، من تكوين ثروة طائلة غنمها من وراء أعمال القرصنة البحرية، الأمر الذي مكنه من السعي للحصول على لقب أميرال الولاية الأكبر. غير أنه كان يؤخذ عليه أنه لم يكن صادقاً في اعتناقه الدين الاسلامي؛ فهو بدلاً من أن يتزوج من سيدات مسلمات فإنه أنشأ سراياً حشد به نسوة نصرانيات جميلات كان قد اختطفهن من سواحل اسبانيا وفرنسا وإيطاليا، وأسكنهن في ضيعته الجميلة القائمة بالواحة. ولكي يخرس ألسنة مغتابيه فإنه شيد على حسابه في ضيعته تلك مسجداً جميل الطراز، وذلك بحجة أن يتمكن من الصلاة فيه رقيقه من النصارى الذين استمالهم إلى اعتناق الإسلام. وجامع حسين قبطان معروف بضاحية المنشية، وهو يقع شرقي مدينة طرابلس قرب الطريق المؤدي إلى تاجوراء، وله قباب وصومعة في غاية الروعة، وهو مقبب من الداخل، توجد بأعلى مدخله لوحة مرمرية منقوش عليها بالعربية هذه العبارة: «هذا المسجد الشريف بناه المحترم حسين قبطان في شهر جمادي سنة 1099 ور (1687 م)». حاشية للمؤلف.

ويمكننا أن نطلق على هذه الحقبة اسم فترة حكم الأعلاج القراصنة من ذوي الأصل الأوربي. والواقع أنه تحت تأثير مراد المالطي، وحسين قبطان الكالابريزي، وغيرهم من القراصنة الذين لا يدينون بدين ولا يحترمون قانوناً؛ فإن حملات القرصنة ضد الدول النصرانية قد استؤنفت بأشد مما كانت عليه من ذي قبل وأنزلت الخراب بكل ركن من أركان البحر الأبيض المتوسط. وكان قراصنة طرابلس يسببون للتجارة الفرنسية خسائر فادحة إلى درجة أن الملاحة التجارية لميناء مرسيليا قد توقفت. وبالنظر إلى الشكاوى والتظلمات المتعددة التي كانت ترد إلى لويس الرابع عشر فإنه أصدر أوامره إلى (دوكين DOUQUESNE) بالقيام بمعاقبة هؤلاء القراصنة. وفي يوم 14 أغسطس سنة 1680 م، ظهر دوكين أمام طرابلس ومعه خمس سفن، وكان القراصنة في تلك اللحظة متواجدين في عرض البحر. وأوفد هذا الأميرال الفرنسي ضابطاً إلى اليابسة كي يطلب من الداي أن يسلِّمه الأسرى الفرنسيين. فأجيب بأنه بالنظر إلى أن الأسطول متغيِّب في إحدى جولاته فإنه ليس في وسع الطرابلسيين أن يعطوه رداً حاسماً كما لا يمكنهم تسليم الأسرى، بل ولا حتى عقد اتفاقية الصلح. وظل الأسطول الفرنسي راسياً مدة أربعة أيام؛ وإذْ شعر دوكين أنه لن يحصل على شيء، فإنه توجه إلى جزيرة مالطة يوم 18 أغسطس. وبعد انقضاء يومين على رحيله رجع القراصنة إلى المرسى مصطحبين معهم سفينة تجارية تابعة لمرسيليا محملة بالبضائع الغالية.

وهكذا فقد أصبح من غير الممكن السكوت أكثر من ذلك؛ ولذا فقد تقرر أن يكون العقاب رادعاً. ذلك أن هؤلاء القراصنة قد سدروا منذ زمن طويل في الانقضاض على كل السفن المتاجرة مع المشرق ومع سواحل كل من صقلية والشام؛ وكانت السجون الطرابلسية تعتقل حوالي ثمانمائة أسير فرنسي. وكان نفس هؤلاء القراصنة الطرابلسيين قد سبق لهم وأن اختطفوا سفينتين تجاريتين من ميناء قبرص. وفي السنة التالية قدمت من جديد ثمانٍ من سفنهم المتجولة في البحر الأبيض المتوسط فرست على سواحل جزيرة قبرص في مرسى الملاّحات المسمى (رأس كيتي CAP KITI). ولم يكونوا قد استولوا في جولتهم السابقة على شيء؛ فمنذ مغادرتهم طرابلس منذ شهر فإنهم لم يلتقوا ولو بسفينة واحدة. وهكذا فإن هؤلاء القراصنة كانوا يأملون في التعرض لسفينة فرنسية، مثلما يحدث في الغالب، وذلك فيما تكون تلك السفينة لائذة بمرسى الملاّحات القبرصي؛ ولكن بما أنهم لم يجدوا به ضالتهم، فإنهم قد هبطوا إلى الجزيرة وتوجهوا إلى (لارناكا LARNACA) التي كانت مقراً للقنصل الفرنسي بقبرص. ولعله أن يكون قد هرب منهم إليها أحد الأسرى الفرنسيين، أو لعلهم قد تذرعوا بهذه الحجة لنهب تجارة البلدة المذكورة واساءة معاملة القنصل. فانتهكوا حرمة بيت هذا الأخير وطالبوه بوحشية أن يسلمهم الأسير الذي ادعوا أنه هرب منهم والتجأ لديه. وسمح لهم القنصل بتفتيش مسكنه قائلاً لهم إنهم إن وجدوا ضالتهم فليقتادوه معهم. وبعد أن نقّبوا عنه بالفعل في كل أركان البيت، فإن الغضب قد استبد بهؤلاء القراصنة لعدم عثورهم عليه؛ فقبضوا على القنصل وضربوه، وبعد أن كتّفوه وجلدوه بأحزمتهم الجلدية، ووضعوا في عنقه حبلاً، فإنهم سحلوه في شوارع بلدة لارناكا حتى شاطىء البحر وضربوه بقسوة كي يرغموه على المشي، وكلما وقع على الأرض جرّوه من رجليه مثلما تُجرُّ الجيفة إلى كومة

القاذورات. وعندما وصلوا إلى الميناء ألقوا به في زورق وحملوه فوقه إلى ظهر إحدى سفنهم. ولقد تمت جميع فصول هذه المسرحية المأساوية دون أن يتدخل ضباط الباب العالي المتواجدون بالبلدة وفي قلعة البحرية بها ودون أن يحركوا ساكناً لزجرهم.

وبعد أن تشاور القراصنة الطرابلسيون، فإنهم قرروا اعادة القنصل الفرنسي إلى أرض الجزيرة، لكنهم لم يفعلوا ذلك إلا بعد إرغامه على دفع مبلغ خمسمائة قرش قديم. واستحال الحصول من الباب العالي على أية ترضية عن هذا التعدي. ولم يكن من المعقول أن تمرَّ هذه الإهانة بدون عقاب. وتلقى الأسطول الفرنسي في البحر الأبيض المتوسط ـ الذي كان متواجداً في تلك اللحظة بالأرخبيل ـ أمراً بتعقُّب القراصنة الطرابلسيين ومهاجمتهم أينما كانوا. وكان الأميرال الفرنسي دوكين يتحرّق شوقاً لملاقاتهم. وفي شهر يوليه كان (أنفرفيل ANFREVILLE) قد أوفده الأميرال دوكين على رأس فرقة سفن للبحث عن القراصنة عند سواحل شبه جزيرة المورة اليونانية، فالتقى بهم عند جزيرة (سابينزا SAPIENZA)؛ غير أن هؤلاء، وقد تعرَّفوا على هوية تلك السفن، هربوا بسفنهم على الفور. ثم عُلم أنهم قد التجأوا إلى مدخل مرسى جزيرة (ساقز CHIO). فأوفد أنفرفيل على الفور من يُخطر الأميرال الفرنسي الذي أمر في الحال بالاقلاع في اتجاه تلك الجزيرة، حيث وصلها بأسطوله يوم 23 يوليه عند الساعة الواحدة ظهراً. وبالفعل فقد كانت السفن الطرابلسية متواجدة في مرسى ساقز، حيث كان قراصنتها يعتقدون أنهم برسوِّهم تحت حماية الراية العثمانية فإنهم قد أصبحوا في مأمنٍ من أي خطر. وكان عدد تلك السفن ثمانٍ، من بينها واحدة مجهزة بستة وخمسين مدفعاً. ولقد دنا بها القراصنة من يابسة الجزيرة بالقدر الذي استطاعوه، حيث صفّوها الواحدة بجانب الأخرى، وشبكوها فيما بينها بحبال وسلاسل حتى لا تصطدم ببعضها البعض.

وقدم الأسطول الفرنسي، فرسا بانتظام على بُعد مرمى طلقة بندقية من موضع سفن القراصنة، وكانت فرصة محق هؤلاء مواتية للغاية بحيث كان لا بد من استغلالها حتى النهاية وعدم تمكينهم من الافلات، ولذلك فقد عُجِّل باتخاذ التدابير اللازمة للانقضاض عليهم. وطالب دوكين قبل كل شيء بأن يتم تسليم القراصنة إليه أو طردهم من مرسى الجزيرة. وهنا صعد أحد الانكشاريين إلى سفينة الأميرال الفرنسي موفداً من طرف معاون حاكم جزيرة ساقز وممثل (قبطان باشا). وكان الانكشاري يحمل معه رسالة كان قد حررها بالفرنسية القنصل الفرنسي بطلب من معاون الحاكم. وفحوى الرسالة أن القائد التركي ـ قبطان باشا ـ من رأيه أن الأميرال الفرنسي لا يرضيه الحاق ضرر بالسفن الطرابلسية بينما هي تحت حماية قلاع الباب العالي؛ إلا أنه عقب على ذلك بأنه من حيث أنه قائد البحرية التركية هنا، فإن لديه أوامر بالدفاع عنهم، ولذا فإنه سيأمر بقصف الأسطول الفرنسي إن هو حاول مهاجمة الطرابلسيين. وردَّ عليه دوكين قائلاً إنه لم يأت لضرب قلاع الجزيرة أو المدينة ولا حتى القادس التركي الذي كان راسياً بالمرسى؛ وإنما جاء لأن عاهله الفرنسي قد أمره بمهاجمة القراصنة الطرابلسيين، ولذا فإنه ليس من حق أحد أن يمنعه من

تنفيذ الأوامر الصادرة إليه. ودون أن ينتظر أكثر مما انتظر، فإنه بادر إلى رفع راية المعركة وأطلق نيران جميع سفنه على السفن الطرابلسية. ولم توجه إلى قلاع الجزيرة نفسها ولو طلقة واحدة؛ ولكن حيث أن مدافع القلاع نفسها قد بدأت بقصف الفرنسيين، فإن هؤلاء اضطروا عندئذ إلى إطلاق بضعة قذائف نحوها فتسببت في إلحاق أضرار كبيرة بها. واستمر اطلاق النيران بعنف، ودون توقف، منذ الساعة الثانية ظهراً حتى الساعة الخامسة مساء، بحيث تم إطلاق حوالي سبعة آلاف قذيفة مدفع.

وفي اليوم التالي طلب حاكم جزيرة ساقز من اثنين من الرهبان المقيمين بالجزيرة التوجه لمقابلة الأميرال الفرنسي لكي يتوسطوا للحاكم في مقابلة معه. وكان الفرنسيون يدركون أن الأمور في الجزيرة قد أخذت تسوء من ساعة لأخرى. وتمكن أربعة من الأسرى النصارى من الهرب خلال الليل حيث حضروا إلى دوكين وأخطروه بأن القذائف الفرنسية قد أعطبت عدداً كبيراً من المباني وعدة مساجد، وأنها قد قتلت في القلاع ثمانين تركياً وجرحت ثمانمائة آخرين. وقد أخذ السكان في جمع ما خف وزنه وغلا ثمنه من أمتعتهم وممتلكاتهم، على عجالة، وأسرعوا فارين نحو الحقول المجاورة. ولقد أكد الراهبان اللذان أوفدهما حاكم الجزيرة على ما جاء في رواية أولئك الأسرى النصارى الأربعة، وأضافا بأن ثلاثة من سفن الطرابلسيين الثمان قد دُمِّرت تماماً وأن الخمس الباقية قد أصبحت في حالة من التلف إلى حد أن طواقم بحارتها قد تخلت عنها. ثم أبلغ الراهبان الأميرال الفرنسي بفحوى الرسالة التي كُلفا بها. فأجابهم دوكين قائلاً بأنه في إمكان حاكم الجزيرة أن يأتي لمقابلته على ظهر سفينته إن هو رغب في ذلك، وبأنه في وسعه أن يفعل ذلك في خلال ساعة واحدة، غير أنه إذا ما انتهت هذه المهلة ولم يأت، فإنه سيقرر استئناف اطلاق النار. فهرع الحاكم التركي نحو الأميرال الفرنسي في الحال، حيث توسل إليه بأن يسمح له بأن يبعث رسالة مستعجلة إلى قبطان باشا الذي «سيُعيد بالتأكيد المياه إلى مجاريها بين الفرنسيين والطرابلسيين» ـ على حد قوله. ووافق دوكين على هذا الرجاء بعد تداوله في هذا الشأن مع مجلس حربه. إلا أنه صرح بأنه سيستمر في إغلاق منفذ المرسى مانعاً خروج أو دخول أية سفينة إليه حتى لا يتم إمداد القراصنة بأية نجدات. وبالفعل فإنه وضع سفنه وزوارقه في وضع بحيث «أن الأسماك هي وحدها التي كان في مقدورها الدخول إلى المرسى أو الخروج منه». ولقد تم توقيف وتفتيش عدة سفن تقدمت نحو المرسى وكان من ضمنها قادس باشا أزمير. كما صودر مركب كان القراصنة قد خرجوا به خفية بقصد التوجه إلى طرابلس لطلب النجدات منها.

وأخيراً وصل القبطان ـ باشا يوم 7 أغسطس وبصحبته 48 قادساً. وكانت مهمته تتمثل في إنزال القصاص بالسفن الفرنسية على اعتدائها على سفن القرصنة الطرابلسية؛ بيد أن الوقفة الحازمة التي وقفها الأميرال دوكين حملته على تغيير موقفه. ورفضت السفن الفرنسية أن تحيي القبطان ـ باشا. وكل ما فعله دوكين هو أن بادر إلى إيفاد أحد ضباطه لتحية القبطان باسمه وبأن يبلغه بأنه إن لم يُرغم القراصنة على طلب الصلح وعلى تسليم رهائن من بينهم ضماناً لتنفيذ الاتفاقية، فإنه

عازم على حرقهم هم وجزيرة ساقز، وبأنه سيأمر بإطلاق النار على قوادس الباب العالي دون تردد، وذلك في حالة ما إذا حاولت هذه أن تدافع عنهم. وأضاف الضابط الفرنسي الذي يمثله قائلاً بأن القبطان باشا حرٌّ في الدخول إلى المرسى، إلا أن عليه أن يضع في حسبانه أنه لن يغادره قط إلا بتصريح من الأميرال.

ويقول الفارس (دارفيو D'ARVIEUX) في مذكراته التي نستقصي منها كل هذه الأحداث: «بينما كانت هذه الوقائع تجري في جزيرة ساقز. كان نبأ قصف اسطول دوكين لها قد أحدث ضجة كبيرة في الآستانة». واستدعى (كاره مصطفى)، كاهية الصدر الأعظم، السفير الفرنسي بالآستانة السيد (دي لافيرنيْ دي غيللراج - DE LA VERGNE DE GUILLERAGUES) حيث بادر بتهديده بسجنه في قلعة الأبراج السبعة، بأمر السلطان، إلا أنه استدرك قائلاً بأنه بالإمكان إعادة المياه إلى مجاريها بين تركيا وفرنسا إذا ما قبلت هذه الأخيرة دفع تعويض مالي ضخم؛ بيد أنه إذا ما رُفض هذا المطلب فإن حياة السفير وحياة جميع الفرنسيين الموجودين في تلك الساعة على أراضي الأمبراطورية العثمانية ستصبح عندئذ في خطر. وردَّ عليه السفير الفرنسي بكل هدوء بأنه يعتبر نفسه هو ورعايا دولته في منتهى الأمان بالآستانة، لأنه ينظر إلى السلطان العثماني على أنه حاكم عادل وقوي.

وبعد مضي بضعة أيام جاءه شاوش واستدعاه للمثول في حضرة الصدر الأعظم. وأُعدَّ له بمناسبة هذا اللقاء مقعد صغير منخفض، تم وضعه - تبعاً للتقاليد المتبعة - في مواجهة المنصَّة العالية المخصصة للصدر الأعظم؛ بيد أن السفير الفرنسي، الذي كان يأمل في أن يتشرف بالجلوس على أريكة وثيرة يوازي ارتفاعها ارتفاع أريكة الصدر الأعظم، فإنه رفض الجلوس على المقعد المنخفض، بل إنه حرص على دفعه بقدمه مرتين تعمداً، وظل يتناقش مع (كاره مصطفى) واقفاً. فقدّم هذه الأخير للسفير الفرنسي وثيقة مكتوبة طالبه بإمهارها بإمضائه. وتتضمن الوثيقة تعهداً منه - باسم ملك فرنسا - ينصُّ على اعتذاره للسلطان وعلى قبوله بدفع تعويض عن الخسائر التي أُلحقت بجزيرة ساقز مقداره سبعمائة وخمسون صُرَّة نقد تحتوي كل منها على خمسمائة ريال؛ وإذْ رفض السفير توقيع الوثيقة، أُلقي القبض عليه في الحال. واستمر طيلة فترة اعتقاله في رفض كل ما قُدم إليه من طعام وشراب مُصرّاً على الاكتفاء بتناول ما كان يُستحضر إليه من فندقه. والخلاصة أنه بعد مجادلات طويلة وافق السفير على تنازل تمثّل في وعْده باسمه الخاص - لا باسم ملك فرنسا - بأن يقدم للسلطان هدية في مدة لا تتجاوز ستة أشهر، وبعد تعهده كتابياً بذلك أُطلق سراحه.

غير أن قيمة الهدية لم تحدد بالضبط.. وعندما علم الصدر الأعظم بنوع الهدية التي كان السفير الفرنسي على وشك تقديمها، فإنه أبدى استياءه الشديد وهدده من جديد بحبسه في قلعة الأبراج السبعة. وردَّ السفير بأنه مستعد للذهاب إلى ذلك السجن، لكنه إن تم حبسه فعلاً، فإنه لن يغادره إلا بعد أن يأتي مليكه بنفسه لفتح أبوابه له. وكان الصدر الأعظم يتهيأ منذ مدة طويلة

لاستئناف الحرب ضد النمسا، ولذا فإنه رأى أن الوقت ليس مناسباً لاساءة علاقات بلاده مع فرنسا. وحسماً للأمور قبل كاره مصطفى استلام الهدية التي عرض السفير الفرنسي مبدئياً أن تكون قيمتها حوالي ستين ألف قرش قديم وأن تتمثل في ساعات دقّاقة، وأرائك مزخرفة بالرسومات المنحوتة، وأقمشة فاخرة، وسجاجيد عتيقة، ومرايا من صنع البندقية وجواهر كريمة[1].

وكما قال السفير الفرنسي، فإنه من غير المعقول أن يطالب نبيل يشغل منصباً كمنصبه بأكثر من ذلك. ويُحكى أن الصدر الأعظم قد أُعجب بمسلك السفير الحازم كثيراً إلى درجة أنه أراد الحصول على لوحة زيتية تمثِّله. ويعقِّب على ذلك (دي هامّر DE HAMMER) قائلاً: «إن هذا أمر بعيد الاحتمال، وإن لم يكن مستحيلاً». ولعله كان من الأجدر بالسلطان محمد الرابع أن يطلب هو الآخر الحصول على لوحة زيتية تمثِّل الأميرال دوكين!»[2].

وفي جزيرة ساقز تبدلت لهجة القبطان ـ باشا، فصرح للقراصنة الطرابلسيين بأنه سيضطر إلى ارغامهم على عقد الصلح مع الفرنسيين حتى وإن رفضوا هم ذلك. وبالفعل فقد أُبرم الصلح يوم 27 نوفمبر سنة 1681 م حسب الشروط التي تقدم بها الأميرال دوكين. وكانت أهم تلك الشروط تتمثل في إلزام طرابلس بالمبادرة فوراً بإطلاق سراح جميع الأسرى الفرنسيين وغير الفرنسيين الذين تم اختطافهم من قبل على ظهور سفن ترفع العلم الفرنسي، والتعهد أيضاً بعدم الاقتراب من الشواطىء الفرنسية بأقل من ستة أميال؛ وأخيراً القبول بتعيين قنصل فرنسي في طرابلس. وأكدت هذه المعاهدة الاستسلامية ـ التي صادق عليها ديوان الآستانة يوم 24 ديسمبر ـ الالتزام كذلك بجميع الالتزامات التي كانت طرابلس قد تعهدت بها في السابق لفرنسا. وزيادة عن ذلك فقد ردَّ القراصنة سفينة إلى مرسيليا، كانوا قد استولوا عليها منها، بما فيها مدافعها والبضائع التي كانت تشحنها، وطاقمها المؤلف من مائة وخمسة وعشرين بحاراً، كما أنهم اطلقوا سراح المائة وسبعة وعشرين أسيراً الذين كانوا محتجزين فوق سفنهم، وذلك بدون دفع أية فدية مقابلهم، كما سلّموا الثمانية عشر غلاماً فرنسياً الملحقين بخدمة مخدع القبطان. أما فيما يتعلق بالأسرى الفرنسيين الآخرين المسجونين في طرابلس، فإنه قد تم الاتفاق على أن يفتديهم القنصل الفرنسي الذي سيتم تعيينه، بدفع مبلغ مائة وخمسين قرشاً قديماً عن كل واحد من أولئك الذين اختُطفوا منهم من على ظهر السفن الحربية، ومبلغ مائة قرش عن كل واحد ممن عداهم.

---

(1) لقد تكلف التجار الفرنسيون المتعاملون مع الدولة العثمانية بدفع قيمة هذه الهدية: فدفع العاملون منهم في الآستانة عشرين ألف قرش، والعاملون في أزمير ثلاثين ألف قرش، والعاملون في حلب عشرين ألف قرش، والعاملون في قبرص ستة آلاف قرش.

(2) انظر كتاب مذكرات الفارس دارفيو:

Mémoires du Chevalier D'ARVIEUX, t, VI, p, 294 et

وكذلك: دي هامر:

DE HAMMER, t, XII, p, 55-58.

وعندما علم ديوان طرابلس بالكارثة التي حلت بالأسطول، وأُبلغ بشروط الصلح المذكورة، فإنه أظهر في البداية نيّته في عدم المصادقة عليها. وفي هذه اللحظة رجع أميرال الأسطول محمد شيكيتو - وهو علج من أصل أسباني - ومعه ثلاث سفن معطّلة بدلاً من الثمان سفن التي كان يتألف منها الأسطول قبل أن يتعرض له الفرنسيون في جزيرة ساقز. فوُجهت إلى هذا الأميرال تهمة الخيانة وقُطع رأسه داخل خندق القلعة.

وفي يوم 10 ديسمبر، وقّع الأميرال دوكين بمرسى ساقز أمراً يقضي بسفر الفيكونت (دي لا مجدلين DE LA MAGDELEINE) - مترجم القنصلية الفرنسية في مدينة أزمير والذي كان قد جيء به إلى الأسطول الفرنسي ليكون تحت تصرف دوكين - على وجه السرعة إلى طرابلس ليتولى بها مهام وظيفة قنصل فرنسا ولكي يسهر على تنفيذ الاتفاقية.

وكان الفيكونت دي لا مجدلين، وهو شاب لا يزيد سنه عن 22 سنة، شخصية لا ينقصها الحزم، وعندما رفض الديوان وأهالي طرابلس استقباله بالمدينة، فإنه هدد بشجاعة بالانسحاب والعودة إلى الأميرال دوكين لإبلاغه بالمعاملة التي قوبل بها. وحذّرهم من أن ذلك سيُلحق بمدينة طرابلس نفسها من المصائب ما يفوق بكثير فقدانها لأسطول القراصنة.

وتشاور أصحاب السلطة في طرابلس وتفكروا في مدى المخاطر التي ينطوي عليها مثل هذا التهديد، فما كان منهم في نهاية الأمر إلا أن وافقوا على دخول القنصل الجديد إلى المدينة، وكان ذلك في شهر فبراير سنة 1682. وبعد مضي بضعة أيام تمكن دي لا مجدلين، بمساعدة الراهب الإرسالي (بول PAUL) - الذي كان فيما مضى مسجوناً بتونس ثم قدم إلى طرابلس حيث أصبح رئيس جالية الارساليين الفرنسيين بها - من تهجير أول دفعة من الأسرى إلى ميناء طولون الفرنسي، وكان عددهم حوالي ثلاثمائة وأربعين أسيراً. ولم يتم تسليم بقية الأسرى بالسرعة المأمولة، برغم إلحاح القنصل، وعندئذ أوفد لويس الرابع عشر السيد (بونكورس BONNECORSE) إلى طرابلس لتسليم رسالة من طرفه إلى دايها. غير أن السفينة التي استقلها هذا المندوب اصطدمت بالصخور القائمة عند مدخل مرسى طرابلس فغرقت، وعندئذ تم انتشال أفراد طاقمها ومعهم بونكورس نفسه، حيث أُودعوا السجن. واحتج القنصل الفرنسي على ذلك الاجراء؛ فما كان من الديوان إلا أن هدَّده بحبسه هو نفسه إن لم يخرس.

ولقد كتب القنصل في يوم 25 مارس سنة 1683 يقول:

«أشرّف نفسي بأن أحيطكم علماً بالخرق الذي لحق الاتفاقية: حيث أن السيد بونكورس قد وصل مساء أمس، ولكن لسوء الحظ فإن مركبه قد اصطدم بالصخور عند محاولته دخول المرسى. فصودرت حمولته وتم القبض على أفراد طاقمه، كما أُسر السيد بونكورس نفسه بدون وجه حق. والآن وقد تم الاستيلاء هنا على الرسائل الموجهة إلى الداي، فإن هؤلاء السادة ينكرون أنهم قد عثروا عليها.

وعندما اشتكى السيد بونكورس لدى الداي، أجابه بأنه لو أنه قدم بالفعل برسائل موجهة من جلالة مليكنا إليه ـ مثلما يدّعي ـ لما كان قد عومل تلك المعاملة. واتهمه بأن ما يدّعيه ليس سوى ذريعة، إذ أنه لو كان يحمل معه حقاً أية رسائل لكان قد تم العثور عليها معه. وتدخّل عدة أشخاص للحصول على إذن للسيد بونكورس بالسُّكنى لديّ، غير أن الخازندار لم يشأ ذلك. ولذا فإنه ظل رهين الحبس ولا يُسمح له بمغادرته. وتتردد أقاويل مفادها أن جميع السفن الفرنسية الراسية بالميناء ستُصادر وسيُودع أفراد طواقمها السجن. ولقد تم القبض منذ بضعة أيام على نوتيين تابعين لأحد مراكبنا لأنهما تسلقا الأسوار للفرجة على بعض الأسرى الفرنسيين فيما كان هؤلاء يمارسون لعبة الكُرات. وكانت حجة السلطات في ذلك أن النوتيين كانا ينويان قياس قطر المدينة ومساعدة الأسرى على الهرب. وهكذا فقد عوقب بعض هؤلاء الأسرى بواسطة تسخيرهم لقطع الأحجار، بينما تمت معاقبة الباقين بقرعهم بالعصي.

فها أنتم ترون مدى هذا الظلم الذي يُلحق بنا، وترون الحالة البائسة التي أصبحنا عليها في هذا البلد الملعون. . . .

وأخيراً تم إطلاق سراح النوتييْن المشار إليهما. كما أن أحد أصدقائي قد تمكن منذ بضعة أيام من إقناع السلطات المعنية بالسماح للسيد بونكورس بالمجيء للإقامة عندي، وهو موجود لديّ بالفعل في الوقت الحاضر. . . .

وفي يوم 24 أبحر الأميرال ونائب الأميرال للتعرض لأية سفينة يلتقون بها»[1].

ولم يمضِ طويل وقت حتى تم القبض على القنصل دي لا مجدلين وأودع السجن بدوره، حيث مكث به مدة أربعة أشهر، ثم وُضع في سفينة متجهة إلى الاسكندرية، ومنها توجه إلى فرنسا حيث أطلع سلطاتها على قسوة معاملة أصحاب السلطة في طرابلس.

وكان مبعث صلافة القراصنة هو أملهم في إذلال فرنسا وإرغامها على التماس إبرام معاهدة مماثلة لتلك التي كانوا قد أبرموها في أول يونيه مع هولندا. فالواقع أن السيد (هيس HEES)، مفوّض جمعية السلطات العامة الهولندية ومندوب أمير (أورانج ORANGE)، كان قد وصل إلى طرابلس، وبعد أن ووفق له على إقامة مركز قنصلي في هذه المدينة ـ مثلما هو الحال بالنسبة للدول الأوروبية الأخرى ـ فإنه بعد أن أهدى أصحاب السلطة مبلغاً كبيراً من المال، التزم بإمدادهم في فترة لا تتجاوز الأربعة عشر شهراً بمائة وخمسين برميل بارود، وبثلاثة آلاف قذيفة تتراوح زنة الواحدة منها ما بين أربعة وثمانية أرطال، وثلاثة كوابل، وخمسة صواري سفن. فاغتبط

(1) انظر مراسلات دي لا مجدلين (ارشيفات الغرفة التجارية لمرسيليا):

CORRESPONDANCE DE LA MAGDELEINE (ARCHIVES DE LA CHAMBRE DE COMMERCE DE MARSEILLE).

الديوان الطرابلسي لذلك وقرر في نفس جلسته أن يوافق على افتداء تسعة أسرى هولنديين، من بينهم واحد كان قد ظل رهن الاعتقال منذ سنة 1661، بينما كان الباقون معتقلين منذ سنة 1676. ولقد قام بهذه المأمورية خليل باشا الأرناؤوطي، الذي كان الباب العالي قد أوفده في السابق إلى طرابلس حيث لم يُعترف بسلطته حينذاك مثلما ذكرنا من قبل؛ غير أن أصحاب السلطة في طرابلس سمحوا له في هذه الظروف بتوقيع المعاهدة مع الهولنديين لعدم رغبتهم هم أنفسهم بالارتباط بمثل هذه المعاهدات.

ورجع هيس الهولندي إلى طرابلس في سنة 1684 حاملاً معه الهدايا المذكورة أعلاه. وبينما كان ما يزال في سفينته المسماة (دولفين DOLPHYN) بالميناء، عادت سبع من سفن القراصنة الطرابلسيين ومعها سفينة تجارية هولندية تم الاستيلاء عليها في عرض البحر. وطالب هيس باستعادتها بموجب نصوص المعاهدة التي لم يكن قد مضى وقت طويل على إبرامها. فرفض الديوان، وإذ أُرغم خليل الأناؤوطي على الامتثال لإرادة أعضاء الديوان، فإنه أجاب المبعوث الهولندي بأنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً، وقال إنه حيث أن الذي استولى على السفينة المذكورة قرصان تركي، فإنه سيصطحب ركابها وبضائعها إلى الآستانة. وكان اسم قنصل هولندا ـ الذي كان باشر مهام منصبه في طرابلس منذ سنة 1683 ـ يدعى (زكريًا كونفير ZACHARIAS CONVERT).

ونجد أن محمد بهيج الدين[1] ـ مترجم كتاب ابن غلبون إلى التركية ـ يتحاشى ذكر الدرس القاسي الذي كان الأميرال دوكين قد لقّنه للقراصنة، كما نجده يصمت عن المعاهدة التي فرضت في أعقاب ذلك على أصحاب السلطة في طرابلس. ولا تتوقف مغالطات هذا المترجم عند ذلك الحد، بل نجده يتجاوز ذلك إلى تجنب التعرض للأحداث التي لم تكن نتائجها لصالح قومه، حيث نجده يبرز تلك الأحداث في قالب مخالف للحقيقة تماماً. فيقول:

«كان بعض العسكر يتوقعون ـ دون سبب وجيه ـ أن يُعاملوا معاملة أفضل من معاملة باقي رفاقهم. وإذْ خاب أملهم في ذلك، أعلنوا تمردهم على حسن عبازة وأطاحوا به. ثم اختاروا إبراهيم التارزي خلفاً له. وكانت الآستانة قد عينت خليل باشا للقيام بإعادة تنظيم إدارة الولاية؛ غير أن خليل سرعان ما شعر بأن أحداً لا يهتم بأمره، ما دام إبراهيم التارزي هو الذي يشغل منصب الوالي. فكفَّ خليل باشا عن التدخل في أي شأن من الشئون كما أمره الانكشارية فكان يحرص تماماً على الابتعاد عن كل شيء. وكان الانكشارية يرفعون إلى العرش أناساً فاسدين على شاكلتهم، وشعارهم في ذلك: «الحكم لمن غلب». وترتب على تمرد العسكر المستمر أن انهارت التحصينات التي تحمي طرابلس من ناحيتي البر والبحر.

وكان «الأسبان» لا ينتظرون سوى فرصة سانحة للهجوم على طرابلس. وما لبثوا أن تعرفوا على حالة الضعف التي كان عليها أهاليها. واختلاقاً لذريعة تيسِّر لهم استعمال القوة ضد طرابلس،

(1) انظر الترجمة التركية لكتاب التذكار لابن غلبون، صفحة 29.

فإنهم بدأوا بإرسال قنصل قُصد من وراء قدومه التمهيد للأحداث الوشيكة الوقوع. وبعد مضي وقت قصير فرض هذا القنصل معاهدة تتضمّن بندين مفادهما أنه في حالة رفع أحد الرعايا الاسبان دعوى ضد مسلم، فإنه لا يُبتُّ في القضية بحسب الشريعة الإسلامية بل تُعرض أمام المحاكم التابعة لدولته. وأدى إقرار هذه المعاهدة إلى عزل الداي، فبادر خلفه بإبطالها وفسخها. وأرسلت اسبانيا أسطولاً مؤلفاً من خمس عشرة سفينة إلى طرابلس فكان ذلك إيذاناً ببدء الحرب. ولقد أبدى الانكشارية مقاومة عنيفة أدت إلى اضطرار السفن الاسبانية إلى الرحيل. وبعد ذلك عاد الأسطول الأسباني مشكلاً من سفن يفوق عددها عدد السفن التي كان يتألف منها في المرة السابقة. ومنذ وصوله تمكن من الاستيلاء على سفينتين تابعتين للمسلمين. ثم أجبر البلاد على استئناف الالتزام بالمعاهدة التي ألغاها الداي».

ولسنا في حاجة إلى التنقيب عن الأخطاء، أو قُلْ المغالطات الصارخة التي تضمّنها النص السابق: فالكاتب التركي يتحدث عن «اسبان» وليس عن «فرنسيين». كذلك فإنه كان من الأجدر به أن يراعي على الأقل ذكر الشخصيات التي ظهرت على مسرح الأحداث بدون خطأ؛ ذلك أن ابراهيم التارزي لم يخلف حسن عبازة داي مباشرة، فقد فصلت بينهما مدة ست سنوات تتابع خلالها على حكم طرابلس ثلاثة دايات آخرين[1].

وإليكم فيما يلي حقيقة الأسطول الذي زُعم بأنه أسطول اسباني: فإن القنصل الفرنسي دي لا مجدلين كان قد سُجن بطرابلس ثم طُرد منها، كما سبق وأن ذكرنا. وكان ذلك يعدُّ إخلالاً مجحفاً بالمعاهدة التي سبق وأن أُبرمت بين فرنسا وطرابلس صاحبته إهانات تمثلت في قيام القراصنة بعمليات سلب متواصلة ضد البحرية التجارية الفرنسية.

وكان دي غيللراج، السفير الفرنسي بالآستانة، قد تحصَّل على عدة فرمانات من السلطان محمد الرابع ـ المعجب بحزمه وشدة حرصه على مصالح بلاده ـ من بينها أمر سلطان يحرِّم على قوادس القراصنة المغاربة التعرض للسفن التجارية الفرنسية حين تكون راسية بالموانىء العثمانية

(1) الواقع أن شارل فيرو محق هنا في قوله بأن ابراهيم التارزي لم يخلف حسن عبازة مباشرة، فلقد تتابع على حكم البلاد قبله عدد من الدايات الآخرين، نجد أن ابن غلبون يجعلهم ثلاثة هم بالترتيب: (يلك محمود) و (علي الجزائري) و (عبد الله الأزميرلي)؛ في حين يحصرهم أحمد النائب في اثنين فقط هما: (عبد الله الروم ـ ايليلي) و (عبد الله الأزميرلي).
أما فيما يتعلق بهوية الأسطول الذي هاجم طرابلس في تلك الفترة، والذي يصر شارل فيرو هنا على أنه أسطول فرنسي ـ كما سنرى فيما يلي ـ فإن ابن غلبون نفسه يكتفي بنعتهم بـ (الافرنج) قائلاً: «وفي أيامه (يقصد عبد الله الأزميرلي) سنة 1096. أواخر جمادى الآخرة أتى الافرنج بالبونية (أي السفن الحربية) لأخذ البلد ورموها بالمدافع». أما أحمد النائب فإنه يحدد هوية الأسطول بأنه اسباني شأنه في هذا شأن المؤرخ التركي محمد بهيج الدين، ولذا فإن هذا الأخير لا ينفرد وحده بهذه الرواية بل يدعمه فيها مؤرخ ليبي ثقة. انظر كتاب التذكار، صفحة 186، وكتاب المنهل العذب، صفحة 259 *

وتحت حماية مدافعها. والحقيقة أن الضمان الفعلي لتنفيذ الفرمان الأول في طرابلس لم يكن هو توقيع السلطان العثماني في حد ذاته، وإنما هو ظهور الأميرال الفرنسي (ديستري D'ESTREES) الذي صوّبت سفنه قنابلها ضد بؤرة القراصنة تلك.

فالواقع أن لويس الرابع عشر كان قد أمر في هذه المرة بأن يتم قصف طرابلس نفسها بالقنابل، وذلك بهدف إهلاك القراصنة داخل معقلهم. فقد غادرت ميناء طولون حملة بحرية مشكّلة من ثمان سفن وخمسة قوادس غليونية مسلحة ومن مركبين من مراكب الاحراق، حيث توقفت جميعها يوم 17 يونيه سنة 1685 عند جزيرة (لامبيدوزا LAMPEDOUSE) الايطالية، ثم استأنفت الإبحار فوصلت يوم 19 يونيه إلى مرسى طرابلس الذي كان قد سبقها إلى مياهه قائد الفرقة البحرية (دانفرفيل D'ANFREVILLE) وبصحبته بضع سفن أخرى كانت قد خرجت من قبل لتعقُّب القراصنة. وكان الأسطول الفرنسي كله تحت إمرة المارشال ديستري[1]. فتوقف أولاً على بعد فرسخين من الشاطىء. وكانت البقعة التي رسا فيها خطرة الأعماق بحيث صار من الضروري مغادرتها إلى مياه أفضل. فاقترح (تورفيل TOURVILLE) المقدام أن يغادروها خلال الليل ويتوغلوا في مياه طرابلس حتى يصلوا إلى مقربة من سور المدينة. وبالفعل فإنه خرج في زورق تحت جنح الظلام وبلغت به الجسارة حدَّ التجديف بمجدافه تحت أسوار طرابلس؛ فوجد هنالك مكاناً مناسباً لإرساء الأسطول؛ فرجع وقاده إليه. ولم تسمح رداءة الجو بالبدء في الهجوم فوراً، وفي كل ليلة كان يتم إرسال بضعة زوارق تحمل مهندسين وضباطاً لاستطلاع مدخل المرسى ووضع خريطة دقيقة لموقع القلعة. ولقد بادأت المدينة نفسها باطلاق النار على السفن والزوارق الفرنسية. وبحسب رواية أسير تمكن من الهرب عوماً، فإن طرابلس كانت تبيِّت عزمها على صب نيرانها على الفرنسيين دون التقدم بأية عروض، وذلك بسبب تغيّب العسكر الذين اتجهت بهم السفن الطرابلسية للانضمام إلى سفن الآستانة.

وفي يوم 22 يونيه تحسنت حالة الطقس، فأصدر ديستري أوامره إلى القوادس المسلحة بالاستعداد. ولتمكينها من الثبات فوق المياه بما يتلاءم مع مهمة القصف، فقد توجهت زوارق لرسوٍّ على بُعد طلقة مدفع من طرابلس كما كُلِّفت عدة سفن صغيرة بخدمة القوادس التي شُرع في سحبها حوالي الساعة الثامنة مساء. وكان أتراك طرابلس ملتزمين مواقعهم، محدثين جلبة صاخبة، ومستمرين في إطلاق نيران بنادقهم دون داع. وكان تورفيل مُكلفاً بقيادة عملية الهجوم. فقام بنقل سفن إلى مدخل المرسى لإحباط مخططات العدو. وابتدأت القوادس في قذف قنابلها حوالي الساعة العاشرة مساء من ليلة 23-24 يونيه. ومنذ اطلاق القنابل الأولى، هُجرت جميع المراكز الدفاعية المنصوبة فوق التحصينات، وأُطفئت أنوار جميع القلاع والحصون، ولم يعد يصدر عن المدينة من صوت سوى نباح كلابها. وحقق المفوّض العام (لاندوييه LANDOUILLET) - آمر

(1) انظر: LEON GUERIN: «Histoire maritime de France», Paris, 1851, t, III, p. 403-405.

فرقة السفن القاذفة، الذي كان يعاونه الفارس (دي بوانتيس DE POINTS) ـ كل الانتصارات المتوقعة من هذه البطاريات العائمة. ودنت السفن من المدينة لقذفها بالمدافع بينما كان يجري قصفها بالقنابل التي كانت تصيب أهدافها بكل دقة، إلى درجة أن ألسنة النيران ارتفعت فوق الأسوار كالزوابع. وحوالي الساعة السادسة صباحاً انسحبت القوادس المقنبلة بعد أن قذفت المدينة بقنابل يتراوح عددها ما بين خمسمائة وستمائة قنبلة. وفي مساء نفس اليوم تلقى قباطنتها أمراً باقتيادها إلى نفس المكان الذي كانت قد قامت منه في الليلة السابقة بعملياتها على خير وجه؛ ولكن نظراً لأن الرياح استأنفت هبوبها، فإن القوادس لم تتمكن من مواصلة القصف إلا فـي اليوم التالي، أي يوم 24 يونيه. واستمرت سلبية طرابلس على ما هي عليه، ومع ذلك فقد كانت القنابل تتساقط عليها بكل إحكام بحيث كانت ألسنة النيران تُشاهد فوق أسوارها. وبدا أن سلطات طرابلس لم تستيقظ من خدرها في اليوم التالي إلا عندما احتل ديستري الصخور المقابلة للمرسى بقصد مهاجمة الأسوار بالمدافع وإقامة بطارية فوق صخرة المرسى الكبيرة. ولم تتمكن النيران التي كانت تُطلق من القلعة من منع لاندوييه ودي بوانتيس من التمركز فوق تلك الصخور التي تشبه في حجمها جزيرة صغيرة[1].

وظهرت بضع مفارز مشاة وفرسان عند الشاطىء لمحاولة منع إنزال الجنود الفرنسيين، غير أنها ما أن شاهدت الزوارق الفرنسية المسلحة تتجه نحوهم بكل سرعة استطاعها مجدِّفوها، حتى هربوا. وفي تلك الأثناء كانت القنابل تواصل إنزال الخراب بالمدينة. وقد انفجرت إحداها وسط جماعة كبيرة من الناس، فقتلت من بينهم حوالي ثلاثين شخصاً، في حين هرع الباقون فزعين؛ الأمر الذي أذهل الأهالي، فانبعث من بينهم فجأة نداء يطالب بالتسليم، وعمَّ ذلك النداء المدينة كلها. وعند الظهيرة جاء زورق، رافعاً راية بيضاء، إلى سفينة الأميرال الفرنسي؛ وكان يحمل شيخاً هرماً بلغ من العمر اثنتين وتسعين سنة، وكان يشغل فيما مضى منصب باشا الجزائر. وكانت سلطات طرابلس قد اعتقدت أن تقدمه في السن والمنصب الذي كان يتبوأه سلفاً في الجزائر، وكونه ليس من أهل البلاد ـ زيادة عن معرفة الفرنسيين له ـ ستجعل منه الشخص المناسب للقيام بالوساطة. وركع هذا الشيخ عند أقدام ديستري مُعلناً ـ بحسب ما جاء في تقرير هذا الأميرال المؤرخ في 27 يونيه 1685، والموجود ضمن محفوظات البحرية الفرنسية ـ أنه قادم لزيارته. فردَّ عليه ديستري بأنه سيواصل إطلاق القنابل تاركاً لأهل طرابلس الخيار بين الحرب أو الصلح. وعندئذ أكد المبعوث بأن المدينة ترغب في الصلح بكل قواها، واستحلف الأميرال أن يوقف القصف[2]. وحينئذ وجّه ديستري إلى ديوان طرابلس ـ عن طريق هذا المبعوث ـ الشروط التالية:

1 ـ استعادة جميع الأسرى النصارى، بصرف النظر عن جنسياتهم، واستقدامهم إلى سفنه.

---

(1) ومنذ ذلك الوقت صار يطلق في البلاد على هذه الصخرة الكبيرة: « (الحشفة) ـ اسم: «صخرة الفرنسيين».
(2) انظر تقرير ديستري المؤرخ في 27 يونيه سنة 1685 (ارشيفات وزارة البحرية الفرنسية).

2 ـ إعادة بضائع وأمتعة رعايا ملك فرنسا أو التعويض عنها نقداً.

3 ـ تسليم ست رهائن يُختارون من بين أكبر ضباط الديوان كي يصطحبهم معه إلى ميناء طولون، ويبقون به إلى أن يتم تسليم جميع الأسرى المحتجزين حتى تلك اللحظة على ظهور سفن القراصنة، إلى الجيش العثماني.

وبعد أن رجع المبعوث الجزائري إلى القلعة حيث أبلغ الديوان بهذه الشروط، عاد الزورق من جديد حاملاً مبعوثين آخرين ومعهما رسالة من الديوان صيغت بعبارات تنمُّ عن الاحترام والاذعان وترجو الأميرال الفرنسي أن يعين تاريخاً لتنفيذ قراراته. وكان الرعب مرتسماً على وجهيْ المندوبيْن، بينما أخذ الباشا الجزائري الهرِم يصف الحالة البائسة التي أصبحت عليها المدينة بعد انهيار أكثر من مائتين من بيوتها التي هدمتها القنابل وحولتها إلى أنقاض. وعقّب قائلاً: إن الطرابلسيين لن ينسوا أبداً ذكرى هذه الكارثة المروِّعة.

وباتفاق الطرفين، تم تقدير البضائع التي كان استُوليَ عليها من فرنسا بمبلغ نصف مليون ليرة، دفعت منها في ذلك اليوم مائة وخمسة وعشرون ألف ليرة. ولقد تم تسديد تلك الدفعة الأولى بعملة «السِّكين» الذهبية، واقتضى الأمر فيما بعد قبول التبر، وحلي النساء من أسورة وعقود، والأدوات المنزلية المصنوعة من الفضة، بل وحتى المصابيح الفضية التابعة لكنيس يهود المدينة بعد إذابتها وسبكها. وهذا كله يدلل على مدى خوف الأهالي ورغبتهم في الانعتاق من هذا الدّين تحاشياً لاستمرار الحرب. وفي نفس اليوم تم كذلك نقل الأسرى النصارى إلى السفن الفرنسية. فقد أُعيد من هؤلاء على التوالي: ألف ومائتان ينتمون إلى مختلف الجنسيات، وإن كان معظمهم من أصل إيطالي. وفي تلك الأثناء رجع القراصنة بسفينة مخطوفة فتم استرجاعها هي الأخرى منهم مع سفينتين أخريين كانتا قد اختُطفتا من قبل.

وبعد المصادقة على معاهدة الصلح يوم 29 يونيه سنة 1685، قام المارشال ديستري بتعيين السيد (مارتينين MARTINENG) ـ الذي كان يشغل وظيفة كاتب بإحدى سفن الأسطول ـ قنصلاً موقتاً لبلاده في طرابلس لكي يسهر على تنفيذ تلك المعاهدة بكل دقة. وكان القصد الرئيسي من وراء تعيين قنصل هو طمأنة الأهالي والبرهنة لهم، بإقامة هذا الممثل الفرنسي بينهم ـ على نوايا فرنسا ورغبتها في استمرار حالة السلم.

وأقام مارتينين في دار القنصلية الفرنسية، وعندما رفع علم فرنسا الوطني فوقها، فإن القلعة حيّته بإطلاق خمس وعشرين طلقة مدفع.

ويقول الأميرال ديستري في تقريره المذكور أعلاه: ـ

«ويجدر ألا أنسى الإشارة إلى أنه بما أن كنيسة الرهبان الارساليين بطرابلس قد أصيبت بقنابلنا، فقد اقتضى الأمر ألا أرحل إلا بعد أن تركت ثلاثمائة ليرة لإصلاحها. وتوجد هنا جماعة

من الرهبان الإرساليين حضر رئيسهم لمقابلتي عدة مرات. وهو صقليٌّ. وقد روى لي أنه كان ينوي التشرف بمقابلة مليكنا. فنصحت هذا الراهب الطيب بعدم مغادرة الارسالية، وأكدت له حماية الملك له ولأفراد ارساليته. وهذا هو ما سأحرص على أن تشمله المعاهدة استناداً إلى البند الخاص بحق جميع النصارى في ممارسة شعائر ديانتهم داخل دار القنصل الفرنسي، وبألا يقوم بممارسة الصلوات إلا هؤلاء الرهبان وليس غيرهم».

والقطب الإرسالي الذي يتحدث عنه تقرير الأميرال هنا هو الراهب الأب فرانشيسكو دي مونريال (FRANCESCO DI MONREALE). وتشير محفوظات الإرسالية في طرابلس إلى الاتصالات التي جرت مع المارشال ديستري، كما تشير إلى الهبة المالية التي سلمها له لترميم الكنيسة ومساكن الرهبان التي ألحقت القنابل أضراراً بها. وتتضمّن المعاهدة التي أبرمها ديستري البند التالي، وهو البند الذي خصَّ به بالفعل وضع الإرساليين النصارى: -

«إن الرهبان (المتبرنسين CAPUCINS) وغيرهم من رجال الدين الارساليين النصارى في طرابلس - أياً كانت جنسياتهم - لا بد وأن يعاملوا من الآن فصاعداً كرعايا تابعين لأمبراطور فرنسا الذي يشملهم برعايته. وبناء على ذلك فإنه من المحذور التعرض بالأذى لاشخاصهم ولممتلكاتهم أو لكنيستهم، بل يتحتم أن يعتبرهم القنصل الفرنسي ويعاملهم كما لو كانوا رعايا فعليين لامبراطور فرنسا».

وطلب الداي والديوان من الأميرال الفرنسي أن يهديهم ثلاث قنابل من أحجام مختلفة لكي يُطلعوا الانكشارية والقراصنة - عند عودة هؤلاء إلى طرابلس - على هذه الوسائل الرهيبة التي استعملها ملك فرنسا لإرغام أعدائه على ابرام الصلح. فأمر ديستري بأن تُنقل هذه القنابل إلى البرّ. وإذْ توفرت الثقة بين الطرفين، فإنه سُمح لبعض الضباط الفرنسيين بزيارة المدينة؛ وعندئذ قامت إحدى الشخصيات المطّلعة والتي لم تكن تتطلع سوى إلى رفاهية البلاد، بإطلاع ديستري على الأسرار التي يذكرها هو نفسه في تقريره بالعبارات التالية: «لقد بيّنت لي هذه الشخصية مدى سهولة الاستيلاء على هذا المرسى (طرابلس)، بل وعلى البلاد برمّتها، والتي هي بالغة الاتساع. وتستند هذه الشخصية في وجهة نظرها على مدى الكراهية التي يكنّها المغاربة (الطرابلسيون) للأتراك وعلى قلة عدد هؤلاء (بالبلاد). ولذا فإنه إذا ما تم احتلال المدينة فإن الأتراك لن يجسروا على الانسحاب إلى الدواخل وسيغادرون البلاد، وذلك لمجاهرة المغاربة بعدائهم لهم؛ بل إنه حتى أولئك الذين يُظهرون انسياقهم لهم فإنهم لا يفعلون ذلك إلا مرغمين»(1).

وكان (بيتيس دي لا كروا الابن PETIS DE LA CROIX FILS) - سكرتير ملك فرنسا وترجمانه للغتين العربية والتركية - قد أُلحق بخدمة المارشال ديستري أثناء تلك الحملة على

---

(1) انظر تقرير ديستري الرسمي المؤرخ في 27 يونيو سنة 1685.

طرابلس. ولقد وضع هذا الترجمان لدى عودته مذكرة تمدنا بتفاصيل في منتهى الغرابة حول حالة هذه البلاد في تلك الفترة؛ وتقول المذكرة[1]:ـ

«كان لي شرف شغل وظيفة ترجمان للمارشال ديستري الذي، بعد أن قام بتخريب نصف مدينة طرابلس، عاد فتصالح مع أهلها. ولقد قمت بترجمة بنود المعاهدة التي أُبرمت مع الديوان (الطرابلسي). وكانت تلك البنود تقضي ـ من بين ما تضمّنته من شروط ـ بأن يطلب أهل البلاد العفو من امبراطور فرنسا عما بدر منهم من خرق معاهدة الصلح السابقة التي كانت قد أُبرمت مع دوكين، وبأن يتعهدوا بنفي مسبّبي خرقها. والجدير بالملاحظة هو أنهم ردُّوا إلينا جميع الأسرى النصارى، من فرنسيين وأجانب، والذين بلغ عددهم ألفاً ومائتين؛ وذلك دون أن نعيد إليهم نحن أيّاً من أسراهم، ودون أن يُنصَّ على وعد بذلك في المعاهدة التي صادق عليها جميع كبار ضباطهم. ولم يسبق لهؤلاء «المتبربرين» أن أبرموا أية اتفاقية تتضمن مثل هذا الاجحاف بهم. ويعتبر عقد صلح مع طرابلس أمراً ضرورياً للغاية، لأن قراصنتها رجال أشدّاء يتمركزون في معقل يجعلهم بعيدين عن طائلة أسلحتنا وجيوشنا كما يجعلهم في نفس الوقت قريبين من الطريق البحري الذي تمرُّ به سفننا التجارية المتعاملة مع المشرق؛ فهم لا يكادون أن يفوِّتوا أية فرصة في الاستيلاء عليها كلما التقوا بها محملة بالبضائع. فكلما استاءت فرنسا من الطرابلسيين مستقبلاً، فإن أنجع علاج لارهابهم هو التوجه إليهم وقصفهم بالقنابل في عقر دارهم، بل وحتى الاستيلاء على المدينة بالتواطؤ مع رعاياهم من سكان الدواخل، الذين في الحقيقة أعداؤهم.

وحجم مدينة طرابلس يماثل حجم مدينة طولون تقريباً، وهي محصَّنة بسبعة معاقل غير متكافئة وإن كانت قوية بما فيه الكفاية. ولطرابلس من ناحية البحر حصن المدريق المسلّح بثلاث قطع مدفعية من الحديد المصبوب، وبستة وثلاثين رطلاً من الرصاص، وبتسع عشرة قطعة حديدية تزن ما بين ثمانية أرطال وإثني عشر رطلاً. ويوجد في القلعة التي يقيم بها الداي ثلاث قطع مدفعية من الحديد المصبوب تتراوح زنة الواحدة بين 18 و 24 رطلاً. أما معاقل المدينة وأسوارها فلا توجد بها مدافع. اللهم إلا من ناحية باب البحر حيث توجد ثلاثة مدافع من الحديد المصبوب يزن الواحد منها ثمانية أرطال. أما حصن درغوت فيوجد به خمسة عشر مدفعاً قديماً من الحديد المصبوب ذوات عيارات ضيقة جداً. وتحصينات المدينة من ناحية البر جميلة المنظر كثيرة، وتحيط بها الخنادق، لكن هذه لا تحتوي على مياه، لأن المسئولين لا يخشون أحداً من تلك الجهة سوى عرب الدواخل الذين لا مدافع لديهم ولا خبرة لهم بزرع الألغام. وتوجد عند رأس المنشية ثلاث بطاريات مهمتها الدفاع عن مدخل المرسى. وتتألف البطارية الأولى من سبعة مدافع سيئة المواضع، وتتألف الثانية من خمسة مدافع، والثالثة من ثلاثة مدافع، وتتراوح زنة الواحد منها ما بين 18 و 24 رطلاً.

---

(1) انظر: MEMOIRE DE PETIS DE LA CROIX.

ويتألف سكان طرابلس من الفئات التالية:

1 ـ أتراك وكول أوغلية، وعددهم: ثلاثة آلاف وخمسمائة.

2 ـ مغاربة (أي عرب)، وعددهم: خمسة وثلاثون ألفاً. .

3 ـ نصارى، بمن فيهم الأسرى، وعددهم: ألفان ومائة وخمسون.

كما تتألف قوات طرابلس البحرية من إحدى عشرة سفينة حربية قرصانية، ومن بضعة مراكب وثلاثة قوادس غليونية ذات مجاديف؛ إليكم تبيانها بالتفصيل: ـ

	عدد الأطنان	عدد الرجال	عدد المدافع
1 ـ سفينة الأميرالية	(450)	(540)	(44)
2 ـ سفينة نيابة ـ الاميرالية:	(400)	(500)	(40)
3 ـ سفينة الجواد الطائر:	(400)	(480)	(38)
4 ـ سفينة التنِّين:	(370)	(400)	(38)
5 ـ سفينة النِّسر:	(450)	(450)	(36)
6 ـ سفينة الشمس:	(430)	(500)	(40)
7 ـ سفينة القديسة كلير SAINTE-CLAIRE	(300)	(350)	(44)
8 ـ سفينة آكتا ACTA:	(270)	(250)	(26)
9 ـ سفينة السيدة السوداء:	(250)	(230)	(30)
10 ـ سفينة القديس انطوان SAINT-ANTOINE	(200)	(200)	(18)
11 ـ مركب:	—	(040)	(06)

وهنالك ثلاثة قوادس غليونية مزودة بـ 16 مقعداً مستطيلاً، و 14 منجنيقاً ومدفعاً صغيراً زنة قذيفته أربعة أرطال. ويتّسع كل واحد من هذه القوادس لـ 64 أو 68 مجدِّفاً و 40 جندياً. وفي سنة 1685 استولى الطرابلسيون من الفرنسيين على أسطول تجاري حيث تم تسليحه واستُعمل في أغراض القرصنة. وليس لديهم للقيام بأعمال المناورة البحرية سوى نوتية من الأسرى النصارى، وذلك بالنسبة لكل من سفن القرصنة والسفن المختطفة من النصارى على السواء. وتتألف قوات طرابلس البرية من ألف ومائتيْ فارس، ما بين أتراك وكول أوغلية. أما عدد المنخرطين في الجيش من أهل البلاد أنفسهم فهو خمسة وثلاثون ألفاً. ويتولى السلطة في البلاد داي. وهنالك قائد عام للجيش يُعرف بالكاهية، يعاونه ستون آغا أو نقيباً. وفي مستطاعهم بهذه القوات كبح جماح مشايخ مغاربة الدواخل، بالرغم من أن هؤلاء لديهم أكثر من مائة ألف رجل. وعندما يرفض المشايخ دفع ضريبة الخراج أو يتحالفون مع أعداء الدولة أو مع مشايخ حكومة أخرى فحينئذ يخرج

إليهم فرسان الأتراك ويقومون بمصادرة إبلهم وأبقارهم وأغنامهم وخيولهم. بل إنهم غالباً ما يذلُّونهم ويجردونهم من ممتلكاتهم بدون مبرر؛ وهذا هو مصدر مقت مغاربة الدواخل الشديد للاحتلال التركي، فصار يُضرب بذلك المثل القائل: «كما فعل التركي بالمغربي».

وفي اللحظة التي غادر فيها المارشال ديستري طرابلس، وجّه إليه الداي ومجلس الديوان رسالة، فيما يلي ترجمة حرفية لها:[1]

«إلى افتخار أُمراء الملّة النصرانية، مختار كبراء الفخام في طائفة العيسوية، امبراطور فرنسا العالي الشأن العظيم السلطان.

بعد تقديمنا لآلاف البراهن على احترامنا وخضوعنا الكامل لجلالتكم، مقرونة بخالص تقديرنا وحبنا، وبعد تقديم تحيات السلام؛ فإننا نحيطكم علماً بأن السيد المارشال ديستري، الذي هو فخر نبلاء أمته، وقد حضر إلى هنا من طرف جلالتكم الرفيع الشأن؛ وبأننا قد أوفدنا إليه عدداً من أكابر الناس الموثوق بهم، من طرفنا ومن طرف مجلس الديوان، كي يتوسلوا إليه أن يجود علينا بموافقته على الصلح. ولقد أقرَّ هذا السيد التماسنا المتواضع جداً، ووافق على مسالمتنا لما خوَّلته جلالتكم من سلطة.

ولقد حُررت بنود المعاهدة ووقِّعت وصُودق عليها، وتم إعلان الصلح بموافقة عامة سواء من طرف السلطة الديوانية أو من طرف عسكر طرابلس. بحيث أصبح الصلح معلوماً للجميع وحقيقياً، وهو لا بد باقٍ إلى الأبد. والله نسأل أن يجعل خاتمة أولئك الذين قد يتطلعون إلى خرقه فيما بعد، خاتمة سيئة. بل وأن يسوِّد وجوههم في الدنيا والآخرة. وإذا كان سلفي حسن عبازة وخازنداره محمود البندقي، وإبراهيم كاهية، وبقية حقراء ذلك العهد، قد سوَّلت لهم نفوسهم الفاسدة خرق السلم الذي مُنحناه، وارتكبوا في حق التجار الفرنسيين مظالم وعاملوهم معاملة مجافية لكل قانون ومنطق، فإن ذلك، يا صاحب الجلالة، لم يكن خطأنا نحن. ولو أننا كنا بطرابلس في ذلك الوقت لما كنا ضلعنا معهم في ذلك. حيث كنا حينئذ بمرسى الاسكندرية. بيد أن أولئك الغدَّارين منغِّصي راحة الناس، ناكثي العهود، لم يكتفوا بسرقة ونهب أموال الفرنسيين؛ بل إنهم فعلوا نفس الشيء بأموال خزينة جمهوريتنا. ثم لاذوا بالفرار وتفرقوا هائمين على

---

(1) بالنظر إلى ما تتضمنه هذه الرسالة من لهجة استجداء وتدنٍّ مسف من رئيس دولة يفترض فيه أن يحفظ ماء وجهه حتى في الأوقات العصيبة. وبالنظر إلى ركاكة أسلوبها الذي لعل مرجعه هو عدم تمكن مترجمها من اللغة التركية التي ترجمها عنها إلى الفرنسية؛ فقد نقبت عنها بنفسي في محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية حتى عثرت على نصها الأصلي المخطوط بالتركية، وحاولت أن أفهم أسلوبها الأصلي، ولكن للأسف فإنني نظراً لجهلي التام باللغة التركية التي كتبت بها، فإنني لم أظفر بفهمها، اللهم فيما عدا السطرين الأولين، فأثبتهما، لا ترجمة عن الفرنسية، وإنما نقلا عن الأصل المخطوط. ثم قمت بترجمة باقيها. وهنالك ترجمة عربية أخرى لنفس الرسالة للأستاذ خليفة التليسي في صفحة 223 من كتاب (كوستانزيو برنيا) عن طرابلس.

وجوههم في كل صوب وحدب، وبمعيتهم المتحزبون معهم. فخزاهم الله في الدنيا والآخرة؛ ذلك أنهم قد تجنّوا على كل الأهالي المساكين وعلى التجار وعلى جمهوريتنا، وألحقوا بالكل أذى أبدياً وأضراراً يستحيل رأبُها.

وهذا هو ما يدفعنا إلى الارتماء عند أقدام جلالتكم الأمبراطورية المعظمة العالية الشأن، للتضرع إليها بكل تواضع أن توجه أنظارها العطوفة نحو أهالي هذا البلد البائسين الذين لا يد لهم فيما حدث. وهم يأملون، يا صاحب الجلالة ـ وأنتم أعظم وأكرم أمبراطور عرفه النصارى ـ أن تظهروا للجميع شواهد أكيدة على سخائكم بمنحهم العفو الذي يتطلعون إليه، بكل احترام لجلالتكم، عن الأخطاء والسفاهات التي اقترفها أسلافهم الأشقياء. ويتضرعون إلى جلالتكم بتناسيها كلها. ونحن جميعاً ندرك أن جلالتكم ليست في حاجة إلى أرزاق أُناس معدمين مثلنا، ولتتأكدوا جلالتكم أنه لن تبدر من جانبنا أية فعلة من شأنها تكدير صفوكم أو تستاء منها ارادتكم الامبراطورية، ويستحيل علينا ـ ما ظللنا على قيد الحياة ـ أن ننتهك حرمة هذا الصلح الشهير. وبعد تجديد تضرعاتنا إلى جلالتكم على هذا النحو، لكي تجودوا علينا بنعمكم؛ فإننا نختتم رسالتنا بالابتهال إلى الله الخالق أن يثبتكم دوماً فوق عرش الأمبراطورية.

حررت في طرابلس افريقيا في 14 شعبان سنة 1096 هـ (17 يوليه 1685 م).

الحاج عبد الله الإزميرلي ، داي طرابلس.

هامش: وضماناً للسلم وتأكيداً له، فقد أوفدنا إلى فرنسا الدفتردار الأكبر، يوسف الخوجه، والخازن دار الثاني محمد الخوجه، اللذين هما أرفع أمنائنا، مع أربعة نقباء (بولوك ـ باشي) من لانكشاريتنا، وكذلك أربعة ملازمين أوَّل (أودا ـ باشي)، وبرفقتهم ثلاثة من الانكشاريين. وهؤلاء يا صاحب الجلالة، هم أبرز شخصيات دولتنا. ونرجـو من جلالتكم ألا تبخلوا عليهم برعايتكم، ولنا وطيد الأمل في ذلك لأننا نتعامل مع سيد فرنسا الأعظم»[1].

---

(1) يوجد النص الأصلي التركي والترجمة الفرنسية التي وضعها لهذه الرسالة الترجمان الأول لملك فرنسا ـ وهو (بيتيس دي لاكروا الأب PETIS DE LA CORIX le père ـ ضمن وثائق محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية بالكاي دو رساي بباريس. ولقد نشرت الترجمة الفرنسية ضمن مجموعة المعاهدات المبرمة مع الباب العالي العثماني، الجزء الأول، صفحة 349 CF. DE TESTA: «RECUEIL DES TRAITES DE LA PORTE OTTOMANE وبهذه المناسبة أريد أن ألفت نظر الاساتذة المؤرخين الليبيين وطلبتنا المتخصصين في تاريخ بلادهم إلى أن أرشيفـات وزارة الخارجية الفرنسية، والأرشيفات الوطنية في باريس تحتوي على كنوز من الوثائق الأصلية والمراسلات المخطوطة بأيدي دايات ليبيا أثناء العهد العثماني، وهي تنتظر من ينقب عنها وينشرها ويحقق تاريخنا الوطني على ضوء ما جاء فيها رأساً بدلاً من اعتمادنا على ما يقوله المؤرخون الأجانب عن هذا التاريخ. وليس للباحث الليبي في هذا الصدد سوى أن يتسلح باللغتين التركية والفرنسية وبالصبر ومعاناة التنقيب والبحث. كما أن هذا يقتضي من الدولة إيفاد مبعوثين متخصصين ومتفرغين لهذا الضرب من البحث الشخصي *

ولقد غادر أسطول الأميرال ديستري طرابلس في 19 يوليه مصطحباً معه إلى فرنسا الرهائن حيث أسكنهم ببستان الملك في مدينة طولون. وكان الأسرى الذين تم تسليمهم قد سبق وأن رُحِّلوا بواسطة القوادس الغليونية، ولم يعد القنصل مارتينين ينتظر سوى عودة أسطول القراصنة إلى طرابلس للحصول على إذن بإطلاق سراح أولئك الذين كانوا منهم على ظهور القوادس الطرابلسية. ولم تكن مهام القنصلية قد أُوكلت إلى مارتينين إلا بشكل مؤقت، ولذا فإنه استُبدل في سنة 1686 بـ (كلود لومير CLAUDE LEMAIRE) الذي عُيِّن قنصلاً رسمياً.

وصل إلى طرابلس الحاج المراكشي أبو سالم العياشي[1] مع قافلة حجاج متوجهة إلى مكة منذ الوقت الذي ذاع فيه نبأ تواجد الأسطول الفرنسي في عرض البحر. فكان العياشي شاهد عيان لكل وقائع المعارك التي حدثت بين طرابلس والفرنسيين، ومن ثم فإنه استطاع أن يرسم الصورة القاتمة التالية لمدينة طرابلس التي سحقتها القنابل، حيث كتب يقول:

«لما قدمنا طرابلس ونزلنا فيها بمحل الركب، فبينما نحن ماكثون، وإذا بسفن ثلاث ظهرت في البحر، ثم أربع، ثم تتابعت السفن إلى أن كملت اثنتين وعشرين سفينة في اليوم نفسه، فأقاموا على المدينة بقية يوم الثلاثاء والأربعاء والخميس والجمعة، وأهل المدينة في تلك المدة في هول عظيم ونكد جسيم وعناء شديد وليس من بينهم من مدبِّر ولا ذو رأي حميد ونظر سديد. ولما رأينا ذلك تكلمنا مع وجوههم حيث رأيناهم ينقلون في أمتعتهم من المدينة لخارجها وحريمهم إلى سوانيهم على فعلهم غير اللائق بهم فيما يبدو لنا منهم من إظهار الجزع والخوف والجبن للصقليين[2] النصارى، فقلنا لهم إن هذا الفعل ذميم، فاصبروا ولا تُظهروا لهم الوهن والجبن. فقالوا: والله هذا ليس بجبن، وإنما حملنا على ما رأيتم ما أتوا به مما لا طاقة لنا على الصبر عليه من البونبة التي تتساقط علينا مثل المطر من سفنهم الحربية، فإن هاته البونبة يضربوننا بها ولا تقع على شيء كائن ما كان إلا وهدمته ودكّته، والمسلمون كلهم في هاته الأيام لا ينامون بل يحرسون على البحر ويطوفون حوله؛ فلما كان بعد العشاء ليلة السبت، ضرب النصارى بمدافعهم، فرأينا من ذلك ما لم نره قط ولا سمعنا به. ترى البارود حين يخرج من بخش المدافع، فإذا بكورة محمَّرة تحكي الشهاب خارجة منه صاعدة ثم تدلي هابطة ثم يرمون أخرى وتقع أكثر من الأولى،

---

(1) الواقع أن المؤلف ينسب النص التالي ذكره خطأ إلى أبي سالم العياشي، لأن هذا الأخير لم يشهد ضرب الأسطول الفرنسي لطرابلس، وذلك لسبب بسيط وهو أن قصف المدينة قد وقع سنة 1685 م (1097 هـ)؛ في حين أن العياشي كان قد توفي منذ سنة 1678 م (1090 هـ)؛ أي أنه كان قد فارق الحياة قبل هذا الهجوم بسبع سنوات، مما يستحيل معه نسبة النص إليه. ولقد نقبت عن النص المنسوب إليه، فوجدت أنه عائد إلى أبي العباس أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي المغربي، ويمكن للقارىء الكريم أن يجده في الرحلة الناصرية المسماة «طلعة المشتري»، الجزء الثاني، صفحة 28 وما بعدها؛ إذ أن أحمد بن ناصر هذا قد مر بطرابلس فعلاً في سنة 1685 م (1096 هـ)، حيث كان شاهد عيان لقصف الأسطول الفرنسي للمدينة*.

(2) يخطىء أحمد بن ناصر هنا في تسميتهم بالصقليين، وبطبيعة الحال، فإن المقصود هم الفرنسيون*.

وإذا هبطت إلى الأرض تسمع لها صوتاً هائلاً تصم منه الآذان، وتقشعرُّ منه الجلود فتتصدع بالموضع الذي وقفت فيه فتنفجر كالصاعقة ولا وقعت على بناء إلا هدمته، ولا على بسيط مستوٍ إلا وجعّدته. ونحن في ذلك رافعون أكفّ الدعاء إلى الله بالذلّة والخضوع الليل كله، ولا نكتحل بنوم قط، ما أطلق مدفع منهم إلا وظننا أنه يقع علينا، فتارة حذاء البحر وتارة تمرُّ علينا، وأكثر ما تقع بالمدينة أو قرب المدينة أو شاطىء البحر. فأخذوا بالضرب الليل كله إلى الصباح بل إلى الضحى لا يفترون عن ساعة، وضربوا ـ فيما أخبرني بعض علماء البلد ـ أزيد من تسعمائة بونبة[1].

فلما رأينا هذا الأمر، ومعنا النساء والصبيان، وفيهن الحوامل، خشينا عليهن أن يقذفن ما في أرحامهن مما يعانين. فتحولنا لبعض البساتين المسوَّرة فنزل الركب بها وأدخلنا حريمنا لبعض الديار. ثم أمسكوا عن الضرب إلى أن وصل العشاء، فضربوا أيضاً دفعة واحدة فهاجت عليهم أرياح عاصفة وأفسد كور العدو. وعند الفجر عادوا إلى الرمي أيضاً وتمكنوا من النزول بشاطىء المرسى، فدهمهم المسلمون المرابطون بها وكسروا لهم صندلاً صغيراً؛ فنكصوا وولُّوا الأدبار وانهزموا هزيمة شنعاء. واجتمعت آلاف من المسلمين بعد ذلك بعددهم وعُددهم وانخذل الطليانيون[2]. ثم جرى بينهما صلح على أن يدفع المسلمون جميع من عندهم من أسرائهم، وشرط عليهم المسلمون مثل ذلك، واشترط النصارى على المسلمين أن يردُّوا لهم ما أخذوا منهم قبل ذلك الزمان في البحر، في هدنة بينهم، فقبل المسلمون لهم ذلك وقدْره مائة ألف ريال قرملية. وحين تم الصلح، دخل النصارى المدينة للتّسوق وربما أغلظوا على بعض المسلمين، وذلك لتوعُّد أمير البلد من الترك على من أساء على نصراني، ولو بكلمة، بعقاب شديد. فصبر أهل المدينة على ذلك، وأما المغاربة وجميع الحجاج فأغلظوا على النصارى وأخشنوا لهم في القول. ثم أن أهل البلد أخذوا في دفع ما اشترط عليهم النصارى، فصاروا يدفعون لهم الخيل والزرع والإبل والبغال والحمير. وكلّمنا علماءهم المالكية، فقالوا: والله إن هذا هو الصغار بعينه ولا قدرة لنا على الاحتراز منه. وخرج الركب خارج المدينة خوفاً من مشاهدة هذه الفظائع».

ولنـرَ الآن كيف وصف محمد بهيج الدين ـ نقلاً عن ابن غلبون ـ نفس هذه الأحداث؛ حيث يقول[3]:

«في سنة 1096، أواخر جمادى الآخرة (يونيه 1685 م)، أتى الافرنج (الفرنسيون) بالبونبه لأخذ البلد ورموها بالمدافع، وكان الحاج عبد الله الأزميرلي، داي طرابلس، ضعيف النكاية أصفر

---

(1) البونبة هي القنبلة *.

(2) بدل «الطليانيون» إقرأ «الفرنسيون»، في حالة صحة الرواية الفرنسية التي يؤيدها (شارل فيرو) بطبيعة الحال *.

(3) انظر كتاب التذكار لابن غلبون، صفحات 186-187، لاحظ أنني أضفت إلى النص كلمات شارحة بين قوسين لتسهيل فهمه *

الفـؤاد[1] والغالب على تدبير أمر المدينة عبد الله ومراد (المالطي)، وبنو فشلوم بزليطن: عمر ومحمود فحضر عندهم أعيان البلد: عبد الله الرجيبي، وبنو المكني، وغيرهم من الأعيان، واتفق أمرهم على أن يعطوا مالاً للإفرنج (الفرنسيين)، ويكفُّوا عن الرمي، فردُّوا الأمر على عبد الله الأزميرلي فوافقهم، وكانوا أتوا البلد على حين غفلة من أهلها. ثم ردُّوا الأمر على مراد (المالطي) فأبى عليهم، فراجعوه، فردّ عليهم رأياً هو: أنكم تتركون البلد وأنا أبني لكم مدينة بالهانىء، عظيمة القدر أحسن منها، لا يلحقها أذى الأفرنج، وأستعمل لغزوهم أسطولاً ويكون بناؤها من مالهم، وفَعَلَتُها هم؛ فأبوا عليه وألحّوا فوافقهم على ذلك، وقدَّروا ما أعطوه على دور البلد. ولقد أخطأوا؛ ومنشأ خطأهم استبدالهم الحياة الدنيا بالآخرة، فأهانوا البلد بتلك الفعلة، فمن يومئذ تقوّى أمر الافرنج في البلد وعلا شأنهم، واشترطوا في صلحهم ذلك أموراً لا يلتزمها مؤمن يوقن بلقاء الله ووعده، منها: دخول طاغيتهم، كائناً ما كان، بنعله على ملكها يطأ بها بساط ملك خليفة الله ورسوله في الأرض، ومشى كبيرهم شاهراً سلاحه بين يدي الملك، وأن لا يحاكموا مسلماً في خصومة إلى الشريعة المطهرة، وإنما تكون الحكومة بدار كبيرهم».

وكان قصف طرابلس بالقنابل قد هدَّأ من عجرفة القراصنة، وصار القنصل الفرنسي كلود لومير محل أكبر إجلال ممكن، كما تشهد على ذلك الوثائق التالية: ـ

" طرابلس في 8 فبراير سنة 1686

إلى الماركيز (دي سينيلي DE SEIGNELAY): نحيط جنابكم علماً بأن الصلح الذي عُقد بين فرنسا وبيننا قائم على خير وجه، وبأنه من المستحيل خرقه أو حتى تشويهه وبالتالي فإن سفننا التي كانت في خدمة السلطان الأعظم ـ وقد رجعت ـ فإننا سلّمنا إلى قنصل فرنسا، بحسب ما اتفقنا عليه من قبل، الأسرى الفرنسيين الذين كانوا فوقها.

«إمضاء: الحاج عبد الله (الإزميرلي) داي»

وهذه رسالة أخرى موجهة من الداي إلى نفس الماركيز:

طرابلس في 8 يونيه سنة 1686

«إن الصلح الذي قام بيننا قد توطّد ورسخ، وهو يزداد رسوخاً من يوم لآخر، وكل الدلائل تشهد على أنه لن يُخرق قط. وإننا لنبذل جهودنا للتعبير لشخص قنصلكم عن كل ما في وسعنا لإظهار بالغ احترامنا الذي نكنُّه لإمبراطوركم المعظم. أما فيما يتعلق بما تبقى من المال الذي لكم

(1) أي جبان.

علينا، فإننا لم نتمكن حتى الآن من تسديده. ولو كنّا قادرين على ذلك لسددناه قبل انقضاء الأجل الموقوت؛ غير أن حالة الفقر المدقع الذي توجد عليه بلاد طرابلس اليوم لم تمكنا من ذلك. لذا فإننا نتضرع لسعادتكم بكل تذلُّل ألا تأخذوا على خاطركم منا، وأن تتكرموا بالحصول لنا من جلالته على مهلة أخرى من الوقت. ولسوف نسلِّم في هذه السنة للقنصل كل ما نقدر على دفعه من محصول القمح والشعير. وإننا لنتوسل إلى إمبراطوركم المعظم أن يسمح لرعايانا المحتجزين في طولون كرهائن بالعودة إلينا، فإن عائلاتهم التي تنتظر عودتهم منذ وقت طويل ستكون سعيدة بذلك.

إمضاء: الحاج عبد الله (الأزميرلي) داي»

بيد أنه وإن كان الداي نفسه قد أضمر نوايا طيبة، إلا أن الديوان لم يعد يذهب مذهبه في الرغبة في الوفاء بهذه التعهدات. فإن عدداً من الأسرى الذين كانت لدى فرنسا قائمة بأسمائهم، لم يتم تسليمهم إليها، وذلك بحجة أنهم كانوا ما يزالون في البحر مع السفن، ثم عُلم أنه تملّص مما نصَّت عليه المعاهدة بشأنهم، فقد تم بيعهم في المشرق. وهكذا فإن الدوق الفرنسي (دي مورتيمار DE MORTEMART) قد برز يوم 29 يوليه سنة 1686 بأسطوله أمام طرابلس لتذكير سلطاتها بالالتزامات السابقة.

وظلت الأمور متردية على هذه الشاكلة بسبب عدم توفر الثقة. وأعدّ القنصل الفرنسي كلود لومير تقريراً تناول فيه الموقف قائلاً:

«تنحصر تجارة فرنسا مع هذه المدينة في حمولة أربعة أو خمسة مراكب تأتي مشحونة بالخمور وببضعة بالات من قماش «سان ـ بون SAINT-PONT» الخشن، وبعض البهارات والقرنفل ودردي الزيت، وغيرها من توافه البضائع وبعد أن يدفع صاحب البضاعة ثمن استئجار المركب، فإن ما يتبقى معه، لا يزيد على ألفيْ قرش في أفضل الحالات. والتجار يستأجرون المراكب من اليهود الذين يقبضون اتعاباً عن ذلك. وهم يشحنون الخردل وقليلاً من الصوف إلى ميناء (ليفورن LIVOURNE) الايطالي».

وبينما كانت هذه الأحداث تجري في المدينة استمر مراد بك في الإقامة خارجها بضاحية المنشية[1]: «وكان مراد يستقبح فعل الأتراك وتجبرهم وأذيتهم، ويكره محاربي الأعراب، فلذلك كان لا يستقر بالمدينة إلا قليلاً. أذهبَ شوكة بني محمود بن طوق بن بُقيّة المحمودي، واستعان

(1) نقل شارل فيرو النص التالي عن ابن غلبون أو من الترجمة التركية لكتابه وذلك دون أن يشير إلى ذلك. انظر كتاب التذكار، صفحات 187 و 188. وقد نقلت النص حرفياً من كتاب ابن غلبون *

عليهم بمنصور بن خليفة الترهوني، وفرقهم في البلاد شغر بغر حتى راودوه على الإتاوة فلم يرض. واستعان على طغاة الأتراك بمراد الغوشلي، صهره. وحسين قبطان كلايجي حتى ردّهم لرجعاء أمهم. ثم أراد المكر بهما، فاحتال على مراد الغوشلي، وكان بترهونة؛ واستعان على ذلك بحسين كلايجي وعبد الله داي وبني فشلوم وأرسلهم ببعثة إليه فوجهوه إليه مع رسل منه. فلما خرجوا به وأبعدوا قتلوه قبل وصوله إليه، وكان إذ ذاك نازلاً بعين تسمى عين الوزغة بأرض ترهونة ينزلها جابي عشورهم، ماؤها عذب، على مرحلة فرسخ ونصف من المدينة. ولما بلغه الرسل قتلهم مراد وأرسل بني فشلوم وعبد الله في بعث حسين كلايجي. فاحتالوا عليه حتى حضر عندهم، فمكنوه من رسله بكرةً وخرجوا به. فلما مرَّ بالمقبرة التي هي خارج باب المدينة تجاهه، المعروفة بالشيخ حمُّودة، وجد بعض الجند بها، على عادة أهل البلد في خروجهم ضحوة لذلك المحل يستريحون ويشترون ما يحتاجون إليه من حطب وتبن وغنم؛ فصاح بهم الكلايجي مستغيثاً فافتكُّوه من أيديهم بالحجارة وأدخلوه المدينة وغلقوا أبوابها. وكان ذلك لخمس عشرة بقيْن من ربيع الثاني سنة 1097 هـ (1685 م) ووافقه الجند وخلعوا بيعة عبد الله الإزميرلي، وقتل ابنيّ فشلوم: عمر ومحمود، وأمر بوضع رأسيهما على حربتين خارج باب المدينة، ليراهم نصراؤهم خارج السور، فيكفُّوا عن نصرة مراد، وحبس عبد الله الأزميرلي، وكان ذلك لستّ بقين من ربيع الأول من سنة 1098 هـ. وفي ذلك اليوم تمت بيعة ابراهيم التارزي، واستدعى المحاميد الموتورين من مراد (المالطي)، فأصبحوا عنده يطلبون ثأرهم. وأخرج الجند لقتال مراد خارج المدينة وجعل قائد الخيل ورئيسهم محمد ـ الملقّب «صكال دلس» ـ والتقى الفريقان بعرقوب تاجوراء وهو تل يُنبت الدِّيس والمرعى كثيراً، به مزارع لأهل المدينة وتاجوراء. فكانت الوقعة على مراد المالطي لمحمد، لخذلان مَنْ مع مراد من الأعراب له، شبليِّين وغيرهم. واستولوا عليه وقتلوه وأكل بعض الجند من لحمه».

أما القنصل الفرنسي كلود لومير، فإننا نجده يخصص لهذه الوقائع رواية مخالفة: إذ يقول:

«أمر قائد عام السفن منذ ثلاثة أيام بقطع رأس مراد، نائب أميرال طرابلس؛ وذلك خلال وليمة كان قد دعا مراداً إليها، كما قام في نفس الوقت بطرد ستة من خيرة أنصاره كانوا قد دعيوا إليها بدورهم. وكان هذا الرجل قد استولى على إمرة البلاد، وهو من ألدِّ أعدائنا. فقد كان يتبجّح قائلاً: لو دخلت فرنسا في حروب مع إسبانيا فإنه عازم على خرق الصلح مرة أخرى ثم ينسحب بعد ذلك إلى الدواخل بعد أن يكون قد استولى في البحر على غنائم فرنسية كبيرة. غير أن الله خلّصنا منه: تبّاً لهؤلاء القوم! كم هم غدّارون!».

ولم يمكث ابراهيم التارزي في الحكم سوى سبعة أشهر. وكان يعاونه ويتولى زمام وزارته الأميرال حسين قبطان كلايجي، وهو علج من أصل كالابريزي إيطالي، كما سبق وأن ذكرنا. وبناء على نصائح القنصل كلود لومير، فإن الداي ابراهيم التارزي، كان قد أوفد غداة توليه الحكم في مايو سنة 1687 م (ربيع الأول سنة 1098 هـ)، وفداً إلى باريس على رأسه اثنان من أكابر حاشيته

هما: خليل باشا الأرناؤوطي، وخضر آغا، حيث حمل الوفد هدايا وكُلِّف بطلب اطلاق سراح الرهائن الطرابلسيين المحتجزين في طولون.

وكان الوفد مشكلاً من سبعة أسياد وخمسة خدم، وقد سافروا من طولون إلى باريس على نفقة الدولة. وقد حملوا معهم إلى فرنسا ستة جياد، ونعامتين، وغزلان، وحيوانات أخرى، هدية للملك. ويذكر التقرير الخاص بإقامتهم بفرنسا أنهم زاروا كاتدرائية (نوتردام NOTRE-DAME)، وقصر (اللوفر DE LOUVRE) وحدائق (التويلري LES TUILERIES)، ومنطقة (سان ـ دينيس SAINT-DENIS) ومصانع السجاد في الغوبلان LES GOBELINS، وقصر (الانفاليد LES-INVALIDES) وقصر (فرساي VERSAILLES)؛ وذكر التقرير أنهم قد أُعجبوا أشد الإعجاب بروعة هذه المزارات الرائعة[1].

(1) كل من زار باريس يعرف جيداً أن هذه الأماكن التي زارها الوفد الليبي المذكور منذ قرابة ثلاثمائة سنة ما تزال هي نفسها أشهر المزارات السياحية التي تستقطب إلى باريس آلاف بل وملايين الزوار كل عام، كما أنها ما زالت تحمل نفس الأسماء، وإن أصبحت القصور متاحف وحدائق الملوك رياضاً مفتوحة للجمهور *

الفصل الرابع

العهد العثماني الأول

من سنة 1687 إلى سنة 1711 م



في شهر نوفمبر سنة 1687 م (أواخر ذي الحجة سنة 1098 هـ)، تم خلع ابراهيم التارزي وبويع مكانه محمد الإمام كردلي - أو «قازد غلي» - والذي تلقبه بعض كتب التاريخ بلقب «شائب العين»، لأن حواجبه ورموشه كانت بيضاء تماماً منذ صباه. وأبقى الداي الجديد الأميرال حسين قبطان كلايجي في منصبه كوزير أول. لأنه لم يكن في وسعه أن يفعل سوى ذلك، لشدة ما كان لهذا الزعيم القرصاني من نفوذ بين القراصنة والأنكشارية. وكان الداي الجديد في الأصل إمام مسجد وإنساناً فاضلاً شديد الورع؛ غير أنه كان بالإجمال على علاقة طيبة مع الدول الأوربية.

فلقد كتب في 13يناير 1688 إلى الماركيز (دي سينيلي DE SEIGNELAY) يقول: «رجع مندوبونا من باريس حاملين رسائل من الحكومة الفرنسية، حيث تُليت في حضرة أعضاء الديوان. كما وصلت السفينة التي تُقلُّ الرهائن الطرابلسيين من طولون. فطرابلس كلها في فرحة غامرة، وبناء على رغبتكم، فقد سلمنا عشرين أسيراً مالطياً إلى قنصلكم الذي ألحَّ في طلب عدد أكبر. ولقد أطلعنا مندوبونا عن كل ما حظيوا به لديكم من معاملة طيبة».

وفي شهر مايو التالي وجّه الداي رسالة إلى ملك فرنسا رجاه فيها أن يمنحه مهلة أطول لتسديد ما تبقى له لديه.

أما خليل الأرناؤوطي - وهو الباشا السابق الذي كان الباب العالي قد أرسله في سنة 1673 م إلى طرابلس، حيث رفضت هذه الاعتراف به - فإنه سيظهر الآن على مسرح الأحداث كي يلعب فيه دوراً كبيراً.

كان الدايات المنتخبون من قِبل الجند، قد ظلوا دائماً يجبرون خليل الأرناؤوطي على التزام مسكنه تحت مراقبة شديدة، محرمين عليه المشاركة في أي شأن من الشؤون الحكومية؛ اللهم إلا فيما عدا مرة واحدة احتاجوا فيها إلى ما يمكن أن يطلق عليه إسم «مُسَخَّر» حيث أناطوا به مهمة توقيع المعاهدة التي أُبرمت مع الهولنديين، سامحين له باستعمال لقب الباشوية، وذلك بقصد التنصُّل من تلك المعاهدة في أقرب فرصة. ولو أن خليل الأرناؤوطي فكّر في العودة إلى الآستانة

لإطلاع سلطاتها على النزعة الاستقلالية التي أبان عنها القراصنة الطرابلسيون، لكان من المحتمل أن يُتهم هو نفسه ويعتبر مسئولاً عن النتيجة السلبية لمهمته. ولذا فإنه قنع بلعب دور سلبي تماماً. ولم يكن سنُّه آنذاك ليزيد عن ثلاثين سنة؛ فرأى أنه من الحكمة التّريث حتى تصبح الظروف أكثر فعالية ومواتاة من فرمانات السلطان.

وهكذا فإن خليل لم يعد سوى مجرد انسان عادي؛ ولولا تعيين كلود لومير قنصلاً لفرنسا في طرابلس ـ حيث ربطت الصداقة بينهما ـ لما قُدِّر له أن يُضمَّ بدرجة «بك» إلى الوفد الذي أرسلته طرابلس إلى باريس سنة 1687.

وكان إنجاز خليل لمهمته في فرنسا قد جعل محمد الإمام داي يُسرُّ منه كثيراً؛ ثم وقعت حادثة كان من شأنها توثيق الوشائج الودية التي لا تنفصم بين الرجلين. إذْ أن جماعة من الانكشارية حُرِّضوا على التمرد من جانب أحد رفاقهم، ويُدعى مصطفى شرباني، ووطّدوا عزمهم على القيام بمؤامرة لخلع محمد الإمام داي؛ وكان هؤلاء ينتظرون حتى يصبح عددهم كافياً لتنفيذ المؤامرة. وعرضوا الأمر على خليل الأرناؤوطي محاولين استمالته إليهم، فتظاهر بالقبول؛ غير أنه ما أن انفرد بمصطفى شرباني حتى اغتاله بطعنة خنجر، وهكذا فقد دُفنت المؤامرة مع المحرِّض عليها. وسكت خليل عن تصرفه الحازم ولم يطلع الداي عليه؛ ولكن ما أن علم الأخير بتفاصيل ما حدث حتى بادر بتقريب خليل إليه وعرض عليه رسمياً لقب الباكوية ـ وهذا اللقب وإن كان أقل من لقب الباشوية الصوري الذي كان لخليل، إلا أنه على الأقل لقب حقيقي فعلي، ومنحه له يعني توليته القيادة العامة للقوات الطرابلسية. ثم ثنّى الداي فزوَّجه من ابنته زينوبة.

وكانت هنالك أسباب أخرى هي التي حملت محمد الإمام داي على تقريب رجل مثل خليل إليه. ذلك أن السلطان المطلق الذي يتمتع به الأميرال حسين قبطان كلايجي كان مثار قلق له. فإن هذا الأخير ـ بما يتمتع به من نفوذ كبير ـ كان قد أسهم في ترقيته إلى العرش؛ لكنه قادر في نفس الوقت على خلعه إن هو رغب في ذلك. وهكذا فإن الداي انتهز فرصة تغيُّب حسين قبطان ـ الذي يخشاه ـ في إحدى جولاته مع أسطول طرابلس القرصاني، فرفع خليل الأرناؤوطي إلى رتبة القائد الأعلى، وهي رتبة تعادل رتبة الوكيل الأول للداي. كما عيّن تحت إمرة خليل الضابط الأناضولي بابا أحمد الفرطاس كرئيس لسلاح الفرسان.

وفي تلك الأثناء كان حسين كلايجي قد استولى في عرض البحر على سفينة كبيرة محمّلة بالملح وقفل راجعاً بها إلى طرابلس. وألقيت به الرياح على ساحل زليطن حيث رسا وأرسل من هناك إلى طرابلس من يستطلع مجرى الأمور فيها. وعندما علم بالتغيرات التي تناولت المناصب العسكرية، والرتب التي منحها محمد الإمام داي دون استشارته، فإنه غضب أشد الغضب إلى درجة أنه أبلغ طواقم أسطوله بأن ثورة جديدة قد وقعت. غير أن الداي كان قد احتاط لكل طارىء.

وقُبيل إقلاع حسين قبطان كلايجي ببعض الوقت، كان محمد الإمام داي قد طلب منه الموافقة على أمر هام عرض له ورغب في أن يتخذ فيه قراراً. ورفض حسين كلايجي، فاضطر الداي عندئذ للتوجه إليه بنفسه في مسكنه بالمنشيّة حيث تمكن من إخراج حسين بمجيئه إليه شخصياً وهو الداي، فما كان من ذاك إلا أن وافقه على الأمر حياءً. ونظراً لأن حسين كلايجي كان أميّاً يجهل القراءة والكتابة سواء بالتركية أو بالعربية، فإنه ترك للداي أمر تحرير الوثيقة المطلوبة وسلمه ختمه بكل ثقة لكي يختمها به. وعندما انسحب الداي لم يكتفِ بحمل الوثيقة التي تحمل ختم الأميرال حسين فحسب، بل وكذلك ورقة بيضاء خطـرت له فكرة ختمها هي الأخرى بنفس الختم بقصد استعمالها فيما بيّت العزم عليه حينما تسنح الفرصة.

وكان محمد الإمام على علم بكثرة تشكّـي الجند لضآلة رواتبهم وبأن حسين لم يصرف لكل منهم قبيل رحيله سوى خمسة ريالات، وبأنهم عندما طالبوه بالزيادة تأبّى عليهم متعللاً بأن ما في حوزته من الأموال لا يسمح له بسخاء أكثر. فرأى محمد الإمام في ذلك فرصة مواتية لاستغلال الورقة التي تحمل ختم حسين كلايجي على بياض. فصاغ عليها أمراً على لسان حسين وأرّخه بتاريخ مسبّق. ويتضمن الأمر المزوّر تصريحاً لحسين مفاده أنه، وقد تلقى أموالاً من الخزينة الحكومية قبيل رحيله، فإنه يمنح كل قرصان إثني عشر ريالاً. ثم تمّ إبلاغ أُسر القراصنة بمحتوى الرسالة بقصد إثارتها ضد الأميرال حسين[1].

وألقى حسين قبطان كلايجي مراسي سفنه عند مدخل ميناء طرابلس، غير أنه عندما أزفت اللحظة الحاسمة، فإنه بدلاً من أن يلقى لدى بحارته العون على تنفيذ ما عزم عليه من انتقام؛ فقد تمرد هؤلاء عليه واتهموه بمواربة القسط الأكبر من رواتبهم والاستيلاء عليه. فتم اعتقاله وتسليمه للداي، واقتيد إلى الرصيف الصخري القائم عند المرسى حيث تم قتله، ولا شك في أن حسين قد شاهـد ـ فيما هو يُقتاد إلى المقصلة ـ للمرة الأخيرة مئذنة المسجد الذي بناه، وأن نظراته قد

(1) دعونا نقارن ما يقوله شارل فيرو هنا بالنص الحرفي لرواية ابن غلبون ليرى القارىء مدى اعتماد المؤلف على ما ذكره في التذكار (انظر التذكار صفحة 189)؛ إذ يقول المؤرخ الليبي: «وسبب إقدام محمد الإمام على ذلك أنه عرضت له حاجة عند حسين قبل سفره فبعث إليه فيها، فأبى عليه، ثم راجعه فيها بنفسه فقضاها حسين حياء، وطلب منه محمد كتاباً بذلك، فاستعجل عن أمر الكاتب به فدفع الختم لمحمد الإمام وأمره أن يكتب بنفسه فختم الكاتب ومضى، وكان حسين قبل أن يسافر فرق رزق الجند عليهم وأعطاهم خمسة ريالات لكل منهم، فطلبوا الإتمام فأبى عليهم وتعلل لهم بضيق ذات يده، ووعدهم بإعطاء ذلك إن قدم. فلما سافر كتب محمد الإمام على لسان حسين فيما ختم من كاغد خطاباً لمحمد الإمام أن يجعل رزق أعلى الجند اثني عشر ريالاً، فأوغر بذلك صدور الجند عليه». والملاحظ أن شارل فيرو يكاد ينقل حرفياً عن ابن غلبون في معظم ما يتعلق بدايات طرابلس في فترة الحكم العثماني الأول، مع تطعيم روايته هو بالمعلومات التي استقاها من أرشيفات القنصلية الفرنسية في طرابلس أو أرشيفـات وزارة الخارجية الفرنسية أو أرشيفـات الغرفة التجارية بمرسيليا *

اصطدمت بتلك المئذنة وهي تتراءى له خلف النخيل السامق. وإذا ما قُدِّر في هذه اللحظة الفاصلة للأحاسيس الانسانية أن تستيقظ في نفس هذا العلج؛ فلا بد وأن قلبه قد انقبض حسرة وهو يذكر أنه قد خلّف هناك سرايته التي تعجُّ بالفتيات النصرانيات المسكينات، وقد صرن تحت رحمة العسكر في متناول بحارته الساخطين.

ونُفِّذ حكم الإعدام بنفس الطريقة في قبطانين آخرين مواليين لأميرالهم فيما عقدا النية عليه. وكان أحدهما، (وهو مصطفى) يلقب بلقب «صرك» ـ ومعناها بالتركية «شجرة السرو»، وذلك لطول واستقامة قامته ـ مشهوراً بعنفه وقسوته تجاه أفراد طواقم الأسطول. وتم تعليق الرؤوس الدامية الثلاثة بباب هوّارة.

ونجد في أرشيفات الغرفة التجارية بمرسيليا الرسالة التالية التي بعثها القنصل الفرنسي لومير، والتي تتضمّن بعض التفاصيل حول ما حدث. تقول الرسالة: ـ

«أنتهزُ فرصة سفر القبطان (أباي ABEILLE) إلى مرسيليا، فأحيطكم علماً بأن طائفة العسكر الذين بقوا هنا بعد رحيل السفن الخمس، قد ثاروا ضد من بقي من الجنود البحريين الآخرين الموالين لقائد السفن. وقد ألقوا القبض على شخص يُدعى أحمد كمبانا، والذي عهدت إليه رئاسة الحكومة في غياب اللواء (حسين كلايجي)، وبعد أن أذاقوه شتّى صنوف العذاب كي يحملوه على اطلاعهم على المكان الذي أخفى فيه ماله، فإنهم قد خنقوه؛ ثم عرضوا رأسه بعد ذلك فوق صاري، ثم انتخبوا مجلس ديوان عام قام بمبايعة الداي باعتباره سيداً مطلقاً، وبعد ذلك تقرر قطع ثلاثة رؤوس هي: رأس قائد السفن، ورأس صهره، ورأس زوج ابنته، ويعمل هذان الأخيران كقباطنة سفن. ولقد تم تسليح جميع القلاع والحصون وصدرت الأوامر لآمريها بإطلاق النار على السفن بمجرد أن يتلقوا الإشارة الأولى، وذلك إذا ما رفض عسكر السفن تسليم الرؤوس الثلاثة المطلوبة. ووصلت السفن يوم الرابع من هذا الشهر. وعندما صارت على مرمى المدافع، أُرسلت ثلاثة زوارق؛ حيث توجّه أولها إلى سفينة القائد، فخاطبه أحد الآغات قائلاً: «التعلم أن طائفة العسكر تطالب برأسك ورأس زوج ابنتك ورأس صهرك، وأنه إذا لم يمتثل جنودك لذلك، فإن القلاع لديها أمر بإغراق السفن حتى الأعماق». ونظر اللواء إلى أصدقائه محاولاً اقناعهم بالوقوف إلى جانبه؛ غير أن هؤلاء كانوا أول من ألقى القبض عليه وسلموه إلى المطالبين برأسه، حيث تم خنقه. وفعلت طوائف عسكر السفن الأخرى نفس الشيء بالإثنين الآخريْن. ووقع كل ذلك في لحظة خاطفة. ثم غُرزت رؤوسهم في رماح وعُرضت على الأهالي. وبعد ذلك دخلت السفن إلى المرسى كما لو أن شيئاً لم يحدث. وتم تعيين ضباط آخرين محلهم. وانفرد الداي وحده بالقيادة. ولقد أبان لي الداي عن حُسن نواياه تجاه أُمتنا (الفرنسية)، ونأمل أن يفي بذلك.

لومير ـ قنصل»[1]

---

(1) دار محفوظات مدينة مرسيليا ARCHIVES DE MARSEILLE.

ومنذ ذلك اليوم فحسب شعر محمد الإمام داي أنه قد أصبح سيد الموقف بالفعل. وكان الهدوء قد أخذ يستتب في البلاد كلها، عندما وقعت كارثة جديدة نشرت في ربوعها الخراب. ففي سنة 1690 م تفشّى وباء الطاعون وفتك بأرواح الكثير من أهالي المدينة والدواخل. وتوفي الراهب الأب (دي مونريال DI MONREALE) رئيس الإرسالية الكاثوليكية، كما توفي معه راهبان آخران قضى عليهما الوباء بينما كانوا يقومون بمعالجة الأسرى النصارى الذين انتقلت إليهم العدوى في السجون. وكان الرهبان المتبرنسون CAPUCINS قد تعرضوا قبل ذلك لمحن أخرى كان من الممكن أن تقود إلى خاتمة مفجعة لولا تدخُّل القنصل الفرنسي: ذلك أن سجيناً بندقياً كان قد حاك ضدهم دسيسة حيث اتهمهم بالاستيلاء على مبالغ مالية كانت قد أرسلت من أوربا لإغاثة الأسرى وافتدائهم. وصدَّقت السلطات المحلية هذه الأكاذيب وأقنعت الداي بضرورة احتجاز الإرساليين ومصادرة كل ما يملكونه. وأمر القنصل الفرنسي لومير بالقيام بتحقيق كشف عن مدى بطلان أراجيف ذلك البندقي.

وفي سنة 1690 م (1101 هـ) امتنع الناصر، صاحب فزان ـ وأخو حاكمها السابق النجيب ـ عن دفع الخراج. وعندئذ وجّه إليه الداي جيشاً تحت قيادة يوسف بك، حيث فعل هذا القائد نفس ما فعله قبله مراد المالطي، إذ أخفى حقيقة الوجهة التي أزمع الخروج إليها بجيشه: فذهب أولاً إلى تاورغاء ومنها إلى مرزق. وخرج إليه الناصر، فتقاتلا قتالاً شديداً، ثم انهزم الناصر. وفي اليوم التالي استأنفا القتال من جديد، فانهزم يوسف، ثم تقاتلا يوماً ثالثاً فتكافآ. بيد أن مكر يوسف وغدره كان عوناً له على عدوِّه. فقد كان ضمن جيشه شخصان يتمتعان بنفوذ كبير، وهما اللذان كانا أغريا محمد الإمام بتوجيه هذه الحملة. وهذان الشخصان هما أولاد المكني: علي ومحمد الغزيِّل. وقد خشي الرجلان فشل هذه الحملة التي شاركا فيها بكل همة، فراسلا في الخفاء إخوة الناصر وأبناء إخوته وأكابر جنودهم وطلبوا منهم الحضور إلى المعسكر، واعدين كل واحد منهم بالمُلك، مع مراعاة ألا يعلم أي منهم بما رُوسل به الآخر. واضطرت هذه الخيانةُ الناصرَ إلى الخضوع، فطلب من القائد يوسف الأمان له ولوزيره المسعودي ولمن صحبه من حاشيته من بدو وحضر. وبعد أن مُنح الناصر عهد الأمان، فإنه حضر إلى معسكر الأتراك. غير أن يوسف خان عهد الأمان الذي قطعه على نفسه وأوثقهم بالسلاسل، ثم دخل إلى مرزق واستولى على خزانتها وجعلها فريسة للنهب والسلب[1].

وبلغ من جشع قائد الجيش التركي حد أنه صار يعذِّب كل من يتوسَّم أن بحوزته مالاً. وكان من جملة هؤلاء تاجر من بورنو. فلما رأى ذلك التاجر ما حلَّ بالناس من العذاب سأل أحد

(1) لنلاحظ أن شارل فيرو هنا، وفيما سيلي، ينقل حرفياً عن ابن غلبون وليس بواسطة الترجمة التركية لكتاب التذكار؛ وغني عن البيان أنني آخذ في حسباني أثناء ترجمتي لهذه الأسطر رواية ابن غلبون ما دامت هي المصدر الذي استقى منه المؤلف هذه الأحداث. انظر التذكار، صفحة 194 والصفحات السابقة لها والتالية لها *.

المكبلين بالقيود بجانبه قائلاً: «هؤلاء الخلق نراهم يفعلون هذا، أَهُمْ من أهل الدنيا أم من أهل الآخرة؟»؛ فزجره هذا عن ذلك خشية أن يسمعه أحد الأتراك الذين يتقنون العربية، فيزيدون في تعذيبهم. وبالفعل فقد سمعهم المكلّف بتعذيبهم، فسأل الشخص الذي حادثه التاجر، فأبى هذا أن يخبره، فتوعّده إن هو لم يفض إليه بذلك، فأخبره أن التاجر قد سأله عن القيامة قائلاً: «إني لم أسمع بهذا العذاب إلا من زبانية جهنم، أهؤلاء هم الزبانية ونحن مُتْنا ونُشرنا ؟ أم الزبانية تأتي الخلق قبل موتهم؟». فلما سمع التركي ذلك رفع عنهم العذاب، وراجع يوسف في ذلك فوافق، وكانت تلك الكلمة سبب النجاة[1].

وبعد أن اقترف القائد يوسف بك في هذه البلدة البائسة جميع صنوف التعذيب التي لا يتصورها العقل، فإنه عاد بجيشه إلى طرابلس بعد أن عيَّن كحاكم لفزان محمد المكني الذي كان الداي قد قرر مقدماً تعيينه في هذا المنصب. واقتيد الناصر ووزيره المسعودي كأسرى. فلما بلغ يوسف طرابلس سجنهما بها كل على حدة، خشية أن يعملا على إثارة الناس إنْ هما تُركا معاً. وقد مكثا في سجنهما خمسة عشر شهراً.

وكان أولاد جهيم قد التجأوا إلى السودان بعد هزيمة والدهم، وبعد مضي خمسة أشهر على تولي محمد المكني حكم فزان. ثار الفزانيون وحاصروه في قلعة مرزق مدة ثلاثة أيام، ثم جُرح وهو بها ونفد عتاده، فطلب أنصاره الأمان، فأُمِّنوا، وفتحوا القلعة ودخلها أهل البلد فوجدوا محمد المكني ما يزال حيّاً، فربطوا برجله حبلاً وجذبوه إلى خارج القلعة. وكان أثناء توليه الحكم قد قطع يد رجل من أهل البلد، فأحضروا نفس الرجل وأمروه بقطع يد المكني، ففعل ومثّلوا به. وراسلوا تمّام[2] بن محمد ومحمد بن جهيم بالسودان وطالبوهما بالعودة. فقدما. وبايعوا أولهما حاكماً لفزان، وفي نفس الوقت أرسلوا وفداً إلى داي طرابلس طالبين الصفح عما بدر منهم من شقّ عصا الطاعة على رجل لا رحمة في قلبه كمحمد المكني. غير أن أولاد المكني حثوا الداي على الانتقام لهم ونجحوا في ذلك. ولكي يجيء الانتقام متكاملاً، فإن علي المكني ـ أخو محمد المكني المقتول ـ أخذ على عاتقه القيام بهذه المهمة؛ فألبس طائفة الجند التي تحت إمرته ملابس تجار قافلة، ومرَّ في طريقه ببني وليد فانضم إليه أعوان من أهلها. ووصل على رأس هؤلاء جميعاً إلى فزان وهو عازم على القصاص من أهلها ومن عائلة ابن جهيم. غير أن محمد بن جهيم ومن معه من كبراء جنده اكتشفوا هذه الحيلة الماكرة، فخرجوا لقتالهم وراودوا تمّام بن محمد، صاحب فزان، على الخروج معهم أو الهروب من جديد إلى السودان. ورفض تمّام الأخذ بأي من هذين الاقتراحين؛ إذ أنه اعتقد أن قافلة التجار التي كانت مقبلة نحوهم ما جاءت إلا لكي تخلع عليه

---

(1) نفس المصدر، نفس الصفحة *.

(2) ينطقها شارل فيرو: هكذا: «تيمان ـ TEIMAN»، والأصح «تمام»، استناداً على رواية ابن غلبون لأنها هي الأصل والأقدم *.

القفطان الفخري رمز توليته حكم فزان رسمياً، وهو القفطان الذي سمع هو أن الداي محمد الإمام قد أرسله إليه؛ أو أنها ـ في أسوأ الظروف ـ ما قدمت إلا للمطالبة بدفع الخراج السنوي. وهكذا فقد توجّه تمّام وحده بكل ثقة إلى المكان الذي عسكرت فيه تلك القافلة. ولقد انقذت هذه المبادرة حياته، فإن علي المكني، الذي كان قد خطّط لاستدراجه مع كبراء العسكر والبلاد بقصد اغتيالهم جميعاً، خشي أن يؤدي مقتله بمفرده إلى نشوب القتال في الحال، وبذلك تفشل خطة ثأره من الباقين.

أما محمد بن جهيم، فكان أكثر تحدياً، إذ أنه هرب إلى السودان حيث لم يلبث أن عاد على رأس جيش لطرد علي المكني الذي كان قد استقر بفزان حيث لم يترك لتمّام سوى سلطة اسمية. وعسكر محمد بن جهيم في وادي الخرمان، الواقع جنوب شرقي مرزق، حيث وجد من الناس هناك استعداداً كاملاً للضلوع معه في مقاتلة علي المكني. وكان هذا الأخير قد خرج غازياً في إثرهم، ولم يكن يعلم بتمركزهم بالوادي المذكور. فلما نزل مع عسكره بإزاء قلعة هناك، هجم عليهم محمد بن جهيم وصحبه اوأخذوا أسلحتهم ومتاعهم وقتلوا بعضهم. ولم يتمكن من الفرار سوى علي المكني نفسه بصحبة بعض أنصاره، وذلك بفضل سرعة جيادهم، ودخلوا مرزق، فتعقّبهم أعداؤهم وحاصروهم فيها.

وأُجبر علي المكني على التسليم وطلب الأمان فمُنح له شريطة أن يردَّ ما استولى عليه من خزانة الناصر. فرجّعه إليهم ثم انسحب إلى القصر الأحمر في سبها. ولكن سرعان ما حاصره هناك جبْر القلفاط ـ زعيم أولاد سليمان[1] ـ وباديته؛ وظل محاصراً إلى أن أوفد إليه الداي في سبها خمسمائة فارس، ففكُّوا حصاره ونقلوه إلى طرابلس. وعندما فقد علي المكني الأمل في الاستمرار في حكم فزان، فإنه نصح الداي بأن يولي عليها الناصر بن جهيم، الذي أطلق سراحه من سجنه وطلب منه حلف أيمان الإخلاص والولاء والتعهد بدفع الخراج السنوي، ثم منحه الداي لقب صاحب فزان ووجهه إليها[2].

وبعد قيام القنصل كلود لومير برحلة إلى برقة زار خلالها مدينة درنه؛ فإنه رجع في حوالي شهر مايو سنة 1691 إلى فرنسا، تاركاً أمر تصريف شؤون القنصلية الفرنسية في طرابلس لأخيه (لوي لومير LOUIS LEMAIRE). ولم يكن هذا الأخير يتحلى بما كان يتحلى به شقيقه الأكبر من هدوء وليونة ضروريين لشخص مثله مكلّف بالعيش بين المغاربة الذين يتحتم أن يُعاملوا

---

(1) أولاد سليمان هم من عرب بني ذباب، من بني سليم. وهم بدو رحل يقطنون حول واحة سوكنة التي انتشروا منها حتى سرت وفزان. ولقد كانوا فيما مضى مرهوبي الجانب في كل منطقة الجنوب الشرقي من طرابلس الغرب. ولقد تمرد أولاد سليمان على الاحتلال التركي حيث أبيد جانب منهم في أعقاب العصيان الذي قاده عبد الجليل سيف النصر في سنة 1842؛ وعندئذ هاجر جانب منهم إلى منطقة غانم.

(2) ارجع إلى ابن غلبون، صفحات 193-196 *

بدبلوماسية وبصرامة في آن واحد، حتى لا يتعدوا حدودهم. وإذا كانت سلطات طرابلس قد أخذت تتناسى ما سبق وأن أعلنته من مشاعر الاحترام تجاه فرنسا؛ واستأنفت قرصنتها البحرية بهمّة جديدة؛ فإن القنصل الجديد قد اقترف من جانبه خطأ التشدُّد والإكثار من التلويح لهم بتهديدات مكشوفة ومتكررة، قائلاً إنهم إن لم يفيقوا إلى رشدهم، فإن طرابلس ستُقذف بالقنابل مجدَّداً. وأثار هذا المسلك حفيظة أصحاب السلطة الطرابلسيين ولذا فإنهم نكاية بالقنصل قد أقدموا على الاستيلاء على سفن تابعة لمرسيليا وقاموا بمصادرة بضائع منها تقدَّر بأكثر من عشرين ألف قرش. ومنذ تلك الساعة أخذت العلاقات تتأزّم أكثر فأكثر بين القنصل والداي؛ وأسرع هذا الأخير برفع شكوى ضد هذا القنصل الشديد التّحرُّز وكذلك ضد رعايا دولته، واتهمهم بأنهم كانوا السبب في تردِّي الموقف بين البلدين.

وكتب الداي إلى الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية يقول:

«الفرنسيون في طرابلس وقحاء، فهم يتجولون في المدينة بأسلحتهم، وكثيراً ما يقترفون الفاحشة والمنكر غير آبهين بالتقاليد. والقنصل (الفرنسي) يُدلي بأقوال تهدف إلى قطع العلاقات بين بلدينا. وهو يكثر من التوجه إلى الدواخل أو إلى شاطىء البحر مصحوباً بفرنسيين يحملون بنادق؛ وبعد غروب الشمس يرتاد المواخير. أما قناصل انجلترا وهولندا فلا يسلكون مثل هذا المسلك المشين، فهما لا يخرجان للفُسحة إلا مرة واحدة في الشهر. وقنصلكم لا ينصت إلى نصائحنا. وهو يرتاد المواخير مع فُسّاق البلد. فهو يستجلب على نفسه نقمة الجميع»[1].

ولا تتضمّن هذه الرسالة أية إشارة إلى مسألة استئناف القرصنة. ولو أن لومير أغمض عينيه عن أعمال النهب التي اقترفت ضد المواطنين الفرنسيين، فمن المؤكد أن الداي لم يكن ليخوض في مسلكه الشخصي، وما كان هذا المسلك ليُتّخذ ذريعة ـ معقولة إلى حد ما ـ للمطالبة بسحبه.

والواقع أن القراصنة كانوا قد أقلعوا متوجهين في غزوة نحو ساحل (قلُّورية CALABRE) الإيطالية، معلنين بصلافة علنية أنهم عازمون على عدم العودة إلا بأسلاب فرنسية قيِّمة. ووجّه لومير للديوان صراحة اتهاماً بسوء الطويّة، فرد عليه أعضاء الديوان بمزيد من الإهانات. وفي يوم 31 يناير تمّ قطع العلاقات مع فرنسا واقتيد لومير إلى السجن. وإليكم مقتطفات من مراسلات هذا القنصل يبسط فيها الوقائع: ـ

«من حبس طرابلس، في 6 مارس سنة 1692.

. . . أصحابنا الطرابلسيون ـ الذين أحاطوني بكل مظاهر المعاملة الطيبة منذ أن وطئت أقدامي أرض هذه البلاد ـ لقد أعوزتهم السُّبل لتسديد رواتب العسكر؛ فما كان منهم إلا أن تعمدوا

---

(1) انظر محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية. ARCHIVES DES AFFAIRES ETRANGERES.

خرق الصلح الذي منحهم إياه مليكنا: ففي 25 ديسمبر صعدوا على ظهر مركب فرنسي كان موجوداً بالمرسى، ومعهم الضباط؛ حيث قبضوا على قبطان المركب واقتادوه إلى القلعة وكأنه مجرم، وأخبروه بأنهم عازمون في الحال على حمل الغلامين اليونانيين العاملين معه كبحّارة على اعتناق الدين الإسلامي، ثم عاملوه أسوأ معاملة ورفضوا السماح له بالتوجه إلى قنصليتنا لطلب النجدة منا. غير أنني أُخطرتُ بما حدث في التوِّ، فتوجهت إلى القلعة حيث كان مجلس الديوان منعقداً بكامل نصابه. فأطلعته على مدى خطورة تعدِّيهم على الهيبة الفرنسية وأسر رعايانا، مما يخالف البند الثالث عشر من معاهدة الصلح. فما كان منهم إلا أن أخذوا الغلامين النوتيين - رغم شدة احتجاجاتي - قائلين لي إنهم ليسوا هم الذين أبرموا الصلح، وبأن اولئك الذين وقّعوا عليه قد أُجبروا على ذلك بسبب وحشية القنابل، وبأنهم ليسوا ملزمين على الانسياق وراءهم. . . وتوجهت في صباح اليوم التالي لمقابلة الداي، فاستقبلني بأحسن ما يكون عليه الاستقبال. وظلت الأمور هادئة حتى اليوم الأخير من الشهر الماضي، وحيث أن موعد السّداد قد أزف، وأنه لم يكن لديهم ما يدفعونه لنا، فإنهم صعدوا إلى ظهر المركب المذكور وبصحبتهم عدة زوارق مسلحة، فنهبوه وأسروا جميع ركابه. فتوجهتُ بسرعة إلى المرسى لمحاولة منع وقوع هذه الجريمة، ولكن سرعان ما أحاط بي أكثر من مائتيْ شخص مسلحين بالخناجر، فأخذوا بتلابيبي واصطحبوني إلى هذه البؤرة البائسة، وقيدوني بالسلاسل كما لو كنت مجرماً خطراً، وفي نفس الوقت عاثوا بقنصليتنا وكنيستنا سلباً ونهباً، وصادروا واحداً وثلاثين حصاناً أصيلاً كنت قد اشتريتها للملك.

وهم يقومون بتسليح سبع أو ثمان من سفن القرصنة ويعدونها ضدنا، وهو الأمر الذي لن يتمكنوا أبداً من الإقدام عليه، إذ أنهم لا يملكون ألواحاً ولا حبالاً ولا قلاعاً ولا بشماطاً؛ ولذا فإن من يخرج منهم عليها سيكون رديء التسليح والمعدات.

إن ما يبعث في نفسي العزاء والسلوى، وأنا في حالتي البائسة، هو أنني لا أجد مأخذاً على نفسي وأنني لم أعطهم أية فرصة لخرق صلحنا معهم: فلقد أمددتهم بسلفة قدرها خمسة آلاف قرش لمساعدتهم على تسديد رواتب عسكرهم؛ فما كان منهم إلا أن استولوا مني على الإيصالات التي يقرُّون فيها باستلام هذه السُّلفة، وفي المقابل قيدوا يديَّ بالسلاسل وأحاطوا عنقي بها. وهذا هو الجزاء الذي ينال المرء من هؤلاء المتبربرين بعد أن يكون قد أدى لهم أطيب الخدمات. . . .

ثلاثون ألف قرش، نصفها تم دفعه، والنصف الثاني بصدد الدفع بين آن وآخر؛ تلك هي المبالغ التي أعطاها لهم القنصلان الانجليزي والهولندي، من قبيل المنافسة لنا، وذلك على أمل أن يأتوا لنجدتهم بسفنهم فيما لو هاجمتها سفننا. وهم ينتظرون تلقي ما هم في حاجة إليه بفارغ الصبر. وإن تم لهم ذلك، فأعتقد أنهم سيعودون مثقلين بكل صنوف الأسلاب. وهم كلما لمحوا في البحر سفينة تجارية، فإنهم سرعان ما يهرعون إلى قنصليتنا لرفع العلم فوقها، كما في الأحوال العادية، ثم يرفعون الأعلام (الفرنسية) فوق السفن المتواجدة بالميناء. ثم يخرجون لملاقاة السفينة القادمة مدَّعين أنني الذي أوفدتهم وللاستيلاء على مجرد مركب طرطان ذي صاري واحد، فإن

مائتين من مسلحيهم يخرجون إليه. فيا لها من شجاعة! ـ وهكذا فقد استولوا على طرطانيْن اثنين».

وأرسل لوي لومير من سجنه رسالة أخرى بتاريخ 22 مايو سنة 1692، وقد عنونها بالعبارة التالية: «من جحيم طرابلس». وذكر فيها أن القراصنة قد خرجوا في إحدى غزواتهم فاستولوا على إحدى عشرة سفينة تجارية وأسروا مائتين وخمسة عشر أسيراً.

وعندما ذاع خبر قيام الفرنسيين في ميناء طولون باستعدادات تأهباً للقصاص من الطرابلسيين عما اقترفوه من تعديات، فعندئذ صدرت الأوامر لجميع أسرى السجون بترميم تحصينات المدينة. وأُرغم القنصل لومير على حمل الأحجار إلى مواقع البناء، حيث حدث وأن ضربه حراسه في أحد الأيام بالعصي حتى لقد أغمي عليه لعدة ساعات[1].

وعندما علم ملك فرنسا بهذه الأعمال التعسفية، فإنه قرر في 14 أبريل سنة 1692 توجيه أسطول إلى طرابلس. فغادر القبطان البحري (دي ريبيريت DE RIBERETTE) مرفأ طولون في العاشر من شهر يوليه على رأس القطع البحرية التالية: (الشَّمْأَلْ L'AQUILON) و (المغامر L'AVENTURIER)، و (النجمة L'ETOILE)، والفرقاطة (برق ECLAIR)، وبصحبتها قادس غليوني مسلح بالقنابل. وصدرت الأوامر إلى قائد الأسطول بضرب طرابلس إن لم يُجب إلى مطالبه، وأن يرسل بعد ذلك إلى طولون القادس الغليوني تحت حراسة الفرقاطة «برق»، لرفع تقرير عن العمليات الحربية التي يكون قد أنجزها.

ويروي (داميكور D'HAMECOURT) في كتابه «التاريخ البحري من 1610 إلى 1750[2]»، أن دي ريبيريت، بعد فشله ـ لا شك ـ في الحصول سلمياً على ما يريده، قام في 21 يوليه سنة 1692 بإطلاق ثمانمائة وست عشرة قنبلة وقعت جميعها على مدينة طرابلس. بيد أن الأهالي كانوا قد هجروها وانسحبوا إلى الدواخل حيث نصبوا هناك خياماً. وواصل القائد الفرنسي قصفها عدة أيام وأشعل الحرائق في عدة مواضع منها دون أن يحرك الطرابلسيون ساكناً. بل على العكس فإنهم صرحوا بأنهم لن يستسلموا، وبأنهم يفضلون السير فوق أنقاض مدينتهم، التي تحولت إلى رماد، على الموافقة على إبرام أي معاهدة صلح مع فرنسا. ورغم كل ما كان لدى السيد دي ريبيريت من رغبة في حملهم على استجداء الرحمة منه، فإن الرياح المعاكسة أجبرته على الإبحار والعودة إلى مرفأ طولون، حيث وصله في الثالث من شهر أغسطس، وذلك بعد أن قصف طرابلس بحوالي ألف وخمسمائة قنبلة.

---

(1) لقد عومل القنصل الفرنسي هذه المعاملة السيئة على مشهد من زميليه قنصلي انجلترا وهولندا، اللذين لم يبدر عنهما أي احتجاج على المعاملة التي لقيها زميلهما هذا.

(2) D'HAMECOURT: «HISTOIRE NAVALE DEPUIS 1610 Jusqu'á 1750», II, p. 538-540.

وفي هذا الشأن توجد بمحفوظات وزارة البحرية (الفرنسية) رسالة من الوزير موجهة إلى دي ريبيريت، هاكم نبذة منها:

«تلقيت رسائلكم المؤرخة في الثالث والخامس من هذا الشهر، وأطلعت الملك على مسلككم أثناء الحملة على طرابلس. ولقد سُرَّ جلالته لذلك، ولكن كان من الأفضل لو أنْ تغلّبت وجهة نظر جلالته التي ترى إرغام هؤلاء القراصنة ـ عن طريق تهديدهم بالقصف بالقنابل ـ على طلب الصلح. ولعله كان بإمكانكم حملهم على قبول التفاوض، لو أنكم مضيتم بمحاذاة الشواطىء التونسية حتى طرابلس رأساً، كما أُمرتم، بدلاً من المرور بمالطة. ذلك أن المدة التي أقمتموها بهذه الجزيرة، عندما اضطرتكم الرياح المعاكسة إلى ذلك، قد هيّأت للقراصنة مهلة من الوقت لاتخاذ قراراتهم فيما عزموا عليه. وهكذا فقد فوّتُم فرصة فريدة لعقد هذا الصلح، وذلك هو ما أُلفت نظركم إليه، حتى لا تقعوا في خطأ مماثل مرة أخرى».

وعندما أُخطرت الآستانة بهذا الموقف، فإنها عجّلت بإيفاد مندوب وصل طرابلس في الخامس من مارس سنة 1693. ونصح هذا المندوب ـ باسم السلطان العثماني ـ بعدم تضييع الوقت، بل والتعجيل بإرسال من يقدم اعتذارات إلى فرنسا وطلب الصلح معها. وأصمَّ الطرابلسيون آذانهم غير آبهين بهذه النصائح الحكيمة. إلا أنهم أطلقوا سراح القنصل لوي لومير الذي قضى عاماً وهو يرسف في قيوده بالسجن. وتم نقله على ظهر سفينة متجهة إلى الجزائر. ونجد حول هذا الموضوع، بمحفوظات الغرفة التجارية بمرسيليا، الوثيقة التالية، وهي نسخة من رسالة حررها الراهب (راسين RACINE) الذي كان قائماً بأعمال القنصل الفرنسي في طرابلس أثناء تغييب السيد لومير؛ والرسالة موجهة إلى القنصل الفرنسي في تونس، السيد (سوريند SORHAINDE):

«من طرابلس البربرية في 30 مارس سنة 1693.

حضرة السيد:

إنني وإن كنت من الأسرى، إلا أن السيد لوي لومير ـ الذي يشغل منصب قنصل الملك هنا ـ قد وثق فيَّ وطلب مني أن أحل محله، وذلك بموافقة رئيسي (دوليتيِّ DOLETTY)، وكذلك بموافقة ملك هذه البلاد. وقد أمرني السيد لومير المذكور بأن أُخطركم بأنه قد رحل إلى الجزائر، بأمر من سلطات البلاد، في 23 مارس. وفي نفس اليوم بادرت السلطات المذكورة، بمجرد رحيله، بتجهيز ثلاث سفن للقيام بغزوة قرصنة. فرأيت أن من واجبي إشعاركم بذلك.

امضاء: راسين: من رهبان الأراضي المقدسة، مأسور حالياً بطرابلس».

وفي تلك الفترة كان يتواجد بالجزائر (دينيس دوزو DENIS DUSAULT)، حاكم «معقل فرنسا BASTION-DE-FRANCE»، والذي كان قد ترأس بنجاح مع هذه الإيالة عدة مفاوضات

هامة. وهو دبلوماسي محنّك؛ وقد أُنيط بمهمة اقناع الطرابلسيين بعد أن فشل السلطان العثماني في ذلك مع هؤلاء الأجلاف.

ونزل دوزو في طرابلس في 14 مايو سنة 1693 وبرفقته لوي لومير. وتحصّل على إذن بمقابلة الداي، حيث أبلغه بأن صديقه الحميم شعبان ـ داي الجزائر ـ قد أوعز إليه بالعمل على إرجاع المياه إلى مجاريها بين طرابلس وفرنسا وبإقناع ملك فرنسا بتناسي ما بدر عن الطرابلسيين من خرق للمعاهدة الأخيرة. وهكذا فإن دوزو قد تظاهر بأنه ليس مكلفاً بهذه المأمورية من طرف حكومته، وحرص على الاتصالات بصبر كبير لما ذُكر أمامه من طعون واغتياب ضدّ لوي لومير ومن اتهام الطرابلسيين له بالنّزْق والتطاول، حيث قالوا له أنهم لم يتعرضوا لشيء من ذلك من جانب شقيقه الأكبر كلود لومير طيلة السنوات الست الفارطة التي تولى خلالها مهام القنصلية لديهم. وبعد أن أبان دوزو من جانبه عن مدى خطورة الاعتداءات التي بدرت من طرف الطرابلسيين فإنه أقنعهم بوجوب طلب العفو عما حدث من خرق للمعاهدة، وحملهم أيضاً على إرجاع السفن الثلاث المختطفة، وإطلاق سراح أربعين أسيراً، والإذن للفرنسيين بنقل أعمدة أثريّة وتماثيل من مدينة لبدة إلى بلادهم.

ولقد استُبعد لوي لومير بحذر وذكاء في هذه المفاوضات، وتمت الموافقة على سحبه ترضية للطرابلسيين مقابل تنازلات تحصلت عليها فرنسا منهم. وهكذا فإن دوزو قد تمكن بحنكته أن يجنّب فرنسا شنَّ حرب جديدة ضد طرابلس ثم أبرم مع هذه البلاد معاهدة بتاريخ 27 مايو سنة 1693.

وبادر محمد الإمام داي إلى توجيه رسالة اعتذار إلى ملك فرنسا تنتهي بالعبارة التالية: «سنكون أصدقاء لأصدقائكم وأعداءً لأعدائكم». وإمعاناً منه في الالتزام بهذه النظرية حتى منتهاها ـ على أمل أن تجلب عليه رضاء فرنسا وصفحها ـ فإنه كتب إلى (لويس الرابع عشر LOUIS XIV) مرة ثانية في شهر أغسطس التالي يقول:

«حرصاً على معاهدة تحالفنا معكم، فقد فسخنا صلحنا مع أعدائكم الانجليز والهولنديين. ولقد استقدمنا إلى حضرتنا قنصليْ هاتين الدولتين في بلادنا، وأبلغناهم بأننا قد فسخنا من الآن فصاعداً الصلح الذي أبرمناه مع بلديهما، وبأننا قد أصبحنا بالتالي في حالة حرب معهما؛ وبأنه لم يعد أمامهما سوى العودة إلى بلديهما. وفي نفس الوقت أصدرنا أوامرنا إلى الريِّس علي ـ القائد العام لأسطولنا الحربي ولسفن الغزو ـ وإلى جميع ريّاس هذه السفن بتعقب السفن التابعة لهاتين الدولتين كلما التقوا بها في البحر».

وعندئذ تم منح دينيس دوزو لقب مندوب الملك، وخُوِّل توقيع معاهدة الصلح، كما أوكلت إليه، بشكل مؤقت، مهام قُنصل فرنسا في طرابلس.

ويحدثنا ابن غلبون عن هذه الحرب مع فرنسا على النحو التالي:[1]: -

«نقض محمد الإمام الصلح الذي كان فعله عبد الله (الإزميرلي) وأصهاره بنو فشلوم مع الإفرنج (الفرنسيين). فلما بلغ ذلك ملك الإفرنج وجّه إلى البلد أسطولاً نحو الخمس عشرة سفينة كبيرة ومعهم البونية[2]، فأتوا البلد لليلة بقيت من رمضان سنة 1102 هـ (21 يوليه سنة 1692)، واشتغلوا بالرمي على البلد، واستعدّ الناس لهم وظهرت شجاعة محمد الإمام وحزمه حتى كان يطوف على الأبراج بنفسه، ولم يعتمد على أحد، ويعد الرُّماة بالعطاء الكثير، فرمى بعضهم هوان البونية بكرة فتفرقع الهوان[3] فقتل من حوله من النصارى نحو الخمسة عشر، وتأخروا فلم يُفد رميهم فيها شيئاً ورجعوا خائبين. فلما رجعوا لملكهم وأخبروه بعدم إفادة رميهم لها، جهّز أسطولاً كبيراً لأخذ سفن الجهاد بالمدينة المذكورة. فاتفق أن التقى أسطوله بسفينتين من سفن الجهاد بالمدينة المذكورة رئيس إحداهما خليل المذكور (الأرناؤوطي)، فجاهدنا جهاداً كبيراً لم يعهد مثله حتى لم يبق لهما من الذخيرة شيء فأسروا من وجدوا بها حيّاً، وكان فيمن وجد حيّاً خليل مجروحاً شماله معدومة وأقلعوا بهم نحو بلدهم، وراسلوا محمداً الإمام بالصلح فكان أخذ خليل سبب صُلْحهم، فانعقد الصلح بينهم وبين محمد باشا على أن جعلوا فداء كل من المسلمين والنصارى مائة وخمسين ريالاً، ويقابل الرجل الرجل».

إن وصف المؤرخ المحلي (ابن غلبون) بكل تفصيل لأسر خليل بك الأرناؤوطي - زوج بنت الداي - يدل على أنه قد أسر بالفعل. ولعل محفوظات وزارة البحرية الفرنسية أن تكون بها وثيقة ما حول هذا الموضوع. وعلى أية حال، فإن خليل بك، الذي سبق له وأن زار باريس كعضو في وفد رسمي، لا بد وأن يكون قد داخله شعور غريب وهو يزورها للمرة الثانية، وإن كان يفعل ذلك في هذه المرة كأسير حرب.

وفي الثاني والعشرين من شهر أكتوبر صادق ملك فرنسا على اتفاقية الصلح ثم أُرسلت إلى طرابلس. وانعقد مجلس الديوان، وتم إطلاق طلقات مدافع القلعة ابتهاجاً بالمناسبة. وواصل الديوان عقد جلسته حيث وجّه رسالة إلى لويس الرابع عشر يهنئه فيها بالانتصارات التي أحرزها مؤخراً في أوربا.

ثم تم تعيين (دي لالاند DE LA LANDE) - قريب دينيس دوزو - قنصلاً لفرنسا بطرابلس في فبراير سنة 1694. وتُشيد مراسلات الداي، وكذلك المذكرات التي خلّفها الإرساليون الكاثوليك،

(1) انظر كتاب التذكار، صفحة 190-191 *.

(2) البونية تعني هنا: القادس الغليوني القاذف للقنابل. إرجع إلى ما ذكره شارل فيرو في الصفحات السابقة حول القطع البحرية التي شكل منها اسطول دي ريبيريت الذي هاجم طرابلس *.

(3) الهوان هو المنجنيـق، وهي آلة حربية لرمي القنابل *.

بمسلك هذا القنصل الذي حرص دائماً على تقريب وجهات النظر بين البلدين. ومع ذلك فقد واجهته هو الآخر لحظات عصيبة:

ففي سنة 1695 قامت أساطيل كل من الجزائر وطرابلس بمحاصرة تونس. فأوفد الباب العالي مندوبين طالباً منهم استنفاد جميع وسائل الاقناع لحمل هؤلاء القراصنة على التعايش في وئام. وقال لهم ـ بلسان مندوبيه ـ إن المؤمنين الحقيقيين يعتبرون كالإخوة، وعليهم أن يتساندوا وأن يغيث بعضهم البعض بدل التنابذ والتقاتل. ثم تم تعيين (جاري محمد باشا) في حكومة طرابلس، كما تم إرسال عمر باشا إلى الجزائر لتدبير أمورها. وصدرت إلى كليهما أوامر مشدَّدة ببذل الجهود لإعادة الوئام بين البلدان المغربية المتجاورة (فبراير سنة 1695). ويلاحظ أن (دي هامّر DE HAMMER) ـ[1] الذي يروي ما سبق استناداً على الوثائق التركية المفتقرة إلى الصواب في كل ما يتعلق بشؤون أفريقيا ـ كان يجهل أن محمد الإمام داي قد استولى على الحكم بالقوة وأن الباب العالي لم يرسله قط كباشا شرعي.

كان من المتفق عليه مع دينيس دوزو أن يتم تبادل الأسرى الطرابلسيين المحتجزين في فرنسا والأسرى الفرنسيين المعتقلين في طرابلس. ثم راجت أقاويل مفادها أن أتراك طرابلس الكثيرين الذين اختفوا في أعقاب الاستيلاء على سفنهم كانوا معتقلين فوق ظهور القوادس الفرنسية. ومنذ تلك اللحظة أخذ أقارب أولئك الأسرى يلحون على القنصل الفرنسي، وعلى الداي نفسه، طالبين منه التدخل لإطلاق سراحهم. وتبرَّم محمد الإمام من الإكثار من توجيه اللوم له بالسلبية في هذا الشأن، فاضطر إلى ترضيتهم بتوجيه الخطاب التالي إلى ملك فرنسا في الثالث من يناير سنة 1696: ـ

«لقد اشتكى إليَّ أقارب الأسرى الذين تحتجزونهم، وعليه فإنه إذا ما انقضى شهر على تلقيكم لهذا الخطاب ولم يرجع رعايانا إلى البلاد؛ فإننا سنفسخ الصلح الذي أُبرم بيننا، وبالطبع فإنه سيستتبع ذلك طردنا لخادمكم القنصل وإرساله إليكم في فرنسا على ظهر مركب. هذا الخطاب موجه إليكم باسم جميع سلطات طرابلس».

غير أن القنصل الفرنسي دي لالاند، تمكن ـ بفضل مساعي خليل بك ـ من تهدئة غضب الداي وأعضاء الديوان، كما تمكن من حملهم في شهر يونيه على تحرير الخطاب التالي والذي لا يُشكُّ في أن عباراته الأخف في لهجتها قد جعلته موضع قبول أكثر من سابقه: ـ

«اغفروا لنا شدَّة لهجة خطابنا السالف الذي لم يحملنا على صياغته على ذلك النحو سوى سيل الشكاوى التي وصلتنا من أقارب الأسرى. ونرجوكم أن تخوِّلوا قنصلكم سلطة مبادلة الأسرى

(1) انظر كتاب تاريخ الأمبراطورية العثمانية، الجزء الثاني عشر، صفحة 365-366.

DE HAMMER: «HISTOIRE DE L'EMPIRE OTTOMAN», XII, p. 365-366.

الفرنسيين مع أسرانا لديكم. وإننا لممتنون جداً من السيد دي لالاند، قنصلكم، فهو إنسان عاقل للغاية ويتسم بالنزاهة والصدق في عهوده ولم نعد في حاجة لسواه».

وكتب دي لالاند من ناحيته إلى وزير (خارجية) فرنسا، يقول:

«أؤكد لكم يا سيدي أنه لو لم يتدخل قبطان بحرية يدعى خليل (الأرناؤوطي) الذي يعتبر سيد هذه الحكومة المطلق ـ والذي يقف في كل مناسبة إلى صفيٍّ علانية ـ فإنه ما كان بإمكان الداي أن يمنع تردي الأحوال إلى حد خرق الصلح. ونحيطكم علماً بأن المعاملات التجارية المحدودة التي كانت قائمة مع هذا البلد قد بارت وماتت تماماً، نظراً لأن الدواخل كلها في حالة ثورة. ولقد انقضت قرابة ثلاث سنوات دون أن تخرج قوافل فزان بالرغم من أن هذه القوافل هي القاعدة الأساسية التي تقوم عليها التجارة هنا. ولقد توجه الداي على رأس ألفين من الجنود إلى الدواخل، ولا أحد يدري ما إذا كان سينجح في حملته ضدها».

كان بعض الأنكشارية والتجار الطرابلسيين قد سافروا إلى تركيا، ثم عادوا منها على ظهر مركب فرنسي استأجروه. ولقد حدث وأن اختُطف هذا المركب في طريق عودته بهم حيث استولت عليه سفينة قرصنة تابعة لجزيرة (ميورقة MAJORQUE) الاسبانية، فأسرت ركابه الطرابلسيين وسلبت بضائعهم. ثم التقت هذه السفينة الأسبانية في عرض البحر بفرقاطة فرنسية، فقامت الأخيرة باختطاف سفينة القرصنة تلك. ولقد تم إطلاق سراح الطرابلسيين غير أنه لم يكن بالإمكان إعادة بضائعهم إليهم حيث أنها كانت قد سبق وأن بيعت في مرفأ (مسِّينا MESSINE) قبل الالتقاء بالفرقاطة الفرنسية.

كذلك فإن الراهب (جودفروا GODEFROY)، التابع لجماعة الخلاص الإرسالية، نراه يشير هو الآخر ـ ضمن رسالة مؤرخة في الثاني من يونيه سنة 1700 م ـ إلى مدى ما يعود على الفرنسيين من خير بفضل ما يكنه لهم خليل بك الأرناؤوطي من مودة: إذ يقول ذلك الراهب: ـ

«إن الذي يزيد من مكانة خليل هو أنه يرجع إليه الفضل في التمكين لسلطة الداي. فقد سلك مع حفنة من الناس ـ بمناسبة اندلاع ثورة شعبية ـ مسلكاً في غاية الحذر والبراعة، حيث تمكن بسهولة من إحباط تلك الثورة. ثم اقتحم صفوف الغوغاء وخلّص الداي الذي كانت فرائصه ترتجف من شدة الرعب، وصحبه معه حيث أقفل دونه أبواب القلعة. وبعد أن اطمأن على شدة الحراسة المضروبة حوله، فإنه رجع إلى المدينة حيث أجبر من بقي من المتمردين على التزام الهدوء والسكينة. وهو يتمتع بحب الداي له وبخشية الناس له، خصوصاً في أعقاب إعدام أربعة عشر تركياً وطرابلسياً، حيث قطع أرجلهم وأيديهم، ثم جرى تعليقهم بالمسامير على أحد بوابات المدينة. وذلك لأنه علم بأنهم قد تعرضوا في أحد أحاديثهم لشؤون الحكومة وطفقوا يخططون ـ في سياق امتزج فيه الجدُّ بالمزاح ـ لقلب نظام الحكم، مقترحين عزل فلان وتولية علاّن قائماً على شؤون الدولة. ومع ذلك، فإن خليل بك لا يخلو من رأفة أو اعتراف بالجميل للذي يبادره بعمل

خيِّر. وهذا برهن عليه بصنيعه تجاه سيدة فرنسية من مرسيليا كانت قد أشفقت عليه عندما كان في الماضي أسير سخرة فوق ظهر قادس فرنسي. فهو يناديها اليوم قائلاً لها «يا أمي» كلما خاطبها. ويرسل إليها الهدايا من وقت لآخر، وألح عليها كثيراً في القدوم إلى طرابلس واعداً إياها بتوفير كل سعادة لها».

وفي نفس سنة 1700 م، أسهم الجيش الطرابلسي في الحملة التي وجهها التونسيون ضد الجزائر. وكان مراد ـ بك تونس ـ قد أرسل هدايا إلى داي الجزائر. فرفضها هذا الأخير، إما بدافع الكراهية أو بدافع الغضب. فاستشاط مراد بك لذلك غضباً، خصوصاً وأنه كان يتحرَّق للإنتقام لمقتل أبيه الذي اغتيل أثناء مؤامرة ضلع فيها الجزائريون، فسيطرت عليه فكرة الثأر لما حدث. فكتب إلى خليل باشا ـ قائد جيش طرابلس ـ طالباً منه العون والمساندة، فتوجه إليه هذا على رأس قواته، بعد أن وافقه على ذلك محمد الإمام داي والد زوجته. واشترك مراد وخليل في ضرب الحصار حول قسنطينة مدة خمسة أشهر. وكانوا يتأهبون للإنقضاض عليها، عندما حدث وعلموا بنبأ دنوِّ الجيش الجزائري. فاتجهوا لملاقاته. وتقابل الجيشان في السهول الواقعة بين قسنطينة وصطيف. وبحسب ما ترويه وثائق تلك الفترة، فإن قرابة تسعة آلاف رجل قد أُفنوا في تلك المعركة. ثم عاد مراد بك إلى الحدود التونسية مدحوراً؛ أما خليل بك، فإنه عندما رأى أن النصر سيكون حليف الجزائريين، فإنه تقهقر على أعقابه أثناء القتال هو وفرسانه.

في يناير سنة 1701، أُذن للقنصل الفرنسي دي لالاند، الذي أرهقته حرارة الجو في طرابلس، بالعودة إلى فرنسا، فحل محله القنصل (ديلان DELANE) بشكل مؤقت. وعند وصول هذا الأخير إلى طرابلس وقعت فيها ثورة كان حدوثها مستغرباً لا سيما وأن الذين فجروها فجأة كانوا ثلاثة أشخاص فقط. ففي ليلة 19 أبريل من نفس السنة (الموافق 11 ذي الحجة سنة 1112 هـ)، توجّه المتآمرون الثلاثة من باب لباب وطفقوا يحرضون الأتراك المستعدين للثورة وأغروهم بحمل السلاح. وسرعان ما تضخم عددهم حتى أصبح يتراوح ما بين الثلاثمائة والأربعمائة، فتوجهوا إلى القلعة بهدف عزل محمد الإمام داي. وبدلاً من أن يقاوم هذا الشيخ الهرم، فإنه استجاب فاتحاً باب القلعة وتقدم إليهم عارضاً تقديم تنازله بمنتهى الخضوع والطاعة. واكتفى الثوار بتوقيفه دون إلحاق أي أذى به. وفي نفس الوقت احتلوا منطقة باب البحر اعتقاداً منهم بأن آمرها رئيس البحرية ـ وهو الشخص الوحيد الذي كانوا يخشون مقاومته ـ كان متواجداً بالمدينة. غير أن هذا الريِّس كان قد غادرها وفرَّ على ظهر مركب مسلح، حاملاً معه بعض المال والمؤن، حيث كان عازماً على التوجه إلى جزيرة جربة. لكن البحر كان هائجاً للغاية بحيث أنه ما أن تجاوز المرسى حتى اضطر إلى العودة إلى اليابسة والالتجاء إلى ضريح سيدي كاجيجي الواقع قرب شاطيء البحر في جهة قرقارش، فاحتمى بحرمته التي لا تُنتهك.

وكان متزعم الثورة رجلاً من أزمير في الأربعين من عمره، يدعى عثمان القهواجي. وكان في الأصل مجرد جندي بسيط ثم ترك الجندية وفتح له مقهى بسوق الترك. وعندما بايعه

الانكشارية داياً، فإنه استدعى القنصل الفرنسي ديلان، وأمره بأن يجهز على الفور مركباً فرنسياً كان راسياً بالميناء، وذلك لنقل الداي السابق وعائلته ورئيس البحرية المستجير بضريح سيدي الكاجيكي. أقلع المركب بالمنفيين إلى مصر[1]. وكتب القنصل الفرنسي بهذا الصدد قائلاً:

طرابلس في 31 مايو سنة 1701

«قبل عشرة أيام من عودتي إلى هذا البلد، قام العسكر بثورة عامة كادت أن تؤدي إلى إهلاك هذه الجمهورية، بيد أن الأمور عادت إلى نصابها دون إراقة دماء، واقتصر الأمر على تغيير في الزعامة؛ فأولئك الذين كانوا يحكمون البلاد قبل مغادرتي لها قد تم طردهم منها وحل محلهم آخرون».

وما أن سرى نبأ قيام الثورة حتى تخلى معظم العسكر عن قائد الجيش خليل باشا الأرناؤوطي الذي كان يعسكر بالقوات على بُعد مسيرة يوم من المدينة. وإذْ شعر عندئذ بأنه لم يعد في حالة تمكنه من المقاومة، فإنه توجه هو الآخر نحو مصر[2] خشية أن يسيء أعراب الدواخل معاملته، وهو الذي طالما تمادى في تعذيبهم. وبادر عثمان القهواجي داي فعيّن مكانه كقائد للجيش العلج الساقزلي المدعو محمد، والذي سبق له وأن تبوأ مناصب هامة في الجزائر وتونس. وعيّن كرئيس للبحرية ابراهيم الخواجة، الذي كان قبل سنتين أسيراً على ظهر أحد قوادس بالرمو الإيطالية.

وبعد أن فرغ عثمان القهواجي داي من تصفية مشاكل الولاية، فإنه حمّل القنصل ديلان الرسالة التالية لتحويلها إلى باريس:

«لتصل هذه الرسالة إن شاء الله إلى يدي صاحب الجلالة امبراطور فرنسا القوي الرفيع الشأن.

افتخار الملوك النصارى الذي أُصطُفِيَ من بين كبراء الفخام في الطائفة العيسوية ليكون شفيعاً لكل شؤون الجمهورية النصرانية، امبراطور فرنسا، لويس الرابع عشر، أيّده الله بالسداد في كل خطاه وقاده إلى خير المنتهى!

بعد تأدية التحيات الواجبة علينا، فإننا نحيط جلالتكم الأمبراطورية، التي نتقدم إليها بتمنيات عاطرة كعين المسك وبدعوات في لطافة نسيم الربيع العليل، تمسكاً منّا بالاحترام التليد الذي نكنُّه لجلالتكم؛ بأنه تبعاً لما تنصُّ عليه معاهدة الصلح ونظام الامتيازات المتبادلة التي أُبرمت وحُلف عليها اليمين زمن حكومة محمد (الإمام) داي، فإن التجار الفرنسيين قد أتيح لهم على الدوام السفر براً وبحراً إلى البلاد الخاضعة لنا بكل أمن وراحة بال، متاجرين ببضائعهم من جهة إلى

(1) يذهب ابن غلبون إلى أنه نفاهم إلى تركيا وليس إلى مصر. انظر التذكار، صفحة 198*.
(2) أما ابن غلبون فإنه يذهب إلى أن خليلاً قد فر إلى تونس ومنها إلى تركيا. انظر التذكار، صفحة 198 *.

أخرى، وسيراً على نفس النهج الذي اختطّه أسلافنا العظام، كما شملتهم جميع صنوف الحماية وحسن المعاملة كما يقتضي الواجب. بحيث أن السفن الفرنسية ورعايا جلالتكم قد عوملوا بكل محاباة وتلطف ممكّنين من جانب ضباط جمهوريتنا العسكرية، سواء في البحر أو في الموانىء والمعابر المنضوية تحت لوائنا، وذلك بكل حرص حتى لا تُخالف المعاهدات السالفة الذكر، بل على العكس فإننا قد راعيناها بكل تحرُّز، وهكذا فقد ظل الصلح راسخاً وثابتاً إلى أقصى درجة كما في البداية.

... ونحيط جلالتكم علماً كذلك بأن العسكر وكل أهالي المدينة ممتنون وراضون تماماً وبكل الوجوه من قنصل فرنسا ديلان المتواجد حالياً هنا.

من الفقير لله: عثمان بن علي، داي عسكر ومملكة طرابلس البربرية»[1].

غير أنه لم يُقدَّر لنجم عثمان القهواجي أن يسطع طويلاً. فالواقع أن القنصل دي لالاند سرعان ما شهد ثورة أخرى وتعرض لمكائد جديدة. ففي العاشر من أغسطس سنة 1701 (1 ربيع الأول سنة 1113 هـ) عادت إلى المرسى سفن طرابلس القرصانية الثلاث بعد غزوة نهب. وفي الليلة التالية حمل الانكشارية الموجودون على ظهور هذه السفن، سلاحهم وأعلنوا تنصيب قبطان سفينة القيادة الحاج مصطفى غليبولي؛ وكانوا قد اتفقوا على ذلك منذ أن كانوا في عرض البحر. وتوجهوا إليه في بيته ثم عادوا به في صحبتهم في موكب إلى سوق الترك. أما عثمان داي القهواجي الذي كان موجوداً بالقلعة آنذاك، فإنه ما أن علم بهذه الثورة عند سماعه للطلقات النارية الآتية من ناحية سوق الترك، حتى تذكر النهاية المفجعة التي انتهى إليها سميُّهُ عثمان الساقزلي من قبله، فأوصد منافذ القلعة وأبوابها وتأهب للدفاع عن نفسه بكل استماتة موجهاً فوهات مدافع القلعة نحو المدينة. وكلّف خمسة وعشرين أسيراً نصرانياً وخمسة عشر تركياً ممن كانوا في خدمته بالتمركز خلف المدافع. ولكي يُظهر تصميمه الجادّ على المقاومة، فإنه أمر بإطلاق نيران المدافع بدون توقف، وبقرع الطبول والنفخ في النفير داخل القلعة. وفي اليوم التالي أرسل الحاج مصطفى غليبولي زورقاً تحت أسوار القلعة المطلّة على البحر طالباً من عثمان القهواجي تسليم نفسه، واعداً إياه بحسن المعاملة وبمنحه القدر الذي يرغبه من المال ليذهب به إلى حيث شاء من بلدان المشرق. ولكن بدلاً من أن تثني هذه الوعود المطمئنة الداي المحاصَر، فإنها زادت من استبساله في المقاومة. فردَّ بأنه مصمم على الاستماتة ولفظ أنفاسه والسلاح في يديه. ولكي يعطي دليلاً على ذلك، فإنه أصلى عدداً من أحياء المدينة بنيران مدافعه العنيفة، كي يرغم الشعب ـ الذي يكون بذلك قد مُنيَ بخسائر في ممتلكاته ـ على إعلان رفضه للداي الدَّعِي الجديد. ولقد مرقت

---

(1) ترجم هذه الرسالة من التركية إلى الفرنسية ترجمان لويس الرابع عشر، بيتيس دي لا كروا والرسالة في نصها الأصلي المخطوط موجودة بمحفوظات وزارة الخارجية الفرنسية. وليلاحظ القارىء ركاكة تراكيبها، وهذا راجع إلى أنها ترجمت مرتين: من التركية إلى الفرنسية، ثم ترجمتها هنا من الفرنسية إلى العربية *.

إحدى الكُرات النارية عبر أحد جدران القنصلية الفرنسية. ولقد صمد عثمان القهواجي طيلة ذلك اليوم ببسالة، وفي اليوم التالي استمر في مقاومته العنيفة بشجاعة. وأُلقي في أيدي محاصريه فخففوا كثيراً من حدّتهم. وأرغم هذا الفشل مصطفى غليبولي ـ الذي بدا موقفه حرجاً ـ على بذل وعد لثلاثمائة جندي لانكشاري برفع رواتبهم إنْ هم اقتحموا القلعة. وتستّر هؤلاء بظلمة الليل فتقدموا بالفعل، مسلّحين بالمعاول، من أول البوابات الخارجية التي لم يكن بها من مخبأ سوى سقف بسيط تجمّع حرّاسها تحته. وبمعونة عدد كبير من الأسرى النصارى الذين جيء بهم من السجن، تمكن الانكشارية من البدء في تسلُّق السور، وعندئذ لمحهم المحاصَرون فأسقطوا عليهم قنبلتين يدويتين اخترقتا السقف ثم انفجرتا، فتشتت شمل أولئك المتسلقين.

وفي صبيحة يوم الثالث عشر من الشهر تواصل التراشق بالرصاص من الجانبين، وبدأت كفّة المحاصرين ترجح أكثر مما بالنسبة للمحاصِرين. لكنه حدث أن حرّاس منافذ القلعة من أتراك وعرب وأسرى نصارى قد تخلّوا عنها وتسلقوا الأسوار ثم انحدروا منها بواسطة حبال فدخلوا المدينة. وما أن أخبر هؤلاء المتخاذلون أولئك الموجودين خارج القلعة بقلة عدد من ظل يدافع عنها، حتى قرر المحاصِرون فتح أبوابها عنوة. وضماناً لإنجاح خطتهم، فإنهم فتحوا نيراناً متواصلة من قرابيناتهم ضد المنافذ، فيما كان مئتان من الأنكشارية وبرفقتهم الأسرى النصارى يبدأون محاولة الاقتحام. ولم تكن العملية هيِّنة، إذ أن الأمر اقتضى اقتحام أربعة أبواب متتالية الواحد بعد الآخر، وهذه جميعها أبواب منيعة مصفّحة بالحديد. وما كان بالإمكان فتحها لولا أن علجاً بندقياً خطرت له فكرة الصعود إلى سطح مخبأ حرس البوّابة الخارجية، حيث أنزل من فوقه سلّماً وتمكن من الوصول إلى نافذة ظلت بدون دفاع، ومن هناك حذا حذوه حوالي مائة لانكشاري.

وكان عثمان القهواجي مشغولاً في مكان آخر من القلعة. إذ أنه ظل طيلة أربعة أيام بلياليها يشرف بنفسه على كل المواقع؛ فكان خائر القوى من شدة التعب والسهر. وعندما رأى كثرة الأعداء الذين اجتاحوه فيما ظل هو يقاتل وحيداً؛ فإنـه هرع إلى مخزن البارود لإشعال النار فيه. لكنه وجده مغلقاً، فاستعان بحبل وألقى بنفسه خارج القلعة على نحو من البراعة والحذق إلى درجة أن أحداً لم يفطن لهربه. واختبأ تحت أسوار القلعة تحت صخرة مجوّفة، وما كان لأحد أن يكشف أمره، إذ أنه احتاط فسدَّ مدخل مخبئه بحجر كبير. ولسوء حظه، فإن حزامه الأحمر الذي ظل طرفه ظاهراً من وراء الحجر، قد أثار انتباه بحّارة زورق خرج للتنقيب عنه. وبمجرد القبض عليه اقتيد إلى القلعة دون أن يلحق به أي أذى. ثم نُقل هو وعائلته على ظهر مركب فرنسي كان على أهبة الإبحار إلى جزر الأرخبيل، وزُوِّد بمؤونة بل وحتى ببعض النقود. أما رئيس البحرية الذي استجار منذ أول أيام الثورة بأحد الجوامع، فإنه قد نُفي هو الآخر إلى المشرق ومعه بقية كبار موظفي الداي المخلوع. ولم يستثن من ذلك سوى قائد الجيش الذي كان على علم بالمؤامرة.

وكتب القنصل الفرنسي دي لالاند ـ الذي استقينا من مذكراته جميع هذه التفاصيل ـ في 19 اغسطس 1701، يقول:

«لقد أطيح بعثمان داي بعد حكم استمرت مدته ثلاثة أشهر وثلاثة وعشرين يوماً. ولقد أبان خلال هذه الفترة القصيرة عن مسلك طيب وعلى مقدرة، بحيث يُعتقد أنه كان بمستطاعه أن يقيم هذه المملكة على دعائم صلبة. فقد أصدر أوامر مختلفة وقوّم أخطاءً كانت قد لحقت بالتجارة التي كان بالتأكيد قادراً على النهوض بها لو أنه تمكن من الحكم مدة أطول. ويمكن في كلمة واحدة أن يقال عنه أنه كان قميناً بأن يصبح واحداً من أعظم الرجالات الذين عرفتهم هذه البلاد الأفريقية.

وتلخص الترجمة التركية لكتاب ابن غلبون[1] ـ المفتقرة دائماً إلى الدقة ـ هذه الحقبة كما يلي: «كان عثمان داي فظاً غليظاً، له أساليب سيئة تجاه الأهالي؛ وهكذا فقد تم خلعه بعد مضي ثلاثة أشهر ونصف من وصوله إلى الحكم. وحل محله مصطفى غليبولي داي، غير أنه سرعان ما قُتل».

وعندما علم مصطفى غليبولي داي بأنه كانت للقنصل الفرنسي دي لالاند علاقات وطيدة مع الداي المطاح به، فإنه كرهه وأخذ يتحيّن الفرص لإيذائه. فكان كلما تحدث عن هذا القنصل فإنه يهدد علانية بالقبض عليه في أول مناسبة تسنح له، وبأنه «سيدقُّ عنقه»، وبأنه سيكبِّل «البياصيين» ـ أي الرهبان الإرساليين ـ الموجودين تحت حماية القنصل بالسلاسل.

وبالفعل فإنه لم يُخلف وعيده: ففي 24 نوفمبر سنة 1701، قدم مركب من ميناء ليفورن الإيطالي حاملاً خطاباً بعث به أحد اليهود، ويقول فيه أن الأتراك المسجونين في ميناء (شيفيتا فيشيا CIVITA-VECCHIA)، القريب من روما، يتعرضون لمعاملة سيئة. وفي الحال أصدر الداي أمراً بتكبيل الرهبان الأربعة بالسلاسل وإيداعهم سجن القديس ميشيل بطرابلس. ووقعت بسبب هذا مشادَّة عنيفة بين القنصل دي لالاند وبين الداي مصطفى، إلا أن الأول لم يفز من وراء ذلك بأية نتيجة[2]. وبعد أن ظل الرهبان الثلاثة قيد السجن مدة ثلاثة أيام، فإنهم اقتيدوا منه إلى القلعة، حيث مثلوا ـ في حضور القنصل ـ للمحاكمة. واستهلَّ الداي استنطاقهم بأن وجّه إليهم التهديدات التالية قائلاً لهم:

«إذا ما عومل أسرانا الأتراك مرة أخرى معاملة سيئة، فإنني سأقوم بتقليم أنوفكم ثم

---

(1) انظر كتاب «طرابلس غرب تاريخي» لمحمد بهيج الدين، وهو ترجمة بتصرف لكتاب التذكار لابن غلبون، الصفحة 30 من تلك الترجمة *.

(2) كتب دي لالاند إلى حكومته في 25 نوفمبر سنة 1701 يقول: «إنني بإزاء داي كالشيطان المسعور، وهو يبحث دائماً عن الأعذار لقطع علاقاته معنا، ولولا خوفه من ألا توافقه الطائفة (العسكر) على ذلك، لكان قد قطع علاقاته معنا من مدة».

بإرغامكم على لبس العمائم!»[1]. وظل هؤلاء قيد الاعتقال مدة أسبوع. ثم تم القاء القبض كذلك على قسيس وراهب من الإرساليين، كان قد جرى اقتداؤهم من الأسر مؤخراً ويتأهبان على ظهر سفينة راسية بالميناء للرحيل؛ فزُجَّ بهم في السجن أيضاً.

أما القنصل دي لالاند، الذي اضطر إلى تحمل اعتداءات وأذى هذا الطاغية الفظ في استسلام، فإنه تمكن بالرغم من كل هذا من إرجاعه إلى صوابه، وتحصل منه على أمر بإطلاق سراح رجال الدين النصارى. وأدرك مصطفى غليبولي داي في نهاية المطاف بأنه يعرض نفسه للتهلكة وأن من صالحه التصالح مع القنصل. وحسناً ما فعل؛ إذ أنه لم يمض طويل وقت حتى قدمت السفينة الحربية الفرنسية المسماة (زهرة السَّرْمج FLEUR DE LYS) لزيارة طرابلس فرحل دي لالاند على ظهرها للإجازة يوم 25 يوليه سنة 1702. وهكذا فإنه لم يسعده الحظ بالفرجة على الإطاحة بالداي الذي طالما أزعجه. إذ أنه ما أن انقضت خمسة أيام على رحيل القنصل - أي يوم 29 يوليه، حتى تم إلقاء القبض على الداي مصطفى بالفعل وقيِّد بالسلاسل بدوره.

وفيما يلي تفاصيل ما وقع: فإن خليل الأرناؤوطي، الذي رأيناه من قبل يهرب إلى مصر في أعقاب الإطاحة بحميه محمد الإمام داي، كان قد عاد ونزل على الساحل (بمكان بسرت يسمى الزعفران)[2] مع عدد من أصدقائه الأتراك، وسرعان ما حشد حوله عدداً من الأنصار العربان. واستطاع بفطنة أن يتجنب القوات التي خرجت لمقاتلته والتي كان على رأسها مصطفى داي نفسه، وأسرع بالتوجه إلى طرابلس التي كانت حينئذ عزلاء من الدفاعات. فاستولى على القلعة بعد وقوع مناوشات طفيفة. وفي اليوم التالي أوفد رُسُلاً إلى معسكر مصطفى داي لتبليغ المسؤولين بأنه سيُبقي كلاً منهم في منصبه ومعه حراسه، شريطة أن يسلّم إليه الداي وقائد جيشه. ولم يتردد الجيش طويلاً، إذ سرعان ما تم تسليم الرجلين اللذين شُرع في تعذيبهما على الفور لإجبارهما على الإرشاد عن المكان الذي خبأوا فيه أموال الخزينة، لأنه لم يُعثر في القلعة سوى على ألفين من القروش. ثم سرعان ما تم خنقهما هما الإثنان بحجة شروعهما في التآمر ضد خليل.

وتم إيفاد (كلود لومير CLAUDE LEMAIRE) للمرة الثانية لشغل منصب قنصل فرنسا. ولقد وضعت الحكومة الفرنسية في حسبانها عند اختياره خطاباً كان قد وجّهه محمد الإمام داي - قبيل الإطاحة به - إلى وزير الخارجية الفرنسية، حيث قال فيه: «بعد أن نظرنا بعين الاعتبار جديّاً في الخصال التي يتحلى بها السيد كلود لومير، الذي كان قنصلاً لكم في هذه المدينة، والمطّلع تماماً على شؤون هذه البلاد، والذي كان يسلك تجاه رجالات حربية جمهوريتنا مسلكاً حكيماً ومريحاً،

---

(1) يقصد بإلباسهم العمائم حملهم على اعتناق الإسلام، غير أن هذا ينافي مسلك الحاكم المسلم الحق، إذ لا إكراه في الدين *.

(2) انظر ابن غلبون، صفحة 199 *.

دون أن يشوب ذلك المسلك أبداً ما يستدعي الشكوى منه؛ فإننا قد عزمنا على تقديم التماس إلى سعادتكم بإعادة تعيين لومير المذكور في منصبه كقنصل، وأن يتم إيفاده إلينا بدون إبطاء»[1].

ولم يكن هنالك وقت أفضل من هذا لعودة لومير إلى طرابلس، فإن خليل باشا الأرناؤوطي كان في السابق صديقاً حميماً له، زد على ذلك أن خليل ما أن استلم السلطة حتى قام باستدعاء حميه محمد الإمام، الذي هو صديق لومير أيضاً، ما دام قد طالب أيام توليه الحكم بعودته إلى طرابلس كقنصل لفرنسا بها، مثلما رأينا أعلاه.

وكتب كلود لومير من طرابلس في 18 مايو سنة 1703 إلى باريس يقول:

«وصل إلى هنا اليوم محمد داي ـ الباشا السابق، وحمو خليل بك ـ وهو ما يزال يتمتع بمكانته كالسابق؛ فلقد استقبله الشعب بالهتافات، وعبّر لي عن خالص مودته. وقد وصل على ظهر سفينة القبطان (جانسيلم JANSELME) التجارية الفرنسية، التي نقلته من الآستانة مروراً بجزيرة ساقز.

«غير أن خليل متغيّب، فقد رحل منذ يوم الخميس ـ المقدّس وبرفقته كل قوات طرابلس، والمؤلفة من ثلاثة آلاف لانكشاري وخمسمائة فارس وأكثر من ستة آلاف أعرابي، وذلك لمعاقبة عرب جبل غريان وقبيلة المحاميد الثائرين، وعدد هؤلاء ثلاثون ألفاً من المسلحين المعتصمين بالجبال. ونأمل أن يتغلب عليهم، إذ أن بقية العرب البادية هم على وشك التمرد؛ ويقوم بعضهم حالياً بغزوات تصل حتى مداخل طرابلس، فتراهم يستولون على البهائم ويقومون بقتل كل من يتصدى لهم، الأمر الذي يزيد في خراب هذه البلاد ويجعل تجارتها بائرة، زيادة عن المتاعب التي يسببها القراصنة الهولنديون لسفننا التجارية.

21 مايو: ـ توقف خليل بك في جبل غريان لاستطلاع مسالكه ودروبه ولبناء قلعتين به لكي يظل تحت سيطرته على الدوام. ولقد هجر الغراينة قراهم ولاذوا بوادي الأربعاء الوعر والمحاط بالمنحدرات من كل ناحية، ويحرسه حصن يقع عند بداية درب لا يمكن المروق منه سوى لرجل واحد. ومن المقرر أن يهجم اليوم على المتمردين في هذه المعاقل الوعرة؛ وهو (أي خليل) في حاجة إلى وضع حد لتمردهم في أسرع وقت، وإلا فإن محصول الحبوب المزروعة في ضواحي طرابلس سيضيع هباء. فإن حوالي المائة من أفراد قبيلة المحاميد المتواطئين مع المتمردين، والذين يترددون باستمرار على ضواحي المدينة، يحرّمون على الناس حصاد قمحهم وشعيرهم.

15 يونيه: وأخيراً انتصر خليل بك على أعراب جبل غريان، واستولى على ثلاثة من حصونهم، ثم حاصرهم في وادي الأربعاء حيث أجبرهم فيه على طلب الصلح معه، وهم لا

---

(1) ترجم الخطاب من التركية إلى الفرنسية بيتيس دي لاكروا. انظر محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية ARCHIVES DES AFFAIRES ETRANGERES.

يستطيعون فكاكاً. وها هي البلاد قد أخلدت إلى السكينة لبعض الوقت؛ غير أنها مهددة بكارثة أخرى: إذ أن هنالك دلائل على بدء تفشّي الطاعون الذي تسببت في نقل عدواه سفينة تركية قادمة من الاسكندرية، وهي راسية في ميناء طرابلس منذ شهر، حيث توفي على ظهرها حوالي عشرين شخصاً.

16 يونيه: لقد رجع البك لتوِّه منتصراً، وخرجت أنا لإستقباله على بعد أربعة أميال خارج المدينة. ولقد أبدى تجاهي كل مظاهر المودة التي يتصورها العقل وسمح لي بالسير إلى جانبه حتى القلعة، حيث استقبلته طلقات مدافع المدينة والسفن وهتافات الشعب»[1].

في شهر نوفمبر سنة 1703 وصل من ميناء ليفورن الإيطالي إلى طرابلس شخص يهودي يدعى (يهوذا كوهين JUDAS COHEN) وهو مكلف بتجديد معاهدة الصلح مع الهولنديين. ولقد التزم هذا المندوب بتوريد أربع قطع مدفعية عيار 18، ومائتيْ قنطار من البارود، وأربعة آلاف كُرة قذف؛ وألف بندقية، وكوابل وبكرات، وغيرها من عتاد سفن القراصنة، وفوق كل ذلك فإنه صرف للخزينة الطرابلسية خمسين ألف قرش.

وفي شهر أبريل سنة 1704، بينما كان خليل بك يقوم بجولة في البلاد، فإنه اكتشف مؤامرة كان يحيكها الأنكشارية لانتخاب داي موالٍ لهم. ففرم رؤوس المؤامرة فرماً وشنق أنصارهم.

وبعد مضي بضعة أيام وصلت من الآستانة سفينة تحمل مبعوثاً من قِبل السلطان العثماني جاء لتثبيت خليل في رتبة الباكوية وتثبيت حماه محمد الإمام في رتبة الباشوية. وكانت هذه اللفتة السلطانية ـ بحسب ما جرت عليه العادة والعرف ـ تعني طلب المال من خزائن صاحب السلطة في طرابلس، والذي لم يكن في حاجة إلى بيعة الآستانة كي يكون سيداً للبلاد.

وعرف القنصل الفرنسي ـ الذي كان له حظوة كبيرة في بلاط طرابلس ـ كيف يستفيد من علاقاته الطيبة مع أصحاب السلطة لاستكشاف البلاد. وهذه محاباة لم يُشرَّف بها أي أجنبي من قبل. وهكذا فإنه قد زار بنغازي ودرنة بحجة الذهاب لشراء جياد أصيلة كان قد كلّفه بشرائها (كونت تولوز COMET DE TOULOUSE) . واهتم لومير كذلك بتحسين وضع النصارى القاطنين بطرابلس ويعود الفضل إلى نفوذه الشخصي وإلى مبادرته في إقامة مؤسسات دينية ومبرّات خيرية ما فتئت أبوابها مفتوحة منذ ذلك الوقت. ولقد خصص جانباً من ثروته لاستقدام الأحجار اللازمة من جزيرة مالطة لبناء هذه المؤسسات. وساندته الحكومة الفرنسية بإعانات مالية وأرسلت إليه الحديد والأخشاب التي كان في حاجة إليها. ويعتبر الخطاب التالي، الذي وجهه هذا القنصل إلى البابا، السبب الرئيسي في استقرار رهبان إرساليين في طرابلس بشكل دائم. يقول الخطاب:

«صاحب القداسة المعظم:

(1) ارشيفات مدينة مرسيليا ARCHIVES DE MARSEILLE.

إن ما اشتهرت به قداستكم من مبادرات ومن بِرٍّ تجاه كل ما له علاقة بالعقيدة الكاثوليكية، الرسولية والرومانية، ومن عناية بنشرها والحفاظ عليها في جميع بقاع الأرض، يجعلني أسمح لنفسي بإطلاع قداستكم على أنني ـ بفضل الله، وبقوة سيدي المعظم الملك النصراني ـ قد تحصلت من داي هذه المملكة في بداية السنة الماضية على إذن بإقامة كنيسة ومبرَّة خيرية لرهباننا الإرساليين في وسط المدينة، تحت حماية جلالته، حيث لم تكن هنالك سوى خلوة صغيرة، لم تكن تلاوة صلاة القُدَّاس فيها لتتسع سوى لعشرة أشخاص بالكاد. ولقد منحني هذا الأمير قطعة أرض مجاناً لتوسيع مساحة هذه الخلوة. وبدأنا العمل فوراً نحن والمدبِّر الرسولي الأب (نيقولا دي شيُّو NICOLAS DE SCIO) الذي أجدني عاجزاً عن التنويه بهمّته وامتداح إخلاصه. وفي أقل من أحد عشر شهراً تمكّنا من بناء الكنيسة بدون كلل، بحيث أصبح في إمكان خمسمائة شخص أن يقيموا صلاتهم فيها بكل يسر. كما ألحقنا بها نزلاً للرهبان ومبرَّة خيرية يتألفان من ست خلوات لتعبُّد الرهبان ونسكهم، ومطعماً أنيقاً، وقاعة مقبّبة السقف متصلة بمطبخ، وإلى جانبها مراحيض، وفناء لتربية الدواجن، وساحة مربعة الشكل أمام الكنيسة، وسقيفة. وأحطنا هذه المباني جميعها بسور حصين تتم داخله الطقوس الربّانية بمنتهى الحرية، حيث يتم عرض القربان المقدس كل يوم أحد. ولقد قمنا بتلاوة أول قُدَّاس فيها يوم ذكرى ميلاد المخلّص حيث أقمنا حفلاً دينياً كبيراً. ولقد أنفقنا على عمليات البناء وعلى تزيين الكنيسة حوالي ألفين من الريالات الرومانية. ولقد أعانتنا جمعية الدعوة النصرانية بخمسين ريالاً، كما أعاننا البطريرك (بانفيل PANFIL) بخمسين ريالاً أخرى. غير أننا استطعنا ـ الأب نيقولا وأنا ـ بقدرة العناية الإلهية، تسديد كل النفقات وإخلاء طرفنا من جميع التزاماتنا في هذا الخصوص.

ولكن ـ يا صاحب القداسة ـ ما زال ينقصنا القيام بعمل آخر، جدير ببر ورحمة قداستكم تجاه الأسرى النصارى المساكين. ما دامت السلطة ما تزال بيد أمير[1] كان هو نفسه سجيناً لدى صاحب الجلالة ملك فرنسا النصراني والذي يعرف مدى جبروت هذا الملك، والذي هو، زيادة على ذلك، صديقي. فرأيت أن الفرصة مواتية للاستفادة من أفضاله وطلبت إليه مرة أخرى السماح لنا ببناء مستوصف يمكننا من إعداد خمسين سريراً لمعالجة ما يصابون من بين الأسرى النصارى المساكين بوباء الطاعون أو بأية أمراض أخرى. ولقد وافقني على ذلك فعلاً ومنحني قطعة الأرض اللازمة لذلك مجاناً؛ وهؤلاء (المرضى) في حالة بائسة داخل السجون المعتقلين بها، إذ أنه ليس بها أية مرافق يمكن عزلهم فيها عن بقية الأسرى، الأمر الذي يؤدي إلى عدوى بعضهم البعض بالأوبئة. ولقد توفي بسبب الطاعون ستمائة أسير خلال الأربع سنوات الفارطة التي تفشّى فيها هذا الوباء في جميع أطراف هذه البلاد. وآمل أن يعينني الله على إنجاز هذا العمل، فلو تفضلت قداستكم فقط بإغاثتنا بخمسمائة ريال روماني، فإنني سأتكلف بباقي نفقات البناء، غير أنه من الضروري أن نحصل على دخل سنوي مقداره مائة ريال روماني على الأقل، والتي ستكفي ـ

(1) يقصد بالطبع خليل الأرناؤوطي الذي سبق وأن اعتقلته السفن الفرنسية، كما سبق ذكره *.

بالإضافة إلى الإعانات التي أتلقاها من دولتي من معالجة عدد قد يصل إلى خمسين مريضاً، تبعاً للظروف. وسيقوم بإدارة هذا المستشفى الإرساليون الذين سيوكل إليهم مدبِّرهم الرسولي أمر رئاسته والتصرف في المبالغ المخصصة لعمليات البناء ومعالجة المرضى المساكين. وإذا ما زادت في نهاية السنة بعض من المخصصات المالية، فإنها ستُوجه لافتداء الأسرى الذين غالباً ما يكون مصيرهم الهلاك بسبب عدم تمكُّن الواحد منهم من دفع فدية لإطلاق سراحه، وهي فدية لا تزيد قيمتها عن خمسين قرشاً. إن معظم الأسرى النصارى المحتجزين هنا في طرابلس هم من طليان صقلية ونابولي وكالابري، وقليل منهم فقط من رعايا الدولة البابوية. وإنني لفي انتظار رد من قداستكم للبدء في هذا العمل فوراً لكيلا أضيِّع ولو لحظة واحدة وحتى استفيد مما يهيئه تولي هذا الأمير للحكم من فرصة مواتية، إذ لولا هذا الأمير لما تمكنّا حتى من ترميم جدران المبرَّة، خوفاً من غضبة الأهالي الذين يتطيّرون من كل ما له علاقة بالديانة النصرانية.

ولقد تم استدعاء المدبِّر الرسولي لمقابلة الداي بسبب تلقِّي هذا الأخير لتظلمات وشكاوى تفيد بأن الأسرى المسلمين المحتجزين فوق قوادس قداستكم وفوق قوادس جنوه قد تعرضوا لمعاملة سيئة. وأدى ذلك إلى رفض إطلاق أي من أسرانا، مهما كان الثمن، كما أدى إلى تجبُّر هذا الأمير فيما يتعلق بافتداء الأسرى النصارى، واضطر المدبِّر الرسولي إلى التوجه إلى مالطة، بموافقتي، للتداول مع أعضاء محكمة التفتيش فيها لمحاولة علاج المسألة. وسيكون من المفيد جداً لو أن قداستكم تفضلتم باستدعائه إلى روما كي يضع أمامكم تصوراً كاملاً للوضع ولكي يُطلع قداستكم على عدة أمور لها أهميتها فيما يتعلق بإغاثة الأسرى النصارى المساكين، الذين أُبدي نحوهم اهتماماً في كل مناسبة، تنفيذاً لأوامر ملك فرنسا الذي هو ابن الكنيسة البكر وحامي العقيدة النصرانية والذائد عنها.

امضاء: لومير ـ قنصل فرنسا
طرابلس في 16 يونيه سنة 1704»

ولم يلبث المستشفى أن أُسس، وإجماعاً على العرفان بالجميل لملك فرنسا، لويس الرابع عشر، فإنه قد أُطلق على المستشفى اسم «مستشفى القديس لويس»[1].

أدَّت عودة محمد الإمام داي ـ الذي بادر زوج ابنته خليل الأرناؤوطي إلى تنصيبه داياً للبلاد في عجالة ـ إلى وقوع بوادر تمرد من جانب الانكشارية الذين كانوا يخشون إنزال القصاص بهم بسبب تخليهم عنه في السابق، غير أنه سرعان ما انتُقم بعنف من مثيري تلك الفتنة، الأمر الذي رفع من مكانة خليل وزاد في قوته. وفيما يقول ابن غلبون، فإن خليلاً هو أول من بدأ في تطوير

(1) منذ سنة 1883، أعيد بناء هذه البناية الدينية العتيقة ـ بما تضمنه من كنيسة ومستشفى ودير رهبان ـ لتغطية احتياجات الجالية النصرانية. كما تم نقل المستشفى إلى مبنى آخر أكثر ملاءمة كان قد منح لفرنسا في سنة 1860. (حاشية للمؤلف).

طرابلس، فقد بنى الجامع الكبير الواقع في سوق الترك وأنشأ داراً لصك النقود؛ واهتم على الخصوص بالترسانة البحرية؛ وهكذا فإنه رفع من شأن البحرية التي كانت قد تعرضت للإهمال منذ سنوات. كما شيّد مسجداً أنيقاً بالمنشية أطلق عليه اسم الجامع الكبير؛ وهو المسجد المحلى بقباب كثيرة والذي ما يزال قائماً بمنطقة الظَّهرة على يسار الطريق المتجه من الشاطىء إلى الواحة. وكان خليل يحرص في أيام الأعياد على لبس الثياب العربية المطرَّزة بالفضة، وكان محباً لأهل العلم، ويتحدث عربيةً بليغة العبارة. كما كان وفيَّ العهد لا ينقض ما أبرم ولو عليه فيه مضرة[1].

في سنة 1704 م (1116 هـ) اندلعت الحرب بين إيّالتيْ طرابلس وتونس. ولقد أورد (ألفونس روسُّو ALPHONSE ROUSSEAU) في ترجمته لحوليّة الحاج حمُّودة بن عبد العزيز التونسي[2]، أسباب هذه الحرب قائلاً إن ابراهيم الشريف، داي تونس، كان قد علم بأن الجياد الأصيلة النادرة التي أهداها له باشا مصر، قد صادرها خليل الأرناؤوطي فيما كانت القافلة التي تضمُّها مارَّة بالتراب الطرابلسي، فكتب إليه يوبِّخه على هذه الفعلة الخسيسة وطالبه بإعادة الجياد إليه فوراً. وردَّ عليه خليل برفض قاطع، بل وزاد فصاغ ردَّه ذاك في أسلوب جارح.

وكان إبراهيم الشريف يكره جاره خليل من قبل، فلم يحتمل هذه الإهانة، ولم يلبث أن أعلن عليه الحرب. ويضاف إلى هذا الدافع الشخصي الذي أدَّى إلى قطع العلاقات بين البلدين سبب آخر يذكره لنا المؤرخون المحليُّون ومفاده أن سفينة قرصنة تونسية كانت تخفر سفينة تجارية محمَّلة بالبضائع الثمينة كانت قد استولت عليها في عرض البحر، فلمحها الطرابلسيون وأجبروها على الدخول إلى مرسى طرابلس وبرفقتها السفينة السليبة، وهنالك ـ ورغم الجنسية التونسية، ورغم انذارات القبطان التونسي وطاقمه ـ فإن خليل الأرناؤوطي استولى بالقوة على حمولة السفينة التجارية المسلوبة وعلى النصارى الذين كانوا يؤلفون جانباً من طاقمها. وعندما علم ابراهيم الشريف، داي تونس، بهذا التعدي على حقوق الغير فإنه استشاط غضباً.

ودعا إبراهيم الشريف ديوان تونس إلى الانعقاد حيث وافق أعضاؤه بحماس على دعوته لإعلان الحرب على طرابلس، ثم تلقى من حكومة الجزائر وعداً بمساندته في ذلك، غير أن ذلك الوعد لم يكن جدّياً: ذلك أن الجزائر كانت تقوم بلعبة مزدوجة، حيث أنها كانت متحالفة مع طرابلس في الخفاء. وعندما علم داي تونس بذلك فإن هذا لم يفتَّ في عضده وشعر أن لديه الوقت الكافي للهجوم على خليل الأرناؤوطي قبل أن يستعد الجزائريون للهجوم على تونس. فخرج على رأس قواته متجهاً إلى طرابلس بأقصى سرعة.

---

(1) انظر التذكار صفحات 203-204 * وكذلك ترجمته التركية صفحة 30.

(2) انظر حولية الحاج حمودة بن عبد العزيز، ترجمة روسو (الحوليات التونسية، صفحة 86-88).

وكتب القنصل الفرنسي في طرابلس ـ كلود لومير ـ حول هذه الأحداث يقول في 6 ديسمبر سنة 1704[1].

«إن جيش تونس الذي غادرها إلى طرابلس منذ شهرين ما يزال على بُعد عشرين فرسخاً منها. ولقد تهيأ داي طرابلس للإقتتال معه على بُعد ربع فرسخ خارج المدينة؛ وحيث أن قوات خيّالته وقواته التركية تُعد أضعف من تلك التي يملكها القائد التونسي، فإنه ارتأى أنه من الحكمة ألا يبتعد بها كثيراً عن عاصمته طرابلس. ولقد جعل المدينة في وضع تتمكن معه من الدفاع عن نفسها في حالة ضرب حصار حولها، وسحب الأسلحة من الأهالي، وجمع كل ما استطاعه من الأعراب البادية، ثم عسكر اليوم على مسافة تمكنه من العودة إلى المدينة لنجدتها إذا ما قُدِّر لإبراهيم ـ عاملُه الوفيّ الذي ينتظر قدومه من بنغازي وبرفقته خمسمائة فارس ـ أن يصل قبل فوات الأوان، فإنه سيكون في وضع يمكنه معه الهجوم على بك تونس الذي بدأ يتعجّب لعدم خروج داي طرابلس لملاقاته والاشتباك معه. ولقد وصلت اليوم حوالي عشرين رسالة من بك تونس، أرسلها مع أحد المرابطين ليقوم هذا بتوزيعها في كل أطراف المدينة. وهو يقول في هذه الرسائل إنه إن لم ينضم إليه الأهالي بأسرع وقت، فسيتم طردهم من جميع أحيائها؛ الأمر الذي أدى إلى شحذ همّة الشعب والجيش وتصميمهم على القيام بواجبهم الدفاعي. ولقد تم تسليم جميع هذه الرسائل للداي. وستحلُّ بهذه المدينة وبنا طامّة كبرى لو أن هذا الطاغية التونسي تمكّن من فرض سيادته على هذه البلاد، وإنني لعازم على عدم مهادنته فهو عدوّ لدود لدولتنا. ولقد علمت أنه يتأهب لحمل الطرابلسيين على محاربتنا، غير أنني آمل ألاّ ينجح فيما عزم عليه. وإذا كان العسكر مخلصين لخليل بك ـ كما آمل ـ فإن هؤلاء الثلاثين ألف تونسي[2] لن يفلحوا في احتلال طرابلس حتى وإن حاربوها مدة ثلاثين سنة».

وفي يوم 9 ديسمبر كان التونسيون يعسكرون بمنطقة المرسى قرب جنزور[3] على بعد خمسة فراسخ من طرابلس. وقام بعض الفرسان باستطلاع الأمر ثم عادوا فذكروا حدوث مناوشات مع التونسيين تمكن الطرابلسيون خلالها من إحراز بعض النجاح. ولكن عندما بدأ الإلتحام الكبير يوم 15 ديسمبر، هُزم الطرابلسيون وهربوا وتشتتت فلولهم تاركين وراءهم ثمانية مدافع وثمانية ألوية وخلّفوا على ساحة القتال ثلاثمائة قتيل. بل إن خليل الأرناؤوطي قد فقد حتى صناديق خزانته وجميع أمتعته.

---

(1) انظر ارشيفات مرسيليا، مراسلات لومير.

(2) يقدرهم ابن غلبون بثمانية عشر ألفاً. انظر التذكار، صفحة 202 *

(3) تنطق أيضاً «زنزور»، وهذا هو النطق الليبي الدارج. ويرد البعض ذلك إلى التأثير البربري في نطق بعض الكلمات العربية، مثل كلمة «زوج» التي تنطق «زوز».. الخ. انظر كتاب «النشاط الثقافي في ليبيا» تأليف الدكتور احمد مختار عمر، صفحة 100، وكذلك دراسة محمد فريد أبو حديد عن اللهجة الليبية ـ المجمع اللغوي بالقاهرة*.

وإذْ خذله أنصاره الأعراب، فإنه رجع إلى المدينة بفرسانه مصمماً على الدفاع عنها؛ وأخذ يتنقل بين القلاع لتوزيع قواته في المراكز الهامة، ومنح بنفسه لكل مقاتل قطعة نقد ذهبية لتشجيعهم.

وكان التونسيون يعسكرون على بُعد فرسخ غربي المدينة بمنطقة الرملة التي لا تصلها قذائف مدفعية القلعة. وكانوا يتقدمون كل يوم بمدفعيتهم التي كانت نيرانها تُصوَّب بإحكام على طرابلس حيث تسببت في إلحاق أضرار جسيمة ببيوتها.

ونشر بك تونس بياناً أعلن فيه أنه سيحترم الطرابلسيين وأنه لن يطالب سوى برأس خليل بك الذي نعته بالمغتصب. بيد أن الأفعال لم تكن متطابقة مع الوعود. ففي واحة المنشية كانت تجري اشتباكات متواصلة بين أصحاب البساتين الطرابلسيين وبين العسكر التونسي الذين كانوا يقومون بنهب المنازل وحرقها وقطع النخيل. وقد أثارت هذه الأعمال التخريبية حفيظة أعراب القبائل الطرابلسية وجعلتهم ينضمُّون إلى خليل. وكانت المدينة تتلقى من المؤن ما يكفيها، غير أن مؤونة التونسيين أنفسهم قد أخذت تنضب. وأرسل التونسيون مفرزة جنود في اتجاه تاجوراء للتزود بالمؤن منها، غير أن أفراد المفرزة اقترفوا خطأ التعدي على حرمة ضريح لاذ به حوالي خمسين شخصاً عند اقترابهم منها، فقطعوا رؤوس جميع أولئك الرجال بالسيف وانتهكوا حرمة النساء. وهنا هبَّ الأهالي هبة واحدة وطردوا المعتدين دون أن يسمحوا لهم بأخذ ما يقتاتون به؛ وتعقبهم خمسمائة فارس حتى أوصلوهم عند معسكر جيشهم، وقتلوا منهم أثناء مطاردتهم لهم ما يقرب من ثلاثمائة رجل. وخرج جميع أهالي المنشية وأخذوا يقاتلون بنفس العنف. وفي تلك اللحظة هجم أهالي طرابلس مكتسحين خنادق التونسيين. وفيما يلي ما يقوله القنصل الفرنسي في هذا الصدد:

«في ليلة الثاني من يناير نظم البك خليل هجمةً مؤلفة من مائتي رجل تمكنوا من إجبار التونسيين على التخلي عن ثلاثة خنادق كانوا قد حفروها خلال الليل على بُعد مرمى طلقة غدَّارة من المدينة من ناحية الغرب. وترك التونسيون على أرض المعركة مائة وستين قتيلاً وأكثر من مائتين من الجرحى. وقام الطرابلسيون بردم الخنادق ثم عادوا ومعهم مائة وإثنان من رؤوس الجنود التونسيين القتلى، وأكثر من خمسمائة بندقية، وسيوف وبقايا أمتعة المنهزمين الذين هرع جانب منهم إلى البحر. ولم يفقد الطرابلسيون سوى عشرة رجال ما بين قتيل وجريح.

ولقد فكَّ بك تونس معسكره في عجالة صباح أمس، 19 يناير[1]، بعد ضرب حصار على طرابلس استمر أربعة وثلاثين يوماً، وبعد أن فقد أكثر من ألف وخمسمائة من بين خيرة رجال قواته، زيادة عن حوالي ثمانمائة جريح ولقد خرج الطرابلسيون أمس لملاحقة مؤخرة حرس

---

(1) يقول روسو في حولياته التونسية أن الحصار قد فك يوم الحادي عشر من يناير، وذلك استناداً إلى الوثائق العربية. ولقد اعتمدت التاريخ الذي ذكره القنصل لومير ـ (19 يناير) ـ لأنه شاهد الأحداث بنفسه (حاشية للمؤلف).

الجيش التونسي، غير أنهم تأخروا في ذلك، فلم يدخلوا في مناوشات سوى مع قلة منهم. وها هو خليل بك يزيد من تثبيت نفسه فوق عرشه، ولي أمل في أن يتبوّأه أمداً طويلاً. ولقد رفض العروض التي تقدم بها بك تونس منذ أربعة أيام لإبرام الصلح. وهو عازم على التوجه إليه في تونس لمقاتلته فيها متحالفاً في ذلك مع الجزائريين»، وبحسب ما تقوله الرواية التونسية حول هذه الحملة، فإن التونسيين لم يحتاجوا في البداية سوى إلى بضعة أيام لإجبار أهالي طرابلس على طلب الصلح، وبأن هؤلاء الأهالي قد عرضوا دفع تعويض كبير عن نفقات الحرب، غير أن هذه العروض قد رُفضت، بالرغم من أنه تُقدِّم بها إلى الداي إبراهيم الشريف بواسطة أحد آغاوات فرسان الجيش التونسي، يُدعى حسين بن علي[1]. ولقد اغتمّت هذه الشخصية كثيراً لخذلان مسعاها إلى حد أنها احتفظت لها بذكرى مريرة لمدة طويلة. فقطع حسين بن علي على نفسه عهداً بأنه إذا ما سنحت له الظروف يوماً للإطاحة بإبراهيم الشريف والحلول محله فوق عرش تونس لقام بذلك. وبالفعل، فإنه لم تمض بضعة أشهر حتى تمكن من اعتلاء عرش البلاد التونسية التي ما يزال أحفاده يتوارثون حكمها حتى يومنا هذا.

ومما يدعم صحة ما ورد في هذه الرواية، أن القنصل الفرنسي لومير ـ الذي كان يخشى مخاطر الحصار، بل وربما يخشى كذلك تلك المذابح المروعة التي قد تتعرض لها طرابلس في حالة ما إذا استولى عليها إبراهيم الشريف المعروف بكراهيته المتأصلة ضد النصارى ـ قد بادر إلى إيفاد عائلته بحراً إلى مالطة منذ الأيام الأولى لتطويق التونسيين لمدينة طرابلس.

أما خليل الأرناؤوطي، فلا بد وأنه كان على علم من ناحيته بالمفاوضات التي كان رأسُه هو موضع رهان خلالها؛ إذ أن إحدى مذكرات لومير تشير بالفعل إلى أن خليل كان قد جُهِّز له ـ في حالة ما إذا خذله أنصاره ـ مركب فرنسي في مرسى طرابلس لكي يهرب عليه إلى فرنسا، وبأنه في حالة حدوث ما يعرقل هروبه على ذلك النحو، فإنه احتياطاً منه قد احتفظ بمفاتيح مخزن بارود القلعة حتى يتمكن، في تلك الحالة، من تفجيره وهو بداخله.

وعلى إثر رفض الطرابلسيين قبول تسوية مع التونسيين، فإن العداوة ظلت عنيفة أكثر من ذي قبل. ولقد تفاقمت أحقاد كلا الجانبين ضد الآخر إلى حد أصبح من المستحيل معه وضع حد للحرب؛ لو لم يتفشَّ الطاعون بغتة في صفوف الجيش التونسي. ولقد أدّى تفشيه إلى هرب أعداد كبيرة من الجنود التونسيين من الخدمة، كما أضعف معنويات الكثيرين من بين أولئك الذين كانوا

(1) يقول أحمد النائب في المنهل العذب صفحة 281، في هذا الصدد: «وحاصر إبراهيم الشريف طرابلس وضيق على أهلها، فأرسلوا إليه يطلبون الصلح على مال جعلوه له، وكان ذلك بواسطة كاهيته حسين بن علي، فامتنع وأغلظ. فحذره كاهيته غائلة من دعي إلى الصلح ولم يجب، وقال له: «إن صاحبك أغضبك (يقصد خليل الأرناؤوطي) فر بين يديك هرباً وقتلت جنده وأعوانه!! وأخذت محلته بما فيها: فأي ذنب لأهل البلد؟»، فصمم على قساوته فدافع الله عنهم بوقوع الطاعون في عسكره ومات به عدد كثير من الجند وكان سبباً في فرار من معه من الأعراب، فارتحل عنها أواسط رمضان سنة 1116 هـ ورجع إلى تونس» *.

في البداية قد أقسموا على الولاء. والواقع أن هذا الوباء، الذي كان متفشياً في تونس منذ عدة أشهر، قد أزهق أرواح العديد من التونسيين. ويذكر لومير أنه كان يموت منهم يومياً ما بين أربعين وخمسين شخصاً[1].

وهنالك سبب آخر جعل إبراهيم داي الشريف يقرر رفع الحصار عن طرابلس والتراجع فجأة: ذلك أن قبيلة المحاميد الجبّارة، ومعها عدد من قبائل طرابلس الغرب العربية الأخرى، كانت قد كاتبت خليلاً وأعلمته بأنها ستنقضّ على الجيش التونسي بكل قواتها. واتفقت هذه القبائل مع القوات المحصورة داخل طرابلس على موعد محدد باليوم والساعة كي تنضمّ إليها في نفس اللحظة في هجمة عنيفة ضد التونسيين. وتشاء الظروف أن يقع مبعوث مشايخ المحاميد وأنصارهم في يد إبراهيم الشريف. وأمام الخطر الذي كان يتهدده قام هذا القائد التونسي بقتل المبعوث وأصدر في نفس الليلة أمراً بطوي الخيام ثم الرحيل، وهكذا وُضع حد لحصار طرابلس.

وفي بداية نشوب القتال، لم يكن لدى خليل الأرناؤوطي في طرابلس سوى ألف لانكشاري وثلاثمائة فارس وألفين من الأهالي المسلحين، قاموا جميعاً بواجبهم الدفاعي. غير أنه، وقد شعر بضعف قواته، فإنه أوفد إلى الشرق من يدبِّر له تجنيد عساكر آخرين، وفي نفس الوقت طلب نجدات من الجزائر، بل وحتى من فرنسا بواسطة صديقه القنصل لومير. وما كاد يتم رفع الحصار عن طرابلس حتى وصل إليها خمسمائة متطوع تركي من نواحي أزمير؛ كما وصلت سفينة جزائرية تحمل أربعين قنطاراً من البارود، ومثلها من الرصاص، ومعها رسالة من ديوان الجزائر يلتزم فيها باستعداده للتعاون معه خلال شهر مارس التالي على اكتساح التراب التونسي حيث سيخترقه الجيش الجزائري من ناحيته.

وما لبث خليل الأرناؤوطي أن أصبح في وضع يمكِّنه من إعداد حملة في التاريخ المشار إليه قوامها خمسة آلاف مقاتل. وتأهباً للعمليات الحربية، فإنه وجّه في الحال جانباً من سلاح فرسانه نحو مدينة قابس لكي يسيطر على الطرق المفضية إلى مدينة تونس. غير أن سلسلة من الأحداث قد وقعت ومنعت طرابلس من توجيه تلك الحملة إلى غايتها. فإن خليلاً، وقد حلَّ به الخراب بسبب ضياع خزانته وبسبب النفقات الباهظة التي اضطر إلى صرفها أثناء ضرب الحصار حوله،

---

(1) تذكر «حولية جربة» أن مرابط تلك الجزيرة، المدعو سيدي أحمد، قد توجه إلى إبراهيم الشريف، واستحثه على إيقاف حملته ضد طرابلس تفادياً لسفك دماء المسلمين بأيدي مسلمة. غير أن الداي التونسي استقبل ذلك المرابط بغلظة ونهره؛ فما كان من المرابط إلا أن استمطر عليه اللعنات ودعا عليه. وتبعاً لما تعتقده عامة الناس البسطاء، فإن غضب المرابط كان هو السبب في تفشي الطاعون الذي لم يذهب بأرواح جنود إبراهيم فحسب؛ بل وقضى حتى على نصف سكان جربة. (انظر ترجمة أكسيجا EXIGA إلى الفرنسية لكتاب «وصف جزيرة جربة وتاريخها» للشيخ محمد أبو راس أحمد الناصر، طبعة تونس لسنة 1884، صفحات 27 و 28).

جعلته غير قادر على إرضاء جشع الانكشارية، بل وجعلته عاجزاً حتى عن تسديد رواتبهم. وقامت مفرزة من العسكر قادمة من مدينة درنة بتدبير مؤامرة ضده لهذا السبب. وتم شنق ستة من رؤوس هذه الفتنة، فزالت الغُمة[1]. ومن ناحية أخرى، فإن الأحداث قد تلاحقت في تونس، فإن ابراهيم الشريف ـ وقد دخل في حرب مع الجزائريين عند حدود بلاده معهم ـ فإنه وقع في الأسر، وعندئذ استولى على الحكم في تونس حسين بن علي حيث أسس حكومة البايات التونسيين المستقلين.

وفي تلك الأثناء قدمت سفينة من فرنسا وعلى ظهرها الحاج مصطفى، الذي توجه إلى فرنسا في السنة الماضية كمبعوث لطرابلس لدى بلاط لويس الرابع عشر. وعاد ومعه هدايا مختلفة إلى خليل الأرناؤوطي وكذلك الخطاب التالي الذي وجّهه إليه السيد «دي بنتشارتران DE PONTCHARTRAIN) باسم ملك فرنسا: ـ

«فرساي VERSAILLES في 4 مارس سنة 1705

إلى السيد الشهير المبجّل:

لقد تلقيت الخطابات التي وجهتموها إليّ، وسلّمتُ إلى سيدي الأمبراطور ما أُرفقَ بها من الخطابات الموجهة إليه، فأمرني بأن أدبِّج لكم الردّ. ولا يسعني إلا أن أعبر لكم عن مدى الحبور الذي ملأني وأنا أُبلَّغُ بانتصاركم بعد حصار طرابلس وبأنكم قد أجبرتم داي تونس على فكّ ذلك الحصار بعد إمنائه بخسائر فادحة. وإن قلمي لعاجز عن التنويه بصلابة مسلككم الحذر خلال تلك الظروف؛ فاسمحوا لي بأن أؤكد لكم بأن جلالته قد استمع إلى تفاصيل ما وقع بكل اهتمام وبكل مظاهر التقدير التي تتصورونها. إن مبعوثكم الذي أخّره لدينا مرض ابنه الخطير مدة أطول مما كان ينبغي، سيكون بين ظهرانيكم قريباً ولسوف يطلعكم بدون شك على مظاهر الودّ التي لقيها هنا من أجلكم. ولقد شُحنت على ظهر السفينة العائدة به القنابل والهاوونات، والتي سيقوم السيد لومير بتسليمها لكم»[2].

واستقبل خليل، بكل مظاهر الود، أركان حرب السفينة الفرنسية التي نقلت إليه مبعوثه. ولقد قام بتوزيع خرفان على طاقمها ونقل إليها حوالي اثني عشر جواداً كهدية للملك.

وفي سنة 1706 تفشّى الطاعون مرة أخرى في المدينة تفشياً كبيراً، كما تفشّى في دواخل طرابلس. وكان معدّل الوفيات مرتفعاً في كل مكان؛ وكان آخر ضحايا هذا الوباء محمد الإمام داي، حمو خليل باشا، حيث أسلم أنفاسه في آخر سنة 1706. ولقد تم دفن محمد الإمام في

---

(1) انظر ابن غلبون، صفحة 204 *.

(2) يتمثل هذا في إثنين من الهاونات وأربعمائة وخمسين قنبلة، وهو العتاد الذي كان خليل قد طلبه من فرنسا للدفاع عن طرابلس ضد أي هجوم جديد قد يشنه التونسيون.

ضريح خاص ملحق بالجامع الذي بناه بسوق الترك. وكتب لومير، بهذا الصدد، في 30 اكتوبر سنة 1706 يقول: -

«يتواجد خليل بك حالياً في جبال درنة، وهو يقوم بالقرصنة البرية ضد بهائم البادية العرب. ولقد ذهب -حتى إلى واحة أوجلة، حيث اضطر هناك هو وألف فارس إلى التقوُّت بالتمر طيلة أربعة وعشرين يوماً، إذ نفد كل ما كان معهم من بشماط وشعير. وشرَّفني أن تلقيت منه خطاباً من بنغازي في العشرين من هذا الشهر، حيث أخبرني بأنه كان متجهاً إلى درنة، وأنه سيعود إلى طرابلس بعد شهر ونصف. ولربما سيعود إليها قبل ذلك عندما سيصله نبأ وفاة حميِّه الباشا الذي ظل يحكم محله خلال تغيُّبه. وكان هذا الباشا يخفي مرضه منذ يوم العاشر من هذا الشهر. ولقد أطلعني جرَّاحي على مدى سوء حالته الصحية، فأبلغت بذلك صديقي حسين آغا، الذي هو في نفس الوقت صديق للداي، فما كان منه إلا أن استولى على القلعة في الحال، حيث أن الداي قد توفي في الليلة التالية ويتولى حسين آغا الآن الأمور بحزم، وهو يلزم الجميع الطاعةَ ويقسرهم على خشيته. ولقد بادر إلى إيفاد مبعوثين بالبر والبحر إلى خليل لإخطاره، ولو أنه لم يتحرَّز على ذلك النحو، فقد كان من المحتمل أن تندلع الاضطرابات التي ستؤدي لا محالة إلى تمرد وفتنة.

ولقد انقشعت غُمّة الطاعون تماماً بعد أن استمر تفشيه طيلة ست سنوات، فالبلاد الآن تكاد تكون خالية من السكان، فلا يُدهشكم انقطاع المعاملات التجارية معها».

وبوفاة حميِّه، أصبح خليل سيد البلاد الأوحد، بيد أنه اكتفى بلقب باشا دون أن يسبغ على نفسه لقب الداي.

واستمر تفاقم حالة الفقر والبؤس في كل أطراف طرابلس الغرب؛ فإن قوافل الدواخل لم تعد تأتي منذ عدة سنوات، وكفَّ القراصنة من ناحيتهم عن القيام بغزواتهم البحرية، وقد أدى كل هذا إلى تفشِّي حالة من التبرم والسخط. ففي فبراير سنة 1707 م (1121 هـ) وقعت مؤامرة من أخطر المؤامرات، فقام خليل بإصدار أوامره بخنق وإغراق متزعميها[1]. ثم خرج إلى الأعراب المتمردين لإخضاعهم بالقوة، الأمر الذي هيّأ له ترضية جنده، حيث منحهم فرصة لاستئناف أعمال السلب والنهب. وتم تجريد اليهود من أموالهم لصرف رواتب العسكر.

وفي نفس تلك السنة - اكتوبر سنة 1707 - وصل إلى طرابلس الرحالة الفرنسي (بول لوكاس

---

(1) يشير شارل فيرو هنا إلى واقعة ذكرها ابن غلبون في التذكار صفحة 204 عن خروج قائد «أسطول السفن الجهادية» (أي ما يطلق عليه فيرو دائماً اسم «اسطول القراصنة»)، المدعو علي قبطان، في غزوة، يبدو أن خليل الأرناؤوطي لم يكن موافقاً عليها، حيث قامت معركة بين أسطول الجهادية وأسطول صاحب مالطة. وعلى أية حال فإن نص ابن غلبون هنا شديد الغموض، غير أن خليل الحريص على حسن علاقته مع البلدان الأوربية، قد يكون أصدر الأمر باغراق علي قبطان وجماعته، مثلما يقول فيرو هنا لمحاولتهم استئناف القرصنة، وهذا مجرد ترجيح *.

PAUL LUCAS)[1]، حيث كتب من بيت القنصل لومير الذي استضافه، يقول: ـ «إن قوة ومنعة هذه المدينة التي اشتهرت في سالف الدهر بجبروت قراصنتها، قد اندثرت في رأيي. فهي لم تعد تملك سوى ثلاث سفن ومركب شراعي واحد، للقيام بالغزوات القرصانية. وبما أن القرصنة تشكّل تجارتها الرئيسية وتمثّل كل مواردها؛ فإنها لا شك ستتعرض للإنهيار وشيكاً، إذا لم يُبادَر إلى بناء سفن أخرى».

ويذكر بول لوكاس أن لومير كان على علاقة حسنة مع خليل وبأن هذا الأخير كان يقبّلُه عند دخوله عليه وعند خروجه من عنده في كل مرة يزوره فيها. ويمكننا أن نحكم في ذلك على مدى عمق الأسى الذي ألمَّ بخليل عندما تم نقل كلود لومير ـ الذي هو صديقه وصاحب مشورته المخلص في الشدائد والمحن ـ فجأة إلى منصب آخر لأسباب اقتضتها متطلبات السياسة في ذلك الوقت. وكان ذلك في شهر يوليه سنة 1708، حيث تم تعيينه قنصلاً لفرنسا في حلب بالشام. وعندما أعوزت الحيل خليلاً للإحتفاظ بهذا القنصل الذي توجّب عليه أن يرضخ لأوامر حكومته بنقله، فإنه احتفظ إلى جانبه بابنه، الذي كان خليل قد اعتاد على تلقيبه بـ («القنصل الصغير» ـ أو «القُنَيْصل» ـ وكان يتوق لأن يراه يوماً قنصلاً فعلياً لبلاده محل والده. غير أن لومير الصغير لم يكن يبلغ من العمر إلا ستة عشر عاماً على أكثر تقدير، وكل ما كان في وسعه أن يطمع فيه في تلك السِّن وظيفة ترجمان. ولقد طفق خليل يفضِّل هذا الغلام ويقربه إليه بعناد، وأظهر في البداية تجاه القنصل الفرنسي الجديد (بيير بولار PIERRE POULARD) الذي خلف كلود لومير رسمياً، جفاء لا موجب له، ثم تحول الجفاء بسرعة إلى عداء سافر.

وفي شهر نوفمبر سنة 1709، اندلعت ثورة جديدة أدت إلى الإطاحة بخليل باشا. ففيما كان يقوم بجولة تفقدية في الدواخل، أعلن العسكر خلعه. بيد أن حامية القلعة ظلت مخلصة له واستمرت طيلة تسعة أيام في ردِّ هجمات المتمردين على أعقابها. وخلال فترة الثورة تلك، تعرض الأسرى النصارى المساكين، البالغ عددهم أربعمائة أسير، لنيران مدفعية القلعة، وأُهمل شأنهم بحيث لم يعد أحد يهتم بمسؤولية إطعامهم. واستغل القنصل الفرنسي الجديد بولار فرصة استمرار حالة الفوضى والشغب حيث نجح في الولوج إلى داخل السجن واتصل بهم وأغاثهم. وكان برفقة خليل خمسمائة فارس ومثلهم من المشاة، وكان بإمكانه أن يقتحم بهم طرابلس فينضمَّ إلى أنصاره فيها، لكنه لم يجسر على ذلك وقام بتسريح قواته. وفضَّل التوجُّه إلى الدواخل ناحية مصراته لحشد أنصار له من الأعراب الذين (يترأسهم عبد الله بن عبد النبي الجبالي)[2]، غير أنهم اندحروا منذ الاشتباك الأول مع القوات النظامية الثائرة، ولم يعد أمام خليل سوى الهرب.

---

(1) انظر كتاب بول لوكاس، المسمى: «رحلة تمت بأمر الملك إلى اليونان، وآسيا الصغرى وأفريقيا»، باريس سنة 1712.

PAUL LUCAS: «Voyage fait par ordre du Roi dans la Grèce, l'Asiemineure et l'Afrique», Paris, 1712.

(2) انظر ابن غلبون، صفحة 205، وكذلك: أحمد النائب في المنهل العذب، صفحة 282.

وكان الذي دبّر الانقلاب العسكري، قبطان مركب يُدعى (إبراهيم الأركلي ـ أَلَيْلْ). الذي تمت بيعته داياً للبلاد. ولقد استهل هذا الداي فترة حكمه باقتراف جميع صنوف التعسف والظلم وقتل أو نفى أقارب سلفه وأصدقائه. لكن منافساً له برز من وسط أسرته نفسها، ثم ما لبث أن أطاح به. ذلك أن إبراهيم الأركلي ـ أليل عندما اعتلى العرش، قام بتعيين صهره محمد باي ـ الملقب باسم ابن الجنّ الكول أوغلي ـ قائداً للجيش؛ وهذا الأخير هو نفس محمد الذي ظهر على رأس القوات لقتال خليل باشا حيث أرغمه على الفرار[1]. ولقد أسبغ عليه هذا النصر السهل شهرة بين صفوف العسكر. كذلك فإن العرب كانوا يميلون أيضاً إلى شخصه لأنه كان «كول أوغلي»، أي أن أباه تركي وأمه عربية. وهكذا فإنه نجح ـ دون أن يغادر ضاحية المنشية التي جاء إليها فيها الناس لدعوته لتسلم السلطة ـ في خلع صهره إبراهيم ونفاه إلى مصر بالاسكندرية. وكان ذلك في أبريل سنة 1710 م (الموافق 15 رمضان سنة 1122 هـ).

غير أنه عندما تمت الإطاحة بإبراهيم الأركلي ـ أليل، فإن الانكشارية أعلنوا رفضهم لأن يترأسهم شخص كول أوغلي تجري في عروقه دماء عربية؛ الأمر الذي أدى إلى وقوع ثورة جديدة.

وكتب القنصل الفرنسي بولار في هذا الشأن يقول: ـ

«محمد داي رجل قصير القامة، متمرد جداً، صعب العريكة. ويلقبه الناس بلقب «ولد الجن». ولقد خدع بوعوده المعسولة الأتراك الذين ضحوا بأنفسهم في سبيل تنصيبه؛ فهو يقوم الآن يومياً، وفي كل ساعة، بإغراقهم في البحر أو شنقهم أو نفيهم من البلاد. أما أولئك الذين ظلوا منهم على قيد الحياة، فإنهم لا يقدرون حتى على الاحتجاج. وقد عقد هؤلاء جميع آمالهم على خليل باشا الذي أسفوا على إبعاده عن الحكم بعد فوات الأوان. ولقد قضى محمد داي على إثنين من الباكوات، وعلى كاهية، ورئيس بحرية، وعدة قباطنة، وضباط (شُوَّاش) وغيرهم كثيرين. ولم يعد المرء يسمع في هذه المدينة الحزينة سوى العويل والصراخ.

وفي بني وليد، تم قطع رأس عثمان القهواجي[2] ـ الداي الأسبق الذي خُلع في سنة 1701 م ـ وجيىء برأسه إلى طرابلس على رأس حربة حيث تم دفنه على الفور في بستان محمد داي، الذي لم يرغب في عرض الرأس على بوابة المدينة، كما تقضي التقاليد عادة في الحالات المماثلة. كما تم شنق أربعة أتراك قُبض عليهم مع عثمان. ولو أنه قُدِّر لخليل الأرناؤوطي أن يعود إلى هنا، فإنه سيقترف مذبحة وحشية. وليس لي حتى الآن إلا أن أثني على محمد داي نظراً

(1) يسميه ابن غلبون: (قار محمد)، ويسميه أحمد النائب: (قاره محمد الأناطوليلي). انظر نفس المصدرين نفس الصفحة *.

(2) كان عثمان القهواجي قد رجع إلى طرابلس في سنة 1116 هـ بمعية إبراهيم الشريف داي تونس. ويذكر ابن غلبون أن سبب اصطحاب داي تونس لعثمان القهواجي معه هو اعتقاده بأن أهل طرابلس سيوافقونه على احتلالها عندما يرون القهواجي بمعيته. انظر التذكار، صفحة 202 *.

لاحترامه وتقديره للفرنسيين، فهو قد قام حتى بشرب نخب في صحة الملك. وأبدى رغبته في إيفاد مبعوث إلى فرنسا وبمعيته جياد أصيلة هدية إلى جلالته؛ غير أنني عملت على تأجيل إيفاد هذا المبعوث متعللاً بحلول فصل الشتاء. وعندي إحساس بأن هذه الحكومة لن تعمِّر طويلاً. ولقد صار الطرابلسيون في أسوأ حال. أما أعراب الدواخل، فإنهم يتقاتلون فيما بينهم ولن يلبثوا أن يكتسحوا المدينة حيث سيعيثون فيها تذبيحاً خصوصاً عند منافذها وأبوابها. وفي وسعي التكهن بأن طرابلس قد أصبحت على وشك الهلاك؛ فالناس فيها يسلب بعضهم البعض، ويذبح بعضهم البعض، والبؤس مخيِّم».

أما الحولية المحلية فنجدها تتوخى عدم الدقة مرة أخرى، إذ تقول:

«خلال هذه الحقبة المليئة بالقلاقل، لم يحظ ببعض الشهرة من بين الأمراء الذين تولوا على الحكم سوى أمير واحد هو محمد داي ـ الجن. الذي جمع في يديه كل مقاليد السلطة وكانت له فترة حكم سعيدة. ومع ذلك فإن الرأي العام اختار خلفاً له في شخص اسماعيل خوجه، إمام جامع الخرُّوبة، غير أنه لم ينقض شهران على تنصيب هذا الأخير حتى تمت بيعة محمود أبو مويس، فكان أول ما فعله هو أن أمر بإعدام محمد داي الجنّ وبفصل اسماعيل خوجه من تولّي الإمامة في الجامع المذكور»[1].

ودعونا الآن نرتب الأحداث ترتيباً زمنياً: ففي شهر يونيه 1711 م (1123 هـ)، قام محمد داي (ولد الجن)، عند المدينة، باستعراض جميع القوات العربية التي أعلنت ولاءها له. وبعد مضي عشرة أيام (أي في 4 يوليه) ـ وقد اعتقد أن سلطته قد توطدت ـ قرَّر أن يغادر مسكنه بضاحية المنشية وقدم إلى القلعة حيث استقر بها. فتناول طعام الغداء ثم أخذته سنة من النوم. وأثناء استغراقه في النوم انقضَّ عليه خازنداره ـ أي أمين خزانته ـ وبرفقته أربعة من المتواطئين معه، فذبحه دون أن يتمكن حتى من الاستغاثة. وبعد ذلك نزل الخازندار محمود أبو مويس إلى قاعة الديوان وبيده سيفه ما تزال تقطر منه الدماء، فجلس على العرش، وبلغ من الوقاحة حدّ التصريح كذباً بأن محمد داي ـ الجن قد هدّده بالقتل إلا أنه كان أسبق منه إلى ذلك فقتله وخلص البلاد من طغيانه. وكان محمود أبو مويس عربياً، ولذا فقد سارعت عامة الشعب إلى بيعته داياً وقدموا إليه يلثمون يده رمزاً للخضوع. ولقد قامت هذه الثورة الجديدة دون أن يُطلق ولو عيار ناري واحد. وفي الحال قام الطرابلسي الذي حلّ محل الكاهية التركي ـ أي رئيس حرَّاس باب القلعة ـ بالقبض عليه ونقله إلى ظهر مركب منفياً إلى جزيرة جربة. أما الداي المُغتال، فإن أهل المدينة لم يذكروه سوى بالسوء والاغتياب، وتم دفنُه كما يُدفن أحقر الناس شأناً.

---

(1) يقول شارل فيرو هنا أن هذا النص منتزع من «الحولية المحلية»، دون ذكر اسم مؤلفها، ومن المحتمل أنه يقصد كتاب التذكار. غير أنني لم أجد تشابهاً واضحاً بين سياق الأحداث هنا وبين نص ابن غلبون. ولعل ذلك راجع إلى أن فيرو نقل عن الترجمة التركية للتذكار والتي فيها كثير من التصرف والاختصار *.

وكان أول ما شغل بال الحكام الجدد هو الاستيلاء على الخزينة. ولقد مُني محمود أبو مويس بخيبة أمل كبيرة عندما وجد الخزينة خاوية. وأخبره المفترون زوراً بأن عامل الجمرك اليهودي (رحمين أربيب) بحوزته أموال طائلة ابتزها من خزينة الدولة. وبعد أن أُجبر هذا اليهودي على تقديم حساب عما بحوزته ودفع مبلغ ستة آلاف ريالٌ من ثروته الخاصة، تم وضع أنعل خيل حديدية في النار حتى احمرَّت ثم دُقّت في قدميه بالمسامير حتى حرقتهما. وبعد ابتلاء اليهودي بهذا العذاب المروع، تم خنقه حتى فارق الحياة. كما تم ضرب يهودي آخر بالعصا حتى مات؛ وهو يدعى (لابي الغرياني)، وكان يعمل في خدمة اليهودي الأول. والسبب في قتله هو أنه اشتُبِه في أنه يعرف أين خبأ سيده أموال الدولة التي في حوزته[1].

---

(1) يلاحظ أن هنالك تناقضاً كبيراً بين رواية شارل فيرو للأحداث التي ختم بها هذا الفصل من كتابه، وبين رواية مؤرخين ليبيين موثوق بهما، وهما ابن غلبون وأحمد النائب. وتتمثل هذه التناقضات فيما يلي:

أولاً: في حين نجد أن المؤلف الفرنسي يذهب إلى أن محمد باي قد رفع إلى منصب الداي، وأنه اغتيل بعد دخوله إلى القلعة أثناء نومه على يد محمود أبي مويس؛ نجد أن المؤرخين الليبيين المذكورين يجمعان على أن محمد باي الجن لم يتول حكم البلاد قط، وأن دوره اقتصر على القيام بانقلاب عسكري ضد الوالي التركي ابراهيم، حيث نفاه إلى الاسكندرية، ثم سلم منصب الداي إلى إسماعيل خوجة بموافقته.

ثانياً: في حين يقول شارل فيرو أن أبا مويس تولى الحكم بعد اغتيال محمد باي الجن، نجد أن ابن غلبون يقول بتعاقب حاكمين هما اسماعيل خوجة والحاج رجب من بعده. أما أحمد النائب فإنه ـ وإن اتفق مع ابن غلبون في حقيقة القول بتولي اسماعيل خوجة ـ إلا أنه يعطي الحاكم الذي تلاه اسم الحاج مصطفى طاي، لا الحاج رجب. ويترتب على ذلك أن أبا مويس لم يتول الحكم إلا بعد تعاقب واليين آخرين، أغفل شارل فيرو ذكرهما بدون سبب وجيه.

ثالثاً: تولى محمود أبو مويس الحكم بالفعل بعيد اغتياله للداي السابق عليه، ولكن ذلك الداي لم يكن هو محمد باي الجن وإنما الحاج رجب ـ بحسب ابن غلبون ـ أو الحاج مصطفى طاي بحسب أحمد النائب.

ومهما يكن الأمر، فإن هذه الأحداث تمثل تحولاً هاماً في تاريخ ليبيا، إذ تعتبر إيذاناً بانقراض الدولة التركية الصرفة فيها، وبدء تولي الحكم في البلاد من قبل عناصر عربية ليبية خالصة مثل محمود أبي مويس، أو عناصر كول أوغلية ـ تختلط في عروقها الدماء العربية والتركية مثل اسماعيل خوجة، إمام جامع الخروبة الذي يقول عنه ابن غلبون أنه: «اشتغل بنفي طغاة الترك وقتلهم حتى أبادهم جميعاً إلا القليل منهم ممن لم يكن له تعلق في مدتهم، وزال الملك من أيديهم، وتولى ولاية الملك القول أو غلية ـ. وكل ذلك إرهاص بنشوء الدولة القرمانلية القوية التي جرت في عروقها الدماء الليبية. انظر (التذكار)، صفحة 207، وكتاب (المنهل العذب) صفحة 283-284 *.

(2)

فترة الحكم القرمانلي

1711 م - 1835 م



الجزء الرّابع

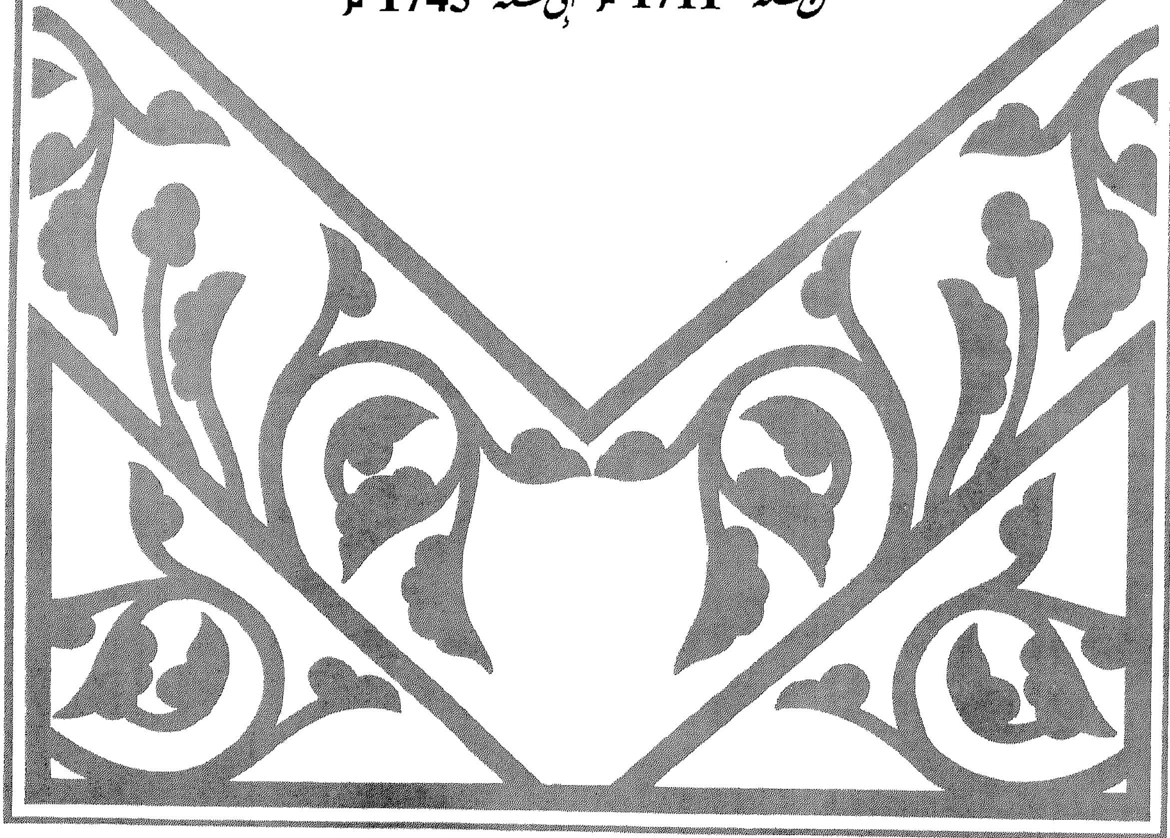


الفصل الأول

الأسرة القرمانلية

أحمد الأول

من سنة 1711 م إلى سنة 1745 م



تعتبر سنة 1711 م (1123 هـ) من أهم تواريخ الحوليات الطرابلسية. فهي السنة التي تولى فيها الحكم القرمانليون الذين سنراهم، خلال أكثر من قرن من الزمان، يرسون دعائم حكم وراثي مستقل.

ويذهب المؤرخون التقليديون إلى أن جدَّ القرمانليين كان مجرد نوتي قرصان من مواليد مدينة قرسان بالأناضول، قدم إلى طرابلس في زمن ولاية درغوت. وكشأن غيره من المغامرين الأتراك، فإنه تملّك بستاناً في ضاحية المنشية واستقر فيه حيث تزوج من إحدى نساء المنطقة العربيات. ولقد توارثت سلالة هذا القرصان من أب إلى ابن اسم جدِّهم الأول الملقب بالقرمانلي. غير أنهم، وقد استمروا في مصاهرة العرب وامتزاج دمهم بهم؛ فإنه لم يمض طويل وقت حتى لم يعد لهم من الصبغة التركية سوى الاسم فقط، حيث أصبحوا يجهلون حتى لغة الأتراك. ورغم أصلهم الأجنبي، فإن مضيَّ قرن ونصف من الزمان على تأصُّلهم واستقرارهم في طرابلس، وارتباطهم بوشائج المصاهرة مع الطرابلسيين، قد جعلت البلاد تنظر إليهم على أنهم من أصل عربي أكثر مما هم من أصل تركي. ومع ذلك فإنهم كانوا أثناء فترة حكم الباشوات والدايات يتبوأون مختلف المناصب في منطقة المنشية التي تعد مكان إقامتهم الاعتيادي. فقد كانوا يتقلدون فيها مناصب إمرة الفرسان[1] الكول أوغليه. وأخيراً تحصَّل أحدهم، وهو يوسف القرمانلي - بالنظر لما أبداه من شجاعة وبسالة في عدة مناسبات - من خليل باشا الأرناؤوطي على منصب أرفع، وهو منصب «باش - آغا» لجميع فرسان الساحل والمنشية. ثم خلفه ابنه في نفس المنصب، بناء على مطلب جماعي من جانب رفاقه الذين فتنهم بشجاعته. وسيكون ابنه هذا هو مؤسس الأسرة القرمانلية الحاكمة[2].

---

(1) هو منصب «آغا الخيل»، أي قائد مفارز الخيالة *

(2) ينسبه ابن غلبون على النحو التالي: «أمير المؤمنين أحمد بن يوسف بن محمود بن مصطفى القرمانلي، نسبة إلى القبيل المشهور بأرض الأناضول، بيته بيت عز ومجد مؤثل» *.

كان على حضر مدينة طرابلس في كل العهود أن يتحالفوا مع بادية المنشية كلما استُدعي مجلس الديوان لبيعة داي جديد؛ وذلك لما تباشره أصوات هؤلاء من ضغوط لاختيار الداي المناسب. ولم يكن الباش ـ آغا الشاب أحمد القرمانلي قد أخفى استياءه لخلع محمد داي (ولد الجن)، الذي تزوج هو ابنته؛ فما كان منه إلا أن شجب قيام مغتاله محمود أبو مويس باغتصاب كرسي الحكم، وكان يلقبه بـ «البِلْدي»، أي الحضري ابن المدينة، ويسخر منه قائلاً إنه لا يجيد ركوب الخيل ولا حكم بادية الدواخل. وغضب أبو مويس لهذا القدح في شخصه؛ فقام ـ بحجة إبلاغ قبائل الدواخل بتولّيه الحكم ـ بتكليف الباش آغا أحمد القرمانلي بمهمة نقل رسالة بهذا الخصوص إلى شيخ غريان. غير أن أحمد، وهو في طريقه إلى تلك المدينة، خطرت له فكرة فتح الرسالة والاطلاع على محتوياتها؛ ربما بدافع حب الاستطلاع أو بدافع الحذر والريبة. وكم كانت نقمته شديدة عندما اكتشف أنها تتضمّن أمراً رسمياً موجهاً إلى شيخ غريان يقضي بقتله هو بمجرد وصوله إلى هناك! ولم يكن أحمد القرمانلي في الماضي ليأبه بهذا الضرب من الأعمال الغادرة، فقد اعتاد عليها لكثرة احتكاكه بأخلاقيات أصحاب السلطة في البلاد، لكن الأمر في هذه المرة مختلف فهو يمسُّه شخصياً. فامتلأ قلبه حقداً وضغينة ضد محمود داي أبي موس. وأقسم منذ تلك اللحظة أن تكون نهاية هذا الأخير على يديه. فما كان منه إلا أن استبدل هذا المكتوب بمكتوب آخر حرَّره بخط يده، على اعتبار أنه بخط الداي وباسمه. وتفيد صيغة الرسالة الجديدة بأن أهالي غريان قوم مشاغبون وأن الداي الجديد يريد منهم ضمانات تكفل خضوعهم له، ويطلب من شيخهم أن يبعث إليه بدون إبطاء عدداً من أكابر المنطقة وأعيانها كي يحتفظ بهم كرهائن. وحرص أحمد القرمانلي في الرسالة التي زوّرها على ذلك النحو على أن تشتمل القائمة الخاصة بأولئك الرهائن على أسماء أكثر الرجال حزماً وقوة وعلى الرؤوس الأكبر عجرفة وصلفاً من بين أفراد قبائل غريان. وعندما وصل أحمد القرمانلي إلى غريان، فإنه لم يستعجل أمر تسليم الرسالة حال وصوله، لأنه لو فعل لأقدم الأعراب على القصاص منه على الفور، وكان هدفه هو أن يتحول غضبهم ـ الذي لا شك في تفجره بمجرد اطلاعهم على محتوى الرسالة المزوّرة ـ لصالحه هو. وعندما تحلق حوله أولئك القوم الذين كانوا يتحرقون شوقاً لمعرفة آخر تطورات الأحداث في مدينة طرابلس، وأخذوا يصبُّون عليه سيلاً من الأسئلة عن آخر ما وقع فيها؛ فإنه أخذ يردُّ على استفساراتهم بذكاء بواسطة إجابات يُشتمّ منها أنه يتكهّن بحدوث قلاقل جديدة في القريب، وذلك ـ بحسب قوله ـ بسبب النزعات الاستبدادية الميّالة إلى الظلم والجور وحب سفك الدماء والجشع، والتي أخذ مسلك الداي الجديد وتصرفاته توحي بها منذ بداية الفترة القصيرة التي استلم فيها السلطة اغتصاباً بعد اغتياله لحميِّه. وأردف أحمد القرمانلي قائلاً: «لقد اتخذت قراري، فإن لديَّ أسباباً شخصية بالغة الخطورة تجعلني أخاف على رأسي... وإنني لن أبقى هنا.. وأنا عازم على الهجرة إلى تونس أو إلى مصر». ويمكننا أن نتصور الآثار التي تركتها مثل هذه العبارات في نفوس هؤلاء البدو الخشنين من أهالي منطقة غريان. وعندما شعر أحمد أنهم قد أخذوا يشاركونه مخاوفه ـ وهذا هو ما قصد إليه ـ فإنه سلمهم حينئذ رسالة الداي المزوَّرة. وعندما فرغوا من

تلاوتها، صدرت عنهم صرخة سخط جماعية؛ وأعاد أحمد القرمانلي على مسامعهم ما قاله من قبل، حيث أردف: «ألم أقل لكم!؟.. ها أنتم تقفون الآن على حقيقة الوضع بأنفسكم.. لم يعد أمامكم سوى إقامة مآتم الرهائن الذين ستبعثون بهم إلى طرابلس، سلفاً. أما بالنسبة لي، فإنني أرفض أن أصطحبهم إلى هناك. وحيث أن في موقفي هذا خطراً على حياتي، فإنني أرجوكم أن تعيِّنوا من يقوم بحراستي، فإنني ذاهب منذ الآن للاستجارة ببلد آخر. وأُقسم بأن قدمي لن تطأ أرض طرابلس!». وأنكر عليه الغريانيون ذلك قائلين له: «أبداً!.. إن مكانك بيننا، ونحن نعلن تمردنا جهاراً، فسرْ على رأسنا: إنك أنت الذي سيكون داياً علينا، وستخلف محمود أبي مويس بقوة سواعدنا». وعلى الفور تم إيفاد مبعوثين إلى جميع القبائل الأخرى لإبلاغهم بما انعقد عليه عزم الغراينة. وسرعان ما جادت تلك القبائل بموافقتها. فإن أهالي الساحل والمنشية قد أرسلوا وفوداً إلى أحمد القرمانلي يستحثونه للحلول بين ظهرانيهم. وتم الاتصال في الخفاء بأعضاء ديوان طرابلس وبضباط حاميتها، وأُخطروا باندلاع هذه القومة الشاملة لسكان الدواخل؛ فما كان من أولئك إلا أن دعوا أحمد القرمانلي إلى تسلم مقاليد الحكم. ولم يمض أسبوع واحد حتى سار أحمد القرمانلي ـ مرشح العِرق العربي ـ نحو مدينة طرابلس تصحبه قواته الجرَّارة. وبادر إلى إيفاد مبعوث ليسبقه إلى محمود أبي مويس، وحمّله إليه رسالة لا تتضمّن سوى هذه العبارة: «إنني على وشك أن أُنزل بك ما أردتَ أنت أن تنزله بي». وفي يوم الحادي عشر من جمادى الثانية سنة 1123 هـ (27 يوليه سنة 1711 م)، أخذ الرعب والهلع بتلابيب محمود أبي مويس واستبدَّ بفؤاده، فشنق نفسه في مسكنه لكيلا يقع بين يدي عدوِّه اللدود حيّاً. وكان قد حكم مدة ثلاثة وعشرين يوماً فقط[1]. وكتب القنصل الفرنسي بولار يقول:

---

(1) هنالك اختلاف بين رواية شارل فيرو التي لا يطلعنا على مصدرها، وبين رواية كل من ابن غلبون ـ معاصر أحمد القرمانلي المقرب إليه ـ وأحمد النائب. ولعله من المفيد المقارنة بين الروايات الثلاث، لما لظروف نشوء الدولة القرمانلية من أهمية في تاريخ ليبيا كله: رواية ابن غلبون (صفحة 208 من التذكار) «بايع الناس أبا مويس، فأقام خمسة وعشرين يوماً، وأرسل مولانا أحمد بن يوسف قرمنلي إلى غريان ليغدر به هنالك، لما توسم فيه من النباهة والصلاحية للملك دونه. فاتفق أهل البلد على صلاحيته، فرجع قبل وصوله إلى غريان لما فهم من خدعه إياه فلما قدم البلد بايعه أهل البلدين: الساحل والمنشية، ولم يتخلف عن بيعته أحد لما جبل عليه من الرقة واللطف» فهو بحسب هذه الرواية لم يصل إلى غريان بل قفل راجعاً من منتصف الطريق.

ورواية أحمد النائب (المنهل العذب، صفحة 284): «ثم بعث (أبو مويس) أحمد بك قره مانلي، أحد أعيان الجند إلى غريان بكتابه، وأوعز فيه للعامل بقتله. فشعر أحمد بك بذلك والتجأ إلى أعيان الديوان فعقدوا ديواناً واتفقوا فيه على عزله وولاية أحمد بك قره مانلي. وفي يوم الثلاثاء الموافق الحادي عشر من شهر جمادى الآخرة من هذه السنة وثبوا عليه وقبضوه لخمسة عشر يوماً من ولايته». فالنائب يذكر هنا أن أبا مويس قد قبض عليه، أي أنه لم تتح له فرصة الانتحار. والذي نلاحظه أيضاً هو اتفاق شارل فيرو وأحمد النائب في التاريخ الهجري لنهاية حكم أبي مويس بالرغم من أن شارل فيرو قد توفي قبل صدور كتاب المنهل العذب بعدة سنوات، حيث أن المنهل نشر في الآستانة سنة 1899 *.

«إن المغاربة يسومون العذاب بعضهم بعضاً، فبعد أن شنق محمود داي نفسه، أصبح هناك ثلاثة دايات ما بين مُبايَع ومخلوع: فرئيس البحرية الحاج رجب لم يمكث في الحكم سوى ثلاث ساعات ثم طُرد. ولقدْ خلفه القَرمانلي، وهو البك الذي يحكم حالياً، وذلك بفضل مناصرة أعراب الجبل له الذين رقّوه إلى العرش. وهو لا يبلغ من العمر سوى عشرين عاماً. وقد استقبلني بكل ترحاب عندما توجهت إلى الديوان لتهنئته ولتسليمه الردود التي تفضل مليكي فوجهها إلى سلفه المرحوم ولد الجن داي الذي تم اغتياله في 4 يوليه فيما هو نائم. وكان القرمانلي مشغولاً للغاية، وطلب مني أن أعود لمقابلته بعد بضعة أيام. إنه رجل ودود جداً؛ وهو كورغولي».

ولقد تمت بيعة أحمد القرمانلي باشا ـ بك[1] يوم الثلاثاء 27 يوليه (الموافق 13 جمادى الآخرة سنة 1123 هـ)، حيث تقبّل فروض الولاء من أهالي المدينة والساحل والمنشية، وذلك بعد أن تعهّد بأن يحكم طبقاً للقانون. وبعد مُضيِّ أحد عشر يوماً دعي مجلس الديوان للانعقاد حيث أوكل منصب الباكوية ـ أي قيادة الجيش ـ إلى يوسف المكني الذي غادر سكنه بالقلعة وتوجه للإقامة بالمنشية.

ولم تمض خمسة عشر يوماً أخرى حتى انقلب الموقف ثانية، عندما وصل فجأة أسطول تركي صغير يحمل خليل باشا الأرناؤوطي، الذي أتى لمحاولة مواصلة الاستحواذ على الحكومة الطرابلسية. ذلك أن خليلاً ـ بعد الإطاحة به وطرده ـ انسحب إلى الآستانة حيث بذل قصارى جهده لإقناع الباب العالي العثماني، عن طريق الصورة التي رسمها للموقف بطرابلس، بأنه ما أن يظهر على مسرح الأحداث هناك حتى يُستقبل فيها كمحرر مخلص لها بعد كل ما مرّ بها من اغتصاب للسلطة ومن قلاقل متعاقبة. ولنترك الكلام مرة أخرى للقنصل الفرنسي بولار، حيث يقول في رسالتيه التاليتين:

«طرابلس في 6 أغسطس سنة 1711.

حضر إبراهيم المُلاّ، قبطان قادس الآستانة السلطاني، وبرفقته ثلاث من سفن أسطوله، بمعيّة قادس طرابلس الملكي، حيث رست جميعها قرب القلعة، وأطلقت كل واحدة من السفن القادمة مدافعها تحية لها. وكانت قد راجت أخبار بالأمس مفادها أن تلك السفن كانت تمر بمحاذاة مدينة لبدة. وإنه لمن الصعب جداً وصف ذلك الجزع الذي حل بالطرابلسيين الذين انضمت إليهم حفنة من أعراب الجبل، وبعد مضي ثلاث ساعات على فترة الغداء، نزل عند باب البحر كاتب القبطان المذكور، فامتطى جواداً، بينما كان أطفال المدارس يرددون عبارة «شرع الله!.. شرع الله!..»[2] التي لقنها لهم ذووهم بإحكام، وطفقوا يسيرون خلف الكاتب المذكور عبر المدينة

(1) أي أنه من حيث هو «باشا» قد أصبح داي البلاد، ومن حيث هو «بك»، أصبح أيضاً قائداً للجيش لأن لقب الباكوية ليس مجرد لقب فخري بل معناه تولي قيادة الجند *.

(2) وردت بالعربية في النص الفرنسي. وتعني ضمنياً ما معناه: إننا نطالب بإحقاق شرع الله، أي بالعدالة ورد =

حتى سرادق البك المُقام في منتصف الطريق إلى المنشية، حيث كانت قوات المغاربة (الطرابلسيين) معسكرة حوله بكامل أسلحتها. وقام الكاتب المذكور بتلاوة أوامر السلطان العثماني، وهي الأوامر التي كان الناس يتكهنون بمضمونها سلفاً ويرهبونها؛ فقد كانت تقضي بوجوب تقبُّل خليل باشا (الأرناؤوطي) داياً للبلاد، إنْ طوعاً وإنْ كَرهاً.

وفي صبيحة يوم الثامن (من الشهر)، نزل إبراهيم الملاَّ بنفسه حيث قام بزيارة البك، الذي كان في اليوم السابق قد بادر إلى تعيين تركي يُدعى يوسف دوليتيٍّ شكليّاً بدلاً من مسؤول مغربي. واستقل «الكابيجي ـ باشي»[1] ـ أي مبعوث السلطان العثماني ـ زورق البك المذكور، وعقدت الطائفة[2] مع رؤسائها جلسة للديوان، وسواء أكان المبعوث السلطاني صادقاً أم مخادعاً، فإنه قد أدى واجبه على مشهد من الجميع، وأقسم أن يُدخل خليلاً إن طوعاً وإن كرهاً. بل إنه ذهب حتى إلى حد امتشاق خنجره مهدداً يوسف دوليتي، عندما طفق هذا الأخير يغتاب خليلاً. وردَّ المبعوث السلطاني على ما سمعه من هتاف الأطفال بإحقاق «شرع الله» بأن العدالة تُلزم الرعايا بإطاعة أسيادهم.

وطيلة يومي العاشر والحادي عشر من الشهر، وحتى منتصف النهار، مُنِيَ العثمانيون في كرامتهم ـ أمام أنظارنا وتحت اسماعنا ـ بإهانات تبعث على الأسى؛ فلقد تم طرد هؤلاء العثمانيين شرَّ طردة. ولسوف تطلعنا الأيام المقبلة على حقيقة ما دار بين القائد (البك) وبين المندوب القادم من الآستانة وكاتبه، وبين مفاوضيهم. ولقد وقع أخذ وردّ لا شك في أنه جعل خليل باشا يذوب حسرة. ثم أقلعت السفن عند الساعة الثالثة بعد الظهر دون أن يُقبل بتولي خليل الحكم، وذلك ـ فيما يقال ـ بحجة أن إصدار أوامر بفرض خليل باشا لا يدخل في اختصاصات السلطان العثماني، وإنما هو من اختصاص الصدر الأعظم. وقيل كذلك أن خليلاً قد خدع الباب العالي بأن سلّمه رسائل مزوَّرة لكي يقنعه بأن البلاد ترغب في تنصيبه داياً عليها.

وبعد رحيل السفن السلطانية، التي كانت رياح مواتية تدفعها للإتجاه غرباً؛ فإنه قد خرج قادسان غليونيان لمراقبتها وتعقبها، حيث أخذا يسيران بمحاذاة اليابسة. وأُرسلت إلى طرابلس العتيقة[3] بضع مئات من الفرسان. وفي اليوم التالي، أي يوم الثاني عشر من الشهر، عند الصباح، عاد أحد القادسين ليفيد بأن السفن السلطانية قد ظلت متوقفة طيلة الليل وبأنها ما تزال قبالة الساحل المذكور غير أنه في صبيحة يوم الثالث عشر رجع الفرسان وأعلنوا بفرحة نبأ رحيل السفن السلطانية. والمغاربة (الطرابلسيون) فخورون الآن بانتصارهم الذي أعتقد أنه تحقق بفضل ما وُزِّع من أموال أكثر منه بسبب الرصاص والبارود الذي أُطلق في الهواء لبثِّ الرعب في نفوس الأتراك

= الأمور إلى نصابها، أي أنهم يطالبون مقدماً برفض ما يريد مندوب السلطان فرضه كما سيأتي ذكره *.

(1) كابيجي ـ باشي، عبارة تركية تعني: «سفير السلطان، أو مندوبه *.

(2) «الطائفة»، تعني جنود الجيش، وهي تطلق على الأنكشارية *.

(3) يقصد المؤلف بـ «طرابلس العتيقة»، بلدة صبراته، التي يقال أنها كانت تسمى في سالف الدهر طرابلس *.

الذين ضربوا وأسيئت معاملتهم عند باب البحر، على مشهد من رؤسائهم المسالمين، بواسطة قوات مغربية (طرابلسية) يظهر أن سلطات طرابلس قد حرضتها على ذلك عمداً لإفهام الوزير بأن مسألة فرض خليل على البلاد قد فشلت لأنه مكروه فيها. ولو قُدِّر لخليل أن يعود إلى حكم طرابلس، لأمكنه أن ينهض بحكومتها، لأن طرابلس بدونه محكوم عليها بالهلاك. والتجار الطرابلسيون يدركون ذلك، غير أنهم لا يقدرون على الجهر به. ولقد هنّأني هؤلاء على قرب موعد مغادرتي لها»[1].

الرسالة الثانية:

« طرابلس في 30 أغسطس سنة 1711

في يوم الثاني عشر من هذا الشهر، علمنا بأن السفن السلطانية كانت قد رست عند بلدة زوارة، وبأنها قد أنزلت بها خليل باشا (الأرناؤوطي) وبرفقته أنصاره من الأتراك الذين يُقدَّر عددهم بالمائتين، يدعمهم ثمانمائة رجل تابعين للسفن السلطانية، تحت إمرة شاوش الباب العالي. وكان هؤلاء جميعاً يشكِّلون معسكر الباشا المذكور. وأعتقد أن خليلاً قد بيع[2] هنا بثمن بخس. ثم توجه إلى بلدة الزاوية وإلى طرابلس العتيقة[3]. وقد تحصن فيها حيث سانده هنالك الثمانمائة تركي المذكورين، فيما كان هو نفسه وأقرب أعوانه إليه يحتلون برجاً. وفي تلك الأثناء عادت السفن السلطانية من مياه زواره حيث رست عند بلدة الزاوية يوم الثاني والعشرين من هذا

---

(1) عندما كان القنصل بولار يحرر هذه الرسالة، كان قد سبق وأن صدر أمر بتعيينه قنصلاً في مدينة صيدا بالشام. وهكذا فإنه كان يقضي أيامه الأخيرة في طرابلس انتظاراً لقدوم خلفه (إكسبللي EXPILLY) الذي وصل في 1711/9/16.

(2) أي غرر به ووقع ضحية الغدر بشراء ذمم أصحابه *.

(3) «الزاوية»، بلدة تقع على بعد 46 كيلو متراً (غربي) طرابلس، استمدت تسميتها من تسمية «زاوية أولاد سهيل» التي ذكرها التيجاني في رحلته، حيث قال: «ثم اجتزنا على زاوية تعرف بزاوية أولاد سهيل فنزلنا هناك، وهي رابطة حصينة يحف بها شجر كثير من التين والرمان والخوخ وغير ذلك، ولها أرض متسعة تعرف بالسابرية. وأولاد سهيل قوم من العمور، والعمور فخذ من الوشاحيين ينتسبون إلى عمور بن وشاح أخي جارية بن وشاح أخي المحاميد... وسهيل صاحب هذه الزاوية رجل كان يعرف بأبي عيسى يذكر عنه صلاح واعتناء بإضافة من كان يرد عليه وتوفي عام ثلاثة وسبعين وستمائة، وخلفه في إقامة رسم هذه الزاوية أبناؤه. الخ». أما طرابلس العتيقة، الواقعة على بعد 13 كيلو متراً من الزاوية، فإنها هي نفسها مدينة صبراته الأثرية القديمة. وهذه كانت مركز اتحاد المدن (الرومانية): (لبدة)، و (أويا) و (صبراته). ثم انتقلت تسمية طرابلس فيما بعد إلى أويا بعد هجر صبراتة. فيما يتعلق بآثار صبراتة انظر كتاب (الدكتور فانتولي Dr. A. FANTOLI) المسمى «دليل ليبيا GUIDA DELLA LIBIA) الجزء الأول، صفحة 172-173. أما فيما يتعلق بنص التيجاني الذي أوردته حرفياً فارجع إليه إما في «رحلة التيجاني» تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، المطبعة الرسمية بتونس، سنة 1958. أو في كتاب «ليبيا في كتب الجغرافية والرحلات»، اختيار وتصنيف الدكتور محمد يوسف نجم وزميله، ونشر دار ليبيا، بنغازي *.

الشهر، وحيث أحدثت جلبة كبيرة بمدافعها عندما أخذت تقصف بها معسكر البك، بينما كانت ترفع علم الحرب، غير أن ذلك لم يكن سوى لعبة مدبَّرة. وكان لدى المغاربة (الطرابلسيين) الوقت الكافي لتضخيم عدد قواتهم وإرسالها مع أعراب الجبل إلى طرابلس العتيقة تحت قيادة يوسف بك. وفي يوم السابع والعشرين أطلقت السفن السلطانية عدة قذائف لإنذار هؤلاء الناس بأنها متجهة نحو الزاوية لمساندة الباشا بها. وأهم ما يميز هذه المناورة هو أنه بعدما أطلقت هذه السفن طلقات مدافعها للإشارة، فإنه كان من المعروف في طرابلس كلها، قبل ذلك، بأن خليل باشا قد بِيع وسُلِّم. وفي صبيحة يوم الثامن والعشرين، بعد مضي ساعتين على شروق الشمس، قال خليل عن نفسه أنه ميِّت لا محالة، فلقد كُتب في طالع برجه الفلكي أنه سيموت بطرابلس يوم جمعة. وعندئذ قام ألف من الأتراك، كانوا متمركزين في خنادق محكمة، بتسليم أنفسهم خفية دون أن يُطلقوا ولو طلقة واحدة. واستلم الطرابلسيون خليلاً بحجة أنهم يبايعونه كباشا لهم، وكان بصحبته المائتا تركي الموالين له. ثم مُزِّق هؤلاء الأتباع الأتراك إرباً إرباً، حيث قتل المغاربة (الطرابلسيون) نصفهم في حين قام الشاوش التركي ورجاله بقتل النصف الآخر. وقبض إثنان من ضباط بك طرابلس على خليل الأرناؤوطي داخل البرج؛ وقدموا إليه جواداً كي يمتطيه، لكنه رفض ذلك قائلاً بأنه لا يرغب في أن يتسبب في قتل هذا الحيوان، وبأنه لا داعي لكل هذه المظاهر للاحتفال بموته هو. وقبل أن يتم إدخاله إلى خيمة البك، فإن جثته ـ برغم العهود التي قطعها حكام طرابلس على أنفسهم ـ قد مُزِّقت إلى ألف قطعة؛ بل ويقال أنها شُويت على النار وأكلها المغاربة، فيما عدا رأسه الذي أحضر إلى طرابلس مغروزاً في حربة، حيث تم قطع أذنيه وأنفه وشفتيه عند بوابة المدينة، ثم دُفن ما تبقى منه بمقبرة سيدي حمُّودة. وفي نفس الوقت حُملت إلى طرابلس على ظهور الدواب ثلاثون رأساً من رؤوس أقرب أنصاره إليه. أما الباقون، فقد تُركوا في الزاوية، حيث نقلت السفن السلطانية من هنالك جميع جنودها الأتراك الثمانمائة دون أن يُلحق بهم أحد سوءاً، ودون أن يتدخلوا هم لإنقاذ حياة أيّ من أتراك خليل خشية أن يفضح أمرهم عند عودته إلى الآستانة في حالة نجاته.

ليس لدى حكام طرابلس لا قمح ولا شعير ولا بارود ولا رجال قادرين على تسيير دفة سفنهم. أما البك الحاكم، أحمد القرمانلي، فلا يملك أية سلطة فعلية. فإن الشقيقين علي المكني ويوسف المكني ـ وهما من أعراب الدواخل ويعتبران التاجرين الثريين الوحيدين في البلاد ـ هما اللذان يتحكمان في تصرفاته وهذا أمر سيكون فيه هلاكهما، لأنهما هما وحدهما اللذان طردا الأتراك بدسائسهما وبفضل أموالهما. وخلاصة القول، فإن كل واحد منهما يرغب في أن يحكم البلاد بدوره. وبالأمس، عند الساعة الرابعة مساء، جرت محاولة للتخلص من أحمد بك القرمانلي»[1].

(1) يقول أحمد النائب بصدد هذه الأحداث التي ذكرها القنصل الفرنسي، ما يلي: «ثم في الحادي والعشرين من هذا الشهر قدم خليل باشا، الوالي الأسبق، في أسطول من دار الخلافة والياً بفرمان عالي الشأن ومعه ثمانمائة=

إن أشد ما يبعث على الدهشة في الخطاب الوارد ذكره أعلاه، هو أنه يتعرض لمسألة سياسية هامة، نجد فيها حكومة ولاية تُعدُّ من أهم ولايات الامبراطورية العثمانية، تبادر إلى الإنفصام عنها بمثل هذه البساطة، عن طريق رشوة قائد أسطول تحت إمرته قوات إنزال، ومبعوث خوَّله الباب العالي سلطات مطلقة، لكنه يتصرف بما يتعارض والتعليمات الصادرة إليه. ومع ذلك فإن الأمر طبيعي للغاية: ذلك أن تاريخ الأمبراطورية العثمانية يمدُّنا بالعديد من مثل هذه النماذج للرشوة والفساد. ولكن لِمَا ندهش لهذا التقاعس الذي حدث على ساحل شمال إفريقيا، ونحن نعلم بأنه في نفس اللحظة تقريباً (28 يوليه سنة 1711)، أن الجيش العثماني ـ بعد أن تغلّب على الأسطول الروسي وضيّق عليه الخناق عند شواطىء نهر (بروث PRUTH) ولم يترك أمامه أي منفذ للإفلات أو الخلاص، وحيث أصبح القيصر (بطرس PIERRE) في وضع شبيه بالأسر ـ فإن جميع هذه المكاسب قد ضاعت فجأة بسبب فساد ذمّة الصدر الأعظم وتقبُّله للرشوة؟

ودعونا نتفحّص الأسلوب المراوغ الذي تناول به مؤرخو البلاد هذه الواقعة؛ فهم يقولون: «كان خليل باشا ـ زوج ابنة محمد باشا (الإمام) ـ قد هرب إلى مصر، ومنها توجه إلى الآستانة، حيث عمل على استصدار فرمان سلطاني بتعيينه حاكماً لطرابلس البربرية. فعاد إليها لاستلام مهام منصبه، غير أنه قُتل، بينما كان يحاول الدخول إلى المدينة التي حُرِّم عليه دخولها»[1]. فهم يوجزون الواقعة دون إضافة أية تفاصيل أخرى ودون التعرض للدور الذي لعبه أحمد القرمانلي، الذي لم يكن يعتبر في نظر الأتراك سوى متمرد مغتصب.

على بُعد ثلاثة كيلومترات تقريباً إلى الشرق من مدينة طرابلس، ما زال في وسع المرء أن يشاهد على يمين أحد الطرق الواسعة التي تخترق منطقة المنشية، بعض خرائب بناية قائمة فوق تل مرتفع. وبإمكان الفارس، إذا ما ارتقى هذا التلَّ بجواده وألقى نظرة على ما حوله، أن يلمح وراء أشجار النخيل مشهداً رائعاً: فهو يرى من ناحية وعن قرب، كثبان رمال الصحراء الصهباء وزرقة

= مقاتل، فمنع من الدخول إلى البلد، فتوجه إلى زواره ونزل بعسكره فيها. وأتته جموع الأعراب، ووفد عليه الشيخ أحمد بن نوير في جمع من المحاميد. ولما اتصل خبره بأحمد بك سرح العساكر لقتاله، وتزاحف الفريقان بزواغة، واحتربوا حروباً هائلة قتل فيها خليل باشا واحتل مصافة ولحق فل عسكره بالأسطول واعتصموا به ثم أقلع بهم إلى الآستانة». انظر المنهل العذب، صفحة 285. وكذلك التذكار، صفحة 252 والذي يهمنا من هذا النص وكذلك من نص ابن غلبون في هذا الصدد أنهما يصمتان عن عملية شراء ذمم جنوده الأتراك وخيانتهم له على النحو الذي يذكره القنصل الفرنسي في رسالته. أما (زواغه) فهي مدينة صبراته *.

(1) لست أدري من هم الذين يصفهم شارل فيرو هنا بـ «مؤرخي البلاد»؟... فإن كان يعني ابن غلبون، فإنني تحققت مما قاله في هذا الصدد، فوجدته يفصل الأحداث، تماماً كما فعل القنصل الفرنسي في رسالته، وكما فعل أحمد النائب من بعده في النص الذي أوردته له سلفاً، وإن كان لم يتطرق إلى شراء ذمم جنود الأسطول التركي. وعلى أية حال، فإن كان هنالك إيجاز وحذف للتفاصيل، فلعل مرجع ذلك هو مترجم ابن غلبون، التركي محمد بهيج الدين *.

البحر، ودونها، يشاهد خضرة الواحة ذات الانعكاسات المعدنية اللون، ممتدة أمامه في استطالة. وفي سالف الدهر كان يقوم فوق ذلك التل نفسه المسكن العائلي الذي توارثته أجيال أسرة الباش آغا أحمد القرمانلي، حيث كان محاطاً بأشجار النخيل والزيتون والبرتقال. ولا بد وأنه كان بإمكان الناظر من وراء نوافذ ذلك البيت أو شرفاته، أن يلاحـظ ـ كما لو كان ينظر من عدسة مرْقب ـ كل ما يمر من وراء الأفق البحري أو في أعماق الصحراء المجاورة. أما الطريق الذي يربط ما بين طرابلس وتاجوراء، والذي يخترق الأراضي الواطئة الممتدة أمام المسكن، فإنه يفصل التل عن مقبرة تقوم وسطها قبّة ضريح المرابط سيدي الهانيء، الذي يسمى الحي باسمه. وبسبب من خوف وهمي خرافي، فإن أحداً من عرب المنطقة لا يقوى على المجازفة بالمرور من هناك بعد هبوط الليل بمفرده. ذلك أن الناس هنا يعتقدون أن الأموات يخرجون ليلاً من القبور التي تحفُّ بالطريق، ويقال إن هؤلاء الموتى هم أتراك كان أحمد القرمانلي قد ذبحهم أثناء وليمة أقامها في بيته ذاك الذي امّحت آثاره ومراسمه اليوم. ولقد كان ذلك البيت بيتاً لعيناً؛ ولذا فإن القرمانلي قد قام بهدمه وهو ما يزال على قيد الحياة، وذلك لكي يمحو نهائياً بقع الدماء التي لطخت أسواره. بيد أن ذكرى اغتيال أولئك الأتراك قد ظلت باقية في ذاكرة الناس حتى الآن. ومنذ قرن من الزمان، استطاع مؤلف انجليزي أن يجمِّع حول هذا الحدث، الذي كان آنذاك ما يزال وشيك الوقوع نسبياً، التفاصيل التالية، التي ما تزال حاضرة في الأذهان حتى اليوم[1]: ـ

«وجد أحمد بك القرمانلي وسيلة لإجراء تغيير كلي في نظام حكم طرابلس التي كان يحكمها في السابق باشا تركي. وكانت الطريقة السريعة التي اتبّعها لإحداث هذا التغيير طريقة خارقة للعادة. فقد نجح ـ دون وقوع أي اضطراب ـ في أن يطرد من طرابلس خلال أربع وعشرين ساعة،

(1) هو بطبيعة الحال كتاب: «عشر سنوات في بلاط طرابلس»، الذي صدرت له في ليبيا ترجمتان عربيتان الأولى وضعها عمر الديراوي أبو حجله، ونشرتها دار الفرجاني، والثانية وضعها عبد الجليل الطاهر ونشرتها الجامعة الليبية، واسم الكتاب بالانجليزية كما نشره (ريتشارد توللي RICHARD TULLY) هو كما يلي:
«TEN YEARS RESIDENCE AT THE COURT OF TRIPOLI», LONDON.
كما أن للكتاب ترجمتين فرنسيتين، الأولى بقلم (ماك ـ كارثي MAC-CARTHY) واسمها: «VOYAGE A TRIPOLI OU RELATION D'UN SEJOUR DE DIX ANNEES EN AFRIQUE».
وقد صدرت في باريس سنة 1819. أما الترجمة الثانية فقد وضعها (البير سافين ALBERT SAVINE) ناسباً تجميع مراسلات مس توللي إلى نفسه، وسماها «TRIPOLI AU XVIIIe SIECLE» وقد صدرت هذه الترجمة في باريس سنة 1912.
محلاة بالرسومات، ومؤلفة الكتاب هي المس توللي شقيقة زوجة القنصل البريطاني في طرابلس آنذاك، حيث كانت تسجل انطباعاتها وخواطرها ومشاهداتها للأحداث والأشخاص الذين عاشت بينهم أو احتكت بهم، وترسلها أولاً بأول في شكل رسائل إلى شخص مجهول. ويعتبر الكتاب إلى جانب قيمته التاريخية البحتة مصدراً أساسياً للتعرف على المجتمع الليبي في تلك الحقبة، خصوصاً بالنسبة للعادات والتقاليد والمآكل والملبس في مدينة طرابلس بالذات *.

جميع العسكر الأتراك وهم ينيفون على عدة مئات. إذ أنه أقام في قصره، القائم قرب المدينة، حفلة باذخة، دعا إليها جميع الضباط الأتراك. ولقد قام بخنق ثلاثمائة من هؤلاء التعساء بمجرد ولوجهم إلى سقيفة القصر. وكانت تلك السقيفة مستطيلة للغاية، وتطل عليها من الجانبين غرف ومقاصير صغيرة مظلمة، وأخرى سرِّية اختفى فيها الحرَّاس. وطفق هؤلاء يغتالون الأتراك الواحد تلو الآخر فيما كانوا يعبرون السقيفة، ثم يبادرون في الحال إلى إخفاء جثثهم، بحيث لا يلحظ القادم التالي منهم شيئاً أثناء ولوجه إلى السقيفة؛ فإن الداخل ـ بعد أن يكون قد ترك في الخارج جواده وخدمه ـ لا يلبث أن يتلقّى الطعنة القاتلة. وفي اليوم التالي وُجد جميع الأتراك الذين كانوا بطرابلس، وقد تم اغتيالهم في كل أحياء المدينة. ولم تقم السلطات بملاحقة أحد من أولئك الذين شاركوا في تلك الاغتيالات. فلم ينجُ من المذبحة سوى نفر قليل من الأتراك، حيث تمكنوا من نقل أخبارها إلى الآستانة. وأرسل القرمانلي إلى الباب العالي[1] هدايا نفيسة لإسكاته. ولم يمض يوم أو يومان حتى لم يعد أحد يقوى على التلفُّظ باسم الحامية التركية على لسانه. وإذ تمكّن أحمد القرمانلي، على ذلك النحو، من تخليص نفسه وأسرته من نير الأتراك. ونجح في ترضية السلطان؛ فإنه جعل طرابلس تحت حكومة مغربية (طرابلسية) تماماً. وهذا هو السبب في أن المغاربة ما زالوا ينعتون عهده بالعهد المجيد».

قام القنصل الفرنسي (بيير إكسبيللي PIERRE EXPILLY) ـ الذي كان قد وصل إلى طرابلس في 16 سبتمبر سنة 1711 ـ بأولى زياراته لأحمد بك القرمانلي، وذلك بُعيْد غسله ليديه من تلك الأعمال الدامية. ولقد كتب القنصل يقول: ـ

«إن البك يتمتع بوقار وهيبة، بيد أن المدينة صارت في أيدي الطرابلسيين الذين يدَّعون أحقّيتهم بالتصرف في شؤون الحكم. ويقطن في معظم أحياء هذه المدينة لصوص وقطّاع طرق؛ ولقد تم الاستيلاء على آخر قافلة تجارية قدمت من السودان، ولم تعد هنالك تجارة. وحيث أن البك قد عجز عن دفع رواتب العسكر، فإنه قد خرج على رأس حملة إلى الدواخل وسلب أهالي المنطقة الواقعة على بُعد مسيرة يومين من المدينة، وذلك بالرغم من أنهم كانوا قد قاموا بتسديد كل ما استُحق عليهم من ضرائب بانتظام».

ولا تتوقف التعقيدات عند هذا الحد. فإن محمد باشا، كبير قباطنة الأسطول التركي، والمشهور بلقب جانم خوجه، قد وصل إلى طرابلس في شهر أغسطس 1712 م (الموافق 26 جمادى الآخرة 1124 هـ)، على ظهر مركب انجليزي، وأعلن أنه يحمل أمراً من السلطان العثماني

---

(1) تذكر الرواية التركية ـ (أي ترجمة بهيج الدين لكتاب التذكار) ـ أن الوفد الذي أرسله أحمد القرمانلي بهذه الهدايا، والذي كان يترأسه المدعو أحمد بن عثمان، قد أفهم الباب العالي بأن الطرابلسيين كانوا قد فضحوا خليل باشا منذ مدة طويلة، مما جعل السلطان ينظر على الفور إلى أحمد القرمانلي على أنه واحد من أخلص رعاياه، فثبته في منصبه كوالٍ. انظر كذلك ابن غلبون صفحة 253 *.

بالاستيلاء على المدينة وما يتبعها. وأردف قائلاً إنه في حالة قيام معارضة، فإنه سيُبلغ الآستانة التي تأهبت سفنها للإقلاع نحو طرابلس لمعاقبة المناهضين لأوامرها. وعندما علم أحمد القرمانلي بتهديدات هذه الشخصية فإنه أوفد إليه على الفور من يبلغه بأنه مستعد لاستقباله حال مغادرته المركب الذي جاء به، حيث سيسلمه مقاليد السلطة في القلعة. غير أنه ما أن وطئت قدما جانم خوجه الأرض حتى اقتيد هو وحاشيته المكوّنة من حوالي مائة شخص - لا إلى القلعة - وإنما إلى أحد بيوت المدينة الخاصة، حيث صُرف لهم ما يلزمهم من الطعام. ولقد تم وضع هؤلاء جميعاً قيد الإقامة الجبرية دون أن يُسمح لهم بالاتصال بالأهالي، حيث أنه كان ما يزال يوجد بين هؤلاء طائفة معادية للقرمانلي، وخُشي أنها إذا ما توصلت إلى اتفاق مع الأتراك؛ فإنه بإمكانها أن تثير فتنة بين الغوغاء ضده. وأوحى أحمد القرمانلي، بذكاء إلى أنصاره الذين كان معظمهم قد ضلع في مقتل خليل باشا، بأن جانم خوجة ما حضر إلا للقبض عليهم والانتقام منهم على الجريمة التي اقترفوها. وهكذا فإنه تمكن بفضلهم أن يحيط الشخصية التركية الكبيرة المزعجة بحرّاس جبابرة وبوضعها تحت الحراسة. وعندما رأى أن عشرة من رجاله فقط يكْفون في القيام بخدمته، فإنه وزّع باقي حاشيته التركية القادمة بمعيته في أماكن موثوق بمناعة حراستها.

حدث وأنه فيما كان جانم خوجة ما يزال فوق ظهر المركب الانجليزي، فإنه أوفد إلى القنصل الفرنسي إكسبللي من يحمل إليه رسالة من سفير فرنسا في الآستانة يحثه فيها على توطيد علاقاته مع جانم عندما يستلم الحكم. فأرسل إليه إكسبللي على الفور بعض المرطّبات على ظهر المركب وأوعز إلى سفينة إيطالية قادمة من جنوه كانت راسية بالميناء في تلك اللحظة بأن تحييه بطلقات مدافعها. غير أن جانم خوجة سرعان ما أحيط بأعوان أحمد القرمانلي الذين ضيقوا عليه الخناق بحيث أصبح من المستحيل عليه أن يتصل بأحد. وكل ما قدر عليه هو أنه أخبر القنصل الفرنسي بنبأ إلقاء القبض عليه ورجاه أن يساعده على الخروج من ورطته عن طريق إخطار الآستانة. ولكن بما أن أحمد القرمانلي كان قد احتاط لمثل هذه الإمكانية، فإنه منع جميع السفن من مغادرة المرسى.

إن أحمد القرمانلي - شأنه شأن كل حاكم في بداية عهده بالحكم - لم يكن يفتقر إلى الأعداء، ولذا فإن هؤلاء اتخذوا من مسألة اعتقال هذا الباشا التركي داخل أسوار مدينتهم ذريعة للقيام باحتجاج مسلح. وعندما نجح هؤلاء الأعداء في تضخيم عدد أفراد طائفتهم الموالية لهم، ومن إثارة بضع قبائل، فإنهم أصبحوا يجاهرون بعزمهم على إطلاق سراح الباشا السجين ومن ثم تنصيبه فوق العرش العائد إليه شرعياً ما دام السلطان العثماني هو الذي عينه. وفي الحال قام القرمانلي بحشد قواته البالغ تعدادها خمسة آلاف رجل، وتمكن من قمع محاولة التمرد بعنف، وعندما انتابته شكوك في أن يكون أتراك جانم خوجة قد أسهموا في تدبير التمرد؛ فإنه أمر بخنقهم جميعاً. وبالرغم من هذه الأعمال الدامية، فإن القناصل، وكذلك كثير من الطرابلسيين، توجهوا بعد ذلك إلى بوابة المدينة للترحيب بمقدم المنتصر وتهنئته في أعقاب حملته على الدواخل.

وحرص القنصل الفرنسي إكسبللي على عدم المشاركة في تظاهرة الاستقبال تلك، حيث اعتبرها في غير محلها. فلاحظ القرمانلي تغيبه. وكان قبل ذلك قد لاحظ كيف قام ذلك القنصل باستقبال جانم خوجة بكل مظاهر التشريف ساعة وصوله، زد على ذلك أن القرمانلي كان على علم بتسليمه إياه رسالة السفير الفرنسي في الآستانة. وإذا كان الأتراك في موقف يستحيل عليهم معه التبيان عن الملمّة التي رُزِؤوا بها؛ فإن إكسبللي سيقوم، إن عاجلاً أو آجلاً، بكشف النقاب عن حقيقة ما تم في طرابلس. ولذا فإن القرمانلي حاول أن يستميل القنصل إليه بأن توجه إليه بنفسه لزيارته وسط مظاهر رسمية كبيرة، حيث كانت تتبعه حاشية مؤلفة من ثلاثمائة شخص. ووجه كلامه للقنصل بتلطف قائلاً: «لقد سمعتُ أنك كنت متوعِّك الصحة، ولذا فإنني جئت للإطمئنان على صحتك بنفسي؛ ولقد سبق لك وأن طالبتني بإطلاق سراح الإيطاليين الذين غرقت سفينتهم وألقت بهم الأمواج على شواطئنا، وقد قررتُ أن أسلمهم إليك بدون فدية حتى أبرهن لك على صداقتي».

ولقد رحّب القنصل بهذه الخطوة، لا سيما وأنه كان يُخشى على هؤلاء الايطاليين العاثري الحظ من أن ينالهم ما نال مائة وستين من بحارة مركب مالطي، كانوا قد وقعوا منذ فترة قصيرة بين أيدي قراصنة مدينة درنة. ولقد تم بيع أربعين من أولئك النصارى إلى قافلة من المراكشيين الذين كانوا في طريق عودتهم من الحج، فما كان من أولئك الحجاج إلا أن نحروهم كقرابين على ضريح مرابط مشهور.

وقد وجد أحمد القرمانلي ـ المتميز بالحذر والفطنة والصرامة ـ نفسه وجهاً لوجه مع جملة من المصاعب التي لم يكن يرغب في زيادة تعقيدها بالإقدام على قطيعة مع فرنسا؛ وهذا هو السبب في تعجيله بالقيام بتلك التنازلات الطوعية. وبما أنه كان محاطاً بالخصوم والموتورين، فإنه كان يخشى في المقام الأول أن يتمكن الأتراك من الأخذ بثأرهم. بيد أن مواطنيه العرب لم يكونوا أقل مبعثاً لقلقه هم أيضاً. ولقد استنفدت الهدايا النفيسة، التي بعثها إلى الآستانة، أمواله؛ وكان عرب الدواخل سادرين في رفضهم دفع أية ضريبة من الضرائب، ولم يكن الوقت قد حان بعدُ للقيام بما يحملهم قسراً على دفعها. ولم تعد سفنه قادرة على الخروج في غزوات؛ حيث أن الترسانة كانت خالية من الأسلحة ومن قطع الغيار لإصلاحها. وكانت الفاقة تضرب أطنابها في البلاد. وأصبحت ندرة محاصيل الحبوب تُنذر بوقوع مجاعة.

وعلى غير انتظار، وقعت مفاجأة سعيدة حلت أزمة القرمانلي: ففي يوم 12 سبتمبر سنة 1712، وصلت إلى مرسى طرابلس ثلاث سفن حربية هولندية يقودها نائب ـ الأميرال (بيترسون PETERSON) وكانت المعاهدة التي تم إبرامها في الماضي بين أصحاب السلطة في طرابلس وبين هولندا ـ في سنة 1683 ـ قد فُسخت منذ عشر سنوات خلت، وذلك في أعقاب طرد القنصل الهولندي (كونفير CONVERT) في سنة 1693. ذلك أنه قد سبق لنا وأن رأينا كيف جُدِّدت المعاهدة في سنة 1703 بحسب الشروط المبدئية التي قبل بها المبعوث الهولندي اليهودي يهوذا

كوهين. وكتمهيد للمفاوضات قدَّم بيترسون لأحمد القرمانلي مائة قنطار من البارود، وأربعة مدافع برونزية، وأربعة كابلات، وساعات حائطية.

وفي نفس الوقت تقريباً، وصل قبطان سفينة من سفن جنوه، بحجة شحن الملح، إلا أنه كان في حقيقة الأمر موفداً في مهمة سرية للتقدم بعروض سلمية هو الآخر. وقد أهدى ذلك القبطان الإيطالي للقرمانلي أربعة آلاف قطعة نقد ذهبية، وكمية كبيرة من العتاد الحربي، ووعد بأن يثنّي بإهدائه سفينة مزودة بستة وخمسين مدفعاً.

وفي تلك الأثناء كان جدب الزرع يتزايد من يوم ليوم، وبناء على طلب البك، فإن قنصل فرنسا قام بمنح تراخيص سفر لسفن تجارية للتوجه إلى جزر الأرخبيل الفرنسية لاستقدام الحبوب. وهكذا، فقد قُدِّر للأهالي ألاّ يموتوا جوعاً. ولكن في الدواخل كان الأعراب في حالة مدقعة من الفقر والجوع؛ وهكذا فقد ثاروا من جديد معتقدين بأنهم سيضعون بذلك حداً لحالة بؤسهم. وفي إحدى الليالي وصل ثلاثمائة من فرسانهم تحت أسوار القلعة وطفقوا يطلقون صيحان تدعو إلى التمرد، آملين أن يُحدثوا بذلك تمرداً لصالح جانم خوجة باشا. واستجاب لذلك النداء بعض الأتراك الذين ظلوا بالمدينة؛ غير أنه قُبض عليهم في الحال وحملوا إلى سفينة طرابلس الملكية، بدعوى نقلهم إلى تركيا. ولكنه بذريعة محاولة أولئك الأتراك القيام بتمرد على ظهرها؛ فإن قبطانها ـ الذي كان قد تلقى أوامر سرية ـ قد قام بقطع رؤوس البعض وخنق بعض آخر، ثم أنزل الباقين على الشاطىء حيث اغتالهم الأعراب على بكرة أبيهم كما لو كانوا كفّاراً.

وازداد جشع أعوان القرمانلي الذي ضاقت يده عن توفير الأموال لهم، فلم يعد يتورَّع عن أية وسيلة لإرضائهم. فأعلن عن خروجه للقيام بجولة بعيدة، حيث توجه في الحال إلى بلدة تاجوراء، وغرَّم أهاليها ثمانين ألف قرش عقاباً لهم، فيما ادَّعى، عن تواطئهم مع جانم خوجة باشا. أما هذه الشخصية التركية التي انتهى بأحمد القرمانلي الأمر بأن تخلّص منها بأن طردها باعتبارها شخصية أجنبية دخيلة، فإنها بالرغم من الصبغة الرسمية التي تتمتع بها، إلا أنها انسحبت إلى بنغازي حيث سنلتقي بها فيما سيتلو من الأحداث.

ولا بد وأنه كان من الصعب على المؤرخ المحلي أن يذكر أن أصحاب السلطة في طرابلس قد رفضوا الاعتراف بفرمانات السلطان العثماني؛ ولذا فإننا نراه يكتفي بالتعرض لمجيء جانم خوجة في الأسطر القليلة التالية: ـ

«وكانت عادة البلاد قديماً يأتيها على رأس كل سنة باشا من قِبل السلطان، فقدم يوم الأحد لأربع بقين من جمادى الآخرة سنة 1124 ور محمد رايس، الملقب بـ (جانم خوجة) باشا من قبل السلطان أحمد، فأكرمه إجلالاً لهيبة مُرْسله، ووجهه إليه بعد انقضاء مدته معززاً مكرَّماً. وكان قدومه للخديعة، فأحسَّ منه ذلك أمير المؤمنين أحمد القرمانلي فجعل عليه رقيباً، بعد أن أنزله في بيت معدّ لمن يأتي من قِبل السلطان، وأكرم نزله وبالغ في الإحسان إليه، فبعث طلائعه لبعض أهل البلد ليعينوه على كيده، فوافقه رعاع من أهل البلدة، فأحسَّ بهم أمير المؤمنين وفرَّقهم شغر

بغر، وبالغ في الاحتراس منه إلى أن انقضت أيامه المقدَّرة لإقامته بالبلد»[1].

وهنالك باشا آخر يُدعى باكير جاء بدوره إلى طرابلس يحمل فرماناً سلطانياً، وكان موفداً إليها للحلول مكان جانم خوجة، الذي صارت الآستانة تتهمه بضعف الشخصية وبالافتقار للقوة الكافية. غير أن باكير كان أسوأ حظاً من سابقه، إذ إنه طُرد حتى دون أن يُسمح له بمغادرة السفينة التي جاءت به.

وبعد إنزال العقاب بأهالي تاجوراء، قام أحمد القرمانلي بتعيين أخيه من أمه الحاج شعبان بك بن يوسف عاملاً على البلدة. وكان التواجير يطوون افئدتهم على ضغينة لأحمد القرمانلي الذي سلبهم أموالهم ظلماً، ولذا فإنهم تواطأوا مع أهل ترهونة ومع بعض أولاد حميد بن جارية، وحاصروا شعبان بك في قلعة تاجوراء مبيِّتين القبض عليه وقتله. وعندما علم القرمانلي بهذا التعدِّي فإنه وجّه ضد المتمردين جميع فرسان الواحة؛ وهكذا فقد تم تخريب بلدة تاجوراء البائسة، في تلك المرة، تماماً. وفي أعقاب هذه الفعلة استفحلت حالة التذمر. والمعروف أن معظم أهالي تاجوراء كانوا من الكول ـ أوغلية. وهكذا، فإن أحدهم ـ ويُدعى ابن حسين الكرغلي، والذي كان من محاربي مسلاته ـ قرر القصاص لأهله، وبادر فعقد حلفاً مع محمد بن منصور الترهوني، الملقّب بـ (سوق الذيب)، ثم رفع راية العصيان سنة 1713 م (1125 هـ)[2].

وعندما جاء في الأنباء أن رقعة التمرد قد أخذت تتسع، فإن أحمد القرمانلي سار بنفسه لقتال حسين الكرغلي عند جبال ترهونة، حيث هزمه وأحرق بيوت الرعايا الذين بايعوه، وأباح نهب أموالهم وحيوانهم.

وفي السنة التالية اندلعت ثورة أخطر من سابقتها. والواقع أن هذه الثورة الجديدة كان لها ـ بسبب من طابعها الديني ـ صدى واسعاً، مما جعلها تثير نقمة كل النفوس. ذلك أن شخصاً مراكشياً يُدعى علي بن عبد الله عبد النبي المكني ـ يلقب بـ (أبي قيلة) ـ من صناهجة فاس، كان يعيش بطرابلس، فكان شاهد عيان لجميع الثورات التي وقعت مؤخراً في المدينة. فعنَّ لذلك المراكشي أن يخلع بيعة القرمانلي وركبت رأسه فكرة القيام بثورة لحسابه هو؛ فأخذ يجوب القبائل مجنّداً حوله كل مثيري الشغب. وما أن شعر بأنه قد حشد عدداً محترماً من المناصرين، حتى توجه بهم إلى الجبل الأخضر ببرقة ـ مدَّعياً أنه هو المهدي المنتظر. ولقد أسبغت عليه هذه الصفة المقدسة مكانة مرموقة وسمعة طيبة أدَّت إلى نهوض البلاد كلها لشد أزره. وعندما تقاعست عن ذلك قبائل أولاد خليفة وأولاد نصر[3] ـ وهم حرابي يرجعون في الأصل إلى بني سليم ـ عن

---

(1) انظر التذكار صفحة 253، وترجمته التركية صفحة 33 *.

(2) انظر التذكار صفحة 254 *.

(3) انظر كتاب (أوغسطيني DE AGOSTINI) المسمى: «LE POPLOAZIONI DELLA CIRENAICA» طبعة بنغازي لسنة 1922-1923، صفحة 81-83. والترجمة العربية لكتاب محمود ناجي المسمى «تاريخ طرابلس =

الاعتراف بزعامته، فإنه جعلهم من أوائل ضحاياه، حيث سبى حريمهم ودخل ببعض بناتهم كرهاً وقتل نحو ستة عشر رجلاً من أولاد خليفة(1).

وخرج أحمد القرمانلي لمقاتلة ذلك المهدي المنتظر المزعوم، فغادر هذا الأخير السهل وتوجه إلى الجبل الأخضر من جديد حيث أصبح من المستحيل اللحاق به والقاء القبض عليه. وهكذا فقد قفل الجيش راجعاً دون أن يحقق نتيجة. وبينما كان الجيش معسكراً بمنطقة الزعفران(2)، قرب سرت، خرجت طائفة من العساكر للصيد، فالتقوا عند البئر بجماعة من القنّاصة البادية، فقبضوا عليهم واقتادوهم إلى أحمد القرمانلي. واعترف هؤلاء الأسرى بأن «المهدي المنتظر» قد غادر الجبل وعسكر من جديد في السهل. فتوجه الجيش تحت جنح الظلام فوراً، وفاجأ معسكر الثوار في المكان الذي وصفه الأعراب. وتم أسر أولاد المتمردين وحريمهم، كما تم قتل عبد النبي ـ أخو علي المكني، أو المهدي المزعوم ـ أما علي نفسه، فقد تمكن من الفرار. وتم الاستيلاء على الجانب الأكبر من إبلهم وأموالهم، واستحوذ أحمد القرمانلي على الخراج، الذي كان علي المكني قد جباه، وقفل راجعاً إلى طرابلس منتصراً، وكان ذلك في سنة 1714 م (الموافق أوائل ربيع الأول سنة 1128 هـ)(3).

وبالرغم من هذا الانتصار الذي فاق الانتصارات السابقة عليه، فإن أحمد القرمانلي بدا وكأنه قد حُكم عليه أن يقضي حياته متنقلاً على ظهر جواده لإطفاء الفتن. ذلك أنه ما أن وطئت أقدامه مدينة طرابلس حتى وردت من فزان أنباء محزنة؛ فإن عاملها ناصر قد علم بالأحداث التي وقعت في منطقة سرت، فرأى أن الفرصة قد واتته أخيراً للإنعتاق هو الآخر من القيد الذي تفرضه عليه تبعيته لطرابلس ودفع الأموال لها. وخرج أحمد القرمانلي من جديد في حملة لإجبار ناصر على الإنضواء تحته والدخول في طاعته. وخلال تغيبه عن مدينة طرابلس، أوكل حكمها إلى أخيه من أمه شعبان بك.

وكُتِب لحملته أن تكون من أنجح الحملات، فإنها أدت إلى إخضاع جميع أطراف فزان بأقصى سرعة. ثم توجه إلى مرزق ـ مركز صاحب فزان ـ لضرب الحصار حولها، دافعاً عملياته الحربية بأعنف قدر، إلى حد أنه في اليوم الثاني للهجوم اضطر ناصر إلى إيفاد المرابطين وأكابر البلد إليه لطلب الشفاعة له.

= الغرب»، منشورات كلية الآداب بالجامعة الليبية، صفحة 160 *.

(1) ابن غلبون، صفحة 255 *.

(2) انظر رحلة الألماني (بارث H. BARTH) صفحة 330-331 من طبعة برلين لسنة 1849، وكتاب (فانتولي FANTOLI) المسمى «دليل طرابلس الغرب GUIDA DELLA TRIPOLITANIA» صفحة 261. وكتاب الطاهر الزاوي «معجم البلدان الليبية»، صفحة 168 *.

(3) انظر ابن غلبون، صفحة 256 *.

وفي نفس الوقت تلقى أحمد القرمانلي أنباء عن تمرد وقع بين بعض قواته التي تركها عند الساحل، فاضطرته زحمة الأحداث إلى المرونة والتساهل مع ناصر، صاحب فزان، فصفح عنه شريطه دفعه الخراج، ثم قفل بسرعة عائداً إلى عاصمته طرابلس التي باتت مهددة (1715 م). وفيما يلي تفصيل لما حدث: فإن القرمانلي قُبيل خروجه لإخضاع فزان، صمم على أن يأخذ بالشدة أهالي بنغازي ودرنه الذين كانوا قد انضموا إلى «المهدي» المزعوم. وكان من المقرر أن يعهد بقيادة الجيش المزمع توجيهه نحو برقة إلى أخيه شعبان بك، الذي كان يعاونه وكيلان هما: إبراهيم التريافي، وعلي بن خليل الأدغم. غير أن القرمانلي ـ وقد اضطر إلى التوجه شخصياً إلى فزان ـ فإنه ترك أخاه شعبان بدله في طرابلس؛ وهكذا فقط أنيط بقيادة الحملة المتوجهة نحو برقة إلى إبراهيم التريافي. وكان هذا الرجل كول ـ أوغلـيـاً هو الآخر، ولذا فإنه كان يعتبر نفسه أهلاً لتولي حكم البلاد ونداً لأحمد القرمانلي[1].

وعندما وجد إبراهيم نفسه خارج مدينة طرابلس على رأس قوّات جرارة، فقد خطرت له فكرة الاستيلاء على السلطة. واستطاع كسب علي الأدغم إلى صفه؛ واتفق الرجلان على أن يصبح أولهما الباشا وأن يصبح الثاني وزيره وكاهيته. وكانا هما الإثنان قد استطلعا الغيب لدى مفتاح بن عبد الرحمن الأصفر، وهو رجل يزعم قراءة الغيب والتكهن بالمستقبل، فزعم لهما أن ما بيّتا العزم عليه ممكن التحقق جداً، وأنه ليس عليهما سوى الشروع فيه. وفي الحال قام المتآمران بتحريض القوات التي تحت قيادتهما ورجعوا بها من درنة إلى طرابلس، حيث أخذوا يجبرون القبائل البدوية التي مرُّوا بها في طريقهم على بيعتهما[2]. وفي تاورغاء استولوا من عامل خراجها حسن آغا على كل ما كان قد حصّله من الضرائب التي كانت بصدد أن تُنقل إلى الخزينة الحكومية بطرابلس. وفي مدينة مصراتة بايعهم الكول ـ أوغلية (الكراغلة) وأدّوا لهم يمين الولاء. وكانت توجد بمرسى قصر حمد الصغير قلعة لحمايته من غارات سفن النصارى، فهجموا على تلك القلعة واستولوا فيها على كل ما كانت تحتويه من الأسلحة وذخائر البارود والرصاص. وفي تلك الأثناء كان أحمد القرمانلي قد أسرع بالعودة من فزان لكي يتخذ احتياطاته للدفاع عن مدينة طرابلس قبل أن يصل المتمردون إليها وتوجه لملاقاتهم حيث تمكن من هزيمتهم عند تاجوراء، وأجبر محرضي الفتنة الإثنين على الهرب.

وقد أسبغت هذه الانتصارات المتتالية التي حققها أحمد القرمانلي ضد أعدائه، على شخصه، مكانة مرموقة وجعلته يحظى بقوة لم يُقدّر لأي من الولاة السابقين عليه في حكم طرابلس الغرب أن يحظى بمثلها. فصار يلقب منذ ذلك التاريخ بلقب أمير المؤمنين، حيث صارت تنعته بذلك اللقب جميع الوثائق التاريخية العائدة إلى تلك الحقبة، كما اعتاد على تلقيبه بأمير المؤمنين

(1) انظر ابن غلبون، صفحة 257-258.

(2) نفس المصدر، نفس الصفحة، وكذلك أحمد النائب، صفحة 288 *.

المؤرخ الطرابلسي ابن غلبون. غير أن الكاتب التركي الذي ترجم إلى لغته سيرة حياة هذا القرمانلي الأول، نجده يُدخل على هذا الموضوع الاستدراك التصحيحي التالي: -

«إن لقب أمير المؤمنين المجيد، مقصور على الخلفاء والسلاطين (المسلمين)، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يُخلع على مجرد والٍ من الولاة. ولذا فإن الناس لم يلقبوه به إلا بدافع الإفراط في التملّق. فالواقع أن أحمد القرمانلي لم ترتفع مكانته سوى بفضل جنوده الذين هم أولئك الانكشارية المعروفون. ولم تفضِ جهوده إلى تحقيق أية نتائج أخرى، إذ أنه ترك هذه الولاية على الحالة التي وجدها عليها»[1].

لا يملك المؤرخ المنصف إلا أن يصف أحمد القرمانلي بأنه إنسان جريء حالفه الحظ، وبأنه بدلاً من أن تخدعه مواتاة الظروف له، فإنه تحوَّط للأحداث، وبادر إلى اغتيال اولئك الانكشارية المرهوبي الجانب، ولأنه لو لم يفعل، لكانوا قد حالوا بينه وبين الإفلات من قبضة السلطة المباشرة للباب العالي العثماني؛ وبأن جرأته وعبقريته - وحُسن طالعه، إن شئنا - قد دفعته إلى أن يكون «سلطان نفسه»، مثلما يقول المثل العربي؛ وبأنه بدلاً من أن يقنع بسلطة عابرة تكون على الدوام عرضة لأن ينتهكها أولئك الانكشارية المشاغبون، الذين كان بإمكانهم أن يهددوا بالخروج عليها ثم لا يلبثوا أن يطيحوا بها؛ فإنه وضع صروح أسرة مالكة استمر حكمها للبلاد أكثر من قرن من الزمان. وهو، وإن لم يخلُ هو وذريّته من أوجه الضعف أو من ارتكاب الأخطاء الشنيعة؛ إلا أنه مما يشرِّف ذكراه وذكرى تلك الذريّة، هو أن الشعب (الليبي) ما يزال يأسف على زوال عهدهم: فقد كانوا عرباً مثل هذا الشعب، والمرء يجد دائماً العزاء في أن يحكمه أبناء جلدته.

غير أن إجماع رعايا القرمانلي الأول على بيعته لم يكن هو الدليل الوحيد على المؤازرة التي

---

(1) الكاتب التركي الذي يعنيه فيرو هنا هو بدون شك محمد بهيج الدين، وبخصوص خلع لقب أمير المؤمنين على أحمد القرمانلي نجد أن الطاهر الزاوي في أحد متون كتاب ابن غلبون - التذكار - يذهب إلى أن هذا الأخير لم يخص مؤسس الدولة القرمانلية بلقب أمير المؤمنين، دون من تقدمه من الولاة، إلا لأن ابن غلبون نفسه كان مقرباً إليه وله عنده المكانة الأولى، حيث اضطرته ظروف ومتطلبات هذه الحظوة إلى تخصيصه له بهذا اللقب. أما الدكتور عمر بن اسماعيل، فإنه يقول في «انهيار حكم الأسرة القرمانلية» أنه لم يقع في الوثائق الرسمية الراجعة إلى عهد أحفاد أحمد القرمانلي إلى ما يشير إلى هذا اللقب، ولذا فإنه يخرج من ذلك إلى أنه لا صحة لما قاله التركي عزيز سامح من أن أحمد القرمانلي كان يلقب نفسه بأمير المؤمنين. وقد اطلعتُ هنا في باريس من جانبي على بعض رسائل أحمد القرمانلي في أرشيفات وزارة الخارجية الفرنسية ورغم جهلي باللغة التركية، إلا أنني حاولت أن أتثبت من هذه المسألة، فلم أجد في توقيعات القرمانلي أي ذكر لهذا اللقب. انظر (التذكار)، صفحة 213، و (انهيار حكم الأسرة القرمانلية) صفحة 34، ومخطوطات رسائل القرمانلي في أرشيفات مكتبة محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية وكذلك الأرشيفات الوطنية بباريس. وكتاب محمود ناجي «تاريخ طرابلس الغرب» صفحة 161 من الترجمة العربية *.

حظي بها: فقد وصلت إلى طرابلس بالفعل سفينتان منحهما له الباب العالي كهدية، الأمر الذي أكّد، بما لا يدع مجالاً للشك، عفو السلطان عنه واعترافه له بالسلطة التي استولى عليها عنوة. وكانت أولى السفينتين مزودة بثلاثين مدفعاً، وهي في الأصل سفينة مالطية مخطوفة؛ أما الثانية فقد كانت مزودة بأربعين مدفعاً، وهي كذلك سفينة مختطفة وكانت تملكها البندقية. وكان طاقماهما مؤلفين برمتهما تقريباً من المغاربة الذين استقطبتهم شهرة سيد طرابلس الغرب الجديد إلى سواحل إفريقيا مرة أخرى. والواقع أن لهذه الهبة السلطانية ما يبررها، فإنه قبل وقت قصير من ذلك، أبحرت سفينة قرصنة طرابلسية يصحبها مركب، ونظراً لعدم توفُّر بحّارة في مقتبل العمر، فإنه استعيض عنهم بالأطفال والشيوخ لتجنيد الطواقم. ولم تتمكن السفينة طيلة جولتها البحرية من النجاح في تحقيق ولو غزوة واحدة، وإن كانت قد تمكنت من العودة إلى مرسى طرابلس. أما المركب التابع لها فقد غنمه الصقليون.

وفي الحادي والعشرين من يوليه سنة 1714، وصلت إلى طرابلس السفينة الفرنسية المسماة (الجوهرة DIAMANT) التي كان يقودها القبطان (دوكين DUQUESNE)، وهو نجل الأميرال الفرنسي الكبير المعروف بهذا الاسم، والذي سبق لنا الحديث عنه. وعندما رغب القنصل الفرنسي إكسبللي في التوجُّه إلى هذا الضابط على ظهر سفينة لتحييه. فإنه مُنع من ذلك. وانعقد مجلس الديوان مدة ساعتين للتشاور فيما إذا كان من الواجب السماح للقنصل بالقيام بتلك الزيارة، أم أنه من الأفضل احتجازه كرهينة. ذلك أنه كان لدى الطرابلسيين شعور بالذنب؛ ففي السنة الماضية تم اختطاف سفينة تجارية محملة بالزيت، وجيء بها إلى طرابلس. والواقع أن دوكين ما قدم إلى هنا إلا للمطالبة باسترجاع السفينة التجارية وشحنتها وبمعاقبة الرئيس القرصاني الذي استولى عليها. وأجاب أحمد القرمانلي بأنه ينوي بالفعل تحقيق هذا المطلب العادل، غير أنه بما أن بلاده تمر بظروف اقتصادية سيئة؛ فإنه لا يستطيع تسديد ما استُحقَّ عليه بهذا الخصوص في الحال، وبناءً على دعوة ملحة من جانب الباشا، فإن دوكين، ومعه بعض الضباط الفرنسيين، قد نزلوا إلى طرابلس حيث استقبلوا أحسن استقبال. وطُلب من دوكين إلقاء نظرة على المدينة لكي يقتنع بنفسه بمدى ما كانت عليه البلاد من فقر وعوز. وكان من نتائج تلك الزيارة أن أُرسل إلى باريس أحد أعضاء الديوان، كمندوب لبلاده. واصطحب معه فرسين وخمسة جياد وعدداً من النعامات والغزلان وكلاب الصيد السلوقية والصقور، هدية إلى ملك فرنسا.

وفيما كان ذلك المندوب ما يزال متواجداً بفرنسا، تم اختطاف مركب تابع لمرسيليا، من جديد، كما أسيئت معاملة تاجر بندقي كان يستقلُّه، حيث أوثق بالسلاسل. ونظراً للاحتجاجات الشديدة اللهجة التي تقدم بها القنصل إكسبللي، فإن الباشا القرمانلي قدم اعتذاراته وأعاد المركب والتاجر البندقي. ورجع المندوب الطرابلسي إلى بلاده بعد فترة وجيزة، وقد امتن كثيراً لما حظي به من استقبال في فرنسا، ذلك بعد أن وعد مكرراً بأن تسدّد بلاده ما هي مدينة به للفرنسيين. ولكن بالرغم من أن محصول القمح وزيت الزيتون في سنة 1715؛ كان من أوفر ما يكون، بحيث

أنه جلب على خزينة الدولة عوائد ضخمة؛ فإن الطرابلسيين لم يظهروا ما ينمّ عن استعجالهم بالوفاء بتعهداتهم الرسمية التي قطعوها على أنفسهم على لسان مندوبهم إلى باريس، بل على العكس من ذلك، فإنهم قد ارتكبوا جنحة جديدة باختطاف سفينة تجارية تابعة لمرسيليا، مرة أخرى، هي وطاقمها الذي أودعوه السجن.

ولقد تأتّت تلك المضايقات بإيعاز من سمسار إيطالي، من جنوه، يدعى (سيمون ترافيرسو SIMON TRAVERSO)، كان يعمل وكيلاً لشركة الملح، حيث أنه نجح في كسب ثقة الباشا القرمانلي، ونصحه بعدم الالتفات لإنذارات القناصل الأجانب الذين قال عنهم أن الأمم التابعين لها والتي يمثلون دولها، لا يهمها ما يجري في أفريقيا في كثير أو قليل.

وفي تلك الأثناء قدم إلى المرسى أسطول انجليزي مؤلف من خمس سفن، جاءت للتصديق على المعاهدات والاتفاقيات المبرمة مع طرابلس. وبادر الباشا القرمانلي إلى المطالبة بالهدايا المعهودة؛ فاحتج الأميرال الانجليزي بأنه لم يُعهد إليه بتسليمه أية هدايا، وأنه قادم لتجديد المعاهدات فحسب. وأفحمت هذه الإجابة أحمد القرمانلي، فما كان منه إلا أن أصدر أوامره - بناء على نصيحة السمسار الإيطالي المذكور - لرعاياه بعدم تزويد السفن الإنجليزية بالفواكه والخضروات أو بأية مؤن أخرى، ولقد ظلت هذه الأوامر سارية المفعول طيلة الأيام الثمانية التي رست أثناءها السفن في ميناء المدينة.

ومن ناحية أخرى، فإن السمسار ترافيرسو كان قد حصل، مقابل أتاوة مرتفعة، على امتياز باحتكار بيع النبيذ للأهالي والأسرى النصارى، وتمكن من جعل ضباط القلعة يغلقون جميع حانات المدينة وخمّاراتها التي تزاحمه. وبدا أن الحركة التجارية برمتها قد أصبحت على وشك أن يحتكرها ذلك السمسار الإيطالي الذي يتقن حبك الدسائس. فإنه بتصديق «شركة جنوا للأملاح» - التي يمثلها ترافيرسو - على عقد استغلال ملّاحات وأسباخ تاجوراء، فإن هذه الشركة صارت تحت حماية قنصل فرنسا في طرابلس؛ ولذا فإن قنصل انجلترا قدّم لزميله القنصل الفرنسي شكوى، ضد تصرفات ترافيرسو على إثر مجيء الأسطول الانجليزي المذكور. كذلك فإن كل أصحاب الخمّارات، المنتمين لجنسيات مختلفة. قد أخذوا يرفعون تظلماتهم إلى القنصل الفرنسي لِمَا حلّ بهم من خراب لإغلاق حاناتهم بإيعاز من ذلك السمسار. إلا أن أحمد القرمانلي صرح بأنه يعتبر ترافيرسو مشمولاً بحمايته الشخصية المباشرة. وعندما احتج القنصل إكسبللي على هذا التعدّي. قائلاً إنه هو نفسه أولى بالقصاص من السمسار المنضوي تحت حمايته رسمياً؛ فإن القرمانلي ردّ عليه بغضب قائلاً إنه إن جرؤ على توقيف ترافيرسو، فإنه سيبادر من ناحية إلى توقيف خمسين من الرعايا الفرنسيين وقتلهم. وردَّ عليه إكسبللي بهدوء بأنه يتحتم عليه أن يفكر ألف مرة قبل الإقدام على اقتراف مثل ذلك الخطأ الذي سيؤدي بالتأكيد إلى إزهاق أرواح ما لا يقل عن عشرة آلاف مواطن طرابلسي كردّ على المبادأة بالتعدي. ولم تلبث غضبة القرمانلي أن فترت، فلم يمضِ وقت طويل حتى استُدعي ترافيرسو من قِبل الشركة التي يمثلها للعودة إلى بلاده؛ فكان في ذلك الحل

تسوية لجميع الاشكالات، وقُفل باب النزاع حول الموضوع.

في سنة 1718، اضطر القرمانلي إلى القيام بحملة ضد فزان. ذلك أن ناصر ـ الذي تركناه في حالة خضوع للقرمانلي في فزان ـ كان قد توفي منذ فترة وجيزة، فخلفه ابنه أحمد الذي كان قد شرع في اقتراف اعمال عصيانية تُنبىء بوقوع تمرد وشيك. وأُنزل بالمحرضين على الفتنة عقاب صارم، فتوقفت القلاقل.

وبالرغم من الفشل الذي مُني به جانم خوجة، ومن بعده باكير؛ فإن الباب العالي قد أوفد للمرة الثالثة إلى طرابلس، في تلك الفترة، أحد ضباطه للمطالبة برأس شاوش كان الرأي العام قد اتهمه بأنه هو الذي سدّد أول طعنة قاتلة إلى خليل باشا الأرناؤوطي. وتظاهر أحمد القرمانلي بالتعجيل في الامتثال لرغبات السلطان، إذ قبض فوراً على ذلك الشاوش ووضعه على ظهر مركب في حراسة إثنين آخرين من الضباط قيل إنه صدرت إليهما أوامر مشددة بقطع رأس الشاوش عندما يُصبح المركب على بُعد أربعة أميال من المدينة، ثم بإلقاء جثته في البحر. وعاد الضابطان في اليوم التالي، حيث أعلنا في كل مكان أنه قد نفِّذ حكم الإعدام في ذلك الشاوش. وقفل المندوب التركي راجعاً بسفينته إلى الآستانة؛ غير أنه ما أن توارى حتى ظهر الشاوش الذي أشيع بالأمس أنه قد أُعدم. وكان ذلك برهاناً جديداً على مدى استهتار بلاط القرمانلي بأوامر السلطان العثماني.

وفي شهر مارس سنة 1720، توجه مندوب آخر من طرابلس، مجدّداً إلى باريس للعمل على الحفاظ على حالة السلم بين البلدين. وترتب على تلك الزيارة إيفاد فرنسا لمبعوثها، المطلق الصلاحيات، (دوزو DUSAULT)، مرة أخرى، حيث أبرم مع طرابلس، باسم بلاده، معاهدة جديدة في الرابع من يوليه سنة 1720. وبعد مضي شهرين وصل إلى مياه طرابلس الماركيز (دي فارين DE VARENNES) على رأس فرقة بحرية مشكّلة من ثلاث سفن، حيث قام الباشا أحمد القرمانلي بتحية العلم الفرنسي مُطلقاً تسعة وعشرين طلقة مدفع[1].

وبالرغم من هذه الدلائل على حلول الوئام بين البلدين، فقد وقعت في 21 فبراير سنة 1721 حادثة كادت أن تجرَّ إلى عواقب وخيمة. ذلك أن الباشا أحمد كان قد تلقى رسالة من الأسرى الطرابلسيين المحتجزين بميناء (شيفيتا ـ فيشيا CIVITA-VECCHIA) القريب من روما، وكان من بينهم أحد القضاة. وقد أخبروه في رسالتهم بأنهم ضُربوا بالفلقة، بل إن إذلال النصارى لهم وصل حتى إلى حد حلقهم للحية القاضي. وتُليت الرسالة على أعضاء الديوان، فسرعان ما تسببت في

---

(1) قامت هذه السفن، عند عودتها إلى فرنسا، بنقل الأعمدة الأثرية الرائعة التي انتقيت من بين آثار لبدة الرومانية، حيث زينت بها فرنسا هيكل قداس كنيسة (سان ـ جرمان ـ دي بريه SAINT-GERMAIN -DES-PRES) بباريس. وما تزال هذه الأعمدة «الليبية» قائمة بالكنيسة حتى يومنا هذا. ولقد ووفق لـ (دوزو) بأخذ تلك الأعمدة بمناسبة توقيع المعاهدة. وتقع الكنيسة المذكورة في قلب الحي اللاتيني عند محطة القطار الباريسي الأرضي التي تحمل إسمها *.

غضب الطرابلسيين وسخطهم. فتم القبض على الرهبان الإرساليين وتكبيلهم بالسلاسل حيث أقتيدوا عبر المدينة وسط جماهير غاضبة، ثم سُجنوا في زنزانات محفورة في أرضية القلعة. وصدر أمر بإغلاق الكنيسة الإرسالية والمستوصف التابع لها، بعد جردهما من الأثاث[1]. وما أن علم القنصل إكسبللي بما وقع حتى هرع إلى القلعة حيث قابل الباشا القرمانلي الذي كان في حالة من التهيُّج بسبب المعاملة السيئة التي لقيها الأسرى الطرابلسيون المذكورون. فتركه القنصل لحظة نفّس فيها عن غيظه، ثم ذكّره بأن الرهبان الإرساليين فرنسيون، وبأنهم موجودون في بلاده تحت حماية ملك فرنسا، ولذا فإنه طالب بإطلاق سراحهم فوراً؛ كما طالب في نفس الوقت بتسليمه مفاتيح الكنيسة. فغضب الباشا مجدَّداً ورفض الاستجابة لمطلب القنصل. كان الوقت ليلاً، فاستلقى إكسبللي فوق أريكة بجانبه قائلاً: «حسناً!... سأقضي ليلتي هنا على هذه الأريكة، ولن أغادر القلعة إلا وبمعيّتي الرهبان وفي يدي المفاتيح». وأمام هذا الإصرار، اضطر القرمانلي إلى الاستجابة لمطالب القنصل، شريطة أن يحرر هذا خطاباً موجهاً إلى سلطات روما يطالبها فيه بالكفِّ عن إساءة معاملة الأسرى الطرابلسيين. إلا أنه من المعروف أن الباشا كان يتميّز بطبيعة مجبولة على المباغتة والمفاجآت غير المتوقعة، مثلما هي مجبولة في نفس الوقت على الرقة والتودد المفاجىء. فالواقع أنه لم يمر سوى وقت قصير حتى وقعت حادثة تتلخص في أن أربعة من بحارة سفينة فرنسية تجارية فارغة، كانوا منهمكين عند الشاطىء القريب من القلعة في نقل الرمال إلى سفينتهم، لكي يثقل وزنها بعض الشيء وتحتفظ بتوازنها، فرآهم الضباط الطرابلسيون وحرّضوا من قبض عليهم وتم قرعهم بالفلقة على أقدامهم. فذهب إكسبللي إلى القرمانلي للاحتجاج على ذلك، فأجابه الباشا بغضب ـ كما هي عادته ـ قائلاً: «إذا حدث وأن استأنف البحارة نقل الرمال إلى سفينتهم مرة أخرى، فسأقوم بأسرهم!».

ظهر جانم خوجة ـ الذي كان متواجداً في الفترة السابقة في درنة وبنغازي ـ بقادسه وبصحبته أربعة مراكب أخرى، في مياه زواره، آملاً أن يجمع حوله أنصاره، وبعد أن ظل راسياً عند ذلك الشاطىء طيلة ثمانية أيام دون أن يتصل به أولئك الأنصار المرتقبون، فإنه أقلع ثانية وبصفة نهائية. غير أن الأهالي ـ وقد جهلوا أن جانم خوجة قد صرف النظر نهائياً عن محاولاته ـ أخذوا يكثرون من الحديث عن أطماع هذا الرجل في العرش، فأقلق ذلك بال أحمد القرمانلي الذي كانت قد سيطرت عليه فكرة بأنه سيُغتال كما اغتيل أخوه شعبان بك من قبله. وظلت هذه الفكرة تطارده باستمرار إلى درجة أنه صار لا يغادر القلعة، حيث ظل يلتزم أعلى أجنحتها ليلاً نهاراً وبمعيته خدمه وأعلاجه المدججون بالسلاح.

وفي شهر مارس سنة 1722 عادت إلى نفس الباشا طمأنينتها؛ فقد وصلت من الآستانة سفينة تركية حاملة إليه في آن واحد هدية وقراراً رسمياً بتثبيته في منصب باشوية طرابلس. وفي نفس

---

(1) انظر صفحة 261 من ترجمة التليسي لكتاب كوستانزيو برنيا *.

الفترة تقريباً تم القاء القبض على قاتل أخيه الحاج شعبان. وكان هذا القاتل - ويدعى ابن الرئيس[1] - قد استجار، بعد اقترافه لجريمته، بقبيلة المحاميد حيث عاش عدة سنوات تحت حمايتها؛ غير أنه خرج مرة في غزوة ضد أعراب سرت، فقبض عليه هؤلاء وسلموه للباشا. ولقد أُنزل به القصاص في الحال: إذ تم قطع رأسه في ميدان عام، بعد بتر رجليه ويديه وتقليم أنفه وأذنيه. وإن كان ذلك قد أرضى خاطر أحمد القرمانلي؛ فإن الأهالي لم يكونوا أقل منه رضاء وهم يلمسون عودة استتباب الأمور في داخل البلاد. وفي زحمة تلك الظروف تمكن القنصل الفرنسي إكسبللي، بدون صعوبة، من استعادة سفينة العتاد الفرنسية المسماة (القديس يوحنا SAINT-JEAN) التي كان يقودها القبطان (بريبو PREPAUD)[2].

ولقد أدى اعتراف الباب العالي بالسلطة التي اغتصبها أحمد القرمانلي إلى إخراس ألسنة الحاقدين عليه والغيورين منه. فأسرعت القبائل بتقديم فروض الطاعة له، وذلك فيما عدا مشايخ قبيلة المحاميد الاقطاعيين الذين استمروا في مناوأته العداء؛ فوجهت ضدهم حملة، غير أنهم فروا أمامها إلى الفيافي القاحلة وكاد نقص الماء أن يتسبب لأفراد تلك الحملة في كارثة.

أما في البحر، فإن القراصنة كانوا أسعد حظاً؛ فقد تمكنوا من اختطاف عدة سفن تجارية بعضها فرنسي، وعادوا بها إلى مرسى طرابلس حيث تم بيع شحناتها بالمزاد العلني، في حين اقتيدت طواقمها إلى السجن. وكان القنصل إكسبللي قد رجع لتوّه إلى فرنسا، ولم يكن خلفه قد وصل بعدُ إلى طرابلس. فقدم مستشار القنصلية (بروش BROCHE) احتجاجاً، ولكن بدون جدوى.

وفي شهر نوفمبر سنة 1722، حدث وأن التقى أحد القراصنة الطرابلسيين في عرض البحر بسفينة القبطان (أولييه OLLIER)، التابعة لمرسيليا، فأجبره على الصعود إلى ظهر السفينة

---

(1) يقول أحمد النائب في هذا الصدد (المنهل العذب صفحة 288-289) ما يلي: «وفي سنة 1133 ثار البعض من بني علوان، وكان القائم بأمرهم رجل اسمه أحمد الرئيس، ووثبوا على الحاج شعبان بك وقتلوه وشنوا الغارة، فبعث إليهم أحمد باشا العساكر وأوقعوا بهم وشتتوهم ولحق أحمد الرئيس في فلة لنواحي جبل نفوسة وبقي هناك يتقلب مع أعراب المحاميد. وفي سنة 1135 قدم في جموع من المحاميد وأوباش العرب وجفاتها لأرض سرت وعاثوا فيها وطلعوا على أهلها بسوم الخسف وتخطف الناس من السابلة. ولما اتصل خبرهم بأحمد باشا سرح إليهم إبراهيم بك في العساكر وأذاقهم نكال الحرب وسامهم سوء العذاب، وتقبض على أحمد الرئيس وسيق إلى الوالي فقتله».

انظر كذلك، ابن غلبون في صفحة 260-261 من التذكار *

(2) وقع القبطان بريبو، بعد مضي بضع سنوات على ذلك في أيدي قراصنة الجزائر حيث توفي تحت التعذيب والقرع بالعصا، وكان ذلك في سنة 1752. انظر كتاب دي جرامون H.D. DE GRAMMONT واسمه «تاريخ الجزائر تحت السيطرة التركية»، صفحة 307 - «HISTOIRE D'ALGER SOUS LA DOMINATION TURQUE», p. 307.

الطرابلسية لإبراز أوراقه مصحوبة بشهادات الشحن. وعندما اطّلع عليها القرصان وأدرك أن السفينة الفرنسية كانت مشحونة ببالات الحرير القيّمة، فإنه مزّق شهادة الشحن وكبّل أفراد الطاقم بالسلاسل واصطحب السفينة إلى طرابلس. ولقد ادّعى الباشا أحمد القرمانلي أن تلك السفينة لم تكن فرنسية وأنها تابعة لجنوه، وبالتالي فإنه اعتبرها غنيمة طيبة رافضاً أن ينصت إلى احتجاجات مستشار القنصلية الفرنسية.

واستاء البلاط الملكي الفرنسي لهذا التعدي السافر، فأوفد في البداية قنصلاً جديداً، هو (مارتان MARTIN) الذي تسلم مهام منصبه في شهر فبراير سنة 1723، ثم أرسل إلى مياه طرابلس فرقة بحرية مؤلفة من أربع سفن تحت إمرة السيد (دي جرانبريه DE GRANDPRE)، وكانت إحدى تلك السفن تحمل السيد (داندريزيل D'ANDREZEL) الذي كان في طريقه إلى الآستانة لتقلد منصبه كسفير لبلاده فيها. واستمر القرمانلي في عناده رافضاً القيام بأية ترضية بخصوص الأسلاب التي استولى عليها من البحرية التجارية الفرنسية. وفي تلك الأثناء بالذات أخذ فارس من فرسان مالطة، فرنسي اللسان، يدعى (دي شامبراي DE CHAMBRAY)، على عاتقه - وقد استثارته صلافة الطرابلسيين في معاملتهم لمواطنيه - مهمة تلقينهم درساً قاسياً. فخرج بالفرقاطة التي تحت قيادته وأخذ يتجول في الخليج، حيث تمكن من خطف سفينة قرصنة طرابلسية بعد معركة استمرت أربع ساعات. وسفينة القرصنة تلك، والتي كانت مصدر خوف للبحرية التجارية، كانت تتميز بسرعتها وبكفاية تسليحها، فقد كانت مزودة بثمانية وأربعين مدفعاً، وبأربعة عشر منجنيقاً من الحديد المصبوب، وعلى ظهرها طاقم مؤلف من أربعمائة رجل، لم يبق منهم في أعقاب المعركة سوى 267 رجلاً. وكانت السفينة المستولى عليها قد قدِّمت هدية من السلطان العثماني إلى باشا طرابلس الذي يعتبر من الوجهة الرسمية قبطاناً لها. ولقد أسبغ هذا النصر المبين على الفارس دي شامبراي تشريفاً كبيراً لما أبداه من بسالة في الاستيلاء عليها[1].

وتواصلت أعمال القرصنة، ثم لم تمض بضعة أشهر حتى وصلت من فرنسا أنباء تفيد بأنها تستعد لصنع أسلحة بحرية خصيصاً للانتقام من طرابلس. وقام الباشا القرمانلي باستدعاء القنصل الفرنسي مارتان، وطلب منه أن يكاتب سلطات فرنسا ويبلغها بأنه على استعداد لعمل كل ما يرضيها وبأنه لم يعد يرغب في إفساد العلاقات معها، إلا أنه طلب اعطاءه فسحة من الوقت للوفاء بتلك التعهدات. ووعد القنصل بالقيام بالوساطة، ولكن شريطة أن يكتب الباشا بنفسه إلى السلطات الفرنسية بذلك، آملاً أن تؤدي تلك الخطوة - إذا ما كانت صادقة - إلى نتائج طيبة. وإذ أخذ الكونت (دي موريباس DE MAUREPAS)[2] في الاعتبار رسالتي الباشا والقنصل، فإنه كتب

---

(1) انظر كتاب فيرتو VERTOT: «تاريخ فرسان مالطة»، الجزء الرابع، صفحة 239 HISTOIRE DES CHEVALIERS DE MALTE.

(2) هو جان فريدريك فيليبو، كونت موريباس JEAN FREDERIC PHELYPEAUX, Comte DE MAUREPAS. ولد في فرساي سنة 1701 وتوفي سنة 1781. وقد شغل خلال الفترة ما بين 1718 و 1749 منصبي سكرتير =

إلى هذا الأخير قائلاً إنه بما أن ظواهر الأمور تُنبىء بإمكانية تسوية، فإن الملك سيأمر في الربيع التالي بتسليح سفينتين تحت قيادة الآمر (دي فاتان DE VATTAN) الذي ستصدر إليه الأوامر بالتوجه إلى طرابلس حيث سيتفاوض مع سلطاتها مباشرة حول جميع الأمور المعلقة بين البلدين. وبالفعل فقد وصلت السفينتان إلى طرابلس في 22 يوليه سنة 1725. وصعد القنصل إليها ثم عاد فدخل في مفاوضات مع الباشا الذي اتفق معه ـ بالنظر لعدم توفر المال نقداً ـ على أن يقوم بعد بضعة أيام بتسليم فرنسا ثمانمائة حمل من القمح، وأن يسلمها في الموسم التالي كمية من زيت الزيتون يتم الاتفاق على نصابها فيما بعد بما يتناسب مع ما سيحصل عليه من الزيت؛ كما وعد بقتل قرصان خطر كان قد قتل عدداً من طواقم البحارة الفرنسيين وأغرق سفنهم بعد استيلائه على شحناتها. وأخيراً فإن أحمد القرمانلي التزم بمراعاة المعاهدات المبرمة وأخذ على نفسه ألا يبادر أي من رعاياه بعمل عدائي ضد فرنسا.

وقدّم القنصل مارتان إلى السيد دي فاتان تقريراً عن الاتفاقيات التي أبرمت، فنزل هذا الأخير إلى اليابسة وبرفقته ضباط السفينتين حيث توجهوا جميعاً إلى القلعة، فأكد الباشا أمامهم وعده الذي سبق له وأن بذله للقنصل.

وبعد رحيل السفن أخذ القرمانلي يماطل في الإيفاء بتعهداته. فإن وعده بقتل القرصان المذكور لم ينفذ، بالرغم من أن السلطان العثماني نفسه كان قد طالب برأسه بموجب فرمان خاص تحصل عليه عندئذ السفير الفرنسي في الآستانة، السيد داندريزيل، من الباب العالي. فأصدر لويس الخامس عشر أوامره إلى السيد (دي مونس DE MONS)، وهو آمر فرقة بحرية مؤلفة من أربع سفن، بالتوجه إلى طرابلس حيث وصلها في شهر يونيه سنة 1727. وعندما تلقى الباشا القرمانلي إنذاراً يطالبه بتقرير ما إذا كان ينوي الاستجابة للمطالب التي سبق له وأن أقسم بالإيفاء بها، فإنه عاد فأجاب قائلاً: «إنني لم أصبح بعد في موضع يمكنني من الإيفاء بالتزاماتي، وذلك بسبب قلّة المحاصيل». وهذا عذر كاذب. ووعد من جديد بتسليم القمح الذي كان قد وعد به منذ عامين، وذلك في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوماً. وما كادت الفرقة البحرية الفرنسية تختفي وراء الأفق حتى صرح القرمانلي أمام أعضاء ديوانه بأنه لم يكن يرغب في تسليم الفرنسيين أي شيء وبأنه لن يسلمهم شيئاً بالفعل. وإذْ أُبلغ القنصل مارتان بمضمون ذلك التصريح، فإنه توجه إلى القلعة على الفور للاحتجاج على تلك النوايا السيئة؛ غير أن جميع مساعيه ضاعت هباء منثوراً.

وهنا أشار بعض المعادين لفرنسا على الباشا القرمانلي بالاستعداد للدفاع عن بلاده، وذلك بتشييد قلعة فوق الصخرة القائمة أمام حصن درغوت، والواقعة على بُعد حوالي مائة متر من قلعة

= دولة لشؤون البلاط الملكي الفرنسي ثم سكرتير دولة لشؤون البحرية والمستعمرات. ثم أصبح وزير دولة أثناء حكم لويس السادس عشر (1774) *.

طرابلس نفسها في مواجهة جبّانة النصارى. وبودر في الحال إلى تشييد ذلك البناء الذي يشبه البرج في هيئته، وأُطلق عليه اسم «الحصن الفرنسي». وفي يوم 16 يوليه سنة 1728 رسا أمام طرابلس أسطول مؤلف من سبع سفن، وقادسين، وثلاثة غلايين قاذفة[1]. واتصل القنصل في نفس اليوم بالسفن حيث طلب منه الآمران (دي جرانبري DE GRANDPRE) و(دي هيريكور D'HERICOURT) أن يبلغ الباشا بأن ملك فرنسا يريد منه أن يستجيب لمطالبه. وردَّ أحمد باشا بأنه لا بد من نزول بعض شخصيات الأسطول إلى طرابلس للتفاهم معهم. وفي اليوم التالي أوفد القرمانلي كاهيته إلى السفن للتفاوض، في حضور القنصل، مع الأميرال ومبعوث الملك؛ غير أن الكاهية صرح ـ بعد تبادل وجهات النظر ـ قائلاً بما أنه ليس لديه أي تفويض من طرف سيِّده، فإنه يعرض على السيد دي هيريكور النزول إلى اليابسة، وبأنه إذا كانت لديه بعض المخاوف على حياته، فإن الباشا سيوفد ابنه كرهينة، فوافق دي هيريكور على ذلك. ونزل الكاهية برفقة القنصل وأخبر الباشا بما تم. وبعد أن تفكر الباشا لحظة، فإنه رد قائلاً بأنه لا يرغب في تسليم ابنه كرهينة، بل سيبعث بدلاً منه أربعة من أكابر حاشيته البارزين. وخلاصة القول، فإن القرمانلي بدا في تلك اللحظة مشحوناً بالنوايا الطيبة. غير أنه صرح للقنصل في اليوم التالي بأنه قد تفكر في الموضوع أثناء الليل، وبأن المبالغ التي طولب بها لتعويض ما سلبه قراصنته كانت باهظة وبأنه قد بولغ في تقدير قيمة ذلك التعويض. ودلّل هذا الاحتيال الماكر الجديد للقنصل على أنه لم يعد هنالك أمل في التوصل إلى أية نتيجة؛ فنصح أحمد باشا بالتفكر في الأمر ملياً وبألا يركب رأسه أو ينقاد وراء نصائح المغررين به الذين لا همّ لهم إلا نصب الشراك له. فأجاب القرمانلي بأنه لا يصدر فيما يقرره إلا بما يمليه عليه عقله، بل وأردف قائلاً بأنه لمما يدعو إلى العجب أن يطالَب ـ هو الباشا ـ بدفع تعويض عما لم يستول عليه بنفسه. وهنا ترجّى القنصل بأن يحمل إلى السيدين دي جرانبري ودي هيريكور مبلغاً ضئيلاً قدَّر نصابه بنفسه، آملاً ـ فيما قال ـ أن يكون هذان السيدان أقل عناداً وتجبراً منه.

وتوجه القنصل إلى السفن من جديد، فصعد إليها، وعندما انتهى من إطلاع قومه فيها على ألاعيب الباشا؛ فإن الأميرال ومبعوث ملك (فرنسا) رفضا السماح لقنصل بلادهم بالعودة إلى طرابلس؛ واكتفيا بتحميل مستشار القنصلية نقل الرسالة التالية إلى الباشا: ـ

« أمام طرابلس، في 19 يوليه سنة 1728

إلى السيد العظيم:

كنا نتوقع أن يعود إلينا القنصل من طرفكم بأخبار حاسمة فيما يتعلق بما خيّرناكم بشأنه من صلح أو حرب. وقبل أن نصبح معكم في حالة قطيعة علنية، فقد اعتقدنا أنه من واجبنا ـ وتمسكاً

---

(1) ثم انضم إليها في اليوم التالي غليونان آخران.

منا بالمعاهدات التي لنا معكم ـ إبلاغكم بنوايا سيدنا الأمبراطور القاضية باحترام تلك المعاهادت: إن أمبراطور الفرنسيين لا يريد الحرب، اللهم إلا إذا ما أجبرتموه بخوضها ضدكم برفضكم الاستجابة لمطالبه العادلة التي دعاكم إلى تحقيقها والتي يرغب في الحصول عليها تعويضاً عن الجرائم التي اقترفها قراصنتكم، خرقاً للمعاهدات المعقودة، على حساب أمتنا.

إننا لو أطلقنا لأنفسنا هنا العنان فسردنا لكم هذه الجرائم واستعرضنا أمامكم جميع مسببات الشكاوى التي لنا ضد جمهوريتكم، فإنكم ستدهشون للمبالغ الطائلة التي يقتضيها تعويضها، وستدهشون أكثر لو أننا استعرضنا أمامكم ما اقترفه قراصنتكم غير أن استطراداً مطوّلاً كهذا لا يتناسب، لا مع مقام أمبراطورنا، ولا مع مقامكم، كما لا يتفق مع وضعنا الراهن.

إن أمبراطور فرنسا يطالبكم اليوم بما يلي:

1 ـ دفع عشرين ألف قرش إشبيلي، تعويضاً عن الأضرار وعن أعمال النهب التي اقترفها قراصنتكم (ضد اثنتي عشرة سفينة تجارية ما تزال محتجزة في المرسى)[1].

2 ـ إطلاق سراح الأسرى النصارى.

3 ـ تجديد معاهدات الصلح التي أُبرمت في سنة 1685، وغيرها من المعاهدات التالية لها[2].

وإذا لم نتلق منكم قبل ظهر الغد أخباراً في مثل دقة وضبط هذه التي بين يديكم الآن، فإننا سنضطر من الآن فصاعداً إلى كل إبطاء على أنه رفض من جانبكم، وسنعتبركم راغبين في القطيعة معنا، مما يترتب عليه إعلان الحرب بيننا تلقائياً. ونحن مع ذلك نأمل في أن تنصتوا ـ حول هذا ـ إلى نصائح حكيمة وطيبة، وأن نتمكن من استئناف الصداقة التي كانت قائمة بيننا وبينكم من قبل والتي نتطلع إليها أكثر من أي شيء آخر».

وعند حوالي الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم التالي، قدم (إلى الأسطول) مركب طرابلسي حاملاً الردَّ التالي:

« طرابلس في 20 يوليه سنة 1728

إلى حلية الأمة النصرانية، صديقي!

لقد تلقيت الرسالة التي وجهتموها إليّ، وفهمت محتواها تماماً. ولقد اطلعت على جميع عروضكم ومطالبكم، واجتمعت إلى مجلس ديواني، الذي أجاب جميع أعضائه وكذلك جميع

---

(1) كانت تلك السفن ما تزال محتجزة في المرسى على مرأى من الأسطول الفرنسي.

(2) انظر كتاب (كوستانزيوبرنيا)، «طرابلس من 1510 إلى 1850»، صفحة 260 من ترجمة خليفة التليسي العربية ـ طبعة دار الفرجاني لسنة 1969 *.

قباطنتنا وكل أكابر بلادنا، بأنه إذا كان صديقنا أمبراطور فرنسا لم يوفد هؤلاء الخلق إلا لمحاربتنا، فليكن!؛ أما إذا كان أوفدهم للتصالح، فإنه يتحتم عليهم أن يوفدوا إلينا مندوبين وليطأوا أرض طرابلس لاطلاعنا على رغباته وتلقي ردودنا، ذلك أن نيتنا في الصلح صادقة. أما فيما يتعلق بتسديد الأموال، فإن أحداً هنا لا يوافق على ذلك، ولن يوافق أحد على منحكم إياها، فكونوا على بيان من ذلك. أما القنابل فإننا لا نخشاها، وبإمكانكم أن ترمونا بها إن حلا لكم ذلك، ولكن إعلموا أنه إذا حدث ذلك؛ فإننا لن نبرم معكم صلحاً قط وإلى أن تفنى الدنيا.

وسنحتفظ برسالتكم التي سنبعثها بكل تأكيد إلى صديقنا العظيم امبراطور فرنسا. وختاماً لكم أطيب تمنياتنا.

أحمد القرمانلي ـ باشا طرابلس

حاشية: كان بروش ـ مستشار قنصلية فرنسا الذي أوفدتموه إلينا برسالتكم ـ يرغب في الرجوع إليكم، لكننا منعناه من ذلك. وها قد أعلمتكم».

بعد أربعة أيام من المفاوضات التي تظاهر الباشا بتجاهل ما أريد منه خلالها، وُجِّه إليه إنذار رسمي واضح وصريح ردَّ هو عليه بالاجابة المثبتة أعلاه.

وهي هي الوثيقة التي رُدَّ بها على إجابته تلك: ـ

«اليوم، العشرون من شهر يوليه سنة 1728، انعقد مجلس الحرب على ظهر سفينة «الروح القُدُس SAINT-ESPRIT»، بأمر وبحضور السيد دي جرانبري، قائد أسطول الجيوش البحرية المؤلف من: السيد دي هيريكور، المفوض العام، ومن السادة قباطنة السفينة والقوادس، وذلك للتشاور حول ما يتحتم اتخاذه من قرارات بعد تلاوة مذكرة وبنود أوامر السيدين دي جرانبري ودي هيريكور، وبعد تلاوة الرسالة الموجهة إلى الباشا ورده عليها؛ فقد تقرر إعلان الحرب عليهم[1].

إمضاء:

دي جرانبري DE GRANDPRE، دي نيسموند DE NESMOND، ماراندي MARANDE، ديتيّن D'ESTIENNE، دي فين DE VIENNE، الفارس كايلوس CAYLUS، دي بوديفيل DE BEAUDEVILLE، الفارس دي غويون DE GOUYON، دي هيريكور D'HERICOURT، دي

(1) يذكر الطاهر الزاوي في كتابه «أعلام ليبيا»، صفحة 36-37، أن الشاعر والمؤرخ أحمد بن عبد الدائم الأنصاري قد ألف بهذه المناسبة قصيدة استنجد فيها بالسلطان العثماني، ومن أبياتها:

يـا واحـداً مـا فـي البسيطـة مثلـه ... ملـك الملـوك بتـاجـه المتكلـل
فـاسمـع لقصـة مـن أتـاك بحـرقـة ... خـذ ثـأره مـن كـل خصـم مبطـل
أو مـا يغيظـك حـال قلعتـك التـي ... فـازت بفتحـك فـي الـزمـان الأول
إنـا لنـرجـو منـك أخـذ الثـأر مـن ... شعـب الفـرنسيـس اللئيـم الأرذل *

جاردان DE GARDANNES، الفارس ديستورنيل D'ESTOURNEL، الأمير قسطنطين دي روهان CONSTANTIN DE ROHAN».

وعلى إثر مجلس الحرب الذي عقد على ظهر إحدى السفن، بادرت القوادس القاصفة الخمسة إلى إنزال قلاعها وتوجهت نحو تحصينات المدينة للرسو تحتها. وعندما شاهد قناصل انجلترا وهولندا، والرهبان الأرساليون، تلك الاستعدادات، انسحبوا إلى منطقة المنشية حيث استلاذوا ببيت يملكه الباشا. أما مستشار القنصلية الفرنسية بروش BROCHE ـ الذي كان محتجزاً بالمدينة ـ فقد سُمح له بالتوجه إلى دار القنصلية الفرنسية في صحبة حراس لضمان عدم تعرض الناس له، كما سُمح له بالانسحاب إلى المنشية للإنضمام إلى القناصل في حالة قصف المدينة. هذا، وقد هرب جميع أهالي المدينة تقريباً للإحتماء بنخيل الواحة.

وعند الساعة الثامنة من مساء يوم عشرين يوليه، فتحت القوادس القاذفة نيرانها واستمرت في إطلاق قنابلها حتى الساعة الرابعة صباحاً. ولقد ردت القلاع على النار بالمثل، ولكن دون أن تصيب السفن الفرنسية. ووقعت أول قنبلة داخل القلعة، الأمر الذي اضطر الباشا إلى مغادرتها والخروج للتخييم عند السهل الواقع بين المدينة والواحة. وفي هذه الأثناء سُمح بنهب دار القنصلية الفرنسية، وتم إلقاء القبض على خمسة أو ستة من الفرنسيين الذين كانوا قد اعتصموا بها، وأُقتيدوا إلى السجن. وعندما فطنت القوادس القاذفة إلى أن الغوغاء قد اكتسحوا شرفات القنصلية وانهمكوا في محاولة خلع صاري العلم الفرنسي؛ فإنها أطلقت عليهم قنبلتين سقطتا بزاوية عمودية فحطمتا أجنحة دار القنصلية وسحقت النهّابين.

ثم استؤنف القصف في أمسية 21 يوليه، وأصيبت السجون ببعض القذائف فبادر الطرابلسيون ـ لا بدافع إنساني، وإنما لحماية بهائمهم ـ إلى إخراج جميع الأسرى واقتادوهم، وأرجلهم مكبلة بالسلاسل، إلى الواحة. وبعد ذلك حشروهم، مجموعات مجموعات، داخل الكهوف التي تستعمل كمستودعات لحبوب المنشية، وهي المستودعات التي يطلق عليها اسم «المطامير»[1]. واستمرت القوادس في قذف قنابلها على ذلك النحو حتى يوم 26 من الشهر. وفي ذلك اليوم أوفد الأميرال دي جرانبري زورقاً إلى إحدى الصخور الكبيرة الرابضة عند مدخل المرسى لتسليم رسالة إلى الباشا، ثم ما لبث أن وصل إلى نفس الموضع مركب قادم من المدينة لتلقي الرسالة.

وكان السيد دي جرانبري في رسالته يحث الطرابلسيين على قبول الصلح. فاستدعى القرمانلي كبار موظفي الولاية وأكابرها وأعيانها لإطلاعهم على محتواها. ونصح آغا القوات بقبول الصلح تفادياً للاضطرار فيما بعد إلى قبول شروط أشد إجحافاً. غير أنه ما أن فرغ من كلامه حتى

(1) هذه «المطامير»، أو الحفر الكبير التي يحتفظ داخلها بالغلال، والمحفورة في الأرض، ما تزال تشاهد على جانب إحدى الطرق المؤدية إلى الواحة شرقي المدينة. ولا يقل عمقها عن 8 أو 10 أمتار. (المؤلف).
والمطمورة جمعها مطامير، كلمة عربية فصحى، وفي الحفيرة تحت الأرض تخبأ فيها الحبوب ونحوها.

هبَّ جميع الأكابر والأعيان والتجار وقالوا إنه لا يمكن التصالح مع قوم لم يتوقفوا عن تخريب مدينتهم وهدمها إلا منذ وهلة؛ وأردفوا قائلين بأنهم يفضلون الموت على الخنوع والاستسلام. وإذْ أقرَّ الباشا هذا الرأي الأخير، فإنه رد على الفرنسيين قائلاً إنه بوسع أسطولهم ـ إذا رغب ـ أن يستمر في قَنبلة طرابلس؛ إلا أنه لن يدخل معهم في صلح قط وبأنه لن يفعل ذلك إلا مع ملكهم بنفسه.

وكانت الألف والثمانمائة قنبلة التي قصفت بها المدينة قد حولت نصفها إلى رماد؛ غير أنها وقد أُخليت منذ توجيه الضربة الأولى إليها، فإن سبعة من أهاليها فقط قد هلكوا، حيث ماتوا تحت انقاض القنصلية الفرنسية. وكان جناح الباشا بالقلعة قد هُدم تماماً بعد قصفه بحوالي أربعين قنبلة. وأمام تصلُّب الأهالي وعنادهم، فإن الأميرال الفرنسي ـ وقد رأى، فضلاً عن ذلك، أن العقاب كان كافياً في الوقت الحاضر ـ أبحر عائداً إلى بلاده يوم 29 من نفس الشهر، حيث توارى أسطوله وراء الأفق قبل حلول الليل.

وفي اليوم التالي رجع الباشا إلى القلعة حيث أمر بالشروع على الفور في إعادة بناء جناحه فيها. وأمر كذلك بإعادة نصب صاري علم القنصلية الفرنسية ورفع علمها فوقه، وذلك على أمل استقطاب السفن التجارية الفرنسية المارة والتي قد يدفعها جهلها بخرق حالة السلم مع بلادها إلى التوجه إلى مرسى المدينة، فيتم الاستيلاء عليها. ولكن بالرغم من هذه الحيلة، فإنه لم تقع في الشرك المنصوب ولو سفينة واحدة. أما المستشار بروش والفرنسيون الآخرون الذين كان القرمانلي قد وضعهم تحت حمايته الشخصية؛ فإنهم لم يتعرضوا لأية معاملة سيئة. إلا أن الأسرى النصارى الذين أعيدوا إلى السجون، كانوا هدفاً لتهديدات متّصلة؛ وقد قالوا فيما بعد أن الطرابلسيين قد هددوهم بحشرهم داخل فوهات المدافع فيما لو عادت السفن الحربية الفرنسية فظهرت أمام المدينة من جديد. وقد وعد القرمانلي نفسه، أثناء جلسة عقدها ديوانه، بأنه إذا ما دعت الضرورة فإنه سيُرضي الدهماء بالسماح لهم بالشروع في هذا الانتقام. وبالفعل، فإنه في يوم الخامس من أكتوبر عم الأهالي الهلع وكاد ذلك أن يودي بحياة أولئك الأسرى البائسين. ولقد تأتّى هلعهم من مرآهم لأسطول قادم نحو مرسى مدينتهم، وظلوا على تلك الحالة حتى أصبح الأسطول على بُعد يمكن معه تبين لون أعلامه؛ وحتى تلك اللحظة ظل الأسرى من جانبهم في حالة من الجزع شبيهة بساعات الاحتضار ومعاناة سكرات الموت. بيد أن الأسطول لم يكن فرنسياً، وإنما كان هولندياً؛ وقد قدم للمصادقة على معاهدة الصلح المعقودة مع طرابلس وتجديدها، كما كان يحمل المال والمدافع والبارود إليها.

وكان القنصل الهولندي (جيرابرانت JOERBRANT) قد اشتكى ـ قبل قصف الفرنسيين لطرابلس ببضعة أشهر ـ من أن القراصنة قد أساءوا معاملة سفن بلاده التجارية؛ وهكذا فإن الحكومة الهولندية قد قررت أخيراً إرسال أسطول تحت قيادة الأميرال (جرايف GRAEVE) موقنة بأن الدرس القاسي الذي لقّنه الفرنسيون للطرابلسيين سيجعلهم أكثر ميلاً لإحلال الوفاق.

وبالفعل، فإنهم وقّعوا مع طرابلس معاهدة 4 أكتوبر سنة 1728. وبهذه المناسبة أوفد أحمد القرمانلي إلى مدينة (لاهاي LA-HAYE) رسولاً يدعى عز الدين محمد أفندي وإذْ استُقبل هذا المندوب من قِبل الحكومة الهولندية في جلسة رسمية. فإنه عبّر عن مودة سيده ورضائه عنها بتقديم هدية قوامها ستة جياد عربية. ثم أعيد المندوب الطرابلسي إلى بلاده على ظهر سفينة هولندية حاملاً معه هدية إلى سيده تمثلت في أربعة آلاف قطعة فلوران[1]، زيادة عن الفيْ قطعة أخرى لعز الدين أفندي وخمسمائة لسكرتيره. وبفضل هذه الإعانات تمكنت طرابلس من تجهيز عشر سفن قرصنة ما لبثت أن أبحرت مستأنفة غزواتها البحرية التي عادت منها بالكثير من الأسلاب.

وهكذا فقد مسّت الحاجة في تلك الفترة إلى أن ترسل فرنسا فرقاطة للتجول في مياه طرابلس. بيد أنه لم تكن لدى بروش، مستشار القنصلية الفرنسية، أية وسيلة لإطلاع حكومته على حقيقة الموقف؛ إذ أنه كان تحت المراقبة، الأمر الذي كان يعرضه للخطر لو أنه قام بأية مبادرة يُرتاب في مرماها. غير أنه حدث في تلك الأثناء وأن تمكن قبطان مركب فرنسي لوحده من تحقيق انتصار جزئي، أدى إلى إلحاق أضرار دامية بالقراصنة. فقد كمنت سفينتا قرصنة طرابلسية قرب مرسى كورون CORON بجزيرة المورة لقنص السفن التجارية الفرنسية المارة. وبينما كانت تلك السفينتان الطرابلسيتان تتأهبان لاختطاف اثنين من السفن الفرنسية، حدث وأن فطن إلى مناورتهما ذلك القبطان الفرنسي ـ ويدعى (جرونيار GROGNARD) ـ فيما كان راسياً بمركبه بميناء كورون؛ فبادر إلى حشد متطوعين وهجم على سفينتي القرصنة الطرابلسيتين. وبعد معركة عنيفة، تمكن من إجبارهما على الفرار، بعد نجاحه في قتل أو جرح الجانب الأكبر من أفراد طاقميهما[2].

في شهر نوفمبر سنة 1728، أوفد الباب العالي من الآستانة مندوباً يحمل إلى أحمد القرمانلي فرمان تثبيت جديد، فتوجب عليه أن يدفع مقابله مبلغ عشرة آلاف قرش عثماني. ولم تتم تلك الزيارة في وقتها الملائم. فقد كان أحد أقرباء الباشا، ويدعى مصطفى بوشاقور، سادراً في أعمال قطع الطرق ونهب العباد في المناطق المحيطة بالمدينة وحتى أبوابها. وأصبحت الواحة تعيش تحت وطأة الرعب منه، وصار أهاليها يحملون السلاح باستمرار. وكان القرمانلي قد أمر منذ فترة وجيزة بخنق أحد كبار فقهاء الشريعة الإسلامية في المدينة، بحجة أنه كان متواطئاً مع قريبه المتمرد هذا؛ ولقد أدى اغتيال الفقيه إلى استياء الكثيرين. وإذْ صودرت أموال ذلك الفقيه في اللحظة التي كـان مندوب السلطان العثماني يتسلم فيها مكافأة التثبيت السلطانية؛ فقد خمّن الناس بأن عملية مصادرة أموال المغتال كان يُقصد بها شراء أفضال الآستانة، والحقيقة أنهم كانوا مصيبين في تخميناتهم.

(1) (الفلوران FLORIN) هي الوحدة النقدية الرئيسية في هولندا، وقد كانت تسبك في الماضي من الذهب، أما حالياً فهي من الفضة، والفلوران يعادل في الوقت الحاضر حوالي مائة درهم ليبي *.

(2) ولقد تم تعيين جرونيار بعد ذلك مرشداً بحرياً بميناء طولون، مكافأة له على حسن تصرفه.

واستمرت أعمال القرصنة أكثر من ذي قبل، وأخذت الموانىء الفرنسية تُبْلغ يومياً عن حلول كوارث جديدة بتجارتها البحرية. وكانت سفن القرصنة الجزائرية والتونسية تقوم من جانبها بغزوات بحرية تحت راية طرابلس فلا يمكن تمييزها عن سفن القرصنة الطرابلسية نفسها. وقدّم الفارس (دي شواسوي DE CHOISEUL) إلى ملك فرنسا مذكرة يقترح فيها الاستيلاء على ثلاث عواصم مغربية. أما (دوجي ـ تروان DUGUAY-TROUIN)، فقد كان أقل تهوُّراً، إذ اكتفى باقتراح نقل إثني عشر ألف جندي فرنسي إلى طرابلس لتخريب عشّ القراصنة هذا إلى أبد الدهر. ولم يحظ أي من المشروعين بالقبول؛ وإنما تقرر إرسال القبطان (دي جويون DE GOUYON) على رأس الفرقاطتين: (استري ASTREE) و (النمر TIGRE) خلال شهر يناير 1729 حيث أخذتا تضيقان الخناق على الطرابلسيين بحراً حتى توقفت غزوات اولئك القراصنة وتجارتهم تماماً. وكان مستشار القنصلية بروش قد وطّد صداقته مع بعض أعيان المدينة المسالمين، حيث تمكن من اقناعهم بنصح الباشا بالعمل على تخفيف حدة غضب ملك فرنسا عن طريق الاستجابة لمطالبه. وبالفعل، فإن القرمانلي اتخذ قراراً بإرسال وفد إلى فرنسا لطلب الصلح معها. لكنه حدث في تلك الآونة وأن نزل في مرسى مصراته مندوب من الباب العالي يحمل ـ فيما إدَّعى ـ أوامر من السلطان العثماني؛ وأدى وصول ذلك المندوب إلى تأجيل رحيل وفد القرمانلي إلى فرنسا. واجتمع مجلس الديوان مع مبعوث السلطان الذي ـ بدلاً من أن يبدو متساهلاً ـ صرح قائلاً بأنه من العار إرسال وفد إلى فرنسا لطلب الصلح معها بعد أن هدم الفرنسيون المدينة بقنابلهم؛ وأردف قائلاً بأنه من واجب فرنسا، على العكس من ذلك، أن تبادر هي نفسها إلى إيفاد مندوبين لعقد الصلح مع طرابلس. ثم أضاف قائلاً بأنه حسماً للمسألة، فإنه من المناسب إرسال مندوبين إلى الآستانة كي يطلبوا من السلطان العثماني حماية البلاد ضد اعتداءات الفرنسيين. وبالفعل فقد رجع مندوب السلطان العثماني إلى الآستانة وبرفقته عدد من المبعوثين الطرابلسيين. وفي نفس الوقت شُرع في العمل، بدون توقف، في ترميم أسوار المدينة والتحصينات البحرية. وبطبيعة الحال فإن الأسرى النصارى ـ وخصوصاً الفرنسيين منهم ـ قد كُلفوا بتلك الأعمال الشاقة. غير أن القرمانلي، وقد قدَّر العواقب الوخيمة المترتبة على استمرار محاصرة السفن الفرنسية لمياه بلاده، فإنه تظاهر بقبول نصائح المستشار الفرنسي بروش؛ فعقد في شهر فبراير جلسة ديوان تقرر أثناءها الكفّ عن التعرض للسفن التجارية الفرنسية، كما تقرر فيها إيفاد من يطلب الصلح مع ملك فرنسا، تجنباً للتعرض لقصف بحري جديد في فصل الربيع التالي. وصعد أعضاء الوفد الطرابلسي الثلاثة على ظهر سفينة فرنسية كانوا قد اختطفوها من قبل، حيث أعادوها إلى قطبانها الذي كان محتجزاً في طرابلس منذ فسخ الصلح. ولقد وصل هؤلاء إلى ميناء طولون في التاسع من شهر مارس.

والتقى السيد دي جويون وفرقاطتاه، في عرض البحر، بسفينة إنجليزية تحمل عدداً من التجار الطرابلسيين. وحيث أنه لم يكن على علم بما تم في طرابلس من تطورات، فإنه قبض على أولئك التجار، وإن كان قد أخلى سبيل السفينة الانجليزية نفسها. وفي اليوم التالي التقى بسفينة

فرنسية، تسمى (الثالوث الأقدس LA TRINITE) وكانت هذه السفينة قد وقعت من قبل في أيدي قراصنة طرابلس ثم باعوها لأحد المالطيين، وهذه هي نفس السفينة التي كانت تقل الشخصيات الطرابلسية الخمسة الموفدين إلى الآستانة لطلب نجدات منها، ومن ضمنها مبعوث السلطان العائد مع تلك الشخصيات من طرابلس. كما كان على ظهرها أيضاً ثمانية وعشرون تاجراً طرابلسياً يحملون معهم قرابة المائتين من العبيد السود بقصد بيعهم في تركيا. فاستولى السيد دي جويون على السفينة وأرسلها إلى ميناء طولون. أما السيد (دي بوديفيل DE BEAUDEVILLE) ـ آمر السفينتين الفرنسيتين: (الزفير ZEPHIR)، و (الفلور FLORE)، والذي كان يجهل هو الآخر حقيقة التطورات الأخيرة التي تمت في طرابلس، فإنه ما أن اقترب في تجواله من طرابلس حتى أسرع الباشا بإيفاد من ينبئه بذهاب الوفد الطرابلسي إلى فرنسا. وأكد له القناصل المعتمدون في طرابلس صحة ذلك الخبر، فأنزل الآمر الفرنسي إلى المدينة أحد ضباطه حيث تم الاتفاق على وقف حالة الحرب، وأُبرم اتفاق بذلك يوم 18 مارس.

وفي تلك الأثناء كان وفد الباشا إلى فرنسا قد نزل بميناء طولون، حيث طلب أعضاؤه ـ استناداً على السلطات المخوَّلة لهم ـ عقد الصلح مهما كان الثمن، وبحسب أية شروط يفرضها ملك فرنسا. وإذْ رأى لويس الخامس عشر أن الوقت قد أصبح مناسباً لإبرام صلح مع الباشا القرمانلي، فإنه أرسل للسيد دي جويون أمراً بالتوجه إلى طرابلس، فوصلها هذا يوم 31 مايو وبرفقته الفرقاطات التالية: (آستري)، (الزفير)، (الفلور)، (الأمازون AMAZONE)، (التيتيس THETIS)، و (العرَّافة SIBYLLE). وتم تكليف قنصل فرنسا في تونس، السيد (بينيون PIGNON)[1] بإبرام معاهدة الصلح باسم بلاده. وما لبث الجانبان أن صادقا على بنود المعاهدة، حيث لمست فرنسا لدى أحمد القرمانلي رغبة في التغلب على جميع العقبات والمصاعب. غير أن الباشا كان قد بيّت النية ـ على خديعة الفرنسيين مجدداً. ولقد وقّع هذه المعاهدة كل من السيدين دي جويون وبينيون مع سلطات طرابلس في التاسع من يونيه سنة 1729. ولقد أُلحق بالمعاهدة خطاب فيما يلي ترجمة له: ـ

«إلى افتخار الأمراء النصارى الأشداء، المصطفى من بين أمجد ملوك الديانة العيسوية للفصل في أمور جميع الأمم المؤمنة بكتاب عيسى: أمبراطور فرنسا القوي، لويس الخامس عشر، صديقنا المبجّل.

بعد تقديم تمنياتنا واحتراماتنا لجلالتكم السلطانية، وبعد رفع تضرعاتنا إلى الله بأن يديم عليكم كامل الصحة ودوام رغد العيش؛ فإنه يشرفنا أن نحيط جلالتكم السلطانية ـ علماً بأن

(1) هو بيير جان بينيون PIERRE-JEAN PIGNON، وكان مستشاراً لملك فرنسا، ثم عين قنصلاً لبلاده في تونس في الفترة ما بين 1724-1729، انظر كتاب أ. روسو A. ROUSSEAU المسمى: «الحوليات التونسية ANNALES TUNISIENNES» صفحة 399.

السيدين دي جويون وبينيون، اللذيْن حمّلتموهما أوامركم ومنحتموهما تفويضاً بتجديد الصلح معنا، قد حلاَّ بين ظهرانينا، حيث أبرما الصلح معهما على النحو الذي رغبتموه والذي كنا نرغبه نحن أيضاً. ولقد سوّينا سويّاً كل ما كان لكم علينا في الماضي وكنا نتوق إلى تسديده لكم منذ مدة طويلة؛ بحيث أنه، وقد فُضَّت جميع أسباب النزاع التي كانت قائمة بيننا عموماً، فإن الصلح والتآلف قد عادا فانعقدا بيننا بفضل رحمة الله.

ونأمل أن يعيننا الله بفضله على ألا نقع مستقبلاً في أي خطأ، مما سيكفل للصداقة القائمة بيننا أن تظل راسخة ومستديمة. وهذا هو ما نرجو من جلالتكم أن تكونوا واثقين منه.

حُرر في 12 ذو القعدة سنة 1141 هـ (14 يونيه سنة 1729 م).

أحمد ـ بك طرابلس البربرية المحروسة»[1]

وأقلع السيد دي بوديفيل على ظهر الفرقاطة الزفير لحمل نص هذه المعاهدة إلى فرنسا، أما السيد دي جويون فإنه توجه مع بقية الفرقاطات إلى المشرق لإعلان إبرام الصلح.

وبمجرد وصول نصوص هذه المعاهدة إلى باريس، تم فحص أصلها التركي مما إذا كان متطابقاً مع نصها الفرنسي. لكنه اكتُشف أن ذلك الأصل لم يكن متضمناً لطلب الطرابلسيين العفو، وبأن البند الأول من المعاهدة كان مصاغاً على نحو يوحي بأن ملك فرنسا هو الذي طلب إبرام الصلح، وبأن الطرابلسيين كانوا يأسفون مجرد الأسف على إلحاق الأضرار بالبحرية التجارية الفرنسية. وأمام هذه البوادر السيئة وما ترتب عليها من سوء النوايا، فإن السيد دي جويون قد أُوفد من جديد إلى طرابلس حيث أبلغ سلطاتها باسم مليكه بأنه إن لم تصغ المعاهدة في أصلها التركي من جديد على نحو يطابق النص الفرنسي تماماً، فإنه سيستأنف الحرب استناداً على الأوامر التي أُصدرت إليه. بيد أن الصلح أُبرم بين فرنسا وإيالة طرابلس في نهاية المطاف.

ثم وقعت حادثة جديدة في الوقت الذي اعتُقد فيه أن جميع المشاكل قد حُسمت. ذلك أن الباب العالي قد أبرم من جانبه معاهدة صلح مع النمسا، غير أن الدول المغربية استمرت في اختطاف سفن هذه الأمبراطورية. ولإرغام هؤلاء القراصنة على احترام هيبة العلم النمساوي، فإن الباب العالي قد جهز أسطولاً قوياً استقله حاجب السلطان، المدعو اسماعيل، والذي كان يحمل رسائل بهذا الخصوص موجهة إلى دايات الجزائر وتونس وطرابلس. ولم تؤد مساعي اسماعيل في الجزائر إلى أية نتيجة؛ فإنه بعد أن فرغ من تلاوة رسالة السلطان أثناء جلسة عقدها الديوان وبعد أن خلع على الداي القفطان الفخري، فإن الداي ردَّ عليه بغلظة منتقداً الصلح الذي عقده الباب

---

(1) الأصل التركي المخطوط لهذه الرسالة موجود بأرشيفات المحفوظات الوطنية في باريس. ولقد حاولت من جانبي أن أترجمها ترجمة تراعي الأسلوب الذي كتبت به، حيث استفدت بكل الكلمات والتعبيرات العربية التي تضمنها نصها التركي الأصلي وذلك لكي تكون نسخة طبق الأصل بقدر الإمكان *.

العالي مع النمسا. وحاول اسماعيل الرد بتوجيه عتاب أبوي، غير أنه لم يلبث أن أدرك أنه لا فائدة من وراء ذلك، ولم يجد بُدّاً من السفر. وكان أسعد حظاً في تونس وطرابلس حيث تم إبرام الصلح بينهما وبين النمسا بفضل وساطة هذا المندوب التركي. وهكذا فقد أصبحت السفن النمساوية ورعايا هذه الدولة في منأى عن أعمال القرصنة والوقوع في الأسر. كما شملت مزايا هذه المعاهدة السفن الهولندية والصقلية وسفن نابولي وفلورنسا وتوسكانيا وتريستا (معاهدة سنة 1726). وعلى إثر هذه المعاهدات التي صادق عليها مجلس وزراء فينّا، فقد توجه إلى العاصمة النمساوية مندوبون عن تونس وطرابلس، وتم للمرة الأولى تعيين قناصل نمساويين في الدويلات المغربية. وكان القنصل النمساوي في طرابلس شخصاً يدعى (جوزيف ماير JOSEPH MAYER) حيث وصل إلى هذه المدينة في الثامن من سبتمبر سنة 1729 في حالة سيئة، إذ قامت سفينة قرصنة طرابلسية باختطافه في عرض البحر ونهبت أمتعته. وبعد اطّلاع السلطان على ما حدث، فإنه اتصل بالباشا الذي قام برد ما أمكن استرجاعه من امتعته المنهوبة، وطلب منه الإقامة في دار القنصلية الفرنسية، التي وإن كانت قد تضررت من قصف القنابل، إلا أنها كانت ما تزال بها بعض الحجرات الصالحة للسكنى[1].

ولقد سبق لنا وأن رأينا كيف أن دي جويون قد وقّع في التاسع من يونيه سنة 1729 معاهدة مع طرابلس. وكان قد اصطحب معه إليها قنصلاً فرنسياً جديداً هو السيد (ريمونديس داللون RAIMONDIS D'ALLONS) غير أنه عندما أراد هذا القنصل أن يتسلم دار قنصلية بلاده، فإنه لاحظ أن العلم النمساوي كان يخفق فوق ساريتها. وبالرغم من المساعي الحميدة التي اتخذت تجاه جوزيف ماير، فإن هذا القنصل رفض أن يتنازل عن مبنى القنصلية لأصحابها الأصليين. ولقد دلل مسلكه هذا عما كان يتميز به من غرور وتكبر لا موجب له، إذ أن دار القنصلية كانت قد أصبحت غير ملائمة للسكنى وتحتاج لإعادة تشييدها من جديد.

وكان السيد دي جويون قد صرح بأنه لن تطأ أقدامه أرض طرابلس إلا بعد أن يرى علم بلاده خفاقاً فوق ساري القنصلية. وبعد أن يؤدي له الأسطول والقلعة معاً التحية الرسمية. وكان القرمانلي نافذ الصبر بطبيعته؛ زد على ذلك أنه كان يرغب في وضع حد لهذه الأزمة المفتعلة. ولذا فإنه كلف الانكشارية بطرد القنصل النمساوي من مبنى دار القنصلية الفرنسية وإخراج أثاثه منها ونقله إلى مكان آخر. وعلاوة على ذلك فإن الطرابلسيين لم يكونوا ميّالين جدياً لترضية النمسا وكسب مودتها؛ بل إنهم أخذوا حتى في التذمر لأنهم لم يتلقوا هدايا من إمبراطورها ومن البلاطات الأخرى التي شملتها المعاهدة التركية النمساوية التي أبرمت مؤخراً. وترضية لهم، فإن النمسا منحتهم مبلغ خمسة آلاف فلوران.

---

(1) انظر دي هامر DE HAMMER في كتاب «تاريخ الأمبراطورية العثمانية»، الجزء الرابع عشر، صفحة 114 إلى 117، HISTOIRE DE L'EMPIRE OTTOMAN, XIV, p. 114-117.

ولقد تم الاحتفال بمناسبة استلام السيد ريموندیس داللون لمهام منصبه كقنصل لبلاده ورفع العلم الفرنسي فوق مبنى القنصلية في 24 يونيه سنة 1729. وبعد مرور ثلاثة أشهر على ذلك، جاءت الفرقاطة سيبيل التي يقودها الفارس (دي سابران DE SABRAN) وكانت تحمل فوق ظهرها جميع الرعايا الطرابلسيين الذين أسروا من قبل فوق سفن القرصنة ثم سجنوا في ميناء طولون. وقد أقيم بهذه المناسبة احتفال كبير في مدينة طرابلس. بيد أن الفرحة كانت أعظم في شهر نوفمبر التالي، وذلك عندما قدم نفس الفارس برفقة المندوبين الذين كان الباشا القرمانلي قد أوفدهم إلى باريس، والذين لهجت ألسنتهم بالثناء والمديح على الاستقبال الذي حظيوا به في فرنسا. وأرسل ملك فرنسا بهذه المناسبة إلى الرهبان الإرساليين في طرابلس مبلغ أربعمائة دينار كي يشتروا بها أواني مقدّسة وزينات لكنيستهم. وعندما تأهبت الفرقاطة الفرنسية للرحيل أمر القرمانلي بأن يُنقل إلى ظهرها عدد من الجياد الأصيلة هدية منه للاصطبلات الملكية الفرنسية.

وفي يوم 13 يوليه سنة 1731 قدم إلى مرسى طرابلس الأميرال (دوجي - تروان DUGUAY-TROUIN) وبرفقته أربع سفن[1]. وتبودلت طلقات المدافع تحية بهذه المناسبة وتدليلاً على الصداقة القائمة بين البلدين. ثم توجه الماركيز (دانتان D'ANTIN) لزيارة القرمانلي باشا حيث حظي باستقبال لم يسبق للمغاربة أن استقبلوا بمثله شخصية نصرانية. ولقد ترك لنا أحد ضباط تلك الفرقة البحرية الزائرة، وصفاً لهذا الاستقبال حيث قال:

«في يوم الخامس عشر من يوليه، توجهنا للمقابلة في صحبة السيد المركيز دانتان، الذي أوفده السيد دوجي للعمل على تنفيذ ما نصت عليه المعاهدات الأخيرة، وللحصول على المطالب التي نصت عليها الاتفاقات التي أُبرمت بُعيد القصف الأخير للمدينة. ولقد أرسل (دوجي) إلى الداي زوجاً من الغدّارات الرائعة ذات القصبات المتينة والتي يمكن فكُّها في ثلاثة مواضع. ولقد تقبّل الداي هذه الهدية بسرور بالغ، وبعد أن تفحصهما طويلاً، فإنه أصدر أمره بإجزال العطاء للخادم الذي حملهما؛ فمُنح عشر قطع من عملة «السكين» البندقية. وكان يصحب المركيز دانتان في هذه المقابلة عدد كبير من الضباط كما كان بمعيته كل الحراس البحريين بملابسهم الرسمية. ونظراً لشدة حرارة الطقس، فإن أحد الحجّاب ظل طيلة المقابلة يلطف الجو خلف رأس الداي بمروحة كبيرة من الريش. وكان الداي جالساً في ركن القاعة على اليسار فوق أريكة مربعة مزركشة بتطريزات فخمة. وجلس الماركيز على يساره، فيما كان الضباط والحرس والبحريون جالسين أمامه على هيئة نصف دائرة. وقد أحضرت كمية ضخمة من القهوة والليمونادة حيث وزعت على

---

(1) وتبيان تلك السفن كما يلي: «الرجاء L'ESPERANCE»، وهي سفينة أميرالية مزودة بأربعة وسبعين مدفعاً؛ والسفينة «الفهد LE-LEOPARD، ومزودة بأربعة وستين مدفعاً ويقودها الفارس (كارمللي CARMILLY)؛ والسفينة «تولوز TOULOUSE» ومزودة بـ 56 مدفعاً ويقودها السيد (فوازان VOISIN)، والسفينة «الينصون ALENCON»، وهي مزودة بخمسين مدفعاً ويقودها السيد (دي لا فاليت DE LA VALETTE)، ومعها مركب صيد.

الحاضرين ثم أُحرق البخور في القاعة التي كنا بها ونُثر علينا ماء الورد ومحاليل عطرية أخرى وقد رحل الأسطول يوم السابع عشر من الشهر».

في شهر يونيه سنة 1733 تفشى الطاعون في طرابلس وفتك بالناس فتكاً شديداً سواء في المدينة أو في الدواخل. ولقد تضررت منه القنصلية الفرنسية كثيراً: فإنه من بين الأربعة عشر شخصاً الذين كانوا يقيمون بها لم تنج سوى مدام (ريموندیس RAIMONDIS) زوجة القنصل، والتي أبانت خلال هذا المصاب الجلل الشخصي الذي رزئت به، عن جلد يستحق الإعجاب؛ فقد ظلت تدير شؤون القنصلية وأخذت تقوم بنفسها برعاية مصالح ريّاس المراكب الفرنسية التي كانت راسية بالميناء وتدافع عن حقوقهم أمام ديوان الباشا[1]. وإذْ استُنفدت قوى زوجة القنصل من جراء ما حل بأسرتها من مصائب، فإنها أوكلت إلى القنصل الهولندي، السيد دي جيربراند، مسؤولية حماية رعايا بلادها وعهدت إليه بمهمة إخطار وزير خارجية فرنسا بحالة الفقر المدقع التي أصبحت عليها. ولقد أخذ هذا القنصل ـ الذي كان قد تزوج ابنة السيد إكسبللي، وهو القنصل الفرنسي السابق ـ على عاتقه هذه المهام وأداها على خير وجه وعلى نحو يستحق الثناء حتى قدم إلى طرابلس قنصل فرنسا في تونس، السيد بينيون، الذي وصلها في شهر أغسطس التالي، فأمضى بها بضعة أسابيع قام خلالها بإعادة تنظيم شؤون القنصلية بشكل مؤقت وعين لها من يقوم بأعمال المستشار فيها.

وفي زحمة هذه الأحداث، وقع في إقليم فزان من جديد ما عكر صفو الهدوء الذي ظل مستتباً فيها خلال ثلاثة عشر عاماً. وقد تمثل ذلك الكدر في الثورة التي أعلنها أحمد ناصر؛ فوجه إليه أحمد القرمانلي باشا حملة بقيادة ابنه محمد بك ثاني. وقد قام هذا الأمير بتوزيع جيشه في شتى مناطق فزان حيث قام بتخريب عدد من مراكزها المأهولة بالسكان، بينما توجه هو بنفسه إلى مرزق لضرب الحصار حولها. وهناك انضمت إليه تعزيزات يقودها أخوه محمود[2]. ثم لم يمض طويل وقت حتى أرسل إليه والده الباشا ـ الذي كان يهمه كثيراً أن تُتوَّج تلك الحملة بنصر مبين ـ صهره خليل بن خليل آغا منطقة مسلاته على رأس قوات أخرى. وقد ترك الأميرال دوجي ـ تروان إثنين من المدفعيين في خدمة طرابلس، فكانت تلك مناسبة لهما لإرهاب أهالي المدينة المحاصرة بقذائفهما.

---

(1) في أثناء ذلك الوباء، الذي وصل إلى قمة تفشيه في شهر مايو من سنة 1733، توفي في القنصلية الفرنسية كل من: القنصل ريموندیس، وطفليه، واثنين من أقارب زوجته، ومستشار القنصلية السيد (ماجي MAGY)، وأربعة خدم فرنسيين، كما توفي القنصل النمساوي جوزيف ماير، وعدد آخر من الأوربيين ما بين أسرى ومقيمين إقامة اعتيادية. ولقد تم في المدينة إحصاء أربعة آلاف حالة وفاة بهذا الوباء الذي استمر شهراً ونصف.

(2) كان الأمير محمود، ابن أحمد باشا القرمانلي، في ذلك الوقت حاكماً لمنطقة برقة. انظر التذكار صفحة 261 *.

ولم يكن في إمكان أحمد ناصر أن يتصدى لقوات جرارة كتلك، فاضطر إلى التسليم. وعفا عنه محمد بك شريطة أن يقوم بدفع نفقات الحملة ومتبقيات ضريبة الخراج. وبعد أن تم الاتفاق على تلك الشروط، توجه محمد بك عائداً إلى طرابلس، حيث أوفد إلى والده قبله من ينبئه بتحقيق النصر. وكان الباشا غاضباً منذ مدة طويلة لتكرر واستمرار ثورات أهالي فزان؛ ولذا فقد صمم على الانتقام منهم على نحو يضمن له خضوعهم في المستقبل. فأصدر إلى ابنه أمراً بالعودة من جديد إلى مرزق لاستئناف الحرب ضدها حتى يستسلم أحمد ناصر بدون قيد أو شرط، وحذّره من العودة إليه في طرابلس ما لم يصطحب أحمد ناصر أسيراً معه. والتزم الأمير بأوامر والده. وإذْ رأى أحمد ناصر عدم جدوى مواصلة المقاومة؛ فإنه سلم نفسه هو وابنه إلى معسكر محمد بك، فاقتاده هذا الأخير إلى طرابلس. وكان الباشا يرغب في الحكم عليه بالإعدام، غير أن ابنه الأمير تمكن من اقناعه بتخفيف العقوبة. فدعا القرمانلي مجلس ديوانه للانعقاد، حيث قام بعرض أحمد ناصر وابنه للبيع بالمزاد العلني كما لو كان من الأرقّاء الأذلاء؛ فاشتراهما ابن الباشا بقطعتين حقيرتين من النحاس تعادلان بالعملة الفرنسية عشرة سنتيمات كانت هي الثمن الزهيد الذي رست به عليه عملية البيع.

وبعد ذلك المشهد المهين، قام الباشا بعتق أحمد ناصر، وعاد فرد إليه جميع سلطاته السابقة، وخلع عليه القفطان الفخري الذي يعني تقليده منصب عمالة فزان من جديد بدرجة بك. وأعاده إلى موطنه يحيط به جيش جرار يقوده رجب بن بيري الذي حُمِّل أوامر بهدم أسوار مرزق والتي لم يُعد بناؤها إلا بعد انقضاء زمن طويل على وفاة أحمد القرمانلي، وبالتحديد، في سنة 1775[1].

وبالنظر إلى أنه كان لدى القرمانلي في بلاده ما يكفيه من المشاكل والمشاغل، فإنه دلل في سنة 1739 عن مدى ما يتمتع به من حكمة عندما رفض العروض التي تُقدم بها إليه لضم جزيرة

---

(1) هذه هي نفس الأحداث التي يذكرها (كوستانزيو برنيا)، في كتابه «طرابلس من 1510 إلى 1850 صفحة 263 من ترجمة خليفة التليسي العربية. إذ يقول أن علاقة أحمد نصر مع الأمير القرمانلي ظلت طيبة «حتى سنة 1731، حيث قطعت هذه العلاقة الودية، وعهد أحمد باشا إلى ابنيه محمد ومحمود بك القيام بحملة تأديبية ضد حاكم فزان. وبمجرد رؤية هذه الحملة المكونة من جيش جرار طلب أحمد نصر الصلح، فرفض طلبه. فقد كانت أوامر الباشا تقضي بأسر الأمير المتمرد، ونقله أسيراً إلى طرابلس. وحين وصل إلى المدينة باعه أحمد بقرشين نحاسيين، وأمره بالعودة إلى مرزق والعودة إلى حكم المقاطعة، ورافقه الحاج أحمد مصطفى الذي كلف بتهديم أسوار عاصمة فزان. ثم شيدت من جديد في عهد محمد القرمانلي وبموافقته».

و (فيرو) يتفق إجمالاً مع (برنيا) في ذكر أخبار هذه الحملة، وإن كان (فيرو) أكثر تفصيلاً. ولكن يلاحظ أن هنالك اختلافين في الأسماء: ففي حين يذكر (برنيا) أن الشخص المكلف بهدم أسوار مرزق كان يدعى (أحمد مصطفى)، نجد أن (فيرو) يدعوه باسم (رجب بيري). أما الاختلاف الثاني فهو في كيفية كتابة اسم عامل فزان: فمترجم برنيا يجعله «نصر»؛ أما أنا فقد جعلته «ناصر»، وذلك اعتماداً مني على ابن غلبون الذي ذكر هذه الأسرة التي حكمت فزان مدة طويلة. انظر (التذكار)، صفحة 193 *.

جربة ـ التي كان يحكمها في ذلك الوقت الشيخ سعيد بن موسى ـ إلى إيالته: فقد حدث وأن استُدعي ذلك الشيخ إلى مدينة تونس من طرف عاهلها علي باشا بن حسين؛ فرفض الشيخ تلبية الدعوة مخافة أن تكون قد دُبِّرت له مكيدة. ونتيجة لهذا العمل العصياني تقرر إنزال العقاب بشيخ الجزيرة. فكلفت تونس في الخفاء قاتلاً مستأجراً بالتوجه إلى جربة حيث حلَّ بها وكمن في أحد البساتين التي كان من عادة الشيخ سعيد المرور بها أثناء خروجه للنزهة. ولقد ثقب القاتل سور البستان محدثاً فيه كوّة، وانتظره إلى أن مرَّ، فقتله بطلقة بندقية. ثم هرب شقيق القتيل ـ ويدعى أحمد بن موسى ـ إلى طرابلس، حيث عرض على القرمانلي أن يسلمه الجزيرة؛ غير أن عرضه قوبل بالرفض.

وبدلاً من أن يخلد أحمد للسكينة أو تفتر همته؛ فإنه أخذ يجوب قبائل: النوائل، وعكّارة و «ورغمّة»[1]، التي لا تبالي إلا بأعمال السلب والنهب، فانضمت إليه وساعدته على الاستيلاء على جزيرة جربة برمتها، بل وحتى على قلعتها، وذلك بعد وقوع معركة ضارية بمنطقة حومة تاجموت[2] ضد شيخ الجزيرة الجديد، موسى بن صالح، الذي عينه البلاط التونسي خلفاً للشيخ القتيل. فاضطر الشيخ الجديد إلى الهرب إلى صفاقس لطلب النجدات. وبالفعل فقد نزلت في مواجهة الجزيرة قوة تونسية؛ وبعد أن سُدَّتْ جميع المنافذ التي كان من الممكن أن يهرب منها المتمردون إلى الأراضي التونسية، فإن هذه القوات شنّت غارة عنيفة باغتت بها الأعداء وأحدثت بينهم مذبحة مريعة. ولقد شيّد القائد التونسي من رؤوس القتلى هرماً ثانياً يقع إلى جانب الهرم الذي شُيِّد في سنة 1560 من جماجم النصارى في أعقاب الكارثة التي حلت بالأسبانيين هناك، على النحو الذي عرضنا له فيما مضى من صفحات هذا الكتاب[3].

في شهر يونيه سنة 1742، انتهك أحمد القرمانلي حرمة الضيافة واقترف جريمة شنعاء: فإن الحاج محمد، هو نجل داي الجزائر السابق، وصهر ابراهيم، دايها في تلك الفترة. وكان الحاج

---

(1) ينتمي النوائل إلى عرب بني زيد الذين يشغلون بالرعي جنوبي مدينة قابس التونسية وتوجد جماعة منهم في المنطقة الواقعة ما بين المقطع وزوارة في ليبيا، وهم يرجعون في نسبهم إلى بني جابر المتفرعين عن الذبابيين من بني سليم. أما قبيلة عكارة، فإن أفرادها من الزرزيسيين وهم أحد فخوذ قبيلة ورغمه البربرية الكبيرة التي تقطن الجنوب التونسي (انظر كتاب: (تونس، تاريخ ووصف LA TUNISIE, HISTOIRE et DESCRIPTION)، طبعة باريس لسنة 1876. الجزء الأول، صفحة 470-473) وكذلك «المجلة التونسية REVUE TUNISIENNE»، لسنة 1902، صفحة 125. وكتاب الطاهر الزاوي «معجم البلدان الليبية»، صفحة 108 *.

(2) تقع حومة تاجموت ـ والحومة هي الحي ـ في جزيرة جربة، ما بين جامع الماء والقنطرة، وهي إحدى مشيخات منطقة خمس الماء.

(3) في سنة 1756 سعى أحد المرابطين في سبيل إنشاء جبانة قبرت بها رؤوس أولئك المسلمين وهكذا فقد اختفى ذلك الهرم المبني من الجماجم. انظر كتاب شارل مونشكور CH. MONCHCOURT وعنوانه: «الحملة ضد جربة L'EXPEDITOIN CONTRE DJERBA ـ صفحة 156.

محمد الشاب في طريق عودته من أداء فريضة الحج، فنزل عند أبواب مدينة طرابلس وخيم بقافلته هناك. فهوجم أثناء الليل وتم اغتياله هو وجميع حراسه. ولقد غنم أحمد القرمانلي من وراء ذلك مائتين من الجياد ذات السروج الرائعة، ومائتين وخمسين جملاً، وحوالي خمسمائة ألف قطعة من عملة «السكين» البندقية. وفي أعقاب هذه الجريمة النكراء وردت من تونس والجزائر خطابات تهديد ووعيد تنذر بعزم هاتين الأيالتين على التواطؤ معاً لشن حملة ضد طرابلس. فأصدر أحمد القرمانلي أوامره بالتأهب للمقاومة في كل مكان. غير أن الأمور توقفت عند ذلك الحد[1] وذلك من حُسن حظه؛ فقد كانت علاقاته في تلك الفترة مع الصقليتين في حالة تدهور، مما جعله يعرض نفسه في آن واحد لحرب مع النصارى ومع الدايات المغاربة الآخرين. وسبب قطيعته مع الصقليتين هو أن أحد قوادس القرصنة الطرابلسية قد تم اختطافها قرب سواحل قلُّورية الإيطالية: وما إن علم القرمانلي بذلك حتى قام بأسر أفراد طاقمي سفينتين كانتا راسيتين بميناء طرابلس، بعد قدومهما من نابولي، كما قام في نفس الوقت باعتقال قنصل نابولي هو وعائلته. واستمرت القطيعة أكثر من سنة، ولم تعد المياه إلى مجاريها إلا بعد أن دفع بلاط نابولي كل التعويضات التي فُرضت عليه.

في سنة 1743 وجّه القرمانلي مرة أخرى وفداً إلى هولندا، وكان الوفد مشكّلاً من عشرة أشخاص، أدى سفرهم إلى تبذير مبالغ طائلة: إذ أن الأمر استوجب نقلهم على ظهر يخت من ميناء (انفرس ANVERS)[2]، ثم منحهم يومياً مبالغ ضخمة لكي يحيوا بها حياة ترف كما يحلو لهم. وعند مغادرتهم هولندا طالبوا بهدايا غالية لعاهل بلادهم ولأنفسهم، بينما لم يكونوا قد تقدموا من جانبهم كهدية سوى بسرج تركي موجه إلى أمير (أورنج ORANGE).

كانت فرنسا وانجلترا في حالة حرب؛ وهكذا فإنه بتواطؤ مع القرمانلي، قدمت سفينتا قرصنة انجليزية إلى طرابلس في شهر سبتمر سنة 1744، واتخذتا منها مركزاً لغزواتهما البحرية، حيث ألحقتا بتجارة فرنسا البحرية أضراراً كبيرة. فقام قباطنة السفن الفرنسية الراسية في ميناء طرابلس بتسليحها وخرجوا بها إلى عرض البحر لمطاردة إحدى السفينتين الانجليزيتين حتى تمكنوا من الاستيلاء عليها. ورفض أحمد القرمانلي ـ الذي كان تساهله مع القراصنة الانجليز موضع ريبة ـ أن يعترف بشرعية استيلاء الفرنسيين على تلك السفينة. وما أن علمت فرنسا بحقيقة ذلك التحيز، حتى أرسلت إلى طرابلس السفينة المسماة «الماسة LE DIAMANT»، التي كان يقودها

(1) تذهب الروايات المحلية إلى أن القرمانلي لم يقترف تلك الجريمة إلا تقرباً من إبراهيم، داي الجزائر، ومن أحمد، بك تونس: فقد كان أولهما يرى في الحاج محمد منافساً له على العرش ويرغب في التخلص منه، بينما كان الثاني يريد التخلص منه بسبب عداء شخصي بينهما. ولذا فإن التلويح بتوجيه حملة ضد طرابلس، لم تكن ـ فيما يقال ـ سوى لعبة كاذبة قصد بها إرضاء الرأي العام.

(2) هو ميناء بلجيكي يقع في المنطقة الفلمنكية، وهو يعد اليوم ثالث ميناء أوربي بعد ميناء روتردام الهولندي وميناء لندن الإنجليزي *.

القائد (دوكين DUQUESNE) نجل الأميرال الفرنسي الشهير. وقام الباشا باستقبال هذا الضابط أروع استقبال وأسرَّ له بأنه كان صديقاً حميماً للمرحوم والده حتى قبل إبرام معاهدة سنة 1714، ووعده بأن يحرص مستقبلاً على الحفاظ على مصالح رعايا بلاده. وبعد تبادل تحيات التوديع المعهودة، زاد الباشا فحيّا ذكرى والده الأميرال بإطلاق 24 طلقة مدفع.

تميزت سنة 1745 بانقطاع الأمطار وتفشي حالة القحط في البلاد. وأدت ندرة المياه إلى هلاك عدد كبير من الأهالي ودوابهم. ولقد تضرر إقليم بنغازي من جراء هذه الكارثة أكثر من غيره من مناطق البلاد، وصار أهله يموتون من شدة الجوع والعطش؛ الأمر الذي اضطر معه نائب القنصل الفرنسي في بنغازي، السيد (بايان PAYEN)، إلى مغادرتها هو وجميع الرعايا الأوربيين.

ويقال أن أحمد القرمانلي قد تأثر كثيراً لابتلاء بلاده بتلك النكبات، فقرر نفض يديه من مشاغل الدنيا، متخلياً عن مقاليد السلطة لابنه محمد الذي يفضّله على كل ابنائه العديدين، وأوصى بأن يخلفه في الحكم. والحقيقة أن هذه الرواية في حاجة لأن نكملها بمعلومات استقيت من حياة الباشا الخاصة:

كان وله أحمد القرمانلي وحبه للنساء على الدوام مضرب الأمثال. ففي شبابه - أي غداة مقتل سلفه خليل بك الأرناؤوطي - نجده قد تدلّه عشقاً بأرملته الشابة. غير أن تلك المرأة صدّت جميع العروض والوعود التي بذلها لها أحمد، فقد كانت تعتبره - وهي محقّة في ذلك - المحرض على قتل زوجها وتهرُّباً من ملاحقاته المستمرة لها، اضطرت إلى الاستجارة بمزار مرابط يدعى سيدي الصيد[1]، وهو مزار لا تُنتهك حرمته. بيد أن القرمانلي نجح في استمالة ذلك المرابط إليه، إلى درجة أن هذا الأخير استطاع في النهاية أن يُقنع أرملة خليل بالاستسلام له: فقد ادّعى سيدي الصيد أنه استقرأ النجوم فأنبأته بأنها ستصبح زوجة داي طرابلس الجديد. وبأن زواجها منه سيؤدي إلى إنجاب ذرية من الأمراء الذين تخبىء لهم الأقدار مستقبلاً باهراً. وكانت الأرملة الشابة تؤمن بتنبؤات المرابطين والأولياء؛ فما كان منها إلا أن رضخت للمشيئة الإلهية، ولم يلبث ميلاد ابنهما الأمير محمد أن دلل على صدق نبوءة المرابط. واحتفظ القرمانلي السعيد في نفسه لذلك الولي المبجّل بجميل لا يُنسى، بحيث أنه لم ينقطع منذ ذلك الوقت عن شمله برعايته واغداق العطاء عليه، وصار لا يمرّ بمزاره إلا وتوقف للتبرك به.

غير أن حُجُب الغيب التي إدّعى سيدي الصيد أنه يعرف كنهها لم تنبئه بأن ابنته هو نفسه

---

(1) هو فيما يبدو حفيد المرابط سيدي محمد الصيد اليحياوي، الذي ورد ذكره عند التعرض لفترة حكم سليمان داي وشريف باشا وتنتمي أسرة الصيد هذه إلى قبيلة بني رقيعة. انظر ابن غلبون صفحة 148 وأحمد النائب صفحة 237. وانظر الحاشية الخاصة بجده والتي اعتمدت فيها على أحمد النائب *.

ستصبح بدورها هدفاً لشهوات هذا العاهل الشره. وما تزال الروايات تتناقل حتى اليوم ذكرى هذه المأساة؛ فإليكموها كما دُوِّنت منذ أكثر من قرن[1]: ـ

«توجه أحمد القرمانلي لزيارة سيدي الصيد. ووسط الارتباك الذي سببته هذه الزيارة المباغتة للأسرة، وإسراعها بإعداد المرطبات؛ لمح الباشا في لحظة خاطفة ابنة المرابط الكبرى، والتي يقال أنها كانت من أجمل نساء ذلك العصر. وصُعق الباشا لشدة حسنها إلى درجة أنه قال للمرابط في التوّ أنه سيغدق عليه الأموال إن هو أرسل معه ابنته على الفور إلى طرابلس، لأن إرادته قضت بأن تصبح محظيته الأولى في قصر حريمه. غير أن الوليَّ الصالح ـ بدلاً من أن يغتبط لهذا التشريف الذي أراد عاهله أن يشمله به ـ صاح في وجهه محتجاً على أوامره. فرد عليه الباشا بحدَّة قائلاً له إنه إن لم يقبل إرسال ابنته في نفس تلك الليلة إلى قصر حريمه في أبهى زينةْ وأعبق عطر، فإنه سيُجهز عليه هو وأسرته ويخفي آثارهم قبل حلول صباح اليوم التالي. وبعد أن وجه إليه هذا التهديد، غادره تاركاً وراءه حراساً لتنفيذ أوامره.

وإذْ وجد المرابط المسكين نفسه عاجزاً عن تجنيب نفسه وأسرته هول الخطر الذي يتهددهم، فإنه لم يجد مفراً من إلباس ابنته أبهى ثيابها ثم غطاها بالذهب والجواهر، وذلك بعد إقناعه لها مسبقاً باجتراع السم حتى لا تقع فريسة لنزوة الباشا الجارفة. وعندئذ كفكف دموعها ورافقها إلى عتبة داره حيث طلب من أسرته أن تُنشد في حضورها أغاني الفرح قبل مغادرتها لهم. ثم وضعها في هودج من الكتّان نُصب على سنام جمل تغطيه الزينات ـ كما هي العادة في هذه البلاد عند تهيئة النساء للسفر ـ وتركها بين أيدي ضباط الباشا. وبعد ذلك أطلق العنان لدموعه المنهمرة وأخذ يدعو الله أن يصب جام غضبه وانتقامه على رأس هذا الذي سلبه ابنته المحبوبة.

ثم انضم إلى أولئك الحراس الذين تركهم الباشا، خدم آخرون لاقتيادها إلى القلعة، وعند وصولها إلى هناك أُدخلت على الفور إلى جناح الباشا، حيث لم يلبث هو أن لحق بها لاستقبالها فيه. غير أنه ما أن ولج إلى الغرفة التي كانت بها حتى صُعق من شدة الهول؛ فقد وجدها ممدّدة على أريكة، وقد أصبح جسدها الحسن التكوين صلباً وجامداً بعد أن سرت فيه برودة الموت.

فقلّبها يمنة ويسرة لمعرفة ما إذا كانت إحدى الأيدي قد وجهت إليها فجأة طعنة نجلاء، وذلك بالرغم من أنه كان يعرف أنه من المحرَّم على أيٍّ كان أن يلج إلى مقصورتها بعد وصولها سواه. ولا شك في أنه سمع خدمه يتذاكرون تلك اللعنات التي صبّها عليه المرابط ساعة انتزاعها منه. وسرعان ما اجتاحه اعتقاد بأن الذي حل به لم يكن سوى استجابة لدعوات المرابط، فتملكته حالة

---

(1) النص التالي مأخوذ من كتاب ريتشارد توللي المسمى «TEN YEARS RESIDENCE AT THE COURT OF TRIPOLI» أنظر ترجمته العربية التي وضعها عمر أبو حجلة باسم «عشر سنوات في بلاط طرابلس» الصفحات من 126 إلى 128. وكذلك ترجمة ماك كارثي الفرنسية تحت عنوان: «VOYAGE A TRIPOLI ET RELATION D'UN SEJOUR DE DIX ANNEES EN AFRIQUE», I,P, 103-106.

من وخز الضمير ومن التطيُّر التي جُبل عليها المغاربة؛ فلم يلبث أن وقع في اضطراب عميق كاد أن ينتهي به إلى الخاتمة التي انتهت إليها تلك الضحية التي كانت مسجاة عند قدميه. وما أن بزغ الفجر حتى توجه إلى سيدي الصيد وطلب منه أن يعلل وفاة ابنته المفاجئة.

وردّ عليه المرابط قائلاً إن ابنته كان لديها ما يكفي من الأنفة ما جعلها تقبل بأن تتجرع من يديه قبيل رحيلها مشروباً مسمّماً. ثم أردف قائلاً: إنه لم يعد لديه من رجاء من النبي - الذي أنقذ ابنته، بلا ريب، في لحظة الهلاك - سوى أن يحرم أحمد باشا نعمة البصر. والواقع أن الباشا قد ابتلي فعلاً بهذه العاهة قبل وفاته بخمس أو ست سنوات. بيد أن الرواية الشعبية تذهب إلى أنه فقد بصره في نفس اللحظة التي تضرع فيها المرابط إلى النبي بأن يعميه. وكما هو متوقع؛ فإن الناس صاروا يطلقون على هذا الانتقام اسم: «انتقام سيدي الصيد». وكان أحمد باشا قد أصبح شيخاً هرماً عندما فقد بصره. وعندما شعر أنه زيادة عن ذلك، قد صار يفتقد قواه يوماً عن يوم؛ فإنه لم يشأ أن ينتظر حتى يخبو لقب «الكبير» الذي كان رعاياه يلقبونه به. فأخذ يضع التدابير لضمان تنفيذ وصيته بعد وفاته، وأوصى بأن يكون ابنه الأصغر، محمد، خليفة له. ثم أمر أحد أصغر غلمانه بأن يتبعه إلى كشك في حديقة القلعة، كان من عادته أن يعتكف فيه لبضع ساعات للتفكر. وبمجرد ولوجهما إلى الكشك أمر غلامه أن يسلمه غدّارتيه، طالباً منه في نفس الوقت أن يبقى إلى جانبه، لكي يكون متأهباً لمناولته الغدّارة الأخرى في حالة ما إذا أخفقت طلقة الغدّارة الأولى في إصابته إصابة مميتة. وهدده بأن يقضي على حياته إن هو قصّر في ذلك. وتمكن الباشا من قتل نفسه بالطلقة الأولى على مشهد من ابنه بالتبنيِّ البك عبد الله، البالغ من العمر أحد عشر عاماً، وذلك دون أن يعطي ابنه المتبنّى أو غلامه فرصة لمحاولة تدارك هذه الكارثة. وهكذا قضى أحمد الكبير نحبه بعد أن حكم مدة اثنين وثلاثين عاماً».

وكان القنصل الفرنسي (جوتييه GAUTIER) قد رحل منذ شهر إلى صيدا بالشام لتسلم مهام منصبه الجديد كقنصل فيها؛ فوجّه مستشار القنصلية في طرابلس دي جاردان DE GARDANE، إلى حكومته، التقرير التالي عن وفاة العاهل الطرابلسي: -

طرابلس في 4 نوفمبر سنة 1745

لقد نفد صبر الباشا واستبد به القلق بسبب عدم شفائه من مرضه ولاستمرار تدهور صحته؛ وهكذا فإنه انتحر بإطلاق النار على نفسه من غدارته حيث توجه ثلاث طلقات إلى المنطقة السفلى من بطنه، فتوفي في الحال. وقد خلفه نجله الأصغر سيدي محمد، البالغ من العمر ثلاثين عاماً، والذي تمت بيعته بالإجماع دون وقوع أية اضطرابات. أما الابن الأكبر، سيدي محمود[1]، المصاب بداء النقرس، فقد كان متغيباً في الريف، فلم يسمع بخبر وفاة والده إلا مقروناً بنبأ تولي

(1) يمكن تعليل تعلق الشعب بالأمير محمد بأن أمه كانت عربية، في حين أن أم سيدي محمود كانت تركية، زد على ذلك أن هذا الأخير كان غارقاً في معاقرة الخمرة حتى لقد أصبح كسيحاً.

أخيه الحكم. ويتمتع الأمير الجديد بروح عادلة، وهو لطيف المعشر وبشوش بطبيعته وكريم. والشعب يحبه ويفضله على أخيه الأكبر لما يتمتع به من خصال طيبة، وكذلك لأنه ينحدر - من ناحية أمه - من سلالة محمد باشا الإمام شائب العين، أحد دايات طرابلس السابقين. وأيضاً لأن أمه كانت في الأصل زوجة خليل باشا (الأرناؤوطي) الذي كان والده قد أمر بقتله».

وفي وسع المرء أن يُجمل سيرة مؤسس الأسرة القرمانلية في الأسطر القليلة التالية: أنه كان طاغية جباراً يتمتع بشخصية حازمة، وأن رعونة العسكر الطرابلسي حملته مراراً على التصدي لهم، وهم الذين بذلوا دماءهم للتوطيد لعرش أصبح من المستحيل عليهم من بعدُ أن يطيحوا به. وأن هذا العاهل قد سخر على مشهد من الطرابلسيين من أحد سلاطين فزان، التابعين للإيالـة، لأنه أراد أن يشق عصا الطاعة عليه، فكسر شوكته وباعه في سوق النخاسة. ثم عاد فردّه إلى عرش فزان ليكون عبداً له فوقه. وعندما فقد أحمد نعمة البصر، فإنه ظل يتصنع الرؤية لإيهام الآخرين بسلامة عينيه اللتين لم يكن يعرف بحقيقة انطفاء نورهما سوى أقرب المقربين إليه. وعندما شعر بأن مقاليد السلطة قد أخذت تتسرب من بين يديه الواهنتين، فإنه انتحر. ولم يكن قد أوصى ابنه محمد الذي خلفه سوى بأمرين: احترام فرنسا، التي كانت قد لقّنته دروساً مروّعة، ومُداراة قبيلة المحاميد والتساهل معها، لأنه كان يعود إليها الفضل في اعتلائه العرش.

الفصل الثاني

الأسرة القرمانلية

محمد وعلي الأول

من سنة 1745 م إلى سنة 1795 م



توفي أحمد القرمانلي ليلة الثالث من نوفمبر سنة 1745؛ فنُودي بابنه محمد عاهلاً للبلاد منذ صبيحة اليوم التالي (9 شوال سنة 1158 هـ). وشُيِّع جثمان الباشا الراحل في نفس يوم تولّي ابنه العرش وسط جنازة مهيبة. ولقد تم دفنه بالجامع الكبير الذي بناه قرب باب المنشية[1] ـ والمسمى بـ (جامع الباشا) ـ في الضريح الذي أعده لنفسه أثناء حياته. ولكن لا يتيح الأمير محمد لأخيه الأكبر محمود أية فرصة للمطالبة بحقه في العرش؛ فإن أول عمل قام به، بُعيْد تنصيبه، هو أن عيّنه بيكاً لمنطقتي بنغازي ودرنة. ثم غمره بالهدايا وأغدق عليه الهبات وشيّعه بموكب من الحراس، مما مكنه من التخلص من وجوده دون أن تبدر عنه أية مقاومة أو معارضة. وغداة تولّي محمد باشا الحكم، أرسل في طلب (جاردان GARDANE)، مستشار القنصلية الفرنسية، حيث أجرى معه مقابلة خاصة أبلغه خلالها بأنه ـ نظراً لرغبته في أن يكون على وئام مع فرنسا، تنفيذاً لوصية والده ـ فإنه ينوي إيفاد مندوب عنه إلى باريس فوراً لإحاطة سلطاتها علماً بأنه سيلتزم حرفياً بكل المعاهدات التي أُبرمت معها في الماضي. وبالفعل فإن (سي ـ حمد)[2] ـ نجل حسن كاهية ـ قد اختير للقيام بهذه المهمة في نفس المقابلة، وتم التعجيل بتهيئته للرحيل. إلا أنه لم تمض عشرة أيام حتى اندهش جاردان لما علمه من اغتيال المندوب المذكور خنقاً، هو ووالده وعدد من

(1) تذهب الروايات إلى أن هذا الجامع قد شيد في نفس المكان الذي توجد به آثار المسجد الذي كان قد بناه عمرو بن العاص في غابر الأيام؛ حيث أعاد أحمد القرمانلي بناءه. ولقد تم بعد ذلك دفن جميع أفراد الأسرة القرمانلية في رحابه، فيما عدا بعض سيدات هذه الأسرة اللاتي دفن داخل القبتين الواقعتين بمنطقة المرسى، واللتين يطلق عليهما اسم جبانة السلطانات. وتستخدم القبتان كمنارتين لإرشاد السفن القادمة إلى طرابلس. ويقع القبر ـ الذي يعلو شاهده طربوش أحمر من المرمر ـ على يمين الداخل إلى مسجد أحمد باشا في سوق المشير، فيما يسمى اليوم بالمدينة القديمة. وقد زرته بنفسي صيف سنة 1973 وتأملته مصداقاً لما ورد في هذه الحوليات *.

(2) «سي حمد» هي النطق الطرابلسي لتسمية: «سيدي أحمد». ففي اللهجة الليبية الدارجة تصبح كلمة سيدي: سي، وينطق اسم أحمد إما حمد أو حَمَد بحذف الألف *.

أفراد أسرته، وذلك لاتهامهم بالضلوع في مؤامرة تهدف إلى خلع محمد باشا القرمانلي ونقل العرش إلى أخيه محمود.

وانتظاراً لاختيار مندوب آخر جدير بثقته، وجّه محمد باشا إلى ملك فرنسا الخطاب التالي: ـ

«إلى افتخار وشفيع الأمراء المهتدين بالشريعة العيسوية، إليك يا مصطفى سلاطين الملّة المسيحية، يا صديقنا العظيم أمبراطور فرنسا الشديد البأس العالي الشأن، دامت عافيته وهنأت أيامه، وسدَّد مالِكُ الكون وسيّده خطاه على الصراط المستقيم.

يشرفني أن أوجه إليك هذا الخطاب لأحيطك علماً، بأنني، بفضل العليِّ أتمتع بصحة طيبة منذ أن تلقيت الخطاب الذي تفضلت بتوجيهه إليَّ. ولاقتناعي بأنك تتطلع لمشاركتي أفراحي وأتراحي، فدعني أنقل إليك نبأ وفاة والدي في التاسع من غرَّة هلال هذا الشهر المبارك، في الليلة ما بين الجمعة والسبت. وإنني لفخور بأن تغمروني بنفس الصداقة التي طالما شرفتم بها المرحوم والدي، وبأن تتبادلوا معي نفس المراسلات التي جرت بينكما. وإذا ما احتجتم إلى أي شيء من هذا القطر ـ وفي وسعي تلبيته لكم ـ فإنكم ستجدون لديَّ نفس الاستعداد لخدمتكم مثلما فعل والدي. وليس لي إلا أثني على مسلك مستشاركم؛ فهو رجل يتمتع بعقل راجح وبهمّة عالية ويتفهم الأمور حق الفهم. وسيتوجه إليكم من طرفنا في الأيام القليلة القادمة مندوب أبعث به إلى أعتاب عرشكم لإبلاغ جلالتكم بتسلمي الحكم. فلي وطيد الرجاء في أن تشرفوه بشملكم له برعايتكم المنيعة، وسيكون ذلك أبلغ برهان على الصداقة، أطمع أن تجودوا به عليَّ، أنا الذي أدعو لكم دائماً في صلواتي بالعافية وازدهـار المُلْك وطول العمر.

في 15 من غرَّة هلال ذي القعدة سنة 1138 هـ (6 فبراير سنة 1746)

محمد باشا[1]»

وفي شهر يونيه من نفس السنة وصل القنصل الفرنسي الجديد (كولليه GAULLET) وباشر مهام منصبه. ولقد استقبله الباشا بحفاوة بالغة، وأسرَّ له بأنه في حاجة إلى صداقته ومودته في هذه اللحظات التي اكتشف فيها أن له أعداء يغارون من توليه الحكم، حتى من بين أفراد أسرته. والواقع أنه لم تمض سوى بضعة أيام على ذلك حتى أمر محمد باشا بخنق رئيس البحرية وابنه، بالرغم من أن أولهما كان ابن عمه وصهره والثاني ابن أخته. ونجمت هذه الدسائس عن تحريم الباشا على سفن القرصنة استئناف الغزوات البحرية. وبالرغم من إنزال الباشا العقوبات بأفراد

(1) دار محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية. والأصل المخطوط كتب باللغة التركية، غير أنني حرصت في ترجمة الرسالة على الالتزام بالتعبيرات العربية القديمة التي مازجتها، حتى تأتي ترجمتي العربية مطابقة للأصل بقدر الإمكان *.

أسرته الذين كانوا يحبّذون القرصنة ويدعون إليها علانية، فإنه أمام رغبة الجميع اضطر في النهاية إلى الرضوخ. ففي جلسة عقدها الديوان تم اتخاذ قرار بتصيُّد جميع السفن التجارية التابعة للبلدان النصرانية بدون استثناء. بيد أنه وُوفق على ما عرضه محمد باشا من وجوب احترام تلك السفن التابعة لكل من فرنسا وانجلترا، وهما الدولتان اللتان كان يخشى انتقامهما. أما الدويلات الصغيرة، فقد ضُحِّي بهيبتها. وهكذا فقد تم التعرض باديء ذي بدء للسفن التابعة لنابولي: ففي 15 أبريل سنة 1745 - فيما كانت أربع سفن قرصنة تتأهب للإبحار عند مدخل المرسى - تم إبلاغ قنصل نابولي بقرار القطيعة مع بلاده. ثم أقلعت تلك السفن بمجرد أن تلقت إشارة بذلك، ولم تلبث أن لحقت بها خمس أو ست سفن قرصنة أخرى. وبعد تجول هذا الأسطول بحثاً عن فريسة له في البحر رجع إلى مرسى طرابلس بعد بضعة أيام يقتاد ما اختطفه من سفن تابعة لها مبورج ونابولي.

وفي زحمة هذه الأحداث قام كولليه بالتوسط لدى الباشا لصالح قنصل نابولي، السيد (بيجاني BIGANI)، فأعطيت له حرية الإلتجاء إلى دار القنصلية الفرنسية ليكون بمأمن فيها، وبعد بضعة أيام استطاع القنصل الفرنسي ترحيله، بدون مشاكل، على ظهر سفينة فرنسية كانت على أهبة الرحيل.

ولكن بالرغم من غبطة الأهالي لما كان يحرزه القراصنة من نجاحات، فإن الباشا نفسه صار يواجه مشاكل أثارت قلقه. فلقد كان خطر قيام ثورة في البلاد أمراً ماثلاً بحيث صار يتهددها يوم بعد آخر. ولقد سبق لنا وأن ذكرنا أعلاه أن ابن حسن كاهية كان قد اغتيل خنقاً في اليوم السابق على سفره المزمع إلى فرنسا كمندوب للباشا إليها. ولقد كان لذلك الرجل شقيقان كانا متغيِّبين عن البلاد يوم اغتياله، فما أن علما بذلك حتى أخذا يتحرقان شوقاً للانتقام لمقتله هو ووالدهم. وعاد أحدهما من القاهرة على رأس خمسمائة تركي من أنصاره، انضم إليهم آخرون وهم في طريقهم إلى طرابلس. وكان ثاني الشقيقين جريئاً إلى حد التهوُّر، فقام من جانبه بحشد أنصاره حوله في تونس. بيد أنه لحسن حظ محمد باشا أنه وجد لدى كبار إقطاعييِّ طرابلس سنداً قوياً له. فإن الكراهية العرقية بين العرب والأتراك قد لعبت دورها هنا؛ فما كان من بادية سرت إلا أن عاثوا في أولئك الأتراك المغيرين على طرابلس تقتيلاً. كما أدَّت الحرب التي كانت قائمة آنذاك بين التونسيين والجزائريين إلى عرقلة هجوم ابن حسن كاهية من تونس، فلم يظهر، مؤقتاً، على مسرح الأحداث. فاتفق الشقيقان على خطة أخرى للثأر وقررا توحيد مساعيهما معاً وجمْع أتراك طرابلس حولهما للقيام بثورة. وبعد أن جعلا غريان مركزاً لعملياتهم، قاما باستقطاب عدد كاف من المتذمرين على الحكم القرمانلي وحرضوهم على الهجوم على طرابلس. وظلوا أكثر من شهر معسكرين قبالة المدينة دون أن ينجحوا في استدراج قوات القلعة إلى الدخول معهم في معركة. وإذْ ملّت فلول المتمردين ذلك الانتظار الطويل، فإنها تشتّتت من تلقاء نفسها وقفلت راجعة إلى

جبالها. وهكذا فقد وجد الشقيقان التركيان أنفسهما وحيدين، فما كان منهما إلا أن هربا إلى تونس.

وطيلة ذلك الوقت، كان القراصنة مستمرين في إحراز انتصارات جديدة. وتناسوا ما كانوا قد قطعوه على أنفسهم من تعهدات تجاه فرنسا، فقاموا باختطاف سفينة تجارية يقودها القبطان (لانسار LANSARD)، قرب مرسيليا. وتدخل القنصل الفرنسي كولليه في الأمر، فتمت الاستجابة لجميع مطالبه، حيث استعاد السفينة المخطوفة وشحنتها، وطرد الرئيس القرصاني الذي انتهك حرمة علمها الفرنسي.

وانتهزت الحكومة الفرنسية فرصة التدابير التي اتخذها الباشا لإرضائها، فأوفدت المقدّم (بارباش BARBACH) ـ التابع لفيلق (ساكس SAXE) ـ إلى طرابلس لابتياع عدد من الجياد الأصيلة لضمها إلى اصطبلات الدولة. فرجع هذا الضابط بعد ذلك إلى بلاده وبصحبته إثنا عشر جواداً من خيرة الفحول. ولم تلبث هذه النتيجة الطيبة أن حملت ملك فرنسا على تكليف السيد (جورناي GOURNAY) ـ مفوض الجيش ـ بدراسة مدى إمكانية التزود من طرابلس الغرب بالفحول التي تحتاجها اصطبلات الفروسية في المملكة. وبفضل الهمّة التي أبداها في هذا الشأن القنصل كولليه وترجمانه الذكي (موسى السروزي MOISE SEROUZI)، الذي قام بجولة في الدواخل جاب خلالها القبائل بحثاً عن الجياد الأصيلة؛ فقد أمكن نقل فحول من خيرة الجياد الطرابلسية إلى إقليميْ الليموزين LIMOUSIN والأوفيرني AUVERGNE، كما تم تعمير اصطبلات فرنسا بها[1].

وبالرغم من قبول الباشا بتصدير تلك الفحول إلى فرنسا، فإن قراصنته استمروا في الإغارة على السفن المارة بالبحر الأبيض المتوسط، أيّاً كانت جنسية بلدانها. وكانت طرابلس قد أنزلت إلى هذا البحر فرقاطتين من ذوات الستة والعشرين مدفعاً، وقادسين من ذوات الأربعة والعشرين مدفعاً، وعشرة سنابك يتراوح عدد مدافع كل منها ما بين ثمانية وستة عشر مدفعاً. وتكاثرت الشكاوى من تعدد غزوات هذه القطع البحرية الطرابلسية، وكلما اتصل أحد القناصل للدفاع عن

---

(1) في بداية فترة حكم لويس الرابع عشر ابتاعت فرنسا من طرابلس ـ عن طريق قنصلها لومير ـ مجموعة من الجياد من منطقة درنة حيث نشرت فصائلها هناك. فلم تمض سوى فترة قصيرة حتى ذاعت شهرة جياد الليموزين الفرنسية بعد تطعيمها بسلالة تلك الجياد الليبية الأصيلة. غير أن الحروب التي اضطرت فرنسا إلى خوضها في أوربا في تلك الفترة أدت إلى انقراض سلالتها. فانتهى الأمر بالمتخصصين في تربية الجياد الأصيلة في إقليم الليموزين إلى بيع كل ما كان في حوزتهم منها، حتى أفراس النسل النادرة، مما أدى إلى إغلاق اصطبلات ذلك الإقليم لأبوابها. وفي سنة 1741، قام الوزير (دي موريباس DE MAUREPAS) بتكليف قنصل بلاده في تونس، السيد بينيون، بشراء فحول من منطقة عنابة بالجزائر. وقد تمكن ذلك القنصل بتزويده أيضاً بخمسة وأربعين من فحول خيل طرابلس. ثم وصلت الجياد التي اشتراها القنصل كولليه، فأكملت النقص الذي كانت تعاني منه اصطبلات الخيول الأصيلة في فرنسا.

حقوق رعايا بلاده الذين اعتُدي على سفنهم التجارية، كان الباشا يكرر على مسامعه إجابة واحدة لا تتغير، وهي أنه مستعد لإيفاد مندوب عنه إلى بلاده للتفاهم حول الموضوع بالتي هي أحسن. وعندما اقتنعت انجلترا بأن مثل تلك التأكيدات لم تكن كافية، فإنها قررت الرد بعنف. وبالفعل، فإنه في العاشر من أغسطس سنة 1751، وصل الأميرال (أوغسطس كيبيل AUGUSTUS KEPPEL) ـ القائد العام للأسطول الإنجليزي في البحر الأبيض المتوسط ـ بكامل أسطوله إلى مياه طرابلس. وأمام قوة السلاح، اضطر حكامها إلى التراجع ورضخوا لتجديد معاهدة الصلح، ملتزمين رسمياً باحترام السفن التجارية التابعة لهذه الدولة.

ثم تناهت إلى أسماع الباشا أنباء تفيد بأن فرنسا قد أخذت بدورها تتأهب للجوء إلى استعمال القوة المسلحة، فما كان منه إلا أن أوفد إلى باريس مندوبه علي أفندي ومعه ثمانية من الجياد هدية إلى ملك فرنسا. غير أن ذلك المندوب كانت لديه تعليمات بألا يعقد أية تسوية حقيقية من شأنها إرضاء مطالب الفرنسيين بذلك، فإنه أسرع بإرسال الخطاب التالي إلى (دي بيين DE PIENNE)، الناطق بلسان الملك: ـ

« فرساي، في 3 سبتمبر سنة 1751

بالرغم من أن قنصلنا في طرابلس قد أخطرني بوصول المندوب علي أفندي ـ وذلك دون أن تسبق مقدمة أية تسوية للمطالب التي تقدمنا بها إلى الباشا ـ فإنني لم أكن أتوقع أن يعتقد هذا المندوب إلى هذا الحد بأنه قادر على خداعي بتأكيداته المبالغ فيها فيجعلني أتناسى أن سيده لم يكن قد اقتص حتى الآن للمخالفات التي هي من التكرار والخطورة، بحيث أصبح من المستحيل علينا التغاضي عنها أكثر مما فعلنا.

فعليكم أن تفهِّموا علي أفندي، بأنه يتوجب عليه الآن أن يفعل ما في وسعه للبت في أسباب شكاوى فرنسا، التي لم يتم شيء بشأنها قبل مقدمه، وإلا فإنه لن يحظى بمقابلة جلالته.

وهو يعرف جيداً ماهية الشكاوى التي كنا قد تقدمنا بها إلى الباشا باسم جلالة مليكنا، ولذا فإنه على علم بأنها لم تعد تحتمل اعتذارات فارغة أو مماطلة أخذ جلالته يتبرم بها. إن صاحب الجلالة غاضب لما يبديه القراصنة الطرابلسيون من صلافة وتمادٍ. وهو عازم ـ مها يكن الثمن ـ على درء أخطارهم عن رعاياه وعلى هيبة علمه؛ خصوصاً وأنهم ما زالوا متمادين في طيشهم منذ مدة طويلة، وذلك دون أن يفعل الباشا أي شيء لمعالجة الموقف. فلقد نفد صبر جلالته؛ ولذا فإنه مصمم على تأمين سلامة ملاحة رعاياه على نحو إيجابي وفعال.

فلتُفْهموا علي أفندي بأنه لا جدوى بعد الآن من المراوغة حول هذه المسألة.

إمضاء: دي روبِّيه ـ كونت دي جوي COMETE DE JOUY)»

وبعد أن قامت الحكومة الفرنسية بصرف علي أفندي على ذلك النحو، فإنها انتقلت من

القول إلى الفعل بدون إبطاء. ففي العاشر من شهر مايو التالي وصل السيد (دي ريفيست DE REVEST) إلى مرسى طرابلس على رأس سفينتين. ونزل منها الفارس (دي جراس DE GRASSE)، حيث قابل الباشا وطالبه، كشرط أولي للترضية، بأن يأمر فوراً بقرع القراصنة الذين ضجت فرنسا من أفعالهم، بالفلقة. وردَّ الباشا، بدون لف أو دوران، بأنه لا يستطيع ذلك، وأنكر أن يكون قد عرض على ملك فرنسا إنزال عقوبة بدنية مبرِّحة كهذه بقراصنته، عقاباً لهم على ما اقترفوه في الماضي، قائلاً إن العقوبات التي وعد بإنزالها بهم لا تسري سوى على ما قد يقترفوه من تعديات مستقبلاً.

وأراد الفارس أن يعقِّب على كلامه، غير أن الباشا قاطعه قائلاً: ما جدوى الاستطراد فيما لا يفيد؟ . . «إنني لن أعاقب قراصنتي قط عما بدر منهم في الماضي، ولم أعد أحداً بذلك».

فانسحب السيد دي جراس، وبعد صعوده إلى سفينته، أصدر أمره إلى تسع سفن تجارية فرنسية ـ كانت راسية بميناء طرابلس بمغادرته. وهكذا فقد قطعت كل علاقة، وأقلعت السفن الفرنسية مبتعدة عن مياه طرابلس.

وفي نهاية الأمر، تمكن علي أفندي ـ الذي كان ما يزال بفرنسا ـ من مقابلة السيد دي روييّه وسلمه خطاباً من الباشا يطلب فيه عقد صلح. ويشير إلى أنه قد قام بمعاقبة القراصنة وجرَّدهم من كل الوسائل التي تمكنهم من استئناف غزواتهم البحرية.

وكان الرئيس مراد وهو أخطر أولئك القراصنة، هو علج أصله من مرسيليا، وكان يُعرف، قبل اعتناقه الإسلام، باسم (سيكارد SICARD) ولقد ظل هذا القرصان يُلحق بمواطنيه السابقين من بحارة جنوب فرنسا أضراراً فادحة. وأقسم علي أفندي على رأس النبي بأنه لن يُسمح له بأن يمتطي سفينة قط. وأمام هذه الوعود والتأكيدات رجع السيد دي ريفيست إلى طرابلس من جديد حيث استقبل بكل حفاوة وتكريم، فوقّع مع الباشا الوثيقة التالية:

« ملحق للمعاهدة المبرمة في سنة 1729

إن المخالفين للبند التاسع من المعاهدة المبرمة في الثاني من أغسطس سنة 1729، من بين قراصنة طرابلس؛ أو الذين يقومون منهم بفرض إتاوة على قباطنة وأصحاب السفن الفرنسية، كأن يطالبوهم بالمؤن أو العتاد أو المرطبات أو بغير ذلك؛ أو أولئك الذين يقومون منهم بعرقلة الملاحة، سواء بتأخير إقلاع السفن أو بفرض الحجر الصحي المفتعل عليها، أو ما شابه ذلك؛ أو أولئك الذين يتطاولون على حرمة العلم الفرنسي بأي شكل كان. . كل هؤلاء سيتعرضون لإنزال أقصى العقاب بهم، بل وسيكونون عرضة للإعدام فيما لو أساءوا معاملة قباطنة السفن الفرنسية أو ملاكها أو طواقمها. وهذا البند ستكون له نفس القوة والنفاذ كما لو كان متضمناً حرفياً، وكلمة

كلمة، في معاهدة 9 أغسطس سنة 1729 التي يعتبر جزءاً مكملاً لها.

إمضاء: (دي ريفيست DE REVEST)، قبطان سفن الملك ونقيب
قوات طولون البحرية

(كولليه CAULLET)، قنصل الدولة الفرنسية في طرابلس

محمد القرمانلي باشا ـ داي؛
وكبار رجالات مملكة طرابلس[1]»

وهكذا، فإنه على إثر توقيع هذا الاتفاق، بدا أن الأمن قد استتب في البحر. غير أن استمرار مثل هذا الوضع ينافي ما جُبِل عليه القراصنة، الذين اتهموا الباشا وديوانه بأنهم قد باعوا أنفسهم للفرنسيين. ومن ثم فإنهم قرروا انتخاب أميرالهم ـ رئيس سفينة قيادة الأسطول ـ ليكون باشا وداياً للبلاد.

ولم يمض شهران حتى وقعت مؤآمرة دبرها الأرناؤوط والأعلاج. ففي ليلة 31 يوليه، دوى صوت التراشق بالرصاص في الشوارع، وتم اقتحام أبواب بيوت أكابر المدينة وهُشِّمت بالفؤوس. وكان شيخ البلد أول الضحايا، ثم اختُطفت مفارز الحراس التي كانت حول القلعة، وتمكن المتآمرون بغتة من التسرب إلى حصن باب البحر الذي يطلق عليه اسم «الطاقيّة المربّعة»[2]. وتمكنوا من أن يصبحوا أسياداً للموقف خلال بضع ساعات، مما مكنهم من السيطرة على عدة نقاط. ولكن ما أن جاءت النجدات حتى وجد المتمردون أنفسهم مجبرين على الانسحاب في وجه القوات النظامية التي عاونها في استعادة النظام كل من أهالي المدينة وسكان الضواحي. وتمكن بعض الأرناؤوط عوماً من الإلتجاء إلى سفينة صغيرة، كانت تابعة لنابولي قبل أن يختطفها القراصنة، فأبحروا على ظهرها هاربين بالرغم من أن مدافع الحصون كانت تمطرهم بنيرانها. أما أولئك الذين لم يتمكنوا من أقرانهم من الهرب، والذين اختبأوا في المدينة، فقد نُفذ فيهم حكم الإعدام جميعاً. ولقد أُعلن عن مكافأة كل من يرشد عن أي منهم بقطعة ذهبية من عملة «السكين» البندقية؛ وأمكن القبض بهذه الطريقة على درويش تركي معروف بنفوذه الكبير بين المشرقيين، كان قد أخذ يجوب الشوارع للتحريض على الثورة، فتم شنقه بميدان عام.

---

(1) انظر الترجمة العربية لكتاب رودولفو ميكاكي، «طرابلس تحت حكم الأسرة القرمانلية»، صفحة 87-88، وكتاب عمر بن اسماعيل: «انهيار حكم الأسرة القرمانلية»، صفحة 46، وترجمة التليسي لكتاب الأب برنيا: «طرابلس من 1510 إلى 1850»، صفحة 265 *.

(2) المقصود بذلك الحصن الواقع فيما وراء البوابة المفضية إلى جبانة النصارى، والذي انفجر مخزن البارود الموجود به في سنة 1860 (المؤلف).

وتتعرض الرواية الانجليزية[1] لهذه الأحداث فتورد التفاصيل المدهشة التالية:

«توقف بمرسى طرابلس، للتزود منه بالمؤن قبيل حلول شهر رمضان ببضعة أيام، قرصان أرناؤوطي كان السلطان العثماني قد أوفده في حملة مؤلفة من بضع قطع بحرية صغيرة تحمل ما يتراوح ما بين الخمسمائة والستمائة رجل. وكانت الحكومة الطرابلسية آنذاك في غاية الضعف، كما كان عدد الناقمين عليها كبيراً. وإذْ وجد الأرناؤوطي طريقه إلى عدد من كبار الضباط الذين يناصبون الباشا العداء والمستعدين للتمرد عليه، ولاحظ أن بإمكانه اقتحام القلعة بسهولة من عند تحصينات المدينة الواقعة قرب البحر؛ فقد خطرت له فكرة الاستيلاء على طرابلس بقواته الصغيرة على حين غرَّة. ويُحتمل أنه، لو لم يقترف أحد رُسُله أشنع خطأ يمكن للمرء أن يتصوره، لكان التوفيق حالفه في تلك المحاولة المدهشة. ولقد تواطأ مع بعض الشخصيات البارزة التي ملّت حكم الباشا وأسلوبه في إدارة شؤون البلاد، فأيدت خطته في الإطاحة به؛ وكان شيخ البلد في عِداد تلك الشخصيات. وفي أخريات إحدى الليالي أنزل القرصان الأرناؤوطي كل قواته تقريباً تحت السور الذي يطلق عليه الطرابلسيون اسم حصن الأسبان[2]، وهي الجهة التي كانت التحصينات عندها في أسوأ حالة، فاستولى عليه. وكانت المدافع المقامة هناك ـ والتي أُهملت منذ عدة سنوات حتى صارت غير صالحة للاستعمال ـ تشرف على قلعة الباشا مباشرة؛ فبادر الأرناؤوطي إلى إصلاحها. ونظراً لأن القلعة قد أصبحت بدون حراسة، فإن المغيرين تسللوا إليها بسهولة دون أن يفطن إليهم أحد، وأفرغوا فيها على الفور كمية كبيرة من الذخيرة جلبوها من سفنهم. وعند حوالي الساعة العاشرة ليلاً ـ أي في الساعة التي يجتمع فيها أكابر الطرابلسيين وأعيانهم عادة في المقاهي الشعبية المنتشرة في «سوق الترك» ـ أوفد زعيم الأرناؤوط إلى صديقه شيخ البلد رسولاً كلفه في نفس الوقت بإلقاء نظرة على مقاهي السوق لمعرفة من كان بها من الشخصيات البارزة. ولعل الرسول كان مخموراً ولم يفهم خطة سيده لحظة وصوله إلى الشيخ الذي كان جالساً وسط نخبة من علية القوم؛ إذ أنه فيما كان يدنو منه لتبليغه الرسالة التي حُمِّل بها، ركبت رأسه فكرة جنونية، فسحب من حزامه خفية غدَّارة وأطلق منها النار على الشيخ فأرداه قتيلاً. فألقت هذه الفعلة الشنعاء الفزع والحنق في نفوس الحاضرين؛ وما هي إلا هنيهة حتى انقضَّ الناس على الرسول واغتالوه. ثم تمت إبادة معظم الأرناؤوط، في حين هرب الباقون إلى سفنهم وسط فوضى كبيرة. وتمكن زعيمهم بعد بضع ساعات من الاستجارة بأحد بيوت النصارى، حيث ظل مختفياً عدة أيام، ثم تمكن من الهرب متنكراً في زي آخر إلى ظهر إحدى السفن».

---

(1) يقصد بذلك رواية مس توللي في كتاب عشر سنوات في بلاط طرابلس. ولقد قارنت بين هذا النص الذي استقاه شارل فيرو من ترجمة ماك ـ كارثي الفرنسية لذلك الكتاب، صفحة 40 إلى 42؛ وبين ترجمته الفرنسية الثانية التي نشرها ألبير سافين سنة 1912، صفحة 28-29 وبين ترجمة عمر أبو حجلة العربية التي نشرتها دار الفرجاني، صفحة 77-78؛ فوجدت بعض الاختلاف في تفاصيل ما تضمنه هذا النص. فوجب التنويه *.

(2) من المحتمل أن المقصود هو حصن درغوت الذي حل محله الآن المنار الهادي للسفن (المؤلف).

وانقضت سنة 1753 دون وقوع أحداث تستحق الذكر؛ غير أن أهالي جبل غريان قاموا في الربيع التالي بطرد القائد الذي عينته سلطات القرمانلي في منطقتهم رافضين دفع الضرائب؛ فاقتضى الأمر توجيه حملة ضدهم مؤلفة من خمسة آلاف رجل، فتمكنت الحملة من إخضاع المتمردين وقطع رؤوس خمسة وأربعين من زعمائهم. كما أُجبروا على دفع غرامة قدرها أربعمائة ألف فرنك. وفي بداية شهر يوليه مرض محمد باشا القرمانلي، ثم سرعان ما اشتد مرضه، حيث وافته المنية عند الساعة الخامسة من عشية الرابع والعشرين من نفس الشهر. وتروي لنا الحولية التركية[1] فترة توليه الحكم على النحو التالي: ـ

«لم يكن (محمد القرمانلي) ميالاً للحروب، فظل يتشبث بحالة السلم طيلة فترة حكمه. وكان غيوراً على قواته البحرية، فحرص على جعلها في حالة راقية، كما عمل على تضخيم أسطوله. ولقد تمتعت بلاده، من حيث مدى قوتها البحرية، بسمعة طيبة؛ غير أن الفضل في ذلك يرجع إلى الأتراك الذين كانوا في خدمته وعلى رأسهم صالح بك. فإن أولئك البحارة (الأتراك) قد اشتهروا بجرأتهم في كل المواقف، وكانوا مصدر خشية ورعب لأعداء الإيالة. وهكذا فإن الأجانب ـ وقد أدركوا مدى الأخطار التي كانت تتهدد سفنهم على الدوام ـ اضطروا إلى إبرام مختلف المعاهدات مع الإيالة.

وكانت انجلترا هي أول دولة تبادر إلى إبرام معاهدة مع هذه الدولة المغربية، وكان ذلك في سنة 1164 هـ (1751 م)[2]. ولا حاجة بنا إلى التذكير بأن إيالات طرابلس وتونس والجزائر كانت تحت حماية السلطان؛ وبالتالي فإن المعاهدات المعقودة بين الباب العالي وبين الدول المختلفة وحلفائها كانت سارية على الإيالات الثلاث المذكورة. غير أنه بالنظر إلى بُعْد طرابلس (عن الآستانة)، فإن بعض المتآمرين الذين تعاقبوا على حكمها بعد درغوت باشا، تمكنوا بتصرفاتهم غير المخلصة من إعلان انفصام طرابلس عن الأمبراطورية العثمانية، وأثاروا استياء الدول الأخرى لعدم التزامهم بالمعاهدات المبرمة بينها وبين الدولة الإسلامية.

أما محمد باشا (القرمانلي)، الذي لم يقم بتنفيذ شروط تلك المعاهدات المختلفة، فقد تجرّأ فيما بعد وأبرم معاهدة دون موافقة السلطان، حيث أبان بهذا العمل الشنيع عن مدى تهوُّره[3] كذلك فإنه عندما أورث نسله الحكم من بعده، فقد اقترف عملاً منافياً لكل حق. غير أن هذه الانتهاكات لم تجلب عليه السعادة، فلقد انتزعته المنيّة في عز شبابه سنة 1167 هـ (1754 م)».

---

(1) يقصد المؤلف بالحولية التركية هنا كتاب: «طرابلس غرب تاريخي» تأليف محمد بهيج الدين بن مصطفى عاشر *.

(2) قام كمال الدين الخربوطلي بنشر نص هذه المعاهدة في الملحق الذي نشر مع الترجمة العربية لكتاب رودلفو ميكاكي «طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي»، صفحة 8 من الملحق المذكور *.

(3) يقول أحمد النائب (صفحة 295 من المنهل): «وفي سنة 1164 هـ، تهور محمد بارتكاب أمر لا تؤمن سوابقه وروادفه وهو عقد معاهدة مع دولة الانجليز بلا استئذان من الباب العالي» *.

عند غروب شمس يوم 24 يوليه سنة 1754 م (1167 هـ)[1]، أطلقت مدفعية القلعة ثلاث طلقات تُعلن في آن واحد وفاة محمد باشا ـ داي وبيعة ابنه البكر سيدي علي داي. ولقد تم كل شيء في سرية وعجالة ودون وقوع مشاكل، بفضل الإجراءات التي اتخذها أعلاج القلعة، الذين سيكونون سادة الموقف في حكومة الباشا الجديد، بعد تمتعهم بنفوذ واسع خلال فترة حكم سلفه. واستهل العاهل الجديد عهده بالسماح لقراصنته باستئناف غزواتهم البحرية، حيث أسند قيادة أسطولهم إلى العلج الفرنسي المولد (سيكارد)، الذي عُرف بعد الإسلام باسم مراد. وأيد علي أفندي ـ الذي سبق للباشا المتوفى وأن أوفده كمندوب عنه إلى باريس ـ تلك الإجراءات. وردَّ علي داي القرمانلي على تحذيرات القنصل كولليه في هذا الخصوص قائلاً: «إن مليككم يحكم في فرنسا ونحن نحكم في طرابلس!». وحدث بعد ذلك وأن استولى سيكارد، (مراد)، على سفينة فرنسية كان هو نفسه قبطاناً لها قبل تجريده من جنسيته الفرنسية في سنة 1752. وإمعاناً منه في التّشفي، فإنه عند صعوده إلى ظهرها، أمر بإطلاق مدافعها تحية لنفسه، الأمر الذي اندهش له حتى الطرابلسيون أنفسهم لعلمهم بأن هذا التصرف الأخرق سيؤدي إلى إثارة حفيظة السلطات الفرنسية.

ومثلما نرى، فإن سياسة الباشا الجديد كانت تتسم بمحاباة القراصنة ومجاراتهم وإرضاء أحقادهم. فلقد ضحى من أجلهم حتى بابن عمه خليل بك درنة، الذي عُرف بمعارضته للغزوات البحرية، وهكذا فقد اغتيل ذلك الأمير الشاب خنقاً. وأعقبت ذلك عدة اغتيالات أخرى فريدة من نوعها أدت إلى تأليب الأهالي. فاستغل القنصل الفرنسي كولليه حالة الاستياء تلك بذكاء، حيث توجه إلى القلعة للاحتجاج رسمياً على خرق المعاهدات المبرمة مع بلاده، وحذّر الباشا من مغبة تصرفاته قائلاً له إنه يعرض بتلك التصرفات بلاده لأخطار كبيرة. وتراجع الباشا، حيث أقصى العلج سيكارد عن منصبه كقائد للأسطول؛ إلا أنه عاد فعينه قبطاناً لسفينته الخاصة.

ولقد خلّف لنا القنصل الفرنسي الجديد (آنج دي جاردان ANGE DE GARDANE) الذي وصل إلى طرابلس في الثالث من شهر أغسطس سنة 1756 للحلول محل كولليه ـ وصفاً لأحوال حكومة طرابلس في تلك الفترة، نورده فيما يلي: ـ

«إن علي باشا ما يزال شاباً وتنقصه التجارب، وهو عاجز عن البت في أي أمر من الأمور. ولا يمكن إجراء مقابلة معه إلا مرة كل أسبوعين بالكاد، وعندما يأزف موعد المقابلة، فإن قاعته تكون غاصّة بأصحاب الشكاوى والتظلمات من الأهالي، بحيث لا يكون لديه الوقت الكافي لسماع شكاوانا نحن القناصل. وهو لا يفقه في شؤون الدولة شيئاً، كما أنه من الجبن بحيث لا يقوى على إبداء رأيه في شيء. وهذا الباشا يتّسم بكثير من الطيبة والرّأفة؛ الأمر الذي يجعله يتألم جداً كلما اضطر إلى رفض التماس أو رجاء. وهو سادر في لهوه بالقلعة كالصبي. ويلاحظ أن كاهيتيْه ـ

(1) أحمد النائب: المنهل العذب، صفحة 296 *.

أي معاونيه ـ وقائد جيشه، ورئيس بحريته، وخازنيْ داره، وقائد ترسانته، وأمين بارودِه، وأمين بيت ماله، ومن شابههم، كلهم من الأعلاج. أما الديوان فإنه اسم بغير مسمّى. ونقيب التجار لا يملك حرية إبداء رأيه في الأمور الاقتصادية بالرغم من أن البلاد في حالة سيئة وتلمُّ بها المجاعات سنوياً. والباشا لا سلطان له، مما يجعله عاجزاً عن تأدية واجباته. أما الدواخل فهي في حالة غليان وثورة بسبب ضعف الباشا. ولقد ترتب على ذلك توقف رحلات قوافل فزان وغدامس التي كانت تجلب إلى العاصمة العبيد والذهب وجنبة السّنَى وريش النعام ثم تعود منها محملة بالسلع القادمة من أوربا».

وكان من بين الطامعين في عرش طرابلس شخص يدعى مصطفى بوشاقور، إذ اتجهت إليه الأنظار لتولي الحكم لانتسابه إلى سلالة القرمانلي الكبير؛ إلا أنه أُجبر على الالتجاء إلى تونس. ثم اتصلت به عائلة المكني المتحالفة معه هي ومفتي طرابلس، وأحيط علماً بدنوٍّ ساعة العمل لتوفر السلاح وكثرة الأنصار المستعدين لمساندته. وفي ليلة أول أكتوبر سنة 1758، وصل أبو شاقور إلى ضاحية المنشية حيث نزل في بستان يملكه مفتي المدينة، واحتشد فيه المتآمرون. ثم امتطى هؤلاء خيولهم في الحال وتوجهوا إلى البساتين والمزارع القريبة يجوبونها واحداً واحداً لدعوة الناس إلى حمل السلاح والثورة على حكم الأعلاج والتخلص على وجه الخصوص من اليوناني (جورجيو GIORGIO)، ـ المشهور بتسمية (حسن) ـ والذي سيطر على عقل الباشا تماماً وجعل يمارس طغيانه وعجرفته متستراً وراءه. ومن ناحية أخرى طفق آل المكني يجوبون قرى المنشية والساحل حاثِّين المسلمين كي يهبوا هبّة واحدة لطرد النصارى، الذين إدَّعوا أنهم نزلوا عند المدينة أثناء الليل للإستيلاء عليها على حين غرَّة؛ وأكدوا للأهالي بأن الباشا وجميع أفراد أسرته وكبار شخصيات البلد قد قُتلوا على بكرة أبيهم. وهنا فهم القائد عمُّورة ـ وهو أحد مشايخ الدواخل ـ أن هنالك مؤامرة تُدبّر؛ فتظاهر بحشد بعض القوات لنجدة طرابلس من النصارى، ثم انقض بتلك القوات على الثوار قبل أن يتجمعوا حولها، وباغت فصائلهم حيث أفنى الكثيرين منهم وقتل زعيمهم أبو شاقور، ثم أرسل رأسه إلى الباشا فوراً. كما تم القاء القبض على إبراهيم، رئيس عائلة المكني، واقتيد أسيراً إلى القلعة.

وبحجة الدفاع عن حياته قام الباشا في شهر أبريل من سنة 1760 بإصدار أمر باغتيال أحد إخوته مع أربعة من أعمامه، اتهمهم بالتآمر ضده، فلم ينجُ من تلك المذبحة سوى أطفالهم الصغار. وتأثّر الشعب لوقوع تلك الاغتيالات فكاد سخط الناس أن يقود إلى اندلاع ثورة.

وعندما رجع القنصل الفرنسي جاردان إلى بلاده في يناير سنة 1763، أُسندت إدارة القنصلية إلى مستشارها (بيناتيل PINATEL). ثم حدث وأن تجرأ أحد جنود قوات الباشا على شتم ذلك المسؤول الفرنسي، بل وهدده بسيفه؛ فكان جزاؤه القتل. وأصبحت فرنسا في تلك الفترة الدولة النصرانية الوحيدة التي تحظى ببعض احترام المغاربة. وفي أثناء تصريف بيناتيل لشؤون القنصلية الفرنسية، تم تكليف السيد (دي شابير DE CHABERT) ـ وهو قبطان فرقاطة خرج لدراسة مياه

البحار - بإعداد خريطة لخليج سرت، فلقي لدى السلطات الطرابلسية جميع التسهيلات المرغوبة. غير أن نوايا الطرابلسيين الطيبة لم تذهب إلى أبعد من ذلك، فإن قراصنتهم غالباً ما عرقلوا تجارة فرنسا البحرية؛ ويقع اللوم في ذلك على عاتق فرنسا نفسها لتساهلها عندما لم تكن أعمال القرصنة موجهة إليها صراحة. زد على ذلك أن قناصل فرنسا، قد ساعدوا أولئك القراصنة بما أمدوهم به من تأشيرات سفر مكّنتهم من أن يُستقبلوا في الموانىء الفرنسية، وجعلتهم يلاقون احترام سفن فرنسا الحربية؛ الأمر الذي لم يكن يمنعهم أحياناً من نهب البضائع وغنْم الأسلاب حتى في داخل المياه الإقليمية الفرنسية.

وفي 27 سبتمبر سنة 1765 وصل القنصل الفرنسي الجديد في طرابلس، السيد (دي لانسي DE LANCEY)، فإليكم وصفه للوضع المزري الذي وجد البلاد عليه في تلك الفترة: -

«لقد تدهورت قوة طرابلس البحرية فلم تعد مثلما كانت عليه في سالف الأيام: فهي لم تعد تملك سوى ثلاثة سنابك لا يزيد تسليح أضخمها عن عشرين مدفعاً، هذا إلى جانب خمسة قوادس غليونية، وإن كانت بحرية فرنسا ومالطة والبندقية قد استولت على ثلاثة منها مؤخراً.

ولم يعد الديوان - أي هيئة مجلس الولاية - يتمتع، هو والعسكر، سوى بهيبة صورية في الدولة. إذ أن جدَّ الباشا الحالي ووالده - اللذين كانا شخصيتين طموحتين خُلقتا للحكم بطبيعتهما - قد جرَّدا، على التوالي، هاتين الهيئتين من سلطاتهما، وانفردا بالحكم. غير أن الناس كانوا أثناء حكمهما فخورين على الأقل بأن يكونوا رعايا لحكام أقوياء، قادرين على فرض القانون على أهل البلد وعلى الأجانب على السواء؛ بحيث قبل الشعب - سواء بدافع العرفان بالجميل أو بدافع الرهبة - التفريط في الحقوق التي اغتصبها سادته منه. أما الآن، فقد تبدل الحال.

لقد استمرت الأمور على ذلك النحو إلى أن تولى أمور الإيالة، قبل اثنتي عشرة أو ثلاث عشرة سنة، الباشا الحالي سيد علي، ثالث باشوات الأسرة القرمانلية.

ويتحلى سيدي علي باشا بملامح وبخصال مقبولة؛ أما طبيعته فهي مزيج من الضعف والخجل والأريحية والفظاظة وممارسة السلطة بتكاسل شبيه بالبطالة. وهو لا يلقي بالاً للأمور المتعلقة بدينه، ويقضي وقته باستمرار حبيس قلعته وسط خمسمائة أو ستمائة من الأعلاج الذين يستغلون اسمه ومكانته إلى أقصى حد. وهؤلاء الأعلاج يسلبونه حتى حقه في إصدار الأوامر فيبدلون فيها متى شاءوا ومثلما أرادوا. وهم يلقون على عاتقه كل ما يقترفونه من السيئات، ويوجهون كل شيء لما فيه مصالحهم الخاصة؛ في حين لا يرى هو ولا يسمع إلا بهم ومن خلالهم. وإذا ما وقع أمر وشعروا أنه سيثير غضبه، فإنهم سرعان ما يخفوه عنه. وإذا ما حظي أحد الناس بالمثول بين يديه، فإنك تراه ينصت إليه ضامّاً يده إلى صدره، ثم يعده بلطف وبدون تحفظات بتحقيق كل ما يطلبه منه ذلك الزائر؛ غير أنه من عادته دائماً إخلاف وعوده. وهذا هو سبب الفوضى التي تضرب أطنابها في كل طرف من أطراف الإيالة، ومصدر البطر وفساد الذمّة في

المعاملات التجارية، ومنشأ تصدّي قُطّاع الطرق للقوافل وتعديات القراصنة الذين يتم تسليحهم على حساب الباشا بإيعاز من الأعلاج الذين تُرصد لهم حصص من الغنائم المسلوبة خلال الغزوات البحرية».

وفي نفس الفترة ذكر دي لانسي أن تجارة طرابلس كانت تقدّر في عمومها بثلاثة ملايين فرنك وبأن قوافل الجنوب قد حملت من فزان ألفين وخمسمائة من العبيد السود إلى جانب ثلاثمائة آخرين من غدامس.

وفي تلك الأثناء استمر القراصنة في القيام بغزواتهم البحرية، حيث اختطفوا العديد من السفن التجارية الفرنسية، ولم تلاق احتجاجات القنصل الفرنسي على تلك الأعمال، لدى الباشا، سوى إجابات مسوِّفة. فنصح دي لانسي حكومته ـ بأنه وقد استنفد كل ما كان لديه من الطرق السلمية ـ باستعمال القوة التي أصبحت هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى تسوية.

وفي 7 يوليه سنة 1766 وصلت إلى ميناء طرابلس فرقة بحرية فرنسية، تحت قيادة الأمير (دي ليستينوا DE LISTENOIS)، وكانت الفرقة تتألف من سفينتين وفرقاطتين وأربعة سنابك. وبمجرد أن قدَّم السيد (دي بروف DE BROVES) ـ قبطان سفينة القيادة ـ إنذاراً إلى علي باشا، حتى بادر هذا الأخير إلى حلف أغلظ الأيْمان بأنه سيعمل في المستقبل على إنزال عقوبة الإعدام بكل قرصان طرابلسي يجسر على التعرض إلى سفينة من السفن الفرنسية، وذلك بمجرد عودته إلى مرسى المدينة، وبأنه سيعرض جثته في الشوارع عبرة لغيره. وتأكيداً لهذا الوعد، سلم الباشا إلى الأمير دي بروف خطاباً، فيما يلي ترجمته:

«إلى السيد الدوق (دي براسلان DE PRASLIN)[1]:

لقد قام قنصل بلادكم بتنفيذ الأوامر التي قمت سعادتكم بتفويضه بها من طرف أمبراطور فرنسا؛ فقدَّم إلينا احتجاجاً كتابياً ضد مثالب القراصنة، وأخطرنا بما وطدتم العزم عليه في هذا الشأن.

لقد ذكرتم أن صاحب الجلالة الأمبراطور رأى عدم مكاتبتي رأساً، لشدة استيائه حيث أن خطابه ـ لو وجهه إليَّ ـ لكان شديد اللهجة. أما فيما يتعلق بي، فإن قلبي مليىء بعواطف الصداقة والإخلاص التي أورثني إياها جدّي ووالدي تجاه فرنسا، ولذا فإنني لا أجد غضاضة في الكتابة إلى سعادتكم، لأنني لا أملك سوى أن أودع خطابي عبارات طيبة. إن الله يعلم حقيقة ما أكنُّه للأرناؤوط؛ ومثلما ذكرتم، فإنني أدرك أين توجد مصلحتي الخاصة غير أن بعض الأمور التي قد تبدو ممكنة في فرنسا، ما تزال مستحيلة التحقيق في بلادي في الوقت الحاضر. ومع ذلك فإن

(1) هو (جابرييل دي شوازي ـ شيفيني GABRIEL DE CHOISEUL-CHEVIGNY)، وزير الدولة الفرنسي لشؤون البحرية في الفترة ما بين 1766-1770 *.

الزمن كفيل بحسم جميع المشاكل؛ ولسوف أبذل كل ما بوسعي لإرضاء جلالة أمبراطوركم، وآمل ألا يمر طويل وقت قبل أن يتم لي ذلك. إنني أشعر بالحزن لما يقترفه نفر من قراصنتي من انتهاكات ضد السفن الفرنسية؛ وهي في الحقيقة انتهاكات خطيرة، خصوصاً تلك التي بدرت عن (فيلي VELI) و (بيجون BIGON). بيد أن أولهما أفلت من قبضتي وهرب كما يهرب اللص، أوالفار من الجندية، بعد أن خانني أنا نفسي؛ أما الثاني فقد زُجَّ به في السجن بعد قرعه بالفلقة وطرده من خدمتي، وسيتم نفيه من البلاد نزولاً على رغبة السيد دي لانسي. أما (نونو NUNO) فقد أقعده مرض لا أعتقد أنه سيمهله طويلاً. وفيما يتعلق بـ (أورونو ORONO)، فإنه بالرغم من عدم وجود شكاوى ضده، إلا أنه لن يُسمح له هذا العام بقيادة أي من السفن. كما أنني بصدد طرد (بيالاص BEILAS) من خدمتي، وسأقضي بنفيه نهائياً على ظهر أول سفينة متجهة إلى المشرق. وإذا ما ادّعى أي قرصان ـ فيما عدا هؤلاء ـ أنه طرابلسي، فليكن معلوماً لديكم أنه لا علاقة لي به وأنه غير منخرط في خدمتي. حيث أنه يوجد الكثيرون من قطاع الطرق البحرية الذين تبلغ بهم الوقاحة في بعض الحالات ـ حد التّستُّر على أعمالهم اللصوصية وراء أعلامنا التي يرفعونها فوق سفنهم، دون أن تكون لنا أية علاقة بهم. ولو سنحت لي الظروف بالقبض عليهم لما ترددت في محقهم وإبادتهم. إنني لا أحاول هنا تبرير ما اقترفه قراصنتي تجاه فرنسا أو التّنصُّل منه؛ فأنا مسؤول عن حركاتهم وسكناتهم. ولسوف أحرص دائماً على القصاص منهم كلما اقترفوا خطأً من الأخطاء، ولن أتوانى قط عن إلزامهم باحترام علم فرنسا البحري. ولقد قمت في الماضي ـ ولسوف أقوم على الدوام ـ بدفع تعويضات عن الأضرار التي يتسبب فيها رجالي، وإذا عنَّ لأحد قراصنتي أن يعصي أوامري في هذا الشأن، فإنه سيُنزل به العقاب الصارم. وسنقوم بدفع المبالغ التي تستحقها فرنسا من رعاياي. ومثلما ترون يا صاحب السعادة، فإنني أجدد ـ بهذه الرسالة وبالعهد الذي قطعته على نفسي ـ وعودي لجلالة أمبراطوركم، راجياً أن يشملني دوماً بتعطُّفه الرحب».

وبعد استئناف عمليات القرصنة، بدأ البندقيون بدورهم يقاسون من أعمال النهب والخطف، فوجّهوا فرقة بحرية إلى مياه طرابلس، حيث رست خمس من سفنهم، التي يقودها الفارس (ناني NANI)، في مينائها يوم 4 أغسطس سنة 1766. وعند بدء المفاوضات سلم البندقيون للباشا مبلغ ستة آلاف قطعة ذهبية من عملة «السكين»؛ منها ألفان وخمسمائة كانت تدفعها جمهورية البندقية كل عام مقابل احتكارها لملاحات طرابلس واستخلاص الملح منها، أما باقي المبلغ فإنه قدم إليه كهبة سنوية للالتزام بالصلح معها. ثم تفرغ الجانبان لمناقشة كيفية استعادة الغنائم التي كانت قد سُلبت من البندقية في البحر[1]. ولقد أحيطت زيارة الأميرال البندقي الأولى بمراسم واحتفالات مدهشة، كما تقضي بذلك تقاليد بلاده: فلقد سار موكب الفارس ناني في طابورين، من باب البحر حتى

(1) انظر نص المعاهدة التي عقدت بهذا الشأن، في الصفحة 17 من الملحق الذي ضمن كمال الدين الخربوطلي لكتاب رودلفو ميكاكي في ترجمته العربية *.

القلعة، وكان يتقدمه ثمانية من الحُجّاب سيراً على الأقدام، حيث كان أربعة منهم يرتدون أردية قرمزية مطرزة بأشرطة من الفضة مثبّتة على مواضع الخياطة؛ في حين ارتدى الأربعة الآخرون أردية زرقاء محلاة بأشرطة ذهبية مثبتة على نفس النحو. ثم أعقبهم أربعة من العدّائين الذين ارتدوا ثياباً فخمة صارخة الألوان، حيث أخذوا يثبون في الهواء طيلة مرور الموكب. وفي نفس الوقت طفق إثنان من نافخي الأبواق يصدحان بموسيقاهم، حيث كانا يسيران خلف الفارس ناني بحوالي عشر خطوات، في حين أحيط هو بمفرزة من العبيد الذين يمثلون حرس الشرف. ولقد أُعجب مفوّض الإرسالية الكاثوليكية، الأب (جيرولامو دايوداتودي بينا بليو GIROLAMO DEODATO DI BENABLIO)، كثيراً بهذا الموكب الكرنفالي، وحظي بزيارة ناني له، حيث أدى له الزيارة في رفقة موكبه ووسط صديح موسيقاه. والواقع أن الأمير الفرنسي (دي ليستينوا)، عندما مرّ بطرابلس في زيارته المذكورة آنفاً هو وأسطوله، لم يُتحف هذا الراهب الكاثوليكي بمثل هذه الزيارة المسلية. ولذا فإن الراهب خصّ بودِّه قنصل البندقية في طرابلس ـ (باللوفيتشي BALLOVICI) ـ فطلب منه أن ينقل الإشراف على شؤون الإرسالية إليه، ضارباً بذلك عرض الحائط الماضي الطويل الذي كان يربط هذه المؤسسة النصرانية بعجلة فرنسا. فقام القنصل الفرنسي دي لانسي بمعارضة سحب تلك الامتيازات الدينية، التي هي من حقه وحده، ووضْعها بين يدي قنصل البندقية بسبب نزوة الراهب. فأدى ذلك إلى مناصبة الراهب، ومعه قنصل البندقية، العداء للقنصل الفرنسي. ثم حدث، يوم عيد الغطّاس[1]، فيما كان دي لانسي يغادر الكنيسة مرتدياً زيه الرسمي، أن تصدّى له بعض بحارة البندقية عند باب الكنيسة، وشتموه، ثم أخذوا يهددون الفرنسيين الذين خرجوا خلفه بسكاكينهم. فاضطر القنصل الفرنسي إلى امتشاق سيفه، غير أن حرس الباشا تدخّل في الوقت المناسب مما أدى إلى تجنب الفضيحة. وتوجد ضمن وثائق محفوظات الإرسالية الكاثوليكية في طرابلس مذكرة وضعها في هذا الخصوص الأب بينا بليو نفسه، والذي صاغ روايته وكأنه هو الذي كان ضحية لتهجمات القنصل الفرنسي. ثم يختم مذكرته تلك بالتعبير عن ارتياحه لما سمعه فيما بعد من أنباء ـ مختلفة ـ شاعت في أعقاب عودة القنصل الفرنسي إلى بلاده. ومفادها أنه قد أُلقي القبض عليه هناك حيث سُجن ثم جُنِّد في فرقة عسكرية كمجرد جندي بسيط. والحقيقة أن الأب بينا بليو لم يكن متسامحاً حتى مع مرؤوسيه من أعضاء الإرسالية. فلقد عُرف أحد قساوسته في طرابلس بسلوكه مسلكاً مشيناً، حيث كان يقضي وقته في التردد على الخمّارات وتعاطي الخمرة في صحبة الأعلاج، وكان في لحظات سكره يعربد صارخاً بأنه ينوي اعتناق ديانة الأتراك. وبدلاً من أن يُنصت مفوِّض الإرسالية بينا بليو لنصائح القنصل الفرنسي الذي أشار عليه بارجاع القس السكِّير إلى أوربا، فإنه ركب رأسه واكتفى بفرض عقوبات جسدية عليه داخل الدَّيْر. وتفاقمت الفضيحة عندما كانت صرخات ذلك البائس تُسمع من وراء

---

(1) عيد الغطاس، هو العيد الذي يحتفل فيه النصارى بذكرى ظهور السيد المسيح للقديسين والأحبار. وتقام فيه الصلوات في الكنائس. ويسمى أيضاً «يوم الملوك». وهو يقع في 6 يناير من كل عام *.

جدرانه فيما كان يجري تعذيبه. وأدى ذلك إلى استياء الجالية النصرانية بل وحتى الأهالي المسلمين أنفسهم وإنقاذاً للموقف لم يجد القنصل الفرنسي بُدّاً من نقل القس إلى سفينة أبحرت به إلى مالطة.

أدت قلة الأمطار إلى حدوث مجاعة رهيبة في طرابلس الغرب برمتها طيلة سنة 1767 فهاجر إلى مصر أو تونس أكثر من أربعين ألفاً من الأهالي واستمرت حالة الجدب والبؤس في السنة التالية، مما أدى إلى تفشّي الكوليرا الذي انتشر في الدواخل فأفنى الكثير من أهلها وأودى في مدينة طرابلس نفسها إلى هلاك أكثر من خمسمائة نفس. وزادت الطين بلّة تلك الحرب الضروس التي نشبت في ذلك الوقت بين قبيلتي أولاد سليمان والفرجان[1] الكبيرتين، وكان الباشا في وضع لا يحسد عليه، إذ لم يكن لديه المال الكافي لتسليح قواته والخروج بها لفرض النظام والأمن. وكل ما قدر عليه هو القيام بتظاهرة مسلحة تمثلت في إرسال فرقة صغيرة إلى «وادي المجينين»، حيث عسكر على بُعد فرسخين من المدينة. ثم تدخّل في النزاع بين القبائل المرابط أبو سيف، الذي قبلت، بفضل وساطته، كل من قبيلتيْ أولاد سليمان والمحاميد الدخول في طاعة العلج عثمان آغا ـ الصقلي الأصل ـ قائد معسكر وادي المجينين. أما الفرجان، فقد عبروا الحدود إلى تونس.

إندلعت الحرب بين روسيا وتركيا، وفي شهر يوليه سنة 1770، تجمع الأسطول التركي في الخليج الصغير المسمى خليج تخيسمه TCHESME (المعروف من قبل باسم سيسوس CYSSUS) والواقع على ساحل آسيا؛ فقامت الحارقات التابعة للأسطول الروسي بتدميره خلال الليل. وبعد هذه الكارثة وجد الباب العالي نفسه في مأزق، فاستغاث بالبحارة المغاربة للدفاع عن الدولة الإسلامية التي حاقت بها الأخطار. فبادرت كل من الجزائر وتونس إلى إرسال قراصنتها إليه على الفور؛ أما طرابلس فلم تجد ما تغيثه به. إذ أنها لم تتمكن من تسليح سوى قادسين من الستة قوادس التي كانت في حوزتها آنذاك، بل إنها ما كان في مقدورها أن تزودهما بالتسليحات الهزيلة لولا تقديم أعيان المدينة للحكومة قرضاً مقداره ألفان من عملة السكين البندقية. وحين أزفت اللحظة التي تقرر فيها إبحار القادسين، أضربت الطواقم عن التحرك بهما ما لم تدفع لهم متبقيات رواتبهم التي لم يكونوا قد قبضوها بعد. وأمام ذلك الموقف المزري اضطر الباشا إلى بيع قسم من عبيده الزنوج تسديداً لرواتب البحارة المضربين. ثم أقلع القادسان في نهاية الأمر. غير أن الدعوة إلى الجهاد بالرغم من عدم توفر الذخائر أثارت غضب البحارة، بحيث خُشي أن يتجهوا إلى استئناف القرصنة بدل محاولة الاسهام في الحرب ضد روسيا؛ ولذا فإن القناصل الأجانب في طرابلس أسرعوا بإخطار بلدانهم لاتخاذ الاحتياطات اللازمة.

---

(1) انظر الحاشية التي تناولنا فيها أولاد سليمان فيما مضى من صفحات الكتاب. أما الفرجان «فجان الداون»، فهي قبيلة من المرابطين أصلها من منطقة ترهونة، وهم ينسبون أنفسهم إلى سيدي حمدان، المدفون في منطقة تلك القبيلة. انظر كتاب (دي أغوسطين)، صفحة 15 و 75.

أما الباشا، الذي كان رعديداً بطبعه، فقد زادت هذه الواقعة من شعوره بمدى عجزه، واستبدَّت به الوساوس وخُيِّل إليه أن هنالك دسائس تحاك ضده. وطغت عليه المخاوف إلى درجة أنه صار ينتقل في الليلة الواحدة من حجرة إلى أخرى خفية لكي لا تعرف حتى أسرته نفسها أين ينام. والواقع أن أسرته كانت هي المصدر الرئيسي لمخاوفه وتوجُّساته. فكانت سياسته التي اتسمت بعدم وثوقه بأهل بيته، قد جرّته إلى تزويج بناته وأخواته إلى أعلاج سرعان ما كان يخلع عليهم أعلى الرتب والمناصب ثم لا يلبث أن يجعل منهم أخصَّ ندمائه المصطفين وأقربهم إليه. وإذْ أصبح حبيس هؤلاء الأعلاج. فإنه لم يعد يجرؤ على مقاومتهم والحد من سيطرتهم.

ولم تعد للأعلاج من وسيلة يتحايلون بها لمحاولة ملء خزائن الدولة الخاوية سوى بإيفاد المزيد من المندوبين والرسل إلى أوربا. غير أن معظم البلدان الأوربية كانت قد أفهمت سلطات طرابلس بأن مثل تلك الزيارات المصطنعة لا موجب لها ولا جدوى منها. ورغم إبداء تلك الدول عدم رغبتها في استقبال المبعوثين الطرابلسيين، فإن أحدهم توجه إلى هولندا متعللاً بذريعة واهية وهي تهنئة أمير أورنج بمناسبة زواجه واعتلائه العرش. ولم يجد الهولنديون مناصاً من إغداق المال والهدايا على ذلك المبعوث. ثم ثنّى القنصل الهولندي في طرابلس (فارنسمان WARNSMANN) فمنح الحكومة الطرابلسية مبلغ أربعة آلاف فلوران. ولسنا على علم بما مُنحه المندوبون الذين تم إيفادهم إلى كل من إنجلترا والسويد وأسبانيا والنمسا وصقلية.

أما حسن الجرجاني[1] الذي أوفد كمندوب إلى فرنسا، فإنه عند وصوله إلى ميناء طولون مُنع من دخول البلاد. فقد كان أمثال هذا المندوب يورطون فرنسا في متاعب كثيرة، فحاولت أن تتفاداها بأساليب مناسبة، لكي لا يعتاد الرسميون الطرابلسيون على التوجه إليها في زيارات مباغتة ليس هنالك ما يدعو إليها. وكانت التعليمات التي أُصدرت إلى دي لانسي متمشية مع هذه المبادىء. وفي نفس الوقت حُذِّر قباطنة السفن الفرنسية من نقل الشخصيات التي يعهد إليها الباشا بالقيام بمثل تلك الزيارات، وذلك حتى لا تتكرر الزيارات المثيلة بتلك التي قام بها حسن الجرجاني بدون سابق إشعار. وأدى تشدُّد القنصل الفرنسي حول هذا الموضوع إلى زعل الباشا وأفراد حاشيته الذين كانوا يتكالبون على التوجه إلى فرنسا في زيارات رسمية، وهي الزيارات التي كانوا يعتبرونها مشرِّفة، بل ومفيدة من الناحية المادية على الخصوص. ثم حدث تقارب بين الباشا وبين الراهب بينابليو - مفوِّض الإرسالية في طرابلس - الأمر الذي ترتب عليه توجيه شكاوى عنيفة إلى كل من باريس وروما للمطالبة بإقالة دي لانسي من منصبه كقنصل لفرنسا بطرابلس. فاندهشت الحكومة الفرنسية لهذا التّجني على قنصلها المشهود له بالذكاء والاستقامة، فقررت إيفاد القبطان (دي براس DE BARRAS) على ظهر الفرقاطة (مينيون MIGNONNE) إلى طرابلس.

---

(1) أراد هذا العلج - اليوناني الأصل - أن يخفي عن الناس حقيقة أصله النصراني، وادعى أنه في الأصل من إقليم جورجيا GEORGIE؛ ولذا فإنه لعدم جرأته على الانتماء إلى اسمه العائلي الحقيقي، قرر أن يتخذ لنفسه ولذريته لقب: الجرجاني.

وعندما حظي القبطان الفرنسي بمقابلة الباشا وحادثه في الأمر، لم يجد لديه ما يأخذه على السيد دي لانسي؛ بل على العكس من ذلك، فإن الباشا أحاط القنصل بتقديره وإحترامه له في حضور دي برّاس نفسه، ثم بالغ في ذلك التقدير إلى حد أنه أجبر رئيس بحريته ـ الذي كان من أشد المتألبين مع الأب الإرسالي ضد القنصل ـ على التوجه إلى دار القنصلية الفرنسية لتقديم الاعتذارات إليه شخصياً.

وعند اعتلاء (لويس السادس عشر LOUIS XVI) عرش فرنسا، تم تجديد المعاهدات القديمة المبرمة بين فرنسا وإيالة طرابلس، وتم تبادل المصادقة عليها في 12 ديسمبر سنة 1774. ثم توجه دي لانسي إلى باريس بتلك الوثائق. وفي أعقاب التفاهم الودي الذي حل بين الحكومتين، توجه إلى فرنسا وفد طرابلسي لتهنئة عاهلها الجديد. وكان الوفد مشكّلاً من: سي الحاج عبد الرحمن بديري، وسي أحمد بك وهو ابن أخ الباشا وصهره. واصطحب الوفد معه إلى فرنسا عدداً كبيراً من الجياد والجمال وطيور النعام والصقور والغزلان والظبيان.

وفي اللحظة التي تأهب فيها الحاج عبد الرحمن بالصعود إلى السفينة التي أقلّته إلى بلاده، وجّه الأسطر التالية إلى السيد (دي سارتين DE SARTINES)[1] معبراً بها عن امتنانه: ـ

« من ضيعة الملك في طولون: في 13 أغسطس سنة 1775

حضرة الوزير الجليل:

لقد شملتموني منذ وصولي إلى فرنسا، وخلال كل خطوة خطوتها عبر هذه المملكة الزاهرة، برعايتكم، فكنتُ محل ترحيب في مدينة (طولون TOULON) و (ريم REIMS) وعلى الخصوص عند زيارتي لأعتاب العرش الأمبراطوري، ولسوف تظل هذه الذكرى حيّة في نفسي إلى الأبد، وسأقصُّ أحداثها إلى أطفالي ليحتفظوا بها من بعدي. ولتتفضلوا، أيها الوزير الجليل، بقبول أرق تحيات الوداع مقرونة بخالص تمنيات خادمكم المتفاني.

عبد الرحمن بديري[2]»

وصلت إلى طرابلس في 7 سبتمبر سنة 1775 الفرقاطة المسماة (الخيْمر LA CHIMERE) وعلى ظهرها القنصل الفرنسي الجديد (بينيزيت أرميني BENEZET ARMENY) الذي حل محل دي لانسي. وخصص الباشا للقنصل وضباط الفرقاطة استقبالاً كبيراً وأقام على شرفهم احتفالات ضخمة في بساتين المنشية. ثم توفي ذلك القنصل بعد شهرين من وصوله، في 17 نوفمبر، ولعل وفاته قد تأتّت عن ضربة شمس.

---

(1) هو أنطوان دي سارتين، (كونت ألبي Comte D'ALBY)، الذي كان وزيراً لبحرية فرنسا آنذاك *.

(2) خصصت مس توللي وصفاً مسهباً لشخصية هذا المندوب الطرابلسي في رسالتها المؤرخة في 24 يوليه 1784، انظر ترجمة عمر أبو حجلة لكتاب «عشر سنوات في بلاط طرابلس»، صفحة 139 إلى 145 *.

وتلاه خلفه السيد (دوروشيه DU ROCHER)، كقنصل عام، حيث وصل إلى طرابلس في 20 يوليه سنة 1776 على ظهر الفرقاطة المسماة «L'ENGAGEANTE». وكانت المدينة آنذاك في حالة من البؤس المتزائد، حيث أخذت المجاعات تستفحل فيها. أما في الدواخل، فإن القبائل كانت تتحارب فيما بينها وينهب بعضها البعض. وبالرغم من أن تلك القبائل كانت تتقاتل حتى عند أبواب المدينة نفسها، فإن الحكومة عجزت عن تأديبها لعدم وجود قوات كافية لديها. واستأثر نجل الباشا البِكر حسن بك بكل السلطات، وأدارت رأسه الأسلاب التي كان يُتحصّل عليها من الغزوات البحرية، فبالغ في تسليح القراصنة، الذين لم يعودوا في أي مرة من غزواتهم إلا ومعهم شيء من الغنائم يحملونها إليه. وتقدمت فرنسا بشكاوى ضد القراصنة لادعائهم حق احتجاز السفن الأوربية في المرسى وعدم السماح لها بالإبحار خوفاً من أن تشي بهم. وترتب على ذلك قدوم الفارس (دي بونيفال DE BONEVAL) قائد السفينة المسماة (ألكْمين ALCMENE) إلى طرابلس في شهر أكتوبر التالي، لنقل رغبة ملك فرنسا وإلحاحه في الالتزام بالبند المتعلق ببحرية بلاده حرفياً[1].

في سنة 1778، أُعلنت الحرب بين فرنسا وانجلترا بشأن قيام جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية الحديثة العهد بالاستقلال. وعند بداية تلك الحرب كانت انجلترا تحتل مرفأ (ماهون MAHON)[2]، والذي استولى عليه منذ ذلك الوقت الدوق (كريون CRILLON). وكان الانجليز قد قاموا في تلك الجزيرة بتسليح عدد من القراصنة تم توجه بعض هؤلاء إلى مياه طرابلس لاختطاف السفن التجارية الفرنسية عند مغادرتها لمرساها. غير أن الباشا ساعد في تسليح إثنتين من تلك السفن الفرنسية، فتمكنت من طرد القراصنة وتعقّبهم.

في سنة 1780 ظهر طامع جديد في عرش الإيالة، ويدعى مصطفى ـ كسابقه مصطفى بوشاقور ـ كما أنه من سلالة القرمانلي الأول. ولقد برز عند أسوار طرابلس وظل يحاصرها مستعرضاً قوته خلال ستة أشهر تقريباً. ولم تقو قوات الباشا ولا قوات مصطفى على الدخول في معركة حاسمة ضد بعضهما البعض، فظل الجانبان يكتفيان في نزاعهما بالتراشق بالرصاص من آن لآخر. وأصبح الباشا في أقصى حالات الإفلاس، ولذا فإنه اضطر إلى إذابة وسبك أواني السراي الفضية وإلى رهن حُلي حريمه لدى اليهود، لكي يتمكن من تسديد رواتب قواته. وفي أحد الأيام قامت الحامية فجأة بمغادرة القلعة للهجوم على قوات مصطفى؛ غير أنها سرعان ما قفلت راجعة بخفي حنين، تاركة وراءها تجهيزاتها، وذلك خشية أن تُطوق. ولو كان الطامع في العرش يتمتع ببعض الجرأة، لأمكنه احتلال طرابلس دون حاجة إلى إطلاق ولو طلقة واحدة؛ فقد كان الرعب

(1) كانت معاهدة سنة 1729 قد جعلت فترة فرض الحجر الصحي على السفن التجارية في الموانىء ثمانية أيام؛ بيد أن الطرابلسيين تجاوزوا ذلك النصاب الزمني أكثر من مرة.

(2) يقع هذا المرفأ على جزيرة الباليار الأسبانية *.

يخيِّم على المدينة والتذمر فيها شديداً. ذلك أن الباشا كان قد اقترف فعلة برهنت على مدى جشعه وطمعه وأدت إلى مناصبة مشايخ الدواخل له العداء.

فلقد حدث أن التزم الشيخ بن مخيريق، زعيم جبل غريان، الحياد في الحرب التي نشبت بين الباشا وقريبه الطامع في العرش. وكانت لذلك الشيخ مبادلات تجارية مع مدينة طرابلس. فقام بتصدير عشرة قناطير من الزعفران إلى أحد كبار تجارها، وتقرر أن يتم نقل تلك البضاعة إلى صاحبها في طرابلس مع قافلة للحجاج المراكشيين كانت في طريق عودتها إلى بلادها. فطمع الباشا في الاستيلاء على تلك البضاعة وقرر استعمال الحجة التي تخول له مصادرة أموال أعدائه أينما وجدها. ونسي أن ابن مخيريق ينتمي إلى قبيلة المحاميد التي كان عليه أن يخشاها وأن يحتفظ لها بالجميل، إذ أنها هي القبيلة التي كانت قد ساندت جدَّه أحمد القرمانلي حتى وصل إلى العرش. وهكذا فقد صادر شحنة الزعفران رغم احتجاجات أصحابها. وأدى ذلك إلى غضب الشيخ بن مخيريق الذي قام في الحال بالاستيلاء على قلعة غريان، وبإتلاف الستة عشر مدفعاً التي تحرسها، بحشوها بالمسامير ثم رميها من فوق أسوار القلعة، ثم اغتال عساكر حاميتها الطرابلسيين. وثنّى فأشعل النار في مخازن الحامية وثكناتها، فلم يبق قائماً منها سوى سورها المربع الشكل. وكانت قبيلة ورشفّانة[1] ـ التي تهادن سلطات طرابلس تارة وتناصبها العداء تارة أخرى ـ قد وافقت، في آخر مرة تصالحت فيها مع الباشا، على أن تنزل في منطقة جنزور لحماية مشارف مدينة طرابلس من تلك الناحية. غير أن الورشفانيين عندما علموا بتطورات الأحداث طووا خيامهم ورحلوا إلى جبل غريان للإنضمام إلى ثواره.

وفي تلك الفترة كان الطرابلسيون في حالة حرب مع جنوا، فاستولوا من تلك الجمهورية على مركب كان يمر داخل المياه الإقليمية الفرنسية. فتم تكليف السيد (دي فياليز DE VIALIS) بالتوجه بالفرقاطتين (التحفة LA PRECIEUSE) و (الغنجة LA COQUETTE) إلى طرابلس للحصول منها على تعويض عن انتهاك قراصنتها لحرمة المياه الفرنسية. فدخل معها في مفاوضات وتمكن، زيادة على ذلك، هو والقنصل الفرنسي الجديد فيها (داندريه D'ANDRE)[2]، من إضافة

(1) الورشفانة هي قبيلة تمتزج فيها الدماء العربية بالدماء البربرية، وهي قبيلة من البدو الرحل تنزل ما بين جنزور والعزيزية. ويقال أن بضع أفخاذها انحدرت من الأكراد الذين جاءوا إلى طرابلس مع قراقش عند نهاية القرن الثاني عشر الميلادي. انظر كتاب (دي أغوسطين DE AGOSTINI) من صفحة 219 إلى صفحة 225. ويقول الطاهر الزاوي في «معجم البلدان الليبية» أن الورشفانة قبيلة عربية تنحدر عن الذبابيين إحدى بطون بني سليم، وأنهم ينتسبون إلى الجواري، وينقسمون إلى عدة أفخاذ أشهرها: القنافره وأولاد عوين. ثم يقول إن كلمة ورشفانة كلمة بربرية الأصل كانت تطلق على قبيلة من البربر كانت تسكن المنطقة فلما جاء العرب استقرت جماعات من بني سليم في منطقة تلك القبيلة البربرية؛ ومن ثم أطلقت عليهم التسمية البربرية. انظر الزاوي، صفحة 353 *.

(2) بعد تعيين القنصل الفرنسي السابق في طرابلس، السيد دو روشيه، قنصلاً عاماً لبلاده في تونس، خلفه في =

خمسة بنود أخرى إلى المعاهدة المبرمة معها من قبل. وفرض على السلطات الطرابلسية احترام القنصل الفرنسي الذي كان يلاقي كثيراً من التجاهل في بعض الأحيان، كما ألزمها بألا تزيد فترة فرض الحجر الصحي على السفن التجارية عن أكثر من ثمانية أيام، كما حمل الباشا على الموافقة على احتجاز السفن الحربية التابعة للدولة المعادية لفرنسا مدة ثمان وأربعين ساعة بعد كل مرة تقلع فيها سفن تجارية فرنسية من مرسى طرابلس، حتى يستحيل عليها التعرض لها من البحر.

وحدث أثناء رسو الفرقاطة التحفة بميناء طرابلس وأن استجار بها أحد الرعايا الفرنسيين، يدعى (إيكارد ICARD)، على إثر تورطه في إحدى الجرائم. فلقد خرج في أحد الأيام للصيد هو وخادمه اليهودي الذي دفعه إلى الدخول إلى أحد البساتين حيث داسا بأقدامهما أكواماً من محصول الزيتون الناضج؛ فلمحهم صاحب البستان الطرابلسي فأسرع لتوبيخهم. وبدلاً من أن يغادرا بستانه، فإن اليهودي دخل معه في مشاجرة، وأخذ الفلاح يرميهم بالحجارة. ودفاعاً عن النفس، أطلق الفرنسي النار عليه من كثب، غير أن الفلاح، لحسن الحظ، لم يتوف على الفور، إذ لو حدث ذلك لما عاد إيكارد إلى المدينة حياً. واستطاع اليهودي أن يختفي عن الأنظار تاركاً سيده الفرنسي الذي اقتاده الناس إلى القلعة، مكيلين له اللكمات، ومن ثم سُلِّم إلى الكاهية الذي أنزل به العقاب الذي يستحقه. ثم أمر الباشا بتسليم الرجل إلى القنصل الفرنسي، فاقتيد إليه وسط حراسة مشددة فيما كان الناس يرمونه بالحجارة ويوجهون إليه الشتائم. وكانت الرصاصة قد أصابت الفلاح الطرابلسي في بطنه، فتوفي في المساء متأثراً بجراحه. وما أن انتشر الخبر في المدينة حتى اشتد سخط الناس على القاتل وعلى الباشا الذي أطلق سراحه.

وفي اليوم التالي أصر أقارب الميت على نقل الجثة أمام دار القنصلية الفرنسية وعلى عدم دفنها إلا بعد تسليم إيكارد لهم. ولقد حاول البعض اقناعهم بعدم الإصرار على هذا الطلب المتطرف الخطير. واستدعى القنصل الفرنسي أفراد جالية بلاده في طرابلس وعرض عليهم الإسهام في جمع مبلغ من المال لدفعه لأسرة القتيل للتخفيف من غلوائهم. وكان الباشا قد غضب بسبب الشتائم التي وُجهت إلى شخصه ولما تناهى إلى أسماعه من تهديد شيخ المنشية ومرابطيها بقتل أول أوربي يلتقون به ما لم يسلّم إليهم إيكارد. وعندما علم الباشا بتأهب الناس للهجوم على دار القنصلية الفرنسية، فإنه هدد المفتي بدقه في مهراس إن لم يُصدر تعليماته بعد ظهر اليوم التالي إلى أئمة المساجد لحث الناس من فوق المنابر على الركون إلى الهدوء والسكينة، وكان ذلك اليوم يوماً مشهوداً: فإن أفراد الجالية الفرنسية الذين اعتصموا بدار قنصليتهم، لم يكونوا يرون من مخرج لهم من مأزقهم سوى من رد الفعل المتوقع للتهديدات التي وجهها الباشا إلى المفتي؛ فقد كانوا يخشون انقضاض الطرابلسيين عليهم وتقتيلهم لهم. ولم يطالب الباشا القنصل الفرنسي سوى بتصريح يعد فيه بعدم تمكين القاتل من الهرب. وتبرع أفراد الجالية الفرنسية بالمال الذي يغطي

= منصبه في طرابلس في 28 يناير سنة 1780 السيد داندريه، الذي كان من قبل قنصلاً لفرنسا في مرفأ كاني CANEE بجزيرة كريت.

قيمة الفدية، حيث تم تجميع خمسمائة قطعة من نقد السكين.. وهي نصاب فدية الدم المهدور. كما تبرعوا بهبات إضافية برطلوا بها مختلف الموظفين والأكابر الذين أسهموا في تسوية القضية. وهكذا فقد تمكن إيكارد من الرحيل على ظهر الفرقاطة التحفة دون وقوع مشاكل جديدة.

وفي تلك الأثناء كانت القبائل في ثورة متصلة، وقبيل حلول عيد المولد النبوي، أعلن الباشا ـ بقصد التقليل من سخط أهالي المدينة ـ أن قواته قد أحرزت انتصارات باهرة على ثوار الدواخل. غير أن الحقيقة ما لبثت أن ظهرت. فكل الذي حدث هو أن القوات الحكومية استولت على بعض الخيام التي كانت مضروبة في السهل والتي كان أصحابها يقومون برعي قطعان الشيخ ابن مخيريق. فثأر لهذا التعدي الشيخ سيف النصر الذي كان عدواً لدوداً للعلج رمضان آغا الأدغم، حيث هجم في الليل على ثكنات عسكر مصراته بغتة. وهكذا فقد وقع بين أيدي الثوار مدفعان كان الباشا قد أرسلهما إلى حامية مصراته، كما استولوا على رايات الحكومة وخيام الجنود وأسلحتهم وأمتعتهم، بعد أن تمكنوا من ذبح ثلاثمائة منهم.

وبالرغم من هذا الفشل فقد عُقدت تسوية مع الثوار بفضل وساطة المرابطين. وبعد أن تم تسليم الرهائن الذين طالب بهم الشيخ أحمد ولد نوَّار ـ شيخ قبيلة النوائل ـ كشرط سابق على موافقته على الحضور إلى طرابلس، فإنه قدم إليها بنفسه على رأس ثمانيـن فارساً من أفراد قبيلته. وعند وصوله حيّته طلقة مدفع ورُفعت الأعلام فوق الحصون. ثم قدَّم إليه الباشا هدايا نفيسة من بينها جواد مزين بسرج فاخر. وبعد أن جدد الشيخ عهده بالولاء للباشا على مشهد من أعضاء الديوان، تصالح معه ثم قفل راجعاً إلى زواره.

وبنفس الأساليب السلمية استمال الباشا الشيخ علي بن وشاح[1]، ابن أخ بالقاسم بن وشاح، أحد كبار مشايخ المحاميد، وابنه بالتبنّي؛ فقدم إليه وكان له معه الحوار الظريف التالي الذي يعطي فكرة عن أساليب الحكام المغاربة في الحكم: ـ

الباشا : «يا علي! إنني مسرور بدخولك في طاعتي، ولذا فإنني تعبيراً مني لك على امتناني، قررت تعيينك شيخاً للمحاميد الشجعان ووضعتك على رأسهم».

الشيخ علي: «أنا شاكر لك ذلك؛ إلا أنني أنتمي إلى أسرة يولد رجالاتها مشائخ. أما احتلال المكانة الأولى في القبيلة، فقد رُصد لشقيقي بعد وفاة والدنا. فما عليك، إن أردت، إلا أن ترسل إليه ما جرت عليه العادة وأن تعينه كبيراً للمشائخ».

الباشا : «وإذن دعني أُنعم عليك بأفضال أخرى، ولكن عليك أن تُسدي لي، بما تتمتع به من شجاعة، خدمة أحتاج إليها، وهي في إمكانك».

---

(1) نسبة إلى الوشاحيين من المحاميد. وهم أولاد حمود بن طوق بن بقية بن وشاح. انظر «معجم البلدان الليبية»، صفحة 106 *.

الشيخ علي: «إن كان ما ترغبه ممكناً، وفي وسعي إنجازه، فإنني في الخدمة».

الباشا : «نعم إنه ممكن... إنني أريد منك أن تأتي إلي برأس التركي المستجير بكم».

الشيخ علي: «... ... ...»

الباشا : «ما لك صامت؟ تكلم ولا تخف شيئاً!.. لقد كُفل لك الأمان قبل مجيئك، وأنا عند عهدي، فتكلم بحرية ولا تخف».

الشيخ علي: «ما دمت تصرّ علي أن أتكلم وتأمرني بذلك، فسأتكلم بصراحة: إن ذلك التركي هو مصطفى ابن أخيك، فهو ينتمي إلى الأسرة القرمانلية التي نكنُّ لها الاحترام والولاء تقديراً لأفضال جدك أحمد باشا، الذي تجعلنا ذكراه الطيبة نربأ بأنفسنا أن نهدر دم من ينحدر من نسله. ولقد استجار مصطفى ابن أخيك بأنجعنا، فحياته في أمان، ولن نسمح لأحد أن يلحق به أذى. وما دمنا أحياء فإننا سنسهر على حياته كما لو كنت أنت نفسك المتسجير بنا. إنك اليوم سيِّد البلاد يا أيها الأمير؛ ولكن هب أن العليّ القدير يخبىء لك مصيبة قد تضطرك يوماً إلى الاستجارة بنا: أفلا تتصور عندئذ مدى فائدة إخلاصنا لك؟... ودعني أكرر لك أن أفضال جدك أحمد باشا قد تركته حيّاً في قلوبنا، ولن يقترف المحاميد قط جريمة إهدار دم واحد من القرمانليين حتى لا ندنِّس تلك الذكرى الغالية».

الباشا : «فليكن! لكن إعلم أن ما ترفض القيام به سيؤديه غيرك».

الشيخ علي: دعني أؤكد لك أيها الأمير أن أحداً من أفراد عائلتي أو من أعراب قبيلتي لن يجرؤ على إلحاق سوء به، وبأنه سيظل بيننا في أمان ما ظل راغباً في البقاء لدينا».

في شهر أغسطس سنة 1781، وقعت اضطرابات واسعة في جهة الزاوية. وحدث أن غزت عصابة من فرسان قبيلة الورشفانة، مؤلفة من مائتي فارس، على نجع من أنجع قبيلة النوائل في تلك المنطقة، حيث نهبوا عشرة من خيامهم. فقام النوائل بحشد أربعمائة من فرسانهم وعدد مماثل من المشاة، ثم هجموا على الورشفانة قرب بلدة جنزور، حيث قتلوا منهم ثمانين شخصاً، كما جرحوا منهم الكثيرين. وكان المحاميد متحالفين مع الورشفانة، فهبُّوا لنجدتهم؛ وأدى ذلك إلى وقوع معركة كبيرة قُتل أثناءها المئات من رجال الجانبين.

ولم يكن الموقف بأفضل من هذا في نواحي مصراته أيضاً. ذلك أن حاكمها رمضان آغا الأدغم كان ما يزال في عداء مع خصمه اللدود الشيخ سيف النصر الذي كان يبسط نفوذه على منطقة يبلغ طولها مائة وأربعين فرسخاً وتمتد حتى أعماق خليج سرت. وانتهى الأمر بمقتل رمضان الأدغم. ثم طلب الباشا من المرابط سيدي الصيد أن يتوسط بينه وبين سيف النصر، وحمّله إليه رسائل يعده فيها بعفوه عنه؛ فقبل سيف النصر في النهاية أن يوفد ابنه إلى طرابلس.

ولم يكن ابنه ليتجاوز السادسة عشرة من عمره؛ إلا أنه كان فارع القامة، جميل المحيّا، زيادة عن تمتعه بموهبة خطابية يندر وجودها بين أترابه. وعندما مثُل الشاب في حضرة الباشا فإنه ناوله عهد الأمان الخطيّ الذي سبق له وأن وجّهه إلى والده، وبادره قائلاً: «إنني لست أرجّعه إليك لتذكيرك بما قطعته على نفسك من تأمين حياتي؛ بل ولكي تكون حراً في اتخاذ ما تراه إن كنت تعتبرنا مذنبين. فإن كنت يا صاحب السمو تريد الثأر للكراهية التي كانت تكنّها عائلتنا لرمضان آغا؛ فاعلم أن مقتل ذلك الرجل قد أشفى غليلنا منه. وإذا كان يرضيك أن يُسفك دمي في سبيل إعادة الأمن والسكينة إلى المملكة، فها هو رأسي عند أقدامك، إذ أن والدي يقدمه قرباناً لك للبرهنة عن دخوله في طاعتك والامتثال لإرادتك». فلان قلب الباشا لتأثره باللهجة الصادقة التى نطق بها الشاب في عبارته الأخيرة؛ فما كان منه إلا أن أوقفه من سجدته أمامه، ثم أومأ إليه وإلى آغا مصراته الجديد، الحاج سالم، الذي كان في رفقته، أن يتبعاه إلى أجنحة القلعة التي لم يغادرها الشاب إلا في وقت متأخر من الليل، بعد أن تم الصلح على أكمل وجه. وكانت الزيارة التي سبق للشيخ علي بن وشاح - ابن أخ شيخ المحاميد - وأن قام بها إلى طرابلس قد زادت في دعم حالة السلم مع قبائل الدواخل. غير أن سكان منطقة العجيلات علموا في تلك الأثناء أن قريب الباشا والمطالب بعرشه، مصطفى، قد تلقى من تونس معونة مالية وعسكرية؛ فشجعهم ذلك على مناصبة الحكومة العداء من جديد، حيث قاموا بنهب مخازنها الموجودة في ضواحي زوارة خلال شهر ديسمبر.

وتميزت سنة 1782 بشدة التطاحن بين القبائل. فلقد قررت قبيلة ورغمّة - التابعة لتونس - الانتقام من قبيلة النوائل لهجوم كانت قد شنته عليها. فتحالف الشيخ خليفة[1]، زعيم النوائل، مع قبيلة الورشفانة وتمكن من صد هجوم ورغمّه بنجاح. وأمام هذه المصاعب التي كانت تقف حجر عثرة في سبيل رغبته في نشر الأمن في البلاد، ظل الباشا يقف كالمتفرج الكسيف الخاطر عاجزاً عن تقويم الأمور، شأنه شأن مريض استفحل به داء عضّال وأخذ يستهلك قواه رويداً رويداً.

وكانت الحركة التجارية في حالة قصوى من الكساد، فلقد أشارت سجلات المبادلات التجارية الخاصة بتلك الفترة إلى أن فرنسا لم تصدّر إلى طرابلس من البضائع في سنة 1783 سوى ما قيمته خمسون ألف فرنك، ولم تستورد منها في المقابل سوى ما تتراوح قيمته ما بين ستين وثمانين ألف فرنك. وفي السنة التالية لم تتجاوز صادراتها إلى فرنسا سبعة وأربعين ألف فرنك واستوردت منها ما قيمته خمسة وستون ألف فرنك. واستناداً إلى ما جاء في المذكرة التي وضعها (جيس GUYS)، القنصل الفرنسي في طرابلس؛ فإن واردات الإيالة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر قدِّرت بحوالي مليون ونصف من الفرنكات الفرنسية، في حين بلغت قيمة صادراتها مليوناً واحداً. ونلاحظ هنا أن حجم معاملات فرنسا التجارية مع طرابلس كان ضئيلاً مثلما هو عليه حتى في الوقت الحاضر. إلا أن نفس المذكرة أشارت إلى أن سفن فرنسا التجارية

(1) هو الشيخ خليفة بن عون المحمودي، شيخ بني نوير. انظر المنهل العذب، صفحة 300 *.

قد حققت أرباحاً قدّرها القنصل بنصف مليون فرنك تم الحصول عليها من نقل تلك السفن للبضائع بين موانىء طرابلس بعضها البعض وبينها وبين موانىء ولايات الأمبراطورية العثمانية التابعة للسلطان. وكانت تلك الحركة التجارية البحرية، التي أطلقت عليها البحرية الفرنسية تسمية «القافلة»، محتكرة من قِبل السفن التي ترفع العلم الفرنسي الذي كان الأتراك قد اعتادوا على احترامه أكثر من أعلام الدول البحرية الأخرى، ولذا فإنه كان يوفر للطرابلسيين، لنفس السبب، ضمانات أكبر، وهم الذين كان الباب العالي يعتبرهم من الرعايا المتمردين.

ولقد حمل موقف الآستانة هذا من طرابلس الحكام القرمانليين على عقد تحالف بينهم وبين مراكش. وفي سنة 1783 رأى علي باشا القرمانلي أنه من المستحسن إيفاد مندوب إلى جلالة سلطانها الشريفي، فكلّف بهذه المهمة سي أحمد خوجة[1] حيث نجح في توثيق الروابط بين طرابلس ومراكش بأكثر مما كانت عليه من قبل[2].

ويرجع الفضل في ذلك التقارب بين البلاط المراكشي والبلاط الطرابلسي إلى مجهودات الوريث المتوقع لعرش طرابلس ـ حسن بك ـ الذي قصد بذلك إلى الخروج بوالده علي القرمانلي من المآزق السياسية التي وقع فيها. كما يرجع إليه الفضل أيضاً في تحقيق أعمال أخرى كان أهمها اتخاذ خطوات صارمة رمت إلى وضع حد لحالة الفوضى التي كانت تضرب أطنابها بين القبائل. فبفضله تم خلال شهر مارس سنة 1783 حشد ألفين من الفرسان عند طرابلس. وفي اليوم التالي وصل بك درنة وبك بنغازي بفرسانهم فانضموا إليه؛ ثم توجه الجميع إلى منطقة وادي المجينين فعسكروا بها، وكان في انتظارهم هناك ألفان آخران من فرسان القبائل التي تدين للقرمانليين

---

(1) يذهب رودولفو ميكاكي ـ (انظر الترجمة العربية لكتابه عن طرابلس، صفحة 104) ـ إلى أن أحمد خوجة هذا كان قد اعتنق النصرانية والتجأ إلى أسبانيا منذ سنة 1780 عندما أوفده علي باشا كمندوب لزيارة بلاطها *.

(2) لم يكن مولاي محمد ـ سلطان مراكش ـ في ذلك الوقت سوى الوريث المحتمل للعرش الشريفي المراكشي؛ وعند مروره بطرابلس متوجهاً لأداء فريضة الحج استقبله الحكام القرمانليون أروع استقبال، فحمل لهم منذ تلك اللحظة وداً عميقاً. ولقد رزق مولاي محمد من علجة انجليزية الأصل بمولود سماه يزيد، وكان يزيد هذا عنيف المزاج محباً لسفك الدماء فتمّ إبعاده عن بلاط مراكش؛ فقام في سنة 1779 بأداء فريضة الحج للمرة الأولى. غير أن زيارته للأراضي المقدسة لم تؤد إلى تهذيب خلقه، فأجبره والده السلطان على تكرار أداء فريضة الحج ثلاث مرات متتالية. وفي كل مرة كان يستقبل في طرابلس استقبالاً عظيماً، بالرغم من معاملته لكل من يدنو منه معاملة شاذة: فعند مروره بمنطقة سرت اختطف ابنة الشيخ سيف النصر وتزوجها، واعداً برفعها إلى مرتبة السلطانة بمجرد خلافته لوالده في عرش بلاده. ولقد تحقق حلمه وجلس على عرش مراكش في سنة 1790. غير أن مولاي يزيد لم يستمر في الحكم سوى 22 شهراً، ثم ولت أيامه؛ وعندئذ سمح لزوجته، ابنة سيف النصر بالعودة إلى طرابلس. (المؤلف).
ولمزيد من التفصيلات حول مجون ذلك الأمير المراكشي خلال زياراته لطرابلس؛ انظر ترجمة عمر أبو حجلة لكتاب «عشر سنوات من بلاط طرابلس»، صفحة 295 *.

بالولاء. كما انضم إليهم أهل مصراته والزاوية. وتألف من ذلك طابور طويل بلغ مجموع رجاله اثني عشر ألف محارب، تصحبهم سبعة مدافع.

وتأهب زعيم منطقة سرت، الشيخ سيف النصر، لملاقاتهم، إذ أنه ما أن وطئت أقدام حسن بك أرض منطقته، حتى برز له قائد جيش سيف النصر على رأس ألفين من الفرسان البدو. وأمام ضخامة قوات القرمانليين، اضطر مشائخ قبيلة ورشفانة إلى المثول بين يدي حسن بك الذي عفا عنهم مقابل دفعهم لمبلغ عشرة آلاف سكين بندقي فوراً، وتزويده بمائة جواد وثمانية آلاف خروف. كما بلغت قيمة ما دفعه أولئك المتمردون، لتغطية نفقات الحملة، أربعين ألف سكين بندقي. وترتب على الخروج بتلك الحملة، وعلى تزويد سلطان مراكش لسلطات طرابلس بهبة ضخمة من الحبوب، أنْ انتُشِل علي القرمانلي بعض الشيء من وضعه المتردي؛ وقد تم ذلك في لحظة كانت فيها بعض قطع أسطول البندقية، التي يقودها الأميرال (آنجلو إمو ANGELO EMO)، تدنو من مرسى طرابلس، الأمر الذي مكّن سلطان طرابلس من الظهور بمظهر القوة أمام تلك القوات الأجنبية.

وكان عدد سفن البندقية القادمة ثلاثاً ويرافقها سنبكان، وتشكِّل هذه القطع جانباً من الأسطول البندقي الذي كان في تلك الأثناء يستعرض قواه عند سواحل تونس التي كانت في حالة حرب مع البندقية. وألقى أنجلو إمو[1] مراسي سفنه في ميناء طرابلس في 23 أكتوبر سنة 1784، حيث تم الترحيب به ترحيباً كبيراً، فردَّ هو بتحية مماثلة. ويذهب شاهد عيان إلى أن ذلك الأميرال البندقي كان مغرماً بحب الظهور في أمثال تلك المناسبات. فقد حدث وأن دُعيَ في ميناء (ليفورن LIVOURNE) بتوسكانيا إلى مائدة ملك وملكة نابولي ودوق ودوقة توسكانيا. كما أقام خلال توقفه بطرابلس احتفالاً كبيراً على ظهر سفينته التي كانت غاصة بالتحف النادرة وبالكميات الهائلة من الآنية الصينية الغالية، كما تقضي بذلك التقاليد البندقية العريقة.. فلقد أهدت أسرة الأميرال إيمو إليه بمناسبة قيامه بحملته تلك أكداساً من الأواني الصينية النفيسة والتحف النادرة، فأضافها إلى ما كان يملكه منها من قبل وإلى ما منحته له منها جمهورية (القديس مارك SIANT-MARC)؛ فهيّأ له كل ذلك إقامة وليمة في مرسى طرابلس لا يقدر على القيام بمثلها، من حيث بذخها وجمال آنيتها، سوى الملوك. وقد وُضعت أمام كل من المدعوين عشرات من الصحون المصنوعة من الذهب والفضة الخالصة. وكانت سفن البندقية تمتاز عن سفن الدول الأخرى بجمال زيناتها وكثرة تحفها وقوة تسليحها وروعة بزز وأزياء ركابها.

---

(1) بين يدي، وأنا أكتب هذه الأسطر، مذكرة تذهب إلى أن الأميرال إمو قد انسحق أحد أصابع يده فيما كان يقوم بتصويب أحد مدافع سفينته، وأنه لم يعتن بتطبيب إصبعه كما يجب، فتسبب ذلك في تسممه ووفاته عند رسوه بميناء طرابلس غير أن محفوظات الإرسالية الكاثوليكية في طرابلس لا تشير إلى ذلك، مما يجعلني أشك في صحة هذه الرواية (المؤلف).

في سنة 1784 فتحت أسبانيا أول قنصلية لها في طرابلس. إذ أن هذه الدولة التي ظلت على عداء مستمر مع المسلمين طيلة عدة قرون، قد انتهى بها الأمر إلى إبرام معاهدة صلح مع الباب العالي العثماني في تلك الفترة. ويؤكد البعض أن ذلك الصلح قد كلّف الأسبان ثمناً باهظاً؛ حيث قُدِّر بثلاثة ملايين دولار؛ زيادة عما دُفع لسلطان طرابلس. فلقد قُدِّر ثمن ماسة واحدة أُرسلت هدية إلى باشا طرابلس بخمسمائة دولار[1].

وبعد ذلك وقعت جمهورية البندقية معاهدة صلح مع طرابلس، مما حدا بالباشا أن يمنحها من جديد امتيازاً خاصاً لاستغلال الملح من ملاّحات زوارة. والتـزم البندقيون بأن يدفعوا للإيالة إتاوة سنوية مقدارها ستة آلاف سكين بندقي، أي ما يعادل اثنين وسبعين ألف ليرة عثمانية؛ وذلك زيادة عن المبالغ التي كانت تدفع للعمال الطرابلسيين العاملين في الملاّحات. وكانت الأتاوة تتضمن أربعة آلاف وخمسمائة سكين مقابل إبرام الصلح، أما باقي المبلغ فقد تم دفعه مقابل الاتفاقية التجارية. ولكي لا يُؤخذ على البندقيين دفع ضريبة خراج لدولة أخرى؛ فإنهم ادّعوا أن المبلغ المدفوع لطرابلس كان بكامله ثمناً لاحتكار الملاحات. غير أن نص المعاهدة أثبت العكس. ثم قامت البندقية ببيع امتيازها ذاك إلى إحدى شركات ميلانو، فاستطاعت تلك الشركة في سنة 1784 تحميل حوالي مائة وخمسين ألف قنطار قامت بنقلها ثلاث وثلاثون سفينة شحن.

وفي نفس السنة اضطرت فرنسا إلى التقدم بشكاوى جديدة ضد القراصنة الذين استولوا على سفينة تابعة لجنوا داخل المياه الإقليمية الفرنسية، وأطلقوا النار على إحدى السفن الفرنسية عند رسوها في مرفأ حلق الوادي التونسي. لكنها لم تحصل سوى على تعويضات ضئيلة. وفي نفس الفترة تقريباً رأت الحكومة الفرنسية نفسها ملزمة بالتدخل لحمل الحكومة الطرابلسية على تسديد ما كان عليها من الديون لصالح الرعايا الفرنسيين المتعاملين معها. ولم يجد الباشا من وسيلة لسداد تلك الديون سوى بالتنازل للتجارة الفرنسية عن حق احتكار وإستغلال بودرة الصودا. ثم تفاقمت ضائقته المالية، فاضطر إلى رهن جواهره لدى القنصلية الفرنسية التي منحته سلفة لتسديد ثمن البضائع التي كان يمده بها التجار الأجانب.

تلقى القائد الهولندي (فان كينسبيرغن VAN KINSBERGEN) فيما كان يتجول بأسطوله عبر البحر الأبيض المتوسط ـ أمراً من حكومته باستعراض قوته من آن لآخر في مياه طرابلس لإرهاب سلطاتها. فقدم إليها في مطلع سنة 1785 حيث قدَّم للباشا هبة من ستة آلاف فلوران. غير أن مثل ذلك المبلغ لم يكن ليكفي في سد فراغ خزائن الباشا الخاوية؛ فتطلع إلى الحصول من هولندا

---

(1) إرجع إلى معاهدة علي باشا القرمانلي مع أسبانيا، التي أبرمت سنة 1784، في الصفحة 19 من ملحق الوثائق والمعاهدات التي أرفقها كمال الدين الخربوطلي بالترجمة العربية لكتاب رودولفو ميكاكي عن طرابلس؛ والجدير بالذكر أن الأصل العربي المكتوب باللهجة العامية موجود لدى الأديب الليبي الأستاذ علي الفقيه حسن *.

على مبالغ أكبر، فاقترح إيفاد ابنه إليها على ظهر سفينة ذلك القائد. بيد أن فان كينسبيرغن رفض ذلك، لعلمه بأن حكومة بلاده قد قررت عدم استقبال مبعوثي طرابلس. فوجّه الباشا خطاباً إلى عاهل هولندا، لكنه لم يحصل من وراء ذلك على مطلبه. ونظر الباشا القرمانلي إلى ذلك الرفض على أنه إهانة شخصية له، فقام بطرد قنصل هولندا، فارنسمان، الذي لم يجد بداً من مغادرة البلاد على عجل تاركاً الإشراف على مصالح رعايا بلاده للسيد (بيلاتو BELLATO) قنصل البندقية.

وكانت طرابلس في تلك الفترة فريسة للمجاعات، ولم يحرك جيرانها التونسيون ساكناً لانتشالها من كربتها، بسبب العداء الذي كان لها معهم. وكان المدعو مصطفى، الطامع في عرش طرابلس، والذي كان ما يزال الباشا يتعقبه للانتقام منه، قد علم بأن مؤامرة تحاك لاغتياله؛ فغادر جبال طرابلس التي استلاذ بها متوجهاً عن طريق غدامس وأورغله إلى بسكره، ومنها ولج إلى تونس. ومن حسن حظه أنه أفلت في الوقت المناسب، لأن رفيقه المخلص، المدعو العزّابي، قد وقع في يدي أحد القتلة المأجورين، حيث طارده حتى قبض عليه ومن ثم اقتاده إلى القلعة التي أمضى فيها ثلاثة أيام عُذِّب أثناءها أشد العذاب ثم تم شنقه عند بابا المدينة. أما مصطفى فلقد لقي لدى وصوله إلى تونس كل تقدير واحترام، فلقد كانت تونس تعوِّل عليه في حالة نشوب حرب بينها وبين طرابلس، وهذا هو نفس ما فعلته الجزائر بالنسبة لتونس عندما منحت حق اللجوء إليها ولأولاد أحد المطالبين في عرشها، وذلك لكي يظلوا خطراً ماثلاً أمامها ويمكن استعمالهم ضد دايها في حالة تجرؤه على اساءة علاقاته مع داي الجزائر.

وبالإضافة إلى تعرض طرابلس للمجاعة والقحط خلال فترة طويلة، فإنها رُزئت في شهر مايو سنة 1785 بكارثة أخرى أشد فتكاً بأهلها؛ ألا وهي الطاعون الذي صار يتفشى في المناطق الدواخل. ولكن لم تقم سلطات مدينة طرابلس باتخاذ أية احتياطات صحية لدرء أخطار ذلك الوباء، لما يتميز به المسلمون من تسليم بالقضاء والقدر والتطيُّر من إحصاء الوفيات؛ الأمر الذي جعل السلطات غير قادرة على التكهن بما إذا كان الوباء في حالة تفاقم أم في حالة انحسار. وفيما يلي بعض التفاصيل التي خلفها لنا شاهد عيان[1] متنبِّه إلى كل ما كان يدور حوله آنذاك: ـ

«إنك لترى أولئك الذين فتك بهم الطاعون وكأنهم مُسُّوا بضرب من الخبل الذي سرعان ما يتحول إلى الجنون. ثم تظهر على أجسامهم تورمات مقرونة بآلام شديدة ما تلبث بعد بضع ساعات أن تودي بحياتهم. والباشا مستاء جداً من عزم النصارى على إغلاق دورهم ومساكنهم على وجه السرعة، خصوصاً وأن المجاعة تضرب أطنابها. وهو يرى في ذلك الإجراء تأكيداً بأن طرابلس قد صارت مدينة موبوءة؛ الأمر الذي سيترتب عليه عدم قدوم أية تموينات من الخارج.

(1) يقصد المؤلف بذلك رواية مس توللي في كتاب «عشر سنوات في بلاط طرابلس». انظر ترجمة ماك كارثي الفرنسية، الجزء الأول، من صفحة 183 إلى صفحة 216. انظر كذلك ترجمة عمر أبو حجلة العربية من صفحة 189 إلى صفحة 191 *.

ومهما يكن الأمر، فإن النصارى سيغلقون بيوتهم في بحر أسبوع من الآن؛ فلقد اختارت كل أسرة نصرانية عدد الخدم الذين ستفرض عليهم الحجر الصحي معها حتى تنحسر موجة الوباء. ولقد تم إعداد جِرار كبيرة مليئة بالتوابل لاستعمالها كمطهرات، حيث أخذت تُحرق يومياً في تلك البيوت ممزوجةً بالكافور والمرّ والصبر المكّاوي المخلوط بقليل من بودرة البارود، والتي تنطلق أبخرتها في كل أركان البيوت. وأخلى النصارى هنا بيوتهم من الحيوانات الداجنة والطيور خشية أن ينقل إليهم وبرها وريشها عدوى الطاعون. ويحتفظ أرباب البيوت بمفاتيح بيوتهم في جيوبهم حتى لا يدخل أو يخرج منها أحد دون علمهم. أما المؤن فإنها تخضع لحظة استجلابها من الأسواق لعملية تطهيرية تتمثل في غسلها بالخل والماء في سقائف البيوت قبل تناولها أو طبخها. وبكاء الناس ونحيبهم في المدينة يمزق القلوب، ولا تمر ساعة من ساعات النهار إلا ويسمع المرء عويل من فقد عزيزاً عليه. وعند ظهر كل يوم يتم إخراج جثث الموتى لتجميعها. والرعب الذي تبعثه المواكب الجنائزية في القلوب يتزايد كل يوم. أما النسوة الطرابلسيات اللاتي كان المرء يراهن من قبل محجبات على الدوام، فقد أصبحن الآن صورة حيّة لليأس والقنوط وهنّ يهمن على وجوههنّ في الشوارع بشعور متناثرة ووجوه مكشوفة خلف نُعُش ممن رزئن فيهم من أفراد أسرهنّ. وهذا الوالد الذي قد تراه اليوم حاملاً ابنه إلى القبر، لا يُستبعد أن يكون قد دفن بالأمس ابنته وأول أمس زوجته، وأن ما تبقى له من أفراد أسرته ما زالوا يكابدون آلام الطاعون خلف جدران بيته. ومنذ بدأ تفشّي هذا الوباء اللعين توفي في هذه المدينة ثلاثة آلاف شخص، أي ما يعادل ربع سكانها تقريباً؛ وما يزال عدد الضحايا يزداد كل يوم».

كانت أيام 26 و 27 و 28 يونيه أيام شؤم للرهبان الإرساليين الذين يديرون مستوصف (القديس لوي SAINT-LOUIS) بمدينة طرابلس. فلقد داهمهم خلالها الوباء وحصد أرواحهم الواحد تلو الآخر. وعندما شعر كبيرهم (بونافينتور BONAVENTURE) بقرب منيّته، أرسل مفاتيح الدير والكنيسة إلى قنصل فرنسا الذي أمر بنقل جثثهم ودفنها ثم ختم الأبواب بالشمع الأحمر. ومع مطلع شهر يوليه ازداد فتك الطاعون بالناس وأخذ له صورة أشد فظاعة. ولم تعد الجثث تدفن على حدة، إذ صارت، لكثرتها، تُنقل على ظهور الجمال بمعدل خمسة أو ستة فوق كل جمل، ثم يتم دفنها جماعياً. وبنفس الطريقة كانت تجمّع جثث من يداهمهم الموت في الشوارع. ثم ابتُكرت طريقة جديدة للدفن زادت من تفشي الطاعون وتلوُّث الهواء بجراثيمه: ذلك أن عميد الجالية اليهودية كان قد فرض على أبناء ملّته ضريبة إضافية، قدرها عشرون درهماً، عن كل عملية دفن، وذلك لتوفير تكلفة دفن الفقراء من اليهود. وترتب على ذلك أن كثيراً من الأسر اليهودية صارت تحفر القبور لموتاها داخل بيوتها سراً تهرباً من دفع تلك الضريبة. وكانت تلك القبور تُحفر في أرضيات السقائف؛ وحيث أن الحفر كان يتم أثناء الليل خشية افتضاح أمرها، فإن رائحة الجثث كانت من النتانة بحيث افتضح أمر تلك الأسر، وزاد في عدد الضحايا. وكان كثير من الفقراء والبائسين، الذين لا أقارب أو أصدقاء لهم يتكلفون بدفنهم عندما يحين أجلهم، يتجمهرون

حول دور القنصليات كي يموتوا بجوارها؛ كما كانت تنقل إلى هناك جثث آخرين منهم يتطوع بتكديسها عند القنصليات من كانوا منهم على قيد الحياة. فكانت القنصليات تضطر إلى دفع تكاليف نقل ودفن تلك الجثث المرمية أمام أبوابها. ولقد تفشى الوباء بشكل أفظع في القلعة نفسها، بل وبأشد مما كان عليه الحال في المدينة، وفُسِّر ذلك بكثرة عدد من اعتصموا بها. ولقد توفي جميع ضباط الدولة تقريباً. وفقد علي القرمانلي إثنين من أجمل أولاده. ولقد قضى الوباء على خُمسيْ سكان المدينة من العرب وعلى نصف سكانها من اليهود وعلى تسعة أعشار ممن لم يتمكنوا من النصارى من توفير ما يسد رمقهم من المأكل خلال فرصهم للحجر الصحي على أنفسهم داخل بيوتهم. ويُقدَّر عدد ضحايا الطاعون في مدينة طرابلس وضاحية المنشية بسبعة وعشرين ألفاً.

وما كادت موجة الوباء تخف قليلاً حتى أطلت مشكلة أخرى برأسها وبعثت القلق في نفوس الناس: ذلك أنه وصل إلى طرابلس جانب من الأسطول العثماني وعلى رأسه القبودان ـ باشا، حيث طالب بتسليمه أحد القراصنة الخطرين الذي كان قد لاذ بالمرسى. وبادرت القلعة وحصون المدينة إلى إطلاق مدافعها تحية للراية السلطانية البحرية؛ غير أن القبودان ـ باشا ازدرى التحية ولم يرد سوى بأربع طلقات. ولم تكن زيارة الأميرال التركي في حقيقة الأمر سوى عملية تفقد واستطلاع لدفاعات المدينة توطئة لوقوع أحداث جسيمة لم تلبث أن ابتليت بها طرابلس.

وفي نفس الفترة اعتنق الإسلام ثري مالطي يدعى (جوزيف تريتي JOSEPH TRETI) أدَّت فضيحة خروجه عن ديانة قومه إلى تعيين بعثة إرسالية نصرانية جديدة في طرابلس بأمر من «هيئة نشر الديانة النصرانية»، بعد أن قضى الطاعون على أفراد البعثة السابقة. فوصل الراهب (فيليب مارتيني دي فلورانس PHILIPPE MARTINI DE FLORENCE) إلى المدينة لإعادة فتح أبواب الكنيسة التي ظلت مختومة بالشمع الأحمر مدة تسعة أشهر. بيد أن وصول ذلك الراهب الإرسالي لم يؤد سوى إلى تعقيد المشاكل. إذ أنه بدلاً من دعوة أبناء ملته إلى التمسك بأهداب دينهم بالتي هي أحسن، فإنه أخذهم بالقسوة والعنف وهدد كلاً منهم بحرمانه من رحمة الكنيسة النصرانية، فانتهى الأمر بالجميع أن قاطعوه. مما حدا به إلى مغادرة طرابلس دون إخطار أحد بذلك، فتم إغلاق الكنيسة من جديد. وأخيراً وصل ثلاثة من الرهبان الإرساليين الجدد، في 12 اكتوبر التالي، حيث نجحوا في استئناف أداء الطقوس الدينية.

في شهر أغسطس 1786 حصل السيد أندريه، القنصل الفرنسي العام في طرابلس ـ الذي انهارت صحته بسبب المحن التي مرت به خلال تفشي الطاعون ـ على إذن بتمضية فترة نقاهة واستشفاء في بلاده. فاضطلع بأعباء القنصلية أثناء تغيبه نائبه (فالليير VALLIERE) الذي ترك لنا وصفاً هاماً للحالة التي كانت عليها البلاد آنذاك، حيث قال:

«لم يعد باشا طرابلس يسوس اليوم سوى رعايا متمردين وفيافي مجدبة وخرائب مهدمة. وحتى المدينة التي يقطنها هو نفسه لم تعد سوى أكوام من الأنقاض. فقصره ينهار في كل ركن من

أركانه، ولم يعد لبوابات المدينة من جدوى، فقد انهارت كل الأسوار المحيطة بها. أما الحصون والبطاريات التي جثمت فوقها مدافع قديمة صدئة، فإنها آخذة في التداعي كلما حدث وأطلق أحد مدافعها نيرانه تحية لإحدى السفن القادمة لزيارة طرابلس. ولقد أدى توالي سبع أو ثمان من السنين العجاف إلى ارتفاع معدل الوفيات وإلى هجرة الناس من البلاد؛ ثم ثنّى الطاعون فزاد الطين بلّة. وليست طرابلس الآن سوى صحراء موحشة، فكل شيء ماض في الذبول والاضمحلال وقبل أن تحل هذه الكوارث بالبلاد كانت هنالك صادرات سنوية ضخمة من القمح والشعير والزيت، وكان الفلاح يعيش في بحبوحة، والحكومة تحصل من وراء الضرائب المفروضة على الصادرات على كثير من الريوع. وكان استهلاك المواد والسلع الغالية الثمن أمراً شائعاً؛ حيث كانت ترد إلى البلاد سلع من فرنسا وإيطاليا والشام والاسكندرية، مقابل تسديدها بتصدير الصوف وريش النعام والسّنى والتّبر والرقيق والعاج... الخ. ثم استحكمت المجاعة فلم تعد تدخل إلى مرسى طرابلس سوى السفن التي تنقل إليها المؤن، حيث كانت تلك السفن تحقق أثناء تلك الأزمة مكاسب طائلة وحيث أخذ التجار يحصلون على أرباح وفيرة؛ وتقلص حجم الصادرات كثيراً بالنسبة للواردات. واقتضى الحال تسديد أثمان البضائع المستوردة نقداً، فلم يجد أهل البلد بداً من تبذير المكنوز في خزائنهم، فلم يمض طويل وقت حتى تسربت أموالهم من بين أيديهم، واضطروا عندئذ إلى بيع حليهم وجواهر نسائهم. ومما يدلل على مدى تفشي الفقر والإملاق، فإن الذهب والفضة المصنّعة صارا يباعان بأقل من قيمتهما الفعلية في أوربا بمعدل 20 % و 25 %.

وكانت صادرات مرسيليا إلى طرابلس ضئيلة دوماً، فهي في العادة تتراوح ما بين الأربعين والخمسين ألف ليرة. وتتمثل في سلع كالقهوة والسكر والمشروبات الروحية والحديد والمدافع والبلاتين وصُوَّان البنادق والأخشاب والخردوات النحاسية والأقمشة والألحفة وأسلاك الذهب، ولكن بكميات محدودة. وكان من عادة الكثيرين من قباطنة المراكب القادمة من جنوب فرنسا القدوم إلى مرسى طرابلس للمتاجرة في النبيذ والمشروبات الروحية لحسابهم الخاص. وكان مرفأ ليفورن التوسكاني يصدر إلى طرابلس نوعاً رديئاً من الأقمشة الخشنة التي يتم نقل معظمها إلى فزان وبورنو عبر الدواخل. فهي أقمشة صنعت خصيصاً للزنوج في أنوال نابولي من أصواف رديئة كانت تصدر إلى تلك الأنوال من بنغازي وطرابلس. إذ أنه من عادة بدو البلاد ـ تحايلاً لزيادة ثقل جزز صوفهم ـ أن يغمروها بتراب أحمر ناعم، غير أن هذا التراب ما أن يلتصق بالصوف حتى يجعله متآكلاً سهل التقطّع؛ والحقيقة أنه لولا هذه العملية لظلت أصوافهم من نوعية ممتازة[1].

---

(1) الواقع أن مثل هذا التعليل خاطىء وساذج، إذ أنه من الثابت أن مناطق تربية الأغنام في ليبيا، وخصوصاً في منطقة الجبل الأخضر، مغطاة بتربة حمراء قانية لا مفر من أن تتلوث بها أصواف الأغنام. وهذا أمر معروف لكل سكان ليبيا؛ بل إن حمرة تلك التربة قد استلفت أنظار كل من ابن حوقل (كتاب صورة الأرض)، وابن خلدون الذي أطلق على مدينة المرج الواقعة في ذلك الاقليم اسم «المدينة الحمراء». كما أن الفرنسي جان دي بوا قد تحدث بإسهاب عن هذه التربة في كتابه عن الاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا، ومشاكل تلوث الأصواف بها *.

وأكثر تعامل طرابلس التجاري يتم مع مرفأ ليفورن، واليهود يحتكرون هذه التجارة كلها، حيث يستوردون من ذلك المرفأ الحر، الذي يلاقون فيه حماية كاملة لمصالحهم، مختلف البضائع التي تقدر قيمتها بأربعمائة أو خمسمائة ألف فرنك فرنسي. أما البندقية فتصدر إلى طرابلس سنوياً حمولة سفينة أو سفينتين من ألواح الصنوبر والروافد الخشبية والصواري التي تحتاجها سفن القرصنة، وكذلك المسامير والأجواخ والحرائر. ويسيطر قنصل البندقية نفسه على هذا التعامل التجاري مع بلاده. أما صغار التجار المالطيين المشمولين بالحماية الفرنسية، فإنهم يتاجرون في المأكولات والماكرونة الإيطالية، والأسماك المقدَّدة، وأحجار مالطة.

ويتعامل مأمور جمارك الإيالة ـ القائد مصطفى، وهو علج أصله من نابولي ـ مع جزيرة صقلية ونابولي معاملات تجارية خاصة. وتقدَّر واردات طرابلس في عمومها بحوالي ستمائة أو سبعمائة ألف ليرة تقريباً. وتصدر طرابلس إلى مرسيليا سنوياً حوالي عشرة آلاف قنطار من الصودا المحروقة، المستخرجة من منطقة صبراته، كما تستورد إلى جانب ذلك نوعية أفضل من نفس المادة، يبلغ حجمها ألفان من القناطير ويتم الحصول عليها من زوارة. ولقد قام الباشا بوضع يده على هذه المادة، حيث صار يتخلى عن حق استغلالها لمدة ثلاث سنوات بالتناوب. مرة للفرنسيين ومرة للإنجليز، وذلك حتى تُسدد ما لهم من ديون عليه. ويصل حجم حصيلة الصودا في بعض السنوات إلى عشرين ألف قنطار. كما تقوم طرابلس، زيادة عن ذلك، بتصدير الحلفا، والحُصُر، والقِفاف والمقاطف المعمولة من سعف النخيل، وجلود الماعز، والأبقار، والإبل، والنشاف البحري. أما المتاجرة في ريش النعام فهي وقف على اليهود. كما أن هنالك تجاراً طرابلسيين لهم شركاء من اليهود، حيث يقومـون سوياً بالمتاجرة مع فزان وغدامس وسوكنة، ويصل عدد العبيد المجلوبين من تلك النواحي إلى طرابلس إلى حوالي ألف عبد في السنة ما بين ذكور وإناث.

وتُستغل سهول غريان في زراعة الزعفران، حيث يتحايل يهود طرابلس على زبائنهم في زيادة وزن هذه الغلة، التي تصل إلى مخازنهم من غريان، باللجوء إلى أساليب الغش التي جُبلوا عليها بطبيعتهم: إذ يقومون بقطع الشعيرات الجذرية المتدلية من رؤوس البصل ثم يخلطونها بالزعفران، وبعد ذلك يصبون عليها الزيت ويرشُّونها بالدقيق، ثم يديرون الخليط حتى يمتزج ببعضه تماماً. وتؤدي هذه العملية إلى زيادة وزن الزعفران حيث تصطبغ شعيرات البصل بلون الزعفران الأصفر فلا يمكن فرزها منه، مما يمكنهم من بيع بضاعتهم منه بثمن أعلى. أما زليطن ومسلاتة فإنها غنية بزيت الزيتون؛ ومصراتة معروفة بصناعة البسط والسجاد. وزوارة معروفة بملاّحاتها، وقد أبرمت جمهورية البندقية عقد امتياز يخول لها احتكار استخلاص أملاح زوارة لمدة عشرين سنة. وما يزال بطرابلس في الوقت الحاضر حوالي مائة أسير إيطالي، إلا أنه لا يُتشدد معهم كثيراً».

وبعد هذه الصورة، تطالعنا صورة أخرى للموقف السياسي في البلاد، رسمها القنصل فالليير، وهي صورة جديرة بالإطلاع عليها لما تتضمنه من نقد؛ فإليكموها: ـ

«علي باشا يحكم لكنه لا يطاع. وهو عاجز عن فرض سيطرته واحترامه على الناس. وبالرغم من أنه سيد لبلاد مترامية الأطراف؛ إلا أنها لا تعود عليه بشيء، إذ أنه يعيش في أقصى حالات العوز والفقر. ولو عرف كيف يدير هذه البلاد إدارة حكيمة لعلمته كيف تكون الثروة. إلا أنه يقضي وقته بين حريمه غارقاً في إطفاء شهواته مع محظياته الزنجيات، وفي الإفراط في احتساء الخمور، إلى درجة أنه صار يمتلك جهازاً لتقطير المسكرات الروحية لتزويده بما يحتاجه منها. وهو لا يلقي بالاً لتشييد مبان جديدة أو ترميم تلك التي أخذت تتهاوى. ولقد استجاب لمطالب الدول التي رغبت في إبرام معاهدات صلح معه، نظير مبالغ زهيدة دخلت جيوب حاشيته ومحظييه، فلم يستفد هو نفسه من وراء ذلك شيئاً. وهو أداة طيِّعة في أيدي من يحيطون به من الندماء ـ حتى اليهود منهم، والذين استطاعوا بفضل غانية يهودية تلقب علانية باسم الملكة «إيستر ESTHER»[1] أن تسيطر عليه بغرائزها ـ وكانت عاقبة ذلك أن تمكن أولئك الندماء من تحويل معظم أموال طرابلس إلى ليفورن.

وقد حدث وأن وهبه سلطان مراكش العجوز مبلغ ثلاثين ألف قطعة من النقد البندقي، زيادة عن مبلغ آخر من عملة البستول الأسبانية، كما وهبه كميات من القمح. غير أن دائنيه وندماءه ومحظييه لم يلبثوا أن امتصوا تلك الهبات وتقاسموها فيما بينهم. فالباشا محاط بشرذمة من الأعلاج الفاسقين المتزلفين الذين يقابلهم أبناؤه ورجال دولته بالتحقير والامتعاض. كما أنه مريض بداء عضال وفريسة للقلق النفسي والآلام الجسمانية معاً. فباشا طرابلس هذا يعتبر من أشد ملوك الدنيا عذاباً وبؤساً. ولذا فإن ابنه حسن بك يتطلع إلى خلافته بصبر نافذ، لأنه يفوق والده في قوة شخصيته وفي خشية الناس منه، وهو غالباً ما يبسط سيطرته لحسابه الخاص. وباستقراء مزاجه يمكن للمرء أن يتكهن بأنه سيكون حاكماً من طراز سيىء: فهو جشع محب للمال وإن كان لا يهمه المصدر الذي يحصل عليه منه. وقد لوحظ أنه كان ينفرد باحتكار السلع الغذائية وبيعها بأعلى الأثمان فترة تفشّي المجاعة في البلاد. ولذا، فإنه بينما كان والده الباشا وأهله وجياده يموتون جوعاً، ظل هو يرفل في الترف والغنى. وللباشا ولدان آخران قام بتعيينهما في مناصب رفيعة لتمكينهما من كسب رزقهما والاضطلاع بمسؤولياتهما العائلية؛ إذ عين أكبرهما، (سيدي أحمد)،

---

(1) تقول مس توللي: «للباشا محظيتان، إحداهما زنجية والأخرى يهودية، وهما تظلان عند رأسه عادة إلى أن يستغرق في النوم. وتعرف المحظية اليهودية باسم الملكة إيستر، حيث أن الناس يعتبرونها وكأنها سيدة البلاد الأولى، ولأن كل الامتيازات التي منحها الباشا لليهودية تمت بواسطتها. وهذه المرأة تأتي يومياً إلى القلعة قادمة من حارة اليهود قبيل استرخاء الباشا في نومه بعد الظهيرة. والغريب أنها ليست صغيرة في السن، كما أنها من السمنة بحيث تحتاج إلى خمسة أو ستة رجال يحيطون بالدابة التي تركبها لنجدتها كلما آلت إلى الوقوع من فوق ظهرها». انظر كتاب عشر سنوات في بلاط طرابلس: صفحة 230 من ترجمة ماك كارثي الفرنسية، وصفحة 302 من ترجمة أبي حجلة العربية *.

حاكماً لمنطقة زوارة، وعين ابنه الأصغر، (سيدي يوسف)، قائداً لمنطقة جنزور».

ولعله من المفيد أن نقارن بين رأي القنصل فالليير، المذكور، ورأي موظف آخر بالقنصلية الفرنسية في طرابلس، وهو (فرومان FROMAENT)[1] الذي استقى انطباعاته من المعلومات التي كان يمده بها رئيس وزراء علي باشا السابق. يقول فرومان: ـ

«كان الوريث المرتقب لعرش طرابلس ـ سيدي حسن بك ـ يتّسم إلى أقصى حد بخصال ومواهب شخصية جديرة برئيس دولة. وكانت براعته في الاحتفاء بالآخرين تكفل له محبة من يحتك به فتجعله مؤيداً له. وخلال المرات العديدة التي خرج فيها على رأس قواته لتأديب القبائل المتمردة، فإن شجاعته لم تكفل له إخضاعها فحسب، بل وجلبت عليه ثروات طائلة تضاف إلى الغنائم التي يعود إليه بها القراصنة الذين كان يسلحهم على حسابه الخاص، والذين لا سلطان عليهم لغيره. وكان والده يرقب تعاظم قوته بسلبية ويتنازل له بثقة عن المهام العظام التي لم يعد هو قادراً على التصدي لها لتقدمه في السن. ولقد جلب عليه إعجاب الناس بخصاله العالية وإكبارهم لقوته ضغينة أخويه الأميرين ونقمتهم عليه: فأما أخوه سيدي أحمد ـ الهادىء الطبع، والذي سيخلفه بالفعل فيما بعد ـ فإنه بدا وكأنه ينتظر من الزمن بلسماً يشفيه من حسده له في مستقبل الأيام. أما سيدي يوسف ـ الأشد نزقاً وحدة ـ فقد بدا مصمماً على النكاية به، ولسوء الحظ، فإنه نجح في ذلك فيما بعد. إذ أن كثرة عدد أنصار حسن بك وحماسهم وإخلاصهم له لم تكن لتسمح لسيدي يوسف من التخلص منه سوى بعمل مفاجىء. ثم سهلت عليه ثقة حسن بك فيه وركونه إليه تنفيذ ما عزم عليه ضده؛ فكان يستغل تلك الثقة في إحداث مشاغب متكررة، ثم يعود فينهيها موعزاً في ذلك إلى وساطات نسائية بينه وبين أخيه. ولم تكن تلك المشاغبات والحزازات المفتعلة ـ التي سرعان ما تنشب وسرعان ما تنطفىء ـ لتثير حوله شبهات أحد، بل هيأت له حرية اختيار اللحظة المناسبة لتنفيذ خطته».

---

(1) كان فرومان ـ واسمه بالكامل: FROMENT DE CHAMP-LAGARD REYNIER ـ نائباً للقنصل الفرنسي في طرابلس خلال الفترة ما بين 1791-1794. وقد وضع فرومان دراسة تاريخية عن طرابلس، قال القنصل الفرنسي العام في طرابلس ـ فيما بعد ـ السيد (بيلليسييه دي رينو PELLISSIER DE REYNAUD) أنه ضاع من محفوظات القنصلية في سنة 1850. ويحتمل أن هذه الوثيقة قد سرقت في سنة 1799 عند اختطاف الانجليز للسيد بوسييه عندما كان قنصلاً في طرابلس، ومن المرجح أن هذه الوثيقة التاريخية موجودة بمكتبة مالطة. وكان فرومان جعل عنوان تلك الدراسة: «مختصر تاريخ طرابلس البربرية، اعتماداً على محفوظات هذه «الإيالة»، والعنوان بالفرنسية هو «Histoire abrégée de Tripoli de Barbarie extrait des archives de cette Régence». ويقول في المقدمة أن الوقائع التي ذكرها مستقاة من مخطوطات أمده بها مصطفى خوجة، الوزير الأول لسيدي علي باشا القرمانلي. ولقد ذكر لي المستشرق الألماني (كراوس KRAUS)، الذي تحصل على نسخة كاملة لهذه الدراسة، أنه قد أرسلها برمتها إلى جمعية برلين الجغرافية. (المؤلف).

وهنالك شاهد عيان[1] تمكن من الاطلاع على خفايا الخلافات القائمة آنذاك بين أفراد أسرة الباشا، فترك لنا وصفاً لها على النحو التالي:

«بمناسبة حلول عيد الفطر، سُمح للناس بالاقتراب من العرش لتحية الباشا وتهنئته. وكان هو محاطاً بشخصين يثق فيهما أشد الثقة، ومهمتهما تجريد كل شخص غريب يدخل على الباشا لتقبيل يديه من سلاحه، خشية حدوث خيانة. ولا يُصرح بحمل السلاح في حضرة الباشا سوى لعلية القوم الموثوق بهم؛ أما الباقون فإنهم مجبرون على تسليم أسلحتهم للحراس الموجودين عند باب القلعة. وبمناسبة العيد، كانت قاعة الاستقبال غاصة بالناس. وفجأة خيم الرعب على الجالسين متوقعين اغتيال عاهلهم عند أعتاب عرشه، وخافوا أن يهلكوا هم أنفسهم أثناء انتقام أعدائه منه: إذ حدث وأن دخل الأمراء الثلاثة وبصحبتهم كبار ضباطهم وحراسهم وعبيدهم، وكانوا مدججين بالأسلحة وسيوفهم في أيديهم. ثم تقدم كل منهم على حدة، محاطاً بحراسه، للثم يد الباشا. فاستقبلهم هذا مرتجفاً وقد سيطرت عليه الدهشة والفزع بكل وضوح، وبدا الحاضرون وكأنهم يخشون عواقب المشهد الماثل أمامهم. غير أن الأمراء عادوا فتفرقوا من أمامه، حيث انضمَّ كل منهم إلى رهط من القناصل ورجال البلاط وأخذوا يتحدثون معهم بحرية وكأن شيئاً لم يحدث، ولكن دون أن يلقي أحدهم بالاً إلى أخويه الآخرين. ولم يمكثوا بالقاعة سوى بعض الوقت، ثم انسحبت كل مجموعة بنفس النظام الذي دخلت به. وعندئذ أدرك الناس أن حنقهم لم يكن موجهاً إلى والدهم وإنما إلى بعضهم البعض، بالرغم من أن الباشا لم يستعد رباطة جأشه إلا بعد رحيلهم. وفي اليوم التالي قدم البك حسن إلى البلاط من جديد، حيث كان يجتمع والده بسيدي أحمد وسيدي يوسف وبعدد كبير من أفراد الحاشية فقام بتحذير أخويه من عواقب إثارة غضبه من جديد. ثم قال إنه يأنف من اللجوء إلى اتخاذ اجراءات غير جديرة بشخصه بالرغم من قدرته على إخراسهما، إلا أنه إذا كان أحدهما يرغب في مبارزته وجهاً لوجه، فإنه مستعد للتلاقي معه في السهل، حيث لن يرهبه عدد أنصارهما ولا شدة ولائهم، وحيث سيبرهن لهما عن مدى القوة التي يتمتع بها، إن هم أثاروا حفيظته أكثر مما ينبغي. ثم أدَّى التحية لوالده وغادر القاعة. هكذا مرَّ عيد الفطر وانقضى، وتبخّرت بانقضائه الآمال التي عقدها الباشا على زوجته بانتهاز تلك المناسبة لتصفية الجو العائلي السائد في القلعة».

وسرعان ما ازدادت مخاوف وكراهية الأميرين الشابين لأخيهما الأكبر حسن بك. ثم حدث وأن مرض الباشا فجأة، حيث فقد وعيه لعدَّة ساعات، مما أدى في الحال إلى انتشار اشاعات عن وفاته في كل مكان. وما أن تناهت تلك الإشاعات إلى أسماع الأهالي حتى بادروا إلى إغلاق دكاكينهم وأصبحت المدينة في حالة من الغليان الشديد. وعندما علم سيدي يوسف بمرض والده،

(1) يقصد المؤلف هنا بشاهد العيان: «المس توللي» في مذكراتها المعروفة. انظر ترجمة ماك ـ كارثي الفرنسية لها، صفحة 272. وكذلك ترجمة عمر أبو حجلة العربية، صفحة 259 *.

فإنه أسرع بالقدوم إليه. وإذ فقد الأمل في شفائه، فإنه حاول الانتحار لولا أن سيدي أحمد منعه من ذلك. وكان الأميران قد أبلغا البك حسن، أثناء إحدى مشادّاتهم الكلامية بأنهما سينتحران حالما يتوفى والدهما حتى يفوّتا عليه فرصة إعدامهما. ومنذ تلك اللحظة تعاهد سيدي أحمد وسيدي يوسف على أن يساند كلاهما الآخر وأن يوحّدا مصالحهما وأن يتحالفا معاً ضد حسن بك. وكانا من قبل لا يجرؤان على الإفصاح بكنه مشاعرهما ضده على ذلك النحو. وعندما علمت والدتهما اللاّلة حلُّومة[1] بذلك أقسمت بأنها ستضع حداً لأيامها بتسميم نفسها حالما يتوفى الباشا حتى لا تشهد المآسي المريعة التي ستكون القلعة عندئذ مسرحاً لها. وفي اليوم التالي لم يبدُ على صحة الباشا أي تحسُّن، فما كان من سيدي أحمد وسيدي يوسف إلا أن سلّحا أعوانهما. وفي فترة الصباح عُقدت بالبلاط عدة اجتماعات، وأخذ الناس يتقاطرون على القلعة للاستفسار عن صحة الباشا. وبدا حسن بك هادئاً في الظاهر، وإن كان كثير القلق على صحة والده، وإن لم يلجأ هو وأتباعه إلى حمل السلاح. وعندما اكتشف أن بعض هؤلاء قد امتشقوا أسلحتهم دون إذن منه، فإنه سألهم عن سبب ذلك، فردوا عليه قائلين إنهم اضطروا إلى ذلك لأن أخويه قد قاما منذ ساعتين بتسليح العاملين في خدمتهما. وعندئذ سأل أخويه عن سبب ذلك، فردا عليه بأنهما فعلا ذلك تلافياً لأية أوامر قد يصدرها ضدهما. فما كان منه إلا أن أمر رجاله بالتجرد من أسلحتهم وبطمأنة أخويه بأنه لا موجب للتخوف على أنفسهما. وبعد تصرف حسن بك على ذلك النحو، كان من المؤمل أن يلقي أخواه السلاح؛ بيد أنهما لم يفعلا، وظل القلق مخيماً على القلعة. وفي نهاية المطاف استعاد الباشا صحته[2]، إلا أنه أخذ يرتاب في ابنه حسن بك ويحترس منه دون أن يدري أحد سبب ذلك.

وبعد انقضاء فترة قصيرة على ما حدث، اتخذت خصومات الإخوة القرمانليين طابعاً جديداً. ذلك أن الأميرين الأصغرين ـ أحمد ويوسف ـ اللذان كانا حتى ذلك الوقت على تفاهم كامل، قد وقع بينهما التنافر بدورهما. وسبب ذلك أن سيدي يوسف أمر بضرب أحد خدم أخيه أحمد ثم أمر بقتله. وأدى ذلك إلى وقوع اضطراب في القلعة، حيث أخذت النسوة يطلقن صيحات الفزع. وتسلح سيدي أحمد بخنجره وغدّارتيه ثم توجه إلى جناح سيدي يوسف، حيث طالبه بتعليل لإصداره الأمر بقتل أحد خدمه. واستدعى هذا الأخير رجاله الذين كانوا مسلحين مثله بانتظار إشارة منه. وفي لحظة واحدة برز من مقاصير سيدي يوسف خمسون رجلاً مسلحاً وطفقوا يطلقون

(1) «اللاله»، لقب يسبغ على السيدة ذات المركز الاجتماعي الرفيع، ومعناه: السيدة. وأصل الكلمة تركي. أما اسم «حلومة» فهو تصغير لإسم حليمة. ومثل هذا التصغير للأسماء النسائية شائع في ليبيا حتى اليوم؛ كأن تنادي زينب بـ (زينوبة)، وفاطمة بـ (فطومة). . . وهلما جرا *.

(2) كان المرض الذي ألم بعلي باشا هو داء السكتة الدماغية، أي ما يسمى بالعامية (مرض النقطة). ورغم استرداده لصحته بعد ذلك، إلا أن أحد ساقيه وأحد ذراعيه ظلا مشلولين، كما أنه لم يعد قادراً على النطق إلا بصعوبة شديدة».

صيحة الحرب. ولحسن حظ سيدي أحمد أن رجاله كانوا على علم بالخطر الذي يتهدده؛ ولذا فإنهم امتشقوا أسلحتهم دون إذن منه، وما هي إلا لحظة حتى أحاطوا به لحمايته. غير أنه أشار عليهم بأن يصمتوا وبألا يردوا على صيحة الحرب التي أطلقها أنصار أخيه.

ثم ظهر الباشا في نفس اللحظة التي كان يهمُّ فيها الأميران المتنابذان بمغادرة القلعة على ظهري جواديهما للتبارز بأسلحتهما في العراء. وكان صراخ زوجة سيدي أحمد هو الذي نبّه الباشا وقاده إلى مسرح الأحداث، حيث تبعته هي فيما كان يغادر جناحه وسارت خلفه حتى نهاية ردهات الحريم يصحبه عويلها وبكاؤها. وطفقت نسوة السراي يرددن صرخات الأميرة، وكان الباشا قبل ذلك مستغرقاً في نومة ما بعد الظهيرة، فأيقظته تلك الصرخات المروعة التي كانت تتجاوب لها أصداء القلعة. وقد نهض من فراشه في الحال حيث وضع في حزامه سيكناً طويلاً وأمسك في كلتا يديه بغدّارة، ثم غادر جناحه مستنداً إلى مناكب عبدين أسودين، حيث ولج إلى ساحة القلعة بثياب النوم، دون أن يجد الوقت للبس عمامته وقفطانه. ولقد اعتقد علي باشا ـ الذي كان فريسة للشلل والتقدم في السن ـ في تلك اللحظة أن ولديه كانا يتقاتلان، فلم يعد قادراً على الوقوف على قدميه. وبمجرد أن رآه سيدي أحمد يقترب، فإنه بدافع الاحترام لشخصه، قام بصرف رجاله؛ أما سيدي يوسف فإنه ظل واقفاً أمام الباشا وحوله أنصاره الذين كان عددهم يتزايد في كل لحظة. وبدا علي باشا في خضم انفعاله وكأنه غير قادر على تفهُّم المسلك العدائي الذي بدا عليه سيدي يوسف. وعندما ساد الهدوء وأصبح في مقدور الباشا أن يتلفظ بعض الكلمات؛ إنه لم يوجه توبيخه إلا إلى سيدي أحمد، حيث أمره بإلقاء سلاحه، قائلاً له إن قدمه قد أخذت تدنو من القبر، وأن شعر لحيته قد أخذ يتساقط كل يوم، ثم أضاف: «ومع ذلك، فإنك يا سيدي أحمد لا تريد أن تتركني أنهي أيامي الأخيرة في سلام». وعبثاً حاول هذا أن يفهم والده الباشا بأنه لم يصرف رجاله إلا إجلالاً له؛ فلقد واصل الباشا توبيخه له قائلاً: «هذه هي المرة الثانية والأخيرة يا سيدي أحمد، التي آمرك فيها بإلقاء سلاحك.. فأهيب بك ألا تجعل هذا اليوم يوماً دموياً لي ولك.. إنني مسلّح مثلك، كما أنني ما أزال الآمر الناهي في هذه القلعة». فرد عليه سيدي أحمد قائلاً: «إنك أنت الذي وهبتني الحياة.. فإذا كنت ترضى بأن يسلبني أخي هذه الحياة على مشهد منك، فإنني ممتثل لرغبتك هذه.. وإليك أسلحتي». وعندئذ نادى الباشا ابنه سيدي يوسف، حيث أمر كليهما بمعانقته. فدنا كلاهما من الباشا، وقبّلا يده ثم رفعاها إلى رأسيهما تباعاً؛ وبعد ذلك لثما طرف منامته، ودعا له كلاهما بطول العمر، على عادة المغاربة. ثم همّ كلاهما بالانسحاب كل إلى سبيله؛ وعندئذ شبك الباشا يمناهما في يديه قائلاً: «ليرفرف السلام بينكما، بجاه النبي، وبجاهي، وبجاه أكفّكما، وبجاه يديّ التي تشبكهما»[1].

وفي غداة اليوم الذي وقعت فيه تلك الأحداث، استقبل علي باشا القرمانلي القنصل الفرنسي

---

(1) انظر الترجمة العربية لكتاب «عشر سنوات في بلاط طرابلس»، الصفحات 401 و 402 *.

مقابلة خاصة، حيث بثّه ـ وعيناه دامعتان ـ الهموم التي تُحزن نفسه نتيجة للتنابذ القائم بين ولديه، وطلب مشورته ونصحه. وأمام هذه الثقة التي أحاطه بها الباشا، تجرأ القنصل فالليير ولم يتردد في التحدث إلى هذا الشيخ الهرم بلغة العقل والحق بدون تكلف؛ حيث قال له: «إن سيدي يوسف، وإن كان هو أصغر أولادك الثلاثة، إلا أنه أشدهم خطراً. فصلافته وتكبره وأطماعه لا تحدها الحدود، وهو شرس ومتعطش لسفك الدماء. كما أنه يبالغ كثيراً في معاداة أخويه الأكبرين، مستغلاً في ذلك إيثارك له؛ فالناس مجمعون على أنك تفضله على أولادك الآخرين. . وهو يحظى كذلك بإيثار الملكة إيستر التي تمقت الأميرين سيدي حسن وسيدي أحمد لما يحملانه لها من احتقار[1] فإن رغبت حقاً في عودة الوئام بين أبنائك فما عليك إلا أن تعمل على ابعادهم عن جو القلعة، لأنها هي بؤرة الدسائس التي تثيرهم وتدفعهم إلى شهر السلاح ضد بعضهم البعض».

وقدّر علي باشا صواب نصائح القنصل الفرنسي الحكيمة المخلصة، حيث أصدر على الفور الأمر إلى ابنيه أحمد ويوسف بأن يعود الأول إلى زوارة والثاني إلى مصراتة لاستئناف مباشرة مسؤولياتهما هناك. غير أن الهدوء لم يستمر طويلاً؛ فإن سيدي يوسف أخذ يضطهد مرؤوسيه في مصراتة تنفيساً عن الغيظ الذي ملأ نفسه بسبب إبعاده عن مدينة طرابلس، حيث أخذ ينزل بهؤلاء أقسى أنواع المظالم ويجرِّدهم من ممتلكاتهم، ولم يحترم في ذلك حتى المرابطين الذين يتمتعون عادة بنفوذ خاص في البلاد. وقام أهالي مصراته برفع تظلمات جماعية إلى حسن بك الذي بادر إلى شجب مسلك أخيه تجاههم. وعندما وجّه حسن بك توبيخاً بهذا الخصوص إلى سيدي يوسف، فإن هذا تبرَّم بذلك واستشاط غضباً، فما كان منه إلا أن ترك منصبه في مصراتة وقفل راجعاً إلى طرابلس على رأس مائتين من الفرسان المؤيدين لشخصه. وبدلاً من أن يؤنبه الباشا على ارتكاب هذا العمل العصياني، فإنه اكتفى بتوقيفه في بستانه بالمنشية. وأدرك هذا الأمير العنيد بوضوح أن والده يتوخّى حمايته، وهكذا فإنه صار لا يُخفي تعطشه لسفك الدماء.

ثم تظاهر سيدي يوسف برغبته المخلصة في التصالح، فحضر إلى القلعة وأوعز بدعوة أخيه حسن بك إلى جناح والدتهما، حيث اعترف هو بأخطائه في حضورها وأخذ يقسم أغلظ الأيمان بالعمل على التكفير عن تلك الأخطاء. وكان من الأولى بحسن بك أن يفطن إلى أن سيدي يوسف لم يختر للتصالح معه إلا نهار انعقاد سوق المنشية الكبير ـ (الجمعة 20 يوليه سنة 1790) ـ وهو اليوم الذي يتوجه فيه معظم أهالي المدينة إلى هناك للتّسوّق، فتكاد تصبح خالية. هذا إلى جانب ما يعرفه عن أخيه من طبيعة غدّارة خائنة. غير أن البك قدم إلى الموعد المضروب في القلعة بدون سلاح مدفوعاً في ذلك بطبيعته المتسامحة المطمئنة وبرغبته في وضع حد للحزازات العائلية التي

---

(1) كانت لليهودية (إيستر أربيب) بنت تدعى (ميزلطوب MEZELTOB)، وهي عشيقة سيدي يوسف وتقول رواية مس توللي أنها حاولت هي وأمها جر سيدي أحمد وزوجة أخيه حسن بك إلى علاقة آثمة في جناح الحريم بالقلعة. وعلم الزوج بذلك، فأراد أن يقبض على ميزلطوب ويعاقبها، إلا أنها تمكنت من الفرار إلى مالطة. انظر مذكرات مس توللي في ترجمة ماك ـ كارثي الفرنسية، صفحة 148.

ملّها منذ زمن طويل. وحرص سيدي يوسف هو الآخر على تجريد نفسه من سلاحه؛ إلا أنه ذهب إلى الموعد مصحوباً بمن يثق فيهم في خدمة السود، بعد أن لقّنهم ما يتحتم عليهم القيام به في الوقت المناسب.

وكانت اللاّلة حلُّومة تكاد تطير من الفرحة لدنوِّ لحظة التصالح بين أبنائها. وعند وصولهما، اقتادتهما إلى أريكة، حيث جلست بينهما وقد تشابكت يداها بأيديهما. ومثلما قالت فيما بعد؛ فإنها: «كانت تشعر بالفخار وهي تحملق فيهما الواحد بعد الآخر وقد قبلا دفن ضغائنهما المتبادلة في صدرها الحنون». ثم اقترح سيدي يوسف أن يقوم هو وأخوه بحلف يمين على المصحف يتعهدان به بصدق نواياهما السلمية تجاه بعضهما البعض. وعندما وافق أخوه على ذلك، فإنه نهض من مجلسه وطلب بصوت مرتفع إحضار «المصحف الكريم». وكانت هذه العبارة الأخيرة هي كلمة السر، التي تعني - بحسب ما تم الاتفاق عليه بينه وبين خدمه من قبل - إحضار غدّارتيه؛ فجيء إليه بهما في الحال. فسحب إحداهما مطلقاً منها النار في اللحظة نفسها على أخيه الذي كان ما يزال جالساً إلى جانب والدته على الأريكة. وقد أدّت الطلقة إلى جرح اللاّلة حلُّومة في يدها فيما كانت تفرد ذراعها لحماية البك المغرَّر به. وأصابته الرصاصة في جنبه؛ إلا أنه تمكن من مد يده إلى خنجر صغير جرح به قاتله في ذراعه. وعندئذ أطلق عليه سيدي يوسف طلقة ثانية اخترقت عنقه. ومما زاد في حسرة اللاّلة حلُّومة وفجيعتها خلال ذلك المشهد المريع أن البك، الذي اعتقد بأنها هي التي دبرت المقابلة لاغتياله، قد أخذ يهتف بها قائلاً: «آه يا أمي!.. هل هذه هي آخر هدية خبأتيها في جعبتك لولدك البكر؟!». وعندما رأى سيدي يوسف أخاه يسقط مضرجاً بدمائه، فإنه نادى خدمه قائلاً لهم: «ها هو البك يلفظ أنفاسه، فاجهزوا عليه!». وما كان من هؤلاء إلا أن سحبوا القتيل، الذي كان ما يزال يتنفس، ثم أطلق عليه كل منهم طلقة من بندقيته[1]. وغادر سيدي يوسف جناح الحريم، حيث التقى في سلم القلعة بالكاهية الكبير، وهو عمه العجوز عبد الله[2]؛ فأخذ هذا الأخير يسأله في قلق عن سبب حالة الاضطراب الشديد التي رآه عليها، فلم يكن من سيدي يوسف إلا أن سلمه إلى خدمه وأمرهم بقتله، ففعلوا. ثم ركب جواده منسحباً إلى بستان والده يتبعه حشد كبير من الأعوان الذين أصبحوا منذ تلك اللحظة شركاء له في ثروته، وصاروا من ثم يحيطونه بكل ولاء وإخلاص.

وأثناء وقوع تلك الكارثة كان سيدي أحمد متغيباً عن طرابلس، إلا أنه رجع إليها قبيل هبوط

---

(1) تذهب المس توللي إلى أن البك قد تلقى إحدى عشرة رصاصة: واحدة في الرأس، وثلاثة في الذراع الأيسر، والسبعة الباقية في الجسد.

(2) يلاحظ أن شارل فيرو ينقل هنا ظروف مصرع حسن بك القرمانلي حرفياً عن رواية مس توللي. ولكنه أخطأ فنعت عبد الله بأنه «الشيخ الكبير»؛ وقد راجعت الترجمة الفرنسية والترجمة العربية لمذكرات مس توللي، فوجدتهما متفقتين في نعته بـ«الكاهية الكبير»، فأخذت به. كما أن القول بأن عبد الله هذا هو عم سيدي يوسف، زيادة من فيرو، لا توجد في رواية م. توللي *.

المساء وبصحبته مئات من الأعراب الذين قاموا بالتخييم حول المدينة. والواقع أن الجريمة التي اقتُرفت لا يمكن إلا أن تكون في صالحه؛ ولذا فإن المرء لا يجد مناصاً من افتراض اشتراكه في تدبيرها؛ كما أنه في إسراعه بالعودة إلى المدينة ترجيح بعلمه المسبق بمقتل أخيه الأكبر. ومع ذلك، فإنه من الملاحظ أن الباشا كان قد أرسل، قبل عودة سيدي أحمد، أحد ضباطه إلى سيدي يوسف طالباً منه الحضور إلى القلعة. وعندما ردَّ الأخير بأنه يخشى عاقبة ما اقترفه، فإن الباشا أوفد إليه رسولاً جديداً حاملاً إليه مسبحته علامة على أنه شمله بالعفو وتعهد له بالأمان. وبالرغم من هذه الضمانات، فإن سيدي يوسف رأى أنه من الخير له ألا يلج إلى المدينة. وما كاد القتيل يُوارى في قبره، حتى أرسل القاتل إلى المدينة شخصاً لإحضار إحدى جوقات اليهود الموسيقية لكي تحيي له حفلة أقامها في بستان الباشا، في المنشية. وكان صخب الآلات الموسيقية وصوت العيارات النارية التي كانت تتخللها وغناء «الزمزامات» اليهوديات والراقصات اللاتي استؤجرن لتلك المناسبة، من القوة بحيث كان يخيل للمرء أن حفلة عرس قد أقيمت في بستان الباشا. وفي تلك الأثناء كانت اليهودية اللئيمة الملكة إيستر، والتي تعتبر هي السبب الأول في وقوع تلك المآسي، قد أقنعت الباشا بأنه من الأحرى به أن يشكر سيدي يوسف على قتل أخيه البك، وإلا لأصبح هو نفسه الضحية الأولى لأطماع القتيل. والحقيقة أن إيحاءات كهذه سرعان ما تبعث الشكوك إلى نفس طاغية مغربي بمنتهى البساطة؛ ولذا فإن علي باشا القرمانلي صار يحمد الله الذي نجّاه من تلك الأخطار، فأمر بجمع شمله مع ولديه الباقيين. وهكذا فقد تم استدعاء سيدي يوسف من جديد، حيث استُقبل بترحاب كما لو كان قد أنقذ حياة والده حقاً؛ وقد استجاب للدعوة في صحبته أكثر من مائتيْ رجل مسلح. وصدرت الأوامر لسيدي أحمد ولكبار ضباط الباشا بالخروج لاستقباله حتى باب القلعة حيث رجع كالمنتصر إلى نفس المكان الذي اقترف فيه أفظع الجرائم. وكان المتفرجون على ذلك المشهد يترقبون خاتمته بكل قلق؛ فقد أصبح الباشا ومجلسه في قبضة يد سيدي يوسف. ولم تعد تحول بينه وبين الانفراد بالعرش سوى جريمة أخرى. ولقد كان لمثل تلك المخاوف ما يبررها، إلا أنها سرعان ما تبددت لتحل محلها مفاجأة مدهشة وذلك عندما رأى الناس المجرم الآثم يلقي بنفسه عند أقدام والده، حيث رفعه هذا بلطف وأمر بأن يكون محل التبجيلات التقليدية. وهكذا فإن مسألة مقتل البك التي كانت تشغل كل الخواطر قد مرت في صمت. ورأى سيدي أحمد أن من حقه، وقد مات أخوه الأكبر، أن يطالب بلقب الباكوية الذي أصبح قاب قوسين أو أدنى منه. فوافق الباشا على ذلك، غير أنه اشترط توفر موافقة سيدي يوسف أيضاً. فوافق هذا الأخير في نهاية الأمر، وتم إعلان سيدي أحمد بيكاً جديداً في 29 يوليه سنة 1790.

وأدى إيثار الباشا لسيدي يوسف وعفوه عنه بدون مبرر إلى اتهام الناس للباشا ولسيدي أحمد بالضلوع في مقتل حسن بك الذي كانت مكانته البارزة وشخصيته القوية محل إكبار له ورهبة منه. ثم انسحب سيدي يوسف إلى جناحه الاعتيادي في القلعة. وزاد إيثار والده الباشا له من تعلق أنصاره به، فأخذ عددهم يتزايد بسرعة بحيث شعر سيدي أحمد أن واجبه الاحتفاظ لنفسه هو

الآخر بعدد من الأنصار ليكونوا على أهبة الاستعداد لصدّ أي هجوم وفضح أية مؤامرة تُحاك ضده. وظل الأميران لمدة طويلة في حالة من التأهب والحذر أحدهما تجاه الآخر؛ وإن كانا قد حرصا على اخفاء ذلك بمظاهر التودد الكاذب تارة وبمراعاة الاحترام الخادع تارة أخرى. غير أن مزاج سيدي يوسف العنيف لم يقو على الاستمرار في ذلك التصنُّع طويلاً؛ فكشّر عن أنيابه. ولكنه بالنظر إلى أنه كان ما يزال أضعف من أن يدبر أية دسيسة ضد رجل دائم الحذر، فإنه اكتفى بالانتقال إلى ملجئه الأول، إلى بستان المنشية، على أمل أن يتمكن من استدراج البك إلى خارج المدينة وأن يتواطأ مع الأعراب على حبك مؤامرة ضده لاقتياده إليه في البستان قسراً إلى أن اقتضى الأمر. أما سيدي أحمد، فإنه أصبح يئنّ من جانبه تحت وطأة الاستعباد والمعوقات التي كان والده يضعها باستمرار أمام محاولاته للتخلص من تلك العبودية.

وكان قد سبق للمصراتيين أن وجهوا إلى البك الجديد عدة خطابات يخطرونه فيها بأنهم لا يقبلون تعيين أخيه يوسف حاكماً عليهم، مهما تكن شروط ذلك، بسبب سدور رجاله في اقتراف جرائم خلال آخر مرة زارهم فيها؛ وإن كانوا مستعدين لقبول تعيين أي حاكم آخر عليهم. وكان سيدي يوسف يبحث عن المتاعب، ولذا فقد كان ذلك الصدود وحده كافياً في أن يعلن عن نيته في الخروج لزيارة قبائل منطقة مصراتة التي تقع تحت رعايته باعتباره حاكماً عليها. وبعد جدل طويل، رفض البك أن يوافق على ذهاب أخيه إلى هناك. وعندئذ أبدى سيدي يوسف رغبته في أن يخرج إليها رجاله. فوافق الطرفان على ذلك. غير أنه سرعان ما تبيّن أن هؤلاء الرجال كانت لديهم أوامر من سيدهم بالانقضاض على المصراتيين وتقتيلهم. وخشي البك من أن يحمل ذلك المصراتيين على التحالف مع بادية نواحيهم للانتقام من مثل هذا العمل الغادر الذي دبره سيدي يوسف. فبذل كل ما في وسعه مجدداً لعرقلة خروج تلك الحملة. إلا أن سيدي يوسف حصل على قرار من الباشا بتوجيه قوات كبيرة ضد المصراتيين، كما قرر أن يكون هو والبك على رأس تلك القوات. ورفض البك أحمد الرحيل، ثم وجه زعيم منطقة سرت، الشيخ سيف النصر، خطاباً إلى الباشا يحذره فيه من مغبّة التعرض للمصراتيين بالأذى، وبأنه إن هو أرسل قوات ضدهم، فإنه سيقوم بمهاجمة القوات وقائديها الأميرين يوسف وأحمد بنفسه، كما سيتبنّى مطالب مصطفى المُطالب بالعرش فيكمنه من الاستيلاء عليه هو أو أحد بكوات مصر.

وزاد إيثار الباشا المستمر ليوسف من تشجيع هذا الأخير، فاستمر في البقاء في الريف. وتمكن من استمالة بادية الجبال الذين سحرتهم شجاعته ومقاسمته لهم حياتهم البدوية؛ وهكذا فإنه تمكن من حشد حوالي ستمائة فارس، فوصل على رأسهم أمام طرابلس في 25 يونيه سنة 1791. وكان بإمكانه أن يحتلها رأساً، لو أنه عرف كيف يستغل عامل المباغتة ويستفيد من السمعة التي كانت له بين أهلها. فقد كانت أسوارها بدون متاريس ومدفعيتها مهجورة، وما كان لها أن تقاوم إلا مقاومة ضعيفة. غير أنه تمهّل أكثر من اللازم؛ الأمر الذي أعطى أهلها فسحة من الوقت الكافي لترميم أسوارها وتسليحها، فاضطر هو في النهاية إلى الانسحاب. ثم أعقبت ذلك

محاولتان مماثلتان، إلا أنهما لم تُجديا فتيلاً، ويُحتمل أنه كان سيضطر إلى صرف النظر عن محاولاته لو لم يكن في إخلاص مناصريه ورفاقه أكبر مشجع له. وكان قد أمضى آنذاك مدة عامين بين سكنى المنشية، والتنقل بين مناطق الدواخل، متحملاً بجلد مدهش حياة التشرد بين البدو ومتاعبها. ولقد جنى من وراء شجاعته إعجاباً كبيراً بشخصه، فعرف كيف يستغل إعجاب الناس به بمهارة وحذر. وصار رفاقه وأنصاره يحثون الناس في كل مكان على التذمر ويبثون بينهم الفرقة بكل همّة. كما كان سيدي يوسف يتابع تصرفات أخيه أحمد في مدينة طرابلس، بل ويطلع باهتمام حتى على خطبه التي كانت ترد إليه نسخ منها أولاً بأول. وهكذا فإنه كان بمستطاعه أن يعدل من خطته ويوجه الاشاعات والأراجيف التي ما فتىء يبثها ضده، تبعاً للمعلومات التي يستقيها عنه في الوقت المناسب، لكي تكون خططه هو أكثر فعالية. وفي الواقع فإنه وجد مساعدة من جانب العلج الإيطالي الأصل سليمان البوني، الذي كان أحد ضباط القلعة، والذي كان يتوق إلى الانتقام من سيدي محمد، زوج بنت الباشا. فقد كان سيدي محمد هذا عشيقاً لزوجة سليمان البوني زينب. والحقيقة أن سيدي محمد لم يكتف بمطارحة تلك الزوجة الخؤونة الغرام علانية فحسب، بل وثنّى بتوجيه تهديدات إلى زوجها. فأخذ هذا الأخير يكثر من الشكوى من تلك التهديدات، ويطالب بأخذ حقه منه، ولكن بدون جدوى. فصارت عداوة سليمان لسيدي محمد تتزايد ونقمته عليه تتفاقم، خصوصاً وأنه لم يُقتص له منه. ومن ثم فإنه أصبح يتحين الفرص للإنتقام منه.

وكان لمنطقة الساحل - وهي المنطقة التي يسكنها أكبر عدد من أهالي الواحة المجاورة للمدينة - قائد يدعى سي - عمُّورة، وهو ابن مصطفى خوجة[1] كبير أمناء الباشا، وكانت لهذا الوزير ثروة وجاه عظيمان. ولقد أخذ أهالي منطقة الساحل يجأرون بالشكوى لصرامة وجشع قائدهم سي عمُّورة وكانت شكاواهم العنيفة ضده مدعومة بالأسانيد والبراهين الملموسة، بحيث رأى والده مصطفى خوجة أن من الأفضل الإنحناء للعاصفة ولو مؤقتاً، فيقدم بذلك لسيده الباشا دليلاً على شدة عدله وتجرده؛ فوافق على خلع ابنه عمُّورة من منصبه وثبّت محله خازندار المرحوم حسن بك القرمانلي. غير أنه لم يخف عنه في نفس الوقت مدى ما سيلحقه مثل هذا التصرف من إضعاف معنوي وأدبي لمركزه هو؛ فعمل على إرجاع ابنه إلى مركزه الذي خلعه منه،

(1) ولد مصطفى خوجة بطرابلس، وتلقى دراسته بها. وهو ينحدر من أصل مصري، فأطلق عليه كذلك اسم مصطفى المصري؛ كما عرف بالكتابة وإجادة الإنشاء والتدوين وتحرير الرسائل؛ فعرف ثالثة بمصطفى الكاتب. ولقد اسند إليه علي باشا القرمانلي رئاسة ديوان الإنشاء وجعله مستشاراً له. وقام مصطفى خوجة هذا بتأسيس مدرسة وبنى مسجداً سنة 1183 هـ، وهما يقعان داخل مدينة طرابلس ناحية السور الشرقي بالقرب من مسجد درغوت. كما كان يملك مكتبة عامرة بالكتب، وهذه المكتبة هي النواة التي تكونت حولها مكتبة الأوقاف الحالية، وكان يطلق عليها اسم مكتبة الكاتب. وله فيما يقال عدة مؤلفات وكتب، غير أنه لم يعثر منها إلا على كتاب واحد عنوانه: «المسائل المهمة والفوائد الجمة فيما يطلبه المرء لما أهمه»، والكتاب مخطوط ويقع في 368 صفحة. توفي مصطفى خوجة سنة 1213 هـ. انظر كتاب علي مصطفى المصراتي «لمحات أدبية عن ليبيا»، صفحة 35 وما بعدها، وكذلك كتاب أحمد النائب «المنهل العذب»، صفحات 312-313 *.

في أقرب فرصة. ثم واتته الفرصة للعمل على تنفير أهالي الساحل من قائدهم الجديد. وكان الباشا قد ملَّ من الحزازات المستمرة بين أفراد أسرته، فتخلى عن رقته ولطفه في وقت كان في أشد الحاجة فيه إلى التحلي بمثل هذه الخصال. وهكذا فإنه ما أن توجه إليه مشائخ الساحل بأول شكاواهم ضد القائد الجديد، فإنه لم يكتف بعدم الانصات إليهم. بل وثنّى فعاقبهم على رفعها إليه، بكل قسوة وإذلال. وأدت تلك المعاملة القاسية التي لحقت بمشائخ الساحل إلى حدوث اضطرابات جديدة في منطقتهم؛ فانتهز مصطفى خوجة تلك الفرصة واقترح إعادة تعيين ابنه عمُّورة قائداً للساحل، متعللاً بأن صرامة ابنه وقسوته كفيلة بإعادة الهدوء إلى المنطقة وإخضاع المتمردين. وأدى إقرار هذا الرأي إلى تعاطف أهالي الساحل مع سيدي يوسف الذي كان يترقب مثل تلك الفرصة منذ وقت طويل. ولم يترك سليمان البوني وسيلة إلا واستعملها لتأجيج غليانهم، واستعان بأمواله في برطلة من لم ينفع الإقناع في ضمه إلى صف سيدي يوسف منهم.

وعندما ضمن سيدي يوسف مؤازرة أهالي الساحل له، فإنه توجه إليهم حيث استقبلوه أكبر استقبال كان يحلم بمثله. لكنه رأى أن القوات التي تصحبه لم تكن كافية بعدُ في شن هجوم ناجح على مدينة طرابلس؛ فاتجه إلى الهجوم على المدن المجاورة، حيث دانت له دون وقوع مقاومة واسعة فيها. وإذْ وجد نفسه وقد أصبح سيد الدواخل، فإنه قرر عندئذ شنَّ هجومه على العاصمة. فأوفد الباشا وزيره سليمان البوني للتفاوض مع ابنه المتمرد؛ غير أن البوني نفسه ما أن تجاوز أبواب المدينة حتى عدل عن رأيه، فلحق به أحد الجنود الذين أوفدهم الباشا في إثره لنقل أوامره إليه. غير أنه بدلاً من أن يعود إلى القلعة، فإنه أطلق النار على ذلك الجندي فأرداه قتيلاً، وواصل طريقه نحو معسكر سيدي يوسف، حيث عرض عليه خدماته. وكان الأمير المتمرد يقدِّر مواهب هذا العلج ويعرف الأسباب الحقيقية لحنقه - والمتمثلة في تعلق قلب زوجته بصهر الباشا - فقربه إليه وجعله أحد أخص أعوانه، ووعده بأن يعينه رئيساً لمرسى طرابلس بمجرد أن يستولي على عرشها. وهرعت عدة عشائر بدوية لنجدة الباشا، وكان من الممكن أن تتواصل الانتصارات التي حققوها في البداية لو لم تنشب الانقسامات فيما بينهم. وكانت قبيلة النوائل، التي حضر ثمانمائة من فرسانها، هي السبب الرئيسي في نشوب تلك الانقسامات. فلم تكن مدينة طرابلس تملك كمية كافية من الشعير لتأمين وتغطية مأكل ذلك العدد الهائل من الفرسان البادية. فزاد نقص المؤن في تشددهم؛ وصار يُخشى في كل لحظة من وقوع تمرد أو هروب من الخدمة، حيث أن كل شيء كان متوقفاً على تأخر وصول المراكب التي أُرسلت على عجل وبتكاليف باهظة إلى الشواطىء الطرابلسية الأخرى، والتي كان أعوان سيدي يوسف ينجحون أحياناً في عرقلة تحميلها بالرغم من الثمن الباهظ الذي كانت تُشترى به الحبوب التي تقوم بشحنها. وكانت تلك القوات البدوية ملزمة بتأدية خدمة عسكرية مجانية مدتها أربعون يوماً؛ أي أنها لم تكن تتلقى خلال هذه المدة رواتب مقتطعة وأنها تصبح بعد انقضائها غير ملزمة بشيء. وكانت نفقاتها باهظة التكاليف؛ ذلك أنه زيادة عن تأمين المأكل للرجال وجيادهم، فقد جرت العادة أيضاً على منح كل فارس قميصاً وسروالاً وزوجاً من الأحذية. وكان الكل قد بدأوا يعلنون تبرمهم وسخطهم لقرب نفاد المؤن، عندما وصل

بك بنغازي في 14 يونيه سنة 1793؛ فأعاد قدومه الثقة إلى النفوس.

وكانَ قد مضى على بدء تطويق مدينة طرابلس ومحاصرتها أكثر من خمسين يوماً، حيث أخذت الأعمال العدائية تتوالى بسرعة كبيرة لم تعد تترك للمحاصرين داخلها أية فرصة للخلود للراحة. فلم يكن هؤلاء يعقدون آمالهم سوى على قرب وصول الحاج سالم، آغا مصراتة، الذي كان الباشا يعوّل كثيراً على نجدته له، لا سيما وأنه ـ زيادة عن ولائه له وعن شجاعته التي لا يرقى إليها الشك ـ كان هو نفسه عدواً لدوداً لسيدي يوسف، إذ أن هذا الأخير قد سبق له وأن أهانه في شرفه الزوجي إهانة لا تغتفر. بيد أن سيدي يوسف كان من السيطرة على مناطق الدواخل، بحيث أن آغا مصراته لم يتمكن من حشد سوى حوالي أربعمائة فارس ومائتين من المشاة، حيث دخل على رأس تلك القوات إلى قرية العمروص الكبيرة، الواقعة في منطقة المنشية، مؤمَّلاً أن يبادر بقية الفرسان إلى مساندته. ولربما كانت الكيفية التي وضعت بها الخطة ـ زيادة عما يتمتع به الحاج سالم من شجاعة ـ كفيلة بتحويل هذا العمل إلى انتصار حاسم، لو لم يقع خذلان الحاج سالم بجبن: فلقد لوحظ أن القوات الحكومية التي خرجت من مدينة طرابلس لتغطية دخوله إليها، قد اكتفت بالوقوف موقف المتفرج. وأدى ذلك إلى استياء أهالي المدينة الذين لم يعودوا يشكُّون في أن الباشا العجوز كان ما يزال ـ رغم المظاهر ـ يؤثر ابنه يوسف ويميل إليه بقدر ما أصبح عاجزاً عن إخفاء جفائه تجاه ابنه الآخر أحمد بك، الذي كان يحظى في ذلك الوقت بتأييد الناس. كذلك فإن النوائل باتوا مكتوفي الأيدي تاركين الحاج سالم يتعرض زهاء أربع ساعات لنيران أكثر من أربعة آلاف رجل محتمين داخل خنادقهم. وهكذا فإنه وجد نفسه في النهاية مضطراً إلى الانسحاب بعد أن تكبد خسائر فادحة. وأدت هذه الهزيمة إلى وجوم الناس وذعرهم وخوار عزائمهم. وكان سيدي يوسف قد دنا من اللحظة الحاسمة التي سيرى فيها أعماله وقد تُوِّجت بالنجاح، عندما حدث وأن وقعت حادثة لم تكن لتخطر على بال أحد، وترتب عليها قيام هدنة مؤقتة:

فلقد سبق لنا وأن رأينا كيف تم طرد قنصل هولندا فارنسمان من طرابلس، بحجة أن حكومة بلاده قد رفضت استقبال وفد الباشا إليها. ولقد عاد ذلك القنصل فيما بعد إلى طرابلس لاستئناف مهام منصبه فيها. وكان قد منح الباشا هبة قيمتها نحو ألفين من الدوكات نقداً؛ كما التزم بتسليمه كل عام ثلاثة آلاف قطعة من نفس العملة لمدة ثلاث سنوات، ومن ثم فقد توصل الطرفان إلى اتفاق واعتُبرت حادثة رفض هولندا لاستقبال مندوب طرابلسي في الماضي أمراً منتهياً.

وفي شهر أغسطس سنة 1788، كان القنصل الفرنسي فاللير قد استُبدل بقنصل جديد هو (بيلليغران PELLEGRIN) وفي 30 مايو سنة 1793 تم استبدال هذا الأخير بقنصل فرنسي عام هو (جيس GUYS). وقد وقع ذلك خلال الفترة التي أعلن فيها سيدي يوسف تمرده محاصراً والده داخل المدينة.

تلك هي أبعاد الموقف، عندما حدث في 29 يوليه، عند الساعة الثانية من بعد الظهر، وأن لمح الناس في عرض البحر ثماني سفن شراعية يخفق فوقها العلم العثماني. ثم ألقى ذلك الأسطول

التركي مراسيه في ميناء طرابلس عند غروب الشمس، فتوجه نحوه قارب قبطان الميناء لتقصّي الأمر، فلم يكن من السفن التركية إلا أن احتجزته. وما هي إلا لحظة حتى انطلقت منها زوارق مسلحة رست عند الشاطىء وأخذت تنزل جنوداً من بينهم عجوز قال عن نفسه بأنه «شاوش» السلطان، مدعياً أنه مصحوب بفرمان سلطاني طفق يتلوه على مسامع الناس الذين كانوا محتشدين عند باب البحر. وكان ذلك الفرمان يقضي بعزل علي باشا القرمانلي وتنصيب علي أفندي ـ الذي كان في الماضي يشغل وظيفة «وكيل حِرْجْ» بالجزائر ـ مكانه حاكماً لطرابلس.

وعلي أفندي هذا علج أصله من جورجيا، وكان يلقب باسم علي الجزائرلي[1] بسبب إقامته السابقة في الجزائر، حيث تعاطى القرصنة مدة طويلة. إلا أنه معروف أكثر في طرابلس الغرب تحت اسم علي برغل[2]. وكان قد صاهر داي الجزائر وتزوج من أسرته، وقد يسّرت له هذه المراسلة الترقي في المناصب حتى وصل إلى منصب «وكيل الحِرْجْ»[3] بمدينة الجزائر، وهو منصب شبيه بمنصب وزير البحرية. وكانت صلافة علي برغل وجشعه قد ملأت نفوس البحارة المغاربة بالضغينة ضده، مما اقتضى عزله من منصبه إرضاء لهم. وخشية اغتياله، فإنه اضطر إلى الهروب ليلاً على ظهر سفينة أسبانية توجهت به إلى الآستانة للإلتجاء لدى أخيه فيها، والذي كان يشغل عندئذ منصب نائب أميرال الأسطول العثماني. وكان ذلك الأخ قد أوفد قبل بضع سنوات في مهمة إلى طرابلس لتقديم القفطان الفخري للباشا رسمياً ومن ثم الحصول منه على بعض الهدايا للآستانة؛ فاستطاع أن يلمس عن كثب مدى تقلص وانحسار سلطة الباشا وأن يتعرف على المستائين من حكمه. وعند عودته إلى الآستانة قام بسبر نوايا الباب العالي تجاه تلك الإيالة المستقلة. وحينما أصبح فيما بعد نائباً لأميرالية الأسطول العثماني، في أعقاب الحملة البحرية التي وُجهت إلى (زامبرو ZAMBRO)، ونجح في إشباع طموحه بتبوّؤ تلك الرتبة العالية، فإنه تناسى أطماعه في عرش طرابلس. غير أن نبْذ أخيه علي برغل من الجزائر عاد فبعث مخططاته القديمة ورأى في طرابلس ضالته المنشودة وتآمر الأخوان سوياً، حيث تمكنا من اقناع بعض

---

(1) يذهب الأب برنيا (انظر ترجمة التليسي، صفحة 272) إلى أن أصله يوناني، وهذا هو نفس ما يذهب إليه عمر ابن إسماعيل (انظر كتابه عن الأسرة القرمانلية، صفحة 61). أما شارل فيرو هنا، وكذلك ميكاكي من بعده (انظر ترجمة كتابه عن طرابلس، صفحة 120)، فيذهبان إلى أن أصله من جورجيا التي هي الآن إحدى جمهوريات الاتحاد السوفييتي. والجدير بالذكر أن مس توللي (انظر ترجمة أبو حجلة صفحة 561) تطلق على علي أفندي هذا، اسم: علي بن زول. أما أحمد النائب (انظر المنهل العذب صفحة 302) فيسميه علي باشا برغل. أما الأب برنيا (ترجمة التليسي صفحة 272) فيسميه كذلك بـ علي بن آدم *.

(2) البرغل هو نوع من الطعام المعمول من القمح المجروش، حيث يتم طبخه في الزبدة أو الزيت. وكان علي الجزائرلي لا يقدم إلى قراصنته أثناء غزواتهم البحرية سوى هذه الوجبة، ومن هنا اشتهر بالتسمية.

(3) الحرج ـ جمعها أحراج وحراج ـ هي النصيب من الغنائم؛ وحيث أن المؤلف يقول هنا أن منصب وكيل الحرج شبيه بمنصب وزير البحرية، فلعل التسمية جاءت من استعمال البحرية كأداة اساسية في عمليات الجهاد البحري، أو ما يطلق عليه الكتاب الغربيون وعلى رأسهم المؤلف اسم القرصنة *.

التجار الطرابلسيين المعروفين، الذين كانوا يمرون بالآستانة، برفع مذكرة تظلُّم ضد علي باشا القرمانلي يتهمونه فيها بضلوعه في اغتيال ابنه البكر حسن بك، كما اتهموه بزوال هيبته منذ أن وضع ثقته كلها في اليهود الذين صاروا يسيطرون على المسلمين في طرابلس بعد أن نجحوا في إفلاسهم عن طريق قرضهم الأموال بالربا. والظاهر أن تلك العريضة التي رفعها التجار الطرابلسيون وعرضها القبودان ـ باشا بنفسه على الباب العالي لم يكن لها في البداية أثر كبير؛ إذ أن موقعيها طالبوا بإرسال باشا آخر يسنده أسطول تركي لفرض اعتراف الناس به. غير أن سلطات الآستانة صرفت النظر عن المشروع لما سيكلفها من نفقات. بيد أن ما لا يُتوصل إليه علانية يمكن محاولته بوسائل أخرى. والواقع أن الحالة السيئة التي أصبحت عليها إيالة طرابلس التي كانت تُدار من قِبل حكومة ضعيفة استنزفت الحروب الأهلية قواها، قد جعلت الاستيلاء عليها لا يتطلّب سوى القيام بعمل مباغت واقتحامها حتى بقوات محدودة. كذلك فإن الاضطرابات التي كانت تخيم على أوربا في ذلك الوقت تلائم القيام بعملية جريئة كهذه، وهي عملية كان الباب العالي يؤيدها خفية، محتفظاً لنفسه بحرية مساندتها أو شجبها رسمياً تبعاً لتطورات الأمور ولنتائجها. وهكذا فقد تم إبلاغ علي برغل بأن عليه أن يحرص على إنجاحها معتمداً في ذلك على وسائله الخاصة بقدر الإمكان، لأن الدولة العثمانية لن تزوده ولو بزورق واحد. بل إنها رفضت حتى تزويده بشاوش سلطاني؛ إذ أن ذلك العجوز الذي سبق لنا وأن ذكرنا أنه ادعى أنه هو الشاوش، لم يكن في حقيقة الأمر سوى مجرد خادم من خدم القبودان ـ باشا، أخو علي برغل. أما فيما يتعلق بالفرمان السلطاني نفسه، فقد صيغ في أسلوب مبهم، بحيث يمكن اعتباره فرماناً أصيلاً أو مزيفاً تبعاً للوجهة التي ستتخذها الأحداث. وإذن، فإن علي برغل قد قامر بمصيره؛ هذا وإن كان القبودان ـ باشا قد ساعده سراً ببعض الأسلحة وخرط في خدمته مجندين من أحد موانيء شبه جزيرة المورة. ولكي يخفي علي برغل حقيقة مخططاته، فإنه في يوم 18 يونيه استقل نفس السفينة الأسبانية التي أقلته من قبل إلى الآستانة، وذلك عند عودتها إلى الجزائر. وفي تلك الأثناء استُؤجرت في ميناء أزمير سفينة تابعة للبندقية ـ بحجة استخدامها في نقل البضائع إلى طرابلس، ولم يصعد إلى تلك السفينة في البداية سوى عدد قليل من الركاب؛ إلا أنها رست بعد ذلك في ميناء (مودون MODON) وهو النقطة التي تجمع فيها أسطول علي برغل الصغير، الذي كان مؤلفاً في البداية من ست سفن تم استئجارها من جزيرة (هيدرا HYDRA) اليونانية حيث أن علي برغل كان قد استدان مبلغاً من المال باسم أخيه. وهكذا فإن ذلك الجيش كان مشكلاً من رجال جمعوا من شبه جزيرة المورة. أما المدافع القليلة التي كانت في حوزته، فقد تم الاستيلاء على معظمها من سفن صقلية في عرض البحر، حيث تم اختطاف اثنتين منها كذلك. ولذا فإن الأسطول صار مكوناً من ثماني سفن. ويقال أن قبطان السفينة الأسبانية التي استقلها علي برغل قد أكد له بأنه زار طرابلس مؤخراً حيث وجد المدينة في أقصى حالات الضعف، إلى درجة أن برغل قد فزع عندما وصل إليها بنفسه، واكتشف مدى مبالغة ذلك القبطان، حيث هرعت نحوه أعداد ضخمة من الرجال المسلحين الذين تجمعوا عند الشاطىء، كما لمح مدافع جاثمة فوق قلاع المدينة مصوبة فوهاتها نحوه من

كل جانب. ومن المؤكد أن تلك المدافع، لو أنها أطلقت قذائفها، ولو لمرة واحدة، على أسطول برغل الصغير، لكان ذلك كافياً في إجباره على رفع مراسيه والابتعاد عن طرابلس. وكان قبطان السفينة البندقية المستأجرة قد رفض ملء مدافعه بالذخيرة، لأنه وقد التقى في عرض البحر بالأميرال البندقي (كوندولمير CONDULMER) وأحاطه هو علماً بالاستعدادات بالهجوم على طرابلس، فإن الأميرال أبدى دهشته، وما كان منه إلا أن أمره، في حالة نشوب قتال بين الطرفين، بالامتناع عن المشاركة فيه بأي شكل كان، حتى لا يُقحم العلم البندقي الذي ترفعه سفينته في حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل. ومن المحتمل أن يكون علي برغل قد تواطأ مع جواسيس له من بين أعيان طرابلس؛ فقد كان يحمل معه رسالة موجهة من أخيه إلى شيخ المدينة. وعلى أية حال فإن أهالي طرابلس، وقد ملّوا حالة الحرب السائدة، زيادة عن خوفهم من دخول سيدي يوسف شبه المؤكد إلى المدينة، فإنهم قاموا بتسليمها بلا مقاومة إلى سيدها الجديد الذي حمله إليهم القدر.

وبينما كان الشاوش السلطاني المزعوم يقوم بتلاوة فرمانه المزوَّر عند رصيف المرسى، فإنه قام في نفس الوقت بتوجيه خطاب إلى علي باشا القرمانلي باسم علي برغل يبلغه هذا الأخير فيه بأنه قادم باسم السلطان العثماني لخلعه والجلوس بدله على عرش طرابلس. وكان قبطان السفينة الأسبانية المذكـور سلفاً شخصاً كثير التشدُّق، زيادة على أنه كانت له أسهم في الحملة؛ ولذا فإنه عندما لمس تردد الطرابلسيين، صاح بهم قائلاً إن سفن السلطان موجودة في المياه القريبة وأنها ستقدم بمجرد أن تتلقى أقل إشارة. فصدَّقه الناس. ووسط الاضطراب الشامل، كان الباشا العجوز ما يزال ـ بالرغم من شلله ومن الفوضى المحيطة به ـ يتمتع ببعض الحيوية والهمّة؛ ولذا فإنه أصدر أوامره بإطلاق النار على تلك الزمرة من الأفاقين المغامرين. ثم اتجهت نيته إلى فتح أبواب المدينة أمام سيدي يوسف وقواته من البادية لكي يتحد الجميع ضد العدو الغاصب ويتعاونوا على طرده. لكن علي باشا أصبح لا يطاع في أي أمر من الأمور، فلقد تعرض للخذلان بنذالة. وكان الأهالي واثقين بأنه إذا ما وطئت أقدام قوات البادية أرض مدينتهم، فإن هؤلاء سينهبون بيوتهم وممتلكاتهم. ولم يكن ليتوقع أحد غير ذلك، لأن سيدي يوسف قد سبق له وأن وعد أنصاره البدو منذ مدة طويلة بالسماح لهم بنهب المدينة طيلة ثلاثة أيام بمجرد أن يصبح سيدها[1]. وانقضت عشية ذلك اليوم في جدل وأخذ ورد، فيما كان قراصنة برغل المشرقيون يواصلون نزولهم عند شواطىء المدينة واحتلال حصونها وقلاعها دون أن يلاقوا في ذلك أية مقاومة.

وكان علي برغل قد سبق له وأن استدعى إلى ظهر سفينته عدداً من وجوه المدينة وأعيانها، فلبّوا دعوته وقدموا لتحيته. ولم تجد عامة الناس سوى الاقتداء بهؤلاء دون تفكير أو تدبّر. وهكذا فقد استبدلت طرابلس سيدها وحكومتها في لمحة عين؛ فإن أولئك الذين قاموا بتلك الثورة لم

---

(1) انظر ترجمة ماك كارثي الفرنسية صفحة 322، وترجمة أبو حجلة العربية، صفحة 265 لمذكرات مس توللي *.

يكونوا ليزيدوا عن مائتي رجل، ومع ذلك فقد وضعوا أيديهم على جميع حصونها وقلاعها.

وهكذا لم يعد علي باشا القرمانلي سيد القلعة؛ ولم يبق أمامه، إن هو أراد النجاة من الموت، سوى الهرب. فخرج عند منتصف الليل من الباب المفضي إلى الشاطىء؛ يتبعه ابنه سي - أحمد بك، وكبار ضباطه، يصحبهم حوالي الألف والمائتين من الأتباع، حيث توارى الباشا كما يتوارى المحكوم عليه بالنفي. وعند زوارة التقى بنفس قبيلة النوائل التي أسهمت في خرابه أكثر من غيرها، حيث ثنّت هناك فغدرت به ناهبة أمتعته مجردة إياه من كل ما تبقى معه من ثروته الغابرة. وبعد أن امتُحن بالكثير من الشدائد فإنه وصل في نهاية المطاف إلى مدينة صفاقس حيث استقبل فيها استقبالاً فاتراً يتناسب مع الخطوب التي والت عليه؛ وبعد ذلك منحه البك حمّودة حق اللجوء إلى مدينة تونس.

وكان المغتصب علي برغل قد وضع يده على طرابلس، باسم السلطان العثماني، منذ اليوم التالي لمغادرة علي القرمانلي لها (30 يوليه سنة 1793)، بدون اللجوء إلى السلاح. ثم ما لبثت المدينة برمتها وكذلك جميع مقاطعات البلاد المجاورة لها أن أعلنت اعترافها به. ولم يكن هذا الفتح قد اقتضى سوى ست ساعات. وسرعان ما أُطلقت المدفعية معلنة استتباب سيادة الباشا الجديد على القلعة. وتم رفع الأعلام العمانية.

وحال إيصاد المنافذ والبوّابات الموصلة بين المدينة والدواخل دون تعرُّف يوسف على حقيقة ما وقع على وجه الدقة. وحمله هروب والده الباشا - الذي لم يسمع به إلا فيما بعد - على الاعتقاد بأن قوات الباشا الجديد أضخم بكثير مما هي عليه في الحقيقة. ومنذ تلك اللحظة اقتصر همُّه على محاولة الاحتفاظ بمركزه في الدواخل انتظاراً لمعلومات أكثر دقة عن الموقف داخل العاصمة.

أما أخوه، سيدي أحمد بك، فقد رافق والده ولم يغادره إلا بعد أن إطمأن على سلامته في تونس. وبعد قيامه بذلك الواجب، فإنه صمم على الانضمام إلى أخيه يوسف للعمل على محاولة استعادة عرش أجدادهم. ولم يتوان في سبيل هذا الهدف أن يضع نفسه تحت تصرف هذا الأخير. وإذ أخطره بالانضمام إليه وشيكاً، فإنه أهاب به أن يتناسى حزازاتهم القديمة واستحلفه بألا يجازِف بمصالحهم بالسدور في قطيعة مصطنعة لم يعد هنالك ما يدعو إلى استمرارها. وكانت والدتهما اللاّلة حلُّومة مريضة لحظة هروب زوجها الباشا، فمكثت بطرابلس بصحبة عدد من الأميرات القرمانليات الأخريات اللاتي تُركن تحت رحمة برغل المغتصب. ثم ما لبث سيدي أحمد، بعد الرسالة التي وجهها إلى أخيه، أن انضم إليه شخصياً، حيث تصالحا على الفور، ثم تنازل له سيدي يوسف عن القيادة.

وفي تلك الأثناء، اعتلى الباشا الجديد العرش بدون عراقيل. وكان انصياع الطرابلسيين الإرادي المطلق له بشيراً بحلول حقبة من الحكم الذي لا تنغِّصه القلاقل. ورأى برغل أن أفضل

وسيلة لحمل هؤلاء على الاستمرار في الخنوع له هي التبشير بأسلوب في الحكم يكون مخالفاً للأسلوب الذي حكم به سلفه القرمانلي والذي بدا أن الطرابلسيين لا يأسفون على زوال مُلكه كثيراً: فقد كان الناس يرون في حكم ذلك السلف على أنه مثال للتهاون والضعف، فتوعدهم خلفه برغل بأخذهم بقسوة مؤكدة. وبدا له أن تلك/الخطوة التي كان النصارى يلقونها في طرابلس على أنها امتهان لكرامة الإسلام؛ أما بالنسبة لليهود، فإننا سنقف بعد وهلة على أسلوبه في معاملتهم. وهكذا فإن الطرابلسيين الذين اتّسموا في الماضي بالبساطة والحلم والرضى، برغم كل المحن التي مرت بهم قد نفضوا عن أنفسهم غبار الإنزواء والرضى بحالة الفقر التي كانوا عليها، وأخذوا يحاولون تعويض ما فاتهم من نعم الدنيا، وسدروا في الجري وراء منافعهم الشخصية، بحيث لم يصبح هنالك حد لمطامعهم.

وفي زحمة ذلك التحول الاجتماعي، كان يوسف القرمانلي يتصرف بحنكة سياسية عالية تتعدى سنّه ومن ثم فقد استعصى على الطرابلسيين أن يدركوا مراميها وأهدافها: فلقد حدث وأن أوعز هو إلى الموالين له من مشائخ البادية بالتوجه إلى العاصمة للتعبير للعاهل الجديد عن تأييدهم له؛ إلا أن بعض هؤلاء كان مكلفاً في الحقيقة باستطلاع الأحوال في المدينة والعمل على سحب أكبر كمية من بارودها وذخائرها إلى سيدي يوسف. وكان استيلاء علي برغل السهل على الحكم قد أطار صوابه وذهب برشده، فلم يعد يعرف حداً لقوته المستقبلة؛ فخُيِّل إليه أنه قادر بمائتين من القراصنة الأتراك، وبعدد مماثل تقريباً من اليونانيين، على ضم جزيرة جربة وانتزاعها من التونسيين هي ومدن صفاقس وسوسة والموناستير والحمّامات. ولم يكن علي برغل يرى في سيدي يوسف القرمانلي حجر عثرة حقيقة أمام مشاريعه الواسعة، وإن كان قد رأى أن من الخير إبعاده عن مدينة طرابلس؛ ولذا فإنه أنعم عليه بمنصب عامل لمدينة بنغازي. وتظاهر سيدي يوسف بقبول هذا المنصب الذي عرضه عليه علي برغل، وأوفد إليه عدداً من المشائخ لتقديم تشكُّراتهم إليه والتعبير له عن طاعتهم وولائهم، كما حمّلهم إليه جواداً مطهماً وعبدة زنجية جميلة، ووعده بأن يقدم لزيارته بنفسه بمجرد أن يفرغ من انهاء المتاعب والمشاكل التي نجمت عن الحرب الأخيرة بينه وبين والده. وعندما عاد المشائخ البدو إلى سيدي يوسف فإنهم أطلعوه على كل ما شاهدوه وأمدُّوه بتصور كامل للموقف. فهيّأ له ذلك التعرُّف على مواطن الضعف عند خصمه برغل، وبدلاً من أن يقع في الشرك الذي نصبه له هذا الخصم، فإنه توجه إليه في اليوم التالي على رأس كل قواته. وكان أخوه سيدي أحمد بك هو قائد الحملة. ووجد هذان الأميران ـ اللذان ألّف المُصاب بينهما ـ في إخلاص أنصارهم البادية باعثاً على تحقيق النجاح: إذ أنهما لم يعودا يناضلان من أجل مصالح شخصية، مثلما كان عليه الحال في الماضي؛ وإنما من أجل سمعة القرمانليين واستعادة عرشهم.

أما في مدينة طرابلس، فإن مغتصب العرش، برغل، كان سادراً في معاملة النصارى بكثير من العجرفة، ويصفهم بالكفار. وبلغت به الوقاحة حد إبلاغ القناصل المعتمدين في المدينة، بأنه

يتوجب عليهم من الآن فصاعداً أن يقبّلوا يده وأن يخعلوا أحذيتهم وينزعوا أسلحتهم كلما قدموا إلى القلعة. وبطبيعة الحال فإن القناصل امتنعوا عن الاتصال بهذا المتبربر. بيد أن قنصل هولندا وجد نفسه مضطراً إلى مقابلة الطاغية بسبب قاهر ومستعجل؛ فما أن ولج القنصل إلى القاعة التي يجلس فيها علي برغل، حتى انقضّت عليه جماعة من الأشرار وسحبته من ذراعيه إلى حيث جلس سيدهم. وأمر هذا بغطرسة بأن يجرّد القنصل من سيفه، مهدداً إياه بأن يكسره فوق رأسه إن هو تجرَّأ مرة أخرى وظهر في حضرته مسلّحاً، ثم أمر بطرده من القلعة دون أن ينصت إلى ما جاء إليه من أجله. وأدّت هذه الحادثة إلى استياء جميع القناصل. وأراد القنصل الهولندي فارنسمان أن يغادر المدينة في الحال على ظهر سفينة، غير أن حرَّاس الباشا حالوا بينه وبين ذلك. وعندئذ طلب من حكومة بلاده أن توفد إليه بعض سفنها لتخليصه، إلا أنه تمكن في تلك الأثناء من مغافلة رقباء الطاغية وجواسيسه، ومن ثم نجح في الهرب على ظهر مركب[1].

ولقد نالت مظالم هذا الطاغية كل إنسان، بدون تمييز، وإن كانت قد انصبّت بالخصوص على الجالية اليهودية التي وقعت ثرواتها الطائلة لقمة سائغة بين يديه. وبطبيعة الحال، فإن طمعه جعله يستولي بالذات على ثروة الملكة ايستر. فإليكم ما قالته الرواية الانجليزية[2] في هذا الصدد: -

«في اليوم التالي لنزول علي برغل، جاء شاب يهودي إلى دار القنصلية الانجليزية، حيث طلب أن يسمح له بالتحدث مع القنصل فوراً. وكان الفتى في حالة من الرعب بحيث لا يكاد يقدر على النطق. وطلب من السيدة توللي - (أخت القنصل) - الإذن له باصطحاب خدمها للبحث في حبس دار القنصلية عن سلسلة كان قد سبق له وأن لمحها هناك. ثم طفق يبكي قائلاً إن أمه، الملكة إيستر، محظية الباشا السابق، على وشك لفظ أنفاسها داخل القلعة حيث كُبِّلت بسلسلة ثقيلة، وأن رسغيها وعقبيها قد رُبطا بشدة إلى حد أنها تكاد أن تنفصم، وبأنها ستقضي نحبها قريباً إن لم ينجدها أحد ويخفف آلامها. وأن الباشا القاسي قد قبل باستبدال تلك السلسلة بسلسلة أخف منها إن وُجدت. وكان الباشا قد استقدم إيستر وطالبها على الفور بدفع مائة ألف «بوطاق» (أي ما يعادل مائة وعشرين ألف فرنك). وحيث أنها عجزت عن تسديد هذا المبلغ في الحال، فإنه تقرر تكبيلها إلى أن تتمكن من دفعه نقداً، أو ما يعادله من الجواهر. ولقد عرضت أسرتها دفع حتى ضعف المبلغ المطلوب، لإنقاذ حياتها. ولقد أسهم في تجميعه حتى يهود ليفورن بتوسكانيا، حرصاً منهم على تخليصها».

وتم كذلك القبض على أبناء زعيم الجالية اليهودية الثلاثة، ولم يتم الإفراج عنهم إلا بعد أن دفعت الجالية مبلغاً ضخماً. وتعرَّض اليهودي «سرور»، خادم القنصلية السويدية لنفس المصير،

---

(1) انظر كتاب فان بروغيل VAN-BREUGEL.

(2) يقصد مس توللي، انظر ترجمة أبي حجلة لكتاب «عشر سنوات في بلاط طرابلس»، صفحة 578، وترجمة ماك - كارثي الفرنسية، صفحة 350 *.

حيث انتُزِع منه ما قيمته ستمائة ألف فرنك ما بين نقد وجواهر كانت مودعة لديه في بيته. وهنالك يهودي آخر يدعى (حاييم بودو HAIM-BOUDOU)، وهو سبّاك معادن (قزّار)، كان قد فُرِضَ عليه تزويد الحكومة بعدة قناطير من رصاص البنادق، وقد تم شنقه بباب كنيس اليهود، حيث رُبط في قدميه كيس مليء بالرصاص، كان قد اتُّهم هو بسرقة ذلك الكيس. ولم تكتف السلطات بمثل هذه الوسائل لابتزاز أموال اليهود؛ فلفّقت ضدهم تهمة الإعداد لمؤامرة، ومن ثم قُتل عدد من أثريائهم واستُولي على أموالهم: فتم حرق الثري اليهودي كوهين حيّاً على مشهد من الباشا عند باب المدينة. وفي نفس الوقت تم قطع رؤوس واحد وعشرين طرابلسياً من بينهم اثنان من الأشراف وأحد أبناء عمومة الباشا القرمانلي السابق. أما زوجة كوهين، وهي شابة مليحة كان كوهين قد تزوجها قبل أقل من شهر على شنقه، فإنها وُهبت كمحظية إلى أحد القراصنة الأرناؤوط. وبعد مضي بضعة أسابيع من استحواذه على هذه المرأة المسكينة، قام والدها بجمع مبلغ ألف دولار (إثنا عشر ألف فرنك) لفديتها من سيدها الأرناؤوطي. وكان من بين الأساليب العنيفة التي كان علي برغل يستعملها لإجبار ضحاياه على التنازل له عن أموالهم؛ أنه كان يأمر بنزع أظافرهم أو بكويهم في رؤوسهم بحلقٍ حديدية محمّرة في النار، أو بتسمير أنعل خيل محمرة بالنار في أقدامهم[1]. كما سدر القراصنة العاملون في خدمته في اقتراف أشنع الأعمال في المدينة وخصوصاً في حارة اليهود؛ حيث كانوا يقومون بانتزاع حلي النساء من أعناقهن، ويرتكبون جرائم السرقة وهتك الأعراض دون أن تنزل بهم أية عقوبة. ولقد ترك ذلك الاضطهاد القاسي في نفوس يهود طرابلس ذكرى أليمة إلى حد أنهم صاروا يكرّسون لذكراها، كل سنة، يوماً يصومون فيه ويحزنون، وقد سموا ذلك اليوم باسم: «آبل - برغل»[2].

كانت الجمهورية قد أُعلنت في فرنسا، ومن ثم فإن الرهبان الإرساليين في طرابلس قد بادروا إلى تطليق الحماية الفرنسية التي كانت تشملهم، ورفضوا الاعتراف بسلطة القنصل الفرنسي جيس عليهم؛ حيث نجد أن وثائق محفوظات الإرسالية في طرابلس في تلك الفترة تصفه بأنه ممثل دولة يحكمها «عراة الأرداف»[3] الذين أُدينوا بفصلهم من الكنيسة. وتوجه الراهب راعي شؤون الإرسالية إلى القلعة لتقديم تظلماته، مدّعياً كذِباً بأن القنصل الفرنسي كان يريد ضمّ المستوصف الكاثوليكي وسجن القديس أنطوان اللذين تملكهما الإرسالية، واغتصابهما منها.

---

(1) بحسب ما ذكرته (فان بروغيل VAN-BREUGHEL) و (جيس GUYS).

(2) ولقد احتفظ اليهود بذكرى تلك الحقبة في قصائد غنائية ناعبة تروي الفضائح التي ارتكبها ضدهم علي برغل، وتحفظ أسماء ضحاياه من بينهم.

(3) (عراة الأرداف LES SANS-CULOTTES): هو لقب أطلقه الأرستقراطيون الفرنسيون على الثوار في سنة 1793، نظراً لأن أولئك استبدلوا لبس السراويل الطويلة المعتادة بلبس سراويل قصيرة تصل حتى الركب فلا تغطي الساقين *.

وطالب منذ تلك اللحظة فصاعداً بأن تصبح الإرسالية تحت حماية المغتصب علي برغل مباشرة، فمنحه هذا الأخير ذلك الحق.

وفي تلك الأثناء كانت الحرب بين مدينة طرابلس والدواخل قد تأزمت واستفحلت. وكانت الوعود التي بذلها الباشا الجديد بمنح مشائخها كثيراً من العطايا قد اجتذبت إلى صفّه البعض من كبارهم، ومن بين هؤلاء كانت هنالك زمرة تلعب على الحبلين ولا يهمها سوى قبض الأموال. وأخذ آغا مصراتة ـ الذي كان مستاء من عهد القرمانليين ـ يمدُّ مدينة طرابلس بالمؤن وشارك بحراً في نجدة علي برغل، الذي لولا ذلك لحلّت به المجاعة. بل إن آغا مصراتة قد ذهب إلى حد إيفاد قواته لمساندته؛ وقد أدّى اتّحاد قوتيهما إلى إنزال هزيمة ماحقة بعدوهم قرب جنزور. وما لبث الأميران أحمد ويوسف القرمانلي ـ اللذان كانت قوتهم قد اضمحلّت ـ أن اضطرا إلى التخلي عن الكفاح والإلتجاء كوالدهم إلى تونس. وعندما أبلغ علي برغل الآستانة بأنه قد اغتصب عرش طرابلس وبأن العملية قد كُلِّلت بالنجاح؛ فإنه ثنّى بأن أرسل إلى حماته وأرباب نعمته في عاصمة الأمبراطورية العثمانية بمائة ألف قطعة ذهبية من عملة السكين البندقية، ويمثل ذلك المبلغ بعضاً من الأموال التي ابتزها أو سرقها. وعندئذ قام الباب العالي بتأييد احتلاله لطرابلس، وأوفد إليه الكابيجي ـ أي مندوب السلطان ـ للمصادقة رسمياً على احتلالها، وذلك بأن حمّله فرماناً وقفطان تنصيبٍ لعلي باشا برغل. غير أن برغل حاول في أول يوليه سنة 1795، بدون جدوى، أن يثبت لسكانَ الدواخل شرعية اعتلائه العرش مدلّـلاً على ذلك بالفرمان السلطاني الذي ثبّته رسمياً. فرد عليه هؤلاء صائحين: «إننا مع احترامنا للسلطان، إلا أننا لا نرضى بغير أحد القرمانليين من باشا علينا!». ولم تستطع أية قوة أن تثني الأهالي عن التعلق بأسيادهم القرمانليين، فلم يُفلح في ذلك لا الوعد ولا الوعيد. وإذا كان المندوب السلطاني قد استطاع أن يطلع الآستانة صراحة على الاستقبال الذي حظي به في طرابلس؛ إلا أنه اضطر في نفس الوقت إلى أن يبين للباب العالي بأنه قد أخطأ في مساندة سلطة أُخذت اغتصاباً، وبأن ذلك لم يغيِّر في شيء من طبيعة النظام المتوارث في طرابلس.

لكن علي برغل، بالرغم من الحصار الذي ضربه الشعب كله حوله منذ أكثر من سنة، وبالرغم من أنه قد قاسى خلال ذلك العديد من المرات من نقص المؤن وذخائر الحرب، وبالرغم من أنه كان يخشى كراهية الناس له من الدواخل بقدر ما كان يرهب حدوث عدوان خارجي عليه؛ إلا أنه ظل صامداً بصلابة وبلا كلل. وكان غزو جزيرة جربة، الذي اعتقد، بحسب مخططاته، بأنه سيفتح أمامه الباب للإستيلاء على تونس كلها ـ يُعتبر هو الصخرة التي تحطمت فوقها كل آماله: فلقد أرسل ست سفن تحمل شرذمة من المغامرين تحت قيادة معاونه كاره مصطفى الذي هبط بغتة في منطقة «رأس الرملة»[1] قرب قلعة جربة التي تمكن من الاستيلاء عليها دون قتال. وهرب قائد

(1) «راس الرملة» هو نفسه مرفأ «حومة السوق» بجزيرة جربة. ويقول أحمد النائب (صفحة 302-303 من المنهل العذب): «فوجه (علي برغل) بألف مقاتل من الجند في سبعة مراكب بلا استئذان من الباب العالي، فوصلها =

جربة في مركب إلى صفاقس، ومن هنالك اتصل بالحكومة التونسية وأحاطها علماً باحتلال الجزيرة. وكان البك حمُّودة قد ظل يرقب الأحداث الجارية قرب حدود بلاده دون أن يحرك ساكناً، حيث اكتفى حتى ذلك الوقت بمجرد منح الباشا القرمانلي الهرم حق اللجوء السياسي، بل وذهب حتى إلى حد السكوت عن الإهانة التي وُجهت إليه شخصياً بالاستيلاء على إحدى سفنه عندما داهمتها العاصفة في عرض البحر واضطرتها إلى اللجوء إلى مرسى طرابلس. غير أن حمُّودة ما أن علم بانتهاك علي برغل لحرمة جزيرة تمثل جزءاً من تراب بلاده، حتى استشاط غضباً ووجّه ضده جيشاً انضم إليه الأميران القرمانليان يوسف وأحمد. وكان حمُّودة بك قد أقنع علي القرمانلي بالتنازل عن العرش لابنه الأكبر أحمد. ثم تمت استعادة جزيرة جربة بدون قتال؛ إذ أن كاره مصطفى عندما علم بدنوِّ الجيش التونسي، فإنه امتطى سفينة في اليوم الذي سبق وصول ذلك الجيش وهرب بعد أن انتهى من نهب القلعة والأهالي ومساجد الجزيرة. وقد استمر احتلاله لجربة ثمانية وخمسين يوماً. وأخذ الجيش التونسي، الذي كان يقوده الوزير مصطفى خوجه، يزداد عدداً خلال تقدمه نحو طرابلس، بسبب انضمام مشائخ القبائل التي مرَّ بها، والتي كانت لا تعترف سوى بسلطة الأخوين القرمانليين. وكان ذلك الجيش جيشاً جراراً ومسلحاً بعدد كبير من المدافع والأسلحة والذخائر. ومنذ تلك اللحظة لم يعد علي برغل يفكر سوى بتأمين تقاعده. ولنترك الكلام هنا للقنصل الفرنسي في طرابلس، السيد جيس، حيث يقول: -

«وكما اغتصب علي برغل عرش طرابلس قرصنة؛ فإنه جلا عنها كما يجلو القراصنة. ذلك أن الجيش التونسي الذي ساندته القبائل العربية جميعها معلنة ولاءها للقرمانليين، والذي كان مؤلفاً من حوالي ثلاثين ألف رجل، قد برز عند الهضاب الواقعة غربي مدينة طرابلس في مساء 16 يناير سنة 1795. وفي اليوم التالي توزعت تلك القوات في مراكزها بانتظام كامل، ونصبت معسكرها الرئيسي وراء أدغال النخيل الواقعة على بعد أربعة كيلو مترات من طرابلس. وخلال الليل تم احتلال المنشية والساحل وتاجوراء دون مقاومة. وعند مطلع النهار قدم إلى علي برغل في طرابلس بعض الجنود الذين تظاهروا بأنهم قد انشقوا عن الجيش التونسي، وادّعوا أن المجاعة قد استفحلت بين صفوف قواته وبأن الأتراك قد أخذوا يهددون بالتمرد عليه. وعندئذ تم إطلاق نيران المدفعية على مدينة طرابلس ووقع هجوم في السهل امتد حتى أسوار المدينة، فانكشف أمر الجيش المحاصِر. فوقعت معركة حامية الوطيس استمرت بضع ساعات. وانسحبت قوات طرابلس من مواقعها الأمامية في فوضى كبيرة إلى داخل أسوار المدينة. ولم يُبد الأتراك

= خامس ربيع الأول سنة 1209 هـ، فأرست تلك السفن بها قريباً من برج اغيراس من مرسى الرملة. ونزلوا البر ليلاً، فتلقاهم من واطأهم من أهلها ومنهم (خليفة العامل)، وكانت ليلة مظلمة، وهجموا على الجزيرة صباحاً ففر عاملها (حميدة بن قاسم بن عياد) بعد أن وضع حرمه في زاوية الشيخ أبي زيد، وأتوا منزل القائد فنهبوا سائر ما فيه وقتل بعض خدامه، ثم نادى (قره محمد) - (وهو الذي يسميه شارل فيرو: كاره مصطفى) - في الناس بالأمان وفتح مكتوباً زعم أنه من مقر الخلافة» *.

شجاعة كبيرة. وخرج علي برغل مغضباً حيث أخذ لبعض الوقت يحاول طمأنة جنوده، والدفاع عن أبواب المدينة التي كانت عرضة للاقتحام بين لحظة وأخرى. وانتهت المعركة قبيل الظهر[1].
وكان علي برغل قد أخذ منذ فترة يعد العدة للهروب. فلقد نقل إلى ثلاث سفن أمواله وأمتعته حيث أقلعت بها، ثم نقل إلى سفينتين أخريين جميع ما كان قد اغتصبه أو استولى عليه من ممتلكات القلعة. كما قام بفك المدافع الرابضة تجاه المرسى، لكي لا تتمكن من ملاحقته بقذائفها بعد رحيله. وكان يرغب في المكوث بطرابلس أطول وقت ممكن حتى يتمكن من نقل كل خيراتها معه؛ غير أن تيقّنه من أن العدو سيقوم في اليوم التالي بإطلاق قنابله، ومن سيكتسح المدينة، لم يعد يسمح له بتأجيل لحظة رحيله الذي خلّد ذكراه باقتراف اشنع الجرائم. فلقد بدأ علي برغل باغتيال رهائنه. ثم ثنّى بقتل عدد من ضباطه، إما للاستيلاء على أموالهم وإما لارتيابه في إخلاصهم له. ولا أحد يعلم فيما إذا كان قد اصطحب أو قتل الشيخ الذي سانده في الاستيلاء على المدينة، والذي كان يحتمي به. وعند حوالي الساعة الثالثة صباحاً صعد إلى سفينته هو ورجاله وعشيقاته. ولم يفلت منه مأمور الجمارك ـ الذي كان بقرته الحلوب، حيث استدعاه ليلاً لمطالبته بالمزيد من الأموال وللتشاور معه في أمر هروبه ـ إلا بحيلة ماكرة. واستولى علي برغل أيضاً على طرطان فرنسي كان قد وصل في المساء من أزمير وعلى ظهره شحنة أسالت لعابه. فهرب قبطانه (لوتييه LAUTIER) عوماً عند سماعه للأتراك يقولون بلغتهم التي يتقنها، أن برغل كان يريد قطع رأسه. ويقال أن ذلك القبطان ـ كي لا يُقحم العلم الفرنسي الذي كان يرفعه طرطانه، فيما كان يجري ـ قد رفض نقل مائة جندي تركي إلى مرفأ أزمير، فعلم برغل عن طريق وكيله بهذا الرفض، فأقسم على قتله[2]. ويمكن مقارنة هروب علي برغل باشا بانحسار وباء الطاعون، بالنظر إلى العواقب الحميدة التي ترتبت على ذلك الهروب. وما أن سرى النبأ حتى أخذ الأتراك يجرون راكضين في الشوارع ثم احتشدوا داخل أحد الحصون. وغصّت مزارات وأضرحة المرابطين ودُور القنصليات بمن استجار بها منهم. ثم أرسلوا وفداً إلى القرمانليين يستجدون رحمتهم، فلم يلبث هؤلاء أن صفحوا عنهم. ونُوديَ بأحمد ـ ابن علي القرمانلي الأكبر ـ كباشا للبلاد؛ فأمر بأن تظل أبواب المدينة مغلقة وبأن يظل الحرّاس بدورياتهم فوق الأسوار، وأصدر إليهم أمراً بإطلاق النار على البادية إن هم حاولوا تسلقها والدخول إلى المدينة. وكان التحكم في جيش متهيج من أصعب الأمور خصوصاً وأنه كان مشكّلاً في سواده الأعظم من البدو الذين سبق أن وُعدوا بنهب المدينة، والذين قاموا بالفعل ببعض أعمال النهب حتى في الدواخل التي مروا بها. وأجريت معهم مفاوضات. ولولا حكمة ودبلوماسية مصطفى خوجة ـ قائد الجيش التونسي الذي مُنح كل السلطات ـ لما أمكن كبح شكيمة أولئك العسكر البادية. وفي نهاية الأمر تم

(1) الأحد 27 جمادى الثانية سنة 1209 هـ. انظر أحمد النائب، الصفحات 305 إلى 307 من المنهل العذب *.
(2) الواقع أن كل التجار العرب والبحارة الفرنسيين الذين كانوا على ظهر الطرطان قد كتفوا وربطوا جميعاً في حبل ثم رميوا في مياه البحر التي قذفت في اليوم التالي بجثثهم على الشاطىء.

إرضاؤهم بتوزيع مبلغ ستين ألف «سكين» عليهم[1]، وقد تبرع بها أهالي المدينة وضواحيها، وهو المبلغ الذي أتى على ما تبقى من العملات المتداولة في البلاد[2]. ثم جُرِّد الأتراك من أسلحتهم وتم تخييرهم بين الانخراط في خدمة طرابلس أو تونس ودخل الباشا الجديد أحمد القرمانلي وأخوه يوسف مع عدد قليل من الأنصار إلى المدينة، وكانت مظاهر الفرحة التي عبّر بها الناس عن ترحيبهم بهم في غاية الصدق. والواقع أن هذه الأسرة محبوبة جداً لدى العرب من أهل البلاد، وهي أسرة توارثت البشاشة واللطف تجاه الجميع. وكان مصطفى قد وزع على القناصل منشوراً ودّياً يبلغهم فيه رسمياً برحيل الباشا المغتصب. ثم دُعينا للتوجه إلى القلعة.

ومن المحتمل أن يكون الباب العالي العثماني قد ندم على فعلته الغادرة التي حاول بها أن يعيد فرض سيطرة السلطان على شمال إفريقيا. ولا بد وأنه قد فهم الآن أن الجزائر وتونس وطرابلس ليست مستعدة للتخلي عن استقلالها. ولم يكن علي برغل يرغب سوى في استغلال اسم السلطان العثماني لتحقيق مطامعه الشخصية وذلك دون أن يعير سلطة هذا الأخير أي التفات فعلي. والحقيقة أن إنساناً فاسقاً مثله لم يكن ليقدر إلى على نشر الخراب في بلاد المغرب الإفريقي؛ ولو قُدِّر له الاستمرار في الحكم لكان قد قلب ظهر المجنّ للدول النصرانية، وما كان أن ينتهي إلا إلى الموت تحت أنقاض مدينته أو الهروب منها تحت جنح الظلام كما حدث بالفعل».

كان علي برغل قد استولى على كل أثاث القلعة فلم يترك بها شيئاً حتى المسامير، ولقد فعل ذلك بعد أن فرغ من التلذّذ بمشاهدة تقتيل أبناء مشائخ الدواخل الذين كان آباؤهم قد أرسلوهم إليه كرهائن؛ إذ أمر بخنقهم بالسلاسل التي كانوا يرسفون فيها منذ وصولهم. كما أمر بقطع رؤوس أحد عشر أسيراً نصرانياً كانوا يعملون في خدمة القلعة.

وتوجه برغل بعد هروبه إلى درنة على ظهر طرطان القبطان الفرنسي لوتييه الذي سبق له وأن استولى عليه. ومن درنة توجه إلى مصر حيث التجأ إلى مراد بك[3]، وهكذا أُسدل الستار على تلك المهزلة.

---

(1) يقول أحمد النائب، في «المنهل العذب»، صفحة 307: «ولما رأى أهل طرابلس انكفاف أيدي العسكر التونسي عن النهب، أهدوا لهم مائة ألف (محبوب) تحمل بها أغنياؤهم. ولما وصلت الوزير مصطفى خوجة وزعها في العسكر وأعطاهم أربعين ألف (محبوب) من عنده» *.

(2) اضطر القنصل الفرنسي جيس - الذي استضاف لديه القائد التونسي مصطفى خوجة - إلى مد يد العون بنفسه إلى الأهالي الطرابلسيين المفلسين، حيث قام بجمع جزء من الستين ألف محبوب (سكين) من الرعايا الفرنسيين. وفي وقت لاحق سدد له القرمانليون، بعد استعادتهم الحكم، قيمة ما أسهم به. ولقد غادر الجيش التونسي طرابلس في 26 يناير سنة 1795.

(3) مراد بك هو زعيم المماليك في مصر، والذي اشتبك مع نابليون بونابرت في المعركة المعروفة بمعركة الأهرام في سنة 1798. ويذكر عبد الرحمن الجبرتي في الجزء الثالث من كتابه: «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» =

وتمت بيعة أحمد القرمانلي كباشا لطرابلس في 19 يناير سنة 1795 حيث أصبح سيداً للبلاد. ولم تمض بضعة أيام حتى وجّه إلى الآستانة خطاباً، فيما يلي ترجمته: ـ

«الحمد لله المستجيب لدعاء البائسين ومخفف آلام المعذبين.

إلى السلطان سليم خان، ابن السلطان مصطفى.

نقصد من هذه الرسالة إلى إطلاع جلالتكم على الوضع المزري الذي توجد عليه مملكة طرابلس الغرب. وسبب كل هذه المآسي هو علي باشا الجزائرلي وحكومته الظالمة. فعند مجيئه قرأ علينا فرماناً إدّعى أنه صادر عن شخص جلالتكم، وهنا غادر خادمكم علي باشا القرمانلي المدينة دون أن يأخذ منها شيئاً. وعندما صار خارجها، أرسل في طلب أسرته وما كان يملكه فيها. فرفض الشخص، الذي إدّعى أنه مندوب السلطان، ذلك وقام بتهديد مبعوثيْ الباشا. وسرعان ما شرع علي باشا الجزائرلي في أعمال النهب ومصادرة الأموال واقتراف المذابح. وطُلب إليه إبراز الفرمان الذي أتى به للتحقق من صحته، فرفض، وسدر في أعماله الوحشية. ولقد تم فرض الضرائب على أفراد القوات القديمة وأموالها. واقترف الباشا الجديد أشنع الجرائم، فنهب البيوت واستعبد النساء والأطفال وقام باغتيال خيرة الناس ممن كانوا ملتزمين بأصول الدين الحنيف دائبين على تلاوة القرآن؛ ورمى جثثهم خارج المدينة دون تغسيلهم أو تكفينهم أو دفنهم ودون إقامة الصلوات على أرواحهم. فأكلت الكلاب الضّالة تلك الجثث. وزاد فاستولى على أموال المساجد المحرمة، وطالب القائمين عليها بتقديم حسابات دقيقة. ووضع يده على تركات الموتى وأموالهم دون أن يترك لورثتهم شيئاً. ولم يكتف بتلك الجرائم فحسب، بل وسمح أيضاً بانتهاك أعراض النساء واغتصاب العذارى. وعندئذ هجر الناس مدينتهم واستلاذوا بالجبال. وإذْ رأى هو أن المدينة قد أصبحت خالية من سكانها، فإنه قام بنقل ثرواتها ورحل، بعد أن ذبح عدداً من أفراد طاقم سفينة فرنسية كانت قد وصلت لتوّها وألقى الباقين منهم في مياه البحر. وبعد ذلك امتطاها وابتعد. وبعد وقوع هذه الأحداث، دخل خادمكم أحمد باشا إلى المدينة التي توارث القرمانليون حكمها أباً عن جدّ. وبعودته إليها عاد إليها أهاليها وبدأ النظام يستتبّ فيها.

هذا كتاب حرّره أهالي طرابلس بإذن من أحمد باشا بن علي باشا القرمانلي، في 10 رجب سنة 1209 هـ (31 يناير سنة 1795 م)».

وتدلُّنا الطريقة التي روى بها مترجم ومكمِّل كتب ابن غلبون التركي[1]، مغامرة علي برغل

= أن برغل قضى ست سنوات لاجئاً بمصر، ثم توجه إلى الآستانة حيث تحصل على فرمان بتعيينه والياً على مصر، فرجع إليها غير أن المماليك أجبروه على مغادرتها إلى غزة حيث مات بالقرين، وكانت وفاته في 2 فبراير سنة 1804. انظر عمر بن اسماعيل في «انهيار حكم الأسرة القرمانلية»، صفحات 74 إلى 76. أما النائب فيذكر أن برغل توجه إلى الحجاز حيث توفي هناك *.

(1) يقصد شارل فيرو هنا بالطبع: محمد بهيج الدين بن مصطفى عاشر في ترجمته وتكميله لكتاب «التذكار» لابن =

الفريدة، على مدى تشويه هذا المترجم للوقائع لتتيسّر له صياغتها في أفضل قالب يسمح بتنزيه الباب العالي ونفض يديه منها. ولعله من المفيد أن نورد هنا جانباً من روايته، حيث يقول:

«في يوم 21 ذو الحجة سنة 1207 هـ (مايو سنة 1793 م)، قدم أسطول مؤلف من تسع سفن حيث ألقى مراسيه بميناء طرابلس. وكان على ظهره علي باشا الجزائرلي الذي عيّنه الباب العالي لإدارة طرابلس الغرب. وما كاد يصل إليها حتى أعلن أمر تعيينه وعزمه على احتلال المدينة دون تأخير. وإذْ أذهل هذا الخبر أهاليها، فإنهم لم يتفوَّهوا لمندوب علي الجزائرلي بأية إجابة، وإنما بادروا إلى توجيه وفد إلى معسكر يوسف بك لإخطاره بما حدث. وقال الأمير (القرمانلي) الشاب لأهالي المدينة إن عليهم أن يطفئوا العداوة التي كانت قائمة بينهم وطالبهم بفتح أبواب طرابلس وقلعتها أمامه. فوافقوا على الفور ودخل يوسف إلى المدينة مصحوباً بالوفد الذي اتصل به.

وعقد أعيان البلد على الفور اجتماعاً في قصر الحاكم للتداول فيما يتحتم اتخاذه من إجراءات. وبعد جلسة طويلة استقر الرأي العام على التصدِّي لهجومات سفن علي الجزائرلي. وأيّد يوسف داي هذا الرأي هو ومعظم أنصاره. إلا أن والده علي القرمانلي عارض المشروع ورأى أن مقاومة علي الجزائرلي معناها اقتراف عمل عصياني ضد السلطان. ثم أضاف قائلاً إنه بالرغم من سهولة صد الأسطول العثماني الصغير وتحطيمه؛ إلا أنه لا بد في الوقت نفسه من التفكُّر في أن عملاً مثل هذا لن يمرَّ بدون انتقام فظيع من جانب الباب العالي الذي لن يتردد في إرسال عدد أكبر من السفن. وأردف قائلاً إن مهاجمة عاهل متجبّر كالسلطان العثماني لا يعدو أن يكون عملاً طائشاً وجنونياً لن يتوانى العقلاء عن شجبه. وفي رأيه أن التصرف الحكيم الأجدر بالطرابلسيين القيام به هو الجلاء جماعياً إلى تونس والإقامة بها، حيث سيرحب بهم حمُّودة ـ بك تونس ـ بالتأكيد بسبب سوء التفاهم الذي كان قائماً بينه وبين نائب ملك الجزائر الذي ليس سوى شقيق علي الجزائرلي. وأن تعيين علي الجزائرلي حاكماً لطرابلس لن يؤدي إلا إلى إشعال عداء حمُّودة ضده، ولا شك في أنه سيعمل على مساندة ودعم كل ما سيتخذه الطرابلسيون من إجراءات للإطاحة به.

ولقد حبّذ الحاضرون جميعهم الأخذ بهذه النصيحة وأبدوا استعدادهم الكامل على العمل بها. وهكذا فإنه بمجرد أن ترك علي باشا القرمانلي وابنه يوسف الحكم بين يدي علي الجزائرلي، فإنهم غادروا البلاد ترافقهم أسرهم وأنصارهم وتوجهوا إلى تونس بمعية الشيخ خليفة بن عون المحمودي شيخ قبيلة بني نوير، الذي سبقت الإشارة إليه. وعند وصولهم إلى تلك المدينة استقبلهم حمُّودة بكل مظاهر المجاملة واللطف؛ فأكرم وفادهم وخصّص لهم مبالغ كافية من المال لسدّ احتياجاتهم؛ ثم وعدهم بالعمل على تسهيل خططهم في مستقبل قريب. تلك هي الخطوب التي ابتلى بها القرمانليون في تلك الحقبة.

= غلبون، وهي الترجمة التي سماها «طرابلس غرب تاريخي».

ولنعد الآن إلى علي الجزائرلي: إن هذا الباشا، الذي كانت إدارته على أفضل ما يكون، قد عرف كيف يضع حدّاً للقلاقل والاضطرابات التي ما انفكّت في الماضي تُقلق مضاجع أهل البلاد بدون توقف. فلقد ألزم كل قبائل الإيالة الطاعة، اللهم فيما يتعلق بقبيلة بني نوير. ولقد امتاز علي الجزائرلي ببصيرة نافذة وبرأي سديد؛ ولذا فإنه كان محلاً للإحترام والاعتبار من الجميع، ولم يلبث الناس أن تناسوا القرمانليين. غير أن أولئك الأمراء كانوا أبعد من أن يتخلوا عن حقوقهم في المُلك؛ فكانوا لا يحلمون سوى باستعادة السلطة في أقرب فرصة مواتية. ولذا فإنهم لم يكونوا يفوّتون مناسبة إلا واستغلوها في تحريض أنصارهم في طرابلس على التمرد.

ولم يكن علي برغل قد أمضى في الحكم سوى أقل من عامين[1]، عندما تمكن عملاء القرمانليين من تحريضه على احتلال جزيرة جربة التي تبعد عن طرابلس بمسافة مائتيْ ميل والتي كانت في الماضي تابعة لطرابلس الغرب، وقالوا له إن والي تونس لم يستول عليها إلا بسبب تهاون وإهمال سلفه علي القرمانلي. وإمعاناً في خداعه، فإنهم بالغوا في تعديد المزايا التي ستعود عليه من احتلال الجزيرة، وأخذوا يصفون له محاسنها موحين إليه بأنها ستعمِّر طرابلس بمحاصيلها من الحبوب. فنجحوا في إسالة لعاب علي برغل، الأمر الذي أدى إلى اقتناعه، لا سيما وأنه تصور أن ضمّها إلى طرابلس سيحوز على رضى الباب العالي؛ فصمم على الشروع في هذه الغزوة فوراً. وأرسل لذلك الغرض بضع سفن حربية إلى جربة التي لم تكن تملك في ذلك الوقت أية وسائل دفاعية، فلم تلبث الجزيرة أن وقعت بين يديه بعد وقوع مقاومة بسيطة. فأوفد إليها عندئذ عاملاً ووضع بها حامية عسكرية.

ولم يكن من شأن غزوة جريئة كهذه إلا أن تفاجىء بك تونس، حمودة، فغضب لذلك غضباً شديداً. ثم قام باستدعاء علي القرمانلي وولديه أحمد ويوسف، وقال لهم: «لقد أقدم حاكم طرابلس، بدون إذن من صاحب الجلالة السلطان، على احتلال جربة، وقد استدعيتكم لإطلاعكم على ما حدث ولأبلغكم بعزمي على التعجيل بإعداد جيش لاستعادة الجزيرة. وأنا مصمم على عدم الوقوف بحملتي عند هذا الحد؛ بل إنني أريد، بعد أن أستعيد جزيرتي، أن انتزع طرابلس الغرب برمّتها من علي برغل. وهكذا، فيتحتم عليكم أن ترافقوا قواتي، وبمجرد أن تعود جربة إلى حوزتي، فستتركون فيها الجيش وتتوجهوا أنتم الثلاثة بمفردكم إلى طرابلس. وعليكم أن تحرصوا أثناء سيركم إلى هناك على كسب تأييد القبائل الطرابلسية لصفكم. وفي حالة ما إذا بايعت أحدكم، فإن عليكم أن تخبروا بذلك قائدي العسكري في جربة لكي يتمكن من الانضمام بقواته إلى أنصاركم ومن ثم دعمكم ومساعدتكم على استعادة الحكم. ولكن إذا حدث العكس، ولم تلتفت القبائل الطرابلسية إليكم، فعليكم عندئذ أن تخطروني بذلك حتى أقرر بنفسي ما يتحتم

---

(1) كان علي يلاقي آنذاك مشقة كبرى في استيراد الأرز من مصر؛ فلم يجد مناصاً من تقديم القمح المجروش (البرغل) لجنوده بدلاً من الأرز. ومن ثم لقب بلقب برغل الذي خلعه عليه الأهالي اعترافاً بفضله في توفير هذه المؤونة. (حاشية للمترجم التركي).

عمله. إذ سأقوم في تلك الحالة بتجنيد قوات جديدة تزيد من ضخامة جيشي وجعله في وضع يمكنه من استرجاع طرابلس. أما فيما يتعلق بالمسؤولية التي ستقع على عاتقي أمام الباب العالي، فإنها ستكون بطبيعة الحال طفيفة لأن المصاعب التي ستقع ستُعد نتيجة لتصرفات الحكومة العثمانية التي تسببت فيها لسماحها بانتهاك حرمة ترابي الوطني. وفيما عدا ذلك فإن الله شاهد على أنني لا أنوي التمرد ضد السلطان الذي أفخر بأنني عامله المخلص».

وردَّ أحمد ويوسف القرمانلي على تلك التصريحات لافتين النظر إلى أن والدهما علي القرمانلي من الكِبر في السن بحيث سيكون من الصعب عليه القيام بمثل هذه الحملة الشاقة. غير أن حمُّودة لم يكن يرغب في الالتفات إلى هذه الاعتبارات والاعتراضات، وقال لهم إن عليهم أن يرحلوا هم الثلاثة، واعداً إياهم في الوقت نفسه بأنه بمجرد وقوع طرابلس تحت سيطرتهم، فإن الذي سيتولى الحكم من بينهم سيكون هو ذاك الذي يحصل على بيعة الأهالي الطربلسيين.

ولم يفرط حمُّودة في لحظة واحدة لوضع قراره الذي اتخذه لتوِّه موضع التفنيذ، حيث شرع في تسليح القوات التي يحتاج إليها في حملته. وانضمَّ علي القرمانلي وولداه إلى جيش الحملة وتوجهوا معه إلى جربة التي تم استردادها بعد معركة لم تستمر سوى ثلاثة أو أربعة أيام. وهرب عامل الجزيرة الذي عينه علي برغل مع حاميتها ونجحوا في الوصول إلى سفن نقلتهم إلى طرابلس.

والتزم يوسف القرمانلي عندئذ بما أشار عليه به حمُّودة بك، فأرسل إلى مختلف القبائل الطرابلسية خطابات أبلغها فيها بأنه، بفضل الدعم الذي لقيه الأمراء القرمانليون لدى بك تونس، فإنهم تمكنوا من حشد جيشين قويين وعدداً كبيراً من السفن، وأن هذه القوات ـ التي أعلن لهم قرب وصولها ـ موجهة ضد مغتصب عرشهم ومعاقبته ولإعادة الأمور إلى نصابها السابق. وحرص يوسف أيضاً على ذكر المزايا التي سيمنحها لأولئك الذين سينضمون منهم إلى جانبهم، كما أنه لم يتوان عن توعُّد كل من تسول له نفسه التفكير في مناوأة وإنزال أشد العقاب به. ثم بادر بعد ذلك إلى نشر أراجيف وإشاعات كاذبة بقصد نشر الرعب بين الناس. ولذا فإنه قد أشيع مثلاً أن أنصاره القادمين من تونس لا يؤلِّفون جيشين إثنين فحسب، بل وأكثر من ذلك، وأنه زيادة عن ذلك قد جهز ما لايحصى ولا يُعد من السفن. وألقت أمثال تلك الإشاعات الرعب بين القبائل التي بادرت إلى توجيه التماسات وعرائض تعلن فيها تصميمها على الاتحاد والتكاتف حول أمرائها القرمانليين، وبأنه في حالة قدوم أولئك الأمراء إليهم بأنفسهم، فإنهم سيستقبلونهم بكل فرحة، إذ أنه ليس لديهم ما يدعوهم إلى مناصبتهم العداء. وأرسل يوسف القرمانلي إلى حمُّودة في نفس الوقت خطابات يبلغه فيها بأن ألسنة الطرابلسيين تلهج بالثناء عليه وتعترف له بالجميل.

أما فيما يتعلق بالشيخ خليفة بن عون المحمودي، الذي كان ضمن أنصار القرمانليين، فإنه استطاع بما يتمتع به من نفوذ من جذب الناس إليهم، حيث أخذ يبعث بجماعاتهم إلى القرمانليين

الواحدة تلو الأخرى. وأخذت تلك الجماعات تشكو لهؤلاء من ظلم علي برغل وطغيانه. بل إن أولئك الطرابلسيين ذهبوا حتى إلى حد إرسال خطاب إلى حمُّودة قالوا له فيه إنه بالنظر إلى بُعد الآستانة فإن السلطات العثمانية فيها لا تهتم لحال الطرابلسيين البائسين، وترجوه أن يعرض حالهم على الباب العالي كي يخلصهم من حكومة علي برغل الجائرة، وأن يعيِّن عليهم - كما في الماضي - أحد أفراد الأسرة القرمانلية لإدارة شؤونهم ورعايتها. وهذا الخطاب الذي حرره الشيخ خليفة المحمودي قد ذُيِّل بتوقيعات كبار مشائخ طرابلس الغرب.

ثم توجهت تلك القبائل إلى الحدود لاستقبال الجيش التونسي؛ وبعد انضمامها إليه اتجه الجميع نحو طرابلس. وفي طريقهم إليها تم تجنيد المزيد من رجال القبائل التي مرُّوا بها في طريقهم، حتى وصلوا إلى مكان يسمى مجبوبة يقع على بُعد مسيرة ساعة ونصف من مدينة طرابلس. وتوجّه أحمد ويوسف القرمانلي ليلاً إلى منطقتيْ المنشية والساحل لضمّ أهالي هاتين الواحتين إلى صفوفهم. وإذْ نجحا في مقصدهما، فإنهما رجعا إلى المعسكر وسط أنصار جُدد.

وعند ذيوع مرابطة ذلك الجيش أمام طرابلس، خرج علي باشا برغل على رأس بضعة جنود ومعهم أحد عشر مدفعاً. وطلب العون من المنشية والساحل غير أن أحداً من أهاليها لم يلب نداءه. فابتكر أمكر حيلة لزيادة عدد جنوده وذهب إلى حد طلب النجدات من مصراتة؛ إذ أنه أدرك أنه بالعدد القليل من الرجال الذين في حوزته، فإنه يستحيل عليه القيام بأي عمل جدِّي. ثم قرر النكوص على أعقابه ودخل إلى مدينة طرابلس. ولاحقه الجيش التونسي عن كثب، وعندما دخل هذا الجيش إلى واحة المنشية، كان علي برغل ما يزال يبحث فيها عن وسائل دفاعية. والواقع أن المرء ليندهش لبذله جهوداً لا طائل تحتها، وذلك بالنظر إلى حالة العجز التي أصبح عليها. وأخيراً وصلت ثلاث سفن فألقت مراسيها بميناء طرابلس حيث صعد علي برغل إلى ظهر إحداها ليلاً بعد أن نقل إليها كل ما كان يملكه. وهكذا فقد رحل دون أن يفطن أحد من أهالي طرابلس إلى حقيقة هروبه».

في الخامس من شهر أبريل سنة 1795، وصل الباشا الطاعن في السن علي القرمانلي من تونس على ظهر الفرقاطة الانجليزية (الآريوسي ARIANE) وبرفقته بعض أفراد حاشيته. فاستُقبل بأبلغ وأضخم مظاهر الفرحة. غير أنه لم يكن من الصعب التكهن بأن أمد السلم لن يستمر طويلاً وبأن الأخوين أحمد ويوسف - اللذين كانت تفرق بينهما مشاعر البغض المتبادل والمصالح المعارضة، فلم تؤالف بينهما لبعض الوقت إلا مصيبة مشتركة - لن يلبثا أن يدبرا الدسائس ضد بعضهما البعض. فأعدَّ سيدي يوسف هجوماً مفاجئاً فريداً حقاً في كيفية حبكه وفي التفنن في تنفيذه. فلقد استغل بذكاء صعود نجمه الذي هيأته له شجاعته، كما استفاد من ليونة أخيه أحمد. ولعل إيثار والده له لم يكن غريباً عن قيامه بثورته، وهي الرابعة في بحر عامين.

وكان أحمد باشا حذراً فلم يكن يغادر مدينة طرابلس قط دون أن يكون مصحوباً بأخيه

يوسف نفسه، فاقترح على هذا الأخير مرة أن يخرجا معاً لصيد الغزلان عند كثبان الرمال الواقعة في نواحي المدينة. وقد خرج أحمد باشا مع حاشيته قبل أخيه. وبينما كان يوسف يهم باجتياز باب القلعة، حيث كان يقف الكاهية مع حراسه، وقعت صدمة مفاجئة خاطفة. فلقد تم قتل ثلاثة رجال وتمكن الكاهية من الهرب وسط وابل من الرصاص. وأسرع يوسف على الفور بإغلاق أبواب القلعة وبوّابات المدينة. وقام بعض الرجال المسلحين بتسلق الأسوار حيث أطلقوا بضع طلقات تجاه الشاطيء على حرس أحمد باشا، الذي خشي أن يحل به نفس المصير الذي حل من قبل بأخيه الأكبر حسن بك، فما كان منه إلا أن هرب واستجار بالأعراب[1]. ثم دخل يوسف في الحال على والده وأخبره زوراً بالكمين المزعوم الذي نصبه له أخوه، وألح عليه في العودة إلى العرش الذي أصبح بعد هروب أحمد باشا شاغراً. فأخذ الباشا العجوز يرتعش متعللاً بكبر سنه وشلل بعض أطرافه، ثم أجلس سيدي يوسف على العرش، فتمت بيعته في الحال، واعترف به كل كبار ضباط الإيالة، وكان ذلك في 11 يونيه سنة 1795.

---

(1) يقول أحمد النائب في المنهل العذب، صفحة 311-312: «ثم في أواسط شعبان سنة 1210 هـ، خرج أحمد بك لناحية تاجوراء للخلاعة وزيارة الأولياء فيها على الرسم المعتاد، فانقضت عليه الأهالي بإغراء أخيه يوسف؛ ففر إلى مصراته، ومنها إلى مالطة لسنة وشهرين من ولايته. واتفقوا على ولاية يوسف بك وقدموا بذلك استرحاماً لدار الخلافة بواسطة حمودة باشا والي تونس. وفي سنة 1211 هـ ورد فرمان عالي الشأن بتقليده الولاية، فاحتفل بقراءته وأطلقت مدافع السرور ووفدت وفود التهاني» *.

الفصل الثالث

الأسرة القرمانلية

يوسف وعلي الثاني

من سنة 1795 م إلى سنة 1835 م



لم يكن جلوس يوسف القرمانلي على العرش إلا إجراء شكلياً. ومع ذلك فقد كان يُخشى من قيام حرب أهلية جديدة. فاقترح القنصل الفرنسي جيس على صديقه علي مليطان، المقرَّب من سيدي يوسف، أن يعمل على تطييب خاطر الباشا السابق سيدي أحمد بتوليته حكم برقة، أي بنغازي ودرنة وأوجلة. وبالفعل فقد رحّب سيدي أحمد بذلك المنصب واستقل بدون إبطاء سفينة دلماتية؛ غير أن السفينة تعرضت أثناء إبحارها نحو بنغازي لعاصفة بحرية عاتية حيث حملتها الأمواج إلى شواطىء مالطة. وبعد أن أقام سيدي أحمد بتلك الجزيرة زهاء ثلاثة أشهر، فإنه غيّر رأيه متخلياً عن منصبه في برقة وتوجّه إلى تونس طالباً منها منحه حق اللجوء السياسي.

أصبحت القلعة، بعد أن جرّدها علي برغل من أكثر أثاثها، غير صالحة للسكنى، فاضطر يوسف باشا إلى توجيه نداء إلى قناصل الدول المعتمدين لديه يستحثهم على التبرع بأثاث لها، فوهبكل منهم شيئاً من الأثاث: كالمناضد، والمرايا، والكراسي، والأرائك، والأسرَّة، والشمعدانات، وما شابه ذلك. بيد أن الخزينة كانت خاوية، والأهالي في حالة من الإفلاس شبه الكامل، فلم يجد الباشا يوسف من مخرج من ورطته سوى تبليغ ممثلي الدول لديه بضرورة دفع أقساط الأتاوات التقليدية في أسرع وقت ممكن. وكانت أسبانيا هي أول دولة أمدّته بالهبات، كما أرسلت إليه البندقية الأميرال (كوندولمير CONDULMER) لنقل تبرعاتها إليه. أما نابولي فقد تلقت من الباشا خطاباً جارحاً إليكم خلاصة ما جاء فيه: «إنني صديقكم؛ ولكن تبقى معرفة ما تساويه صداقتي لكم. وعندما سأعرف مدى مفعولها، فإنني سأقرر ما يتحتم عليَّ اتخاذه تجاهكم». وأبلغ يوسف باشا البندقية بأن المائة ألف قرش التي بعثت بها إليه غير كافية؛ إلا أنه بعد هذا التّمنُّع المبدئي رجع في رأيه وأبرم معها معاهدة جديدة على عجل، كما يفعل الطفل عندما يُمنح القليل من النقود، فنراه يتمنع في البداية ثم يسرع إلى التقاطها فرحاً. أما الجمهورية الفرنسية فقد اكتفت بأن وعدته بصداقتها وحمايتها[1].

---

(1) بخصوص هذه الهبات والعطايا، يذكر رودولفو ميكاكي (انظر الترجمة العربية لكتابه عن طرابلس تحت حكم القرمانليين صفحة 133) أن أسبانيا أرسلت إليه اثني عشر ألف قرش وأن البندقية أرسلت إليه مع أميرالها=

ولم يكن يوسف باشا ممتناً لرفض فرنسا مساعدته أسوة بالدول الأخرى، وسرعان ما واتته الفرصة للتعبير عن استيائه منها: فقد انهمك في تلك الآونة عدد كبير من العمال في ترميم وإصلاح تحصينات المدينة، وفي أحد الأيام ـ بينما كان أحد ضباطه يقود جماعة من اليهود العاملين بالسخرة في القلعة إلى المكان الذي كانت تجري فيه الترميمات عند باب البحر ـ حدث وأن رفض أحد أولئك المسخّرين اليهود العمل، فهرب حيث كان ينوي الإلتجاء داخل ساحة القنصلية الفرنسية. وهنالك لحق به الضابط المسؤول وتمكن من القبض عليه عند باب القنصلية وانهال عليه ضرباً بالعصا، رغم احتجاجات خدم القنصلية. وعندما سمع القنصل الفرنسي زعيق اليهودي المضروب هرع نحوه وحاول حمل الضابط على الكف عن ضربه، غير أن الضابط امتنع عن ذلك؛ فما كان من القنصل إلا أن أمر بالقبض عليه هو نفسه واحتجازه في حبس القنصلية الصغير انتظاراً لتسليمه إلى رؤسائه الذين أسرع القنصل بإحاطتهم علماً بما حدث. فاكتفى يوسف باشا بتبليغ حرّاسه بأن أحد زملائهم قد أُودع حبس قنصلية فرنسا، وأمرهم بالتوجه إلى هناك لتخليصه. وهرع أولئك الحراس إلى دار القنصلية ـ وكان عددهم حوالي المائة ـ حيث اقتحموها وانهالوا ضرباً على خدمها مهددين القنصل نفسه ومتوعدينه بعصيِّهم. واحتج القنصل جيس رسمياً على الإهانة التي وُجهت إلى شخصه وعلى انتهاك حرمة دار قنصلية بلاده، مطالباً بتعويض فوري. لكنه ما لبث أن لمس عدم جدوى احتجاجاته؛ فما كان منه إلا أن أنزل علم بلاده من فوق سارية القنصلية وبدأ يستعد علانية للصعود على ظهر سفينة تجارية فرنسية كانت راسية في الميناء. وأدّى ذلك المسلك الحازم إلى تفكُّر يوسف باشا في العواقب؛ حيث أنه لم يكن في وضع يمكِّنه من التصدي لحرب مع فرنسا. فأعيد رفع العلم الفرنسي فوق القنصلية، حيث حيّته إحدى وعشرين طلقة من مدافع القلعة، كما تمت معاقبة الحراس المعتدين وذلك بحبس بعضهم وضرب بعضهم الآخر بالعصي.

ولم تكن تلك الحادثة إلا مجرد نزوة من نزوات الباشا؛ إذ أنه ـ بعد ذلك ـ حرص على عدم تفويت فرصة إلا وانتهزها للتعبير عن احترامه لفرنسا التي كانت قد وجّهت احتجاجات شديدة اللهجة إلى الباب العالي العثماني بخصوص التصرفات السيئة التي كان قد اقترفها القرصان علي برغل، وهي التصرفات التي كان الباب العالي يغض الطرف عنها بل ويشجعها. وأصرَّت فرنسا على أن يترك القرمانليون وشأنهم. فعبّر يوسف باشا بهذه المناسبة عن شكره للسفير الفرنسي في الآستانة بأن وجّه إليه الخطاب التالي: ـ

«إلى الصديق الذي ملأ قلبي سعادة.. إلى المبعوث الفرنسي فوق العادة(السفير) (فيرنيناك VERNINAC).

= المذكور قسطين سنويين من الأتاوة الخاصة باحتكار ملاحات «بوكماش»؛ وأن ما حصل عليه يوسف باشا في أقل من ثلاث سنوات في هذا الصدد قارب الثلاثمائة وعشرين ألف قرش *.

بعد التحية:

نحيطكم علماً بأن قنصلكم السيد جيس، المقيم في هذه المدينة، والعزيز علينا ـ قد مثل في حضرتنا وأطلعنا على كل ما فعلتموه من أجل مصالحنا لدى السلطان الأعظم. جازاكم الله خيراً على هذا الصنيع وأدامكم. فنحن لا نشك في صدق المودّة العميقة التي ظلت قائمة بيننا وبين الفرنسيين منذ عهد أجدادنا؛ تلك الصداقة التي لن تزول بإذن الله، بل إننا سنعمل على تدعيمها أكثر مما فعل أيٌّ من أسلافنا.

يوسف باشا القرمانلي

حرِّر في طرابلس في 10 ربيع الأول سنة 1210 هـ (24 سبتمبر سنة 1795)».

وفي نفس الفترة وصل إلى طرابلس العقيد (أللواس دي هير كوليه[1] ALLOIS D'HERCULAIS) حيث كلفته «جميعة الخلاص العام» بمأمورية خاصة. وكان هذا الضابط قد زار الجزائر وتونس قبل قدومه إلى طرابلس، حيث اصطحب إليها سفينة شراعية أمريكية كانت ترفع العلم الفرنسي. وكان يوسف باشا لا يهتم بمراسيم البروتوكولات المرعيّة بقدر اهتمامه بالتعبير عن احترامه للحكومة الفرنسية؛ ولذا فإنه أوفد كبير ياورانه للترحيب بالعقيد هيركوليه فيما كان يقضي فترة الحجر الصحي فوق سفينته. وعندما انتهت تلك الفترة ونزل إلى الشاطىء، أوفد إليه الباشا جواده الخاص وعليه سرج فخيم.

كان العجوز علي باشا القرمانلي قد توفي في 23 أغسطس الماضي، حيث قضى نحبه لشدة تقدمه في السن إلى جانب شدة مرضه. وكانت هيبته وسلطته في أخريات أيامه قد تضاءلت، حيث لم يعد له من لقب سوى لقب: والد الباشا الحاكم.

ولم يكن من السهل في تلك الأثناء ملء خزائن الإيالة، وبالرغم من التهديدات التي كانت توجهها طرابلس إلى الدول، فإن عدداً من دول شمال أوربا كالسويد والدانمرك وهولندا قد تباطأت في الاعتراف بيوسف باشا، كما ماطلت على الخصوص في توجيه الهدايا والهبات المعتادة إليه. فعبّر عن سخطه عليها بأن استولى على سفينتين تنتمي إحداهما إلى السويد فيما كانت الأخرى تنتمي إلى الدانمرك. فأصدرت الحكومة الدانمركية على الفور أمراً إلى اسطول صغير كان لها في البحر الأبيض المتوسط كان يضم الفرقاطة (ثيتيس THETIS) بالتوجه إلى طرابلس في رفقة مركب شراعي وزورق صيد صغير، وذلك تحت إمرة القبطان (فيسكر FISKER). ولم يكن يوسف

---

(1) فيما يتعلق بهذه الشخصية، راجع مقال (فرانسوا شارل رو FRANCOIS CHARLES-ROUX) الذي عنوانه «أعمال هيركوليه ـ أو مأمورية استثنائية في شمال أفريقيا»، وهو المقال الذي نشر في سنة 1927 في مجلة (تاريخ المستعمرات الفرنسية). انظر أيضاً الترجمة العربية لكتاب ميكاكي عن طرابلس، صفحة 138-139 *.

باشا قد اكتفى فحسب بالمطالبة بدفع الإتاوة السنوية التي قررتها المعاهدات السابقة؛ بل وطالب كذلك بتقديم هدايا أخرى، فرُفض طلبه. وفي ربيع السنة التالية عيّنت الحكومة الدانمركية ضابطاً جديداً لرئاسة آمريّة محطتها البحرية الخاصة بالسواحل الافريقية. وكان ذلك الضابط هو القبطان (بيل BILLE)، وهو رجل بحرية معروف وحازم، وكان يقود الفرقاطة (نياد NAIADE) التي كانت ترفع علم بلاده وتتسلح بأربعين مدفعاً. وفي 16 مايو سنة 1797 انتهز هذا القبطان فرصة الاستيلاء على سفينة دانمركية، حيث توجه إلى مياه طرابلس للبحث عنها وأخذ طيلة اليوم يستعرض قوته قرب فوهات مدافعها وبطارياتها. وحينئذ كان أسطول القراصنة الطرابلسيين، المؤلف من ست سفن مجهزة في مجموعها بمائة وعشرين مدفعاً، راسياً في الميناء. وحاولت السفينة الدانمركية عند رؤيتها للأسطول الطرابلسي أن تقفل راجعة، فتحرك الأسطول لمطاردتها. وكان هذا هو بالضبط ما رغب فيه القبطان بيل الذي كان يتجول في المضائق لسبر أغوارها وكذلك لاستدراج أولئك القراصنة بمناورته. وبعد نجاحه في استدراجهم إلى عرض البحر، يساعده في ذلك اتجاه الرياح، فإنه أخذ يناور ببراعة وجرأة خارقتين للعادة؛ بحيث أن بعد معركة استمرت ساعتين، اضطرت سفن العدو إلى الهرب وأخذت تبحث عن ملجأ لها تحت تحصينات المدينة، وذلك بعد أن خسرت عدداً كبيراً من رجالها وتكبدت خسائر فادحة بسبب النيران الكثيفة التي صلاها بها الأسطول الدانمركي. وبعد تلك المعركة التي اعتبرت انتصاراً كبيراً للدانمركيين، فإن المفاوضات استؤنفت؛ وفي اليوم الثاني من شهر يونيه تم إبرام معاهدة صلح جديد، التزمت الدانمرك بمقتضاها بأن تدفع على الفور خمسين ألف قرش وبأن ترسل إلى طرابلس هدايا قيمتها أربعة عشر ألف قرش، كل أربع سنوات[1].

وصدرت الأوامر بمطاردة السفن الهولندية؛ وكان القنصل الهولندي (كوبر KAUPER) يرغب في الحد من مطالب الباشا المبالغ فيها. فطلب من بلاده إرسال أسطول. غير أنه بما أن بلاده كانت في ذلك الوقت في حالة حرب مع انجلترا، فقد استحال عليها تلبية عروض كوبر، واضطرت من ثم إلى دفع جميع المبالغ التي طالب بها يوسف باشا.

وخلاصة القول أن يوسف باشا استلم في مدة تقل عن ثلاث سنوات المبالغ التالية: 41 ألف قرش من اسبانيا؛ 5 آلاف قرش من نابولي؛ 23 ألف قرش من البندقية، 49 ألف قرش من أمريكا، 4 آلاف قرش من راجوس RAGUSE (اليوغسلافية)؛ 97 ألف قرش من الدانمرك؛ 77 ألف قرش من السويد[2] بالإضافة إلى حمولة من العتاد الحربي قيمتها 26 ألف قرش. أي أن ما تلقاه الباشا من هذه الدول هو 322 ألف قرش.

---

(1) ارجع إلى الوثيقة رقم 14 الملحقة بكتاب عمر بن اسماعيل «انهيار الأسرة القرمانلية» صفحة 410 *.

(2) يقول أحمد النائب في المنهل العذب، صفحة 313 بخصوص السويد: «وفي هذه السنة (1213 هـ) كلف يوسف باشا دولة الأسويج - (أي السويد) - بدفع مائة ألف فرنك عطية، وثمانية آلاف فرنك سنوية، فرفض قنصلها هذا الاقتراح، فأرسل يوسف باشا الأساطيل لمهاجمتها، وبث السرايا على سواحلها والقبض على =

في سنة 1796 تم تعيين (بوسييه BEAUSSIER) قنصلاً عاماً لفرنسا بطرابلس، حيث حل بذلك محل سلفه جيس الذي نقل إلى الشام. بيد أن هذا الأخير اضطر إلى المكوث فترة طويلة في طرابلس بسبب قلة المواصلات وصعوبتها. وأخيراً استقل طرطاناً بقصد السفر بواسطته بمحاذاة السواحل حتى الاسكندرية؛ غير أن فرقاطة انجليزية كانت قادمة إلى طرابلس للتزود منها بالمؤن اعترضت الطرطان عند خليج سرت واصطحبته معها إلى طرابلس. وهنالك طالب الباشا بإطلاق سراحه وإعادة امتعته إليه. وكان بوسييه، من جانبه، قد تأخر في تونس انتظاراً لوصول أوراق اعتماده. والتي كانت نسخها الأصلية وصورها قد أُرسلت في سفن اختطفها العدو. وفي تلك الأثناء كانت الحملة الضخمة التي وجهتها فرنسا إلى مصر قد غادرت ميناء طولون، ثم وقعت جزيرة مالطة في يد فرنسا. ومن هناك اتصل القائد الفرنسي الأعلى (نابليون بونابرت NAPOLEON BONAPARTE) بالقنصل جيس طالباً منه إبلاغ يوسف باشا القرمانلي بنبأ إلغاء منظمة فرسان القديس يوحنا المقدسي، وطالبه بمعاملة أفضل تجاه الأسرى المالطيين الموجودين في طرابلس الغرب. وقد اختتم نابليون رسالته إلى القنصل جيس بالعبارة التالية: «قلْ للباشا أن قواتنا التي استولت على جزيرة مالطة في أقل من أربعة أيام لقادرة على معاقبته إنْ هو قصّر في احترام الجمهورية الفرنسية».

وقد أقلّت السفينة التي جاءت بتلك الرسالة كل الأسرى الطرابلسيين الذين كانوا محتجزين في مالطة؛ ولذا فقد اغتبط الأهالي بلفتة الجنرال الفرنسي بونابرت الكريمة. وردَّ يوسف باشا القرمانلي على نابليون مطمئناً إياه بأنه سيعامل كل المالطيين من ذلك الوقت فصاعداً بنفس الاحترام الذي يخصُّ الفرنسيين به، وسارع بالتعبير عن مودته وتقرُّبه بإرسال كمية كبيرة من المؤن إلى القوات الفرنسية التي تحتل مالطة. ثم أرسل حاكم الجزيرة الفرنسي الجنرال (فوبوا VAUBOIS) أوراق اعتماد مؤقتة إلى الفنصل الجديد في طرابلس بوسييه الذي توجه في الحال إلى هناك. وغادر المدينة سلفه جيس للمرة الثانية على ظهر سفينة سويدية، فوصل إلى مالطة سالماً حيث اضطر إلى البقاء بها حتى تم عقد الصلح. وكان قد أوكل شؤون القنصلية مؤقتاً، وحتى قدوم بوسييه من تونس، إلى السيد (ناودي NAUDI)، وهو مالطي مُوالٍ لفرنسا. وكان نائباً له. ووصل بوسييه إلى طرابلس في 20 أكتوبر سنة 1798، فاستقبله الباشا استقبالاً طيباً، بالرغم من عدم شرعية أوراق اعتماده؛ بيد أن القنصل الجديد ما لبث أن وجد نفسه أمام مشاكل مستعصية. فلقد تم استيلاء الجيش الفرنسي على مصر بسرعة، الأمر الذي تسبب في حدوث رجّة عنيفة في العالم الإسلامي برمّته. وتمكن الانجليز من جرّ روسيا إلى الحرب، كما أنهم لم يجدوا صعوبة

= مراكب رعاياها التجارية؛ فغنموا سبعة سفاين تجارية، فالتجأ الأسويج الى نابليون بونابرت - وهو وقتئذ بمصر. وفي سنة 1213 هـ (1797 م) انعقد الصلح بواسطة مندوب بونابرت على أن تدفع الأسويج ثمانين ألف فرنك غرامة، وثمانية آلاف فرنك سنوية. وترك تلك السفاين إلى الحكومة المحلية، وتعاد أسارى السويج» *.

كبيرة في تحريض السلطان العثماني الذي احنقه احتلال فرنسا لمصر التي يعتبرها إحدى ولايات امبراطوريته؛ فما كان منه إلا أن أعلن الحرب عليها. وما لبثت كارثة أبي قير[1] أن هيّأت لأعداء فرنسا السيطرة على البحر الأبيض المتوسط.

في 14 أكتوبر سنة 1799 وصلت إلى طرابلس سفينة عثمانية محملة بالذخائر الحربية والأسلحة وعلى ظهرها «الكابيجي ـ باشي»[2] ومعه فرمان يأمر يوسف باشا بالتوجه بجيشه إلى القاهرة ويدعوه إلى أن يقود ذلك الجيش بنفسه لمهاجمة نابليون في مصر، في حين يقوم باشا عكّا (الجزّار) ومعه باشا دمشق بمهاجمة نابليون من الناحية الأخرى على رأس مائة ألف مقاتل. كما صدرت الأوامر كذلك باحتجاز جميع الرعايا الفرنسيين المقيمين في الإيالات المغربية الثلاث: طرابلس وتونس والجزائر، كرهائن، وكذلك إرسال سفن هذه الإيالات إلى مياه ميناء طولون لتحطيم السفن الفرنسية المتأهبة لمغادرته، وكذلك قطع الطريق على مراسلات الجيش الفرنسي في البحر ونقلها إلى الآستانة. وبالرغم من تلك التعليمات الملحّة، فإن يوسف باشا القرمانلي قد أكد للقنصل الفرنسي من جديد عن حُسن نواياه تجاه بلاده وطمأنه بأنه لن تلحق رعاياه في طرابلس أية إهانات، وبأنه ـ وهو يردُّ على الباب العالي بقبوله لأوامره والتزامه بتنفيذها ـ فإنه في الحقيقة لا ينوي الإسهام جديّاً في خططه العدائية تجاه فرنسا. ومن قبيل التحوُّط فحسب، اكتفى يوسف أثناء إقامة الكابيجي ـ باشي في طرابلس بمطالبة الرعايا الفرنسيين بالتزام مساكنهم؛ إما تفادياً للإهانات التي قد يتعرضون لها فيما لو غادروها؛ وإمّا للبرهنة للمندوب السلطاني بأن أوامر سيده قد نُفِّذت حرفياً.

ولقد سلك يوسف باشا ذلك المسلك الطيب تجاه الفرنسيين بفضل الرسالة الودية التي كان نابليون بونابرت قد وجهها إليه من مصر مع قافلة حجاج طرابلسيين كانت في طريق عودتها من مكة؛ حيث أخذ رئيس القافلة الشيخ أبو القاسم يعلن في كل مكان مرَّ به بأن نابليون يحب المسلمين، وبأنه قد وفّر له أثناء ترحاله برّاً عبر مصر جميع التسهيلات، وأهداه ساعة ذات سلسلة مرصّعة باللآلىء، وبأنه قد كلّفه بطمأنة يوسف باشا والتعبير له عن مودة الحكومة الفرنسية. ثم وجّه نابليون إلى القنصل الفرنسي في طرابلس خطاباً هذا نصه: ـ

«من مقر القيادة الفرنسية العامة في القاهرة، في 12/5 من السنة السادسة للتقويم الجمهوري (15 يوليه سنة 1798 م).

تلقيت ـ أيها المواطن القنصل ـ خطابكم المؤرخ في 13 من الشهر العاشر للتقويم الجمهوري. لقد تمكنا، بعد احتلال مالطة، من احتلال الاسكندرية ومن هزيمة المماليك،

(1) يشير المؤلف إلى معركة أبي قير البحرية (شمال شرقي الاسكندرية) التي تمكن فيها القائد الانجليزي (نلسون NELSON) من تحطيم الأسطول الفرنسي الذي كان يقوده (بروي BRUEYS)، وكان ذلك في سنة 1798 *.
(2) الكابيجي باشي هي رتبة عسكرية تركية معناها قائد الأسطول العثماني *.

وانتزعنا القاهرة، ومن ثم استولينا على مصر كلها. وبعد أن تغلب الانجليز على أسطولنا، فقد أصبحت لهم الآن السيطرة في بحارنا، الأمر الذي يدفعني إلى أن أطلب منكم توجيه ناقل بريد من طرابلس إلى مالطة أو إلى (ميناء روما) (شيفيتا ـ فيشيا) أو إلى ميناء (كاجلياري CAGLIARI) (بجزيرة سردينيا)؛ حيث سيتمكن انطلاقاً من أي من هذه الموانىء من التوجه بسهولة إلى طولون. أو إيفاده رأساً إلى طولون على ظهر أحد المراكب. وعليكم أن تبعثوا معه نسخة من رسالتي هذه، وأن تُلحقوا بها أخرى تذكرون فيها بأن القوات الأرضية الفرنسية قد أحرزت النصر وبأنها قد ثبّتت أقدامها في مصر، دون أن تجتاحها الأوبئة أو تلحق بها خسائر في الأرواح، وبأنني في حالة طيبة. وابعثوا إليَّ ناقل بريد من طرابلس لكي يطلعني على ما بحوزتكم من أخبار عن فرنسا، واكتبوا إلى مالطة في طلب كل الجرائد والصحف والأخبار التي بحوزة الفرنسيين فيها. وإنه لمن الأهمية بمكان أن تبعثوا إلينا، على الأقل مرة كل عشرة أيام، ناقل بريد عليه أن يتوجه بحراً حتى مرفأ درنة. ثم ليعبر الصحراء من هناك إلى مصر. وإنه ـ ولو أنني لا أجرؤ على المجازفة بطلب إرسال نقود إليَّ عبر الصحراء ـ بيد أنه بإمكانكم أن تبعثوا لي مع ذلك مبلغ ستة آلاف فرنك على مسؤوليتي الخاصة. وعلى كل حال، فإنني سأجزل العطاء لكل ناقل بريد في وسعه أن ينقل إليَّ في مصر أنباء هامة.

وبلِّغوا الباشا (يوسف القرمانلي) بأننا سنحتفل غداً بذكرى المولد النبوي احتفالاً مهيباً. كذلك فإن قافلة طرابلس سترحل غداً، ولقد شملتها برعايتي، ومن المؤكد أنها ستثني علينا، واعملوا على حثّ الباشا على إرسال مؤن كثيرة إلى مالطة وعلى إرسال خرفان إلينا في الإسكندرية. وبلِّغوا المسلمين بأننا نتعهد بحماية قوافل الحجّاج وبأن «الأمير ـ آغا» قد عُيِّن في منصبه».

ولقد ظل يوسف باشا في البداية ـ بقدر استطاعته ـ يحافظ على المصالح الفرنسية، ويعمل بكل ما في وسعه على تسهيل تموين مالطة وتأمين وصول المراسلات التي قامت بين نابليون والقنصل بوسييه. وبالإضافة إلى الخطابات التي حملها الحجّاج الطرابلسيون معهم عند عودتهم عن طريق مصر، فقد وصل كذلك مركب طرطان، ثم تلته سفينة صغيرة تسمى (لودي LODI) وكان يقودها السيد (سينيكييه SENEQUIER)، الذي كان يحمل معه على ظهرها تاجراً فرنسياً من الاسكندرية يدعى (أرنو ARNAUD). وكان هذا التاجر متبحّراً في اللغة العربية؛ وقد كلّفه نابليون بأن ينقل إليه أخباراً من أوربا مهما يكن ما يتجشمه في ذلك من عناء. وكان الرجل يحمل خطابات توصية بقلم سكرتير نابليون وترجمانه (فينتور الفردوسي VENTURE DE PARADIS)، وهي موجّهة إلى بك درنة وإلى باشا طرابلس. وبعد أن سلّمه القنصل بوسييه كل ما كان قد توفر لديه من أخبار، عاد أرنو فتوجه إلى مصر برّاً؛ غير أنه ذهب ضحية ولائه وإخلاصه لوطنه، إذ اغتيل بيد مجهول[1]. ولقد ظل القنصل الفرنسي العام في طرابلس بوسييه على مراسلات متصلة

(1) يذهب رودولفو ميكاكي (انظر ترجمة كتابه عن طرابلس تحت حكم القرمانليين، صفحة 143) إلى أن رجال الشيخ سيف النصر قد اعتقلوه بعد اضطراره إلى النزول في مصراته أثناء توجهه إلى طرابلس على ظهر السفينة =

مع الجنرال فوبوا ومع السلطة الإدارية الفرنسية في مالطة التي عُيِّن لها كمفوضين مدنيين، على التوالي، كل من السادة: (مينار MENARD)، ثم (رينيو دي سان جان دانجلي - REGNAULT DE SAINT-JEAN D'ANGELY)، ثم (دوبي DOUBE) ثم القنصل (جيس GUYS). ولم تلبث الحامية الفرنسية في مالطة أن وجدت نفسها في وضع حرج؛ فإن سكان أرياف الجزيرة قد أعلنوا التمرد. وكان هؤلاء قد استنجدوا بالقوات البحرية البرتغالية التي كانت تتواجد آنذاك على مقربة من جزيرتهم، ثم استنجدوا بالقوات الانجليزية. وطلب الجنرال فوبوا - الذي كان محاصراً بالجزيرة براً وبحراً - من طرابلس تزويده بالطعام بأي ثمن. وكان قد أرسل إليها في هذا الشأن مبعوثاً خاصاً يدعى (كونسي CONSEIL)، الذي تمكن - برغم الحصار المضروب حول الجزيرة - من المروق ببضع سفن محملة بالأبقار. غير أن لحومها لم تلبث أن نفدت. وكان يوسف باشا القرمانلي - الذي كان ما يزال على علاقة ممتازة مع فرنسا، حيث تسلم منذ فترة وجيزة من الجنرال فوبوا هدية هي عبارة عن زورق مسلح - قد صمد أمام إيعازات الباب العالي؛ غير أنه في 30 أكتوبر استقبل أحد مندوبي السلطان العثماني الذي كان يحمل إليه مجدداً فرماناً يأمره بأن يقتاد على ظهر سفينته كل الرعايا الفرنسيين سواء المقيمين منهم في طرابلس إقامة اعتيادية أو أولئك الذين كانوا يمرون بها مجرد مرور. فرفض الباشا ذلك رغم الآراء المعارضة التي أبداها علماء طرابلس خلال اجتماع عقد بذلك الخصوص في الجامع الكبير. بيد أنه اضطر مع ذلك إلى التظاهر بالقيام ببعض الأعمال العدائية ضد فرنسا. وكانت النتيجة أنه شدَّد الحراسة على دار قنصليتها، وأمر بكسر صاري العلم الفرنسي، واحتجز الرعايا الفرنسيين بأحد الفنادق. ولم يدم ذلك الوضع طويلاً؛ إذ أنه ما كاد مندوب السلطان يرحل حتى تم إطلاق سراح المواطنين الفرنسيين، واستأنف الباشا علاقاته الودية مع القنصل بوسييه. وتكهّن هذا الأخير - بناء على دلائل توفّرت لديه - بأن تعقيدات خطيرة كانت على وشك الوقوع؛ فطالب حكومته بإرسال بعض السفن الحربية لنقله هو ورعايا بلاده، غير أن الأحداث لم تمهله لتنفيذ تلك التدابير. وكانت تلك هي الفترة التي طلب فيها يوسف باشا من نابليون السماح لعمِّه حسن القرمانلي - بك بنغازي الأسبق الذي كان قد أصدر عفواً عنه تمهيداً لإعادته إلى منصبه السابق - بمغادرة القاهرة إلى طرابلس.

ومع كل ذلك، فقد كانت الإيالات المغربية الثلاث: طرابلس وتونس والجزائر، تستعد على قدم وساق للردِّ على هجوم متوقع. فلقد عمل الانجليز والأتراك على نشر إشاعات في كل مكان مفادها أنه إذا ما تم طرد جيش نابليون من مصر، فإنه سيتوجه بالبر بمحاذاة الساحل فيستولي على هذه الإيالات. غير أن يوسف باشا أكد للقنصل بوسييه بأنه لن يحذو حذو إيّالتي تونس والجزائر إنْ هما استجابتا لأوامر الباب العالي الذي لم يكن يرغب في الدخول معه في عداء. وأمام مسلك يوسف القرمانلي المتصلب، فإن القنصل الانجليزي (لوكاس LUCAS) أبلغه بأنه مضطر إلى

= المذكورة بسبب سوء معاملة قائدها له. وبعد ذلك أمر الباشا يوسف بإطلاق سراحه، فواصل سفره إلى طرابلس حيث قتل *.

مغادرة هذه الإيالة العثمانية التي لا يُعترف فيها بأوامر السلطان حليف انجلترا. ثم رحل عن طرابلس بالفعل بعد قدوم سفينة انجليزية لإخطار الباشا رسمياً بضرورة طرد الفرنسيين؛ بيد أنها لم تتلقّ سوى إجابة مراوغة. ولم تلبث قوة السلاح أن حسمت المسألة. ذلك أن مراسلات بوسييه مع فوبوا، التي كانت تنقلها إليه من مالطة السفينة الحربية المسماة (المقتحِمة ASSAILLANTE) قد وقعت بين يدي القائد الانجليزي المشرف على الحصار البحري المضروب حول الجزيرة. ويبدو أن تلك المراسلات التي وضع الانجليز أيديهم عليها كانت ذات أهمية بالغة، إذ أن قراراً بتوقيف وخطف القنصل الفرنسي في طرابلس قد صدر على الفور.

في 6 نوفمبر سنة 1799 قدمت السفينة البرتغالية (ألفونس ALPHONSE) ذات الأربعة والسبعين مدفعاً، والتي ترفع العلم البريطاني، إلى طرابلس وعلى ظهرها العميد البحري (كامبل CAMPBELL) الذي وجّه إلى الباشا يوسف القرمانلي إنذاراً رسمياً بوجوب تسليمه كل الرعايا الفرنسيين، وتسليمه كذلك وزير بحريته، وهو في نفس الوقت صهره، والذي اتهم بأنه صديق للفرنسيين ثم أضاف بأنه إن لم تُجب مطالبه؛ فإن البرتغاليين سيبادرون فوراً إلى بدء القصف. وبالفعل، فإنه أمام رفض الباشا القاطع مجدّداً، فإن القائد البرتغالي أبلغ القنصل بقرار ضرب الحصار البحري أمام موانىء إيالة طرابلس، وتأهب لإطلاق مدافع سفنه على قلاع عاصمتها. ولكن حدث وأن انفلقت عارضة صاري مركبه فجأة مما تسبب في تمزيق شراعها؛ الأمر الذي أرغمه على العدول عن ضرب المدينة والاضطرار إلى الرحيل. ولسنا نحتاج ـ في متابعة الأحداث التي تلت ذلك ـ سوى إلى الاستشهاد بتقرير القنصل بوسييه نفسه؛ حيث يقوْل: ـ

جنوا في 10/6 من السنة السابعة للتقويم الجمهوري

الفرنسي (24 ديسمبر سنة 1799 م).

إلى المواطن (تاليران TALLEYRAND)، وزير العلاقات الخارجية.

لقد أطلعتكم في رسالتي الأخيرة التي وجهتها إليكم من طرابلس البربرية خلال الشهر الثامن، الماضي، من التقويم الجمهوري، بأن جميع الرعايا الفرنسيين المقيمين بالمدينة المذكورة أو المارّين بها، لن يلبث الباشا أن يطردهم منها لاضطراره للإستسلام للضغوط التي بوشرت عليه. إذْ أنه في أعقاب رفضه المستمر لتسليمنا للانجليز، بدأ العميد البحري كامبل، قائد سفينة الركاب البرتغالية (الفونس دالبوكيرك)، في تنفيذ ما هدد به بأن أحرق عند الساحل سفينة القرصنة التابعة لنائب أميرال الإيالة، وألقى القبض على الأميرال القرصاني؛ زيادة عن استيلائه على سفينتين طرابلسيتين كانتا عائدتين من غزواتهما البحرية بسلائب نفيسة، وتأهب لقصف القلاع بمدافعه واشعال النار في سفن القرصنة الأخرى التي كانت راسية بالميناء. وكان الباشا ما يزال متردّداً، عندما طوقته صيحات أقارب وأصدقاء طواقم السفينتين وهتافات الأهالي الذين أقلقتهم وأثارت استياءهم مجاملات هذا الأمير لفرنسا، وأجبرته على التعجيل بلحظة طردنا دون التفكُّر في

الأسلوب المباغت والمخزي الذي سيتم به ذلك الطرد. وفي نفس اليوم ـ 23 من الشهر الثامن للتقويم الجمهوري ـ عند الساعة الرابعة بعد الظهر، حضر إليَّ رئيس البحرية ليأمرني بضرورة مغادرة أراضي الإيالة فوراً. وكان يصحبه حوالي عشرين حارساً كانوا متأهبين للتعجيل بمغادرتي دار القنصلية. فاحتججت من جديد بأن المعاهدات المبرمة تمنح مهلة مدتها ستة أشهر في حالة قطع العلاقات، لكنه ردَّ عليَّ بوجوب الإسراع في الخروج وبأنني سأقتاد إلى القلعة حيث سيكون في إمكاني هناك إبداء ملاحظاتي التي قد تعنُّ لي في حضرة الباشا.

وهكذا، فقد اضطررنا إلى الخروج مرتدين ما اتفق وما كنا نرتديه من ملابس في تلك اللحظة، تاركين وراءنا كل أثاثنا وحاجياتنا تحت تصرف المغاربة. وكان يصحبني المواطنون التالية أسماؤهم: (إكزافييه ناودي XAVIER NAUDI) الذي ظل يشغل منصب نائب قنصل وترجمان مؤقت منذ أكثر من خمس سنوات؛ والمواطن (انطوان كونسي ANTOINE CONSEIL) وهو أحد تجار باريس كان الجنرال فوبوا قد عينه ضابط اتصال مكلف بتموين جزيرة مالطة؛ و (بيير فرانسوا فابر ـ PIERRE-FRANCOIS-FABRE) وهو قبطان سفينة من مرسيليا كانت قادمة إلى هنا من الإسكندرية. ووصلتُ تحت الحراسة إلى القلعة التي لم يُسمح لي بالدخول إليها. ثم أرغمنا على الصعود إلى مركب ينتظرنا حيث حملنا إلى السفينة البرتغالية. أما باقي الفرنسيين، وعددهم 38 فقد عوملوا معاملة أقل احتراماً من معاملتنا نحن، وأقتيدوا وسط جمهرة من الغوغاء المتعصبين إلى رصيف باب البحر، حيث تم رميهم بدون أمتعة في مركب نقلهم بدوره إلى السفينة البرتغالية المذكورة. ثم قُدمت إلى العميد البحري كامبل، حيث سألته عما إذا كان الأميرال نلسون قد علم بأننا قد جُرِّدنا تماماً من ممتلكاتنا. فردَّ عليَّ بالنفي وبأنه سيطالب الباشا بإرسال كل ما لم ير من الضروري مصادرته بنفسه، وبأننا لن نلاقي على ظهر سفينته من المعاملة ما يستدعي شكوانا. لقد أمر القرمانلي بنقل كل أمتعة بحارتنا إلى قلعته، ثم جَرَدَ أثاثي وأمتعتي وكذلك أثاث وأمتعة الضباط الثلاثة الذين كانوا مقيمين عندي، كما نقل إلى القلعة كل ما يمكن نقله، ثم استجاب لمطلب القائد البرتغالي وأرسل إلى السفينة ـ على نفقتي ـ تلك الأشياء التي لم ينهبها الناس الذين أنيط بهم تجميع ممتلكات وأثاث الفرنسيين. وفيما يخصني، فإنني لم أستلم سوى قرابة نصف كمية آنيتي الفضية، وذلك بعد أن عبثت بها الأيدي وأعطبتها، وجانب بسيط من ملابسي وأغطيتي. ولقد بقي الأثاث كله بدار القنصلية حيث أشرف على جرده السيد (بيير أورتيز دي زوغاستي PIERRE ORTIZE DE ZUGASIT) القائم بالأعمال القنصلي الأسباني ومستشار القنصلية. ولقد احتفظ هذا السيد بمفتاح دار قنصليتنا ثم سلمه إلى إبراهيم السروزي، وهو طرابلسي يعمل مستشاراً مؤقتاً للقنصلية الفرنسية، وهو الذي أخبرني بسرقة ساعتي وسلسلتي الذهبيتين مع حلي أخرى والتحف الموجودة في بيتي، وهي من الكريستال والخزف الصيني، وكذلك سرقة كل ما راق في أعين المغاربة الذين عاثوا فيه فساداً. ولقد استجاب السيد أورتيز لرجائي، فنقل وثائق محفوظات قنصليتنا ومستشاريتنا واحتفظ بها في أدراج المستشارية الأسبانية. وفي صبيحة نفس اليوم نقلنا إلى السفينة، وبالرغم من احتجازي ووضع حراس أمام بابي؛ فإنني

قد تمكنت في لحظة خاطفة من أن أمرِّر إلى دار المستشارية الأسبانية علبة السعوط المرصَّعة بالماس والساعتين الفضيتين ذات السلاسل، والتي هي من ممتلكات الحكومة التي تركها المواطن (هيركوليه HERCULAIS) لدي في طرابلس.

ولم يغادر العميد البحري كامبل مرسى طرابلس إلا بعد أن وقّع هدنة مع الباشا ستظل سارية المفعول حتى وصول نص المعاهدة المزمعة مع البرتغال، والتي ينتظر أن يحملها بين لحظة وأخرى من مدريد السيد (سوزا SOUZA) القنصل الأسباني العام في طرابلس. ولم يقبل كامبل بتسريح سفينة أميرالية القراصنة الطرابلسيين ولا السفينتين اللتين غنمتهما بحرية هذه الإيالة، إلا بعد أن اتفق الطرفان على تقدير قيمة حمولتيهما، حيث استلم من خزينة الباشا نفسها مبلغ أحد عشر ألف قرش مقابل تلك الحمولتين.

ولقد أقلعت السفينة ألفونس من طرابلس في اليوم الأول من الشهر التاسع لتقويمنا الجمهوري متجهة إلى مالطة ومنها إلى باليرمو. غير أنه في اليوم الخامس من نفس الشهر، التقينا بحراً بقبطان سفينة يوغسلافية كانت قادمة من ميناء مالطة، فأخبرنا بأنه في ليلة الثاني من هذا الشهر تم رفع الحصار عن الجزيرة؛ وعندئذ توجهت سفينتنا رأساً إلى ميناء باليرمو. وعند دنوّنا من صقلية لمحنا السفن الانجليزية الثلاث: (الإسكندر ALEXANDRE)، و (المقدام L'AUDACIEUX)، و (غولياث GOLIATH)، التي كانت قادمة من مالطة. وقبل أن تدخل هذه السفن إلى ميناء صقلية، اتجهت إليها في يوم 12 من الشهر فرقاطة انجليزية أرسلها الأميرال نلسون، فأمرت السفينتين الاسكندر وغولياث بالعودة إلى مالطة لاستئناف ضرب الحصار البحري حولها».

عاد بوسييه بعد اختطافه إلى فرنسا حيث قضى بمرسيليا مدة ثلاث سنوات. وفي تلك الأثناء وقعت ثورة 9 نوفمبر (18 من الشهر الثاني للتقويم الجمهوري) وإذْ تولى نابليون السلطة المطلقة في فرنسا حيث أصبح حاكمها الأول، فإنه وجه اهتمامه للجيش الفرنسي في مصر. وبطبيعة الحال فإن طرابلس كانت هي أول ما خطر بباله لتكون واسطته في الاتصال بمصر. أما يوسف باشا القرمانلي فقد امتثل لأوامر الانجليز - بعد طرد القنصل الفرنسي من إيالته على النحو المذكور - حيث أعلن الحرب رسمياً على الجمهورية الفرنسية. غير أنه كان من المفهوم أن ميله الحقيقي قد ظل دائماً إلى جانب فرنسا، وبأنه قد أصدر أوامره خفية إلى قراصنته باحترام السفن التي ترفع العلم الفرنسي، وبالتالي فإن نابليون قد قرر الدخول معه في مفاوضات، بيد أنه رأى في نفس الوقت ألا يعهد بهذه المأمورية إلى مسؤول رسمي، خشية لفت أنظار الانجليز؛ فوقع اختياره على المالطي اكزافييه ناودي الذي كان قد طُرد مع بوسييه وحضر معه إلى فرنسا. فتوجه هذا العميل سراً إلى طرابلس حيث أبرم في 18 يونيه سنة 1801[1] معاهدة صلح بنفس شروط معاهدة سنة 1792.

---

(1) انظر كتاب (روارد دي كارد ROUARD DE CARD): «سياسة فرنسا تجاه طرابلس الغرب خلال القرن الأخير =

ولقد ضمنت ثلاثة من بنود تلك المعاهدة للفرنسيين حرية انتقال الأشخاص والبضائع بين إيالة طرابلس وبين مصر. وكان ذلك هو الهدف الذي سعت إليه فرنسا من وراء إبرام المعاهدة. بيد أن هذه الاتفاقيات ظلت حبراً على ورق بعد جلاء الفرنسيين عن مصر واستتباب الأمن العام. وقبيل ذلك بأمد قصير، تم تكليف الأميرال (غانتيوم GANTEAUME) بإنزال بعض القوات الفرنسية في مصر، غير أنه فشل في ذلك بسبب مراقبة السفن الانجليزية التي كانت تتجول في مياه الاسكندرية، فرأى أن ينزلهم في درنة. لكنه عيق عن ذلك بسبب موقف أهاليها العدائي الذين ما رأوا سفينته قادمة حتى تأهبوا للدفاع عن مدينتهم، إذ أن أحداً لم يخطرهم بنواياها السليمة. فنزلت منها زوارق معبأة بالجنود الفرنسيين المسلحين، وتوجهت إلى مرفأ المدينة[1]. وهنا قام حاكم درنة وقائدها بتوزيع الأسلحة على الأهالي. ولقد قام يوسف باشا بعزل ذلك الحاكم فيما بعد إرضاء لفرنسا.

وبعد الإهانات المذلّة التي تعرض لها القنصل بوسييه وطرده، فإنه أعيد إلى منصبه من جديد حيث وصل إلى طرابلس راضياً في أول سبتمبر سنة 1802 على ظهر السفينة الحربية المسماة (الثعلب RENARD) فاستُقبل بكل مظاهر الحفاوة. ورُفع العلم الفرنسي فوق القنصلية - فيما كانت تطلق من فوق القلعة إحدى وثلاثون طلقة تحية له. وعندما التقى الباشا ببوسييه قام بمعانقته.

وبعد مضي عشرة أيام على ذلك وصل الجنرال (هوراس سيباستياني HORACE SEBASTIANI) مندوب نابليون الخاص، والذي مهّد مع بوسييه لإبرام معاهدة صلح بين الباشا وبين البارون (دي سيد يستروم DE CEDESTROM) أميرال القوات السويدية في البحر الأبيض المتوسط. وكان الجنرال سيباستياني قد حظي بمقابلة الباشا في اليوم التالي لوصوله. وكان (أميدي جوبير AMEDEE JAUBERT) يقوم بمهمة الترجمة بينهما. وألقى الجنرال خطبة نوّه فيها بقوة فرنسا وعما يكنُّه نابليون من صداقة خاصة للإيالة، وعبّر عن الاحترام الذي على هذه أن تكنه من ذلك الوقت فصاعداً للجمهورية الإيطالية. وقال الباشا في رده إن الأسرة القرمانلية لم تتوان قط عن تعلقها بفرنسا، وبأنها طالما قدمت البراهين على ذلك، وبأنه قد وقف إلى جانب

= «La politique de la France à l'égard de la Tripolitains pendand le dernier siècle»، طبعة باريس لسنة 1906.

(1) يقول ميكاكي في هذا الصدد (انظر ترجمة كتابه العربية صفحة 151): «وفي يوم 21 يونيه رسا أمام درنة، رغم أن الأميرال غانتيوم كان قد رفع العلم الأحمر ذا الهلال الأبيض (أي العلم العثماني) ليظهر أنه حضر بصفة صديق، فإن الأهالي أجابوه باطلاق الرصاص على القوارب المحملة بالجنود، فاضطر إلى العدول عن مشروعه، وعاد أسطوله إلى ميناء طولون في 9 أغسطس. ولقد أرجع القنصل بوسييه فشل غانتيوم في إنزال القوات المرسلة إلى مصرفي برقة إلى التوجه بها إلى درنة بدلاً من بمبا أو طبرق *.

فرنسا هو بنفسه حتى في أحلك الظروف. وبهذه المناسبة تلقى يوسف باشا من نابليون هدية هي عبارة عن سفينة حربية صغيرة[1].

وكان الجنرال سيباستياني مكلفاً كذلك بالتفاوض باسم الولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أن الأمريكيين قد وجدوا أنفسهم بعد استقلال بلادهم في حالة حرب مع المغاربة لا لسبب إلا لأنهم لم يكونوا قد أبرموا بعدُ معاهدات سلام معهم. فاضطروا إلى بعض التضحيات في سبيل وضع حد لموقف مائع كانت تجارتهم البحرية الوليدة تتضرر منه كثيراً. فتم عقد معاهدة وتعيين قنصل أمريكي لدى طرابلس كما عُيِّن قناصل أمريكيون آخرون لدى بقية الإيالات المغربية. غير أنه أُخِلَّ بحالة السلم في سنة 1800؛ وفشلت مساعي القنصل الفرنسي في إعادة المياه إلى مجاريها. فقد كان يوسف باشا يرغب في تلقي مبلغ أربعمائة ألف قرش توطئة لإبرام الصلح؛ بيد أن الأمريكيين لم يكونوا مستعدين سوى لدفع مائة وعشرين ألفاً. وبعد أن رفض الباشا ذلك، فقد استحال أي تقارب بين وجهات نظر الطرفين. واستمر العداء بين الإيالة الطرابلسية والأمريكيين مدة أربع سنوات. وفي تلك الأثناء ظل مرسى طرابلس محاصراً بشكل متصل تقريباً[2]. وقبل أن ندخل في تفاصيل تلك الحرب دعونا نتعرض لواقعة دبلوماسية حدثت في تلك الأثناء:

فلقد سبق لنا وأن أشرنا إلى الظروف التي أدت إلى رحيل قنصل هولندا في طرابلس السيد كوبر. وفي سنة 1802 عاد ذلك القنصل إلى منصبه بطرابلس في صحبة أسطول الأميرال (وينتر WINTER) الذي قدم إليها لعقد الصلح؛ ولذا فإنه بادر حال وصوله إلى إرسال مبلغ خمسين ألف «فلوران» إلى القلعة. فغضب الباشا رافضاً استلام المبلغ قائلاً: «إنني لم أطرد قنصل هولندا طمعاً في مبلغ زهيد كهذا!.. وأنا لا أخشى أسطولكم لأنني لا أخاف أية دولة. فحتى لو هدمت الألغام مدينتي وقلاعها فإن لي في الإيالة موانىء أخرى في إمكان قراصنتي أن يتوجهوا منها لاختطاف سفنكم. إنني أطالب هولندا بدفع مائة وتسعين ألف فلوران نقداً، زيادة عن هدية سنوية قيمتها عشرة آلاف فلوران، وعند إيفائها بهذا الشرط فإنها ستُعامل معاملة الدول الأخرى التي نحابيها».

وبعد أن عقد الأميرال وينتر مجلس حرب، فإنه ترجّى قنصل أسبانيا أن يتوسط في الموضوع. وفي النهاية تساهل يوسف باشا بعد أن وُعد بتسليمه مبلغ ثمانين ألف فلوران نقداً، وخمسة آلاف سنوياً، زيادة عن منحه مجموعة من الساعات والحلي تقدّر بخمسة وثلاثين ألف

---

(1) يقول ميكاكي في كتابه طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، صفحة 153 إن هذه السفينة كانت تسمى الأمل، وأنها أهديت للباشا تعويضاً له عن سفينة طرابلسية كان الأسطول الفرنسي قد أحرقها قبل عامين أثناء توجهه إلى جزيرة مالطة *.

(2) يقول أحمد النائب في (المنهل العذب) صفحة 314 بهذا الصدد؛ «ثم في سنة 1217 هـ (1800 م) قدمت عدة أساطيل أمريكانية لمرسى طرابلس وحاصروا البلد ورموها بالمدافع وتواقعوا، وامتد ضرام الطعن والضرب نحو عشرين يوماً. ثم تسقط أسطول منهم وأخذ غنيمة وقفل بقية الأساطيل إلى مالطة». لاحظ أن النائب يستعمل كلمة «أسطول» بمعنى «سفينة حربية» *.

فلوران. أما فيما يتعلق بالقنصل كوبر فإنه أُلزم بتزويد القلعة بشحنات من الجبنة الهولندية، والقهوة، ومشروب الروم، والكونياك، والأقمشة[1].

ولم يكن يوسف باشا فظّاً تجاه هولندا وحدها؛ فلقد قاست من عجرفته دول أخرى أيضاً. إذ أنه بمناسبة زواج ابنه طالب جميع القناصل بتقديم هدايا له. فهداه قنصل الدانمرك علبة سعوط كبيرة مطعّمة بالأحجار الكريمة تقدر بثمانمائة ريال. فما كان من يوسف باشا إلا أن أعاد إليه هديته بعد أن حطّمها قائلاً إنه سيتبعها خطاب منه بعد انتهاء مراسم العرس. ولقد استاء لهذه المعاملة أعضاء السلك القنصلي وقلقوا فلم يعد أحد منهم ليجرأ على تقديم هدية. بيد أن الباشا عندما طالب بالهدايا لم يكن يعني هذا النوع منها؛ ولقد لمّح إلى ذلك بشكل غير مباشر عندما قال إنه لا يريد إلا «هدايا رنّانة»، أي نقوداً. وهنا استدرك القنصل الدانمركي فأهداه خمسة الاف فلوران، فرضي عنه. وتبعه في ذلك القناصل الآخرون، حيث أهدته السويد ثلاثة آلاف فلوران، والبرتغال ألفاً، واسبانيا ألفين، وهولندا ألفين وخمسمائة. غير أن ذلك لم يمنع من توجيه مزيد من الإهانات إلى هذه الدولة الأخيرة. فبمناسبة حلول عيد الأضحى أُلزمت جميع القنصليات كالعادة برفع أعلامها، وكانت الريح شديدة، مما تسبب في تمزق علم هولندا وانكسار ساريته، فلم يعد أحد يراه. وحدث أن توجه، في اليوم التالي للعيد، رؤساء السلك القنصلي الأجنبي إلى القلعة لتهنئة يوسف باشا رسمياً بالمناسبة، فرفض استقبال القنصل الهولندي كوبر، وأبلغه بأن عدم رفع علمه يعتبر تحدياً للتقاليد المرعية، ولذا فإنه قرر إعلان الحرب ضد بلاده. فبادر القناصل الآخرون إلى تبرئة ذمّة زميلهم الهولندي. وهنا اعتذر يوسف باشا لتسرُّعه في الغضب وأمر على الفور بالاقتصاص من الموظف المكلف بمراقبة الأعلام لأنه لم يخبره بالسبب الحقيقي في اختفاء العلم الهولندي، وتم ضرب ذلك الموظف بالعصا حيث تلقى مائة جلدة.

ثم انقضت على زيارة الأميرال الهولندي وينتر إلى طرابلس مدة ستة أشهر دون أن ترسل إليها هولندا نص مصادقتها على المعاهدة. وملَّ يوسف باشا الانتظار، فما كان منه إلا أن طلب من كوبر طيَّ علم قنصليته لانتقاض الصلح. بيد أنه عاد فوافق على التريُّث بعض الوقت، شريطة أن يدفع القنصل مبلغ ألفين من الريالات عن كل يوم يمرُّ قبل وصول نص المصادقة من بلاده؛ فكان الشرط مجحفاً. ثم دخل الطرفان في مفاوضات استقر بعدها الرأي على أن ينتظر الباشا شهراً كاملاً مقابل استلامه مبلغ عشرين ألف ريال أسباني، ولحسن الحظ فإن البارجة الحربية التي تحمل المصادقة على المعاهدة قد وصلت، تحمل بالإضافة إلى ذلك هبة مالية، قبل انتهاء المدة الزمنية المتفق عليها. وكان الباشا من الاغتباط بإضافة مبلغ مائة وخمسين ألف فلوران إلى خزانته، إلى حد أنه ردَّ إلى كوبر المبلغ الذي كان قد ألزمه بدفعه مقابل الانتظار. غير أن المحن التي توالت على ذلك القنصل قد أتلفت صحته، فتوفي في 16 يونيه سنة 1803.

---

(1) نقلاً عن كتاب (فان ـ بروغيل VAN-BRUGEL) المذكور سلفاً.

ولنعُد الآن إلى الأمريكيين. فقد سبق في شهر ديسمبر سنة 1801 لأحدى فرقاطاتهم التي كان يصحبها مركب شراعي ذو صاريين - يقودهما العميد البحري (دال DALE) - أن ظهرت في مياه طرابلس حيث استولت على سفينة قرصنة طرابلسية ذات 14 مدفعاً. وفي السنة التالية قدمت لهم فرقاطة أخرى وأخذت تقصف بلدة صبراته لمدة يومين. وفي يوم 31 أكتوبر سنة 1803 وقعت عملية حربية أشد خطورة[1] كان يديرها الأسطول الأمريكي بكامله تحت إمرة العميد البحري (بريبل PREBLE)؛ بيد أن تلك العملية كانت وبالاً على الأمريكيين أنفسهم لا على أعدائهم. فالواقع أن الفرقاطة (فيلادلفيا PHILADELPHIE)، التي كان يقودها القبطان (بينبريدج BAINBRIGE)، قد جنحت خلال مطاردتها لسنبك قرصاني طرابلسي حيث غاصت مقدمتها عند مدخل الميناء في بقعة كان القبطان الأمريكي يجهل أنها ضحلة المياه. وهوجمت الفرقاطة في الحال بشراسة من قِبل الزوارق المسلحة وأيضاً من قِبل عدد لا نهاية له من المراكب الطرابلسية التي كانت مزدحمة بالمقاتلين الذين جاءوا لاقتحامها؛ فأجبرت على التسليم. وكانت فلادلفيا مزودة باثنيـن وأربعين مدفعاً وتحمل طاقماً مؤلفاً من ثلاثمائة وسبعة رجال، من بينهم تسعة وعشرون ضابطاً. وفي يوم 2 نوفمبر هبت ريح شمالية غربية عاتية فأدت إلى قلب الفرقاطة على جنبها؛ غير أن الطرابلسيين نجحوا في تعويمها من جديد ومن ثم سحبها وراء مقطورة حتى الميناء وذلك وسط هتافات الأهالي العرب الفرحين. ونجحت وساطة القنصل الفرنسي بوسييه في إطلاق سراح الضباط الأمريكيين والسماح لهم بالتجول داخل المدينة. ولكن في يوم 17 فبراير سنة 1804 تمكن الملازم الأمريكي (ستيفن ديكاتور STEPHEN DECATUR) من إضرام النار في الفرقاطة فيلادلفيا، حيث هجم عليها بغتة وبجرأة خارقة للعادة. فاستبدَّ الغضب بالأهالي وأرادوا ذبح الضباط الأمريكيين؛ غير أن الباشا اكتفى بحبسهم في السجون حيث سبقهم بحارتهم.

وفي يوم 25 يوليه سنة 1804 عاد العميد البحري بريبل فظهر أمام طرابلس على رأس أسطول مؤلف من فرقاطة وثلاث سفن قلّعية. وثلاثة مراكب شراعية، وستة زوارق مسلحة، وسفينتيْ منجنيق. ووقع الهجوم الأول في الثالث من أغسطس. ولقد أبانت هذه المعركة عن شجاعة الأمريكيين الذين استولوا عند هجومهم على ثلاثة زوارق طرابلسية مسلحة كانت تحميها النيران المتقاطعة التي كانت تطلق من القلعتين. وبدلاً من أن ينتهز بريبل فرصة انبهار الطرابلسيين - الذين صعقتهم المفاجأة - فيواصل هجماته بنفس العنف وبدون توقف؛ فإنه تعلل بعد يومين من الشروع في هجومه بإرسال أربعة عشر جريحاً طرابلسياً كانوا أسرى لديه إلى المدينة كي يُفْهِم الباشا أن العرض الأمريكي المبدئي - وقيمته أربعون ألف قرش - ما يزال قائماً، إلا أنه سيضطر إلى سحب ذلك العرض بمجرد أن تنضمَّ إليه الفرقاطات الأربعة التي كان بانتظارها. غير أن الباشا رفض التساهل.

---

(1) انظر كتاب: (إ. دوبي E. DUPUY) المسمى: «أمريكيون ومغاربة AMERICAINS ET BARBARESQUES» الصفحات من 171 إلى 230.

ووقع الهجوم الثاني في 7 أغسطس، بعد قصف بالقنابل استمر زُهاء ثلاث ساعات، وبعد توجيه الزوارق الأمريكية المسلحة لنيرانها المكثفة إلى المدينة؛ إلا أن هذه لم تتسبب سوى في أضرار بسيطة لحقت بعض البيوت. ذلك أن الأميرال أمر بإيقاف القصف فجأة: إما لأنه شاهد البارجة الحربية (جون آدمز JOHN ADAMS) مقبلة نحوه للإنضمام إليه؛ وإما بسبب من الحادثة التي وقعت لأحد زوارقه المسلحة حيث أدت إلى انفجاره. وهنا قام بريبل مرة أخرى بإيفاد مفاوض يمثله يوم 9 أغسطس لكي يتقدم للباشا بفدية مقدارها ثمانون ألف قرش مقابل إطلاق سراح الأسرى، وأبلغه مجدّداً بقرب وصول أربع فرقاطات أخرى؛ قائلاً إن انضمامها إليه سيجعله في حِلٍّ من تقديم ولو «سنْت» واحد ـ سواء كفدية أو كشرط لإبرام الصلح ـ وبأن تلك الفرقاطات ستمكنه حتى من اجتياح كل مدن طرابلس الغرب المطلّة على البحر. وبناء على مقترحات سيدي محمد الدغيِّس، وزير خارجية الإيالة، والتي نقلها القنصل الفرنسي بوسييه إلى بريبل؛ فإن هذا الأخير رفع المبلغ إلى مائة ألف قرش، كعرض أخير. فأجاب يوسف باشا بأنه مستعد لهجوم جديد على المدينة قبل أن يبتَّ برأي نهائي؛ وردَّ عليه بريبل مهدداً بالاتصال بسيدي أحمد القرمانلي ـ المخلوع من العرش، والذي كان آنذاك مقيماً بالاسكندرية ـ ليعرض عليه إعادته إلى تسلُّم حقوقه الملكية المشروعة في طرابلس.

بيد أن تلك التهديدات المتتالية لم تؤد إلا إلى عناد يوسف باشا وإمعانه في المكابرة. وكان من الأفضل لو استمرت الهجومات الأمريكية بدون توقف ودون الدخول في مفاوضات لا فائدة منها. ووقع الهجوم الثالث للأسطول الأمريكي في ليلة 23-24 أغسطس، أي بعد مرور 16 يوماً على الهجوم الثاني. ولقد كان القصف في هذه المرة سيئاً، أو لعله وقع عن بُعد؛ بحيث لم تسقط أي قنبلة على المدينة أو على القلاع، بل ولا حتى داخل منطقة الميناء. وفي ليلة 27-28 أغسطس شُنَّ الهجوم الأمريكي الرابع بالمدفعية، غير أنه كان مجرد دويٍّ لم يتسبب في أضرار. وفي يوم 29 أغسطس عاد بريبل فأوفد مفاوضاً جديداً كان من الممكن ألا يسمح له الباشا بأن يطأ أرض طرابلس لو لم يُبرر مقدمه بأنه ذاهب للتداول مع القنصل الفرنسي. وكان الهدف من إيفاده هو عقد اتفاق خاص بتبادل الأسرى. فرفض الباشا كل عروضه بهذا الصدد؛ وعندئذ صرح بأنه مستعد لرفع الأتاوة المطلوبة إلى أربعمائة ألف قرش. وفي يوم 2 سبتمبر، عند الظهر، وقع الهجوم الكبير، غير أنه لم يكن أفضل نتائج من الهجمات المتقدمة عليه. ثم أخذت الرياح الشمالية تهب بشدة، مما اضطر الأسطول الأمريكي إلى الرحيل. ومن ثم اتجهت إحدى قطعه إلى الاسكندرية حاملة السيد (وليم آيتون WILLIAM EATON) القنصل الأمريكي السابق في تونس. وحيث أن ذلك القنصل لم يلتق بسيدي أحمد القرمانلي في القاهرة، فإنه أرسل إليه خطاباً في مصر العليا التي كان يقيم بها. وأسرع سيدي أحمد على الفور بقبول العروض التي تُقدَّم بها إليه، وبادر إلى حشد رفاقه في المنفى، ثم اتجه بالبر نحو طرابلس الغرب في صحبة وليم آيتون. وعند مرفأ بُمبة تم إنزال أربعين مدفعياً ومعهم أربعة مدافع ميدانية، فتوجه أحمد القرمانلي بتلك القوات إلى درنة

التي تمكن من الدخول إليها بفضل أنصاره فيها وتحت حماية ثلاث سفن أمريكية بدأت في قصفها.

وأدخلت عودة سيدي أحمد ـ تحت حماية الأمريكيين ـ الرعب في قلب يوسف باشا. وفي تلك الأثناء كانت توجد بمياه طرابلس سفينة أمريكية كانت قد قدمت للتفاوض، فقبل الباشا المفاوضة، حيث تمكن (توبياس لير TOBIAS LEAR)، وهو قائم بالأعمال، في نهاية الأمر من إبرام معاهدة الصلح في 3 يونيه سنة 1805، وذلك بعد أن دفع مبلغ ستين ألف قرش فقط لافتداء الأسرى الأمريكيين[1]. ثم جلا الأمريكيون عن درنة وحملت إحدى فرقاطاتهم سيدي أحمد ـ الذي لم يعودوا هم في حاجة إلى خدماته ـ إلى الاسكندرية التي توفي فيها في سنة 1811[2]. ومما يسترعي الانتباه أن سلطان مراكش، مولاي سليمان ـ وقد سمع بالحصار البحري الذي ضربه الأسطول الأمريكي أمام طرابلس ـ فإنه طرد قنصل الولايات المتحدة الأمريكية من مدينة طنجة معلناً الحرب على بلاده. ولكن إبرام الصلح أدى إلى إعادة العلاقات الطيبة، ولم يعد أمام التجارة الأمريكية ما تخشاه، لا في طرابلس ولا في مراكش.

كان المالطي إكزافييه ناودي قد عُيِّن مستشاراً وترجماناً للقنصلية الفرنسية، إلا أنه اعتبر هذه الترقية غير كافية على ما يستحقه من خدمات اسداها لفرنسا، فتهوَّر كامداً في صدره حقداً أدى به إلى معاداة رئيسه. وبدل الحرص على أداء واجباته الوظيفية، فإنه طفق يكيد للقنصل الفرنسي العام

---

(1) ارجع إلى نصوص المعاهدة المذكورة في ملحق الوثائق والمعاهدات التي ألحقها عمر بن اسماعيل بكتابه «انهيار حكم الأسرة القرمانلية»: وثيقة رقم 13 صفحة 403 وما بعدها *.

(2) دعونا نقارن رواية شارل فيرو هنا برواية مؤرخين، أحدهما ليبي والثاني إيطالي إذ توجد بين الثلاثة بعض الاختلافات في التفاصيل: -

فأما أحمد النائب، فإنه يقول في المنهل العذب، صفحة 314 ما يلي: «ثم أن الأمريكانيين لاذوا ببث الدسائس وأظهروا لأحمد بك قره مانلي، والي طرابلس السابق، بأنهم قادمون لنجدته، فأخذوه من جزيرة مالطة إلى أسطولهم، وقدموا به بلد درنة، فاهتزت السكنة لقدومه واحتفلوا للقائه وانقاد إليه من كان بتلك الضاحية من القبائل وقدموا إليه الهدايا فقوي أمل أحمد بك في الاستيلاء على طرابلس وأعلن بولايته، فاستحوذ على يوسف باشا الخوف وأرسل ابنه محمد بك في قليل من العساكر إلى بنغازي بتعليمات مخصوصة، واتخذ الوسائل لإقناع الأمريكانيين ومصالحتهم».

أما رودولفو ميكاكي، في كتابه (طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي ـ صفحة 161 وما بعدها من الترجمة العربية)، فإنه يقول أن وليم آيتون عندما رجع إلى مصر وجد أحمد القرمانلي في الوجه القبلي لدى محمد بك الألفي، أحد زعماء المماليك، فكتب إليه يدعوه للقاهرة وأرسل إليه خطاب أمان من الوالي خورشيد باشا، وأخبره بأنه سيذهب للقائه في مدينة الفيوم، حيث اتفق معه على أن تعمل أمريكا على إعادته إلى عرش طرابلس بحملة عسكرية. فجمع هو أعوانه وتحركت الحملة التي كانت تضم ثمانين أوربياً من مختلف الجنسيات، وأكثر من خمسمائة من الوطنيين. وما أن علم يوسف باشا بذلك حتى أرسل حملة من الفرسان إلى درنة، ولكنها وصلت متأخرة. فقد وصلت قبلها حملة أحمد القرمانلي الذي قاومه أهل درنة لمحالفته للكفار، وتجمعوا في منطقة عين بو منصور لمقاومته؛ إلا أنه تغلب عليهم بعد معركة عنيفة *.

ويعارضه في كل إجراء يتخذه، محاولاً الإساءة إليه لدى الباشا ولدى زملائه القناصل الآخرين. وكان يوسف باشا ما يزال يحب بوسييه ولذا فقد كان أبعد من أن يصدِّق قدح ناودي فيه وذمَّه له، فحرَّم على هذا الأخير أن يطأ قصره. وأدى مسلك ناودي المشين وتكرُّر إخلاله بواجباته الوظيفية إلى فصله.

بحسب نصوص المعاهدة التي أُبرمت في مدينة (أَمْيان AMIENS) الفرنسية، فإنه من المفروض أن تُرجّع جزيرة مالطة إلى منظمة فرسان القديس يوحنا المقدسي. غير أن الانجليز احتفظوا بها واحتلوها بشكل نهائي؛ ولذا فإنهم بمجرد أن استقروا بها، فإن علمهم قد أصبح موضع أكبر قدر من الإحترام في جميع الدول المغربية وخصوصاً في طرابلس التي كانت تقريباً على مرمى المدافع الانجليزية في الجزيرة. وأدى الموقف الحربي الجديد في القارة الأوربية، وكذلك التصرفات غير المشروعة التي كان يقوم بها القراصنة الفرنسيون إلى اشتعال الكراهية ضد فرنسا، إلى درجة أن الباشا ـ رغبة منه في مجاملة أعداء فرنسا ـ كان يأمر باسترجاع كل الغنائم التي كان القراصنة الفرنسيون يدخلون بها إلى ميناء طرابلس؛ في حين أنه صار يعتبر تلك التي سُلبت من فرنسيين غنائم مشروعة. فيوسف باشا كان يدرك بأن نابليون ـ الذي أصبح سلاحه البحري في حالة قصوى من العجز والوهن ـ لم يعد قادراً على توجيه حملات بحرية ضده. وبالإضافة إلى اطمئنانه إلى أن فرنسا لن تستطيع معاقبته، لا بد لنا أن نأخذ في الاعتبار حنقه على نابليون بسبب توسع فرنسا في القارة الأوربية، بحيث أنها ضوت تحت جناح امبراطوريتها الدول البحرية الصغيرة؛ الأمر الذي حرم إيالة طرابلس من جزء هام من مواردها، إما بإبطال الأتاوات التي كانت تدفعها لها بعض تلك الدويلات ضماناً لسلامة وحرية ملاحتها البحرية، وإما بتوقف الغنائم التي كانت طرابلس تنهبها من البعض الآخر لتلك الدويلات التي رفضت دفع تلك الأتاوات المخجلة. وانصبّت على رأس القنصل الفرنسي جميع الآثار التي ترتبت على غضب الباشا، الذي أمر بإلقاء القبض على القنصل الهولندي، حيث لم يُطلق سراحه إلا بعد أن دفع بوسييه مبلغ خمسة آلاف قرش استيفاءً للأتاوات المفروضة على هولندا والتي لم تُدفع في موعدها المحدد.

وكان القنصل الهولندي الجديد الذي خلف كوبر يدعى (زوخيت ZUCHET) ولقد اتفق وأن جاء وصوله في الآونة التي انقلبت فيها الفرقاطة الأمريكية فيلادلفيا، على نحو ما ذكرنا آنفاً؛ فلم يغفر له الباشا البتة رفضه الانضمام إلى باقي زملائه القناصل الآخرين الذين هنئوه بتلك الغنيمة العظيمة. ثم حدث أنه فيما كان زوخيت هذا جالساً في أحد الأيام عند باب البحر أن رُميَ بحجر تسبب في إصابة خادمه إصابة خطيرة. ولم تؤدِّ الشكوى التي رفعها محتجاً على ذلك الاعتداء إلى أية نتيجة؛ كما اتصلت به عدة جهات ونصحته بضرورة الاحتراز تفادياً لمؤامرة أخرى تُحاك ضده. فاضطر إلى عدم الخروج مجدداً بمفرده.

ونقلت صحف ميلانو إلى طرابلس خبراً مفاده أن نابليون بونابرت كان ينوي تسليم عرش هولندا لأخيه (لويس LOUIS). فبادر الباشا إلى سبْر رأي زوخيت فيما إذا كان نابليون سهيبُّ

لمساندة أخيه ذاك في حالة قيام حرب؟ واستاء الباشا من ردّ القنصل الهولندي بالإيجاب، إلى حد أنه أمر بتوقيفه خشية أن تؤدي التغييرات السياسية في أوربا إلى تضييع متبقيات الأتاوات التي ما تزال هولندا مدينة له بها. وفي سنة 1814 أُعلن استقلال هولندا، فبادرت الحكومة الانجليزية إلى شمل كل الرعايا الهولنديين المقيمين في بلدان السواحل المغربية بحمايتها انتظاراً لإيفاد هولندا لقناصل عامّين لها لدى تلك البلدان[1].

وأدت تلك الظروف إلى بروز مشكلات جديدة أمام بوسييه الذي كان موقفه يزداد صعوبة وتعقيداً. إذ أن الباشا - بعد أن ظل صديقاً حميماً له مدة طويلة - عاد فغيّر مسلكه تجاهه، حيث صار يكثر من إذلاله وظلمه على نحو لا يمكن السكوت عنه طويلاً. وقد التمس بوسييه من حكومته مرتين أن تعفيه من منصبه؛ فأعطيت له في نهاية الأمر إجازة، انتهزها لنقل تقارير مفصّلة عما ناله مؤخراً على يدي الباشا الذي أهانه سبعة وخمسين مرة، لإطلاع المسؤولين في باريس عليها. إلا أنه أصيب فجأة في 6 أبريل سنة 1814 - أي في اليوم السابق لرحيله المزمع - بسكتة دماغية، فيما أُشيع آنذاك. غير أن بعض القرائن والدلائل تجعل المرء يتشكك في ذلك، ويرجح أن يكون قد قضى نحبه مسمماً [2].

وبالإضافة إلى تلك الخصومات التي نشبت بينه وبين الباشا، وإلى خصامه مع بعض زملائه القناصل الآخرين والذين ألّبهم ضده المالطي ناودي بدسائسه، فإن بوسييه قد وجد نفسه كذلك وجهاً لوجه أمام مشاكل عويصة خلال مساعيه لاسترجاع حقوق فرنسا التقليدية في رعاية شؤون الجالية الكاثوليكية في طرابلس. فلقد رُفضت كل الحقوق التي طالب بها: كحق التشرف بحماية الإرسالية وتفضيله على غيره من القناصل النصارى في حماية مصالحها، والدفاع عن التدخل في شؤونها الخاصة. فاضطر إلى أن يطلب من «هيئة التبشير البابوية» التدخل رسمياً لكبح جماح الرهبان «المتبرنسين» وردعهم. وعندما توفي بوسييه انتقم اولئك الرهبان منه، حيث رفضوا إقامة القدّاس الديني على جثته، بل ورفضوا حتى استقبال جثمانه في مدفن الكنيسة المخصص للقناصل، واستاء الأهالي من تصرف الرهبان المشين هذا إلى حد أن الناس كلهم - من مسلمين ونصارى ويهود - تناسوا أحقادهم بل وحتى حزازاتهم الشخصية، واحتجوا عليهم، ثم ساروا بتبجيل خلف نعش القنصل الفرنسي حتى المقبرة التي دُفن بها[3].

(1) انظر كتاب فان بروغيل.

(2) نفس المصدر.

(3) كان بوسييه هو الذي أعاد إلى فرنسا حقها في حماية الإرسالية الكاثوليكية في طرابلس؛ وذلك بعد أن تخلى عن هذا الحق سلفه القنصل جيس في سنة 1793 بموافقة الثوريين الفرنسيين التامة. وعندئذ تحولت الحماية إلى اسبانيا. وعندما قررت حكومة نابليون بونابرت من بعد إعادة فرض حمايتها على الإرسالية في أعقاب إبرام صلح سنة 1801؛ فإن رهبان الإرسالية أنفسهم أبدوا ممانعتهم في العودة تحت حمى فرنسا التي سبق لها وأن تخلت عنهم على النحو المذكور ولم تتمكن هذه من انتزاع ذلك الحق من اسبانيا إلا بعد قيامها بمساع عديدة لدى هيئة التبشير البابوية في روما، والتي يخضع لها أولئك الرهبان. (حاشية للمؤلف).

وبموت بوسييه سُلّمت إدارة القنصلية الفرنسية بين يدي (ديلابروت DELAPORTE) الذي كان يشغل فيها منصب مستشار وترجمان. وكان هذا المسؤول هو أول من رفع علم أسرة (بوربون BOURBONS) الملكية فوق دار القنصلية الفرنسية. ولقد وصل نبأ استعادة لويس الثامن عشر (LOUIS XVII) للحكم الملكي في فرنسا إلى طرابلس في 11 مايو، بواسطة القبطان (بينيل PENEL) قائد البارجة الحربية المسماة (الظبية BICHE). ولدى سماع يوسف باشا لهذا النبأ أبدى امتنانه وسروره، وعبّر لكل من ديلابورت وبينيل عن تمنياته الطيبة بمناسبة عودة أسرة بوروبون التي وصفها بأنها أقدم صديق للأسرة القرمانلية. غير أن ذلك لم يمنعه من مطالبة القائم بالأعمال الفرنسي بتسديد ثمن طلقات المدافع التي أطلقها هو لتحية علم هذه الأسرة الصديقة؛ متعللاً بأن الدول الأخرى - بدون استثناء وبما فيها انجلترا - اعتادت على تسديد الطلقات التي تطلقها مدفعيته لتحيتها! وحاول القائم بالأعمال الفرنسي، بدون جدوى، أن يدحض هذا التعلل، مستنداً في ذلك على البند 44 من المعاهدة الأخيرة، والذي يستثني فرنسا في الواقع من دفع هذه الضريبة. فرد عليه الباشا بأن الإطاحة بنابليون بونابرت يبطل التمسك ببنود تلك المعاهدة؛ الأمر الذي أدى إلى الانصياع لرغبة الباشا في هذا الصدد.

وبعد مضي بضعة أشهر من ذلك، قام القراصنة الطرابلسيون باختطاف سفينة فرنسية تسمى (العروة L'ALLIANCE) من ميناء (دييب DIEPPE) الفرنسي الواقع على بحر المانش؛ وذلك بحجّة أنه لم تقم لديهم دلائل كافية على أنها تابعة لفرنسا. وتم التدليل على ذلك الادعاء بأن أوراقها الرسمية كانت مطلوسة بحيث أن الشعار الإمبراطوري الفرنسي قد امّحى من عليها. وبالرغم من احتجاجات ديلابورت، فإن الباشا اعتبر السفينة غنيمة محلّلة له. كما أن القائم بالأعمال الفرنسي لم ينجح في إطلاق سراح أولئك الفرنسيين الذين أسرهم الطرابلسيون على ظهر سفينة من سردينا.

ثم وصل السيد (مير MURE) - الذي تم تعيينه قنصلاً عاماً لفرنسا خلفاً للسيد بوسييه - إلى طرابلس بعد انقضاء «المائة يوم»[1] والإطاحة بنابليون للمرة الثانية. ولقد استقبله الباشا بكل إكبار. وكان مير رجلاً متقدماً في السن؛ يتميز بطبيعة صارمة لا تلين، وإن كان شديد الحذر. ومنذ المقابلة الأولى مع الباشا حصل منه على قرار يقضي برفع اليد عن السفينة - العروة - وبإطلاق سراح الفرنسيين المختطفين.

كانت للدانمراك مع طرابلس، منذ عدة سنوات، معاهدة تلزمها بدفع أتاوة سنوية قدرها

(1) «المائة يوم» تسمية تطلق على الفترة الواقعة ما بين 20 مارس سنة 1815 - وهو يوم عودة نابليون إلى باريس بعد استرجاعه الحكم - وبين 22 يونيه من نفس السنة، الذي هو تاريخ تنازله الثاني. ولقد كان يدير شؤون فرنسا أثناء تلك الفترة، في الغالب، من قصره في مدينة (فونتينبلو FONTAINEBLEAU) التي تبعد عن باريس حوالي 70 كيلومتراً؛ وهو القصر الذي وقع فيه وثيقة تنازله التي ما تزال معروضة للسواح والزائرين في ذلك القصر -حتى يوم الناس هذا *.

خمسة آلاف قرش؛ زيادة عن إلزامها بتجديد هذه المعاهدة كل خمس سنوات، ومنح طرابلس في تلك المناسبة هدية مقدارها ثلاثون ألف قرش. لكن الوضع السياسي الذي كان سائداً في الدانمرك لم يعد يمكنها من إيفاد من يجدد المعاهدة باسمها. فما كان من يوسف باشا إلا أن أمر بالتعرض للسفن الدانمركية، حيث استولى على ست منها كانت محملة بأنفس البضائع، مما جعله يحصل من وراء ذلك على مبلغ يقدَّر بمليونين من الفرنكات الفرنسية.

وأراد القراصنة الطرابلسيون أن يتصرفوا تجاه السفن الأمريكية نفس التصرف، فكان ذلك وبالاً عليهم: ففي 6 أغسطس سنة 1815، قدم إلى مياه طرابلس العميد البحري الأمريكي ديكاتور على رأس فرقة بحرية مؤلفة من ثلاث فرقاطات ومن حرّاقة حربية، وسفينة سريعة ذات صاريين، وطالب بأن تُسدد له على الفور مبالغ عن سفينتين تابعتين لبلاده سبق للقراصنة أن اختطفوهما. وكانت تلك الفرقة البحرية الأمريكية الرابضة مستعدة لإطلاق النار على المدينة بمجرد تلقيها إشارة بذلك. فامتثل الباشا في الحال لدفع خمسة وعشرين ألف قرش، وأعاد عشراً من السجناء، وحيّا العلم الأمريكي بمدفعيته.

وفي شهر ديسمبر سنة 1815 قدمت إلى طرابلس بارجة حربية دانمركية ترفع راية بيضاء بقصد التفاوض. ونزل منها السيد (نيسّن NISSEN) - وهو مستشار - والسيد (كارستينسن CARSTENSEN) - وهو قنصل - للشروع في مفاوضات الصلح. غير أن مطالب يوسف باشا كانت مجحفة، فرفض المفاوضون الدانمركيون الموافقة عليها. وفي نهاية الأمر أُبرم الصلح لمدة سبع سنوات، حيث التزمت الدانمرك على إثر ذلك بإرسال هدية قيمتها ثلاثون ألف قرش (أي ما يعادل مائة وخمسين ألف فرنك) لتجديد المعاهدة. والتزم المفاوضون بأن يدفعوا على الفور خمسة وعشرين ألف قرش، بالإضافة إلى خمسة آلاف أخرى لتسديد الأتاوة السنوية الجارية. ولكن بما أنهم لم يكونوا يحملون معهم مثل ذلك المبلغ، فإن الاتفاق أُوقف واضطروا إلى البقاء في طرابلس كرهائن ومعهم 44 أسيراً دانمركياً إلى أن تعود سفينتهم الحربية التي أُرسلت إلى جزيرة مالطة للحصول على المبلغ المتفق عليه. ثم عادت البارجة بعد خمسة عشر يوماً من رحيلها؛ وما أن رست حتى توجه إليها مندوبون عن الباشا للتعجيل باستلام المال، وبالفعل تم تسليم المبلغ في مساء نفس اليوم. وأخيراً سُمح للمفاوضين والأسرى الدانمركيين بالرحيل. ويعطينا تشدُّد الباشا الضاري فكرة عن نوعية مزاجه. أو بالأحرى عن الوضع المالي المتدهور الذي كانت توجد عليه البلاد في ذلك الوقت. فالواقع أن تجارة طرابلس وزراعتها قد أخذت تضمحل منذ عدة سنوات؛ حيث كانت، بالكاد، قادرة على توفير الكمية الضرورية من الحبوب لسكانها، بل واضطر الباشا إلى إرسال حوالي عشر سفن إلى مدينة عنّابة بالجزائر لشراء القمح منها. وبفضل هذه الشحنات - بالإضافة إلى شحنات أخرى من مصر ومن البحر الأسود - أمكن درأ تفشّي المجاعة؛ وهكذا فقد ولّت تلك الأيام التي كانت طرابلس تصدر فيها الحبوب إلى أوروبا، فلم تعد سوى ذكرى بعيدة.

كانت هولندا قد عينت لها قنصلاً جديداً في طرابلس يدعى (كيمبين KEMPEN)، وهو من مدينة أمستردام. وأحضر هذا القنصل معه إلى الباشا هدية مقدارها ثلاثة آلاف فلوران. وفي نفس الوقت وصل أسطول تحت إمرة الأميرال (تولّلاكين TULLAKEN)، ومكلف بإبرام معاهدة جديدة. وبعد المقابلة الأولى التي تمت بين الأميرال والباشا قال له الأخير إنه: «يتمنى له سفراً ميموناً» إن هو لم يقبل شروطه بدون مناقشة. ولقد تمثلت تلك الشروط في دفع ستين ألف قرش (أي ما يعادل ثلاثمائة ألف فرنك) في خلال مدة ثلاثة أشهر. وعندما انقضت تلك المهلة في أول يناير سنة 1816، أمكن للقنصل فان ـ كيمبين أن يحصل على تمديد جديد لمدة شهرين، كلفه ثلاثة آلاف فرنك.

وفي تلك الأثناء كانت الدول المغربية تقترب من نهايتها المحتومة: فإن قيام حالة السلم العام بين الشعوب النصرانية قد بشّرت بقرب تصفية حساباتها مع أولئك القراصنة المغاربة المتعجرفين. فلقد التزم الانجليز ـ ثمناً لاستيلائهم على الجزر الإيوانيّة، ولتوطيد مركزهم في مالطة ـ في مؤتمر فينّا بالعمل على كسر شوكة القراصنة المغاربة. وكما نعلم، فإن هؤلاء كانوا يعتبرون أنفسهم كما لو كانوا في حالة حرب دائمة ضد الدول النصرانية التي لم تبرم معهم أية معاهدات. وبمقتضى الالتزام الذي اتُّخذ في مدينة فينّا، فقد تقرر أن يتوجه إلى السواحل المغربية اسطول انجليزي تحت قيادة اللورد (إكسماوث EXMOUTH) لتحرير النصارى من العبودية ولإبلاغ المغاربة بوجوب العمل، مستقبلاً، على معاملة أسرى الحرب باعتبارهم سجناء لا باعتبارهم عبيداً. وقدم اللورد إكسماوث بأسطوله إلى مياه طرابلس في 27 أبريل سنة 1816. فتملّك الباشا الفزع، وامتثل لكل ما طُلب منه، وهكذا فقد تم إطلاق سراح خمسمائة وتسعين أسيراً نصرانياً.

وبالرغم من مبادرة اللورد إكسماوث، فإن القراصنة عادوا إلى استئناف التجوال في البحر في شهر يونيه التالي ورجعوا بأربع من سفن مقاطعات البابا. وبعد مضي شهرين توجهت بعض سفنهم للتجول في مياه رأس (فينيستير FINISTERE) في أعالي شمال غربي أوربا، ثم أقفلت راجعة إلى طرابلس بسفينة تجارية ألمانية تابعة لميناء هامبورج، عند مغادرتها لميناء لشبونة مشحونة بحمولة قدّرت بمائة ألف قرش. كما قام قراصنة طرابلسيون آخرون بالتجول في مياه توسكانيا حيث اختطفوا طواقم مراكب صيد، وأخذ رجال الباشا هؤلاء يقولون بسخرية ـ ملمحين إلى تعليمات مؤتمر فينّا ـ «إن أسرانا لم يعودوا يسمّون (أسرى) بل (سجناء)».

وبمقتضى معاهدة السلم المبرمة بين بلاط فينّا والباب العالي العثماني، فقد وُجهت حول هذا الموضوع شكوى إلى السلطان، فأوفد هذا الأخير «شاوشاً» من الآستانة إلى شمال إفريقيا. فسخر باشا طرابلس من ذلك المندوب بشكل وقح بأن احتجزه في الحجر الصحي مدة خمسين يوماً ثم أعاده إلى الآستانة وقد حمّله اجابة مراوغة إلى سلطاتها. وكانت اجراءات الباب العالي تساندها فرقاطة وسفينة نمساويتان تحت قيادة الفارس (باسكاليجو PASQUALIGO). وبعد أن سوّى هذا الأخير الأمور مع الإيالتين الأخريين تونس والجزائر، فإنه وصل إلى طرابلس في 4

أغسطس سنة 1816 مصمماً على المطالبة بتسوية حول أعمال القرصنة التي تعرضت لها أربع أو خمس سفن تابعة لبلاده حيث صودرت هي وشحناتها. وطلب باسكاليجو - عن طريق القنصل الانجليزي - مقابلة يوسف باشا؛ فرُفض طلبه، حيث أجيب بأنه ما دام بلاط فينّا لا يعترف به كباشا مستقل عن الدولة العثمانية، وما دام قد توجه بشكواه أصلاً إلى الباب العالي بخصوص الغنائم التي استولى عليها قراصنته، فإنه ليس لديه ما يناقشه مع ممثل ذلك البلاط، الذي كان الأحرى به التوجه بشكواه إلى ديوان طرابلس رأساً. فأقلع القائد النمساوي إلى جزيرة مالطة حانقاً. بيد أن عجرفة يوسف باشا لم تلبث أن انطفأت.

ذلك أن الأميرال الهولندي (فان كابيللين VAN CAPELLEN) - وليس معه سوى فرقاطة واحدة كانت قد شاركت مؤخراً في الهجوم على الجزائر - وصل إلى طرابلس في 10 سبتمبر. ورغب الباشا أثناء مقابلته لهذا الأميرال في أن يطّلع منه شخصياً على تفاصيل كل ما وقع مع الجزائر. وكان ردّ الفعل الذي ولّدته رواية الأميرال للأحداث في نفوس العرب الطرابلسيين شديداً حيث شعروا بمذلة لا توصف. وصرح فان كابيللين بأن ملك هولندا ليست لديه أية نية عدائية تجاه إيالة طرابلس، إلا أنه يرى أنه مما يجرح كرامته أن يُرغم على دفع ستين ألف قرش أو أي مبلغ آخر يُطلب منه كمتأخرات سداد عن الفترة التي احتل فيها الفرنسيون هولندا. واقترح فقط - وبكل بساطة - تجديد معاهدة الصلح المؤرخة في سنة 1728، والتي كانت تُلزم هولندا بدفع مبلغ خمسة آلاف قرش لإيالة طرابلس كل سنة. ونظراً للظروف القائمة آنذاك، فإن المفاوضات سرعان ما انتهت، وتم دفع عشرين ألف قرش تسديداً للأتاوات السالفة والحاضرة على السواء، ثم أبحر الأميرال الهولندي وكان من المُؤمل بعد قصف الجزائر أن يركن فان كابيللين إلى لهجة أكثر حزماً، كما كان حريّاً به أن يُخْلي طرف هولندا من الرزوح تحت حمل مالي ثقيل يُعتبر - بدون مبالغة - إذلالاً لها. وبعد انقضاء بضعة أيام قدمت فرقاطة تابعة لنابولي لدفع خمسين ألف قرش أخرى كان اللورد إكسماوث قد وعد بها مقابل إطلاق سراح الأسرى النابوليتانيين.

وفي غمرة تلك الأعمال الدالة على الضعف والتخاذل، بادرت البرتغال بالقيام بعمل يدل على قوة العزيمة. فلقد سبق لنا وأن ذكرنا أن شحنة من البضائع المحمولة على ظهر سفينة ألمانية من هامبورج قد وقعت في أيدي الطرابلسيين داخل المياه البرتغالية. وبعد ذلك بوقت قصير اضطرت ثلاث سفن قرصنة طرابلسية، في أعقاب تعرضها لعاصفة بحرية، إلى الاحتماء داخل ميناء لشبونة وإلى موانيء برتغالية أخرى. فقامت البرتغال باحتجاز تلك السفن وأخطرت يوسف باشا بأنها ستواصل إحتجازها كرهائن حتى تُرجّع السفينة الألمانية المذكورة. فقام بإعادتها على الفور، وعندئذ فقط سُمح للسفن الطرابلسية بالإبحار.

وجدت انجلترا نفسها - بسبب احتلالها لجزيرة مالطة واستعراض بوارجها الحربية لقوتها باستمرار - في وضع يسمح لها بإرغام طرابلس على احترامها. بيد أن انجلترا كانت تجامل عُشّ القراصنة هذا، لأنها كانت تستورد منه البهائم والمواد الغذائية الأخرى التي تحتاج إليها في

تمويناتها. ومع ذلك فإنه كان يتوقف عليها وحدها أمر وقف عمليات القرصنة التي كانت تتواصل يومياً، خصوصاً ضد سواحل نابولي وجنوا وسردينيا، حيث كان ما يزال يتم اختطاف رجال ونساء وأطفال، حتى على اليابسة، وذلك لتعويض الأسرى النصارى الذين سُلِّموا إلى اللورد إكسماوث في لحظة فزع. وبالفعل، فإنه كان من بين هؤلاء أكثر من مائة بائس يعملون في بيت الباشا، إما في خدمته هو مباشرة وإما في خدمة حريمه ومحظياته أو في خدمة أبنائه. وكان نفس الشيء يحدث في بيوت الأعيان والأكابر، بل وحتى في بيوت أهالي المدينة الآخرين، حيث أنيطت بكل من أولئك الأسرى الأعمال الشاقة ـ كما لو كانوا من عبيد تلك البيوت. وحيث أن رحيل الأسرى النصارى قد عرقل الخدمات المنزلية في القلعة وفي بيوت الخاصة من الطرابلسيين، فقد استلزم الأمر تعويضهم بخدم نصارى جُدد. ألم يكن من الواجب كذلك العمل على شغل فراغ قباطنة وبحارة السفن القرصانية الذين اعتادوا على أعمال السلب والنهب؟.. وتضاف إلى هذه العلل الأساسية التي تأصَّلت في أخلاقيات المغاربة، علل وأسباب أخرى، ناجمة عن سياسة القنصل الانجليزي (وارنجتون WARRINGTON)[1]. وهذا القنصل شخص شاذ الأطوار، عنيف، كثير الانفعال، كان يتحكم فيه التكبُّر وجموح عاطفة حب الغلبة التي لا تحدُّها لديه الحدود. ولقد جرَّه مسلكه المعيب في أغلب الأحيان ـ وهو مسلك يجافي كل الأصول الدولية ـ إلى إلحاق أثر سيىء بالأسرة القرمانلية التي أدى به الأمر إلى خرابها. ولذا فإنه من الضروري لنا ـ حتى نفهم دلالات الأحداث التي ستتبع ـ أن ندخل في بعض التفاصيل الخاصة في حياة هذه الشخصية؛ وهي تفاصيل كنّا نودُّ لو استطعنا إغفالها، سواء من قبيل اللياقة والتأدب، أو من قبيل التحفظ والإمساك عن الخوض في السيرة الشخصية لممثل رسمي لدولة أجنبية. وإنني كنتُ أسمح لنفسي بالتعرض لتلك الحياة الشخصية، فإنني لم أفعل ذلك إلا بعد أن أصدر مواطنوه أنفسهم ـ الذين كانوا معاصرين لهذه الأحداث ـ عليه حكماً يماثل حكمي عليه. كما أنني لم أصدر هذا الحكم إلا بعد أن قام بمراجعة الوقائع وتمحيصها، بقدر استطاعته، ابن وارنجتون نفسه[2]، الذي هو صديق شخصي لي، وذلك لتنزيه ذكرى والده بقدر الإمكان.

وصل العقيد وارنجتون إلى طرابلس قبيل بداية سنة 1814، بدرجة قنصل عام لبريطانيا العظمى فيها. وكان ذلك الضابط المتميِّز بقامة فارهة قد اشتهر خلال حرب أسبانيا. إن أحداً لايدري ما حدث بينه وبين رئيسه السابق الجنرال (ويللينجتون WELLINGTON)، إذ أن أحداً لم يُبح لي سوى بما كان يكنه وارنجتون من كراهية لرئيسه ذاك. وحيث أنه كان لوارنجتون مزاج

---

(1) ينطقه أحمد النائب في المنهل العذب «وارينقطون». انظر كتابه صفحة 335 *.

(2) كان (فريدريك وارنجتون FREDERIK WARRINGTON) ـ أي القنصل الانجليزي السابق في طرابلس ـ قد عقد خلال إقامتي أنا في طرابلس صداقة حميمة مع عائلتي التي شملته بعطفها ورعايتها قبيل وفاته بالشيخوخة سنة 1882. وبالنظر إلى أنه لم يغادر طرابلس منذ طفولته قط؛ فإنه كان يتقن العربية كما لو كان أحد بادية البلاد. وهكذا فقد قص علي ذكرياته المثيرة باللغة العربية نفسها. (حاشية للمؤلف).

يتّسم بالفظاظة والتكبر؛ فإنه لم يكن يخفي كراهيته لذلك الجنرال إلا نادراً ولمجرد الالتزام بالانضباط العسكري، ولذا فإنه قد أُحيل إلى الاستيداع. ثم عقد قرانه على وريثة لثروة طائلة ومن بعدُ تم إبعاده حيث عُيِّن قنصلاً عاماً لبلاده في طرابلس[1].

ونجده قد أظهر في طرابلس بذخاً وتبذيراً لم يكونا معروفين فيها حتى ذلك الوقت، الأمر الذي حمل الأهالي على إكباره. ولم يرتح وارنجتون لمبنى القنصلية الانجليزية التقليدية الذي أشعره بالضيق والضجر، من حيث أنه مُقام وسط المدينة؛ فبادر إلى شراء بستان واسع على شاطىء البحر ويطلُّ على المرسى، حيث بنى فيه قصراً فخماً غطى جدرانه بالمرمر وبالخزف المطلي المجلوب من إيطاليا بأغلى التكاليف[2] وأصبحت القنصلية الانجليزية في أيامه تستعمل كل يوم عربات فخمة كانت تذرع الطريق بين ضاحية المنشية ومدينة طرابلس ذهاباً وإياباً. وكلما سمحت حالة البحر فإن زورقاً تزينه الأعلام ويسيِّره نوتيّة من أهل البلد يرتدون حُللاً بحرية رسمية، كان يخترق المرسى بين المدينة وقصر القنصل في المنشية لإنجاز أعمال القنصلية. وسرعان ما تمكن وارنجتون ـ الذي كان يحرص بشدة على التدخل في كل شيء ـ من أن يفرض نفسه على الجميع بفضل هذه الأساليب الاستعراضية وأيضاً بفضل قرب جزيرة مالطة التي تسيطر عليها بريطانيا.

ونظراً لأن النفوذ الانجليزي كان قد بلغ ذروته في أعقاب الأحداث الأخيرة فإن قنصل هذه الدولة القوية العام سرعان ما وجد نفسه، في الواقع، سيداً للبلاد أكثر من الباشا نفسه؛ حيث أن مجرد إشارة منه أصبحت تكفي لبثّ الرعب في قلب ذلك الباشا. ولذا فإنه حدث في أحد أيام شهر سبتمبر سنة 1816 وأن شاهد وارنجتون من بستانه سفينة قرصنة طرابلسية تدخل إلى المرسى وهي تقتاد خلفها سفينة صغيرة كانت قد اختطفتها. وخُيِّل إليه أن تلك السفينة المختطفة كانت ترفع العلم الانجليزي فوق مقدمتها. فاستشاط غضباً وهرع في التوِّ إلى الباشا حيث طالبه ـ دون التثبُّت من حقيقة الأمر ـ بشنق قبطان سفينة القرصنة تحت الموضع الذي يرتفع فوقه علم السفينة المخطوفة. وهذا هو ما تم بالفعل بعد ذلك بأقل من ربع الساعة. ثم اكتشف بعد شنق القبطان، أن علم السفينة لم يكن انجليزياً بل هو علم هانوفر الألمانية. وحيث أن دولة هانوفر لم تكن لها

---

(1) كان العقيد وارنجتون قد تزوج الابنة غير الشرعية للملك (جورج الرابع GEORGE IV). ونجد في هذه المصاهرة تفسيراً لامتلاك وارنجتون لتلك الملايين التي بذرها في طرابلس، كما أنها تفسر لنا سبب تغاضي وزارة بلاط (سان جيمس SAINT-JAMES) عن تصرفاته، رغم كثرة أخطائه وعربدته وشذوذه المثير للشبهات. (حاشية للمؤلف).

(2) تم بيع البستان، بعد وفاة وارنجتون، للحكومة التركية التي أقامت فيه منذئذ تلك البطاريات التي تحرس مدخل المرسى، حيث أصبح يسمى بـ (بستان الباشا). وكان كلما أقام به موظف عثماني استولى على جانب من تحفه النفيسة، كالأعمدة الرخامية أو الفسقيات المرمرية أو الأبواب الرخامية وغيرها. وهكذا فإن ذلك القصر الفخيم لم يعد اليوم سوى طلل من الأطلال الخوالي. (حاشية للمؤلف).

معاهدة مع طرابلس؛ فإن القرصان لم يخترق أي قانون بخطفه لإحدى سفنها، وذلك بحسب المبدأ الذي كانت أوربا قد تغاضت عنه مدة طويلة، وهو نفس المبدأ الذي لم يشجبه اللورد إكسماوث الإنجليزي عندما فرض على الإيالة من قبل شروطه المذكورة. بل إن إكسماوث كان قد أقر ذلك المبدأ وحبذه، حيث أن الانجليز كانوا قد اكتفوا بمطالبة الباشا بعقد معاهدات مع الدول التي كانوا قد أخذوا هم على عواتقهم الدفاع عنها.

وكان تعسُّف وارنجتون لا تحده الحدود، فقد ذهب حتى إلى حد الإدعاء بأنه له الحق في فرض سلطته على جميع زملائه القناصل. فبمناسبة وقوع سوء تفاهم بسيط بين أحد موظفيه وبين أحد موظفي القنصل الفرنسي مير، الذي كان يناهز السبعين من عمره، فإن وارنجتون طفق يرجم هذا القنصل بخطابات بذيئة لا تحصى ولا تعد. ولو أن مير لم يكن طاعناً في السن لكان قد أخذ بتلابيبه فدخل معه في عراك. ولذا فإن السيد مير اكتفى بالرد عليه بعزة نفس قائلاً إنه قرر قطع تلك المراسلات لأن بذاءتها لا تتناسب مع مركزه وسنّه. ويبدو أن وارنجتون كان يكنُّ للفرنسيين كلهم كراهية شبه غريزية منذ أن هزمه المارشال الفرنسي (سولت SOULT) شر هزيمة خلال حرب أسبانيا أثناء المعركة التي اشتركا فيها آنذاك.

وتجاوز هذا القنصل الانجلو ـ سكسوني المتهوّر حدوده إلى أبعد من ذلك مع قنصل الولايات المتحدة الأمريكية السيد (جونس JONES)، الذي كان ينفر منه أشد النفور لعدم انقياده وراءه في نزواته بسهولة. وقد حدث وأن كان جونس هذا يتنزه خارج المدينة بمعية سكرتيره ومعهما قنصل الدانمرك وأحد الانكشاريين، فهجم عليهم ثلاثة من العبيد السود الذين يملكهم الأميرال الطرابلسي مراد رايس، رئيس بحرية الإيالة. وكان مراد هذا في الأصل انجليزياً ثم اعتنق الإسلام منذ عشرين سنة حيث أصبح علجاً؛ وبعد أن كان مجرد قبطان قرصنة فإنه صار رئيساً للبحرية الطرابلسية برمتها. وكان هو نفسه الذي استولى في المياه البرتغالية، في سنة 1816 ـ بمركب قرصنة مزود بستة وثلاثين مدفعاً ـ على السفينة الألمانية التابعة لمدينة هامبورج، مثلما ذكرنا من قبل. ولقد إعتاد مراد رايس، خلال الفترات التي لا يخرج فيها لغزوات بحرية، على قضاء أوقات فراغه في معاقرة الخمرة وزراعة وتنسيق الزهور؛ وهما الهوايتان اللتان جعلتا وارنجتون يصطفيه كنديم كأس له وكخبير زراعي في المنشية. ولقد أساء خدم مراد السود معاملة القنصل الأمريكي أسوأ معاملة، وكادوا أن يقتلوه لا محالة لو لم يتدخل سكرتيره ورفقاؤه في النزهة المذكورة حيث تمكنوا من فضّ ذلك العراك الذي لم يكن له من مبرر. ولم يتمكن القنصل جونس من العودة إلى المدينة إلا بعد لأيٍ، بالنظر للآلام التي كان يكابدها، حيث توجه لمقابلة الباشا. فصدر في الحال أمر باعتقال العبيد المعتدين الثلاثة وتكبيلهم بالقيود. ولقد اعترفوا بأنهم قد قاموا بفعلتهم تنفيذاً لأوامر سيدهم، حيث أيدت ذلك شواهد أخرى. وأراد الباشا أن يعتقل مراد رايس نفسه، إلا أنه استجار بصديقه وارنجتون الذي منحه حق اللجوء لديه بحجة أنه من مواليد انجلترا. ولقد أدى هذا المسلك إلى استياء السلك القنصلي الذي طلب الباشا الاجتماع به

للتشاور في الأمر. ثم صدر حكم بالإعدام على أحد أولئك العبيد، فيما صدر الحكم على زميليه بالقرع بالعصا. أما فيما يتعلق بمراد رايس، فإنه تقرر نفيه؛ إلا أن وارنجتون عارض في ذلك. وفي يوم 28 سبتمبر وصلت فرقة بحرية أمريكية مؤلفة من ثلاث فرقاطات حيث رست بالميناء؛ وذلك لأن قائدها تلقى إخطاراً بحادثة ضرب قنصل بلاده؛ فقدم مصوباً مدافعه متأهباً لإشعال فتائلها لقصف المدينة على الفور، غير أنه شاهد العلم الأمريكي مرفوعاً فوق دار قنصلية بلاده. وبرغم ادعاءات وارنجتون الغريبة، إلا أنه كان لا بد من تطييب خاطره. حيث تم نفي مراد رايس إلى جزيرة (لامبيدوزا LAMPEDOUSE) الإيطالية. غير أنه بفضل مساعي صديقه وحاميه وارنجتون لدى الباشا لم يبق بتلك الجزيرة سوى ثمانية أشهر. وكان على يوسف باشا أن يهتم بإصلاح عطب سفينته الأميرالية ذات الثلاثين مدفعاً، والتي تعرضت لكثير من الأضرار، فتم إرسالها إلى ترسانة مالطة، ثم رجع مراد رايس إلى طرابلس أكثر غطرسة من ذي قبل[1].

ولم تتوقف تنازلات الباشا عند ذلك الحد، فالواقع أنه سمح لوارنجتون أن ينقل من لبدة جميع القطع الأثرية التي راقت له، كالأعمدة الرخامية والتماثيل التي شاهدها في هذه المدينة الأثرية الرومانية. ثم قدمت في شهر نوفمبر سنة 1817 فرقاطة انجليزية حيث نقلت 44 عموداً مرمرياً، وحوالي عشرين صندوقاً مليئة بالتحف والآثار الأركيولوجية والتماثيل النادرة التي ما زال الناس يأتون للفرجة عليها بإعجاب في متحف لندن.

وكان الانجليز في نفس تلك الفترة قد اتخذوا من طرابلس نقطة انطلاق لاستكشافاتهم في أواسط القارّة الأفريقية، وهي الاستكشافات التي باشروها بمثابرة وذكاء وحذاقة في التقصّي يتميزون بها بطبيعتهم. وكانت أولى هذه الرحلات الاستكشافية[2] تلك الرحلة التي قام بها (ريتشي RITCHIE) والكابتن (ليون LYON)، غير أنها لم تنجح: فأما ريتشي - الذي قُدِّر له أن يقيم في فزان بعض الوقت لتنظيم شبكة تجسس لبلاده في الدواخل، والذي كان قد عُيِّن من أجل ذلك نائباً

---

(1) عندما توفي مراد ريس دفن داخل قبة مسجد درغوت. ومنذئذ صار من عادة أهالي طرابلس المسلمين التردد على ضريح هذا العلج القرصاني الذي حيكت حول شخصيته الأساطير. (حاشية للمؤلف).

(2) قام الدكتور (جوزيف ريتشي JOSEPH RITCHIE)، والكابتن (جورج فرنسيس ليون GEORGES FRANCIS LYON) برحلتهما عبر ليبيا في فبراير سنة 1819، حيث رحلا مع قافلة محمد المكني، جابي ضرائب فزان آنذاك. ولقد قاما بتقمص الشخصية العربية في الملبس والسلوك كما كانا يتحدثان العربية، ولقد مر هذان الانجليزيان بمناطق: غريان، وبني وليد وسوكنة، وسبها، ثم وصلا إلى مرزق في شهر مايو. وتوفي ريتشي في 20 نوفمبر من نفس السنة. ثم رجع ليون إلى طرابلس في مارس سنة 1820. ولقد أعد الأخير تقريراً إضافياً عن الرحلة سماه:

«A NARRATIVE OF TRAVELS IN NORTHERN AFRICA IN THE YEARS 1818-1819». LONDON, Pub. in 1821.

ولنفس الكتاب ترجمة فرنسية صدرت في باريس سنة 1822 عنوانها:

«VOYAGE DANS L'INTERIEUR DE L'AFRIQUE SEPTENTRIONALE DE 1818 à 1820».

للقنصل الانجليزي في مرزق ـ فإنه توفي بمرزق نفسها بعد انقضاء بضعة أشهر على بدء إقامته فيها. أما زميله ليون، فقد اضطر إلى العودة إلى أوربا. ولقد ترك لنا الأخير رواية مثيرة حول رحلتـه تلك. ويتعـرض ليون فيـها كثيراً لشخصية محمد المكني الذي سبق لنا وأن أشرنا إليه في هذا الكتاب. حيث يقول عنه ليون: أن المكني ـ الذي يلقّب في طرابلس ببك فزان ـ قد اتخذ لنفسه عند دخوله إلى هذا الإقليم لقب سلطان فزان. فلقد كان المكني فريسة لطموح مفرط ولبخل جَشع. وكان واحداً من أعز أصدقاء ومن أخلص أنصار يوسف القرمانلي باشا. فلقد هبَّ المكني لتهدئة الاضطرابات التي قامت عند اغتصاب يوسف للعرش، فحصل المكني عندئذ على حظوة كبيرة وأصبح جابياً للخرَاج الذي كانت تدفعه فزان للباشا[1].

في أعقاب رحلة ريتشي وليون المذكورة، تمت الرحلة الاستكشافية التي كان يترأسها الدكتور (أودني ODNEY) الذي مات في بورنو، وهي الرحلة التي كان من ضمن أعضائها الميجر (دينهام DENHAM)، و (كلابيرتون CLAPPERTON) ـ الذي توفي أثناء رحلة ثانية ـ و (سيريت CERET) الذي تم تعيينه مثل سلفه ريتشي، نائب قنصل في مرزق[2].

ثم كلف الانجليز كذلك أحد ضباطهم وهو السيد (سميث SMITH)، بالقيام بدراسات هيدروغرافية (أي متعلقة بعلم المياه) وجغرافية في خليج سرت. كما أوفدت الحكومة الفرنسية لنفس الغرض إلى طرابلس الضابطين البحريين (جوتييه GAUTHIER) و (جي GAY) على ظهر الصندل شيفريت CHEVRETTE).

وعلينا ألا ننسى الرحالة الفرنسي (باشو PACHO)، الذي عبر برقة بعد ذلك بوقت قصير، أي في سنة 1824[3].

---

(1) يذكر أحمد النائب في المنهل العذب، صفحة 318-319، أن الشيخ محمد الشريف، عامل لواء فزان، قد امتنع عن إرسال الخراج، فغضب يوسف باشا لذلك، ووجه إليه القائد محمد المكني الذي وصل إلى مرزق مع جيش وعسكر خارجها، حيث قدم إليه ابن أخ محمد الشريف، فأغراه المكني بقتل عمه ووعده بأن يوليه مكانه كعامل للواء فزان. فقتله بالفعل. ولكن علماء مرزق وأعيانها غضبوا لذلك والتمسوا من المكني معاقبة الرجل على قتل عمه، فقتله بدوره، وهنا انصاع له لواء فزان. هذا وإن كان النائب يجعل هذه الأحداث في سنة 1227 ور، أي حوالي سنة 1812 م، وهو تاريخ سابق بسبع سنوات على خروج محمد المكني إلى فزان بصحبة الرحالة الانجليز المذكورين *.

(2) غادرت بعثة هؤلاء المستكشفين طرابلس إلى الدواخل في أول مارس سنة 1822، وسلكوا نفس طريق البعثة السابقة، فوصلوا حتى بحيرة تشاد والسودان الأوسط. ولقد ترتبت على الرحلة اكتشافات جغرافية هامة خصوصاً في منطقة غات. وصدر في لندن بعد ذلك كتاب يتضمن تقرير رحلتهم وعنوانه:
NARRATIVE OF TRAVELS & DISCOVERIES IN NORTHERN AND CENTRAL AFICA (1822-1824), London, 1826, 2 Vol.

(3) اسمه بالكامل (JEAN-RAYMOND PACHO). وتعتبر الرحلة التي أصدرها في باريس سنة 1829 بعنوان: =

ولم يكن يوسف القرمانلي لينسى أنه، بعد أن قتل بيده أخاه الأكبر حسن، الذي كان من المفروض فيه أن يخلف والده، وبعد أن انتزع الحكم عنوة من أخيه الآخر أحمد، الذي أصبح بعد اغتيال حسن الوريث المتوقع للعرش، فإنه بادر، وهو الابن الثالث، إلى اغتصاب العرش حيث ألغى سلطة والده الباشا. وبالنظر إلى أنه كان يخشى على الدوام أن ينتقم منه شخص آخر للقصاص مما فعله هو بأخويه؛ فإنه كان حريصاً باستمرار على فرض حياة المذلة والهوان على المحيطين به. بيد أن الشيخوخة لم تعد لتسمح له بالانتقال بنفسه إلى سكان المناطق النائية في الإيالة لإخضاعهم كلما ثاروا أو تمردوا. فاضطر إلى تكليف ابنه البكر محمد بك بذلك. غير أن هذا الأخير كان على شاكلة أبيه: فإليكم ما يقوله عنه رحالة أوربي جدير بالثقة، حيث أنه قد احتك بمحمد بك عن قرب، ونعني به الإيطالي (باولو ديللا شيللا PAOLO DELLA CELLA)[1]، إذ يقول: ـ

«إن أفريقيا التي كان القدماء ينعتونها ببلاد الوحوش لم تنجب قط حيواناً أكثر ضراوة وافتراساً من البيك محمد القرمانلي، الإبن الأكبر للباشا الحاكم. فهو غبي بطبيعته، سريع الغضب، يطلق العنان لشهواته العنيفة، وهو لا يتورع عن اقتراف أية جريمة أو عمل وحشي. هذا الرجل القاسي قد وضعه والده على رأس جيش صغير لإخضاع بعض القبائل البدوية في إقليم بنغازي، وهي القبائل التي كانت تغير على خليج سرت وتنهب أرزاق القبائل المجاورة وتمتنع عن تسديد ضريبة الخراج التقليدية.

= «RELATION D'UN VOYAGE DANS LA MARMARIQUE, LA CYRÉNAÏQUE ET LES OASIS D'AUDJELAH ET DE MARADEH».

أي (رواية رحلة في مرمريقا وبرقة وواحات أوجلة ومراده) من أهم ما كتبه الرحالة الغربيون عن ليبيا في القرن التاسع عشر، وكان باشو قبيل دخوله إلى برقة قد زار مصر حيث حصل من حاكمها محمد علي باشا على رسالة تعريف موجهة إلى يوسف القرمانلي. وقد زار خلال الرحلة: طبرق ودرنة والمرج وطلميثة وتوكرة واجدابيا وأوجلة ومرادة وسيوه، ومن هذه عاد أدراجه إلى القاهرة في شهر نوفمبر سنة 1825. وقد كان باشو شخصاً ذا ثقافة واسعة خصوصاً فيما يتعلق بالتاريخ اليوناني والروماني، ولذا فإن فيه معلومات وافية عن إنشاء مدينة قورنة وعن إنشاء مدينة المرج في الحقبة اليونانية *

(1) ديللا شيللا، طبيب إيطالي من جنوا. ولقد توجه من طرابلس في سنة 1817 مع حملة أحمد بك القرمانلي، ابن يوسف القرمانلي، إلى برقة لإخماد الثورة التي أشعلها بها أخوه محمد بك. وقد عينه أحمد طبيبه الخاص في تلك الرحلة. ورحلته معروفة، وقد صدرت في كتاب من سنة 1819 تحت عنوان: (رحلة من طرابلس البربرية حتى الحدود الغربية لمصر). والكتاب يتضمن معلومات لا يستغنى عنها في دراسة فترة القرمانليين. كما أن بها معلومات قيمة عن نبات السلفيوم الشهير الذي عرفت به برقة في غابر الأيام. إذ أن الغرض الحقيقي من قبوله السفر ضمن الحملة هو إعداد تقرير علمي لاستاذه دومينكو ففياني ـ أستاذ علم النبات بجامعة جنوه. وللكتاب ترجمة عربية مختصرة جداً للهادي أبو لقمة. كما أن له ترجمة فرنسية ضمنها المترجم ملحقاً خاصاً استفاض فيه في دراسة نبات السلفيوم وفوائده الطبية التي يقال أنها تشفي من جميع الأمراض المستعصية؛ ولقد بلغ من أهمية ذلك النبات لبرقة أنها ضربت رسمه على عملتها النقدية *.

ومحمد بك هذا ـ الذي كلفه والده بتنفيذ أوامره ـ قد نفذها فعلاً بإحكام إلى درجة أنه لم يُبقِ على أحد من متمردي تلك القبائل. وعندما رجع إلى طرابلس ـ وقد انتفخت أوداجه للإنتصارات التي حققها خلال حملته الدموية، حيث كان قد اعتاد خلالها على طاعة جنوده وخدمه لأوامره الشاذة طاعة عمياء وتنفيذهم لكل رغباته ـ فإنه أصبح لا يقبل بالإنضواء تحت سلطة والده. وحدث وأن قامت بينهما مشاجرة، فما كان منه إلا أنه هجم على الباشا بخنجر طعنه به، غير أن هذا الأخير، لحُسن حظه، قد نجا بسبب حماية أحد الخدم له. وبدلاً من أن يعاقبه على تلك المحاولة فيسجنه؛ فقد عيّنه حاكماً لبرقة أي لإقليمي بنغازي ودرنة الواقعين عند الطرف الشرقي لمملكته. وما كاد هذا الحاكم الجديد يتسلم سلطته هناك حتى أدرك الباشا أنه قد هيأ له بذلك المركز فرصة ترأس المتذمرين الذين لم يلبثوا أن أعلنوا بالفعل ثورتهم.

وعندئذ أدرك باشا طرابلس أن الوقت قد حان للعمل على تأمين حياته؛ فوضع تحت تصرف ابنه الأصغر أحمد بك جيشاً للتصدي لتلك الثورة ولمعاقبة تمرد الأخ الأكبر»[1].

ولقد رافق ديللا شيللا تلك الحملة بنفسه، باعتباره الطبيب الخاص للبك أحمد، ونحن مدينون لهذا الرحالة الإيطالي بوضع أول كتاب حديث عن خليج سرت وبرقة. ولم تسنح الفرصة للأخوين المتعاديين محمد وأحمد القرمانلي بأن يتقابلا في معركة وجهاً لوجه، إذ أن أولهما ظل يتراجع بقدر ما كان ثانيهما يتعقبه متقدماً وراءه. وفي النهاية هرب الأخ الأكبر محمد، الذي كان أضعف من أخيه، خصوصاً بعد أن تخلى عنه أنصاره البادية، حيث انسحب إلى مصر مع أسرته. أما أحمد، فقد استطاع جباية الضرائب دون أن يجد مقاومة تذكر، كما قام بوحشية بالقصاص من بعض قبائل البادية التي كانت قد انحازت إلى جانب أخيه الأكبر[2]. ثم عاد الجيش وقائده إلى طرابلس بعد مضي حوالي عشرة أشهر من رحيلهم عنها؛ حيث قوبل بطلقات مدافع المدينة وقلاعها احتفاء بعودته الظافرة. بيد أن لجوء محمد بك إلى مصر والدعم الذي يبدو أن عاهلها قد أمدّه به، قد بعث في نفس يوسف باشا القرمانلي قلقاً دائماً. فتكهن الناس مقدماً بدنوِّ حدوث حرب عائلية دامية ومدمرة. وأخذ الجميع يؤكدون بأن عاصفة الأحداث المترقبة ستهبُّ من مصر وبأن هنالك أسطولاً جاهزاً ويتأهب للإبحار نحو طرابلس لخلع يوسف باشا وفرض الاعتراف بابنه المتمرد محمد والياً عليها، ولا بديل له.

كُرِّست سنتا 1817 و 1818 لتشييد دفاعات بحرية، وخلال ذلك تم دعم تحصينات المرسى

(1) انظر الطبعة الثانية الصادرة في جنوا سنة 1912، لكتاب باولو ديللا شيللا، وعنوانه:
«VIAGGIO DA TRIPOLI DI BARBERIA ALLA FRONTIERA OCCIDENTALE DELL'EGITTO», Genova, 1819. Réimpression de 1912, p. 10-11.

(2) وعلى رأسها قبيلة الجوازي، التي استدرج أحمد بك مشايخها إلى قصره في بنغازي، ثم عاث في أفرادها تقتيلاً واستولى على الآلاف من مواشيها. انظر كتاب «بنغازي عبر التاريخ» للأستاذ محمد بازامة في تعرضه لهذه الأحداث تحت عنوان: مذبحة الجوازي في قصر الحكومة ببنغازي، صفحات 270 إلى 279 *.

التي لم تكن آنذاك لتتجاوز حصن فرسان مالطة الذي كان يُطلق عليه قديماً اسم «القُلَيْعة»، فأضيفت إليه البطارية الجديدة التي شيدت فوق الأحشاف الصخرية الممتدة شرقاً مسافة حوالي مائة متر، أي عند مدخل المرسى نفسه[1]. وتغطية لهذه النفقات، بادر يوسف القرمانلي إلى فرض ضريبة على الجالية اليهودية. وزيادة على ذلك فإنه طلب إلى قناصل السويد والدانمرك تزويده بخمسين مدفعاً (30 مدفعاً من السويد و 20 من الدانمرك) ومعها قذائفها، على أن يُستقطع ثمنها من الأتاوات السنوية التالية التي كان على كلتا هاتين الدولتين أن تدفعها لإيالة طرابلس. حيث أنه لم يعد هناك أثر للأسرى النصارى القدماء، الذين كان من بينهم عمال ممتازون، فقد اقتضى الأمر الاستعانة بالأيدي العاملة المالطية التي استقدمها للباشا القنصل الانجليزي وارنجتون لبناء تلك الدفاعات الجديدة الواقعة عند مشارف المرسى. ولقد تجاوزت النفقات ما كان متوقعاً لها، الأمر الذي اعتبره الطرابلسيون في ذلك الوقت إيذاناً ببداية الخراب المالي الذي لم يلبث أن حلَّ بيوسف باشا. ومحاولة منه للخروج من مأزقه ذاك، فإنه أقدم على استنزاف أموال الأهالي وابتكر ضرائب جديدة تسببت في إنزال الخراب بالزراعة وفي توقف القوافل القادمة من السودان. وقام جباة الضرائب الذين كانت تدعمهم عصابات اللصوصية والنهب، بالتوغل في الدواخل حتى إلى ما وراء فزان وغدامس؛ حيث اختطفوا من القبائل الزنجية قرابة ستة آلاف شخص لبيعهم كعبيد أرقاء. أما التعامل التجاري مع موانىء المشرق فقد سبق له وأن توقف منذ ثلاث سنوات خلت. وزيادة على ذلك فإن طرابلس كانت على علاقة سيئة بالباب العالي العثماني الذي كان يطالبها بدفع قيمة سفينة تجارية وبضائعها والتي اختطفها أحد قراصنة الباشا.

كذلك فإن الغزوات البحرية التي كانت تتعرض لها سفن التجارة النصرانية قد استمرت. ولقد لفت هذا الوضع انتباه المؤتمر الذي عُقد في مدينة (أيكس لا شابيل AIX-LA-CHAPELLE). وفي النهاية اتفقت الدول الأوربية كلها، على نحو حاسم ورسمي، على منع المغاربة من رفع السلاح في وجه الأمم النصرانية أو عرقلة تجارتها. وتم تكليف فرنسا وانجلترا بوضع ذلك القرار موضع التنفيذ. وفي الثامن من شهر أكتوبر سنة 1819، قدم الأسطولان الانجليزي والفرنسي - اللذان كان يقودهما على التوالي الأميرالان (فريمانتل FREEMANTLE) و (جوريان دي لاغرافيير JURIEN DE LA GRAVIERE) - إلى طرابلس حيث توقفا في مياهها لإبلاغ يوسف باشا بأوامر أوربا. وأدرك الباشا أنه لم يعد أمامه سوى الامتثال، فوجه إلى الأميرالين المذكورين التزاماً رسمياً فيما يلي نصه: -

«إلى السادة أميراليْ فرنسا وانجلترا:

تلقينا في هذه اللحظة رسالتكم المرسلة إلينا اليوم. ورداً عليها، فإن لنا الفخر بأن نبلغكم بأن جلالة ملك فرنسا، وجلالة ملك انجلترا، لا يجهلان أنه قد انقضى وقت طويل دون أن تغادر

---

(1) استجلبت الأحجار التي شيدت بها تلك البطارية من آثار لبدة الرومانية، حيث جاءت بها قوارب شحن كبيرة.

موانئنا أية سفينة قرصنة للتعرض للسفن الأوربية، وأن نوايانا كانت وستظل على الدوام هي الرضوخ لرغبات جلالتيهما ملكيْ انجلترا وفرنسا، ونبذ القرصنة للعيش في وئام كامل مع دول أوربا. تلكم هي نوايانا التي ضمّناها المذكرة التي ختمناها بختمنا الملكي ووجهناها إلى المؤتمر، ونحن ملتزمون بها في منتهى الإخلاص.

يوسف باشا القرمانلي»

وظل يوسف باشا سادراً - بجبن وتكالب على الأموال - في استنزاف أرزاق رعاياه[1]. وكان أهل بيته يعيشون حياة تبذير وإسراف. كما كانت نسوته يمتصصن عوائده المالية بإغراقهن في حياة لا مثيل لبذخها؛ فقد كان قصره لُجّة تضيع فيها أموال البلاد التي لا يعود منها شيء بالنفع على الصالح العام. وهكذا فقد كان الباشا يتأخر دوماً عن تسديد ثمن ما كان يبتاعه من التجار الأوربيين ويماطلهم في الدفع محاولاً مراوغتهم برهن صكوك ديونه البعيدة الآجال التي له على الفلاحين وعلى الدول الثلاث، السويد والدانمرك وهولندا، وهي الدول الوحيدة التي واصلت دفع الأتاوات السنوية له[2]. وحيث أنه كان يتم استنفاد تلك الأتاوات مقدماً، عادة، قبل موعد استلامها الرسمي بثلاث سنوات على الأقل؛ فإن الباشا قد عمل على الحصول على الأموال عن طريق الإكثار من الإيعاز إلى الدول بنقل قناصلها المعتمدين لديه، بل قام حتى باستصدار «تذاكر» قيمة الواحدة منها حوالي أربعة آلاف قرش (أي ما يعادل عشرين ألف فرنك) كان على أولئك القناصل أن يأتوا إليه بها نقداً بمناسبة وصولهم إلى طرابلس لتمثيل بلادهم لديها.

كانت القنصلية الهولندية تُدار منذ أربع سنوات بواسطة قنصل انجلترا، السيد وارنجتون، الذي كان بوسعه أن يُبطل الأتاوة القديمة المفروضة عليها؛ بيد أنه استمر في دفعها كما لو كانت التزامات هولندا تجاه طرابلس قد انتقلت إليه فعلاً. وكان قنصل الدانمرك السيد (كارستينسين CARSTENSEN)، يقيم في طرابلس منذ ثماني سنوات؛ وهي مدة طويلة بالنسبة لقنصل من القناصل المعتمدين في طرابلس حيث أن هؤلاء لا يقيمون بها في العادة أكثر من خمس سنوات على أقصى تقدير، لأن ذلك لا يناسب حسابات الباشا! وهكذا فإن هذا الأخير تذرَّع بحجة تافهة اقترحها عليه وارنجتون نفسه، فوجه رسالة مباشرة إلى ملك الدانمرك مشتكياً لديه من قنصله، الذي كان بالرغم من ذلك رجلاً لا غبار على خلقه من جميع الوجوه. فقام ملك الدانمرك باستدعاء كارستينسين؛ الأمر الذي فرح له الباشا وأشبع جشعه. فلقد خلفه قنصل دانمركي جديد هو السيد (غرابيرج هيمزو GRABERG DE HEMSO).

---

(1) انظر أحمد النائب، صفحة 333 من المنهل العذب *.

(2) يقول عمر بن اسماعيل في كتابه (انهيار حكم الأسرة القرمانلية)، صفحة 231؛ أنه نظراً لقلة المال لدى يوسف باشا فإنه أخذ يتعامل مع التجار الأجانب عن طريق «نظام البطاقات». فكان يشتري منهم البضاعة ثم يحرر لهم بطاقات بالمبالغ المطلوبة على بعض المدن، حيث يتوجه حامل البطاقة ببطاقته إلى حاكم المدينة المعنية ليتسلم ما يستحقه *.

وفي تلك الأثناء أدّى تمرد اليونان ضد الدولة العثمانية إلى اضطرار الإيالات المغربية إلى العودة إلى تسليح سفنها القرصانية وإعدادها لنجدة «الإسلام الذي تهدده المخاطر»، بحسب منطوق العبارة التي وجهتها الاستانة إلى تلك الإيالات. وقدم الشُّوَّاش الأتراك عن طريق مصر - خوفاً من إمكانية خطفهم إن هم قدموا بحراً - حاملين إلى الإيالات الثلاث نداء إلى الجهاد المقدس وإلى البدء فوراً في مطاردة وتعقب السفن اليونانية التي قد يلتقون بها في مياه جزر الأرخبيل.

وكان اليونانيون قد بدأوا تمردهم خلال حكم السلطان محمود في سنة 1820، وذلك في أعقاب ثورة باشا (جانينا) السابق علي، فصدرت الأوامر إلى كل أصقاع الأمبراطورية العثمانية بتقتيل اليونانيين أينما وُجدوا. غير أن الثوار اليونانيين الذين كانوا يناضلون من أجل استقلالهم بكل همّة - قد حالفهم النصر في عدة معارك برية وبحرية، ونجحوا في إحراق السفن التركية أو هزيمتها. واتخذت الحرب لدى كلا الجانبين صبغة حرب إبادة متطرفة. وتسبب تفجير قلعة (إبسارا IPSARA) مرة واحدة في إبادة ثلاثة آلاف يوناني وأربعة آلاف تركي، فهرب الأسطول التركي بعد أن تحطمت تسع من سفنه.

ولقد بادرت كل من الجزائر وتونس منذ سنة 1822 إلى إرسال أسطوليهما إلى بحار المشرق. وكانت السفينة الحربية الوحيدة التي يمكن أن تكون لها بعض الأهمية من بين كل قطع طرابلس البحرية في ذلك الوقت، هي السفينة الحرّاقة التي سبق وأن أُرسلت إلى مالطة بغية إصلاحها في ترسانتها، حيث ظلت محتجزة في مينائها طيلة أربع سنوات لقصور طرابلس عن تسديد تكاليف إصلاحها. فطالب الباشا يوسف باستعادتها على وجه السرعة، مستعيناً في ذلك بالقنصل الانجليزي وارنجتون. إلا أن حاكم مالطة - انطلاقاً من سياسة أكثر التزاماً بالأصول من تلك التي تتبنّاها طرابلس - أبلغ الباشا بأنه ما دام عطب سفينته قد أُصلح في ترسانة بحرية تابعة لبريطانيا العظمى؛ فإن ذلك الظرف يفرض عليه الالتزام بعدم توجيهها للإغارة على أي مكان.

وفي سنة 1822، إذْ تمكن يوسف باشا في النهاية من إعداد ست سفن صغيرة، فإنه أرسلها إلى الاسكندرية للانضمام إلى البوارج الحربية العثمانية الموجودة في مياه مصر. ويطّلع المرء في المراسلات والوثائق الغربية العائدة إلى تلك الفترة، على ذكر لتلك السفن القرصانية الطرابلسية الست في مختلف المعارك التي دارت في مياه جزر الأرخبيل، حيث تم إغراق إثنتين منها. وفي تلك الأثناء ظلت سواحل تونس وطرابلس الغرب بلا دفاعات، وعندئذ قدمت سفينة قرصنة يونانية ذات إثني عشر مدفعاً حيث كمنت في خليج قابس وتسببت في إلحاق أضرار كبيرة بالمراكب التي كانت تُبحر ما بين جزيرتيْ (قرقنّة) و (جربة) ثم تواصل رحلاتها بمحاذاة الساحل حتى بنغازي.

في سنة 1824، صمم يوسف باشا على القيام بتضحيات كبيرة في سبيل تقوية سلاحه البحري وحماية سواحله. ويقال أن ذلك التصميم قد تأتى عن اللوم الذي وجهه إليه القبودان - باشا

العثماني، عندما أعاد إليه ما تبقى من سفنه الحربية التي كانت قد انضمت منذ عامين إلى أسطول تركيا، حيث نعتها «القبودان» بأنها مجرد مراكب صيد بدون تجهيز حربي حقيقي وأنه لا فائدة تُرجى من ورائها. وشعر الباشا، وهو يتلقى هذا التقريع، بالمهانة والخجل، فأسرع إلى بناء فرقاطة قيل أنه كان من المفروض أن تُزوَّد بستة وثلاثين مدفعاً. وللتعجيل ببنائها، فقد أرسل القنصل الانجليزي وارنجتون إلى مالطة في طلب حوالي أربعين عاملاً فنياً متخصصاً، وأرسل إلى ليفورن وتريستا طلبيّة لتزويده بأخشاب لبناء الهيكل وبأقمشة للأشرعة إلى جانب تزويده بباقي العتاد اللازم لصنع الفرقاطة. ولقد تم الحصول على كل تلك المشتريات ديْناً كما هي عادة الباشا. كما ابتاع من مالطة ـ استدانة أيضاً ـ سفينة شراعية وأخرى حرَّاقة ومزودة بستة عشر مدفعاً. وجيء إليه من ليفورن بسفن أخرى اشتراها بأثمان باهظة، وإن كان قد اشترط ألا يدفع أثمانها إلا على أقساط تُستقطع من غلاّت بلاده.

في 10 يوليه سنة 1824، أبحر أسطول طرابلس الصغير للإنضمام إلى قوات القبودان ـ باشا العثمانية البحرية. ولقد قام وارنجتون باستعراض الأسطول قبيل إبحاره. وكان ذلك الأسطول مؤلفاً من فرقاطة صغيرة، وسفينة حرَّاقة، وخمس سفن شراعية. وصعد الشاوش العثماني ـ الذي كان الباب العالي العثماني قد أوفده إلى طرابلس للوم يوسف باشا على تقصيره في الجهاد المقدس ـ على ظهر إحدى السفن. غير أن أسطول طرابلس هذا قد أُفنيَ مع السفن التركية في ميناء (نافاران NAVARIN) اليوناني.

كان القنصل الفرنسي مير قد سافر إلى بلاده، حيث وافته المنيّة هناك لشدة تقدمه في السن. ووصل خلفه السيد (روسّو ROUSSEAU) إلى طرابلس في 30 يوليه سنة 1925 على ظهر سفينة حرَّاقة تسمى (المنتصرة LA VICTORIEUSE). فلمس أن هيبة فرنسا فيها قد اضمحلّت، وهذا هو ما يحدث في البلدان الإسلامية غالباً كلما أصبحت شؤون القنصليات تُناط إلى موظفين ثانويين لا تحترمهم السلطات المحلية في البلاد عادة مثلما تحترم قناصل فعليين.

وكان روسّو من المستشرقين المعروفين، وبالتالي فإنه كان يتمتع بميزة القدرة على التداول والتحدث مع الباشا مباشرة دون حاجة إلى مترجمين. ولذا فإنه بدا في أول الأمر وكأنه قد كسب رضاء العاهل الطرابلسي، وتمكن من حسم عدة أمور لصالح فرنسا بعد أن ظلت معلقة بين البلدين مدة من الزمن. غير أن الأحداث التي كانت جارية في المشرق في ذلك الوقت، والاستعدادات الحربية التي كانت قائمة على السواحل المغربية، عادت فأدت إلى حدوث استفزازات وأعمال

(1) تألفت تلك القوات من سفينة ذات 64 مدفعاً، وفرقاطتين، وسفينتين حراقتين، وأربع سفن نقل جنود. فيما يتعلق بهذه الحملة أنظر كتاب الإيطالي (G. FERRARI) المسمى: حملة البحرية السردينية إلى طرابلس في سنة 1825، طبعة روما لسنة 1912، وعنوانه بالإيطالية:

«LA SPEDIZIONE DELLA MARINA SARDA A TRIPOLI NEL 1825».

شبيهة بأعمال القرصنة. ولقد اتجهت تصرفات الطرابلسيين العدائية أول ما اتجهت إلى جزيرة سردينيا. فإن الباشا، المعروف بطمعه، قد أراد أن يفرض على نائب قنصل هذه الدولة ـ والذي كان يدير شؤون قنصلية بلاده بالوكالة ـ تقديم هدية مقدارها أربعة آلاف قرش، وهو المبلغ الذي جرت العادة على منحه للباشا كلما استُبدل قنصل بآخر. وعندما رفض هذا القائم بالأعمال تقديم الهدية، فإن يوسف باشا أمر بقصف علم بلاده معلناً الحرب على حكومة سردينيا. وهنا أسرع بلاط تورينو إلى توجيه قواته البحرية إلى طرابلس فوصلتها في 25 سبتمبر سنة 1825[1]، ورغب الباشا في التفاوض بواسطة قنصل انجلترا الذي كان يفرض نفسه باستمرار وكأنه مستشار للباشا. وبلغ العتّه بوارنجتون أن طالب للباشا بهدية مقدارها ثلاثون ألف قرش قبل الشروع في المفاوضات.

فاستاء الفارس (سيفوري SIVORI) ـ قائد الفرقة البحرية السردينية ـ لتلك الوقاحة، وما كان منه إلا أن أمر بمباشرة الهجوم في التوِّ. وعند حوالي منتصف ليلة 27-28 سبتمبر قام هذا الفارس المقدام بإنزال عشرة زوارق مسلحة أفضل تسليح، حيث كان من المقرر أنت قوم بإحراق سفينتين شراعيتين تابعتين للباشا، كانتا راسيتين في الميناء، وأيضاً إحراق الفرقاطة التي كان يجري بناؤها، وأن تحاول الزوارق السردينية كذلك الهجوم على الترسانة البحرية. وكانت الخطة خطة جريئة؛ وكفيلة ـ إنْ هي نجحت ـ بأن تكون وبالاً على طرابلس، إذ أن القلعة والقسم الأكبر من المدينة كانت مهددة بالدمار بسبب انفجار مخازن البارود التي كانت تحتوي على كمية كبيرة من الذخائر. بيد أن المحاولة فشلت من جرّاء مبالغة المنوطين بتنفيذ العملية الانتحارية في إظهار تحمسهم. إذ أن النيران لم تندلع سوى في إحدى السفن الشراعية، وفي اللحظة التي كان النصارى يستعدون فيها للنزول على الشاطىء، وقع تراشق عنيف بالرصاص بينهم وبين العرب الذين كانوا بانتظارهم عند الشاطىء، فيما كانت مدافع القلاع والحصون تصليهم بنيرانها المتصلة. وإذ أدرك النصارى أن هجومهم قد مُنيَ بالفشل، فقد اضطروا إلى الانسحاب بعد هلاك بعضهم. وسقط من بين

---

(1) يقول أحمد النائب (صفحات 329-330 من المنهل العذب): «إن حكومة سردينيا امتنعت عن إعطاء الأتاوة السنوية، وبعد أخذ ورد ألغيت الأتاوة واتفق الطرفان على أن تدفع هذه الحكومة لطرابلس أربعة آلاف فرنك هدية يقدمها كل قنصل جديد. ثم بدلت سردينيا قنصلها مرتين في أمد قليل وقدم كل قنصل بهدية، ثم أرسلت ثالثاً بدون هدية، فغضب الباشا وربط البحر على مراكبها التجارية وغنم ثلاثة منها. وفي 8 صفر سنة 1240 ور (سبتمبر سنة 1825 م) أرسلت سردينيا ستة سفن حربية حيث حاصرت طرابلس مطالبة باسترداد المراكب المخطوفة، فرفض يوسف باشا الالتماس، ووقعت الحرب وركبت العساكر وأهل البلد القلاع واستمر القتال سبعة أيام. وفي ليلة الثامن ركبت عساكر سردينيا الزوارق وأحرقوا سفينتين طرابلسيتين ونزلوا إلى البر خارج السور من جهة البحر، فخرجت لهم العساكر وأرغمتهم على الفرار والاعتصام باسطولهم. ثم انبرم معهم الصلح بأن يعطوا سبعة آلاف فرنك ولا تؤخذ منهم فيما بعد أتاوة سنوية ولا هدية، وأقلع أسطولهم». فالملاحظ أن شارل فيرو يسكت عن ذكر إلزام طرابلس لسردينيا بدفع هذا المبلغ الذي يذكره المؤرخ الليبي *

المدافعين عن المدينة من العرب حوالي خمسة عشر قتيلاً ومثلهم من الجرحى[1].

أدى هذا الهجوم الأول ـ الذي كان من الواضح أنه سيتلوه هجوم ثان في الليلة التالية ـ إلى إحراج موقف الباشا كثيراً إلى درجة أنه امتثل منذ اليوم التالي بدون تردد للشروط التي عرضها عليه الأميرال سيفوري، والمتمثلة في إحياء وتطبيق المعاهدات التي عقدت بين البلدين في الماضي[1]. وفي يوم 29 سبتمبر تم رفع العلم السرديني حيث حيّته 27 طلقة مدفع. وقدم إلى طرابلس السيد بارودي (PARODI)، وهو القنصل الإيطالي الذي كان الباشا قد رفض في البداية استقباله، وهكذا فقد حل الهدوء محل الاضطراب الذي عم طرابلس، حيث كاد الأهالي ـ في ذلك الظرف العسير ـ أن يذهبوا ضحايا لعناد الباشا ولأنانية القنصل الانجليزي الذي كان يوحي للأول بتصرفاته الطائشة ضد الدول الأوربية. ولقد أظهر السردينيون في تلك الظرف برهاناً على ما تتمتع به أمتهم الصغيرة الباسلة من صلابة وحزم.

في المدة ما بين 25 و 28 سبتمبر قدمت على التوالي بارجة حربية هولندية وسفينة تابعة لنابولي تسمى (فيزوف VESUVE)، حيث توقفت بمرسى طرابلس. وبعد أن صرح قائدهما للباشا بأن عاهليْ بلديهما لا ينويان ـ مثلما طلب هو ـ تعيين قناصل لديه (فقد كان قنصل انجلترا هو الذي يمثل هولندا ونابولي معاً آنذاك في طرابلس)؛ كما أنهما لا ينويان دفع أية مكافآت خاصة له. واضطر يوسف القرمانلي إلى التراجع بسبب جملة الظروف التي كان يواجهها، واعداً بأنه لن يقوم في المستقبل بفرض شروط تعسفية، وبأن يعيش على الدوام في وئام مع ملك الصقليّتيْن ومع ملك هولندا. تلكم هي نتائج هذه الحملات الثلاث التي أزعجت باشا الإيالة كثيراً. والواقع أنه كلما لاح في الأفق أصغر شراع، فإن الباشا كان يعبِّر عن قلقه فجأة من خلال دوريات ضباط القلعة وضباط البحرية، حيث كان المرء يسمع صيحاتهم التحذيرية المتبادلة بين حصون المدينة وقلاعها.

ومع ذلك فإن بلاط روما ـ الذي لم تلزمه معاهدة سنة 1819 بدفع أية إتاوة مالية للإيالة ـ قد رأى في سنتي 1825 و 1826 ثلاثة من سفنه التجارية تُختطف بأيدي قراصنة طرابلس الذين اقتادوها إلى ميناء مدينتهم. ولم يكلِّف وارنجتون ـ الذي ظل طيلة عشر سنوات يدَّعي أنه حامي رعايا السُّدَّة البابوية ـ نفسه عناء التقدم بأي احتجاج على ذلك. فخيّره القنصل الفرنسي روسُّو رسمياً بين التدخل في الأمر أو تركه هو يتدخل. وبعد أن تلقى روسو منه إجابات تافهة وردوداً متناقضة، فإنه قرر التدخل بنفسه، حيث طالب الباشا بإرجاع السفن المخطوفة إلى أصحابها، كما طالبه بالاعتذار عن التعدِّي على حرمة البابا. غير أن يوسف باشا رفض ذلك. فما كان من روسُّو إلا أن قدم تقريراً بالخصوص إلى حكومة (شارل العاشر CHARLES X. وحدث في الأثناء أنه فيما كان روسُّو

(1) ارجع إلى الوثيقة رقم 19 التي الحقها عمر بن اسماعيل بكتابه «انهيار حكم الأسرة القرمانلية» صفحة 421 *.

يتنزّه مع عائلته في الواحة، أن سمع أزير رصاصة تمر قرب أذنيه. وكان الذي أطلقها عليه هو واحد من عبيد القلعة السود.

في 13 فبراير سنة 1826، برزت أمام طرابلس فرقة بحرية يقودها القبطان (ارنوس دي سولسيه ARNOUS DES SAULSAIS). وبعد أن استنفدت أساليب الصبر والاعتدال طيلة ثلاثة أيام متتالية، وأمام عناد سلطات طرابلس التي رفضت حتى مجرد تأدية التحية التقليدية للعلم الفرنسي؛ فإن القنصل روسُّو قرر الانسحاب من قنصليته إلى ظهر السفينة (أمازون AMAZONE) وأعيد رفع العلم الفرنسي بعد ذلك على مبنى القنصلية، ثم قررت طرابلس في الحال تأدية التحية للفرقة البحرية بأن أطلقت المدافع. وبعد جولتين من المفاوضات، حُسم الأمر، وأخذ الباشا على عاتقه في 18 فبراير - في رسالة اعتذار موجهة إلى ملك فرنسا - الالتزام باحترام رعايا روما منذ ذلك الوقت فصاعداً.

ولقد أدى المسلك الذي سلكه القنصل الفرنسي روسُّو - فيما يتعلق بمسألة اختطاف سفن روما، والخاتمة الإيجابية التي انتهت إليها - إلى تحسن مكانة هذا القنصل في طرابلس، لا سيما وأنه قد تضافرت في تلك الفترة عدة أسباب أدت إلى تدهور وإضعاف مركز القنصل الانجليزي وارنجتون. وكان هذا الأخير قد ظل لمدة طويلة يدير شؤون قنصليات كل من نابولي وتوسكانيا، وهولندا، والبرتغال، والنمسا؛ وهذا تمثيل مزدوج جعله شبيهاً بقنصلٍ دولي. غير أن عددا من الحكومات التي كان يمثلها قامت بتعيين ممثلين خاصِّين بها، كما قامت النمسا بائتمان فرنسا على رعاية شؤون قنصليتها في طرابلس. بحيث أن الأهمية الشخصية التي كانت لرجل مثل وارنجتون - الذي كان يشمل بظلّه العديد من أعلام الدول - قد تقلصت بشكل ملموس بطبيعة الحال. وتشاجر وارنجتون مع قنصل نابولي الجديد، فقد كان الرجلان متماثلين في الشطط وتجاوز الأصول، فوضع كلاهما صاحبه في موقف لا يُحسد عليه بما كانا يتبادلانه من السُّباب والقدح العلني، مما أبان للناس مدى انحطاط اخلاقهما. وأخيراً، فإن إفراط وارنجتون في إدمان الخمرة جعل كل امرىء يكنُّ لنفسه بعض الاحترام مضطراً إلى قطيعته والنفور منه. وهكذا فإن ما كان يحظى به وارنجتون من تقدير واحترام في أعين الناس قد أصبح من حظ روسُّو. ولقد حاول الأول أن يؤلِّب الباشا على الثاني في سنة 1826، إلا أن مجريات الأمور تغيرت لصالح روسُّو على عكس ما توقع وارنجتون.

فقد كان روسُّو قد أعدَّ في 4 نوفمبر احتفالاً كبيراً بمناسبة عيد جلوس ملك فرنسا. وكان الباشا قد وعد بتشريف القنصلية بحضوره، فأعدَّ كل شيء لاستقباله. غير أن الباشا عاد فأخطر روسُّو فجأة بأنه سيتغيّب عن الحفل؛ وقد أغراه بهذا الرفض وزيره حسُّونة الدغيس الذي يأتمر بأوامر وارنجتون. ورأى روسو في ذلك إهانة متعمدة، فما كان منه إلا أن أنزل علم بلاده وركب البحر. وهنا فزع الباشا خوفاً من العواقب الوخيمة التي قد يجر إليها غضب ذلك القنصل الذي تؤيده حكومته بشدة، فدخل الباشا في تعلُّلات، غير أن روسُّو قرر ألا يهديء غضبه إلا بشرط أن

يُعْزل محمد الدغيس وأن يحضر الباشا بنفسه إلى القنصلية الفرنسية لتحية العلم الفرنسي، الذي أعيد رفعه، وذلك بطلقات المدافع ولمدة ثلاثة أيام متتالية. فرضخ الباشا لجميع هذه الشروط.

وخلال الأيام الأولى من شهر فبراير سنة 1827، وصلت إلى طرابلس أنباء معركة نافران، فأدى ذلك إلى حدوث ضجة كبيرة بين الأهالي اصطبغت بالتعصب الدينـي. وكان ذلك الحدث في الواقع حدثاً كبيراً ترتب عليه فقدان ستين سفينة حربية تركية ومغربية قامت بتحطيمها أساطيل فرنسا وانجلترا وروسيا المتحالفة. وأعلن أن السلطان العثماني ـ وقد أصبح في وضع ميئوس منه ـ قد أصدر أوامره باغتيال النصارى. أما في طرابلس فقد أخذ اليتامى والأرامل (من النصارى) يتهمون وارنجتون ـ ناصح الباشا المُغرض ـ بأنه السبب في كل المآسي التي حلت بهم، لأنه هو الذي زوّد الباشا بالسفن التي شاركت في أذيتهم. وإذ شعر وارنجتون أنه أصبح هدفاً للسخط العام وأنه قد صار في وضع يستحيل عليه معه أن يبريء ذمته بأي شكل من الأشكال، فإنه بادر على الفور إلى إرسال أسرته إلى جزيرة مالطة لتجنيبها مغبّة أي انتقام محتمل. وأدى تهريب أسرته إلى فزع فجائي بين أفراد الجالية المالطية في طرابلس. إلى حد أنهم أخذوا يغادرونها إلى جزيرتهم زرافات ووحدانا في مراكب وزوارق؛ بل وتذهب روايات الطرابلسيين إلى أن الفزع قد بلغ ببعضهم حد مغادرة البلاد عوماً إلى مالطة!

ومع ذلك فإنه لم يُسجّل أي رد فعل دموي؛ فظل القناصل الآخرون مع أسرهم في أمان. وفضلاً عن ذلك، فإن الدول النصرانية التي كانت قد اشتركت في معركة نافاران قد أرسلت بوارج حربية إلى مختلف موانيء المشرق والمغرب لحماية الرعايا النصارى فيها. فقدمت إلى طرابلس الفرقاطة الانجليزية (إزيس ISIS)، كما قدمت إليها السفينتان الفرنسيتان (الماكر LE RUSE) و (الخسوف L'ECLIPSE).

وفي سنة 1828 اشترط يوسف باشا ـ بمناسبة اعتلاء الملك (فرديناند الثاني FERDINAND II) عرش الصقليتين ـ تجديد المعاهدة التي كانت معقودة بين طرابلس وهذه الدولة، وذلك طمعاً في الحصول منه على هدية. فرأت حكومة نابولي عندئذ أن تحذو حذو سردينيا فتلجأ مثلها إلى التهديد باستعمال القوة. وهكذا فقد وصل اسطولها إلى طرابلس في 22 أغسطس تحت قيادة (الفونسو كارافّا ALPHONSO CARAFFA). وكان ذلك الأسطول مؤلفاً من عشرين شراعاً: 3 فرقاطات، وسفينة جرّافة، وسفينة قلعية. وسفينة صيد سريعة، وعشرة زوارق مسلحة، وأربع سفن منجنيق، وسفن نقل. وتوقف الأسطول خارج ميناء طرابلس طيلة تسعة أيام؛ وبالرغم من أنه قصف المدينة بأربعمائة وتسع عشرة قنبلة وبأكثر من ألف وخمسمائة قذيفة مدفع، فإن المدينة لم تُصب من جراء ذلك القصف العنيف بأية أضرار. إذ لم يُقتل حتى شخص واحد ولم يتضرر أي بيت؛ وذلك بالنظر إلى أن تهديفات المعتدين لم تكن محكمة التصويب. ودافع الطرابلسيون عن أنفسهم ببسالة. وبالرغم من أن أسطول الباشا الصغير كان قد تقلّص إلى أدنى حد، إلا أنه أثبت على الخصوص ما كان يتمتع به قادته من براعة وحنكة وجرأة، إلى درجة أن سفن العدو الضخمة

اضطرت إلى التراجع أمام سفن طرابلس الصغيرة التي تحدتهم ببسالة طيلة المعركة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض سفن نابولي المغيرة قد تعرضت لقصف مدافع القلاع الأكثر قرباً من البحر. وخلاصة القول، فإن تلك الحملة قد منيت بفشل كامل. وفي يوم 30 أغسطس انتهى كل شيء؛ ولم يعد أحد يرى الأسطول النابوليتاني حيث أنه رحل خلال الليل. وإذا كان النابوليتانيون لم يتمكنوا من إلحاق أي أذى بالمدينة، فذلك راجع إلى أنهم كانوا يقصفونها عن بُعد، وأنهم لم يجرؤوا على الدنوّ من قلاع طرابلس وحصونها؛ ولذا فقد انفجرت ثلاث أو أربع من قنابلهم فقط وذلك عند الأحشاف الصخرية المحيطة بالميناء، فيما تساقط باقيها في مياه البحر جزافاً. أما فيما يتعلق بقذائفهم فإنها عجزت عن الوصول إلى منازل المدينة التي كان الأهالي يتطلعون من فوق أسطحها لمراقبة سير المعركة[1]. وكان بالقلعة طبل ضخم ظل يُقرع طيلة الوقت إنذاراً بالخطر. وهكذا فإن أكثر من ثلاثة آلاف أعرابي من سكان الدواخل قد اندفعوا إلى داخل المدينة للدفاع عنها اعتقاداً منهم بأنها كانت تجابه خطراً محدقاً. وفي نفس الليلة التي انسحب فيها الأسطول النابوليتاني، قدَّم القنصل روسُّو إلى الباشا قائد وضباط سفينة قلعية فرنسية تسمى (المغامَرة L'AVENTURE)؛ حيث استقبلتهم هتافات نفس أولئك الأعراب البدو عند باب القلعة، فكانوا يرددون: «يحيا أصدقاؤنا الفرنسيون!». ثم تدخل روسُّو في النهاية في النزاع القائم بين النابوليتان وطرابلس وأدت وساطته إلى إبرام صلح بين الطرفين.

أخذت اللحظات المؤذنة بزوال عهد الأسرة القرمانلية تدنو وتقترب. ولكي نفهم الأسباب والعلل الكثيرة التي أدت إلى انهيارها، فإنه يتوجّب علينا أن ندخل في بعض التفاصيل الخاصة بهذه الحكومة المغربية فيما كانت تعيش ساعتها الأخيرة:

كان يوسف باشا قد تزوج عدداً من النساء بين بيض وزنجيّات، فرُزق منهن بثمانية أولاد وست بنات. ومن بين أبنائه الذكور كان هنالك ثلاثة من البيض وخمسة من الخلاسيين، وهم:
(1) ـ سيدي محمد ـ وهو المولود الذكر البكر ـ والذي ظل ملتجئاً إلى مصر منذ تمرده على والده.

---

(1) (خلال إقامتي في طرابلس) سمعت أهاليها يتغنون بأهزوجة تروي أحداث تلك المعركة، وتشيد بشجاعة الطرابلسيين وتتهكم على جبن النابوليتانيين. وتنتهي الأهزوجة بذكر أن خسائر طرابلس انحصرت في مقتل يهودي مع حماره الذي كان مشحوناً بأكياس الرمال حيث قتلتهما قنبلة على الشاطىء قرب جبانة النصارى. (حاشية للمؤلف).
أما أحمد النائب فإنه يذكر (صفحة 331-332 من المنهل العذب): «أن حكومة النابوليتان لما تحققت من ضعف الحكومة الطرابلسية وما ألم بها من الصعوبات والنقص في الأموال والأنفس والثمرات، وما نالته حكومة سردانية من الامتياز؛ فإنها قد اقتدت بها وأمرت قنصلها بطرابلس بأن يمتنع عن إعطاء الأتاوة السنوية. ثم بعثت أسطولها لحصار طرابلس، فوافى مرساها في سنة 1245 هـ (1828 م)، وحاصرها أربعة عشر يوماً. ثم باشروا الحرب وتواقعوا بالمدافع ثلاثة أيام، ولم يحصل منهم ضرر في البلد. وفي اليوم الرابع انعقد معهم الصلح بأن يؤدوا للحكومة المحلية ثلاثة وثلاثين ألف فرنك، وأن تكون الأتاوة السنوية باسم هدية بلا وقت معين. ثم رحل النصارى بأسطولهم» *

(2) ـ سيدي أحمد ـ وهو المولود الذكر الثاني ـ وكان يشغل منصب «بيك العسكر»، أي قائد الجيش الذي كان جنوده من البدو الفقراء السّيئي التسليح. (3) ـ سيدي علي ـ وهو المولود الذكر الثالث من البيض ـ وهو شديد الذكاء إلا أنه لا يشغل أي منصب. أما أكبر أولاد الباشا الخلاسيُّون ـ ويُدعى سيدي محمد ـ فقد توفي سنة 1820، تاركاً إخوته سيدي مصطفى، وسيدي إبراهيم، وسيدي عثمان، وسيدي عمُّورة، الذين كان كل منهم يتقلد إدارة أحد ألوية الإيالية[1].

وكان سليم قُرجي[2] ـ صهر الباشا ـ يشغل منصب الكاهية، أي وكيل الباشا. أما سيدي الجيني ـ وهو أحد أصهار الباشا السود ـ فقد ولّي منصب الخازندار، أي صاحب الخزانة. أما شيخ البلد، أو عمدة المدينة، الذي كان في الأصل مجرد بحار بسيط، فقد كان سيدي الحاج محمد بن محسن. أما والد زوجة الباشا، أي سيدي حسُّونة الدغيّس، فقد كان يشغل في الظاهر منصب وزير الخارجية، إلا أنه كان رجلاً عديم الشخصية، وكان الباشا يستغله في عرقلة وتعقيد الأمور مع الدول الأجنبية. أما مصطفى قُرجي ـ وأصله من جورجيا ـ وزوج إحدى بنات الباشا، فقد كان يشغل منصب قبطان المرسى، وقد عُرف بتعصبه ومقته واحتقاره لكل ما يمتُّ إلى النصارى بصلة. وأخيراً، فإن مراد رايس ـ وهو علج انجليزي الأصل ـ فقد كان يشغل وظيفة أميرال الإيالة الأكبر.

اقتضت الحياة التي كان يحياها يوسف القرمانلي وشدة عجزه من أن يعتمد على شخص قادر على تسيير دفة الأمور. ولم يكن وزير خارجيته حسُّونة الدغيِّس ليقدر على لعب هذا الدور، فعزله واختار أحد سكرتيريه وهو الحاج محمد بيت المال[3]. وكان هذا الأثير الجديد معروفاً بطبيعة مرنة، لبقة، وإن كان أكثر مَكراً وتملُّقاً من سلفه الدغيِّس، مما جعله يستحوذ على إرادة الباشا كلية إلى درجة أن هذا الأخير لم يعد يرى أو يسمع أو ينطق إلا من خلاله. وبالنظر إلى أن الحاج بيت المال كان رجلاً مُداهناً، فإنه لم يكن ليفكر إلا في إرضاء رغبات الباشا الذي لم يعد يهتم

---

(1) يقول أحمد النائب (المنهل العذب صفحة 332) أن يوسف القرمانلي قد وزع ألوية طرابلس الغرب على أبنائه على النحو التالي: فأعطى لواء غريان لعلي بك، ولواء مصراته لمصطفى بك، ولواء الخمس لعثمان بك، ولواء ورفلة لعمورة بك، ولواء زليطن لابراهيم بك *

(2) كان سليم قرجي علجاً يوناني الأصل، وقد تزوج بنت الباشا التي عرفت بإدمان الخمر حيث كانت تشرب على الدوام مشروباً مستقطراً من نبات «الكشمش»، وعندما تدور الخمرة برأسها فإنها كانت تنهال على زوجها سليم قرجي ضرباً حتى يمنحها مزيداً من النقود لتشتري بها كمية أخرى من مشروبها المفضل الذي كان يشحن إليها بكميات كبيرة في صناديق.

(3) هو الحاج محمد بن إبراهيم شلبي بيت المال، ولد بطرابلس في أواخر القرن الثاني عشر الهجري. حفظ القرآن وأخذ العلوم الدينية والعربية على علماء طرابلس، وكان له باع في الأدب. وقد لعب دوراً سياسياً هاماً في البلاد وعلاقاتها مع الدول الأجنبية كما سيرد ذكره. انظر الطاهر الزاوي في «أعلام ليبيا»، الطبعة الأولى، صفحة 320 *

سوى بالخمرة والنساء. ومن حيث أن الحاج محمد بيت المال كان يُعتبر «سمسار» القلعة، فإنه كان هو الذي يقوم بالإشراف على جميع المعاملات التجارية الخاصة بالباشا، والويل لذلك التاجر الذي يجرؤ هو أو وسطاؤه اليهود على محاولة المساس بمصالحه. وكان محمد بيت المال يتحكم ـ بمعونة نفس أولئك السماسرة اليهود الذين تتلمذوا على أيدي الأوربيين ـ في توجيه دفة سياسة البلاد، فكانت له براعة في جعلها مهادنة أو متصلبة بحسب الظروف والأحوال. ولقد هيأ له منصبه أيضاً أن يكون رجل حرب، فتم إيفاده لنهب أنجع البادية البائسين الذين كانوا قد ثاروا على ابتزاز أرزاقهم بشكل مجحف ومتكرر. غير أن محمد بيت المال لم يتحرز فأخطأ بتحديه لسكان الجبال في أوكارهم فخرج إليهم فيما كانوا كامنين بتلك الأوكار الجبلية في وضع يمكنهم من الدفاع عن أنفسهم وأموالهم. ثم لم يعد الحاج محمد هذا ليتورع عن ارتكاب أي عمل. فقام بالعمل خفية على اغتيال الشيخ أبي القاسم ـ شيخ قبيلة المحاميد، وابن الشيخ خليفة بن عون المحمودي ـ فاغتيل ذلك الشيخ في سنة 1823. وكان الباشا قد قرر التخلص من أبي القاسم بعد انقضاء فترة قصيرة من تقربه منه ومن خلعه نعمه وأفضاله عليه[1].

أما الحاج محمد بن محسن، شيخ البلاد، فإنه كان يُستعمل كأداة في المناسبات التي يُخشى فيها من الاضطرابات؛ فكانت تُلصق به تلك الأخطاء التي لا بدّ له في ارتكابها والتي يريد سيده الباشا أن يظهر بمظهر من يشجبها بينما هو في الحقيقة يشجع على اقترافها من ناحية أخرى.

وكان وزير الخارجية المزعوم، سيدي محمد بيت المال، يسيء إلى هذا المركز بما جُبل عليه من دناءة. فقد كان رجلاً يصطنع الوقار الكاذب ويتّسم باستعلاء أجوف تساعده عليه بدانة جسمه وامتداد قامته، وكان لا يتورّع عن ابتزاز الأموال وتقبُّل الهدايا، مهما كانت تافهة، وذلك عن طريق وسطائه من اليهود.

أما في الدواخل، فإن كبار موظفي الدولة كانوا يقومون بدور الأكّارين حيث كانت مهمتهم جباية الضرائب من الفلاحين والمزارعين لحسابهم الخاص، على أن يتعهدوا بمدّ خزينة الإيالة سنوياً بمبالغ متفق عليها مقدماً. فكان أكّار بنغازي ودرنه سي ـ محمد سيريز بك، مثلاً، يدفع

---

(1) يقول أحمد النائب في المنهل العذب ـ (انظر الصفحات 328-329) ـ أن الشيخ أبا القاسم قد طلب في سنة 1233 هـ (1818 م) من الباشا معاونته على ردع قبائل نالوت، حيث أرسل ضدهم الباشا حملة تحت قيادة أحمد بك، فانضمت جموع أبي القاسم إلى صفوف تلك الحملة. وتم إخضاع قبائل نالوت، فصفي الجو للشيخ أبي القاسم. غير أن أحمد بك عندما رجع إلى طرابلس أخبر أباه بأهمية منطقة جبل نفوسة، فصمم الباشا على الاستيلاء عليها، حيث استقدم الشيخ أبي القاسم وأضمر الفتك به كي يخلو له الجو في تلك المنطقة. فقدم الشيخ إلى طرابلس سنة 1236 هـ (1821 م)، واحتفل بمقدمه وأسكنه الباشا بيتاً فخماً وأنعم عليه بهدايا نفيسة، إلا أنه لم يلبث أن أمر بقتله حيث قتل غيلة بداره ليلاً. لكن أحمد النائب لا يشير إلى دور محمد بيت المال في اغتيال الشيخ. وإن كان يشير فعلاً إلى خروج هذا الأخير على رأس الحملة التي يذكرها فيرو هنا. انظر المنهل صفحة 331 *.

أتاوة سنوية مقدارها ثلاثون ألف قرش؛ وكان سي ـ بوزيد بك، أكّار واحة أوجلة، يدفع أتاوة مقدارها عشرة آلاف قرش؛ وكان سي ـ حسين بك، أكّار فزان، يدفع ثالثة مقدارها ثلاثون ألف قرش. ولقد اشتهر أولئك الأكّارون بأنهم مضاربون جشعون خُوِّلت لهم سلطات استبدادية مطلقة، حيث كانوا ينهجون في الأقاليم المنوطين بها نهج الباشا في عاصمته طرابلس.

وكانت المزارع والبساتين التي لا يتمكن أصحابها من تسديد الضرائب تُحال إلى البيع بالمزاد العلني حيث يبتاعها القادر على دفع أكبر ثمن. . ولذا فإن الفلاح الفقير الواقع تحت رحمة الأكّار المستبد، كان غالباً ما يجد نفسه مضطراً إلى هجر أرضه وسكنه ومن ثم الإرتحال إلى بلاد أكثر أريحية للبحث عن رزق له فيها. وهكذا فقد كثر عدد أولئك الذين جلوا عن أراضيهم وأملاكهم؛ فأصبحت الأرياف شبه خالية من سكانها، وصارت منطقة برقة المشهورة بخصوبتها بدون زراعة، وتسرَّبت المياه الغزيرة التي كانت تسقي مزارع درنة وضاعت، وأُهملت بساتين الزيتون والبرتقال التي كانت من قبل مخضرَّة كالغابات الضحوكة.

وتمثلت موارد الباشا الأخرى في ضرائب الجمارك، التي كانت في الغالب مفروضة على اليهود؛ وهي تقدَّر بخمسين ألف قرش. كما كانت تتمثل في ضريبة تصنيع المشروبات الكحولية والمسكرة، المفروضة على اليهود أيضاً، وتقدَّر بحوالي خمسة عشر ألف قرش. وكذلك جزية الأعناق المفروضة على اليهود، وهي تقدر بأربعة آلاف قرش. وكان أهالي بلدة زوارة يجبرون على العمل بالسُّخرة لاستخلاص وجمع الأملاح من ملاَّحة زوارة الطبيعية الوافرة المحصول؛ ولكن نظراً لقلة عددهم فإن هذا المورد لم يكن يجلب على الخزينة سوى ألف قرش، بالكاد، سنوياً. أما غدامس فقد كانت تمد خزينة الدولة بألفيْ قرش.

ومع أن إدارة الباشا للبلاد كانت ترتكز على بعض الأسس الإدارية التقليدية التي كانت طرابلس قد عرفتها من قبله، إلا أن استبداده كان يطغى على معظم تلك الأسس. فإن وقوع جريمة قتل في أحد البيوت أو على قارعة الطريق مثلاً، أو تعرُّض أحد ضباطه لإهانة ما، أو حدوث تأخير أو مماطلة في تسديد الضرائب؛ كل هذه الإخلالات كانت تُتّخذ ذريعة لارتكاب تعديّات على الناس كان الباشا يبتز الأموال بواسطتها. فكان هذا الدخل العرضي الإضافي يعود على خزينته بحوالي مئة ألف فرنك.

وعندما كانت سفن الباشا المسلحة قادرة على الإغارة على سفن بعض الدول النصرانية، فإن حصيلة أسلابها كانت تمثل جانباً هاماً من دخله. أما الآن وقد تم القضاء على القرصنة البحرية، فإن سفنه قد أصبحت تستعمل في التجارة على السواحل أو في المتاجرة مع بلاد المشرق، فهي تغطي بالكاد نفقات إعدادها وصيانتها وتجهيزها.

واضطرت ضرورة ملحة يوسف باشا إلى صرف نفقات جنونية خاصة بالقلعة. ذلك أن زوجاته الزنجيات الثلاث، كنَّ يستأثرن بحبّه وأثرته منذ حوالي خمس عشرة سنة. وللحفاظ على

الوئام والتفاهم بين هاته الضرّات باستمرار، فقد كان الباشا مضطراً إلى مراعاة العدل في توزيع هداياه بينهن بالتساوي، وكذلك بالنسبة للحلي وغيرها، أو بالنسبة لمظاهر الحب التي يشملهن بها. فكانت أجنحة هاته الزوجات متماثلة، وكانت كل واحدة منهن محاطة بأطفالها وخدمها وأتباعها. وبالطبع فقد ترتب على كل ذلك انفاق مصاريف باهظة. وتنضاف إلى هذا نفقات أخرى لا تقل عنها أهمية، ونعني بها نفقات أولاده الراشدين وزوجاتهم وبيوتهم الخاصة التي تضمها القلعة خلف أسوارها. وكذلك تدبير نفقات وزرائه، وحرّاسه، وفرسانه، وما كان يتكرم به مما لا يحصى ولا يعد من الأموال للمرابطين والأولياء الصالحين الذين رأى أن من المفيد الاحتفاظ بتأييدهم ومباركتهم له. ومن الثابت أن ثلثيْ عوائده كانت تنفق على متطلبات قصره. وهكذا فإن الثلث الباقي لم يكن ليكفي في تغطية رواتب الجند وغيرها من النفقات الحكومية؛ وهذا وحده يفسر لنا سبب المآزق المالية التي وقع فيها يوسف القرمانلي قبيل زوال حكمه.

لا أحد منا يجهل رحلات الميجر الانجليزي (غوردن لاينج GORDON LAING) ولا النهاية المؤسفة التي انتهى إليها، حيث قتلته جماعة من الطوارق بين عروان وتمبكتو في سنة 1826[1]. وكان أول من علم بهذه الكارثة هو القنصل الفرنسي روسو الذي هيأت له اهتماماته الاستشراقية إنشاء وتوطيد علاقات مع عدد من عرب ليبيا المتعلمين، ليس في مدينة طرابلس وحدها، بل وحتى في الدواخل، وخصوصاً في غدامس التي وصل منها نبأ مصرع لاينج. ورفض وارنجتون تصديق هذا النبأ مدة طويلة، إلا أنه توافرت لديه في النهاية دلائل قاطعة على صحته. فقامت بينه وبين الباشا خصومات غريبة، حيث حاول أن يتهمه بمسؤولية هذه الجريمة التي ارتُكبت على بعد أربعمائة فرسخ وراء الحدود الجنوبية لبلاده، وبواسطة أناس ينتمون إلى إقليم لعل الباشا نفسه لا يعرف حتى مجرد اسمه.

غير أن الحكومة الانجليزية لم تُجارِ قنصلها في اتهاماته ومزاعمه، فاضطر هذا الأخير إلى استئناف علاقاته الرسمية مع الباشا بعد أن كان قد قطعها. لكنه استمر في حثه لكي يقوم على الأقل بالبحث عن أوراق الرحالة الشهير الضائعة. وحدث أن أحد العرب الذين كان يتراسل معهم القنصل الفرنسي روسو وأن أرسل إلى هذا الأخير خطاباً يقول فيه أن تلك الأوراق قد وقعت بين أيدي الطوارق فأتلفوها. وعندما علم وارنجتون بذلك أخذ يفتري على زميله الفرنسي ويشيع بأن

---

(1) الكسندر غوردن لاينج هو ضابط عهد إليه وزير المستعمرات البريطاني بمهمة بلوغ مدينة تمبكتو عن طريق الصحراء الليبية. ولقد وصل إلى طرابلس في فبراير سنة 1825 حيث توثقت صلته بالقنصل الانجليزي وارنجتون، وتزوج من ابنته (إيما ماريا EMMA MARIA)، ثم بدأ رحلته بعد يومين من زواجه، حيث عهد الباشا برعايته خلالها إلى الحاج محمد الباباني، أحد تجار غدامس، وأمده ببعض خطابات التوصية إلى أعيان تمبكتو. فوصل لاينج إلى غدامس دون مشقة، ثم انقطعت أخباره بعد رحيله عنها. ثم علم بأنه قد اغتيل. انظر كتاب الإيطالي (اتيليو موري ATTILIO MORI) المسمى: «L'ESPLORAZIONE GEOGRAFICA DELLA LIBIA» أي: «الكشف الجغرافي في ليبيا»، صفحة 37 وما بعدها، من ترجمة خليفة التليسي *.

الأوراق كانت في حوزة روسو نفسه، ولذا فإنه ليس من المستبعد ـ في رأيه ـ أن يكون ضالعاً في اغتيال لاينج. وألحَّ على الباشا بشدة في العمل على تسليمه تلك الأوراق الهامة التي أكد أنها مخفية في طرابلس. بيد أن ذلك لم يفده بشيء؛ فعاد وقطع علاقاته مع إيالة طرابلس وأنزل علم بلاده. وتمت في تلك الفترة مقابلة بين الباشا وطبيب إنجليزي يدعى (الدكتور ديكسون DR. DICKSON). وكان الباشا قد حزم أمره على حل المشكلة على نحو يتيح له أيضاً التخلص من القنصل الفرنسي روسو؛ فما كان منه إلا أن اتهم هذا الأخير بأنه قد تحصل على الأوراق المذكورة من حسُّونة الدغيِّس[1] مقابل التنازل عن 40 % من الديون التي كان روسو مكلفاً بمطالبة هذا الوزير الطرابلسي، السابق، بها. فصدق وارنجتون ما قاله له الباشا هنا وبادر على الفور بمطالبة روسو بالوثائق التي اتُّهم بأنها في حوزته فاستاء القنصل الفرنسي من ذلك وطالب الباشا في الحال بإصدار تكذيب رسمي، مهدداً بمغادرة طرابلس إن هو لم يتلقّ نص ذلك التكذيب قبل حلول المساء. وحيث أن تهديده لم يـؤدِّ إلـى النتيجة المطلوبة، فإن روسو بادر إلى إنزال علم بلاده وركب سفينة متجهة إلى مرسيليا، تاركاً مصالح فرنسا التجارية في عهدة السيد (رويزسانس RUIZSAINS)، قنصل أسبانيا في طرابلس.

أما فيما يتعلق بحسُّونة الدغيِّس، الذي كان يخشى عن حق أن يكون ضحية لتجاوز أعدائه للسلطة، فإنه التجأ إلى البارجة الحربية الأمريكية (الرهيبة THE FEARFUL) التي كانت متواجدة بالمرسى حيث استقلها إلى تونس؛ ومن هنالك إلى انجلترا حيث أثارت شكاواه التي رفعها ضد وارنجتون ضجة كبيرة.

الواقع أنني لو اقتصرت على عرض الأحداث السالفة دون التعرض للدواعي والأسباب التي أدت شيئاً فشيئاً إلى تصعيد الكراهية بين قنصليْ فرنسا وانجلترا؛ فإنني سأحرم القارىء من الإلمام ببعض الظروف التي قد يرى أن من المفيد الاطلاع عليها. فقد أخذنا أعلاه فكرة عن حياة البذخ والتبذير التي كان يحياها السيد وارنجتون في قصره الريفي بالمنشية. كانت الولائم تقام في ذلك القصر على نحو متصل، حيث كان يتصدرها ربُّ البيت بين مدعويِّه. ولم يكن على الطفيليين ـ ولتغفروا لي هذا النعت المبتذل ـ سوى أن يشاركوا المضيف آراءه والتصفيق لكل نكتة تافهة يتفوَّه بها، حتى توجه إليهم الدعوات إلى تلك الولائم ويُستقبلوا بكل ترحاب. ولقد اسهم أولئك الطفيليون ـ كما كرَّر لي ابن وارنجتون، فريديريك، فيما بعد كثيراً ـ في الخراب المالي والأخلاقي الذي حل بوالده، عن طريق إلهاب عواطفه وتملق رغباته وأحقاده بدلاً من تهدئتها.

عند وصول السيد روسُّو إلى طرابلس، نراه قد رحَّب بأول دعوة وجهها إليه زميله القنصل الانجليزي. غير أن الساعات القلائل التي أمضاها لدى وارنجتون فتحت عينيه على ضرب من

---

(1) تم تعيين حسونة الدغيس وزيراً لخارجية الإيالة بعد وفاة والده محمد الدغيس. انظر كتاب رودولفو ميكاكي «طرابلس تحت حكم أسرة القرمانلي» صفحة 210 *.

الحياة الصاخبة والمفرطة في احتساء الخمر، وهي الحياة التي كانت أبعد من أن تروق لمزاج روسو الميّال إلى التفرغ للدراسة والاستغراق في التفكير؛ كما كانت أبعد من أن تجتذب زوجته ـ وهي يونانية الأصل وتحرص دائماً على ارتداء الملابس اليونانية ـ التي تفضّل قضاء الوقت في بيت الزوجية. ولذا فإن القنصل الفرنسي وزوجته أخذا يردّان على دعوات وارنجتون، التي وجهها إليهما بعد ذلك، باعتذارات لبقة للتخلص منها. وبدلاً من أن يترك هذا الأخير زميله الفرنسي يحيا الحياة التي تروق له، فإنه غضب لرفضه المتأدب لدعواته. ولم يتوان مدعوُّو وارنجتون التقليديون عن الإيحاء إليه بأن رفض روسُّو تلبية دعواته ليس سوى قلة ذوق وتكبُّر في غير محلهما. ومنذئذ صار القنصلان لا يلتقيان إلا لماماً، وإن ظلت العلاقات بين أبنائهما مستمرة. وكان لوارنجتون عدد من الأولاد والبنات؛ كما كان للقنصل الفرنسي ابن اسمه (تيموليون روسُّو TIMOLEON ROUSSEAU)، يبلغ من العمر حوالي العشرين سنة، وكان صديق فريدريك وارنجتون، ابن القنصل الانجليزي، الذي لا ينفصل عنه، حيث استمر في التردد على بيته بدون انقطاع. فانتهى به الأمر إلى الوقوع في حب أخته الآنسة (إيما ماريا وارنجتون EMMA-MARIA WARRINGTON). ثم ازداد هيامه بها مع مضي الزمن وصارت هي نفسها تشاركه هذه العاطفة. وإنني لأمرُّ في عجالة على تطورات تلك المغامرة العاطفية العابرة التي لم يكن فريدريك وارنجتون الطيِّب ليتحدث لي عنها إلا وانهمرت من عينيه الدموع. وبينما كانت العلاقات بين القنصلين تتدهور، كان الحب الذي ربط بين ابنة أحدهما وابن الآخر يتزايد؛ وعندما لاحظ السيد وارنجتون بوادر ذلك الحب، أراد أن يفرق بين الحبيبين، غير أن الأوان كان قد فات، فلم تؤد الأساليب العنيفة التي لجأ إليها في سبيل ذلك سوى إلى تأجيج تلك العاطفة.

حدث كل هذا في سنة 1825، وهي الفترة التي وصل فيها إلى طرابلس الميجر لاينج، الذي أرسلته الحكومة البريطانية للقيام برحلة استكشافية في أواسط افريقيا مثلما ذكرنا. ولم يلبث هذا الرحالة الجريء الذي استقبل واستُضيف في بيت وارنجتون، أن استحوذ عليه هو الآخر جمال الآنسة إيمّا المفرط. فانتهز والدها تلك الفرصة التي اعتقد أنها ستضع حداً للعواطف التي تكنها ابنته للشاب الفرنسي الذي صار وارنجتون لا يطيق حتى مجرد سماع اسمه. فأجبر وارنجتون ابنته على الزواج من لاينج. فحاولت إيمّا أن تنتحر بتناول السم، حيث أدى ذلك إلى مرضها مرضاً شديداً، الأمر الذي جعل أسرتها تقرر تأجيل العرس، وإن كان وارنجتون نفسه مُصرّاً على إتمام الزواج بكل عناد. وكان على لاينج أن يشرع في رحلته مهما يكن الأمر؛ ولذا فقد تم عقد القران قبيل رحيله إلى أواسط أفريقيا بساعات معدودة، وإن كان لم يدخل بزوجته[1].

---

(1) نشر القنصل الهولندي في طرابلس (كليفورد كوك فان بروغيل CLIFFORD KOCK VAN BREUGEL) الذي كان من ضمن ضيوف مائدة وارنجتون الذين لا يتغيبون قط ـ فيما نشره من مذكراته مع طرابلس، رواية عن ظرف إتمام ذلك الزواج، إلا أن ابن القنصل الانجليزي فريديريك وارنجتون يكذب رواية بروغيل برمتها. والواقع أنه يكفي المرء مجرد الاطلاع على مذكرات بروغيل المحشوة بالأكاذيب ـ وهي المذكرات التي سنلجأ =

انتعشت آمال الحبيبين بعد وفاة ذلك الرحّالة التعس. إلا أن السيد وارنجتون لم يتزحزح عن موقفه رغم تباكي ابنته وما أحدثه ذلك من خصام عائلي في بيته. وعندئذ وقع الحبيبان في حالة يأس لم تلبث أن أودت بحياة ابن القنصل الفرنسي، الذي لم يكن قد جاوز سن الثانية والعشرين. ثم توفيت إيمّا بعده بوقت قصير. فلقد لفظت أنفاسها في مدينة بيزا الإيطالية التي أرسلها إليها والدها في رفقة زوجها الجديد الذي فُرض عليها هو الآخر، والذي كان يدعى (وود WOOD) إلا أنه كسابقه لاينج لم ينجح في الاستحواذ على قلبها. حيث أنها قد وقعت في أشد حالات الضعف والهزال وأخذت صحتها تنهار رويداً رويداً نتيجة لشرب الخل استعجالاً منها للموت. ولقد أدت فصول هذه المأساة العائلية إلى امتلاء قلب وارنجتون الحقود بكراهية عنيفة تجاه السيد روسُّو.

سجل القنصل الهولندي فان بروغيل ـ صديق وارنجتون المتفاني ـ الأسباب الملفقة التي ارتكزت عليها الحجج الواهية لاتهامات ذلك القنصل الانجليزي. فيقول بروغيل أن الحكومة الفرنسية لم تكن مرتاحة لتغلغل مستكشفين انجليز في أفريقيا ونجاحهم في تحقيق اكتشافات كبيرة، الأمر الذي جرح السيد روسُّو في كبريائه وحيث أن هذا الأخير لم يستطع منع تلك الاكتشافات، فقد خطرت له فكرة جهنمية وأراد أن ينسب إلى نفسه، بأي ثمن، شرف اكتشافات الميجر لاينج. فبادر، بتواطؤ مع صديقه الوزير حسُّونة الدغيِّس، إلى تدبير اغتيال لاينج للاستيلاء على مذكراته. وبعد مضي بعض الوقت أعلنت الصحف الفرنسية أن أحد الفرنسيين، ويُدْعى (رينيه كايي RENE CAILLIE)، قد وصل إلى طولون، وادعت تلك الصحف أنه كان قادماً من تمبكتو. وبما أن وارنجتون كان قد علم بواسطة الخطاب الأخير الذي وجهه إليه لاينج بأن مذكراته تحتوي على وصف لتمبكتو، فإنه لم يخالجه شك في أن الرحالة الفرنسي المزعوم قد استقى معلوماته من مذكرات زوج بنته. وعندما اطلع وارنجتون فيما بعد على رواية أحداث الرحلة التي نشرها رينيه كايي، تحول شكه إلى يقين. ولقد نشرت مجلة QUARTERLY REVIEW أصداء تلك الرحلة[1].

= إلى الاستشهاد بمقتطفات منها ـ حتى يدرك مدى تحيز مؤلفها ضد القنصل الفرنسي روسو. ولقد قال لي فريدريك مرة أن بروغيل قد أكثر من التردد علينا في بيتنا بحيث أنه ضلع في جميع الفضائح التي اقترفها والده وارنجتون. فقد كان ناصحه السيىء وقدوته الخبيثة. (حاشية للمؤلف).

(1) انظر الصفحة 100 من المجلد الثامن والثلاثين، سنة 1828، الخاص بمجلة كوارترلي ريفيو. في المقال الخاص بكتاب رينيه كايي المسمى: «JOURNAL D'UN VOYAGE TOMBOUCTOU ET à JENNE» أي: «مذكرات رحلة إلى تمبكتو وجينّي». حيث أشارت المجلة إلى ما ذكره مؤلف الكتاب عن وفاة لاينج. غير أن الرحالة الألماني (بارث BARTH) الذي وصل إلى تمبكتو سنة 1853 قد أكد رواية رينيه كايي التي شك الانجليز في صحتها، وأطلعنا بارث من جانبه على ظروف وفاة لاينج. كذلك فإن (أوسكار لينز OSCAR LENZ) قد أمدنا بمعلومات جديدة حول هذا الموضوع في كتابه الذي عنوانه «تمبكتو»؛ حيث يؤكد أنه قد علم عن طريق ابن شيخ الطوارق بأنه توجد لدى والده الصناديق التي تحتوي على أوراق ومذكرات لاينج وامتعته ونقوده. (حاشية للمؤلف).

وفي سنة 1910 قام (بونيل دي ميزيير BONNEL DE MEZIERES) بتحري نهائي عن وفاة الميجر لاينج =

وكان التقرير الذي رفعه السيد وارنجتون إلى حكومته حول هذا الموضوع في الحقيقة قرار اتهام ضد السيد روسُّو، الذي يصفه بأنه مخبِّىء مذكرات الميجر لاينج المسروقة وبأنه المحرض على قتله. ومع أن القنصل الانجليزي قد أبان منذ زمن طويل عن مدى هوسه وشذوذه؛ إلا أن الوزارة البريطانية قد اتصلت بالحكومة الفرنسية دبلوماسياً بشأن ذلك التقرير. وبالرغم من أن الحكومة الأخيرة كانت تعرف جيداً مدى كذب اتهامات وارنجتون، إلا أنها رأت أن يتم تحقيق رسمي في الموضوع حتى تُبرِّأ ذمّة قنصلها أمام أعيُن الجميع. وبالفعل فإن ذلك التحقيق قد كشف عن براءة السيد روسُّو وعن تعامي متّهميه. وكان باشا طرابلس قد تحيز إلى جانب هؤلاء؛ فأصرت حكومة شارل العاشر على مطالبة هذا العاهل الطرابلسي بتقديم اعتذار علني.

في 9 أغسطس سنة 1830، أي بعد مضي شهر واحد على احتلال الجزائر، وصلت فرقة من فرق البحرية الفرنسية يقودها الأميرال (روزاميل ROSAMEL) إلى مياه طرابلس. ولم يكن هذا الضابط مكلفاً بمجرد التفاوض بل بفرض الشروط التالية بالقوة: ـ[1]

1 ـ سحب الاتهام الكاذب الذي وُجِّه إلى السيد روسُّو حول حقيقة مقتل الميجر لاينج، وبأن يقوم أحد أبناء الباشا وأصهاره بتجديد اعتذاراته لهذا القنصل الفرنسي العام عند رجوعه إلى طرابلس.

2 ـ دفع غرامة حرب وتسديد بعض الديون الفرنسية التي ظلت إيالة طرابلس تماطل في دفعها منذ مدة طويلة.

3 ـ الكف عن استرقاق النصارى والعدول عن الغزوات البحرية نهائياً.

4 ـ الغاء الاحتكارات التجارية.

5 ـ الغاء الأتاوات التي كانت بعض الدول ما تزال ملزمة بدفعها للإيالة والكف عن المطالبة بالهدايا التي جرت العادة على تقدمها كلما استُبدل قنصل من القناصل أو جُددت معاهدة من المعاهدات.

6 ـ منع زيادة قوات إيالة طرابلس البحرية مهما تكن الدواعي والمبررات.

وقُبلت هذه الشروط على مضض، وتم توقيع المعاهدة في 11 أغسطس[2] وحُددت غرامة

= وانتهى إلى أنه قد قتل على بعد 30 ميلاً من تمبكتو على يد شيخ الطوارق المسمى (أحمادو لبيدة) حيث حرقت مذكراته وأوراقه في الحال ودفنت جثته في مقبرة تمبكتو. ولقد ذكر لنا ميزيير هذه التفاصيل في كتابه المسمى (الميجر غوردون لاينج ـ LE MAJOR A. GORDON LAING) طبعة باريس لسنة 1912.

(1) انظر النص الكامل لهذه المعاهدة في كتاب عمر بن اسماعيل «انهيار حكم الأسرة القرمانلية» صفحة 448، الوثيقة رقم 32 *.

(2) انظر أيضاً كتاب روارد دي كارد المسمى: «سياسة فرنسا تجاه طرابلس الغرب»، طبعة باريس لسنة 1906.

الحرب بمبلغ ثمانمائة ألف فرنك، والتزمت بأن تدفع منها ديون رعاياها. وفيما عدا ذلك فإن هذه المعاهدة لم تعط فرنسا أي امتياز تجاري خاص؛ وكل ما اتفق عليه الطرفان هو معاملة فرنسا في هذا الصدد معاملة تماثل معاملة أية دولة أخرى تحابيها الإيالة. وتم الاتفاق على أن تدفع غرامة الحرب على قسطين؛ القسط الأول منها فوراً، والثاني في 20 ديسمبر من نفس السنة.

ورأى السيد وارنجتون أن تقديم الباشا لاعتذاراته إلى السيد روسُّو ـ عما كان قد بدر منه ضده من اتهامات باطلة ـ فيه مساس بمركزه هو، وهذا هو عين الصواب. ولذا فإنه ما كادت الفرقة البحرية الفرنسية تبتعد عن طرابلس حتى طالب وارنجتون الباشا بنشر استدراك يعلن فيه رجوعه عن اعتذاراته السالفة. بيد أن الباشا لم يقبل حتى مناقشة هذا الطلب السخيف. فما كان من القنصل الانجليزي إلا أن أنزل علم بلاده مرة أخرى[1]؛ إلا أنه لم يلبث أن عاد فرفعه بناء على أوامر حكومته. ومنذ تلك اللحظة لم يعد وارنجتون ليضع حداً لكراهيته التي صار يكنُّها ليوسف باشا، كما سنرى.

لم يستطع السيد روسُّو ـ الذي كانت عودته إلى طرابلس تعتبر انتصاراً كبيراً له ـ أن ينعم بالمكانة الجديدة التي صارت تخولها له معاهدة 11 أغسطس فقد وافته المنية في فرنسا نفسها، فخلفه السيد (شويبيل SCHWEBEL) الذي وَصل إلى طرابلس لمباشرة مهام منصبه فيها في 29 يوليه سنة 1831. وكان من المفروض أن تعود البارجة الحربية التي حملته إلى طرابلس بقيمة القسط الثاني من غرامة الحرب، والتي انقضى أوان تسديدها منذ أكثر من ستة أشهر. غير أن الباشا ـ الذي كان يعاني من ضائقة مالية قصوى ـ صرح بأنه لا يستطيع سوى دفع مائة ألف فرنك، أي مجرد ربع المبلغ المطلوب. وذلك بالرغم من أن السيد (رويزسانس RUIZ-SAINS) كان قد أشعره من قبل بأنه يتوجب عليه دفع ذلك القسط بمجرد وصول القنصل الفرنسي العام إلى طرابلس. ولقد كرر نفس الشيء وزيره الحاج محمد شلبي بيت المال، الذي كان الباشا قد أوفده إلى باريس على أمل أن يحصل على تجاوز كامل عن الدَّيْن، أو على الأقل تحديد موعد الدفع إلى أجل أطول. ولم يكن في وسع الحكومة الفرنسية أن توافق على طلبه لا سيما وأنها كانت قد التزمت أمام الفرنسيين الذين لهم ديون على الباشا بدفع تلك الديون بدله اقتطاعاً من غرامة الحرب؛ خصوصاً وأنها قد اكتشفت فيما بعد أن قيمة ديون هؤلاء كانت أكثر مما اعتقدته هي نفسها في البداية[2].

وأخذت ضائقة الباشا المالية تشتد يوماً بعد يوم، إلى درجة أنه اضطر إلى رهن الفرقاطة الوحيدة التي يمتلكها مقابل قرض مالي. ومن ناحية أخرى فإن تجارته مع الجنوب ـ التي كان من

(1) ارجع إلى رسالة الاعتذار التي وجهها يوسف القرمانلي إلى وارنجتون لعقده المعاهدة مع فرنسا، ويرجوه فيها رفع علم بلاده من جديد. الرسالة ملحقة بكتاب عمر بن اسماعيل المذكور، صفحة 478، وثيقة رقم 43.

(2) انظر أحمد النائب، المنهل العذب، صفحة 334. *

الممكن أن تمده ببعض الموارد المالية ـ قد كسدت؛ حيث أن قبائل بني وليد التي كانت في حالة ثورة وغليان قد قطعت طريق القوافل. ثم حلت الفوضى في كل مكان. ولكي يتمكن يوسف باشا من تسديد ديونه تجاه فرنسا وتجاه دائنيه الانجليز الذين صاروا يتعجلون استلام نقودهم، خصوصاً بعد أن لاحظوا أن الدائنين الفرنسيين قد أخذوا يتلقون دفعات من ديونهم؛ فإنه اضطر إلى إرهاق قبائل البادية بضرائبه. وتأتى عن ذلك تذمُّر شديد رأى الشيخ عبد الجليل سيف النصر انتهازه لفرض سيطرته على انقاض القرمانليين.

ولنذكِّر القارىء بأن عبد الجليل سيف النصر[1] كان هو شيخ قبيلة أولاد سليمان، وهي قبيلة قوية كانت تحتل في جنوبي طرابلس الغرب جزءاً كبيراً من الهضبة الواسعة التي لا مناص من اختراقها عند التوجه إلى فزان. وكان عبد الجليل يتبوأ مكانة عالية، مما أثار ضده حسد وغيرة عدد من مداهني الباشا ومتملقيه الذين استطاعوا إقناعه بأن هذا الشيخ قد تزعم التحزّبات القبلية ضده لخلعه من العرش. فأمر يوسف القرمانلي الشيخ عبد الجليل بالحضور إلى طرابلس؛ وكان هذا الشيخ الذي سبق له وأن احتك بالقرمانليين طيلة فترة شبابه تقريباً، يدرك مدى تردي وضعهم، كما كان مطلعاً على جميع أسرار قصرهم ودسائسه الخفية. فارتاب هذا الزعيم البدوي في نوايا الباشا تجاهه، واكتفى بإيفاد أحد أعوانه إليه لكي يبرر له أسباب ثورته ضده. فكان مقتل ذلك المبعوث هو الجواب الذي رُدَّ عليه به. وحاول يوسف باشا في البداية أن يقاومه عن طريق تحريض أعدائه عليه. إلا أن عبد الجليل تمكن من هزيمة بعضهم واستمالة البعض الآخر إلى صفه، فوجد نفسه أقوى من ذي قبل، وبادر إلى إرسال إخوته إلى فزان معتقداً أن الاستيلاء على هذا الأقليم الصحراوي سيكون أمراً سهلاً. وبالفعل فإنهم دخلوه بدون صعوبة. وما لبثت طرابلس أن علمت أن حاكم فزان[2] ـ الذي كان في نفس الوقت زوج إحدى بنات الباشا ـ كان محاصراً في قلعة مرزق. وكانت ابنة الباشا موجودة مع والدها في طرابلس فأخذت تستحثه بدموعها، فقرر عندئذ توجيه حملة ضد المتمردين. وكانت تلك الحملة مؤلفة من جند الساحل والمنشية، ومن قسم من الحامية النظامية الدائمة في طرابلس، ومن مفرزة من حراس الباشا السود؛ ووضع على رأس هذه الحملة ابنه البكر سيدي علي[3] الذي كان يرافقه فيها أخوه الأصغر سيدي إبراهيم. ثم قام هذا الجيش، الذي تم حشده بصعوبة كبيرة، عدة مرات، وبدون جدوى، بمهاجمة معسكر عبد الجليل سيف النصر الذي تمركز في مواقع ممتازة في منطقة بني وليد، وظل يرد الهجمات متأكداً من أن القوات الطرابلسية لن تستطيع الاستمرار في هجماتها فترة طويلة. وبالفعل فإنها ما لبثت أن أخذت تعاني من نقص المؤن ومن هروب جنودها. وفي تلك الأثناء تلقى الباشا نبأ مفاده أن زوج

(1) نفس المصدر، الصفحات 333-334 *.

(2) هو أحمد بك جركس، انظر كتاب رودولفو ميكاكي، صفحة 233 من الترجمة العربية *.

(3) كان سيدي علي حاكماً لغريان التي منحها له والده كإقطاعية، وكانت منطقة غريان تناصبة العداء لأنه قام بشنق عدد من أعيانها الذين كانوا يكرهونه.

ابنته قد توفي وبأن قلعة مرزق قد وقعت في أيدي أعدائه. وفي نفس الوقت قدمت من جزيرة مالطة فرقاطة لمساندة مطالب دائنيه الانجليز. وإذ وجد الباشا نفسه محاطاً بهذه المشاكل فإنه قرر الانصات إلى مقترحات الصلح التي عرضها عليه وارنجتون الذي أبدى استعداده للوساطة في الإسراع بدفع ديونه. وبادر هذا القنصل الذي كانت تربطه بعبد الجليل بعض العلاقات فطلب من هذا الأخير مقابلته، فوافق. ثم توجه وارنجتون إليه واقترح عليه أن يترك فزان وأن يدفع ضريبة خراج وأن يرسِل إلى طرابلس أحد إخوته كرهينة. غير أن القنصل رجع دون أن يحصل على أي شيء من ذلك، واستمرت الحرب[1]. ولم يلبث خطر اندلاع ثورة في غريان أن حدث. وما أن علم سيدي علي بنبأ نشوب هذه الثورة حتى قام بالقبض على حوالي مائة من بادية المنطقة، الذين كانوا متواجدين بمعسكره، فأرسلهم إلى طرابلس؛ إلا أنهم تمكنوا كلهم تقريباً من الهرب. وأخذت قوات حملة سيدي علي تتشتت وتهرب على مشهد منه فما لبث أن رجع إلى طرابلس بعد أن شكّل من خيرة جنوده طابوراً وجهه إلى فزان تحت قيادة محمد المكني، الحاكم السابق لهذا الإقليم.

وساء وضع الباشا المسكين الذي أخذ دائنوه الانجليز بتلابيبه، في الوقت الذي نضب فيه عين إيراداته وريوعه من كل ناحية. وحيث أنه لم يعد قادراً سوى على توفير رواتب حراسه واحتياجات قصره بالكاد؛ فإنه بدأ يبيع كل شيء للتجار الأوربيين، حتى تلك المدافع البرونزية التي كانت تحرس قلاعه. وكان قد سبق له وأن استبدل عملته النقدية الجارية عدة مرات، إلا أن هذا العلاج لم يؤد سوى إلى إفلاسه. وكان قد أصبح عاجزاً عن إيجاد أي حل لأزماته، عندما فوجىء في شهر يوليه سنة 1832 بمقدم أسطول انجليزي يقوده العميد البحري (ديونداس DUNDAS) الذي وجه إليه إنذاراً بدفع مائتي ألف قرش خلال ثمانية وأربعين ساعة. فالحكومة الانجليزية كانت تعتقد أن لدى الباشا أموالاً كثيرة وذلك استناداً على تقارير وارنجتون الخاطئة. فلقد غُرِّر باللورد (هنري بالمارستون HENRY PALMERSTON)، ـ وزير خارجية انجلترا آنذاك ـ وبناء على تعليماته قام الأميرال (هوذام HOTHAM)، قائد القوات البحرية البريطانية في البحر الأبيض المتوسط، بتكليف العميد البحري ديونداس بالتوجه إلى طرابلس. وانزعج الباشا من الإنذار التهديدي الذي وجهه إليه، فأبان سدى عن عجزه وتضرع للإنجليز عارضاً عليهم أن يسلمهم كل ما تبقى لديه من ثروة في قصره، طالباً منهم منحه فسحة من الزمن لتسديد الباقي. غير أن العميد البحري ديونداس ـ الذي كان متمسكاً بتنفيذ الأوامر المعطاة له ـ رفض أن يتزحزح. وأبدى أصحاب الديون من الرعايا الإنجليز والمالطيين قبولهم لاقتراحات الباشا المعقولة، لعلمهم بأنه كان في وضع يستحيل عليه معه التقدم بمقترحات أفضل؛ فوجهوا طلباً بهذا المعنى إلى قنصلهم ورجوه أن يقبل. ولكن

(1) ارجع إلى رسالة يوسف القرمانلي التي وجهها إلى الحاج محمد شلبي بيت المال، والتي يحدثه فيها عن فشل مساعي القنصل الانجليزي مع عبد الجليل سيف النصر. الرسالة نشرها عمر بن اسماعيل وألحقها بكتابه عن الأسرة القرمانلية، وثيقة رقم 41، صفحة 473 وما بعدها *.

بدون جدوى؛ فتقرر المضي في متابعة الموضوع حتى نهايته. وعندما نفدت مهلة الثماني والأربعين ساعة، تم كسر صاري علم القنصلية الإنجليزية ونقل رعايا انجلترا إلى الفرقاطة. ولقد ندم وارنجتون على إقدامه على ما فعل وعلى قطع علاقاته مع الباشا، وذلك عندما أدرك أن ذلك كان يعني مغادرة وكر ملذاته وإخلاء البلاط الصغير الذي أقامه لنفسه هناك.

وفيما كان الانجليز يطالبون بديونهم على ذلك النحو، بادر القنصل الفرنسي شوبيبل بأن أرسل إلى الباشا احتجاجاً يحذره فيه من عواقب اتخاذ أية خطوات يكون من شأنها تسديد ديون الانكليز قبل أن يفرغ من تسديد ديون فرنسا عليه أولاً؛ فقد كان ما يزال مطالباً بتسديد قسط مقداره مائة وأربعون ألف فرنك.

ووسط هذه الظروف العسيرة التي تكاثفت عليه، قام يوسف باشا بإجراء كان سبباً في هلاكه: فلقد قام بفرض ضريبة على عرب المنشية الذين كانوا معفيين باستمرار من دفع الضرائب. وفي يوم الجمعة 20 يوليه، نادى على مشائخ المنشية وشرح لهم أبعاد ضائقته المالية والظروف التي تضطره إلى أن يدفع بدون إبطاء مبلغاً ضخماً يرى أن سداده ضروري لخير بلاده ورعاياه وطمأنينتهم. فقبل المشائخ عروضه ووعدوا بأن يفعلوا كل ما في وسعهم لإرضائه. ولكنهم بعد مضيِّ ثلاثة أيام على ذلك توجهوا إلى ضريح المرابط سيدي الصيد فاستجاروا به وأبلغوا الباشا من هناك بأن حالة الفقر المدقع التي يوجد عليها أهالي منطقتهم تمنعهم من الإيفاء بالضريبة المطلوبة.

وفي الحال تراجع الباشا عن مطالبتهم بتلك الضريبة. إلا أن الأوان كان قد فات؛ فإن الأهالي الذين تفاقم سخطهم وتبرمهم كانوا قد اضطروا إلى إشهار السلاح[1]، ونادوا بخلع يوسف وبتعيين حفيده سيدي محمد ـ ابن ولده الأكبر محمد الذي توفي بمصر التي التجأ إليها بعد ثورته التي أعلنها من بنغازي. ثم انتشرت في المنشية أراجيف وإشاعات مقصودة مفادها أن سيدي محمد كان يتأهب، بتواطؤ مع عمه سيدي علي بك، للقيام بثورة. وبدأ الثوار حربهم بأن ضربوا الحصار حول طرابلس. وحرّموا على أي مركب الاقتراب من الساحل لشراء مؤن للمدينة المحاصرة. ومنذ اليوم الأول لوقوع هذا العصيان المسلح، اتخذ الباشا كل الإجراءات الممكنة لتأمين الدفاع عن المدينة؛ فلقد تم سدُّ أبوابها بالجدران، واستعملت بعض الأموال التي جُمعت لتسديد ديون الانجليز في شراء أسلحة وذخيرة حربية. وكان لدى الباشا حوالي ألف ومائتين من الرجال الذين يطمئن لولائهم. أما المجنّدون من أهالي المدينة الذين كان لهم صالح مباشر في

(1) يقول أحمد النائب (المنهل العذب، صفحة 336): «وفي يوم الخميس 27 صفر سنة 1248 هـ (يوليه سنة 1832 م) كتب يوسف باشا إعلانات بتركه لتلك التكاليف، فأولها الثائرون على غير ما وضعت له واستمروا على طغيانهم. وفي يوم الجمعة الموالي بعث إليه حسن بك البلعزي في ألف من العساكر وتواقعوا بموضع سوق الثلاثاء. ولما إحمي الوطيس، اختل مصاف حسن بك البلعزي واعتصم في فلة بالثغر، وأغلقت أبوابه وبنى عليها، واستمر الحرب بالمدافع، واستفحل أمر الثائرين» *.

الدفاع عنها ـ ليقينهم بأن الثوار إن هم دخلوا إليها فلن يتوانوا عن نهبها ـ فإنهم أمدّوه بعدد من المدافعين المسلحين كان عددهم يتراوح ما بين الستمائة والثمانمائة رجل. ومع ذلك فإن يوسف باشا أخذ حذره من هؤلاء خوفاً من أن يقلبوا له ظهر المجنّ، وأمر بألا تُناط بهم حراسة الأسوار والقلاع بمفردهم، بل يتحتم أن يشاركهم في ذلك باستمرار جنود من السود وخدم من القلعة. وكان ابناه سيدي علي وسيدي إبراهيم يشرفان على عمليات الدفاع ويقومان تناوباً بتفقُّد المواقع طيلة الليل.

لم يكن في حوزة الثوار إلا القليل من البارود، ولم تكن مدفعيتهم مكونة سوى من بضع مدافع سرقت من بين بطاريات الساحل؛ ولذا فإنهم لم يكونوا يفكرون في الاستيلاء على المدينة، اللهم إلا إذا وقعت داخلها خيانة تسهل عليهم التسرُّب إليها. فكانوا يكتفون بمنع دخول الماء والمؤن إليها، آملين أن يساعدوا بذلك على حدوث تمرد فيها لكي ينتهزوه. ولقد رحلت كل العائلات الأوربية تقريباً بالبحر إما إلى جزيرة مالطة أو مدينة صفاقس أو مرفأ ليفورن، انتظاراً لما ستستقر عليه الأمور في مدينة طرابلس وفك حصارها.

وخلال الليلة 4-5 أغسطس، غادر الأمير سيدي إبراهيم المرسى على ظهر الفرقاطة الحكومية للتوجه إلى الساحل الشرقي لمحاولة كسب البدو الذين يقطنون تلك النواحي وعند سفوح الجبال المجاورة إلى صف والده. ثم لتزعمهم ولمباغتة الثوار على رأسهم. وكانت المعلومات التي وصلت إلى الباشا حول أوضاع أولئك السكان قد جعلته يأمل في أن يؤدي ظهور ابنه بينهم لما يتمتع به من شعبية ولما يحمله إليهم من هدايا، إلى حملهم على الانضمام إلى صفه ضد الثوار. غير أنه تلقى من الأنباء ما أدى إلى خيبة أمله فيهم. فلقد تخلى بعض أولئك الذين صحبوا ابنه عنه، فقفل الأمير راجعاً بخفي حنين دون أن يتمكن من كسب أحد إلى صف والده.

كان أهالي كل من الساحل وزليطن ومسلاتة ومصراتة وترهونة قد سبق لهم وأن أعلنوا بيعتهم لسيدي محمد واعترفوا به كزعيم لهم. وبينما كان سيدي ابراهيم متواجداً على الساحل الشرقي، كان أحد إخوته الآخرين، وهو سيدي مصطفى يقوم بنفس المهمة على الساحل الغربي دون أن يحرز أي نجاح فاضطر هو الآخر إلى الرجوع إلى مدينة طرابلس بعد أن بذل مجهودات كبيرة للبحث عن نجدات، ولكن بدون جدوى.

ثم تلقى الباشا نبأ كارثة أخرى. ذلك أن الحملة التي كانت قد وُجِّهت منذ بضعة أشهر إلى فزان، كانت تتألف كلها من أناس ينتمون إلى سكان الساحل والمنشية. فبمجرد أن علموا بثورة إخوانهم، بادروا إلى إجبار محمد المكني، الذي كان يقودهم، على الانسحاب من مرزق ومن ثم العودة معهم إلى مدينة طرابلس. ولقد تم ذلك الانسحاب على نحو من العجالة بحيث أنهم لم يستقدموا معهم حتى المؤن التي يحتاجون إليها في الطريق، وبحيث أنهم تركوا مدافعهم في متناول يد العدو. وعندما وصل محمد المكني إلى مصراتة، مصحوباً بأحد أبنائه وبأحد أبناء عمومته وبابن حاكم فزان الأخير؛ فإنه أعلن انضمامه إلى زعيم الثوار. فوجه إليه هذا الأخير

خطاباً وديّاً للغاية يدعوه فيه إلى القدوم إليه وتقديم النصح له؛ إلا أن هذا الزعيم أرسل في نفس الوقت إلى ابن حاكم فزان أمراً بقتل محمد المكني وابنه وابن عمه، وذلك عندما يصبحون في طريقهم إلى المنشية. وهذا هو ما نفّذه رجال مفرزة حراسهم بالفعل. ولم ينجُ سوى ابن المكني البالغ من العمر 17 سنة حيث تمكن من الهرب. وكان محمد المكني عجوزاً في السبعين من عمره، ويتمتع بمكانة هو جدير بها، فكان موته لذلك فجيعة للبلاد كلها. فلقد ذهب ضحية لغدر زعيم الثوار وطمعه، إذ أنه كان يرغب في الاستيلاء على الأموال التي اعتقد أنها بحوزة القتيل.

واجتمع أعيان المدينة وديوانها وعلماؤها. ولضمان حياة أسرهم ولمراعاة الصالح العام، فإنهم اقترحوا على الباشا التنازل لابنه سي علي بك الذي هو وريثه الشرعي. وبما أن يوسف القرمانلي باشا كان قد فقد كل أمل، فإنه اضطر إلى التخلي عن ذلك الجاه العريض وأعلن تنازله عن العرش رسمياً لابنه سيدي علي، الذي قام في نفس اليوم بتوجيه البيان التالي إلى رعاياه: -

«من العبد الفقير، الواثق بالله، المتوكل عليه: علي باشا القرمانلي.

إلى جميع أهالي المنشية والساحل وإلى كل أعيانهم وعلمائهم ومشائخهم من عرب وكول - أوغلية. وفقكم الله في أعمالكم وشملكم بنعمته ورحمته، أما بعد:

فلقد حضر جميع أكابر المدينة وأعيانها مراسم جلوسنا على العرش، حيث حلفوا لنا يمين الولاء. ولقد وعدناهم باتخاذ الاجراءات الضرورية لما فيه خير الصالح العام، من أجل إحلال السلام في البلاد وحكمها بحسب مبادىء القانون وشرائع الصالحين، وإحلال العدل بين رعايانا بإنصاف، وحماية أولئك الذين يلحق بهم الضيم منهم، وإرجاع كل حق إلى صاحبه حتى ولو كان كافراً، والقصاص للمظالم حتى ولو ارتكبها ابننا نفسه؛ والعفو عن أولئك الذين عصوا والدنا. ونحن سنحقق كل ذلك لأنكم رعايانا وجنودنا، ولأنه لا يتحتم أن ينشب بيننا أي خلاف؛ بل إنه على العكس من ذلك فإن من واجبكم التعلق بنا وبألا يحمل أي منكم ضغينة ضدنا. وإن حدث وأن وقع من طرفكم أي شيء من شأنه أن يغضبنا؛ فإننا سنغفره لكم بإذن الله ورسوله. فإن عفونا لاينقص. ونحن سنلبيّ كل رغباتكم، حتى ولو طالبتم برأس ابننا نفسه، وذلك لكي نحظى بعطفكم.

وخلاصة القول: إنكم جميعاً أبناؤنا، ولست أفضّل أحدكم على الآخر، فإن فقدان هذا العطف خسارة لي.

ومن ناحيتي فإنني أحمد الله بأنني لم أقترف قط أي عمل منافٍ لخير شعبي أو لما فيه أمن المدينة وكل إيالة طرابلس. فنحن كالجسد الواحد، إذا ما أُصيب منه عضو، عانت من ذلك كل الأعضاء. ونحن لا نكنُّ ضغينة لأحد حتى أولئك الذين يناصبوننا العداء. وسنغفر لأعدائنا مقسمين على ذلك بإيماننا الصادق بالله الذي لا يتغير ولا يفنى وبآيات الكتاب المنزَّلة والتي هي

مُرتكز ديننا الإسلامي. إننا لا نحمل ضدكم أي غضب، لأنه لا يوجد بيننا سوى الخير الذي ليس وراءه أي قصد خبيث.

إن الذي نطالبكم به ـ يا أبناءنا ويا إخوتنا المسلمين ـ هو القدوم إلينا وإعلان خضوعكم لسلطتنا؛ فتلتفّوا حولنا وتعلقوا بنا، ولكي نتشاور سويّاً في الوسائل الكفيلة بإحلال الوئام بين المسلمين؛ وأن نكون جميعاً متحدين كقلب نابض فيحس كل منّا نفس النبضات، حتى يعود من ذلك الخير على الجميع. وإذا كانت لديكم شكوك أو وساوس، فاجتمعوا في إحدى الزوايا مع المشائخ واعلمونا عمن ترغبون في اختياره ليكون واسطة بيننا. وبعد ذلك سنعيد إليكم هذا الشخص المنتخب برفقة من ترغبون في التفاوض معه من طرفنا للإتفاق سويّاً على التصالح وعلى المودة التي نتضرع إلى الله أن يهدينا إليها لما فيه خير البلاد ورخاؤها. وسوف نعدلُ عن أخطائنا المعتادة والتي قد لا تناسبنا نحن كما قد لا تناسب الغير. ونعلمكم بأننا قد منحنا لقب بك لأخينا سيدي إبراهيم، وفّقه الله في مهمته ووفقنا وإياكم جميعاً. إننا نتطلع إلى الصلح بكل وسيلة ممكنة ولن نبادر إلى الإقدام على شيء إلا بموافقة كل رعايانا وأبنائنا. فليحفظنا الله سبحانه وتعالى وإياكم من كل مكروه، بجاه النبي عليه الصلاة والسلام.

حُرر في 15 ربيع الأول سنة 1248 هـ (12 أغسطس سنة 1832 م)».

وقام سيدي علي باشا القرمانلي في نفس الوقت بإبلاغ جميع الدول بارتقائه العرش، وذلك عن طريق قناصلهم، واعداً باحترام المعاهدات السارية المفعول بكل دقة. وبعد ذلك مباشرة نشر الأسطول الانجليزي أشرعته ورحل. وإذْ خشي وارنجتون، بعد كل هذه الأحداث، أن يبين عن متاعبه في مالطة، فإنه أبحر على ظهر سفينة نمساوية استأجرها واتجه إلى صفاقس.

وبالرغم من الوعود والتنازلات التي بذلها علي باشا القرمانلي، فإن الثوار استمروا في التعبير عن عدم الاعتراف بالباشوية إلا لسيدي محمد. وكان نبأ ثورة المنشية وتنازل يوسف باشا قد بثّ الاضطرابات في طرابلس الغرب برمتها. كما وقعت في بنغازي اضطرابات جسيمة إلى حد أن البك ـ أي حاكم برقة ـ رأى أن من الخير له التخلي عن وظيفته والعودة إلى طرابلس. كما عاد إليها أيضاً السيد (جيليه GILLET) نائب القنصل الفرنسي في بنغازي. كذلك فإن الوزير محمد شلبي بيت المال، الذي كان الباشا قد أوفده إلى بنغازي لجمع بعض الأموال، قد غادرها هو الآخر منسحباً إلى جزيرة مالطة لمراقبة الأحداث عن بُعد.

واستغل عبد الجليل سيف النصر كل هذه الظروف لمصلحته، حيث أصبح أهم شخصية في الإيالة؛ فعين أحد أبنائه حاكماً لمرزق، وعين الابن الآخر حاكماً لسوكنة. أما هو فقد ظل يتزعم البدو الرحل متحاشياً بعناية تأييد هذا أو ذاك من الباشوات القرمانليين المتناحرين.

أما القناصل الأوربيون ـ وخصوصاً القنصل الفرنسي ـ فإنهم في أعقاب تنازل يوسف القرمانلي لم يترددوا في إنشاء علاقات لهم مع سيدي علي الذي كان قانون الوراثة في الأسرة

القرمانلية قد هيأ له أن يصبح الوريث الشرعي، إلا أن أولئك القناصل صرحوا له بأنهم مضطرون إلى انتظار تعليمات من حكوماتهم حتى يعترفوا به رسمياً. ولم يلبث السيد وارنجتون أن برز من جديد بعد حوالي عشرين يوماً. وبمجرد عودته إلى طرابلس أوفد إليه سيدي علي باشا مندوباً لتهنئته بسلامة الوصول على ظهر سفينته، ودعاه للنزول وسكنى دار قنصلية بلاده في المدينة، واعداً بإحاطته بكل مظاهر الاحترام التي يستحقها. وبدلاً من أن يستجيب وارنجتون لهذه الدعوة الودية، فإنه استأنف سكنى بيته الريفي، وسط الثوار، حيث ظل كل يوم يستقبل الثائر سيدي محمد القرمانلي الذي كان يصعد بالمناسبة فوق سطح بيت القنصل لمراقبة المدينة والقلعة. ويذهب أولئك الذين عاصروا هذه الأحداث من أهل طرابلس إلى أنه كان في وسع المرء؛ إذا ما نظر من خلال منظار مكبِّر، أن يرى سيدي محمد بكل تميُّز في كل مرة كان يصعد فيها على سطح ذلك البيت الواقع على مرمى قذائف الزوارق المسلحة التي كانت راسية في الميناء؛ إلا أن علي باشا القرمانلي كان يعارض دائماً في فتح نيرانها عليه احتراماً لمضيفه القنصل الانجليزي؛ وكذا فإنه فوَّت على نفسه فرصة التخلص من عدوه ومزاحمه على العرش.

وإذْ نجح وارنجتون في دفع السيد (ماكولاي MACAULAY)، قنصل أمريكا ـ وهو شخصية متقلبة ـ إلى كراهية الباشا، فإنه حرَّضه على إيجاد وسيلة يتعلل بها للدخول في خصومة مع هذا الأخير، كي يجد حجة يستند إليها في إنزال علم بلاده من فوق القنصلية الأمريكية في المدينة ومن ثم للسكنى معه في المنشية. إلا أن مسلك القنصل الأمريكي قد جرَّ عليه تبكيت ولوم قائد القوات البحرية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط العميد البحري (باتير صون PATTERSON). فقد حدث وأن قدم هذا القائد إلى طرابلس تلبية لنداء القنصل ماكولاي؛ إلا أنه عندما ألَمَّ بمسلكه فإنه شجب ذلك المسلك بشدة وأعاد رفع العلم الأمريكي، ثم عين قائماً مؤقتاً بأعمال القنصلية، وبعد ذلك اصطحب السيد ماكولاي إلى جزيرة مالطة انتظاراً لتعليمات الحكومة الفيدرالية الأمريكية بشأنه.

وكان في تواجد وارنجتون، في تلك الأثناء، وسط الثوار تشجيعاً لهؤلاء ومدعاة للإنذار بالخطر بالنسبة لعلي باشا القرمانلي. فأوفد هذا الأخير إلى مالطة صهره حسُّونة الدغيِّس لاستطلاع نوايا الانجليز وللكشف لهم عن حقيقة ما كان يجري في طرابلس، وأيضاً لتصحيح الأخبار التي كان قد نقلها وارنجتون الذي كان ضالعاً مع الثوار علانية وجهاراً. وردَّت حكومة مالطة على كلام محمد الدغيس بأن شئون القنصليات الانجليزية في إيالات المغرب لا تدخل في اختصاصها وليس في وسعها أن تتدخل فيها. بيد أن تلك الحكومة وعدت بأن تنقل إلى الوزارة الانجليزية في بريطانيا مضمون كلام هذا الرسول. أما الأميرال (هوثام HOTHAM) قائد الأسطول الانجليزي، فقد كان آنذاك في (ناوبلاي NAUPLE) برومانيا؛ وهكذا فإنه لم يتيسر لحسُّونة الدغيس أن يبثّه أسباب تظلماته.

ولم يتبدل من مسلك وارنجتون شيء. فقد استمر في خلق المتاعب لسيدي علي باشا

القرمانلي، وأخذ يشجع على بيع الذخيرة الحربية للثوار. وكان العميد البحري ديونداس قد رجع بأسطوله إلى مياه طرابلس، وأخذ هو وضباطه يتصلون بثوار المنشية متظاهرين بأنه ليست لهم بالمدينة أية علاقة.

أما القنصل الفرنسي شوبيبل، فقد كان مسلكه على عكس مسلك وارنجتون تماماً؛ وبالرغم من أنه انتظر أوامر وتعليمات حكومته، إلا أنه كان من المفهوم أن ميوله الشخصية كانت إلى جانب الباشا الجديد. بل إنه ذهب حتى إلى حد الإيعاز لوزير الخارجية الفرنسية آنذاك، السيد (دي برويْ DE BROGLIE) بالقيام بتدخل مسلح لصالح علي باشا القرمانلي. فقد كان يرى أنه بدون ذلك التدخل فإن نتيجة الصراع القائم حول السلطة لن تؤدي بالنسبة للحكومة الطرابلسية ـ أيّاً كان الغالب ـ سوى إلى إضعاف السلطة، وهو أمر ستترتب عليه خسائر وأضرار بالمصالح التجارية الأوربية، أو لربما سيقود إلى غزو تركي. ولقد أثبتت الأحداث فيما بعد صواب هذا التنبؤ. فرد عليه الدوق دي بروي في 26 نوفمبر سنة 1832 بأن فرنسا ليست لديها مصالح كبيرة تخشى عليها في طرابلس حتى تلجأ إلى استعمال القوة، وبأن هذا هو نفس رأي انجلترا، وبأن المسلك المتحيز الذي يسلكه وارنجتون إلى جانب الثوار قد سبق للحكومة البريطانية التي ترغب في التزام الحياد التام وأن شجبته. وبالإضافة إلى ذلك فإن دي برويْ قد سمح لقنصله شوبيبل بالتوسط بين الطرفين وترك له حرية اختيار الوقت المناسب للإعتراف بسيدي علي باشا القرمانلي. وكان شوبيبل رجلاً يتسم بالهدوء والحذر، ولذا فإنه بمجرد تلقيه لتعليمات وزير خارجية بلاده، فإنه رأى أنه ما ظل وارنجتون مصرّاً على مكوثه بالمنشية، فإن الثوار سيرفضون أية محاولة فرنسية للوساطة. فامتنع بالتالي عن القيام بأي مسعى حتى لا يزجّ بنفسه في المشكلة بدون جدوى. واكتفى بالتأكد من نوايا علي باشا الذي تعهد أمامه بأنه في حالة ما إذا قبل الثوار إلقاء السلاح فإنه سيصدر عفواً شاملاً وسيلتزم بتأكيد تلك الامتيازات التقليدية التي يتمتع بها أهالي المنشية والساحل، وسيكفل حياة كريمة لابن أخيه سيدي محمد. وانتظر القنصل الفرنسي ظروفاً مناسبة للدخول مع الثوار في مفاوضات على هذه الأسس.

ولم يمض إلا وقت قصير حتى سنحت الظروف لذلك. فإن غومة[1]، زعيم قبيلة المحاميد

---

(1) غومة المحمودي هو ابن الشيخ خليفة بن نوير، زعيم قبيلة المحاميد. ولد غومة سنة 1210 هـ (1795 م)، وبعد وفاة والده أصبح أخوه الأكبر، الشيخ أبو القاسم، زعيماً للقبيلة التي تقطن الجبل الغربي في طرابلس. وبعد وفاة أبي القاسم خلفه غومة المحمودي في زعامتها. والمعروف أن مشائخ المحاميد قد أيدوا القرمانليين في معظم الأحيان. وبعد زوال حكم الأسرة القرمانلية ثار غومة مراراً وتكراراً ضد الحكم التركي وظلمه ـ كما سنرى في الصفحات التالية من الكتاب ـ فقاموا بسجنه ثم أطلقوا سراحه، ثم عادوا فقبضوا عليه ونفوه إلى الآستانة حيث ظل سجيناً بها حوالي عشر سنوات. وفي سنة 1854 م هرب من منفاه واخترق بلدان جنوب أوربا، ومنها توجه إلى تونس فأقام بها فترة، ومنها دخل إلى بلدة نالوت. فالتف الليبيون حوله من جديد حيث استأنف ثوراته الوطنية ضد الأتراك. وأخيراً تمكن هؤلاء من قتله سنة 1858 م (1274 هـ) كما سيرد ذلك تفصيلاً في الجزء الخامس من هذا الكتاب *.

القوية التي تقطن الجبال، قد وطّد علاقته مع علي باشا القرمانلي وأمدَّه ببعض القوات للدفاع عن مدينة طرابلس. بل إنه طالب حتى بأن يبعث إليه الباشا أخاه سيدي إبراهيم القرمانلي مع قوات وهبات لبدوه. ونجحت هذه الحملة النجاح المرغوب، حيث توجه سيدي إبراهيم إلى صبراته مع سبع سفن صغيرة محملة بالهدايا التي قُدِّرت بثلاثين ألف ريال. وعند وصوله إلى هناك استُقبل أعظم استقبال؛ ولم تلبث الأخبار التي تنوقلت حول عظمة هداياه أن استمالت كل المترددين في الوقوف إلى جانب علي باشا، الأمر الذي أدى إلى انضمام أعداد كبيرة من البادية إلى معسكر غومة المحمودي للقيام بالحملة المزمعة ضد قلعة الزاوية التي كان يحتلها الكرغلية (الكول ـ أوغلية) وأهل المنشية. وكان غومة قد بادر من قبل ـ بقصد تخدير المناوئين لعلي باشا القرمانلي ولإعطاء برهان على حياده المفتعل ـ إلى إرسال ابنه إلى زعيم ثوار المنشية ليحتفظ به كرهينة، وذلك تحت ضمانة الشيخ الحاج أحمد المريِّض زعيم ترهونة الشديد البأس.

ولكي يتخلص أحمد المريِّض من هذه المسؤولية الثقيلة. فإنه اغتنم فرصة تغيُّب سيدي أحمد القرمانلي ـ أخو الباشا ـ من المنشية وتواجده في الزاوية، ودبّر لابن غومة المحمودي المرهون لديه مناسبة للهرب وبالتالي تمكين والده من حرية التصرف. وانتهز غومة هذا الظرف فتوجه دون إبطاء إلى الزاوية حيث تمكن من الاستيلاء عليها بعد هجوم عنيف. فسلّمت قلعتها وتراجع سيدي محمد باشا إلى جنزور. ومنذ تلك اللحظة استقر سيدي إبراهيم في الزاوية باعتبارها نقطة وسطاً لها أهميتها الكبرى في الهجوم على المنشية. وبالرغم من أن غومة لم يعرف، أو لم يرغب، في انتهاز فرصة السيطرة على الزاوية، ومع ذلك فإن سقوطها تسبب في ارتباك بين صفوف الثوار الذين كان علي باشا القرمانلي يقوم من جانبه بالإغارة عليهم يومياً.

أما بنغازي فإنها بعد أن عمتها الفوضى والاضطرابات لبعض الوقت، فإنها خضعت في النهاية للباشا الذي كان قد أرسل أخاه سيدي عثمان إليها ليكون حاكماً لها. وقام أحمد المريِّض كذلك بتأييد سيدي علي باشا، فنصب معسكره بين تاجوراء ومصراتة فتهيأ له قطع الاتصالات بين المنشية والساحل. وظلت مدينة طرابلس تواصل غاراتها على الثوار بشكل متكرر. غيرأن الهجمات المحدودة التي ظل يشنُّها الجانبان أحدهما ضد الآخر لم تكن في المستوى الذي يسهل إخضاع ثوار المنشية أو نجاح هؤلاء في إسقاط مدينة طرابلس.

وأخيراً أظهر عبد الجليل سيف النصر تقرُّبه من أنصار علي باشا القرمانلي وعندئذ فقط رأى القنصل الفرنسي شوبيبل أنه قد أصبح بإمكانه عرض وساطته وإنجاحها. وعنَّ له أنه من اللائق أن يفاتح القنصل الانجليزي وارنجتون في أمر هذه الوساطة طمعاً في كسب مساندته أو على الأقل ضمان حياده، ذاكراً له أن لديه تعليمات من حكومته ببذل هذه الوساطة. غير أن وارنجتون نفض يده منها على نحو غريب وبادر إلى دعوة زعماء الثوار للإجتماع في بيته لكي يأخذ منهم تعهداً برفض عروض السيد شوبيبل؛ وبالفعل فإن هؤلاء لم يكلفوا أنفسهم حتى عناء الرد على القنصل الفرنسي.

وخلال ذلك كان غومة قد استولى على قلعة الزاوية. وعندئذ خشي وارنجتون أن يقوم الثوار ـ بعد هذه الهزيمة ـ بالاتصال بشويبيل. فخرق الأول تعهداته صراحة وتوجه في صحبة ديونداس وأركان حرب أسطوله إلى معسكر الثوار لحملهم على مواصلة النضال. وردَّ شويبيل على ذلك بأن أوفد إلى الزاوية وكيله في رفقة السيد (بايار BAILLARD) ـ قبطان السفينة الشراعية (الجوّال VOLTIGEUR) التي كانت راسية ساعتئذ في ميناء طرابلس ـ لزيارة الشيخ غومة المحمودي وسيدي إبراهيم القرمانلي.

كانت الاكتشافات التي ظلت الحكومة الانجليزية تتابعها في أواسط أفريقيا في فترات متقاربة، منذ أكثر من نصف قرن، إلى جانب اهتمامها بتموين جزيرة مالطة التي تستورد حاجتها من اللحوم والحبوب من طرابلس الغرب، أسباباً كافية جداً في تركيز اهتمامها على شؤون هذه الإيالة. ولقد شعرت الحكومة البريطانية أن قنصلها وارنجتون قد سار في اتجاه خاطىء. وللوقوف على جلية الأمر فإنها قامت بتكليف الميجر (فريزر FRAZER) ـ الذي كان قنصلاً لها في مدينة عنابة بالجزائر ـ بالتوجه إلى طرابلس لدراسة الوضع هناك. فوصل إليها فريزر على ظهر باخرة في شهر يناير سنة 1835. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يشاهد فيها الأهالي الطرابلسيون سفينة تسير بالبخار وتمخر عباب البحر بدون أشرعة في معاكسة الرياح؛ ولذا فإن دهشتهم، بل وحتى رعبهم، كان شديداً للغاية. وبدلاً من أن يتخذ السيد فريزر عند قدومه موقفاً لا يُظهره بمظهر المتحيز؛ فإنه توجه إلى بيت وارنجتون حيث أقام فيه وصار لا ينظر إلى الأمور إلا من خلال آراء وميول مضيفه. بيد أنه شرع في القيام بتحقيق انتهزه وارنجتون لبعث قضية ضياع مذكرات صهره الميجر لاينج. ذلك أن هذا القنصل كان قد وزَّع على زملائه القناصل الآخرين في طرابلس، خلال الفترة التي وقعت فيها الحزازات بينه وبين القنصل الفرنسي السابق ورسُّو، سلسلة من الأسئلة التي قصد بها تبرئة ذمته هو. غير أن شويبيل قام بالاحتجاج علانية ضد كل ما من شأنه أن يطمس شجب يوسف باشا القرمانلي لموقف وارنجتون وعدم مجاراته له في اتهاماته للسيد روسُّو، كما أثبتته نصوص معاهدة 12 أغسطس سنة 1830.

إلا أن سلبية غومة المحمودي وتحريضات وارنجتون عادت فأحيت الثقة في نفوس الثوار، فقرروا مهاجمة المدينة بحزم وتضييق الحصار على مرساها بشكل فعال. وكان قد سبق لهم وأن أصدروا قراراً سخيفاً بفرض حصار بحري عليها، وإن كان القناصل الأجانب لم يعيروا ذلك القرار أي اهتمام. وقام سيدي علي باشا القرمانلي بدوره بإصدار قرار يأمر بفرض الحصار البحري على شواطىء المنشية. ولقد اعترف القنصل الانجليزي نفسه بشرعية ذلك القرار إلا أنه أخذ ينتهكه كل يوم، حيث استقطب إلى المنشية طائفة من المالطيين الذين أخذوا يتاجرون داخلها تحت حمايته، وأنشأ في بستان القنصلية شبه مرفأ صغير صالح لاستقبال السفن وأقام في ذلك المرفأ نقطة جمارك أصبح ريع رسومها يمثل الدخل الرئيسي لزعيم الثوار. وكما سبق وأن ذكرنا فإن الحاج محمد بيت المال قد انسحب إلى جزيرة مالطة؛ وحيث أنه كان مُلزماً بتقديم حسابات إلى يوسف باشا وإلى

ابنه علي باشا من بعده، فإنه وجد في انحيازه إلى جانب الثوار أفضل وسيلة للتخلص من تسديد تلك الحسابات. وبناء على نصائح وارنجتون وبمساعدته، تم إيفاد ستة من الأعيان الثائرين إلى الحاج محمد في مالطة بقصد إقناعه هو وعدد من التجار المالطيين بإمداد الثوار بمبالغ مالية لتخصيصها لشراء مدافع وهاونات لاستخدامها في قصف طرابلس، وأيضاً لشراء بضع سفن لفرض الحصار البحري على مرساها. وبالفعل فإن الحاج محمد بيت المال تمكن من تدبير سفينة صغيرة ومركب شراعي وسنبك. وكان يقود هذه القطع البحرية قبطان من جزيرة كورسكا يدعى (ماتي MATTEI)، وهو شخص أُمِّي لكنه ذكي وشديد الحزم، كان قد أقام بمدينة صفاقس منذ مدة طويلة. وبرزت هذه القطع أمام طرابلس يوم 7 ديسمبر سنة 1833؛ إلا أن أربعة من الزوارق المسلحة خرجت لمنعها من الدخول إلى مرساها. وبعد أن قامت القطع الثلاث ببث بعض الإشارات إلى أهالي المنشية الذين كانوا محتشدين في جمهرة كبيرة قرب بستان القنصلية الانجليزية، فإنها انسحبت شرقاً.

وفي اليوم التالي عُلم بأنها قد رست على بُعد خمسة فراسخ من المدينة عند رأس تاجوراء، وبأنه نزل منها هناك الحاج محمد بيت المال وبرفقته أولئك الأعيان الذين كانوا قد أُوفدوا إلى مالطة، وبأنها قد أخذت في تفريغ شحنات من الذخائر الحربية. ثم قيل إن القطع قد اضطرت إلى الإبحار في ذلك اليوم - أي يوم 8 ديسمبر - بسبب سوء الأحوال الجوية، وبأن الرياح العاتية قد شتتها. غير أن السنبك ما لبث أن عاد إلى الظهور حيث أنزل في المنشية هاوناً وبضع مئات من القنابل وكميات من البارود.

وما كادت تتم هذه العملية حتى استطاعت زوارق الباشا الاستيلاء على ذلك السنبك. ثم عادت السفينة والمركب إلى الظهور بعد فترة، ولكن بما أن القناصل لم يعترفوا بشرعية حصارها للمدينة، ونظراً لتأهب البارجة الفرنسية التي كانت تخفر المرسى لطردهما بالقوة، فإنهما ابتعدتا نهائياً. ورجعت إحداهما إلى جزيرة مالطة لتفريغ أسلحتها. وكانت قد انضمت إلى تلك القطع سفينة يونانية بيعت للثوار حيث تمت إجراءات البيع في دار القنصلية الانجليزية بالمنشية؛ وبعد اندحار القطع الثلاث المذكورة، لم تلبث هذه السفينة أن رفعت العلم اليوناني من جديد حيث توجه بها قبطانها إلى مرسى طرابلس بحجة بيعها فيه. غير أن علي باشا القرمانلي أمر بمصادرتها ثم قدم تقريراً إلى الحكومة اليونانية حول تدخلها في شؤونه المحلية.

أما فيما يتعلق بالهجوم المزمع على مدينة طرابلس، فإنه اقتصر على اطلاق بضع قنابل لم تتأت عنها أضرار كبيرة، وإن كانت قد نشرت الفزع بين المالطيين في المدينة، حيث أسرعوا بالانتقال إلى المنشية أو الهجرة إلى جزيرة جربة وإلى صفاقس بتونس.

أما الباب العالي العثماني - المعروف عنه دائماً التباطؤ والتردد في اتخاذ قراراته وعدم الوثوق في أحد حتى وإن كانوا من بين موظفيه أو حلفائه - فإنه كان يرقب الأحداث التي ألمّت بطرابلس بارتياح؛ فقد كان يأمل في أن تؤدي إلى انهيار حكم الأسرة القرمانلية وبالتالي تمكينه من

إقامة حكومة تركية بدلها، ومن ثم النجاح في إقامة حاجز منيع بين إيالة تونس وبين الدولة المصرية.

وتحقيقاً لذلك الهدف، فإن الباب العالي تظاهر بالاستسلام إلى اقتراحات السفراء الأوربيين في الآستانة وإلى ما ورد في التقارير التي أرسلها إليه علي باشا القرمانلي والثوار، كل من جانبه، وبادر إلى إيفاد محمد شاكر أفندي، سكرتير القبودان ـ باشا، الذي كان قد حضر من قبل إلى طرابلس للتأكد من حقيقة تنازل يوسف باشا. وكانت مهمة ذلك المبعوث العثماني تتمثل في التعرف مجدداً على آراء الشعب واتجاهاته واستقاء معلومات دقيقة حول إمكانيات الطرفين المتنازعين. وكان يحمل في نفس الوقت ـ كما هو الحال عموماً بالنسبة لجميع المبعوثين العثمانيين ـ عدة فرمانات ممهورة بإمضاء السلطان على بياض يمكن ملؤه بالقرارات المناسبة تبعاً للظروف والأحوال، لصالح هذا أو ذاك من الأشخاص.

ولقد وصل محمد شاكر أفندي هذا إلى طرابلس في 18 سبتمبر سنة 1834 م (أواسط جمادى الأولى سنة 1250 هـ)[1]. واستهل مهمته بتقديم عروض صلح جديدة لم يقبل بها ثوار المنشية. فلم ينجح لا في تأييد انتخاب هؤلاء الثوار لمحمد القرمانلي، ولا في تجريد سيدي علي القرمانلي من سلطته، حيث أن هذا الأخير كان هو المسيطر الفعلي على المدينة وقلعتها. وهكذا فإن محمد شاكر أفندي اضطر إلى نشر الفرمان السلطاني الذي ينادي بتثبيت علي باشا في وراثة العرش الذي انتقل إليه من والده العجوز يوسف باشا، وسلمه حلّة التنصيب الفخرية التقليدية. وجرت مراسم هذا الاحتفال في 27 سبتمبر في حضور أعيان المدينة وأعضاء السلك القنصلي بكامل نصابه. وكان فرمان تنصيب سيدي علي القرمانلي مدبَّجاً في الصيغة التالية: ـ

«إلى أشرف الأمراء الأمجاد، المحترم، رفع الله شأنه: إعلمْ أن والدك أمير الأمراء، يوسف باشا، أدام الله رفعته، قد أصبح طاعناً في السن ومن المستحيل عليه تسيير دفة الأمور في طرابلس الغرب. وبما أن هذه الإيالة محتاجة لأن تقودها يد أخرى، وبالنظر إلى أنك بيك وابن خادم من أقدم خدام دولتنا الجليلة الخالدة؛ فقد قررنا الإنعام عليك بمنصب باشا طرابلس الغرب.

إن المسلك الذي سلكتموه حتى الآن، والغيرة التي تمسكتم بها تجاه الدين، وإقراركم لعدالة وقوانين أمبراطوريتنا، لتجعلنا على يقين بأنكم ما أن تستلموا هذا الفرمان المجيد وما أن تُحاطوا علماً بهذا التنصيب؛ حتى تبادروا بتقلد السلطة بمنتهى الحكمة ولما فيه خير البلاد؛ وبأن مسلككم سيظل كما هو باستمرار، وأن تصرفاتكم ستظل متمشية مع أهداف حكومتنا، وبأنكم ستتحلون دائماً في كل الظروف بالعدل والرحمة، وبأن تصرفاتكم ستظل نزيهة وأفعالكم ملتزمة بشرائع القانون، مما سيجلب عليكم ثناء الناس.

---

(1) أحمد النائب، صفحة 338 من المنهل العذب *.

وحيث أن دولتنا الرفيعة الشأن تتميز على الدوام بجلائل الأعمال وأنزه الأفعال؛ لذا فإن هذا الفرمان قد سُطِّر لإعلان تنصيبكم بيك البكوات في طرابلس الغرب، حتى تصبحوا أهلاً لمدِّنا ببراهين جديدة على الخصال الحميدة التي تتميزون بها. وزيادة في نعمنا عليكم، فإن حكومتنا قررت منحكم سيفاً وقفطاناً كدليل فخري على رضائنا عنكم.

وبالتالي فإن عليكم ـ بمجرد أن تستلموا هذا الفرمان ـ أن تواصلوا اتِّباع نفس مسلككم في العدل والإنصاف، محافظين على استتاب الأمن والسكينة في ربوع الإيالة، آخذين بالحُسنى بكوات وحكام وزعماء بلادكم، شاملين الرعايا بحمايتكم، عاملين لما فيه خيرهم، دافعين عنهم كل المظالم المجافية للشرائع المنزّلة، ومتصرفين أولاً وأخيراً بحسب ما تراه حكومتنا. إن هذا الفرمان الرفيع الذي حُرر خصيصاً لإطلاعكم على أمر تعييننا لكم، موجه إليكم بواسطة الوزير الجليل الأميرال المحترم طاهر باشا، الذي أبعثه إليكم مع سكرتيره شاكر أفندي. فعليكم ـ بمجرد اطلاعكم على محتواه أن تشرعوا في الإلتزام بما أمرنا من العمل على رفاهية الشعب والإيالة كلها، ونجدة الضعفاء، ومعاملة الجميع بالحسنى، والتصرف في جميع أفعالكم بما يتمشى مع الشرائع واحترام حقوق دولتنا الرفيعة الشأن وتقاليدها؛ إذ أنكم ما ظللتم تتصرفون على هذا النحو، فإن أفضالنا عليكم ستزداد مكافأة لكم على خدماتكم وعدلكم ونزاهتكم.

لقد أصدرنا هذا الفرمان لإعلان تنصيبكم والتعبير لكم عن رضانا عنكم؛ فعليكم الالتزام في مسلككم بمضمونه والاسترشاد بالعبر العظيمة التي اشتمل عليها، والإمساك عن كل ما يتعارض مع محتواه.

نهاية شهر ربيع الأول سنة 1250 هـ (أغسطس سنة 1834 م)».

بعد اعتراف السلطان العثماني على هذا النحو بسيدي علي باشا القرمانلي، بادرت فرنسا إلى الاعتراف به على الفور، بعد أن حرص قنصلها ـ برغم نواياه الطيبة اتجاهه ـ دائماً على تأجيل التقدم إليه رسمياً بأوراق اعتماده لديه. ومثل وارنجتون بنفسه أمام الباشا، ورفع علم بلاده من جديد وعاد إلى المدينة؛ إلا أنه ترك ابنه وسط الثوار، حيث واصل هذا تحريضهم خفية ضد الباشا الذي كان يلقبه باحتقار بلقب «علي باره»، بدل علي باشا، وذلك تهكماً منه لحالة الفقر التي أصبح عليها. وبطبيعة الحال فإن الثوار وقد شجعهم القنصل الانجليزي سراً ـ رفضوا الإمتثال لأوامر الباب العالي العثماني. وأراد شاكر أفندي أن يقوم بمحاولة جديدة مع الثوار، وبالتالي فإنه أبلغ محمد بك القرمانلي بمشروعه هذا. وفي يوم الخامس من أكتوبر، وهو اليوم الذي تقرر أن يكون موعداً للمقابلة، توجه شاكر ـ مسبوقاً بالعلم العثماني ومصحوباً بجنود البارجة الحربية التي كان قد قدم على ظهرها من الآستانة ـ إلى الخيمة التي أمر بنصبها عند الشاطىء في مكان السوق، قرب خنادق الثوار، وهي الخيمة التي كان من المفروض أن تتم المقابلة فيها. غير أن زعماء الثوار رفضوا مقابلة شاكر أفندي الذي زاد في إحراجه صراخ وسخرية أولئك الذين اجتذبهم حب

الاستطلاع من أهالي المنشية حول خيمة الاجتماع المزمع. فانتهت محاولة الوساطة الجديدة على ذلك النحو.

ومنذ تلك اللحظة تقرر ضرب الحصار البحري على منطقة المنشية للتعجيل باستسلامها، وقطع صلاتها مع جزيرة مالطة التي كانت تزودها بالامدادات. فأصدر شاكر أفندي والسلطات المحلية منشوراً يعلن ضرب ذلك الحصار باسم السلطان إلى جميع القناصل الذين أقرُّوا مشروعيته. فيما عدا القنصل البريطاني الذي صرح بأنه لا يمكنه تأييده لما فيه من إضرار بمصالح بلاده التجارية، وذلك بالرغم من أنه كان قد اعترف بسيدي علي باشا كخلف شرعي لوالده يوسف؛ وبالرغم من أن الباب العالي العثماني قد سبق له وأن ثبّته رسمياً في منصبه. أما سكان المنشية، فإنهم وقد شعروا من جانبهم بأن إحدى الدول الكبرى تساندهم، فإنهم لم يعودوا يحترمون شيئاً. وذرّاً للرماد في العيون فإنهم أخذوا يكثرون من اقتراف أعمال تعسفية ضد الأوربيين، بل وحتى ضد الرعايا الانجليز أنفسهم بالرغم من أن هؤلاء يعتبرون حماة لهم..

وفي نفس الوقت عمل علي باشا القرمانلي من جانبه ـ عن طريق اتخاذ مسلك مضاد لمسلك ثوار المنشية ـ على كسب عطف أهالي طرابلس، وبذل كل ما في وسعه لضمان ولاء بادية الدواخل، وعلى الخصوص ولاء قبيلة المحاميد التي يتزعمها غومة. وكانت تدعمه في موقفه سيطرته على المدينة والقلعة، وتنازل والده له، وتثبيت الباب العالي له واعتراف الدول الأوربية بسلطته بما فيها انجلترا، بل وحتى أمريكا؛ بالرغم من أن قنصليْ هاتين الدولتين في طرابلس كانا يعتبران من أشد المناوئين له على الصعيد الشخصي. وأخيراً فإن علي باشا كان يأخذ في حسبانه سيطرته على أهم مراكز ومدن الإيالة التي أقام إخوته حكاماً إقليميين لها، وخضوع قبائل الدواخل الرئيسية، فيما عدا القبيلة التابعة لعبد الجليل سيف النصر.

وكان الثوار قد كسبوا إلى جانبهم المنشية والساحل وتاجوراء، وبإمكان هذه المناطق أن تمدهم بخمسة أو ستة آلاف من المشاة. أما جزيرة مالطة فقد كانت تمثل موردهم الأساسي في السلاح، إذ أنه كان في وسعهم، كلما دعت الضرورة، أن يجلبوا منها ما يحتاجونه من مؤن وذخيرة تكفيهم خلال حصار طويل؛ وأخيراً فقد كان لهم رئيس عمليات لا تنقصه الإمكانيات، ونعني به الحاج محمد بيت المال.

ومن المناسب أن نقول الآن كلمة على شخصية وأخلاق كل من سيدي علي القرمانلي باشا، وابنيْ أخيه المنافسين له: سيدي محمد وسيدي أحمد، اللذين يلقب الناس أولهما بالباشا ويلقبون الثاني بالبك، وأن نعرض لبعض خصالهما الشخصية الخاصة، وذلك للتكهن بمسلك كليهما فيما لو قُدِّر له أن يخلف جده في الحكم فعلاً.

فأما سيدي علي باشا القرمانلي نفسه فقد راعى في حياته على الدوام الاستقامة في الخلق والاقتصاد في العيش. فهو لم ينشىء علاقة بأية امرأة فيما عدا زوجته الشرعية. وكان ميالاً للتجارة

بطبعه. فقد قام بالمتاجرة مع أقاليم السودان ونجح في مشاريعه التجارية الأخرى. وبالنظر إلى أنه قد شهد مدى وخامة العواقب التي ترتبت على سوء إدارة والده للبلاد، فإنه حرص على إقامة هذه الإدارة من بعده على أساس نظام كفيل بتحقيق الرفاهية، وذلك عن طريق إصلاحه لكل ما أفسده سلفه. كما أنه خطط لزراعة أرض واسعة كانت بوراً، وخطط أيضاً لتشكيل قوات نظامية مسلحة، كما أنه رد الحرية للحركة التجارية في عمومها وشجع رعاياه في زراعتهم وصناعتهم بالتزامه العدل في كل أطراف المملكة. وكافأ كل من أحسن عمله بصرف النظر عن مكانته الاجتماعية. وقرر تخليص الإيالة من ديونها تجاه الدول الأخرى، وهي الديـون التي كانت تُقدَّر في مجموعها بنصف مليون «تالاري»، أي ما يعادل مليونين وسبعمائة وخمسين ألف فرنك فرنسي.

واستغلّ علي باشا الظروف التي عرضت له بسبب قيام الثورة لإعطاء دليل قاطع على نواياه السلمية. فلقد تعامل باحترام وانصاف مع التجارة الأوربية المتبادلة مع طرابلس، ولم يضيِّق على أولئك الذين كونوا ثرواتهم من بين رعاياه عن طريق تعاطي تهريب البضائع، وأبدى حلماً ورأفة ملحوظين تجاه الثوار الذين وقعوا بين يديه، سواء خلال حملته ضد الزاوية أو خلال إغاراته على المنشية. ولم يذهب ضحية لغضبه أو انتقامه أحد؛ في حين؛ أن أولئك الذين كانوا يقعون في أيدي الثوار من أنصاره أو يُرتاب في تآمرهم ضد الحكومة الثورية، كانوا يتعرضون لأسوأ معاملة؛ بل إن الثوار لم يرحموا حتى فقراء البحارة من الأهالي، فكانوا يذبحونهم لمجرد اتهامهم بتهمة نقل المؤن إلى المدينة.

أما الأمير الشاب محمد بك، الذي كان وسيم المحيا، فقد كان شخصاً متّزناً وأميناً؛ إذ أن كل ما حدث من بلاء في المنشية لا يتحتم أن يُعزى إليه بل إلى تلك الشخصيات التي كانت تحيط به، فالحقيقة أن هؤلاء هم الذين اقحموه في معاداة السلطة الشرعية، حيث كانوا يلجأون إلى كل الوسائل الممكنة لإذكاء نار الثورة التي كانوا هم مشعليها الحقيقيين. وكان محمد بك قد أُرغم على قبول تزعم الثورة، وإن كان كل ما طمح إليه في الحقيقة هو العيش مع أسرته في طمأنينة.

أما سيدي أحمد، الذي كان أقل وسامة وأقصر قامة من أخيه، فقد كانت له خصال معاكسة تماماً لخصال محمد بك؛ فلقد اشتهر بالقسوة وكان يلجأ إلى الإرهاب في كل الأمور لفرض سيطرته.

كانت إدارة طرابلس في أيدي أمينة؛ فإن معظم الأشخاص الذين كان يتألف منهم ديوان الباشا يوسف العجوز قد تُوفُّوا أو أُقيلوا أو هربوا. أما تحت حكومة سيدي علي باشا، ابنه، فإن المراسلات الرسمية والعلاقات السياسية قد أنيطت بصهره حسُّونة الدغيِّس، وهو من الأشراف مولداً، ومعروف بسعة إطلاعاته في الأدب العربي وبإتقانه للغات الأوربية[1]، وكان يبلغ من العمر حوالى خمساً وثلاثين سنة، وكان حسن الخلقة.

(1) ويشهد على ذلك أن حسونة الدغيس هذا كان أول مثقف ليبي يترجم كتاباً إلى الفرنسية من العربية. انظر الكتاب الثالث من هذه الحوليات *.

لقد سبق لنا أن تعرضنا لأسباب الكراهية التي نفّرت دائماً بين أسرة الدغيِّس الطرابلسية وأسرة وارنجتون. فكانت تلك الكراهية هي منشأ الرغبة المتأججة لدى هذا الأخير في الإطاحة بأسرة سيدي علي القرمانلي، حيث أن وارنجتون كان يأمل من وراء ذلك في تحطيم أسرة الدغيس التي تصاهرها والإساءة إلى مكانة حسونة الدغيس وسمعته. وكانت تلك الكراهية معروفة للجميع ولم يكن هنالك شيء ليقدر على التخفيف منها، لا سيما وأن سيدي حسُّونة الدغيس ـ وزير يوسف باشا وصهره ـ كان قد نُفي من وطنه بسبب ضعف يوسف باشا القرمانلي، حيث انسحب حسُّونة إلى لندن لتبرئة نفسه من التهمة التي وجهت إليه، ولم يتوان من هناك عن نقد وارنجتون الذي كان عدوه اللدود. والواقع أن وارنجتون كان يبدي كراهيته لأسرة الدغيس في كل مناسبة. وكانت هذه الأمور تسبب الإضرار بمصالح البلاد، لا سيما وأن حسُّونة الدغيِّس كان يوجه همه دائماً للنهوض بالحركة التجارية في الدواخل، وإلى السير بالإدارة الحكومية لما فيه منفعة اقتصاديات البلاد وتقدمها، والعمل على ازدياد الرخاء في الإيالة.

كان هنالك تعارض عجيب في كيفية إدارة شؤون المنشية ومدينة طرابلس. فديوان الثوار كان يتألف من أعيان ومشائخ المنشية والساحل كما كان من بينهم بعض أعيان المدينة المنضمين إليهم. وكان يترأس الشؤون الإدارية والسياسية الوزير السابق الحاج محمد بيت المال الذي يعزى إليه في العادة الخراب الذي حل بسيده العجوز يوسف باشا القرمانلي، حيث أنه قد خذله في اللحظة التي كان بإمكانه أن يسدي له فيها خدمات هامة. ولا أحد يعرف البواعث التي دفعته إلى ذلك المسلك، اللهم إلا غيرته من الدغيِّس وتخوفه من العجز عن القيام بدور وزير الخارجية في حكومة علي باشا القرمانلي، وهو الدور الهام الذي من شأنه أن يهيىء له التعامل مع قناصل الدول الأوربية المعتمدين في طرابلس. ولقد استطاع الحاج محمد بيت المال خلال عمله تحت إمرة يوسف باشا جمع ثروة طائلة استغلها بعد ذلك في الهالة التي أحاط بها نفسه طمعاً في تزعم الدواخل. والواقع أن الحاج محمد كان أهلاً لمنافسة الدغيِّس؛ فقد كانت له خبرة طويلة بشؤون البلاد كما كان يتميز بكثير من الحنكة.

بيد أن ثوار المنشية لم يتوقفوا فيما أحدثوه من فوضى عند حد قصف المدينة وعرقلة علاقاتها التجارية براً وبحراً، وإعلان استقلالهم عنها؛ بل تجرؤوا في عدة مناسبات وتجاهلوا تلك المعاهدة التي أبرمها الأميرال الفرنسي روزاميل مع الإيالة. إذ أن هؤلاء الثوار لم يقفوا عند مجرد إطلاق النار على السفن التجارية النابوليتانية والتوسكانية والنمساوية التي كانت راسية في الميناء؛ بل وأقدموا حتى على انتهاك حرمة العلم الفرنسي الذي كان يرفعه أحد المراكب النمساوية، وهي الحادثة التي وقعت في 9 نوفمبر سنة 1834 وأوردتها الصحف في حينها. ولقد عرف قنصل فرنسا شوبيبل والقبطان (فارنو VARNOT) ـ قائد السفينة (بالينيور PALINURE) التابعة للدولة الفرنسية، والتي كانت ـ حينئذ راسية في ميناء طرابلس ـ كيف يردّان على الإهانة التي وجهت لعلم بلادهم وفرض احترامه. وإذا كانت فرنسا لم تحاول أبداً الانتقام لذلك التعدي، فذلك لأنها فضلت

التضحية بهيبتها في سبيل إعطاء برهان قاطع على حُسن نواياها تجاه الثوار والتدليل لهم على أن تدخل قنصليتها العامّة لا هدف له سوى المصالحة بين الطرفين المتناحرين.

غادر شاكر أفندي طرابلس في 31 ديسمبر سنة 1834، حيث استقل نفس السفينة التي جاءت به فعاد على ظهرها إلى الآستانة مروراً بتونس، إذ لا شك في أنه كان يريد ضرب طائرين بحجر واحد، فيحصل من باشا الإيالة التونسية على هدايا له وللباب العالي ويستطلع في نفس الوقت نواياه تجاه طرابلس التي لم تكن بلاده على وفاق كامل معها في ذلك الحين. وعند رحيله عن طرابلس بدا أنه لم يكن راضياً عن تلك الهدايا التي تلقاها من سيدي علي باشا القرمانلي؛ ومع ذلك فقد بذل له وعوداً برّاقة. ويحتمل أن يكون قد بذل وعوداً مماثلة لثوار المنشية في الخفاء. وعلى أية حال فإنه لم يكن يُضمر في قرارة نفسه سوى التصرف بحسب ما فيه مصالح الباب العالي، حيث أن ما كان يخشاه أو يأمله من المنشية هو نفس ما يخشاه أو يأمله من عاصمة الإيالة.

وفي غضون ذلك كان قد تم في القنصلية الفرنسية تغيير فاق في نتائجه كل ما كان يحلم به ثوار المنشية، وضايق حكومة سيدي علي باشا القرمانلي من جميع النواحي، كما ضايق السلك القنصلي في طرابلس. ولقد تمثل ذلك التغيير في رحيل السيد شوبيبل الذي كان قد ألحّ على حكومته بأن تستدعيه؛ ثم قدم خلفه إلى طرابلس في 17 يناير سنة 1835 لمباشرة مهام منصبه الجديد فيها. وأثناء توديع شوبيبل للباشا واستئذانه في الرحيل إلى بلاده، عبّر له هذا الأخير عن التقدير الخاص الذي يكنُّه لشخصه قائلاً: «لا أملك إلا أن أودّعك باكياً، وقد لا أجد عزاء عن رحيلك سوى في أن يؤكد لي جلالة ملك فرنسا بأن خلفك السيد (دي بوربولون DE BOURBOULON) سيحرص على السلوك في كل المناسبات مثل مسلكك».

وفي يوم 27 يناير سنة 1835 أبحر السيد شوبيبل إلى جزيرة مالطة ومنها إلى فرنسا. ثم لم يمض طويل وقت حتى ملَّ القناصل استمرار ذلك الموقف الذي كان يعرِّض حياتهم وقنصلياتهم للهلاك، بسبب ما كان الثوار يطلقونه بين آن وآخر من قنابل على القلعة، حيث أصابت بعضها قنصليتيْ فرنسا وسردينيا؛ فما كان من أولئك القناصل إلا أن تقدموا بمذكرة جماعية بهذا الشأن إلى زعيم المنشية، غير أن المذكرة لم تؤد إلى أثر يُذكر. كذلك فإنه لم يُتحصل على أية نتيجة من وراء المساعي التي قام بها في هذه المرة قنصلا فرنسا وانجلترا معاً لحمل الثوار على القاء السلاح انطلاقاً من الشروط التي كان قد اقترحها عليهم في البداية القنصل الفرنسي السابق شوبيبل. ولقد وجد وارنجتون نفسه مرغماً على الإسهام في هذه المحاولة الجديدة لإحلال السلام، وذلك بناء على تعليمات جديدة وصلته من حكومته التي أدركت في نهاية المطاف أن الإضطرابات الجارية في طرابلس الغرب قد تؤدي إلى احتلال العثمانيين لها؛ وبالتالي فإنه بدلاً من أن يكون تحت رحمة المدافع الانجليزية الرابضة في جزيرة مالطة حاكم صغير بإمكان بريطانيا أن تُرهبه وتبث الرعب في نفسه كلما شاءت، فإنها بمجاراتها لقنصلها وارنجتون في ميوله ستعرِّض نفسها لمغبّة قيام ولاية -

مواجهة جغرافيا لمالطة ـ تتبع رأساً لأمبراطورية كبيرة ما تزال مرهوبة الجانب ونعني بها الأمبراطورية العثمانية.

وحتى نهاية شهر أبريل لم يقع في المنشية أو في مدينة طرابلس أي حادث يستحق الذكر. واستمرت المنشية في حبك دسائسها والتقدم بتظلماتها للباب العالي العثماني؛ في حين أخذت مدينة طرابلس تطلع الآستانة من جانبها على نجاحها في كسب المزيد من قبائل الدواخل إلى صفها، وعلى احتمال نجاحها في حسم هذه الحرب إذا ما استطاعت الحكومة العثمانية إقناع انجلترا بوجوب منع قنصلها في طرابلس في عرقلة مساعي سيدي علي باشا القرمانلي، ومعاكسة الإجراءات التي اتخذها هذا الأخير لفرض الحصار البحري على ساحل المنشية.

في الأيام الأولى من شهر مايو سنة 1835 أخذت ظواهر الأمور تتبدل في طرابلس. فإن المراسلات التي وردت من أزمير ومن ميناء كاني بجزيرة كريت، ومن بنغازي، ومن تونس، ومن مالطة؛ كان بعضها يتحدث عن حملة ضخمة ينهمك الباب العالي العثماني في إعدادها لنجدة سيدي علي باشا من الثوار الذين يناصبونه العداء في المنشية؛ فيما كان البعض الآخر لتلك المراسلات يذهب على العكس من ذلك إلى أن الحملة المذكورة ستُوجه ضد الباشا نفسه لصالح ابن أخيه محمد بك. وفي زحمة هذه الإشاعات المتضاربة أخذ الجانبان يستعدان لاستقبال الضيوف العثمانيين، وإن كان كلاهما يمقت في حقيقة الأمر مجيئهم، إذ أن أحداً في الواقع لا يرى في ذلك التدخل العثماني إلا خراب الإيالة.

ثم تلقى علي باشا في صبيحة 20 مايو رسائل من بنغازي ـ حُرِّرت قبل ذلك بثمانية أيام ـ تحيطه علماً بأن سفينة تجارية قادمة من أزمير قد التقت في مياه جزيرة (ميلو MILO) اليونانية بالأسطول التركي متجهاً نحو طرابلس. وعند الساعة الثالثة من بعد ظهر نفس اليوم لاحت في الأفق سفينة سرعان ما عُرف أنها هي نفس البارجة الحربية التي كان شاكر أفندي قد رحل على ظهرها. وعند الساعة الخامسة كانت هذه البارجة قد دخلت إلى ميناء طرابلس، حيث قامت مدافع القلعة بتحية علم السلطان المرفوع فوقها، كما تقضي التقاليد بذلك. وحاولت المنشية أن تفعل نفس الشيء من جانبها، إلا أن البارجة لم ترد سوى على تحية القلعة. وعند الساعة السادسة صعد حسُّونة الدغيِّس إليها لتحية شاكر أفندي وتهنئته بسلامة الوصول باسم علي باشا القرمانلي. وأعلن المندوب السلطاني للوزير الطرابلسي ـ في عبارات وديّة ـ أنه قد افترق ببارجته عن بقية الأسطول العثماني عند الساحل الألباني قبل سبعة أيام خلت، وأنه تعمّد التعجيل بالقدوم إلى هنا قبل باقي الأسطول بقصد الاتفاق مع علي باشا على كيفية استقبال القوات العثمانية التي ذكر أنها تقدَّر بأربعة عشر ألف رجل. غير أن عدد تلك القوات لم يكن ليتعدى في الحقيقة الخمسة آلاف[1].

---

(1) أما رودولفو ميكاكي فإنه يجعلها أربعة آلاف، انظر الترجمة العربية لكتابه (طرابلس الغرب تحت حكم أسرة =

وقبيل ظهر اليوم التالي نزل شاكر أفندي إلى المدينة وسط هتافات الأهالي، وكان في صحبته باكير بك خازن دار الحملة. وكان في انتظارهما عند باب البحر حصانان مطهمان وعدد من الشخصيات البارزة. وظهر الإمتنان على وجه شاكر أفندي للحفاوة التي قوبل بها عند عودته، ونمّت نظراته وانحناءات رأسه وابتساماته وضمُّه ليمناه إلى صدره على نحو شبه متصل عن مدى زهوه بتشريف الباب العالي له من جديد بهذه المهمة تجاه الباشا الشرعي متظاهراً بأنه لم يعجِّل بالقدوم إلا لإبلاغ علي القرمانلي بنبأ قدوم الأسطول العثماني لمؤازرته.

كان شاكر أفندي يحمل في هذه المرة وساماً مرصعاً بهلال من الماس ويمتشق في حزامه سيفاً كان حريصاً على إبرازه للفت الأنظار إلى أن السلطان قد خصه بإنعام شخصي مكافأة له على ما أنجزه خلال مهمته السابقة في طرابلس. وكان شاكر قد حاز، زيادة عن ذلك، على الألقاب التالية: «خوجاقان حامايون» و «قبودان ـ ديوان ـ أفنديسي»؛ أي أنه أصبح يلقب بـ: مقدِّم العرائض، وسكرتير وزير البحرية.

ثم انتقل شاكر أفندي مع موكبه من المرسى إلى البيت المخصص عادة لمبعوثي الدول الرسميين وهو البيت الذي يطلق عليه اسم «بيت الباشوات»، والذي تم اعداده وتنظيفه على عجل لكي يحل به. وبعد ذلك توجه إلى القلعة حيث استُقبل من جديد استقبالاً كبيراً. وهنالك شرح شاكر أفندي لعلي القرمانلي باشا الغرض من عودته إلى طرابلس وسلمه الرسائل التي يحملها إليه من الآستانة، حيث ناولها له بحسب الترتيب التالي[1]:

1 ـ رسالة من الصدر الأعظم رؤوف باشا ـ لا تحمل تاريخاً ـ يحاط فيها علماً بالقرار الذي اتخذه السلطان بتثبيته في عرشه مجدداً مكافأة له على مسلكه الحازم في الذود عن حقوق الأمبراطورية العثمانية، كما يبلغه بأنه قد وجه أسطولاً تحت إمرته إلى طرابلس وعليه القوات اللازمة لردع المتمردين على سلطته.

2 ـ رسالة وزارية، متعلقة بهذا القرار العالي، مؤرخة في 15 ذي القعدة سنة 1250 هـ (15 مارس سنة 1835 م).

3 ـ رسالة من طاهر قبطان باشا ـ الذي تعتبر إيالة طرابلس داخلة في اختصاصاته ـ تعبر عن مدى اهتمام الباب العالي بالوضع الشائك الذي يعيشه علي باشا القرمانلي، وتبشره بقدوم الأسطول إلى طرابلس تحت قيادته، وتؤكد تلقي جميع التقارير التي بعث بها. وكانت هذه الرسالة هي الأخرى مؤرخة في 15 مارس.

= القرمانلي) صفحة 259. أما الأب برنيا فيجعلها ستة آلاف، انظر ترجمة التليسي لكتابه (طرابلس من 1510 إلى 1850)، صفحة 335 *.

(1) انظر أحمد النائب، صفحة 338 من المنهل العذب *.

4 ـ رسالة من وزير الحربية الأميرال خُسرو باشا، يبلغ فيها علي باشا القرمانلي من جانبه بأن قيادة الحملة المذكورة قد أنيطت بنجيب باشا الذي يحمل لقب القائد العام للأسطول. وكانت هذه الرسالة مؤرخة في 22 مارس.

5 ـ وأخيراً رسالة من نجيب باشا نفسه، تخطر الباشا بقرب وصول الأسطول إلى طرابلس، وتنقل إليه نوايا الديوان الايجابية نحوه، وتبشره بالأفضال السلطانية التي سينعم بها عليه اعترافاً بتفانيه وولائه؛ وبأنه انتظاراً لذلك قد رأى التعجيل بإرسال شاكر أفندي إليه للإشراف على إعداد الثكنات اللازمة لإيواء الجنود. وكانت هذه الرسالة مؤرخة في 13 مايو سنة 1835.

وبحسب التقاليد المرعية، فإن هذه الرسائل الرسمية كانت مكتوبة باللغة التركية؛ وأُلحقت كل منها بترجمة عربية لكي يتمكن سيدي علي القرمانلي من استظهار مضامينها. وتليت رسالة الصدر الأعظم على أعضاء الديوان باعتبارها وثيقة رئيسية موجهة باسم السلطان إلى كل سلطات البلاد. وعندما فُرغ من هذه الإجراءات الرسمية، طلب شاكر أفندي السماح له بالتوجه في صحبة الخازندار لزيارة الفنادق العامة والأبراج والمعاقل المخصصة لإيواء الجيش، لكي يرسم خرائط لها. ورافقه في هذه الجولة التفقدية حسُّونة الدغيِّس والسكرتير التركي. ولم يفت شاكر أفندي، قبيل مغادرته القلعة، أن يطمئن علي باشا القرمانلي وأن يحثه على عدم القلق لنقصان أي شيء لأن الأسطول كان مزوداً بكل ما يلزم، سواء فيما يتعلق بالعتاد الحربي أو بالأغذية. وفي المساء عاد شاكر أفندي إلى سفينته بحجة تفادي إثقال كاهل الباشا بالنفقات التي ستترتب على بقائه في المدينة. وهكذا فإنه لم يمكث بها إلا خلال النهار الذي أمضاه في تدبير كيفية إيواء الجنود الأتراك وفي استقبال زواره من الأهالي ومن الأوربيين بلطافته المعروفة عنه.

وفي يوم 25 مايو سنة 1835 م (أوائل محرم سنة 1251 هـ) لاح الأسطول العثماني في الأفق. وفي اليوم التالي ألقى مراسيه في الميناء. وكان مؤلفاً من أربع فرقاطات، وثلاثة طرادات، وثلاث سفن قلعية، ومقطورة تموينات، ومركب شراعي ذي صاريين، وعشر سفن لنقل الجنود. وغني عن القول أن وصول هذا الأسطول قد أحدث وقعاً كبيراً في كل من المدينة وضاحية المنشية، وهو أمر مفروغ منه. وكانت كل منهما تعتقد بأن الأسطول العثماني ما قدم إلا لنجدتها، إذ أن أحداً فيهما لم يكن ليتصور حقيقة ما كان على وشك الوقوع.

وسارع سيدي علي باشا، عند الساعة الحادية عشرة صباحاً، بالصعود بنفسه إلى سفينة نجيب باشا لتهنئته بسلامة الوصول. فاستُقبل بكل ما يستحقه شخص في مركزه من تبجيل، وتمت بينه وبين نجيب باشا مقابلة مطولة على انفراد تباحث الرجلان خلالها حول شؤون طرابلس. ثم رجع الباشا من هذه المقابلة بعد الظهر، وسط هدير المدافع، فكان فخوراً للغاية بالاستقبال الذي خُصَّ به. وعند مروره أمام الطرادة الفرنسية، المسماة (السريعة LA DILIGENTE) ـ التي كان يقودها السيد (لابيير LAPIERRE) ـ فإنها حيته بإحدى وعشرين طلقة، فرد عليها الأميرال التركي برفع

العلم الفرنسي. واتخذت المنشية من ناحيتها كل الاجراءات الضرورية للتأهب للمقاومة إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، بينما ظلت على اتصال مستمر مع قائد الحملة بواسطة حماتها الانجليز.

وفي يوم 27 مايو تم إنزال قطع المدفعية، وبادرت القوات التركية باحتلال القلاع والحصون في الحال، كما احتلت ساحة القلعة الكبيرة دون وقوع أية اضطرابات. وفي المساء صدرت الأوامر إلى الأهالي ولرجال الحرس المدني بتسليم أسلحتهم وبأن ينسحب كل منهم إلى بيته ويلزمه للراحة. وكان سيدي علي باشا هو الذي أمر بهذا الإجراء بنفسه ـ بناء على طلب القائد العثماني ـ فبدا أن له ما يبرره ولذا فإن أحداً لم يستشف من ورائه أية مخاوف على مركز الباشا.

وفي يوم 28 مايو ـ وكان يوم خميس ـ أُعد كل شيء لاستقبال نجيب باشا استقبالاً رسمياً: فلقد جُهز له أجمل بيوت المدينة ببذخ مبالغ فيه، وتقرر أن يتم دخوله قبل الظهر. وكانت القوات التركية تحت الاستنفار، حيث ظلت متأهبة لإطلاق النار وقد تمركزت في التحصينات والقلاع المشرفة على المدينة وعلى الأرياف المحيطة بها. واصطف طابوران من الجنود ما بين باب البحر والمكان الذي سينزل عنده نجيب باشا، وأخلى هؤلاء بينهم ممراً لم يكن يُسمح للجماهير بالاقتراب منه. وكان عدد المتفرجين كبيراً، فيما كان الجنود الأتراك المصطفون يقفون في نظام بالغ الصرامة.

ثم وُجهت الدعوة لسيدي علي القرمانلي باشا بالتوجه عند الساعة التاسعة إلى الفرقاطة، فتوجه إليها في موكب مهيب لاصطحاب نجيب باشا الذي كان بانتظاره، لكي ينزلا منها معاً عند الظهر؛ وهي اللحظة التي يُقال أن المنجمين يعتبرونها ساعة فأل حسن يُستحب أن تتخذها الأمبراطورية العثمانية توقيتاً للشروع في عملياتها الحربية. ولم يكن يخطر ببال علي القرمانلي أن تلك اللحظة كانت تمثل بالنسبة له لحظة وداعه الأخير لكل أولئك الذين قاسموه قدره طيلة ثلاث سنوات، وبأنها أيضاً هي اللحظة التي سيتوارى فيها عن أعز ما لديه في هذه المدينة، أعني، عن أسرته وأطفاله. وكان العامل مصحوباً ـ كما في المرة السابقة ـ بصهره ووزيره حسُّونة الدغيِّس وبأعيان البلاد.

وأخيراً أعطى مدفع الأسطول، عند الساعة الحادية عشرة، الإشارة بنزول نجيب باشا. وعند صدور تلك الإشارة، شرع كل الجنود الأتراك في المدينة أسلحتهم. وعندئذ لاحظ الناس من فوق أسطح منازلهم أن زورق سيدي علي باشا قد ظل قرب فرقاطة القائد التركي. والذي حدث هو أن الباشا قد احتُجز بالفعل في الفرقاطة ونزل نجيب باشا بمفرده. وسرعان ما تحولت فرحة الناس إلى حزن عام، وبدا الوجوم فوق كل الوجوه، وصمت الناس كأن على رؤوسهم الطير. ورجع حسُّونة الدغيس مع الموكب لطمأنة أخته على حياة زوجها الباشا المحتجز. وكان الدغيس يسير إلى جانب نجيب باشا الذي كان هو الوحيد الذي يمتطي جواداً.

وعند وصول قائد الأسطول العثماني إلى القلعة قام باستدعاء أكابر المدينة وأطلعهم على

أوامر السلطان، وهي الأوامر التي كانت تبرر الاجراءات المتخذة ضد سيدي علي باشا القرمانلي. كما كانت تأمرهم بالاعتراف بنجيب باشا كجنرال للإيالة، انتظاراً لوصول الحاكم الجديد محمد رائف باشا. وأُرغم كل أعضاء الديوان على الرد بصوت جهوري مسموع أنْ: «سمعاً وطاعة!».

وفي يوم 29 مايو أعلنت المنشية خضوعها، وبودر في الحال إلى فتح باب المدينة الرئيسي، بعد أن كان قد سُدَّ بجدار طيلة ثلاث سنوات، فاستُؤنفت الاتصالات مع الدواخل. وفي اليوم التالي التجأ الحاج محمد بيت المال ـ بناء على مشورة القنصل البريطاني وارنجتون ـ إلى ظهر الطرادة الانجليزية التي كانت راسية في الميناء. أما مدّعي العرش محمد بك القرمانلي، فإنه هرب إلى مصراته، وعُلم أن أخاه أحمد بك قد توجه إلى مصر[1]. وتم تجريد أسلحة المنشية في نفس اليوم، كما نُقلت مدفعيتها إلى مدينة طرابلس.

وفي أول يونيه سنة 1835 وجّه نجيب باشا إشعاراً رسمياً إلى جميع القناصل لإخطارهم بتوليه السلطة، ودعاهم إلى أن يستمروا معه في العلاقات الودية التي كانت بينهم وبين الإيالة، كما أهاب بهم أن يعملوا على توطيد تلك التي كانت قائمة باستمرار بين بلاطات بلدانهم وبين الباب العالي. وكان هذا الإشعار الدوري ـ الذي فيما يلي ترجمة له ـ مؤرخاً خطأ في الثاني من يونيه: ـ

«من مصطفى نجيب باشا، القائد العام للقوات النظامية، ووزير الباب العالي العثماني، ومندوبه فوق العادة، بإذن الله.

نحيطكم ـ بإشعارنا هذا ـ علماً بوصولنا إلى هنا منوطين بأوامر الباب العالي العثماني لوضع حد للاضطرابات التي ابتُليت بها هذه البلاد أمداً طويلاً. ولتسلُّم سلطاتها هي وملحقاتها ما ظلت هذه هي رغبة مولانا وعاهلنا المجيد السلطان محمود. وعليه فإنكم مدعوون للاتصال بنا واللجوء إلينا في كل أمر تواجهونه؛ وثقوا بأننا، من طرفنا، سنكون مستعدين دائماً للعمل على الحفاظ على العلاقات الودية القائمة، لحسن الحظ، بين الباب العالي والدول النصرانية.

صدر في قلعتنا في 2 يونيه سنة 1835.

إلى أصحاب المقامات الرفيعة ممثلي الدول النصرانية في طرابلس».

وفي نفس اليوم انتشر خبر بأن محمد بك القرمانلي لم يستطع تحمل الكارثة التي حلت به وبأسرته، وخاف من عواقب الأحداث التي ذهب استقلال وطنه ضحية لها، فانتحر وهو في طريقه

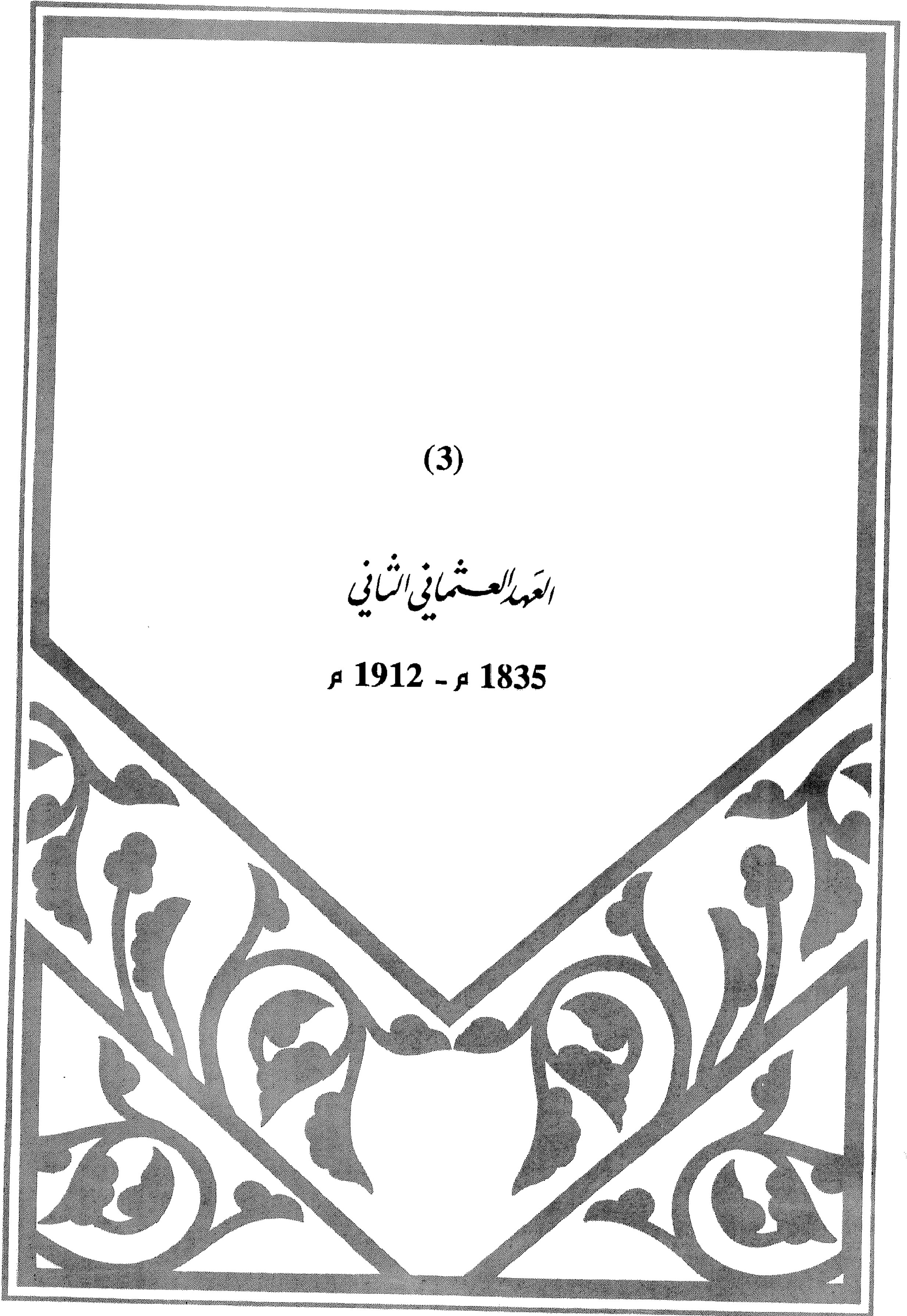
(1) يذهب أحمد النائب في المنهل العذب (صفحة 340) إلى أن أحمد بك قد هرب إلى مالطة ويوافقه رودولفو ميكاكي في ذلك *.

إلى مصراتة[1]. وحزن الناس كثيراً لوفاة هذا الأمير، سواء في المنشية أو في المدينة. وفي المساء غادرت أسرة سيدي علي باشا القلعة حيث انتقلت بكل ما تملكه إلى بيت آل الدغيِّس.

وفي يوم 2 يونيه أقلعت الفرقاطة المكلفة بنقل سيدي علي القرمانلي إلى الآستانة. وكان في صحبته ابنه البكر سليمان البك، وحسُّونة الدغيس، وزوج أخته سليم كاهية، وابنا أخيه، وعدد من قدامى خدمه الذين قرروا مشاركته مصيره حتى النهاية. في حين ظلت بنتاه غير المتزوجتين مع أمهما الأميرة في طرابلس.

تلك هي خاتمة الصراع بين مدينة طرابلس وضاحية المنشية، والذي استمر طيلة ثلاث سنوات. وهكذا فإن إيالة طرابلس قد انقلبت فجأة إلى مجرد ولاية عثمانية.

(1) يقول أحمد النائب حول خاتمة الأسرة القرمانلية (صفحة 340 من المنهل) ما يلي: «وخمدت نار الحرب وبلغت كل نفس مناها. وقتل محمد بك القرمانلي نفسه، وفر أخوه أحمد بك إلى مالطة، وأرسل علي باشا إلى الآستانة العلية، وانقرض بيت آل قره مانلي...»، وإن كان يستفاد من الوثيقة التي نشرها عمر بن اسماعيل في ملحق كتابه عن إنهيار الأسرة القرمانلية (صفحة 519)، أن محمد بك لم ينتحر وإنما هرب إلى مالطة *.



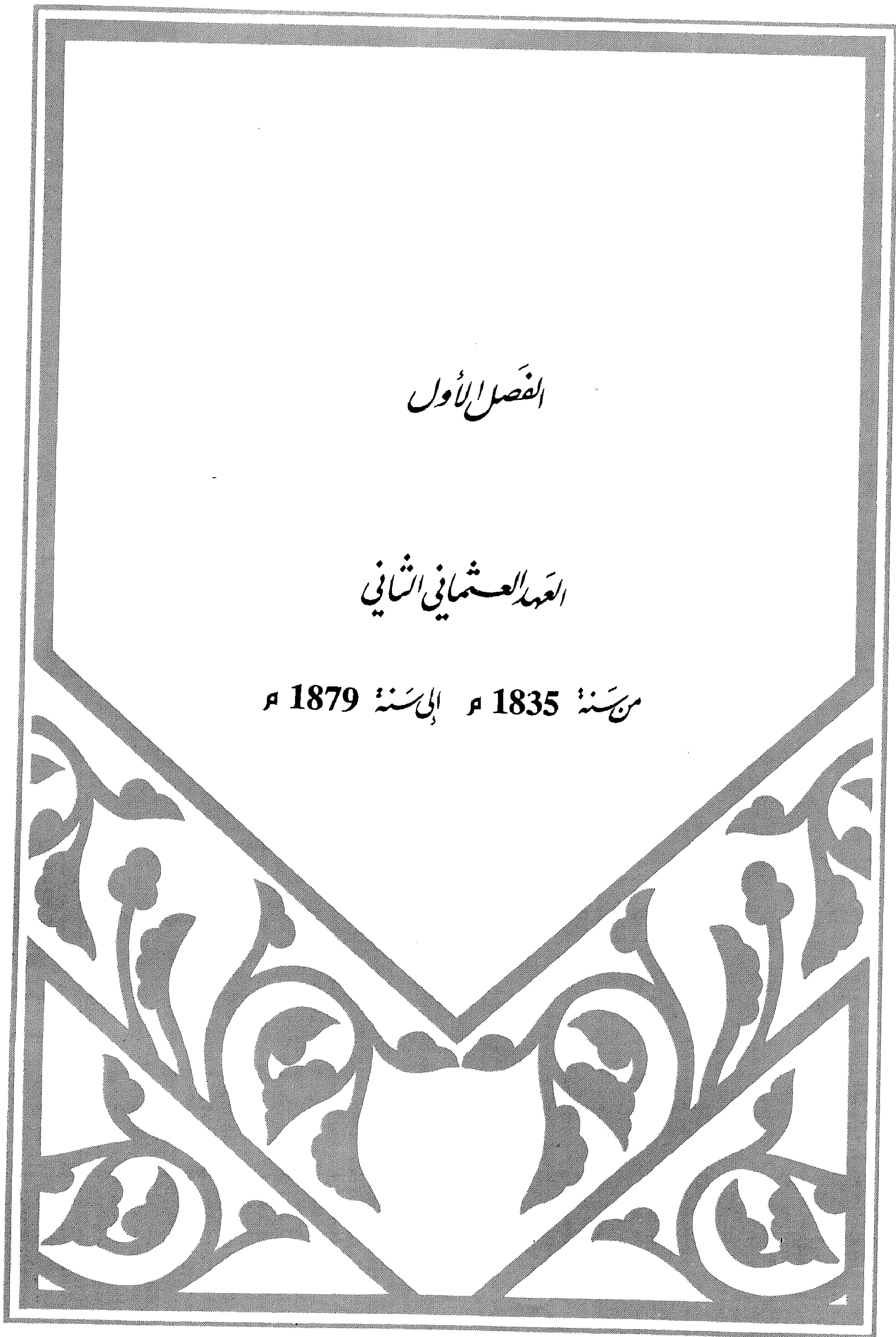
(3)

العهد العثماني الثاني

1835 م - 1912 م



الجزء الخامس



الفصل الأول

العهد العثماني الثاني

من سنة 1835 م إلى سنة 1879 م

كان أول إجراء إداري أقدم عليه نجيب باشا عندما استقر بقلعة طرابلس هو الإسراع بفتح أبواب المدينة وإعلان إنهاء حالة الاضطرابات التي كفت بالفعل بمنتهى السهولة. فلقد أخذ التقارب يتحقق بين عرب المنشية وأهالي المدينة الذين صاروا يتنافسون في ترديد العبارة القدرية القائلة: «كان مكتوباً على الجبين»!. وبدوا وكأنه لم يحدث بينهم من قبل أي سبب للكراهية، خاضعين للأمر الواقع الذي استسلمت له حتى الدول الأجنبية. غير أنه فيما عدا سكان ضواحي طرابلس ونواحيها، فإن الأعراب الآخرين - وإن كانوا قد عبّروا عن احترامهم للسلطان العثماني - إلا أنهم لم يبدوا مستعدين البتة - للتقرُّب من الحاكم الذي أوفده إليه لتوِّه. فإن عبد الجليل سيف النصر كان قانعاً بالاستقلال الفعلي الذي ظل ينعم به منذ أربع سنوات، حيث صار ينعزل شيئاً فشيئاً. أما آغا مصراتة فقد وجّه رسالة احترام إلى الحاكم، لكنه توقف عند هذا الحد.

وكان غومة المحمودي هو الوحيد الذي حضر لزيارة الباشا الجديد. فحيّت القلعة دخوله إلى المدينة بإطلاق أربع طلقات مدفعية. وكان في صحبته سيدي ابراهيم القرمانلي الذي أبدى رغبته في العيش بطرابلس كمواطن عادي، وهو الأمر الذي لم يعترض عليه نجيب باشا؛ بل إن هذا زاد فثبّت أخاه سيدي عثمان القرمانلي في منصبه كبيك لبنغازي. وأسند الباشا رئاسة الإدارة إلى الحاج محمد بيت المال؛ فقد كان محتاجاً لمثل هذا الرجل الذي لا تنقصه الحنكة في إدارة بعض الموارد المحلية. ذلك أن الباب العالي العثماني كان قد أوفده إلى طرابلس بدون أموال تقريباً، بحيث أنه لم يلبث أن وجد نفسه عاجزاً عن تسديد رواتب جنوده وتدبير مأكلهم. ولحسن حظه فإن بك تونس، الذي كان هو قد وجّه إليه شاكر أفندي في مأمورية، قد بادر فأمدّه ببعض المؤن وبشيء من المال. ولقد قصد هذا الأمير من وراء إسداء هذه الخدمة إليه أن يُبعد عن نفسه خطر العاصفة التي اعتقد أنها قد تهدد إيالته.

ثم استُبدل نجيب باشا بعد مضي ثلاثة أشهر على وصوله بوال آخر هو محمد رائف باشا[1]

(1) يخطىء المؤلف في اسم هذا الوالي فيجعله محمد رائس باشا، والصواب هو محمد رائف باشا *.

الذي كان حاكماً لمنطقة الدردنيل، فتسلم مهام منصبه في طرابلس في 7 سبتمبر سنة 1835 (أواسط جمادى الأولى سنة 1251 هـ [1]) وكان أول أمر أصدره إليه الباب العالي العثماني ونفّذه هو إرسال جميع القرمانليين إلى الآستانة، فيما عدا العجوز يوسف باشا والخلاسيون من ذريته، أي أولئك الذين أنجبهم من نسوة زنجيات. وعند سماع سيدي عثمان بهذا النبأ فإنه هرب من بنغازي والتجأ إلى مالطة، فما كان من محمد رائف باشا إلا أن استبدله بأخيه هو ـ ويدعى مصطفى ـ وبالفعل فقد وصل أخو رائف هذا بنغازي مع فرقة من الجنود في 24 نوفمبر سنة 1835، فنزل بها مع حاشيته وجنوده دون أن يلقى هناك أية معارضة، فاستولى على قلعتها. ثم لم يلبث أكابر البلد أن قدموا لزيارته، فبادر إلى مطالبتهم بدفع ثلاثة آلاف قرش كحق تنصيب. ثم قام أثناء نفس المقابلة بتوقيف عدد من الأهالي كرهائن لضمان دفع هذا المبلغ. ولقد قام البك مصطفى في البداية بقمع تمرد محدود نشب في ضواحي بنغازي حيث تمكن من إحباطه بسهولة. وبعد ذلك بسط سيطرته على باقي برقة، وقام باحتلال درنة وواحة أوجلة.

وقام محمد رائف باشا بنشاط كبير من جانبه. فلقد لمس أن الأعراب، وإن كانوا لم يجهروا بالثورة عليه، إلا أنهم قابلوه بمقاومة سلبية في كل مكان، حيث حرصوا على عدم ارتياد سوق طرابلس واكتفوا بالتردد على سوق تاجوراء. فما كان منه إلا أن سيّر ضد هذه البلدة قوة عسكرية قوبلت هناك برصاص البنادق، إلا أنها تمكنت من اقتحام تاجوراء بالقوة ثم سلبتها. ولقد خرج جانب من عساكر المنشية مع الأتراك في هذه الحملة التي أحدثت صدى واسعاً أدى إلى خضوع جنزور والزاوية وعدد آخر من قرى الساحل. إلا أن سخط أهالي طرابلس والقبائل المحيطة بها أخذ يزداد يوماً عن يوم. وحاول الباشا أن يحصل على الأموال بكل الوسائل وأن يؤجر كل موارد الدخل للأكّارين حتى تلك التي لم يفكر الباشوات السابقون في التخلي عنها للأكارين، كالسجن العمومي، ومراقبة الأوزان والمقاييس، وغيرها؛ فلم يطق أحد ذلك. وكان بيع هذه المناصب يُمنح لمن يدفع أكبر ثمن، بصرف النظر عن أخلاق وديانة من كانوا يتقدمون لشغلها أو مكانتهم الاجتماعية. بل وأكثر من ذلك، فإنه كان يحدث أن الذي يرسو عليه المزاد ما يكاد يتسلم منصبه الذي اشتراه حتى يُزاح منه ليحلّ محله آخر يكون قد دفع مزايدة زهيدة تفوق ما كان قد دفعه، وهكذا فقد كان الباشا يخلق لنفسه عداوات جمّة.

وإذْ أُخطر الباب العالي العثماني بهذا الوضع، فإنه أرسل إلى طرابلس خلال شهر يونيه سنة 1836 م (أوائل ربيع الأول سنة 1252 هـ[2]) الأميرال الأكبر أو القبودان ـ باشا طاهر باشا[3]، الذي

(1) انظر المنهل العذب صفحة 341 *.

(2) المنهل العذب صفحة 341 *.

(3) يصفه أحمد النائب بـ «قبـودان البحر ومشير الطوبخانة وسر عسكر طرابلس المشير طاهر باشا».

ويقول أنه قدم في اثنتين وعشرين سفينة حربية مشحونة بالمهمات والعساكر السلطانية. انظر المصدر السابق صفحة 341 *.

لم يرض عن الحالة التي وجد عليها الأتراك. ذلك أن الحملة التي وُجهت، إلى تاجوراء لم تؤد سوى إلى إخضاع جزء من منطقة الساحل؛ أما فيما عدا ذلك ـ وإذا ما استثنينا بنغازي ودرنة وأوجلة ـ فإن البلاد كانت برمتها في حالة من العصيان الشامل.

فعبد الجليل سيف النصر كان منفرداً بحكم منطقة تمتد من شواطىء سرت وحتى أقاصي جنوب فزان. وكان عثمان، آغا مصراتة، مستقلاً هو الآخر بمنطقته كامل الاستقلال. أما غومة المحمودي، فإنه بعد أن قضى بطرابلس بعض الوقت، فإنه عاد إلى الجبال حيث ظل موقفه غامضاً. وكان قد ترك بالمدينة، كرهائن للتدليل على حسن نواياه، زوجته وأطفاله والذين لم يلبثوا أن التجأوا إلى القنصلية الفرنسية. وانتهى الأمر بمحمد رائف باشا بأن سمح لهم بالعودة للإنضمام إلى رب عائلتهم غومة الذي كان يأمل في كسبه إلى صفه بواسطة هذه اللفتة الكريمة.

وبعد أن اطلع طاهر باشا على شؤون طرابلس وتحدث مع أهل الشأن فيها، فإنه لم يمكث بها سوى بضعة أيام، ثم أبحر متجهاً إلى مصراتة، حيث تبعه في الحال الأميرال الفرنسي (هوجون HUGON) الذي هرع مع جانب من الأسطول الفرنسي معتقداً ـ بحق ـ بأنه كانت لدى طاهر باشا تعليمات بإخضاع إيالة طرابلس، ثم العمل بعد ذلك على وضع إيالة تونس تحت السيطرة المباشرة للباب العالي العثماني؛ بل والتوجُّه ـ إن كان ذلك ممكناً ـ لنجدة بك قسنطينة التي كان يتهددها جيش المارشال الفرنسي (كلوزيل CLAUZEL). غير أن طاهر باشا أكد له بشدة بأن مهمته تنحصر في طرابلس، وعندئذ انسحب الأميرال الفرنسي بقواته البحرية مقتنعاً وراضياً[1].

بيد أن عثمان آغا بادر ـ دون أن ترهبه العاصفة التي هبت في وجهه ـ إلى مقاومة طاهر باشا مقاومة لم يحسب لها أحد حساباً. والحقيقة أن طاهر باشا لم يُظهر في هذا الصدد أية حنكة عسكرية أو شدة وحزم. إذ أنه أنزل قواته على مقربة من المدينة، وأخذ العرب يكيلون له الضربات في معسكره الذي لم يلبث أن خشي حتى مجرد مغادرته، بحيث أنه بدلاً من أن يحاصرهم وجد نفسه محاصراً، واضطر إلى تحصين مواقعه عن طريق سحب مدافع من بطاريات سفنه. وأخيراً أثبت أن حيله كانت أنجح من أسلحته؛ فقد تمكن بواسطة مبعوثيه من استمالة الكثير من الناس داخل مصراتة إلى صف الأتراك، إلى درجة أن عثمان آغا خشي حدوث ارتداد بين صفوف مناصريه، فما كان منه إلا أن ترك تزعم المقاومة وهرب إلى البدو القاطنين خارج المدينة، إلا أن هؤلاء ما لبثوا أن سلّموه. وفتحت المدينة أبوابها فاستولى عليها الأتراك في 9 أغسطس سنة 1836[2]. ولقد أنقذ احتلال مصراتة سمعة الجيش التركي وسمعة أميرال الأمبراطورية العثمانية الأكبر طاهر باشا، حيث عاد إلى طرابلس منتصراً. وفيما كان ما يزال معسكراً عند

---

(1) انظر (جان سير JEAN SERRES) في كتابه «السياسة التركية في أفريقيا الشمالية LA POLITIQUE TURQUE EN AFRIQUE DU NORD» ـ صفحة 161.

(2) انظر ترجمة خليفة التليسي لكتاب كوستانزيو برنيا، صفحة 341 *.

مصراتة قدم إليه رجل سيُقدَّر له فيما بعد أن يدفع رأسه ثمناً لعلاقاته الوطيدة مع تركيا. وكان هذا الرجل هو شاكر صاحب الطابع[1]، أي رئيس وزراء إيالة تونس، حيث أهدى طاهر باشا مائتين من الخيول باسمه هو لا باسم سيده فقد كان يخونه.

وعند عودة طاهر باشا إلى طرابلس، قبض في يده على مقاليد الإدارة بالرغم من أن محمد رائف كان ما يزال يعتبر هو حاكم الولاية الرسمي. وأظهر ميلاً لمعاداة الأوربيين وللتكبر والوقاحة حتى مع القناصل. وتظاهر بأنه يعتبر المعاهدات التي أبرمها القرمانليون قد أصبحت لاغية.

ووجه طاهر باشا أيضاً إلى محلة ترهونة المتمردة حملة ضم إليها معاونيْه ماميك باشا ومحمد رائف. ولم تستطع هذه الحملة إحراز نجاح كبير فرجعت منهكة نظراً لقلّة المأكل ورداءة الأحوال الجوية. أما غومة المحمودي، الذي ظل مستمراً في موقفه الغامض، فإنه قد هوجم أثناء الليل في معسكره بغتة وفقد بعضاً من رجاله. وكانت تلك هي النتيجة الوحيدة للحملة تقريباً.

عندما شارفت سنة 1836 على الانتهاء تفشى وباء الطاعون في طرابلس واستمر بلاؤه طيلة السنة التالية تقريباً. وفي تلك الفترة دُبرت مؤامرة هدفت إلى إعادة سيدي إبراهيم إلى عرش القرمانليين، فما كان من هذا الأمير إلا أن فضح أمر هذه المؤامرة بنفسه لدى طاهر باشا. فتم القاء القبض على ضابطين من ضباط الحامية التركية قاما بتدبير هذه المحاولة الثورية، وتم إرسالهما إلى الآستانة. وكان قد حدث وأن وُجِّهت رسائل إلى كل مشائخ العرب تهيب بهم أن ينضموا إلى الحركة المزمعة.

جعل فشل القوات الفرنسية في احتلال قسنطينة بالجزائر، في شهر أكتوبر سنة 1836، طاهر باشا أشد تصلباً تجاه الأوربيين من ذي قبل. فكان يقول علانية إن وجود الأمير عبد القادر الجزائري من ناحية وأحمد بك من ناحية أخرى لن يلبث أن يفضي إلى طرد الفرنسيين من الجزائر التي ستدخل عندئذ تحت السيطرة التركية. وليس هناك من شك في أن طاهر باشا لم يوطد علاقته المباشرة مع بك قسنطينة ولم يتآمر مع شاكر صاحب الطابع إلا لتحقيق مخططات منافية لمصالح فرنسا ومنافية أيضاً لمصالح عاهل تونس، ثم أنه عُلم أن الباب العالي العثماني قد أوفد شاوشاً[2] بإيعاز من شاكر إلى الحاج أحمد، بك قسنطينة، حيث حمل إليه فرماناً من الباشا مع وعد بأن يرسل إليه قريباً نجدة قوامها ثمانمائة جندي ألباني.

في ربيع سنة 1837 م (أوائل ذي القعدة سنة 1252 هـ)[3]، خرج طاهر باشا بنفسه ضد غريان، ذلك أن وضعه كان قد تغير؛ فمن رتبة قبودان ـ باشا صار يلقب بلقب الحاكم العام

---

(1) انظر المنهل العذب صفحة 342، وكذلك كتاب كوستانزيو برنيا صفحة 342 من الترجمة العربية *.

(2) جان سير، نفس المصدر المذكور آنفاً، صفحة 168.

(3) المنهل العذب، صفحة 343 *.

لطرابلس الغرب، حالاً بذلك محل محمد رائف باشا. غير أن الحظ لم يحالفه كثيراً في حملته، فرجع بعد مضي بعض الوقت دون أن يتمكن من زعزعة غومة المحمودي في مكانته[1]. ولم يلبث أن تبع هذا الفشل عزله من منصبه وتعيين حسن باشا الجشمهلي[2].

كان طاهر باشا تركياً يتّسم بالجهل والفظاظة وبلادة العقل. فقد حدث في أحد الأيام أنه بينما كان يستقبل بعض التجار الأوربيين، أن اقتيد إليه جندي كان قد اقترف بعض أعمال الشغب في المدينة، فما كان منه إلا أن أمر في الحال بإلقائه من أعلى الشرفة التي كان متواجداً بها وتابع حديثه مع زائريه[3]. ويبدو أن استدعاء طاهر باشا من منصبه لم يتأتّ إلا عن افتقاره إلى الحنكة في إدارة شؤون البلاد، إذ أن الباب العالي العثماني لم يصرف النظر عن مخططاته تجاه تونس وقسنطينة.

وكان طاهر باشا قد أعلن سراً بأن الباب العالي قد أمره بالتوجه لنجدة بك قسنطينة التي هاجمها الفرنسيون، وبأنه يتحتم أن يتم السلم قبل رحيله في طرابلس الغرب. فصدّقه الناس، وتمكن هو بهذه الحيلة من القبض على عثمان آغا مصراتة، وعلى أحمد المريِّض، شيخ ترهونة، إلا أنه فشل في القبض على غومة المحمودي.

في أواخر شهر أغسطس سنة 1837 وصل إلى طرابلس القبودان ـ باشا الجديد أحمد المشير على رأس فرقة بحرية كبيرة من الأسطول العثماني. وكان في صحبته عثمان آغا مصراتة السابق الذي كان طاهر باشا قد اقتاده كسجين إلى الآستانة، إلا أن الباب العالي أرجعه إلى بلده حراً طليقاً بعد أن أغدق عليه الهدايا. وكان الهدف من وراء هذه اللفتة الكريمة هو التصالح مع الأهالي الذين كان الباب العالي يأمل في استمالتهم أيضاً بالعاطفة الدينية، عن طريق التلويح لهم بالجهاد المقدس ضد الفرنسيين الكفار في الجزائر.

ولقد أُخطرت السفارة الفرنسية بالآستانة بأن القبودان ـ باشا، باعتراف الباب العالي نفسه، كان متوجهاً إلى تونس. غير أن العثمانيين صرحوا بأنه لا يقصد سوى إلى طمأنة بك تونس حول المخاوف التي ولّدتها في نفسه التهديدات التي كان وجهها إليه الأميرال الأكبر السابق طاهر باشا. بيد أنه كان من الواضح أن الحكومة الفرنسية ستتخذ الاجراءات الكفيلة بألا يجرَّ تواجد الأسطول العثماني في المياه التونسية إلى أي حادث من شأنه الإضرار بمصالحها. وبالفعل فقد اتخذت هذه الاجراءات. ذلك أن المراقبة النشطة التي قام بها عند الساحل الأفريقي الأميرال (لالاند LALANDE) قائد القوات البحرية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط، ووجود هذا الضابط الكبير

(1) يقول أحمد النائب ـ نفس المصدر، نفس الصفحة ـ أن معركة حامية دارت بين طاهر باشا وبين غومة وهلك فيها الكثيرون من الجانبين، واستولى غومة على مدفع وعلى مهمات حربية أخرى *.

(2) المنسوب إلى (جشمة) وهي بلدة على الساحل التركي، ومعناها الحرفي، (صنبور) أو حنفية الماء *.

(3) انظر الترجمة العربية لكتاب كوستانزيو برنيا، صفحة 342 *.

نفسه في تونس، قد أحبطت جميع مخططات الأتراك التي لم تكن لها من نتيجة سوى وضع حد لمأساة شاكر صاحب الطابع، الذي تم قتله بأمر من سيده في أعقاب مؤامرته التي كان يحيكها مع عملاء الباب العالي العثماني[1].

كان شاكر هذا من مواليد جورجيا، ولقد جيء به صغيراً من الآستانة إلى تونس، حيث بيع إلى حمُّودة باشا الذي نشَّأه في البلاط. وبعد توليه منصب «باشا ـ مملوك»، ثم «حامل أختام»[2] حسين بك، فإنه أصبح رئيساً لوزراء تونس. ثم توجه إلى الآستانة لتدبير دسائسه في الخفاء، حيث رجع منها مصحوباً في الخفاء بفرمانات تجعله ممثلاً للباب العالي. ومنذ تلك اللحظة طفق يتآمر خفية ضد البيك، حيث أنشأ علاقة مع طاهر باشا، بك قسنطينة، ومع الأمير عبد القادر الجزائري نفسه[3]. وكان كل شيء قد أُعدَّ لكي تنشب في 20 سبتمبر ثورة تقرر أن ينتهزها شاكر، فيما يكون الأسطول التركي قد وصل أمام تونس. ولكن حيث أن وجود السفن الفرنسية قد منع وصول الأسطول العثماني ـ مما جعل قيام الثورة أمراً مستحيلاً ـ فإن أحد المتآمرين كشف لبيك تونس عن خطة المؤامرة. وفي الحال بادر هذا العاهل إلى عقد مجلسه، واقتيد شاكر في حضرته، بعد أن تمت مواجهة بينه وبين الشخص الذي اتهمه؛ فأدين بالخيانة، وقتل شنقاً.

وبعد هذا الفشل رجع القبودان ـ باشا إلى الآستانة، ثم أن الاستيلاء على قسنطينة عجّل بخيبة آمال الديوان التونسي الحمقاء. واستمر أحمد بك ـ الذي كان يجوب البلاد لائذاً بالفرار ـ في مراسلاته مع أتراك طرابلس، إلا أن تلك المراسلات لم يعد لها من موضوع آخر سوى ضمان لجوء هذا العاهل المطاح به في الأراضي التابعة للسلطان حينما تدعو الضرورة إلى ذلك. بيد أنه يبدو أن أحمد بك، وقد آلمته الطريقة التي عومل بها في تلك الظروف التي حاقت به فيها الخطوب، لم يلبث أن صرف النظر عن مطالبة العثمانيين بأي شيء. وبعد أن عاش حياة قاسية لعدة سنوات، فإنه توجه إلى الجزائر واستلاذ بها في حماية أعدائه الفرنسيين أنفسهم، وهنالك وافته المنية بسلام[4].

وفي تلك الأثناء حاول حسن باشا الجشمهلي أن يأخذ عرب طرابلس بسياسة الاعتدال التي أوصى بها الباب العالي. فترك غومة المحمودي يسيطر على معاقله الجبلية، وتراءت له فكرة التفاوض مع عبد الجليل سيف النصر، آملاً في أن ينجح في تأليبه ضد غومة. وكان أساس المفاوضات هو الاعتراف الرسمي بعبد الجليل كأمير لفزان ولبقية المناطق التي يحتلها، في مقابل أن يدفع لخزينة طرابلس ضريبة سنوية مقدارها خمسة وعشرون ألف قرش. والتزم عبد الجليل

---

(1) انظر جان سير، نفس المصدر المذكور، صفحة 181.

(2) ومن هنا لقب بـ «صاحب الطابع».

(3) انظر كتاب الكولونيل (بول ازان PAUL AZAN) وعنوانه «الأمير عبد القادر»، صفحة 174-175، من طبعة باريس لسنة 1925.

(4) ثم دفن أحمد بك داخل حرمة مسجد سيدي عبد الرحمن بمدينة الجزائر.

بالدفع، مكتفياً بالوعد بذلك، حتى يتسّنى له لبعض الوقت انفتاح أسواق طرابلس التي كان في حاجة إليها. إلا أن حسن باشا الجشمهلي الذي كان يمر بضائقة مالية طالبه بأن يدفع فوراً الضرائب القديمة المتأخرة التي لم يكن قد دفعها، فرفض عبد الجليل، وترتب على ذلك انقطاع المفاوضات.

في الثالث من شهر أغسطس سنة 1838 توفي بمدينة طرابلس الباشا العجوز يوسف القرمانلي الذي كان الأتراك قد تركوه يحيا حياة بؤس. وفي 30 من نفس الشهر (جمادى الآخرة سنة 1254 هـ[1]) تم عزل حسين باشا فتلاه على حكم طرابلس الغرب علي عشقر باشا.

وعندما غادر الأسطول التركي مضائق الدردنيل انتشرت في الحال إشاعات جديدة مفادها أنه يُزمع الهجوم على تونس، غير أن تلك الاشاعات لم يكن لها أي أساس من الصحة. ثم أن الأسطول الفرنسي كان يواصل مراقبة السواحل التونسية بهمة ونشاط.

كان عبد الجليل سيف النصر وغومة المحمودي قد وحّدا بين مصالحهما في أعقاب محاولات حسن باشا الجشمهلي الجادة للتفاوض. وقام عبد الجليل، بعد وصول علي عشقر بفترة وجيزة، باحتلال بلدة تاورغاء الواقعة في مقاطعة مصراتة، حيث طرد منها حوالي خمسين جندياً تركياً كانت تتألف منهم حاميتها. إلا أنه لم يمض شهران حتى أبرم عبد الجليل وغومة مع علي عشقر باشا اتفاقية يُعترف بموجبها لكليهما بالسيطرة على المناطق التي تقبل سلطة كل منهما؛ وذلك مقابل أن يدفع أولهما ضريبة مقدارها خمسة وعشرون ألف قرش، وأن يدفع ثانيهما ضريبة مقدارها ثلاثة آلاف. لكنه لم يُكتب لهذه التسوية أن تستمر طويلاً؛ إذ أنه عندما أزفت مواعيد الدفع، في موسم حصاد سنة 1839، رفض البدو الدفع، فاستُؤنف القتال ورفض أحمد المريِّض هو الآخر استقبال عساكر أتراك في ترهونة؛ إذ أنه عندما قدمت إليها مفرزة من مصراتة، فإنه أجبرها على الانسحاب. أما في برقة فإن حليم طوسوم بك[2]، قائم مقام الباشا، الذي كان قد حل في بنغازي محل أخ محمد رائف باشا، قد اضطر إلى الإغارة على القبائل المشاغبة.

وخلال سنة 1839 هُزم عبد الجليل سيف النصر قرب مسلاتة بواسطة جيش نظامي كان يقوده عثمان، آغا مصراتة[3]. غير أن الأتراك الذين أحرزوا النصر هنا قد هُزموا على يد غومة المحمودي في غريان؛ حيث لم يرجع من الأربعمائة جندي تركي الذين وُجهوا ضده سوى نصفهم على أكثر تقدير، وكان من بين العائدين عدد كبير من الجرحى[4].

(1) المنهل العذب، صفحة 344 *.

(2) انظر المنهل العذب، صفحة 344 *.

(3) أما أحمد النائب فإنه يذكر في صفحة 345 من المنهل العذب أن قائد هذا الجيش وآغا مصراته كان هو حسن بك البلعزي، الذي خرج على رأس عساكر نظاميين وعساكر قول أوغلية، فتواقعوا مع عبد الجليل في منطقة مسلاته مدة ثمان ساعات، حيث هزم وفر إلى فزان *.

(4) كان يقود الحملة التركية القائم مقام بكر بك، ودارت المعركة في وادي الهيرة ودامت نحو خمس ساعات، =

ترتب على إبرام معاهدة 15 يوليه سنة 1840 الخاصة بتسوية مسألة المشرق حدوث تحول في مسلك القنصل الانجليزي وارنجتون، الذي ظل حتى ذلك الوقت على علاقة فاترة ـ بل وشبه عدائية ـ تجاه حكام طرابلس الأتراك. فتقرّب من علي عشقر باشا وأخذ يردد على مسامعه أن الحكومة الانجليزية تشمل بحمايتها أراضي الامبراطورية العثمانية برمتها. وعرض على الباشا وساطته ووجه إلى عبد الجليل سيف النصر خطاباً يدعوه فيه إلى الخضوع للسلطان الذي أصبح حليف بريطانيا العظمى المخلص المتمتع بحمايتها. وأفهمه بأن تركيا لن تتوانى ـ وهي تتمتع بهذا الدعم الانجليزي، وبعد إخضاع نائب الملك في مصر ـ عن إخضاع أطراف ولايتها التي ما يزال يعتمل فيها العصيان، بمنتهى السهولة. وعرض عليه توليته حكومة فزان كثمن لخضوعه الصادق والكامل. وكان الانجليز قد عيّنوا لتوّهم ممثلاً للقنصل في فزان، إلا أن علي عشقر باشا صرح بأنه لن يسمح لهذا الممثل بالتوجه إليها إلا بعد إخضاعها.

وأجاب عبد الجليل بأنه يعتبر نفسه خادماً مخلصاً للسلطان الذي ستظل أوامره على الدوام أموراً مقدسة عنده، إلا أنه ما ظل علي عشقر باشا ـ الذي كان يتهمه بالخبث وسوء النية ـ حاكماً للولاية، فإن العرب لن يلقوا سلاحهم.

وخلال هذه المفاوضات ظل علي عشقر باشا يتصدى للثوار بكل همة؛ فقام باحتلال موقع الخُمس عسكرياً، وهو الموقع الذي يسمح له بالهجوم من الخلف على جبال تاكرونة[1] وغريان الواقعة على حافة الهضبة الفسيحة الممتدة من الشمال إلى الجنوب في اتجاه فزان؛ بحيث أنه بمهاجمة المتمردين من عند هذه الهضبة، فإنه يصبح بالإمكان السيطرة على مواقعهم. وهكذا فإن اللواء أحمد باشا، قائد القوات التركية في طرابلس، تمكن من إحراز انتصارات باهرة في صيف سنة 1841، وأخضع ناحية تاكرونة كلها وعزل ثوار سرت عن ثوار الجبل، أي أنه فصل بين عبد الجليل وبين غومة[2].

لم تلبث هذه الانتصارات أن دفعت تركيا إلى استئناف مخططاتها التي بيتتها تجاه تونس. فجيء لهذا الغرض إلى طرابلس بإمدادات تموينية ضخمة؛ كما سيقت إمدادات أخرى عبر الطريق المؤدي إلى تونس. وكانت خطة الحملة تتمثل في الإيعاز إلى مشائخ البادية بالهجوم بقواتهم الخاصة، وفي عدم تسيير القوات النظامية إلا في الخلفية، وذلك لكي لا يحرج موقف الباب العالي العثماني أمام الدول الأوربية، ويتم في نفس الوقت جني ثمار الحملة. إذ كان من

= فانهزم القائد التركي واستولى غومة على الزاوية والعجيلات وزوارة. انظر المنهل العذب، صفحة 346 *.

(1) انظر كتاب (موتيلينسكي MOTYLINSKI): «جبل نفوسه». أما عن معنى كلمة تاكرونه أو تاكرومة، فارجع إلى كتاب (وليم مارسيه WILLIAM MARCAIS) وعبد الرحمن قيجة المسمى: «نصوص عربية من تاكرونة» طبعة سنة 1925.

(2) انظر النائب، صفحة 347 من المنهل العذب *.

المفروض أن يتدخل السلطان في الوقت المناسب، بحجة إقرار النظام، فيستولي بقوة الأمر الواقع على ولاية تونس التي يكون مشائخ البادية قد فتحوها له. وكان من المقرر أن يصل الأسطول التركي فيُنزل قواته بمجرد أن يكون جيش طرابلس النظامي قد اجتاز الحدود. وتلقى الأميرال (لوراي LE RAY)، قائد القوات البحرية الفرنسية الموجودة أمام تونس، أمراً بالرد بالقوة على كل محاولة تركية وردها على أعقابها. وهكذا فقد أُجهض المخطط التركي مرة أخرى.

نجحت مساعي وارنجتون المشجعة في استدراج الشيخ عبد الجليل سيف النصر إلى السواحل التي كان يحرص على الابتعاد عنها منذ أن أحرز الأتراك انتصاراتهم الأخيرة. وضرب هذا القنصل الانجليزي معه موعداً وتوجه للقياه في باخرة كان قد استدعاها لهذا الغرض من مالطة. غير أنه بسبب عدم تكتم الأمر، فإن الحاكم علي عشقر باشا وجد من يخطره بأمر هذه المقابلة المزمعة. ولقد دفع عبد الجليل الثمن غالياً بسبب خطئه بالاقتراب وسط حراس قلائل من المواقع التي كان في إمكان الأتراك أن يباغتوه عندها. وإذْ فاجأه ليلاً طابور كان يقوده الأميرالاي حسن بلعزيز[1] في نفس النجع الذي كان قد اجتمع فيه قبل بضع ساعات مع وارنجتون، ورأى رفاقه يتساقطون صرعى من حوله. وأصبحت المقاومة مستحيلة، فأراد عبد الجليل اللوذ بالفرار، غير أن رصاصة أصابته فمزّقت كتفه وأسقطته من فوق جواده. فتم قتله على الفور، وأُرسل رأسه إلى طرابلس حيث عُرض عند باب القلعة.

وكان الهدف الظاهري لمقابلة وارنجتون مع عبد الجليل هدفاً إنسانياً محضاً؛ ذلك أن القنصل كان يودُّ إقناع هذا الزعيم بشجب النّخاسة والمتاجرة في العبيد ويرغب في حمله على المساعدة على انقراضها في طرابلس الغرب. وبثّ بهذه المناسبة بين البدو نداءات شُرحت فيها آراؤه حول هذا الموضوع. وعندما عاد وارنجتون إلى طرابلس بادر إلى إلصاق أحد نداءاته الداعية إلى العطف على العبيد على باب دار قنصليته، فقام الناس بانتزاع النداء وتمزيقه. فزعم عندئذ أن حياته قد أصبحت في خطر وطالب السلطات البريطانية في مالطة بحمايته، فأرسلت إليه منها فرقة بحرية كاملة. غير أن قائد هذه القوة الضخمة - بعدما اطلع على حقيقة الأمر - بدا مُحرجاً من تكليفه بدور أخذ يتراءى له سخيفاً، وهنا طلب منه وارنجتون أن يخصص له حرّاساً لحمايته في مسكنه الريفي. وكان سبب هذا الاستنفار عنزة تملكها زوجة وارنجتون، حيث أقدم بعض الصبية على قتلها.

---

(1) الواقع أن المؤلف يخطيء هنا في اسم قائد الطابور، فهو ليس حسن بلعزيز وإنما حسن بك البلعزي، عامل مصراتة، الذي سبق له وأن هزم عبد الجليل عند مسلاته. انظر المنهل العذب صفحة 347؛ هذا وإن كان صاحب المنهل لا يتطرق إلى ذكر مقابلة عبد الجليل مع وارنجتون، بل يذهب إلى أن البلعزي خرج إليه في جيش نظامي انضمت إليه القبائل الموالية للأتراك، وليس مجرد طابور صغير؛ وذلك بعد أن نكل عبد الجليل - على حد قول أحمد النائب - بأهالي سوكنة وهون وودان ونهب حيوانهم وقتل بعضهم ثم قدم في جموعه إلى ضواحي سرت *.

وبعد مضي شهر من ذلك تم استدعاء علي عشقر باشا من منصبه، وحنق هذا الحاكم لعزله، فما كان منه إلا أن نفّس عن غيظه بارتكاب أعمال انتقامية والقيام بتصرفات وحشية فظيعة، فأمر في الحال بقطع رأس سيف النصر، شقيق عبد الجليل، كما أمر بقتل ابن عثمان، آغا مصراتة، وكذلك شيخ ترهونة أحمد المريِّض الذي كان يناهز الثمانين من عمره، هو وولديه الاثنين، وكان هؤلاء جميعاً قد أُسروا عند مباغتة عبد الجليل وقتله[1]. والواقع أن مقتل عبد الجليل كان يمثل انتصاراً أحرزه علي عشقر باشا، بحيث أنه كان من المفروض أن يدعم مركزه. غير أن عزله تم قبل أن تسمع الآستانة بمحق الزعيم الثائر.

ووصل خليفة محمد أمين باشا إلى طرابلس خلال شهر يوليه سنة 1842 م (6 جمادى الآخرة سنة 1258 هـ)[2]، فقُدِّر له أن يجني على الفور ثمار النصر الذي حققه سلفه. وتمكن هذا الوالي الجديد عن طريق عهود الأمان التي بذلها لغومة المحمودي من استقطابه إلى مدينة طرابلس؛ فاستُقبل فيها في البداية بكل احترام، غير أنه نُقل بعد ذلك إلى الآستانة ومنها إلى مرفأ طريبيـزوند التركي الواقع على البحر الأسود[3]. وبرّأ الباشا نفسه من تهمة الخيانة في هذه المسألة قائلاً إن غومة كان يدرك وهو قادم إلى طرابلس أن الباب العالي هو الذي سيقرر مصيره. والشيء المؤكد هو أن هذا الشيخ - قبل أن يُنفى - قد ظل بطرابلس أكثر من ثلاثة أشهر محاطاً بكل لطف واحترام. ولقد أدى نفيه إلى سخط الجميع. فقد رفض أهالي غريان والجبل دفع ضريبة الخراج وعادوا إلى رفع أسلحتهم في وجه السلطة. وبادر محمد أمين باشا، الذي يتوقع هذا العصيان، في الحال إلى حشد القوات التي كانت في حوزته، وقوامها ما بين ثمانية وعشرة آلاف من البدو وثلاثة آلاف من رجال القوات النظامية التركية، تحت قيادة اللواء أحمد باشا. وأراد كذلك أن يدفع أهالي المدينة لأن يهبوا معه؛ إلا أن هؤلاء - يساندهم شيخ البلاد محمد بن محسن - وهو نفس الشخص الذي كان قد أُوفد خلال فترة حكم القرمانليين في مهمة رسمية إلى باريس - فرفضوا السير معه والتجأوا إلى قنصليتيْ فرنسا وانجلترا. وتدخّل القنصلان لصالح هؤلاء المدنيين التعساء، فتخلى الباشا عن خطته الرامية إلى تجنيدهم.

---

(1) يذهب الطاهر الزاوي في كتابه «ولاة طرابلس»، صفحة 246، إلى أنه قد تم العثور على مخلاة عبد الجليل سيف النصر على خطابات كان قد أرسلها إليه كل من أحمد المريض ومصطفى الأدغم ومحمد أبو عائشة، يحرضونه فيها على الثورة ضد الأتراك؛ فتم القبض على هؤلاء وقتل المري والأدغم. ومنذ ذلك الوقت صار يضرب المثل بتلك المخلاة المشئومة، حيث يقال باللهجة العامية: «زي مخلاة سيف النصر!» *.

(2) انظر المنهل العذب، صفحة 350 *.

(3) يقول أحمد النائب، صفحة 350 من المنهل، أن محمد أمين باشا استقدم غومة بأمانة بواسطة مصطفى بك قورجي ،فقدم عليه، وعظم من مقامه وأنعم عليه برتبة قبوجي - باشي، وعينه عضواً بمجلس الإدارة وأعطاه راتباً، فاستوطن بطرابلس بأهله. ثم أنه حصل بعد ذلك خلاف بين غومة واللواء أحمد باشا، فألقى القبض عليه ونفاه؛ فما كان من قبيلة المحاميد وعموم أهالي الجبل إلا أن جاهروا بالعصيان ضد السلطات التركية *.

وخرجت الحملة في 3 أبريل (أوائل صفر سنة 1259 هـ)[1]؛ وتمت مهاجمة المتمردين على الفور، إلا أنهم وقد احتموا في جبالهم، فقد تمكنوا في البداية من إفشال هجمات قوات الباشا. ومع ذلك فقد ذاعت أخبار في مدينة طرابلس مفادها أن الجيش الحكومي قد حقق النصر. وبُعيد ذلك ـ ولحسم الأمر بسرعة ـ ركن أحمد باشا إلى الخداع والغدر؛ فاستقطب إلى معسكره كبار المشائخ متظاهراً برغبته في الإنعام عليهم ببرانس التشريف التقليدية، ثم اغتالهم بدون شفقة أو رحمة. ثم أُرسلت إلى طرابلس في 20 مايو سنة 1843 أكثر من ستين من رؤوسهم. حيث ظلت معروضة يوماً كاملاً. وقد أُلصقت برأس كل شيخ ورقة كُتب عليها اسمه والتهم الموجهة إليه. أما أولاد هؤلاء المشايخ وأقاربهم فقد اقتيدوا بعد ذلك كأسرى إلى طرابلس، حيث تم تجنيد بعضهم في الجيش في حين كُبِّل بعضهم الآخر بالسلاسل. فكان ابن غومة ـ الذي كان ما يزال عندئذ غلاماً تتراوح سنه ما بين إثنتين وثلاث عشرة سنة ـ وأحد أبناء عمومته، كان في الثامنة عشرة من عمره، في عِداد أولئك الذين أُلحقوا بالخدمة العسكرية.

ولقد بثَّ اقدام أحمد باشا على اغتيال أولئك المشائخ الرعب في نفوس الأهالي الذين حُرموا على ذلك النحو من زعمائهم؛ فلم يجدوا بداً من الاستسلام وإلقاء السلاح. بيد أن مآسيهم لم تكن قد انتهت بعد. فلقد كُتب عليهم أن تُبتزَّ أموالهم بشناعة، وأُلزموا بدفع مبلغ قُدِّر بأكثر من خمسين ألف فرنك فرنسي ذهبت كلها إلى خزانة الحكومة. ورجع اللواء أحمد باشا منتصراً إلى طرابلس بعد أن انتهى من إخضاع الجبل، وبعد أن شيّد به قلعة عهد بحراستها إلى حامية كبيرة.

أما شيخ البلاد محمد بن محسن، الذي لم يغفر له الحاكم التركي تصديه للدفاع عن أهالي مدينة طرابلس؛ فإنه أُرسل مكبلاً بالسلاسل إلى بنغازي، بتهمة التجسس لصالح المتمردين. واستبد الفزع بأهالي مدينة طرابلس وأرادوا أن يجنِّبوا أنفسهم أعمال النهب والاغتصاب؛ فأخذوا يهاجرون نحو تونس والجزائر ومراكش أو نحو مصر. وحذا سكان الدواخل حذوهم في تلك الهجرة الاضطرارية، بحيث قُدِّر عدد من جلوا عن البلاد بثمانين ألف نفس.

ووثق أحمد باشا في نفسه بسبب الانتصارات التي حققها مؤخراً، فحاول إيقاف تلك الهجرات. فتقدم نحو فساطو، في اتجاه الحدود التونسية، وفجأة ارتفعت صيحات النساء لحث أزواجهن إلى العودة إلى حمل السلاح. فثارت المناطق المأهولة، كبلدة ككلة، من جديد؛ الأمر الذي اضطر الأتراك إلى إيفاد النجدات. ووقعت بضع معارك دامية. وحدث هجوم على قصر محصَّن عند مدخل فساطو، حيث جرى حوله قتال عنيف استمر أكثر من ثمان ساعات. وأبدى المتمردون مقاومة شديدة، ثم تم احتلال القصر عنوة، فهرب معظم من بقي من المدافعين عنه على قيد الحياة عبر درب محفور تحت سطح الأرض.

(1) المنهل العذب، صفحة 351، ولقد تم الالتحام عند بلدة ككله ـ بحسب رواية النائب ـ ثم توغل العسكر الأتراك، بعد الخديعة التي سيأتي ذكرها، إلى يفرن وفساطو ونالوت وغدامس *.

إن الأمر الذي يُرثى له في هذه الحملات، هو تلك الفظائع الوحشية التي كانت تُقترف خلالها: فمن حرقٍ بالنار، إلى تعذيب بالخوازيق، إلى اجتثاث بالسيوف لرؤوس أولئك الذين يشي بهم الوشاة والنمّامون. وهذا هو السبب الذي حدا بالمشائخ الجدد، الذين هُزموا إلى رفض القدوم إلى معسكر اللواء التركي، ومضاعفة هذا الأخير لتجبُّره ووحشيته. ولإعطاء فكرة عن هذه الصنوف من الوحشية، يكفينا أن نستشهد بالواقعتين التاليتين اللتين لا مجال للشك في صحتهما: فلقد تم القبض على ثلاثة من المدافعين عن قصر فساطو أحياء، فاقتيدوا بأمر اللواء أحمد باشا، وأيديهم موثقة خلف ظهورهم، إلى خيمة الإسعاف التي كان بها الجرحى الأتراك فتُركوا بين أيدي هؤلاء الرجال المتوحشين للانتقام منهم، حيث انقضُّوا عليهم ومزقوهم إرباً إرباً. وحدث أن امرأة قد جرحتها نفس الرصاصة التي قتلت طفلها بين ذراعيها، فتم إلقاؤهما في النار الموقدة وسط المعسكر فالتهمتها النيران حيّة. ولم يكن مع القوات التركية من مأكل سوى قليل من الأرز المستورد من الآستانة، فقد كانت تنقصهم المؤن الكافية. كما أن أفرادها كانوا بدون لباس عسكري وبدون أحذية. فرجع المعسكر إلى طرابلس في 24 أغسطس سنة 1843، حيث حيّته مدفعية القلعة. ويمكننا القول بأن المجاعة والبؤس قد فرضا السلم على كلا الطرفين المتناحرين.

كانت فزان قد اعترفت بسلطة الأتراك منذ وفاة عبد الجليل سيف النصر. فعين لها هـؤلاء أولاً متصرفاً يُدعى بكر، ثم عينوا حسن البلعزي الذي زاد من شهرته قتله لعبد الجليل، مما جعل الباب العالي العثماني يُنعم عليه برتبة الباشوية من الطبقة الثانية. واستلم (غاجليوفي GAGLIUFFI) ـ ممثل القنصل الانجليزي في مرزق ـ مهام منصبه فيها تحت حماية العثمانيين. واعترفت غدامس بسلطة الأتراك هي الأخرى؛ غير أنه تم اغتيال أول متصرف لها فيما كان في طريقه إليها. فعين الأتراك محله الزنجي بوهوبة، وهو رجل ذكي وصارم، مما مكنه من السيطرة عليها.

وكانت، بالتقريب، هذه هي الفترة التي شيّد فيها الأتراك قلعة وسط خليج سرت في المحلة التي تحمل نفس الإسم[1].

في سنة 1844 م (1261 هـ) حدث عصيان جديد في الجبل فتم قمعه كسابقه، بواسطة اللواء أحمد باشا الذي اقترف بهذه المناسبة اعمالاً وحشية جديدة.[2] وكان متزعم العصيان والمحرض

---

(1) يقصد بقلعة سرت هنا قلعة مرسى الزعفران الذي أطلق عليه الأتراك اسم سرت. أما سرت التي حدثنا عنها الجغرافيون العرب فإنها تقع أبعد منها شرقاً، عند المنطقة المسماة بمدينة السلطان. انظر الايطالي (فانتولي FANTOLI) في كتابه «دليل طرابلس الغرب GUIDA DELLA TRIPOLITANIA»، صفحة 261.

(2) يذهب أحمد النائب (انظر المنهل العذب، صفحة 351-352) إلى أن الذي قمع هذا العصيان هو الأميرالاي اسماعيل بك. هذا وإن كان يشير في نفس التاريخ الذي ذكره شارل فيرو هنا إلى خروج أحمد باشا لإخضاع ككلة التي تمرد مديرها، حيث اقتحم الباشا أحمد البلدة وقتله *.

عليه هو الشيخ ميلود، معاون غومة المحمودي السابق، الذي كان قد نُفي مثله إلى الآستانة ثم إلى طريبيزوند وبعد سنة من نفيه تم إطلاق سراحه حيث سافر إلى جزيرة جربة، ومنها قدم إلى الجبل لتحريض أهله على الثورة. وبعد إخضاع هذه المنطقة للمرة الثانية رجع الشيخ ميلود إلى جزيرة جربة. فقام باشا طرابلس بمطالبة باي تونس بأن يسلمه إياه، فرفض الأخير ذلك. فاستاء الأتراك كثيراً، مما أدى إلى انتشار إشاعات جديدة مفادها أن الباب العالي العثماني قد أخذ يتأهب لتوجيه حملة ضد إيالة تونس. ولقد أدى وصول بعض التعزيزات من ألبانيا، وخصوصاً وصول كميات ضخمة من العتاد الحربي، وكذلك تلك الإشاعة الواسعة التي أيدتها تصريحات الجنود الألبان النصارى، والتي كانت تؤكد بأنه ليس هنالك من حديث في الجيش التركي سوى عن الحملة التي يجري إعدادها ضد تونس - إلى قيام ممثلي فرنسا بإخطار باريس وتونس بالأمر. وكان قد تم القبض في مدينة تونس على عدد من عملاء تركيا الذين كانوا يحرضون العرب فيها على الثورة ضد الباي. وكان وضع باي تونس السياسي قد هُدِّد عدة مرات؛ إلا أنه ظل في الحكم بفضل حماية فرنسا له، ولذا فإنه كان في حاجة لأن يطمئنه الفرنسيون عن طريق قيامهم بتظاهرات عسكرية جديدة.

وكلفت الحكومة الفرنسية سفيرها في الآستانة (دي بوركينيه DE BOURQUENAY) بأن يطلب من الباب العالي مده بتفسيرات جديدة، فيما أرسلت إلى مياه طرابلس أسطولها في البحر الأبيض المتوسط الذي كان يقوده، الأمير (دي جوانفيل DE JOINVILLE) الذي ذاع صيته في أعقاب قصف طنجة والصويرة بمراكش، مما جعله مرهوب الجانب في أعين المسلمين. فوصل إلى طرابلس بكامل قواته البحرية في 13 يوليه سنة 1846[1]، فاستقبله الباشا بأعظم مظاهر التشريف، بل وبلغ به الرعب حد أنه سجد احتراماً له[2]. وعبر الأمير الفرنسي للباشا عن مدى ما تعلقه بلاده من أهمية على الإبقاء على الوضع الراهن في تونس، وعن تصميم الحكومة الفرنسية على منح باي تونس كل الدعم الضروري لتعزيز موقفه. وأضاف قائلاً بأنه لا يكفي لضمان أمن الباي وأمن فرنسا أن تمتنع طرابلس عن القيام بأي هجوم فعلي وعن أية مناورة إرهابية مسلحة ضده؛ بل إنه يتحتم كذلك الامتناع عن القيام بأية مؤامرة خفية والكف عن انشاء أية علاقة خاصة مع أعداء الباي التونسي يكون من شأنها تعريض بلاده للخطر. ثم أردف قائلاً إنه لا حاجة له بتذكيره بالتطورات الأخيرة وبالاشاعات التي ذكرت إمكانية تدخُّل سلطات طرابلس التركية في الشؤون الداخلية للإيالة التونسية المجاورة، محذراً إياه بأن أي تدخل مباشر أو غير مباشر، وتحت أي شكل من الأشكال، سيحمل فرنسا إلى قمعه بمنتهى الصرامة، كما أن تركيا ستشجب بدون

---

(1) كان أسطوله مكوناً من البوارج الحربية التالية: (العاهل LE SOUVERAIN)، و (الجزائر) و (المارنغو LE MARENGO)، و (العنيد L'INFLEXIBLE) و (جوبتر JUPITER)، و (نبتون NEPTUNE)، و (جيماب JEMMAPES)، ومن البواخر: (ديكارت DESCARTES)، و (أسمودي ASMODEE)، و (الحصان البخاري CUVIER)، و (بلوتون PLUTON)، و (المنار PHARE).

(2) انظر كتاب جان سير، المذكور آنفاً، صفحة 348.

شك مثل هذا التدخل، وبأنه إذا ما تجددت محاولات أخرى من هذا القبيل، فإن الحكومة الفرنسية لن تعبِّر من الآن فصاعداً عن معارضتها لها بمجرد توجيه إنذار ودي، كما تفعل اليوم؛ وإنما ستعرف كيف تفرض احترام هذه المعارضة بقوات تعرف جيداً الطريق الذي يؤدي إلى طرابلس. وأنهى الأمير الفرنسي إنذاره بأن دعا الباشا إلى تقديم حساب بهذا المعنى إلى الآستانة عندما يكاتبها في صدد زيارته هذه له.

وأمام هذه اللهجة القاطعة الحاسمة، لم يجد محمد أمين باشا بُدّاً من التنويه بأنه لم يحاول قط القيام بأي عمل من شأنه ضعضعة الوضع السياسي القائم في تونس. وقام الصدر الأعظم بشير باشا وديوان الباب العالي العثماني من جانبهما بتوجيه تصريح رسمي إلى السفير الفرنسي في الآستانة السيد دي بوركينيه، يشجب صراحة القيام بأي تدخل عدائي ضد إيالة تونس وينفي توجيه أية تعليمات إلى باشا طرابلس بهذا المعنى. وكان المشهور عن اللواء أحمد باشا، قائد القوات العثمانية في طرابلس الغرب، أنه رجل ميّال إلى إشعال الحروب، وبناء على طلب فرنسا، فقد قام الباب العالي باستدعائه حيث عُهد إليه بمنصب آخر[1].

وفي شهر سبتمبر التالي غادر الأسطول العثماني مضائق الدردنيل للقيام بجولة بحرية. وطالب السفير الفرنسي في الآستانة بالإعلان رسمياً عن خطة سير الأسطول؛ فتلقى من السلطات العثمانية تأكيداً بأن الأسطول لن يتجاوز جزيرة كريت. وبعد كل هذه الضمانات السياسية قرر أحمد، باي تونس، قبيل نهاية سنة 1846، القيام برحلة إلى فرنسا كان يزمع القيام بها منذ زمن طويل. فاستُقبل بها أعظم استقبال ولقي فيها كل مظاهر التكريم والتقدير الجديرة بالملوك. وفي نفس تلك الفترة قام الباب العالي العثماني ـ بما عُرف عنه من لباقة سياسية، وبحجة طمأنة باي تونس على حُسن نوايا تركيا نحوه ـ بإتحافه بفرمان يعترف بولايته على تونس مدى حياته. غير أن الباي رفضه لسبب وجيه وهو أن قبوله له سيعني إقراره بتبعيته للأمبراطورية العثمانية، وهذا هو بالضبط ما كان الأتراك يرغبون فيه منه على الدوام.

وكان من أبرز الأحداث التي وقعت في طرابلس في سنة 1846 هو رحيل السيد وارنجتون الذي باشر فيها أكثر من ثلاثين عاماً منصب القنصل الانجليزي العام. ولقد سبق لنا وأن تحدثنا بما فيه الكفاية عن مزاجه العنيف وشذوذ طبيعته. وقد كلفته آخر حماقة ارتكبها إحالته نهائياً على التقاعد. إذ أنه حدث وأن دخل في نزاع تافه مع قنصل نابولي العام (موريللي MORELLI) وكانت

(1) بينما نجد أن أحمد النائب يذكر في المنهل العذب، صفحة 352، أن اللواء أحمد باشا قد استدعي إلى الآستانة ـ مثلما يذكر المؤلف هنا ـ وأن الأميرالاي بكر بك، متصرف فزان، قد خلفه في منصبه كقائد للقوات العثمانية في طرابلس الغرب، حيث رقي لهذا السبب إلى رتبة لواء؛ نجد أن الأب كوستانزيو برنيا (انظر ترجمة التليسي لكتابه، صفحة 350) يذكر أنه قد قتل على يد ثوار الجبل عند بلدة ككلة. والواضح أن الأب برنيا يخلط هنا بين اللواء أحمد باشا وبين أحمد أفندي قائم مقام لواء الجبل الغربي *.

السجائر هي سبب النزاع بينهما. ولم يجد وارنجتون وسيلة لحسم ذلك النزاع سوى بأن ضرب زميله هذا بالعصا في وسط الشارع. ولحيث أن أولئك الذين كانوا يحمون هذا القنصل البريطاني الفاسد لم يعودوا في السلطة في بريطانيا، فقد رُؤي أن الأوان قد آن للتخلص منه بعد إقدامه على هذه الفضيحة. وهكذا فإنه توجه للحاق بزوج ابنته الذي كان آنذاك قنصلاً في باتراس باليونان؛ حيث لم يلبث أن توفي عنده بعد أن أودى بحياته إدمان الخمرة، وظل أبناؤه في طرابلس يحيون فيها حياة بائسة.

وفي شهر أبريل سنة 1847 م (أوائل جمادى الأولى سنة 1263 هـ)[1]، تم تعيين محمد أمين باشا وزيراً للشرطة في الحكومة العثمانية، فخلفه في حكم طرابلس محمد راغب باشا. وكان وصول هذا الحاكم الجديد مناسبة لقيام حركة صاخبة بين الجنود الأتراك الذين كان لمعظمهم الحق في إنهاء فترة خدمتهم في طرابلس الغرب، وحاول هؤلاء إجباره على تسريحهم من الخدمة. فوعدهم هذا الحاكم الجديد خيراً وطالب الآستانة في نفس الوقت بمده بقوات جديدة، وحذرها من الأخطار المترتبة على الإبقاء على جنود متألبين كهؤلاء في ولاية لا ضمان لإخلاص أهلها للدولة العثمانية.وأيّد الباب العالي وجهة نظره فأرسل إلى طرابلس عدة كتائب من بينها ثلاثة كتائب حراسة. وتم تجريد المتمردين من أسلحتهم وأُوقف عدد كبير منهم. وهكذا فقد انقضى فصل الصيف كله في قيام البواخر التركية بنقل عساكر جدد إلى طرابلس والعودة بالعساكر المتمردين إلى تركيا.

كان سعيد بن عبد الجليل سيف النصر يبث الرعب في نفوس الأهالي القاطنين ما بين بورنو وفزان، حيث كان يخرج في غزواته على رأس قبيلة أولاد سليمان ويعرقل بذلك العلاقات التجارية بين السودان وطرابلس الغرب. فاستدعاه سلطان بورنو في شهر يوليه لزيارته؛ ولم تكن تلك الدعوة سوى فخ نصبه له. فلقد تم القبض على سعيد وعلى مائتين من الفرسان الذين كانوا في صحبته، واغتيلوا جميعاً. وكان محمد راغب باشا يقول صراحة وجهاراً أن نفوذ قائم مقامه في مرزق، حسن باشا، ونصائحه ودسائسه كانت قد أسهمت في نصب ذلك الفخ لابن عبد الجليل، ومن ثم في الوصول إلى تلك النتيجة.

دأب الأتراك منذ بعض الوقت على محاولة فرض التجنيد العسكري في ولاية طرابلس؛ وأدى تزمتهم في منطقة لواء الجبل الغربي إلى حدوث مشاجرة كلفت قائم مقام هذه المنطقة حياته. وإذْ حاول مرابطو الجبل الشفاعة للآثمين، فإنهم أُوقفوا وكُبِّل كل اثنين منهم في سلسلة، ثم جيء بهم إلى المدينة حيث أُجبروا على كنس شوارعها. وأمام هذا العقاب المخزي للمرابطين، استجابت القبائل الساخطة لنداء قبيلة اورشفانة وأعلنت الثورة. واستُقبلت كتيبة تركية بطلقات البنادق عند مدخل درب ضيق يقود إلى الجبل؛ وعندئذ بادر العربان الذين جُندوا ضمن تلك

(1) المنهل العذب، صفحة 352 *.

الكتيبة على كره منهم، بالتحيز إلى جانب أشقائهم، حيث انفصلوا عن الأتراك منذ بدء العملية وصوبوا نيرانهم نحو العساكر الأتراك النظاميين على نحو جماعي يدل على أنهم كانوا متفقين فيما بينهم سلفاً على هذا الغدر. فانسحبت الكتيبة بعد أن فقدت كثيراً من رجالها.

وهرع إلى مكان المعركة قائم مقام لواء الجبل أحمد أفندي وبصحبته مائة فارس، فتم اغتيالهم جميعاً. وأُرسلت تعزيزات من ثلاث سرايا إلى غريان، فأعيدت على أعقابها بعد أن فقدت الكثير من رجالها، وضُرب الحصار حول حامية غريان[1]. ثم غُرز رأس القائم مقام المقتول في سن حربة حيث تُجوِّل به طيلة أربعة أيام عبر المنطقة الثائرة. وتمت كذلك محاصرة الحامية الموزعة بين الحصنين الرئيسيين اللذين شيدهما الأتراك لتطويق سكان الجبل. وعندئذ حشد محمد راغب باشا ألفاً وخمسمائة من الإبل وثلاثة آلاف من محاربي منطقة المنشية. وفي 22 ديسمبر خرجت هذه الحملة تحت قيادة قائد الجيش بكر باشا. وكانت الحملة مؤلفة من أربعة آلاف من الجنود النظاميين، ومن ستة آلاف من مقاتلي البادية ومزودة بثماني قطع مدفعية. وحتى حوالي نهاية شهر يناير سنة 1848 لم يكن بكر باشا قد هاجم بعد؛ إمّا نتيجة لتقاعس من جانبه هو والبدو المرافقين له، وإما لأنه كان ينتظر فتور همّة الثوار. إذ أنه لم يقرر الهجومَ إلا بعد أن تلقى عدة أوامر من طرابلس تلح عليه بالشروع في القتال. بل إنه حتى عندما فعل، فإنه لم يبعث عبر شعاب الجبال الضيقة سوى مقاتليه من البادية؛ غير أن هؤلاء أُعيدوا على أعقابهم وعجزوا عن اقتحام مركز ككلة المحصَّن الذي يقع خلفه، عند منحدر تاحنّة، المحور الرئيسي لحركة الثوار وآخر معاقلهم. وهنا غدر أحد المشائخ الثوار الذي تمت استمالته سراً، فانتقض على قومه هو وجماعته وانضمَّ إلى صف بكر باشا التركي. وإذْ رأى أهل الجبل أن مدفعية الأتراك ستُضعف من مركزهم، خصوصاً وأنهم كانوا متأكدين من أن عدداً آخر من إخوانهم سيخذلونهم؛ فإنهم لم يعودوا يفكرون سوى في التضحية بحياتهم بأغلى ثمن، واستعدوا لذلك بعد أن أقصوا عائلاتهم وقطعان ماشيتهم وبهائمهم.

وكان القتال الذي بدأ في 7 يناير وانتهى في 12 منه، قتالاً شديداً وعنيفاً. وكان الجنود الأرناؤوط في مقدمة الهجوم التركي. ولقد هلك معظم الثوار وتشتتت بقايا فلولهم في اتجاه تونس حيث تمكنوا من اللجوء إليها. وفي 13 يناير وصلت إلى محمد راغب باشا في مدينة طرابلس رؤوس أربعة وعشرين من مشائخ الجبل وأمر الباشا بعرضها عند بوابة القلعة، بيد أنه لم يلبث أن أمر بسحبها من هناك نتيجة لتدخل قنصليْ فرنسا وانجلترا؛ مع أنه كان قد برَّر عرض ذلك المشهد المثير قائلاً بأنه تقليد تركي ليكون عبرة للآخرين. وعادت الحملة إلى طرابلس في شهر مارس بعد أن تركت ألفاً من أفرادها في منطقة الجبل. ومع ذلك فإن المتصرف الذي فرضه الأتراك على قبيلة أورشفانة قد اغتيل على أيدي الأهالي بعد مضي فترة وجيزة.

---

(1) انظر المنهل العذب، صفحة 352 *.

وقبيل نهاية سنة 1848 م (5 محرم سنة 1265 هـ)[1] تم استبدال محمد راغب باشا بحاكم جديد هو الحاج أحمد عزّت باشا. وخلال هذه السنة استقبل السيد (بلانشيه BLANCHET)، قنصل فرنسا العام، العالم الاستشراقي الفرنسي (فولجانس فرينيل FULGENCE FRESNEL)، الذي يشغل منصب قنصل فرنسا في جزيرة جربة، والذي ألّف في طرابلس كتاباً عن قوافل ودّاي، صدر تحت عنوان «مذكرات عن ودّاي»[2]. وحضر إلى طرابلس في نفس الفترة النقيب أركان حرب (بريكو دي سانت ـ ماري PRICOT DE SAINTE-MARIE)[3] على إثر انتهائه من وضع مجموعة من الأعمال الطوبوغرافية عن إيالة تونس. كما زار طرابلس آنذاك السيد (داسكيراك دي لوتور D'ESCAYRAC DE LAUTURE)، وهو عالم نبات شاب كان قد ألف كتاباً أسماه «السودان والصحراء»[4]. وزارها أيضاً الرحّالة الانجليزي (جيمس ريتشاردسون JAMES RICHARDSON) الذي لم يتوغل في رحلته الاستكشافية إلى أبعد من غدامس، ثم قام فيما بعد برحلة ثانية حيث هلك أثناءها[5].

في شهر يناير سنة 1850 تم استبدال بلانشيه كقنصل عام لفرنسا بقنصل جديد هو السيد (بيلليسييه دي رينو PELLISSIER DE REYNAUD)، وهو مقدّم سابق في رئاسة أركان الجيش الفرنسي. ويبدو لي أنه من الضروري تكريس بضعة أسطر عن حياة هذا الضابط الشهير وسيرته العسكرية، تنويهاً بشخصيته وإلقاءً للضوء على الإزعاجات التي كانت تنتظره في منصبه الجديد كقنصل في طرابلس. فلقد بدأ حياته العسكرية بانخراطه ضمن حراس الشرف بفرنسا في سنة 1813، ثم رُقي بعد عامين إلى رتبة ملازم. وكان قد مُنح نيشان «صليب الشرف» على إثر تلقيه لجرح بسبب عيار ناري عندما كان عمره سبع عشرة سنة. وشارك في حملة أسبانيا وهو برتبة ملازم أركان حرب؛ ثم نجده قائداً لسرية عسكرية أثناء احتلال الجزائر، ثم معاوناً للجنرال (فويرول VOIROL) برتبة نقيب. ثم شارك في الحملات الفرنسية التي وُجهت ضد مدينتي مسكرة وتلمسان الجزائريتين. وبعد ذلك كلفه الجنرال (ديرلون D'ERLON) بشغل وظيفة مدير الشؤون العربية، وهي الوظيفة التي ظل يشغلها حتى سنة 1839 تحت إمرة المارشال (فاليه

---

(1) المنهل العذب، صفحة 360 *.

(2) FULGENCE FRESNEL, Mémoires sur Le Ouday, D.S. Geographique, Paris, 1848, 3e série, t, XI, p. 6-14; XII, p. 356; XIII, p. 32-34, 1; XIV, p. 153-315.

(3) (1) RPICOT DE SAINTE-MARIE, Antiquités de la Régence de Tunis, B.S.Q. Paris, 1847.

(4) (2) D. ESCAYRAC DE LAUTURE, «Le désert et le Soudan», Paris, 1853.

(5) الواقع أن شارل فيرو يخطىء هنا في تحديد تاريخ قيام ريتشارد سون برحلته، لأنه كان قد قام بها قبل هذا التاريخ، أي خلال سنة 1845-1846. ولقد أصدر مذكرات رحلته في كتاب عنوانه: (تجوال في الصحراء الكبرى TRAVELS IN THE GREAT DESERT OF SAHARA) وصدر في لندن سنة 1848. وللكتاب أهمية كبيرة فيما يتعلق بوصف حالة ليبيا في بداية العهد العثماني الثاني، كما يلقي لنا الضوء على مجتمعها في تلك الفترة، ويصف عادات الطوارق، كما يمدنا بمعلومات عن تجارة الرقيق *.

VALIEE). وكان السبب الذي أدى إلى استقالة بيلليسييه من هذه الوظيفة أمراً يستحق عليه الثناء، ولذا فدعونا نتطرق إليه.

فقد حدث وأن لجأ رجل وامرأة من الزنوج الأرقّاء إلى مدينة الجزائر وطلبا من السلطات الفرنسية وضعهما تحت حماية مدير الشؤون العربية هناك. فألحَّ الأمير عبد القادر الجزائري في المطالبة باسترجاعهما. وكان ذلك يعني القضاء على حياتهما. لكن بيلليسييه دافع عنهما بحرارة وبذل كل ما في مستطاعه لكي لا تتخلى فرنسا عن حمايتهما. ولسوء الحظ فإن وجهة نظره لم تتغلب. فقد رأى الحاكم الفرنسي للجزائر ـ بسبب ظروف صعبة بدون شك ـ أن من واجبه الرضوخ لمطلب الأمير عبد القادر، وهكذا فإنه أصدر أوامره بتسليمهما. واضطر مدير الشؤون العربية إلى الإمتثال لأوامر رئيسه وتنفيذها، إلا أنه قدم استقالته على الفور. ولقد أُرسلت استقالته في اليوم نفسه إلى المارشال فاليه الذي ردها إليه ثلاث مرات ثم اضطر في النهاية إلى قبولها لما رآه من إصراره.

وبعد ذلك اختاره الوزير لعضوية اللجنة العلمية في الجزائر، حيث أبان بيلليسييه عن موهبته ككاتب حيث قام بتأليف عدة مؤلفات تاريخية قيمة. وكان قد سبق له وأن نشر كتاب «الحوليات الجزائرية» الذي يعد من بين جميع مؤلفاته الكتاب الذي أدى إلى ذيوع صيته، والذي سيظل كتابه الرئيسي ما ظل هنالك قرَّاء يرغبون في معرفة أصول الاستعمار الفرنسي في الجزائر[1]. غير أن هذا الكتاب الذي تعرَّض للوقائع والشخصيات موضع الدراسة بصراحة فظّة بعض الشيء، قد تسبب في امتعاض بعض الأوربيين، كما أثار ضد صاحبه ثائرة عرب طرابلس، كما سنرى.

وفي سنة 1842 دخل المقدم بيلليسييه السلك القنصلي حيث تم تعيينه في مدينة الصويرة بمراكش. وكانت الأمور قد أخذت تتدهور في المملكة المراكشية حيث قام السلطان عبد الرحمن ـ بناء على مشورة أسدتها إليه دولة منافسة لفرنسا ـ برفض دخول بيلليسييه إلى بلاده بسبب من مسلكه أيام أن كان مديراً للشؤون العربية بالجزائر. وعندئذ تم نقله إلى مدينة سوسة بتونس كقنصل لفرنسا بها.

وفي سنة 1848 عُيِّن قنصلاً لبلاده في جزيرة مالطة؛ غير أنه لم يمكث بها سوى مدة شهرين حيث سُحبت منه أوراق اعتماده للمرة الثانية بسبب من أنه كان في الماضي أحد كبار ضباط أركان حرب الجيش الفرنسي. لأن الانجليز لا يرغبون في وجود ضباط له مكانة بيلليسييه كممثل لفرنسا بهذه الجزيرة التي تعد مركزاً لعملياتهم في البحر الأبيض المتوسط. فاضطر إلى تبادل منصبه مع قنصل فرنسا في باليرمو. وعندما تم تعيينه قنصلاً عاماً لبلاده في طرابلس كاد أن يلقى نفس

(1) تم العثور في الأوراق التي خلفها شارل فيرو بعد موته على نسخة من البحث الذي كتبه السيد بيلليسييه دي رينو عن طرابلس، وقام أوغستان برنارد بنشر مقتطفات منه بالفرنسية في مدينة الرباط في سنة 1927.

الصعوبات التي لاقاها في مراكش ومالطة. وبالرغم من أن أعداءه لم ينجحوا في إبعاده عن منصبه بها، إلا أنهم نجحوا في جعله موضع ريبة، إلى أن أدى هذا المسلك تجاهه ـ وكذلك التقاؤه بعدو شخصي له بطرابلس ـ إلى إذاقته الويل ثم التعجيل برحيله عنها. كان بيلليسييه مغرماً بالدراسة ومحبّاً للحياة العائلية، ولذا فإنه كان لا يكاد يخرج من بيته قط ولم يكن يقابل أصحاب السلطة في البلاد، بل وحتى زملاءه القناصل، إلا في حالات الضرورة القصوى. وأُخذ عنه انطباع بالترفُّع عن الناس واعتزالهم والابتعاد عنهم في مسكنه الجديد، بالرغم من أنه لم يكن يترفّع في الحقيقة على أحد. ولم تلبث علاقاته الرسمية مع السلطات التركية في البلاد أن أصبحت عويصة وشائكة.

ولم يكن أحمد عزَّت باشا ـ الذي كان حاكماً لطرابلس آنذاك ـ سوى تركي متعصب، غير أنه كان يوجد في حاشيته رجل يمقت الفرنسيين، وعلى الخصوص بيلليسييه دي رينو، مقتاً شديداً. وكان ذلك الرجل هو الدفتردار ـ أي الأمين العام للمالية ـ أمين أفندي، ابن حمدان بن عثمان خوجة[1]، وهو ناظر دولة سابق كما كان يشغل منصب كبير أمناء الخزانة تحت داي الجزائر السابق الذي خلعته فرنسا في سنة 1830. والذي حدث أن بيلليسييه كان قد ذكر بدون تحفُّظ في «الحوليات الجزائرية» أن حمدان خوجة بعد أن تظاهر في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر بإخلاصه في خدمة الحكومة الفرنسية، فإنه عاد فخانها بدون موجب ثم التجأ إلى الآستانة. وعندئذ ترك أمين أفندي بن حمدان والده هذا في الآستانة وتوجه إلى مصر حيث ظل يشرف فيها لعدة سنوات على المطبعة العربية التي أسسها محمد علي باشا. وفيما تلا ذلك اتّهم أمين أفندي بالتلاعب في حسابات المطبعة، فما كان منه إلا أن استجار بالحماية الفرنسية باعتباره رعية جزائرية. ثم أُخلي طرفه بفضل مساعي القنصل الفرنسي في القاهرة؛ وإن كان قد أُقيل من وظيفته. فرجع إلى الآستانة حيث أخذ يتحزَّب فيها ضد محمد علي باشا مصر. فألحق بعدة وظائف الواحدة تلو الأخرى، وكان آخرها وظيفة دفتردار في طرابلس التي يبدو أن أصحاب السلطة فيها قد أخذوا على عواتقهم إفساح المجال في وظائف الدولة لكل من يبدي عداءه ضد فرنسا. وقد ظل أمين أفندي هذا يحمل جواز سفر فرنسي منذ أن غادر مصر. غير أنه حرص منذ وصوله إلى طرابلس على عدم إطلاع القنصلية الفرنسية فيها على هويته الفرنسية، وإن كان قد بادر على سبيل الاحتياط إلى الإيعاز إلى

---

(1) ولد حمدان خوجة بمدينة الجزائر سنة 1189 هـ، وتوفي سنة 1255 هـ. وهو من أشهر الجزائريين الذين ناضلوا بأقلامهم ضد احتلال فرنسا للجزائر. وثقافته عربية إسلامية متينة، فقد حفظ القرآن ودرس الحديث والفقه والمنطق والفلسفة، واشتغل بتدريس الشريعة الإسلامية في الجزائر؛ ثم سافر إلى فرنسا للدفاع عن قضية بلاده. ولكن عندما تأكدت له نوايا فرنسا الاستعمارية هرب من باريس إلى الآستانة حيث اشتغل بالتأليف والترجمة، فقد كان يتقن اللغتين الفرنسية والتركية. ومن مؤلفاته المعروفة كتاب «المرآة» ـ الذي سيأتي ذكره ـ وقد ألفه بالعربية ثم قام بترجمته إلى الفرنسية حسونة الدغيس وزير خارجية طرابلس في العهد القرمانلي، ثم كتاب «حكمة العارف» وهو كتاب فقه وفلسفة يتصدى فيه للدفاع عن فلسفة ونظريات الإمام الغزالي. وأخيراً له كتاب «إتحاف المنصفين والأدباء» الذي قام محمد عبد الكريم بتحقيقه ونشره بالجزائر في سنة 1968 *.

أبنائه بالاتصال بهذه القنصلية وتسجيل اسمائهم بها كرعايا فرنسيين، لكي يخص أفراد عائلته بمزايا الحماية الفرنسية التي كانت ذات فائدة كبيرة حتى له هو شخصياً. أما فيما يتعلق بشخصه هو، فقد ظل يلعب دوره المزدوج، مدّعياً ازدراءه لهذه الحماية؛ بل وذهب حتى إلى حدّ تبكيت ولوم الجزائريين المقيمين في طرابلس أو المارّين بها على حملهم للجنسية الفرنسية. فقد كان عدواً لدوداً للمتمتعين بالحماية الفرنسية، دائم الكيد لهم؛ وهكذا فإن الباشا ـ الذي لم يكن يتصرف نحو هؤلاء إلا بإيحاء من إيعازاته المعادية ـ كان يحرِّم على الجزائريين أن يتزوجوا في طرابلس أو يشتروا بها أطياناً أو أملاكاً ثابتة. تلك هي مشاعر الكراهية التي كان يحملها البلاط الطرابلسي الصغير نحو فرنسا؛ وقد أخذت هذه المشاعر تتبدّى بشكل أشد صراحة منذ وصول القنصل الفرنسي الجديد. وفي تلك الفترة بالذات تم نشر كتاب: «المرآة، أو لمحة تاريخية وإحصائية عن إيالة الجزائر»[1]، الذي من النادر علينا اليوم الحصول على نسخة منه، والذي ألّفه حمدان بن عثمان خوجة، وعمل ابنه أمين أفندي على توزيعه بين الأهالي بكثرة بقصد الإساءة إلى سمعة فرنسا. ولقد سبق وأن حدث منذ إعلان أحداث فبراير سنة 1848 ـالتي اعتبرها البعض إرهاصاً يبشِّر باندحار قوة فرنسا وهزيمة عامة لها في الجزائر ـ أن غادر طرابلس مبعوثون سياسيون ودينيُّون للإيعاز بالثورة في الجزائر ولحثّ أهلها على الجهاد المقدس. إذ ليس لحركات الاعتصام والتمرد التي قام بها القبائليون الجزائريون في تلك الفترة بإقليم قسنطينة من محرض آخر سوى هؤلاء المبعوثين.

وانطلق من طرابلس كذلك الشريفي «سرور» الذي عمل على إثارة قضية واحة (زاد الشاه ZAATCHA). غير أن هذه الشخصية الحكيمة الفطنة[2]، بعد أن نجحت في التنقل سراً عبر

---

(1) HAMADAN-BENOTHMAN-KHODJA: «Le Miroir, ou Aperçu historique et Statistique sur la Régence d'Alger», Paris, 1833, Voir G. YVER (Revue africaine, t. LVII. 1913).

والجدير بالذكر أن هذه الترجمة الفرنسية قد وضعها ليبي هو حسونة الدغيس مثلما ذكرت آنفاً. وكان هدف حمدان خوجة من تأليف هذا الكتاب هو إطلاع الرأي العام العربي والفرنسي على حقيقة ما كان يجري في الجزائر بعد احتلال فرنسا لها على أيدي غزاتها المستعمرين، ويتحامل فيه على القادة الفرنسيين. وكتاب المرآة هذا يتضمن أولاً مقدمة يتبرم فيها حمدان من ظلم المستعمر ويطالب بتطبيق مبادىء العدالة الانسانية على أفراد الشعب الجزائري الذي رزىء بالاضطهاد الفرنسي. ثانياً: يحتوي على احصائيات عن منتوجات الجزائر الحيوانية والنباتية وعدد سكانها. . . الخ. ثالثاً: على عرض تاريخي وجغرافي عن الجزائر وحقائق دامغة ضد الفرنسيين وحكامهم الجنرالات في الجزائر. وأسلوب الكتاب شديد الصراحة عنيف اللهجة قوي الحجة. هذه حقائق مختصرة عن كتاب المرآة أوردتها لإظهار أسباب تحامل شارل فيرو على حمدان خوجة وابنه أمين أفندي. لأن فيرو هنا يترك العنان لمشاعره ونزعاته الاستعمارية بشكل ظاهر، مما يحتم علينا أن نحذر من الأحكام التي أصدرها عن رجلين جزائريين عرفا بكراهيتهما للاستعمار الفرنسي والنضال ضده *.

(2) يقال أن آل سرور ينحدرون في الأصل من أسر مكة الشريفة. فيما يتعلق بقضية زاد الشاه، انظر كتاب «الحوليات الجزائرية» تأليف بيلليسييه دي رينو، الجزء الثالث، صفحة 316.

الجزائر التي تستعمرها فرنسا، حيث ادعى صاحبها أنه مجرد شخص يجمع التبرعات للأراضي المقدسة الإسلامية، فإنه احتاط فابتعد في الوقت المناسب عن مسرح الأحداث التي هيأ لها وحرض عليها. فرجع إلى طرابلس، متتبعاً عن بُعد تطورات حصار واحة زعطة، وأخذ يحث على إقامة الصلوات في المساجد للتضرع إلى الله بإنجاح الثورة التي كان قد حرض هو عليها علانية ضد فرنسا.

وانتهت قضية هذه الواحة بالخاتمة التي يعرفها الجميع. وبالرغم من تخريب الواحة وقتل زعيمها بوزيّان، فإن احتدام نشاط ثوارها النشطين المثابرين لم يخمد. وظهر بطل جديد، هو الشريفي محمد بن عبد الله[1] ـ الذي نزل في طرابلس ضيفاً على الدفتردار أمين أفندي خوجة، بل وضيف أحمد عزّت باشا نفسه ـ فتوجه بدوره إلى الصحراء الجزائرية، ونزل بمناطق (تـوغورت) و (أوارغلة)، حيث ظل يُقلق هذه المناطق طيلة عدة سنوات بأعماله اللصوصية وبتحريضه على الثورة هناك ضد فرنسا. وأخذت طرابلس تعمل على تنسيق مؤامراتها ضد الهيمنة الفرنسية في الجزائر مع دسائسها ضد تونس أيضاً. وكان أحمد عزت باشا ودفترداره أمين أفندي قد أعماهما تعصبهما وأحقادهما الشخصية ضد فرنسا، ولم يُدركا أن عرب طرابلس الغرب كانوا يكنُّون من الكراهية ضد هيمنة الأتراك على بلادهم أكثر مما يكنُّه أهالي الجزائر ضد هيمنة الفرنسيين على بلادهم؛ بحيث أنه بدلاً من العمل بلا هوادة على تدبير القلاقل في البلدان المجاورة لهم، كان الأحرى بهم الإنكباب على محاولة كسب عطف رعاياهم الطرابلسيين الذين لم يكن تبرمهم بالأتراك خافياً على أحد.

في شهر سبتمبر سنة 1850، اكتسح وباء الكوليرا طرابلس وفتك بالناس فتكاً شديداً طيلة ثلاثة أشهر، فقد ذهب بأرواح ثمانمائة شخص في مدينة طرابلس وحدها، وهو رقم مرتفع بالنسبة لعدد سكانها الذين تقلّص عددهم منذ الأسابيع الأولى لتفشي الوباء فلم يعد ليزيد عن خمسة آلاف نفس، وذلك نتيجة لهرب قسم كبير منهم إلى جزيرة مالطة وإلى تونس، بالرغم من ازدهار أسباب الحياة المعيشية الذي بشّرت به وفرة المحاصيل الزراعية في تلك السنة. وقضى قنصل سردينيا، السيد (بيكسيو BIXIO) ـ الذي كان قد التجأ إلى ضاحية المنشية لمحاولة النجاة من الوباء ـ نحبه فجأة عند دخوله إلى المدينة لابتياع أدوية منها. ووقعت حادثة أخرى كادت أن تؤدي إلى قيام مذبحة بين المالطيين واليونانيين، على أثر خصومة كان قد أثارها الراهب (فينانزيو VENANZIO) بخصوص جبّانة النصارى. ذلك أن قطعة الأرض التي مُنحت للكاثوليك الأرمن لتوسيع مقبرتهم ـ كانت شأنها شأن قطعة الأرض التي مُنحت لليونانيين ـ ملتصقة بسور المدينة من عند الجهة المقابلة للبحر. وتوجد هناك هضبة ضيقة ومستطيلة تقوم في أعلى الامتدادات الصخرية المنبثّة على الشاطىء؛ وقد رُصد جانب من هذه الهضبة لتوسيع مقبرة المالطيين الكاثوليك، في حين تم

(1) انظر كتاب «الحوليات الجزائرية»، الجزء الثالث، صفحة 3.

منح باقيها لليونانيين لتوسيع مقبرتهم. غير أنه حدث أثناء تفشي وباء الكوليرا وأن تعدى كلا الجانبين على مقبرة الجانب الآخر ودفن موتاه فيها دون تمييز للحدود بين الطائفتين النصرانيتين. وهنا أخذ الرهبان المتبرنسون يتقدمون باحتجاجات ومطالب غريبة. وزيادة على ذلك فإن التنقيب في بطن قطعة الأرض الممنوحة للكاثوليك لتطهيرها من عظام اليونانيين الأرمن قد أدى إلى تعرية سور المدينة إلى درجة انهارت معها حجارة الحيطان الرافدة لها. وأدى هذا التعدي من ناحية إلى غضب الباشا وشكواه لما أصاب أسوار مدينته، وأدى من ناحية أخرى إلى سخط اليونانيين الأرمن كثيراً لانتهاك حرمة رفات موتاهم وتدنيسها؛ وتسبب كل هذا في إقحام القنصل الفرنسي العام في جملة من المشاكل. غير أنه تم لحسن الحظ استدعاء الأب فينانزيو غير المتسامح، فأثلج رحيله صدور الجميع.

كان عدد القوات التركية في ليبيا أحد عشر ألفاً وخمسمائة وخمسة وسبعين رجلاً[1]، فأضيف إليها في سنة 1851 حوالي ألف جندي تركي، كما تم على قدم وساق تجنيد عدد آخر من العساكر من بين أهالي الدواخل، هذا إلى جانب حشد الخيول. كما وصلت من الآستانة بطاريات مدفعية جديدة وصناديق ذخيرة، وثلاثة آلاف جراية من البشماط. وبالرغم من تحفُّظ الأتراك التقليدي، فقد كان هنالك انطباع عام بإمكانية توجيه حملة تركية وشيكة ضد تونس. وسرعان ما ظهر زيف التصريحات الجوفاء، إذ أن الأفعال نفسها جاءت لتأكيد صحة المخططات المبيتة التي كان الباب العالي العثماني يدأب في تلك الأثناء على تكذيبها، بالإكثار من تأكيد نواياه السلمية تجاه تونس. وبالفعل فإن خالد باشا، قائد قوات طرابلس، قد بادر فعسكر بهذه القوات في منطقة قرقارش كخطوة أولى في طريقه نحو تونس. وشُرع هنالك في استعدادات عسكرية وفي توزيع الأسلحة، وبودر إلى حشد الإبل لنقل الذخائر وأمتعة الجنود. ولم يلبث ممثل باي تونس في طرابلس أن أخذ يتعرض للمضايقات؛ بل وأسيئت معاملته هو وأسرته، فوجد نفسه مضطراً إلى التظلم لدى قنصليْ فرنسا وانجلترا العاميّن. وردَّ أحمد عزت باشا على ذلك بأن هذه أمور إدارية داخلية ليس من حق القناصل الأجانب أن يتدخلوا فيها، خصوصاً وأن التونسيين يعتبرون من رعايا الباب العالي. وأجابه القنصلان بأنه بما أن لحكومتيهما معاهدات مباشرة مع تونس، فإنهما ينطلقان من المبدأ المعاكس لذلك، وهذا هو السبب في تدخلهما، فعليه أن يدرك جيداً أن الباب العالي العثماني لم تعد له أية سلطة على الأقاليم والأراضي الواقعة فيما وراء جبال الأطلس وتلاله؛ بنفس القدر الذي لم يعد فيه لملك نابولي أية سلطة على فلسطين بالرغم من أن هذا الملك الإيطالي ما زال يلقب نفسه بملك القدس. والتفت أحمد عزّت باشا نحو القنصل بيلليسييه وقال له في لهجة متعجرفة أنه مندهش لتجشيم نفسه عناء المجيء إليه وانتشال نفسه من أعماله وكتاباته الأدبية بسبب هذا الموضوع. فلفت القنصل نظره إلى أن الأمير (جوانفيل JOINVILLE) -

(1) منهم 5610 في طرابلس، و 2690 في بنغازي، و 1520 في فزان، و 1755 في الجبل الغربي.

الذي يعتبر أرفع منه شأناً ـ قد جشّم هو الآخر نفسه عناء المجيء قبل أربع سنوات على رأس الأسطول الفرنسي إلى طرابلس لبواعث مشابهة تقريباً. فردّ عليه أحمد عزّت باشا بامتعاض قائلاً: «إنك تتحدث عن عهد مضى وزال!»، فأجابه القنصل بيلليسييه بلهجة متوددة قائلاً: «إنك ستقع في خطأ فاحش إن أنت اعتقدت أن فرنسا الجمهورية ستكون لها حول المسألة التونسية سياسة أخرى تخالف سياستها أثناء عهدها الملكي». وبعد مضي بعض الوقت أوفدت الآستانة سليمان بك إلى باي تونس لدعوته إلى اتخاذ موقف تجاه الباب العالي العثماني يكون مثيلاً بذاك الذي اتخذه باشا مصر؛ إلا أنه رجع من تونس دون أن يستجاب إلى دعوته.

وفي شهر يونيه هرب جنديان فرنسيان من الخدمة العسكرية وقدما للإلتحاق بصفوف القوات التركية؛ وفي انتظار ذلك ظلا يشتغلان كطبيبيْ بيطرة في اسطبلات خيول الجيش بطرابلس. وفي أحد الأيام بادر واحد من رهبان الإرسالية النصرانية إلى إخطار بيلليسييه بأن النية متجهة إلى إجبار الجنديين على اعتناق الإسلام ولذا فإنهما يلتمسان حماية القنصل الفرنسي. فرد بيلليسييه بأنه لا يستطيع منح حماية القوانين الفرنسية لشخصين يعتبران في حالة عصيان لنفس القوانين؛ غير أنهما إذا ما قدما إليه لإعلان طاعتهما وخضوعهما، فإنه سيقوم بتسفيرهما إلى فرنسا وسيوصي الحكومة الفرنسية بالتساهل معهما. وبعد تردد طويل، وبعد أن رأى الجنديان الهاربان أن الأتراك قد أخذوا يزيدون كل يوم في الإلحاح عليهما باعتناق الإسلام، فإنهما قررا في نهاية الأمر وضع أنفسهما تحت تصرف السلطة الفرنسية. وتمكن أحدهما فقط من الوصول إلى دار القنصلية؛ في حين أن الآخر قد قبض عليه الأتراك حيث أسيئت معاملته ثم ألقي به في السجن. فبادر بيلليسييه في الحال إلى المطالبة به، وتوجه إلى السجن بنفسه، غير أنه لم يفز بشيء رغم شدة احتجاجاته. وقد ادّعى الباشا أن هذا الرجل قد أعلن إسلامه ولذا فإنه لا يستطيع تسليمه لفرنسا دون أن تأمره الآستانة بذلك.

وبعد مضي بضعة أيام انتهى الموضوع إلى خاتمة تختلف عن تلك التي عوّل عليها القنصل الفرنسي. إذ لم يستمر حبس السجين الهارب من الخدمة العسكرية وحسب؛ بل وحتى إن زميله الذي كان قد التجأ إلى القنصلية قد غادرها في نفس اللحظة التي كانت تجري فيها الاستعدادات لترحيله إلى فرنسا. وما أن ابتعد عن القنصلية ببضع خطوات حتى وقع في أيدي رجال مفرزة عسكر أتراك كانوا يترصدونه، حيث جرُّوه إلى السجن منهالين عليه ضرباً ولكماً[1].

(1) دعونا نستجلي حقيقة ما حدث، بمقارنة رواية شارل فيرو هنا برواية مؤرخين عاصرا الأحداث أحدهما ليبي والآخر تركي:

فأما المؤرخ الليبي، وهو أحمد النائب، فنجده يقول في المنهل العذب، صفحة 360 ما يلي: «... في سنة 1265 هـ تقدم جنديان براً فارين من عساكر الجزائر، فحضرا بين يدي الوالي وطلبا التشرف بدين الإسلام. فاستوضح الوالي حقيقة أمرهما من قنصل فرنسا يومئذ، فأجاب بأنه لا إلمام له بهما. فصار تلقينهما كلمة التوحيد، وقيدهما في العساكر الجليلة. ولشهر من قدومهما فر أحدهما إلى الكنيسة والآخر إلى بيت القنصل، فجلبا بمعرفة الضباط ووضعا في الحبس. ثم أن القنصل طلب تسليمهما من الحكومة، فأجيب بأن طلبه مخالف للعهود ولا يسوغه النظام». =

وكان القنصل بيلليسييه قد أحاط حكومته علماً بالأمر. وفي يوم 22 يوليه سنة 1851 م (8 شوال سنة 1265 هـ)[1] قدمت إلى طرابلس الفرقاطة البخارية (جومير GOMER) معلنة قرب وصول أسطول حربي فرنسي. وكان أحمد عزت باشا في بنغازي منذ بضعة أيام؛ وهكذا فإن بيلليسييه قد قام بمسعاه الأخير للمصالحة لدى دفترداره أمين أفندي خوجة. فلم يكن من هذا الأخير إلا أن ردَّ عليه بأن سلمه نسخة من المكتوب الذي كان قد سبق للباشا وأن سلمه إليه والقاضي بضرورة انتظار تعليمات الآستانة. فكان معنى ذلك رفض تسليم الجنديين الفرنسيين المذكورين.

وفي تلك الأثناء كان الأتراك يعدُّون تجهيزات دفاعية. وكان ضاربو مدافع بطاريات باب البحر يلازمون مدافعهم ليلاً نهاراً. وبلغت الوقاحة وانعدام اللياقة بممثل إحدى الدول الأجنبية حدَّ الظهور ببزّته الرسمية في صحبة اللواء التركي خالد باشا الذي كان يستعد للمعركة، وتفقد معه بطاريات القلعة بغرض تعديل وتقويم تصويب فوهات مدافعها، وتوجه بنفسه إلى المرسى كي يضع في وسطه بطارية مدافع قُصد بها منع الفرنسيين من إنزال جنودهم. وكان الأهالي العرب في حالة من الهيجان الشديد؛ حيث تناسوا في غمرة الأزمة القائمة مع فرنسا تطلعهم إلى طرد الأتراك من بلادهم.

وفي 28 يوليه (20 شوال) وصل الأسطول الحربي الذي يقوده نائب الأميرال البارون (دي لاسوس DE LASSUS). فتوجه القنصل الفرنسي إلى سفينة الأميرال، وتقرر منح سلطات طرابلس ليلة ذلك اليوم كلها كمهلة للقيام بتنفيذ مطالب فرنسا.

وحيث أنه لم تصل أية إجابة حتى شروق شمس يوم 29 يوليه؛ فإن القنصل بيلليسييه بادر إلى إنزال علم بلاده رسمياً من أعلى صاري القنصلية وانسحب إلى سفن الأسطول راضي الخاطر.

= أما المؤرخ التركي، وهو محمود ناجي، في كتابه «تاريخ طرابلس الغرب» (الذي ترجمه من التركية إلى العربية عبد السلام أدهم ومحمد الأسطى ونشرته كلية آداب الجامعة الليبية في سنة 1970)، فإنه يذكر هذه الواقعة في الصفحات 175-176 من كتابه هذا على النحو التالي:

«حدث أن جنديين فرنسيين جاءا هرباً من الجزائر، وبعد أن أعلنا إسلامهما جرى قيدهما في السلك العسكري. وبعد مرور شهرين التجأ أحدهما لإحدى الكنائس ولاذ الثاني بالقنصلية الفرنسية. ولما جلب الجنديان من قبل ضباطهما وأودعا السجن، قام المسيو بيلليسييه، الذي كان حتى تلك الفترة لا يبدي اهتماماً بالمسألة قام يطالب باستردادهما مدعياً بأنهما من رعايا دولته. وكان الوالي حينذاك في بنغازي، ووكيله خالد باشا لم يعر أهمية للمسألة، والأهالي الذين تحركت فيهم عوامل النخوة قاموا بمظاهرات معلنين فيها رفض تسليم هذين الجنديين اللذين أشهرا إسلامهما إلى فرنسا».

والذي يهمنا في عرض ما ذكره المؤرخان الليبي والتركي ومقارنته بمؤرخنا الفرنسي فيرو، هو اتفاق الأولين على أن الجنديين الفرنسيين لم يجبرا على اعتناق الإسلام وإنما اعتنقاه طوعاً، على عكس ما يذهب إليه صاحب الحوليات هنا *.

(1) المنهل العذب، صفحة 360 *.

وكان قد قام قبيل ذلك بنقل رعايا بـلاده إلى سفن الأسطول. وما كاد يتخذ مكانه بين هؤلاء حتى هرع نحوه على عجالة نائب قنصل اسبانيا ليعلن قرب تسليم الجنديين الفرنسيين. فانتظرهما الأسطول فترة ليست بالقصيرة، ثم وصلا في نهاية الأمر يقودهما ضابطان وأحد مترجمي الباشا. وكان هذا المترجم يحمل رسالة من الدفـتردار أمين أفندي يعلن فيها أنه لم يمتثل للأمر إلا تحت تهديد القوة المسلحة وذلك في غياب والي طرابلس أحمد عزت باشا الذي كان ما زال في بنغازي[1]. وظل بيلليسييه دي رينو على ظهر الفرقاطة، حيث رأى أن من واجبه عدمُ إعادة رفع علم بلاده إلا بعد صدور أوامر جديدة بذلك من طرف الوزارة الفرنسية، فغادر المدينة مع الأسطول في 30 يوليه وبرفقته بعض موظفي قنصليته. ولقد أثنت السلطات الفرنسية في باريس على مسلكه هذا بالغ الثناء. واضطر الباب العالي العثماني إلى ترضية فرنسا ترضية كبيرة عما لحق قنصلها في طرابلس من إهانات على يد أحمد عزت باشا ودفترداره أمين أفندي، وذلك بأن عزلهما من منصبيهما بعد مضي شهر واحد. وكان بيلليسييه قبل مغادرته لطرابلس قد وضع بقية موظفيه تحت رعاية السيد (أورتيز دي زوغاستي ORTIZ DE ZUGASTI) القنصل الأسباني في المدينة.

وقد حدث وأن فرض الباب العالي على رعاياه ضريبة استثنائية أطلق عليها اسم «المعونة العمومية»، إلا أن أحمد عزت باشا ودفترداره ضلعا في العملية حيث قاما بإجراء تقسيم مجحف للضريبة بحيث صاروا يتقاضون عن الضريبة المقررة على إيالة طرابلس ثلاثة أمثال نصابها المقرر. كان الأهالي العرب قد اعتادوا على استنزاف السلطات التركية لأموالهم بكل وجه، ولذا فإنه كان من الممكن أن يقوموا بدفع هذه الضريبة على مضض، لولا أن الباب العالي قد أُدرج في قائمة دافعي الضرائب تلك القبائل التي تسكن حول مدينة طرابلس، والتي كانت في كل العهود معفاة من الضرائب جزاءً لها على الخدمة العسكرية المجانية التي كانت ملزمة بتأديتها مصادرةً للباشا. وكان رفض تلك القبائل لدفع الضريبة المقررة مدعاة لتشجيع الآخرين على رفض دفعها من جانبهم[2].

وفي شهر سبتمبر اكتسح أكثر من ألفين من الأهالي العرب قنصليات كل من فرنسا واسبانيا وانجلترا، مطالبين بأعلى أصواتهم القصاص لهم من جوْر السلطات المحلية التركية وتعسفها.

---

(1) يتفق المؤرخ التركي محمود ناجي في كتابه «تاريخ طرابلس الغرب» ـ صفحة 176 من الترجمة العربية ـ مع رواية شارل فيرو هنا، قائلاً إن الأسطول الفرنسي كان مكوناً من تسع قطع حربية استهدفت كل واحدة منها قلعة معينة متأهبة للحرب. أما أحمد النائب (صفحة 361 من المنهل)، فإنه وإن كان يتفق مع هذين المؤرخين في نتيجة ما حدث وتسليم الجنديين إلى الأسطول الفرنسي؛ إلا أنه يذهب إلى أن خالد باشا استعد في البداية لقتالهم هو وعساكره الذين انضم إليهم أهالي المنشية والساحل ومن جاورهم من القبائل *.

(2) حول نظم الضرائب في ليبيا خلال العهد العثماني الثاني، انظر الفصل الخامس من كتاب الإيطالي (فرانشسكو كورو FRANCESCO CORO) الذي عنوانه بالإيطالية: «76 سنة من الهيمنة التركية على ليبيا» «SETTANTASEI ANNI DI DOMINAZIONE TURCA IN LIBIA (1835-1911)» والذي ترجمه إلى العربية خليفة التليسي تحت عنوان: «ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني» *.

وأخذ القنصل البريطاني العام (هيرمان HERMANN)، وقنصل اسبانيا أورتيز دي زوغاستي ـ الذي كان يرعى كذلك المصالح الفرنسية في طرابلس ـ يحاولان التخلص من هؤلاء الضيوف الصاخبين، إلا أن مساعيهم فشلت أمام عنادهم. ولم يكن الموقف ليخلو من المخاطر؛ فقد كانت المدينة برمتها في حالة هيجان، إذ أن الجميع كانوا يعرفون أن هنالك أكثر من عشرة آلاف من العرب المسلحين لا ينتظرون سوى إشارة للشروع في مساندة مطالب وفودهم ومندوبيهم. وعندئذ توجه أعيانْ طرابلس إلى القناصل الأجانب حيث أقنعهم هؤلاء بضرورة توجيه شكاواهم وتظلماتهم إلى السلطان العثماني. فحُرِّرت على الفور عريضة تم توقيعها بحوالي ألف إمضاء، وتعهّد القناصل بتسليمها للباب العالي بواسطة سفراء بلدانهم في الآستانة. ولم يكن الباشا مستعداً لقبول مظاهرة حازمة كتلك، كما أنه لم يكن في مستطاعه التعويل على ولاء واخلاص جنود مفرزتيْ الحامية المشكّلتين في سوادهما الأعظم من اخوة وأبناء الأهالي العرب المتظلمين، فاضطر إلى مداراة غيظه انتظاراً لردّ الباب العالي.

وفي تلك الغضون ظهرت الباخرة الحربية الفرنسية (ماجلاّن MAGELLAN) في مياه طرابلس للاطمئنان على أحوال الرعايا الفرنسيين الذين عُهد برعايتهم إلى القنصل الأسباني. وإذْ توجه هذا القنصل لزيارة الباخرة، فقد حيته المدفعية بطلقاتها. وكان ذلك اليوم هو يوم انعقاد السوق الأسبوعي عند الشاطىء. وعندما سمع الأعراب طلقات المدافع ظنوا أن الباخرة الفرنسية قد هاجمت المدينة؛ فما كان منهم إلا أن هرعوا إلى السوق حيث طفقوا ينهبون بضائعه ويسيئون معاملة الأتراك الذين تصادف وأن كانوا يؤمُّونه، مهددين باكتساح المدينة. غير أنهم أوقفوا عند حدهم في الوقت المناسب وشُرح لهم سبب إطلاق الباخرة لمدافعها.

وفي 20 اكتوبر كانت مدينة طرابلس مسرحاً لمشهد في غاية الفظاعة: فلقد داهمت عاصفة هوجاء إحدى وعشرين سفينة تجارية كانت راسية في مينائها حيث تحطم بعضها وجرفت الأمواج بعضها الآخر فوق رمال الشاطىء. وبعد مضي تسعة أيام من ذلك حملت الطرّادة الحربية (نارفال NARVAL) إلى طرابلس القنصل العام الفرنسي الجديد (ليون روش LEON ROCHES) الذي حل محل سلفه بيلليسييه بعد نقل هذا الأخير إلى وظيفة أخرى[1].

وتم عزل أحمد عزت باشا، وسرعان ما خلفه والٍ آخر في شهر ذي الحجة سنة 1268 هـ، هو مصطفى نوري باشا. ولا شك في أن الوالي الجديد قد جارى سلفه في ضغائنه إذ قام

(1) كانت وزارة الخارجية الفرنسية قد عهدت إلى بيلليسييه بعد رحيله عن طرابلس بعض المهام الخاصة، ثم كلفته بالاشتراك في لجنة رسم خط الحدود التركية الروسية في سنة 1857، حيث كافأته حكومته على المجهودات التي قام بها بمنحه وسام جوقة الشرف برتبة كوماندور الذي سلمه له نابليون الثالث شخصياً. غير أنه لم ينعم بهذا التشريف أمداً طويلاً، إذ توفي نتيجة للإرهاق الذي حاق به نتيجة للجهود التي بذلها أثناء مهمته المذكورة.

بإجراءات دللت على سوء نواياه تجاه القنصل الفرنسي الجديد. فقد وصل هذا القنصل يوم جمعة؛ فتعلل الوالي بأن هذا اليوم هو يوم مخصص فقط للاحتفالات الدينية لدى المسلمين، وأبلغ القنصل بأنه يتحتم عليه قضاء ذلك النهار فوق ظهر الطرَّادة التي قدمت به حيث لن يسمح بنزوله إلا في نهار الغد، كي يتمكن الوالي عندئذ ـ على حد قوله ـ من إقامة المراسم التقليدية الجديرة بوصوله. ولو كان في محل القنصل شخص آخر فلربما أساءه مثل ذلك القرار الذي لم يكن بشير خير؛ لكنه اكتفى بأن أجاب عليه بحزم قائلاً: إن يوم الغد هو يوم سبت، وهو اليوم الذي يخلد فيه اليهود للراحة؛ ولذا فإنه سيختار لدخول المدينة يوم الأحد لأنه يوم راحة النصارى. وفي نفس الوقت أرسل إلى الباشا مذكرة تتضمن برنامج مراسم نزوله التي قرر أن يشارك فيها ضباط الطرادة الحربية نارفال. ومنذ تلك اللحظة أخذ الأتراك يتصرفون من جانبهم على نحو ينمّ عن رغبتهم في تناسي الأزمة التي تسببت في رحيل القنصل السابق بيلليسييه؛ هذا وإن ظلت الصلات بين الجانبين مشوبة بكثير من التحفُّظ.

منذ الأشهر الأولى لسنة 1853 أخذت الأنباء الواردة سراً من الآستانة تلمِّح إلى تردِّي أحوال الحكومة العثمانية. وأصبح أتراك طرابلس يحيون في حالة من القلق. وبالرغم من غطرستهم وصلافتهم فإنه لم يعد خافياً عليهم مدى الضعف والخوَر الذي تردَّت إليه أمبراطوريتهم التي أصبحت روسيا تتهدد سلامة أراضيها على نحوٍ جدي. أما فيما يتعلق بعرب الإيالة، فإنهم لم يكونوا يجهلون المخاطر التي أخذت تتهدد سادتهم الأتراك؛ فطفقوا يتنبّؤون في أحاديثهم التي يتجاذبونها في الأسواق العامة بقرب انحسار سيطرة الأجنبي عليهم. بل إنه قد بلغت بأحدهم الجرأة حدّ اقتحام قاعة المجلس الولائي والصياح بأعلى صوته، كي يسمعه الباشا، قائلاً: «هيئوا أنفسكم يا أيها الظالمون الطامعون، فلقد أزفت ساعة إنزال القصاص بكم!». فأُلقي في الحال بذلك الدرويش الجريء في إحدى الزنزانات، إلا أن هذا العقاب القاسي لم يؤد سوى إلى استمرار الناس في ترديد نبوءته. وأخذ الأهالي العرب يبتاعون الأسلحة والذخائر؛ فقد كانوا يتأهبون لاقتناص أول فرصة تواتيهم لرفع راية الثورة. وكان جشع مصطفى نوري باشا ـ وحاشيته بوجه خاص ـ يبدو في تلك اللحظة السبب الوحيد لهذه البوادر باندلاع الثورة بين العرب. فقد كان المحيطون بالباشا يكررون قائلين إن العرب لا يريدون التمرد على دولة السلطان وإنما هم يطالبون بعدالته، وأنهم إن كانوا قد أخذوا يشرعون أسلحتهم؛ فإنهم لم يفعلوا ذلك إلا للدفاع عن أنفسهم ضد اللصوص والنهّابين، فقد طفح بهم الكيل من كثرة اغتصاب هؤلاء لأرزاقهم وأموالهم. أما مصطفى نوري باشا، الذي كانت الوقاحة قد بلغت به منتهاها؛ فإنه صار يهدد بحرق بيوت الإيالة ومدنها وقراها وبإراقة دماء أهلها حالما تقع البادرة الأولى لخرق القانون، متوعداً بأنه سيترك بالبلاد ذكرى أليمة ستجعل فرائص أهلها العرب ترتعد لأمد طويل.

واستُقبل نبأ اعلان تركيا الحرب على الروسيا بفرحة غامرة، وكان لتلك الفرحة باعثان مختلفان: فأما الأتراك فقد فرحوا لأن السلطان قد بادر في نهاية الأمر إلى اتخاذ موقف متصلب

من النزاع الأوربي الراهن؛ أما عرب طرابلس فقد سيطرت على نفوسهم بقوة جارفة رغبتهم في الحصول على استقلالهم. وقد حدث وأن أمر الباشا في تلك الأثناء الحرجة بالذات بالقيام بحصر عدد أشجار الفواكه وتقويم أعشار الزيتون في منطقة الجبل الغربي. وفي ضواحي مدينة طرابلس؛ الأمر الذي ترتب عليه تفاقم غليان الأهالي العرب. وكانت هنالك قبيلتان صغيرتان تسكنان النواحي القريبة من الحدود التونسية من الجبل الغربي، وهما قبيلتا: نالوت وكاباو[1]، فامتنعتا عن السماح لمأمور الباشا بإحصاء وتقويم أشجار الزيتون لديها. بل إن أهالي المنطقتين ذهبوا حتى إلى حد ضرب بعض الأتراك وطردهم[2]. وعلى إثر هذا العمل العصياني مباشرة بادرت القبائل إلى إقصاء نسائها وأطفالها وقطعان ماشيتها ناحية الجنوب تأهباً لأي طارىء. كما انسحب بعض اولئك الذين قاموا بضرب الأتراك إلى تونس، في حين تهيّأ الرجال القادرون على حمل السلاح للدفاع عن قومهم. وقام الباشا بتشكيل طابور مؤلف من ثلاثة آلاف رجل، إلا أن المرابطين تدخلوا مما أعاد الهدوء والسكينة إلى المنطقة دون نشوب قتال. ولتصوُّر الموقف الذي كان قائماً آنذاك ومعرفة ما كان يعتمل في النفوس في ذلك الوقت؛ دعونا نطّلع على خطاب كان قد كتبه يومئذ القنصل الفرنسي العام في طرابلس السيد ليون روش، الذي وإن كان قد رفض استقبال وفد من عرب الدواخل، إلا أنه لم يستطع صمَّ أذنيه عن سماع تظلماتهم التي يرويها لنا في خطابه على النحو التالي: ـ

«. . بينما كنتُ أتنزه قبل ثلاثة أيام في الضواحي، أقبل نحوي ثلاثة فرسان ورجوني أن أنصت إليهم لبضع لحظات: كانوا ثلاثة من المشائخ؛ ولقد تبعتهم إلى داخل أحد البساتين وهنالك تركتهم يتحدثون، حيث بادرني أحدهم قائلاً: «عند قدومك إلى طرابلس ملأتنا الفرحة لمجيء رجل مثلك يحب العرب ويتحدث لغتهم، وراودنا الأمل في أن نجد فيك سنداً لنا ضد الأتراك الذين بدأوا بغدر حكامنا السابقين ثم ثنُّوا بالاستيلاء على بلادنا بالحيلة والخداع، حيث أخذوا يسحقوننا تحت ثقل عجرفتهم وظلمهم الذي لا يطاق. وكنا نعتقد أن فرنسا التي سبق لها وأن خلّصت إخوتنا في الجزائر من نير العثمانيين، ستنظر إلينا نحن كذلك نظرة عطف، والله يشهد على أنها ستجد فينا رعايا أكثر وفاء وأشد خضوعاً من الجزائريين أنفسهم. ولكن لكم خابت آمالنا! فلقد وقفت فرنسا من تركيا موقف الصديق المخلص، وأنت يا ممثلها في بلادنا، لا تكاد تتكرم علينا حتى بمواساتنا بمجرد الإنصات إلينا ونحن نبثُّك أشجاننا. ومع ذلك فإنه يبدو أن الله

---

(1) تقع نالوت في أقصى الجانب الغربي من الجبل الغربي، وهي معقل يسكنه حوالي ألف من الأهالي حول قصر أولاد محمود العتيد المنقور في صخور الجبل. أما كاباو فإنها هي الأخرى مسكونة بالأهالي الأباضيين. انظر كتاب (دي أغوسطيني DE AGOSTINI)، المذكور سلفاً، صفحة 329 إلى 334 وكتاب (موتيلينسكي MOTYLINSKI) الذي عنوانه «جبل نفوسه»، صفحات 105 إلى 107.

(2) انظر «المنهل العذب» صفحة 361، و «تاريخ طرابلس الغرب» لمحمود ناجي التركي، صفحة 176 من ترجمته العربية *.

قد شاء وضع حد لآلامنا. فقد أعلنت تركيا الحرب على الروسيا، وبالرغم من أن هذه أمنية مثيلة بالكفر؛ فإننا ندعو الله في كل يوم أن ينصر الروس الكافرين الذين نأمل أن يكونوا أداتنا لانتقام الله من الأتراك.

لقد حانت ساعة العمل، هذا هو رأي جميع إخواننا من بنغازي حتى تونس ومن طرابلس حتى فزان؛ وجميعنا متأهبون، فإن لدينا ما يكفينا من البارود ومن البنادق والخيول والقمح لمدة ثلاث سنوات. وسنقسّم يمين تفانينا لقضيتنا بين يديْ أحد المرابطين الأولياء، أنت تعرفه، وهو الشيخ المدني[1]، المنحدر من سلالة النبي (ﷺ). ولقد أقسم لنا هذا الولي الصالح من جانبه بأنه ما أن نستعيد بلادنا حتى يبادر هو فيسلِّم قيادها لمن يتراءى لنا أنه أهل لذلك من بين ذرّية أسيادنا السالفين، القرمانليين.

وليس هنالك من وقت ملائم للعمل كهذا الوقت. فإن جانباً من سكان الجبل قد سبق لهم وأن رفعوا راية الثورة، وستحاول حفنة من العسكر الأتراك قتالهم؛ لكننا لن نترك أحداً منهم يعود إلى المدينة حياً. والذي نطلبه منك هو أن تبادر بعد نجاح مخططاتنا إلى حمل سلطان بلادك على شملنا برعايته، كما فعل بالنسبة لباي تونس، وأن يدافع عنا ضد اعتداءات مضطهدينا الطغاة. وإذا حدث ـ لا سمح الله ـ وأن أحبط الشيطان خططنا، فإننا نرجوك أن تهيىء لنا ملجأ نلجأ إليه إما في الجزائر أو في تونس. إن ما نبلغك به هنا هو رأي جميع عرب إيالة طرابلس، ولكي نشهد لك على ذلك فإننا مستعدون لإرسال زوجاتنا وأمهاتنا وأطفالنا إلى فرنسا لكي يظلوا بها كرهائن».

ولم يلاحقني أدنى شك في صدق ما أفضى به إليّ أولئك المشائخ، وذلك لما وصلني من معلومات من مصادر موثوق بها وكلها تؤكد مدى استعدادهم للإقدام على ما أسرُّوا إليّ به. ومع ذلك فإنني لم أتردد في الإجابة عليهم بردّ أُجمله لكم هنا في العبارات التالية؛ حيث قلت: «إن سلطان فرنسا عندما أوفدني إلى طرابلس قد كلفني بمهمة واحدة وهي أن أحمي بها أرواح ومصالح رعاياه، وأن أوثِّق ـ بقدر مستطاعي ـ مع السلطات المحلية روابط الصداقة القائمة بين بلدينا: أليس مما يجافي القوانين الدولية أن تبادر فرنسا إلى حماية رعايا متمردين ضد عاهلهم؟ أو أن أبادر أنا ممثل فرنسا إلى مدّهم بأدنى عون مادي أو معنوي؟.. فكفاكم إذن خداعاً لأنفسكم

---

(1) من المرجح أن الشيخ المقصود هنا هو الشيخ محمد حسن بن حمزة ظافر المدني، المولود بالمدينة المنورة سنة 1194 هـ ـ 1780 م، وتوفي ـ فيما يقول أحمد النائب في المنهل العذب ـ سنة 1263 هـ أي سنة 1846 م. هذا وإن كنت أرجح أن يكون قد توفي هذا المرابط الصالح بعد ذلك ببضع سنوات؛ إذ أن رسالة القنصل الفرنسي ليون روش التي تشير هنا ضمناً إلى أن الشيخ ظافر المدني كان ما يزال على قيد الحياة وقت تحريرها، قد كتبت فيما يبدو من السياق سنة 1853 م، أي حوالي سنة 1260 هـ. ولقد تم دفن الشيخ المدني بالزاوية التي شيدها في مصراته. وهو شيخ من مشائخ الطريقة الصوفية المعروفة بالشاذلية. وهو قد جاء إلى طرابلس أيام ولاية يوسف باشا القرمانلي. وكانت له زاوية أخرى في جبل غريان. انظر المنهل العذب حيث ترجم له أحمد النائب من صفحة 353 إلى صفحة 365 *.

بمثل هذه الآمال التي يستحيل تحقيقها! إن تمردكم سيجرُّ نكبات كبيرة على هذه البلاد بدون فائدة، وسيحاسبكم ربكم على الدماء التي ستُراق. إن الأجدى بكم هو أن تستعملوا نفوذكم في حمل إخوانكم في الجبل على الامتثال للطاعة»[1].

خلال زيارة قام بها ليون روش، بعد مضي بضعة أيام، للباشا، فقد لاحظ هذا القنصل مدى تبرُّم الباشا لسماعه نبأ صدور فرمان سلطاني يأمر بجعل الرعايا النصارى على قدم المساواة مع المسلمين في حقوقهم. ذلك أن روح التعصب والأفكار الرجعية التي ينفرد بها هذا الوالي قد منعته، رغم دماثته، من أن يداري عن عين القنصل الفرنسي انطباع الأسى والحزن الذي ألمّ به عندما سمع بذلك القرار الذي نعته هو بأنه انتهاك للشريعة النبوية. ولقد أبان عن تبرُّمه بالأمر عند توجيهه للسؤال التالي على الخصوص؛ حيث قال: «ما الذي تفعله أساطيل حلفائنا الفرنسيين والانجليز الآن إذن في (بيكوس BEICOS)، فيما يتجول الأسطول الروسي بلا عقاب في البحر الأسود؟». فردّ عليه القنصل الفرنسي قائلاً: «إنني أجهل من الناحية الرسمية ما هو السبب الذي يجعل سفن فرنسا وانجلترا ترابط في بيكوس؛ إنما الذي بإمكاني أن اؤكده لك فهو أن أفعال وقرارات الحكومتين الفرنسية والانجليزية وممثليهما لا تمليها عليهما إلا أصول الشرف وحدها. ذلك أن هاتين الأمتين العظيمتين قد برهنتا وما زالتا تبرهنان للسلطان العثماني على مدى حرصهما على عدم المساس بكرامته أو التعدي على أراضي امبراطوريته».

وبالفعل فإن الأنباء التي ما لبث الباشا أن تلقاها قد أدت إلى تغيير مسلكه تغييراً ملحوظاً. إذ أنه لم يعد يشمئز من تدخُّل جيوش فرنسا ولم يعد يتساءل بسخرية عما تفعله أساطيلها. بل إنه ذهب حتى إلى حد التصريح علانية بأن: « الأمبراطور نابليون الثالث قد فعل الكثير من أجلنا، ومن واجبنا أن نعتبر رعاياه كإخوة لنا». وكانت تلك هي المرة الأولى التي يعترف فيها المشير المتعجرف مصطفى نوري باشا بأنه لم يكن يعتقد في أن قوات بلاده تكفي وحدها في الصمود في وجه الروس. وكان تدمير أساطيل الحلفاء لميناء (أوديسّا ODESSA) الروسي، ووصول الجيش الفرنسي إلى مسرح الحرب، قد أسهم في تخفيف الوقع السيىء الذي أحدثه في نفوس الأهالي العرب انسحاب عمر باشا أمام الروس وتخلِّي الفيلق الأرناؤوطي واللواء أحمد باشا، قائد القوات، عن طرابلس ومغادرتها. ذلك أنه بالرغم من شدة تصميم أهل طرابلس من قبل على انتهاز الورطات التي وقعت فيها تركيا، إلا أنهم عادوا فقرروا إرجاء الشروع في مخططاتهم

(1) إنه لمما يجافي العقل والتاريخ والمنطق - في رأيي - أن يدعي هذا القنصل الفرنسي أن أهل ليبيا قد وصل بهم الزهد في حريتهم واستقلالهم - مهما يكن مقتهم للأتراك - حد استجداء حماية الاستعمار الفرنسي لبلادهم، بينما يتمنع ليون روش على هذه الشاكلة، وهو ممثل فرنسا التي لم يكن قد مضى على بدء احتلالها للجزائر العربية سوى أقل من ربع قرن. فهؤلاء المشائخ الذين يقول انهم قد جالسوه وتحدثوا إليه على النحو الذي ذكره، قد عاصروا بحكم السن فترة إحتلال بلاده للجزائر؛ فكيف له أن يقنعنا بأنهم مستعدون لاستبدال استعمار تركيا باستعمار فرنسي. أشد ضراوة وفتكاً بالعرب والمسلمين؟ *.

الثورية. بيد أن تبرمهم وسخطهم قد أخذا يتزايدان يوماً عن يوم بعد سدور سادتهم الأتراك في اغتصاب أموالهم وفرض ضريبة جديدة أُطلق عليها اسم «المعونة الطوعية» أو الوطنية التي أريد بها تغطية نفقات الحرب، والتي طولب بها الأهالي للمرة الثالثة خلال عامين.

وأضيف إلى دواعي الهيجان هذه سبب آخر. ففي أثناء شهر يونيه سنه 1854 أشيع بأن متصرف فزان حسن باشا يريد مد السيطرة التركية حتى بلد الطوارق، وبأنه سيقود حملة عسكرية ضد غات، وهي بلدة مستقلة بنفسها وسط الصحراء، وتقع على بعد مسير ثلاثة عشر يوماً جنوب غربي بلدة مرزق أي في المنطقة التي تربض بها أنجُع قبائل الطوارق. ثم تأكدت صحة النبأ، وكانت معاملات تجار طرابلس من الأجانب تكاد تقتصر على المتاجرة مع دواخل أفريقيا عن طريق الغدامسيين، الذين كانت قوافلهم تجيء وتذهب تحت حماية الطوارق؛ فأدرك هؤلاء التجار مدى العراقيل التي سيجرُّها على تجارتهم احتلال الأتراك لبلدة غات. فما كان منهم إلا أن اتصلوا بقناصل بلدانهم في طرابلس وطلبوا منهم أن يبسطوا أمام الوالي مبعث مخاوفهم. ورد الباشا بأن متصرف فزان قد أشاد لديه بالفوائد الجمّة التي ستعود على التجارة نتيجة لوجود حماية تركية فعالة في غات، وأن أهالي الواحة أنفسهم قد طالبوا كتابةً بوضعهم تحت السيطرة التركية؛ وبأنه قد استشار الآستانة في هذا الأمر، وأن الباب العالي قد أصدر إليه أمراً بوضع مشروعه موضع التنفيذ ورفع العلم العثماني فوق غات.

ولم يكن الوقت ملائماً للإقدام على مثل ذلك الغزو، إذ أن عرب طرابلس الغرب كانوا مستمرين في الشكوى من جسامة سيطرة الأتراك. وإذا كان يُتّبع في ولايات الأمبراطورية العثمانية الأخرى نفس نظام جباية الضرائب المطبّق في طرابلس، فإننا لن نندهش لتردِّي الأوضاع المالية في الأمبراطورية إلى هذا الحد المؤسف، رغم ما تتمتع به هذه من موارد هائلة. ذلك أن الاختلاسات المالية كانت تصل إلى نسبٍ مئوية لا تصدق، أي أنها كانت تبلغ فارق مائة في المائة بين المبالغ المُتحصَّل عليها بالفعل من دافعي الضرائب، وبين تلك المبالغ التي يودعها الجباة في الخزينة السلطانية.

ولذا فإن الثورة ظلت تغلي وتستفحل، ثم تفجرت فجأة. ذلك أن الزعيم الذي كانت هذه الثورة في حاجة إليه لكي يقودها قد ظهر. فلقد استغل الشيخ غومة المحمودي ـ الذي كان منفياً في طرابزون منذ ثماني سنوات ـ بذكاء تلك الفوضى التي أدت حرب القرم إلى انتشارها في جميع أرجاء الأمبراطورية العثمانية؛ حيث هرب من منفاه وعاد إلى الظهور في وطنه من جديد. فالتف حوله الطرابلسيون الساخطون على السلطة العثمانية مرحبين بعودته وبايعوه كزعيم للعِرْق العربي.

وسرعان ما خرج طابور من العساكر الأتراك وتوجه إلى معقل الثورة لمحقه. وتريث غومة فترك الأتراك يتقدمون عبر دواخل البلاد في مسيرة طويلة شاقة؛ وعندما وصل هؤلاء إلى الموضع الذي استدرجهم إليه، وتهيأ له استنفار أنصاره ورفْع روحهم المعنوية والقتالية، فإنه أصدر إشارته

بالانقضاض عليهم. عندئذ إكتسحهم الثوار من كل جانب كما تكتسح الرمال منطقة واطئة على إثر عاصفة صحراوية. ولقد تمت مباغتة الطابور التركي فجأة خلال سيره، فلم يسعفه الوقت بالدفاع عن نفسه، فتشتتت فلوله ثم سُحق وأبيد. ولولا تدخل غومة بنفسه فإنه لما قُدِّر ولو لتركي واحد أن يفلت من تلك الكارثة لشدة اعتمال الرغبة في الانتقام في صدور العرب. واكتفى غومة بتجريد من ظل من الأعداء على قيد الحياة من أسلحتهم، وكوّن منهم موكباً وأمدهم حتى بالبغال لكي ينقلوا على ظهورها جرحاهم، وأمر باقتيادهم حتى أبواب مدينة طرابلس مدحورين مهزومين. وبعد ذلك النصر المبين، بادر هذا الزعيم العربي فدلّل من جديد على ما تتمتع به نفسه من نبل وأريحية، وذلك عندما استولى على القلعة التي شُيِّدت للدفاع عن مدخل الجبال. إذ أنه كان قد أسر فيها عدوه اللدود حسن باشا العويشي الذي كان هو السبب في جميع ما لحقه من مآسٍ، فقد اضطهد عائلته وقطع رؤوس الكثيرين من أقاربه. غير أن غومة استثناه من بين جميع ما نصّت اتفاقية تسليم القلعة على تسليمهم من أفراد الحامية التركية. وكان في وسعه أن يثأر منه عن كل ما ألحقه به من قبل، إلا أنه لم يفعل؛ بل إنه عندما طلب الوالي مصطفى نوري باشا إطلاق سراح ذلك الأسير الهام، فإن غومة بادر إلى إرساله إليه هو وأفراد أسرته وجميع أسلحته ومقتنياته[1].

كانت قبيلة اورشفانة قد انضمت إلى غومة المحمودي، غير أنه ارتاب في صدق نواياها، فلم يقبل انضواءها تحت جناحه إلا بعد أن تبرهن على اخلاصها بأن تقاتل الأتراك بمفردها. وأرسل الباشا ضد هذه القبيلة التي ترابط في نواحي جنزور حوالي أربعة آلاف جندي نظامي ما بين مشاة وفرسان وزودهم ببضع قطع مدفعية. وأُرغمت الوحدة العسكرية المشكّلة من عرب قرى ضواحي طرابلس على الخروج لمحاربة هذه القبيلة من جانبها. ووقع بين الطرفين اشتباك على بعد فرسخين من مدينة طرابلس. فلقد هاجم الورشفانيون قوة الأتراك، وظل الناس في طرابلس يسمعون هدير المدافع وصدى التراشق بالبنادق طيلة عدة ساعات. لكن تلك الجلبة كانت أضخم من حقيقة القتال الذي كان دائراً. وكانت الوحدات العربية المنضمّة قسراً إلى الأتراك هي وحدها التي عانت من القتال، فإن الأتراك قد حرصوا على وضع أفراد تلك الوحدات في مقدمة حملتهم لإرغامهم على قتال إخوانهم وأبناء جلدتهم. ولم تكد تقع بين الورشفانيين أية خسائر في

---

(1) يقول النائب (المنهل العذب صفحة 362)، والمؤرخ التركي محمود ناجي (صفحة 177 من الترجمة العربية لكتابه)، أن غومة قد قدم من مطماطه في تونس إلى الجبل الغربي، فالتفت حوله قبائل نالوت وكاباو ويفرن. وفي شهر رمضان سنة 1271 هـ حاصر غومة وجموعه متصرف مركز الجبل وحامية قصر يفرن المؤلفة من خمسمائة من المشاة وستمائة من الفرسان الليبيين؛ فوجه إليهم الوالي حملة بقيادة الأميرالاي اسماعيل بك، وقائم مقام المدفعية مصطفى بك، وقائد الفرسان الليبي محمد آغا أنديشه. وتقابل الجمعان عند منطقة الرومية، فانهزم الأتراك بعد قتال شديد. ثم اقتحم غومة قصر المتصرفية وضبط ما كان فيه من المهمات والمدافع والعساكر. لكنه عاد فأرجع ما غنمه وأطلق سراح الأسرى والتمس العفو من الوالي فلم يجب هذا طلبه *.

الأرواح؛ حيث أن الأتراك لم يجلبوا معهم إلى مدينة طرابلس سوى ثمانية رؤوس مقطوعة لعرضها، ولم يكن من بينها إلا رأس واحد ينتمي صاحبه إلى تلك القبيلة. أما الرؤوس الباقية فقد كانت لسبعة من عرب الوحدات العربية التي أُرغمت على القتال في صفوف الأتراك؛ إذ أن الأتراك قد قطعوها لتضخيم عدد ضحاياهم كذباً وزوراً. وفي أعقاب هذا الإلتحام المسلح جلا العرب عن منطقة جنزور بعد أن نقلوا منها كل ما كانوا يملكونه من متاع الدنيا. وبعد ذلك تقدم الأتراك إلى مدينة الزاوية حيث كان يتواجد غومة الذي لم يكن قد أسهم في المعركة المذكورة[1]. فتم في ذلك الموقع أيضاً اشتباك محدود لم تترتب عليه أية نتيجة. وكان من الواضح أنه لم يكن من مصلحة غومة أن يدخل في معركة مع الأتراك في سهل مكشوف؛ بل بعد استدراجهم إلى منطقة الجبال الوعرة حيث يكون في وسعه أن يشنَّ عليهم هجوماً لصالحه. وظلت الأمور على ما كانت عليه إلى أن تم عزل مصطفى نوري باشا من الولاية.

وخلفه في ولاية طرابلس عثمان باشا الذي وصل إليها في 23 أكتوبر سنة 1855 م (20 صفر سنة 1272 هـ). وصرح هذا الوالي الجديد بأنه لا يستطيع أن يقوم بأية تنازلات لصالح العرب المتمردين، وبأنه يتوجب على الشيخ غومة أن يقدم إلى طرابلس لإعلان خضوعه وطاعته؛ وبأنه لن يلحقه فيها أي أذى، بل وسيُعطي فيها بيتاً لكي يحيا به حياة طمأنينة؛ إلا أن السلطات التركية لم توافق أبداً على إشراكه بأي وجه من الوجوه في حكم منطقة الجبل الغربي. ثم ختم تصريحه قائلاً بأنه إذا ما رفض غومة إعلان خضوعه وطاعته، فعندئذ ستُستخدم القوة ضده. وقال إنه يأسف لأن المرض يمنعه حالياً من الخروج إليه على رأس قواته، ولذا فإنه سيرجىء ذلك إلى أن يتشافى.

وفي حوالي منتصف نوفمبر قدم من الآستانة شخص اسكتلندي يدعى (جيمس هاميلتون JAMES HAMILTON)، إدَّعى أنه مجرد رحّالة يرغب في التوجه برّاً إلى واحات صعيد مصر. وبدا ذلك أمراً محتملاً، إذ أن هذا الشخص قد سبق له وأن قام من قبل برحلة مماثلة، حيث ارتحل من بنغازي إلى القاهرة عن طريق واحة سيوة[2]. وكان هاميلتون يحمل جواز سفر أمدّه به

(1) بينما يرى شارل فيرو هنا أن غومة لم يشترك في هذه المعركة، نجد أن أحمد النائب (المنهل صفحة 363)، ومحمود ناجي (تاريخ طرابلس الغرب، صفحة 177 من الترجمة العربية)، يذهبان إلى أنه قد شارك فيها: إذ نجد أن المؤرخ الليبي يقول أنه بعد أن انضم أهل غريان إلى غومة فإنه قدم إلى الزاوية ثم إلى قريتي أورشفانة، وجنزور، فانضم أهاليهما إليه بدورهم. وزحف إليه عبد الله باشا وأحمد باشا في العساكر، حيث تواقع الجانبان عند قرقارش؛ فانهزم غومة وهلك كثير من قومه. ثم تابعهم أحمد باشا في جنزور، حيث التحم الطرفان، فانهزم غومة إلى قرية لماية ثم فر إلى الجبل.
أما المؤرخ التركي فإنه يذهب إلى أن حملة تركية مكونة من طابور من عساكر «الرديف»، وطابورين من المشاة، وأربع سرايا فرسان، وطابور من المشاة الليبيين، وعدد كبير من متطوعي أهل غريان قد زحفت على قوات غومة المحتشدة في قرقارش فهزمتها إلى جنزور ثم إلى لماية، فاضطر إلى الانسحاب إلى الزاوية *.

(2) قام جيمس هاميلتون برحلته الأولى إلى برقة في سنة 1852، حيث جاء إلى بنغازي بحراً من جزيرة مالطة. =

في الآستانة سفير انجلترا السير ستراتفو.رد كانينج، حيث كان يلقّب في ذلك الجواز بلقب «القس» هاميلتون. وكان عليه للقيام برحلته الاستكشافية أن يعبر منطقة الجبل الغربي، وقد جمّع معلومات لمعرفة ما إذا كان سيواجه أية أخطار من جانب غومة والعرب. وأخيراً فإنه بعد أن تحصّل بواسطة نائب القنصل الانجليزي (ريد READE) على خطاب من عثمان باشا موجه إلى قائد القوات التركية المعسكرة في الدواخل؛ فإنه توجه إلى الزاوية حيث كان يخيم المعسكر التركي، مزمعاً الذهاب من هناك لمقابلة غومة الذي كان قد سبق له وأن أخطره برسالة يحيطه فيها علماً بقدومه إليه. وعندما وصل هاميلتون إلى المعسكر التركي، ادّعى أنه ضابط برتبة عقيد في الحرس الاسكتلندي. وعندما علم اللواء عبد الله باشا، قائد القوات التركية في الزاوية، بأن هاميلتون كان عازماً على الذهاب لمقابلة غومة، فإنه اعترض على رحيله ورجع في الأمر إلى الوالي عثمان باشا. وانتظاراً لردّ هذا الأخير بادر القس ـ أو قُلْ العقيد ـ هاميلتون إلى مكاتبة غومة سرّاً لإخطاره بالمأزق الذي وقع فيه وطلب منه أن يبعث إليه في مكان معين مرشداً وجياداً حتى يتمكن من الإفلات والقدوم إليه. وحدث وأن وقع ذلك الخطاب مع مكاتبات أخرى كان هاميلتون قد وجهها إلى بعض الإنجليز المقيمين في طرابلس. وكان محتوى تلك الخطابات من الغرابة ومن إثارة الشبهات إلى درجة أن القنصل الانجليزي هيرمان قد قام ـ ذرّاً للرماد في العيون ـ بإلقاء القبض على هاميلتون واقتياده إلى طرابلس. وقيل إنه بعد اعترافه بالغرض الحقيقي لمهمته الغامضة، فإنه احتُجز سراً بالقلعة إلى أن أُرسل للآستانة لكي يوضع تحت تصرف السفير البريطاني فيها «ستراتفورد كاننج STRATFORD CANNING).

وفي بداية هذه المسألة اعتقد الوالي عثمان باشا ـ بإيحاء من القنصلية البريطانية وممثلها في مرزق غاجليوفي ـ في أن يكون هاملتون جاسوساً للحكومة الفرنسية؛ غير أن نتائج التحقيقات برهنت على أن هاميلتون كان شخصاً أفّاقاً مغامراً يتوق إلى جمع ثروة، ولذا فإنه حلم بالدخول في علاقة مع غومة المحمودي والتضامن معه في سبيل تسليم حكم طرابلس إلى أحمد بك القرمانلي الذي كان منفياً في الآستانة. وكان هاميلتون قد وعد غومة بمده بالرجال والمال وبشّره بقرب وصول سفينة محملة بالذخائر له. ولقد اتُّهم في هذه القضية الغريبة ضباط بريطانيون قيل أنهم قد ضلعوا في ذلك المخطط، وكان من المقرر أن يأتي هؤلاء بعد أجل قصير للمعاونة في تنفيذه. وبعد مضي بعض الوقت أدت معاينة مراسلات هاميلتون إلى اكتشاف أنه كان قد أُرسل بالفعل إلى

= وكان قد استعد للرحلة بتعلم العربية وبدراسة تاريخ البلاد القديم. وقد أصدر عن رحلته كتاباً أسماه «WANDERINGS IN NORTH AFRICA»، طبع في لندن سنة 1856 ويتضمن 320 صفحة تتعرض لتاريخ برقة اليوناني والروماني وخصوصاً نشأة قورنة والمرج. ثم يصف حياة برقة اجتماعياً وسياسياً وإدارياً واقتصادياً، كما يعرض للحكم العثماني الثاني الذي ساد البلاد بعد انهيار دولة القرمانليين. ولقد واصل هاميلتون رحلته حتى واحة سيوة حيث سجنه الأهالي وكاد أن يهلك لو لم يوجه إليه سعيد باشا والي مصر آنذاك قوة عسكرية قامت بتخليصه ومن ثم عاد إلى القاهرة *.

طرابلس بقصد التآمر لإعادة أحمد بك القرمانلي إلى حكم طرابلس تحت حماية انجلترا[1].

وفي بداية شهر يناير سنة 1856 م (1273 هـ) خرج عثمان باشا على رأس ست كتائب مشاة وبطارية مدفعية ومجنّدين من العرب يتراوح عددهم ما بين خمسة أو ستة آلاف، وقام باستطلاع المـواقع التي كان يحتلها غومة فـي ضواحي يفرن. ولـم يكن قد بقي آنذاك مع الشيخ غومة من الثوار سوى أربعة آلاف ثائر. فهاجمهم عثمان باشا في صبيحة يوم 19 يناير بقواته التي كانت موزعة في ثلاثة طوابير فتمكن من تشتيتهم بعد معركة استمرت أقل من ساعة. وقد فقد الأتراك في ذلك الهجوم خمسة وستين قتيلاً وجُرح منهم مائة وأربعون. أما العرب فإنهم هربوا في اتجاه فساطو حاملين معهم قتلاهم وجرحاهم. وكان غومة قد قام بإقصاء النساء والأطفال إلى الدواخل ونقل معه المؤن، بل وحتى المدافع، إذ أن الأتراك لم يعثروا سوى على ثلاثة مدافع من بين العشرة التي كان غومة قد غنمها منهم. وكان وجود القنصل الانجليزي هيرمان وضابطين بريطانيين في صفوف الأتراك، وكذلك إطلاق اشاعات مقصودة تتحدث عن قرب وصول قوات انجليزية؛ كل هذا كان قد فتَّ في عضدالثوار العرب، فأخذ هؤلاء يرددون قائلين: «لقد غُرر بنا وأصبحنا على وشك الهلاك».

ووجد عثمان باشا قلعة يفرن مهجورة؛ فأحنقه أنه لم يحقق نصراً فاصلاً على الثوار، وأعلن بأنه سيمنح من يأتيه برأس غومة مبلغ خمسة آلاف «بوطيرة» وتناسى شهامة غومة التي أبان عنها مؤخراً وذلك عندما أطلق سراح حسن باشا العويشي ورجّعه إليه بعد أن أسره في نفس القلعة.

وكانت خطة غومة في غاية البساطة وتتميز بالذكاء والحنكة. إذ أنه كان قد عقد العزم على إخلاء كل منطقة تتوغل فيها القوات التركية بحسب خطة انسحاب مدبّر؛ بحيث أنه كلما ازداد عثمان باشا ابتعاداً عن مخازن مؤنه وأسلحته وعن قواعد عملياته الحربية، كلما عرَّض نفسه وجنوده في آن واحد للموت جوعاً وعطشاً، وتكبّد جيشه الهجمات على أحد أجنحته. أما إذا ما حدث العكس ومكث الباشا عند النقطة التي وصل إليها في توغُّله؛ فإن غومة كان يُزمع الاحتفاظ بموضعه، معوِّلاً على نقص وسائل الإمدادات التي من شأنها أن تمكن الأتراك حتى من إخلاء معسكرهم. وكانت هذه الخطة تفتح الباب في نفس الوقت لفرض إحلال السلام وعقد الصلح. وقد سبق وأن أرسل الباشا مندوبين للتفاوض بهذا الخصوص مع الزعيم الثائر، وكلفهم بأن يهدوه سيفاً وجواداً مزيناً بسرج فخيم. وفي مقابل ذلك منح غومة لكل واحد من أولئك المندوبين عبداً. وبعد تبادل الهدايا نقل إليه الوفد وجهات نظر الباشا وبسطوا أمامه عروضه. وقال هؤلاء

(1) عثر على تلك المراسلات في حقيبة كان هاميلتون قد أودعها لدى صاحب فندق يوناني. لكن صاحب الفندق استاء لعدم تسديد زبونه لأتعاب سكنه، فما كان منه إلا أن سلم الحقيبة للسلطات المختصة.

(2) انظر حول غومة المحمودي، رسالة الماجستير القيمة التي ناقشها في سنة 1981 م بكلية التربية بجامعة الفاتح الأستاذ محمد إمحمد الطوير تحت عنوان: «ثورة الشيخ غومة المحمودي في إيالة طرابلس الغرب 1835-1858» في جزأين، وهي الآن بصدد النشر.

المندوبون أن الوالي يرغب في تهدئة الخواطر وإعادة الهدوء للبلاد. وردّ غومة قائلاً: «إنني أشاركه هذه التطلعات تماماً، غير أن الأمر ليس بهذه البساطة التي قد يتصورها المرء. فلقد جلا الأهالي أمام اضطهاد وظلم الحكام الذين أوفدهم السلطان. وقد صرح عثمان باشا منذ خروجه في حملته هذه بأنه سيعفو عن الجميع فيما عداي أنا، وهذا استثناء من المحتمل أن ينجرّ فيما بعد على أولئك الذين تبعوني في ثورتي. وإذن، فأي ثقة يمكن أن تكون لي أنا نفسي في المقترحات الجديدة المعروضة عليّ؟». فأجابه وفد الباشا قائلاً: «إن الباشا سيمنحك حكم منطقة الجبل في مقابل إتاوة سنوية، شريطة أن تمدّه ـ بعد عقد الصلح ـ بوسائل نقل كافية لإعادة أفراد المعسكر التركي إلى طرابلس بحسب كل التسهيلات الممكنة»[1].

وردّ غومة بأنه يقبل كل هذه العروض المبدئية، ولكن على شرط أن يتوجه الباشا فوراً إلى طرابلس مصطحباً كل قواته، وعندئذ ستتم تسوية نهائية يتوجب أن يتدخل فيها قنصل فرنسا العام السيد (بوتّا BOTTA) كي يكفل صدق نية الطرفين في تنفيذ شروط الاتفاق[2]. وبعد ذلك كلّف غومة أحد أبناء أخيه باقتياد مندوبي الباشا إلى حيث يخيم المعسكر التركي، كما أمره بأنه، إذا ما دعت الحاجة، فإن عليه أن يدعو القبائل المجاورة إلى مدّ الباشا بالخيول اللازمة لتسهيل رجوع الجيش التركي إلى مدينة طرابلس.

وبعد مضي بضعة أيام، عاد مفوض الباب العالي العثماني أرجيمي بك من المعسكر إلى طرابلس حيث قام في الحال بإخطار قنصل فرنسا بأن الباشا يبشّره بانحسار الأزمة وبأن غومة قد وافق على أن تصرف له الحكومة الطرابلسية مبلغ ألفيْ قرش شهرياً مقابل انسحابه إلى تونس ليعيش هنالك تحت حماية الباب العالي. وسرعان ما أن انبثّ هذا الخبر في مدينة طرابلس، غير أن أحداً لم يصدق صحته، لا من الأوربيين ولا من العرب. وتلقى القنصل الفرنسي من جانبه من غومة مباشرة خطابات ينفي فيها بتاتاً الوصول إلى مثل ذلك الاتفاق. فيا تُرى من هو الكاذب: الباشا أم غومة؟ وعلى أية حال فإن هذا الأخير قد قام هو وأربعون من أتباعه المشائخ بالاتصال بالقنصل الفرنسي وحمّلوه مهمة إيصال عريضة تظلّم إلى السلطان العثماني يطالبونه فيها بإرجاع حكم القرمانليين لطرابلس الغرب.

وعندما رأى عثمان باشا وأرجيمي بك أن وضع جنود حملتهم قد أخذ يتدهور من يوم لآخر بسبب نقص المأكل والماء؛ فإنهما عرضا على غومة أنه إذا ما وافق على مغادرة تراب الإيالة، فإن

---

(1) في حين نجد شارل فيرو يذهب هنا إلى أن الباشا قد عرض على غومة منحه حكم منطقة الجبل الغربي؛ نجد أن أحمد النائب (المنهل العذب، صفحة 363) ومحمود ناجي (تاريخ طرابلس الغرب، صفحة 177 من الترجمة العربية) يذهبان ـ على العكس من ذلك ـ إلى أن الباشا، بعد أن أهداه برنساً محلى بالفضة وحصاناً فارهاً؛ فإنه أخذ عليه تعهداً بمغادرة الجبل وعدم الرجوع إليه، وبأن غومة قد غادره بالفعل *.

(2) لنلاحظ أن السيد بوتا كان قد حل مكان ليون روش كقنصل جديد لفرنسا في طرابلس على إثر تعيين الأخير قنصلاً عاماً لبلاده في تونس في شهر يوليه سنة 1855.

الأول سيستصدر قراراً بتعيينه في وظيفة قائم مقام إمّا في الأناضول وإمّا في قرمان. ورفض الزعيم العربي هذه العروض. وبقدر ما أخذت العروض تنهال عليه، بقدر ما أخذ يدرك مدى الأهمية التي يتمتع بها شخصه؛ فردّ قائلاً إنه لايرغب سوى في منحه قائمقامية جبل طرابلس، مسقط رأسه. وكذلك فإن ما عرض عليه من الانسحاب إلى تونس مع صرف معاش شهري له من طرف الباب العالي، لم يجد لديه قبولاً، مثلما هو الحال بالنسبة للعروض السابقة عليه؛ ذلك أن غومة أحسن التصرف عندما رأى أن يترك لاتباعه أمر اتخاذ القرار المناسب فيما يخص المسلك الذي يتعيّن عليه أن يسلكه لما يكون في مصلحتهم هم. فقد كان يدرك جيداً أن هؤلاء الأتباع سيطالبونه بعدم التخلي عن تزعمه لهم. ثم أوفد إليه الباشا من يبلغه بأنه إن هو وافق على القدوم إلى طرابلس كي يُعطي ـ خلال بضعة أشهر ـ المثل للسلطان على خضوعه له انتظاراً لقرار الآستانة؛ فإنه قد يُمنح عندئذ حق حكم منطقة الجبل الغربي قانونياً. ولُفت نظره إلى أنه من الصعب على أصحاب الشأن أن يُقرُّوه ـ مثلما يرغب هو ـ على حقه في التمرد، ومن ثم فإنه يصعب عليهم أن يُنعموا عليه بهذا المنصب بينما هو ما يزال يُشْهر سلاحه في وجه السلطة. فرفض غومة مرة أخرى، مذكِّراً الأتراك بما وقع له على إثر وثوقه في عهود ووعود تماثل هذه من قبل.

واضطرت رداءة الأحوال الجوية عثمان باشا إلى العودة إلى طرابلس في ظروف قاسية، قبيل نهاية شهر فبراير، هو والجانب الأعظم من قوات معسكره. وظل الثوار مسيطرين على مواقعهم الأولى؛ اللهمّ فيما عدا القلعتين اللتين تتحكمان في الشعاب المفضية إلى داخل الجبل الغربي، والتي أبقى فيها الأتراك حاميتين.

وصلت أنباء عقد الصلح بين جيوش الحلفاء وبين الروسيا إلى طرابلس خلال شهر أبريل سنة 1856؛ فاحتُفل بتلك المناسبة أكبر احتفال ممكن. وعرف عثمان باشا كيف يعبِّر بغبطة عن مشاعر العرفان بالجميل تجاه فرنسا وانجلترا، فدعا قنصليْ البلدين إلى وليمة. فرفض القنصل الانجليزي هيرمان متعللاً بأنه يعتبر أن السلام لم ينشر أجنحته بعد وقال: «إن الشعب الانجليزي لا يريد هذا السلام، وأن الجنود المكلفين بإطلاق المدافع في لندن احتفاءً بعقد الصلح ـ إن لم يكن الشعب قد اغتالهم بعد ـ فإنه قد هدد على الأقل بذبحهم فوق مدافعهم». وعلى أية حال فإن مسلك هيرمان هنا كان متمشياً في هذه المناسبة مع المشاعر التي عُرف بها. وعند الساعة الثامنة صباحاً رفعت القلعة ودور القنصليات أعلامها الكبيرة، فيما عدا السيد هيرمان الذي لم يرفع علم بلاده إلا عند الساعة الواحدة ظهراً. وفي المساء أصدر الباشا بلاغاً يقول فيه إنه سيرفع فوق نفس سارية قلعته كل أعلام الحلفاء، وطلب من قناصل فرنسا وانجلترا وسردينيا أن يحذوا حذوه. غير أن القنصل الانجليزي لم يمتثل لطلب الباشا إلا بعد أن ألحّت عليه زوجته في ذلك كثيراً. وعند الساعة السادسة صباحاً، قامت مدافع قلاع المدينة بإطلاق إحدى وعشرين طلقة وتكرر ذلك ثلاث مرات، وذلك في اللحظة التي ارتفعت فيها أعلام الحلفاء. وانتظر السيد هيرمان حتى الساعة التاسعة ثم رفع بدوره علم بلاده؛ إلا أن مدفعية القلاع تجاهلت ذلك ولم تقم بتحيته.

في شهر مايو سنة 1856 حرّك عثمان باشا حملة عسكرية بحجة مطاردة أفراد قبيلة ورغمّة التونسية التي كانت تقترف أعمال النهب واللصوصية عند الحدود الطرابلسية[1]. غير أن هذه الحملة كانت موجهة في الواقع ضد غومة وأنصاره. وعندما علم غومة بتحرك الحملة التركية فإنه غادر المنطقة التي كان متواجداً بها منذ بعض الوقت هو وأخلص أنصاره، وتوجه نحو فساطو، وهي القرية التي أمضى بالقرب منها معظم فصل الشتاء. وكان أهالي فساطو وأهالي المناطق المجاورة؛ كالزنتان والرجبان، قد ملُّوا حالة الحرب التي فُرضت عليهم، فقاموا عندئذ برفع السلاح في وجه غومة. فاندلع القتال بين الجانبين وسقط في المعركة عشرة من أنصار غومة وجرح من بينهم أكثر من ثلاثين، كما فقدوا زيادة على ذلك عشرين فرساً. وكان ابن أخي غومة في عِداد القتلى.

ثم توجه زعيم الثوار إلى قبيلة ورغمّة التونسية للاستجارة بها. وكان يأمل في أن يحشد حوله من بقي من أنصاره المخلصين؛ غير أنه قوبل هناك أيضاً بمعارضة شديدة وانتهى الأمر بنشوب قتال عنيف. وأثناء المعركة حدث وأن قتل الحصان الذي كان يمتطيه غومة، فتحول عنه إلى حصان ثان لكنه قتل تحته هو الآخر. ولم يتمكن غومة من الوصول إلى مرابض القبيلة التونسية التي يزمع الاستجارة بها إلا بمفرده، حيث أكرم وفاده وخرج شيخ ورغمّة لاستقباله على رأس فرسانه.

وبإمكان المرء أن يتوقع خمود الاضطرابات في إيالة طرابلس بعض الشي، إذ أن «الدم قد سال» ـ مثلما يقول التعبير العربي ـ بين غومة من ناحية وبين أتباعه السابقين من ناحية أخرى؛ فلم يعد بإمكان هذا الزعيم أن يوفق في إحياء التكتل القوي الذي نشأ حول شخصه في السنة الماضية.

وعلينا ألا ننسى أن قبيلة ورغمّة، التي استجار بها غومة، هي قبيلة تابعة لإيالة تونس، وأنها ترابط في أراضٍ ومرابض متاخمة للأراضي الطرابلسية. ولم تكن هذه القبيلة سوى عصابة من قطاع الطرق الذين يتراوح عددهم ما بين ألفين وثلاثة آلاف من الفرسان الذين كانوا يقومون بنهب الأراضي التونسية تارة وبنهب الأراضي الطرابلسية تارة أخرى. ولم يلبث رجال هذه القبيلة ـ بإيعاز من ضيفهم غومة ـ أن توغلوا في طرابلس الغرب حتى وصلوا إلى ضواحي الزاوية فصاروا على بُعد عشرين فرسخاً من مدينة طرابلس، حيث قاموا بمهاجمة مفرزة من العسكر الأرناؤوط. فقُتل أو جُرح عدد من رجال الجانبين. وكان باي تونس ينظر بقلق إلى ما أصبح يتمتع به غومة من نفوذ على القبائل القاطنة عند تخوم تراب بلاده؛ فوجه ضده جيشاً لإجلائه عنها[2]. ولم ينقض شهر

---

(1) يتعرض أحمد النائب في الجزء الثاني من المنهل العذب، الذي نشره الطاهر الزاوي، إلى هجمات وغارات قبيلة ورغمة التونسية على الأراضي الطرابلسية، ثم يذكر أن حكومتي تونس وطرابلس توصلتا إلى حل مشكلة هذه التعديات سنة 1304 هـ. انظر: الجزء الثاني من المنهل العذب صفحات 4,3 *.

(2) كان باي تونس آنذاك هو المشير محمد باشا باي، وقد أرسل ضد غومة حملة من فرسان المخازنية والجنود =

آخر حتى خشي غومة أن يتم عزله عن كلا الجانبين الطرابلسي والتونسي؛ فما كان منه إلا أن توغل نحو الحدود الجزائرية فاراً إلى نقطة صوف. فيما استمر في مراسلة والي طرابلس تارة ومراسلة القنصل الفرنسي فيها تارة أخرى. وبدا من الضروري فتح عينيه على الحقيقة المرة وانتشاله من الأحلام التي كانت تداعبه، وحمله على وجوب الاستسلام والخضوع وقبول العفو الذي عُرض عليه. وهذا هو ما نصحه به القنصل الفرنسي بوتّا في مراسلاته معه.

في شهر مارس سنة 1857 علم الناس بالخاتمة الأليمة التي انتهى إليها (فوجيل VOGEL)[1] الذي كان قد توغل في دواخل أفريقيا لمواصلة أبحاث ورحلات الدكتور بارث. وكان الموت المبكر لهذا العالم الشاب - الذي كانت أوربا برمتها تتابع أخبار رحلته - قد وقع نتيجة لحماقة وعجرفة القنصل البريطاني هيرمان، الذي كان فوجيل يقوم برحلته تحت رعايته. وقبل ذلك ببضع سنوات كان بعض الرعايا الانجليز المقيمين في بنغازي قد عهدوا ببضائع مختلفة لتجار سودانيين من ودّاي لبيعها في بلادهم، ثم العودة إلى بنغازي لتسليم ثمنها وأرباحها لهم. وبالفعل فقد قام أولئك التجار برحلتهم ثم رجعوا إلى بنغازي في فبراير سنة 1856؛ إلا أنهم أبلغوا أصحاب البضائع بأنه ليس في وسعهم تسليمهم ثمن البضائع بحجة أن سلطان ودّاي قد سلبهم واستولى على جميع البضائع التي كانت في عهدتهم دون أن يعوضهم عنها شيئاً. وعندئذ بادر التجار الانجليز ومعهم السيد غاجليوفي - نائب القنصل الانجليزي في مرزق - بتقديم شكوى للقنصل هيرمان، فقام الأخير من ناحيته بمطالبة عثمان باشا بمصادرة وبيع كل البضائع التي كانت قد وصلت لتوّها من إقليم ودّاي بواسطة القافلة العائدة من السودان، وذلك لكي يتيسّر تعويض رعايا بلاده عن خسائرهم التي تكبدوها لاغتصاب سلطان ذلك الإقليم لبضائعهم. ولم يكن هنالك ما يشير إلى صحة اغتصاب سلطان ودّاي للبضائع المذكورة سوى المزاعم - التي قد لا يكون لها أي

= النظاميين المزودين بالمدافع، وذلك تحت قيادة وزيره محمد رشيد، انظر المنهل العذب، صفحة 364 وما بعدها *.

(1) إدوارد فوجيل شاب الماني كانت له ثقافة واسعة في علمي الفلك والنبات ويحب الترحال في المناطق النائية وقد استدعته الحكومة البريطانية في سنة 1852 للقيام برحلة استكشافية في أفريقيا، فدخل إلى طرابلس من تونس حيث مكث بمدينة طرابلس عدة أشهر قضاها في تعلم اللغة العربية.
ثم بدأ رحلته في 28 يونيو سنة 1853 حيث توجه إلى عين زارة ومنها إلى ترهونة، ثم إلى بني وليد، فسوكنه، فمرزق، وهنالك أقام في ضيافة نائب القنصل الانجليزي خلال شهر رمضان، ثم زار بحيرات النطرون وجرما وبحيرة «بحر الدود»، فكان أول من قاس عمقها. ثم سافر بطريق القطرون إلى بحيرة تشاد، وبعد ذلك قتل في وداي بــأمــر سلطانها. وكانت لمذكراته فوائد جمة فيما يتعلق بعلوم الخرائط والجغرافيا. وقد قام (بييتر مان PETERMANN) بنشر مذكرات الدكتور فوجيل في كتاب سماه: «رحلة في أواسط أفريقيا»، وهو بالألمانية كما يلي: «REISE NACH CENTRAL-AFRIKA». كما قام (هيرمان فاجنر HERMANN WAGNER) بنشر مجموعة أشمل من مذكرات فوجيل في كتاب سماه: «وصف لرحلة واكتشافات الدكتور إدوارد فوجل في أفريقيا الوسطى». وقد تم نشر الكتاب الثاني في ليبزج بألمانيا سنة 1860 *.

أساس من الصحة ـ والتي أدلى بها التجار السود. وشعر عثمان باشا بأن الإقدام على مصادرة البضائع القادمة من ودّاي قد يجرُّ إلى نتائج سيئة بالنسبة لتجارة طرابلس، ومن ثم إلى قطع العلاقات التجارية مع ودّاي. ومع السودان. فتردد في البداية محاولاً كسب الوقت وطالب القنصل الانجليزي بتحويل القضية إلى الآستانة. غير أن عثمان باشا كان واقعاً في تلك الفترة تحت نفوذ القنصلية الانجليزية تماماً؛ ولذا فإنه استجاب في النهاية لإلحاح هيرمان المتكرر. وكانت القافلة تحمل كمية كبيرة من أنياب الفيلة تخص، بحسب أقوال التجار السودانيين، سلطان ودّاي نفسه والذي صدَّرها إلى بنغازي لبيعها لحسابه. فأمر عثمان باشا بمصادرتها وبيعها لصالح الرعايا الانجليز. وعند عودة القافلة علم سلطان ودّاي بما حدث وانتهز أول فرصة للانتقام للمعاملة السيئة التي عومل بها تجار بلاده وأيضاً للخسارة التي لحقته هو شخصياً. ومن سوء حظ فوجيل أنه وصل بعد فترة وجيزة إلى بلاد ذلك السلطان الزنجي الذي ما أن علم بأنه يرتحل تحت حماية انجلترا، حتى أمر بقطع رأسه.

كان غومة المحمودي قد دخل إلى الأراضي الجزائرية حيث كان ما يزال في منطقة صوف. وكان الجنرال الفرنسي (ديفو DESVAUX) آنذاك قائداً لمنطقة بطنه الواقعة في شمالي جبال الأوراس؛ فلم يتوان عن توجيه رسائل إليه ينصحه فيها باسم الحكومة الفرنسية. وقال له إن بإمكانه أن يمكث داخل التراب الجزائري هو ورفقاؤه بكل ترحاب، ولكن شريطة أن يُلقوا السلاح ويبتعدوا عن منطقة الحدود فيستقروا داخل البلاد للعيش في طمأنينة بدون مشاكل. لكن غومة رفض تلك الشروط؛ وهكذا فقد أوصدت الأراضي الجزائرية في وجهه منذ سنة 1857. فلم يبق أمامه إلا قبول الانصياع للسلطات العثمانية في طرابلس التي اعتقدت أن الوقت قد صار مناسباً من جديد لنصح هذا الشيخ الثائر بالتعقُّل والاتزان. وبادر القنصل الفرنسي بوتّا ـ بناء على رجاء عثمان باشا ـ بارسال خطاب جديد إلى غومة يدعوه فيه بإلحاح للقدوم إلى طرابلس لإعلان خضوعه، وأكد له أنه ليس هنالك ما يستدعي تخوفه. وزيادة من القنصل في طمأنته، فإنه عرض أن يوفد إليه الكونت (دوتور DU TOUR) ـ الذي كان يتدرب تحت رعاية بوتّا على الأعمال القنصلية في طرابلس ـ لكي يأتي به إلى هذه المدينة. وكانت جميع البوادر تبعث على الأمل في النجاح أخيراً في إقناعه بالخضوع، ومن ثم النجاح نهائياً في إعادة الهدوء والسكينة إلى الإيالة. إلا أن بادرة الأمل تلك قد تبددت من جديد. فلقد ردَّ غومة على الوعد الذي بُذل له باستصدار فرمان يعلن العفو عنه، برسالة عنيفة للغاية.

وفي نفس الفترة قام إثنان من أقوى مشائخ جنوب شرقي الإيالة هما الشيخ عبد الله بن غلبون، والشيخ حمّاد بن جابر رهان، اللذان كانا في حالة تمرد منذ سنة 1852، بإيفاد مبعوثين إلى القنصل الفرنسي العام ليبلغوه باستعدادهم للخضوع للحكومة التركية، إلا أنهم كانوا يرغبون في أن يكفل لهم القنصل عفو السلطات التركية وتناسي الماضي. وبادر القنصل بوتّا بإطلاع الباشا على نوايا هذين الشيخين فما كان من الباشا إلا أن أعطاه تأكيدات قاطعة بالعفو عنهما. وتقع

المنطقة التي كان يحتلها الشيخان ابن غلبون ورهان على الطريق المؤدي من بنغازي إلى فزان، جنوبي جبل غريان، ولذا فإن عصيان قبائلهما كان يكدِّر أمن وسلامة ذلك الطريق التجاري الهام. وقام القنصل الفرنسي بتكليف الكونت دوتور بالاتصال بهما، حيث اصطحبهما إلى طرابلس في 12 يونيه. وكان لهذه النتيجة الإيجابية، التي يعود الفضل فيها إلى مساعي القنصلية الفرنسية ومبعوثها، وقع كبير في نفوس البادية. وهكذا فقد قدم إلى طرابلس أيضاً ستة من مشائخهم؛ الأمر الذي أدّى إلى خضوع جميع القبائل القاطنة في وادي بني وليد للسلطة العثمانية.

وفي أثناء ذلك كان غومة قد غادر الحدود الجزائرية وتوغّل في الأراضي الطرابلسية حتى بلدة نالوت. وكانت كل الأدلة تشير إلى أنه كان عازماً على التوجه من هناك إلى غدامس للاستيلاء عليها. وفي 4 مارس سنة 1858 وجّه عثمان باشا فجأة طابوراً مؤلفاً من حوالي ثلاثة آلاف رجل توجهوا فرادى نحو قلعة يفرن لكي يتجمعوا عندها ثم ينتقلوا منها غرباً مارِّين بفساطو. وكان الباشا قد تلقى إخطاراً رسمياً من قائم مقام فزان ينبئه فيه بأنه قد تم اتفاق بين غومة وبين من ظل على قيد الحياة من رجال عبد الجليل سيف النصر، يساندهم الطوارق، بل وحتى أهالي واحة غات، للهجوم على فزان واحتلالها. كما أخطره ذلك القائم مقام بأنه لن يكون في مقدوره التصدي لمثل ذلك التكتل ما لم يرسل هو إليه نجدات تدعمه.

وبعد ذلك بمدة قصيرة علم الناس بمقتل غومة، الذي قيل أنه قد قُتل في إحدى المعارك. كانت تلك هي الرواية التي بثّها الأتراك، غير أنه سرعان ما ظهرت الحقيقة، ذلك أن أحد أفراد قبيلة المحاميد، ويُدعى بيري، كان قد ملَّ الحياة القاسية التي كان يحياها متنقلاً مع سيده غومة؛ فصمم على أن يضع حداً لذلك على نحو شنيع. ذلك أن بيري هذا هو الذي أشار على القوات التركية بمغادرة مدينة طرابلس حيث انضم إليها بعد ذلك كمرشد وجاسوس لهما لمباغتة غومة. وكان رفاق هذا الأخير قد سرحوا وراء قطعان ماشيتهم عبر المراعي، فيما ظل غومة مع بعض خدمه فقط منعزلاً تحت الجبل. ولقد وقع الهجوم عليه ليلاً بناء على مشورة بيري الغدَّار. فنطن لهم غومة والتقط سلاحه فاكاً عِقال جواده حيث امتطاه بدون سرج أو لجام، ثم أمر خدمه بالحذو حذوه والإسراع إلى داخل الجبال بينما سيقوم هو بتغطية انسحابهم. وعندما رأى أن رفاقه قد أصبحوا في منأى من الخطر، فإنه لحق بهم راكضاً بجواده. فكاد أن يفلت من الكمين الذي نصبه الأتراك له؛ لولا أنه سمع وسط الظلام الدامس صراخ بنته مستغيثة به، حيث أن رصاصة طائشة قد أصابت فخذ البغلة التي كانت تمتطيها فكسرته وسقطت بنت غومة أرضاً مصابة برضوض بليغة. فهرع والدها إليها في الاتجاه الذي انبعث منه صراخها وسط الظلمة؛ إلا أنه تلقى هو نفسه في كتفه عياراً نارياً فسقط من فوق صهوة جواده. فلم يكن من العساكر الأرناؤوط الذين يتألف منهم الطابور التركي إلا أن تجمعوا حوله وأعملوا فيه أسلحتهم حتى لفظ أنفاسه. ثم حُمل رأسه على الفور إلى طرابلس وأرادت السلطات التركية أن تعرضه على الناس، غير أنها عادت فتراجعت عن ذلك التصرف الوحشي تحت تأثير الإحتجاجات العنيفة التي وجهها إليها القنصل الفرنسي. ولقد

قُتل غومة المحمودي سنة 1858 م (1274 هـ)[1].

تلك، هي النهاية المفجعة التي انتهى إليها هذا الرجل الذي كان آخر زعيم للعِرق العربي في إيالة طرابلس. وكانت شجاعته ومروءته وأريحيَّته تجاه المغلوبين الذين يقعون بين يديه تؤهله لخاتمة أفضل؛ ولو عرف الأتراك كيف يداهنون ويتملقون كبرياء هذا الفارس الأشم، لكان قد أعانهم على نحو لا يقدَّر بثمن في بسط سيطرتهم سلمياً على هذه البلاد.

في شهر سبتمبر وقع حادث خطير كاد أن يعرِّض حياة أهالي طرابلس وأمنهم للهلاك. ذلك أن عشرة أشهر قد انقضت دون أن تتلقى القوات التركية المرابطة في الإيالة رواتبها. وبالإضافة إلى ذلك فإن عدداً كبيراً من جنود الكتائب كانوا قد أنهوا خدمتهم العسكرية؛ ولذا فقد كانت تسود بينهم حالة من التذمر الواسع الذي لم يلبث وصول باخرة عثمانية أن جعله يبلغ مداه. والواقع أنه عُلم أن تلك الباخرة قد جلبت معها إلى عثمان باشا مبلغاً ضخماً من المال أُريد به تسديد متأخرات رواتب الجنود. وبدلاً من أن يدفع الباشا كل ما كان متبقياً عليه للقوات عن الفترة السابقة كلها؛ فإنه أبلغ هذه القوات بأنها لن تستلم سوى رواتب شهرين فقط بدلاً من العشرة رواتب التي لم تكن قد قبضتها بعد. فبلغ من تفاقم سخط الجنود أن تمردت إحدى السرايا المرابطة بالقلعة، حيث تقدم جنودها من عثمان باشا يطالبونه برواتبهم وبالمبادرة فوراً بترجيع جميع أولئك الذين أنهوا خدمتهم العسكرية منهم هنا إلى الآستانة. وحاول الوالي وقائد جيشه أن يهدِّئا من ثورتهم، لكنهما لم ينجحا في ذلك؛ فاضطرّا لاستعمال القوة. ولحسن الحظ فإنه بالرغم من أن سرايا أخرى تعسكر خارج المدينة كانت متفقة مع سارية القلعة في تمردها، إلا أن هذه الأخيرة شرعت في تنفيذ خطة التمرد قبل الموعد المحدد لذلك. فتوفر للقائمين على السلطة الوقت الكافي لإغلاق بوابات المدينة، بحيث عُزلت السرايا المرابطة خارجها فلم يتيسر لها دخولها. وتمكن عثمان باشا بمعونة بعض الجنود والضباط الموالين له من ردع المتمردين وإحباط حركتهم. ولم تكن لدى هؤلاء أية ذخائر، وقد حاولوا مرتين الاستيلاء على مخزن البارود بالقلعة، غير أنهم لم يفلحوا، فاضطروا إلى التسليم.

وأدّت تلك الأحداث إلى عزل عثمان باشا واستبداله في سنة 1859 م (1274 ور)[2] بالحاج

---

(1) يصف أحمد النائب مقتل هذا البطل الليبي الصنديد في المنهل العذب، صفحة 367 قائلاً: «عاد غومة إلى حاله من الاجلاب على وطن طرابلس وغزا قائمقامية غدامس. ولما اتصل خبره بوالي الإيالة عثمان باشا سرح إليه اللواء مصطفى باشا في العساكر ومعه علي بك رئيس الأرناؤوط، والحاج أحمد الأدغم لقتاله، فلقيه بالصحراء بموضع يعرف بوادي وان، وحملوا عليه، وقتل غومة، وتفرقت جموعه، وذلك في 10 رجب سنة 1274 هـ». والمعروف أن الأستاذ علي مصطفى المصراتي قد خلد هذا الزعيم في كتاب عنوانه (غومة بطل الصحراء) *.

(2) وذلك في العاشر من شهر صفر. انظر المنهل العذب، صفحة 367. ولنلاحظ أنه ليس هو نفس سميه أحمد عزت باشا الذي كان والياً للبلاد من قبل. كما أن هذا الوالي الجديد سيعود لتولي حكم البلاد مرة ثانية سنة =

أحمد عزَّت باشا، متصرف بنغازي، الذي كان إنساناً فاقد الشخصية، متعصباً وطماعاً؛ وقد جعله عجزه وعدم كفاءته أضحوكة للأهالي ومثار سخرية حاشيته الخاصة، فقد كان ضعيف الشخصية تماماً، لا يعرف ما يريد ويعجز عن حسم أي أمر من الأمور[1]. وكان عزت باشا هذا محاطاً على الدوام بالدراويش والمجاذيب الذين يدَّعون التمتع بقوى خارقة للطبيعة. وكان يقرِّب إلى نفسه الأشخاص القذرين ولابسي الأسمال البالية؛ وحيث أنه كان يسمح لأمثال هؤلاء بالتصرف تجاهه كيفما شاءوا، فلقد أوقعه ذلك في مواقف ومشاهد مؤسفة. وبالرغم من أنه كان واسع الثراء، إلا أنه كان حريصاً على تعويض الأموال التي ضحى بها في سبيل وصوله إلى منصبه. فقد كان بيع الوظائف وشراؤها، وربط العدالة ببريق المال، وبيع الحريات، من المفاسد التي اشتهرت عنه بين الجميع، بحيث لا نجد داعياً لإيراد أمثلة عنها. وابتدع عزت باشا أساليب أخرى تدل على مدى ما كان يتمتع به من قدرة على خلق الأعذار لابتزاز الأموال. فإن إلغاء تجارة العبيد والرقابة الرسمية التي فرضها الرقباء الانجليز كانت قد جعلت هذه السلعة نادرة، وبالتالي غالية الثمن جداً. إذ أن الذي ينجح في تهريب عبد من العبيد يكون قد ضمن بذلك تحقيق مكاسب ضخمة؛ وقد صادر الباشا عدداً كبيراً من أولئك العبيد الذين كان يتم تهريبهم. وأخذ التجار يتحايلون على قانون تحريم المتاجرة في الرقيق وتصديرهم بأساليب شتى، كأن يرحِّلوهم على ظهور السفن علانية ومعهم بطاقات تشهد بأنهم أحرار؛ ولكن ما أن يصعدوا إلى السفينة حتى تُسحب منهم تلك البطاقات؛ أو كأن يلبسوهم حللاً عسكرية مستعملة ويرحِّلوهم باعتبار أنهم جنود أنهوا خدمتهم العسكرية وأنهم مسرَّحون للعودة إلى عائلاتهم. ولقد تمكن تجار العبيد بتلك الأساليب التمويهية حتى من تهريب الإناث من الرقيق. وبهذه الطريقة تمكنت الباخرة العثمانية المذكورة آنفاً من نقل عدد كبير من العبيد لحساب أفراد طاقمها أنفسهم. وأدى تضييق الخناق على تجار الرِّق إلى إقلاعهم عن احضار بضاعتهم البشرية إلى مدينة طرابلس؛ فصارت النخّاسة مهددة بالزوال. وعندئذ قلق عزت باشا على إقليم فزان وادّعى أن قبيلة أولاد سليمان قد أصبحت تهدد أمن ذلك الجزء من الإيالة. فوجه إليها في صحبة أحد جواسيسه وتحت أميرالاي قوات مؤلفة من شراذم مغامرين أفاقين جمعهم من ضواحي طرابلس. وتوقفت هذه الحملة في بلدة سوكنة، فأقامت بها بعض الوقت، حيث أودت الحمّى بحياة الأميرالاي الذي يقودها، ثم واصلت تقدمها إلى مرزق. ولم يكن هجوم أولاد سليمان المزعوم سوى ذريعة قُصد بها إخفاء الهدف الحقيقي للحملة.

= 1879. انظر: الطاهر الزاوي: «ولاة طرابلس» صفحة 250، و 256و 270 *.

(1) هذا ليس هو رأي أحمد النائب على الأقل، إذ أنه يصفه قائلاً: «وكان عالماً نبيهاً، صافي السريرة متوشحاً بالصبر والحلم والبأس، له الرأي الثاقب الذي لا تخفى مكائده، . . فصارت الألسن عليه بالثناء ناطقة، وهو أول من أسس المكاتب الرشدية واعتنى بأمر البوستة، فابتاع باخرة وسماها المولودية وأعدها للسفر بالمحررات الرسمية وأوراق المخابرات التجارية». انظر المنهل العذب، صفحة 368، حيث عقب الطاهر الزاوي على ذلك قائلاً في كتابه (ولاة طرابلس): «ولأول مرة في العهد التركي كله نسمع بوال أنشأ المدارس العصرية لتعليم أبناء الشعب» *.

فالواقع أن حرباً نشبت بين الأهالي التّبو الذين يقطنون الصحراء الواقعة جنوبي فزان. فاشتركت حملة المغامرين الطرابلسيين في تلك الحرب وأسرت الكثيرين من التبو. كما التقت بقافلة عبيد كان يسوقها التبو المنتصرون فهجمت عليها وصادرتها. ثم شجعها هذا النصر الذي حققته فواصلت تقدمها حتى واحة تابعة لعشيرة العير؛ فخرَّبتها ونهبت البضائع المخزونة بها والتي يملكها تجار غدامس، بالرغم من أن هؤلاء كانوا من رعايا الباب العالي، إلا أن رجال الحملة قاموا بذبح ذكورها واسترقُّوا نساءها وأطفالها. ولم يكن رهط العير من التبو بل من الطوارق. فغضب الطوارق لذلك الهجوم غير المتوقع، لا سيما وأنهم كانوا يقومون هم أنفسهم بحماية تجار غدامس، وأنهم ينظرون إلى مسألة الذود عن الديار على أنها مسألة أساسية. فتجمعوا وهاجموا الحملة التركية عند عودتها إلى فزان محملة بالغنائم والأسلاب. وبعد معركة حامية قُتل أثناءها ثلاثة من زعماء الطوارق وأكثر من الألفين من رجالهم، فإن الحملة هُزمت شرَّ هزيمة وأُبيد جميع رجالها فيما عدا حوالي مائة جندي تمكنوا من الإفلات والهرب.

غير أن البعض من هؤلاء المغامرين المدحورين من قنّاصة العبيد عادوا إلى استئناف نصب شراكهم للزنوج المساكين، ثم تربعوا بمن تمكنوا من سبيهم منهم في الصحراء الواقعة جنوبي سرت. وبالرغم من ضعفهم وخور قواهم بعد هزيمة الطوارق لهم، إلا أنهم أرادوا الاحتفاظ لأنفسهم ـ بحسب اتفاقهم المسبق مع الباشا ـ بنصف ما استولوا عليه من العبيد؛ فغضب الباشا أحمد عزت لذلك وصمم على مصادرة كل العبيد لحسابه بمفرده. ووجه إليهم جيشاً مؤلفاً من ثلاثة آلاف رجل، وقام هذا الجيش بالاستيلاء على العبيد وعلى كمية كبيرة من أنياب الفيلة وريش النعام. ثم شحن كل هذا على ظهر باخرة صغيرة وصدَّره إلى الآستانة، حيث بيعت الباخرة وحمولتها لحسابه الخاص[1].

وصارت القوات لا تستلم رواتبها إلا لماماً وعلى فترات متقطعة؛ فبلغت الفاقة بصغار الضباط درجة جعلت أحدهم يرهن سيفه لدى المرابين اليهود. أما الجنود البسطاء فقد كان يُصرف لهم بعض الطعام، ولذا فإنهم كانوا أشد تحمُّلاً للفاقة وضيق العيش من ضباطهم أنفسهم؛ وإن كانوا غارقين في الدين حتى قمم رؤوسهم بحيث كنت لا تجد في جيب الواحد منهم ولو بارة واحدة.

وتلقى عزّت باشا من الآستانة أمراً برفع قيمة العملة المحلية، فأخفى الأمر عن الناس بعض الوقت، وعرض على الملتزمين بتوريد العتاد الحربي من المتعهدين أن يُسقط عنهم تراخيص التزاماتهم مقابل دفع تعويض كبير لهم. وكان هؤلاء يخشون مماطلة الحكومة في تسديد أثمان ما كانوا يمدونها به من عتاد وسلاح؛ فما كان منهم إلا أن قبلوا عرضه. ومع أنه اتُّفق على أن يتم

(1) هذه التفاصيل الخاصة بتجارة العبيد مذكورة اقتضاباً في رواية أحمد النائب. انظر المنهل العذب، صفحة 368؛ لكن المؤرخ الليبي يمسك عن التطرق إلى ضلوع الوالي التركي نفسه في هذه التجارة المقيتة *.

دفع التعويض بالقروش، إلا أن الباشا دفع لهم بالعملة الذهبية بالسعر الاعتيادي؛ أي بواقع 132 قرشاً للجنيه الاسترليني، و 114 قرشاً للجنيه التركي. وهكذا فإن أحد تجار السلاح استلم مبلغ ثلاثمائة ألف قرش. وبعد مضي ثمانية أيام من ذلك أعلن الباشا مضمون الفرمان السلطاني الذي كان قد تلقاه منذ مدة والذي أصبح الجنيه الاسترليني يصرف بموجبه بمائة وعشرة قروش، والجنيه التركي يصرف بمائة قرش. ولكن بما أن الناس قد أخذوا ـ منذ قرار رفع العملة على ذلك النحو ـ يخفون الذهب ويكنزونه زاهدين في العملة النحاسية؛ فإن الوالي قام بعد مضي أسبوع آخر باستدانة مبلغ مائة ألف قرش من نفس التاجر المذكور، مشترطاً عليه أن يسددها له بالجنيهات الذهبية أو بالجنيهات التركية، بواقع مائة قرش للجنيه الواحد[1]. وحيث أن التاجر من رعايا السلطان، فقد استحال عليه أن يرفض ذلك.

وإلى جانب هذه المضاربات الفاحشة، كانت هنالك مكاسب صغيرة أخرى لا تقل عنها في التلاعب. فقد تم تعيين أحد خدم الباشا مديراً لإحدى النواحي، فأخذ يُرهق الفلاحين بالضرائب بدون وجه حق، فاشتكى هؤلاء منه، وتم عزله. وكان هذا المدير الجائر قد اقتصد مما سلبه من الناس مبلغاً لحسابه الخاص بلغ ثلاثين ألف قرش، أخفاها في خزانته؛ فما كان من الباشا إلا أن توجه إلى داره بنفسه وحطّم قفل الخزانة مستولياً على النقود، ثم نفى الرجل تاركاً له مبلغ خمسة آلاف قرش يتعزّى بها.

يكفينا هذا القدر من الأمثلة على مدى ما كان يتميز به هذا الباشا من جشع مقيت، وما كانت تتسم به شخصيته من قذارة لم يكن يداريها عن أحد، فقد كان يقول أنه تعمدها وفاءً لنذر مقدس وهو بناء مسجد في بلاده. وكان تعصبه الأعمى يدفعه إلى غسل يديه بعد كل مرة يضطر فيها إلى مصافحة أحد القناصل النصارى. وفي شهر أغسطس سنة 1860 م (1277 هـ)[2] تم عزل أحمد عزت باشا من ولايته نتيجة لمساعي السفير الفرنسي بالآستانة لدى الباب العالي، فخلفه محمود نديم باشا.

وفي تلك الفترة وصل إلى طرابلس رحالة أوربي أحدث مجيئه ضجة في البلاد. وكان اسمه الحقيقي هو البارون (ألكسندر دي كرافت ALEXANDRE DE KRAFFT)، هذا وإن كان يلقب

---

(1) وضع (فرانشسكو كورو) جدولاً في كتابه الذي ترجمه خليفة التليسي (صفحات 97-98) قارن فيه بين العملة التركية والعملة الإيطالية. وهو كما يلي: الجنيه أو الدينار التركي الذهبي ويعادل (22,78) ليرة إيطالية. المجيدي: وهو عملة فضية ويعادل (4,22) ليرة إيطالية. المحبوب: وهو عملة فضية أيضاً، ويعادل (3,92) ليرة إيطالية. القرش الطرابلسي: وهو عملة فضية، ويعادل (0,49) ليرة إيطالية. القرش الصاغ: وهو عملة فضية، ويعادل (0,223) ليرة إيطالية. القرش الجاري: وهو عملة فضية ويعادل (0,20) ليرة إيطالية. وأخيراً البارة: وهي عملة برونزية وتعادل (0,005) ليرة إيطالية *.

(2) المنهل العذب، صفحة 377 *.

نفسه بين المسلمين باسم: الحاج اسكندر. وكان هذا الرحّالة قد زار الجزيرة العربية ثم الحبشة، وبعد ذلك زار الجزائر وإيالة تونس، ثم قدم إلى طرابلس للتوجه منها إلى السودان بقصد استكمال اكتشافات الرحالة الألماني بارث ورفاقه. وكان البارون كرافت بروسيّاً، أما أمه فقد كانت روسية. ولقد أوصت سلطات باريس بتسهيل مهمته، فحضر إلى القنصلية الفرنسية في طرابلس وأطلعها على جواز سفره مطالباً إياها بحمايته. وانتشرت إشاعة إدّعت بأنه هو ابن الشيخ غومة المحمودي في حقيقة الأمر، وأنه هرب من الآستانة وجاء لإشعال الثورة من جديد في طرابلس الغرب تسانده حكومة فرنسا في ذلك. ولقد أفزعت هذه الإشاعة الحمقاء السلطات التركية، فلم يتمكن القنصل الفرنسي في طرابلس إقناع المسؤولين بكذبها إلا بعد جهد جهيد. ثم ما لبثت إشاعة نسبة الحاج اسكندر إلى غومة أن ماتت؛ إلا أن القنصلية الانجليزية أخذت ترى فيه جاسوساً فرنسياً أوفدته فرنسا لتمهيد الطريق لغزوات جديدة. ومنذئذ أخذ السيد ريد، نائب القنصل الانجليزي، يبذل كل ما في وسعه لعرقلة رحلات البارون دي كرافت هذا في الدواخل.

أما القنصل الفرنسي بوتّا، فقد فتنه الرحالة البروسي بسلوكه الساحر الرقيق، فلم يقتصر على إحاطته بالرعاية الواجبة تجاه كل أجنبي أوصته به حكومته، وحسب، بل إنه زاد فعامله كما لو كان صديقاً حميماً له. فقد قربه إليه وصار يدعوه إلى مائدته وإلى بيته صباحاً ومساء كما لو كان فرداً من أفراد أسرته. غير أن السيد دي كرافت كان لسوء الحظ مريضاً بخيلاء وتبختر غريب، فقد كان يحرص على ترصيع صدره بأوسمة ونياشين لم تُمنح له وإنما ورثها عن أبيه الذي كان جنرالاً. وكان هدفه من وراء ذلك هو أن يبدو في أعين العرب كشخصية بارزة فوق مستوى القواعد والقوانين، حتى يتسنّى له أن يتصرف كيفما يحلو له. وكانت تلك الخيلاء تدفعه إلى اقتراف أعمال ذميمة يومياً تقريباً، فكان يشتم السلطات المحلية في البلاد ويقوم بإيذاء أي شخص يتصدى له أو يتصرف على نحو لا يروق له. وحاول القنصل الفرنسي دون جدوى أن يوجه إليه النصائح التي يسمح له بها مركزه وسنُّه ومكانته لديه كصديق، أو أن يشعره بمدى مجافاة مسلكه للآداب المرعية، قائلاً له إن تلك التصرفات الجنونية ستجر أوخم العواقب على القنصلية. ولكن بدون فائدة، فقد استمر السيد دي كرافت في اقتراف تصرفاته التي كانت تثير دهشة الأهالي وتبرمهم؛ بل إن خدمه أنفسهم قد حذوا حذوه وصاروا لا يتورعون عن القيام بأية فعلة غير مستحبة.

ومن السهل علينا أن نتصور أن ذلك المسلك من شأنه أن يجرّ على صاحبه عداوات كثيرة، خصوصاً بين صفوف ضباط الحامية التركية وجنودها الذين لم يسلموا من أذيته. وهكذا فإنه عندما تطاول في النهاية إلى درجة أن سمح لنفسه بضرب المعتمد العسكري على مشهد من الجميع، فإن الناس غضبوا وتبرموا إلى حد أن القنصل الفرنسي اضطر إلى معاقبته لتهدئة نفوس المسلمين. وكان الباشا وقائد القوات التركية في البلاد قد صرَّحا بأنه إن لم يقتص لهم منه لانتهاكه يومياً لشرفهم العسكري، فإنهما لن يكونا مسؤولَيْن عما قد يلحقه، وأنهما سيصدران الأوامر لجنودهم بالدفاع عن أنفسهم كيفما يحلو لهم. وسمع القنصل بأن هنالك مؤامرة للانتقام من دي كرافت

على الأعمال التي اقترفها. وكانت سمعة القنصلية قد أصبحت عرضة للمثالب، الأمر الذي اقتضى تطبيق القانون. وحيث أن دي كرافت عند طلبه للحماية الفرنسية قد وضع نفسه تلقائياً تحت طائلة القانون الفرنسي، فإن القنصل بوتّا دعا المحكمة القنصلية للانعقاد، حيث استمعت إلى أقوال أولئك الذين شهدوا اعتداءه على المعتمد العسكري التركي. وبعد اعتراف البارون دي كرافت بجرمه، فقد حكمت عليه المحكمة بالحبس لمدة أسبوعين وبدفع غرامة مقدارها مائتيْ فرنك، كما تقضي بذلك المادة رقم 311 من القانون الجنائي الفرنسي. وتخفيفاً للحكم عليه، فقد سُمح له بأن يقضي فترة الحبس في مسكنه..

ماذا سيقول العرب عني!.. تلك هي العبارة التي عقب بها البارون على الحكم الصادر في حقه. فلقد أصبح مجرد فرد عادي ومرؤوس يناله العقاب الذي استحقه، شأنه في ذلك شأن غيره من الناس؛ فجُرحت كبرياؤه جداً، ولم يغفر للقنصل الفرنسي ذلك. وعند انتهاء مدة عقابه طالب بردّ جواز سفره إليه ثم رحل، غير أنه ما لبث أن عاد حيث وضع نفسه في هذه المرة تحت حماية السيد ريد، نائب القنصل الانجليزي، الذي كان قد وصفه بالماضي بأنه عميل سري لفرنسا. وعندئذ لم يعد هنالك مفر من وقوع مشاكل بين القنصليتين، وبالفعل فقد حدث وأن تحامل البارون المذكور على تاجر فرنسي يدعى السيد (روبير ROBERT) كان قد عمل في الماضي كقبطان بحرية مدة طويلة، وكان شخصاً عنيفاً لا يقبل الإهانات ولا يتركها تمر بسلام كما كان يتمتع بقوة خارقة؛ ولذا فإنه عندما تشاجر مع البارون فإنه كبس راحة يده بين كفيه حتى كاد أن يهرسها مما أجبر كرافت على الاعتذار وطلب الرحمة منه. وفي النهاية اضطرت هذه الشخصية المعقدة التي شنّع بها الجميع إلى مغادرة طرابلس.

كان قد عُهد منذ أمد طويل بمصالح رعايا ملك سردينيا ورعايا دويلات شبه الجزيرة الإيطالية إلى القنصلية الفرنسية العامة في طرابلس. وفي شهر أكتوبر سنة 1860 تم تعيين السيد (انسالدي ANSALDI) كقنصل لسردينيا حيث أرجع إليه القنصل الفرنسي، بوتّا مسؤوليات حماية رعايا بلاده. وكان هؤلاء في عمومهم من إيطاليي جنوا وليفرونيْ ونابولي، وكلهم أناس فقراء للغاية ومن الأسرى السابقين الذين مكثوا بالسجن مدة طويلة فلم تعد لديهم عائلات معروفة في بلادهم، وهكذا فقد ظلوا بطرابلس بعد عتقهم - بموجب المعاهدة التي وقعها الأميرال الفرنسي روزاميل مع يوسف القرمانلي - لكسب عيشهم فيها. ولم يكن بينهم من اليهود سوى بعض يهود ليفروني الأثرياء.

في شهر أكتوبر سنة 1862 وصلت إلى طرابلس البعثة الصحراوية الفرنسية المؤلفة من المقدّم (ميرشير MIRCHER)، والنقيب (دي بولنياك DE POLIGNAC) ومن ضباط آخرين. وكانت تلك البعثة مكلفة بالمرور بغدامس، ومن ثم محاولة إيجاد علاقات تجارية بين الجزائر وقبائل الطوارق. ومما يؤسف له - من وجهة نظر فرنسية - أن أول لقاء يرتب مع المشائخ الطوارق قد اختيرت له منطقة تابعة للأمبراطورية العثمانية، وكان الأجدر بأعضاء البعثة وهم يختارون مكان

اللقاء أن يضمنوا على الأقل تعاون الباب العالي العثماني مقدماً؛ لأن دسائس كثيرة قد حيكت لعرقلة المشروع[1].

في شهر نوفمبر سنة 1862 اضطر محمود نديم باشا إلى التوجه إلى بنغازي لوضع حد لإسراف قائم مقامها واختلاساته وتلاعبه المالي. وأثناء تغيبه عن عاصمته وقع حريق في جانب من قلعة طرابلس، فلقد شبّت النيران في الجهة التي توجد بها الخزينة والسجلات الإدارية. ولم تكن تتوفر بالترسانة أية مضخة إطفاء قادرة على إخماد النيران، وقد أنشده الضباط وأُسقط في أيديهم، إذ بدلاً من تدبير نجدات اطفاء، فإنهم وقعوا في سلبية وبلاهة متطلعين إلى ألسنة النيران. وكان الشخص الوحيد الذي برهن على حضور بديهته هو شيخ البلد السابق علي القرقني الذي بادر إلى كسر الأبواب وتمكن من إنقاذ جانب من السجلات والوثائق معرضاً بذلك نفسه للهلاك.

وفي 20 مايو سنة 1864 م (أواسط محرم سنة 1282 هـ) عند حوالي الثانية من بعد الظهر انفجر مخزن البارود ـ «الجبخانة» ـ فتسبب في هدم حي كامل من أحياء المدينة، كما تسبب في وفاة عدد كبير من الضحايا خصوصاً من بين الجنود. ويصعب على المرء أن يتصور مدى الهلع الذي استولى على الأهالي من جراء الحريق؛ وكان يُخشى أن يتسرب إلى مخزن بارود ثان. وقد أدت شدة الانفجار إلى تطاير أبواب السجن مما مكّن المساجين الأشقياء من الهرب، فخاف الناس أن يصولوا عليهم. كما ترددت أنباء تقول بأن البادية الذين يقطنون خارج المدينة قد أخذوا يتأهبون لاقتحامها ونهبها. وقدم محمود نديم باشا إلى مكان الكارثة لطمأنة الأهالي، وكان برفقته القنصل الفرنسي بوتّا وموظفي قنصليته. وقد كان لمجيئهم ردّ فعل طيب؛ إذ هدأ الناس وتم اطفاء الحريق. وكانت مسببات الانفجار بسيطة: فقد كانت الأحداث التي وقعت في تونس موضع قلق؛ وتحسبًا لكل طارىء، فإن الباشا كان قد أصدر أوامره منذ بضعة أيام بمصادرة كل شحنات البارود والخراطيش الموجودة بالمدينة. وحدث أن استخرجت كمية من مسحوق البارود المبلل من داخل مخزن رطب، حيث تم نشره على السطح لكي يجفّ؛ وتصادف وأن مرَّ من هناك ضابط تركي وبيده سيجارته الموقدة، وهذا هو سبب الانفجار الأول؛ حيث تناثرت عبوات البارود المتفجرة حتى غطت الحي المجاور. وأخيراً حدث الانفجار الكبير الذي وقع في مخزن البارود وتسبب في تطاير الأحجار في كل جهة، مما جعل الأبواب والنوافذ تنخلع وتتحول إلى شظايا؛ فتداعت

---

(1) انظر التقارير التي نشرت عن أعمال البعثة طبعة الجزائر لسنة 1863. وانظر كذلك الكتاب الذي ألفه (أوغسطان بيرنارد AUGUSTIN BERNARD)، و (ن. لاكروا N. LACROIX) بعنوان «التغلغل الصحراوي LA PENETRATION SHAHARIENNE» ـ صفحات 50-53. وانظر كذلك الترجمة العربية التي وضعها خليفة التليسي لكتاب (اتيليو موري) عن الكشف الجغرافي في ليبيا، الصفحات 69 إلى 71، و 169 إلى 172. وقد قصدت فرنسا من وراء هذه البعثة أصلاً عقد اتفاقيات مع زعماء الطوارق لتأمين سلامة قوافلها التجارية بين الجزائر وأسواق السودان *.

السطوح وانهارت الشرفات وتصدعت الجدران. ولقد قدر عدد الضحايا الذين أدت بهم الكارثة المئات[1].

ترددت أصداء أحداث مدينة تونس في جزيرة جربة التي فر من كان بها من المالطيين واليهود حيث التجأوا إلى مدينة طرابلس، بعد أن تعرض لهم بادية الحدود ـ خصوصاً قبيلة ورغمّة التونسية ـ وسلبوهم.

ظل المدبِّر الرسولي الراهب (انجيلو ANGELO) لعدة سنوات يتحدث عن وجوب تأسيس إرسالية نصرانية في دواخل طرابلس. واستعد للتوجه أولاً إلى فزان لمعرفة ما إذا كان بالإمكان إقامة محطة إرسالية وسط، وظيفتها تسهيل العلاقات في المستقبل مع الارساليات التي سيتم انشاؤها في السودان فيما بعد وعندئذ قام ممثل إحدى الدول الأجنبية ببثِّ إشاعات وأراجيف تدَّعي بأن هنالك مؤامرة سياسية خفية وبأن فرنسا قد أوفدت ذلك الراهب إلى فزان لتمهيد الطريق لضمها إلى الجزائر. وكان من شأن مثل تلك الاشاعة الخرقاء أن تثير نفوس الأتراك المجبولين بطبعهم على التشكك والإرتياب. واضطر القنصل الفرنسي بوتّا إلى شرح الهدف الحقيقي لرحلة ذلك الراهب أمام الباشا الذي اكتفى بوصف محاولة التبشير بالديانة النصرانية في بلد مسلم بأنها محاولة حمقاء. ثم سمح للراهب الإرسالي بالسفر دون إبداء أية معارضة، حتى يقتنع بنفسه بعدم جدوى ذلك المشروع. وهكذا فإن الأب انجيلو قد توجه إلى فزان ولم يرجع من بلدة مرزق إلا في شهر مارس سنة 1867 وأثنى عند رجوعه على الاستقبال الطيب الذي قوبل به هناك، حيث قال إن الأهالي والسلطات المعنية هناك قد عبرت له عن ترحيبها به. وأخذ هذا الراهب الفرانسيسكاني يفاخر بالاحترام الذي قوبل به في فزان قائلاً إن الفضل يعود في ذلك على الخصوص إلى أنه كان تحت الحماية الفرنسية.

في شهر ديسمبر سنة 1866 وقعت بعض الأحداث المتفرقة وكادت أن تؤدي إلى اضطرابات خطيرة بين الأهالي النصارى المقيمين بطرابلس. ذلك أن الوضع المتزعزع الذي كان يجابهه البابا في روما قد تسبب في حدوث مشادة عنيفة بين المالطيين والإيطاليين. وكان الايطاليون هم الذين بادؤوا بالاستفزاز عندما خرجوا ليلة عيد الميلاد هاتفين تحت نوافذ ديْر الإرسالية: «A MORTE PIO NONO». فردّ عليهم المالطيون، الذين كانوا شديدي التعلق بالارسالية، هاتفين من جانبهم: «A MORTE VITTORIO EMMANUELE» فأدى ذلك إلى نشوب شجار وتبادل اللكمات، وكاد الأمر أن يتحول إلى مذبحة دموية لولا تدخل السلطات البريطانية.

---

(1) يقول أحمد النائب في المنهل العذب (صفحة 378-379): «وفي أواسط محرم سنة 1282 هـ احترق مخزن البارود ـ الجبخانة ـ الكائن بالبرج الأحمر وطارت أنقاضه وصخوره الهائلة في الجو بمن كان فيه من العساكر وعددهم نحو الثلاثمائة، ووقعت بعض تلك الصخور على البيوت المجاورة له فهدمت منها نحو أربعين بيتاً ومات فيها نحو المائة نسمة» *.

غادر الوالي طرابلس في شهر يونيه سنة 1867 لقضاء اجازة في الآستانة. ولم تمض سوى فترة قصيرة حتى أُعلن من هناك بأنه لن يعود إلى طرابلس حيث أنه قد تم تعيينه عضواً بمجلس السلطان. وكان قد مضى على توليه حكم الإيالة حوالي سبع سنوات تمكن خلالها من تحقيق كثير من الانجازات الطيبة[1]. فبالرغم من أنه خفف من وطأة الضرائب التي كانت تُرهق كاهل الشعب، فإنه استطاع توفير النفقات المحلية من مدنية وعسكرية. وليس هذا فحسب، بل إنه استطاع كذلك أن يجعل من تبعية طرابلس الغرب للباب العالي أمراً مُربحاً للدولة العثمانية، وهو الشيء الذي لم يتحقق من قبله قط. وكان مسلكه تجاه الأوربيين على الدوام مسلكاً طيباً ومنصفاً. وقد خلفه في سنة 1283 هـ المشير علي رضا باشا[2]، الذي كان في السابق حاكماً لمقاطعة (فيدين VIDDIN) في بلغاريا.

في شهر يوليه من سنة 1867 وقع حريق في كنيس اليهود ببلدة زليطن. وانتهز القنصل الفرنسي بوتّا علاقاته الممتازة مع حسن باشا ـ الذي كان يقوم بأعمال الوالي مؤقتاً ـ فحثه على الإسراع باتخاذ اجراءات حاسمة بصدد ذلك الحريق. فتم إيفاد ضابط وبعض الفرسان إلى زليطن لحماية يهودها، حيث تم إلقاء القبض على قاضي البلدة ومفتيها وعلى أعضاء مجلسها البلدي. وأدى التحقيق الذي قام به الباشا والقنصل الفرنسي العام بخصوص هذه القضية إلى إماطة اللثام عن أخلاقيات غريبة. والذي حدث هو أن عدد يهود زليطن كان تضخّم، فقرر هؤلاء أن ينشئوا لأنفسهم بالبلدة كنيساً، وأذنت لهم الحكومة بذلك. وأدت هذه المساندة الرسمية إلى تشجيع الجالية اليهودية هناك، فما كان منها إلا أن دشّنت عمليات البناء بإقامة حفل كبير أدى إلى سخط مسلمي البلدة. والحقيقة أن مواد البناء كانت قد نقلت وسط صداح الموسيقى وبين صيحات اليهود الذين كانوا يعبرون بها عن فرحتهم لانتصارهم في مشروعهم. غير أنه ما كاد يمر أسبوع واحد على الانتهاء من تشييد ذلك الكنيس العبراني، حتى شبّت فيه النيران في إحدى الليالي الصحوة، فأتت عليه برمته. وبثّ مدبّرو الحريق بين الأهالي العرب إشاعات تقول أن المرابط

---

(1) لنلاحظ أنه قد تم في عهد محمود نديم باشا حدثان لهما دلالتهما، أولهما أن دار الخلافة العثمانية قد أصدرت في أيامه فرماناً سلطانياً تحولت بموجبه إيالة طرابلس الغرب إلى ولاية تسري عليها نفس الأنظمة والقوانين التي كانت مطبقة في باقي الولايات العثمانية الأخرى. فكان ذلك إيذاناً بأن تلك الحقبة التي حصلت فيها الإيالة على استقلالها النسبي، الذي بلغ ذروته في عهد القرمانليين، قد زالت وانتهت. (انظر «المنهل العذب» صفحة 378، و «تاريخ طرابلس الغرب» لمحمود ناجي، صفحة 178 من الترجمة العربية). أما الحدث الثاني فهو صدور جريدة طرابلس الغرب في سنة 1283 هـ (1866 م)، فكانت أول جريدة بليبيا تصدر باللغة العربية وتحمل اسم البلد. ويقول الأستاذ علي مصطفى المصراتي في هذا الصدد: «وأصدرت الإدارة هذه الجريدة باللغة العربية صفحة، والصفحة الأخرى باللغة التركية.. وكانت تصدر في ورقة واحدة كل خميس، وثمن العدد 40 بارة.. وكانت كالنشرات الرسمية.. الخ». انظر كتاب «صحافة ليبيا في نصف قرن»، صفحات 31-33 *.

(2) كان قدوم علي رضا باشا إلى طرابلس في 27 ربيع الأول من تلك السنة. انظر المنهل العذب صفحة 283 *.

الشهير سيدي عبد السلام الأسمر قد نهض من ضريحه الواقع قرب الكنيس، حيث قام بنفسه بإشعال النار في المُصلّى اليهودي الذي امتعض ذلك الوليّ الصالح من إقامته على مقربة من ضريحه. وحضر كثير من الأهالي للإدلاء بشهادتهم قائلين أنهم قد رأوا الوليَّ الصالح بأمِّ أعينهم وهو يُشعل النار في الكنيس؛ بيد أن تحقيقاً ترأسه مستشار القنصلية الفرنسية قد أثبت بأن حزمة كبيرة من جريد وسعف النخيل الجاف، التي أوقدت فيها النيران عمداً، هي التي أدت إلى تحويل الكنيس إلى كوم من الرماد.

فتم القاء القبض على الأخوين منصور وعلي قدارة، اللذيْن قاما بمساعدة خدمهما بإشعال النار التي عزا الناس أمر اشعالها إلى المرابط المعروف. وكان الأخوان المذكوران ـ وقد قام الأتراك فيما مضى بقطع رأس والدهما وتعليقها على سن خازوق في سوق زليطن، لاقترافه جريمة الخيانة العظمى ـ قد صارا من أغنى تجار المنطقة. ولذا فإنهما، محاولة منهما للتخلص من منافسة التجار اليهود لهما، قد أقدما على حرق الكنيس لإرهاب أولئك التجار الدخلاء وإجبارهم على مغادرة البلاد.

كان الوالي الجديد، علي رضا باشا، جزائرياً؛ فوالده كان قاضياً لمدينة الجزائر، حيث ظلت أمه تعيش في تلك المدينة. ولقد غادر والده الجزائر عند احتلال فرنسا لها حيث توجه إلى الآستانة مع ابنه الصغير الذي أُرسل فيما بعد إلى فرنسا مع غلمان آخرين لتلقي تعليم فرنسي هناك. فقضى علي رضا بالمدرسة العسكرية الفرنسية خمس سنوات، ثم قضى ثلاث سنوات أخرى بالمدرسة التطبيقية بمدينة (ميتز METZ). وكان علي رضا باشا يتقن اللغة الفرنسية تماماً ولا يلمُّ باللغة التركية إلا قليلاً لأن لغته الأم كانت هي العربية؛ ولذا فإنه كان يحيط نفسه بحاشية من العرب وعلى الخصوص من الجزائرين.

كان القنصل بوتّا قد مرض بعينيه وأخذ بصره يضعف شيئاً فشيئاً، فرحل إلى فرنسا في إجازة مرضية خلال شهر يونيه سنة 1868. وكان سفره مناسبة بُرهن فيها عما كان يتمتع به ذلك القنصل من مكانة مرموقة في طرابلس. فلقد عبّرت جميع قطاعات الأهالي عن أسفها على رحيله بمظاهرة عامة. ورافقه الوالي وكبار موظفي الولاية حتى ظهر السفينة، معبرين بذلك عن تقديرهم لذلك الرجل المرموق الذي مكث بوظيفته مدة اثنتي عشرة سنة متصلة لا يغادرها، وعرف طيلة ذلك كيف يحظى بتقدير ومحبة الجميع. وبعد مضي وقت قصير على وصول السيد بوتّا إلى فرنسا منحته حكومته وسام «صليب جوقة الشرف» برتبة فارس، غير أنه لم ينعم طويلاً بذلك التقدير الذي كان أهلاً له، إذ ما لبث أن توفي من جرّاء المتاعب التي عاناها خلال إقامته الطويلة في الشرق.

قامت الحكومة العثمانية في سنة 1869، بناء على مقترحات تقدم بها إليها علي رضا باشا، باتخاذ اجراءات هامة رمت إلى تطوير موارد ولاية طرابلس وإحياء هذا الإقليم الواسع الذي طغى عليه التأخر والانحطاط. ولو قُدر لهذه الاصلاحات والتجديدات أن تُنفّذ على النحو الذي أُريد

لها، لكانت كفيلة بإحداث تغير جذري في حالة البلاد ولترتبت عليها نتائج حميدة. كان علي رضا باشا على علم بالنتائج الباهرة التي أدى إليها حفر آبار ارتوازية في وادي رير بالجزائر، فأقنع الباب العالي بتنفيذ مشروع مماثل في ولاية طرابلس. واتصل الوالي بالقنصلية الفرنسية طالباً عن طريقها عوناً فنيّاً لتنفيذ المشروع؛ فأمدته الحكومة الفرنسية العامة في الجزائر بأحد خبراء حفر الآبار الفرنسيين العاملين في الجزائر.

رأى علي باشا أن مرسى بمبة ـ الواقع في شرقي برقة ـ كان منذ زمن طويل محط أنظار ومطامع عدد من الدول البحرية التي حاولت أن تحمل تركيا على التخلي لها عن ذلك المرسى؛ فصمم على القيام بعمل ما في هذا الشأن. ذلك أن رحلات عدد من المستكشفين الأجانب إلى تلك البقعة قد استرعت انتباهه إليها. وكان يعرف مدى الفوائد التي سيعود بها شقُّ برزخ السويس على هذا المرسى الطبيعي الواقع على الخط البحري بين جزيرة كريت والساحل الليبي. وهكذا فإنه تقدم بمشروع أقرّه مرسوم سلطاني صادر عن السلطان مباشرة، ودون أن يمر بمجلس الدولة العثماني. فخُوِّلت له سلطات واسعة لإنشاء مؤسسة كبيرة في طبرق. وزيادة عن ذلك فقد أُرسلت إليه من الآستانة جرَّافة بخارية كاسحة لحفر وتنظيف مرسى بنغازي الذي كانت تغمره الرمال، كما وضعت تحت تصرفه سفينة خفر سواحل لتسهيل تنفيذ مشروعاته. وتم تشييد طبرق لتكون مركز مديرية ومرفأ حرًّ، ووضعت تحت إدارة مدير يسيِّر شؤونها. كما أنشئت بهذه البلدة مؤسسة كبيرة للحجر الصحي، وثكنة جنود، ومستودعات تخزين. وتقرر إعفاء العائلات، التي تقبل الإقامة بها، من جميع الضرائب طيلة عشر سنوات؛ وأن يُصرف لها المأكل مجاناً لمدة عام كامل. هذا إلى جانب منحها البهائم التي تحتاجها في الزراعة، وكذلك البذور ومواد البناء لتشييد بيوت لها. وهكذا فقد برزت فجأة ـ في منطقة لم يكن يسكنها سوى البدو الرّحل ـ مدينة صغيرة قائمة في رحبة قلعة رومانية أثرية، بحيث لم يكن تشييد البيوت فيها ليتطلب سوى تشمير السواعد واستعمال أحجار تلك القلعة في عمليات البناء. وكانت الأراضي المحيطة بطبرق تبدو صالحة لزراعة الحبوب؛ وهكذا فقد حُفرت بها الآبار وتم اصلاح صهاريج المياه الأثرية الرومانية التي كانت تتجمع بها مياه الأمطار. وقرر علي باشا الحضور إلى طبرق بعد أجل قصير للإشراف بنفسه على وضع حامية صغيرة اختير رجالها من بين الجنود المتزوجين، تقرر منح كل واحد من هؤلاء قطعة أرض صغيرة مع ما يتطلبه استثمارها من آليّات وبهائم. ومُنح الرهبان الإرساليون قطعة أرض لكي يقيموا عليها مستوصفاً وكنيسة صغيرة، وذلك لتشجيع هجرة المالطيين إلى طبرق. وسُمح لكل راغب في الإطلاع على المدينة الجديدة من الأجانب بقصد دراسة إمكانية إقامة مشروع فيها أن يقدم إليها مجاناً بواسطة سفينة الخفر الموضوعة تحت تصرف الباشا. وأبدى الراعي الرسولي للإرسالية الكاثوليكية هو وعدد من التجار وبعض العمال وأصحاب الحرف عزمهم على مرافقة الباشا عند زيارته المزمعة لطبرق. وفي شهر يونيه سنة 1869، استقلَّ علي رضا باشا سفينة الخفر

---

(1) يقع خليج بمبه في شرق ليبيا، جنوبي رأس التين، وهو مرسى ممتاز. أما مدينة طبرق ـ أي (انتيبورجوس =

العثمانية متوجهاً إلى بمبة وطبرق[1] لتفقُّد سير الانجازات العمرانية التي رسمها لها. وكان يرافقه في تلك الزيارة الأولى حوالي أربعمائة شخص. وبالرغم من أن كل الظروف المشجعة قد توفرت للمشروع، إلا أنه لم ينجح. فقد كانت بعض الدول الأجنبية تطمع هي نفسها في السيطرة على مينائي بمبة وطبرق؛ فما كان منها إلا أن نبّهت الآستانة إلى أن علي رضا باشا لم يُقدم على تعمير المنطقة إلا استلهاماً وتقليداً للأساليب والمناهج التعميرية التي طبقتها فرنسا في الجزائر، وادعت تلك الدول أن هذا من شأنه أن ينفِّر الليبيين من الحكومة التركية. ودون أن تكلف الآستانة نفسها مهمة تقصِّي الأمر، فإنها بادرت إلى إصدار أوامرها لعلي رضا باشا بالكفِّ من ذلك الوقت فصاعداً عن إحداث أية إصلاحات أو تجديدات في المنطقة، ثم ثنّت في شهر مايو التالي فأقالته من منصبه. وقد يؤخذ على علي رضا باشا افتقاره إلى الصرامة في بعض الأحيان، حيث أنه لم يضرب على أيدي بعض موظفيه الذين تجاوزوا سلطاتهم واقترفوا بعض الأخطاء نتيجة لطمعهم وحبهم لجمع المال. ومع ذلك فإنه يُعدُّ ـ من بين جميع الولاة الذين تعاقبوا على حكم ليبيا ـ الشخص الوحيد الذي غادرها دون أن يحقق من وراء حكمها ثروة خاصة به؛ ولعمري فإن هذا وحده يكفينا في إجلاله والثناء عليه.

منذ رحيل القنصل بوتّا، أصبحت القنصلية الفرنسية تُدار مؤقتاً من قِبل ترجمانها الأول السيد (لوكو LEQUEUX). ثم تلاه في إدارتها السيدان (فافر ـ كلافيرون FAVRE-CLAVAIRON) و (كاستيون ديسان فيكتور CASTILLON DE S. VICTOR). وأخيراً تم تعيين السيد (إميل ويت EMILE WIET)، القنصل الفرنسي السابق في جزيرة كورفو اليونانية، مديراً لشؤونها في يونيه سنة 1869، وذلك في انتظار تعيين قنصل متفرغ لها. وصل الوالي الجديد محمد حالت باشا، الذي خلف علي رضا باشا، إلى طرابلس في أول مايو سنة 1870 م (10 جمادى الآخرة سنة 1287 هـ)[1] وكانت الولاية بعد رحيل علي رضا باشا قد وقعت طيلة خمسة أسابيع في حالة كاملة من الفوضى والاضطرابات، وكان مصطفى باشا يقوم بتصريف شؤونها انتظاراً لقدوم الوالي الجديد، فلم يقبل ـ أو ربما لم يستطع ـ تحمُّل أية مسؤولية. وقد وقعت أعمال سرقة كثيرة في مدينة طرابلس؛ وتم اغتيال أحد اليهود في بيته. وكان بادية الدواخل في حالة قصوى من التبرم والسخط ضد الحكم العثماني أخذت تتفاقم كل يوم، فكانوا يستقبلون بالضرب جباة الضرائب الذين كانوا يأتون إليهم لتقييم محاصيلهم وجباية الضرائب عنها.

وعند وصول محمد حالت باشا إلى ميناء طرابلس، فإنه أمر بنحر خروف أمام كل ضريح من

= (ANTIPURGOS) القديمة ـ التي تعتبر أفضل ميناء طبيعي في برقة، فتقع عند خليج واسع وعميق عرضه حوالي ثلاثة كيلومترات وتحده شمالاً شبه جزيرة صغيرة وتحده جنوباً هضبة صغيرة. ولقد احتلها الايطاليون في 4 اكتوبر سنة 1911، كما أنها كانت من أهم وأشهر مواقع المعارك في الحرب العالمية الثانية، حيث تحصنت بها قوات الحلفاء خلال حصار القوات الإيطالية لها طيلة ثمانية أشهر *.

(1) انظر المنهل العذب، صفحة 381 *.

أضرحة المرابطين الأربعة الواقعة على الطريق المؤدي من الميناء إلى القلعة؛ ثم توجه إلى المسجد واضعاً يده في يد أحد الدراويش. وخلال شهر مايو نفسه قامت الحكومة التونسية بتعيين قنصل لها في طرابلس يدعى سي الصادق بن علي قاسم، الذي كان في السابق قائداً لقوات جزيرة جربة، وكان قد التجأ إلى طرابلس الغرب قبل بضع سنوات مع عدد كبير من مواطنيه هرباً من اضطهاد سلطات بلادهم. وقصد باي تونس من وراء تعيينه له قنصلاً في طرابلس أن يدفعه إلى حث أولئك الجرابة الذين رافقوه إلى منفاه للعودة إلى ديارهم. ثم وقعت بعض أعمال القرصنة في خليج قابس وفي مياه جزيرة جربة، اقترفها أفراد قبيلة جرجيس التونسية؛ فقامت الطرّادة الفرنسية (سلماندر SALAMANADRE) بحراسة تلك المياه لبعض الوقت ومراقبتها، فأدى ذلك الإجراء إلى توقف تلك الأعمال.

وفي نفس الوقت وقعت اضطرابات في منطقة بنغازي. ذلك أن متصرفها كان قد أبلغ الوالي بأنه سيتوجه إلى الدواخل مع الجنود الموجودين تحت تصرفه لجباية الضرائب. فبادر محمد حالت باشا إلى معارضة القيام بمثل هذه الحملة التي كانت كفيلة بأن تقود إلى كارثة. وحرّم على المتصرف الشرس القيام بأي عمل من شأنه أن يضر بهيبة الجيش السلطاني في أعين البدو والكشف بالتالي عن مدى ضعف حكومة الباب العالي. فألغيت الحملة، إلا أنه استُعيض عنها بإجراء ظالم كان من نتائجه تجويع أهالي مدينة بنغازي والإضرار بالمصالح التجارية وبحركة التجارة بوجه عام. فالواقع أن المتصرف قد خطرت له فكرة مصادرة كل المبالغ التي يقبضها البدو ثمناً لحاصلاتهم الزراعية وبهائمهم التي يجلبونها إلى بنغازي ويبيعونها هناك. فأجبر بهذه الطريقة البادية على دفع الضرائب المستحقة عليهم؛ هذا وإن كان هذا الإجراء قد قوّى من تضامن المزارعين والتجار البدو مع باقي أفراد قبائلهم. بيد أن ردّ فعل هذا الإجراء التعسُّفي ما لبث أن ظهر. فقد كفَّ البدو عن ارتياد المدينة؛ تاركين قطعان ماشيتهم ترعى محاصيلهم الزراعية وتتقوّت بها، بل وتدوسها، بدلاً من تزويد أسواق الإقليم بها وبلحومها.

كانت الحرب بين فرنسا وألمانيا قد اندلعت. وكانت بروسيا لا تعير أي التفات للشؤون الأفريقية حتى ذلك الوقت. ولقد قام الدكتور (بارث BARTH) والدكتور (فوجيل VOGEL) وعلماء ألمان آخرون برحلاتهم الاستكشافية حتى أفريقيا الوسطى دون أن تُبدي حكومة برلين ما يدلل على أنها تعلق أقل أهمية سياسية على أعمال رُسُل العلم هؤلاء. غير أن (جيرار رولفس GERARD ROHLFS)[1] استلفت الأنظار إلى نفسه في سنة 1869 بمسلكه أثناء إقامته الغامضة في

(1) نشر رولفس عن رحلاته الكتب الثلاثة التالية:

أ ـ (رحلة عبر مراكش والصحراء الكبرى مروراً بغدامس وحتى طرابلس (صدر في بريمن سنة 1867) =
REISE DURCH MAROKKO UND DURCH DIE GROSSE WUSTE UBER RHADAMES NACH = TRIPOLIS)

طرابلس الغرب، والكرم الذي أبداه تجاه العرب، وعلى الخصوص بما كان ينسبه إلى الفرنسيين من تعصب ديني نحو مسلمي الجزائر وتحامله على احتلالهم غير المشروع لبلادهم ودعوته لهم لتخليص أنفسهم من نير ذلك الاحتلال. وكان رولفس هذا يقول إنه ينوي السفر إلى برقة لاستكشافها، بيد أنه كان له هدف آخر، كما ثبت ذلك فيما بعد[1]. وبعد مضي شهرين على مرور هذا الرحالة، قدم رحالة آخر هو البارون (هينريخ فون مالتزان HEINRICH VON MALTZAN)[2] الذي إدّعى أنه حاجب ملك مقاطعة بافاريا الألمانية. وكان هذا البارون الألماني قد أقام فترة طويلة في الجزائر وتونس وأكبَّ على جمع معلومات سياسية، وعلى دراسة موارد البلاد والحالة المعنوية للأهالي، وكان يتحدث اللغة العربية، حيث أخذ أثناء اتصالاته بالأهالي يتظاهر هو الآخر بذم واغتياب النظام الذي تتّبعه فرنسا في الجزائر ويشكك في قدرة الفرنسيين على الاستمرار في احتلالها لو أن ظرفاً من الظروف اضطر فرنسا إلى سحب جانب من قواتها التي تحتلها.

وبعد مضي فترة قصيرة وصل إلى طرابلس كذلك مواطن ألماني آخر هو الدكتور (ناختيجال NACHTIGAL)[3] حيث توجه إلى دواخل البلاد ومعه هدايا من ملك بروسيا إلى ملك بورنو. ومنذ قيام الرحالة الألمان برحلاتهم العلمية عبر بلد مجاور للجزائر أدركت فرنسا جيداً الباعث الحقيقي لذلك الضرب من الرحلات.

وفي شهر سبتمبر سنة 1871 م (22 جمادى الآخرة سنة 1288 هـ) تم عزل محمد حالت باشا بسبب سوء إدارته للبلاد؛ إذ أن كل ما فعله خلال توليه حكم طرابلس هو ابتزاز أموال الأهالي لحسابه الخاص. وخلفه في الولاية محمد رشيد باشا. وكانت مبادرة الوالي الجديد إلى إنشاء علاقات حسنة مع قناصل وممثلي الدول الأجنبية، وتصرفاته المبدئية، تبشر كلها بأن البلاد مقدمة على فترة من الرخاء والطمأنينة. فبادر الأهالي، الذين أفلست بهم إدارة الوالي السابق، بالتهليل

= ب ـ (من طرابلس إلى الاسكندرية VON TRIPOLIS NACH ALEXANDRIEN) (صدر في بريمن سنة 1871).

جـ ـ (رحلة من طرابلس إلى الكفرة REISE VON TRIPOLIS NACH KUFRA) (صدر في ليبزج سنة 1881). وقد قام قويدو كورا GUIDO CORA بترجمة الكتاب الأخير إلى الإيطالية في سنة 1913.

حول رحلات رولفس في ليبيا انظر كتاب «الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا» ترجمة خليفة التليسي *.

(1) كان رولفس قد عمل في «الفرقة الأجنبية» في الجزائر، وهي فرقة خاصة في الجيش الفرنسي تقضي التقاليد بأن يجند أفرادها من الأجانب من مختلف الجنسيات ومن بين الأفاقين الذين لا وطن لهم. وقد زار رولفس بنغازي وقورينا وتوكره وطلميثة، ثم توجه إلى أوجلة وجالو ثم رجع إلى الاسكندرية عن طريق الجنوب *.

(2) له كتاب عنوانه (رحلة إلى إيالتي تونس وطرابلس REISE IN DEN REGENTSCHAPTEN VON TUNIS & TRIPOLIS).

(3) له كتاب عنوانه (الصحراء والسوادن SAHRA UND SOUDAN)، صدر في برلين سنة 1879، وله ترجمة إيطالية.

للوالي الجديد محمد رشيد لا سيما وأنه أمر بعزل أو تغيير معظم كبار الموظفين الذين كانوا قد جلبوا على أنفسهم كراهية أهالي الولاية أثناء حكم الوالي السابق.

في مستهل صيف سنة 1872 سادت روح التمرد أهالي فزان الذين حرضهم الطوارق على استرداد استقلالهم من الأتراك. ثم تم عزل محمد رشيد باشا وعاد إلى تولي حكم طرابلس واليها الأسبق علي رضا باشا[1]، فوصله بريد ينبئه بأن معارك قد وقعت بين قوات السلطان وبين قبائل المقارحة وأولاد عثمان والزوائد[2] التي تربض أنجعها غربي هذه المنطقة. فبادر بدون تأخير إلى إرسال قوات عددها ثلاثمائة رجل، نصفهم من الجنود النظاميين ونصفهم الآخر من المجندين البادية، للحلول محل حامية فزان. وفي نفس الوقت تقريباً عُلم أن قبيلة أولاد سليمان قد انضمت إلى الطوارق وأن هؤلاء قاموا معاً بنهب قافلة كبيرة كانت قادمة من بورنو. ولم ينجُ من هذا العمل اللصوصي سوى شخص واحد هو الحاج محمد بن عيشة، الذي كان الوالي علي رضا باشا قد أوفده في سنة 1869 ـ أي خلال ولايته الأولى ـ إلى سلطان بورنو لكي يهديه من طرف السلطان العثماني عبد العزيز سيف شرف ومصحف قرآن مخطوط. والواقع أن هذا الشخص لم ينجُ وحده من بين جميع أصحاب القافلة إلا بسبب انتمائه إلى إحدى عائلات قبيلة أولاد سليمان. فكانت نسبته العرقية شفيعاً له من الموت.

كان الطوارق هم المحركين الفعليين للاضطرابات التي كانت سائدة في فزان وفي نواحي غدامس[3]. وتنقسم قبائل الطوارق، المرابطة جنوب وجنوب ـ غربي طرابلس الغرب، إلى ائتلافين قبليين كبيرين هما: «أزجير» و «أهجارين». وكان لدى طوارق أزجير حوالي ثلاثة آلاف فارس مهاري يقودهم الشيخان (محمد ايخنوخن) و (جبُّور) اللذان كانا يتقاسمان السلطة والعوائد التي يجبونها أو يسلبونها من القوافل المارَّة بأراضيهم الواقعة شمالاً حتى غدامس، وشرقاً حتى حدود فزان، وجنوباً حتى غات. أما طوارق أهجارين، فقد كان لديهم من ناحيتهم أكثر من ثلاثة آلاف فارس مهاري يخضعون لزعيم واحد هو الحاج أحمد الذي كان قد خلف في رئاستهم، في سنة 1870، أخاه الشيخ عثمان، الذي كان أحد من أبرموا مع بعثة المقدَّم الفرنسي ميرشير اتفاقية غدامس في سنة 1862. ويرابط هذا الائتلاف الطوارقي الثاني ما بين أزجير وتوات.

وطيلة الفترة التي كان يتعايش فيها ابناء العمومة الشيخان محمد ايخنوخن وجبُّور في وئام تام، ظل الأمن مخيماً على الطرق التجارية الموصلة ما بين السودان وفزان. ولكن حدث منذ أربع

---

(1) بحسب رواية أحمد النائب (المنهل صفحة 382) وقع ذلك في 19 صفر سنة 1289 هـ *.

(2) هم قبائل من البدو الرحل ينحدرون من بني سليم، وتقع مرابض انجعهم ما بين مرزق ووادي الشاطيء. انظر كتاب الإيطالي أوغسطيني، صفحة 349-355.

(3) انظر روارد دي كارد في كتابه: (فرنسا وتركيا في الصحراء الشرقية ـ La France et la Turquie dans le Sahara Oriental) Paris, 1910.

سنوات وأن نشب خلاف بين الزعماء الطوارق، وأخذ ذلك الخلاف يتفاقم بحيث أضرَّ على الخصوص بحركة القوافل التجارية المتجهة من مرزق وغدامس إلى الدواخل، وأيضاً بتلك الآتية إليها. فقد رأى الشيخ جبُّور أن ابن عمه الشيخ محمد ايخنوخن قد حرمه فجأة من حقه وحق جماعته من عوائد مرور القوافل. وأصر أيخنوخن على موقفه؛ فلم يجد جبُّور بُدّاً من الاستنجاد بمتصرف مرزق للحصول على حقه. فأرسله هذا المتصرف إلى طرابلس. غير أن الوالي محمد حالت باشا اكتفى ببذل وعود لم يتحقق منها شيء؛ فاضطر جبور إلى العودة إلى طرابلس بعد مضيِّ عامين آخرين لتجديد التماسه للأتراك بتقديم نجدتهم ومعونتهم ضد ابن عمِّه. وفيما كان علي رضا باشا يتأهب لإرجاعه إلى منطقته مشفوعاً بوعود مثيلة بتلك التي سبق لسلفه وأن بذلها للشيخ الطوارقي، حدث وأن تلقى هذا الوالي خبراً يفيد بأن ابن جبُّور قد قام ـ بمساعدة طوارق أهجارين ـ بنهب قافلة غدامس التي كانت متجهة من غات إلى السودان، وبأن الطريق قد قُطعت في عدة نقاط، وبأن أمن الرحّالة والبضائع أصبح مهدداً بالمخاطر. فبادرت سلطات طرابلس في الحال بالقاء القبض على والده الشيخ جبُّور وحاشيته حيث سُجنوا في ثكنة فرسان المنشية. وقام المتصرف بإبلاغ ابن جبُّور بأن إطلاق سراح والده مرهون بإعادته للبضائع المنهوبة. غير أنه بدلاً من امتثال ذلك الابن للأمر، فإنه هدد بالإغارة على جميع قوافل غدامس ومرزق، إن لم يتم إطلاق سراح والده. فلم تجد السلطات التركية بُدّاً من تحرير الرهائن الطوارق خشية الإفلاس بعدد من تجار طرابلس الذين يلعب أمن القوافل دوراً كبيراً في تنشيط تجارتهم.

وفي أعقاب مغادرة الشيخ جبُّور للسجن، توجه مصحوباً بأسرته وبجانب من طوارق أزجير إلى الحاج أحمد، شيخ طوارق أهجارين للالتجاء لديه، ورجاه أن يتوسط بينه وبين الشيخ محمد أيخنوخن، وأن يصالح من جديد بين الائتلافين الطوارقيين اللذيْن يتزعمهما كل منهما. واستقبل الحاج أحمد الشيخ جبُّور وأسرتَه ورفاقه أفضل استقبال؛ وقام بعدة مساع إلى الشيخ ايخنوخن، غير أنه لم يثق في الوعود التي بذلها هذا الأخير وتراءى له أن يتلاعب به ويخدعه، فامتعض من ذلك وانتهى به الأمر إلى إعلانه الحرب عليه. فوقعت بين القبيلتين معركة كبيرة خلال شهر أكتوبر سنة 1874، ولقي مصرعه خلالها أحد أبناء الشيخ أيخنوخن، وانتهت بهزيمة طوارق أزجير، بحيث لم يبق من فرسانها سوى مائتين من فرسان المهارى، وكان من نتيجة هذه المعركة أن قويت شوكة طوارق أهجارين الذين كان من سياستهم ألا ينازعهم منازع في السيطرة على الصحراء الواقعة ما بين غات وغدامس وتوات.

ثم بادر محمد ايخنوخن بعد الكارثة التي حلت به إلى التعجيل بالاتصال بحكومة طرابلس، حيث أطلعها على وضعه الحرج، ملحّاً عليها بأن تسمح له بتجنيد عدد من الفرسان والمشاة من بين أفراد قبائل فزان الخاضعة للباب العالي العثماني، بقصد التصدي بهؤلاء المجندين للحملة الجديدة التي كان طوارق أهجارين يجهزونها ضده وضد غات.

في 6 يونيه سنة 1873 م (11 ربيع الآخر سنة 1291 هـ)[1] تم استدعاء علي رضا باشا نهائياً من طرابلس، وخلفه في الولاية المشير سامح باشا. وكان هذا الأخير شخصية ضعيفة، فلم يترك وراءه أية آثار تخلّد اسمه؛ وقد خلفه المشير مصطفى عاصم باشا[2]. وكان السيد (ديلابورت DELAPORTE) قد وصل إلى طرابلس في شهر نوفمبر السابق كقنصل عام لفرنسا بها.

وفي شهر أبريل سنة 1875 قام مصطفى عاصم باشا بجولة استطلاعية واسعة في طرابلس الغرب وصل خلالها إلى بلدة نالوت ومنها إلى غدامس. وعند وصوله إلى هذه الواحة تلقى رسالة من الحاج أحمد، شيخ طوارق أهجارين، يشكو له فيها من غزوة كبيرة كان محمد أيخنوخن قد قام بها على منطقته يسانده في ذلك أناس من فزان، وطالب الباشا في رسالته أن يعيد إليه ما اغتصبه هؤلاء منه. فردَّ عليه الباشا قائلاً إن ما قام به ذلك الشيخ ما هو إلا انتقام لهزيمته السالفة؛ وبأنه حالما يقوم بنفسه باستعادة ما اغتصبه ذلك الشيخ منه فإنه سيرجعه له. ونصحه أيضاً بالتصالح مع ايخنوخن هو وقبائل «امانغاساتن» و «ايفوغاص» التي قام جانب منها بتحريض من الشيخ جبُّور بإعلان الحرب على ايخنوخن، متحالفين في ذلك مع طوارق أهجارين؛ ثم دعاه الباشا في النهاية إلى إطاعة ايخنوخن كما كان يفعل في الماضي.

ورغبة من مصطفى عاصم باشا في حماية محمد ايخنوخن، الذي كان قد أعلن مؤخراً خضوعه للباب العالي، فإنه أصدر أمره إلى متصرف مرزق باحتلال غات بقوات نظامية، وبأن يعين ـ كمدير لها ـ محمد سافي، الذي كان له نفوذ على هذه البلدة منذ زمن طويل، وذلك لكي يحميها ضد هجمات طوارق أهجارين. وأثناء إقامة مصطفى عاصم باشا القصيرة في غدامس، قدَّم إليه سكانها، طمعاً في إرضائه، هدية من تبر الذهب يقال أن قيمتها بلغت ما يعادل أربعين ألف فرنك. إلا أنه رفض الهدية؛ ولذا فإن العرب الذين لم يكونوا يعهدون في حكامهم الأتراك مثل هذا الترفُّع النزيه قد أكبروه وأجلُّوه.

ومن غدامس رجع مصطفى عاصم إلى نالوت؛ ومنها توجه إلى الخُمس، وزليطن، ومصراتة. وهنالك وقف بنفسه على الحالة السيئة التي كانت عليها تلك النواحي التي أرهقتها أعمال الإبتزاز التي تقترفها سلطاتها المحلية بمساعدة أحد رجال البلاد وهو منصور بن قدارة، وهي شخصية سبق لنا وأن تحدثنا عنها. وفيما كان الوالي يقوم بالقصاص من الموظفين الجائرين في بلدة الخمس، جاءه قرار بتعيينه والياً على اليمن[3]. فرأى ألا يغادر البلاد إلا بعد أن يكون قد عزل المتصرف الذي أخل بواجب وظيفته وأثرى على حساب غيره بشكل مكشوف فاصطحبه معه

---

(1) المنهل العذب، صفحة 383 *.

(2) في 29 شعبان سنة 1292، نفس المصدر، نفس الصفحة *.

(3) كان ذلك في 8 جمادى الآخرة سنة 1293. انظر «المنهل العذب»، صفحة 384، وكتاب محمود ناجي: «تاريخ طرابلس الغرب»، صفحة 180 من الترجمة العربية *.

إلى مدينة طرابلس حيث ظل معتقلاً فيها إلى أن بت الباب العالي العثماني في أمره. (ثم تم تعيين الوالي الجديد المشير مصطفى باشا)[1].

كانت نزاهة مصطفى باشا هي التي جعلت قناصل وممثلي الدول الأجنبية المعتمدين لديه يساندونه تلقائياً في قضية كادت أن تقود إلى أوخم العواقب. ففي 29 يوليه سنة 1876 رسا في ميناء طرابلس اسطول عثماني مؤلف من خمس فرقاطات وطرّادات تحت قيادة الأميرال حسن باشا. ثم نزلت منها على الفور زوارق حيث أُرسلت لجلب المياه العذبة من بئر معروفة، وعندئذ قام أحد بحارتها بتسلق رابية عند الشاطىء، ثم دخل إلى أحد البساتين لطلب نار يشعل بها سيجارة كانت في يده. لكنه لسوء حظه استُقبل بسيل من الأحجار، فاضطر إلى إطلاق ساقيه للريح هرباً. واستمر صاحب البستان في مطاردته إلى أن وقع على ثلاثة من ضباط البحرية الأتراك جالسين تحت ظل شجرة تين قائمة قرب البئر المذكور حيث كانوا يشرفون على عملية شحن المياه العذبة لسفن الأسطول. فدنا منهم مزمعاً الاشتكاء لديهم عن تعدي البحار على حرمة بستانه. غير أن الضباط الأتراك لم يفهموا ولو كلمة واحدة مما كان يلغط به محدثهم صاحب البستان، الذي لم يكن في الحقيقة سوى القنصل الأمريكي (فيدال VIDAL). فنفد صبر هذا الأخير لعدم ردهم عليه، وهجم على أحدهم حيث أخذ يهزه من كتفيه بعنف. ولم تلبث هذه الحادثة التافهة، التي كان من الممكن أن تُحسم بشيء من التفاهم والاعتدال، أن أدت إلى أزمة. فقد قدَّم الضباط الأتراك الثلاثة الذين أساء القنصل الأمريكي معاملتهم، تقريراً إلى الأميرال حسن باشا عما حصل؛ فقدّم هذا بدوره شكوى إلى والي طرابلس مطالباً بردٍّ الاعتبار إلى رجاله. وحوّل مصطفى باشا تلك الشكوى إلى القنصل الأمريكي فيدال، ورأى في نفس الوقت أن يقوم بتحقيق فيما حدث. واعتقد القنصل أن في ذلك تهديداً له ونيلاً من هيبته؛ فوجه برقية إلى حكومة واشنطن، حيث قامت هذه الحكومة بإصدار أوامرها للطرادة (كونجرس CONGRESS) بالتوجه إلى طرابلس لحماية قنصلها فيهما إذا ما اقتضى الأمر. وبالفعل فقد وصلت تلك البارجة الحربية في 17 أغسطس. وبمجرد أن ألقت مراسيها نزل منها ضابطان وتوجها إلى دار القنصل الأمريكي. وقيل أن بعض الطرابلسيين قد تعقبوهما عند نزولهما وأخذوا يصفّرون وراءهما ويشتمونهما. ورأى القناصل الآخرون أن القضية قد أخذت تتعقد؛ فأشاروا على مصطفى باشا بتوجيه اعتذار كتابي للقنصل الأمريكي بخصوص الإهانات التي لحقت بالضابطين المذكورين، وبأن يوفد إليه أيضاً رئيس البلدية ورئيس الشرطة لكي يعبّرا للقنصل شفهياً عن أسفهما لما حدث. وهكذا فإن المشكلة قد سُوِّيت لحسن الحظ برضاء الطرفين.

---

(1) الواقع أن شارل فيرو، وإن كان قد أشار إلى نقل (مصطفى عاصم باشا) إلى اليمن؛ إلا أنه يواصل الحديث فيما سيلي عن خلفه (مصطفى باشا)، خالطاً بين الشخصيتين لتشابه اسميهما. فلزم التنويه. انظر: «المنهل العذب»، صفحة 384، و «ولاة طرابلس» للزاوي، صفحة 266 *.

ثم وقعت حادثة أخرى بخصوص التحية الواجب تقديمها للطرادة الأمريكية. إذ أنه بالرغم من أن قائد (الكونجرس) عند مروره بطرابلس قبل شهر قد بادأ هو بتحية المدينة؛ إلا أن القنصل الأمريكي تقدم بطلب غريب قائلاً إن على المدينة أن تبادىء العلم الأمريكي بالتحية، مستنداً في ذلك على ما تضمنته معاهدات سابقة كانت قد أُبرمت بين أمريكا والحكام القرمانليين. وردَّ الباشا على القنصل بأن كل الحكومات تعرف أن طرابلس الغرب قد صارت منذ أربعين سنة تابعة للباب العالي العثماني لا للقرمانليين؛ وإذن فإنه ـ بحسب العرف الدولي المتواضع عليه ـ على البوارج الحربية الأجنبية الواصلة إلى هذا الميناء التابع لتركيا أن تقوم هي الأولى بتحية المدينة. وبالرغم من هذه التفسيرات الحكيمة، فإن القنصل الأمريكي عاد فوجه إلى الوالي مذكرة جديدة أهينت فيها هيبة حكومته. ورأى مصطفى باشا في هذا التصرف العنيف دليلاً جديداً على نية حكومة الولايات المتحدة في الحصول على ميناء في حوض البحر الأبيض المتوسط. وكانت أمريكا قد سبق لها وأن قامت ببعض المحاولات للحصول من الباب العالي على ميناء، أولاً على سواحل آسيا الصغرى، ثم على سواحل جزيرة كريت. وقد سبق للقنصل فيدال وأن أشار إلى أنه قد لفت انتباه حكومة واشنطون إلى ميناء بمبة وميناء طبرق. والواقع أن التقرير الذي رفعه فيدال إلى حكومته كان قد نُشر بالفعل ضمن مجموعة الوثائق الدبلوماسية الأمريكية لسنة 1873. فلمّح مصطفى باشا إلى مضمون ذلك التقرير، مفترضاً أن الصعوبات التي وضعت في وجهه ليست سوى حجّة لخلق تعقيدات ومشاكل، ومن ثم الوصول بهذه الطريقة الملتوية إلى احتلال ميناء على سواحل طرابلس الغرب.

وبينما كان الإشكال قائماً، ظلت الطرادة كونجرس والفرقاطة (هارفورد HARDFORD) ترابطان قبالة المدينة، حيث أنزلت أشرعتها تأهُّباً للمعركة؛ الأمر الذي ألقى الرعب في نفوس الأهالي. وعقد القناصل اجتماعاً لدى الوالي بحجة العمل على حماية أرواح ومصالح رعاياهم في طرابلس في حالة قصف المدينة. ثم قاموا بتوجيه المذكرة الجماعية التالية إلى قائد الطرادة كونجرس:

«طرابلس في 24 أغسطس سنة 1875.

نحن الموقعين أدناه قناصل فرنسا، وبريطانيا العظمى، وإيطاليا العامِّين.

نتشرف بإبلاغ القبطان (انجليش ENGLISH)، قائد الطرادة البخارية كونجرس التابعة للولايات المتحدة بأن صاحب السمو الوالي العام لولاية طرابلس قد حوَّل إلينا هذا الصباح، على عجل، رسالة كان قنصل الولايات المتحدة الأمريكية قد وجهها إليه مساء أمس، باسمه وباسم قائد البارجتين الحربيتين الأمريكيتين الراسيتين حالياً بميناء طرابلس؛ وبأن تلك الرسالة قد اختُتمت بتحديد مدة أربع وعشرين ساعة لتنفيذ خمسة شروط أملاها السيد قنصل الولايات المتحدة؛ وبأنه من شأن الأسلوب التهديدي الصريح الذي حُررت به تلك الرسالة أن يزيد في هلع نفوس سكان

هذه المدينة من مسلمين ونصارى، مما قد تترتب عليه نتائج لا يجهل السيد القائد انجليش مدى خطورتها».

ثم ذكّره القناصل في ختام مذكرتهم بأن طرابلس ولاية تتبع تركيا وبأن فيدال نفسه لم يُعتَمد كقنصل لبلاده فيها إلا بموجب فرمان صادر عن السلطان العثماني. ووقّع المذكرة كل من السادة (ديلابورت DELAPORTE)، و (درموند ـ هاي DRUMMOND-HAY، و (بوزيو BOSIO)، قناصل فرنسا وانجلترا وإيطاليا على التوالي. ولقد فتحت المذكرة أعين قائدي البارجتين الأمريكيتين على المسؤولية الكبرى التي سيأخذانها على عاتقيهما بقصفهما لمدينة عزلاء من الدفاعات، كما نبهتهما إلى أثر ذلك على المصالح الأوربية الكثيرة فيها، والتي ستلحقها الأضرار من جرّاء ذلك القصف.

ثم انتهى الأمر إلى تفاهم، فلقد قام الوالي بزيارة القنصل الأمريكي. وحضر المقابلة كلا القائدين الأمريكيين، ومعهما قنصل هولندا السيد (تيستا TESTA)، الذي خذل بقية القناصل في موقفهم وانحاز إلى صف القنصل الأمريكي. ثم لم تلبث البارجتان أن غادرتا مياه المدينة حيث رافقهما السيد فيدال الذي قال إنه ذاهب إلى جزيرة مالطة لقضاء بضعة أيام فيها.

وفي أول أكتوبر التالي وصل إلى طرابلس الأسطول الفرنسي الجوّال الذي كان يقوده الأميرال (روز ROZE) والمؤلف من ست بوارج حربية وسفينة حراسة، حيث بادأ بتحية المدينة. ثم وقعت حادثة مؤسفة. إذ أن المركب الذي أرسله الأميرال روز للاتصال بالقنصل الفرنسي قد أغرقته الأمواج الصاخبة بين الصخور التي تحيط بالمرسى. ولقي أحد البحارة حتفه في تلك الكارثة. ونظراً لحالة تهيّج البحر فقد اضطر الأسطول إلى الرحيل.

سلك علي كمالي باشا ـ متصرف بنغازي ـ مسلكاً معادياً لنائب القنصل الفرنسي، الأمر الذي استوجب تقديم عدة شكاوى ضده. فقد إدّعى أن من حقه نزع الحماية الفرنسية عن جميع الجزائريين المقيمين في بنغازي، بحجة أن الباب العالي لم يقبل ولم يعترف باحتلال فرنسا للجزائر، وبالتالي فإن أولئك الجزائريين لا بد وأن يصبحوا خاضعين للقوانين العثمانية. وزاد هذا المتصرف فجاهر بادعاءاته تلك أمام ممثلي انجلترا وإيطاليا في بنغازي. وبالفعل فإن علي كمالي باشا قد قام بسجن عدد من الجزائريين دون محاكمة ودون سبب، رافضاً تسليمهم إلى السيد (ريكارد RICARD) نائب القنصل الفرنسي في المدينة. كما قام باستدعاء عدد آخر من الجزائريين وهددهم بالعقاب إن هم لم يقبلوا بالقيام بأنفسهم بالتخلي عن الحماية الفرنسية. وبناء على إلحاح القنصل الفرنسي في طرابلس، فإن الوالي بادر إلى تعنيف متصرف بنغازي بشدة وحمّله مسؤولية المساس بأي واحد من الجزائريين المقيمين هناك. بيد أن علي كمالي باشا الذي كان هنالك من يسانده من كبار رجال الدولة في الآستانة، لم يعر الأوامر التي صدرت إليه من طرابلس أي اهتمام. وعلى إثر تجاوز هذا المتصرف لحدوده في ابتزاز أموال سكان متصرفيته، اندلعت

ثورة بين البدو الذين رفضوا دفع الضرائب أو لزوم طاعة السلطان. ولم يجد علي كمالي أمام ذلك التمرد بُدّاً من التصدي بالقوات القليلة الموجودة في حوزته؛ إلا أنها اضطرت إلى الفرار بعد أن منيت بهزيمة نكراء. فتجرأ البدو بسبب الانتصار الذي أحرزوه عليها إلى درجة أن الانتصارات بين بنغازي ودواخلها أصبحت مستحيلة، مما جعل أهالي المدينة لا يتجرأون على مغادرتها.

ومما زاد في إثارة حنق الرعايا الجزائريين أن الشيخ السنوسي كان هو الذي يقود تلك الحركة. وقد أصبح ذلك الشيخ ـ الذي كان يشكّل دولة داخل الدولة ـ خطراً حقيقياً على الباب العالي بسبب نفوذه الديني الكبير. وانتهى الأمر إلى أن صار البادية لا يعترفون سوى بسلطته؛ فرأى علي كمالي باشا أن من مصلحته أن ينصاع هو نفسه لذلك المرابط، وذلك لكي يثري على حساب الخزينة، مضحياً بهيبة بلاده في سبيل منافعه الشخصية. وبلغ به الطمع وحب المال حدّ تعاطي تهريب البارود الذي كان يبيعه بما يعادل ثلاثة أمثال ثمنه الأصلي للبدو الذين كانوا يستعملونه في مناوشاتهم ضد قوات السلطان.

وفي مطلع سنة 1876، استمر القنصل الأمريكي فيدال في مسلكه المعادي للوالي وزملائه القناصل، بل وبالغ في ذلك. وكانت المشاكل قد ثارت معه في هذه المرة بمناسبة قدوم شخص إلى طرابلس يدعى الحاج محمد البهلولي. هذا الشخص الذي كان يدَّعي أنه شريفي وأنه من سلالة المرابط المراكشي المعروف سيدي محمد بن عيسى، والذي لم يكن سوى دجال أفّاق، قد استغل سذاجة بسطاء العقول من اناس وأعلن منذ مقدمه إلى طرابلس بأنه قادر على تحقيق المعجزات وإشفاء المرضى والكسحان المقعدين. وكان من نتيجة شيوع مثل هذا الزعم بين أهالٍ جهلة أن تهيأ له بعض النفوذ فاستقطب حوله عدداً كبيراً من المتحمسين المتعصبين الذين أخذت جماعاتهم تحيط به كلما خرج، حيث يسدرون في إيذاء النصارى الذين يلتقون بهم في طريقهم. فقلقت الجالية الأوربية لهذه التصرفات، وأمام المعاملة السيئة التي كان ضحيتها بعض الرعايا، اضطر قناصل فرنسا وانجلترا وإيطاليا إلى التقدم إلى مصطفى باشا بشكاوى شديدة اللهجة. ولقد استاء الوالي من ناحيته من تصرفات ذلك المرابط المزعوم؛ فلم يتردد في احتجازه لوضع حد لمهازل خطيرة تستحق الشجب والعقاب، وقرر في نفس الوقت أن يطرده من البلاد على ظهر أول باخرة متجهة إلى مالطة. وعندما علم القنصل الأمريكي فيدال بالقاء القبض على المرابط، فإنه بدلاً من أن يتضامن ـ كما يقضي عليه الواجب ـ مع زملائه القناصل في سعيهم لما فيه خير وسلامة النصارى المقيمين في طرابلس؛ فإنه توجه إلى الوالي وطالبه بأن يسلمه الحاج محمد البهلولي بحجة أن أصله من المستعمرة الأمريكية ليبيريا الواقعة في غربي أفريقيا. وخشي مصطفى باشا من جديد حدوث تعقيدات بينه وبين ذلك القنصل لما يعرفه عنه من شذوذ في الطبع؛ فما كان منه إلا أن سلّمه المرابط المحتجز. وتشجع القنصل الأمريكي لهذا الانتصار الذي حققه، فقام ـ بإيعاز من الحاج البهلولي نفسه ـ بالاتصال بالمراكشيين المقيمين بالمدينة والذين كانوا منذ سنوات طويلة تحت حماية الباب العالي، وأبلغهم باستعداده لشملهم بحمايته. فبادر حوالي

خمسين منهم بالذهاب إلى القنصلية الأمريكية لاستلام براءات حماية منها.

لم يتوقف فيدال عند ذلك الحد، بل وذهب حتى إلى شمل عدد من الرعايا العثمانيين بحمايته، زد على ذلك أن القنصل الفرنسي ديلابورت كان قد رأى نزع الحماية الفرنسية عن عدد من الجزائريين الذين لم يكونوا أهلاً لها؛ وعندئذ لم يتورَّع القنصل الأمريكي عن شملهم بحمايته. وهكذا فقد أصبح بعض المتذمرين من الحكم العثماني من أهل البلاد لا يتورعون عن الجهر بالقول بأنه لم يعد هنالك من ملاذ للخائفين على سلامتهم سوى بالانضواء تحت حماية قنصل الولايات المتحدة الأمريكية. وكان من شأن مثل هذه الدعايات أن تنال من مكانة وهيبة السلطان العثماني في الولاية، إذ أنها لم تؤد سوى إلى إذكاء نار الفتنة، فخشي الوالي أن يقود ذلك إلى نتائج وخيمة قد يكون من شأنها تقويض أمن الولاية وهدوئها.

وبتأمُّل مسلك القنصل الأمريكي هذا، يجد المرء نفسه مضطراً إلى استخلاص النتيجة التالية: إمّا أن يكون القنصل شخصاً مهووساً لا يعرف الرَّوية في تصرفاته، يدفعه في ذلك مزاج أرعن شاذ؛ وإمّا أنه تلقى من حكومته تعليمات تأمره بالتصرف على تلك الشاكلة. وكان الافتراض الأول هو الأرجح. بيد أن وجود السيد فيدال هذا في طرابلس كان يشكِّل في كلتا الحالتين خطراً حقيقياً على الحكومة العثمانية. ولذا فقد وجّه الوالي إلى الباب العالي العثماني تقريراً مطولاً عنه، وألحَّ في الإسراع بالعمل على استدعاء القنصل إلى بلاده فوراً، حيث أن إقامة علاقات طيبة معه قد أصبحت مستحيلة تماماً. وبعد ذلك كال هذا القنصل لمصطفى باشا إهانة جديدة، جعلت صبر الوالي ينفد. ذلك أن فيدال - رغبة منه بدون شك في شدّ أنظار الناس إليه وإشعارهم بأهميته - قد توجه في موكب مهيب إلى مجلس التميز، حيث قدَّم لرئيسه رسمياً رسالة احتجاج بخصوص أمر من الأمور وطالبه بإجابة فورية. فردَّ عليه رئيس ذلك المجلس، في حضور جميع أعضاء محكمته، بأنه لا يدخل في اختصاصاته تلقي رسالة كتلك منه مباشرة. فاستشاط القنصل غضباً وأخـذ يهدد ويتوعّد؛ بل وذهب حتى إلى حد التساؤل قائلاً: «هل تريدني أن استقدم الفرقاطات الأمريكية مرة أخرى حتى أحصل على ما أريده؟». لكن هذه العبارة التهديدية لم تُرهب رئيس محكمة التمييز الذي تمسّك بإجابته السابقة. وأمام هذا الرفض وجد القنصل الأمريكي نفسه، طوعاً أو كراهية، مضطراً إلى رفع احتجاجه إلى مصطفى باشا. وبالرغم من أن الوالي كان في أشد حالات الغضب، إلا أنه كان ما يزال لديه من ضبط النفس ما جعله يكتفي بلفت نظر القنصل إلى أن مسلكه يُعدُّ مجافياً تماماً للأصول الإدارية التي وضعها الباب العالي. وعندئذ ردَّ السيد فيدال بأنه لا شأن له بحكومة السلطان العثماني لأنه لا يعترف سوى بباشا - بك إيالة طرابلس.

سبق لنا وأن أشرنا أعلاه إلى المساعي التي قام بها مصطفى عاصم باشا للتوفيق بين شيخيْ طوارق أهجارين وأزجير اللذيْن كانت نزاعاتهما المتصلة تعرِّض أمن وسلامة طرق القوافل الصحراوية لأخطار كبيرة وتشلُّ حركة المعاملات التجارية بين كل من غات ومرزق وغدامس وطرابلس وكان الشيخ الطـوارقـي الحاج محمد إيخنوخن قد أعلن خضوعه للباب العالي، وتم

احتلال غات من قِبل القوات النظامية التركية التي أُرسلت من فزان بناء على أمر من والي طرابلس.

كانت الرحلات التي قام بها الفرنسيان (دورنو - دوبيريه DOURNAUX DUPERRE) و (لارجو LARGEAU)[1] في دواخل طرابلس الغرب قد أثارت ريبة السلطات العثمانية؛ ولذا فإنه لا يُستبعد أن يكون لذلك دخل في احتلال القوات التركية لواحة غات. ذلك أن الباب العالي الذي لم يكن ليجهل مدى الأضرار المادية والمعنوية التي ستلحق به في حالة تحوُّل تجارة أواسط أفريقيا إلى الجزائر التي تحتلها فرنسا، قد قرر رسمياً منذ تلك اللحظة احتلال غات. وانتهز فرصة العروض التي تقدم بها إليه الشيخ ايخنوخن، والشقاق القائم بين فرعيْ الائتلاف الطوارقي القبلي الكبير واضمحلال قوتهما نتيجة لذلك، فلم يلاق صعوبات جدية في رفع الراية العثمانية فوق الواحة ووضع حامية عثمانية نظامية بها. غير أن حكومة السلطان فضلت ألا تغامر بسمعة جيشها في منطقة نائية كتلك الواحة؛ ولذا فإنها اكتفت بالتلويح بحقها في الذود عن أراضي امبراطوريتها عن طريق مجرد إعلان وصايتها على غات. ولم تكن تلك الوصاية وصاية فعلية وقاطعة بما فيه الكفاية حتى يمكنها أن تصمد في وجه أي خطر قد يتهددها مستقبلاً؛ ومع ذلك فقد بدت كافية في السماح للباب العالي بالتمتع بحق الأمر الواقع في حالة ما إذا أقدمت فرنسا على تنفيذ المخططات التي عُزيت إليها.

لكن سياسة التريّث تلك ما لبثت أن كشفت عن عيوبها بالنسبة لمثل هذه المواقف؛ حيث أن الأحداث التي وقعت في الصحراء بعد ذلك قد فرضت على الحكومة السلطانية أن تختار بين أمرين: فإما أن تتراجع عن احتلالها الصوري المزعوم لواحة غات، وإما أن تؤكده على نحو صريح وقاطع. وبالفعل فإن الحاج أحمد، زعيم قبيلة أهجارين الطوارقية، وخصم الشيخ محمد إيخنوخن الذي تسنده السلطة العثمانية، والذي مُنِيَ في السنة الماضية بهزيمة نكراء؛ قد هاجم بدوره طوارق أزجير في موضع يقع جنوبي غات بمسيرة خمسة أيام وأحرز ضد هؤلاء الأخيرين انتصاراً حاسماً.

وكانت قوات الحاج أحمد تقدر بأكثر من ألفٍ من راكبي الإبل الذين احتشدوا في المنطقة التابعة لهذا الشيخ، والممتدة من «انسالة» و «توات» وجنوبي «تافيللت» حتى السودان. ولقد أبلى الجانبان في المعركة بلاء شديداً، وكانت الغنائم التي وقعت بين أيدي المنتصرين كثيرة. ولم يتجرّأ الحاج أحمد على مهاجمة واحة غات نفسها خوفاً من أن يصطدم فيها بحامية عثمانية. ولكن كان من المتوقع ألا تغيب عنه حقيقة الموقف فيها طويلاً، وألا يتردد عندئذ في اكتساحها

---

(1) انظر كتاب (أوغستان برنارد) و (لاكروا)، وعنوانه «التغلغل الصحراوي La pénétration Saharienne» الصفحات 62 إلى 66. والترجمة العربية لكتاب اتيليوموري عن الكشف الجغرافي في ليبيا، ترجمة خليفة التليسي، صفحات 86-87 *.

واحتلالها. وفي هذه الحالة، يا تُرى هل سيطالب الباب العالي بها، وهل سيؤكد حينئذ وصايته على محمد ايخنوخن بقوة السلاح؟.

وقد توفي الحاج أحمد في أبريل سنة 1876. وهو أخ للحاج عثمان الذي زار باريس، والذي عقد مع المقدم الفرنسي ميرشير اتفاقية غدامس. ولقد تزعّم القبيلة بعد الحاج أحمد بن أخته آحيتاغل، الذي كان المحرِّض على اغتيال أفراد بعثة (فلاتّر FLATTERS).

سبق لنا وأن تعرضنا أعلاه لمسلك قنصل الولايات المتحدة الأمريكية المشوب بالتهور والتحدي. ويمكن اعتبار ذلك القنصل السبب الأول للنزاع الذي وقع بين المسلمين والنصارى في مدينة طرابلس خلال الظروف الحرجة التي كانت سائدة بمناسبة أحداث سالونيك المدوية. فقد حدث وأن أرسل في أحد الأيام إثنين من ميليشيا قنصليته لاقتحام بيت خمسة من الأعيان المسلمين وتفتيشه بحجة التأكد مما إذا كان لديهم عبيد أرقاء. غير أنهما لم يعثرا في ذلك البيت على ضالتهما، فما كان منهما إلا أن استوليا على سيدة زنجية كانت زوجة شرعية لأحد اولئك الأعيان، واقتادوها غصباً إلى القنصلية الأمريكية، حيث ظلت بها إلى أن حضر زوجها لاستعادتها وبيده كل البراهين التي تثبت أنها زوجته وأم أطفاله. وأدى تعدي القنصل فيدال وتجاوزه لاختصاصاته إلى ردَّة فعل عنيفة في هذا البلد الذي تخلع عاداته وطبائعه الشرقية على البيوت حرمة مقدسة وتحاط فيه الأسرة، وبالأخص النساء، بتكتُّم غيور. فقد هبَّ المسلمون هبّة واحدة وتوجهوا إلى دار الوالي الذي فشل في تهدئة خواطرهم. وحينئذ تجمعوا في مقاهي المدينة حيث حرَّروا عريضة وذيّلوها بالتوقيعات، محمّلين القنصل الأمريكي فيها مسؤولية النتائج التي ستترتب على ذلك التعدي السافر. وذهب بعضهم إلى حد التصريح بأنه إن لم تقتص العدالة مما حدث، فإنهم سيستعملون القوة في ردع كل أجنبي تخوِّل له نفسه ارتكاب مثل تلك الأعمال مستقبلاً. وعلى أثر تلك الحادثة قام أحد مرابطي الدواخل - وهو يلوِّح بسيفه في يده بمعية شخص بدوي يحمل راية خضراء - بالدعوة علانية وجهاراً إلى ذبح النصارى وإبادة الكفار منتهكي حرمات البيوت. فطولب بالقاء القبض على ذلك المرابط، فلم يلبث أن اعتُقل بالفعل.

وكان مصطفى باشا قد فكر في توزيع رسالة دورية عن القناصل الأجانب بخصوص الأخطار التي قد يجرّ إليها مسلك زميلهم الأمريكي، ثم صرف النظر عن هذه الفكرة، مفضلاً التداول شفوياً مع بعضهم في الموضوع. حيث صرح لهم بأنه يخشى من عواقب تصرفات هذا القنصل وأثرها على الأمن العام وأنه يأسف لأن مساعيه العديدة لدى الآستانة، والداعية إلى استدعائه إلى بلاده، لم تؤد إلى نتيجة.

ذلك هو الموقف الذي كان قائماً عندما أُعلن في 11 يوليه سنة 1876 بأن ثلاث بواخر فرنسية قد شوهدت على ساحل طرابلس الغرب قرب زوارة، وقيل إن ضباط تلك البواخر كانوا منهمكين في قياس عمق مياه الشاطىء، وأن بادية البلاد قد ظنوا أن أولئك النصارى كانوا يتهيأون بذلك لاحتلال بلادهم، ولذا فإنهم قد أخذوا يتنادون لحمل السلاح استعداداً لمقاومتهم. وأدرك القائم

بأعمال القنصلية الفرنسية أن هنالك التباساً في الأمر وأن ما شوهد عند الساحل لا يعدو أن يكون الباخرة (كاستور CASTOR) التي يقودها القائد (موشيز MOUCHEZ) المكلّف برسم خريطة بحرية للساحل الطرابلسي، والذي سبق للوالي وأن أُخطر بمهمته الجغرافية تلك مع رجاء له بإبلاغ المسؤولين على حراسة السواحل بالأمر. فالتمس من مصطفى باشا أن يرسل إلى المنطقة التي شوهدت فيها الباخرة في الحال ضابطاً تركياً مع بعض الفرسان لإطلاع الناس هناك على حقيقة الأمر تفادياً لأية تعليلات خاطئة. وما أن فرغ الوالي من إصدار أوامره بذلك، حتى وصلت الباخرة المذكورة عند ظهر يوم 12 يوليه إلى ميناء طرابلس وألقت مراسيها به. وصرح القائد موشيز بأنه قد نزل إلى الشاطىء عند الساعة الخامسة من عشية الأمس للقيام ببعض ملاحظات الرصد في مكان يبعد قرابة فرسخين عن مدينة زوارة، وأنه بينما كان منهمكاً في عمله وجد نفسه محاطاً فجأة بجماعة يتراوح عدد أفرادها ما بين أربعمائة وخمسمائة من البدو المسلحين بالبنادق والسيوف، حيث صوب هؤلاء أسلحتهم إليه هو ورجاله وأخذوا يهددونهم لإجبارهم على العودة إلى سفينتهم، ثم حاولوا القبض عليه واقتياده بعيداً عن الشاطىء. وبما أنه لم يكن مسلحاً، فإنه لم يفكر في الدفاع عن نفسه، لا سيما وأن أولئك البدو كانوا لا ينفكون عن تصويب غدّاراتهم وبنادقهم إلى صدره، فيما جمد هو عاجزاً عن تبرير موقفه لجهله اللغة العربية. وبعد أن ظل على تلك الحال زهاء نصف ساعة، فإنه تمكن بفضل تدخل إثنين من أولئك البدو ـ بدوا له أقل تهيجاً من إخوانهم ـ من العودة في النهاية إلى باخرته.

وكانت الحادثة من الخطورة بمكان، خصوصاً وأن المسؤولين عن ذلك التعدي كانوا قد أُخطروا من قِبل مصطفى باشا بوصول تلك الباخرة الفرنسية وأحيطوا علماً بالغرض من مهمتها. وعندما علمت الحكومة الفرنسية بالأمر، فإنها بادرت بعد بضعة أيام بإرسال أسطول الأميرال روز إلى مياه طرابلس. وتم استرضاء فرنسا على الأسس التالية:

1 ـ عُزل قائمقام زوارة، أحمد بك بيري، من منصبه مع الالتزام بعدم اعادته إلى ذلك المنصب أو إسناد أي منصب آخر إليه.

2 ـ حلّ محله موظف آخر هو ابن سلطان، قائمقام ورفلّة.

3 ـ قُبض على مشائخ القبيلة الخمسة الذين كانت منطقتهم مسرحاً للاعتداء على القائد موشيز، وسُجنوا لمدة ثلاثة أشهر، مع حرمانهم من تزعم قبيلتهم مستقبلاً.

4 ـ حُكم على عشرة من أعيان المنطقة بالسجن لمدة شهرين.

هكذا انتهت تلك الحادثة المؤسفة، وفي نفس الوقت اطمأنت النفوس لبُشرى طيبة أخرى وهي تخلُّص طرابلس أخيراً من القنصل الأمريكي فيدال. فكان لهاتين الواقعتين أثر طيب في النفوس. ولقد استدعت الحكومة الأمريكية قنصلها المذكـور في 19 يوليه سنة 1876، حيث سلّم

الوالي رسالة موجهة إليه من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يناديه فيها بـ «صديقه» العزيز بك طرابلس».

وقام الأميرال روز، يتبعه عدد من أركان حربه، بزيارة الوالي الذي استقبله خير استقبال لترك انطباع طيب لدى الأهالي. وبعد تبادل عبارات المجاملة، قام الأميرال بإطلاع الوالي على الغرض من زيارته له حيث أهاب به أن يضاعف من سهره وعنايته بمصالح النصارى في بلاده عموماً. وألحَّ في ضرورة حسم مسألة التعدي على القائد موشيز على النحو الصارم المشار إليه آنفاً. وفي اليوم التالي ردَّ الوالي الزيارة للأميرال الفرنسي، حيث استُقبل على ظهر البارجة (ريشليو RICHELIEU) بعرض عسكري كبير مستوحى من الظروف القائمة. وشاهد مناورة عدة قطع مدفعية وتفجير بعض الطوربيدات. ولم يجد الأميرال الفرنسي خلال حديثه مع الوالي غضاضة في التلميح له مهدداً بأن أسطوله لن يتوانى عن العودة إلى مياه طرابلس بأقصى سرعة إذا ما اقتضت الظروف ذلك. فكان لذلك التهديد أثر فعال في نفس الوالي. وخلال الأيام الثمانية التي أمضاها الأسطول الفرنسي في مرسى طرابلس، توالت عليه زيارات القناصل والمقيمين الأجانب والأهالي العرب الذين أخذوا يتجولون عبر البوارج الفرنسية ويتفقدونها. وكان الاستقبال الطيب الذي استُقبل به الزوار، ومظهر البوارج، ومنعة أسلحتها، قد أثارت إعجاب الجميع ورهبتهم. فحققت تلك التظاهرة، التي دبرتها الحكومة الفرنسية عمداً، الهدف الذي رُسم لها. فقد برهنت على أن فرنسا كانت ما تزال قوية بما فيه الكفاية للاضطلاع بمهمتها التقليدية في الذود عن النصرانية وحضارتها في بلدان المشرق.

وللأسف فإن أموراً أخرى تبعث على القلق ما لبثت أن تلت ذلك الهدوء النسبي الذي أخذ يتوطد في أعقاب رحيل القنصل الأمريكي الأرعن، ورد الاعتبار لفرنسا على النحو السالف الذكر. وتمثل أول تلك الأمور الباعثة للقلق، في مغادرة سفينة الخفر العثمانية البلاد إلى ميناء (انتيفاري ANTIVARI) التركي، حاملة على ظهرها قرابة السبعمائة جندي؛ أي حوالي نصف الجيش التركي في طرابلس. وكان الصدر الأعظم قد سبق له منذ مدة وأن أرسل إلى الوالي مصطفى باشا برقية يسأله فيها عن الحد الأدنى من الجنود الذين تحتاجهم الولاية لتأمين سلامتها. فرد عليه الوالي قائلاً إنه محتاج إلى كل فرد من أفراد القوات الموجودة لديه. ومع ذلك فإنه اضطر إلى الامتثال للأوامر التي وُجّهت إليه مراراً طالبة منه إرسال جانب من جيشه إلى تركيا. واستبد به القلق في أعقاب ذلك وصار يتوقع مصاعب في جباية الضرائب وفي الحفاظ على الأمن العام في ولايته. والواقع أنه علينا أن نفترض في عرب طرابلس أنهم سيناهضون على الدوام مطالبة السلطات التركية لهم بدفع ضريبة العشور[1]. وبأنهم سينتهزون الظروف الحرجة التي كانت تمر بها الأمبراطورية

(1) ضريبة «العشور» هي الضريبة التي كانت مقررة على المنتجات الزراعية، وكانت تختلف من عام لآخر بحسب مدى جودة المحاصيل، فكانت ضريبة العشر عن (الزيتون) مثلاً تدفع نقداً بمعدل نصف «مجيدي» عن كل قنطار منه. أما (الحلفاء) فقد كانت العشور وجبايتها تمنح امتيازاً للأكارين؛ وإن كانت الحكومة تقوم في =

العثمانية للتملُّص من تلك الضريبة التي لم يعودوا يطيقون تسديدها. ومع ذلك فإنه ليس للحكومة العثمانية إلا أن تغتبط للشقاقات القائمة حالياً بين الأهالي العرب لعدم وجود زعيم وطني كفء وحازم قادر على جمع شمل رعاياها الطرابلسيين، وبالتالي تعريض سيطرتها على الولاية للخطر.

لقد ظلت طرابلس دائماً ملجأ لأولئك الذين تقوم الأمبراطورية العثمانية بنفيهم. فقد كان يقيم بها آنذاك عدد من الضباط الشركسيين من بينهم أخ وبعض أقارب الشخص الذي اغتال السلطان عبد العزيز (مايو سنة 1876 م)، كما كان يقيم بها قاضي سالونيك المُبعد. وكان المفروض في أولئك الضباط أن يُنفوا إلى فزان؛ إلا أنهم كانوا يقيمون في مدينة طرابلس أحراراً طليقين، بحيث كان وجودهم وتبرمهم بالحكومة العثمانية يساعد على ازدياد عدد الناقمين الذين يضمرون للسلطة القائمة نوايا سيئة.

في شهر أغسطس سنة 1876، أمرت الحكومة العثمانية بفتح باب التبرع في جميع ولايات الأمبراطورية لتغطية نفقات الحرب. ووصلت بهذا الشأن تعليمات إلى والي طرابلس الذي أراد أن يضعها موضع التنفيذ فوراً، فقام بتشكيل لجنة مكونة من عدد من كبار الموظفين وأعيان المدينة. وبادر موظفو القلعة، والضباط، وعدد كبير من عسكر الحامية بالتبرع براتب شهري لهذا الغرض. بيد أن الأهالي العرب، الذين كانت مشاعرهم الوطنية نحو تركيا فاترة، لم يظهروا تحمساً مماثلاً لحملة التبرع تلك. وعندئذ رأى منظمو تلك الحملة صبغها بصبغة دينية، طمعاً في استمالة المسلمين إلى الإسهام فيها. وبالفعل فإن الاستمارة التي أخذت توزع على المكتتبين في حملة التبرع كانت معنونة بعبارة: «إعانة جهادية»؛ وهكذا فقد تحقق الهدف من هذه المناورة الذكية، بحيث وصلت المبالغ المتبرع بها إلى قرابة مائة ألف فرنك.

في شهر يونيه سنة 1876، قام السيد ريكارد، نائب القنصل الفرنسي في بنغازي، بلفت نظر الحكومة الفرنسية إلى أنه كان يوجد بقرية الزاوية البيضاء ثائر جزائري يدعى الكبلوطي[1]، الذي ظل لائذاً بتلك القرية منذ سنة. وبناء على المساعي التي قام بها الحاكم الفرنسي في الجزائر، وسفير فرنسا في الآستانة، فقد تم القبض على ذلك الشخص وأُرسل إلى الجزائر حيث سُجن هناك.

= بعض السنوات بجباية هذه الضريبة بنفسها. وكانت ضريبة العشر الخاصة بالحلفاء تقدر على أساس 50 بارة عن كل قنطار منها. (انظر الترجمة العربية لكتاب فرانشسكو كورو ـ ترجمة التليسي، صفحة 47) *.

(1) الكبلوطي هو شخص ينتمي إلى عائلة الرصغي التابعة لقبيلة الحنانشة. وكان هذا الشخص قد شارك في الاعتصام المسلح الذي قام به الجزائريون ضد فرنسا في سنة 1870-1871. ثم رجع إلى ليبيا حيث لاذ بالسنوسيين. لكنه علم أن القنصل الفرنسي جاد في البحث عنه؛ ففر إلى الآستانة ثم إلى جزيرة رودوس. وتذكر برقية بعث بها شارل فيرو فيما بعد ـ 13 مايو سنة 1880 ـ بأن الكبلوطي كان يقيم مع أخيه بو عزيز قرب بلدة الكاف بتونس تحت رقابة الباي التونسي. (انظر كتاب: «LIVRE JAUNE, AFFAIRES DE TUNISIE», 1870-1881).

ظل الهدوء يخيم على طرابلس طيلة سنة 1876، بالرغم من خلوها تقريباً من القوات العثمانية؛ إذ أن تلك القوات كانت قد استُدعيت إلى ساحة الحرب في المشرق. وكانت السلطة العثمانية في البلاد في وضع صعب للغاية وعاجزة عن فرض نفسها على الأهالي. فانتهز البدو تلك الفرصة وامتنعوا عن تسديد الضرائب، وكانت خطتهم تتمثل في أنه عندما يخرج إليهم جابي الضرائب، فإنهم يردون عليه بأسلوب مراوغ وباختلاق الأعذار كسباً للوقت وتأجيلاً للحظة الدفع إلى ما لا نهاية. وكانت السلطات العثمانية مضطرة إلى التمهل والصبر والمجاملة.

وحيث أن والي طرابلس المشير مصطفى باشا قد تم تعيينه وزيراً للحربية في الدولة العثمانية نفسها؛ فقد خلفه في ولاية البلاد متصرف بنغازي السابق علي كمالي باشا في شهر يناير سنة 1878 م (9 ذو الحجة سنة 1295 هـ). واعتُبر تعيينه واليا إهانة للجميع، لا سيما وأنه قد سبق له وأن عُزل من متصرفية بنغازي منذ سنة 1876. ولم يلبث تواجده على رأس الولاية أن أدى إلى تبرم البدو الذين أراد هو أن يجندهم كمتطوعين في الحرب ضد الروسيا. غير أن علي كمالي ما لبث أن استُدعي في شهر مارس، حيث خلفه محمد صبري باشا. (ثم محمود جلال الدين باشا).

وعلى إثر إبرام معاهدة برلين، شاع نبأ عن احتمال قيام فرنسا باحتلال تونس وطرابلس الغرب. وبالنظر للوضع المتردِّي الذي كانت تجتازه البلاد، فإن الأهالي لم يندهشوا لمثل تلك الإشاعة. بل وبدا أنهم كانوا يتوقعون هذا. ذلك أن المرابط سيدي عبد السلام الأسمر ـ الذي عاش قبل قرنين من الزمان ـ قد سبق له وأن تنبأ بأن البلاد ستقع يوماً في أيدي النصارى[1].

---

(1) إن شارل فيرو يبدو لي منطقياً مع نفسه ومع عقليته الاستعمارية، ويكشف لنا عما يتمناه هو من احتلال فرنسا لبلادنا بعد أن فرغت من احتلال الجزائر وأوشكت على فرض حمايتها على تونس. ولذا فإننا نراه وهو يختم حولياته يحاول أن يسبغ على أحداث تاريخنا المقبلة تفسيراً غيبياً قدرياً. وحيث أنه يدرك مدى سخف مثل هذا التفسير وبعده عن الروح العلمية، فإنه لا ينسبه إلى نفسه بطبيعة الحال؛ بل ينسبه إلى ولي صالح، يعرف مدى الحظوة التي له عند العامة، وذلك لكي يبرر لنا إدعاءه بأن الليبيين كانوا يترقبون احتلال دولة نصرانية لبلادهم بسلبية باعتبار أنه قضاء وقدر *.

الفصل الثاني

العهد العثماني الثاني

من سنة 1879 م إلى سنة 1912 م

ملحق بقلم أوغستان بيرنارد

استاذ سابق بجامعة السوربون

تنتهي «الحوليات الليبية» في سردها لتاريخ البلاد عند سنة 1879؛ ففي الخامس من شهر نوفمبر سنة 1878، أصبح مؤلفها شارل فيرو قنصلاً لفرنسا في طرابلس، حالاً بذلك محل سلفه ديلابورت الذي عُيِّن قنصلاً لبلاده في بيروت. ولقد تم تعيين فيرو في البداية بدرجة قنصل، ثم بدرجة قنصل عام، وذلك حتى 31 ديسمبر سنة 1884، وهو التاريخ الذي نُقل فيه إلى طنجة، فخلفه في منصبه بطرابلس السيد (ديستري DESTREES).

ولقد بدا لنا أن من المفيد إكمال كتاب «الحوليات الليبية» الذي بين يدي القارىء بوضع خاتمة له في بضع صفحات نجمل فيها تاريخ طرابلس خلال الفترة الواقعة ما بين سنة 1879 و 1912؛ أي حتى اللحظة التي تمكنت فيها إيطاليا من احتلالها.

وتنحصر الأحداث الرئيسية التي وقعت خلال هذه الفترة الأخيرة من عمر الولاية فيما بذلته تركيا من مجهودات لتوطيد سيطرتها التي أخذت تشعر شيئاً فشيئاً بأنها مهددة؛ كما تتمثل في محاولاتها في التغلغل ـ صورياً على الأقل ـ في المناطق الصحراوية التي سبقتها إليها فرنسا؛ كما تتمثل أخيراً في إرهاصات الاحتلال الإيطالي.

أدى تدخل فرنسا في تونس سنة 1881 إلى حدوث رد فعل عنيف في طرابلس الغرب. وقام الوالي أحمد عزّت باشا ـ بناء على أمر أصدرته إليه الآستانة ـ بإيفاد شيخ البلد (سي ـ أحمد النائب[1]) في مهمة إلى تونس. وفي شهر مايو سنة 1881 (1297 هـ) تم عزل أحمد عزت باشا فخلفه محمد نظيف باشا الذي استقدم معه سي ـ عمارة، نجل آخر القرمانليين، طمعاً منه في

(1) هو المؤرخ والأديب الليبي الشهير أحمد بن الحسين بن محمد بن عبد الكريم النائب الأوسي الأنصاري؛ صاحب كتاب «المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب»، الذي اعتمدت عليه كثيراً في تحقيق هذه الحوليات، وهو الكتاب الذي أصدرته دار الفرجاني في جزءين يتضمن أولهما 400 صفحة وثانيهما 127 صفحة. كما أن له كتاباً آخر قام بتحقيقه الأستاذ علي مصطفى المصراتي وعنوانه: «نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان» الذي يعتبر أهم مرجع للحياة الفكرية والثقافية في ليبيا بالنسبة للقرون الماضية، خصوصاً فيما يتعلق بسير حياة المتصوفين والفقهاء الليبيين. ولد أحمد النائب سنة 1264 هـ (1846 م) بمدينة طرابلس، وتوفي بالآستانة سنة 1335 هـ (1914 م). وكانت أسرته تعرف قديماً ببني =

استمالة الأهالي إليه وتعاطفهم معه. وعند مقدمه استدعى القوات واستعرض الوحدات العسكرية المشكلة من الليبيين في احتفال مهيب. غير أن هذه الاستعدادات الحربية والاستعراضات العسكرية لم تؤثر في القنصل الفرنسي شارل فيرو الذي احتفظ بهدوئه.

وبعد إبرام معاهدة (باردو BARDO) في 12 مايو سنة 1881 بادر محمد نظيف باشا إلى إقامة معسكرات على الحدود (مع تونس)؛ ويبدو أنه قد قام بذلك لتأمين الحفاظ على الأمن في أراضيه أكثر منه محاولة لمدِّ يد العون والمساعدة لثوار الجنوب التونسي. وبعد احتلال فرنسا لمدينة صفاقس في 16 يوليه سنة 1881 انتشرت إشاعات تقول أن فرنسا لم تعد تتأهب لضم تونس فحسب، بل ولضم طرابلس الغرب هي الأخرى. وتلقى السفير الفرنسي في لندن السيد (شالليميل لاكور CHALLEMEL-LACOUR) من وزير الخارجية الفرنسية السيد (بارتيلمي سان هيلير BARTHELEMY-SAINT-HILAIRE) برقية مؤرخة في 17 يوليه سنة 1881، أدت إلى طمأنة أوربا حول هذه المسألة. حيث قال الوزير في برقيته: «إن فرنسا ليست لديها أية مطامع تجاه طرابلس الغرب، وكل ما تطالب به هو ألا تحاول هذه الولاية (أي طرابلس) إثارة تعصب ديني إسلامي من شأنه إشعال نار الثورة في تونس، الأمر الذي قد يشعل الثورة أيضاً في الجزائر نفسها. ولقد اتصلنا بالباب العالي العثماني في هذا الصدد بشكل ودّي. حيث أن العلاقات الطيبة التي تربطنا به قد سمحت لنا بمصارحته بإخلاص حول مخاوفنا، ودعونا إلى أن يتخذ في الأراضي التابعة له كل الاحتياطيات التي تمليها عليه حكمته وذلك لدرء خطر يتهدده ويتهددنا على السواء تقريباً. وبالفعل فإن الباب العالي قد صرح لنا بأن القوات الكبيرة التي أرسلها إلى طرابلس الغرب تعتبر ضرورية للحفاظ على الأمن وللدفاع عن سلطته الشرعية هناك، والتي قد تصبح في خطر بين لحظة وأخرى. وتعد المراسلات الأخيرة التي تبادلناها مع تركيا ضماناً أكيداً للنوايا السلمية التي يكنُّها كلانا تجاه الآخر»[1].

= العسوس، نسبة إلى جد الأسرة الأعلى: عيسى الأوسي، الذي قدم إلى طرابلس من الأندلس في أواخر القرن السابع الهجري. ثم سميت الأسرة بأسرة النائب لتخصص رجالاتها على نحو شبه وراثي في وظائف النيابة الشرعية. وثقافة أحمد النائب عربية إسلامية واسعة، وإن كان المرء يلاحظ على أسلوبه أنه يسف في بعض الأحيان حتى يقارب اللهجة العامية. كما أنه كان يجيد التركية والفارسية. ونعرف عنه أنه كان يسكن مدينة طرابلس القديمة وأنه ترقى في الوظائف حتى أصبح «شيخ البلد» أي عميد بلدية طرابلس؛ لكنه أقصي عن هذه الوظيفة لأسباب سياسية ذكرتها في المقدمة، حيث تم نفيه إلى الآستانة في عهد الوالي أحمد راسم باشا. وهناك عين عضواً في مجلس بلدية الآستانة، حيث صار يتلقى راتباً شهرياً قدره (25) ديناراً ذهبياً. وكانت مكتبته الخاصة في طرابلس تعد من أثرى المكتبات الخاصة في المغرب العربي؛ إذ كانت تحتوي على عدد كبير من المصادر الأندلسية والمغربية والشرقية. وبعد وفاته بيعت كنوز هذه المكتبة ونهبت، فيما عدا النزر القليل منها حفظته يد الزمن على رفوف مكتبة الأوقاف بطرابلس *.

(1) ورد نص هذه البرقية في كتاب رواردي كارد المسمى: «سياسة فرنسا تجاه طرابلس الغرب - La politique de la France à l'egard de la Tripolitaine »، الصفحات 30-38. وكذلك فيما يسمى بالكتاب الأصفر عن الشؤون التونسية، الصادر في سنة 1881.

وقد التجأت بعض قبائل جنوب تونس الثائرة إلى طرابلس الغرب، ثم عاد معظمها إلى التراب التونسي في شهر أكتوبر سنة 1882. وبعد مضي بضع سنوات رجعت آخر الجماعات المتمردة من طرابلس بفضل مجهودات القنصل الفرنسي هناك، السيد (لاكو LACAU).

ومثلما ردّت تركيا في سنة 1830 على احتلال فرنسا للجزائر بتحويل إيالة طرابلس إلى ولاية عثمانية؛ فإنها قد بادرت كذلك منذ سنة 1881 ـ على إثر فرض الحماية الفرنسية على تونس ـ إلى تعزيز الروابط التي لها مع طرابلس الغرب. وأخذت علاقات الإدارة التركية مع الأهالي الطرابلسيين تتشابه شيئاً فشيئاً مع العلاقات التي كانت لها مع بقية سكان ولايات الأمبراطورية الأخرى. وقد أخذ الأتراك عن طريق التهديد والاقناع والاستغلال الذكي للروابط التي خلقها الإسلام يتحولون رويداً رويداً إلى محتلين فعليين. بيد أن العائلات العريقة في البلاد ظلت محتفظة ببعض النفوذ. أما في المناطق القبلية فقد استمر الأخذ بنظام «حكم الجماعة» القديم؛ وإن كانت تلك المناطق قد زُوِّدت في عمومها بمديرين عُيِّن بعضهم من خارجها فيما عُيِّن البعض الآخر من بين أفرادها أنفسهم. وصدر في 23 نوفمبر سنة 1901 مرسوم تم بموجبه الغاء الامتيازات الصادرة في سنة 1835 بخصوص الخدمة العسكرية الإجبارية والضريبة العقارية. غير أن هذه المحاولة قوبلت بمقاومة شديدة وأدّت إلى وقوع اضطرابات في غاية الخطورة. وعلى إثر المساومات التي تمت بين فرنسا وإيطاليا في سنة 1902، استبدَّ القلق بتركيا وبادرت في تلك الفترة إلى تعزيز قواتها في طرابلس الغرب. غير أن التفكير في إصلاح النظام الإداري لم يكن جديّاً، ولذا فإن الموظفين الأتراك، ابتداءً من الباشا نفسه وحتى أصغر شرطي، قد استمروا في نهب الأهالي دون أن يهمهم الصالح العام في شيء.

أما برقة فقد أخذت تتحول شيئاً فشيئاً إلى منطقة نفوذ لحركة السنوسيين الدينية. وحدث عند ظهور هذه الحركة وأن أُسبغت عليها هالة كبيرة، ونُسب إليها تدخلها الخفي في جميع حركات التعصب الديني التي وقعت في أفريقيا آنذاك. ولا شك في أن السنوسيين قد كانت لهم يد في اغتيال وتذبيح أفراد عدد من البعثات الفرنسية في منطقة تشاد، وعلى الخصوص بعثة (كرامبيل CRAMPEL) بيد أنه ـ كما يحدث دائماً مع الحركات الدينية الإسلامية ـ فإن المصالح الدنيوية للزعماء وانقساماتهم، قد هيأت لتركيا وللدول الأوربية نفسها أن تعرقلها وتجمدها؛ بل وأن تستغلها لصالحها أحياناً. وقد كان السنوسيون في الأصل معادين للأتراك الذين أخذوا يتكتلون ضدهم مع الأشراف المحموديين. ثم تقربوا إليهم بعد احتلال فرنسا لتونس؛ ثم عادوا فابتعدوا عنهم من جديد عندما حاول الأتراك إرغام السنوسيين على دفع الضريبة العقارية. ومع ذلك فقد حاول الأتراك التفاهم مع زعيم الطائفة السنوسية للتوغل في ودَّاي بتشاد.

اندلعت الثورة التركية في 24 يوليه سنة 1908، حيث وضعت حدّاً لحكم السلطان عبد الحميد، وأدت إلى تسليم السلطة إلى أيدي جمعية «الاتحاد والتّرقي»؛ فكان لإحياء دستور سنة 1876 صداه في طرابلس الغرب. وكان الوالي آنذاك هو المشير رجب باشا، وهو رجل دولة متنوِّر وذكي

وصاحب جرأة، فحاول بمساعدة بعض أفراد «جماعة تركيا الفتاة» المنفين في طرابلس الغرب، إدخال بعض الإصلاحات في هذه الولاية.

ولقد استُقبلت الثورة التركية في البداية بحماس عام، سواء في طرابلس أو في باقي أجزاء الأمبراطورية العثمانية. فقد اعتبرها الناس بشيراً بزوال المآسي التي تكالبت على الأمبراطورية طيلة ثلاثين سنة، ونظروا إليها على أنها إيذان بخلاص الدولة العثمانية وإحيائها وبعثها. غير أن ثوار تركيا الفتاة لم يلبثوا أن كشفوا عن عزمهم على الانتقام من أنصار النظام السياسي القديم ومن المشائخ العرب والزعماء الدينيين. فوقعت في مدينة طرابلس اضطرابات وفتن قام بمساندتها حسن القرمانلي سليل الأسرة التي كانت قد حكمت البلاد من قبل. وطالب الأهالي بطرد أفراد جمعية تركيا الفتاة الذين نُفيوا إلى الولاية، وكان هؤلاء أنفسهم غير حريصين على تمديد إقامتهم بها؛ فغادروها إلى الآستانة في أول أغسطس في صحبة رجب باشا الذي استُدعي لسند وزارة الحربية في الدولة العثمانية إليه.

ويبدو أن الأوساط البربرية في طرابلس الغرب كانت تؤازر الثورة التي وقعت في تركيا؛ حيث اشترك أباضيو جبل يفرن وجبل نفوسة في انتخابات مجلس المبعوثان وانتخبوا الشيخ سليمان الباروني[1] ممثلاً عنهم فيه.

---

(1) هو المجاهد والسياسي والشاعر والأديب والصحفي سليمان عبد الله الباروني المولود في الجبل الغربي. رحل إلى مصر للدراسة بالأزهر سنة 1310 هـ (1890 م)، ثم إلى الجزائر حيث تبحر فيها في العلوم الأباضية لمدة ثلاث سنوات على يد شيخ المذهب الأباضي محمد بن يوسف الميزابي. وقد سافر أو قام في عديد من البلدان منها مصر والجزائر وتونس والعراق ومسقط وعمان وتركيا وفرنسا والهند.

والباروني شخصية فذة لها عدة جوانب وأبعاد لا تجتمع إلا عند عظماء الرجال: فهو أولاً مجاهد معروف. فقد كان من أبرز رجالات الرعيل الأول من المجاهدين ضد الغزو الإيطالي، حيث قاتلهم في سواني بنيادم وغيرها حتى سنة 1912. وبعد توقيع معاهدة (لوزان) أعلن الجهاد منسحباً إلى يفرن بجبل نفوسة المنيع. ثم انتخب سنة 1918 عضواً بارزاً في أول جمهورية عرفها العالم الحديث وهي «الجمهورية الطرابلسية»، وقاتل الإيطاليين حتى سنة 1922، حيث سافر إلى العراق.

وهو رجل سياسة محنك، فقد انتخب مع محمد فرحات الزاوي وعمر منصور الكيحيا كممثلين لليبيا في مجلس المبعوثان العثماني في سنة 1910. كما أنه تابع تطورات الحركة الوطنية في مصر عن كثب وتعرف على زعيمها مصطفى كامل ومن بعده بمحمد فريد وكان مناصراً للحزب الوطني فيها ضد الاستعمار البريطاني.

أما الباروني باعتباره مفكراً ومؤرخاً وأديباً، فإننا نعرف عنه أنه وضع كتاباً في ثلاثة أجزاء عنوانه «الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الأباضية»، وقد أحرقت السلطات العثمانية جزءه الأول، ولم يظهر منه إلا جزءه الثاني فقط. وقد أرّخ في هذا الكتاب للمذهب الأباضي ونشر جزؤه المذكور في القاهرة. كما تأثر الباروني بحركة جمال الدين الأفغاني ودعوته للعودة بالإسلام إلى نبعه الأول، ولذا فإننا نراه يهتم بالقضية الإسلامية وفكرة الجامعة الإسلامية.

وأما الباروني كصحفي، فإنه قد أصدر في القاهرة في أول أبريل سنة 1908 جريدة «الأسد الإسلامي» التي =

وخلال هذه الفترة قامت بزيارة طرابلس الغرب وبرقة والصحراء عدد من البعثات من بينها بعثات كانت علمية صرفة، وأخرى لها صبغة علمية وسياسية في آن واحد. ومن الصنف الأول لا بد لنا وأن نذكر بعثة الأستاذ (ماتويزيولكس MATHUISIEULX)[1] الفرنسي، والتي كانت لها بوجه خاص صبغة أركيولوجية أثرية؛ وبعثة الأستاذ (بيرنيه BERNET)[2] التي تعتبر رحلة جيولوجية. ولا بد من الإشارة هنا إلى بعض البعثات اليهودية.

فلقد فكّر الصهاينة لبعض الوقت في تأسيس وطن قومي لهم في ليبيا، فأرسلوا إليها بعثات منها بعثة (ناحوم سلوش NAHOUM SLOUSCH) وبعثة (جريجوري GREGORY)[3] الذي أوفدته «المنظمة الاستيطانية اليهودية J.T.O» فرجعت بعثته بمعلومات جيولوجية قيّمة؛ وإن كانت النتائج التي توصلت إليها فيما يتعلق بإمكانية استيطان يهودي في برقة قد ظلت غامضة. وعلى أية حال فإن تلك المخططات الصهيونية قد توقفت عند ذلك الحد.

= كانت تصدر في 4 صفحات، ولكن لم يصدر منها سوى ثلاثة أعداد بعد أن هاجم فيها اللورد كرومر. وهو أيضاً شاعر وله ديوان شعر. وقد عقد صداقات شخصية مع كل من الشعراء حافظ إبراهيم وإسماعيل صبري، والأديب مصطفى لطفي المنفلوطي.

توفي رحمه الله في أول مايو سنة 1940 في بومباي بالهند وقد بلغ السبعين وأكثر من عمره. والمعروف عنه أنه أقسم ألا يحلق شعر رأسه حتى يتحرر وطنه فظل ملتزماً بقسمه وشعره مسدل على كتفيه حتى وفاته. وقد كرمته ليبيا فاستقدمت رفاته الطاهر في بداية سنة 1973 من الهند بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة على وفاته، فدفن في احتفال مهيب في أرض الوطن الذي نذر حياته له *.

(1) وله كتابان عن ليبيا أولهما: (عبر طرابلس الغرب A travers la Tripolitaine) ـ طبعة باريس سنة 1903. وثانيهما: (طرابلس الغرب، الأمس والغد La Tripolitaine d'hier et de demain) طبعة باريس سنة 1912.

(2) وضع بيرنيه كتاباً عنوانه: (في طرابلس: رحلة إلى غدامس En Tripolitaine, voyage à Ghadamès) طبعة باريس 1912.

(3) كان ناحوم سلوش أستاذاً للدراسات اليهودية بجامعة السوربون في مطلع هذا القرن. وقد قام بزيارة المغرب العربي وليبيا ووضع كتاباً عنوانه: (رحلات في شمالي إفريقيا)، وقد قامت بنشره الجميعة الأمريكية للمطبوعات اليهودية سنة 1927. وقد زار ليبيا في عهد ولاية رجب باشا، حيث كان عضواً في البعثة التي أرسلها اليهود لدراسة أحوال برقة ومدى صلاحيتها لأن تكون وطناً قومياً لليهود، وذلك في سنة 1909 *.

أما البعثة التي أوفدتها (المنظمة الاستيطانية اليهودية JEWISH TERRITORIAL ORGANISATION). تحت اشراف الأستاذ اليهودي جريجوري؛ فإنها بالرغم من زعمها بالقيام بعملية مسح طوبوغرافي علمي صرف، إلا أنها كانت في الحقيقة ترمي إلى معاينة وفحص منطقة الجبل الأخضر لإقامة مستعمرات استيطانية صهيونية بها تحت سمع ونظر الدولة العثمانية الصنديدة. وقد زارت تلك البعثة في جولتها المدن والقرى التالية: درنة، شحات، سوسة، سلطنة، مسه، المرج، وبنغازي. ثم نشرت تقريراً معروفاً لكل دارس للأطماع الصهيونية في العالم العربي، عنوانه: «تقرير عن أعمال اللجنة التي أرسلت من قبل المنظمة الاستيطانية اليهودية تحت رعاية والي طرابلس لمعاينة الإقليم المقترح لاستيطان يهودي في برقة». وقد تم نشر هذا التقرير في لندن سنة 1909، وهو يقع في 52 صفحة *.

أخذت تجارة القوافل عابرة ـ الصحراء مع طرابلس تتقلص من سنة إلى أخرى، بقدر ما أخذت الأبواب تنفتح لتجارة السودان مع سواحل المحيط الأطلسي. ولم تعد تصدر إلى طرابلس تقريباً تلك السلع الأفريقية التقليدية كالعاج وريش النعام. وأخذت الدول الأوربية على الخصوص تضيِّقُ على تجارة الرقّ والنخّاسة وصارت تعرقلها شيئاً فشيئاً، مما تسبب في إنضاب معين أحد أهم موارد طرابلس الغرب. أما بنغازي ـ التي لم تتضرر كثيراً بهذه الإجراءات ـ فقد احتفظت ببعض علاقاتها التجارية مع ودَّايْ، هذا وإن كان تغلغل فرنسا في منطقة تشاد قد حرمها هي الأخرى من مواصلة الإتِّجار في العبيد.

وإذن، فلا عجب في أن يُقابَل تغلغل فرنسا في تشاد بعداء شديد. فإن بعثة العقيد (فلاتّير FLATTERS)[1] التي قامت برحلتها في ظروف سيئة وغير مناسبة بالرغم من تحذيرات القنصل شارل فيرو؛ قد اغتيل اعضاؤها في منطقة (حاسِّي تاجموت) في 16 فبراير سنة 1881. وكانت هذه الحادثة التي وقع لها دوي واسع في طرابلس الغرب، ضربة قاصمة سُدِّدت للنفوذ الفرنسي في الصحراء. ولقد علم شارل فيرو بالنبأ من خلال برقية تلقاها في 6 أبريل سنة 1881 من الحاكم الفرنسي العام في الجزائر. فأوفد عندئذ على الفور مبعوثاً إلى الطوارق، وما لبث أن توفر لديه يقين راسخ بأن مغتالي أعضاء البعثة كانوا هم طوارق أهجارين الذين يتزعمهم (آحيتاغل)، ابن أخ وخليفة الحاج أحمد. ويبدو أن قائم مقام غدامس، المدعو بن عيسى، كان من الضالعين في تلك العملية، إن لم يكن هو نفسه المحرض عليها.

وما كادت تتلاشى الصدمة القاسية التي سببتها فاجعة بعثة فلاتير، حتى هلك في الصحراء الليبية ضحايا آخرون. ذلك أن الاستقبال الطيب نسبياً الذي لقيه الراهبان البيض (ريشار RICHARD) و (كيرمابون KERMABON) في سنة 1879 في غدامس ولدى طوارق أزجير، قد شجع هذين الراهبين الإرساليين على التوجه إلى غات للإقامة بها. وكان الأب ريشار[2] قنّاصاً من الطراز الأول وفارساً جريئاً وطبيباً حاذقاً؛ ولقد نجح في اخفاء شخصيته الحقيقية مدَّعياً بأنه عربي، إلى درجة أنه انضم عدة مرات إلى القوافل التي كانت تقوم برحلاتها المحفوفة بالمخاطر بين أوجلة وغدامس، دون أن يرتاب أحد في أنه ليس عربياً بل فرنسي. وفي نهاية ديسمبر سنة 1881 قام الأب ريشار ـ بالرغم من اعتراضات القنصل شارل فيرو التي لها ما يبررها ـ بمغادرة غدامس في صحبة الراهبين (مورات MORAT) و (بوبلار POUPLARD)، وبرفقتهم مرشد من طوارق (إيمناغساتن) ووجهتهم واحة غات. وسرعان ما ورد في الأنباء أن الرهبان البيض الثلاثة قد اغتيلوا بُعيْد رحيلهم، على بعد بضعة كيلومترات من غدامس. وبعد اغتيالهم قرر

(1) انظر مقال (شيرمير SCHIRMER) الذي عنوانه: «ما هي أسباب وفاة فلاتير ورفاقه؟»، والذي تم نشره في سنة 1896 بمجلة الجمعية الجغرافية، الصادرة في مدينة ليون بفرنسا.

(2) انظر كتاب التغلغل الصحراوي، لمؤلفيه (أوغسطان برنار) و (ن. لاكروا)، صفحة 98.

البطريرك (لافيجري LA VIGERIE) صرف النظر عن اتخاذ الصحراء طريقاً لنشر الديانة النصرانية في أواسط أفريقيا.

في أعقاب الأحداث التي حدثت في بلدة فاشودا الواقعة بين الخرطوم وبحر الغزال، أُبرم بين فرنسا وانجلترا في 21 مارس سنة 1899 اتفاق أصبحت منطقة النفوذ الفرنسي تمتد بموجبه حتى جبال تيبيستي. وادّعى الباب العالي العثماني بأن رسم الحدود على ذلك النحو فيه تعدٍّ على المناطق الجنوبية من الأراضي الليبية، وتقدم باحتجاج بالرغم من أن تركيا ليس لها في تلك المناطق النائية أي نفوذ. ومنذ تلك اللحظة أخذ الباب العالي يحاول أن يجعل من طرابلس الغرب قاعدة لبسط نفوذه على الصحراء والسودان وتشاد[1].

كان أفراد الحامية التركية المرابطة في غات قد ذُبحوا في سنة 1886. ثم تم احتلال الواحة من جديد بعد فترة قصيرة بواسطة قوات تركية أضخم، وأخذ قائمقامها يحيك مع طوارق أزجير عدة مؤامرات محاولاً حملهم على نبذ النفوذ الفرنسي. كما حاول التأثير في طوارق أهجارين؛ فقد تم العثور على رسائل موجهة منه إلى «الأمينو كال موسى ـ آغ ـ امستان». وفي سنة 1906 أُرسل النقيب عبد القادر الجامعي بك إلى واحة غات برتبة «كول غاسي»؛ فكان لوقوع الاختيار على هذا الضابط الذكي النشط دلالته الخاصة.

حاول الأتراك مرتين ـ في سنة 1906 ـ احتلال (جانيت DJANET)، وهي واحة تقع على بعد خمسة وسبعين كيلومتراً جنوب غربي غات؛ إلا أنهم اضطروا إلى الجلاء عن هذه النقطة في أعقاب الاحتجاجات التي وجهتها إليهم فرنسا. كما وقعت حادثة أخرى في سنة 1910 عند (يات) الواقعة شمالي (بلمة)، بين مفرزة عثمانية كانت تواكب قافلة مزعومة ـ إذ لم يكن يصحبها إلا شرذمة من النهابين ـ وبين خفر حدود فرنسيين تابعين لدائرة (أغاديس). وقد حاول الأتراك منذ سنة 1909 فرض سيطرتهم على جبال تيبستي؛ وفي شهر مارس سنة 1911 احتلت قوة عثمانية صغيرة مزودة بمدفعين نقطة (برداي)؛ وفي أبريل من نفس السنة استولت نفس القوة على «عين غلاّقة»، وهي الواحة الرئيسية في منطقة (بوركو). فما كان من فرنسا إلا أن أرسلت قوة من عسكر المهاري إلى (بوركو) و (تيبستي)، وحيث أن فرنسا بدت مصممة على عدم تقبُّل هذا التعدي على منطقة تدعي خضوعها لنفوذها، فإن تركيا رأت ألا تصرَّ على احتلال (بلمة) وقامت بسحب قوتها منها.

عند فرض الحماية الفرنسية على تونس لم تكن حدودها مع ولاية طرابلس قد رسمت بعدُ على نحو دقيق. وجرت في سنة 1893 محاولة لرسم الحدود بين البلدين ولكنها لم تؤد إلى نتيجة. وفي يناير سنة 1910 هوجمت فرقة فرنسية لخفر الحدود على بُعد بضعة كيلومترات من

(1) انظر كتاب روارد دي كارد: فرنسا وتركيا في الصحراء الشرقية La France et la Turquie dans le Sahraa Oriental) ـ طبعة باريس لسنة 1910.

مركز (ذهيبة)؛ فاجتمعت في أعقاب ذلك لجنة في مدينة طرابلس حيث تم توقيع اتفاق 19 مايو سنة 1910، وهو الاتفاق الذي خطّط للحدود بين البلدين ابتداء من شاطىء البحر وحتى واحة غدامس. فضُمت (ذهيبة) إلى تونس و (أوزّن) إلى ليبيا وفي جنوبي (جنّين) ضُمَّ الطريق المؤدي نحو مشارف غدامس إلى الأراضي التونسية؛ كما ضُمّت إليها كذلك آبار (المنتصر) و (كريشم الحويّة) و (تياريت)، ونصف عدد آبار (زار) و (المشيقيق).

وفي تلك الأثناء أخذت المطامع الإيطالية القديمة في طرابلس الغرب وبرقة تتضح شيئاً فشيئاً. وكانت معظم البعثات الإيطالية التي قدمت إليها في تلك الفترة قد قامت بزيارتها بناء على مبادرة من «الجمعية الإيطالية للاستكشاف الجغرافي والتجاري» التي كانت مدينة ميلانو مركزاً لها، وبإيعاز من رئيسها (كامبيريو) مدير مجلة (المكتشف). ونحب أن نشير في هذا المقام على الخصوص إلى بعثات الإيطاليين التالية اسماؤهم: (مانفريدو كامبيريو MANFREDO CAMPERIO) و (جوزيبّي هايمان GIUSEPPE HAIMANN) في سنة 1881، و (بييترو مامولي PIETRO MAMOLI) في سنة 1882 ـ 1883، و (إ. بنشيتي E. BENCETTI) في سنة 1895، و (فيناسّا دي ريني VINASSA DE REGNY) و (بيدريتي PEDRETTI) في سنة 1901، و (هالبهير HALBHERR) و (دي سانكتيس DE SANCTIS) في سنة 1910، وهالبهير، و (أوريجيما ـ AURIGEMMA)، و (بيجوينيو BEGUINOT)، و (سفورزتا SFORZA)، و (سانفيليبّو SANFILIPPO) في سنة 1911. وقد أحدثت هذه البعثة الأخيرة ضجة واسعة، إذ أن أعضاءها قد سجنوا من قِبل الأتراك الذين لم يطلقوا سراحهم إلا في شهر نوفمبر سنة 1912[1].

في سنة 1900 أقامت شركة (روباتينو RUBATTINO) للملاحة خطاً بحرياً منتظماً مع مدينة طرابلس. وفي شهر ديسمبر من نفس السنة أُبرم بين فرنسا وإيطاليا اتفاق، تم التأكيد عليه مجدداً في مايو سنة 1902؛ وهو عبارة عن بروتوكول عدم تدخُّل متبادل بين الدولتين، وبموجبه أعلنت إيطاليا أنها لن تكون لها أية مطامع استعمارية في مراكش، وأعلنت فرنسا في مقابل ذلك أنه لن تكون لها هي الأخرى أية مطامع استعمارية في طرابلس الغرب. وفي سنة 1907 فتح مصرف روما فروعاً في طرابلس، فاستثمرت بها رؤوس أموال وأنشئت مصالح إيطالية، كما تم تطوير الخطوط

---

(1) قام اول هؤلاء المبعوثين (كامبيريو) في سنة 1880 برحلة إلى طرابلس الغرب زار خلالها الخمس ومسلاته، وعند عودته إلى ميلانو ألح على جمعية الاستشكاف الإيطالية في إرسال جواسيس إلى برقة ولإقامة مراكز تجارية في بنغازي ودرنة كنقط انطلاق للتغلغل الإيطالي. أما الثاني (جيوزيبّي هايمان) فقد قدم هو الآخر إلى برقة ثم مات فيما بعد بالاسكندرية بمصر. أما الثالث (بيترو مامولي) فقد كلفته ايطاليا بالتجسس على أوضاع ليبيا الاقتصادية والزراعية. وقد زارت هذه البعثات الجاسوسية التي وطأت لاستعمار بلادنا، مدن وقرى بنغازي وتوكرة والمرج وسلطنة ودرنة وشحات وطلميثة وطبـرق. فأتيح لهم الإطلاع على أحوال الليبيين وعاداتهم، وحياتهم بوجه عام ثم عادوا إلى إيطالية ورفعوا تقاريرهم إلى سلطاتها وألقوا المحاضرات لحث حكومتهم وشعبهم على استعمار ليبيا *.

الملاحية معها والمدارس الإيطالية فيها. وأخذت الحكومة الإيطالية تشجع وتدعم مشاريع مواطنيها الذين كانوا يصطدمون باستمرار بالعقبات التي كانت السلطات العثمانية تضعها في طريقهم. وكان أعضاء جماعة تركيا الفتاة مستمرين في الالتزام بنفس السياسة القائمة على النزعة القومية الضيقة والإفراط في سياسة «التّتْريك» التي كان ينهجها النظام الحميدي؛ ولقد برزت نزعتهم العدائية في أفريقيا على الخصوص. فوقعت إشكالات دبلوماسية وأعمال عدائية تجاه الإيطاليين المقيمين في ليبيا، ووُضعت عقبات من كل نوع في وجه التغلغل الاقتصادي الإيطالي؛ ولقد جرَّ كل ذلك إلى نشوب الحرب.

ثم أدت الأزمة المراكشية التي وقعت في ربيع سنة 1911، والهجوم على فاس، إلى دفع عجلة الأحداث والإسراع بوقوعها. ثم أعلنت الحرب في 29 سبتبمر سنة 1911؛ وفي 3 أكتوبر قامت البارجة الإيطالية الحربية (Benedetto Brin) بإطلاق أول قذيفة من قذائف مدافعها على قلعة طرابلس الأسبانية (السراي الحمراء). وفي يوم الخامس من نفس الشهر تم احتلال المدينة وواحتها. واستقر نائب الأميرال (بوريا ريتشي BOREA RICCI) ـ الذي لم يلبث أن خلفه الجنرال (كانيفا CANEVA) ـ بالقلعة كحاكم إيطالي[1]، وتم تعيين حسن القرمانلي مأموراً للمدينة. وخلال شهر أكتوبر تم احتلال درنة، وبنغازي، والخمس. وصدر مرسوم ملكي إيطالي في الخامس من نوفمبر سنة 1911 ـ اتخذ في 25 فبراير سنة 1912 صبغة القانون ـ حيث وُضعت طرابلس الغرب وبرقة بمقتضاه تحت السيادة الإيطالية المطلقة. وأخيراً اعترفت تركيا بالأمر الواقع بموجب معاهدة (لوزان LAUSANNE) المبرمة في 18 اكتوبر سنة 1912. وهكذا فقد عجزت طرابلس الغرب ـ شأنها شأن الجزائر، وتونس، ومراكش ـ عن إحياء نفسها بنفسها، فوقعت فريسة لإحدى الدول الأوربية التي أخذت من ثم تنهض بأعباء إدارتها واستصلاحها، وصار يطلق عليها اسم «ليبيا الإيطالية»، وبالتالي فقد تلقفتها مقادير جديدة[2].

---

(1) انظر كتاب الأستاذ محمد مصطفى بازامه: «العدوان، أو الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا»، صفحة 80 *.

(2) انظر: الدكتور محمد عبد الكريم الوافي: «الطريق إلى لوزان: الخفايا الدبلوماسية والعسكرية للغزو الإيطالي لليبيا»، الناشر دار الفرجاني، 1977 طرابلس.

قائمة بأسماء باشوات طرابلس ودَاياتها

من سنة 1551 م إلى سنة 1711 م

1 ـ مراد آغا	1551
2 ـ درغوت باشا	1553
3 ـ علي باشا	1565
4 ـ جعفر باشا	1569
5 ـ رمضان باشا	1581
6 ـ مصطفى باشا	1584
7 ـ حسين باشا	1588
8 ـ ابراهيم باشا	1595
9 ـ اسكندر باشا	1600
10 ـ سليم باشا	1606
11 ـ علي باشا	1607
12 ـ أحمد باشا	1609
13 ـ صفر داي	1609
14 ـ سليمان داي	1610
15 ـ مصطفى شريف داي	1620

(1) بالرغم من أن هذه الحوليات تعرض لتاريخ ليبيا منذ بداية الفتح العربي لها، إلا أن هذه القائمة بأسماء ولاتها تغفل كل الفترة المتقدمة على سنة 1551 م؛ أي أنها تقتصر على فترة الحكم التركي، بما فيها الفترة القرمانلية، والعهد التركي الثاني حتى الاحتلال الإيطالي. وللقارىء أن يرجع ـ بالنسبة للفترة العربية المتقدمة على العهد التركي ـ إلى كتاب الدكتور إحسان عباس: «تاريخ ليبيا منذ الفتح العربي حتى مطلع القرن التاسع الهجري»، وإلى كتاب الطاهر الزاوي: «ولاة طرابلس»؛ حيث سيجد في نهاية الكتاب الأول (صفحة 233 إلى 238)، وفي نهاية الكتاب الثاني (صفحة 187 إلى 291) قوائم بأسماء ولاة ليبيا من العرب *.

16 ـ قاسم باشا	1631
17 ـ رمضان آغا	1631
18 ـ محمد الساقزلي داي	1632
19 ـ عثمان الساقزلي داي	1649
20 ـ عثمان رايس داي	1672
21 ـ بالي داي	1672
22 ـ خليل باشا	1673
23 ـ مصطفى بهلوان داي	1675
24 ـ ابراهيم المصري داي	1765
25 ـ ابراهيم جلبي ـ انبلي داي	1676
26 ـ مصطفى قبودان داي	1676
27 ـ بابا عثمان داي	1677
28 ـ آق محمد الحدّاد	1678
29 ـ حسن عبازة داي	1679
30 ـ محمود داي	1682
31 ـ علي الجزائري داي	1682
32 ـ الحاج عبد الله الأزمرلي داي	1683
33 ـ ابراهيم الترزي داي	1687
34 ـ محمد الإمام داي	1687
35 ـ عثمان القهوجي داي	1701
36 ـ مصطفى غاليبولي داي	1701
37 ـ محمد الإمام داي	1702
38 ـ خليل باشا	1706
39 ـ ابراهيم داي	1709
40 ـ محمد داي	1710
41 ـ محمود داي	1711

الأسرة القرمانلية

من 1711 م إلى 1835 م

42 ـ احمد باشا	1711
43 ـ محمد باشا	1745

44 ـ علي باشا	1754
45 ـ أحمد باشا الثاني	1795
46 ـ يوسف باشا	1795
47 ـ علي باشا الثاني	1732

العهد العثماني الثاني

48 ـ نجيب باشا	1835
49 ـ محمد رائف باشا	1835
50 ـ طاهر باشا	1837
51 ـ حسن باشا الجشمهلي	1837
52 ـ علي عشقر باشا	1838
53 ـ محمد أمين باشا	1842
54 ـ محمد راغب باشا	1847
55 ـ أحمد عزت باشا	1848
56 ـ مصطفى نوري باشا	1852
57 ـ عثمان باشا	1855
58 ـ أحمد عزّت باشا	1859
59 ـ محمود نديم باشا	1860
60 ـ علي رضا باشا	1867
61 ـ محمد حالت باشا	1870
62 ـ محمد رشيد باشا	1871
63 ـ علي رضا باشا	1872
64 ـ سامح باشا	1873
65 ـ مصطفى عاصم باشا	1874
66 ـ مصطفى باشا	1875
67 ـ علي كمالي باشا	1878
68 ـ أحمد عزت باشا	1879
69 ـ محمد نظيف باشا	1881
70 ـ أحمد راسم باشا	1881
71 ـ كمال باشا	1883
72 ـ هاشم باشا	1898

73 ـ حافظ باشا	1899
74 ـ حسن حسني	1903
75 ـ رجب باشا	1906
76 ـ أحمد فوزي باشا	1908[1]

(1) قارن هذه القائمة بالقائمة التي وضعها الطاهر الزاوي في نهاية كتاب «ولاة طرابلس».

قائمة بأسماء قناصل فرنسا في طرابلس

من سنة 1630 الى سنة 1919

1630	Du Molin, consul.
1640	Bayon, gérant le consulat.
1650	Estienne, gérant le consulat.
1680	De La Magdelaine, consul.
1685	Lemaire (Claude), consul.
1692	Lemaire (Louis), consul.
1693	Le P. Racine, gérant le consulalt.
1694	De La Lande, consul.
1700	Delane, consul.
1703	Lemaire (Claude), consul.
1708	Poulard, consul.
1711	expilly, consul.
1723	Martin, consul.
1729	de Raimondis, consul.
1740	de Montgrand, consul.
1741	Gautier, consul.
1745	de Gardane, gérant le consulat.
1746	Caullet, consul.
1756	de Gardane, consul.
1763	Pinatel, gérant le consulat.
1765	de Lancey, consul.
1775	Benezet Armény, consul.
1776	Du Rocher, consul.
1779	d'Esparron, gérant.
1780	d'André, consul général.
1786	Vallière, gérant.
1788	Pellegrin, consul.

1793	Guys, consul général.
1798	Beaussier, consul général.
1814	Delaporte, gérant.
1815	Mure, consul général.
1824	Vattier de Bourville, gérant.
1825	Rousseau, consul général.
1830	Schwebel, consul général.
1835	de Bourboulon, consul général.
1842	de Château, consul général.
1845	Blanchet, consul général.
1850	Pelissier de Reynaud, consul général.
1852	Roches (Léon), consul général.
1860	Botta, consul général.
1869	Wiet, gérant.
1872	Delaporte, consul général.
1878	Féraud, consul général.
1885	Destrées, consul général.
1893	Piat, gérant.
1896	Lacau, consult général.
1905	Rais, gérant.
1905	Soufflot de Magny, consul général.
1907	Alric, consul général.
1910	Séon, consul.
1911	Theillet, gérant.
1913	Jousselin.
1919	Guy.

ثبت المصادر والمراجع



أولاً: باللغة العربيّة

1 ـ ابن غلبون (أبو عبد الله محمد بن خليل): «**التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار**»، مخطوط مصنّف بالمكتبة الوطنية بباريس ـ خزانة الآثار العربية، رقم 1889، حسب تصنيف كاتالوج البارون دي سلان.

2 ـ ابن غلبون (أبو عبد الله محمد بن خليل): نفس الكتاب، تحقيق الطاهر الزاوي، الناشر: مكتبة النور طرابلس، الطبعة الثانية، سنة 1967.

3 ـ النائب (أحمد بك الأنصاري): «**المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**»، (الجزء الأول). الناشر، مكتبة الفرجاني، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

4 ـ النائب (أحمد بك الأنصاري): «**المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**»، (الجزء الثاني). تحقيق الطاهر الزاوي، الناشر مكتبة الفرجاني، الطبعة الأولى سنة 1961.

5 ـ النائب (أحمد بك الأنصاري): «**نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان**». تحقيق علي مصطفى المصراتي، منشورات المكتب التجاري ـ بيروت ط أولى، سنة 1963.

6 ـ العياشي (أبو سالم): «**الرحلة العياشية أو ماء الموائد**» ـ طبعة فاس، (ط، حجرية بخط مغربي).

7 ـ بيرم التونسي الخامس (محمد بن مصطفى: «**صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار**»، طبعة القاهرة، المطبعة الإعلامية، 1303 هـ.

8 ـ التجاني (عبد الله بن محمد): «**تقييد الرحلة**»، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، المطبعة الرسمية بتونس، طبعة 1958.

9 ـ ابن خلدون: «**كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر**».

10 ـ ابن حوقل (أبو القاسم النصيبي): «**صورة الأرض**» ـ منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

11 ـ ابن ناصر (أبو العباس أحمد بن محمد الدرعي): «**طلعة المشتري أو الرحلة الناصرية**».

12 ـ الصفاقسي (محمد مقديش): **نزهة الأنظار**».

13 ـ أبو راس (محمد أحمد الناصر): «**مؤنس الأحبة في أخبار جربة**». تحقيق محمد المرزوقي، وتقديم حسن حسني عبد الوهاب، المطبعة الرسمية، تونس 1960.

14 ـ الجبرتي (عبد الرحمن): «**عجائب الآثار في التراجم والأخبار**». طبعة القاهرة 1297 هـ.

15ـ خوجه (حمدان): «**المرآة أو لمحة تاريخية وإحصائية عن إيالة الجزائر**».

16 - خوجة (حمدان): «**إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس عن الوباء**»، طبعة الجزائر سنة 1968، تحقيق محمد عبد الكريم.

17 ـ الزاوي (الطاهر أحمد): «**تاريخ الفتح العربي في ليبيا**». دار المعارف بمصر ـ 1963.

18 ـ الزاوي (الطاهر أحمد): «**أعلام ليبيا**»، مكتبة الفرجاني ـ طبعة أولى ـ 1961.

19 ـ الزاوي (الطاهر أحمد): «**معجم البلدان الليبية**». دار مكتبة النور ـ طرابلس ـ 1968.

20 ـ الزاوي (الطاهر أحمد): «**ولاة طرابلس، من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي**»، دار الفتح ـ بيروت. ط، أولى ـ 1970.

21 ـ الحشائشي (محمد بن عثمان): «**جلاء الكرب عن طرابلس الغرب**». تحقيق علي مصطفى المصراتي ـ نشر دار لبنان ـ 1965.

22 ـ روسي (ايتوري) ـ ترجمة خليفة التليسي: «**طرابلس تحت حكم الأسبان وفرسان مالطا**». نشر مؤسسة الثقافة الليبية ـ 1969.

23 ـ برنيا (كوستانزيو) ـ ترجمة خليفة التليسي: «**طرابلس من 1510 إلى 1850**»، دار الفرجاني ـ 1969.

24 ـ كورو (فرانشسكو) ـ ترجمة خليفة التليسي: «**ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني**». دار الفرجاني.

25 ـ موري (اتيليو) ـ ترجمة خليفة التليسي: «**الرحّالة والكشف الجغرافي في ليبيا**». مكتبة الفرجاني ـ 1971.

26 ـ ابن اسماعيل (عمر علي): «**إنهيار حكم الأسرة القرمانلية**»، مكتبة الفرجاني ـ 1966.

27 ـ بازامه (محمد مصطفى): «**بنغازي عبر التاريخ**»، دار ليبيا ـ 1968.

28 ـ بازامه (محمد مصطفى): «**العدوان، أو الحرب بين إيطاليا وتركيا في ليبيا**»، مكتبة الفرجاني ـ 1965.

29 ـ نجم (محمد يوسف)، وعباس (إحسان): «**ليبيا في كتب الجغرافية والرحلات**». دار ليبيا ـ 1968.

30 ـ عباس (إحسان): «**تاريخ ليبيا منذ الفتح العربي حتى مطلع القرن التاسع الهجري**». دار ليبيا ـ 1967.

31 ـ توللي (ريتشارد) ـ ترجمة أبو حجلة (عمر الديراوي): «**عشر سنوات في بلاط طرابلس**». مكتبة الفرجاني.

32 ـ ميكاكي (رودلفو) ـ ترجمة طه فوزي: «**طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي**». منشورات الجامعة العربية ـ 1961.

33 ـ بعيو (مصطفى عبد الله): «**المختار في مراجع تاريخ ليبيا**». الجزء الأول، دار ليبيا ـ 1967.

34 ـ المصراتي (علي مصطفى): «**غومة فارس الصحراء**». مطبعة الغندور ـ 1960.

35 ـ المصراتي (علي مصطفى): «**لمحات أدبية عن ليبيا**». المطبعة الحكومية ـ طرابلس ـ 1956.

36 ـ المصراتي (علي مصطفى): «**صحافة ليبيا في نصف قرن**». دار الكشاف ـ بيروت ـ 1960.

37 ـ الباروني (زعيمة سليمان): «**صفحات خالدة من الجهاد**»، الجزء الأول من الكتاب الثاني.

38 ـ أيوب (محمد سليمان): «**مختصر تاريخ فزان**». المطبعة الليبية.

39 ـ محمود (حسن سليمان): «**ليبيا بين الماضي والحاضر**». مؤسسة سجل العرب ـ القاهرة ـ 1962.

40 ـ ناجي (محمود) ـ ترجمة عبد السلام أدهم ومحمد الأسطي: «**تاريخ طرابلس الغرب**». منشورات الجامعة الليبية ـ 1970.

41 ـ الدجاني (أحمد صدقي): «**أحاديث عن تاريخ ليبيا**». دار المصراتي.

42 ـ البرغوثي (عبد اللطيف محمود): «**التاريخ الليبي الإسلامي**». منشورات الجامعة الليبية ـ 1972، دار صادر، بيروت.

43 ـ عمر (أحمد مختار): «**النشاط الثقافي في ليبيا من الفتح الإسلامي حتى بداية العصر التركي**». منشورات الجامعة الليبية ـ 1971.

44 ـ شرف (عبد العزيز طريح): «**جغرافية ليبيا**». مؤسسة الثقافة الجامعية ـ الاسكندرية ـ 1962.

45 - الزاوي (الطاهر أحمد): «**جهاد الأبطال في طرابلس الغرب**». الطبعة الثالثة 1973 / دار الفتح - بيروت.

46 - التليسي (خليفة محمد): «**معجم معارك الجهاد في ليبيا**». الطبعة الثالثة 1973 / توزيع دار الثقافة في بيروت.

47 - الدجاني (أحمد صدقي): «**ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي**»، الطبعة الأولى 1971.

48 - آرسي/ ترجمة: منصور عمر الشتيوي: «**مع الإيطاليين في حرب طرابلس**»، دار الفرجاني / ط. أولى 1972.

49 - المصراتي (علي مصطفى): «**ابن غلبون.. مؤرخ ليبيا**». دار مكتبة الفكر - 1972.

50 - ريمون (جورج) / ترجمة وتحقيق محمد عبد الكريم الوافي: «**من داخل معسكرات الجهاد في ليبيا**». مكتبة الفرجاني - ط أولى 1972.

51 - الوافي (محمد عبد الكريم): «**الطريق إلى لوزان: الخفايا الدبلوماسية والعسكرية للغزو الايطالي لليبيا**»، الناشر دار الفرجاني 1977، طرابلس، ليبيا.

52 - التازي (عبد الهادي): «**أمير مغربي في طرابلس، أو ليبيا من خلال رحلة الوزير الاسحاقي**». منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، المغرب (د. ت).

53 - الفاسي (محمد): «**رحلة العبدري**»، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1968.

54 - الوافي (محمد عبد الكريم): في تاريخ العرب الحديث: يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر. المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا 1984.

55 - روسُّو ألفونص (ترجمة وتحقيق وتقديم الدكتور محمد عبدالكريم الوافي): الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر. منشورات جامعة قاريونس. بنغازي 1992.

ثانياً: باللغة التركية

1 - بهيج الدين (محمد بن مصطفى عاشر): «**طرابلس غرب تاريخي**»، الآستانة - طبع سنة 1284 هـ.

ثالثاً: باللغة الفرنسية

1 - Archives de la Chambre de Commerce de Marseille.
2 - Archives du Consulat français à Tripoli.
3 - Archives de la Marine.
4 - Archives du Ministère français des Affaires Etrangères.
5 - Archives de la Mission franciscaine de Tripoli.
6 - Archives National, B^2 27-28.
7 - AZAN (Paul): **«L'émir Abd-el-Kader»** , Paris 1925.
8 - BERNARD (A.) & LACROIX (N.): **La pénétration saharienne 1830-1906»,** Alger, 1906.

9 - BERNET: «**En Tripolitaine, Voyage à Ghadamès**», Paris, 1912.

10 - BOCHER: «**L'affaire de Zaatcha**», (Revue des Deux-Mondes), 1851.

11 - BOSSOUTROT: «**Documents musulmans pour servir à une histoire de Djerba**», (Revue tunisienne, 1903).

12 - BODIN (Marcel): «**Le bombardement de Tripoli de Barbarie en 1685, raconté par un musulman marocain**», (Revue tunisienne, XXV, 1918.

13 - BRATOME: «**Oeuvres complètes**», Paris, 1869.

14 - CABATON (Antoine): «**L'Italie puissance musulmane**», (Revue du Monde musulmane, 1912).

15 - CAILLIE (René): «**Journal d'un voyage à Tombouctou et à Jenné**», Paris, 1830.

16 - CARD (Rouard de): «**Traités de la France avec les pays de l'Afrique du Nord**», Paris, 1906.

17 - CARD (Rouard de): «**La France et la Turique dans le Sahara oriental**», Paris, 1910.

18 - CARD (Rouard de): «**La politique de la France à l'égard de la Tripolitaine**», Paris, 1906.

19 - CAT (ed.): «**Biographies algériennes**», Alger, 1890.

20 - CAZENAVE (J.): «**Pedro Navarro conquérent de Tripoli**», Oran, 1925.

21 - CHARLES-ROUX (FR.): «**Les travaux d'Herculais ou une extraordinaire mission en Barbarie**», (Revue de l'histoire des colonies françaises, 1927.

22 - CHARRIERE: «**Négociations de la France dans le Levant**», Paris, 1850.

23 - CUMONT (F.): «**Les antiquités de la Tripolitaine au XVIIIe siècle**», (Rivista della Tripolitania), 1925.

24 - DAN (P.): «**Histoire de la Barbarie et de ses corsaires**», Paris, 1637.

25 - DEAMBROGGIO: «**Notes succinctes sur les tribus tripolitaines situées entre la frontière tunisienne et le méridien de Tripoli**», (Revue Tunisienne, 1902).

26 - De HAMMER: «**Histoire de l'Empire ottoman**», trad. fr., Paris, 1835.

27 - DE LA CROIX (Pétis): «**Relation universelle de l'Afrique ancienne et moderne**», Lyon, 1688.

28 - DE LAUTURE (D'Escayrac): «**Le désert et le Soudan**», Paris, 1853.

29 - DE MATHUISIEULX: «**La Tripolitaine d'hier et de demain**», Paris, 1912.

30 - DE MATHUISIEULX: «**A travers la Tripolitaine**», Paris, 1903.

31 - DEPONT (O.) & COPPOLAINI (X.): «**Les confréries religiuses musulmanes**», Alger, 1897.

32 - DE TESTA: **«Recueil des traités de la Porte Ottomane».**

33 - D'HAMECOURT: **«Histoire navale depuis 1610 jusqu'a 1750».**

34 - DUPUY (E.): **«Américaines et Barbaresques (1776-1824)»,** Paris, 1910.

35 - DUVEYRIER (H.): **«Les Touaregs du Nord»,** Paris, 1864.

36 - EL-ALACHI et MOULA-AHMED: **«Voyages dans le Sud de l'Algérie et des Etats barbaresques de l'Ouest»,** trad. fr. par Bergrugger,(Exploration scientifique de l'Algérie), Paris, 1846.

37 - EXIGA, dit HAYSER: **«Descritpion et histoire de Djerba»,** traduite du manuscrit du Cheikh Mohammed-Abou-Rass-Ahmed-en-Nacer, Tunis, 1884.

38 - FROMENT: **«Histoire abrégée de Tripoli de Barbarie, extraite des archives de cette Régence».**

39 - GAUDEFROY-DEMOMBYNES: **«Lettre de Saladin au Calife Almohade»,** (Mélanges René Basset), Paris, 1925.

40 - GODEFROY (P.): **«Etat des royaumes de Barbarie, avec la tradition de l'église pour le rachat des captifs»,** Rouen, 1731.

41 - GRAMMONT (H.D. DE): **«Histoire d'Alger sous la domination turque»,** Paris, 1887.

42 - GRANDCHAMP (Pierre): **«Documents relatifs à la fin de l'occupation espagnole en Tunisie 1569-1574)»,** Revue Tunisienne, XXI, 1914.

43 - GRANDCHAMP (Pierre): **«Inventaire des Archives du Consulat de France à Tunis»,** Tunis, 1920.

44 - GUERIN (Léon): **«Histoire maritime de la France»,** Paris, 1851.

45 - HOUDAS & BASSET: **«Epigraphie tunisienne (Bull. de corresp. Africaine, 1882)».**

46 - LABAT (P.): **«Mémoires du chevalier d'Arvieux»,** Paris, 1735.

47 - LUCAS (Paul): **«Voyage fait par ordre du Roi dans la Grèce, l'Asie-Mineure et l'Afrique»,** Paris, 1712.

48 - MAC-CARTHY (trad.): **«Voyage à Tripoli ou relation d'un séjour de dix années en Afrique»,** Paris, 1819.

49 - MARCAIS (Georges): **«Les Arabes en Barbérie du XIe au XIVe siècle»,** Pari,s 1913.

50 - MARCAIS (W.) & GUIGA (A.): **«Textes arabes de Takrouna (Bib, E.L.O.)»,** Paris, 1925.

51 - MARMOL (trad. fr. par Perrot d'Ablancourt): **«L'Afrique»,** Grenade, 1667.

52 - MASSON (Paul): **«Histoire des étabissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque»,** Paris, 1903.

53 - LE MEDECIN-ESCLAVE: «**Histoire chronologique du royaume de Tripoli**», (Bibli. Nat. ms., fonds français, n 12, 219).

54 - MEDINA (J.): «**Les Karamanlis de la Tripolitaine et l'occupation temporaire de Tripoli par Ali-Boulgour**», Revue Tunis, XIV, 1907.

55 - MERCIER (E.): «**Histoire de l'Afrique septentrionale**», Paris, 1888.

56 - MEZIERES (Bonnel de): «**Le major A. Gordon Laing**», Paris, 1912.

57 - MIEGE: «**Histoire de Malte**», Paris, 1841.

58 - MONCHICOURT (CH.): «**Edpisodes de la carrière tunisienne de Dragut, (1550-1551)**», Revue Tunisienne, XXV, 1918.

59 - MONCHICOURT (CH.): «**L'expédition espagnole de 1560 contre l'ile de Djerba**», Paris, 1913.

60 - MONCHICOURT (CH.): «**Essai bibligraphique sur les plans imprimés de Tripoli, Djerba et Tunis-Goulette au XVIe siècle**», Revue Africaine, 1925.

61 - MOTYLINSKI (A.de C.): «**Expédition de Pedro de Navarre et de Garcia de Tolède contre Djerba (1510) d'après les sources abadhites (Actes du XIVe congrès international des Orientalistes**», Alger, 1905.

62 - MOTYLINSKI (A. de. C.): «**Le Djebel Nefousa**», Alger, 1899.

63 - NICOLAY (Nicolas de): «**Navigation et pérégrinations orientales**», Lyon, 1556.

64 - ODDO (Henri): «**Le Chevalier Paul**», Paris, 1896.

65 - PACHO (R.): «**Relation d'un voyage dans la Marmarique et la Cyrénaique**», Paris, 1827.

66 - PAYSANT: «**Un président de la société historique algérienne: Laurent-Charles Féraud**», Revue Africaine, 1911, T.LV..

67 - PELLISSIER DE REYNAUD (E.): «**La Régence de Tripoli**», Revue des Deux-Mondes, 1er oct. 1955.

68 - PELLISSIER (E.): «**Mémoires historiques et géographiques sur l'Algérie**», (Exploration scientifique de l'Algérie, Paris, 1844).

69 - PRIMAUDAIE (Elie de la): «**Documents inédits sur l'occupation espagnole en Afrique**», Revue Africaine, 1875.

70 - RONCIERE (CH. de la): «**Histoire de la marine française**», Paris, 1920.

71 - ROUSSEAU (A.): «**Annales Tunisiennes**», Alger, 1864.

72 - ROUSSEAU (A.): «**Voyage du Cheikh Et-Tidjani dans la Régence de Tunis**», Journal Asiatique, 1853, 5e série, t.l..

73 - ROY (B.): **«Documents sur l'expédition de Tripoli en 1209 de l'hégite (1795)»**, Revue tunisienne, XII, 1906.

74 - SAINTE-MARIE (P.de): **«Antiquités de la Régence de Tunis»**, Paris, 1847.

75 - SAVINE (Albert): **«Tripoli au XVIII siècle»**, Paris, 1912.

76 - SCHIRMER (H.): **«Le Sahara»**, Paris, 1893.

77 - SCHIRMER (H.): **«Pourquoi Flatters et ses compagnons sont morts?»**, (Bull. soc. Géogr., Lyon, 1896).

78 - SERRES (Jean): **«La politique turque en Afrique du Nord sous la monarchie de juillet»**, Paris, 1925.

79 - SLOUSCH (N.): **«La Tripolitaine sous la domination des Karamanlis»**, Revue du monde musulman, VI, 1908.

80 - VERTOT: **«Histoire des chevaliers hospitaliers de Saint-Jean de Jérusalem»**, Paris, 1726.

81 - VADALA (R.): **«Essai sur l'histoire Karamanlis, pachas de Tripolitaine de 1714 à 1835»**, Revue de l'histoire des colonies françaises, 1919, VII.

82 - VOLLENHOVEN (Joost van) trad. fr. par Perron: **«Le Voyage de Nachtigal au Ouadai»**, Paris.

83 - EL-WAFI (Mohamed Abdulkarim): **«Charles Feraud et La libye»**, Edition Dar Al Farjani Tripoli, Libye, 1977.

رابعًا: باللغة الإيطالية

1 - AGOSTINI (Enrico de): **«Le popolazioni della Tripolitania»**, Tripoli, 1917.

2 - AGOSTINI (Enrico de): **«Le popolazioni della Cirenaîca»**, Benghazi, 1922.

3 - AURIGEMMA (S.): **«Il Castello di Tripoli di Barberia»**, Rivista coloniale, XVIII.

4 - AURIGEMMA (S.): **«Le fortificazioni della citta di Tripoli»**, (Ministero della Colonie, Notiziario Archeologico, anno II, Roma 1916.

5 - BERGNA (C.): **«La missione francescana in Libia»**.

6 - BOSIO (Jacomo): **«Dell' Istoria della Religione e illustrissima Militia di S. Giovanni Gierosolimitano»**, Roma, 1594.

7 - CORO (Francesco): **«Settantasei anni di dominazione turca in Libia, 1835-1911»**.

8 - COSTANZO BERGNA: **«Tripoli dal 1510 al 1850»**, Tripoli, 1925.

9 - DELLA CELLA (Paolo): **«Viaggio da Tripoli di Barbaria alle frontieri occidentali dell' Egito»**, Gêne, 1819.

10 - FANTOLI (Dr. A.): **«guida della Libia del Touring-Club Italiano»**, Milano, 1923.

11 - FANTOLI (Dr. A.): **«Guida della Tripolitania»**.

12 - FERRARI (G.): **«la spedizione della marina sarda à Tripoli nel 1825»**, Roma, 1912.

13 - FRAIKIN: **«Un Piano di attaco di Tripoli nel 1562»**, Rivista d'Italia, II, 1912).

14 - GHISLERI (A.): **«Tripolitania e Cirenaica»**, Milano 1912.

15 - LONGHENA (Mario): **«L'Impresa di Tripoli nel 1510»**, Rivista d'Africa, 1912.

16 - MORI (Attilio): **«L'esplorazione geografica della Libia»**, Firenze, 1927.

17 - SFORZA (A.M.): **«Esplorazioni e prigionia in Libia»**, Milano, 1919.

18 - VASSALLO (Antonio): **«Storai di Malta»**, Malte, 1890.

خامساً: باللغة الألمانية

1 - BARTH (Dr. Heinrich): **«Reisen und Entdeckungen in Nord-und Central Afrika»**, 1859.

2 - BARTH (Dr. Heinrich): **«Wanderungen durch die Küstenländer des Mittelmeeres»**, Berlin, 1849.

3 - HILDEBRAND (V.G.): **«Cyrenaâ ca»**, Bonn, 1904.

4 - ROHLFS: **«Reise von Tripolis nach Kufra»**, Leipzig, 1881.

5 - ROHLFS: **«Reise durch Marokko und durch die grosse Wüste über Rhadames nach Tripolis»**, Bremen, 1876.

6 - ROHLFS: **«Von Tripolis nach Alexandrien»**, Norden, 1885.

7 - MALTZAN (Heinrich von): **«Reise in den Regentschaften von Tunis und Tripolis»**, Leipzig, 1870.

8 - VOGEL (Dr. E.): **«Reise nach Central-Afrika»**, Peterm. Mittel., 1855.

سادساً: باللغة الانجليزية

1 - DENHAM, CLAPPERTON & OUDNEY: **«Narrative of travels and discoveries in Nothern and Central Africa (1822-1824)»**, London, 1826.

2 - GREGORY (J.W.): **«Report of the commission sent out to examen the territory proposed for a Jewish settlement in Cyrenaâ ca»**, London, 1909.

3 - HAMILTION (James): **«Wanderings in North Africa»**, London, 1856.

4 - LYON (C.F.): **«A narrative of travels in Northern Africa»**, London, 1821.

5 - PLAYFAIR: **«Bibliography of Tripoli»**, (supplementary paperes of the Royal Geographical Society, 1889), n 356.

6 - RICHARDSON (James): **«Travels in the great desert of Sahara»**, London, 1848.

7 - TULLY (Richard): **«Narrative of ten years residence at Tripoli»**, London, 1817.

سابعًا: باللغة الهولندية

1 - PERK (A.), Mémoires de Mme, Van Breughel: **«Zes jaren te Tripoli in Barbarije, uit de Gedenkschriften eener nederlandsche Wrouw»**, Amsterdam, 1875.

فهرس الأعلام والأماكن



ـ ب ـ

ـ ت ـ

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

ـ ذ ـ

ـ ر ـ

- ز -

- س -

ـ ك ـ

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

فهرس موضوعات الكتاب

الصفحات

الجـزء الثاني

الجـزء الثالث

(2)

الجـزء الـرابع

(3)

الجزء الخامس

الصفحات

CHARLES FÉRAUD

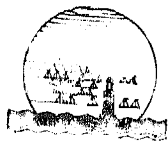
(1829 - 1888)

ANNALES TRIPOLITAINES

TRADUITES AVEC INTRODUCTION ET NOTES

PAR

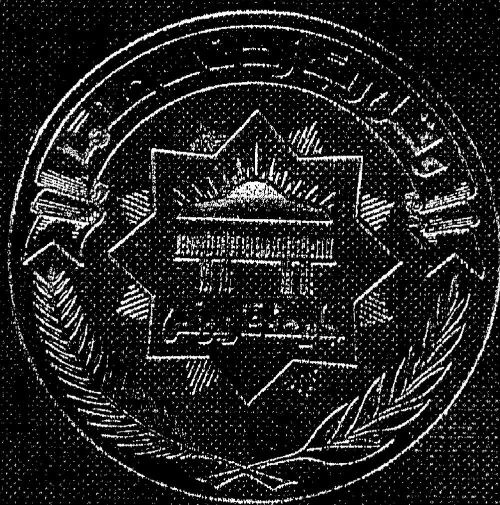
Dr. MOHAMED A. EL-WAFI





Publications de l'Université de Garyounis







CHARLES FÉRAUD

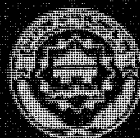
(1829 - 1888)

ANNALES TRIPOLITAINES

TRADUITES AVEC INTRODUCTION ET NOTES

PAR

Dr. MOHAMED A. EL-WAFI



Publications de l'Université de Garyounis